





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007942517

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*







# خلاص الجلب

مع البسيمان الزاهر

بقلم سباحة حجة الاسلام والمسلمين

السيد مرتضى الحسيني الفيروز آبادي اليزدي

الجزء الثاني

من اول افعال الوضوء - الى - اول البحث عن يجب تغيبه من الاموات

(Arab)

KBL

F576

juz 2

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله كما هو أهله و الصلاة و السلام على محمد و أهله و اللعنة الدائمة على اعدائهم  
اجمعين من الان الى يوم الدين

### فصل

#### في أفعال الوضوء

وفيه مسائل كثيرة

مسئلة ١ - يجب في الوضوء وكل عبادة اخرى النية وهي قصد عنوان الفعل كعنوان الوضوء أو الغسل  
أو الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو غير ذلك من عناوين العبادات مع القرينة به إلى الله تعالى (١) بمعنى أن يأتي بالفعل

(١) وقد صرح في المختلف بانقافهم على وجوب قصد الفعل والقرينة (وعليه) فمرجع النية المطبوعة في  
العبادات إلى امرين قصد عنوان الفعل وقصد القرينة به إلى الله تعالى .

(أما اعتبار قصد عنوان الفعل) فلتوقف ماهية العبادات ومسماياتها عليه فإذا غسل وجهه مثلاً لا يقصد  
الوضوء لم يقع ذلك جزء للوضوء وإذا ارتمس في الماء لا يقصد الغسل لم يقع ذلك غسلاً وإذا كبر مثلاً لا يقصد  
تكبيرة الاحرام لم يقع ذلك جزء للصلاة وإذا دفع المال إلى الفقير لا يقصد الزكاة لم يقع ذلك زكاةً وإذا أمسك  
بهاره لا يقصد الصوم لم يقع ذلك صوماً وهكذا في سائر العبادات (بل الامر كذلك) في بعض التوصليات أيضاً فإذا  
أعطاه مالاً لا يقصد القرض لم يقع ذلك قرضاً وإذا أعطاه لا يقصد أداء الدين لم يقع ذلك أداءً وهكذا .

(نعم اغلب التوصليات) مما لا يتوقف ماهيته ومسماه على قصد عنوان الفعل فإذا وقع في الكر مثلاً  
ولو لا يقصد تطهير الثوب أو البदन للصلاة تحقق التطهير قهراً من غير حاجة إلى النية وان توقف القرب واستحقاق  
الثواب عليها وهكذا الأمر في توجيه الميت إلى القبلة أو في تكفينه أو دفنه أو الاتفاق على الزوجة أو مضاجعته  
أو مقاربتة في كل أربعة أشهر وهكذا .

(ومن جميع ما ذكر) يتضح لك ان اعتبار قصد عنوان الفعل في العبادات وبعض التوصليات مما لا يحتاج  
إلى آية أو رواية بعد توقف ماهياتهما عليه (ولعل من هنا) قد حكى عن المعبر أنه قال ولم أعرف لقدمائنا  
فيه معنى في وجوب النية نصاً على التعيين (انتهى) وكأقته اتكلاً على وضوحه .

(هذا مضافاً) إلى الإجماعات المحكية عن جماعة على وجوب النية بل ادعى أنه من ضروريات المذهب ولعله كذلك (نعم حكى عن ابن الجنيّد) الحكم باستحباب النية ولكن قال في الجواهر فهو مع عدم حراجه عبارته ومعارضته ينقل المصنف عنه في المعتبر خلافاً ضئيلاً جداً .

(بل ومضافاً) إلى ما ورد من الشرع من الدليل على وجوب النية وقد عقد له باباً في الوسائل في مقدمة العبادات في أول الكتاب وذكر فيه أحاديث كثيرة عمدتها قول رسول الله ﷺ ولا عمل إلا بنية أو إنما الأعمال بالنيات أو إنما لكل امرئ ما نوى إلى غير ذلك .

(وظاهر الجميع) هو قصد عنوان الفعل الذي بانتفائه تنفئ الماهية (ولكن قد يشكل الأمر) في أغلب التوصليات حيث لا تنفئ الماهية فيه بانتفاء النية (غير أنه يمكن الجواب عنه) بأن لفظة (لا) مستعملة هاهنا فيما هو معناه الحقيقي وهو نفي الحقيقة والماهية غايته أنه في العبادات و بعض التوصليات حقيقة وفي أغلب التوصليات ادعاء وتزييل للعمل الفاعل للنية منزلة عدم رأساً فلا تجوز في لفظة (لا) أبداً .

(وقد يستدل لوجوب النية) أو لا اعتبار بقصد القرية في النية بقوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ولكنه ضعيف لما ستعرفه من أنه دليل على اعتبار الخلوص في النية لا على أصل النية ولا على اعتبار قصد القرية في النية .

﴿ ثم في النية ﴾ أعنى في قصد عنوان الفعل تراعى معروف مشهور وهو أن النية هل هي الصورة المخطئة بالبال أو هو الداعي إلى الفعل وقد ينسب الأول إلى المشهور والثاني إلى المتأخرين وتبعهم الجواهر والحدائق .

(فقال في الجواهر) التحقيق أن النية عبارة عن الداعي الذي يحصل للنفس بسببه انبعاث وميل إلى الفعل فإن المكلف إذا دخل عليه وقت الظهر مثلاً وهو عالم بوجوب ذلك الفرض سابقاً وعالم بكفيته وكميته وكان الفرض الحامل على الايمان به إنما هو الامتنال لأمر الله ثم قام من مكانه وسارع ثم توجه إلى المسجد ووقف في مصلاه مستقبل القبلة فأذن وأقام وكبر واستمر في صلاته فإن صلاته صحيحة شرعية مشتملة على النية والقرية فظهر بذلك أنه لا تنحصر النية في الصورة المخطئة بالبال (انتهى) .

(وقال في الحدائق) فاعلم أن النية المعتبرة مطلقاً إنما هي عبارة عن انبعاث النفس وميلها وتوجهها إلى ما فيه غرضها ومطلبها عاجلاً أو آجلاً (انتهى) .

﴿ أقول والتحقيق ﴾ إن النية هي قصد الفعل وإرادته لا الصورة المخطئة بالبال فإنها من مقدمات الإرادة ولا الداعي إلى الفعل بمعنى انبعاث النفس إليه كما سمعت من الحدائق فإنه من آثار الإرادة (وتوضيح المقام) أن الإرادة هي مما تتوقف على مقدمات وهي خطوط الشيء في النفس أولاً ثم الميل وهيجان الرغبة إليه ثانياً ثم التصديق بقائده و يدفع ما يوجب التوقف عنه من الموانع ثالثاً ويسمى هذه المقدمات الثلاثة بالحزم ثم يحصل العزم والقصد أعنى الإرادة والشوق الأكيد المستتبع لحركة العضلات نحو الفعل إن لم يكن له مقدمات وإلى مقدماته إن كان له مقدمات ويسمى هذه الحركة بانبعاث النفس .



متقرباً به إليه فإن كان الداعي لتقرب به بالفعل إلى الله كونه تعالى أهلاً للعبادة (١) أو شكراً له (٢) أو حباً له (٣) فهذا من أفضل العبادات وأما إذا كان الداعي للتقرب به إليه طمعاً في جنته أو خوفاً من ناره فالأقوى

(ثم إن هذه) هي الإرادة التفصيلية التي من مقدّماتها الغطور في النفس وإن شئت قلت الصورة المخطئة بالبال ومن آثارها الحركة والانبعاث إلى الفعل أو إلى مقدّماته (ولا يخفى) أن الإرادة التفصيلية هي معالاً تبقى في الأغلب على تفصيليتها إلى الآخر لحصول الغفلة والذهول في أثناء الاشتغال بالمقدّمات أو بنفس العمل لكن لا تزول هي بالمرّة على نحو لو سئل منه ما تفعل لم يدر ما يقول بل تبقى في النفس إرادة إيجابية ارتكازية بحيث لو سئل منه ما تفعل لقال أصلى مثلاً أو أتوضأ أو أتيمم ويكون من آثار بقاء هذه الإرادة الإيجابية التي لم تبقى معها الصورة المخطئة بالبال انبعاث النفس وحركتها نحو الفعل أو نحو مقدّماته .

والظاهر أن مقصود المشهور من أن التنية هي الصورة المخطئة بالبال هي الإرادة التفصيلية المتوقفة على الغطور ومقصود المتأخرين من أن التنية هي الداعي إلى الفعل هو الإرادة الإيجابية الارتكازية الباقية في النفس التي من آثارها انبعاث النفس نحو الفعل أو نحو مقدّماته فلا حظ وتدبر .  
(ثم إن) هذا تمام الكلام في وجه اعتبار قصد عنوان الفعل في العبادات .

﴿ وأما اعتبار قصد القرية به إلى الله تعالى ﴾ فيدل عليه مضافاً إلى عدم الخلاف فيه في عامة العبادات ومنها الطهارات الثلاث بل في المدارك أنه موضع وفاق استقلال العقل باعتباره في العبادات عموماً بمعنى أن الواجبات المسوقة في شرعنا أو في كل شرع آخر لأجل عبادته جلّ وعلا هي مما لا تنصف بالعبادة إلا إذا أتى بها على وجه التقرب بها إلى الله تعالى وإن فرض تحقق الماهية والمسماة بدونه وبه يحصل الفرق بين قصد عنوان الفعل وقصد القرية فيدون قصد عنوان الفعل لا وضوء ولا غسل ولا صلاة ولا زكاة ولا صيام ولكن بدون قصد القرية هو وضوء وغسل وصلاة وزكاة وصيام غايته أنه لم يقع على وجه العبادة ولم يحصل الغرض المقصود منه فلا امتثال ولا ثواب بل عسيان واستحقاق للعقاب .

(١) كما هو الحال في عبادة أمير المؤمنين عليه السلام (قال في الوافي) في كتاب الإيمان والكفر في باب نية العبادة (ما هذا لفظه) قال أمير المؤمنين وسيد الموحدين صلوات الله عليه ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك لكن وجدتك أهلاً للعبادة فببديتك (وعن الشهيد) في الذكرى وجماعة من المتأخرين أنهم روي هذه الرواية .

(٢) ذكر في نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال إن قوماً عبدوا الله رغبة فتلك عبادة الشجار وإن قوماً عبدوا الله رغبة فتلك عبادة العبيد وإن قوماً عبدوا الله شكراً فتلك عبادة الأحرار .

(٣) كما في رواية هارون بن خارجة المروية في الوسائل في الباب ٩ من مقدمة العبادات عن أبي عبد الله عليه السلام العبادة ثلاثة قوم عبدوا الله عز وجل خوفاً فتلك عبادة العبيد وقوم عبدوا الله تبارك وتعالى طلب الثواب فتلك عبادة الأجراء وقوم عبدوا الله عز وجل حباً له فتلك عبادة الأحرار وهي أفضل العبادة .

(وفي رواية يونس) بن ظبيان المروية في الباب المذكور قال قال الصادق جعفر بن محمد عليه السلام إن الناس يعبدون الله عز وجل على ثلاثة أوجه فطيفة يعبدونه رغبة في ثوابه فتلك عبادة الحرصاء وهو الطمع وآخرون

صحة العمل مع ذلك (١) وإن كان هذا دون الأول في الفضل بكثير وهكذا يصح العمل إذا كان الداعي للتقرب به إليه قضاء حاجة له من حوائج الدنيا كما إذا صلى كى يقضى الله تعالى دينه أو يوسع عليه رزقه أو يشافيه من علة أو يخلصه من عدو. إلى غير ذلك من المقاصد الدنيوية دون الأخروية فإن الصلاة في جميع هذا كله صحيحة (٢).

مسئلة ٢ - يعتبر في نية العبادات الخلوص (٣) فمن اشرك مع الله أحداً غيره وكان عبادته ولو جزئاً واحداً منها للرباء والسعة لم يقبل منه عمله وكان أجره على الغير الذي اشركه مع الله تعالى وأما العمل المقادرن

يعبدونه خوفاً من النار فتلك عبادة العبيد وهى الرهبة ولكنى أعبدته حباً له فتلك عبادة الكرام (الحديث). (١) وإن حكى عن ظاهر المشهور بطلان العبادة فيما إذا أتى بها طمعاً أو خوفاً (يل عن الشهيد) في قواعده نقله عن الأصحاب (وفي الحقائق) بل ادعى عليه الإجماع (وفي المدارك) وبه قطع السيد رضى الدين بن طاووس (قال) وهو ضعيف (انتهى) وهو كذلك فإن ظاهر الأخبار المتقدمة كلها هو صحتها غير أنها دون عبادة الأحرار الكرام الذين يعبدون الله تعالى لكونه أهلاً لها أو شكرأ له أو حباً له (بل ظاهر الحديث المستفيض) المروى في الوسائل في الباب ١٨ من مقدمة العبادات عن أبي جعفر عليه السلام من بلغه ثواب من الله على عمل فعمل ذلك العمل التماس ذلك الثواب أو تبه وإن لم يكن الحديث كما بلغه هو صحة عبادة الأجراء دون بطلانها.

(بل و ظاهر قوله تعالى) يدعون ربهم خوفاً وطمعاً و يدعوننا رغباً ورهباً هو صحة عبادة الأجراء والعبيد جميعاً من غير حصر لها بعبادة الأحرار فقط (ولمكة) لهذا كله قد حكى عن جماعة من المتأخرين صحة عبادة الأجراء والعبيد الذين يعبدون الله طمعاً أو خوفاً وبها جزم المدارك والحدائق ومن يمدحها من الأعلام جميعاً.

(٢) كما يظهر الصحة في جميع هذا كله من الحدائق استناداً إلى ما ورد عنهم عليهم السلام من العبادات والأعمال المأمور بها للحاجة أو تحصيل الولد أو المال أو النكاح أو الشفاء أو الاستخارة أو نحو ذلك من المقاصد الدنيوية فراجع.

(٣) ويدل على إعتبار الخلوص في نية العبادات من الآيات (قوله تعالى) في سورة البينة وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين (وقوله تعالى) في سورة الزمر قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين (إلى أن قال تعالى) قل الله أعبد مخلصاً له دينى (ومن الأخبار) شيء كثير مروي في الوسائل في الباب ٨ و ١١ و ١٢ من مقدمة العبادات.

(ففي بعضها) قول أمير المؤمنين عليه السلام وبالإخلاص يكون الخلاص (وفي غير واحد منها) قال الله عز وجل أنا خير شريك أو أنا أغنى الأغنياء عن الشريك فمن أشرك معى غيرى في عمل لم أقبله إلا ما كان لى خالصاً (وفي بعضها) فاتقوا الله في الرباء فإنه الشرك بالله إن المرائى يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء يا فاجر يا كافر يا غادر يا خاسر حبط عملك وبطل أجرك فلا خلاص لك اليوم فالتمس أجرك ممن كنت تعمل له.

(وفي رواية أبي الجارود) عن أبي جعفر عليه السلام قال سئل رسول الله ﷺ عن تفسير قول الله عز وجل فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً فقال من صلى مراتب الناس فهو مشرك



للعجب فالأحوط أن يعامل معه معاملة البطلان (١) نعم إذا دخل في العمل بلا عجب ثم دخله العجب في الانتهاء فالظاهر الصحة والله العالم .

مسئلة ٣ - يعتبر في نية العبادات استدانتها حكماً إلى آخر العمل (٢) بمعنى إن النية وإن كانت

(إلى أن قال) ومن عمل عملاً مما أمر الله به مرأثاً الناس فهو مشرك ولا يقبل الله عمل مرأه .

(وفي رواية جراح المداينى) عن أمي عبدالله عليه السلام في تفسير الآية المتقدمة قال الرجل يعمل شيئاً من الثواب لا يطلب به وجه الله إنما يطلب تزكية النفس يشتهي أن يسمع به الناس فهذا الذي أشرك بعبادة ربه (وفي جملة منها) من عمل لغير الله وكله الله إلى من عمل له أو إلى ما عمل أو إلى عمله يوم القيامة (وفي جملة أخرى) من عمل للناس كان نوابه على الناس (وفي غير واحد منها) زيادة ومن عمل لله كان نوابه على الله (وفي بعضها) إن كل رياء شرك أو يازرادة كل رياء شرك إلى غير ذلك من الأخبار .

(ولأن هذا كله) قد اعتبر الأصحاب رضوان الله عليهم الخلو في النية (ولكن مع ذلك كله) قد حكى عن السيد في الانتصار أنه لو توى الرياء بصلاته لم تجب إعادتها وإن سقط الثواب عليها وهو مع الأخبار المتقدمة كلها عجيب جداً لو صححت النسبة إليه وذلك لما ادعاه الجواهر من أن عبارته في الانتصار غير صريحة في ذلك والله أعلم .

(١) (قال في الجواهر) وربما ألحق بعض مشايخنا العجب المقارن للعمل بالرياء في الإفساد (قال) ولم أعره لأحد غيره (أقول) وكأن المستند في ذلك رواية يونس بن عمار المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من مقدمة العبادات عن الصادق عليه السلام قال قيل له وأنا حاضر الرجل يكون في صلاته خالياً فيدخله العجب فقال إذا كان أول صلاته نية يريد بها ربه فلا يضره ما دخله بعد ذلك فليحضر في صلاته وليخسأ الشيطان (انتهى) فإنها كالصريح في أن العجب إذا كان من أول الصلاة فإنه مما يضر (وقد روى الوسائل) في الباب المتقدم والباب ٢٢ و ٢٣ أخباراً كثيرة مؤيدة لبطلان العمل بالعجب ولكن ظاهر الأصحاب كلهم عدم الفتوى بالبطلان (وعليه) فالفتوى ببطلان العمل بالعجب مشكل جداً والفتوى بعدم بطلانه صريحاً مع وجود تلك الأخبار المشار إليها أشكل فاللزم كما ذكرنا في المتن هو الاحتياط في المسئلة بأن يعامل مع العبادة المقرونة بالعجب معاملة البطلان وقد سبقني إلى وجوب الاحتياط فيها والذي رحمه الله في تعليقه على العروة وإن كان المائق أيضاً قد احتاط فيها ولكنه استجاباً لا وجوباً .

(٢) كما هو المشهور بين الأصحاب (يل في الجواهر) لاختلاف على الظاهر في اعتبارها (أقول) بل الخلاف إنما هو في تفسير استدانة النية حكماً (فمن الكثير) بل الأكثر تفسيرها بأن لا ينوي ما ينافي في النية الأولى (وعن الذكري) تفسيرها بالبقاء على حكمها والعزم على مقتضاها واستظهر الجواهر رجوع الثاني إلى الأول غير أن الأول عديم والثاني وجودي .

(وعن الغنية والسرائر) تفسيرها بأن يكون ذاكرة لها غير فاعل لنية تخالفها وقد أرجعه الجواهر إلى الأول أيضاً بجعل كلمة غير فاعل لنية تخالفها تفسيراً لكلمة بأن يكون ذاكرة لها وليس ببعيد إذ من المستبعد جداً اعتبار الذكر إلى الآخر، وذلك لحصول الغفلة والذهول في الانتهاء عادة فيكون المراد من ذاكرة لها أي



هي مما لا تنقضي عادةً على تمصيلها إلى الآخر لحصول العلة والذهول في الائتاء ولكن يجب بقائها إجمالاً بأن لا تمحو هي بالمرّة بحيث لو سئل منه ما تفعل لم يدر ما يقول بل لا بد أن يبقى إجمالها في النفس بحيث لو سئل منه في أثناء العمل ما تفعل لثبته دفعةً وقال أسكن مثلاً أو أتوضأ أو أتيمم .

مسئلة ٣ - الأقوى أنه لا يعتبر في بية الصادات قصد الوجه (١) أغنى قصد الوجوه أو الاستحباب فإذا نوى أنى أتوضأ أو أسكن قرينةً إلى الله أجزأ وكفى ولا يجب عليه أن ينوى أنى أتوضأ لوجوبه أو لاستحبابه قرينةً إلى الله تعالى أو أسكن لوجوبها أو لاستحبابها قرينةً إلى الله تعالى .

غير فاعل لنية مخالفتها فيكون التعريف عديمياً قهراً كالاول .

(وعلى كل حال) تقدم في المسئلة الأولى في دليل النزاع المعروف من ان النية هل هي الصورة المحطرة بالبال أو الداعي إلى الفعل تحقيق لما يتصحب به لك حل المفاهيم كما يسعى فان البية هي القصد والإرادة التمهيلية التي من مقدماتها الخطور في النفس وإن شئت قلت الصورة المحطرة بالبال والإرادة هي الأغلب مما لا تنقضي على تمصيلها إلى الآخر لحصول العلة والذهول في الائتاء ولكن لا تزول هي بالمرّة بحيث لو سئل منه ما تفعل لم يدر ما يقول بل تبقى في النفس إرادة إجمالية ارتكارية بحيث لو سئل منه في الائتاء ما تفعل لقال أسكن مثلاً أو أتوضأ أو أتيمم .

ومن آثار بقاء تلك الإرادة الإجمالية الارتكارية هو مصيبت في العمل واستمراره عليه والمعاناة اليه وإن لم يتبق له الصورة المحطرة بالبال .

(والظاهر) أن مراد الأصحاب من وجوب استدامة النية حكماً إلى الآخر هو بقاء تلك الإرادة الإجمالية الارتكارية في النفس في حال محو الإرادة رأساً بالمرّة بحيث لو سئل منه في الائتاء ما تفعل لم يدر ما يقول أو في حال حدوث إرادة جديدة على خلاف الإرادة الأولى وهذا واضح .

﴿بقى شيء﴾ وهو أنه لو نوى الحلاف وتردد في ائتمام العمل ثم رجع إلى البية الأولى من قدر أن يحل بالمحوالات ومن قدر أن يأتي بحره على ترديد أو أتى به كذلك وأعاده ثانياً فلا إخلال بالمحوالات صححت العادة وصورة كانت أو صلاة عالم يمكن الحرة الذي أعاده ثانياً ركباً يخل زيادته بالصلاة وإن أمكن المدافعة في إخلال زيادته في هذه الصورة نظراً إلى عدم كون الجراء الذي قد أتى به على ترديد من أجراء الصلاة فإذا أعاده ثانياً فلا زيادة .

(وعلى كل حال) قد حكى عن شيخنا الأنصاري في غير مورد من كلامه الشريف دعوى عدم الحلاف في ذلك كله ولكن طهره في خصوص الوضوء فقط لأمطلقاً ( وكيف كان ) قد يتوهم أن محرّد بية القطع مما يخل بالمادة لا اعتناء بالإستمرار في السنة واستدامتها إلى الآخر ولكنه ضعيف فإن المعتبر هو وقوع كل جزء منها مع النية وقد وقع كذلك مع حفظ المحوالات وليست الآفات المتحللة بين أجراء المادة وإن كانت ارتباطية هي من أجزائها كى يعتبر فيها النية ويصرّها القطع ونية الخلاف وهذا أيضاً واضح .

(١) كما عن معتز المحقق ومقدمه المعيد ونهاية الشيخ وغيرهم وكثير من المتأخرين بل لعد أكثرهم (ولكن المحكى) عن أكثر الأصحاب اعتبار قصد الوجه في النية بل عن الروضة شهرة في الصلاة بل عن طاهر

**مسئلة ٥ -** الاقوى انه لا يعتري الوضوء نية رفع الحدث او الاستحاحه (١) فلا يجب على المتوضيء

التذكير الاجماع عليه في الصلاة ( قال في الجواهر ) ولعله يفرق بين الصلاة وبين ما نحن فيه كما سئله الله تعالى ( قال ) ومن هنا نقل عن بعضهم انه افكر الوجوب هنا ونقل به في الصلاة ( انتهى ) .

( ثم إن من القائلين ) بقصد الوجه من أوجب قصده علةً وغايةً بأن يقول أتوضأ لوجوبه اولاً استحبابه قرينة الى الله ومنهم من أوجب قصده وصفاً وقيداً بأن يقول أتوضأ وضوء الواجب او المستحب قرينة الى الله .

( وعلى كل حال ) ان قصد الوجه مما لا يعتري في النية على الاقوى كما ذكرنا في المتن لصعب مستند

الوجوب ( فإن القائلين ) بوجوبه على ما في المدارك وغيره قد استندوا الى أمرين

( احدهما ) وجوب ايقاع الفعل على وجهه ولا يتم إلا بذلك ( وفيه ) ان المراد من ايقاعه على وجهه

ان كان ايقاعه على الوجه المأمور به فهذا حق ولكن ذلك مما لا يستلزم اعتبار قصد الوجه في النية بل يستلزم

الانبان بالفعل مراعاة لتسام ما يعتريه من الاحراء والشرائط وإن كان المراد منه وجوب ايقاعه مع قصد الوجه فهذا مصادرة محضة كما لا يخفى .

( ثانيهما ) ان الوضوء لما حار وقوعه على وجه الوجوب نية وعلى جهة التدب اخرى وجب تخصيصه

بأحدهما حيث يكون ذلك هو المطلوب .

( وفيه ) ان الوضوء الذي يتعلق به الوجوب ليس معياراً مع الوضوء الذي يتعلق به التدب كي يجب

تعيين أحدهما بوسيلة قصد الوجه من قبيل تعيين الأداء والقضاء بوسيلة النية اذا احتتم على المكلف في حال واحد .

( وبالجمله ) ان قصد الوجوب والاستحباب سواء كان علةً وغايةً او وصفاً وقيداً هو مما لا دليل على

اعتباره لا عقلاً ولا شرعاً .

( أما عقلاً ) فواضح اذ ليس قصد الوجه هو كقصد القرية بحيث يستقل العقل بأن كل واحد قد شرع

في شرعنا هذا او في شرع آخر لأجل عادته حلّ وعلا هو مما لا ينصف بالعبادية ولا يحصل الغرض المقصود منه الا مع قصد التقرب به الى الله تعالى .

( وأما شرعاً ) فكذلك فإن قصد الوجوب والتدب ونحوهما مما لا يتأني الا من قبل الأمر وان فرض

انه مما يمكن ايجامه بوسيلة أمرين فيأمر اولاً بالفعل وجوباً أو استحباباً ثم يأمر ثانياً بالانبان به بقصد وجوبه او استحبابه ولكن ذلك مما لم يقع في الشرع ولو شك في وقوعه فالأصل عدمه كما سير ما شك في اعتباره

في المأمور به فتجري الرأية عنه عقلاً وشرعاً وان كان في المأمور به الارتباط على الاصح الأشهر كما حقق في محله .

(١) و تفصيل المسئلة انه ( ينسب الى بعض كتب الشيخ ) وجوب نية رفع الحدث تعييناً ( والى المسووط )

والمعتبر والعلامة في جملة من كتبه وغيرهم التخيير بين نية رفع الحدث والاستحاحه بل من الرائي الاجماع

عليه ( والى سائر الشيخ في الخلاف ) والاقتصاد وظاهر المرتضى رحمه الله وجوب نية الاستحاحه تعييناً نظراً

الى اقتصارهما على ذكر نية الاستحاحه فقط ( والى امي الصلاح ) والتذكيرة والغنية والمهذب والايجابية رفع

أن يروي أي أتوصّل ليرفع به الحدث أو لتباح به الصلاة ونحوها مما يشترط بالطهارة هل إذا روي أي أتوصّف بركعة إلى الله تعالى أحرأ وكفى وارتفع به الحدث وأباحت له الصلاة ونحوها مما يشترط بالطهارة فمهرأ

الحدث والاستباحة جميعاً .

( وفي الشرايع ) ونهاية الشيخ وجماعه من المتأخرين وحال الدين بن طاهر في الشري وجميع منابيح الحواهر المعاصرين له عدم وجوب شيء من نية رفع الحدث أو الاستباحة أصلاً ، وهو الأقوى كما ذكرنا في المتن لعدم الدليل عليه لامن العقل ولامن الشرع .

﴿ واحتج لنقول الأول ﴾ أعني وجوب نية رفع الحدث تعييناً بوجوه ( الأول ) أن الوضوء إنما شرع لرفع الحدث فإذا لم يقصد رفع الحدث لم يقصد الوضوء على الوجه المأمور به الذي شرع له . ( وفيه ) دولا لأدليل على اعتبار قصد الوضوء على الوجه الذي شرع له وهو رفع الحدث ( وثاني ) أن رفع الحدث هو من الجوس والقوائد المترتبة على الوضوء فمهرأ سواء قصد رفع الحدث به أم لا وليس هو من قبيل قصد عوار العمل المتقدم في المسئلة الأولى بحيث يكون دجبالا في تحقق ماهية العبادة فإذا لم يقصد لم يتحقق المسمى

وه يظهر لك ضعف ( الوجه الثاني ) أيضاً لهذا القول من أنه إن لم يورفع الحدث لم يقع الرفع لقول النبي ﷺ إنما الأعمال بالنيات أو إنما لكل أمره ما نوى من السويين ونحوهما من الروايات إنما هي دليل اعتبار أصل النية في العمل وأنه لأعمل مدونها كما تقدم لأنه دليل بيه رفع الحدث به وأنه إذا لم ينو لم يرفع به بل يرفع به لأصالة سواء نوى رفعه به أم لا .

( الوجه الثالث ) أن الوضوء مشترك بين الرفع وبين غيره فوجب تمييزه بالقصد ( وفيه ) أن الوضوء ليس له حقائق مختلفة كي يجب تعيينه بالقصد من قبيل القضاء والأداء أو ركعتي النافلة وركعتي الصبح ونحو ذلك بل حقيقة واحدة فإن كان في المحدث بالأكبر كالخض أو العائض لم يرفع الحدث ولا يحصل به الإباحة وإن ارتفع به كراهة الأكل أو النوم ونحوهما وإذا كان في مستمر الحدث كالمسلوس والمطوون والمستحاضة بالقليلة حصل به إباحة الصلاة ونحوها دون رفع الحدث وإذا كان في غيرها حصل به رفع الحدث والإباحة جميعاً

﴿ واحتج لنقول الثاني ﴾ أعني التخيير بين نية رفع الحدث أو الاستباحة بالخلاصة بين نية رفع الحدث والاستباحة وكان مقصود المستدل أن ما دل على نية رفع الحدث هو الدليل على حوار بيه الاستباحة وذلك للتأزم بينهما فإن شاء نوى رفع الحدث وإن شاء نوى الاستباحة وهذا هو معنى التخيير بينهما ( وفيه ) أن رفع الحدث وإن استلزم الاستباحة ولكن لأعكس كما في المسلوس والمطوون والمستحاضة بالقليلة لأن الوضوء فيهم مباح وليس رافع

( هذا مصافاً ) إلى أنك قد عرفت حال الدليل على نية رفع الحدث وأنه بوجوه الثلاثة ضعيف لا يعتمد عليه ( وعليه ) فلا ينفع هو في إثبات التخيير بين التيتين .

﴿ وأما القول الثالث ﴾ وهو وجوب الاستباحة تعييناً فما احتج به إذامكن الاحتجاج به لهذا القول أن الوضوء مما لا يقع عبادة إلا بقصد التوصل به إلى غاية كالصلاة والطواف ونحوهما مما يشترط بالطهارة وقصد



مسئلة ٦- الأقوى جوار تقديم نية الوضوء من عند المضمضة والاستنشاق (١) بل الأقوى استحباب التقديم لا مجرد الجوار ولكن ذلك كله في خصوص الوضوء دون الغسل .

الغاية ليس الا قصد استحباتها بالوضوء لتوقف صحتها عليه .

( وفيه أولاً ) ان الوضوء هو مستحب مسمى ومحسوب في حد ذاته كما يظهر ذلك من بعض الاخبار وتقدم تفصيله في ذيل التعليق على استحباب الوضوء للكون على الطهارة (وعليه) فاذا توصاً في أي وقت كان بقصد القرية به إلى الله تعالى أحرء وكفى و وقع عادة من غير حاجة الى قصد غاية من عديتها الواجبه أو المستحبة أصلاً

( وثانياً ) ان قصد الغاية وان كان هو عين قصد استحباتها بالوضوء ولكن ذلك في الغايات الواجبة وبعض الغايات المستحبة كصلاة النافلة وأما في سائر الغايات المستحبة كالجلوس في المسجد أو تلاوة القرآن أو سجدة الشكر و نحو ذلك مما لا يتوقف صحته على الوضوء ، فليس معنى قصد الغاية هو قصد استحباتها بالوضوء وهذا واضح .

﴿ وأما القول الرابع ﴾ وهو الجمع بين نية رفع الحدث والاستحابة فلم يظهر على ما يحتاج به لهذا القول سوى ما يفيد يقال من ان الدليل عليه هو ما تقدم من الدليل على نية رفع الحدث والدليل على نية الاستحابة وحيث لا تنافي بينهما فيجب الجمع بينهما ( وفيه ) ما عرفت من حال كل من الدليل على الأول والثاني جميعاً فلا يعيد .

(١) و تفصيل المسئلة ان المشهور هو حوار تقديم النية في كل من الوضوء والغسل من عند غسل اليدين قبل المضمضة والاستنشاق بل عن البيان ان المشهور هو استحباب ذلك لا مجرد الحوار ( وعن ابن ادریس والعينية ) التفصيل بين الغسل فيحوز الوضوء فلا يحوز الا من عند المضمضة والاستنشاق دون غسل اليدين ( وعن حماد الدين ابن طائس ) المنع مطلقاً فيجب تأخير النية في كل من الوضوء والغسل الى أوّل الأفعال الواجبة نظراً الى خروج كل من غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق من مسمى الوضوء والغسل حقيقة ( ومستند المشهور ) في حوار تقديم النية بل استحبابه أن غسل اليدين أوّل أجزاء الوضوء والغسل الكاملين فتصح مقارنة النية له بل مستحب .

( أقول ) إن مجرد استحباب غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق قبل كل من الوضوء والغسل لصاً ونفياً كما سيأتي في سننهما مما لا يدل على كون هذه الامور من أجزائهما ( نعم ) صريح بعض اخبار المضمضة والاستنشاق في الوضوء انها من الوضوء وان كان صريح حملة اخرى منها عدم كونها من الوضوء ولكن مقتضى الجمع بينهما هو حمل أحد المعنى على عدم كونها من الأجزاء الواجبة فلا يبي كونها من الأجزاء المستحبة .

( وعليه ) فيتجه حينئذ استحباب تقديم النية في خصوص الوضوء دون الغسل ومن عند المضمضة والاستنشاق دون غسل اليدين ووجه الاستحباب واضح ظاهر فإن النية عالم تقدم من عند المضمضة أو الاستنشاق لم يقم من أجزاء الوضوء .

مسئلة ٢ - يحب في الوضوء غسل الوجه (١) وهو ما بين منابت الشعر في مقدم الرأس الى طرف الذقن طولاً وما اشتملت عليه الإبهام والوسطى عرضاً (٢)

(١) وذلك باجماع المسلمين بل بالضرورة من الدين فلا يحتاج وجوب غسل الوجه في الوضوء الى الاستدلال له بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم او بالأخبار المتقدمة التي كادت أن تكون متواترة من هي متواترة جداً المشتتة على غسل الوجه المروية جميعاً في الوسائل عمدتها في الباب ١٥ من الوضوء (٢) هذا التحديد هو للمحقق صاحب الشرائع (وقال في المدارك) هذا التحديد مجمع عليه بين الأصحاب (ودكر في الجواهر) عن الأصحاب تعبيراً آخر يقرب من هذا التحديد بل صرح بعدم الفرق بينهما وهو كذلك (والمتسدد) بعد اجماع المدارك بل الإجماعات المحكية هو (صحيحة زرارة عن أبي بصير) المروية في الوسائل في الباب ١٧ من الوضوء من طريق الصدوق رحمه الله انه قال لا يجرى جمع الباقر عليه السلام وأخيه عن حد الوجه لذي يسمى إن بوضاً الذي قال الله عز وجل فقال : الوجه الذي قال الله وأمر الله عز وجل بغسله الذي لا يغني لأحد أن يريد عليه ولا ينقص منه ان زاد عليه لم يوجر وان نقص عنه أتم ما دارت عليه الوسطى والإبهام من قصاص<sup>(١)</sup> شعر الرأس الى الذقن<sup>(٢)</sup> وما حوت عليه الإصبعان مستدبراً فهو من الوجه فقل له الصدع من الوجه فقل لا .

(وفي طريق الكليني) زيادة السبابة فقار ما دارت عليه السبابة والوسطى والإبهام (والظاهر) أن هذا ليس محالاً مع الأول (قال في الجواهر) ادكل ما اشتملت عليه السبابة والإبهام تشتمل عليه الوسطى والإبهام فنقصها غالباً (انتهى) وهو كذلك .

(وفي الباب المذكور) رواية أخرى في تحديد الوجه هي لاسماعيل بن مهران قال كتبت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن حد الوجه فكتب من أول الشعر إلى آخر الوجه وكذلك الحسين<sup>(٣)</sup> والظاهر أن المراد من قوله عليه السلام وكذلك الحسين أي وكذلك حد الحسين من أول الشعر كالوجه عيناً عابته أن الوجه ينتهي إلى الذقن والجبينان إلى الحاجبين .

(ثم إن ظاهر الأصحاب) قرينة تحديدهم عرض الوجه ما اشتملت عليه الإبهام والوسطى أنهم فهموا أن مراد الإمام عليه السلام من قوله ما دارت عليه الوسطى والإبهام هو اشتملت عليه الوسطى والإبهام (ولكن عن البهائي رحمه الله) ما محصله أن المراد من قوله عليه السلام ما دارت عليه الوسطى والإبهام أن يوضع أحد الإصبعين على القصاص والآخ على الذقن ويثبت وسطهما ويدار الوسط على نفسه حتى يحصل به الدائرة فذلك هو الحد الذي يحب غسله ولا يحب غسل ما سواه (قال في الحقائق) بعد نقل ذلك عن البهائي (ما لفظه) وهو محل من القول وقد تلقاه بالتسليم جملة ممن تأخر عنه من الفحول (انتهى) .

(أقول) والإيضاح أن هذا المعنى هو أقرب إلى لفظة ما دارت عليه الوسطى والإبهام بل لعل قوله وما

(١) قصاص الشعر هو حيث يسهى ست الشعر من مقدم الرأس أو مؤخره والمراد ما لمقدم

(٢) الذقن بالتحريك هو مجمع اللحيين اللذين ينبت عليهما اللسان السفلى .

(٣) الحسين هو الجبهة أي ما بين قصاص الشعر الى الحاجبين وقد يطلق على ناحية الجبهة والحيطان هما ناحيتاه

حُوت عليه الإصبعان مستندراً هو كالصريح فيه (وعلى كل حال) يقع الكلام هاهنا في دخول جملة من المواضع في عنوان الوجه .

(ومنها) الصدع بضم الصاد وهو الصحيح المتقدم وهكذا المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحدائق هو خروجته عنه ومعه كما يظهر من راحة كلمات الفقهاء والمؤلفين هو ملتقى شعر لرأس واللحية المحاذية للأذن (وعن الراوندي) دخوله في الوجه وهو عجيب مع تصريح الصحيح بخروجه عنه، ولعل مراده من الصدع هو ما عن بعض المؤلفين من أنه ما بين العين والأذن ومراده من دخوله في الوجه دخول بمصه فيه .

(ومنها) السرعتان بالتحريك والظاهر أنه لا خلاف في خروجهما عن الوجه بل في لحوهما ودعوى الإجماع عليه ولا نزاع كما في المجموع بين النزاع وهو الذي انحصر الشعر عن جانبي جبهته وموصفه بسرعة بالتحريك وهو أحد الباحثين لمكتسعين بالنسبة<sup>(١)</sup> وهما السرعتان (إنشأ).

(ثم إن في المدارك) أن المراد بالأزعر من انحصر الشعر عن بعض رأسه يعني به مقدمه (ولا يحسن) أن الأزعر بهذا المعنى الأخير هو ممن لا يجب عليه عند موصغ الإحصار حتى يصل إلى منبت الشعر فإن التحديد بقصاص الشعر في النص والفتوى محمول على الغالب المتعارف كما أن الأعم وهو الذي لبث الشعر على بعض جبهته يجب عليه غسل لبث البعض الذي تمت عليه الشعر حتى يصل إلى الحد المتعارف من منبت الشعر وهذا واضح .

(ومنها) العذر مكراتين وهو حدث اللحية أي الشعر المتعلق بشعر الرأس المحاذي للأذن ويطلق هو أيضاً على ما يست عليه ذلك الشعر فيكون هو والصدع بمعنى واحد والمشهور كما في الحدائق أيضاً خروجته عن الوجه وعقله المدارك من الحدائق أيضاً بعدم وصول الإبهام والوسطى إليه عالماً وهو كذلك (ولكن مع ذلك كله) عن ظاهر الشرح في المسح والحواف وابن الحنيد وسريح المحقق والشهيد الثانيين دخوله في الوجه وهو ظاهر الشرائع أيضاً حيث يقول ولا عزة ولا نزاع ولا بالأعم ولا بمن تجاوزت أصابعه العذار أو قصرت عنه (وعن بعض المحققين) الجمع بين القولين بما يكون الراعي بينهما لفظياً بمعنى أن مراد القائلين بالدخول هو دخول بمصه في الوجه مما يشمل الإبهام والوسطى ومراد القائلين بالخروج هو خروج البعض الآخر مما لا يشمل الإصبعان وهو جمع قريب لا بأس به .

(ومنها) غير ذلك من مواضع التي قد وقع الكلام في تشخيص معناه ثارة في دخولها في الوجه أخرى والملازمة في وجوب الغسل عند الكل هو أن يكون مما اشتمل عليه الإصبعان فإن شملته الإصبعان فيجب غسله وإلا فلا يجب .

(وأحسن ما رأيت) في هذا المعنى ما أفاده في مصباح الفقيه (فقال) ثم إن العلماء رضوان الله عليهم بعد إطلاقهم على وجوب غسل ما يحيط به الإصبعان وعدم وجوب غسل ما لا يحيطان به اختلفوا في وجوب غسل بعض المواضع ومنشأه الاختلاف في تشخيص موضوعه أو النزاع في أنه هل يحيط به الإصبعان أم لا ولا يهتما

(١) والناسبة هيصاص الشعر فوق الجبهة في وسطها ويطلق على مقدم الرأس كله وعلى شعر مقدم الرأس د طال .



والأحوط أن يكون غسل الوجه باليمين لا باليسار (١).

مسئلة ٨ - يجب أن يكون غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل (٢) فلو غسل منكوساً من الأسفل

التعريض لتحقيقه بعد أن كان المنطوق إحاطة الإصبعين بعنق الإبهام والوسطى فقوله كلاً ما يحيط به الإصبعان يجب عليه وما لا يحيط به الإصبعان لا يجب عليه (إنتهى) وهو جيد جداً .

(١) وذلك لصحيفة ابن اذينة المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل المشتملة على قول أبي عبد الله عليه السلام فتلقى رسول الله ﷺ الماء بعدة اليمنى فمن أحل ذلك صار الوضوء باليمين (بل الوصوات النبوية) في الباب المذكور أيضاً مشتملة معها على غسل الوجه باليمين (هذا كله) مصافاً إلى أن سيرة عموم المسلمين قد جرت على ذلك فيفسلون الوجه باليمين دون اليسرى وهذا واضح .

(٢) هذا هو المشهور من الأصحاب كما صرح في مدارك والحدائق . بل عن بعض حواشي الألفية الاتفاق عليه (ولكن مع ذلك) عن إصاح السيد سرائر أن إدر من استحباب ذلك فلو غسل وجهه منكوساً من الأسفل إلى الأعلى محذور (ويظهر من المدارك) بل عن جملة من متأخري المتأخرين الميل إليه (قول في الجواهر) بل ربما كان ظاهر من أطلق غسل الوجه (إنتهى) .

(وبدل على المشهور رواية أبي حنيفة الرضوي) المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل قال قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام كيف أتوضأ للصلاة فقال لا تمسك في الوضوء ولا تلطم وجهك بالماء لطماً ولكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً كذلك ومسح الماء على ذراعيك ورأسك وقدميك (إنتهى) والمراد من المسح مسحاً في الوجه والذراعين هو صب الماء على المحل وإمرار اليد عليه في قبال لطمة الماء نعم المراد من المسح في الرأس والقدمين هو مجرد إمرار اليد عليهما بدواة الوضوء بلا صب الماء عليهما وذلك لما علم من الخارج من عدم الفصل فيهما .

(وقد يناقش) في دلالة قوله ﷺ اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله على الوجوب بل يدعى كونه للاستحباب لتفقيده يكون الغسل على وجه المسح دون اللطم والغسل على وجه المسح مستحب لا واجب وذلك لحوار اللطم، إلا شبهة وكذلك الغسل من الأعلى إلى الأسفل يكون مستحباً لا واجباً (وفيهِ) إن مجرد كون الغسل على وجه المسح مستحباً لا يدل على كونه من الأعلى إلى الأسفل أيضاً كذلك وذلك لعدم التلازم بينهما كما لا يخفى .

(وقد يستدل للمشهور) بالروايات العكاكبة لوضوء رسول الله ﷺ المروية جميعاً في الباب المتقدم أظهرها صحيحة زرارة المشتملة على قوله ﷺ فأخذ كعباً من ماء فأسده على وجهه من أعلى الوجه (وفي بعضها) فصبه على وجهه (وفي غير واحد منها) فصبها على وجهه (وفي بعضها) فوضعها على وجهه .

(وعن المنتهى والذكرى الاستدلال) بما روى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال النبي ﷺ بعد ما توضأ هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به .

(وقد يستدل) باستصحاب الحدث أوقعه الاشتغال فلا ينقطعان إلا بالفصل من الأعلى إلى الأسفل

﴿ أقول والأصح ﴾ في الاستدلال للمشهور هو الاكتفاء برواية الرقاشي المتقدمة ولو ادعى ضعف سندها

إلى الأعلى لم يصح على الأقوى .

مسئلة ٩ - المسترسل من اللحية وهو الشعر الخارج عن حد الوجه طويلاً أو عرساً لا يجب غسله (١)

هي مجسورة بعمل المشهور بلا شبهة (وأما الاستدلال بالرّواتات الحاكية) لوصوء رسول الله ﷺ (فلا يخلو عن ضعف) فإنها حاكية لفعله ﷺ والعمل مما يقصر عن إثبات الوجوب كما لا يخفى وذلك لجواز كون الغسل من الأعلى إلى الأسفل مستحباً فاحتار صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الأفراد أو مباحاً فاختاره لكونه أسهل من الغسل منكوساً .

(وأضعف منه) الاستدلال بقوله ﷺ هذا وصوء لا يقبل الله الصلاة إلا به فإن الرواية مصافاً إلى كونها رسالة هي مروية في الوسائل في الباب ٣١ من الوصوء عن الصدوق هكذا قال قال الصادق عليه السلام ما كان وصوء رسول الله ﷺ إلا مرة مرة قال وتوصوا النبي ﷺ مرة مرة فقال هذا وصوء لا يقبل الله الصلاة إلا به وهي كما جرى أحنفية عن المقام حداً أعني وجوب كون غسل الوجه من الأعلى إلى الأسفل

(وضعف من الجميع) الاستدلال باستصحاب الحدث أو الاشتغال في الاستدلال بالأصل مع وجود النص في المسئلة أعني رواية الرافعي مما لا مورد له (مصافاً) إلى أن الأصل عند الشك في وجوب شيء في المأمور به حرماً كان أو شرطاً هو الدلالة حتى في الشك في المحصل على ما حلفاء في محله دون الاشتغال .

﴿ واستدل للرمي ﴾ وابن إدريس المحوذين لغسل الوجه منكوساً باطلاق الغسل في قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاعسلوا وجوهكم الآية بل وفي جملة من الأخبار أيضاً (واحتج لهما المختلف) بمفهوم قوله ﷺ لا بأس بمسح الوضوء مقلداً ومديراً (وفي كلا الوجهين ما لا يخفى) .

أما إطلاق الآية وجملة من الأخبار فواضح بعد النص الصريح في المسئلة بالغسل من الأعلى إلى الأسفل وإذا تعمنا النظر عنه فالإطلاقات منصرفة إلى الشايع المتعارف وهو الغسل من الأعلى إلى الأسفل ولا أطن أن أحداً من أهل اللسان أو من غيره إذا أمره المولى بغسل وجهه يحظر سأل الغسل منكوساً من الأسفل إلى الأعلى ومن المعلوم أن إصرافها إلى ذلك لو لم يكن حداً يوجب الطهور فيه فهو لا محالة حداً يوجب المنع عن انعقاد الإطلاق للغسل كما لا يخفى .

( وأما الوجه الثاني ) فكذلك واضح فإن قوله ﷺ لا بأس بمسح الوضوء مقلداً ومديراً وإن كان مما رواه حماد بن عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام وذكره الوسائل في الباب ٢٠ من الوضوء ولكن تعويض المسح مقلداً ومديراً مما لا يدل على جواز الغسل أيضاً كذلك .

(١) بلا خلاف فيه بين الأصحاب بل في المدارك وعن الحاشي والمعتبر والمنتهى وكشف اللثام وغيرهم الإجماع عليه (و يدل عليه) مصافاً إلى الإجماعات قوله ﷺ في صحيحه ررارة المتقدمة في المسئلة ٧ من قصاص شعر الرأس إلى الدق ( قال في المدارك ) فلا يجب غسل ما راد عليه وإلا لم تكن العاية غاية ( انتهى ) وهو جيد .

( وقد يستدل على المطلوب ) بخروج المسترسل من اللحية عن معنى الوجه وهو عشكل فإن الشعر النابت في الوجه من توابعه وإن طال وخرج عن حده فلو لا الإجماعات والصحبة لأشكل الحكم بعدم وجوب

وإن لم يبعد استحياء غسله (١) وأما الشعر الداخل في حد الوجه فيجب غسله بلا شهة (٢)  
 مسألة ٩٥ - لا يجب تغليل اللحية أي إيصال الماء إلى الشرة المستورة بالشعر (٣) نعم في اللحية  
 الحقيقية يجب غسل الشرة الطاهرة من بين الشعر وأما الموضع المستور بالشعر، فلا يجب غسله كما في اللحية  
 الكثيفة عينا (٤)

غسله صريحا (والله العالم) .

(١) كما عن أبي علي (وقد يستدل له) بقول أبي جعفر عليه السلام الحاكى لوصو رسول الله ﷺ في صحبة  
 ررارة المروية في الباب ١٥ من وضوء الوسائل قال سم الله و سدله على أطراف لحيته يعني الماء ( قال في  
 الجواهر ) بل قد يؤيده الأخبار المتكثرة الآمرة بأخذ الماء من اللحية عند الحفاف الشاملة للمستتر  
 منه الظاهرة في أنه مقدم على غيره ( قال ) إذ مع فرض أنه ليس مستحبا في الوضوء يكون لا فرق بينه  
 وبين ماء الوضوء المحفوظ في طشت و نحوه ( انتهى ) .

(٢) بل في الجواهر أن وجوب غسله إجماعي (قال) كما في شرح الدروس ( أقول ) وبطلان عليه مضافا  
 إلى ذلك كونه من نواحي الوجه فيجب غسله ( واستدل ) عليه الجواهر بما استسمعه في المسئلة الآتية من الأخبار  
 الدالة على سقوط وجوب غسل الشرة المستورة بالشعر كقوله عليه السلام كلب أحاط به الشعر فليس على العباد أن  
 يطلبوه ولا يسخنوا عنه ولكن يجرى عليه الماء ، أي يجري على الشعر الماء بدلا عن الشرة إلى غير ذلك من الأخبار  
 التي ستطلع عليها عاجلا .

(٣) كما هو المشهور بين الأصحاب بل عن الخلاف أن عليه إجماع الفرقة المحقة (وبطلان عليه) مضافا  
 إلى ذلك ( صحبة ررارة ) المروية في الباب ٤٦ من وضوء الوسائل قال قلت له رأيت ما كان تحت الشعر قال  
 كلما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يتسلوه ولا يسخنوا عنه ولكن يجرى عليه الماء (قال) ورواه الصدوق بإسناده  
 عن ررارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له رأيت ما أحاط به الشعر قال كلما أحاط به الشعر فليس للعباد أن  
 يطلبوه ولا يسخنوا عنه ولكن يجرى عليه الماء .

( صحبة محمد بن مسلم ) عن أحدهما المروية في الباب المذكور قال سألت عن الرجل يتوسأ أبطس  
 لحيته قال لا ( واستدل الجواهر ) بحصر ررارة أيضا عن أبي جعفر عليه السلام المروي في الباب ٢٩ من وضوء الوسائل  
 قال ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة إنما عليك أن تغسل ما طهر .

(٤) وتفصيل ذلك أن المحكي عن المبسوط والمعتبر والتحريز ومجلة أخرى من كتب الأصحاب عدم  
 الفرق بين اللحية الكثيفة والخفيفة فلا يجب تحليل شيء منهما أبدا بل عن الدروس نسته إلى الشهرة ( وفي  
 المختلف ) وعن القواعد والتذكرة واللمعة وابن حميد وابن أبي عقيل والسيد وجوب تغليل اللحية الخفيفة .  
 ( وتصدى المدارك ) لرفع الخلاف بين الفريقين بأن غسل ما لا شعر فيه مما لا نزاع فيه ( قال ) وعلى  
 هذا فيرفع الخلاف ( انتهى ) وهو كذلك ( وعن بعضهم ) النزع بذلك أيضا لأن الجميع متفقون على  
 وجوب غسل البشرة الظاهرة من بين الشعر وعدم وجوب غسل الموضع المستور بالشعر فلا نزاع  
 ( وقد صرح بذلك ) صاحب الحقائق أيضا وأطال الكلام حول ذلك ( فذكر عن ابن الجنيد ) كلاما

صريحاً في عدم وجوب غسل ما ستره الشعر من البشرة ووجوب غسل ما لم تستره ( قال ) ومحورها عبارة السيد المرتضى في المسائل الناصرية وكذا في مسائل الخلاف .

( ثم ذكر عن المعتمر ) كلاماً طاهره بعد التأمل فيه عدم وجوب غسل ما ستره اللحية كثيفاً كان أو خفيفاً ووجوب غسل ما طهر من الوجه ( الى ان قال صاحب الحقائق ) انه يظهر ان ما ذكره المصنف من ان مطرح الذراع وجوب غسل ما ستره الشعر من اللحية الخفيفة وعدمه ليس في محله ( لى ان قال ) انه يظهر أيضاً ضعف قول من عكس ، ففعل محل الذراع وجوب غسل الشرة الطاهرة دون المستورة ( انتهى ) وهو جيد متين

( وبالحكمة ) ملخص الكلام ان دا اللحية الكثيفة هو ممن لا يجب عليه التحليل أبداً وذلك لما عرفت في صدر المسألة من الإجماع والنصوص المتعددة المريحة في المطلوب وان دا اللحية الخفيفة هو ممن يجب عليه غسل ما لم يستره الشعر من الشرة وعدم وجوب غسل ما أحاط به الشعر وستره وأحده

( ومن جميع ما ذكر ) يظهر لك ضعف ما حققه الجواهر في ملخص من التفصيل في اللحية الخفيفة وان كانت خفيفة جداً كأن تكون متساعدة امكان فيجب عليها غسل ما بين الشعر وما تحت الشعر جميعاً واما لم تكن بهذه الحجة فلا يجب عليه غسل شيء أبداً لا غسل ما تحت الشعر ولا ما بين الشعر .

( ووجه الضعف ) طاهر واضح فإن دا اللحية الخفيفة جداً وان لم يبعد دعوى وجوب غسل جميع وجهه شرعاً ان ليس له بشرة قد أحاط به الشعر وستره وأحفاه ولكن من لم يكن حجة لحيته بهذه المثابة يجب عليه غسل ما لم يستره الشعر من البشرة مالم يشبه وإن لم يجب عليه غسل ما ستره الشعر كذلك ولا وجه انعي وجوب الغسل في حقه رأساً .

❦ بقى أمور يسمى التسمية عليها أحدها ❦ ان طهر الأخبار ان غسل الشعر السائر للشرة هو واجب تعييناً فليس للكلف تركه وغسل ما تحت الشعر وان كان الجمع بينهما مما لا دس به ( ثانيهما ) انه حكى عن المعتمر انه لا فرق في عدم وجوب التحليل بين شعر اللحية او الشارب او غيرهما من شعر الوجه ، بل عن الخلاف الإجماع عليه وهو في محله لا إطلاق الصحيحة المتقدمة كلما أحاط به الشعر فليس للمباد ان يغسلوه الخ .

( ثالثها ) انه حكى عن الدروس الحكم باستصحاب التحليل وان كثف الشعر ( ولكن في الجواهر ) ولم أعثر له على دليل يقتضيه ( قال ) بل قد يظهر من ملاحظة الأدلة خلافه ( انتهى ) وهو كذلك ويعني بالأدلة قوله عليه السلام في صحيحه روضة المتقدمة فليس للمباد أن يغسلوه ولا يمسحوا عنه وقوله في صحيحه نه ابن مسلم المتقدمة لما سأل عن الرجل يتوضأ أبطن لحيته قال لا وقوله في خبر روضة المتقدمة اما عليك أن تغسل ما طهر .

( نعم عن المعتمر ) بعد نفيه الاستصحاب صريحاً انه ذكر عن الجمهور إطلاقهم على الاستصحاب وانه ذكر عن طرفهم خبراً في هذا المعنى ، ولكنه مما لا يحدينا للاستصحاب ( كما ان مكاتمة على بن يقطين ) الى



مسئلة ١١ - يجب في الوضوء غسل اليدين (١) مع المرفقين (٢) وأن يكون ابتداءً الغسل من المرفق

أي الحسن عليه السلام المرديه في الوسائل في الباب ٣٢ من الوضوء الا مرة فالتحليل مع لا يجديا ايضاً للاستحباب وذلك لصدورها نقصة من جهة اشتمالها على غسل اليدين الى المرفق وسجود ذلك مما تقول به العامة دون الخاصة فراجع .

(١) وذلك لما جاع المصنف من الضرورة من الدين فلا يحتاج في اثبات وجوب غسل اليدين في الوضوء الى الاستدلال بقوله تعالى ( اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ) او لأخبار امتو مرة المرديه جميعاً في الوسائل اشتمله كلها على غسل اليدين عندها في الباب ١٥ من الوضوء

(٢) لا خلاف عنده في وجوب غسل المرفقين مع اليدين ( بل الاجتماعات المحلحة ) على غسلهم مع اليدين فوق ( بل عن الخلاف ) ان به قال جميع الفقهاء بمعنى فقهاء العامة إلا زفر ( وعن المختار ) حالاً زفر ومن لا عسرة بخلافه ( وعن كشف اللثام ) عدا زفر ودود وبعض المالكية ( نعم وقع الخلاف ) عندنا في ان وجوب غسل المرفقين هل هو أصلي او مقدمي أي من يار المقدمة العلمية ليحصل العلم بتحقيق المقدار الواحد من غسل اليدين .

( وامشهور ) كما عن جامع لمعاصد هو الأول ( بل في الحواهر ) ان التأمل في كلمات القوم بشرف الفقيه على القطع بأن مرادهم به الوجوب الأصلي وهو كذلك حتى انه طعن على جملة من المتأخرين المصرحين بالخلاف في الأصلي والمقدمي بأنهم أدخلوا الإجمال في عبارات الأصحاب وأنه في غير محله وهو كذلك ايضاً ( ولكنه مع ذلك ) قد حكى عن استنهي وجمع من المتأخرين الثاني ( قال في استنباه ) ولا بأس به لاقه المتيقن ( انتهى ) .

( وفيه ) ان الوجوب المقدمي مما يباين الأصلي وليس هو المتيقن نعم المتيقن هو الوجوب الجامع بينهما ( وعلى كل حال ) يمكن الاستدلال لوجوب غسل المرفقين مع اليدين بعد الاجتماعات بدلاية الشريعة فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرفق بناء على كون ( الى ) فيها بمعنى ( مع ) كما عن التهذيب والمراجع والمعتبر والمنتهى وجمعة آخريين ( وعن الشيخ ) انه أورد لذلك شواهد ( وعن حاشية ) انه قد ثبت عن الأئمة ان ( الى ) في الآية بمعنى ( مع ) .

( وعن لواحدى ) ان كثيراً من المجوس يجعلون ( الى ) هما بمعنى ( مع ) ويوحسون غسل المرفق ( وقال الطرسى ) وما جاء في القرآن ( الى ) بمعنى ( مع ) قوله تعالى من انصادي الى الله أي مع الله وقوله ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم ( قال ) وسجود فور امرى القيس وذكر منه بيتاً ( ثم قال ) وفي أمثال ذلك كثرة ( انتهى ) هذا كله اذا كان ( الى ) في الآية بمعنى ( مع ) .

( وأما إذا كان ) تنزيل الآية من المرافق كما صرح به جسر التيمى المرودي في الباب ١٩ من وضوء الوسائل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فقلت هكذا ومسحت من طهر كفى الى المرفق فقال ليس هكذا تنزيلها إنما هي فاعسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق ثم أمرت يده من مرفقه الى أصابعه

(ويؤيده) ما في الباب ١٨ من وصوء المستدرك من حرر على من ذباب المصريح ثلث في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام هكذا من المرافق أو كانت لظة (الى) في الآية بمعنى (من) ويؤيده ما أفاده ابن هشام من أن من جملة معاني (الى) الاستدعاء (فلا يستدل بها مني) على دخول المستدأ في المصدى كدخول العابه في المعنى بل الثاني محل كلام كما حرر في محله بخلاف الأول على ما ادعاه الجواهر (قال) ولذا نقل عن أنكر هذا أنه وافق هذا (انتهى) (كما أن (الى) في الآية الشريفة) إذا كانت للإتياء وكانت غاية للمفسول أعني اليد كما عن الشيخ.

(ويؤيده) حصة درارة ومكير المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل المشتملة على قوله عليه السلام وليس له أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً فإنها صريحة كما في الحدائق في أن (لى) في الآية غاية للمفسول أي اليد دون العبد كي يكون باطلاً (قال في المدارك) لإجماع المسلمين كافة على حوار الاستدعاء بالمرق (انتهى) وفي مجمع البيان قد ادعى نظير هذا الإجماع عياً (فلا يستدل بها مني) على دخول الغاية في المعنى (هذا وقد يستدل) أوجوب غسل المرفق مع اليد بطواهر الأحكام البانية الحكيمة لعمل المصوم المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل (وفي بعضها) عرفت بها ملاحظاً ثم وضعه على مرفقه اليمنى (وفي رواية العياشي) المروية في الباب ١٨ من وصوء المستدرك ثم يضعه على المرفق إلى غير ذلك ولكن الاستدلال بها ضعيف فإن الفعل لا يدل على الوجوب.

(وقد يستدل للمطلوب) بصحيفة عني بن حمزة عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل قطعت يده من المرفق فما يعمل ما بقي من عصبه بالتقريب الآية في آخر المسئلة الآية الله تعالى وهو من أصعب الأدلة كما ستعرف.

بقي شيء وهو بيان معنى مرفق عرفاً ولعله (فقول) حكى عن القاموس أن المرفق كمنبر ومجلس هو مفصل الذراع والعصه (وعن الصحاح) أنه موصل الذراع في العصب (وعن المحرر) بالعصب (وعن التذكرة) أنه مجمع عظمى الذراع والعصب.

(وفي الحدائق) أنه عبارة عن رأس عظمى الذراع والعصب كما هو المشهور (ثم قال) أو مجمع عظمى الذراع والعصب، وكذا أنه يشير بذلك إلى اختلاف التعابير وإلا فلا فرق على الظاهر بين رأس عظمى الذراع والعصب وبين مجمع عظمى الذراع والعصب (ومن هنا) قال بعد ذلك «لا فصل» فعلى هذا شيء منه داخل في العصب وشيء منه داخل في الذراع (انتهى).

(وعن ظاهر انتهى) ومحتمل النهاية أنه طرف الساعد (وقد يقال) أن المراد من المفصل أو الموصل هو الحد المشترك بين الذراع والعصب والحظ الموهوم الفاصل بينهما وأن المراد من مجمع عظمى الذراع والعصب هو رأس عظمى الذراع والعصب وكلاهما في قبيل كون المرفق هو طرف الساعد فيكون مرجع الكلمات كلها إلى تفاسير ثلاثة.

(ولكن الظاهر) أن المراد من المفصل والموصل ومجمع عظمى الذراع والعصب هو شيء واحد وهو

إلى رؤوس الأصابع (١) فلو غسل مكوساً من رؤوس الأصابع إلى المرفقين لم يمسح على الأقدام

رأس العظمين فيكون شيء من المرفق في لعمري شيء منه في الساعد كما تقدم التصريح بذلك من الحدائق في قال القوي يكون المرفق هو طرف الساعد فقط (وعليه) فمرجح الكلمات كلها إلى تفسيرين لا أكثر (ومن هنا) قال في الحواهر والحملات هل هو طرف الساعد أو أنه طرفا الساعد ولعمري (انتهى)

(ثم إنه لا سعد) دعوى القطع بعد الرجوع إلى العرف واللغة صعب القول يكون المرفق هو طرف الساعد فقط دون طرفي الساعد والعقد أن لا وجه لتخصيصه بأحد الطرفين جميعاً فإن المسوق من لفظ المرفق عرفاً هو مجموع الطرفين ورأس كلا العظمين المتصلين ببعضهما بعض فيحصر المعنى على هذا الواحد لا باثنين ولا ثلاث فتأمل جيداً.

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب إذا غسل مكوساً من رؤوس الأصابع إلى المرفقين لم يمسح كما سرحنا في المتن (وقد حالف المشهور) السيد المرتضى (١) من أدب من حضور العزم مكوساً على كراهية (ويظهر من المذكور) أن من ظهر منه الميل قال في حوار غسل الوجه مكوساً

(ويذكر على المنهج) روايات عديدة (منها) حيز التيميمي المتقدم في أوائل المسألة قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق فقلت هكذا ومسحت من ظهر كفي إلى المرافق فقال ليس هكذا فاعسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق ثم أمر يده من مرفقه إلى أصابعه.

(ويؤيده) خبر عيسى بن زباب المروزي في الباب ١٨ من وصوه المستدرك عن جعفر بن محمد الباقر عن آتائه صلوات الله عليهم أن التبريد في مصحف أمير المؤمنين (عليه السلام) يا أيها الناس آتموا إذا قمتم إلى الصلاة فاعسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق

(ومنها) مكانه على بن يقطين إلى أبي الحسن موسى (عليه السلام) المروزي في الباب ٣٢ من وصوه الوسائل المستندة على قصة طويلة (ملخصها) أنه سئل عن الوضوء فقلت (عليه السلام) له كيفية الوضوء على نحو ما يفعله العامة ومن حملها غسل اليدين إلى المرفقين ثلاثاً إلى أن كتب (عليه السلام) إليه كتاباً (قل فيه) من الآن بدأ على بن يقطين بوصاً كما أمرك الله أعاد وحدث مرة فريضة وأخرى إسعاداً وأعاد بذلك من المرفقين كذلك الحج

(ومنها) ما رواه الوسائل في الباب ١٥ من الوضوء عن الأديلي عن علي بن إبراهيم في كتابه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث قال فيه غزل عليه حمرتين وأمرل عليه ماء من السماء فقال له يا محمد قم توصاً لتصلاة فعلمه حمرتين الوضوء على الوجه واليدين من المرفق ومسح الرأس والرجلين إلى الكعبين

(ومنها) ما رواه في الباب ١٨ من وصوه المستدرك عن تفسير العياشي عن صفوان قال سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) عن قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق (إلى أن قال) فكيف غسل قال هكذا أن يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبه في اليسرى ثم يمسح على المرفق ثم يمسح إلى الكعب (إلى أن قال) قلت مرد الشعر؟ قال إذا كان عنده آخر فعل وإلا فلا (قال صاحب الحدائق) فإن الظاهر أن رد الشعر عبارة عن غسل مكوساً وقوله (عليه السلام) إذا كان معه آخر الظاهر أن المراد ممن يتقيّه (قال) فظاهر الخبر أنه



مسئلة ١٢ - اد قطعت يده مما دون المرفق وحب على الباقي بانفاق علماً لنا (١) كما انه اذا قطعت

لا يفصل منكوساً إلا في مقام التقية ( انتهى ) وهو كذلك .

( ومنها ) حسنة رداة وبكير المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل المشتملة على قوله عليه السلام ففصل بها فذاعه من المرفق الى الكف لا يردّها الى المرفق .

( ومنها ) صحيحة رداة عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الباب استقدم اشتملة على قوله عليه السلام وفرف بها ملاً لها ثم وضعه على مرفقه اليمنى فمرفق كفه على ساعده حتى جرى على اطراف أصابعه الخ عليه السلام واستدل المرتضى ( رحمه الله ) على ما صرح به غير واحد لحوار عن الد منكوساً بما طاق لاية الشريعة ففعلوا وحوكم وادركم الى المرفق ( واحتج له المختلف ) بما تقدم في عن الواحد من عموم قوله عليه السلام لا بأس بمسح الوصوء مقبلاً ومدبراً .

( اقور ) اما الاستدلال بما طاق لاية فكأنه مني على كون ( الى ) بمعنى ( مع ) ويطرحها حينئذ يشمل كلاً من غسل من المرفق والى المرفق وعلى طبق الاية الشريعة من حيث الاشتغال على لعله ( الى ) حملة من الروايات المروية في وصوء الوسائل اكثرها في الباب ١٥ وبعضها في الباب ٢٣ وفي الجميع تعبير بالى المرفقين .

( والحوار عن الد ) ان مع الروايات المتقدمة المصراحة لغسل من المرفق الى . فوس الأصابع كما عرفت تفصلها لا محذور للتمسك بالاصابع او الإطراف ( وأما قوله عليه السلام ) لا بأس بمسح الوصوء مقبلاً ومدبراً . فقد عرفت الحوار عنه في غسل الواحد من ان تدوير المسح مقبلاً ومدبراً . لا يدل على حوار الفصل ايضاً كذلك .

(١) وقد صرح سمي الخلاف في المسئلة حماعه ان في المدارك وعن كشف الشبه دعوى الإجماع عليه ( يد عن المنتهى ) انه قول أهل العلم ( قال في الحقائق ) ولعله الحمعة ( اقور ) ويدل عليه مصداق الى الإجماع وانتمصحات وحوار لغسل من قبل القطع بل وقاعدة الميسور ايضاً ( حمعة من الروايات ) مروية في الباب ٢٩ من وصوء الوسائل ( كحسنة رفاعه ) قال سألت اما عبدالله عليه السلام عن الأقطع فقال يغسل منه قطع منه .

( وصحيحته عن أبي عبدالله عليه السلام ) قال سألته عن الأقطع اليد والرجل كيف يتوصلاً قال يعمل ذلك المكان الذي قطع منه ( وحسنة محمد بن مسلم ) عن أبي جعفر عليه السلام قال سألته عن الأقطع اليد والرجل فما يغسلهما ( قال صاحب الوسائل ) غسل الرجل محمول على التقية .

( ويظهر من الجواهر ) في غسل الرجلين ان ذلك للتعليل ولعله أقرب ( وقد ناقش الحقائق ) في صحيحة رفاعه بأنها صريحة في غسل محل القطع خاصة وفي حسنة بما حاصله ان المراد من الوصول فيها يحتمل ان يكون محل القطع ايضاً فتكون الحمعة كالصحيحة ويحتمل ان يكون المراد منه باقي العضو فتكون دليلاً على المطلوب .

( وأجاب عنه الجواهر ) بأن المناقشة في دلالة هذه الاخبار بما رداة عن محل القطع ضعيفة سيما بعد

يده مفاوق المرفق سقط غسل هذه اليد المقطوعة باتفاق علمائنا ايضاً (١) وأما اذا قطعت من المرفق فالأقوى عدم وجوب غسل ما بقي من العبد (٢) وإن استحب نعم لا يبعد وجوب غسل طرف العبد الذي كان متصلاً

فهم الأصحاب (وقد في مصباح الفقيه) ما حصله من الأخبار المذكورة مسوقه لبيان أن موضع القطع ثوب مناب العضو المقطوع في غسل ما بقي من العضو فتحن فقطع به من الخارج بعد القطع بقاء الرضوء في حق الأقطع على حاله.

(وطهر ذلك) تسليم المفاضة بل وعميمها الى حصة عبد بن مسلم ايضاً والنسبت دليل من الخارج في وجوب غسل الباقي وهو عجيب فإن المفاضة إما تحري في خصوص صحيحة ربيعة فقط دون حسنة لظهورها في عدم ما بقي من العضو مقطوع ولا وجه لاحتمال كون المراد من الموصوف فيها محل القطع ودون حصة عبد بن مسلم فإنها كالصريحة في غسل ما بقي من العضو فكيف تحري المفاضة فيها يرتب من دلالتها (وبالجملة) لو اعمدنا المصنف عمداً في المسئلة من الإجماع والاستصحاب وقاعدة الميسور بكسر الجسستان فقط وإن كانت الصحيحة فاصرة الدلالة محتاجة الى ضم اليقين من الخارج بوجوب غسل ما بقي من العضو غير موضع القطع.

(ثم إنه قد يناقش) في استحباب وجوب غسل من قبل لقطع بأن وجوبه قد كان مقدماً لغسل المجموع وهذا لو كان واحداً فوجوبه بقى فيكون الاستصحاب هنا من القسم الثالث من استحباب الكلّي وهو ليس بصحّة كما حقق في محله.

(وفيه) أن وجوب الباقي من قبل المقطع ايضاً كان عاماً وإن كل جزء من أجزاء لواحد حتى الإضافة منه بعد معنى ذلك الوجوب القسري المسقط على الجميع وذلك يستلزم ذلك الوجوب بعينه فيكون من استحباب الشخص دون الكلّي فصلاً عن كونه من القسم الثالث (كما أنه قد يناقش) في حرمان الميسور من شقهم اختصاصه بما له الأفراد فقط دون ماله الأحرار وهو صعب جداً فإن ماله الأحرار لو لم يكن أولى بحرياب الميسور فيه فلا يكون ناقلاً مما له الأفراد بل بحري في كل منهما وفيما له المراتب أيضاً كما أشير قبل في المسئلة ١٠ من واجبات التخلي فراجع.

(١) وإن المفقول عن المنتهى وكشف اللثام الإجماع على سقوط العبد في القطع مما فوق المرفق وذلك لغوات محلّ الفسد رأساً وبهذا الإجماع بقيد إطلاق الروايات المتقدمة في العرس السابق لو قيد بشمولها لهذا العرس أيضاً ولم بدع اعتراضها الى خصوص القطع مما دون المرفق كما هو العاد.

(ولكن مع ذلك كله) لا يبعد استحباب غسل ما بقي من العبد لصحّة علي بن جعفر الآنية في القطع من المرفق المصروفة غسل ما بقي من عهده المحموله على الاستصحاب كما في المختلف وعن المنتهى ونهاية الأحكام والذكرى وغيرهم فإنها وإن كانت واردة في خصوص القطع من المرفق ونحن كلامنا هنا في القطع مما فوق المرفق ولكن من المستبعد أن يكون القطع من خصوص المرفق دجلاً في استحباب غسل ما بقي من العضو بحيث لا يحري الاستصحاب في القطع مما فوق المرفق أصلاً بل الملاك فيهما واحد.

(٢) وفقاً للمشهور إذ لم يحك عن أحد من الأصحاب وجوب غسل ما بقي من العبد في القطع من

طرف الساعد من قبل القطع (١) .

مسئلة ٩٣ إذا كان اليد المتوحشة أجزاء رائدة على الحلقة الأصلية من ذراع رائدة أو كف رائدة أو

المرفق إلا من الساعد والساعد والساعد والساعد وقد حكاه عنهما العلامة في المختلف وكأتهما استنداً (إلى صحيحة علي بن جعفر) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الباب ٢٩ من وصوة الوسائل قال سألت عن رجل قطع يده من المرفق كيف يتوضأ قال يغسل ما بقي من عضده .

(ولكن عن المنتهى) الجواب عن الصحيحة بأنها محالة لا جماع فإن أحداً لم يوجب غسل العضد فتحمل على الاستصحاب وكأنه لم ير محالة من التعبد والشيخ محلة لا جماع إنما للعدم بسببها لا لا بعدد لا جماع قبلهما أو لحصول الحدس برأى المصوم من فتاوى غيرهما

(وعلى كل حال) قد صرح في المختلف بحمل الصحيحة على الاستصحاب وهو محلي عن نهيه الأحكام والذكر أيضاً واستحسن المدارك وحمل إليه الجواهر بل صرح بأنه لا يحلو عن واحد وهو كذلك في نه لو سلم أنه لا إجماع في هذا الأمر على عدم غسل ما بقي من العضد فالمشهور لا محالة قد ذهبوا إلى ذلك وهو كاف في وجه ظهور الصحيحة في الوجوب ووجوب غسلها على الاستصحاب فراجع إلى الصريح بل ذلك أيضاً في وجه إطلاق الروايات المتقدمة في الغرض الأول وهو القطع مما دون المرفق لو قيل بشمولها لهذا الغرض أيضاً ولم يدع انصرافها إلى خصوص القطع مما دون المرفق كما هو الغالب .

(١) وفقاً لما حكى عن التذكرة والمُعتمد في وجوب غسله هو ما عرفت في صدر المسئلة السابقة من وجوب غسل المرفق وأنه عبارة عن طرفي الساعد والعضد جميعاً فذهب أحد الحرثيين وبقي الآخر ( نعم لو قيل ) بأن وجوب غسل المرفق مقدم لا أصلي فلا محال حينئذ لو وجب غسل طرف العضد ( ولكل ) قد عرفت هناك من الجواهر أن التمثيل في كمال القوم بشرط العقبه على القطع من مرادهم به الوجوب الأصلي وهو كذلك بل وهو ظاهر ما دل على وجوب غسل المرفق أيضاً من الآية وغيرها فإن ظاهرهما الأصلي دون المقدمي (وعليه) فما عن المنتهى من سقوط غلبه ضعيف .

(هذا وقد استدلت الحدائق) لوجوب غسل طرف العضد في فرض القطع من المرفق بقوله عليه السلام في صحيحة علي بن جعفر متقدمة آنفاً ( يغسل ما بقي من عضده ) بدعوى أن الموصوف هو للمهد أي الباقي من موضع الغرض وهو رأس العضد وإن كلمة (من) ابتدائية أو تبعيضية لا بيانية .

(وعن الروس) موافقه في هذا الاستدلال (بل ووافقه الجواهر) أيضاً في مسئلة وجوب غسل المرفق وإن رجع هنا ورجح الحمل على استصحاب غسل تمام ما بقي من العضد لا وجوب غسل طرف العضد .

(و في الاستدلال) لا يخفى ( فإن العهد ممنوع أشد المنع بل الموصول كذا أن يكون نصاً في تمام ما بقي من العضد لا طرفه وكلمة (من) هنا بيانية لا ابتدائية ولا تبعيضية ( نعم لو سلم الاستدلال بالصحيحة ) وتم دلالتها على وجوب غسل طرف العضد لدلت على وجوب غسل طرف الساعد أيضاً في فرض وجوده بالفحوى فتكون الصحيحة من أدلة وجوب غسل المرفق مكلاً حزيه كما أشير في آخر أدلة غسل المرفقين فتذكر



أصابع رائدة أولهم رائد فإن كانت هي دون المرفق فيجب عليها (١) وإن كانت فوق المرفق فلا يجب غسلها (٢) وإن كانت على المرفق فالأقوى وجوب غسلها أصلاً (٣)

مسئلة ١٣ - إذا كان للمتوضئ اليد رائدة فإن كانت هي ثابتة دون المرفق وإن كان ذلك بعيداً عادةً فيجب غسلها (٢) وإن كانت فوق المرفق فإن كانت متميزة عن اليد الأصلية فلا يجب غسلها بل يكفي غسل الأصلية فقط وإن لم تكن متميزة فيجب غسلها كالأصلية عيماً بل ويغسل مسح الرأس والرجل بها شرعاً (٥)

(١) لا اختلاف فيه على الظاهر (بل عن شارح الدروس) الإجماع عليه (في المدارك) فهي اليمين منه (قال) سواء تميز الرائد أو لم يتميز بمعنى تميز الرائد عن الأصلي أم لا وهو حق لعدم دخل لتمييز وعدمه هما (وفي الجواهر) ومنه يعلم حكم جميع ذلك لو كان في لوجه وهو أيضاً حق لأن المساط في الوجه واليدين واحد. (وقد يستدل) على وجوب الغسل بأن الرائد هو من أجزء اليد أو تابع لليد (وعن المسعودي المختلف) إن الله تعالى أوحى الغسل من طرف إلى أطراف الأصابع ولم يمتثل شيئاً مما من الحديث والكفر جيد. (٢) قال في المدارك لجروحه عن محل الغسل (وقال في الجواهر) لأصالة الرائحة مع الجروح عن محل الغرض والكل جيد أيضاً.

(٣) كما في الجواهر (قال) لما عرفت من عدم الفرق بينه يعني بين المرفق وبين ما دونه وهو كذلك فإن المرفق بعد ما تقدم وعرفت وجوب غسله شرعاً فيجب غسل ما يست عليه أيضاً لأنه من أجزائه وبوجه. (٤) لا اختلاف فيه على الظاهر وذلك لحريص عن الأدلة المتقدمة آنفاً في غسل الأجزاء الرائدة وإن كانت دون المرفق.

(٥) وتفصيل المسئلة في هذا المرس الثاني أن اليد الرائدة الماسة فوق المرفق أقوال (صريح المختلف) وظاهر إطلاق جماعة وجوب غسلها استناداً إلى صدق اليد عليها فتشملها الأدلة (وعن المسوط) والمعتبر عدم وجوب غسلها استناداً إلى عدم الدليل عليه.

(وعن القواعد) والتحرير والتمهي والدروس وظاهر جامع المقاصد وعمرهم التفصيل فإن كانت متميزة عن الأصلية فلا يجب غسلها وإن كانت غير متميزة بحيث لا يعرف إتيانها رائدة وأنها أصلية فيجب غسلها. (والأقرب هو هذا التفصيل) فإن المتميزة عن الأصلية لا دليل على غسلها ومحرر صدق اليد عليها لا يدرجها تحت الدليل لأنصرافه إلى الشايح المتعارف الأصلي وأما غير المتميزة عن الأصلية لعدم التعاوت بينهما فيجب غسلها لا محالة أما وجوباً مقدماً يدعى أن الواجب هو غسل أحدهما ثبوتاً وإن لم يعرف شصه ثبوتاً فيغسل الآخر من باب المقدمة ليحصل بها العلم بالإمتياز وأما وجوباً أصلياً لعدم الفرق بينهما لا ثبوتاً ولا اثباتاً فتكون كلتا اليدين أصليتين ويشملهما الأدلة حفيظة وهو الظاهر من الجواهر بعد اعترافه بعدم شمول الإطلاقات للرائدة المتميزة.

(ولعل الثاني أقرب) من الأول أي من الوجوب المقدّم (وعليه) فلا حاجة إلى مسح الرأس والرجل اليمنى بكلتا اليدين جميعاً الرائدة وغير الرائدة احتياطاً ليحصل العلم بالمسح بالأصلي بل كلتهما أصليتان يكفي بالمسح بأحدهما.

وأما إذا كانت اليد الزائدة نابتة على نفس المرفق بعينه فالظاهر وجوب غسلها أيضاً (١)

مسئلة ١٥ - يجب في الوضوء غسل شعر اليدين البابت عليهما من المرفقين وما دونهما بلا شهية (٢)  
وأما البشرة التي هي تحت الشعر فإن كان الشعر خفيفاً لا يسترها كما هو العال فيجب غسل البشرة مع الشعر  
أيضاً بلا شهية (٣) وأما إذا كان الشعر كثيفاً جداً يستر بعض مواضع البشرة كما قد تنفق ذلك أحياناً ففي  
غسل تلك المواضع المستورة «الشعر خلاف» يعلمنا (٤) والأحوط غسلها (٥).

(وقد يقال) ان في صورة عدم التمييز وان كانت اليدين كتاهما أصليتين لعدم التعود بينهما لا شوقاً  
ولا إيماناً ولكن استكلف حينئذ محيّر في غسل احدهما ولا يجب عليه غسل كليهما جميعاً (ولكنه صعب جداً)  
إذ لا يمكن استعادة تحويين من الوضوء من دليل واحد فيستلزم وجوب غسل اليد بيمينتها من له يد واحدة في  
كبر حاد ولمن له يد رائدة متميزة من الأصلية وتحيّرت لمن له يد رائدة في إحدى العنانين وفي كليهما  
غير متميزة عن الأصلية فتأمل حينئذ.

(١) كما هو المحكي عن المصنوع و يقتضيه إطلاق كلام الشرائع أيضاً حيث قال (ولو كان له يد رائدة  
وجب غسلها) (وفي أحواض) ويجوز في اليد النابتة «مرفق مع العلم برتددهما ما يجري في غيرهما» الأمور  
الرائدة والظاهر الوضوء (انتهى) وهو جيد فان المرفق بما ما تقدم وعرفت وجوب غسله شرعاً فيجب غسل  
ما ثبت عليه أيضاً لدخوله في محل الفرض والله العالم.

(٢) بل طاهر شيخنا الأنصاري في طهارته نفي الخلاف فيه بل عن صريح جامع المقاصد دعوى الإجماع  
عليه وليس يبعد في أن الشعر من أجزاء اليد وموابها فيجب غسله كما يجب غسلها.  
(٣) وذلك للأدلة التي قامت على وجوب غسل اليدين وعدم الدليل على سقوط غسل البشرة بمجرد  
أن ثبت عليها شعر خفيف لا يسترها.

(٤) فمن جملة من الأصحاب وجوب غسلها بل قد يقال إنه المشهور بل عن طهارة شيخنا الأنصاري لا تنافي  
عليه (ولكن) الأصناف بعد لما عن كشف الخطأ من التصريح بعدم وجوب غسلها (بل يظهر من الحدائق) أن  
ذلك طاهر الأصحاب رضوان الله عليهم (وكأنه) لا إطلاق لصحبه برارة المتقدمة في غسل الوجه قد قلت له  
أرأيت ما كان تحت الشعر قبل كلّمنا أحاط به الشعر فليس للعد أن يغسلوه ولا مسحوا عنه ولكن يجري  
غسله الماء

(وبهذه الصحيحة) يظهر لك ضعف ما قد يستدلّ لوجوب الغسل بأن البشرة المستورة شعر اليد بيد اليد  
يجب غسلها بل قد يستدلّ له أيضاً بحجر برارة المروي في الباب ٥٢ من مصوّف الوسائل عن أبي جعفر (عليه السلام)  
في الوضوء إذا مسح جلدك الماء فحسبك ووجه الضعف أن الصحيحة حاكمة على أدلة العل جميعاً وإن ما أحاط  
به الشعر مما لا يجب غسله شرعاً

(٥) ومنشأ الاحتياط أن الصحيحة المتقدمة آحاداً وإن دلت ما إطلاقها على سقوط غسل ما أحاط به  
الشعر ولو كان في اليدين دون الوجه (ولكن قد يقال) أن لام الشعر في الصحيحة هي للعهد ولا إشارة إلى شعر  
الوجه بدعوى تقدم ذكر شعر الوجه في صدر الصحيحة على رواية الصدوق بل ادّعى شيخنا الأنصاري وهكذا

مسئلة ١٦ - يجب في الوضوء غسل الأظفار وإن طالت هي بعد خارق للعادة على الأقوى (١) وأما الوسخ الذي تحت الأظفار فإن كان ما تحت الوسخ بعد من الظاهر كما في رؤوس الأظفار إذا تجاوزت عن رؤوس الأصابع فيجب إزالته حيث (٢) وأما إذا كان ما تحت الوسخ لا بعد من الظاهر بل كان من الباطن ما كان الوسخ بين اللحم وبين الظفر السائر له فلا يجب إزالته حيث (٣) وإن كانت إزالته مع ذلك أحوط .

مسئلة ١٧ - إذا كان في اليد المتوضئة أو الممسح حاتم أو سوار أو دملج وهو حلى يلبس في المعصم وبحود ذلك

مصباح الفقيه ان الموصول أيضاً للعهد

(والحدائق) وإن أوجب عن هذا القول بأن الصحيحة هي رواية مستقلة مصدرة في طريق الصدوق بقوله رأيت ما أحاط به الشعر الخ. وفي طريق الشيخ رأيت ما كان تحت الشعر وأن ذكر الصدوق لها على أثر صحيحة أخرى لرؤية الواردة في تحديد الوجه كما هي عادته في سك الأحاد مما لا يدل على أنها من جعلتها (قال) ولهذا الله في الوافي نقلها عن الفقيه منفصلة (انتهى) .

ولكن مع ذلك كله في النص منه شيء إذ من المستبعد جداً أن يقول الرأوي في أول كلامه مع الإمام عليه السلام رأيت ما كان تحت الشعر أو رأيت ما أحاط به الشعر من دون أن يكون إشارة إلى شعر تقدم ذكره في كلامه .

(و عليه) فحتل المهد في لام الشعر وكونها إشارة إلى شعر الوجه دون اليد ليس صميماً موهوماً ولا حله يسمى التأمل هاهنا في تسرية الحكم أعني سقوط عمل الشرة المستورة بالشعر من الوجه إلى اليدين شراً (والله العالم) .

(١) لأنها من تواسع اليد وأحرائها فتشملها أدلة غسل اليد ولا ينفي معها محال للأصل وقبيلها على المسترسل من اللحية باطل جداً لأنه مع الفارق فإن الوجه طوله محدود في لسان الدليل إلى الدفن فالمسترسل من اللحية خارج عن حد العرض فلا يجب غسله وإن كان من أحراء الوجه وتواسعه بخلاف اليد ولها غير معدودة طولها بعد خاص كي إذا خرج الظفر عن ذلك الحد لم يجب غسله شرعاً .

(٢) وتفصيل الكلام في إزالة الوسخ عن تحت الأظفار (إن المحكى عن المعسر) والقواعد والذكرى والمحقق الثامى وغيرهم يل المشهود كما في الحدائق هو وجوب إزالته .

(وعن المنتهى) احتمال عدم الوجوب لأنه موجود غالباً وسائر عادة النبي ﷺ لم يأمر بإزالته ولو وجب لأمر (وصحفه) المدارك والخواهر جميعاً وهو في محله فإنه في المكان الذي بعد ما تحت الوسخ من الظاهر غير موجود غالباً وجوده في المكان الذي لا بعد ما تحت الوسخ من الظاهر بل من الباطن غير مصر قطعاً .

(ومن هنا يتضح التفصيل) الذي فصلناه في المتن فإن كان ما تحت الوسخ بعد من الظاهر فيجب إزالته مقدّمة لغسل ما هو الظاهر والأفلا يجب إزالته وإن كانت أحوط (وقد يعلق) وجوب الإزالة وعدمه على كون الوسخ زائداً على المتعارى وعدمه وهو ضعيف جداً فإن العبرة ليس بزيادة الوسخ وعدمها بل بكون ما تحت الوسخ معدوداً من الظاهر وعدمه وهذا واضح ظاهر .



فإن علم أنه حاجب مانع عن وصول الماء إلى البشرة وحس ترعه أو تحريكه على تحويده خل الماء تحته (١) وهكذا أن شك في حاجبتهما فعيته عن وصول الماء إلى البشرة فيجب أيضاً ترعه أو تحريكه على نحو يعلم بدخول الماء تحته (٢) بل إذا علم أنه واسع ليس بحاجة فمع ذلك يستحب ترعه أو تحريكه (٣).

مسئلة ١٨ - إذا فرغ من الوضوء أو غسل ثم التفت أن بي يده كان حائماً أو سواراً أو نحوهما فإن علم أنه كان حاجباً مانعاً عن وصول الماء إلى البشرة لم يصح وضوئه أو غسله (٤) وإن شك في حاجبته وما عيته عن وصول الماء إلى البشرة فإن احتمل أنه في حال الوضوء أو الغسل ترعه أو حركه على نحو دخل الماء تحته

(١) بلا خلاف في ذلك كله (و يدل عليه) معافاً إلى ذلك وما دل على وجوب غسل البشرة فيجب نزع الحاجب أو تحريكه مقدماً لو وصل الماء إليها (صحيحة علي بن حمزة) الآية آتياً المصراحة بالتحريك أو الترع في صورة الشك في حريان الماء تحته فكيف بصورة العلم بعدم الحريان تحته

(٢) كما في الجواهر وعن الذكرى مل هو ظاهر غيرهما أيضاً (ويدل على وجوب النزاع أو التحريك) في هذا الفرص حتى يحصل العلم بدخول الماء تحته قاعدة الاشتغال لأن الشك في الامتنان (وإنما استصحاب) عدم ممنوعة البشرة عن وصول الماء إليها من قبل لس الحائتم أو السوار ونحوهما فهو بعد تسليم بقاء الموضوع فيه بعد اللبس وعدم تبدله إلى موضوع آخر مما لا يشتبه وصول الماء إلى البشرة

(هذا كله معافاً) إلى صحيحة علي بن حمزة المروية في الباب ٤١ من وضوء الوسائل عن أحبه موسى بن حمزة عليه السلام قال سألت عن امرأة عليها السوار والدمالج في بعض دراعها لا تدرى يحرق الماء تحته أم لا كيف تصنع إذا توضأت أو اعتسلت قال تحركه حتى يدخل الماء تحته أو ترعه <sup>(١)</sup> وعن الحائتم السابق لا تدرى هل يحرق الماء تحته إذا توضأت أم لا كيف يصنع قال إن علم أن الماء لا يدخله فليحرقه إذا توضأت .

(ان قلت) أن مفهوم قوله عليه السلام أن علم أن الماء لا يدخله فليحرقه هو أنه إن لم يعلم بذلك فلا يحرقه ومعناه أن في مورد الشك لا يجب النزاع ولا التحريك .

(قلت) أن قوله عليه السلام في الجواب عن الحائتم السابق أن علم أن الماء لا يدخله الح هو شرط عالٍ للحائتم السابق من قبيل قوله تعالى ورائبكم اللاتي في حجبكم فلا مفهوم له ولا عرة به (ولو سلم) فهو معارض تصريح صدر الصحيحة بوجوب التحريك أو الترع عند الشك وعن المعلوم أن الترجيح للصدر لأنه منطوق والذيل مفهوم .

(٣) كما في الشرائع وعن جمع من الأصحاب استحبابه في صورة العلم بكونه واسعاً ليس بحاجة بل عن المعترض دعوى الإجماع عليه وأنه مذهب فقهاءنا (وقد يعكس) ذلك بأنه استظهر للطهارة (وهيه) أن التعليل بما يناسب الرحمان العقل لا الاستصحاب الشرعي (اللهم) إلا أن يتثبت للاستصحاب حسنة الحسين بن أبي العلا الآية آتياً المحمولة على الاستصحاب في هذه الصورة جمعاً بينها وبين غيرها فانتظر يسيراً .

(٤) وذلك لعدم اتبانه تمام الواجب بل بقي منه شيء لم يأت به ولم يمثل به وهذا واسع لا يحتاج إلى آية أو رواية .

(١) وفي بعض طرق الحديث هكذا الرجل عليه الحائتم الغني الخ .

صح وصوته أو غسله (١) وإن علم أنه في حال الوضوء أو العسل كان عافلاً عنه ولم يبرعه ولم يحركه بالحكم بصحة وضوئه أو غسله حينئذٍ بمجرد احتمال وصول الماء إلى البشرة في غاية الاشكال (٢).

مسئلة ١٩ - إذا شك في وجود الحاجب على حبه فهل يجب على المتوضيء أو المتأمل أن يتحقق عنه الأظهر عدم وجوده (٣) إلا إذا اطمئن بوجوده.

(١) فإنه المتيقن من خريان قاعدة الفراغ وهو ما إذا احتمل الذكر والإثبات في حين العمل وأنه في ذلك الحين قد زرع الخاتم أو حركه ودخل الماء إلى الشرة وإلى هذه الصورة يشير قوله عليه السلام في رواية مكير بن أعين المروية في الباب ٣٢ من وضوء الوسائل بعدما قال له الرأدي الرجل يشك بعدما يتوضأ فإن هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك.

(٢) بل مع عنه صريحاً شيخنا الأنصاري في الرسائل في قاعدة الفراغ نظراً إلى ما اشير إليه آنفاً من التعليل للصحة في رواية مكير بن أعين بالأذنية في حال الوضوء المعقود في هذا العزم وهو فرض عقلته ونسبته في حال العمل وعلمه بأنه لم يبرعه ولم يحركه (قال في الموسع الساج) فإن التعليل يدل على تخصيص الحكم بمورده مع صوم السؤال فيدل على بعبه عن غير مورد العلة (انتهى) وهو كذلك

(واماً حسنة الحسين بن أبي العلاء) المروية في الباب ٣١ من وضوء الوسائل قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحاتم إذا اغتسل قال حركه من مكانه وقال في الوضوء تديره فإن نسيبت حتى تقوم في الصلاة فلا آمرك أن تعيد الصلاة

(فمقتضى الجمع) بينها وبين رواية مكير بن أعين المقدمة آنفاً التي عكست الصحة بالأذنية حين الوضوء المعقود في الحسنه لفر من النسيان فيها هو حملها على الحاتم الواسع الذي يدخله الماء بلا حاجة إلى الترع أو التحريك كما يتفق ذلك كثيراً بل للعلاء أكثر وأن الأمر بالتحويل أو الإدارة في صدر الحسنه يكون للاستصحاب كما حكى هذا الحمد عن بعض متأخري المتأخرين إلا فلو تركنا الحسنه على حالها فمقتضى إطلاقها عدم إعادة الصلاة التي صلاها مع هذا الوضوء حتى مع العلم بعدم دخول الماء تحت الخاتم وهو كما ترى بعيد جداً (وبالحمله) أن الحكم بصحة الوضوء أو العسل في هذا العزم وهو الشك في الحاجبية مع العلم بعدم الترع أو التحريك في حال العمل كما ذكرنا في المتن في غاية الاشكال والله العالم محقق أحكامه

(٣) بل عن بعضهم الإجماع على عدم وجوبه (واستدل الجواهر) لعدم الوجوب باستمرار السيرة التي يقطع فيها رأي المعصوم على عدم اختار الأبدان من الجواب مع الاحتمال عالياً (قال) لمكان قضي السرايع والفعل ونحوهما من الموارد الغالبة على البدن (انتهى) وهو جيد (وعليه) فمافي المروية عن شيخنا الأنصاري من الفصل عند الاحتمال صيف لا يصير إليه بعد استمرار السيرة على خلافه.

(وقد يستدل) لعدم وجوب الفصل باصالة عدم الحاجب وهو مشكل جداً لانتدائه على القول بالأصون المثبتة ليثبت بها وصول الماء إلى البشرة الذي يترتب عليه صحة العسل أو الوضوء أو على القول بكون الواسطة حفية بحيث عد أثرها أثر المستصحب بنفسه وكل منهما محل المناقشة أو المنع وفي السيرة المستمرة التي استند إليها الجواهر غنى وكفاية (والله العالم).

مسئلة ٢٠ - إن غسل الوجه واليدين في الوضوء أو غسل البدن في الأغسال كالتجنية ونحوها هو إجراء الماء على المحل (١) ولو بمعاونة اليد بمساعدتها نعم يجري عن الغسل في كل من الوضوء والغسل مثل (١) فإن الجريان معتبر في مفهوم الغسل لا بمحالة كما حكى ذلك عن جمع كثير (بل عن بعض تحقیقات الشهيد الثاني) أنه المعروف من الفقهاء سيما المتأخرين (وعن حاشية المحلى) على التهديد ان طاهر الأصحاب اتفاقهم على لزوم الجريان في حال الضرورة .

﴿ أقول ﴾ وبذلك على اعتبار الجريان في مفهوم الغسل معافاً إلى ذلك كله امور

(ومنها) تبادره من لفظ الغسل (قل في الحقائق) لغة وعرفاً (وعن كشف اللثام) انه يشهد به العرف واللغة (وعن الروص) أنه في اللغة إجراء الماء على الشيء (وفي المجمع) ما يقر منه

(ومنها) جملة من الأخبار المصرحة بالجريان المروية في الوسائل بعضها في الباب ٣٦ من الوضوء وبعضها في الباب ٢٥ و ٣٠ من التجنية (وفي صحيحة زرارة) كلما أحاط به الشعر فليس للعداء أن يعسلوه ولا يسحنوا عنه ولكن يجري عليه الماء (وفي حنفية زرارة) ان الجنب ما جرى عليه الماء من حده قليله وكثيره فقد أجزأه (وفي صحيحة محمد بن مسلم) ثم تصب على رأسك ثلاثاً ثم تصب على سائر جسدي مرتين فما جرى عليه الماء فقد طهر (وفي بعضها) فما جرى عليه الماء فقد أجزأه .

(ومنها) ما استدلل به الجواهر وحمله الحقائق مؤيداً من طواهر الأخبار البيانية لاشتغالها على الصب والإفصة والأسدان والعرفه لكل عضو

(ومنها) أنه لو لم يعتبر الجريان في الغسل لم يبق فرق بينه وبين المسح وهو باطل بالضرورة حيث جعل الغسل في قول المسح في الآية الشريفة وفي الأخبار البيانية وغيره بل في جملة من الأخبار المروية في الباب ٢٥ من وضوء الوسائل تصريح بأنه لو غسل مكان المسح ما قبل الله منه صلاة أو لم يكن ذلك وضوء أو ما يطهيه في الوضوء وهذا أعظم دليل على مبانة الغسل مع المسح .

﴿ بقي امور احدها ﴾ أنه حكى عن الشهيد الثاني في بعض تحقیقاته ان اعتبار الجريان في الغسل غير مفهوم من كلام أهل اللغة (قال) لعدم نصريحهم باشتراط جريان الماء في تحقیقه وان العرف دال على ما هو اعم منه (انتهى) وضمفه بظهر لك من جميع ما تقدم إلى هنا معافاً إلى معارضته بما تقدم منه في الروص من أنه في اللغة إجراء الماء على الشيء الخ .

(ثانيها) أنه حكى عن التقيج والمحقق والشهيد الثانيين تحديد أقل الغسل بأن يجري جزء من الماء على حريين من الشرة أما نفسه أو ما جزأ المكلف له (وقد تنظر في ذلك) صاحب المدارك وأخبار تسميته كما صنع الجواهر إلى العرف وهو جيد .

(ثالثها) أنه حكى عن الاتصار أنه أخذ في المسح ان يكون الماء بقدر لا يحصل معه الجريان ولازم ذلك مبانة الغسل مع المسح رأساً (بل في الجواهر) لسبب التباين بينهما إلى جملة من الأصحاب كالمرقني والشيخ وغيرهما (ونسب المدارك) إلى جماعه بل في الحقائق في المورد الخامس من مسح الرجلين ان ذلك طاهر المشهور (وإدعى المدارك نفسه) ان النسبة بين المسح والغسل عموم من وجه فإمرار اليد بالجران الماء مسح والجريان

الدَّهْنُ مِنْ بَفْتَحِ الدَّالِ أَيِ التَّدْهِينِ بِالماءِ (١) .

بلا إمرار اليد غسل وإمرار اليد مع الجريان مسح وعسل (قال) وما ذكرنا قطع شيعنا الشهيد رحمه الله في الذكرى (انتهى)  
(وقد صرح في الحواشر) بأن المعروف بينهم عدم مباداة صدق اسم المسح مع صدق اسم الغسل وإن  
التقابل في الآية باعتبار صورتي الافتراق (ولكن يظهر منه) أعلى الله مقامه أن إمرار اليد مع الجريان إمراره  
مسح وجريانه غسل واحتماهما وجوداً لا أن شيئاً واحداً هو مسح وعسل وهو مثنى حيث .

(ولعل مراد المدارك) والذكرى من احتماهما هو بهذا النحو أبساً (وبالحملة) أن الغسل هو إجراء  
الماء على المحل والمسح هو إمرار اليد عليه شداوة وبطل وإذا أمر يده عليه ماء حار على الصواب مراراً مسح  
وجريانه عليه غسل ولا يصح الثاني في موضع المسح إذا لم يكن الصل مقصوداً كما صرح به الشهيد في محكي الذكرى  
(١) وذلك لطائفة من الروايات المصرحة بإجراء مثل الدهن أي التدخين بالماء عن العمل به العروية

كلها في الوسائل بعضها في الباب ١٥ و ٢٥ و ٥٢ من الوضوء وبعضها في الباب ٢٥ و ٣٠ من الجنابة  
(في صحيحه رداً) وعنه بن مسلم إنما الوضوء حدث من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه وإن  
المؤمن لا ينسجه شيء إنما يكفيه مثل الدهن  
(وفي موثقة إسحاق) أن علياً عليه السلام كان يقول الغسل من الجنابة والوضوء يعزى منه ما أجزأ من الدهن  
الذي يبل الجسد .

(في رواية محمد بن مسلم) يأخذ أحدكم الراحة من الدهن ويملاها حنظلها وأما أوسع من ذلك (في  
موثقة رداً) أص على رأسك ثلاث أكف وعن سبيك وعن مارك إنما يكعبك مثل الدهن إلى غير ذلك مما  
يؤدّي هذا المعنى باختلاف في اللفظ فراجع الآيات المتقدمة بدقة  
ثم إن للأصحاب في الأخبار المذكورة أقوالاً :

(منها) أن المراد من الدهن فيها هو اسم أفراد العسل وإنما أطلق عليه الدهن مجازاً وتشبيهاً لصعب  
جريان الماء فيه لا حقيقة وهو الذي يظهر من قول الشرائع (الراحة يجري في الغسل ما يسمى به غاسلاً وإن  
كان مثل الدهن) ويظهر من الحواشر متابعتها (وهو المحكي) عن ابن إدريس أيضاً والملازمة والشهيد ونسبه  
المدارك إلى الشارح والحدائق إلى الأكثر بل عن المعلي نسبته إلى الأصحاب .

(ومنها) أن المراد من الدهن فيها هو مناء الحقيقي الذي يقابل الغسل وليس فيه جريان الماء أصلاً  
وتبيحة الجمع بين أخذ الدهن وبين أدلة العسل هو التخيير بين العسل والدهن في شيء المكلف غسل وإذا  
دهن أجزأ وهو المحكي عن بعض المتأخرين .

(ومنها) أن المراد من الدهن فيها هو معناه الحقيقي الذي لا جريان فيه لكن ذلك مما يختص بحال  
الضرورة فقط كمواء الماء ونحوه وهو المحكي عن الشيخين وبعض متأخر المتأخرين واستظهره الحدائق مستنديين  
في ذلك كلهم إلى طائفة أخرى من الأحاد المروية في الوسائل بعضها في الباب ١٠ من المصاف والمستعمل وبعضها  
في الباب ١٠ من التيمم .

(في صحيحه على بن جعفر) فإن خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده فإن  
ذلك يعزى وإن كان الوضوء غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجله الخ (في صحيحه أخرى) لملي



مسئلة ٢١ - لا يعتبر في الفصل الدلك وإمرار اليد على البدن لا في الوضوء ولا في الاعمال (١) وان

بن جعفر الثلج إيداس رأسه وحده أفضل فإن لم يفقد على أن يقتل به فليستيم (وفي رواية معاوية بن شريح) يصيبنا الدفق<sup>(١)</sup> والثلج ويريد أن تتوضأ ولا تجد إلا ماء حامداً فكيف أتوضأ أدلك به جلدي؟ قال نعم .

أقول **﴿**والحق من بين هذه الأقوال الثلاثة في أحبار الدهن أي الطائفة الأولى هو القول الثاني منها دون الأول والثالث (أما عدم الأول) فواضح إذ لا ملزم لحمل الدهن فيها على أصعب أفراد الفصل محاراً بل المراد فيه معناه الحقيقي المقابل للمسل (وأما عدم الثالث) فكذلك إذ لا ملزم لحمل أحبار الدهن أي الطائفة الأولى على حال الضرورة فقط قائمها مما تشرح بإخراج الدهن عن غسل من غير تقييد فيها بحال دون حال فيكون المكلف محيراً بين العسل والدهن جميعاً والطائفة الأخيرة من أخبار الدهن تؤذي أن المكلف في حال الضرورة وعدم تمكنه من الفصل يتعين عليه الدهن وهو حق لا ينكره ولا ينافي الطائفة الأولى .

(والحكمة) أن الطائفة الأولى من أحبار الدهن حاكمة على جميع ما دل على وجوب الغسل كتاباً وسنة حكومه موسعة أعنى موسعة لدائرة الواجب فتلك تقول أنه يجب الغسل وهذه تقول أن الدهن يحزي عنه لا موسعة لدائرة الغسل وأنه ما يعم الدهن كما دعم مصباح الفقيه كي يقال إن الغسل في الكتاب والسنة حيث حمل قسيماً للمسح لا يصلح لأن يصير ما يعم المسح (وعليه) فملخص الحلام أن المكلف حتى مع كثرة الماء ووفرة مخير بين الغسل والدهن فإن عسل فهو أفضل والدهن بالماء فهو دونه في الغسل كما يشعر به التعبير بكفيه أو يكفيك أو أجزأ وتجو ذلك .

(وأما ما في الجواهر) من أن التحجير بينهما مما لا يرتكبه من له أدنى معرفة في الفقه (قال) بل الظاهر أنه مجالس للإجماع (فهو أشبه شيء) بالشم واللب وهما من حرفة العاكر كما لا يخفى

(١) هذا هو المشهور كما سرح في المختلف (بل عن الناصريات) الإجماع على عدم وجوبه (وعن المعتز) في باب الغسل أن إمرار اليد على الجسد مستحب وهو احتياط فقهاء أهل البيت (وعن المنتهى) أنه مذهب أهل البيت (وعن مالك) أنه واجب (وعن المرتضى) أنه مذهب مالك والريضية (انتهى) وجميع ذلك كله دليل على اتفاق اصحابنا رضوان الله عليهم على عدم وجوب الدلك وإمرار اليد (هذا كله) مضافاً إلى خروجه عن مفهوم الفصل وإطلاق الأدلة كتاباً وسنة عنه .

(وأما ما في بعض أخبار البيهقي) المروية في الباب ١٥ من وضوء الوسائل مثل قوله ثم أمر يده على وجهه أو قامر<sup>(١)</sup> كفته على ساعده حتى جرى على أطراف أصابعه أو نحو ذلك من التعابير الأخر فهو من باب الإرفاق والتسهيل على المكلفين بالاحتياط بوصول الماء إلى تمام العضو ولو بمعاونة اليد لا من باب وجوبه وتعينه عليهم بحيث إذا غسل العضو بتعامه بنحو الصب عليه فلا ذلك ولا إمرار لم يجز ولم يكف

(ومن هنا يتضح لك) أنه لو لا الإجماع على استحباب إمرار اليد لأمكننا المناقشة كما في الجواهر حتى في استحبابه أصلاً عن وجوبه وذلك لعدم الدليل عليه من الأخبار سوى ما تقدم من قوله ثم أمر يده أو قامر<sup>(١)</sup> كفته ونحوهما وهو ليس دليلاً لا على الوجوب ولا على الاستحباب سوى الاجتزاء به كما لا يخفى (نعم

(١) الدفق لربيع الشديدة يصحبها الثلج والكلمة طارئة (منه) .

استحبَّ فإذا صبَّ الماء على المَحَلِّ ووصل إليه الماء ملا حاجةً إلى الدِّكِّ وإمْرار اليد أجراً وكفى .  
مسئلة ٢٢ - غسل الوجه واليدين في الوضوء مرَّةً واحدةً واحدةً (١) ومرَّةً ثانيةً جاريةً (٢)

حكى عن ابن الجنيْد أَنه قال وأما الوجه الذي على الإنسان غسله حتى لا يدع منه شيئاً إلا أخرى الماء من أعلاه إلى أسفله ويده تامة لجريان الماء فهو ما حواه طرف الإبهام إلى طرف السَّيْبَة والوسطى (انتهى)  
وقد يلوح من ذلك وجوب متامعة اليد لجريان الماء ولكن الظاهر أن هذا القيد في كلامه عالي لا مفهوم له لا اعتباره ودخله في العسل شرعاً (ولم يرد) من هنا حكى عن الذكرى أنه نقل عن ابن الحنيد في موضع آخر ما يلوح منه موافقته مع الأصحاب (والله العالم) .

(١) فلا يجب غسل الوجه واليدين في الوضوء أكثر من مرَّة واحدة باتفاق علمائنا (بل عن المنتهى) نسبتَه إلى علماء الأصناف إلا ما نقل عن الأوراعي وسعيد بن المسيَّب من التثنية (وقد في الجواهر) ويدلُّ عليه مصافق إلى ذلك وإلى إطلاق الأمر بالعسل في الكتاب والسنة المتحقق بالمرَّة الواحدة وإلى الوضوءات السَّيْبَة أصالةً وحكايةً عن رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين عليه السلام ما كاد يقرب من التواتر المعنوي في أخبارنا من كون الواجب من العسل مرَّةً (انتهى) وهو كذلك .

(٢) إن المسئلة الثانية سواء كانت هي الوجه أو هي اليدين هي محلُّ الخلاف بين أصحابنا (فاكثر علمائنا) على ما صرح به المختلف قالوا واستحبَّ (بل عن المنتهى) نسبتَه إلى أكثر أهل العلم (وهي الحدائق) أنه المشهور (بل عن جماعة) دعوى إلّا جماع عليه (بل عن الاستصار) أنه لا خلاف بين المسلمين أن الواحدة هي العريضة وما زاد عليها سنة .

ولكن من الصدوق (في الفقيه والتهذيب) أن الوضوء مرَّةً مرَّةً ومن توضأ مرَّتين لم يوجر ومن توضأ ثلاثاً فقد أبدع (انتهى) وظاهر ذلك أن المسئلة الثانية هي حائرة غير مستحبة (بل احتمل الجواهر) واستقرت الحدائق أن مراده من عدم الآخر الحرمة (وعن ابن إدريس) أنه حكى عن الصدوق أن الثانية لا تحور (ولكنه بعيد جداً) إذ لو كانت الثانية محرمةً عنده لم يبق فرق بينها وبين الثالثة التي صرح بأنها بدعة (هذا مصافقاً) إلى ما عن أماليه من التصريح بحوار المرَّتين بل قد نسبته إلى عقائد الإمامية (وعن الكليني) أن الوضوء إما هو مرَّةً مرَّةً (إلى أن قال) وإن الذي جاء عنهم ﷺ أنه قال الوضوء مرَّتان إما هو لمن لم تقنعه مرَّةً فاستزاده فقال مرَّتان (إلى أن قال) ولو لم يطلق ﷺ في المرَّتين لكان سبيلها سبيل الثلاث (انتهى) وظاهر ذلك أيضاً أن المسئلة الثانية هي حائرة غير مستحبة .

(بل الحدائق) قال والذي يظهر لي من عبارته أيضاً هو القول بالتحريم (ثم أطال الكلام) حول ذلك وإثباته ولكنه ضعيف جداً فإن قوله ولو لم يطلق ﷺ في المرَّتين لكان سبيلها سبيل الثلاث هو كالصريح في جواز الثانية (ومن هنا قال في الجواهر) فمن العجيب ما فهم منه صاحب الحدائق من الحرمة (انتهى) وهو كذلك .

(وعن البرقي) في نوادره أنه قال وأعلم أن الفصل في واحدة ومن زاد على اثنتين لم يوجر (هكذا) ذكر المدارك والحدائق والجواهر ولكن الذي يظهر من مراجعة الباب ٣١ من وضوء الوسائل أن ذلك قول أبي .

عبدالله وأبي جعفر عليهما السلام.

وعلى كل حال هو كالصريح في أن العسلة الثانية هي مما لا يصل فيه فتكون هي حائزة لا مستحبة ولا محرمة (وهو المحكي) عن الفاضل الهندي وغيره وجماعة من المتأخرين بل ويظهر ذلك من المدارك أيضاً حيث استبعد اقتضار النسي عليه السلام والأئمة عليهم السلام على المرة كما ستعرف من الأخبار الآتية مع استحباب المراتين (قال) فيمكن حل الأخبار المتضمنة للمراتين على أن المراد بها بيان نهاية الحوار (انتهى)

﴿ وعن الخلاف ﴾ أن أصحابنا من قول الثانية بدعة وليس بمعروف عليه ومنهم من قال أن الثانية تكلف ولم يقل بأنها بدعة (انتهى) (وعن الرائز) ولا يعتد بخلاف من خالف من الأصحاب بأنه لا يعود الثانية (قال) لمروية نسيه (انتهى).

(ويظهر من الحقائق) اختيار هذا القول أعنى الحرمة استناداً إلى أنه متى انتهى الأمر على العسلة الثانية كما سيأتي في غير واحد من الأخبار لم يردتها وعدم كونهما من الوضوء فتكون محرمة لعدم تصور المساح في العادة (قل) وبذلك صرح شيخنا الشهيد الثاني في الروض (انتهى)

ومحصل الكلام إلى هنا أنه في العسلة الثانية أقوال ثلاثة (الآل) الاستحباب وهو مختار المشهور (الثاني) للحوار وهو مختار الصدوق والكليني والبرقي وجمع من المتأخرين ومنهم الفاضل الهندي والمدارك (الثالث) الحرمة وهو مختار بعض الأصحاب من القدماء والحدائق من متأخري المتأخرين  
﴿ أقول ﴾ والأظهر من بين الأقوال الثلاثة المتقدمة في العسلة الثانية هو القول الثاني منها فالعسلة الثانية بما هي هي حائزة لا مستحبة ولا محرمة (أما عدم استحبابها) فلا مريب

(أحدهم) الأخبار البيانية المروية أغلبها في الباب ١٥ من وضوء الوسائل وبعضها في الباب ٣١ الحاكية أكثرها لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعضها لوضوء أبي جعفر عليه السلام وبعضها لوضوء أبي عبدالله عليه السلام الناهرة جميعاً في العسلة الواحدة بل أكثرها كالصريح في ذلك فلو كانت العسلة الثانية مستحبة لما نوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام مرة واحدة.

(ثانيهما) الأخبار الصريحة في أن وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو علي عليه السلام كان مرة مرة أو أن الوضوء الذي أمر الله به في كتابه هو مرة مرة أو أن المرة الثانية هي مما لا يوحى عليها أو لا فصل فيها فلو كانت العسلة الثانية مستحبة لم يتم شيء من الأخبار المذكورة أبداً وهي بأجمعها مروية في وضوء الوسائل بعضها في الباب ١٥ وأكثرها في الباب ٣١.

(ففي رسالة الصدوق) عن الصادق عليه السلام والله ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامرة مرة مرة قال وتوصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة (وفي رواية الحصول) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توصى مرة مرة (وفي مؤنفة عبد الكريم) ما كان وضوء علي عليه السلام مرة مرة (وفي رواية الفصل) ثم الوضوء كما أمر الله في كتابه غسل الوجه واليدين إلى المرفقين ومسح الرأس والرجلين مرة مرة (وفي رواية الأعمش) زيادة في آخرها قل ومرتان حائز النج (وفي رسالة ابن أبي عمير) الوضوء واحدة فرس واثنتان لا يوحى والثالثة بدعة.

(وفي رسالة أخرى) للصدوق قال قال الصادق عليه السلام من توضأ مرتين لم يوحر (وفي رواية من أبي يعفور) أعلم أن الفصل في واحدة ومن زاد على اثنين لم يوحر (هذا كله) ما دل على عدم استحباب الغسل الثانية (وأما ما دل على حواجز الغسل الثانية وعدم حرمتها) فهو رواية الأعمش المتقدمة آنفاً المصروفة بحوارها وجميع ما سيأتي من الأحاديث الدالة بظاهاها على مطلب المشهور من استحباب الغسل الثانية فإنها لو لم تتم دلالتها على الاستحباب كما ستعرف فهي لا محالة دالة على حواجزها وعدم حرمتها (هذا مصفاً) إلى ما إذا عاين الجواهر في أواخر المسئلة من الإجماع على جوازها

(وأما ما تقدم) من الخلاف والرائر من وجود القائل بالحرمة في أصحابنا (وفي الجواهر) أن لم يشر عليه (ولو سلم وجوده) فلا يمتد بحلوفه كما تقدم عن الرائر (كما أن) ما تقدم من الحقائق من أنه متى انتفى الآخر على المسئلة الثانية فتكون زيادة محرمة لعدم تصور السباح في العادة فهو اجتهد في قتال تنبيه الشارع بالجواز كما لا يخفى فلا يؤخذ به .

ثم إن ما استدلل به المشهور لاستحباب الغسل الثانية أو يمكن الاستدلال به لدلت حملة من الأخبار المروية في الوسائل بعضها في الباب ٩ من أحكام الخلوة وأعلى في الوضوء في الباب ١٥ و ٣١ و ٣٢ و ٣٥

(وفي رسالة عمر بن أبي المقدام) أني لأعجب من رعب أن توضأ اثنين اثنين وحدثوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنين اثنين (وفي رسالة الأحول) فرس الله الوضوء واحدة واحدة وسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للناس اثنين اثنين .

(وفي صحيحة صفوان) الوضوء مثنى مثنى (وفي صحيحة معاوية) مثله (وفي صحيحة زرارة) الوضوء مثنى مثنى من زاد لم يوحر عليه وحكي لنا يعني أما عبد الله عليه السلام وسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه مرة واحدة وذراعيه مرة واحدة الح (وفي موثقة يونس) يتوضأ مرتين مرتين .

(وفي رواية داود الرقي) حملت فداك كم عدة الطهارة فقال أوحى الله فواحدة وأوصى إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم واحدة لصعب الناس ومن توضأ ثلاثاً فلا صلاة له (وفي آخرها) يا داود بن رزمي توضأ مثنى مثنى ولا تزدن عليه فإن زدت عليه فلا صلاة لك .

(وفي رواية محمد بن الفضل) يا علي مرقطن توضأ كما أمرك الله تعالى غسل وجهك مرة فريضة وأخرى إسباعاً وأغسل يديك من المرفقين كذلك (وفي رواية فسر) أن الوضوء مرة فريضة واثنان إسباع إلى غير ذلك مما يجده المتقنع

أقول والدي يظهر لي في الجواب عن هذه الطائفة الأخيرة أن من لاحظ مجموع أخبار المسئلة على الدقة عرف أن الغسل الثانية بما هي هي ليست مستحبة شرعاً ولا محبوبة ذاتاً وإلا لما تركها النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام ولما قال أبو جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل إن الله وتر يحب الوتر فقد يحزبك من الوضوء ثلاث عرفات واحدة للوجه واثنان للذراعين .



( نعم ) إساع الوضوء هو امر محبوب شرعاً وهو كما في المجمع إتمام الوضوء وإكماله وفي الحدائق هو الصل الواجب بماء كثير يفي استيعابه للوضوء ( قال ) ولا يستلزم تعدد الفترات بل قد يكون مرفعة واحدة مملوءة ( انتهى )

وحيث إن النبي ﷺ والائمة عليهم السلام كانوا يتمكنون من اساعه بسله واحدة لكل وضوء فاقصروا على المرفعة ( وحيث إن الناس ) عالياً لا يتمكنون من ذلك كما يشير اليه ( قوله عليه السلام ) في صحيحة الاحوين المروية في الباب ١٥ من وضوء الوسائل لما قال له أصلحك الله فالعرفة الواحدة تحرى للوجه وعرفة للدراع قال نعم اذا بالغت فيها والثنتان تأمیان على ذلك كله .

( وقوله عليه السلام ) في رواية الرقي المتقدمة آنفاً ما أوجهه الله فواحدة وأصاف . ليها رسول الله ﷺ واحدة لصنف الناس .

( وقوله عليه السلام ) في الباب ١٨ من وضوء المستدرک والعرض من الوضوء مرفعة واحدة والمرتبب احتياطاً ( فرخص لهم النبي ﷺ ) في المسئلة الثانية لتكون اساعاً لهم كما صرح به في الرايتين الأخيرتين فقار واحرى اساعاً او دائنتان اساع بل وصعها لهم كما تقدم في مرسله الأحوال بل وفعلها ايضاً بنفسه كما تقدم في مرسله عمرو بن ابي المقدم ولمله للتبنيه على حوارها وحيث لا يحتاج الاساع الى المسئلة الثالثة فورد اسنح عنها اكينداً كما تقدم بمصر ما دل على ذلك وبأني بقية ما يدل عليه آنفاً .

( فيكون نتيجة الكلام ) من أول المسئلة الى هاهنا ان الفسلة الاولى فريسة واجبة والثانية من حيث هي هي حابرة لا مستحبة ولا محرمة نعم هي لمن لا يتمكن من الاساع إلا بها كما هو الحال في الأغلب مستحبة لهذه الجهة والثالثة بدعة محرمة .

﴿ بقى امور منها ﴾ انه روى في الوسائل في الباب ٣١ من الوضوء عن عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله عليه السلام قال من لم يتيقن ان واحدة من الوضوء تجزيه لم يوجر على الثنتين ومعهومه على الظاهر ان من استيقن ان واحدة من الوضوء تجزيه أوجر على الثنتين .

( وحكى عن الصدوق ) انه قال مرسل في ديل مرسله عمرو بن ابي المقدم المتقدمة وروى ان مرتين افضل ( وذكر في المستدرک ) في الباب ١٨ من الوضوء عن الراوندى انه قال مرسل وقد نوصاً عليه السلام مرة ( الى ان قال ) ثم نوصاً مرتين مرتين فقال هذا وضوء من أتى به يضاعف له الآخر مرتين المع

ومقتضى هذه الروايات الثلاث هو استحباب المسئلة الثانية بما هي هي ولكن الجميع فاصر عن معارضة ما دل على عدم استحبابها كذلك سيما مع عدم عمل الصدوق بنفسه بما أرسله لما تقدم منه التصريح بأن من نوصاً مرتين لم يوجر كما ان مرسله الراوندى عامية على الظاهر لما حكى عن البيهقي من انه قد روى في الجزء الاول من سننه الكبرى .

﴿ ومنها ﴾ انه ذكر في الحدائق عن الاصحاب في الجمع بين اخيار المقام وجوهاً مسعة اوجهها الوجه الخامس الذي ذهب اليه المدارك ومرجه على اختصاره الى ما ذكرناه من جوار الفسلة الثانية لا استحبابها

و مرتبة ثالثة بدعة محرمة (١).

بما هي هي ولا حرمتها .

( واحتار الحدائق نفسه ) في الجمع بين الأحبار بعد ما ذهب إلى حرمة الفسلة الثانية كما تقدم ما حاصله أن العسل الواحد هو مثل الدمن والمستحب هو الإسراع وهو يحصل بغرفة واحدة مملوءة كما فعل النبي ﷺ والأئمة أو مرتبتين للفسلة الأولى كما قد يفعله غيره .

فيكون المراد من أحبار التثنية هو عرفتان لفسلة واحدة لأعلتان مستقلتان ( وإليه مال صاحب المدارك ) على تقدير تسليم دلالة الأحبار على استحباب التثنية فيكون المستحب هو العرفتان للفسلة الأولى لأعلتان مستقلتان .

( وهو كما ترى في غاية الصعق ) فإن ظاهر قوله ﷺ توصياً رسول الله ﷺ اثنتين اثنتين أو وضع رسول الله ﷺ اللسان اثنتين اثنتين أو الوضوء منى منى أو يتوصاً مرتين مرتين هو عسلتان عسلتان لا عرفتان لفسلة واحدة .

( بل ما في رواية الرقي ) كم عدة الطهارة فقال ما أوحى الله فواحد . وأساف إليه رسول الله ﷺ واحدة ( وما في رواية محمد بن العسل ) غسل وجهك مرة فريضة وأخرى إسراعاً الخ ( وما في رواية قنبر ) أن الوضوء مرة فريضة واثنان إسراع هو كالصريح بل صريح جداً في تعدد الفسلة لا في تعدد الغرفة لفسلة واحدة .

وكأن المسئلة لكثرة ما فيها من الأحبار المختلفة والآثار المختلفة قد اضطرب كلمات الأصحاب رسول الله ﷺ عليهم حول الجمع بين شتانها فاضطروا إلى ذكر هذا الوجه وأمثاله إلى الوجوه السبعة التي ذكرها صاحب الحدائق في حدائقه على التفصيل فراجع ( قال في الحواهر ) واضطرب الأمر على متأخري المتأخرين حتى لا يدري أحدهم كيف يصنع فأكثرنا من الكلام بما هو بعيد عن الصواب في المقام ( انتهى ) وهو كذلك ﴿ ومنها ﴾ أنه ذكر في المدارك أن من راد على الواحدة معتقداً وجوبها لم يوجر ولا يبطل وضوئه بذلك ( وعن المعسر والمنتهى ) مثل ذلك بزيادة وإن صح بمائها ( أقول ) نعم ولكن إذا اعتقد وجوب الزيادة خطأ لا تشريعاً أي مع علمه بعدم وجوب الزيادة وإلا فالظاهر البطلان وإن لم يمسح مائها كما إذا اقتصر في الزيادة التشريعية على الوجه فقط أو على اليمنى دون اليسرى وحصل لليمنى بمباشرة غسل اليسرى مداوة الفسل الواحد فمسح بها الرأس واليمنى لا بنداوة الفسلة التشريعية ( ووجه البطلان ) هو قبح التشريع عقلاً وسرابة فسحه من الاعتقاد القلبي إلى العمل الخارجي فيصح وبمسح قهراً إذا كان عادة كما في المقام (١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحدائق ( مال في الحواهر ) شهرة كادت تكون إجماعاً ( قال ) بل هي إجماع في الحقيقة ( انتهى ) ولكن مع ذلك حكى عن ابن الحنيد أن الثالثة زيادة غير محتاج إليها ( وعن ابن أبي عقيل ) أنه لا يوجر عليها ( وعن مقنعة المعيد ) أنها تكلف فمن زاد على ثلاث أددع وكان ماروراً ( قال في المختلف ) وكلام ابن الحنيد والمفيد وابن أبي عقيل يدل على تسوية الثالثة ( انتهى ) وهو كذلك .

مسئلة ٣٣ - اذا غسل وجهه او يديه في الوضوء ثلاث مرات عمداً مع علمه بأن الفسلة الثالثة هي بدعة

﴿ اقول ﴾ والحق ما ذهب اليه المشهور من كون الفسلة الثالثة في الوضوء بدعة محرمة ( ويدل على ذلك ) جملة من الروايات المروية في وضوء الوسائل بعضها في الباب ٣١ وبعضها في ٣٢ ( فمضى رسالة ابن أبي عمير ) الوضوء واحدة فرض واثنان لا يوجز والثالثة بدعة ( وفي رواية الرقي ) قال دخلت على ابي عبدالله عليه السلام فقلت له جعلت فداك كم عدّة الطهارة فقال ما أوحى الله فواحدة وأصاف إليها رسول الله ﷺ واحدة لصعب الناس ومن نوصاً ثلاثاً فلا صلاة له ( ثم ساق الرقي قصة طويلة ) في دخول داود بن رزيق ابناً وسؤاله عن عدّة الطهارة فقال له الإمام عليه السلام ثلاثاً ثلاثاً وأنه يحى بذلك عن القتل من بد المتصور لما نظر الى وضوئه من حيث لا يراه ( ثم قال ) ابو عبدالله عليه السلام في الآخر بعد ما يحى داود يا داود من رزقي نوصاً مثني مثني ولا يردن عليه فادب ان زدت عليه فلا صلاة لك

( وفي رواية محمد بن الفضل ) ما ملخصه ان علي بن يقطين كتب الى ابي الحسن موسى عليه السلام عن الوضوء فأمره بفصل الوضوء ثلاثاً وحلّل شعر اللحية وغسل البدين الى المرفقين ثلاثاً ومسح الرأس كله ومسح ظاهر الأذنين وباطنهما وغسل الرجلين الى الكعبين ثلاثاً وأنه امتثل أمر الإمام عليه السلام ونوصاً كما أمره ولبى بذلك من امتحان الرشيد له وكان ينظر الى وضوئه من حيث لا يشعر فلما يحى كتب اليه الإمام عليه السلام ناصياً من الآل يا علي بن يقطين نوصاً كما أمر الله تعالى اعدس وجهك مرة مرة واحدة واخرى إساعاً واعسل يديك من المرفقين كذلك ( الى ان قل ) فقد رآل ما كما نضام منه عليك والسلام ( ودلالة هذه الرواية ) على كون الفسلة الثالثة بدعة محرمة وانها من بدع العامة في كمال الوضوح

( وفي رواية داود بن رزيق ) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الوضوء فقال لي نوصاً ثلاثاً ثلاثاً قل ثم قال لي أليس تشهد بغداد وعساكرهم قلت بلى قال فكنت يوماً انوصاً في دار المهدي فرآني بعضهم وان لا اعلم به فقال كذب من رعمك فلا بني وانت تنوصاً هذا الوضوء قال فقلت لهذا والله أمرني ( ودلالة هذه الرواية ايضاً ) على كون الثالثة بدعة من بدع العامة واضحة كما في الرواية السابقة عيماً

( وفي صحيحة زرارة ) وعنه بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام المروية في الباب ٢٥ من وضوء الوسائل انما الوضوء حدث من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه الخ ( ودلالة هذه الصحيحة ) على المطلوب طاهرة بيّنة لوضوح ان المعصية في الوضوء لا تكون إلا بالتعدي عن حدود الله ومن المعلوم ان الفسلة الثالثة التي لم يأمر بها الله تعالى ورسوله انا اني بها المكلف بعنوان انها من الوضوء فهو تعدي عن حدود الله فتكون معصية محرمة .

﴿ ثم إن في قول هذه الروايات جملة اخرى من الروايات ﴾ تدلّ بظاهرها على عدم كون الفسلة الثالثة بدعة محرمة مروية جميعاً في وضوء الوسائل أغلبها في الباب ٣١ وبعضها في الباب ٣٢ .

( وفي صحيحة زرارة ) عن ابي عبدالله عليه السلام قال الوضوء مثني مثني من زاد لم يوجز عليه الخ ( وفي

بطل وصوته (١) وإما إذا أتى بالفصلة الثالثة جهلاً بأنها بدعة لم يبطل وصوته بشرط أن لا يسمع شذوذاً  
هذه الفصلة الثالثة رأسه أو رجليه فإذا كانت الفصلة الثالثة في الوجه فقط أو في اليمنى دون اليسرى وحصلت

مرسلة الصدوق ( قال وروى من زاد على مرتين لم يوجر .

( ورواية ابن أبي يعقوب ) عن أبي عبد الله عليه السلام في الوصوء وابتى مرة عن أبي جعفر عليه السلام اعلم أن

الفصل في واحدة وعن زاد على اثنتين لم يوجر .

( وفي رواية عثمان بن زياد ) أنه دخل على أبي عبد الله عليه السلام فقال له رجل أبتى سألت أباك عن الوصوء

فقال مرة مرة فما تقول أنت فقال أنت لم تسألني عن هذه المسألة إلا ذات مرة فأتى أبا جعفر عليه السلام ثلاثاً  
وخلل أصابعه .

( والحوار عنها ) أن الكل ضعيف ( أما الأخرى ) فلا نفي صادرة تقيده بعد ما عرفت أن الثالثة هي

بدعة من مدع العائنة ( وأما مرسلة الصدوق ) فلم يعلم أنها رواية أخرى غير صحيحة ( ورواية ( وأما صحيحة

رواية ورواية ابن أبي يعقوب وابتى مرة ) فمقتضى الجمع بينهما ومن مرسلة ابن أبي جعفر المتقدمه أن الثالثة

بما لا يوجر عليها وتكون هي بدعة يؤزر عليها .

( وأضعف من الكل ) ما عن بعض متأخري متأخرين وقد أطلق الحقائق والخواهر كلامهما حول

تصحيحه وتزييفه ( وملخصه ) أنه إذا أتى بالثالثة بدون اعتقاد تدينها فلا حرمه لها ومع اعتقاد تدينها يحرم

الاعتقاد دون الفعل بل الاعتقاد أيضاً لا يحرم إذا كان عن احتياط أو تقليد

( وأنت خبير ) أن الثالثة إذا أتى بها بعنوان أنها من الوصوء سواء كان استحضاراً أو حواراً فهو مشروع

محرم ومع التشريع كما أنه يحرم الاعتقاد القلبي لصحة وكذلك يحرم الفعل الخارجي بل الفعل الخارجي

يحرم عقلاً وشرعاً أما عقلاً فمشاركة في التشريع من اعتقاده إلى فعله وأما شرعاً فلا بد بدعة وكل بدعة ضلالة

وكل ضلالة في النار كما عن أصول الكافي في كتاب فصل العلم في باب الدع والرأي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن

الباقر عليه السلام مثله

( نعم إذا اعتقد ) خطأ أن الثالثة هي من الوصوء سواء كان استحضاراً أو حواراً كان عن احتياط أو عن

تقليد بلا تقصير في أحدهما فلا حرمه حينئذ ولا كلام له في هذه الصورة

(١) وتفصيل ذلك أن في المسئلة أقوالاً ثلاثة ( الأول ) البطالان مطلقاً وهو الذي احتاره الحقائق

صريحاً وحكي عن أبي الصلاح وغيره ( الثاني ) عدم البطالان مطلقاً وهو المحكي عن المحقق في المنتقى

( الثالث ) البطالان إذا مسح ماء الفصلة الثالثة لأنه ماء اجنبي وليس بماء الوصوء وهو المحكي عن طاهر

الدروس والذكرى وعن العلامة في النهاية ( قال في الحقائق ) بل الظاهر أنه المشهور بين المتأخرين

( أقول ) والحق هو القول الأول أي البطالان مطلقاً ( ويند عليه ) ما تقدم في المسئلة السابقة في

رواية الرقي ( من قوله عليه السلام ) ومن نوصاً ثلاثاً فلا صلاة له ( وقوله ) في دليلها يا داود بن رزيقاً توضأ مشى منى

ولا تردن عليه فإياك إن ردت عليه فلا صلاة لك ( وحسن السكوني ) المروي في الباب ٣٨ من وصوء الوسائل

عن أبي عبد الله عليه السلام قال من تعدى في وضوئه كان كناقصة ( ورواه الصدوق ) أيضاً عن الصادق مرسلاً مثله

للبيد اليمنى مباشرة على اليسرى ندادة حديدية ومسح بهذه الندادة الجديدة رأسه ورجله اليمنى مسح  
وصوته (١)

مسئلة ٣٣ - يحوز في الوضوء على الوجه واليدين بطريق الارتماس في الماء (٢) مع مراعات حصول

(وقد يستدل) على البطالان بصحيفة زرارة وعنه بن مسلم المتقدمة في المسئلة السابقة أيضاً إنب الوضوء  
حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه الح ويمكن تقريب الاستدلال بها بأن المراد من معصية الله  
في الوضوء هو التعدي عن حدوده فيه والفصلة الثالثة بعنوان انها من الوضوء هي التعدي عن حدود الله في الوضوء  
فتكون معصية محرمة والعصيان في العبادة موجب للعصا والبطالان كما حقق في محله  
(هذا كله) مضافاً إلى أنه لو أتى بالفصلة الثالثة بعنوان انها من الوضوء مع علمه بأنها بدعة محرمة فهو  
تشرع فيح عقلاً ويسرى الفسخ من الاعتقاد القلبي إلى العمل الخارجي فلا يتقرب به ويفسد إذا كان عبادة  
كما في المقام.

(ثم إنه حكى عن المعسر) الاستدلال لعدم البطالان مطلقاً وإن مسح بماء الفصلة الثالثة التي هي بدعة  
محرمة ان اليد لا تنفك عن ندادة الفصلة الأولى والثانية فيكون المسح بها ولا يفسد الوضوء (واحيب عنه) بأن  
الواحيب هو المسح بندادة الوضوء حالمة وإلا لعارض أحد ماء حديد ومزجه مع ما في اليد والمسح به وهو باطل  
بالاشبهة.

(اقول) هذا مضافاً إلى ما عرفته آنفاً من بطلان الوضوء مطلقاً حتى مع قطع النظر عن حاجية المسح  
فلو فرض أنه لم يمسح بالفصلة الثالثة كما يعرف تصويره مما في المتن فمع ذلك لم يصح الوضوء ولم يتم به  
يطل ويفسد.

(١) إذ لا وجه للبطالان في هذه الصورة لا شرعاً ولا عقلاً (أما شرعاً) فلا أن الطاهر من الروايات  
المتقدمة هو حرمة الفصلة الثالثة إذا كانت هي على وجه التعدي في الوضوء وعلى وجه المعصية في حد من  
حدود الله (ويؤيده) ما في رواية حماد بن عثمان المروية في الباب ٣١ من وضوء الوسائل الحاكية لوضوء  
أبي عبد الله عليه السلام وأنه قال بعد الفراغ منه هذا وضوء من لم يحدث حدثاً بمعنى به التعدي في الوضوء (وفي رواية  
أخرى) في الباب المذكور هذا وضوء من لم يحدث (إلى أن قال) إنما معنى بذلك التعدي في الوضوء أن يزيد  
على حد الوضوء.

(وأما عقلاً) فلا أنه لا تشرع فيما إذا جهل أن الثالثة بدعة وتخيّل أنها واحدة أو مستحبة أو حايبة  
فينحصر وجه البطالان حيثنر بما إذا كان المسح بمائها فأبداً فرض كما في المتن عدم المسح بمائها صح وضوته ففراً  
ولم يبق وجه للبطالان أبداً.

(٢) يظهر من الحواهر في المسح بندادة الوضوء أن جوار الوضوء بطريق الارتماس أمر متسالم عليه  
(بل صرح في المدارك) هناك أن ذلك مذهب الأصحاب (بل عن الرها) الاتفاق عليه وهو في محله لصدق الفصل  
بالارتماس وإطلاق الأدلة كتنافاً وسنة نعم الأخبار البيانية كانت هي شحوا الصب على العوا لا متحو الارتماس  
في الماء ولكن ذلك مما لا يقيد الأدلة.



الغسل من الأعلى إلى الأسفل ففي الوجه مجبر بين أن يدخل جهته أولاً في الماء وينوى به غسل الوجه ثم يدخل بقية أجزاء الوجه بهذه النية إلى الدفن ومن أن يعكس الأمر في النية فيخرج جهته أولاً من الماء وينوى به غسل الوجه ثم يخرج بقية أجزاء الوجه بهذه النية إلى الدفن (١) وأما في غسل اليدين ارتماساً فيتعين عليه نية الغسل من حين إحراج المرفق من الماء (٢) فيخرجه وينوى به غسل اليد ثم يخرج

(وأما ما عني ظاهر ابن الحبيب) من وجوب إمرار اليد على العصور بعد الارتماس لحكاية وضوء رسول الله ﷺ ولا نية المغمود في الغسل فهو ضعيف لا يلتفت إليه وقد عرفت في المسئلة ٢١ حال إمرار اليد على العصور كما ينبغي فلا نية الكلام فيه ثانياً .

(١) بل يظهر من الجواهر حوارية الغسل مكل من الإدخال في الماء والمكث فيه والإحراج منه وهو مشكك جداً بين الغسل قد اُخذ في مفهومه الجريان وهو وإن كان مما يتحقق مكل من الإدخال في الماء والإحراج منه ولكن صدق بمحرد المكث في الماء غير معلوم بل وحتى مع تحريك العصور فيه لا يه ليس بغسل عرفاً .

(٢) ووجه تعين نية الغسل في خصوص اليدين من حين إحراج المرفق من الماء لأم من حين إدخاله فيه ولومع مراعات الغسل من الأعلى إلى الأسفل بأن يدخل المرفق أولاً في الماء ثم بقية أجزاء اليد إلى رؤوس الأصابع أنه إذا نوى غسل اليد من حين إدخال المرفق في الماء إلى رؤوس الأصابع فما إحراج اليد عن الماء يحصل فيها ماء أحسن ولا يمكن حينئذ أن يمسح به رأسه ورجليه وذلك لو حوّل كون المسح بدواة الوضوء لا بماء أحسن وهذا بخلاف ما إذا نوى الغسل من حين إحراج المرفق من الماء فيكون المسح حينئذ بدواة الوضوء لا بماء أجنبي .

(ومن هنا يتضح لك) ضعف ما يظهر من المدارك من حوار المسح بدواة اليد إذا غسلت إرتماساً مطلقاً بأي نحو كان غسلها ما لم تستقر اليد عرفاً تحت الماء بعد تحقق الغسل وذلك بدعوى صدق المسح حينئذ ببلّة اليد وبدواة الوضوء وهي ممنوعة كما في الجواهر .

(وسمع ما عني جمال الدين بن طلاس) أيضاً في الشرى والشهيد الأول في الذكر من عدم حوار المسح بدواة اليد حينئذ مطلقاً بدعوى اقتضاء العسر بقاء العصور في الماء أما ما بعد الغسل فيكون المسح بماء أحسن وهو أيضاً ممنوع فإن ذلك إما يكون إذا كان الغسل بالإدخال في الماء لا بالإخراج منه

ولعل مقصودهما من المنع هو ذلك أيضاً أي فيما كان الغسل بالإدخال في الماء لا بالإخراج منه فلا كلام حينئذ معهما (كما أن من جميع ذلك كله) يتضح لك قوة ما قوّاه الجواهر هنا وهو التفصيل الذي فصلناه فإن كان نية الغسل بالإدخال لم يصح المسح بدواة اليد وإن كان بالإخراج صح .

(قال) أما لو نوى غسلها بالإخراج مرتباً في الغسل إلى غسل أجزائها حتى أخرجهما للظاهر أنه لا يسمى الاشكال في كونه ليس ماء جديداً (فإن) نعم يقع الاشكال فيما إذا نوى غسلها بالإدخال أو بالمكث ثم أخرجهما والأقوى في النظر كونه ماء جديداً إذ لا يصدق قضاء شيء من بلّة الوضوء

(قال) وما يقال إن العرف شاهد على صدق قضاء البلّة وإن ذلك كله غسل واحد ممنوع (انتهى)

فقية أحرأ اليد بهذه التية الى رؤوس الأصابع ثم يمسح بملء يده رأسه ورجليه ولا اشكال حيثئذ لا من ناحية  
الفصل ولا من ناحية المسح .

مسئلة ٢٥ - يجب في الوضوء مسح الرأس (١) ويكفي فيه حصول المسمى أي بقدر ان يصدق عليه  
اسم المسح (٢) .

وهو كذلك .

(١) وذلك بإجماع المسلمين كما في الجواهر بل بالضرورة من الدين ولا يحتاج وجوب مسح الرأس إلى  
الاستدلال بقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاعسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم الآية  
أو بالأخبار المتواترة في مسح الرأس كما يظهر من مراجعة وضوء الوسائل من الباب ٢٠ إلى ٢٥ بل وبعض أبواب  
آخر أيضاً المؤيدة جميعاً بالأخبار النبوية الحاكية اعلمها لوضوء رسول الله ﷺ المشتملة جميعاً على مسح  
الرأس المروية بتعاقبها في الباب ١٥ بل وفي غيره أيضاً .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به المدارك وحكي التصريح به عن جمع آخرين أيضاً  
(عن الثنيان) والمجمع وأحكام القرآن للراوندي وروى العبد نفسه إلى مذهب الأصحاب (وعن خلاف  
الشيخ) وحمل السيد والعنقه والمراسم والكافي والمهذب أن الأصل مقدار اصبع (وعن مقدمة الطهيد) وجوب مسح  
مقدم الرأس مقدار اصبع وأنه إن مسح منه مقدار ثلاث أصابع مضمومة كان قد أسمع  
(وعن التهذيب) حصول المسمى باصبع (وعن الرسالة) مسح مقدم الرأس ولو باصبع (وعن الدروس)  
مسح مقدم الرأس بمسماه ولا يحصل بأقل من اصبع وأنه قال والرائد عن اصبع من الثلاث مستحب (وعن  
إشارة السق للاحلي) نحوه (وعن البيان) ما يقرب منه (وعن الراوندي) في أحكام القرآن عدم إحراء أقل  
من اصبع

(وعن الصدوق) في الفقيه أنه قال وحديث مسح الرأس أن تمسح ثلاث أصابع مضمومة من مقدس الرأس  
(وعن المرتضى) في مسائل الخلاف نحوه (وعن الآمين الاستر آهدي) المد إليه  
(وفي الحدائق) نسب إلى طاهر الوسائل (وعن الشيخ في النهاية) وامسح بالرأس لا يجوز ما قل من ثلاث  
أصابع مضمومة مع الاحتياط فإن حال الرد من كشف الرأس أحرأه مقدار اصبع واحدة (وعن ابن العنيد)  
يجري الرحد في مقدم اصبع والمرأة ثلاث أصابع

﴿ أقول ﴾ والذي يظهر لي بعد التدبر في كلمات هؤلاء الأصحاب والتأمل فيما للمسئلة من النصوص  
مع انتفاء ما يصلح فيها مستنداً للمسح ثلاث أصابع إلا بقدر ثلاث أصابع كما سأتي تفصيله أن في المسئلة  
أقوالاً أربعة .

(الأول) ما احتاره المشهور من كفايه مسمى المسح وهم بين من أطلق المسمى وبين من حددّه بمقدار  
اصبع وبين من صرح بحصوله باصبع أو بعدم حصوله بأقل من اصبع .

(الثاني) أن يكون المسح بقدر ثلاث أصابع مضمومة .

(الثالث) هو عن هذا القول لكن في حال الإختيار وأما في حال الرد فيكفي بقدر اصبع واحدة .

(الرابع) هو عين هذا القول أيضاً أي المسح بقدر ثلاث أصابع لكر للمرأة وأما الرجل فيكفيه المسح بقدر أصبع واحدة.

﴿والحق﴾ من بين هذه الأقوال كلها ما ذهب إليه المشهور من كفاية المسح في مسح الرأس (وبدل عليه) مصافاً إلى الآية الشريفة وامسحوا برؤوسكم لظهور الباء في التبليس والبص شمل المسح وما هو فيه (حالة من الروايات) المروية في وصوء الوسائل في الباب ١٥ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٢

(وفي صحيحه الأخوين) زرارة وسكير أصي أعين عن أبي جعفر عليه السلام وإذا مسحت شيء من رأسك (إلى أن قال) فقد أحزأه (وفي صحيحهما الأخرى) يا مسح شيء من رأسه (إلى أن قال) فقد أحزأه (وفي صحيحه زرارة) قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ألا تحسب من أين علمت وقلت إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين صححت وقال زرارة قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وبرأ به الكتاب من الله عز وجل قال فاعسلوا وجوهكم (إلى أن قال) ثم فصل بين السلام فقال وامسحوا برؤوسكم فمرنا حين قال برؤوسكم إن المسح ببعض الرأس لمكان الباء المح

(وفي مكانة ابن يعلين) وامسح بمقدم رأسك (وفي صحيحه حماد) في الرجل يتوصاً وعليه العمامة قل يرفع العمامة بقدر ما يدخل أصبعه فيمسح على مقدم رأسه (و دلالة الجميع) على كفاية مسح المسح واصحة ظاهرة

﴿وأما ما استند به﴾ أو يمكن الاستدلال به للقول الثاني وهو أن يكون المسح بقدر ثلاث أصابع فهو رواية (جعفر بن عمر) المروية في الباب ٢٤ من وصوء الوسائل عن أبي جعفر عليه السلام قال يجرى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع وكذلك الرجل (وفي صحيحه ثابته زرارة) في الباب المذكور قال قل أبو جعفر عليه السلام المرأة يحريها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ولا تلقى عنها حمارها (وفي رواية يونس) المروية في الباب ٢٢ من وصوء المستدرك عن الكشي قل قلت لحرير يوماً يا أبا عبد الله كم يحريه أن تمسح من شعر رأسك في وضوئك للصلاة قال بقدر ثلاث أصابع وأوماً بالسنة والوسطى والثالثة

(ولكن المشهور) القائلين بكفاية مسح المسح قد حملوا هذه الروايات الثلاث على الاستصحاب ونعم ما صنعوا ودان لقوة الإطلاقات المتقدمة الواردة كلها في مقام البيان الآية جميعاً عن التقييد والحمد على مقام الإهمال والإجمال بل لعل مثل قوله عليه السلام وإذا مسحت شيء من رأسك فقد أحزأك أو يا مسح شيء من رأسه فقد أحزأه هو كالصريح في الإطلاق فكيف يقيّد بما إذا كان المسح بقدر ثلاث أصابع

﴿وأما القول الثالث﴾ فكأنه استند في وجوب كون المسح بقدر ثلاث أصابع في حال الاختيار على ما استند إليه القول الثاني وقد عرفت سمعه وفي كفاية المسح بمقدار أصبع واحدة في حال الرد على رواية الحسين بن عبد الله المروية في الباب ٢٤ من وصوء الوسائل قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل توصاً وهو معتم فتقل عليه نزع العمامة لمكان البرد فقال : ليدخل أصبعه .

نعم يستحب أن يكون طول المسح بمقدار عرس ثلاث أصابع مضمومة (١) .

( وفيه ما لا يحفى ) فإن الرأى وإن فرس ثقل نزع العمامة عليه لمكان الرد والإمام عليه السلام أحياه بإدخال أصبعه ولكن ذلك مما لا يدل على إختصاص هذا الحكم بخصوص الرد فقط ولعل إدخال الأصبع تحت العمامة للمسح مما يكفى في كل حال (مما قاله) إلى أن إدخال أصبع واحدة مما لا يسى كون المسح بقدر ثلاث أصابع وعليه فلا دليل على هذا التفصيل أبداً .

﴿ وأما القول الرابع ﴾ فكأنه استند في كفاية المسح بقدر أصبع واحدة للرجل دون المرأة على ما استند إليه المشهور في كفاية المسمى وفي كون المسح بقدر ثلاث أصابع للمرأة على الصحيحة الثانية لردارة المتقدمة (المرأة يجزئها من مسح الرأس أن لمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع) ولكن الاستدلال بهامنى على القول بمفهوم اللقب أي مفهوم لفظ المرأة كى يقتضيه إطلاق روايتي معسر ويونس الحاكمين بمسح الرأس بقدر ثلاث أصابع من غير تخصيص فيهما بالمرأة وقد حقق في محله معصلاً صعب القول بمفهوم اللقب

(هذا مصافاً) إلى ما عرفت من كون الصحيحة مع احتياط روايتي معسر ويونس محمولة جميعاً على الاستصحاب حمداً بينهما وبين الاطلاقات الواردة كلها في مقام البيان فلا تفعل

(١) وذلك للرأى الثالث المتقدمه آنفاً أصى رواية معسر والصحيحة الثانية لردارة ورواية يونس (فكان في الأولى) يجزئ من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع (وكان في الثانية) قدر ثلاث أصابع (وفي الثالثة) بقدر ثلاث أصابع وقد عرفت محل الجميع على الاستصحاب فيكون دليلاً على المدعى وذلك لظهور الكثرة في كون طول المسح بمقدار عرس ثلاث أصابع مضمومة كما وقع التصريح بالمضمومة في كلام المفنعة والصدوق وحكى عن جمع كثير أيضاً لكونها المتبادر من التقدير ثلاث أصابع لا منفردات .

(وإلى ما استظهرنا) يرجع ما عرفت المسالك من إعتبار التعدد بالثلاث إلى طول الرأس لأعرسه (وذكر في الجواهر) في دليل قول الشرائع والمندوب مقدار ثلاث أصابع عرساً إحتتمالات عديدة (ولكن قال أخيراً) ولعل الأظهر إرادة العرس من الأصابع لأنه المعروف من التقدير بذلك ولما كان المتعارف المسح بالنسبة إلى طول الرأس لا يبعد إرادة عرس ثلاث أصابع من طول الرأس (انتهى) وهو جيد جداً .

(وأما ما عرفت المحقق الثاني) من أن المراد هو مقدار ثلاث أصابع في عرس الرأس (قال) أما في طوله فيقدره ما يسمى ماسحاً (واختاره مصباح الفقيه) أيضاً وادعى أنه أوفق بالنظر إلى طواهر الأدلة فتاوى الأصحاب (قال) وأما بالنسبة إلى طوله فالظاهر أنه يكفى الإصرار في الحملة بالإحلاف (قال) كما أن الجواهر قد نسب ذلك إلى بعضهم والحدائق إلى أكثر الأصحاب .

( وهو بعيد جداً ) خلاف ظاهر الروايات المتقدمة فإن المتبادر من قوله عليه السلام يجزئ من المسح على الرأس أى المسح من الأعلى إلى الأسفل كما هو المتعارف وهو الطول والمتبادر من قوله موضع ثلاث أصابع أو قدر ثلاث أصابع أو بقدر ثلاث أصابع هو مقدار عرس ثلاث أصابع مضمومة فيكون مفاد المجموع بعد العمل على الاستصحاب أنه يستحب أن يكون طول المسح بمقدار عرس ثلاث أصابع مضمومة وهو الذي

أدعيته في المتى

(ودعوى) ظهور رواية معبر في إرادة هذا المقدار من عرس المسح مقرينه عطف الرجل عليه (صعيفة لا يصفى إليها) إذ ليس في مسح الرجل ما دل على استحباب كون عرسه بهذا المقدار كي يكون عطف الرجل على الرأس قرينة على كون مسح الرأس أيضاً من هذا القيل أي يكون عرسه بهذا المقدار لا طوله (ثم من المحتمل) أن عطف الرجل فيها على الرأس إنما هو ملاحظة ما لعله متعارف في مسح الرجل من وضع طول الكف على طول ظهر القدم فإذا حرك الكف يسيراً في الطول حصل المسح الواجب من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وإذا مسحها عليه بمقدار عرض ثلاث أصابع كان ذلك أكمل وأنتم والله العالم

في المسئلة أمور ينبغي التنبيه عليها أحدها ﴿ أنه حكى عن إشارة السو للحلي وعن غيرها أيضاً إستحباب كون المسح بالأصابع الثلاث المتوسطة ( وفيه ) أن المتعارف في المسح هو أنه كذلك كما مرّح في الجواهر ولكن لا دليل عليه من الأخبار لا وجوباً ولا إستحباباً .

ثانيها ﴿ أن المسح إذا لم يقتصر على المسمى بل أتى بالرائد المستحب فالمجموع يتصف بالوجوب التخييري المنسحب على جميع أفراد المسح و من جعلتها هذا الفرد ويتصف أيضاً بالاستحباب التعيني المستحب بالفرد الزائد على المسمى ولاضافات بين الوجوب التخييري والاستحباب التعيني كما في أداء الفريضة في المسجد على ما حقق في محله من غير فرق في هذا كله بين كون الرائد تدريجي الحصول أي يحصل بعد تحقق المسمى كما على المختار من كون الرائد المستحب هو في طول المسح أو دفنى الحصول أي يحصل مع المسمى دفعة كما على القول بكون الزائد المستحب هو في عرس المسح

ولا فرق أيضاً في التدريجي بين كونه متصلاً بأن لم ينقطع المسح في الأثناء أو كان منفصلاً بأن مسح مقداراً ثم قطع المسح وسكن المسح ثم حرّكه وأنتم المسح .

ففي الجميع يتصف المجموع أي المسمى والرائد المستحب بالوجوب التخييري والاستحباب التعيني إلا إذا كان القطع في الفرص الأخير كثيراً جداً على نحو عدد الحرة اللاحق فرداً آخر من المسح فيحصل الواجب حينئذ بالأول والثاني لا يكون واحداً ولا مستحباً .

ثالثها ﴿ أن المسح إذا لم يقتصر على المسمى والرائد المستحب بل أتى بالرائد عليهما أيضاً ولكن لم يخرج بذلك عن حد الواجب كما إذا كان طول مسحه مثلاً أكثر من عرس ثلاث أصابع ولكن مع ذلك لم يخرج عن حد مقدّم الرأس الذي يجب أن يكون المسح عليه كما ستعرف فهل مسحه هذا مسح أو مكروه أو حرام .

(قل في الجواهر) وجوه بل لعلها أقوال (أقول) أما الحرمة فبما لا وجه له إذا لم يكن بقصد التشريع وما عن الشارح المحقق من حمله الرائد على ثلاث أصابع غير مشروع فهو محمول على قصد التشريع به وإلا فلا وجه لحرمة بل ولا لكرهه لعدم الدليل عليه .

(ثم يقع الكلام) في أن هذا المسح هل هو فرد مباح كأداء الفريضة في الدار أو فرد مستحب أي من أفضل



**مسئلة ٢٦ -** يستحب للمرأة ان تلقى الحمام عن موضع مسحها في صلاة الغداة والمغرب (١) وفي

الأفراد كإداء العريضة في المسجد وذلك لما فيه من المزية الزائدة وهي في المقام كون طول المسح مثلاً بمقدار  
عمر من ثلاث أصابع والظاهر أن المزية إن كانت هي شرط لا أي شرط أن لا يكون معها رائد ولعمري هذا  
مباح لا مستحب لكون الزائد هو موجوداً مع المزية وإن كانت هي لا شرط كما هو الظاهر فهو مستحب بمعنى  
كونه من أفضل الأفراد

**(رابعها)** أن المسح إذا لم يقتصر على المسمى والرائد المستحب بل أتى بالرائد عليهما وخرج  
بذلك عن حد الواجب كما إذا مسح على مقدم رأسه وشيء من غير مقدم رأسه أو مسح على تمام رأسه فلا إشكال  
في عدم حرمة إذا لم يكن ذلك مقصد التشريع والتعدّي في الوضوء

(وأما ما عن ابن حمزة) والحال من حرمة ذلك وأنه بدعة (فهو محمول) على صورة التشريع وإلا فلا وجه  
لحرمة بل ولا لكرهه (وأما ما عن الذكرى) والدروس والشهد الثاني في شرح الرسالة من كراهه استيعاب  
الرأس في مسح (فهي الجواهر) لم تقف له على مستند ولعله من جهة التشبيه بالعمامة ونحوه (قال) والامر سهل  
( انتهى ) وهو كذلك

(وأما إذا كان على وجه التشريع) فلا يسمى الاشكال في حرمة عقلاً وشرعاً (أما عقلاً) فلنفس التشريع  
وسرابة فحده من الاعتقاد القلبي إلى العمل الخارجي الذي شرع به

(و أما شرعاً) فلقول أبي حمزة عليه السلام في صحيحه رواية محمد بن مسلم المروية في الباب ٢٥ من وصوء  
الوسائل ( إن المسح الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ) والمعصية في الوضوء لا تكون إلا  
بالتعدّي فإذا تعدّي في مسح رأسه فهو عاص قد أتى بالحرام الشرعي بل صح أن يقال أنه إذا تعدّي في مسح  
رأسه فهو مندع وقد مضى في السلسلة الثالثة للوجه واليد من النسي والنسي والناظر عليه السلام أن كل بدعة ضلالة  
وكذلك ضلالة في النار ومن الواضح المعلوم أن المسح إذا كان على وجه المعصية والبدعة فهو باطل فاسد شرعاً لما  
حقق في محله من إقتضاء الحرمة في العبادات العباد .

(هذا) مصافاً إلى خبر الكوفي مسنداً والصندوق مرسلًا وكلاهما عن أبي عبد الله عليه السلام قال من تعدّي في الوضوء  
أو في وضوئه كان كناقضه فراجع الباب ٣١ من وصوء الوسائل .

(١) بل عن ظاهر الصندوق في الفقيه وعن الشيخين في المقنعة والمبسوط والتهذيب وحوب وضع القناع في  
الصبح والمغرب لا استحبابه ( وكأنته استنداً ) إلى ظاهر رواية الصندوق في الحصول بسنده عن جابر بن يزيد  
العمري المذكورة في الباب ٢٢ من وصوء المستدرك قال سمعت أبا حمزة محمد بن علي الباقر عليه السلام يقول ليس على  
النساء أدان ( إلى أن قال ) ولا تمسح كما يمسح الرجل بل عليها أن تلقى الحمام عن موضع مسحها في صلاة  
الغداة والمغرب وتمسح عليه وفي سائر الصلوات تدخل أصابعها فتمسح رأسها من غير أن تلقى عنها حمامها .

(ولكن مقتضى الجمع) بينها وبين إطلاق صحيحه رواية المروية في الباب ٢٤ من وصوء الوسائل قال  
قال أبو حمزة عليه السلام المرأة يحريها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ولا تلقى عنها  
حمامها الواردة في مقام البيان الآية عن التقييد والحمل على مقام الإهمال والإجمال هو حمل روايه الصندوق

سير الصلوات تدخل أصبعها أو أصابعها فتمسح رأسها من غير أن تلتقي عنها حماتها ويتأكد إلقاء الخمار في صلاة الصبح خاصة (١) .

مسئلة ٢٧ - يجب أن يكون المسح على مقدم الرأس (٢)

على الاستصحاب .

(بل قد يستشعر) من قوله ﷺ في الصحيحة المرأة يعجزها (إلى أن قال) ولا تلتقي عنها حماتها رجحان إلقاء الخمار مطلقاً من غير إحتصاص بالعادة والمغرب عبر أنه يتأكد رجحانه فيهما لرواية الصدوق وإن أحرأ عدم الإلقاء في الجميع (ولعله) لذا حكى عن المحقق والملازمة والتهديد وحمله من المحققين إستصحاب وضع الخمار عنها مطلقاً وتأكدته في صلاة الغداة والمغرب .

(١) كما حكى الاقتصار في التأكد على صلاة الصبح فقط عن بعضهم (وكأنه) لرواية عبدالله بن الحسين عن أبيه عن أبي عبدالله ﷺ المروية في الباب ٢٣ من وصوه الوسائل فإن لا تمسح المرأة بالرأس كما يمسح الرجال إنما المرأة إذا أصبحت مسح رأسها ومسح الخمار عنها وإذا كان الظهر والعصر والمغرب والعشاء تمسح نواصيتها (وبالحمللة) ملخص الكلام في هذه المسئلة ان مقتضى الجمع بين رواية الصدوق وإطلاق الصحيحة هو إستصحاب إلقاء الخمار في خصوص الغداة والمغرب ويتأكد أنه في صلاة الصبح خاصة لاقتصار رواية عبدالله عليها فتأمل جيداً .

(٢) بلا خلاف في ذلك بين الأصحاب (و في المدارك) أنه مذهب الأصحاب (وفي الحدائق) وعن الخلاف وكشف اللثام الإجماع عليه (وعن الاقتصار) أنه مما امردت به الإمامية (أقول) ويدل عليه مصافاً إلى ذلك كآله (الأخبار المستقيمة) المروية في الوسائل في أبواب محتاجة من الوضوء كالباب ١٥ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٣٢ ولعلها توجد في أبواب أخرى أيضاً .

(وفي بعضها) ومسح مقدم رأسه (وفي بعضها) فتمسح به مقدم رأسه (وفي بعضها) مسح الرأس على مقدمه (أو امسح الرأس على مقدمه) (أو فيمسح على مقدم رأسه) (أو تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع) (أو امسح على مقدم رأسك) (أو امسح بمقدم رأسك) إلى غير ذلك مما عسى أن يجده المتتبع (وهذا وقد يقال) إن معاد بعض هذه الأخبار هو مسح تمام مقدم الرأس مثل قوله (ومسح مقدم رأسه) أو (فتمسح بمقدم رأسك) فيباني ما تقدم من كفاية المسمى في مسح الرأس

(ولكن يردّه مصافاً) إلى ما في بعضها من تحديد مقدم الرأس بقدر ثلاث أصابع وظهور الخبر الأخير منه في مسح بعض مقدم الرأس لمكان الماء فيه حيث قال ﷺ وامسح بمقدم رأسك وهو كاف للتبصيص وكفاية المسمى من مسح مقدم الرأس (ان أخبار مقدم الرأس) هي حاكمة على أدلة مسح بعض الرأس ومعترة للمراد من لفظ الرأس فيها كد في الآية الشريفة وصحيحه الأخوين وغيرهما مما تقدم تفصيله في كفاية المسمى من مسح الرأس فيكون المراد من الرأس في تلك الأدلة هو مقدمه لا كله فيكون معنى قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم أي و امسحوا بمقدم رؤوسكم ومعنى قوله ﷺ وإذا مسحت مشيء من رأسك فقد أجرك أي وإذا مسحت شيء من مقدم رأسك فقد أحرأه وهكذا فتكون النتيجة هي مسح بعض مقدم الرأس لا كله .

(ومنه يظهر حال) بعض ما ورد في مسح الناصية مما سيأتي تفصيله وظاهره مسح تمام الناصية وإن كان بعضه الآخر ظاهراً في مسح بعضها لكان الباء فيه فانتظر يسيراً .

﴿ بقي امرأان ينسفن التنيه عليهما أحدهما ﴾ ان لناحلة من الأخبار تجوز المسح على مؤخر الرأس مروية في وصو الوسائل أغلبها في الباب ٢٢ ومعها في الباب ٢٣

(في رواية الحسين بن عبدالله) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يمسح رأسه من خلفه وعليه حمامة باصبعة أيعزبه ذلك فقال نعم .

(في حسنة الحسين بن أبي العلاء) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المسح على الرأس فقال كأنني انظر إلى عكنة <sup>(١)</sup> في فناء أبي يمرّ عليها يده وسألت عن الوضوء بمسح الرأس مقدّمه ومؤخره فقل كأنني انظر إلى عكنة في رقة أبي يمسح عليها

(في حسنة الأخرى) قال قال أبو عبدالله عليه السلام مسح الرأس على مقدّمه ومؤخره (في مرفوعة أبي بصير) عن أبي عبدالله عليه السلام في مسح القدمين ومسح الرأس فقل مسح الرأس واحدة من مقدّم الرأس ومؤخره ومسح القدمين طاهرهما وباطلها .

(والجواب) عن الجميع كما عن الشيخ هو حمل على التقية وفي الجواهر مطرح أو يحول على التقية وفي الحدائق خارج معرج التقية (قال) وما ذكره بعض من الاحتياط بمسح المؤخر ضعيف (في المدارك) ضعيف متروك بالإجماع (انتهى) وهو كذلك .

﴿ ثانيهما ﴾ ان لنا حبرين قد وردا بلغة الناصية (في صحيحة زرارة) المروية في الباب ١٥ من وصو الوسائل ونمسح سلك يمتلك ناصيتك (وفي رواية عبدالله بن الحسين) المتقدمة آنفاً في المسئلة السابقة نمسح بناصرتها .

(فيقع الكلام) حينئذ في ان الناصية هل هي عين مقدّم الرأس ام هي أخص وأضيق دائرة كي يحل من أخص مقدّم الرأس على الناصية وان لا يكون المسح خارجاً عن حدودها

(فيقول) أمّا مقدّم الرأس فكأن يظهر من أحده كلمات الأصحاب رسول الله عليهم . أنه ما قبل المؤخر والجاس فيكون عبارة عن الربع المسامت للجهة والمعروف ان طوله من قمة الرأس إلى قصاص الشعر وقل بعضهم بخروج قمة الرأس أي وسطه من المقدّم وهو الأحوط .

(وأما الناصية) فالمحكي عن العلامة وغيره أنه عبارة عما أحاطت به الزعتان إلى متنها وما في العروة هي ما بين اليافسين من العائنين (وعلى هذا) تكون الناصية أخص وأضيق من مقدّم الرأس ويجب حمل أخبار المقدّم عليها (وحيث) لم يحملها الأصحاب عليها وقد أجمعوا على جواز المسح على مقدّم الرأس في أي موضع منه فاصطبروا إلى الجواب عن الروايتين جميعاً (فأجابوا) عنهما فارة بما عراض الأصحاب عنهما وأخرى بعدم صراحتهما في الوجوب وحملهما على الاستصحاب وثالثة بحمل الناصية فيهما على مقدّم الرأس ولو مجازاً ورابعة

(١) لمكة من الطوى وتثنى من لحم البطن أو الرقة أو غيرها .

وإذا مسح على شعر مقدم الرأس جار (١) كما يجاز المسح على البشرة عيناً (٢) وإذا مسح على ما حبس الرأس

بعدم دلالتها على الاحتصاص بحيث لا يصلح ما سوى الناصية للمسح عليه  
(ولكن الذي يظهر لي) من كلمات حملة من أهل اللغة والعقهاء أن الناصية ومقدم الرأس هما  
شيء واحد

(وفي المجمع) ما لفظه وما روى من أنه مسح باصيته يعني مقدم رأسه (وفي المنجد) الناصية مقدم الرأس  
(وعن مصباح المنير) ما محصله أن الناصية في كلام أهل اللغة إسم لمقدم الرأس من القصاص مما يلي الوجه  
إلى قمة الرأس.

(وعن البصاوي) تحدث به برقع الرأس يعني مقدمه (وعن طاهر مجمع الزهراء) وشرح المفاتيح أنها  
حقيقة في مقدم الرأس (وعن المقتنعة) أنه قال تارة في مسح بهامس مقدم رأسه مقدار ثلاث أصابع من ناصيته إلى  
قصاص شعره وقال تارة أخرى ويجري الإنسان في مسح رأسه أن يمسح من مقدمه مقدار أصبع وهذا ظاهر بل  
كالصريح في اتحاد الناصية ومقدم الرأس وأنهما شيء واحد إلى غير ذلك من العبارات الصريحة أو الصاهرة  
في إتحادهما معنى (وعليه) فلا إصرار ولا إلحاح إلى الأخوة المتقدمة عن الروايتين أصلاً

(١) وفي المدارك والحدائق وعن طاهر المنعش والتذكرة وصريح غيرهما الإجماع عليه (وفي الجواهر)  
بإختلاف أحده بين الإمامية بل يظهر منه أنه مجمع عليه بين العامة والخاصة (قال) بل يفرق إلى حد الضرورة  
من الدين (أقول) و يدل عليه مضافاً إلى هذا كله صدق كل من العدوين المأخوذة في لسان الدليل كصواب  
مسح الرأس أو مسح مقدم الرأس أو مسح الناصية على مسح شعر الرأس أيضاً فإن العناوين المذكورة كلها قد  
يشمل مسح الشعر والبشرة جميعاً كما يظهر ذلك من المدارك والجواهر

(وأما قول أبي عبد الله عليه السلام) في مرفوعه يحيى المروية في الباب ٣٧ من وصوة الوسائل في الذي  
يحبس رأسه بالحناء ثم يبدوله في الوضوء قال لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه ماء (فالمراد) من البشرة فيه  
هو ما يعم الشعر قطعاً فيقال المسح على الحناء أو على حائل آخر لا لخصوصية للبشرة منعها دون ما نت  
عليها من الشعر كما لا يخفى.

(٢) بل يجوز المسح على البشرة حتى في صورة كونها مستورة بالشعر فادخل الشعر ومسح على البشرة  
نفسها بلبه يمينه من دون أن يمسح على الشعر حاز وهذا على الطاهر مما لا خلاف فيه عندما سوى ما نقل عن  
بعض العامة فأوجب المسح على الشعر تعبيراً (وكأنه قياساً) للرأس على الوجه فكما أن في الوجه يجب غسل  
الشعر السائر للبشرة تعبيراً كما تقدم في بعض تنبيهات المسئلة ١٠ ولا يجري عنه غسل ما تحته من البشرة  
فكذلك في الرأس عياً.

(ولكنه قياس باطل) عندنا فإن صحيحة زرارة كلفنا أحاط به الشعر وليس للعناد أن يغسلوه ولا يحشوا  
عنه ولكن يجري عليه الماء قد أمرت هناك بإجراء الماء على الشعر وهاتنا قام الدليل على مسح الرأس أو مقدم  
الرأس أو الناصية والكل صادق على كل من الشعر والبشرة جميعاً.

(وقد يقال) في إبطال القياس أن اللحية إذا تمت أثقل إسم الوجه إليها فلا يجزى غسل البشرة عن غسلها

من حمامة أو خمار و فوهما لم يجز ذلك شرعاً (١).

وهذا بخلاف الرأس فلا ينتقل الاسم إلى الشعر (وفيه ما لا يخفى) إذ لا فرق بين الوجه والرأس من هذه الناحية أبداً والصحيح في إبطال القياس ما ذكرناه فلا تفعل

﴿ نقي في المسئلة أمور ينبغي التمسك عليها أحدها ﴾ أنه لا فرق في حواجز المسح على شعر مقدم الرأس بين كون الشعر كثيفاً يستر البشرة أو خفيفاً تترأى في حاله البشرة عاينته أن المسح في الأول يقع كله على الشعر وفي الثاني يقع بعضه على الشعر وبعضه على البشرة المانة في خلال الشعر

﴿ ثانيها ﴾ أنه لو جمع على مقدم الرأس شراً من غير مقدم رأسه لم يحرم المسح عليه كما في الحواهر مدعياً أنه لم يجد الخلاف فيه ، بل عن كشف اللثام الاتفاق عليه وهو في محله لعدم صدق مقدم الرأس عليه ، بل هو كما في الحواهر صاحب كمره من الحواهر فيشملة ما دل على عدم الاحتراء بمسحه من الإجماع وغيره

﴿ ثالثها ﴾ أنه إذا طار شعر مقدم الرأس وخرج عن حد المقدم لم يجز المسح على الشعر الخارج عن الحد وقد سبه في الحدائق إلى جملة من الأصحاب واستدل عليه الحواهر بعدم صدق مسح المقدم عليه مضافاً إلى عدم وجداله الخلاف فيه ولمعه كذلك .

﴿ رابعها ﴾ أنه إذا طار شعر مقدم الرأس بعد لو مدّ لخرج عن حد المقدم ولكن لم يمدّ فعلاً ولم يخرج فهل يجوز المسح على هذا الخارج التفديري ؟ حتى عن بعضهم عدم حوازه وهو ظاهر الحدائق أيضاً بل عن شارح الدروس أنه المشهور ولكن الحواهر قد مال إلى الحوار لصدق مسح المقدم عليه وهو أقرب وأظهر

﴿ خامسها ﴾ أنه حكى عن الذكرى عدم كفاية المسح على الجمّة (قل) وهي محتجج شعر الناصية عند عقصه يعني إذا صفّره كما تصنع النساء غالباً شعر رأسهن أو إذا قتله واستطهر الحواهر أن عدم الحوار فيه من جهة علوها وإرتفاعها (قل) وهو لا يحلو عن وجه (انتهى) وهو كذلك

(١) قال في الحواهر إجماعاً محصلاً ومنقولاً على لسان جملة من الأساطين (أقور) ويدل عليه مضافاً إلى ذلك وعدم صدق المسح على الرأس أو على مقدم الرأس أو على الناصية (جملة من الأخبار) المروية في أبواب محتلفة من وسوء الوسائل الباب ١٥ و ٢٢ و ٣٧ و ٣٨

(فهي صحيحة حماد) يرفع العمامة بقدر ما يدخل أذنيه ومسح على مقدم رأسه (وفي رواية الحسين) رحن توصاً وهو معتم فنقل عليه نزع العمامة لمن الرد ففار ليدخل أذنيه (وفي صحيحة محمد بن مسلم) أنه سئل عن المسح على الخفين وعلى العمامة فقال لا تمسح عليهما (وفي خبر علي بن جعفر) عن أخيه عليه السلام قال سأله عن المرأة هل يصلح لها أن تمسح على الخمار قال لا يصلح حتى تمسح على رأسه

(وفي خبر عيسى) والمسح على الرأس والقنمين إلى الكمين لا على حفاً ولا على خمار ولا على عمامة (وفي مروية محمد بن يحيى) في الذي يصب رأسه بالحاء ثم يبدوله في الوضوء قال لا يجوز حتى يصب شرة رأسه بالماء .

﴿ وفي قتال هذه الأخبار ﴾ كلها جملة أخرى من الأخبار مروية في الباب ٣٧ من وسوء الوسائل (فهي



مسئلة ٢٨ - يجب ان يكون المسح سواء كان على الرأس أو على الرجلين مداوة الوضوء ولا يجوز أن يكون ماء حديد (١).

حمراس الوشا ( قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدي الرجل أيجريه أن يمسح على طلي الدواء فقال نعم يجريه أن يمسح عليه ( وفي صحيح عمر ) قل سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يحسب رأسه بالحساء ثم يبدوله في الوضوء قال يمسح فوق الحساء ( وفي صحيح محمد بن مسلم ) عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يحدق رأسه ثم يطلبيه بالحساء ثم ينوشه للأداة فقال لا بأس بأن يمسح رأسه والحساء عليه **﴿ أقول ﴾** أما حمراس الوشا فهو خارج عن محل الكلام إذ البحث إنما هو في حال الاختيار وهو وارد في مورد الإصرار فإن مسح على الدواء المطلق ليس إلا من قبل المسح على الجنازة ( ومن هذا ) قد رواه لوسائل في باب المسح على الجنازة مسألاً معاصراً إلى أن البحث إنما هو في المسح على ما يجب الرأس لا على الدواء المطلق على اليدين وهذا واضح .

رداً على أصحابنا، والصحيح في الجواب عنهما بعد إعراس لأصحابنا عنهما وهو برأي مشهور ومجمع هو ردّ عنهما إلى أنه ( وقد ذكر الأصحاب ) في الجواب عنهما وجوهاً ضعيفة ومجمل، بعيدة والصحيح ما ذكرناه من ردّ علمهما إلى أنه لا أن يحتمل على التقية كما عن شيخنا الأنصاري وكأنه لما عن بعض المتقدمين من تجويز المسح على العمامة وعن أبي حنيفة تجويزه على الحائل الرقيق . ( وقد يظهر ) من محكي الاستمرار حملهما على ما إذا لم يمكن إيصال الماء إلى البشرة أو مع المشقة وهو محل ممكن ولكنه بما لا شاهد عليه .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب ( بل في المدارك ) وعن الذكرى وحامع المقاصد استقرار المذهب عليه ( وعن المعتمد ) وطهارة شيخنا الأنصاري ما يقرب من ذلك ( وعن الانتصار ) أنه مما انفردت به الإمامية ( نعم عن الخلاف ) يسته إلى أكثر الأصحاب وهو كذا في المختلف مشعر بوجود خلاف فيه لأصحابنا وإن حكى عنه أنه بعد ذلك قد نقل الإجماع عليه وكأنه لعدم الإعتداد بخلاف من خالف .

( وقد يثبت الخلاف فيه ) إلى ابن حبيب وأنه حوّر المسح بماء حديد ( ولكن الذي حكاه المختلف عنه ) صريح في تجويز ذلك إن لم يسبق مداوة الوضوء لا مطلقاً ( وبؤيده ) في الحدائق من رأي الخلاف بين الأصحاب في وجوب المسح مداوة الوضوء ما وجدته في اليد .

**﴿ وكف كان ﴾** يدل على المشهور معاصراً إلى استقرار المذهب عليه كما سمعت ( حمدة من الرّوايات ) المروية في أبواب مختلفة من وضوء الوسائل الباب ١٥ و ٢١ و ٣١ و ٣٢ .

( وفي صحيحه رواية ) وتمسح ملة يمينك بيمينك طهر قدمك اليمى وتمسح بملة يمالك طهر قدمك اليسرى ( وفي حصة عمر بن ادينه ) ثم امسح رأسك بماء نقي في يديك من الماء ورجليك إلى كعبيك ( وفي مكانة علي بن يقطين ) وامسح بمقدم رأسك ومظاهر قدميك من أصل مداوة وضوءك ( وفي مرسله الكليني ) ويمسح بالملة رأسه ورجليه ( وفي مرسله الصدوق ) قال قال الصادق عليه السلام إن سببت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من بلة وضوءك الح .

مسئلة ٢٩ - إذا لم يبق في اليد ندوة الوضوء لممسح بها رأسه ورجليه وحب أخذ الندوة من لحيته أو

﴿و يستدل على المطلوب أيضاً﴾ الروايات المستفظة الآتية تفصيلها في المسئلة اللاحقة الآمرة كلها بأخذ اللب من لحيته أو حاجبيه أو أشفار عينيه إذا نسي المسح أو نث فيه ولم يبق في اليد ندوة فلو حار المسح بماء حديد لم تضر بأخذ اللب من اللحية أو الحاجبين أو من أشعار العين وهذا واضح  
﴿وقد يستدل على المطلوب﴾ بالوصوفات الباطية الحاكية لوضوء رسول الله ﷺ وبعضها لوضوء أبي جعفر عليه السلام المروية في الباب ١٥ من وضوء الوسائل وبعضها في الباب ٣١ (ففي بعضها) ثم مسح رأسه وقدميه سلكه لم يحدث له ماء حديداً (وفي بعضها) ثم مسح ما بقى في يده أو سلكه ما بقى من يده رأسه ورجليه ولم بعدها في الماء (و في بعضها) ثم مسح رأسه وقدميه إلى الكعبين بمعدل كفيه لم يحدث ماء (و في بعضها) ومسح مقدم رأسه وظهر قدميه سلكه يساره وشفة يمينه بماء (و في بعضها) ثم مسح بقص يديه رأسه ورجليه إلى غير ذلك من العبارات المؤدية لذلك.

(والمراد بذلك) قد ناقش في الاستدلال بها بل حكى المرافعة عن حملة من متأخري المتأخرين (قال) يد من الحائر أن يكون المسح بشفة الندوة لكونه أحد أفراد الأمر الكلي لا لتعيينه ونفسه (انتهى) وهو جيد (ولكن) مع ذلك كله أن الروايات الثلاث الأوليات مما تنبئ على الظاهر إلى ما فعله العامة من مسح ماء حديد وأن الخاصة بمن لا يفعل ذلك ولا يجوز له والله العالم.

﴿احتج ابن الحبيد﴾ على ما حكى عنه لحوار المسح بماء حديد بروايات عديدة مروية كلها في وضوء الوسائل أكثرها في الباب ٢١ وبعضها في الباب ٢٢ (في صحيفته معمر) قال سألت أبا الحسن عليه السلام أخبرني الرجل أن يمسح قدميه بفصل رأسه فقال برأسه لا فقلت أماء حديد فقال برأسه نعم (و هي صحيفه أبي بصير) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس قلت أمسح بما على يدي من الندى رأسى قال لا بل تصح يدك في الماء ثم تمسح (و في خبر ابن أبي عمارة) قال سألت حمزة بن محمد عليه السلام أمسح برأسى سلك يدي قال حد لرأسك ماء حديداً (و في رواية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال في آخره وإن كان أمامه ماء فليتناول منه فليمسح به رأسه.

(و الجواب) عن هذه الروايات كلها (مضافاً) إلى عدم انطباقها على مذهب ابن حنبل فإنها قد أمرت بلمسح بماء حديد على وجه التعيين و ابن حنبل حوزة ولم يأمر به على وجه التعيين ولم يمنع عن المسح بنداوة الوضوء بل تحويره له كما أشير قبلاً أما هو في صورة عدم بقاء ندوة الوضوء لا مطلقاً  
(أن الروايات المذكورة) كلها محمولة على التقية كما عن الشيخ وغيره (ويؤيده) الروايات الثلاث الأوليات من الأحاديث الباطية التي أشير إليها آنفاً فإنها ظاهرة في أن المسح بماء حديد هو من فعل العامة وأن الخاصة بمن لا يفعله ولا يجوز له.

(وقد يستشكل) في حمل صحيفه معمر على التقية لاشتماله على مسح الرجلين وهم لا يقولون به (وفيه) أن المحكي عن الصري والطري والحماني وأحمد والأوراعي والثوري هو حوار مسح الرجلين بل عن الشعبي وأبي العالية وعكرمة واس تميمه بدون الفصل (و عليه) فمسح الرجلين بماء حديد في صحيفه معمر مما

من حاجبيه أو من أشعار عينيه ولم يجر المسح بماء جديد (١) و هل يحوز أحد النداءة من المواضيع المذكورة حتى مع بقاء النداءة في اليد الآخوطة العدم (٢)

يمكن حمله على التقية .

( هذا مصافاً ) الى ما قيل من اعترافهم بصحة اطلاق المسح على غسل يزعهم العسد ( قال في المدارك ) وهو كافٍ في تأدية التقية به ( انتهى ) و هو كذلك .

(١) لا خلاف فيه على الظاهر بين الاصحاب بل عن كشف اللثام قطع الاصحاب به ( و يدل عليه ) مصافاً الى ذلك الاخبار المستقيمة المروية كلها في وضوء الوسائل أغلبها في الباب ٢٦ وبعضها في ٢٢ ( وفي رسالة الصدوق ) قال قال الصادق عليه السلام ان سبت مسح رأسك فامسح عليه و على رجليك من بله و صوئتك فإن لم يكن بقي في يدك من ندوة و صوئتك شيء فحد ما بقي منه في لحيته و امسح به رأسك و رجليك و إن لم يكن لك لحية فحد من حاجتك و من أشعار عينيك و امسح به رأسك و رجليك فإن لم يبق من بله و صوئتك شيء أعدت الوضوء .

( وفي رواية مالك ) فان كان في لحيته بلل فليأخذ منه وليمسح رأسه و إن لم يكن في لحيته بلل فليمسح رجليه و ليعيد الوضوء ( وفي رسالة حلف ) عن أحمد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل ينسى مسح رأسه و هو في الصلاة قال ان كان في لحيته بلل فليمسح به و إن لم يكن له لحية قال يمسح من حاجبيه أو أشعار عينيه ( و في حاشية المجلسي ) و يكفيك من مسح رأسك ان تأخذ من لحيته بللها اذا نسيت ان تمسح رأسك فتمسح به مقدم رأسك ( و في رواية زرارة ) ان كان في لحيته بلل فحد ما يمسح رأسه و رجليه فليعمل ذلك و ليعمل ( و في رواية أبي بصير ) فليمسح رأسه من بلل لحيته .

( و في صحيحة زرارة ) فان شككت في مسح رأسك فأصبت في لحيته بللاً فامسح به عليه و على ظهر قدميك ( و الظاهر ) ان تعميم اللحية و الحاجبين و أشعار العينين بالذكر اما هو لكونها مطهرة لنقاء الماء فيها كما في المدارك و الحواهر و الأفعال فرفسها و بس غيرها من محال الوضوء و ان تقديم اللحية على الحاجبين و أشعار العينين في المرتبتين إنما هو لكون الظن بقاء الماء في اللحية أقوى و أشد من بقائه في الحاجبين و أشعار العينين و إلا فلا ترتيب على الظاهر بين اللحية وغيرها .

( ولعل من هنا ) قد حكى عن جمع كثير حمل الجميع في عرس واحد بل في الحواهر قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه ( كما ان الظاهر ) ان عدم ذكر الحاجبين و أشعار العينين في سوى المرتبتين إنما هو لعدم بقاء البلل فيهما عالياً اذ لم يبق في اللحية لعدم حوار احد البلل منهما اذا مر من نقائه فيهما أحياناً مع عدم نقائه في اللحية

(٢) و تفصيل ذلك ان ظاهر عبارة الشرايع ( ولو حفاً ما على يديه احد من لحيته أو أشعار عينيه ) وهكذا ظاهر ما عن المقتضى و المسوط و السرائر و المعشر و المنتهى و القواعد و التحرير و التذكرة و الإرشاد و الدروس و الذكرى و غيرها هو اشتراط حوار احد اللل من اللحية أو غيرها بحفاف ما في اليد من اللل . ( و لكن ) المدارك قد استظهر الجواز مطلقاً ( قال ) و التعليق في عبارات الأصحاب حرج محرر الغالب

مسئلة ٣٠ - إذا لم تنق في اليد مداوة الوضوء بمسح بهارأسه ورجليه ولا في اللحية ولا في غيرها وجب إعادة الوضوء ولم يحرم المسح بماء حديد (١) وإذا فرس عدم إمكان المسح بمداوة الوضوء أما لشدة حر الهواء أو لشدة حر البدن أو لهبوب الريح الشديدة فهل يجب حينئذ المسح بماء حديد أو مسح يأساً أو التيمم الأقوى هو المسح يأساً (٢)

(انتهى) وعن حديثه في المسالك والروض مثله (بل) عن الروض الاستدلال عليه باشتراك الجميع في كونه بلل الوضوء و بطلاق رواية مالك المتقدمة (فإن كان في لحيته بلل فله أحد منه ولمسح رأسه) (و في الحواهر) بعد ما مال أولاً إلى اشتراط الجفاف قد ادعى بمده أن التمسك في كلمات الأصحاب و الروايات يقضى بخوار لا أخذ مع عدم الجفاف أصلاً (قال) بل فيها إمارات كثيرة على إرادة ذلك لا يحمي على من لاحظها (قال) ولعله الأوفق سهوله الملكة (ثم قال) مع أنه لم ينقل التحريم في حال المسح عن معاصرة ماء يابس اليد بغيره من مجال الوضوء (انتهى) (اقول) كذلك حق لا مكر و نظير إطلاق رواية مالك إطلاق مرسله حاتم وحسن الحلبي و روايتي زرارة و أبي بصير و صحيحه زرارة بل و إطلاق مكاتبة علي بن يقطين و مرسله الحلبي المتقدمين في المسئلة السابقة فإن إطلاق الجميع مما يساعد حوار الأحد من النجاسة وغيرها مطلقاً حتى مع عدم جفاف ما في اليد .

( و لكن مع ذلك كله ) في الأحد بهذه الاطلاقات مع ما تقدم في مرسله الصدوق من التعليق الصريح حيث قال فإن لم يكن بقي في يدك من مداوة وضوئك شيء فخذ ما بقي منه في لحيته ومسح به ١٠ أسك ورجليك مشكل جداً و الأخطوط كما ذكرنا في المتن عدم أحد البله من اللحية وحوها مع وجودها في اليد وعدم جفافها والله العالم بحقائق أحكامه .

(١) هذا هو المشهور بين أصحابنا كما سرح في المختلف وهو الذي يقتضيه ما تقدم في المسئلة ٢٨ من وجوب كون المسح بمداوة الوضوء فإنه إذا اتقى الشرط اتقى المشروط و وجب الإعادة ( هذا مصافاً ) إلى تصريح مرسله الصدوق و رواية مالك في المسئلة السابقة بمداوة الوضوء عند عدم بقاء المداوة

(لعم) تقدم في المسئلة ٢٨ من ابن حنبل تجوز المسح بماء حديد في هذه الصورة و هو صعب بل قد يسب إليه كما تقدم هناك تجوز مطلقاً حتى مع بقاء مداوة الوضوء و هو أصعب لو صححت النسبة إليه

(٢) و تفصيل المسئلة أن في إمدارك في التنبيه الرابع للمواالات وعنه المعتمد والمستهي والقواعد والذكرى و جامع انقاصد وغيرها المسح بماء حديد في العرس المذكور في المتن ( واستند له المدارك ) بالضرورة وهي الحرج وصدق الإمتثال و احتصاص وجوب المسح بالبلل بحالة الإمكان ( و طاهر ما عن التحريم ) ولهابة الأحكام المسح يأساً وهو الذي فوات الحواهر صريحاً ( كما أن المدارك ) قد احتمل بعد ما تقدم منه آتفاً الانتقال إلى التيمم

(اقول) أما الضرورة ونهى الحرج فاقضى ما يقتضيه هو سقوط اشتراط المسح بمداوة الوضوء لاندليه ماء حديد عن مداوة الوضوء فإن البدلية كما في التراب عن الماء مما يحتاج إلى دليل ولا دليل في المقام . ( و دعوى حصول الإمتثال ) بالمسح بماء حديد ممنوع أشد المنع و لا لصدق الإمتثال حتى في حال

وإن كان الأحوط المسح بماء جديد أيضاً و أحوط منه مسح التيمم إليهما (١)

مسئلة ٣٩ - هل يشترط في المسح حفاف الممسوح أم لا يشترط فيه ذلك فيصح المسح ولو كان على الممسوح رطوبة أم يشترط فيه عليه رطوبة الماسح وتأثيرها في الممسوح فإذا كان على الممسوح رطوبة معلومة لا تمنع عن تأثير رطوبة الماسح فيه فلا يصر الأقوى هو الوجه الأخير (٢) أعني إشتراط عليه رطوبة الماسح وتأثيرها في الممسوح

الاحتياط و أمّا اختصاص وجوب المسح باليد بحاله الامكان فهو حق لا سكره ولكن ذلك كالمصرورة ونهى الجرح مما لا يقتضي الأسقوط اشتراط المسح بمدادة الوضوء لاندائه ماء حديد عن مدادة الوضوء كما ان مقتضى قاعدة الميسور حينئذ هو الايمان بالمسح بلا مدادة الوضوء فيتحين فهرأ المسح ماساً ولا يصل التيمم ابدأ من غير فرق في حرمان الميسور بين كون دليل اشتراط المسح بمدادة الوضوء محدثاً لا إطلاق له او كان له إطلاق يشمل حال الاضطراب أيضاً .

أمّا حرمانه في الأول فواضح و أمّا حرمانه في الثاني فلا بد للمسور مما يمتد لإطلاق ويحصر الشرطية بحال التمكن فقط (دسه يظهر) ضعف ما في الجواهر من اشتراط حرمان الميسور بما اذا كان دليل اشتراط المسح بالنداءة مجعلاً لا إطلاق له فتأمل جيداً

(١) قد حكى عن بعضهم حمل الاحتياط في الجمع بين المسح بماء حديد و تيمم اولئك الصحيح هو الجمع بينهما بعد المسح بإياً كما فعله الجواهر .

(٢) و تفصيل ذلك ان في المسئلة او الأولى (فمن والنداءة) اشتراط حفاف الممسوح في المسح ونهى عنه البعد ولده في المختلف واستقر به الجواهر بل حكى ذلك عن جماعة

(وحكى عن ابن الحنيد) والمعتبر و ابن ادريس و المهدي بل عن الاكثر عدم اشتراط حفاف الممسوح حتى انه حكى عن ابن الحنيد والمعتبر انه لو نوى في الماء و أدخل يديه فيه ليصح بهما على رجليه صح وهو من المعتبر بحيث مع عدم تحويره المسح بماء حديد بل المصحح عن ابن الحنيد أيضاً ان المصحح عنه في المختلف كما تقدم قبل عدم تحويره المسح بماء حديد مع بقاء النداءة في اليد (نعم) عن ابن ادريس التصريح بوجوب احراج الرجلين من الماء والمسح عليهما .

( وحكى عن الذكرى ) انه قال لو غلب ماء المسح رطوبة الرجلين ارتفع الاشكال بل قد يسب ذلك الى طاهر الأصحاب أيضاً و استحبه المدارك ومرجعه لدى الحقيقة الى اشتراط تأثير رطوبة الماسح في الممسوح كما عن نهاية العلامة واستقر به المدارك واستظهره الحقائق وهو صريح مصاح الفقيه والمروءة فانهما قد صرحا باشتراط تأثير رطوبة الماسح في الممسوح تصريحاً كما انه صرح الآخر سفي الناس في وجود رطوبة قليلة على الممسوح غير مانعة عن تأثير رطوبة الماسح فيه .

﴿ و الأقوى ﴾ كما ذكرنا في المتن هو هذا القول الأخير فإن المتصدر من أدلة المسح بآلة الوضوء عرفاً كما في مصاح الفقيه هو كون يله اليد تنحو تؤثر في الممسوح وتأثر الممسوح بها وهذا كما يحصل مع حفاف الممسوح فكذلك يحصل مع وجود رطوبة قليلة على الممسوح معلومة غير مانعة عن تأثير رطوبة الماسح





مسئلة ٣٣ - يجب أن يكون المسح سواء كان على الرأس أو على الرجلين بالكف لا بالذراع (١)

مقام البيان من سائر الجهات

(وعليه) فما في الجواهر من الأشكال في تفصيلها بمجرد هذه الصحيحة قال سيما مع ظهور إعراسهم عنها صعب جداً لا سيما دعوى ظهور إعراسهم عنها مع أن الصحيحة هي أنهم رواه وردت في الوضوء وقد حمل بها الأصحاب واعتبروا بها اعتناء شديداً في مسائل شتى من مسائل الوضوء فكيف تكون مما أعرس عنها الأصحاب .

(واصف) من ذلك ما احتمله الحدائق من عطف وتمسح سلكاً بمناك الح على ثلاث عرفات ويكون المعنى هكذا وبحريك من الوضوء ثلاث عرفات وبحريك أن تمسح سلكاً بمناك ماصبتك الح فلا بدل حينئذ على عدم أجزاء غيره .

(وانت حبر) أن قوله <sup>الثلاث</sup> وتمسح سلكاً بمناك الح هو حمله مستقلة لا بطاها، بما قلها وأن التعبير بيجزى هو مما يختص بالعرفات الثلاث فقط أي لا يجب أكثر منها للوجه واليدين وليس له مساس بمسئلة المسح أبدأ .

(هذا كله) مضافاً إلى حريص البرة على نحو ما ذكرناه وعدم تعدد المتشعبة عنه بلا شهة ولعل إلتلاف أكثر الموصوف والفقهاء هو لوضوح ذلك وعدم الحاجة إلى البيان أصلاً والله العالم (١) واستدل له الجواهر بتأثير الكف من لعل اليد في النقص والقنوى (قال) فيكون حدتها الزبد كما أشار إلى ذلك الطباطبائي في منظومته (فقال) :

ولا يجوز المسح إلا باليد وحدها الزبد إذا لم تفقد

(ثم قال) بل مما يرشد إلى ذلك ما في بعض الأحبار المشتملة على الوصونات البانية كحصر الأحواس (ثم مسح رأسه وقدميه بلل كفيه لم يحدث لهما ماء حديداً) وحدها الآخر (ثم مسح رأسه وقدميه إلى الكمين بمثل كفيه لم يجد ماء) قال ولأنها هي المتعارف في المسح (انتهى) (واستدل له مصاح الفقيه) بالتأثير أصلاً (فقال) لأنها هي التي يتأثر من إلتلاف اليد خصوصاً إذا اسند إليها ما يناسبها كالأكل والحد والمسخ وغيرها من الأفعال التي حرت العادة بحصولها من الكف (انتهى) وهو جيد .

(وعليه) فما عن شيخنا الأنصاري من المناقشة وتأثير الكف ليس في محلته (وقدس الأمر) بالمسح على الأمر بسل الوجه وأنه كما لا يعتمد في الثاني على تأثير الكف لحوار غسل الوجه بلا مباشرة اليد أصلاً فكذلك في الأول (ليس كما يسمى) فإن غسل مما يمكن حصوله بلا مباشرة اليد ولكن المسح مما لا يمكن حصوله إلا بمباشرتها فينصرف الكف منها دون الذراع وهذا واضح .

(هذا مضافاً) إلى أن الكلام إنما هو في تبادر الكف من أدلة المسح باليمين أو اليسار أو باليد (كما في صحيحة زرارة) المتقدمة في المسئلة السابقة (أو حصه من من أدبته) المروية في الباب ١٥ من وضوء الوسائل ثم مسح رأسك بمثل ما بقي في يدك (أو من سله الصدوق) في الباب ٢١ فإن لم يكن بقي في يدك من

بل يمسح الكف لا يظهرها (١) ولا تنعش كون المصح بالأصابع أو مراحة الكف بل يجوز مكلّ  
منهما (٢) وإن كان الأحوط في مسح الرأس أن يكون بالأصابع (٣) والمستحب في الرجلين أن يكون  
المصح بالكف (٤)

لداوة وصوتك إلى غير ذلك مما بعده المنتفع لا تقادر الدف من أدلة المسح بدون ذكر لفظ اليمنى أو اليسار أو  
اليمنى قدس على الأمر بمسح الوجه في عدم لزوم مباشرة اليد به وهذا أيضاً واضح  
(و بالجملة) لا ينبغي الارتياح في وجوب كون المصح بالكف لا يصرافها من لفظ اليد ويحويها مما  
وقع في سائر الدليل بل وللشبهة المستمرة المعارضة عليه حلف عن سلف وعدم تعدّي المسلمين عنها  
(١) واستدل له لدوره بتأثير المسح بباطن الدف معنى من كل دليل دلل على المسح باليمينى أو  
باليمنى أو باليد أو بالكف مما أشر إليه آتياً (و يؤيده) بل يدل عليه أيضاً استمرار السيرة الحاربه عليه  
حلفاً عن سلف وعدم تعدّي المتوضئين عنها .

(وقد سبق) تنقش المسح بباطن الدف (وهو صعب) لأن مرجعه إلى التمسك بالإشتغال عند الشك  
في وجوب شيء في المأمور به وهو خلاف ما حققناه في معناه حتى في الشك في الحصول كما في المقام فإن  
التحقيق فيه حريص المرآة إذا شك في اعتبار شيء كما في المأمور به لا يرتضى عينا  
(و بالجملة) لا ينبغي الارتياح في وجوب كون المصح بباطن الكف لا يظهرها ومقتضى ذلك أنه إذا  
حرف رطوبة الباطن ونفى رطوبة الظاهر لم يمكن نقلها إلى الباطن وحسب إعادة الوضوء كما صرح به الحواهر  
(قال) لا لعدم المشروط بالعدم شرطه (انتهى) وهو كذلك (وعليه) فما عني الذكرى من أن يمسح اليد الأولى .  
(قال) نعم لو احتسب الليل بالظاهر وعسر نقله أحرأ (فهو صعب) لا يصير إليه وكذا لا يرى رحمه الله  
وجوب المسح بالباطن سوى أنه أولى فإدب تعسر نقل رطوبة الظاهر إلى الباطن أحرأ المسح حينئذ بالظاهر  
(٢) وذلك لعدم الدليل على تعيين أحدهما بالخصوص وإنما عاندهم في كفاية المسمى في مسح الرأس  
من روايات إدحا الأصح تحت العمامة للمسح عند الرد أو غيره فافهم الدلالة على إخراج المسح بالأصبع  
لانتعشه بل في بعضها كان صريح بالإجراء كما لا يخفى (ولقد مر هذا) وقد استدرك الحواهر بتساوي نسبة جميع  
أجزاء الكف في المسح بها يسمى إجزاء بطن الكف من عروق من الأصابع والراحة وهو كذلك  
(٣) وذلك لما قاله الحدائق من أنهم ذكروا أن الواجب كون المسح بالأصابع (وإن قال في الحواهر)  
لم أفهم على صريح به ولا دليل يقتضيه (قال) ورد أنه يدخل أسمة ويحويها لا ظهور فيها بذلك (انتهى) وهو كذلك  
ولكنه مع ذلك لا بأس بالاحتياط بمسح الرأس بالأصابع لا بالراحة احتياطاً استحيائياً لقول الحدائق أو  
لروايات الأصح لا وحيماً وذلك لعدم الدليل على التعيين كما ذكرنا

(٤) وذلك لصحاحه المرتضى المروني في الباب ٢٤ من وضوء الوسائل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام  
قال سأئته عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم  
فقلت حملت فذاك لو أن رجلاً قال يا صبي من أصابعه هكذا فقال لا إلا بكفه فإن الإجماعات وإن كانت  
مقبولة على عدم وجوب استيعاب العرق في مسح الرجلين والمشهور كفاية المسمى في عرقه ولو ما صعد واحدة على

مسئلة ٣٣ - إذا تعدد المسح بالكف لمصر ونحوه وجب المسح بالذراع وإذا تعدد المسح بباطن الكف

وجب المسح بظاهرها (١)

مسئلة ٣٤ - الأقوى جوار مسح الرأس منكوساً (٢) فكما يجوز المسح من قمة الرأس إلى قصاص

ماسية في التعصيل في محله انشاء الله تعالى ولكنه مع ذلك يستحب استيعاب العرس بالكف لهذه الصحيحة المحمولة على الاستصحاب لأجل الاجاعات المحكية على عدم الوجوب

(١) أما وجوب المسح بالذراع اذا تعدد المسح بالكف لمصر ونحوه فقد صرح به الجواهر وحكى عن الدكري (و يدل عليه) قاعدة الميسور فإن المسح بالذراع هو ميسور المسح بالكف عرفاً فيجب الأول عند تعدد الثاني ولا يقاس المقام بما اذا تعدد المسح سداة الوضوء أما لشدة حر الهواء أو لشدة حر البدن أو لغير ذلك حيث لم يقل هناك بالمسح بماء حديد بل قل فيه بالمسح بابساً فإن المسح بماء حديد أخصى لا يعد عرفاً ميسوراً للمسح سداة الوضوء كما لا يعد ماء القراح ميسوراً لماء الرمان أو العنب وهذا خلاف المسح بالذراع فإنه يعد ميسوراً للمسح بالكف عرفاً.

(و منه يظهر) حل ما اذا تعدد المسح بالكف لمصر ونحوه فيجب المسح بظاهرها كما صرح به الجواهر ويساعده الميسور أيضاً فتأمل جيداً.

(٢) كما اختاره الشرائع والمختلف وحكى عن السرائر والمستر والنافع والمنتهى والتحرير والإرشاد وقد ذكر في الجواهر جمعا كثيراً من المحورين حتى إن الحدائق نسب الجوار إلى المشهور (ولكن مع ذلك كله) عن العقبة والانتصار والمقنعة والخلاف والتهذيب والاستصار والوسيلة وطاهري النهاية والدروس عدم حوازه بل عن الانتصار نسبه إلى الأكثر والدكري إلى الشهرة بل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه وإن كان دعوى الإجماع في غير محله لدعوى الشيخ نفسه في المسوط اختيار الجوار وعن الانتصار التصريح بأن الإمامية بين قولين ﴿و على كل حال﴾ الأقوى هو ما ذكرناه في المتن من حوار مسح الرأس منكوساً.

(ويدل عليه) - مصافاً إلى إطلاق الآية الشريفة وامسحوا برؤوسكم وما حرم معجى الآية من الإطلاقات الكثيرة كقوله ﷺ وإذا مسحت شيء من رأسك أو شيء من رأسه فقد أحركه أو فقد أجزاءه أو وامسح بمقدم رأسك وهو ذلك مما تقدم تفصيله في كفاية المسح في مسح الرأس وغيرها من مواضع آخر.

(صحيحة حماد بن عيسى) المروية عن طريق الشيخ في الباب ٢٠ من وضوء الوسائل عن أبي عبدالله ﷺ قال لا بأس بمسح الوضوء مفلاً ومديراً (قال صاحب الوسائل) وبهذا الأسناد عن حماد بن عثمان عن أبي عبدالله ﷺ قال لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومديراً (انتهى).

وطاهر ذلك بل صريحه أنهما حديثان مستقلان أحدهما مطلق يستدل به لحوار الكسر مطلقاً أي سواء كان في الرأس أو في الرجلين و ثانيهما مختص بمسح الرجلين فقط

(و به يظهر لك) ضعف مناقشة الجواهر في الاحتجاج بالصحيحة نظراً إلى أن الشيخ قد رواها في مقام آخر بهذا السند وقال لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومديراً وأنه من المستبعد كونهما حديثين متعديين (ووجه الضعف) هو ما عرفته من الوسائل من تعددهما وأن أحدهما لحماد بن عيسى وهو النافع للمقام بإطلافة و

الشعر أعنى منتهى ست الشعر من مقدم الرأس فكذلك يجوز المسح من فصوص الشعر إلى قمة الرأس بل و  
يجوز أن يكون المسح في عرض الرأس من اليمين إلى اليسار أو بالعكس لا في طوله (١).

الآخر لحمد بن عثمان وهو الأحنى عن المقام لاختصاصه بالقدمين فقط .

(ومما يؤيد تعددهما) أن الرواي قد ذكرهما في باب صفة الوضوء عن التهذيب بطريقتين مختلفتين في  
أوائل السند مشتركين في أواخره .

( بل وبديل أيضاً ) على وجود صحيحة حماد بن عيسى بالمثل المتقدم النافع للمقدم مطلقه ما عن  
الشيخ في كتابي الأخبار من تخصيص عموم صحيحة حماد (لأن مسح الوضوء مقبلاً ومدبراً) بمفهوم روايه  
يونس الآتية المشتملة على قول أبي الحسن عليه السلام الأمر في مسح الرجلين موسع حيث يفهم من الرواية الضيق  
في مسح الرأس فيخص به عموم صحيحة حماد الشامل توسعته لمسح الرأس أيضاً (ومن الواضح) أن صحيحة حماد  
لو كانت هي في خصوص القدمين فقط ولم تكن مطلقة لكأنها هي على طبق رواية يونس لا اعم منها كي يخص  
مفهومها بمفهوم رواية يونس

﴿ ثم إن ما استدلل به ﴾ أو يمكن الاستدلال به لعدم جواز مسح الرأس منكوساً أمور  
(الأول) أن المسح مقبلاً من الأعلى إلى الأسفل هو المتيقن وهو الراجح للحدث بالإجماع فيقتصر  
عليه (وفيه) أن مرجع ذلك إلى التمسك بقاعدة الاشتغال وقد عرفت حالها آتياً وجوب كون المسح ساطن  
الكعب لا يظهرها فتذكر مصافاً إلى أن التمسك بالاستدلال فيقال إطلاق صحيح حماد بن عيسى مما لا وجه له  
(الثاني) أن مسح الرأس منكوساً هو رد الشعر وهو مهيئ عنه (وفيه) أن النهي عن رد الشعر كما يظهر  
من رواية صفوان المروزي عن تفسير الميناشي المتقدمة فإلا هو في غسل اليدين منكوساً لا في مسح الرأس  
منكوساً فلا يقاس المقام عليه .

(الثالث) ما عن الشيخ في كتابي الأخبار من تخصيص عموم صحيحة حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا  
تأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً بمفهوم رواية يونس المروية في الباب ٢٠ من وضوء الوسائل قال أخبرني  
من رأى أبا الحسن عليه السلام يعني بمسح ظهر القدمين من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدمين ويقول الأمر  
في مسح الرجلين موسع من شاء مسح مقبلاً ومن شاء مسح مدبراً فإنه من الأمر الموسع إنشاء الله تعالى .  
( وفيه ) أن رواية يونس وإن أئنت التوسعة في مسح القدمين ولكنها مما لا نثبت الصيق في مسح  
الرأس كي يخص به عموم الصحيحة الآ على القول بمفهوم اللفظ ونحن لا نقول به كما حقق في محله

(ومنه يظهر لك) سمع استظهار الحواهر من رواية يونس و مما حكاه عن كشف اللثام من نقله التوسعة  
في القدمين عن جمع من اصحابنا ممن لم يحك عنهم حوار النكس في مسح الرأس أن التوسعة هي مقصورة  
على الرجلين فقط دون الرأس ولكنه مع ذلك كله قد قوّى حوار النكس في مسح الرأس مبرحاً

(١) كما صرح بذلك في المروية بل وبأكثر من ذلك (فقال بعد التصريح بجزء النكس) أن في مسح  
الرأس لا فرق أن يكون طويلاً أو عرساً أو منحرفاً الخ وهو حق لا ينكر، وذلك لإطلاق أدلته مسح الرأس من  
الآية وما جرى مجراها مما أشير إليه في صدر المسئلة .



مسئلة ٣٦ - يجب في الوضوء مسح الرجلين دون غسلهما (١) .

﴿بقى هنا شيء﴾ وهو ان في الشرائع وعن جمع كثير الحكم بأفضلية المسح مقبلاً صد المسح منكوساً (بل عن المرتضى) ان الامامية هم من يقول بوجوب ذلك ومن يقول باستحبابه (وقد ذكر في الحواهر) وجوهاً لاستحبابه مثل كونه المتبادر من الاخبار او لوصول اليقين بالرائحة او لخروج من شبهة الخلاف او لأمور الاحتياط وتجنب الشبهات وان التامع في الاستحباب عقلي غير محتاج الى الدليل والكل كما ترى ضعيف لا ينت به الاستحباب شرعاً

(ومنه يظهر لك) صف ما عن السرائر والمعتبر والقواعد والتحرير وغيرها من كراهة المسح منكوساً وضعف ما ذكره الحواهر وجهاً له وهو عكس ما ذكره في وجه استحباب المسح مقبلاً .

(١) وهذا باجماع الامامية كما صرح في الحقائق (بل في الحواهر) محصلاً ومقبولاً (قال) بل هو من ضروريات مذهبهم وأخبارهم به متواترة (قال) بل في الإحصاء أكثر من عدد الرمى والحصى (ثم ذكر) عن المحالفين أنهم رووا عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال ما نزل القرآن إلا بالمسح (وذكر أيضاً) جملة من الروايات من طرقهم عن النبي صلى الله عليه وآله بعضه يصرح بان كتاب الله امر بالمسح وبعضها يحكى وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وانه مسح على قدميه .

(ثم ذكر) ان المنقول عن جماعه من الصحابة والتابعين وفقهائهم وقد ذكر اسماء جملة منهم على التفصيل ان الواجب هو مسح الرجلين لا غسلهما (وذكر) عن جمع آخرين منهم قد صرح بأسمائهم أيضاً على التعميل ان المكلف محيّر بين المسح والغسل (ثم ذكر) ان باقى فقهاءهم على ايجاب الغسل

﴿اقول﴾ ان إبطال الكلام مع العامة العمياء كما فعله غير واحد من أصحابنا رسول الله عليهم هي من تعصيع العمر ، والواجب علينا ان نذكر ما هو الواجب عندنا في المسئلة فقهية لا اعتقادية

(مقول) ان الواجب عندنا في الوضوء كما ذكرنا في المتن هو مسح الرجلين دون غسلهما (وبدل عليه) بعد اجماعنا القطعي الكائن عن رأى ائمتنا المعصومين عليهم السلام (قوله تعالى) فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين (فإنه إن قرئ) وأرجلكم بالجزم كما عن ابن كثير وأبي حمزة وحمزة وفي رواية أبي بكر عن عاصم

(وبؤيده) من طرقنا ما رواه في الوسائل في الباب ٢٥ من الوضوء عن غالب بن الهديس قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل وحلوا رؤوسكم وأرجلكم على الخوض هي ام على النصب قال بل هي على الخوض (فدلالة الآية) على المسح واضحة ظاهرة وذلك لمعطف الأرجل حينئذ على لفظة برؤوسكم فيجب مسح الرؤوس والأرجل جميعاً

(وإن قرئ) وأرجلكم بالفتح كما عن نافع وابن عامر والكسائي وفي رواية حفص عن عاصم (فدلالتها) أيضاً واضحة وذلك لمعطف الأرجل حينئذ على محل قوله برؤوسكم وهو النصب على المفعولية للفظه وامسحوا لا المعطف على الوجوه والأيدي الواجبة غسلهما مع فصل جملة أجنبية بين المعطوف والمعطوف عليه وهي قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم قاله مما لا يرتكبها إلا المتأد الضال أو من كان معوج السليقة منحرف الطريقة

( هذا كله مصفاً ) الى ما ورد من أحاديث المتواترة الصريحة في وجوب مسح الرجلين دون غسلهما كما يظهر

بمراجعة أبواب مختلفة من وصوه الوسائل سيما الباب ١٥ و ٢٣ و ٢٥ و ٣١

( فقي صحيحة زرارة ) قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ألا تخبرني من أين علمت وقلت ان المسح بمسح الرأس ومسح الرجلين صحيحك وقال يا زرارة قاله رسول الله صلى الله عليه وآله ونزل به الكتاب من الله عز وجل ( الى ان قال ) فقال وامسحوا برؤوسكم فمرنا حين قال برؤوسكم ان المسح بمسح الرأس مكان الماء ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال وأرجلكم الى الكعبين فمرنا حين وصلهما بالرأس ان المسح على بعضهما ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله للناس فصيروه الخ .

( وفي حبر اسماعيل بن حابر ) عن الصادق عليه السلام عن آثانه عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث قال والمحكم من القرآن ، تأويله في تبريله مثل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وهذا من المحكم الذي تأويله في تبريله لا يحتاج تأويله الى أكثر من التبريل ثم قال وأما حدود الوضوء فمسح الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين الخ

( وفي حبر الأعمش ) عن حمزة عن محمد بن عبد الله عليه السلام إسراع الوضوء كما أمر الله في كتابه الناطق غسل الوجه واليدين الى المرفقين ومسح الرأس والقدمين الى الكعبين مرة مرة ومرتان حابر الى غير ذلك من الروايات المتواترة كما ذكرنا .

﴿ بقي امران أحدهما ﴾ ان في حبر زرارة المروي في الباب ٢٥ من وصوه الوسائل هكذا قال قال لي لو أنك توصأت فبجملت مسح الرجلين عملاً ثم أصمرت ان ذلك من الوضوء لم يكن ذلك وضوء ثم قال ابتداء بالمسح على الرجلين فان أدى لك غسل فصلته فامسح بعده ليكون آخر ذلك المعروف ( انتهى ) .

والمراد من قوله عليه السلام فان أدى لك غسل الح أي للتنظيف كما عن الذكرى فيكون المسح المعروف هو بعد غسل التنظيفي ولا صير في ذلك وعلى التنظيف أيضاً يحمل الغسل في صحيح أبواب من نوح المروي أيضاً في الباب ٢٥ من وصوه الوسائل ( قال كنت الى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن المسح على القدمين فقال الوضوء بالمسح ولا يجب فيه إلا ذلك ومن غسل فلا بأس ) أي ومن غسل للتنظيف فلا بأس وهو المحكي عن الشيخ رحمه الله وحكى عنه حوار العمل على التقية أيضاً نظراً الى ان منهم من قال بالتخيير وليس سعيد .

﴿ ثانيهما ﴾ ان لنا حديثين في الباب ٢٥ من وصوه الوسائل يعالغان بظاهرهما ما عليه الإمامية من وجوب مسح الرجلين دون غسلهما .

( الأول ) موثق عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يتوضأ الوضوء إلا رجليه ثم يحوض بهما الماء حرصاً قال أحزاه ذلك ( وقد حكى عن الشيخ ) حمله على التقية وهو في محله

( الثاني ) خبر زيد بن علي بن الحسين عليه السلام عن آبائه عن علي عليه السلام قال جلست أنوضأ فأقبل رسول الله صلى الله عليه وآله حين ابتدأت في الوضوء ( الى ان قال ) فصلت دغامي ومسحت رأسي مرتين فقال قد يحزبك

ويمسح طاهر القدمين دون ماطنهما (١) ويكون طول المسح من رؤس الأصابع إلى الكعبين (٢) . . .

من ذلك المرأة وغسلت قدمي قال فقال لي يا علي حلل بين الأصابع لا تغفل بالنار ( قال صاحب الوسائل ) قال الشيخ ان هذا موافق للعامة وقد ورد مورد التفتية رواه كلهم عامة وزيدية والمعلوم من مذهب ائمتنا القول بالمسح ( انتهى ) وهو كذلك

(١) بلا خلاف فيه بين أصحابنا مل عن كشف اللثام وشرح الدروس والرياس وظاهر الفية الإجماع عليه ( ويدل عليه ) مصافاً إلى ذلك قوله تعالى وأرحلکم إلى الكعبين فإن الكعبين في ظاهر القدمين لا في ماطنهما ( وهكذا ) حلة من الروايات المروية في الباب ١٥ و ٢٣ من وصوه الوسائل المشتملة على قوله يُحْلِلُ بَيْنَ الْأَصْبَاحِ إِلَى الْكُعْبَيْنِ ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع أو ما بين كعبك إلى أطراف الأصابع أو إلى كعبك أو إلى الكعبين إلى غير ذلك من التحديد بالكعب والكعب كما اشر آتياً وسيأتي تفصيله هو في طاهر القدم لا في ماطنها . ( بل وحلة أخرى ) من الروايات المصرحة بظهر القدم المروية في وصوه الوسائل في الباب ١٥ و ٢٣ و ٣٢ و ٣٣ مثل قوله يُحْلِلُ بَيْنَ الْأَصْبَاحِ إِلَى الْكُعْبَيْنِ ومسح مقدم رأسه وظهر قدميه أو ظهر قدمك اليسرى وتسبح سبعة يسارك طهر قدمك اليسرى أو وضع يده على طهر القدم ثم قال هذا هو الكعب أو طاهر قدميك أو إلى طاهر القدم أو بمسح طاهر قدميه إلى غير ذلك مما يظهر بالتتبع .

( اسم في الباب ٢٣ ) حديثان أحدهما مرفوعة ابن مسير و ثانيهما خبر سماعة و كلاهما بصريّان مسح طاهر القدمين و ماطنهما ( ولكن عن الشيخ ) حملهما على التفتية قال لأيهما موافقان لبعض العامة ممن يرى المسح ويقول باستيعاب الرجل ( قال ) وهو خلاف الحق على ما بينا ( انتهى ) وهو كذلك .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحقائق وحكي عن الكفاية فيجب استيعاب مسح الرجلين طولاً من رؤس الأصابع إلى الكعبين ( مل عن طاهر الفقيه ) وصريح الاتفاق والحلاف والمنتهى والتدكرة والتفتيح الإجماع عليه .

( ولكن عن المعسر ) الترديد في وجوب الاستيعاب الطولي وإن حكي عنه ترجيح الوجوب أخيراً لظاهر الآية ( وعن الذكري ) احتمال عدم الوجوب مع التصريح بأن حمل الأصحاب على الوجوب ( وعن معنيح الكاشاني ) الحرم بعدم الوجوب ( وعن رياض المسائل ) على المعد عنه واستحوده الحقائق ( قال ) ألا ان الاحتياط في الوقوف مع المشهور ( انتهى ) ( وفي المدارك ) حمل قول المشهور أحوط

**﴿ أقول ﴾** والحق ما ذهب إليه المشهور من وجوب استيعاب مسح الرجلين طولاً من رؤس الأصابع إلى الكعبين كما ذكرنا في المتس و عدم كفايه المسمى في الطول وإن كان يكفي ذلك في العرس كما سيأتي تفصيله ( ويدل على المشهور ) طاهر قوله تعالى و امسحوا برؤوسكم و أرحلکم إلى الكعبين سواء كانت لفظة ( إلى ) عاية للمسح أو للمسح فمما يظهر من المدارك والحدائق مل ومن الجواهر أيضاً في بدء الأمر من أن الغاية إذا كانت لتحديد المسح فلا يجب الاستيعاب الطولي بل يكون طهر القدم حيثئذ محلاً للمسح كالعقد في الرأس بحيث يجزئ المسح على جزء منه ( ضعيف جداً ) .

( ومنه يعرف ) ضعف ما يلوح من الحدائق من أن مقتد المشهور في الاستيعاب الطولي هو جعل الغاية في

الآية عاية للمسح دون المسح ووجه الصف ان الآية الشريفة وما جرى مجراها من كلمات الأصابع مثل قول الشرائع يجب مسح القدمين من رؤس الأصابع الى الكعبين طاهرها الاستيعاب الطولي وان كانت الغاية فيها عاية للمسح كما اعترف به الحواهر أخيراً من انه لو اريد تحديد المسح لوح الاستيعاب الطولي أيضاً (قال) لظهور مسح المحدود في استيعابه (انتهى) وهو كذلك .

(ومن جميع ما ذكر الى هنا) يظهر لك حال حملة من الروايات التي تجري مجرى الآية الشريفة في الأمر بالمسح الى الكعبين المروية في الباب ١٥ من وصوه الوسائل مثل قوله عليه السلام ومسح الرأس و القدمين الى الكعبين او ومسح الرأس والرحلين الى الكعبين او ومسح الرأس ومسح الرحلين الى الكعبين الى غير ذلك (مل وجملة أخرى من الروايات) المروية في الباب المذكور الآمرة بمسح الرجل او القدم من دون تعديد الكعبين مثل قوله عليه السلام ومسح رأسك ورحليك او والمسح على الرأس والرحلين او ومسح سلة يمالك تاصيتك وما في من سلة يمينك ظهر قدمك اليمنى ومسح سلة يسارك ظهر قدمك اليسرى الى غير ذلك (ووجه دلالة الحملة الأخيرة) من الروايات ان طاهرها مسح جميع الرحلين خرج منها الاستيعاب العرضي لماسيئتي من الاجماع المحكية على عدمه يبقى الطولي على حاله

﴿ثم إنه قد يستدل﴾ لعدم وجوب الاستيعاب الطولي في مسح الرحلين (صححة الأخوين) المروية في الباب ١٥ من وصوه الوسائل المشتملة على قوله عليه السلام فاذا مسح شيء من رأسه او شيء من قدميه ما بين الكعبين الى اطراف الأصابع فقد أجزأه .

(و بصحبتهمما الأخرى) المروية في الباب ٢٣ المشتملة على قوله عليه السلام و اذا مسحت بشيء من رأسك او بشيء من قدميك ما بين كعبيك الى اطراف الأصابع فقد أجزأك (وبصر معمر بن محمد) عن ابي جعفر عليه السلام المروي في الباب ٢٣ أيضاً قال يجري من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع وكذلك الرجل (و في الجميع مالا يحصى) .

(أمّا الصحیحان الاولین) ولظهورهما في كون ما بين الكعبين يائاً للشيء من قدميه أي فاذا مسح شيء من قدميه و ذلك الشيء هو ما بين الكعبين الى رؤس الأصابع فقد أجزأه لا يائاً للقدمين بحيث يكون المعنى هكذا أي فاذا مسح شيء مما بين الكعبين الى اطراف الأصابع فقد أجزأه

(وأمّا حرم معمر) فقد عرفت في مسح الرأس في استحباب كون طوله بمقدار عرض ثلاث أصابع ان من المحتمل أن عطف الرجل فيه على الرأس إنما هو بملاحظة ما لعله المتعارف في مسح الرجل من وضع طول الكعب على طول ظهر القدم فاذا حرك الكعب يسيراً في الطول حصل المسح الواجب من رؤس الأصابع الى الكعبين وإذا مسحها عليه بمقدار عرض ثلاث أصابع كان ذلك أكمل وأتم

( هذا مصافاً ) إلى صف سنده حتى أنه قال في الحواهر لم أعثر على من أفتى بظاهره ( انتهى ) (و لو سلم) سنده وظهوره في اعتناكون طول المسح في الرحلين بمقدار ثلاث أصابع لا أكثر ، فهو مما لا يقاوم أدلة المشهور على الاستيعاب الطولي لا سنداً ولا دلالة .

والكعبان هما القبتان على ظهر القدم (١)

﴿ هذا وقد استدلل ﴾ الحقائق لعدم وجوب الاستيعاب الطولي في مسح الرجلين بالأخبار الواردة في المسح على النعل من دون استيطان الشراك المروية كلها في وصوء الوسائل في الباب ٢٣ و ٢٤ ولكن الاستدلال بها ضعيف كما في الجواهر وذلك لأن أقصاها بدلية الشراك عن الشرة فيحزى المسح عليه عن المسح عليها من قبيل المسح على العتائر فيكون ذلك توسعة لمن لمس النعل لا لعدم وجوب المسح من رؤوس الأصابع إلى الكعبين .

(هذا مضافاً) إلى احتمال كون النعل في ذاك العصر مشتملاً على شراكين أحدهما في عرس الرجل فوق الكعب والآخر في طول الرجل فلا يثنى حينئذ عدم استيطان الشراك وجوب الاستيعاب الطولي من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وذلك لحروح الكعبين عن المسح كما ستعرف (ولمعه) لذا حكى عن الشيخ محمد هذه الأحاديث على المعنيين العريشين معتمداً بأنهما لا يمتنع وصول الماء إلى الرجلين بقدر ما يجب من المسح (والله العالم) .

(١) وتفصيل ذلك أن الكعب لغةً يطلق على معان كثيرة (منها) الملو والارتفاع ومنه قولهم كعب يدي الحاربة : أي علا وارتفع (ومنها) الشرف والمجد ومنه قولهم أعلى الله كعبهم (ومنها) عقد الرمح (ومنها) المعظم الدنيء فوق القدم (ومنها) كل مفصل للعظم (ومنها) العظام الناثان من حاشي القدم في أسفل الساق إلى غير ذلك من المعاني ، ولكن محتملات لفظ الكعبين في الآية الشريفة وما جرى مجراها من الروايات المشتملة على التعديد بالكعبين هي الثلاثة الأخيرة .

﴿ والمشهور ﴾ بين أصحابنا أن الكعبين في مسح الرجلين هما القبتان على ظهر القدم وعن المنتهى بسننه إلى علمائنا والتنقيح إلى أصحابنا ومجمع البيان إلى الإمامية والنهاية الأنبرية إلى الشيعة من الإقتصار والخلاف والتعذيب والذكرى الإجماع عليه .

(ولكن مع ذلك كله) في المختلف وعن التحرير والقواعد والإرشاد أن الكعب هو المفصل بين الساق والقدم (وعن الشهيد في الذكرى) التاميع على هذا القول ولكن المحكى عنه في الرسالة والألفية وعن المقداد والهاشمي والكاظمي والحر العاملي والأردبيلي وجمع من متأخري المتأخرين اختيار هذا القول .

(وما الحقائق) فقد استشكل في المسئلة وتوقف فيها لتعارض كلمات أهل اللغة وتماضع أخبار أهل البيت وقد صرح في أواسط المسئلة بوجوب الإحياط فيها (وعن العامة) كما حكاه غير واحد اختيار المعنى الأخير من المعاني المتقدمة وإن الكعبين هما العظام الناثان من حاشي القدم في أسفل الساق إلا الشياخي موافق مشهور الشيعة .

﴿ أقول ﴾ والعق ما هو المشهور بين أصحابنا من أن الكعبين هما القبتان على ظهر القدم .

(ويذكر عليه) صحيحة الربطى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام المروية في الباب ٢٤ من وصوء الوسائل قال سألت عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم (الحديث) .



ولا يجب إدخال الكعبين في المسح (١) وإن كان ذلك أحوط وأحوط منه المسح إلى المعصل بل هو المستحب -

( وصحيحة ميسر ) عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الباب ٣١ من وصوء الوسائل قال الوصوء واحدة واحدة ووصف الكعب في طهر القدم ( ورواية أخرى ) لميسر عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل قال ألا أحكي لكم وصوء رسول الله صلى الله عليه وآله ( إلى أن قال ) ثم مسح رأسه وقدميه ثم وضع يده على طهر القدم ثم قال هذا هو الكعب الخ .

( ويؤيد المشهور ) الأحبار الواردة في المسح على العمل من دون استيطان الشراك وقد اشير إليها آنفاً ( ووجه التأييد ) أنه لا كلام على الظاهر كما حكى عن غير واحد من معقدي الشراك هو طهر القدم أعني قسيتها فإن كان هذا هو الكعب فلا معدود حيث في عدم استيطان الشراك لما ستعرفه من خروج الكعب عن المسح وإن كان الكعب هو معصل الساق فيلزم حيث من عدم استيطان الشراك المعروف على طهر القدم بما عدم الاستيعاب الطولي في مسح الرجلين وهو خلاف ما حققناه وقامت عليه الأدلة كما عرفت وبما قيام المسح على الشراك مقام المسح على الشرة وهو بعيد جداً في حال الاختيار بلا اضطرار إليه .

﴿ واستدل المختلف ﴾ ومن نعه على كون الكعب هو المعصل بين الساق والقدم ( صحيحة الأخوين ) المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل المصرية : « إجراء مسح ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع » ( قال فقلند ابن الكعبان قال هاهنا يعني المعصل دون عظم الساق ) .

وفي الاستدلال بها ما لا يخفى فإن مقتضى الجمع بينها وبين ما تقدم من الروايات المصرية حجة بظهور القدم هو حل هذه الصحيحة على الاستصحاب فالمسح الواجب هو إلى طهر القدم والمستحب إلى المعصل وإنما أطلق الكعب عليه محذراً للمحاورة ونحوها ( ومن المحجب ) ما عني المعسر والشهيد والتهذيب من الاحتجاج بهذه الصحيحة للمشهور مع التزامهم بظهور القدم ونصريحها بالمعصل ولكن احتمل المدارك أن الاحتجاج بها إنما هو لا بطلان مذهب العامة من أن الكعبين هما المظانان الثابتان من جانبي القدم في أسفل الساق وليس بعيد

( واستدل المختلف أيضاً ) لمختاره مبارز الكليني وغيره عن أبي جعفر عليه السلام وقد رواه الوسائل في الباب ١٥ من وصوء الوسائل في حديث وصف فيه وصوء رسول الله صلى الله عليه وآله قال فيه ومسح على مقدم رأسه وطهر قدميه الخ ( قال في المختلف ) وهو يعطى استيعاب المسح بجميع طهر القدم ( انتهى )

ومقصوده أن ذلك مما يوافق كون الكعب هو المعصل ( وفيه ) أن ظاهر الرواية المذكورة وكل رواية أخرى في الباب المذكور وفي غيره وقد اشتملت على مسح الرجل والقدم وإن كان هو مسح جميع طهر القدم فيطبق القول بالمعصل ( ولكن الآية الشريفة ) وكل رواية أخرى مشتملة على التحديد بالكعبين هي حاكمة عليها موجبة لحصر المسح طولاً إلى طهر القدم وقسيتها لا إلى المعصل فتأمل جيداً

(١) وهو المحكي عن المعتمد ونهى عنه الناس في المدارك وهو كذلك ( والمستند هو صحيحة الأخوين ) المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل المشتملة على قوله عليه السلام فإذا مسح بشيء من رأسه أو شيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أحراه ( وصحيتها الأخرى ) لمروية في الباب ٢٤ المشتملة على قوله عليه السلام وإذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجرأك

و اما عرض المسح فيمكن في حصول المسمى ( ١ ) أى مقدر أن يصدق عليه اسم المسح نعم يستحب كما تقدم

( وتقريب الاستدلال ) بهما واضح فان قوله <sup>تعالى</sup> ما بين الكعبين او ما بين كعبيك الى أطراف الأصابع هو كالصريح في خروج نفس الكعبين عن المسح ( ولا يقاس ) المقام على قولك مثلاً إن لم يدع يد مدى ما بين الواحد الى عشرة فإنه وإن كان يلزمك واحد وهو كاشف عن دخول المدة في المدة ولكن الظاهر ان كلاً من دخول المدة في المدة والمعنى مما لا صابط له كلى والمقامات مختلفة بحسب الظهور والصحيحتان كالصحتان في خروج الكعب عن المسح من غير محال للمناقشة فيه أصلاً

( وما يؤيد خروج الكعبين ) عن المسح بل يدل عليه الاحاديث الواردة في المسح على المبل من دون استيطان الشراك المروية كما تقدم فلاً في الباب ٢٣ و ٢٤ من وصوء الوسائل ( وتقريب الاستدلال بها ) أنه لا كلام على الظاهر كما أشير آنفاً وحكى عن غير واحد ان مقدر الشراك هو قدمه القدم وطهرها أي الكعب ولو كان الكعب داخلًا في مسح الرجلين لوجب استيطان الشراك لا محالة وهذا واضح

﴿ ثم إن المحكى عن المنتهى ﴾ والتحرير وحامع المقاصد وحسب إدخال الكعبين في المسح ( قال في الجواهر ) مستدلين بأن ( إلى ) إما أن تكون بمعنى مع كما هي قوله تعالى إلى المرافق أو بوجوب إدخال الغاية في المعنى وبأن الكعب كما دفع غايته للمسح في بعض الأدلة دفع بداية في رواية يونس يعني المروية في الباب ٢٠ من وصوء الوسائل قال آخرني من رأى أنا الحسن <sup>عليه السلام</sup> سني ب مسح طهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدم فيدخل حيث يشاء فيجب أن يكون كذلك لعدم القائل بالفرق ( انتهى ) ( أقول ) أما كون لفظة ( إلى ) في الآية الشريفة بمعنى مع فلم يقم عليه دليل واضح كما تقدم في غسل اليدين وإنما كان عمدة المستند هناك لوجوب غسل المرفقين هو الإجماع ولا إجماع لها وأما أنها كانت غاية للمغسول في اليدين وللممسوح في الرجلين لوحدة السياق فيهما أو صار الكعب مبدأً للمسح كما في رواية يونس فقد أشربنا أن كلاماً من دحو الغاية في المعنى والمبدأ في المدة مما لا صابط له

( وبالجملة ) إن ظهور صحيحتي الأخوين في خروج الكعبين عن المسح بما لا يقاومه شيء فلا يرفع اليد عنه وإن كان الأخوط هو إدخال الكعبين في المسح وأخوط منه المسح إلى المفصل بل هو المستحب كما ذكرنا في المتن لما في صحيحة الأخوين كما تقدم قريباً في بيان معنى الكعبين من قول الرأوي أين الكعبان قال هما يعني المفصل دون عظم الساق وقد حملها على الاستصحابات معاً بينها وبين الروايات المصرحة بظهور القدم

( ١ ) هذا هو المعروف بين أصحابنا كما يظهر من المختلف حيث قال المشهور بين علمائنا الاكتفاء في مسح الرأس والرجلين بأصبع واحدة ( انتهى ) ( وعن الحلبي ) أن أقل المحزى المسح بأصبعين ( وعن التذكرة ) أنه نقل عن بعض علمائنا وجوب المسح بثلاث أصابع مصومة ( وعن الصدوق ) المسح بالكف وطاهر وجوب استيعاب العرس في مسح الرجلين وعن الأردبيلي الميل إليه وعن المغايب الجزم به لو لا الإجماع

( ولكن ) عن اعتبار والمنتهى والتذكرة والذكرى دعوى الإجماع على عدم وجوب استيعاب العرس في مسح الرجلين ولعلهم لم يفهموا من كلام الصدوق الوجوب أولم ير واما مخالفته عملاً بالإجماع أولم ير والمسح بالكف مستلزماً لاستيعاب العرس .

﴿وعلى كل حال الحق مع المشهور﴾ في مسح الرجلين من كفاية المسمى في عرضه لا أكثر (ويستدل عليه) قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين فإن مقتضى عطف الأرجل على الرؤوس المدخولة للبدن الذي هو للتعميم ها هنا هو كفاية المسمى في مسح الرجلين في كل من الطول والعرض جميعاً خرج منه الطول لظهور قوله تعالى إلى الكعبين في استيعابه وبقي العرض على حاله .

(وصحيفة درارة) المروية في الباب ٢٣ من وضوء الوسائل قال قلت لأبي حمزة عليه السلام ألا تخبرني من أين علمت وقلت إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين صححك وقال يا درارة قاله رسول الله ﷺ ونزل به الكتاب من الله عز وجل (إلى أن قال) فقال فامسحوا برؤوسكم وعرفنا حين قال برؤوسكم أن المسح ببعض الرأس لمكان الماء ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال وأرجلكم إلى الكعبين وعرف حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما ثم فسّر ذلك رسول الله ﷺ للناس صيتهوه (الحديث) فإن مقتضى قوله ﷺ إن المسح ببعض الرأس لمكان الماء ثم وصل الرجلين بالرأس إلى آخره هو كفاية المسمى في مسح الرأس والرجلين معاً في كل من الطول والعرض جميعاً خرج منه الطول في مسح الرجلين لوجوب استيعابه من جهة التحديد بالكعبين وبقي الطول والعرض في الرأس والعرض خاصة في الرجلين على حاله .

(واستدل الحقائق) لعدم وجوب استيعاب العرض في مسح الرجلين بالأخبار الواردة في المسح على النعل بدون استيطان الشراكين المروية كلها كما تشريراً في الباب ٢٣ و٢٤ من وضوء الوسائل وكأن وجه الاستدلال بها أن للنعل شراكين أحدهما في طول الرجل والآخر في عرضها على الكعب فعدم وجوب استيطان شراك الطول دليل واضح على عدم وجوب استيعاب العرض في مسح الرجلين وهو حسن .

(واستدل مصاح الفقيه) بالأخبار المستقيمة المتقدمة في المسئلة ٢٩ الآية مرة بأحد البطل من النجاسة أو الحاجبين أو أشعار العينين إذا لم يبق نداوة الوضوء في اليد فإن الرجلين لو وجب استيعاب مسحهما عرضاً كما وجب استيعابه طولاً لم يكف لهما بلة الحاجبين أو أشعار العينين بلا شبهة وهذا أيضاً حسن .

﴿ثم إن ما استدلل به﴾ أو أمكن الاستدلال به لوجوب استيعاب العرض في مسح الرجلين أمور (منها) صحيحة الزنطي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام المروية في الباب ٢٤ من وضوء الوسائل قال سأله عن المسح على القدمين كيف هو فوضع كفه على الأصابع ومسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم فقلت حملت فذاك لو أن رجلاً قال بأصبعين من أصابعه هكذا فقال لا إلا بكفه (وفيه) أن الصحيحة وإن كان طاهرها وجوب مسح الرجلين بالكف وهو مستلزم لاستيعاب العرض ولكن بعد ما سمعت من المعترض والمنتهي والتذكيرة والذكرى دعوى الإجماع على عدم وجوب استيعاب العرض في مسح الرجلين لا بد من حملها على الاستصحاب بلا شبهة .

(ومنها) الروايات الآمرة بمسح القدمين إلى الكعبين أو بدون التحديد إلى الكعبين وقد اشير إلى الجميع في بيان طول المسح في الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين (وفيه) أن ظاهر هذه الروايات وإن كان هو

آتفاً أي في المسئلة ٣٣ أن يكون مسح الرجلين بالكف فتشوب هي طهر القدم كله (١).

مسئلة ٣٧ - الأقوى حوار مسح الرجلين منكوساً (٢) فكما يجوز المسح من رؤوس الأصابع إلى

استيعاب المسح طولاً وعرضاً ولكن يرفع اليد عنه في العرس بلا شهة بعد الإجماعات المتقدمة على عدم وجوب استيعابه فتكون حال هذه الروايات كحال الصحيحة عيناً في وجوب رفع اليد عن طهرها

( ومنها ) حمر عبدالأعلى مولى آل سام المروي في الباب ٣٩ من وصوة الوسائل قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام عثرت ونقطعت طمري فجعلت على أصبعي مرارة فكيف أصنع بالوضوء قال يعرف هذا وأشابه من كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ما حمل عليكم في الدين من حرج أمسح عليه .

(وتقرئ الاستدلال به) أن استيعاب عرس المسح في الرجلين لو لم يكن واحداً شرعاً لم يجب المسح على المرأة وذلك لسلامة بقية الأصابع وخلوها عن المرأة .

( وفيه ) أن الإمسح المقطوعة طفرها بالفترة لم يعام أنها كانت في الرجل ولعلها كانت في اليد فيكون العرس أحسباً عن المقام حداً بل لعل عدم وجوب استيعاب مسح الرجلين عرساً هو قرينة واضحة على أن الأصبع كانت في اليد دون الرجل والله العالم .

( هذا تمام الكلام ) في قول المشهور من كفايه المسمى في عرس مسح الرجلين وظاهر قول الصدوق من وجوب استيعاب العرس في مسحهما .

( وأما القول بوجوب ) المسح ثلاث أصابع مصمومة فالظاهر أن مدركه حمر معمر بن هرم عن أبي جعفر عليه السلام المروي في الباب ٢٤ من وصوة الوسائل قال يحري من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع وكذلك الرجل

( وفيه ما لا يحصى ) وذلك لما عرفت في مسح الرأس في بيان استحباب كون طوله بمقدار عرس ثلاث أصابع مصمومة أن ظاهر هذا الحمر وصحيفة زرارة ورواية يونس المتقدمتين هناك هو كون طول مسح الرأس بهذا المقدار لا عرسه وأنه للاستحباب لا للوجوب وقد ذكرنا هناك محلاً لعطف الرجل في هذا الخبر على الرأس فراجع ( وثم قول الحلبي ) بأن أقدر المحري في الرجلين هو المسح بأصبعين ففي الجواهر لم أعثر على موافق له ولا على ما يندل عليه .

(١) والمستند في استحباب ذلك هو ما عرفته آنفاً من صحبة المزني الظاهرة في وجوب مسح الرجلين بالكف المستلزم لاستيعاب العرس في مسحهما المحمولة على الاستحباب للإجماعات المحكية على عدم الاستيعاب كما تقدم ( بل المدارك ) جعل المسح بالكف أحوط واستجوده الحقائق وهو كذلك ( وعن المفاتيح ) والكفاية جعل ذلك أولى ومرجعه إلى الاستحباب ظاهراً .

(٢) هذا هو المشهور كما صرح به الحقائق وغيره بل حواز النكس هاهنا أشهر منه في مسح الرأس ولكن مع ذلك قد حكى المنع هاهنا عن ظاهر القية والمقتعة والانتصار وإبي السلاخ وأبني زهرة وحرة ومريح السرائر .

والأقوى كما ذكرنا في المتن هو ما عليه المشهور من جواز مسح الرجلين منكوساً .

الكعبين فكذلك يحوز المسح من الكعبين الى رثوس الأصابع

مسئلة ٣٨ - اذا قطعت أصابع رجله وجب مسح الباقي من رجله الى الكعب واذا قطعت الأصابع مع الكعب سقط المسح رأساً واذا بقي تمام الكعب او شيء منه فالأقوى عدم وجوب مسحه وان كان الأحوط مسحه (١) .

(ويدل عليه) مضافاً الى ما تقدم في مسح الرأس (من صحيحة حماد بن عيسى) عن أبي عبدالله عليه السلام الشاملة باطلاقها للمقدم قال . لا بأس بمسح الوضوء مقلداً ومديراً (وصحيحة حماد بن عثمان) عن أبي عبدالله عليه السلام قال لا بأس بمسح القدمين مقلداً ومديراً .

(رواية يونس) المروية بطرق عديدة في الباب ٢٠ من وضوء الوسائل قال آخر بي من رأى اما الحسن عليه السلام مسمى بمسح طهر القدمين من أعلى القدم الى الكعب ومن الكعب الى أعلى القدم ويقولوا الأمر في مسح الرجلين موشع من شاء مسح مقلداً ومن شاء مسح مديراً فإنه من الأمر الموشع انشاء الله تعالى (ورواية سماعة) من هراة المروية في الباب ٤٣ من وضوء الوسائل عن أبي عبدالله عليه السلام قال اذا نوصات فامسح قدميك طهرهما وباطنهما ثم قال هكذا فوضع يده على الكعب وصرت الأخرى على باطن قدميه ثم مسحهما الى الأصابع (والشيخ اعلى الله مقامه) وإن حمل هذه الرواية على التقية لموافقته لبعض العامة ممن يرى مسح ويقول باستصحاب الرجل ولكنها من حيث تجوزها المسح منكوساً لانتقية فيها .

هذا وقد يستدل بعدم حواز مسح الرجلين منكوساً بأمرين (الأول) الآية الشريفة وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وما جرى معرى الآية من الروايات المحتملة على التحديد بكلمة الى الكعبين المروية في الباب ١٥ و ٢٤ من وضوء الوسائل مثل قوله ومسح الرثوس والقدمين الى الكعبين او ومسح الرأس والرجلين الى الكعبين او مسح الرأس ومسح الرجلين الى الكعبين او مسحهما الى الكعبين الى غير ذلك (الثاني) قاعدة الاشتغال وفي كلا الأمرين ما لا ينفى .

(اما الثاني) فوامح اد لامجال للأصل العملي مع وجود الأدلة في المسئلة من الطرفين حوازاً ومنعاً (واماً الأول) فكذلك اد بعد تسليم ظهور الآية الشريفة وما جرى مجراها في وجوب المسح مقلداً من رثوس الاصابع الى الكعبين ان الاخبار المتقدمة حاكمة عليها موحدة للتخيير بين المسح مقلداً من رثوس الاصابع الى الكعبين او منكوساً من الكعبين الى رثوس الاصابع .

في شيء وهو ان المحتل قد صرح باستصحاب المسح مقلداً وحكى عن المنتهى والتحرير والقواعد والتلخيص كراهة المسح مديراً ولم يقف في شيء منهما على دليل واضح سوى ما تقدم من الحواهر في مسح الرأس من الوجوه العديدة لاستصحاب المسح مقلداً وكراهة المسح مديراً وقد عرفت حال الجميع هناك فلا يعيد .

(١) اما وجوب مسح الباقي من رجله الى الكعب اذا قطعت الاصابع فلقاعدته الميسور من غير حاجة الى استصحاب وجوب مسحه من قبل قطع الاصابع الى بعد القطع وان كان الاستصحاب حارياً لعدم تدل الموضوع عرفاً من قبيل استصحاب الكرية عند قص شيء يسير من الماء .

واما سقوط المسح رأساً اذا قطعت الاصابع مع الكعب فلغوات محل المسح رأساً واما عدم وجوب مسح



مسئلة ٣٩ - لا يجوز المسح على ما حجب ظهر القدم من حفاً وبعوه بانفاق علمائنا (١) واذا كان شراك النعل في موضع المسح وجب إدخال اليد تحت الشراك ليمسح الموضع (٢) .

نعم يجوز المسح على الشعر النابت على ظهر القدم وان كان كثيفاً يستتر الشرة من غير حاجة الى تحليته

الكعب اذا بقي تمامه اوشىء منه وان كان الاحوط مسحها فلما عرفت من عدم دخول الكعب في المسح وان كان الاحوط إدخاله والله العالم .

(١) فإن الاماعات المحكية في المسئلة عديدة كثيرة وفي الجواهر الإجماع عليه محصل وعن المعترانه مذهب فقهاء اهل البيت وعن المنتهى انه مذهب اهل البيت (ويدل عليه) معافاً الى ذلك كله الاحبار المستقيمة التي كادت تكون متواترة كما يظهر بمراجعة وصوء الوسائل الباب ١٥ و ٢٥ و ٣٨

(ففي بعضها) ومن مسح على الحففين فقد خالف الله ورسوله وكتابه (وفي بعضها) والمسح على الرأس والقدمين الى الكعب لا على خفاً ولا على حمار ولا على عمامة (وفي بعضها) ثلاثة لا تنفي فيها أحداً شرب المسكر ومسح الحففين ومتممة الصحيح (وفي بعضها) سبق الكتاب الحففين فقلت فهل فيهما رخصة فقال لا الآ من عدو تنقيه او تلج تغاف على رجليك .

(وفي بعضها) أشد الناس حسرة يوم القيامة من رأى وصوته على حلد غيره (وفي بعضها) ولا تصد حلف من يمسح بعنق الحففين (وفي بعضها) والتقية في كل شيء الآ في التبيد والمسح على الحففين الى غير ذلك من الروايات الكثيرة .

(٢) وقد شوه من الاحبار المروية في الباب ٢٣ و ٢٤ من وصوء الوسائل الواردة كلها في المسح على النعل من دون استيطان الشراك (ان شراك النعل) مستثنى من الحاح فلا يجوز المسح على ما حجب ظهر القدم الآ شراك النعل فيحوز المسح عليه .

(ولكنه لوهم ضعيف) اد لعل شراك النعل في عصر النبي <sup>صلى الله عليه وآله</sup> والائمة <sup>عليهم السلام</sup> كان في غير موضع المسح فكان احدهما في عرس الرجل على الكعب او على المعصلا فلا ينافي الاستيعاب الطولي والآخر في طول الرجل ولا سيرة فيه لعدم وجوب استيعاب العرس (ومنهما) حكى عن الشيخ محل الاحبار المذكورة على النعلين العريتين (فار) لاهما لا تمنعان وصول الماء الى الرجلين بقدر ما يصب المسح .

(وحكى عن المعتر) انه علل عدم الاستيطان في الاحبار على عدم مسح الشراك عن مسح محل العرس (وعن ابن ادريس) انه قال واما النعل فما كان منها حائلاً بين الماء والقدم لم يحز المسح عليه ومالم يمنع من ذلك جاز المسح عليه سواء كان منسوباً الى العرب او المعجم .

(وعن المنتهى) التصريح بذلك وعلى هذا المعنى يحمل ما عن الترمذي بل ما عن طاهر الاصحاب كلهم من تجوير المسح على النعل العريّة وان لم يدخل يده تحت الشراك بمعنى ان كذاهم محمول على عدم منع الشراك عن مسح محل العرس لان الشراك يستثنى مما حجب ظهر القدم .

(نعم قال في الجواهر) يظهر من بعض الأصحاب انه يستثنى من الحائل المسح على شراك النعل العري (قال) وهو الذي يظهر عن المسبوط وابن حزم لتصريحهم باختصاص الحكم بالنعل العري دون غيره

وإصال البلية إليها (١) .

مسئلة ٣٠ - يجوز غسل الوجه واليدين ثلاثاً للتقية وهكذا غسل اليدين شكوساً الى المرفقين ومسح

( أقول ) وفطير ذلك عيناً ماعن الذكرى من ارحكم حواز المسح على الفعل العربى محالف للأصل ثامت مائصر الحاص ( وأصرح من الكد ) في استثناء الشراك ما عن التذكرة من انه قال يجوز المسح على الفعل العربية وان لم يدخل يده تحت الشراك ( قال ) وهل يحزى لو تخلف مائحته او بعضه اشكال اقربه ذلك بمعنى الاجزاء ( انتهى ) ولكن الاستثناء ضعيف جداً لعدم دلالة الأخبار عليه بعد احتمال كون الشراك في غير موضع المسح وهذا واضح .

(١) وذلك لصدق مسح الرجلين اذا مسح على الشعر الثابت عليهما وان كان كثيفاً يستر البشرة لوانعق ذلك أحياناً كما أن مسح الرأس أو مسح مقدم الرأس أو مسح الناصية على اختلاف لسان الأدلة كان يصدق أيضاً على مسح شعر الرأس وكان يجزى مسحه عن مسح البشرة

( وبالحمللة ) اذا أمر المولى عبده بمسح عصبه من أعصائه من رأسه او رجله ونحوهما بيده وكان على العصب شعر خفيف او كثيف وقد مسح عليه بيده صدق عليه انه مسح ذلك العصب من غير حاجة الى تحليل الشعر لو كان كثيفاً يستر البشرة حتى تصل اليد اليها

( نعم اذا أمره المولى ) بفعل عصبه من أعصائه كالوجه واليدين ونحوهما لا مسحهم وكان عليه شعر كثيف يستر البشرة واكتفى بمد يده لمسح الشعر فقط دون الشرة ففي صدق غسل ذلك العصب عرفاً إشكال بل منع وكون الشعر من أجزاء الوجه واليدين مما لا يقضى إلا بوجوب غسله لكونه تاسعاً لهما لا إجراء غسله عن غسل البشرة المحاط به .

فلولا صحة رراءة المتقدمة في غسل الوجه ( كلفاً أحاط به الشعر فليس للمعادن يسلوه ولا يمسحوا عنه ولكن يجري عليه الماء ) لم يمكن القنوى بعدم وجوب تحليل اللحية وعدم لزوم إصال الماء الى البشرة المستورة بها وحيث كان في الصحة احتمال الاحتصاص بالوجه فقط دون غيره قد احتطنا في غسل البشرة المستورة بشعر اليدين اذا كان كثيفاً يحجبها والعارف بين المسح والغسل في صدق الأول ومحرر مسح الشعر ولو لم يصل الماء الى البشرة المستورة به دون الذي فلا يصدق الغسل ما لم يصل الماء الى الشرة هو العرف المحكم في مثل هذه الأمور وأشاهها

﴿ نفي أمران ينفي التنبيه عليهما أحدهما ﴾ انه قد يستدل على حواز المسح على الشعر الثابت على ظهر القدم ولو كان كثيفاً يستر الشرة من غير حاجة الى تحليله حتى تصل البلية إليها بامور صعبة .  
( منها ) أن الشعر من أجزاء الرجل وتواسها ( وفيه ) أن أقصى ما يقتضيه ذلك هو وجوب مسحه إذا كان في موضع الفرض لا أجزاء مسحه عن مسح البشرة .

( ومنها ) خلوا الأخبار عن ذكر الشعر وتحليله مع عدم انعكاس الرجل عنه عالياً ( وفيه ) ان شعر الرجل خفيف غالباً لا يحتاج الى التحليل اصلاً بل لم أشاهد الى الآن شعر كثيفاً يستر البشرة في ظهر القدمين ( وعليه ) فعدم ذكر الشعر وتحليله في الأخبار إنما هو من هذه الجهة لا من جهة أجزاء المسح عليه عن مسح البشرة .

الرأس كله ومسح ظاهر الأذنين وباطنهما وغسل الرجلين إلى الكعبين ثلاثاً (١) وهل يجوز التفتية في المسح على السطحين أيضاً ؟ الأقوى حوازه (٢) لكن شرط أن لا يمكن التفتية بنزع الخفين وغسل الرجلين و الأ

(ومنها) عموم صحبة ذرارة المشار إليها آتفاً كلما أحاط به الشعر الخ (وفيه) أن الصحيحة محتصة بالعدل فقط لا بالمسح بل شمولها لغسل اليدين مشكل كما تقدم هناك فكيف مسح الرأس والرجلين .

﴿ثانيهما﴾ أنه قد يستظهر من كلمات الأصحاب أنهم اتفقوا على عدم حواز المسح على الشعر النابت على طهر القدم بدعوى تخييرهم في الرأس بين المسح على الشرة أو الشعر المختص في الرجل صرحوا بالشرة (مدحكي عن جماعة) من متأخري المتأخرين تنصيصهم على المنع صريحاً .

(بل عن الشهيد الثاني) التعليل للمنع بأن الشعر دلّ على مسح الرجلين والشعر لا يسمى رجلياً ولا حرّة منها (قل) مع التصريح في بعض الأحبار بحواز المسح على شعر الرأس (قل) وإثماً لم يصرح الأصحاب بالمنع من المسح على الشعر في الرجلين لمدور الشعر فيهما القاطع لحظ المسح فاكتفوا باستددة المنع من لفظ البشرة فانه كالصريح فيه إن لم يكنه (انتهى) .

(وفي التعليل كله) ما لا يخفى فإن الشعر هو جزء من أجزاء العصور ولا مجال لابتكاره أصلاً ومن هنا حكموا بوجوب غسله في اليدين لكونه من نوابيها نعم محرّك دكونه من أجزاء العصور لا يدل على إجزاء غسله من غسل الشرة أو مسحها عن مسحها بل الدليل في المقام على إجزاء مسحها عن مسحها هو ما أشرنا إليه من صدق مسح الرجلين إذا مسح على الشعر النابت عليهما .

(وأما التصريح) في بعض الأحبار بحواز المسح على شعر الرأس فلم نقف عليه في الأحبار ولا سمعنا من أحد أنه وقف عليه .

(وأما قوله) وإثماً لم يصرح الأصحاب بالمنع فالمعكسر أدنى من نقول وإثماً لم يصرح الأصحاب بالحواز أعنى بحواز المسح على الشعر الكثيف النابت على طهر القدم المانع عن وصول البلّة إلى البشرة لشدته في الرجل حدّاً وأما نصريحهم في الرجل بالبشرة فهو في قبال الحف ونحوه مما يجب طهر القدم لافي قبال الشعر الذي هو من أجزاء الرجل ونواحيها فتأمل جيداً فإن المقام لا يخلو عن دقة

(١) كما يظهر ذلك كله بمراجعة الباب ٣٢ من وصوة الوسائل وأجمع ما ورد في هذا المعنى مكتوبة ابن يقطين فمعهما قال له أبو الحسن موسى عليه السلام تغسل وجهك ثلاثاً وتخلل شعر لحيتك وتغسل يديك إلى المرافق ثلاثاً وتمسح رأسك كله وتمسح ظاهر أديك وباطنهما وتغسل رجليك إلى الكعبين ثلاثاً ولا تحالف ذلك إلى غيره (إلى أن امتحنه الرشيد) من حيث لا يراه ابن يقطين فلما نظر إلى وصوئه ناداه كذب يا علي بن يقطين من زعم أنك من الرافضة (إلى أن ورد عليه) كتاب آخر من أبي الحسن عليه السلام من الآن يا علي بن يقطين نوصي كما أمرك الله وأغسل وجهك مرة فريضة وأخرى إسباعاً وأغسل يديك من المرفقين كذلك وأمسح بمقدّم رأسك وطاهر قدميك من فضل لداوة وضوءك فقد زال ما كنا نخاف منه عليك .

(٢) قل في البواهر ملاحضات أحده بين أصحابنا (وفي الحقائق) قد استظهر الاتفاق عليه (وفي المدارك) قد ادعى قطع الأصحاب به (بل في المختلف) قد ادعى الإجماع عليه صريحاً (ولكن مع ذلك كله) قد حكى

## فيتعين الثاني

عن ظاهر المتعسر والمقنع وغيرهما عدم الجوار وعن المحتاج الميل إليه

﴿والأقوى﴾ كما ذكرنا في المتن هو الحوار (وبدل عليه) مصافاً إلى الإجماعات (حبر أبي الورد)

المروى في الباب ٣٨ من وصوء الوسائل قال قلت لأبي جعفر عليه السلام إن أطميان حندي أنه رأى علياً عليه السلام أراق الماء ثم مسح على الحفين فقال كذب أبو طبيان أما بلغك قول علي عليه السلام فيكم سوا الكتاب الخفين فقلت فهل وهما رحمة فقال لا إلا من عدو تنفيه أو تلج تخاف على رحلتك

(وحبر سليم بن قيس الهلالي) المروى في الباب المذكور قال خطب أمير المؤمنين عليه السلام فقال قد علمت الولاية قلبي عملاً حالوا فيها رسول الله صلى الله عليه وآله متعمدين لحالهم ولو حملت الدس على تركها لتعرف عني حندي أرايت لو أمرت بمقام إبراهيم فردته إلى الموضع الذي كان فيه (إلى أن قال) وحرمت المسح على الحفين وحدثت على السيد وأمرت بالجلال المتعسر (إلى أن قال) إذا لتعرفوا عني الخ

﴿وقد يستدل على الحوار﴾ بمجموعات التقية أو ما دله نفي الضرر أو الإحرج وفي كليهما ما لا يحمي من المستفاد منهما مجرد الترحيص والإباحة لا الإحراء والصحة بحيث لا يندرج بعداً إلى إعادة الوضوء أو إعادة الصلاة الواقعة مع هذا الوضوء ثانياً لأي الوقت أداء ولا في إحرج الوقت قضاء وهذا بخلاف الحرمان فيهما في مقام البيان من تمام الجهات سيما الأول منهما فلو وجب الإعادة بعداً وضوء أو صلاة وقتاً أو خراجاً لأمرو بالإمام عليه السلام بذلك ولم يأمر.

﴿ثم إن في﴾ قال الإجماعات والحرمان ﴿المرحضين في حوار المسح على الحفين نقية﴾ (جملة أخرى من الروايات) النافية للتقية فيه

(في صحيفة درارة) المروية في الباب ٣٨ من وصوء الوسائل قال قلت له في مسح الحفين نقية فقال ثلاثة لا أتقئ فيهن أحداً شرب المسكر ومسح الحفين ومتمه الحج قال درارة ولم نقل الواحد عليكم أن لا تتقئوا فيهن أحداً (في رواية المصالح) في الباب المذكور في حديث الأرسمة قال ليس في شرب المسكر والمسح على الحفين نقية

(في رواية الأعمش) المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من الأمر بالمعروف عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال فيه لأدين لمن لا تقية له والتقية في كل شيء إلا في السد والمسح على الحفين

(في الباب ٢٣) من وضوء المستندك روايات أخرى في عدم التقية في المسح على الحفين فراجع.

﴿وقد قيل في توجيه هذه الجملة من الروايات﴾ النافية للتقية في المسح على الحفين وغيره في الجملة وجوه عديدة أوجهها ثلاثة.

(الأول) ما يظهر من الوسائل والمدارك والجواهر مما محصله يريد توضيح ما أنه إذا جلع حفيه وعسل رحليه فلا إنكار عليه فيحصل التقية بذلك بلا اضطرار إلى المسح على الحفين فإن عمل الرحلين وإن كان أيضاً من فعل العامة ولكنه مع ذلك أقرب إلى الواقع من المسح على الحفين فيقدم عليه

(الثاني) ما عن الشيخ ومعه الحدائق من أن عدم التقية في المسح على الحفين وشرب المسكر ومتمه

**مسئلة ٣١** هل يشترط في التقية سواء كانت في المسح على الحفين او في غيره الاضطراب اليها ما ينحرف على نفسه او ماله او عرصه اذا لم يتيق ام لا يشترط فيها ذلك ( ١ ) فيجوز التقية في كل شيء ولو ملا

الحج إنما هو مما يختص بنفس الإمام عليه السلام لا بغيره ويؤيده قول زرارة في دبل صحيحته المتقدمة (ولم يقر الواحد عليكم أن لا تتقوا فيهن أحداً) .

( الثالث ) ما احتمله الحواهر وحزم الوسائل كما يظهر من عنوان الباب ٣٢ من وصوئه وحاصله أن لا تقية في المسح على الحفين مع المشقة اليسيرة التي تتحمل عادة ما لم تلح بحد الحوف على النفس أو المال والآية يجب التقية فيه حينئذ لأهمية النفس أو المال من فوت الواقع وقد ينسب هذا التوجيه إلى الشيخ رسول الله عليه ، فسائر الأمور مما تحرى فيه التقية بأدنى مشقة وهذا مما لا تحرى فيه التقية إلا لضرورة شديدة وخوف شديد على النفس أو المال .

**أقول** ولعل الأوجه من الجميع في توجيه هذه الروايات أن يقال إن إيراد من عدم التقية في هذه الأمور الثلاثة أعني شرب المسكر ومسح الحفين ومنعة الحج أن هذه الأمور مما لا يحصل الاضطراب فيها عادة إلى التقية كي يتيق فيها أمّا شرب المسكر فلا إن حرمة من ضروريات الدين وقد نطق بها الكتاب وأما المسح على الحفين فلجواز ترك الخف وغسل الرحلين

( ومن هنا ) قد ينسب إلى المشهور أنه يشترط في حوار التقية في المسح على الحفين أن لا تتأذى التقية بمسح الرحلين وقد عك ذلك ( نارة ) بأن العسل أقرب إلى الواقع المعروف من المسح على الحفين ويقدم عليه وهو كذلك ( وأخرى ) بأن المتيقن من حرمان التقية فيه هو هذه الصورة أي عدم تأذى التقية بمسح الرحلين وهو صميم ( وثالثه ) بأن تقديم العسل على المسح على الحفين مما يفهم من الأحاديث وهو أيضاً صعب لما في الحواهر من عدم العثور على ما يفهم منه ذلك .

( نعم ) إذا فرس أحباً أنه اضطراب إلى التقية بالمسح على الحفين ولم يمكن تأديتها بغير الحفين ومسح الرحلين فبعد ذلك يحرى فيه التقية لا معالة وذلك لخصي أبي الورد وسليم المتقدمين ، لظاهرين في صورة الاضطراب بل ولعموم جملة أخرى من الروايات الآتية في المسئلة اللاحقة المصروفة كلها بالتقية في كل شيء عند الضرورة والاضطراب إليها فانتظر يسيراً .

( ١ ) فيه أقوال ( الأول ) اشتراط الاضطراب إلى التقية وهو الذي احتاره المدارك وعلمه ، تناء السرور مع عدم الاضطراب فيزول المقتضى واحتاروا الحدائق أيضاً لقاعدة الاشتغال والاقتصار على المتيقن ( قال ) وإلى هذا مال بعض أفاضل متأخري المتأخرين ( انتهى ) .

( الثاني ) عدم اشتراط الاضطراب إليها وهو المحكي عن الشهيدين والمحقق الثاني في شرح القواعد منطومة الطباطبائي وعلمه الحواهر ما يطلق الأمر بالتقية ( قال ) وربما يشعر به الأحاديث الواردة في استحباب الجماعة مع المخالفين والحث العظيم عليها بل وغيرها أيضاً ( قال ) ولعله الأقوى ( انتهى )

( الثالث ) التفصيل بين ما ورد الأمر بالتقية فيه بالخصوص فلا يعتبر فيه الاضطراب وبين ما كان التقية فيه للمبهمات فيعتبر فيه الاضطراب وهو المحكي عن المحقق الثاني في بعض فوائده ( قال في الحواهر ) ولا أرى

اصطراذ إليها الأقوى هو الاشتراط ( ١ ) ولكن الظاهر كفاية الإضطراذ في حال العمل فقط ( ٢ ) لا الاضطراذ

لهوجهاً صحيحاً ( انتهى ) .

( الرابع ) التفصيل بين المصح على الحميم وشرب المسكر ومعة الحجّ وبين غيرها ففي الثلاثة الأولى يعتبر الاضطراذ إلى التقيّة في غيرها لا يعتبر وهذا مما احتمله الجواهر أصلاً والمقام

( ١ ) لكن لا إذا تقدم من إحدائك من التعليل له «تفاء الصرمع عدم الاضطراذ في فرد مقتضى ولا» تقدم من الحدائق من التعليل له بعد ذلك لا شعاع والافتقار على المتيقن فإن التعليل في قول الطائفة الأمر بالتقيّة على أن لا يصح إيهما ، بل لحمية من الأحبار المروية في الوسائل والمستدرک معها في الباب ٢٣ من الأمر بالمحروف ومعه في الباب ٢٥ وهي ظاهرة حدثاً بل كالصريح في تعيين المطلق واحتصاص حرمان التقيّة بصورة الاضطراذ ومعه ( وفي بعضها ) التقيّة في كل شيء يضطر إليه إن آدم فقد أحله الله

( وفي بعضها ) التقيّة في كل ضرورة أو في كل ضرورة واجبة ، أعلم بها من سر له ( وفي بعضها ) كما يجب أن يؤمن على نفسه فيه ضرورة فله التقيّة إلى غير ذلك من الروايات ( ومن جمع ما ذكر ) يظهر أن ضعف القول الثاني والمسألة وهو عدم اشتراط الاضطراذ إلى التقيّة

( وأما الاستشهاد له ) بالأخبار الواردة في استحباب الجماعة مع المحالين ( وفيه أولاً ) أن روي إبراهيم بن شبة لمروية في الباب ٣٢ من جامع الوسائل ظاهرة بل صريحة في خلاف ذلك أي في اشتراط الاضطراذ قال كنت إلى أبي جعفر الثاني أسأله عن الصلاة خلف من يتولى أمير المؤمنين عليه السلام وهو يرى المسح على الحجر أو خلف من يحرم المسح وهو يمسح فكتب إن جامعك وأبهم مومس فلم يحدد أ من الصلاة فأذن لنفسك وأقم مع الجماعة مع المحالين صورته لإدلائهم من أقم بهم من القراءة لنفسه سرّاً ( وعليه ) فسريرة الحكم من صلاة الجماعة معهم إلى غيرها في حرمان التقيّة فيه ( الاضطراذ إليه فيس مع العارض .

( هذا تمام الكلام ) في القول الأول والثاني في مسألة وأما القول الثالث فقد سمعت من الجواهر أنه لا أرى له وجهاً صحيحاً وهو كذا وأما القول الرابع فلم أحده شاهداً بشهده ولا دليلاً يدلّ عليه بل الاضطراذ مما يعتبر في الجميع بل تقدم

( ٢ ) وهو الذي يظهر من مصباح الفقيه مدعيّاً أن طواهر أكثر أخبار التقيّة ان مجرد وقوع العادة بمحصر العامة مقتضى لوجوب التقيّة مطلقاً من دون اشتراطها شيء آخر ( قال ) مثل ما روي العياشي يعني الذي تقدم ما في عدم جواز غسل اليدين متلوساً بسد عن صفوان عن أبي الحسن عليه السلام وكان مشتتلاً على قوله قلت له يرد الشعر قال إن كان عنده آخر فعل ( قال ) يعني بالآخر من يتقيّه ( ثم قال ) إذ لا يمكن تقيّده بما إذا كان ذلك الآخر مدبراً له في تمام الوقت ولم يتمكن من طرده أو التستر عنه ( انتهى ) وهو كذلك .

( ثم انه رحمه الله ) قد حمل ما أشير إليه آنفاً من أخبار إنطه التقيّة ، لضرورة على الضرورة المعلّنة في حال العمل لا الضرورة المستوعبة لتمام الوقت وهو حيد وذلك لبعث الثاني جداً ثم ذكر أن غير واحد من أصحابنا قد نفى



المستوعب لتتمام الوقت فإذا أراد أن يتوضأ أو صلى وكان عنده آخر ممسّ تنقبه حار له الوضوء أو الصلاة على نحو التقية وإن كان متمكناً من تأخير العمل إلى وقت آخر والاثنيان به على وجه صحيح

مسئلة ٣٢ - هل يجوز المسح على الخفين وجوههما من حائل آخر لصورة غير التقية كبرد شديد يخاف منه على رجليه أم لا يجوز الأقوى حواره (١) بل الأقوى إلحاق الرأس أيضاً بالرجل في حوار المسح

الرب عن اشتراط الإبطار بهذا المعنى بل ذكر أنه يظهر من بعضهم أن لا يطرار بهذا المعنى مما لا خلاف فيه (١) وهو المحكى عن المحدثين وجمع من الأصحاب (بل في الحدائق) صاهر كلمة الأصحاب الاتفاق على الحوار (بل في المختلف) وعن ظاهر الباصريين والتذكرة والذكرى وغيرهم دعوى الإجماع عند (وبداً عليه) بعد الإجماعات (بحر أبي الورود) المروى في الباب ٣٧ من وسوء الوسائل قل قلت لأبي جعفر عليه السلام إن أبا بصير حدثني أنه رأى علياً عليه السلام أراق الماء ثم مسح على الخفين فقال كذب أبو بصير فما بلغنا قول علي عليه السلام فيهم سبق الكتاب الخفين فقلت فهد فيها رجس فقال لا إلا من عده تنقبه أو تمنع يخاف على حديث (والصاهر) أن خوف الثلج على رجليه هو من دار المنار لأن له خصوصية من بين فرائد الضرورة.

(نعم) الحق صيق الوقت بالضرورة مشدداً لأصراف المصنوع به بل لا بد في صيق الوقت من التيمم لا الوضوء مع المسح على الخفين.

(ثم إن في المدارك) وعن جمع من المتأخرين المناقشة في سد الحرج (فقد) في المدارك وأبو الورود مجهول والانتقال إلى التيمم والحال هذه محتمل لتعدد الوضوء المتحقق بتعدد حرثه والمثلة محتملة تردد (انتهى)

ولأن الحدائق قد أحاطت عنه بما حصله أن صعب السد محذور بعمل الأصحاب وبما فهم على الحكم المذكور وإن الروى عنه هاهنا ولو بواسطه محمد بن النعمان هو محمد بن عثمان وهو ممسّ أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وهو حنن حداداً سماً مع توكيد الخبر بالرسوى المروى في الباب ٣٣ من وسوء المستدرر قال أدوى عن العالم لا تنقب في شرب الحمر ولا المسح على الخفين ولا تمسح على حوزك إلا من عذر أو تلج تخاف على رجليك.

«هذا وقد يستدل» للمصنف بحضر عبد الأعلى مولى آل سام المروى في الباب ٣٩ من وسوء الوسائل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام عثرت فأنقطع طمري فعملت على أصمى مرارة فكيف بالوضوء قال يعرف هذا وأشابهه من كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج أمسح عليه (وكن) مقصود الامام عليه السلام من قوله يعرف هذا وأشابهه من كتاب الله أن الواحد عبي المتوصى وإن كان هو رفع الحائل أو لا ثم المسح على الشرة ولكن إذا سقط وجوب رفع الحائل لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج يسقى المسح على الحائل على حاله (ومن هنا) قد استدلت للمقام بأدلة نهي الحرج أيضاً بهذا التقريب (كما أنه قد استدلت) للمقام بضجوى أخبار الجواهر

(وفي الصحيح ما لا يحصى) فإن الظفر الذي قد انقطع بالشرية وجعل على أصمى مرارة لم يعلم أنه كان في

على الحائل اذا اقتضته الضرورة ( ١ ) .

مسئلة ٤٣ - اذا توضأ وضوءاً اصطرياً كما اذا غسل يديه منكوساً للتقية او مسح على الخفين لرد شديد يخاف منه على رجليه او مسح على الجبيرة لكسر او حرج او قرح فهل يبطل الوضوء بمجرد رفع الاصطراذ بحيث لا يصبح الصلاة معه حيثئذ وان لم يحدث ام لا يبطل بل يصح الصلاة معه وكل عمل آخر مشروط بالطهارة هل يبطل بمجرد رفع الاصطراذ الاقوى هو البطلان ( ٢ ) بل الاقوى ان الوضوء الاصطراذى وكل عمل آخر الرخل ولملحه كان في اليد ويكون الحبر احضياً عن مسح الرجلين ( مصافاً ) إلى أن المسح على الخفين مما لا يقاس بالمسح على امرأة فان المسح على الثاني ربما يعد العرف مبوراً للمسح على الشرة بخلاف المسح على الخف والوجه .

( ومنه بظهر ) ضعف الاستدلال بذلك في الحرج وذلك لأن أقصى ما يقتضيه ادلة الحرج هو دفع وجوب المسح على الشرة لادخول المسح على الخفين بعد الرجلين بعد ما لا يراه العرف مبوراً للمسح على الرجلين ( وانما الاستدلال ) بمعنى أحوار الحائز فيشكل أيضاً في أولوية المسح على الخفين عند الدخول من الثلج والوجه من المسح على الحائز الموضوعة على الكسر أو الحرج غير مقطوعة ولا معلومة ( التأم ) إلا أن يدعى القطع بوحدة المناطق فيهما لا بأولوية الأول من الثاني .

( ١ ) وقد حكى اللاحاق عن المحقق والمأمة والشهيد وغيرهم ( بل عن شرح الدروس ) نسيته إلى الاصحاب ( بل في الحديث ) طاهر كلمة الاصحاب الاتفاق على الحوار ولملحه كذلك ( وبذلك على اللاحاق ) مصافاً إلى ذلك كله القطع بوحدة المناطق والرأس والرجلين جميعاً فكما أن في الرجلين يجب المسح على الحائل للضرورة دليل خبر أبي الورد وكذلك في الرأس عيناً لوحدة المالك فيهما .

( وقد يستدل للمقام ) بصحيفة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الباب ٣٧ من وضوء الوسائل في الرجل يحمق رأسه ثم يطليه بالحناء ثم يقوم للصلاة فقال لا بأس بأن يمسح رأسه والحناء عليه ( وصحيفة عمر بن يزيد ) المروية في الباب المذكور قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصب رأسه بالحناء ثم يبدله في الوضوء قال يمسح فوق الحناء ( بدعوى ) حملهما على ضرورة التدوى ولكنه مما لا شاهد له وظاهرهما حال الإختيار فالصحيح هو ما تقدم منا في عدم حوار المسح على ما حجب الرأس من رداءهما إلى أهله أو الحمل على التقية كما عن شيخنا الاصايري فراجع المسئلة هناك بدقة .

( ٢ ) كما عن المعتز والمتنبي والمنسود والتذكرة والإيضاح وبعض متأخري المتأخرين وظهر كشف اللثام ( ولكن في المختلف ) والمدارك والحدائق والخواهر ومصباح الفقيه وعن الذكرى والدروس وجامع المقاصد والمنظومة والجامع والروس عدم البطلان بل قيل إنه طاهر المشهور .

﴿ والاقوى ﴾ كما ذكرنا في المتن هو البطلان وذلك لوضوح أن المأمور به الاصطراذ لا يشمل على تمام مصلحة المأمور به الواقعي والآن لكان في عرصه لاي طوله واحتمال سيورة الاصطراذى في حال الاصطراذ كالإختياري في حال الإحتياط مشتملاً على تمام مصلحة الواقعي بعيداً عادة البعد فإنداك مجرد تصوير لا وقوع له في الخارج .

اصطرازي لا يرتب عليه تمام آثار الصحة في حال الإصطرار إلا بقدر ما اضطرت إليه فكيف بما إذا ارتفع الإصطرار فالمحدث بالأصغر مثلاً إذا توساً وضوء التقيّة أو المحب إذا اغتسل غسل الحيرة أو الحائض بعد النقاء إذا تيمّمت لفقد الماء أو لعدد آخر فهو في هذا الحال لابدّ له أن يقتصر على الآثار التي اضطرت إليها من صلاة أو طواف ونحوهما دون من كتبه القرآن أو اللبس في المساجد أو قرآنة العزائم بلا اصطرار إليها (١)

مسئلة ٣٣ - إذا اضطرت إلى الوضوء بنحو التقيّة فتوساً بهذا النحو وصلى معه فهل يجب عليه بعد رفع الإصطرار إعادة الصلاة ثانية أمّا في الوقت أداء أو خارج الوقت قضاء الأقوى عدم وجوب الإعادة (٢)

(وعليه) فمولي وإن كان يرضى ويكتفى في حال الإصطرار بالإصطرازي النقص لعدم القدرة على الواقعي التمام ولكن بعد ما ارتفع الإصطرار لا يرضى بهذا الإصطرازي الناقص إلاّ بدليل ولادليل والاستصحاب مما لا محال له مع تدرك الموضوع حتى في نظر العرف ولعلّ إلى هذا كلفه يرجع ما عن الشيخ رسول الله عليه في الاحتجاج للبطالان من أنها طهارة ضرورية فيتنقذ بقدر الضرورة كالتيتم

﴿ واحتج المدارك ﴾ لعدم البطلان باقتضاء الأمر بالإجراء وأوصى إليه الحواهر إستصحاب الصحة وما دلّ على أن الوضوء لا ينقصه إلاّ حدث ورفع الإصطرار ليس يحدث وأنه حيث نوى بوضوئه هذا رفع الحدث فيجب إرتفاعه بقوله لا يبرأ منه لكن أمره ما نوى (في الجميع ما لا يخفى)

(أمّا الأوّل) فلا تنوّع إمتثال الأمر وإن كان ممّا يحرى حتى الإصطرازي فيحرى عن نفسه وعن الأمر الواقعي فإذا صلى بهذا الوضوء وارتفع الإصطرار فلا يجب الإعادة ثانية لأوقته ولا خارجاً ولكن الكلام ليس في هذا كلفه بل الكلام في أن الإصطرار بعد ما ارتفع وزال فهل لنا أن نعامل مع هذا الوضوء الإصطرازي الذي لم ينتقص بعد حدث معاملة الوضوء الواقعي الاحتيازي فنقول لا، لنقصه وعدم إشماله على تمام مصالحة الواقع (وأمّا الثاني) أعني إستصحاب الصحة فلهذا أشير إليه من تدرك الموضوع حتى عرفاً فلا إستصحاب.

(وأمّا الثالث) فلا أن الوضوء وإن كان مما لا ينقصه إلاّ حدث ورفع الإصطرار ليس يحدث ولكن المقصود من البطلان بمحرّد رفع الإصطرار أنه من جهة نقصه مما لا مكتمى به المولى في هذا الحار والآخر طهارة ناقصة باقية على حالها لم ينتقص ولم يرتفع ولذا إذا طرأ الإصطرار ثانية صحّ الاكتفاء به إذا لم يحدث

(وأمّا الرابع) فلا أنه وإن نوى بوضوئه هذا رفع الحدث وقد قلّ لكل أمره ما نوى ولكنه مما لا يرتفع به الحدث من أصله وإن شئت قلت لا يحصل به طهارة كاملة تامّة بل طهارة ناقصة فيها ذات مرتبة في حال الإصطرار كان مكتمى المولى بالمناقصة وبعد رفع الإصطرار وطرأ الاحتيازي لا يكتمى بها وهذا واضح.

(١) والسري في هذا كلفه معروف مما تقدم آنفاً من عدم إشمال الإصطرازي على تمام مصلحة الواقعي وإن شئت قلت أنه لا يرتفع به الحدث تماماً ولا تحصل به الطهارة التامة الكاملة (وعليه) فلا بدّ أن يقتصر في ترتيب آثار الصحة على الإصطرازي بمقدار ما اضطرت إليه من الآثار لا أكثر

(٢) وتوضيح المسألة بنحو الاختصار أن العبادات الواقعة على نحو التقيّة من صلاة قد اتقى فيها كما إذا صلى متكتفياً أو في وضوئها كما إذا توساً ثلاثاً ثلاثاً أو صيام قد اتقى فيه بأن أضر مع العامة عند الاستتار دون الغروب الشرعي أو حجّ قد اتقى فيه بأن أوقع مناسكه على طبق مذهبهم هي محلّ الكلام من حيث إجرائها

عن الواقع وعدمه (أي هل هي مما لا تحتاج) إلى الإعادة ثانياً بعد رفع الاصطرار إماماً في الوقت أداء أو في خارج الوقت قضاء (أو يحتاج) إليها كذلك

(أو يعقل) بين الوقت ويحتاج إلى الإعادة ومن حارج الوقت ولا يحتاج إلى القضاء (أو يعقل) بين ما ورد فيه دليل بالخصوص على التقية فيجوز ومن ما لم يرد فيه دليل بالخصوص سوى عمومات التقية فلا يجزى وحوه أربعة بل أكثرها أقوال أعني الأول والثالث والرابع .

(ومن نفس استحسان) الإجراء وعدم الإعادة لا وقتاً ولا خارجاً وهو لدى احتشاد الحدائق يستند إلى فتوى الأئمة لا لاصطراحي الأحرار إلى استعادته من لأحد الأمر به بل لظنة العامة ومعد شرعهم وعبدتهم صاهم وتشيع حناهم حتى ورد أن استصحبهم أن تكونوا لأئمتهم والمؤمنين لهم يفعلوا والتأكيد على الصلاة معهم ولو ذلك .

(ويظهر من الحدائق) أن في استحساننا من قال بالتعصير بين الوقت ومعه ومن حارج الوقت فلا يعيد (وقتاً) عيده (بقوله) إماماً بمليل وحوه الإعادة في الوقت ومن الحارج بأن يطلق الإيد في الزميد لا يقتضى أزيد من اطهار الموافقة مع الحاجة .

(ففيه) أنه إن كان مفعله إجماعاً للموافقة هو عرسه في تلك الحال شرعاً فقدم على الصدقة بإعادته مع الدليل لأوجه لها وإلا فالواجب الإعادة في المعامين وقتاً وخارجاً وهو لا يقول به (انتهى)

(وحكى عن المحقق الثاني) في فوائده وفي شرحه على الفوائد التفصيل الأحرار أعني بين ما ورد فيه دليل بالخصوص على التقية كالوصوء فيجوز ومن لم يرد فيه دليل بالخصوص سوى عمومات التقية فلا يجزى

(وهذا هو الأقوى) فإن المأمور به الاصطراحي من حيث هو هو مما لا دليل على إجزائه عن الواقع ما لم ينشأ بطلاق دليله الخاص الوارد فيه أعني إطلاقه المقامي وإسأله لسائل مثلاً عن لا يجد الماء في البصر فقال يتيمم ويصلي أو سأله عن اصطراً إلى الوصوء ثلاثاً ثلاثاً للنفذ فما يتوصاً ثلاثاً ثلاثاً ويصلي أو سأله عن اصطراً إلى الصلاة متكتفاً لحدود بعض السجالات من يحلف منه على نفسه أو ماله أو عرسه فقال يصلي متكتفاً كما يعبدون وهكذا إلى غير ذلك من الأمثلة

(وهي هذا كله) يمكن التثبت لاجراء بطلاق الدليل أعني إطلاقه المقامي وإن الإمام عليه السلام هو في مقدم بيان وهو وصية المصطراً وقد أمر بالتيمم والصلاة معه أو بالوصوء ثلاثاً ثلاثاً والصلاة معه أو بالصلاة متكتفاً كما يفعلون ثم لم يأمراً بالإعادة بعد رفع الاصطراحي إماماً في الوقت أداء أو في الحارج قضاء فمعه يعرف الاجراء عن الواقع وعدم الحاجة إلى الإعادة بعداً لا وقتاً ولا خارجاً .

(وإذا لم يرد فيما معه المصطراً فنية) دليل بالخصوص سوى عمومات التقية من قبل التقية من ديني ودين آتائي أو لأدين من تقية له إلى غير ذلك مما رواه الوسائل في الباب ٢٣ وغيره من الأمر بالمعروف وعمومات التقية مما لا يعيد الاجراء سوى الحكم التكليفي أي وحوه الإبقاء ليحفظ به الملتقى ماله وعرسه ونفسه وليست هي في مقدم البيان من تمام الجهات كي يستعاد من عدم أمره بالإعادة بعداً لا أداء ولا قضاء الأحرار عن الواقع .

(وبهذا كله) يظهر لك ضعف القول الأول في مسألة وما أفاده الحدائق له من الوجهين المذكورين فإن الإصرار يرى بما هو هو كما ذكرنا مما لا يقتضي الإجراء كما أن مجرد الأمر بمحاطة العامة بما لا يقتضيه وأما الأمر بالصلاة معهم فقد عرفت قبلاً أن الصلاة معهم صورة لوجوب القرآنة سرّاً وليس تحت للمصلي معهم الأدب والإقامة لنفسه فليست هي المطلوب بل الإصرار بل الواقعي ولو سلم فهي مما ورد فيه دليل بالخصوص على التقية وبحول الإجراء فيها من هذه المعهودات للعدومات التقية

(وأما التفصيل بين الووب وخارجها) فقد كما أن الحدائق مؤثقة كما عرفت فلا بعد ردة ثانياً (كما أن من جميع ما ذكرنا إلى هاهنا) يظهر لك حار المعاملة الواقعة على نحو التمية من طلاق وشبهه فإن كان فيه دليل بالخصوص على التقية أخره ولا فعمومات التقية مما لا إجراء فيها

(ثم إن مصباح الفقيه) قد أورد الملام حداً مع المفضل المذكور أعني المحقق الثاني نحو تفصيله المتقدم ووافقه بما لا يسع المقام ذكره ولكنه رجع أخيراً عن بعض ما أفاده أولاً بالرجوع في الهمش عن عدم ما أفاده في المتن واعتزف بصحة فصل المفضل صريحاً (حتى قد) فمذكروا المحقق المروزي من التفسير وحيداً انتهى) ﴿بقي أمران أحدهما﴾ أنه هل يختص التقية بموارد الاختلاف مع العامة في الأحكام الشرعية الكلمة من قبيل غسل المدين في الوضوء مكتوباً أو غسل الرخص فيه دون مسجدهما أو نحو المسح على الخفين دون الرحل أم لا يختص بها بل يحرم حتى في الموسوعات الخارجية المترتبة عليها الأحكام الشرعية من فصل الاختلاف في تعيين مقام إنهم أو حجر إسماعيل أو الصفا أو المروة أو وادي عقيق أو مسجد لشجرة إلى غيرها مما يترتب عليه نمرة

(فدقق) أن استبعاد من لغوس هو الاختصاص بالأحكام الكلية بل حكى عن بعضهم أنه من استلزمات (ولكنه ليس شيء) وذلك لعمومات أدلة التمية الشاملة للأحكام والموسوعات جميعاً مثل قوله (عليه السلام) التقية في كل شيء أو في كل ضرورة أو في كل شيء بصرّاً إلى إن آدم أوكّلما خاف المؤمن على نفسه فيه ضرورة فله التقية إلى غير ذلك مما رواه الوسائل في الباب ٢٥ وغيره من الأسر بالمعروف تراجع (وعلى هذا) إذا اختلفت مع العامة في هلال ذي الحجة وظهرت الثمرة في الموقف حرت التقية فيه من غير حاجة إلى تكلف إرجاع الخلاف فيه إلى الخلاف في الحكم الشرعي الكلي بدعوى أن حاكمهم إذا حكم بالهلال فنحن لا نسق حكمه لأحد إلا أن ما يصح الإحصاء في الحكم وهم لا يرون اعتداه فيه بل برونه محلاً وهذا هو الاختلاف في الحكم الشرعي الكلي أو نحن لا نسق حكم الحاكم مع العلم بخطأه وهم يستندون حكمه حتى مع العلم بالخطأ وهذا أيضاً اختلاف في الحكم الشرعي الكلي.

(وعليه) إذا حرت التقية في هلال ذي الحجة وهو موضوع من الموسوعات وقلنا أن عمومات التقية مما نصبت الإجراء فيصح الحجج معهم في الموقف بلا حاجة إلى إعادته في السنوات اللاحقة إن كان مستقرّ آمن السنوات السابقة وبلا حاجة إلى إرجاع التقية فيه إلى التقية في الحكم الشرعي الكلي ﴿ثانيهما﴾ أنه قد يقال بصحة الحجج تقية إذا كان منشا الاختلاف فيه هلال ذي الحجة من جهة ورود

**مسئلة ٣٥** لا تكرار في مسح الرأس ولا في مسح الرجلين لأدجوماً ولا استحساناً (١) نعم لأناس متكرراه احتياطاً بل يجب إذا لم يتيقن بمصوله على النحو المعتبر .

دليل بالخصوص فيه وهو ما رواه الوسائل في الباب ٥٨ من أبواب ما يمسك عنه الضائم عن أبي الحارود قال سألت أبا جعفر عليه السلام أنا شككتك سنة في عام من الأعوام في الأصحى ولما دخلت على أبي جعفر عليه السلام وكان بعض أصحابي يصحني فقال العطر يوم يعطر الناس والأصحى يوم يصحني الناس والصوم يوم يصوم الناس .

(ولكن السد صيف) جداً فإن أبا الحارود صفة مشهور لا يحصى على أهل العر (مضافاً) إلى أن المراد من الناس لم يعلم أنه العامة كي يكون دليلاً على حجب ما رواه أصحى أو فطر أو صوماً بل لعل أراد معناه الحقيقي فيكون دليلاً على حجية الشيع كما لا يخفى .

(١) لا خلاف فيه بين الأصحاب (بل عن استشر) أنه مذهب الأصحاب (وفي المدارك) وعن المنتهى والتحرير والانتصار الإجماع عليه (بل عن التذكرة) والسرائر والاحلاف أن تكرار المسح بدعة (بل عن الأخير) أنه بدعة بإجماع العرف (وعن طاهر المصنوع) والمقنعة التحريم (وعن أبي حمزة) أنه من التروك الواحدة (قال في الجواهر) وكن مراد الجمع المعتبر بقصد المشروع (انتهى) وهو كذلك

(وفي المدارك) ولو كرر مع اعتقاد المشروع أنه لم يطل وصوته إجماعاً (قال) لتوجه انتهى إلى أمر خارج عن العبادة (انتهى) وهو كذلك أيضاً (وعن الدروس) والبيان أنه مكروه (بل في الحدائق) استه إلى المشهور

(بل عن شارح الدروس) استظهار الإجماع على الكراهة (لكن في الجواهر) ولم يشر له على دليل حاسم وهو على الظاهر كذلك (وقد يملك الكراهة) بالتسامح فيها وحوار الاكتفاء يقتوى من عرفت وبل التكرار كلفه غير محتاجة إليها ولخرج عن خلاف القائلين بالحرمة (وفي الجميع) لا يحصى لقصور الكل عن إثبات الكراهة وهي حكم من الأحكام الشرعية يحتاج إلى دليل معتبر .

(ثم انه استدلل لعدم التكرار في المسح) لأدجوماً ولا استحساناً بعد الاجتماعات بأمور

(منها) حصول الامتناع بال مسح مرة والزيادة دجوماً أو استحساناً مما يحتاج إلى دليل وهو جيد

(ومنها) مرفوعة أبي بصير المروية في الباب ٢٣ من وصوء الوسائل المشتملة على قوله عليه السلام مسح الرأس واحدة من مقدم الرأس ومؤخره ومسح القدمين طاهرهما وباطلهما (فإنها) وإن كانت محمولة على التقية من ناحية الرأس ومؤخره ومن ناحية مسح القدمين باطلهما ولكن لا تقية فيها من ناحية وحدة المسح دون تعدده . (ومنها) الوصوات البيانية المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل الحالية كلها عن تكرار المسح ولو وجب تكراره أو استحبابه لم تخل عنها بلا شبهة .

﴿بقي أمور﴾ ربما يظهر منها المناطات مع عدم التكرار في المسح

(الأول) ما تقدم في المسئلة ٢٢ من الإخبار المصرحة بأن الوصوء متين أو متينتين أو متينتين أو مرتين

مرتين .

(الثاني) خبر يونس المروي في الباب ٢٠ من وصوء الوسائل قال أخرني من رأي أما الحسن عليه السلام



## فصل

### في شرائط الوضوء

#### وفيه مسائل

مسئلة ١ - يشترط في الوضوء إطلاق الماء بأن يكون الماء الذي يتوصأ به ماءً مطلقاً لا ماء مصفاً  
كماء الورد ونحوه (١) وإذا اشتم الماء المطلق بالمصاف وجب التوضأ بهما جميعاً (٢)

بمنى يمسح ظهر قدمه من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدم (الحجر)  
(الثالث) ما عدا عن ابن الحبيد في كيفية الوضوء من قوا وفي مسح الرجلين مسح كفة اليمنى على قدمه  
اليسرى ويحدهما من أصابع رجليه إلى الكعب ومن الكعب إلى أطراف أصابعه (أبو إسحاق) ثم يفعل ذلك بيده  
اليسرى على رجليه اليسرى .

(والجواب) ما عدا عن الأثرين فإن المراد من قولهم <sup>بالماء</sup> متنى متنى أو اثنين اثنين أو مرتين مرتين ولو  
بفرصة فهم الأصحاب هو الغسلات أي غسل الوجه وغسل اليمنى وغسل اليسرى فكل منها متنى متنى لا يصح  
الرأس والرجلين (ولو اوقف) في ذلك فالأخبار المذكورة معارضة بما هو أكثر عدداً وشهر رواية واضح سنداً  
وقد صرح بأن الوضوء مرة مرة فراجع ما تقدم منافي المسئلة ٢٢ .

(وأما الثاني) أعني حجر يونس فالظاهر أن المقصود بالامام <sup>عليه السلام</sup> من مسحه من أصابع رجليه إلى الكعب  
ومن الكعب إلى أطراف أصابعه هو التسمية على حوار كل من المسح مقلداً ومندراً لا لوجوب تكرار المسح فائدة  
مقلداً وأخرى مندراً قال قوله <sup>عليه السلام</sup> في دليل الحجر كما تقدم في كل من حوار مسح الرأس منكوساً وحوار  
مسح الرجلين منكوساً (الامر في مسح الرجلين مؤنث من شاء مسح مقلداً ومن شاء مسح مندراً) هو ظاهر  
من صريح حديث أبي التيجان بين المسح مقلداً ومندراً لا في تكراره ووجوب الجمع بين المسح مقدراً ومندراً  
(وإن الثالث) أعني كلام ابن الحبيد فليس هو على الظاهر سوى الفتوى بمضمون حجر يونس وقد عرفت  
حجابه وليس شيئاً آخر غيره كى يجب عنه على هذه

(١) وذلك لما عرفت في المساء من أن المصاف لا يرفع حدثاً ولا يزيل حدثاً فراجع المسئلة الثانية من

مسائلها

(٢) وذلك للعلم الإجمالي بوجوب التوضأ بأحدهما وهو الماء الواقعي المشتبه علينا في الظاهر بالمصاف ويجب  
الأحساظ بالجمع بين التوضأ بكليهما ولعل من هذا قداً على المدارك قطع الأصحاب بالاحتياط وهو في محله  
(ثم أنه) إذا اربق أحد المحدثين وجب الجمع بين التوضأ بالماء وبين التيمم بالتراب وذلك للعلم بالإجماع  
بعبينه فإن الدقي أن كان ماء وجب التوضأ به وإن كان مضافاً وجب التيمم بالتراب

(ومقابل) في هذا الغرض من أن الماء الذي يجب استعماله شرعاً في الطهارة أن كان هو الماء المعلوم كونه

ماء فاللزام هاهنا التيمم وإن كان هو الماء الذي لا يعلم كونه مضافاً فاللزام هاهنا التوضأ

مسئلة ٢ - يشترط في الوضوء أن لا يكون الماء الذي يتوضأ به مستعملاً في إزالة النجاسات ولو كان طاهرأً شرعاً كماء الاستنحاء على ما تقدم فصله في أوّل الكتب (١)

مسئلة ٣ - يشترط في الوضوء أن لا يكون طرف مائه ذهباً أو فضة أو عصباً فيبطل التوضوء أو الاعتسار منه على الأقوى نعم لا سعد إن يقال إن في إنباء الذهب والفضة يبطل التوضوء أو الاعتسار منه مطلقاً ولو بالاعتراض منه في الإنباء المصوب يبطل التوضوء أو الاعتسار منه إذا كان منه على موضع العسل وابت التوضوء أو الاعتسار منه نحو الاعتراض فهو صحيح وإن كان التوضوء أو المقتسل آثماً مستحق العقاب على فعله (٢)

مسئلة ٤ - يشترط في الوضوء عدم المانع شرعاً من استعمال الماء أما مرض يصره الماء أو لعطش يحاف منه على نفسه أو على نفس أخرى محترمة فإذا توضأ والحال هذه بعد وضوئه بالاشبهه (٣) نعم إذا توضأ وهو لا يعلم أن به مرضاً يصره الماء أو لا يعلم أنه سيبتلى بعطش يحاف منه على نفسه أو على نفس أخرى محترمة صح وضوئه (٤)

(فهو صحيح جداً) فإن الماء الذي يجب استعماله شرعاً في الطهارة ليس هذا ولا ذاك بل هو الماء الواقعي وهو محتتمل الوجود هاهنا فيجمع بين التوضوء بمحتتمله وبين التيمم بالتراب (نعم) قد يثبت هاهنا إلى الأصحاب تقديم الوضوء على التيمم ولكنه على الظاهر مما لا وجه له كما سرح في المداارك

(١) وذلك لما عرفت في ماء الاستنحاء من عدم حوار رفع الحدث به وإن كان طاهرأً شرعاً مع الشرائط المذكورة هناك (نعم) لا يعتسر في ماء الوضوء أن لا يكون مستعملاً في رفع الحدث من يحوز التوضوء والغسل بالماء المستعمل في الوضوء إجماعاً وبالمستعمل في الغسل على الأقوى

(٢) والمرق بين إنباء الذهب والفضة وبين الإنباء المصوب كما تقدم في المسألة ٥ من أواسي الذهب والفضة أن المحرم في باب إنباء الذهب والفضة كما في بعض النصوص هو استعماله وهو كما يصدق منه على موضع العسل وكذلك يصدق بالاعتراض منه ثم صب ما اعترف منه على موضع العسل فكل من الصبي على ما فتح واستعمال عرفاً لإنباء الذهب والفضة فيحرم وهو من أفعال الوضوء ومن جعل الغسل بالصم فيفسد ولكن المحرم في الإنباء المصوب هو حصول التصرف فيه وهو صادق على الاعتراض منه دون الصب بعد الاعتراض منه وهذا واضح وإن شئت التوضيح أكثر من ذلك فراجع المسألة هناك بدقة .

(٣) ووجه المطالان أن استعمال الماء في هذه الصور كلها محرم شرعاً إما لميلته للمرض والوقوع في الضرر وعلمه الحرام حرام أو لوجوب حفظ الماء وترك استعماله مقدّمه لحفظ نفسه أو نفس أخرى محترمة وهذا وجه حفظه بمعنى ترك استعماله مقدّمه لواجب أهم حرم استعماله وصره في الواجب المهم .

(وعلمه) هذا على وجهه ويديه للوضوء فقد فعل حراماً والحرمة مما تقتضي الفساد في السادات كما حقق في محله فيبطل

(٤) وذلك لوجود الملاك فيه وعدم علمه بالضرر أو نأته سيبتلى بالعطش الذي يحاف منه على نفسه أو على نفس محترمة فلم تكن الحرمة منجزة ولم يصد الفعل من المكلف معقداً للمعصية عليه فلا يبي حصول التقرب به ومحرم المدقوصية الواقعية مما لا يوجب البعد عن المولى مالم تكن الحرمة منجزة بالعلم أو العلمى بل

مسئلة ٥ - يشترط في الوضوء أن يكون الماء الذي يتوضأ به طاهراً شرعاً وإدا توضأ بالماء النجس بطل وضوئه (١) وإدا صلى مع هذا الوضوء عالماً عامداً أو نسياناً بطلت صلاته وهكذا الحال إذا صلى جهلاً تنعاسة وبالإحتمال أيضاً في الشبهات الحكمية قبل الفصل .

(وعليه) فحال الوضوء في هذه الصور كلها عيناً كحال السقاء في لعب جهلاً بالموضوع من حيث كونه صحيحاً مقرّبة إلى الله تعالى بلا حاجة إلى إعادتها أداء أو قضاء .

(١) بالاحلاف فيه على العدهر كما صرح به الحداثق في المسئلة ٧ من أحكام الوضوء بداعي كونه صريح بالمداولة قبل المصادق بقليل انه سروري في الحملة وليس بعيد

(وعلى كل حال) يدل على غناء الطهارة في ماء الوضوء بد ماء العسل أو مضافاً إلى ذلك كذا لاجتماع استوائه المروسة في الوضوء في أبواب محتلفة من المياه كالص ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من الماء المطلق وبعض أبواب الاستبراء (مثل قوله **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ**) (إدا توضأ بالماء وبغير طهور وضوءاً منه ولا شرباً) (أو فلا تشرب ولا تتوضأ منه) (أو ان كان الماء فاهراً لا يوجد الرشح منه فتوضأ واعتسلاً) (أو اركب في مناءه قد تم توضأه مدولم تشرب) التي غير ذلك من الروايات الكثيرة التي هي فوق الإحصاء .

وأصرح من الجمع مدرواه في الوسائل في باب اشتراط طهارة الماء في الوضوء والعسل وهو راجع من الوضوء عن علي **عَلَيْهِ السَّلَامُ** وفيه قوله فان الله تعالى فرس الوضوء على عدة الوضوء بماء الطاهر وكذا العسل من الحنافة (الحدث) (قال) صاحب الوضوء وتقدم ما يدل على ذلك في أحدث الماء وما نفي ما يدر عليه في التيمم وفي المعاصيات وفي فضاء الصلوات (انتهى)

**﴿مَنْ بَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْمَهْيِ عَنِ التَّوَضُّعِ﴾** أو الاعتسال بالماء النجس والاحتمال المشهور فيه هل هو الحرمة بطبيعة واستمره الفساد فهاً لأنها في العادات أو ان المراد منه ليس لا المهية العيون الأثرى اعني الارشاد إلى اشتراط الطهارة في ماء الوضوء والعسل بحرمة له تطبيقاً إلا ان قصد التشريع بذلك فبحرم عقلاً (حكى الآثر) عن القواعد وعن شرحه للمحقق الثاني وعن الشهيد الثاني في الروس وهو لدى احتذاه المدرك واستقر به لحدائق وفي عهد المحدث في العواهر

(وحكى الثاني) عن نهاية العلامة واحتذاه مصباح العبد وهو الأنهر وذلك لظهور المهية في كونه غيرياً لمحرمة الاشتراط لا بسبب ليد كون التوضأ أو الاعتسال بالماء النجس محرماً ما دنا كشر الحمر وبحوء فان ذلك بعيد جداً .

(وكون المهية تكليفاً) بالنسبة إلى الشرب مما لا يوجب كونه كذلك بالنسبة إلى الوضوء ايضاً في مثل قوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** فلا توضأ منه ولا تشرب وذلك لعدم الملازمة بينهما عقلاً كما ان ذلك مما لا يستلزم استعمال اللعظ في أكثر من معنى بل المهية مستعمل في الجامع وهو طلب الترك عاقته انه في أحدهما بداعي معصيته دنا وفي الآخر بداعي الارشاد إلى شرطية الطهارة في ماء الوضوء أو العسل .

(وبالجملة) ان الحرمة الذاتية في التوضأ أو الاعتسال بالماء النجس بعيدة جداً كما ذكرنا سوى الحرمة التشريعية الناشئة من سوء قصد المكلف بل تعليل غير واحد من أبواب القول بالحرمة كالمداولة والحداثق هو

الماء الذي توضع به على الأقوى (١) وإذا كان معه اثنا عشر أحدهما طاهر والآخر نجس ولم يحد ماء غيره

صريح في الحرمة التشريعية أيضاً دون الثابتة .

(مع) عللة الحواهر بالمواهي الكثير . المشر إليها آتفا (قال) المفيدة حرمة دائمة المستترمة للفساد

(انتهى) والمكت قد عرف ان الحرمة الدائمية ، لتكليفه خلاف الظاهر فتأمل جيداً

(١) وتفصيل المسألة أنه إذا توضع بالماء النجس في إن صلى مع هذا الوضوء عالماً عامداً بطلت صلاته ولا

خلاف وإذا صلى سبباً ولطاهر كما في الحدائق لم يطلت أصححه أنه لا خلاف وأما إذا صلى جهلاً بنجاسة الماء

الذي توضع به (فمن جملة من المتقدمين) كإسحاق بن عمار وسعيد بن وهب وشاذان بن عبد الله بن عمار

الصلاة ووجوب إعدادها وقتاً ودارجاً وهو مذهب الفوائد في أحكام الماء والمختلف في الماء المستعمل (وعن بعض

المتقدمين) كسقوط إسحاق بن عمار أنه يعيد الصلاة في الوقت لأبي حارح الوقت

(والأقوى) كما ذكرنا في المتن هو الظلال ووجوب إعدادها مطلقاً وقتاً ودارجاً فإن الشرح أن احتل

احتل المشرود كان ذلك عن عمد أو عن سبب أو عن جهل بالموضوع أو بالحكم قصوراً أو نقصاً كان ارتفاع

الجهل في الوقت أو في دارجته (هذا مصدق) إلى أن ذلك يقتضي حدوث لانعقاد الصلاة إلا من حمسه المظهر والوقت

والقبلة والركوع والسجود المروي في الباب ٣ من وضوء الوسائل .

(وقيل المقام) على الماء في الثوب النجس جهلاً بالموضوع حيث لا يجب الإعداد هناك لأوفى ولا حارحاً

كما احتجنا أو في خصوص خارج الوقت فقط كما عن غير واحد (هو في غير محله) لأن الفارق بين المقامين

النص فورد هناك دليل على عدم الإعادة والدليل هاهنا سوى مقتضى القاعدة وهو إعدادها مطلقاً

(بل ومضافاً) إلى ما استدلل به العلامة في المختلف (من صحيح معذوية بن عمار) المروي في الوسائل في باب

نجاسة ماء الشرب بمجرد الملاقات عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول لا يمس الثوب ولا نعاد الصلاة مما وقع

في الشرب إلا أن يمس فيه أو أن يمس غسل الثوب وأعاد الصلاة وترحت الشرب (قال) وهذا مطلق (انتهى) وهو كذلك

فيشمل تمام الصور المتقدمة كلها

﴿ هذا في الحدائق ﴾ فدا احتار قولاً ثالثاً في المسئلة وهو أن النجاسة المستندة إلى الماء الذي توضع به وسلي

لا يعيد صلاته لأوفى ولا حارحاً استناداً إلى أمرين (أحدهما) فتح توجه النهي عن التوضوء بالنجس إلى الجهل

بالموضوع وذلك لعدم تكليف العاقل والاموحد للفساد

(ثانيهما) أن النجس ليس هو ملا في لأعيان النجاسة واقعاً بل هو ما علم نجاسته (بقوله عليه السلام) كن ماء

طاهر إلا ما علمت أنه قدر (وقوله عليه السلام) كن شيء نصيب حتى تعلم أنه قدر هذا علم بعد قدر وما لم تعلم

فليس عليك

(قال) هذه النجاسة لا نسب للماء شرعاً إلا بعد العلم (إلى أن قال) ولم أر من نسبها لما ذكرنا واحتار ما

حقيقته سوى العلامة المحدث السيد بمعية البحر أثيري في رسالة التوجه والشيخ حواد الكاظمي في شرح الرسالة

الجعفرية (انتهى موضع الحاجة من كلامه) .

(وي كذا الأمرين ما لا معنى) فإن النهي عن التوضوء بالنجس وكل تكليف آخر هو مشترك بين العالم

واشتهه الطاهر بالنجس وجب الإحتساب عنهما وضوء وعسلا وبتييمم (١) بل وجب إداقتهما جميعاً ثم بتييمم (٢).

والجاهل جميعاً لا يختص شخص دون شخص نعم الجاهل هو من لا يتحضر في حقه التكليف بطريق من شرب الصبر جهلاً بأنه خير فلا يستحق العقاب عليه مع ثبوت التكليف في حقه واقعاً ومجرد الثبوت في الواقع كافٍ هنا في انزعاع الشرطية منه وفي بطلان الوضوء بالماء المتحش بل وبطلان الصلاة التي صلاها مع هذا الوضوء (وأما الحديث المتقدمان) المرويان في الوسائل أحدهما في الباب ١ من الماء لمطلق والثاني في الباب ٣٧ من النجاسات فالنهي فيهما ظاهر به فهي الممانعة بالعلم بالقدر لا بالطهارة الواقعية إذ لا يعقل أن تكون هي معية بالعلم بالقدر فإن العلم بها مع القدرة توقف العلم على المعلوم فلو كانت القدرة متوقفة على العلم به كما دعم الحدائق لدار، فإن معنى قوله أن الطهارة الواقعية معية بالعلم بالقدر أن القدرة الواقعية تحصل بالعلم بالقدر وهو مستلزم للدور المحال.

(وعليه) فصحة الممانعة في الماء هي ثابتة واقعاً فدفعها امتنعاً قد ارتفع جهله وعلم ثبوت الشرط فيه وجب عليه إعادة الوضوء وإعادة الصلاة التي صلاها معه كالارتفاع الجهل في الوقت أو في خارجة وذلك لا يقع أحد شرط بقاء الشرط وعدم دليل على عدم الإعادة مع هذا بل الدليل قائم على إعادتها كما عرفت أياً (١) وذلك إجماعاً كما في المختلف وعن الخلاف والمعتبر بل في مفتاح الكرامة أن الإجماع لمنقول صريحاً في نعاية مواضع (النتهى).

(والمستند) والمسئلة بعد الإجماعات (موتقة عمارة) المروية في الوسائل في الباب ٨ من إمام المطلق عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال سئل عن رجل معه اثنتان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيتهما هو وحضرت الصلاة وليس بقدر على ماء غيرهما قال يهرقهما جميعاً وتييمم (وموتقة سماعة) المروية في الباب المذكور قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل معه اثنتان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيتهما هو وليس بقدر على ماء غيرهما قال يهرقهما جميعاً وتييمم.

(ولولا الإجماعات في المسئلة) والمؤثقات لكان مقتضى القاعدة بعدم حرمة التوضؤ بالماء النجس كما عرفت في مسئلة السابقة الأتية هو حوار الاحتياط هنا بالتوضؤ بأحدهما رجاء وبصلّى ثم يصل مواضع الوضوء بالماء الثاني احتياطاً ويتوضأ به ويصلّى.

فإنه إذا فعل كذلك فقد حصل له القطع بوقوع الصلاة مع الطهارة المائية واقعاً وإن كان ينبغي حينئذ دستصحاب بحاسة البدن بالسبب إلى الصلوات الأتية فإنه حينما ظهر مواضع القدر بالماء الثاني وبين فرض كونه كراً لا يحتاج التطهير له لى التعدد والإبصار يحصل له العلم الإجمالي بحاسه بده لا محالة أمّا البعض المغموس فيه أو البعض الخارج منه بعد وضوح عدم تعقل الأعماس فيه دفعة واحدة حقيقة كى لا يحصل العلم الإجمالي بالنجاسة.

(والظاهر) أن السر في أمر الأمام عليه السلام في المؤثقتين بإداقتهما جميعاً ثم التيمم هو سهوله ذلك وصعوبة الاحتياط بتكرار الطهارة والصلاة على نحو ما ذكر آتياً والله العالم.

(٢) وذلك لأمرين (أحدهما) الأخذ بظاهر المؤثقتين كما عن طاهر الشيعين والصدوقين (وثانيهما) عدم

مسئلة ٤- يشترط في الوضوء أن يكون الماء الذي يتوضأ به مباحاً شرعاً في إذا توضأ بماء المعضوب عالماً بمدى بطلان وضوئه (١) نعم إذا توضأ به جهلاً بأنه مفضوب صح وضوئه بل وهكذا إذا توضأ به ناسئاً فيصح أيضاً وضوئه على الأقوى وإذا اشتبه المباح بالمعضوب بحيث لم يعلم أن أيتها مباح وأيتها مفضوب وجب تحقق موضوع التيمم لا تاراقتهما ولا فهو واحد للماء الظاهر وتمسك من استعماله على النحو المتقدم آنفاً وإن كان فيه كلفة.

(وإنما في المختلف) من الطعن في سد المؤنقين بأن عماداً فطحى سماعة رافعى فهو ضعيف في غير محله فإن الرافعى ثقتان مرضتان عند اصحابنا يعمل بخاذلتهما في عموم أبواب العقد (واضعف منه) جلد الأمر بالإرافة فيهما على التسوية دون الوجوب وهو خلاف ظاهر الأمر.

(وقيل المقدم) على الإرافة في ماء اقليل المتحس مش قوله <sup>بشيء</sup> يكفي الإبراء أو يهرقه أو يلهيق الماء كله إلى غير ذلك مما لا وحده فإن الإرافة هناك ليس إلا مجرد الكناية عن النجاسة وعدم الإلتصاف بدخول الماء في الأمر هاهنا الوجوب بعدما نعت الماء بالظاهر لمعلوم بالإجماع التيمم (واضعف من الجميع) ما من المعشر وسعة المختلف من دعوى تحقق موضوع التيمم فعلاً بلا حاجة إلى إرافة الطائفتين بل إلى عدم التمسك من استعمالهما لأنه يعلم احتمال نجاسة أحدهما فلا يمتنع من استعمال شيء منهما (ولكنك قد عرفت) العلم الاحتمالي بنجاسة أحدهما مما لا يمنع من استعمالهما في الوضوء على نحو ما سمعت آنفاً.

(وعليه) فهو واحد للماء لظاهره فعلاً ومانعه فقه لم يتحقق موضوع التيمم (نعم) العلم الاحتمالي بنجاسة أحدهما مما يمنع من استعمالهما بل وعن استعمال أحدهما أيضاً في الأكل أو الشرب وذلك لحرمة أكل المحس أو شربه والنهي قد سحر به العلم الاحتمالي بنجاسة (ومن الصحيح) في المدارك هاهنا من تحويره استعمال أحد حائتي الأكاذب والشرب مع العلم الاحتمالي بنجاسة أحدهما قياساً للمقدم على التشبه لعدم المحصورة وعلى واحد من النوب المشترك (وإنما حذر) في القياسين جميعاً.

(أما الأول) فلما حقق في محله من الفرق بين المحصور وغيره من وجوه عمدتها بروج العسر من الاحتياط في الأطراف الغير لمحصورة وعدم لزومه في المحصورة (وإنما الثاني) فلا تنافي العلم الاحتمالي بالتكليف لكل من واحد من النوب في الشرب المشترك فيجوز البرائة عن التكليف لأمحاله وهذا واضح.

(١) وتفصيل المسألة أنه إذا توضأ بماء المعضوب عالماً بمدى بطلان وضوئه كما مرّ حتى في امتن فإن عمل الوجه واليدين حيث حرّام شرعاً والحرمة في العبادات مما تقتضي الفساد والظاهر أن ذلك مما لا خلاف فيه سوى ما من الكليني من صحته وضوئه في هذه الصورة وما من الدلائل من تقوية ذلك وهو ضعيف جداً لما ذكرناه (كما أنه إذا توضأ بماء المعضوب جهلاً بأنه مفضوب صح وضوئه وذلك لعمى ما تقدم في المسئلة الرابعة في وجه صحة وضوء من لا يعلم أن به مرضاً يصرفه الماء نظراً إلى وجود الملاك فيه وعدم تنجس النوى في حق المكلف كى يصدر الفعل منه مبعداً له مفضوفاً عليه (وعليه) فلا ينافى حصول التقرب بفعله هذا وإن مجرد المنفوضيته الواقعية مما لا يبعده



الاجتناب عنهما جميعاً ولم يصح التوضأ بشيء منهما أبداً (١) .

مسئلة ٢ - يشترط في الوضوء أن يكون الغشاء الذي يتوضأ فيه مباحاً شرعاً فإذا توضأ في الغشاء الغصبي بطل وضوؤه على الأقوى (٢)

ما لم تكن الحرمة منجزة في حقه

(والظاهر) أن الصحة في هذه الصورة مما لا خلاف فيه أيضاً (نعم) إذا توضأ بالماء المعصوب شيئاً فمعي القواعد وعن ظاهر التذكرة المطلق وعن الشهدس في الرسالة وشرحها والمحقق الثامى وكشف الغم وغيرهم الصحة وهو الأصح لمن مذكر آتياً في وجه صحة الوضوء بالماء المعصوب جهلاً به (ومن جميع مذكر) يظهر لك حكم ما لو توضأ بالماء المعصوب جهلاً بالحكم الشرعى أو سبباً له قصوراً أو تفسيراً فمعي القصورى يصح الوضوء لعدم صدور الفعل معتداً له بمعصية عليه وفي التفسيرى سطل استدوره كذلك ولا يفتقر به فتاقل جيداً

(١) وهو المحكى عن جمع من الأصحاب عن الدلائل من عليه الأصحاب (ولكن عن التذكرة) احتمال الصحة إذا توضأ بهما لأنه توضأ بماء مملوك يعنى لمعلوم بالإجماع بينهما (وعن الذخيرة) لاستشكل في المطلقان لصحبه عند الله من سبب المروية وأطعمة الوسائل في باب حكم السم والحسن قل قال أبو عبد الله عليه السلام كذا شيء يكون فيه حرام وحلال فهو لك حلال أيضاً حتى يعرف الحرام منه فتدعه (وفي كلالا الوجهين للصحة ما لا يخفى) (أما الآخر) فلم يمتشى وقد الفرة في التوضأ بهما لا بهذا ولا بذلك وذلك للعلم بالإجماع بحرمه أحدهما وتنعزله عليه بالعلم والاحتياط في الشيء المشتبه أنما يجري إذا دار أمره بين الوجوب والباحة لا الوجوب والحرمة والألّا للاحتياط في ترك هذا الاحتياط (وأما الثاني) فلأن الصحة طاهرها حرمان أصله الحل في أطراف العلم الإجمالى بالحرمة مطلقاً ولو كانت محصورة بحيث إذا علم أحداً أن أحدهما الأوائى الثلاثة مثلاً حرم حار شرب بعضها بل جميعها لعدم العلم بحرمه بعضها بعينه كمن يحرم ولم يسمع أن أحداً من اصحابنا قد افترى بذلك سوى ما حكاه الحدائق في الماء المشتبه عن المفاتيح والكفاية من الحكم محل ما اختلط بالحرام وإن كان محصوراً استناداً الى هذه الصحة وهو كما ترى في غاية الضعف والسقوط

(وعليه) فإما يجب الاقتصاد في العمل بهذه الصحة على ما عمل به الأصحاب وهو ما إذا كانت الشبهة غير محصورة وكان الاحتياط باحتساب الجميع ممّا يوجب الحرج أو كان بعض أطراف العلم الاجمالى خارجاً عن محجرات الإتياء وإنما حملها على الكل الذى فيه فرد حلال وفرد حرام فهو لك حلال حتى تعرف الفرد الحرام منه بعينه .

واللحم مثلاً فيه فرد حلال وهو لحم الغنم وفيه فرد حرام وهو لحم الخنزير واللحم لك حلال حتى تعرف أنه لحم الخنزير بعينه لا حملها على الشيء الجارحى الذى علم أن فيه حلالاً وحراماً كالقطيع من الغنم الذى علم أن فيه موطوء وغير موطوء .

(٢) وهو المشهور بين متأخري اصحابنا على ما في الحدائق (قال) للبهى عن الكوبالدى هو من ضروريات العمل (وفي المدارك) في مكان المسكى رشح القول بصحة الطهارة الواقعة في المكان المعصوب (قال) كما قطع في المعترى

وهكذا إذا كان مصب الماء عصاً فيظل وصوته (١) نعم إذا كان الصاء الذي يشوب فيه مباحاً وهكذا مصب الماء كن مباحاً ولكن كان الأرض التي وقف عليها للتوصلاً عصاً صح وصوته (٢) وإن كان آنماً في وقوفه وهذا يستحق العقاب عليه .

مسئلة ٨ - يشترط في الوضوء طهارة مواضع العبد والملح (٣) فإذا توصلاً وكان شيء من تلك المواضع

لأن الكون ليس حرثاً منها ولا شرط فيها فلا يؤثر بعلق الهوى به في فسادها (انتهى)

(وعن المنتهى) واليهائي في حمله مثله اعنى الحكم بالصحة (قال في الجواهر) ويسمى ان يكون مثله الاعمال الواجبة والمدونة ضرورة اشتراك الجميع فيما ذكره له من التعليل بان الكون ليس حرثاً منها ولا شرطاً فيها (انتهى)

﴿أورد﴾ والأقوى كما ذكرنا في المتن هو البطالان لكن لا توهّم ان الكون في الصاء العصى الذي هو محرم ومن ضروريات الفعل يكون من أحرار الوضوء ومن شرائطه فادامق به انتهى حرم وفسد فإن الكون كما سمعت من المعتمد ليس حرثاً للوضوء ولا للعسل ولا للعلالة ولا شرط لأحدها بل هو مما لا اذمة وقد حقق في محله انه لا تسمى المحرمة من المألوم الى المألوم وإن لم يجر احتلافهما في الحكم المعنى بل البطالان هما هو الكون نفس الغسلات والمسحات في الصاء العصى عصباً فيحرم ويفسد .

(وأما مدعى الجواهر) من ان حر كات اليد في الوضوء وإن كانت محرمة ولكنها مقدمة للعسل الواحد الذي هو عبارة عن انتقال اماء من مكان الى مكان وحرمة المقدمة مما لا يبرر تبعية المقدمة

(فهو ضعيف جداً) فإنه لو سلم ان مصب الماء على محل العسل وإمراة اليد عليه ليس هو عسلاً بل مقدمة له فمع انتقال الماء من مكان الى مكان الذي اعترف انه عسل هو فعل تسببي المكلف فيحرم عليه اذا كان في الصاء العصى لأنه تحت اختياره بالواسطة كعسل المباشر عتياً الذي هو تحت اختياره بالواسطة فادام حرم شرعاً بطل فهر آ وهذا واضح

(وصعب من ذلك) ما احتمله من كون العسل هو الأثر الحاصل من انتقال الماء من مكان الى مكان لا من الانتقال وذلك اوضح ان الأثر الحاصل من الانتقال هو صحة العسل لانه يفسد عسل بغيره بين المصدر وبين اسم المصدر فالعسل مصدر ونتيجته اى الأثر الحاصل منه اسم المصدر (وعلى كل حال) قد اعترف رحمه الله بتحديد المسح مع العصب وهو يكفي في بطلان الوضوء وإن لم يكف في بطلان العسل بالسم لعدم المسح فيه .

(١) لأن الغسلات حينئذ علة للتصريف في العصب وهو اصحاب الماء فيه وعلة الحرمان لتوقف تركه على تركها فيجب تركها ويحرم فعلها ويفسد اذا كان عمادة كما في المقام .

(٢) وذلك لعدم اتحاد شيء من افعال الوضوء حينئذ مع العصب حتى ان مسح على الرجل الموضوع على الأرض العصى لا يمتد تصرفاً في العصب وإنما امعدود هو وضع رجله في العصب لأمسحه على رجله

(٣) هذا هو المشهور بين الاصحاب على ما صرح به الحداثق (ولكن قديماً) في سببه ذلك الى المشهور لفظة من تمر من لهذا الشرط في الوضوء ، ولعل التامل في محله يدل على أن تمر من لهذا الشرط إلا الحداثق والمستند

نجساً بطل وضوئه .

مسئلة ٩ - يشترط في الوضوء الترتيب بين افعاله فيجب غسل الوجه أولاً ثم غسل اليد اليمنى ثم غسل اليد اليسرى ثم مسح الرأس ثم غسل النوبة الى مسح الرجلين ملاحظ فيدين علمائنا الى هذا ( ١ ) واما الترتيب بين مسح الرجلين فالأقوى هو التحجير بين المسح عليهما دفعة واحدة ومن تقديم اليمنى على اليسرى دون اليسرى على اليمنى بل تقديم اليمنى على اليسرى أحسن من المسح عليهما دفعة واحدة وأحوط ( ٢ ) وإذا أحل بالترتيب

(وقد يعتذر) عن عدم تعرضهم له بكفاية اشتراط طهارة الماء عن اشتراط طهارة الأعضاء إذ لو كانت الأعضاء بحسب تشحش الماء بملاقاته لها بينت في طهارة الماء وينتفى الشرط قهراً

( وفيه ) مضاف الى عدم حريان ذلك في التوضوء بماء عاصم لعدم افعاله بالملاقات مع أن طهرهم اشتراط طهارة الأعضاء حتى في التوضوء بماء عاصم بحيث يجب إزالة الغث من أولاً ثم تحصيل الطهارة الحديثة به ثانياً ( أن أدله اشتراط الطهارة ) في ماء الوضوء لا يندد على أكثر من اشتراطها إلى قبل الملاقات مع الأعضاء كما في التطهير من الأحداث عتياً آدم الحابر أن يكسب الماء بحسب الأعضاء بالملاقات ويكتسب الأعضاء طهارة الماء حدثاً وخبثاً في عرض واحد .

( فنه معروف ) ان الدليل على اشتراط طهارة الأعضاء في الوضوء هو غير دليل اشتراط طهارة الماء في الوضوء والأدلة الدليل قاصراً عن اشتراطها في الأعضاء .

( والظاهر ) أنه لا دليل في المقام يدل على اشتراط طهارة الأعضاء في الوضوء إلا الأحكام الواردة في غسل الجنابة الآمرة بإبقاء العرج قبل غسل أو غسل ما أصابه من البول قبل الغسل فيقتبس حكم الوضوء من الغسل لوحدة المناط فيهما ولعل وحدة المناط هي التي حمل الحقائق ان يثبت اشتراط طهارة الأعضاء هنا الى المشهور بعد ما رأى اشتراطهم لها في الغسل بلا شبهة بمعنى انه لما رأى ان المشهور قد اشترطوا طهارة الأعضاء في الغسل فنسب اليهم اشتراطها في الوضوء ايضاً لأن الملاك فيهما واحد ( والله العالم )

( ١ ) كما في المدارك بل انعقد عليه إجماعاً فتوى ورواية كما في الحقائق إجماعاً محصلاً ومفولاً مستقيماً كاد أن يكون متواتراً كالسنة كما في الجواهر .

( أفور ) ويدل على الترتيب بين افعال الوضوء على النحو المذكور في المتن مضاف الى الاجماع والى الأحكام النبائية الحاكية لوضوء رسول الله ﷺ وغيره كأمي جعفر عليه السلام المشتملة كلها على الترتيب المروية جميعاً في الباب ١٥ من وضوء الوسائل ( الروايات المستفيضة ) الواردة في خصوص الترتيب المروية في وضوء الوسائل عمدتها في الباب ٣٥ وبعضها في الباب ٣٣ وغيره .

وأصح الروايات كلها ( موثقة أبي سير ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن سببت فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه فإن بدأت بذراعك الأيسر قبل الأيمن فأعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار وإن سببت مسح رأسك حتى تغسل ذراعك فامسح رأسك ثم اغسل ذراعك ( قال صاحب الوسائل ) غسل الرجلين محمول على التقية لما مرّ يعني لما مر من الأدلة الدالة على مسحهما دون غسلهما وهو جيت

( ٢ ) وتفصيل المسألة ان في الترتيب بين مسح الرجلين اقوالاً :

(فالمشهور) كما في المختلف وعن الذكرى وكشف اللثام وغيرهما هو سقوط الترتيب بينهما فيجوز تقديم اليمنى على اليسرى أو تقديم اليسرى على اليمنى أو مسحهما دفعة واحدة وهو الذى قوّاه الحواهر وتبعه مصاح العقبة .

(وعن الصدوقين) وسلاً رواه ابن عقیل وابن الجبید وظهر الحقائق وصريح المدارك بل وجملة من المتأخرين وجوب الترتيب بينهما بتقديم اليمنى على اليسرى وهو ظاهر محكى الخلاف أيضاً  
(وعن بعض الأصحاب) التحجير بين المسح على الرجلين دفعة واحدة وبين تقديم اليمنى على اليسرى دون اليسرى على اليمنى (في الحقائق) بهذا القول إلى من صلا المأخرين وفي المدارك إلى آخرين في قال المشهور (وهو الأقوى) كما ذكرنا في المتن

ودلك لما رواه في الباب ٣٤ من وصوه الوائل عن احتجاج الطرسى عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميرى عن صاحب الرمال أنه كتب إليه يسأله عن المسح على الرجلين بأيهما يبدأ باليمين أو يمسح عليهما جميعاً معاً وجاء ثالثاً يمسح عليهما جميعاً معاً فإن بدأ بأحدهما قبل الأخرى فلا يبدأ إلا باليمين .

(وهذه الرواية) كما ترى صريحة فيما قوّى بناء من التحجير بين المسح على الرجلين دفعة واحدة وبين تقديم اليمنى على اليسرى دون اليسرى على اليمنى .

(ثم) مقتضى الجمع بين هذه الرواية وبين حسنة محمد بن مسلم المروية في الباب ٣٤ أيضاً من وصوه الوسائل عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قار فيه وامسح على القدمين وأبدأ بالشق الأيمن هو حمل الحسنة على الاستصحاب كما عن المعتز والمنتهى والعلية وغيرها ونفى عنه الممد في الحواهر بل عن الشفيع نسته إلى نص الأصحاب فإن قوله ثالثاً في رواية الاحتجاج يمسح عليهما جميعاً معاً صريح في حوار المسح عليهما دفعة واحدة وقوله ثالثاً في الحسنة وأبدأ بالشق الأيمن ظاهر في تعيين تقديم الأيمن على الأيسر فيحمل الظاهر على ما لا ينافي المسح ويسمى على حوار المسح عليهما دفعة واحدة وعلى استصحاب تقديم الأيمن على الأيسر

(وعليه) يحمل أيضاً ما في الباب المذكور من روايتين آخرتين (قال) في أحدهما إذا نوحاً أحدكم وليبدأ باليمين قبل الشغل من حسده (وقال) في أحدهما إن التمسك كان إذا نوحاً بدأ بمبهنه (وعليه) فلا تشاء باليمين بالنسبة إلى مسح الرجلين يكون مستحباً لا واجباً وذلك لتنصيص رواية الاحتجاج بحوار المسح عليهما دفعة واحدة وهذا واضح .

(واستدل المشهور) لسقوط الترتيب بين مسح الرجلين بإطلاق الآية الشريفة وإطلاق الوسوئيات البياية المروية في الباب ١٥ من وصوه الوسائل الحاكية كلها للترتيب بين الأجزاء الرجلين .

(وفيه) أن التمسك بالإطلاقين في قال ما تقدم في رواية الاحتجاج من قوله ثالثاً فإن بدأ بأحدهما قبل الأخرى فلا يبدأ إلا باليمين معاً لا ينبغي .

(واستدل أدب القول الثاني) من وجوب تقديم الأيمن على الأيسر بحسنة محمد بن مسلم المتقدمه وما جرى مجراها من الروايتين الأخرتين (وفيه) أن الأخذ بظهور قوله ثالثاً في الحسنة وأبدأ بالشق الأيمن في الوجوب

تسلياً فقدّم ماحقه التأخير وأخر ماحقه التقديم وجب العود على ما حصل معه الترتيب (١) فادانى وعسل اليسرى أولاً ثم عمل اليمنى ثم تدكر انه خالف الترتيب وجب اعاده عمل اليسرى فقط دون اليمنى واذا أعاد

في قبال تصريح رواية الاحتجاج بحوار المصح عليهما جميعاً معاً مما لا ينمى ايضاً فلا بد من عمل الحصة كما تقدم وما جرى مجراها على استحباب تقديم الأيمن لا على وجوبه .

﴿ بقى امر ان احدهما ﴾ انه حكى عن ابن الجتيد وامى نابويه الاستدلال لتقديم اليمنى بالوصوات البياية وهو عيب لخلوها عن ذلك رأساً (وأعجب منه) مدعى جامع المقاصد من الاستدلال له ذلك مع دقة نظره وتحقيقه في المسائل ولو استدأوا كما فعل سائر القائلين بهذا القول بحسنه محمد بن مسلم المتقدمة كان أولى وكانهم لم يظفروا عليها (قال في الجواهر) مع وجود تلك الحصة في الكافي في باب الوصوء (انتهى)

﴿ ثانيهما ﴾ ان صاحب الجواهر وهو من ارباب القور الأول كما تقدم آتياً قد ناقش في رواية الاحتجاج من وجوه (الأول) عدم شهرتها بين الطائفة رواية وفتوى (الثاني) انها معدومة بأدلة القور الثاني من حصة محمد بن مسلم وما جرى مجراها (الثالث) انها مما لا تصلح لأن تكون حكمة على إطلاق الكتاب والسنة (وفي الجميع ما لا يخفى) .

(أما الأول) فلا أن محرز عدم الشهرة مما لا يصر بحجيتها مع احتمال ان أغلب لم يظفروا عليها (وأمّا الثاني) فهو عيب مع اعترافه قبل المسألة بيسر ان رواية الاحتجاج اعلى سداً من الحصة مصداقاً الى انه لا تنافي بينهما طاعرت من ان بينهما الجمع الدلالي وهو محل الظاهر على النص (وأمّا الثالث) فهو أعجب وهل ينفع الاطلاقات في قتال المقيّد كرواية الاحتجاج في المقام المذكور صريحاً عن تقديم اليسرى على اليمنى ؟ كلا .

(١) من غير حاجة الى اعادة الوصوء من رأس كما عن التذكرة والظاهر انه لم يقل بها احد من اصحاب سواء (وعلى كل حال) المشهور هو وجوب الإعادة على ما حصل معه الترتيب والمراد من الإعادة على هذا النحو كما عن المحقق والعلامة والشهيد وغيرهم من المتأخرين بل في الجواهر لأحد فيه خلافاً بل عن اللوامع الوفاق عليه (هو إعادة) مقدّمه تسلياً دون إعادة ما أخره تسلياً ففي مثال المتن يعيد عمل اليسرى فقط دون عمل اليمنى لعدم ما يقضى بصلائه كي يعاد ثانياً سوى وقوع عمل اليسرى قبله تسلياً وهو مما لا يصر (هذا مصافاً) الى دلالة طائفة من الروايات على ذلك المروية في الباب ٣٥ من وصوء الوسائل

(ففي موقوفه ابن ابي يعقوب) عن أبي عبد الله عليه السلام قال اذا بدأت بيسارك قبل يمينك ومسحت برأسك ورجلك ثم استيقنت بعداك بدأت بها عسلت بيسارك ثم مسحت برأسك ورجلك

(وفي صحيحه منصور بن حازم) في حديث تقديم السعي على الطواف قال ألا ترى انك اذا عسلت شمالك قبل يمينك كان عليك ان تعيد على شمالك (هكذا في الوسائل) وفي حجج الوافي ولكن في الحدائق (كان عليك ان تعيد على يمينك) وهو على الظاهر اشتباه ولعله من الناسخ .

(وفي رسالة الصدوق) فيمن بدأ بفعل يساره قبل يمينه (قال) وقد روى انه يعيد على يساره .

﴿ وفي قبال هذه الطائفة ﴾ طائفة اخرى من الروايات المروية في الباب المتقدم وسماها في الباب ٣٦

عسل اليمنى ثم غسل اليسرى فهو أفضل وإذا أعاد الوضوء من رأس فهو أفضل من الجميع .  
وإذا ترك عصواً من أعضاء الوضوء شيئاً وتذكر من قبل أن يحف بلل الوضوء أنى بالعصو المنسى وما بعده (١) .

طاهرة في وجوب إعادة ما حتره شيئاً ثم إعادة ما قدمه شيئاً على مثال المتس يعيد غسل اليمنى أولاً ثم يعيد غسل اليسرى .

(ففى موثقة بى صير) عن أبى عبد الله عليه السلام قال إن نيت فعلت دراعيك قبل وجهك فعد على وجهك ثم اغسل دراعيك بعد الوجه فإن بدأت بدراعت الأيسر فعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار .  
(وفى مرسله الصدوق) قال دروى فى حديث آخر فىمن بدأ بغسل يساره قبل يمينه أنه يعيد على يمينه ثم يعيد على يساره .

(وفى رواية على بن حمزة) عن أخيه موسى بن حمزة عليه السلام قال سألت عن رجل توضأ وغسل يساره قبل يمينه كيف يصح قال يعيد الوضوء من حيث أخطأ يغسل يمينه ثم يساره ثم مسح رأسه ورجليه .  
(وبهذه المصاحف) صحيحة زرارة عن أبى حمزة عليه السلام وصحيحة أخرى له وصحيحة منصور بن ورواية الصائغ فى حجج الوافى فى باب ترك السرى .

(ومقتضى الجمع) بين الطائفة الأولى الصريحة فى لاقتصر على إعادة ما قدمه شيئاً هو محل هذه الطائفة الذبية الظاهرة فى وجوب إعادة كل مما حتره شيئاً وما قدمه شيئاً على الأفضلية فتكون النتيجة هو تحجير المكلف بين أن يقتصر على إعادة ما قدمه شيئاً وبين إعادة كل مما حتره شيئاً وما قدمه شيئاً والتجيز هو الذى قرنه الحدائق واستظهره من الغيبة ونسب إلى طاهر المقتضى والتهية والسرائر .  
(ويمكن من هذه الطائفة الثانية) على ما إذا قدم الناسى ما حقه التأخير ثم تذكر من قبل أن يأتي بما حقه التقديم فإنه حينئذ لا بد وأن يأتي أولاً بما حقه التقديم ثم يأتي بما قدمه شيئاً بمعنى أنه إذا غسل اليسرى ثم تذكر من قبل أن يغسل اليمنى أنه بدأ باليسرى ففى هذه الصورة لا بد وأن يعيد على اليمنى أولاً ثم على اليسرى وإنما يطلق الإعادة بالنسبة إلى اليمنى مع أنه متألم يؤت به أصلاً من جهة المشاكلة مع ما بعده من العصور الذى قدمه شيئاً بالاحقية وهذا واضح .

(ثم إن مقتضى الجمع) بين هاتين الطائفتين وبين رواية على أعنى أن حرة وقد رواها الوسائل فى طى الروايات المتقدمة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بدأ بالمروة قبل الصفا قبل يعيد ألا ترى لو بدأ بشماله قبل يمينه فى الوضوء أراه أن يعيد الوضوء (هو محل رواية ابن حمزة) على استصحاب الإعادة من رأس ويكون الناسى محبباً بين أمور ثلاثة كما اشرنا فى المتن فالتانى أفضل من الأول والثالث أفضل من الثانى .  
(١) بلا خلاف أحده فى ذلك من أحد (وبدل عليه) مضاف إلى ذلك طائفة من الروايات المروية فى الباب

٣٥ من وضوء الوسائل .

(ففى رواية زرارة) عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل ينسى مسح رأسه حتى يدخل فى الصلاة قال إن كان فى لجته بلل فقد ما يمسح رأسه ورجله فليعمل وليصل قال وإن نسي شيئاً من الوضوء المعروف فعليه أن يبدأ



وإذا ترك بعض الوضوء شيئاً كما إذا نسي من وجهه أو يده موصلاً لأصابعه كاملاً وتدّكر من قبل أن يجفّ

بما نسي ويبعد ما بقي لتتمام الوضوء .

(وفي حسنة الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله ومسح رأسه ورجليه فذكر بعد ذلك ، غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه النعم .

(وفي رسالة الصدوق) قال وقال الصادق عليه السلام وإن نسي مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من ثلثة وصولك ( وقريب منها ) رواه منصور بن ورواية أبي بصير أيضاً في الباب ٤٢

﴿ وفي قار هذه الطائفة ﴾ طائفة أخرى من الروايات الطاهرة في الإتيان بالمسح المسمى فقط دون ما بعده مروية في الباب ٣ من وصوء الوسائل .

(وفي حسنة أخرى للحلي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ذكرت وأنت في صلاتك إنك قد تركت شيئاً من وصولك المفروض عليك فأصرف ذهنك الذي نسيته من وصولك وأعد من صلاتك

( وفي رواية أخرى ) لأبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل توضأ ونسي أن يغسل رأسه حتى قام في صلاته قال يصرف ويعد رأسه ثم يعيد (بمعنى صلاته) وتطيرها رواية النجاشي ورواية الشحام

( ولكن مقتضى الجمع ) بين الطائفة الأولى الصريحة في إتيان المنسي وما بعده وبين هذه الطائفة الطاهرة في الإتيان بالمنسي وحده دون ما بعده هو حمل الظاهر على ما لا ينافي النص نعم لو كانت الطائفة الثانية صريحة في الإتيان بالمنسي وحده دون ما بعده لحملنا الطائفة الأولى على استحباب الإتيان بما بعد المنسي ولكنها ليست كذلك .

( نعم إن صحبة علي بن حمزة عن أخيه موسى بن حمزة عليه السلام المروية في الباب ٣٥ من وصوء الوسائل قال سألت عن رجل توضأ ونسي غسل يديه فقال يغسل يديه ولا يعيد وضوء شيء غيرها ( كادت تكون صريحة ) في الإتيان بالمسح المسمى فقط دون ما بعده ولا ما قبله ولكن مع ذلك إن الطائفة الأولى هي أصرح منها في الإتيان بالمنسي وما بعده فوجب حمل الصحيحة كما عن الشيخ وإيتم الوضوء على ما لا ينافي الطائفة الأولى فقوله عليه السلام في الصحيحة ( ولا يعيد وضوء شيء غيرها ) أي ولا يعيد وضوء شيء غير اليدين مما قبلها لأمّا بعدها والله العالم .

﴿ ثم إن لنا روايتين ﴾ في وضوء الوسائل أحدهما في الباب ٣٤ وأخرهما في الباب ٣٥ ثم إن جميعاً إعادة الوضوء من رأس

( وفي رواية حكيم بن حكيم ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي من الوضوء الذراع والرأس قال يعيد الوضوء إن الوضوء يتبع بعضه بعضاً

( وفي رواية سماعة ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال من نسي مسح رأسه أو قدمه أو شيئاً من الوضوء الذي ذكره الله تعالى في القرآن كان عليه إعادة الوضوء والصلاة .

( ولكن الروايتين ) محمولتان على التذكر بعد فصل طويل قد حصل معه الجفاف واحتل به الموالاة بن هما طاهران في ذلك بلا حاجة إلى الحمل عليه وذلك بقرينة ما في الأولى من التعليل لإعادة من رأس وضوء

مثل الوضوء يكفي أن يسلّ الموضع المتّمسّ من بلل وصوته ( ١ ) بالاحتاجة إلى العود على تمام العصور وما بعده كما في الفرس السابق .

المقابلة وما في الثانية من إعادة الوضوء والصلاة جميعاً .

( ١ ) وذلك لمرسلة الصدوق في العقيه المروية في الباب ٢٣ من وصوه الوسائل قال سئل ابو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يبقى من وجهه اذا توضأ موضع لم يصبه الماء فقال يحزبه أن يسلّم من حسده (ولرواية العيون) في الباب المذكور مسنده عن محمد بن سهل قال سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يودّ كر مثل المرسلة ( ويؤيد الروايتين ) ماورد نظير ذلك في العسل ايضاً وقد رواه الوسائل في الباب ٢٠ من الجبابة عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال اغتسل أبي من الحنثانة فقبل له قد انفتحت لمعة في ظهره لم يصبها الماء فقال له ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللمعة (وفي الباب المذكور) رواية أخرى يصح منها ذلك

( وما في الحديث ) من ضعيف سند المرسلة ضعيف سيّما بعد تأنيدها برواية العيون بل وما اشهر اليه من روايتين آخريتين في العسل بل هو من مثل الحديث ضعيف سيّما مع اعتراجه بذلك . وما ظهر من الصدوق العمل بظاهرها حيث نقلها ولم يترسّ لتأويلها ولا ردّها . ( قال ) وهو ظاهر المحدث الشيخ عبد الحرّ في كتاب البداية وحرى عليه ايضاً في كتاب الوسائل حيث قال باب من سبي بعض الوجه أخرجه أن يسلّم من بعض جسده ( انتهى ) .

( ومثله في الضعف ) ما في الحديث ايضاً ونسبه الجواهر من أن ما أرسله الصدوق من أن ما عليه الاصحاب وأن حمده على الايمان بما بعده أولى من عدم القواعد وتخصيص الاحبار الكثيرة بها ( ووجه الضعف ) ان الاصحاب لم يمتثلوا غالباً هذه المسئلة كي تعرف انهم قد جالوا المرسلة سوى انه قد ادعى أن ظاهر الاصحاب عدم الفرق بين بيان العنصر الكامل وبيان بعضه وهو مجرّد دعوى لم تثبت . واما تخصيص الاحبار الكثيرة بها فمما لا يلزم لأن تلك الاحبار قد وردت في بيان العنصر الكامل وهذه المرسلة قد وردت في بيان بعض العنصر وبمبهما فرق عظيم ولي في موضوع واحد كي تخصص إحداها بالأخرى ( مصدق ) الى انه لا مانع من تخصيص الاحبار الكثيرة بمرسلة العقيه المؤيدة برواية العيون بل وبالحررين الواردين في الفصل ايضاً .

**عن نقي شيء** وهو انه حكى عن ابن الحنيد انه حدّد بعض العنصر الذي أبغضه شيئاً ما اذا كان دون سعة الدرهم ( قد ) فان كان دون سعة الدرهم بله ومكّى وإن كان أوسع أعاد على العنصر وما بعده ان لم يكن قد حفت ما قبلها وان كانت قد حفت ابتداء الطهارة .

( قال في المختلف ) ولا أعرف هذا التفصيل لأصحاب ( ثم ذكر ) عن ابن الحنيد انه قال وقد روي توقيت الدرهم ( يعنى تحديد الدرهم ) ابن سعيد عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وابن منصور عن زيد بن علي عليه السلام ومنه حديث أبي امامة عن النبي صلى الله عليه وآله ( انتهى ) ولكن الروايات المذكورة غير معروفة فلا يمكن الأخذ بها والاعتماد عليها ( قال في الحديث ) وهو أعرف بما نقل ( وفي الجواهر ) لم تحفته ( انتهى ) .

مسئلة ٩٥ - يشترط في الوضوء الموالاة ( ١ ) لكن لا بمعنى المتابعة العرفية أى اتصال أفعال الوضوء بعضها

( ١ ) ملاحظ فيه بين الأصحاب ( قل في الحقائق ) كما ذكرناه جماعة ( وقال في الحواهر ) إجماعاً محصلاً ومنقولاً ( انتهى ) نعم قد احتلوا اختلافاً شديداً بل واضطرب كلامهم أيضاً في بيان معنى الموالاة التى اعترضوها في الوضوء .

( فالأشهر ) كما في الروضة بل المشهور كما عن غيرها ان الموالاة هي غسل كل عضو قبل ان يغسل ما يتقدمه من عضو أو عضوين ( وعن المقنعة ) والخلاف والمهايه والمنسوط أنها امتناعه العرفية في حال الاحتياط وأما في حال الإصرار كغسل الماء وطرفه حاجة فالأمر مراعات عدم الحفاف فإن جف الوضوء بطل وإلا صح ( وطاهر هؤلاء ) بل صريح المنسوط على ما في الحواهر هو الطلان ترك امتناعه العرفية في حال الاحتياط فيكون وجوب المتابعة في هذا الحال شرطياً لا تكليفاً .

( ولكن عن المحقق الثاني ) وشرح الإرشاد وكشف الالتباس انهم يقل أحد بالطلان ترك المتابعة من عن التنقيح اتفاق الكل على عدم الطلان تركه، مالم يجف الوضوء ( قل ) بل فائدة الخلاف تظهر بالإيم وعدمه ( انتهى ) .

( وفي المختلف ) وعن المعتمد ومنتهى التحرير وسائر كتب العلامة التصريح بوجوب المتابعة العرفية تكليفاً في حال الاحتياط وأنه إذا أحل بها عمداً أثم ولم يطل وضوئه مالم يحصل الحفاف ( وعن والده الصدوق ) في رسالته على ما استظهر الحقائق من كلامه المحكي في الغيبة اعتماد أحد الأمرين إما التتابع العرفي وإما عدم الحفاف فيرتفع عرفاً صح الوضوء ولو جف وإذا لم يتابع عرفاً فإن جف الوضوء بطل وإلا صح ( قل في الحقائق ) وإلى هذا القول مال حمله من أقوال متاخرى المتأخرين منهم المحدث الشيخ محمد بن الحسن البحرى العاملى في كتاب البداية وكتاب الوسائل ( الى أن قال ) وبذلك يصير في المسئلة قول رابع ( انتهى ) .

﴿ أقول ﴾ من المستبعد جداً أن يترجم المشهور في صورة التتابع العرفي بالطلان إذا جف الوضوء لحر شديد أو لهبوب رياح شديدة ونحو ذلك بل الظاهر أن إبطه الصحة والفساد عندهم بالحفاف وعدمه هي في صورة عدم التتابع العرفي فيكون على هذا مرجع القول الأول والرابع إلى شيء واحد .

( وعلى كل حال ) الحق هو القول الرابع في المسئلة ومرجعه إلى دعويين ( الأولى ) أن في صورة التتابع العرفي يصح الوضوء مطلقاً جف أو لم يجف عتده ان مع الحفاف وعدم إمكان المسح بشدة الوضوء إما لشدة الحر أو لهبوب الرياح أو لمحوها بمسح يابساً كما تقدم في المسئلة ٣٥ من أفعال الوضوء .

( الثانية ) أن في صورة عدم التتابع العرفي وتأخير بعض أفعال الوضوء عن بعض يكون المبدأ في الصحة والفساد على الحفاف وعدمه فإن جف الوضوء بطل وإلا صح .

( ويدل على الدعوى الأولى ) صحيحة حرير في الوضوء يجب المروية في الباب ٣٣ من رسوخ الوسائل قال قلت فإن جف الأول قبل أن أغسل الذى يليه قال جف أوله يجف غسل ما بقى ( الحديث ) وطاهر هذه الصحيحة هو

بعض عرق بحيث يغسل كل عضو بعد عضو من غير فصل معتد به بل بمعنى عدم تأخير بعض أفعال الوضوء عن بعض بحدٍ يحذف ما سبق من الوضوء .

صورة التتابع العرفي كما هو الغالب المتعارف (ومن هنا) حكى عن الشيخ أنه قال الوجه في هذا الحصر أنه لم يقطع وصوته وإنما تنعقه الريح الشديدة أو الحر العظيم وأنه تحب عليه الإعادة بالحذف في صورة تعريق الوضوء مع اعتدال الوقت والهواء .

(قال) صاحب الوسائل ورواه الصدوق في مدنية العلم مسنداً عن حرير عن أبي عبد الله عليه السلام (قال) كما ذكره الشهيد في الذكرى (انتهى) .

(والرسوى) المروى في الباب ٢٩ من وضوء المستدرك قال عليه السلام وإن حبت بعض وضوئك قبل أن تتم الوضوء من غير أن يقطع عنك الماء فامض على ما بقى حبت وضوئك أولم يحف .

(ولوالة الصدوق) في الرسالة عبارة قد نقلها صاحب الحديث وهي مطابقة للرسوى عيماً غير أنه قال فاعمل ما بقى بدل قوله عليه السلام فامض على ما بقى والظاهر أن مدرك كلامه هو هذا الرسوى

(وبدل على الدعوى الثانية) صحيحة معاوية بن عمار المروية في الباب ٣٣ من وضوء الوسائل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ربما توضأت بعد الماء فتعوت الجارية فاطأت على الماء فيحف وضوئي فقال أعد (وموافقة أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الباب المذكور قال إذا توضأت بعض وضوئك فمرست لك حاجة حتى يمس وضوئك فأعد وضوئك فإن الوضوء لا يبعث .

(وقد بدت) أن عموم التعليل في هذه الموقفة (في الوضوء لا يبعث) مما يشمل الحفاف حتى في صورة التتابع العرفي (وفيها ما لا ينفى) فإن المراد من التسعيس ههنا هو التأخير الذي نشأ من عروص حاجة حتى يمس الوضوء لا مطلق الحفاف ولو مع التتابع العرفي

(وعليه) فمما عن الذكرى من أن الحفاف يضرب ولو مع الولاية وإن القول بأنه لا يضر هو ظاهر ابن بابويه والأخبار الكثيرة على حذافه ضعيف جداً فإن ظاهر المشهور هو موافقة ابن بابويه فيما إفاده من أن الحفاف مع التتابع العرفي لا يضر وليس هناك حصر على خلافه فضلاً عن أخبار كثيرة بل صحيحة حرير والرسوى هما على وفاقه كما عرفت .

(وقد يستدر على الدعوى الثانية) مما تقدم في المسئلة ٢٩ من أفعال الوضوء من مرسلة الصدوق ورواية مالك الآمرتين بالمسح على الرأس إذا نسيه من ثلثة وضوئه وإن لم يمسح فمس بثلثة لحيته وإذا لم يبق أعاد الوضوء . (ولكن الاستدلال بهما) للمقام لا يخلو عن مناقشة فإن ظاهرهما الإعادة من جهة عدم بقاء ما يشترط في المسح من كونه سلك الوضوء لأم جهة أنه احتل المولات بالحفاف الحاصل من تأخير بعض أفعال الوضوء عن بعض .

(ثم إن ما استدل به أو أمكن الاستدلال به) لوجوب المتابعة العرفية في حال الاختيار إتماً وحقاً شرطياً كما هو ظاهر أكثر أبواب القول الثاني وصريح بعضهم كما تقدم أو وجوباً تكليفاً كما هو صريح أبواب القول الثالث أو شرطياً وتكليفاً كما احتمله الجواهر في حق أبواب القول الثاني هو أمور عديدة .

﴿الاول﴾ الاحكام المروية بعضها في الباب ٣٣ وبعضها في ٣٤ وبعضها في ٣٥ من وضوء الوسائل .  
 (في صحيح زرارة) قال قال أبو جعفر عليه السلام تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ولا تقدر من شيئاً بين يدي شيء يخالف ما أمرت به الخ .  
 (وفي حسنة الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا نسي الرجل أن يصل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه ورجليه فذكر بعد ذلك غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه (إلى أن قال) وأنتع وضوئك بمعه بعضاً  
 (وفي رواية حكيم بن حكيم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي من الوضوء الدراع والرأس قال يعيد الوضوء أن الوضوء يتبع بعضه بعضاً .

(وفي الرضوي) المروي في الباب ٢٩ من وضوء المستدرک إثبات أن بعض الوضوء وقائع بينه كما قال الله تبارك وتعالى ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم بالرجلين ثم بالرجلين فإن فرغت من بعض وضوئك وانقطع بك الماء من قبل أن تنته ثم أوتيت الماء فأنتم وضوئك إذا كان ما علمته رطباً فإن كان قد جفأ فأعد الوضوء .  
 (وفي الجميع ما لا يخفى) فإن المراد من قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح زرارة تابع بين الوضوء هو الترتيب أي جعل ماحقه التقديم مقدماً و ماحقه التأخير مؤخراً وذلك بقرينة قوله ابدأ بالوجه ثم باليدين (إلى أن قال) ولا تقدر من شيئاً بين يدي شيء وليس المراد منه هو المتابعة العرفية أي اتصال أفعال الوضوء بعضها ببعض عرفاً (كما أن المراد) من قول أبي عبد الله عليه السلام في حسنة الحلبي وأنتع وضوئك بمعه بعضاً هو الترتيب أيضاً وذلك بقرينة أمره بالالتزام بالمنسب وما بعده لا بالمنسب فقط أي ليحصل الترتيب بين الأفعال فيقع ماحقه التأخير بعد ماحقه التقديم لا قبله .

(وأما رواية حكيم بن حكيم) فمقتضى الجمع بينها وبين الروايات الواردة في بيان الحرء الآمرة بالالتزام بالمنسب وما بعده من دون أن يأمر بإعادة الوضوء من رأس هو حملها كما تقدم في أواخر المسئلة ٩ على صورة الجفاف وعدم بقاء بقاء الوضوء ومن المعلوم أن في هذه الصورة تحب الإعادة بلا حلال فيها لكن لعدم المتابعة بهذا المعنى جداً .

(وأما الرضوي) فاللهي عن تبعيض الوضوء فيه هو كنهى تبعيضه في موثقه أي بصير المتقدمة والأمر بالمتابعة فيه هو عين الأمر بالمتابعة في صحيح زرارة المتقدمة آنفاً وقد عرفت معنى التبعيض والمتابعة فيهما فلا يعيد .

﴿الثاني﴾ الوسوئات السبائية المروية في الباب ١٥ من وضوء الوسائل الحاكية أغلها لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعضها لوضوء أبي جعفر عليه السلام الطاهرة جميعاً في المتابعة العرفية أي اتصال أفعال الوضوء بعضها ببعض عرفاً .  
 (وفيه) بعد تسليم ظهورها في ذلك أن المتابعة فيها جارية مجرى العادة إذ تأخير بعض أفعال الوضوء عن بعض لا يكون إلا بداع عقلاني من نفاد ماء أو طر وحاجة ونحو ذلك ولهم يحصل ذلك الداعي فيها لا لأنه يعتسر في الوضوء المتابعة العرفية .

﴿الثالث﴾ قوله عليه السلام في دليل موثقه أي بصير المتقدمة فإن الوضوء لا يبعث (وفيه) أن المراد من التبعيض

مسئلة ٩١ - يشترط في الوضوء المباشرة مع الإمكان معنى أنه يجب على المكلّف أن يتوضّأ بنفسه فإذا

المنهي عن الوضوء كما تقدم وعرف مرئته تحدده <sup>في</sup> الحاجة التي عرّضت لك في الإثناء بوضوء وصوتك هو تاحير بعض أفعال الوضوء عن بعض حتى يجب البعض السابق لأمعنى إعتبار المتابعة العرفية أي اتصال أفعال الوضوء ببعضها بعض عرقا .

﴿ بقى مورد تسعى التنبيه عليها أحدها ﴾ ان الحفاف المطلق للوضوء في الجملة ولو في خصوص ما اذا تاحتر بعض أفعال الوضوء عن بعض لتعداد الماء أو لطرف حاجة هو هو حفاف تمام الأعضاء أو أحد الأعضاء أو خصوص العدو السابق فيه وجوه بل أقوال (سب إلى المشهور) الأول (والى ابن الحفيد) الثاني (والى السيد) وإس إدریس والحلي والمهدب الثالث

(والحق) هو الأول لظهور صحیحته معاوية بن عمار وموثقه أبي بصير المتقدمين في اعتبار حفاف الكل في البطلان وكفاية البدل والجملة في الصحة

(ويؤيد ذلك) بل يدل عليه الأحاديث المستقيمة لا مرة بأحد البدل من لحيته أو حاجبيه أو أشعار عيبيه عند نيل المسح وحفاف الأعضاء كلها وقدمى تفصيلها في المسئلة ٢٩ من فصل الوضوء فلولم يكف بقاء الليل في الجملة في صحة الوضوء لم يجر أحد البدل من اللحية أو الحاجبين أو من أشعار العينين للمسح على الرأس أو على الرجلين وهذا واضح (واحتمار) احتفاء من ذلك بالنسبة فقط دون غيره كما يظهر ذلك من المدارك والحدائق ضعيف إلى الغاية وبعيد إلى النهاية .

﴿ تنبيهها ﴾ انه حكى عن جمع كثير نقيد الحفاف بالهواء المعتدل من عن الذكرى لسنه إلى الأصحاب (ومعنى ذلك) أنه لو حلف الوضوء في الحر والاعرة به لم يكفى حينئذ في الصحة البدل التقديرى أى لو لم يكن البحر لكان البدل موحوداً وأنه لو لم يحلف الوضوء في الرد والاعرة بهذا البدل لم يكفى حينئذ في البطلان الحفاف التقديرى أى لو لم يكن الرد لحلف الوضوء

(وإلى هذا كله) يرجع ما في الدوائر من أن المراد من الموالاة مراعات الحفاف هو تقدير رعاى أى ليس للمكلف ان يفرق بين أفعال الوضوء بمقدار زمان لو كان الهواء معتدلاً لحلف فإذا فرّق بهذا المقدار بطل الوضوء وإن لم يحلف لبرودة الهواء كما انه إذا لم يفرّق بهذا المقدار لم يبطل الوضوء وإن حلف لحرارة الهواء

(وهذا مشكل) حدّا (وأشكل منه) ما عن الذكرى في تفسير الهواء المعتدل من ان المقصود به هو إخراج طرف الإفراط بالحرارة لاطرف الإفراط بالبرد و مرجعه الى كفاية البدل التقديرى في الحر والمعتدل وعدم كفاية الحفاف التقديرى في الرد المعتدل وهو كما ترى في غاية الإشكال فإن طرفي الإفراط في الحر والبرد على نبط واحد ولا وجه للتفكيك بينهما أصلاً .

(والصحيح) هو ما في الحدائق وعن جماعة من المتأخرين من أن المقدار هو على الحفاف والبدل الحسنيين فإذا فرّق بين أفعال الوضوء لتعداد الماء أو لطرف حاجة فإن حلف الوضوء بطل ومهما لم يحلف لم يبطل ولو كان الحفاف في الحر وعدم الحفاف في الرد فإن الإعادة في صحیحته معاوية وموثقة أبي بصير المتقدمين معلّفة



وصاته غيره مع قدرته ظل وصوته (١)

على خلاف الوضوء وظاهرهما الجفاف الفعلي دون التقديرى اللولائى  
 ثالثها \* أن المتابعة العرفية في أفعال الوضوء إن لم نقل بوجوبها فهي لامحالة مستحقة كما في الأحوال  
 وراححة كما في مصباح الفقيه وذلك لحسن استارعة والإستباق إلى الحيرات كما في القرآن الكريم  
 (وعليه) فإذا ندر الموالاة في الوضوء بمعنى المتابعة العرفية صح النذر لرححان متعلقه (ولكن إذا أحل  
 بها) لم يبطل الوضوء سوى أنه يحصل إلا ثم بذلك لمخالفة النذر حينئذ فإن أقصى ما يقتضيه النذر هو وجوب  
 المتابعة العرفية في الوضوء تكليفاً لا شرطياً

(وعن المدارك) التعجيل فإن ندر التتابع في الوضوء وأحل به صح الوضوء وأما إذا ندر الوضوء المتتابع  
 فيه وأحل بالتتابع بطل الوضوء والفرق بينهما غير واضح فإن أقصى ما يقتضيه النذر في الثاني أنه إذا لم يتابع  
 في الوضوء لم يتحقق الوضوء المتتابع فيه ولم يف بالند حينئذ لا أنه يبطل الوضوء من أصله وذلك لعدم اشتراط  
 التتابع العرفي في ماهية الوضوء وحقيقته وهذا واضح .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما في المختلف والحدائق (بل عن بعض) أنه مذهب الأصحاب  
 (بل عن استسقى) أنه قول علمائنا أجمع (ولكن) مع ذلك كله حكى عن ابن الحنفية أنه قال يستحب أن لا يشرك  
 إلا بسائر في وصوته غيره بأن يوسيه أو يعينه عليه (التهى) وهو ضعيف

\* والأقوى \* ما عليه المشهور من وجوب ذلك لا استحبابه (وبدل عليه) مصداقاً إلى عدم الخلاف فيه  
 إلا ما سمعته من ابن الحميد وإن ظاهر الأمر المتوخى إلى المخاطب مطلقاً تعديداً كان الأمر أو توسلياً هو  
 المباشرة بنفسه إلا ما ثبت فيه حوار الاستئذان (الأحبار المستعينة) المروية في الباب ٢٧ من وضوء الوسائل  
 (في رواية الحسن بن علي لوث) قال دخلت على الرضا عليه السلام وبين يديه امرئ يريد أن ينتهي منه  
 للصلاة فحدثت منه لأصب عليه فأنى ذلك وقال له يا حسن فقلت له لم تنهاني أن أصب على يديك شكره أن  
 أوجر قال نوحرات وأورر أنا فقلت وكيف ذلك فقال أما سمعت الله عز وجل يقول : ومن كان يرحو لقاء ربه  
 فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ، وها أنا ذا أتوضأ للصلاة وهي العبادة فأكره أن يشركني  
 فيها أحد

(في رسالة المصنف) قال دخل الرضا عليه السلام يوماً والمأمون يتوضأ للصلاة والعلام يصب على يده الماء  
 فقال لا تشرك يا أمير المؤمنين بعبادة ربك أحداً صرف المأمون العلامة ونوكى تمام وصوته بنفسه  
 (وفي رواية الصدوق) في الفقيه والمفسر مراسلاً وفي العلل مسنداً عن شهاب بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام  
 قال كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا توضأ لم يدع أحداً يصب عليه الماء فقلت له يا أمير المؤمنين لم لا تدعهم يصبون  
 عليك الماء فقال لا أحب أن اشرك في صلاتي أحداً وقال الله تبارك وتعالى : ومن كان يرحو لقاء ربه فليعمل  
 عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً (قال) ورواه الشيخ بأسناده مثله .

(وفي رواية السكوني) عن أبي عبد الله عليه السلام عن آثانه عن علي عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ واصلتان  
 لا أحب أن يشاركني فيهما أحد وضوئي فإنه من صلاتي وصدقتي فإنها من يدي إلى يد السائل فإنها تقبلي

يد الرّحمان

(ثم إن لفظة أورد) في الرواية الأولى هي كالصريحة في الحرمة والمعصية ولا يقدح فيها ظهور لفظة (أكره) في دليلها أو لفظة (لا أحب) في الروايتين الأخيرتين (معصية) إلى أن استعمال مادة (كره) في الحرمة كثير في الأحاديث كما يظهر من مراجعة الباب ٣ من أظفعة الوسائل وغيره ففي الباب المذكور (أما لحوم السباع من الطير والدواب فأبنا بكرهه) (أو إنني لأكرهه وأقذره) (أو كره ما أكل الحيف من الطير) إلى غير ذلك مما استعمل فيه مادة (كره) وأريد منها الحرمة.

وأشرح من ظهور لفظة (أورد) في الحرمة استدلال الإمام عليه السلام في الأحاديث المتقدمة صريحا أو تلويحا بقوله تعالى ولا يشرك بعبادة ربه أحداً فإن الشرك بعبادة الله حرام بالضرورة فإذا كان المقام من صغرياته وحرثياته يقتضي استدلال الإمام به لم يبق لنا ريب في حرمة وعدم حواره وهذا واضح.

بقي أمور ينبغي التنبيه عليها أحدها أن ظاهر الأحاديث المتقدمة المشتملة على قوله أصاب على يديك أو أصاب على يده ونحو ذلك أن المحرم أن يصب العير ماء الوضوء على أعضاء طهارة متوضئا ولو كان إصرار اليد من نفس المتوضئ فهذا هو المحرم والشرك بعبادة الرب حلّ وعلا وبعبارة في كلام الفقهاء بالتولية أي يوكلي الغير وضوئه فيوضئه غيره لا الصب في كف المتوضئ لصبه هو بنفسه على أعضاء طهارته

واحتمال كون المراد من الصب فيها هو الصب في الكف صمغ حدّا حيثما تلاحظ (صحيحة أبي عبيدة الجداء) المروية في الباب ١٥ من وضوء الوسائل الصريحة في حوار الصب في كف المتوضئ قل وصأت أما جمع عليه بجمع وقد نال فتولته ماء فاستنجى ثم صببت عليه كفاً فغسل به وجهه وكفّ غسل به بداعه الأيمن وكفّ غسل به بداعه الأيسر الخ.

ثانيها أن المراد من وجوب المباشرة وحرمة التولية في كلمات الفقهاء هو وجوب الأولى شرطاً وحرمة الثانية وصلاً أي يبطل الوضوء فيبطل الصلاة قهراً ويستحق العقاب والمواخاة على بطلان الصلاة وفسادها شرعاً وعليه يحمل الوزر في الرواية الأولى المتقدمة وأما الحرمة الذاتية أي يحرم الوضوء الذي كان بدون المباشرة بل كان مع التولية من قبيل حرمة شرب الخمر ونحوها (ففي الجواهر) لا أعرف دليلاً عليها وهو كذلك.

ثالثها أن لما رواية واحدة تنافي بظاهرها بجميع الروايات المتقدمة كلها (وهي ما رواه المستدرک) في الباب ٣١ من الوضوء عن الصدوق في أماليه بسنده عن عبد الرزاق قال حملت حارية لعلي من الحسين عليه السلام نكح الماء عليه وهو يتوضئ للصلاة فسقط الإبريق من يده الحارية على وجهه فشجّه مروع علي بن الحسين عليهما السلام رأسه إليها فقالت الحارية إن الله عز وجل يقول والكافرين العيظ فقال عليه السلام لها كضمت عيظي قلت والعاين عن الناس قال لها قد عفى الله عنك قالت والله يحب المحسنين قال ادعني فأنت حرة.

(فإن الرواية) ظاهرة في صب الحارية ماء الوضوء على وجه الإمام عليه السلام وهو وضوء من أعضاء الوضوء فسقط الإبريق على وجه الشريف فشجّه ولكنها محمولة كما عن غير واحد على الضرورة لمصر ونحوه لأعلى حواز ذلك في حال الاختيار بالضرورة إليه (والله العالم).

نعم إذا لم يتمكن المكلف من أن يتوضأ بنفسه جاز أن يوضأ غيره (١).

﴿رابعها﴾ أن المشهور بين الأصحاب كما في الحدائق ويظهر من المدارك هو كراهة الاستعانة في الوضوء بل في الحواهر لا أجد فيه خلافاً من أحد (ومن العجيب) ما حكى عنهم من الاستدلال عليها بالروايات المتقدمة.

(ووجه العجب) أنها كما تقدمت ظاهرة في حرمة التولية وإشراك الغير في نفس أفعال الوضوء كالأص على أعضاء الطهارة لا يكره الاستعانة في مقدمات الوضوء كالأص في الكعب ووجوه ولو كانت الروايات المتقدمة دليلاً على كراهة الاستعانة في مقدمات الوضوء فما الأحاديث الدالة على حرمة التولية في نفس أفعال الوضوء (ومن هنا يتجه) أنه لا دليل على كراهة الاستعانة في مقدمات الوضوء سيما ما لاحظناه من صحة أبي عبيدة العداء الصريحة في سنه الماء في كف الإمام عليه السلام للوضوء.

(ويؤكد ذلك) ما في جملة من الوصوفات البياضية المروية في الباب ١٥ من وضوء الوسائل من طلب إحصاء الماء من الغير مثل قوله قدعى نقدح من ماء أو نقب من ماء أو بطشت أو تور إلى غير ذلك وفي الباب ١٦ قول على عليه السلام لأنه عهد من الحبيفة اتنى باده من ماء أو وضاً للصلاة الخ.

(ولهذا كله) قد استشكل صاحب الحدائق رحمه الله في الحكم بكرهه الاستعانة نظراً إلى أن الأحاديث المتقدمة كلها دليل على حرمة التولية في الأفعال لا على كراهة الاستعانة في المقدمات (وعليه) فنفي كراهة الاستعانة بالدليل عليها (حتى أنه قال) في الآخر وبالجملة وبني لم أقف على دليل على ذلك رائداً على مبرر الشهرة (انتهى) وهو كذلك.

(نعم في الباب ٢١) من وضوء المستدرك قد روى عن كشف العفة في أحوال السعد عليه السلام أنه كان لا يحب أن يعينه على طهوره أحد وكان ينقي الماء لظهوره ويغمره قبل أن ينام.

(وروى بطير ذلك) عن ابن شهر آشوب في آداب النسي عليه السلام وأنه كان يصنع طهوره بالليل بيده (ولكن لا بد) من حملهما على إصليه المباشرة في المقدمات لا على كراهة الاستعانة فيها وذلك جماً بينهما وبين ما هو أصح منهما سنداً وأكثر عدداً وأصرح دلالة أعنى صحبه أبي عبيدة العداء وجملة من الوصوفات البياضية وقور على عليه السلام لأنه عهد من الحبيفة اتنى باده من ماء أو وضاً للصلاة والجميع كما ترى كالصريح في عدم كراهة الاستعانة في مقدمات الوضوء وذلك لسدورها عن الإمام عليه السلام.

(١) بل في الحواهر يجب أن يوضأ غيره ولو سدل أحرة لا نسر بالجل وهو كذلك (ثم قال) بالاحلاف أجدد بمعنى في حوار توليه الغير مع الإصرار (قال) بل عليه اتفاق الفقهاء كما في المعتمد والإجماع كما في المنتهى (ثم استدلل) بخبر عبدالله بن سليمان المروى في الباب ٢٨ من وضوء الوسائل عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث أنه كان رجلاً شديداً الوجل فأصابته جنابه وهو في مكان بارد قال عليه السلام قد عوت العلمة فقلت لهم اخلوني فاخلوني فاحملوني ووضوئي على خشبات ثم صبوا على الماء فخلوني.

(قال صاحب الحواهر) لعدم الفرق بين الوضوء والفسل وهو كذلك (ثم استدلل) بما ورد في توليه المجدور غيره في التيمم من الروايات الواردة في الباب ٥ من تيمم الوسائل (في بعضها) ألا يمتوه إن شاء



## ﴿ومنها﴾ وضع إفاء الوضوء الذي يعترف منه على السمين (١)

( الثالثة ) ما يظهر منه استحبابه لكل صلاة ( مثل قود النسي ) عنه في وصيته لعلي عليه السلام بالسواك لكل صلاة ( أو كان النسي ) عليه السلام يستاك لكل صلاة ، وركعتان بالسواك أفضل من سبعين ركعة غير سواك ( أو قال رسول الله ) صلى الله عليه وسلم لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة أو عند كل صلاة إلى غير ذلك مما يظهر منه استحبابه لكل صلاة .

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه لا ريب في أن الظاهر من الطائفة الأولى كما اثره هو استحباب السواك في حد ذاته مع قطع النظر عن الوضوء أو الصلاة وقد حكى عن بعضهم التصریح باستحبابه برأيه استناداً إلى ورود الأمر به مطلقاً ولأمر الخاص والعموم به ( كما لا ريب ) في أن الظاهر من الطائفة الثانية كما ذكرنا استحبابه عند كل وضوء .

( ولكن ) هو المراد من استحبابه عند كل وضوء أن استحبابه النفسي مما يتأكد عند كل وضوء أو أنه مضافاً إلى استحبابه نفسياً يستحب غيرتاً أيضاً للوضوء ( ظاهراً للحدائق ) بل صريحه هو الأول .

( وظاهر ما في القواعد ) عن التذكيرة والفنية والتذكير وجامع المقاصد من أنه من سنن الوضوء بل من العبة الإجماع على أنه من مسووبات الوضوء هو الثاني ، ولعرف بينهما أن على الأول يكون للوضوء دخل في تأكد استحباب السواك نفسياً وشدة طلبه وقوة ملاكه وعلى الثاني شيء على استحبابه العبري للوضوء يكون الأمر بالعكس فكون للسواك دخل في إردباب مربة الوضوء ويكون من مقتضاته المسبوبة وذلك كله بعد القطع بأن السواك ليس من أفعال الوضوء وأحرائه المستحبة بالاشبهه

( فمعان الذكرى ) مما يحصله أن ظاهر الأصحاب والأخبار أن السواك من سنن الوضوء لكن لم يذكر الأصحاب إيقاع المية عنده في غير محله أو مرادهم من كون السواك من سنن الوضوء أنه من مقتضاته المسبوبة الخارجة عن أصل الوضوء لانه من أحرائه المستحبة التي يتركب منها ومن غيرها الوضوء كى صح إيقاع المية من عنده

( وإنما ما تقدم ) من قوله عليه السلام السواك شرط الوضوء فلا بد من تأويله والتصرف فيه مثل كون السواك سبباً لشرط من مزية الوضوء أو هو ذلك .

( ومما يؤكد ) عدم كون السواك من أفعال الوضوء وصوح عدم كونه من أفعال الصلاة مع أن الأخبار الواردة فيه بالنسبة إلى الوضوء والصلاة على بعد واحد فكما أنه ورد الأمر به عند كل وضوء وكذلك ورد الأمر به عند كل صلاة ولو كان المستند من الأول أنه من أفعال الوضوء لكان المستند من الثاني أيضاً أنه من أفعال الصلاة والثاني باطل بلا شبهة فكذلك المقدم مثله .

(١) على المشهور بين الأصحاب كما صرح في المدارك بل في الحدائق وعن المعترف والذكرى سببه إلى الأصحاب ( قال في الجواهر ) مشعرين مدعوى الإجماع عليه ( ولكن ) في الحدائق لم تقف له على مستند في أخبارنا ( قال ) وبذلك أيضاً صرح جمع من أصحابنا ( أقول ) نعم ولكن روى في الباب ٣٠ من وضوء المستنداء عن عوالي اللئالي عن فخر المحققين أنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أن الله يحب التيامن في كل شيء ( وفي البحار )

﴿ومنها﴾ التسمية في أول وضوئه ويكفي قول بسم الله (١) . . . . .

في باب التيمّن في الوضوء روى انه كان النبي ﷺ يصحبه التيمّن في تمّله وترجله وطهوره وفي شأنه كنه .  
( والروايات ) وان كانتا صميمتين من حيث السند ولكن اللوغ بهما صادق محققاً فنستحق الأجر والثواب لأخبار من بلغه شيء من الثواب بلا شهادة .

( قال في الحواهر ) ولا ينافيه ما في بعض اخبار الوصوفات البياية يعنى المروبة في الباب ١٥ من وضوء الوسائل من انه عليه السلام دعى بمقب فيه شيء من ماء فوضعه بين يديه ( قال ) لصدقه على ما اذا كان عن يمينه ( انتهى ) وهو كذلك فان لفظه بين يديه كناية عن حضوره لديه لاعت وضعه أمامه تحقيقاً دون يمينه أو يساره .  
( وعن المعتمر ) الاستدلال للمطلوب بأن ذلك يعنى وضع الإصبع على اليمين امكن في الاستعمال وهو صميم فإن الاستصحاب مما لا يشتبه هذا وامثاله وهو حكم من الاحكام الشرعية ( الا ان يشتت ) بما افاده الحواهر ( قال ) وكأنته اشارة الى ماورد في الاخبار على ما قبل ان الله يحب ما هو الأيسر والأسهل ( الى ان قال ) ولعله لما سمعت من التعامل خص جملة من الأصحاب الاستصحاب بما اذا كان الوضوء من اناء يعترف منه أما اذا كان صبق الرأس فالمستحب وضعه على اليسار لأنه امكن في الاستعمال ( انتهى )

( ١ ) ان استحباب التسمية في الوضوء مما أجمع عليه الاصحاب كما عن الفقيه والمعتبر والمتنهي والذكرى وغيرها ( قال في الحواهر ) وهو الحجة ( انتهى ) هذا مصافاً الى ماورد فيها من النصوص الكثيرة كما يطهر بمراجعة وضوء الوسائل الباب ١٥ و ٢٦ .

( ففى بعضها ) من ذكر اسم الله على وضوئه فكانه اعتل ( وفي بعضها ) طهر جميع حسده وكان الوضوء الى الوضوء كفارة لما بينهما من الذنوب الخ ( وفي بعضها ) اذا نوساً احدكم ولم يسم كان للشيطان في وضوئه شرك الخ .

( وفي رسالة ابن أبي عمير ) عن أبي عبد الله عليه السلام ما ملخصه ان رجلاً نوساً وصلى فأمره النبي ﷺ بإعادة وضوئه وصلاته ففعل وأمره نائياً ما بعدتهما وهكذا الى ثلاث مرّات وفي المرأة الرابعة سمى ونوساً وصلى فلم يأمره بالإعادة .

( وفي صحيح زرارة ) تم عرف ملاها ماءً فوضعا على جهته ثم قال سم الله وسدله على اطراف لحيته الخ ( وفي تفسير العسكري ) وان قال في أول وضوئه سم الله الرحمن الرحيم ظهرت أعصائه كلها من الذنوب الخ ( وفي خبر محمد بن قيس ) اذا صرمت يدك في الماء فقلت سم الله الرحمن الرحيم فتأثرت الذنوب التي اكتسبتها يداك الخ .

( وفي صحيح نعيم زرارة ) اذا وضعت يدك في الماء فقل سم الله وبالله اللهم احملني من التوايى واجعلني من المتطهرين الخ .

( وفي رواية العصال ) عن علي عليه السلام في حديث الاربعاء لا يتوضأ الرجل حتى يسمي يقول قبل ان يسمي الماء سم الله وبالله اللهم احملني من التوايى واجعلني من المتطهرين الخ .

﴿فى أمور أحدها﴾ ان رسالة ابن أبي عمير المشار اليها آتفاً من حيث اشتمالها على أمر النبي ﷺ



• • • • • ﴿ومنها﴾ الدعاء بالمأثور (١) ﴿ومنها﴾ قراءة سورة القدر في الوضوء وآية الكرسي بعد الوضوء (٢) ﴿ومنها﴾ غسل اليد قبل إدخالها في الأضحية إن كان

بإعادة الوضوء والصلاة ثلاث مرات لحلول الوضوء عن التسمية ظاهرة في وجوب التسمية وقد حكى عن الأصحاب في توجيهها وجوهاً عديدة وأحسن ما رأيت هو ما صنعه الحواهر من حملها على تأكيد الاستحباب (ولكنه استشكل) رحمه الله في العمل بمضمونها بالنسبة إلى مشروع إعادة الوضوء والصلاة لبراء المستحب وهو كما ترى في غير محله مع وجود النص سيما مع كون الوضوء على الوضوء بوجوبه في الصلاة هي خير موضوع وأحب الأعمال إلى الله عز وجل.

﴿ثانيها﴾ أنه استظهر الحدائق من الصحيح الثاني لرداره من رواية العبد أن لروايتين هما في وضع اليد في أثناء الاستحباب للوضوء الصلاة وذلك لما فيهما من الإيماء إلى الآية الشرعية الدالة في شأن الأضحية المستحبة بالماء (إن الله يحب المتواضعين) وقد اشتهر به (وفاشر) إلى قصة في السنة ١١ من واجبات التخلي بنحو الاختصار فراجع.

ثم استظهر أيضاً أن وقت التسمية ممتد من حين الصب للاستحباب إلى حين الشروع في غسل الوجه (ولكن الحواهر) قد استظهر من الصب والقنوي أن وقت التسمية هو عند الشروع في الوضوء واستند ما استظهره الحدائق رحمه الله وهو في محله.

﴿ثالثها﴾ اذكر في الحدائق تصريح الأصحاب بأنه لو ترك التسمية نسياناً حذر تداركها في أثناء الوضوء (قال) ولو كان محمداً احتمل ذلك (انتهى) وليس بعيد ولو مدعى أن التسمية في الأثناء هي ميسور التسمية في الأول إذا تركها نسياناً أو عمداً ولكن الحواهر قوتى عدم الاستحباب لعدم الدليل (قال) لظهور التسمية على الوضوء في وقوعها في أوله (إلى أن قال) فما في الذكرى من استحباب ذكرها في الأثناء ولو وقع الترك العمدى لا يخلو من نظر (انتهى).

(١) ومن شاء الوقوف على تفصيل الأدعية المأثورة فليراجع الوسائل الباب ١٥ و١٦ و٢٦ من الوضوء من كتب الحدائق أيضاً والمستدرک الباب ٢٤ من أبواب الوضوء وأجمع روايه وحديثها في هذا المعنى روايه عبد الرحمن بن كثير المشتملة على وضوء أمير المؤمنين عليه السلام فإنها ذكرت لفعل الاستحباب دعاء ولحال الاستحباب دعاء وللصلاة دعاء وللإستسقاء دعاء ولغسل الوجه دعاء ولغسل اليدين دعاء ولغسل البري دعاء ولطسح الرأس دعاء ودمج الرحلين دعاء وقال عليه السلام في الآخر من توضأ مثل وضوئي وفان مثل فولي خلق الله له من كل قطرة ماء ملكاً يقدسه ويستحبه ويكثره فيكتب الله له ثواب ذلك إلى يوم القيامة.

(٢) أما استحباب قرائة سورة القدر في الوضوء فلما ذكره الحدائق عن البحار عن العقد الرضوي أنه قال عليه السلام إيتا مؤمن قرأ في وضوئه أنا أنزلناه في ليلة القدر خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وذكر أيضاً عن البحار عن كتاب اختيار السيد ابن الناقى وكتاب البلد الأعين أن من قرأ بعد إيساع الوضوء أنا أنزل في ليلة القدر وقال اللهم انى أسألك تمام الوضوء وتمام الصلاة وتمام رسوائك وتمام مغفرتك لم تمر بدنب قد أدقمه إلا معته (وأما استحباب قرائة آية الكرسي) بعد الوضوء فلما ذكره الحدائق أيضاً عن البحار عن كتاب الاختيار

الوصوء من حدث النوم أو البول عليها مرةً وإن كانت من العائط غسلها مرتين (١) .

قال قار الدفر عليه السلام من قرأ على أثر وصوئه آية الكرسي مرةً أعطاه الله تعالى ثواب أربعين عاماً ورفع له أربعين درجة وروى حد الله أربعين حوراً

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل في الجواهر لا أحد فيه خلافاً سوى ما نسمعه من الشيعيين بلغة وبليته (قال) بل في الغيبة وحدهم المعتبر وغيره الإجماع عليه وهو الحقبة (انتهى)

﴿اقول﴾ وبذلك على استحباب غسل اليد من حدث النوم أو البول مرةً مضافاً إلى الإجماعات حجة من الروايات المروية في الباب ٢٧ من وصوء الوسائل .

(وهي مرسله العقبه) قال وقال يعنى الصادق عليه السلام غسل يديك من النوم مرةً

(وهي صحيحة حرير) عن أبي جعفر عليه السلام قال يغسل الرجل يده من النوم مرةً (الحديث) (وهي صحيحة الحلبي) قال سأله عن الوصوء كم يمرع الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الأثناء قال واحدة من حدث البول .

(وهي موثقة عند الكريم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول ولم يمس يده اليمنى شيء يدخلها في وصوئه قبل أن يغسلها قال لا حتى يغسلها قال فإني استيقظ من نومه ولم يدرك يده في وصوئه قبل أن يغسلها قال لا لأنه لا يدرك حيث كانت فليغسلها (والموثقة) وذلك لم تكن صريحه في المرأة ولكن مقتضى إطلاقها هو ذلك

(ثم إن الروايات المذكورة) وإن كانت ظاهرة في وجوب الغسل ولكن مقتضى الجمع بينها ومن صحيحة محمد بن مسلم وموثقة سماعة في الباب المتقدم وصحيحة زرارة في الباب ١٥ وكذا ما يصرح بحوار الغسل في الماء بدون غسل اليد قبلًا هو جملة على الاستحباب (بل في آخر انعمان القليل) بالملاقات جملة من الروايات الصريحة في حوار إدخال اليد في الأثناء بدون أن يغسلها إذا كانت طاهرة غير فذرة فراجع الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق .

﴿وبدل﴾ على استحباب غسل اليد من حدث العائط مرتين جملة أخرى من الروايات المروية في الباب ٢٧ من وصوء الوسائل (وهي صحيحة الحلبي) قال سأله عن الوصوء كم يمرع الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الأثناء قال واحدة من حدث البول وأثنان من حدث العائط وثلاث من الحامية

(وهي مرسله العقبه) قال قال الصادق عليه السلام غسل يديك من البول مرةً ومن العائط مرتين ومن الحامية ثلاثاً (وهي صحيحة حرير) عن أبي جعفر عليه السلام قال يغسل الرجل يده من النوم مرةً ومن العائط والبول مرتين ومن الحامية ثلاثاً .

(والظاهر) كما احتمله الوسائل أن المراد من البول هاهنا هو البول المختص مع العائط فعليه يستحب الغسل مرتين لا البول وحده فإن الغسل منه ليس إلا مرةً كما نص بها جملة من الروايات المتقدمة ويحتمل الحمل على الأفضلية من المرأة كما احتمله الوسائل أيضاً ولعل من هنا قد حكى عن بعض الأصحاب استحباب الغسل من البول مرتين .

• • • • • ومنها الاعتراف

﴿ بقى أمور أحدها ﴾ أنه حكى عن الشهيد في اللعنة أنه حكم باستحباب غسل اليدين وأطلق من غير فرق بين حدث اليوم أو البول أو الفائط كما أنه حكى عن عليته أنه حكم باستحباب الغسل مرة وأطلق أيضاً وهو على الظاهر صعب إذا لم يعرف لعدم تفصيله في الموسمين وحها وحجها يستند إليه ويعتمد عليه والله العالم ﴿ ثانياً ﴾ أنه حكى عن المنتهى والروضة وكشف اللثام وغيرها أن المراد من اليد ههنا هو من الرند كما في التيمم والدقة بل عن الحدائق نسبه إلى الأصحاب وعلمه الحواهر بالتناذر ( قال ) سيئاً من نحوه قوله قل أن يدخلها في الأمان ( انتهى ) وهو جيد ( وعلمه المدارك ) بالاختصار على المتيقن ( وصححه الحواهر ) بأن الاحتياط في المستحب يقتضي خلافه وهو كذلك والصحيح في التعليل ما ذكره الحواهر

﴿ ثالثاً ﴾ أن المشهور هو استحباب غسل اليدين جميعاً ( ولكن قال في الحدائق ) وفهم ذلك من الإخبار لا يخلو من نوع جهل ( في الحواهر ) لا يخلو من تأمل ( قال ) كيف مع اشتغال الصحيحه الأولى بمعنى صحيحة الحللى على اليمنى مع أنك قد سمعت سابقاً أنها هي التي تدخل في الماء يعترف بها الجميع أعصاء الوضوء ( انتهى ) . ( أقول ) نعم أن اليمنى هي التي تدخل في الماء يعترف بها حتى لغسل اليمنى كما ستعرف فيدر إياه في اليسرى ويعسر باليمنى ولكن المستعاد من دليل موثقة عند الكريم ( لأنه لا يدرى حيث ماتت ) أن غله الغسل هاهنا هي رفع النجاسة الموهومة في اليد وهي موجودة في غسل اليسرى أيضاً .

( هذا مصافاً ) إلى أن اطلاق مثل قوله <sup>(عليه السلام)</sup> غسل يديك من الموم مرة أو يغسل الرجل يده من الموم مرة ونحو ذلك مما تقدم تفصيله كاف في استحباب غسل اليدين جميعاً ( وأما ستوار الراوى ) عن خصوص اليمنى في صحيحة الحللى بل في موثقة عند الكريم فهو مما لا يوجب تقييد المطلقات كما لا يحصى

﴿ رابعاً ﴾ أنه يظهر من المدارك أن مقتضى صحيحة الحللى وموثقة عند الكريم المصرح حتى بإدخال يده اليمنى في الأمان أو في وضوئه هو احتصاص غسل اليد بما إذا كان الأمان واسعاً يعترف منه لأصبعاً تنوب منه بنحو السب في الكف كما في الإبريق .

( وظاهر الحواهر ) بل سريعه تسليم ذلك ولكن الانصاف أن الاحتصاص مشكل وذلك لما اثير آخراً من أن المستعاد من دليل موثقة عند الكريم أن غلة الغسل هي رفع النجاسة الموهومة في اليد وهي موجودة في كلا النحويين من الأمان وإن شئت قلت في كلا النحويين من التوضوء أى سواء كان بنحو الاعتراف من الأمان أو بنحو صب الأمان في الكف .

﴿ خامساً ﴾ أنه صرح في المدارك أن ظاهر صحيحة الحللى وموثقة عند الكريم احتصاص الحكم بالماء القليل ( قال ) لأنه الغالب في الأمان ( انتهى ) وظاهر الحواهر بل سريعه تسليم ذلك أيضاً ولكن بناء على ما تقدم آنفاً من أن غلة الغسل ههنا هو رفع النجاسة الموهومة في اليد عدم الفرق بين القليل والكثير أصلاً فإن اليمنى ههنا تطهر بالاعتراف من الكثير من غير حاجة إلى غسلها فضلاً ولكن اليسرى لا بد من غسلها بناء على كون الاعتراف باليمنى مطلقاً حتى لغسل اليمنى كما ستعرف ( وعليه ) فمما عاين الشارح من الحزم بالتعميم ههنا لا يخلو عن قوة وإن ضعفه المدارك بقوله وهو ضعيف .

باليمنى (١) حتى لغسل اليمنى فيترف بها الماء ويديره في اليسرى ويعسل به اليمنى (٢) \* \* \* \* \*  
والاستنشاق (٣)

سادسها \* انه لو يقن بطهارة اليد فهل ينفذ مع ذلك غسلها قبل إدخالها في الماء أم لا ( قال في  
الحواهر ) ستجب ذلك أيضاً واحداً ما طلق النسي والعنوى ( انتهى ) ولكنه مشكك وذلك لما اشير غير مرة  
من ان علة العسل ههنا هو دفع الحاسة الموهومة في اليد ومع اليقين بطهارتها لا يقتضي للغسل أصلاً شيئاً مع  
ملاحظة صحيح رواية المروى في الباب ١٥ من وصوء الوسائل المشتغل على عمس الأمام كفته اليمنى في القف  
من غير غسل ثم قال هكذا اذا كانت الكف طاهرة الخ

(١) هذا هو المشهور بل عن المعتمد والذكرى نسبتبه الى الأصحاب .

(ويبدل عليه) - مضافاً الى ذلك الى ما سمعته في وصع الماء الوصوء على اليمنى من قول النبي ﷺ ان  
الله يحب المتيمم في كل شيء وكان النبي صلى الله عليه وآله يعصه التيمم في تعمله وبر حله وطهوه . وفي شأنه  
كله . ( صحيحة ابن اديم ) امرؤيته في الباب ١٥ من وصوء الوسائل عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل  
قال فيه فتلقني فيه رسول الله ﷺ الماء بيده اليمنى عمن أحل ذلك صار الوصوء باليمن ( الحديث ) بل لأجل  
هذه الصحيحة وغيرها تقدم ما في محله ان لا يوجد ان يكون غسل الوجه باليمن لا اليسار

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحدائق ( ويبدل عليه ) مضافاً الى ما تقدم آنفاً مما  
دون على استحباب الاعتراف باليمن ومقتضى إطلاقه هو الاعتراف باليمن حتى لغسل اليمنى بالكيفية المذكورة  
في المتن ( صحيحة محمد بن مسلم ) عن أبي حمزة عليه السلام المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل المشتملة على  
قوله ثم أحد كف آخر يمينه فمسح على ياره ثم غسل به ذاعه الأيمن ثم أحد كفاً آخر فمسح به ذاعه الأيسر  
( الحديث ) .

( وصحيحة الأحوين ) في الباب المذكور المشتملة على قوله ثم عمس كفته اليمنى في الماء واعترف بها من  
الماء فغسل يده اليمنى من المرفق الى الأصابع لا يرد الماء الى المرفقين ثم عمس كفته اليمنى في الماء واعترف بها  
من الماء فأفرعه على يده اليسرى الخ فإن الاعتراف باليمن من الماء وغسل اليمنى به لا يكون إلا بالكيفية  
التي ذكرناها في المتن لكن هذا شأنه على ما وجدته في الوسائل ونسبه الحدائق الى التهذيب .

واماً بناء على ما حكى عن الكافي من نوسه الوافي الى التهذيب من قوله ثم عمس كفته اليسرى بدل قوله  
الأول ثم عمس كفته اليمنى ولا دلالة لهذه الصحيحة على المطلوب أصلاً ولكن يكفيها صحيحة محمد بن مسلم  
وغيرها .

( وبالحمله ) لا يسمى الأديب في استحباب الاعتراف باليمن حتى لغسل اليمنى بالكيفية المذكورة في  
المتن ولا ينافيه جملة من الوصوءات البانية المروية في الباب ١٥ من وصوء الوسائل المصرحة بالاعتراف  
باليسرى لغسل اليمنى فإن ذلك ليس بمكروه حتى يسعد صدوره من الإمام عليه السلام بل المستحب انما هو الاعتراف  
باليمنى وبحوز ترك المستحب من المعلوم بدواعي خاصة كما لا يخفى .

(٣) ان استحباب المنصه والاستنشاق للوصوء هو المشهور بين علمائنا كذا في المختلف والحدائق وهو

المعروف من المذهب كما في المدارك بل في الجواهر ملاحضات أحده في بعض أصعب المتقدمين منهم والمتأخرين  
عدا ما نقل عن ابن أبي عقيل من أنهما ليسا عند آل الرسول عليه السلام مبررين ولا سنة ( انتهى )

ثم إن الروايات الواردة في المصصة والاستنشاق كثيرة جداً كما يظهر بمراجعة الباب ١٥ و ١٦ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٢ من وصوة الوسائل بل ومراجعة الباب ١ من السواك أيضاً بعد أبواب الوضوء والكن الذي يدل على استحبابهما للوضوء هي طائفة خاصة منها .

( في رواية أبي اسحاق ) تمضمض ثلاث مررات واستنشق ثلاثاً وأغل وجهك ثم يدلك اليمين ثم اليسرى ثم امسح رأسك ورجليك

( وفي مكانة أس يفتى ) تمضمض ثلاثاً وتسنشق ثلاثاً وتغسل وجهك ثلاثاً الح وهذه المكانة وإن كانت  
مستبينة على النقية كما يظهر بملاحظتها سدر أودعها ولكن التنية هي من غسل الوجه ثلاثاً بعده وأما المصصة  
والاستنشاق ثلاثاً فمما لا نقيه فيه

( في رواية عبد الرحمن بن كثر ) المشتملة على وضوء أمير المؤمنين عليه السلام ثم تمضمض ( إلى أن قال )  
ثم استنشق ( إلى أن قال ) ثم غسل وجهه الخ .

( في رواية الصدوق ) في الدين الواردة في بيان غلة الوضوء ثم مسح على آغصم المصصة لتبقى الغلب من  
الحرام والاستنشاق لتحرم عنه رائحة النار ( إلى أن قال ) فإذا تمضمض بورد الله قلبه ولسانه بالحكمة وإذا  
استنشق آغصم الله من النار وورقه رائحة الجنة وإذا غسل وجهه مسح الله وجهه يوم تبيض وجوه وتسود  
وجوه الخ .

( في رواية ريد بن علي ) عن آمنة عن علي عليه السلام قال جلست أتوضأ فأقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين ابتدأت  
في الوضوء فقال لي تمضمض واستنشق الخ ( في موثقة أبي بصير ) هما من الوضوء فإن نسيتهما فلا تعد ( يعني  
الوضوء ) .

( في موثقة سماعة ) هما من السنة فإن نسيتهما لم يكن عليك إعادة ( في رواية مالك ) قال سألت أبا عبد الله  
عليه السلام عن نواصي المصصة والاستنشاق ثم ذكر بعدما دخل في صلاته قال لا بأس ( فإن الذي يظهر ) من  
الرواية أن كون المصصة والاستنشاق من الوضوء أمر معروف عنه غير أنه سئل السائل عن نسيهما فقال ( لا بأس )  
كما هو الشأن في نسيان كل جزء مستحب .

( في إحداد المصصة والاستنشاق طائفة أخرى من الروايات كما يظهر منها استحبابهما في حد ذاتهما  
مع قطع النظر عن الوضوء ( في رواية عبد الله بن سنان ) المصصة والاستنشاق مما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( في  
رواية السكوني ) ليألم أحدكم في المصصة والاستنشاق فإنه عمر أن لكم ومعرفة للشيطان

( في رواية الحصال ) والمصصة والاستنشاق سنة وظهور للعم والألف ( في رواية أخرى للنخال )  
حمس من السنن في الرأس وحمس في الحد فاما التي في الرأس فلو أنك واحد الشارب وقرق الشعر والمصصة  
والاستنشاق وأما التي في الجعد فالحنان وحلق العانة وتف الإبط وتقليم الأظفار والاستنجاء .

فيتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ثم يغسل الوجه واليدين ويصيح على الرأس والرجلين (١) .

﴿ كما أن في إخبار المصمصة والاستنشاق طائفة ثالثة ﴾ من الروايات يظهر منها أنها ليساً فريضة ولا سنة لأبي الوصوء ولا في الغسل

( وفي رواية زرارة ) ليس المصمصة والاستنشاق فريضة ولا سنة إنما عليك أن تغسل ما ظهر ( وفي رواية الحسن بن راشد ) ليس في الغسل ولا في الوصوء مصمصة ولا استنشاق .

( وفي صحيحة زرارة ) المصمصة والاستنشاق ليسا من الوصوء ( وبطريقها ) روايه حكيم بن حكيم ( وفي روايه أبي بصير ) ليسا هما من الوصوء هما من الحواف ( وفي رواية أخرى لأبي بصير ) ورواية الحصري لا تنها من الحواف .

( والحواش عن هذه الطائفة ) أن المراد من الفريضة في رواية زرارة كما يظهر بالتأمل في الإخبار الواردة في سائر المقامات هو ما علم وجوبه بالكتاب كما أن المراد من السنة فيها مقتضى الجمع بينها وبين ما تقدمت منها مما صرح بأن المصمصة والاستنشاق هما من السنة هو ما علم وجوبه بالسنة بالكتاب ومن المعلوم أن المصمصة والاستنشاق هما ليسا فريضة ولا سنة بهذا المعنى ولكن لا ينافي ذلك كونهما من السنة بمعنى استحبابهما شرعاً بل لا يدل قوله في آخره ، إنما عليك أن تغسل ما ظهر هو كالصريح في أن المراد من عدم كونهما فريضة ولا سنة هو عدم وجوبهما كتاباً وسنة لعدم كونهما من الظاهر لعدم استحبابهما شرعاً .

( وأما ما يروى من هذه الطائفة ) فإما مراد من عدم كون المصمصة والاستنشاق من الوصوء أو من الغسل هو عدم كونهما من أحدهما الواحدة بحيث إذا تركا شيئاً أو محمداً وجب إعادة الوصوء أو الغسل لاحتكامهما إلى التعليل الموضح في جملة منها ، أنهما من الحواف هو كالصريح في أن المراد من نهيهما من الوصوء هو نهي كونهما من الآخر الواحدة وأن الواجب هو غسل ما ظهر منه لا ما بطن كداحل العم والأنف فلا ينافي ذلك أيضاً استحبابهما شرعاً بل ولا كونهما حراً للوصوء حراً استحبابياً بمقتضى نصريح موثق أبي بصير المتقدمة في الطائفة الأولى بأنهما من الوصوء بن و ظهور موثق سماعه ورواية مالك المتقدمة في الطائفة الأولى أيضاً في ذلك فتأمل جيداً

(١) والذي يدل على استحباب المصمصة ثلاثاً ثلاثاً من قبل غسل الوجه ( مصافاً ) إلى ما عن العمية من الإجماع على التثليث ( هو تقدم ) من رواية أبي إسحاق ومكانة أن يقطع في الطائفة الأولى المصمرحتين بالتثليث تصريحاً فلا تغفل .

﴿ بقي هاهنا أمور أحدها ﴾ أنه ذكر في المدارك أنه أشهر بين المتأخرين استحباب كون المصمصة والاستنشاق ثلاثاً أكف وأنه مع إغوار الماء يكفى الكف الواحد ( قال ) ولم يبق لدعلي شاهد ( انتهى ) وهو كذلك فإن الدليل وإن قام على استحباب المصمصة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً وتقدم وعرفناه وأشير إليه آخفاً ولكن الدليل على كونهما ثلاثاً أكف وأنه مع إغوار الماء يكفى مكف واحدة لم يفرقه ( ولعل ) من هنا حكى عن النهاية عدم الفرق بين كون الجميع مفرقة واحدة أو مفرقتين أو أزيد .

﴿ ثانيها ﴾ أنه ذكر في المدارك أنه اشترط جماعة من الأصحاب تقديم المصمصة أو غسل الوجه واستحباب إعادة الاستنشاق مع العكس ( وعن المسوط ) عدم تجويز الابتداء بالاستنشاق قبل المصمصة محتجاً بأن المشروع



﴿ ومنها ﴾ فتح العينين عند الوضوء (١) ﴿ ومنها ﴾ ابتداء المرأ بغسل باطن الدراع والرجل بظاهر

الابتداء بالمصصة فالمعكس مدعة كغسل الأذن ( وعن ابن حمزة ) استحباب الابتداء بالمصصة محتجاً بأن الفعل في نفسه مستحب فيكون كيفيته مستحبة .

( أقول ) أما تقديم المصصة على الاستشاق ( مبدأ عليه ) مصافاً إلى تقديمها عليه في تمام الأخذ المتقدمه

رواية عبد الرحمن بن كثير المتقدمة في الطائفة الأولى حيث عطف فيها الاستشاق على المصصة بلفظه ( ثم )

نعم عن الكافي انه ذكر الرواية بتقديم الاستشاق على المصصة ولكنه على الظاهر فهو من الماسح

في الشيع والصدوق قدرونها بتقديم المصصة كما في سائر الأحاديث عينا

وأما عدم جواز الابتداء بالاستشاق كما تقدم عن المسوط فمما لا وجه له إلا إذا كان على وحد التشرية

والأفعلى الظاهر أن تقديم المصصة على الاستشاق هو من باب بعدد المطلوب والمستحب في مستحب كما هو

الغالب في باب المستحبات لأن باب التقييد ووحدة المطلوب كما لعلمه الغالب في باب الواجبات

﴿ ثالثها ﴾ انه حكى عن بهايه العلامة حو الجمع بين المصصة والاستشاق هكذا بأن يتمم مرة

ثم يستشاق مرة وهكذا إلى ثلاث مرات واستحسنه مدارك ولكي لم يعرف اتبعينه وحياً وحياً يعتمد عليه

بل هو خلاف ظاهر الروايات كما لا يخفى .

(١) كما عن الشهيد في الدروس ما دلل له عن الصدوق وهو ظاهر الوسائل أيضاً في الباب ٥٣ من الوضوء

حيث سماء باب استحباب فتح العينين عند الوضوء ( وقد روى ) فيه عن الصدوق في الفقه مرسلات قال قد رسول الله

ﷺ افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم

( وعن الصدوق ) انه روى في الجمع والهداية مرسلات أيضاً وفي ثواب الأعمال والعلل مسنداً ( ويؤيده ) ما عن

نواذر الرازي ودعائم الاسلام والجمعيات جميعاً عن رسول الله ﷺ انه قال أشربوا عيونكم الماء لعلها لا ترى

ناراً حامية .

﴿ بقى امران أحدهما ﴾ انه استظهر الحدائق تمعاً لجملة من مشابهه ان المراد من فتح العينين

عند الوضوء هو فتحهما استظهاراً لغسل نواحيهما دون عد داخلهما ودلت له فيه من المشقة والمصلحة وهو

كدالك ( قال ) حتى انه روى ان ابن عمر كان يعملهم فعمى لذلك ( أقول ) ويؤيده ما في الخلاف من ان يصل

الماء إلى داخل العين في غسل الوجه ليس بمستحب .

( قال ) وقال أصحاب الشافعي انه مستحب وحكى عن ابن عمر مثل ذلك ( انتهى ) ( ويؤيده أيضاً ) ما عن

الذكرى من عدم التلازم بين فتح العينين وبين اتصال الماء إلى داخل العين المسمى بالغسل

﴿ ثانيهما ﴾ انه ذكر الحدائق عن بعض مشايخه احتمال حمل الخبرين على التيقية أن في سبب الأول حملهما من

رجال العامة وان الثاني سببه ضعيف وان القول بالاستحباب موقوف إلى الشافعي ( قال ) ولا يخلو عن قرب

( انتهى ) .

( وقال في مصباح الفقيه ) فلولاً موافقة مضمونها للمحكى عن الشافعي لفتح القول بالاستحباب مسامحة

ولكن الله تعالى جعل الرش في خلاصهم ( انتهى ) .

الذراع (١) فالمرأة تجعل العسل الأول في باطن الذراع والثانية في ظاهرها والرجل بالعكس (٢) ﴿ ومنها ﴾

( اقول ) أما احتمال سدد الأول على جملة من رجل العامة وضعف سدد الثاني فهو حق ولكنهما مع ذلك كافيت لانت الاستصحاب ولا أقل من ثبوت الآخر والثواب لأحدهما وذلك لصديق البلوغ بسنهما وأما حملهما على التقية بمحض دوافقتهما لفتوى الشافعي وأصحابه بل وابن عمر فمما لا وجه له ما لم يكن لهما معارض يحالف العامة

( مصافاً ) الى ان فتح العيين مما لا ينلزم إيصال الماء الى داخلهما المسمى بالعسل كما سمعت عدم الماء من الذكرى كى موافق ذلك قول الشافعي وأصحابه بل وابن عمر أيضاً فيحملان على التقية لهذه الجهة .  
(١) استحباب ذلك متفق عليه كما عن المعتمر وانتهى ( ويبدل عليه ) مصافاً الى ذلك ( رواية محمد بن سماعة ) بن ربيع عن الرضا عليه السلام المروية في الباب ٣٠ من وصوء الوضوء ان يبدآن يباطن أذنه وفي الرجل بظاهر الذراع

( ومرسلة الصدوق ) في الباب المذكور قال الرضا عليه السلام فرس الشعر وحل على الناس في الوضوء ان يبدأ المرأة بباطن ذراعها والرجل بظاهر الذراع .

( قد صاحب الوسائل ) جملة الأصحاب على الاستصحاب ومعنى فرس قدر ويترى لا معنى لأوجب ( قال ) فانه المحقق في المعتمر وغيره ( انتهى ) وهو جيد ان لو كان ذلك واحداً شرعاً بحيث لا يجوز التخطي عنه لاشتهر ذلك بين المسلمين وبان وذلك لعدم التلوي به حداً وليس فليس .

( ويؤيد الروايتين ) رواية الحاصل المروية في الباب ٣٥ من وصوء المستدرك بسنده عن حماد بن عمار عن حماد بن عيسى عن أبي حمزة عليه السلام في حديث قال وسدأ في الوضوء باطن الذراع والرجل بظاهرها

(٢) وتفصيل ذلك ان مقتضى كلام أكثر القدماء على ما في المدارك بل أكثر الأصحاب على ما في الجواهر ان العسل الثانية لليدي في كل من المرأة والرجل هي كالأولى عما فالمرأة تجعل العسلتين في باطن الذراع والرجل في ظاهرها .

( ولكن المحلى ) عن جمع كثير من القدماء والمتأخرين كالمسعودي والقسري والتذكرة والقواعد والشرائع والإرشاد والتحرير والبيان واللمعة وظاهر الدروس والمهاية والإصباح وغيرهم هو التفصيل بين العسل الأولى والثانية فالمرأة تجعل الأولى في الباطن والثانية في الظاهر والرجل بالعكس ( ولكن في المدارك ) والحدائق بل من متأخري المتأخرين عدم الوقوف على مستند لهذا التفصيل .

( اقول ) ولعل المستند هو ظهور لفظه ( يبدآن أو تبدأ ) في ان العسل الثانية هي على خلاف الأولى والأولى لقال عليه السلام ان النساء تعسلن باطن أذنه والرجل بظاهر الذراع ولم يقل يبدآن باطن أذنه وفي الرجل بظاهر الذراع .

( ودعوى ) ان التعبير يبدآن أو تبدأ ليس بلحاظ العسل الأولى والثانية بل بلحاظ كون العسل من امرق الى رؤوس الأصابع فالمرأة تبدأ في العسل من باطن الذراع الى رؤوس الأصابع والرجل من باطن الذراع الى رؤوس الأصابع ( بعيدة انصافاً ) بل لا أذكر انه احتمال ذلك أحد من أصحابنا رضوان الله عليهم

أن يكون الوضوء بمد من ماء والفعل صاع (١) والمد ربع الصاع والصاع أربعة أمداد (٢) والمد رطلان ورمع

(١) هذا مما أجمع عليه أصحابنا كما صرح به كل من المدارك والمحدثات والحواهر في كل من الوضوء والغسل جميعاً بل وهو قول أكثر العامة أيضاً إلا ما حكى عن أبي حنيفة من وجوب كون الغسل صاعاً .

(وبدل على استحبابهما) مضافاً إلى الإجماعات الأخبار الكثيرة المروية في الباب ٥٠ من وضوء الوسائل (فمضى صحيحه أبي صير وعنه بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام أنهما سمعا يقول كان رسول الله ﷺ يغتسل بصاع من ماء ويتوضأ بمد من ماء .

(وهي رواية أخرى لأبي صير) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء فقال كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمد من ماء ويغتسل صاعاً

(وهي رسالة الصدوق) قال قال رسول الله ﷺ الوضوء مد والغسل صاع وسيأتي أقوال بعدى يستدلون بذلك فأولئك على خلاف سنتي والثابت على سنتي معي في خطيرة القدس .

(وهي موثقة سماعة) قال سألت عن الذي يجري من الماء للغسل فقال اغتسل رسول الله ﷺ صاعاً وتوضأ بمد (الحديث) إلى غير ذلك من الأخبار

﴿نقى امران أحدهما﴾ أنه قد يتوهم أن طاهر الأخبار المذكورة وجوب هذا الحد الخاص للوضوء أو الغسل سيما رسالة الصدوق وموثقة سماعة فمقتضى الأولى عدم جواز التعدد عن مقتضى الثانية عدم جواز الإقتصار على ما دونه وهي صحيحة الفصلا الآتية في سنن غسل الجنابة (ومن انفرد بالغسل وحده فلا بد له من صاع)

(ولكن الذي يصحفه) مضافاً إلى ما سمعته من الإجماعات على الاستحباب بل وعدم القول بالوجوب حتى من العامة سوى ما سمعته من أبي حنيفة من وجوب الصاع للغسل (هو الأخبار المستقيمة) الدالة على إجزاء مثل الدهن في كل من الوضوء والغسل جميعاً وقد مضى تفصيلها في المسئلة ٢٠ من أقوال الوضوء فراجع .

﴿ثانيهما﴾ أن طاهر الأصحاب كما صرح في الحواهر أن المستحب هو هذا الحد الخاص فإذا نقص الماء أورد فلا استحباب إلى أن يقصر عن حد الدهن فلا يجوز أو يصل في طرف الزيادة إلى حد السرف فيحرم . (وقد روى في الباب ٥٢) من وضوء الوسائل حديثاً عن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن لله ملكاً يكتب سرف الوضوء كما يكتب عدوانه بل مقتضى رسالة الصدوق المتقدمة أن من حاور الحد الخاص في الوضوء أو الغسل فهو على خلاف سنة النبي ﷺ وهو مشعر بالحرمة كما لا يخفى

(٢) ملاحظاً في ذلك بين الأصحاب كما صرح في مصباح الفقيه في ركعة الصلاة (بل عن المعتبر والمنتهى) إجماع العلماء عليه (بل في رسالة المجلسي) المسماة بميزان المقادير اتفاق الخاصة والعامة عليه

(أقول) وبديل عليه مضافاً إلى هذا كله تصريح كل من صحيح الحلبي وصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام ورواية الفصل بن شاذان عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون بأن الصاع أربعة أمداد فراجع الوافي باب جنس ركعة الفطرة والوسائل الباب ٦ من زكاة الفطرة والباب ٣ من زكاة العلات

وهي صحيح زرارة المروي في الباب ٥٠ من وضوء الوسائل تصريح بأن المد رطل ونصف وإن الصاع ستة

أرطال العراق والصاع تسعة أرطال والرطل العراقي مائة وثلاثون درهماً والدرهم كما تقدم في الماء الكرّ نصف مثقال شرعي وحمسه فكذلك عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعيته والمثقال الشرعي ثمانية عشر مثقالاً ثلاثة أرباع المثقال الصيري (١).

ارسل ولزم ذلك ان المذرع الصاع والصاع اربعة امداد ( قال ) قال الشيخ يعني ارطال المدينة ويكون تسعة ارطال بالعراقي ( انتهى ) .

( واما روايه سليمان بن حمص ) وهو ثقة سماعة المروزي في الباب ٥٠ من وصوه الوسائل المعسر حثان من صاع النبي ﷺ خمسة امداد وكان الصاع على عهد خمسة امداد فعلمهم من ردد الى اهلهم لمخالفتهم لوصوه والعتادي جميعاً

(١) اما كون امداد رطلين وربع بأرطال العراق والصاع تسعة أرطال فقد صرح المحلى في رسالته المنقده انه مما ذهب اليه اكثر علمائنا وقد عثر عن الرطل العراقي بالعدادي بل لم ينقل الخلاف في المسألة الا من الرطلي رحمه الله وهو من قدماء اصحابنا فذهب الى ان المذرع رطل وربع ولم يعرف له موافق من اصحابنا ولا من العامة

( من طهر المذرك ) هذا تفقيد الاسحاب على ان المذرع رطلان وربع بالعدادي يعني العراقي ( وكيف كان ) يدل على المشهور ( ما رواه الوسائل ) في الباب ٣ من زكاة العلات عن تحف العقول عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المذموم وفيه والصاع تسعة ارطال وهو أربعة امداد والمذرع رطلان وربع بالرطل العراقي ( قول ) وقال الصدوق عليه السلام هو تسعة أرطال بالعراقي وستة بالمديني .

( وما في حصر جعفر بن ابراهيم الهمداني ) المروي في الوسائل في الباب ٧ من زكاة العطرة المشتعل على قول ابي الحسن عليه السلام الصاع ستة ارطال بالمديني وتسعة ارطال بالعراقي ( وما في حصر علي بن نبال ) في الباب المذكور أعني السابع من زكاة العطرة من قوله عليه السلام في جواب السؤال عن العطرة كم تدفع ( ستة ارطال بالمديني وذلك تسعة ارطال بالعدادي )

( وما في حصر ابراهيم بن محمد ) في الباب المذكور من قول ابي الحسن عليه السلام صاحب العسكري بيان مقدار العطرة اي الصاع ( ستة ارطال برطل المدينة ) وقد عرفت من الأحاديث المتقدمة ان الستة برطل المدينة هي تسعة بأرطال العراق .

( وما في صحيح زرارة ) عن ابي جعفر عليه السلام المتقدم آنفاً المروي في الوسائل في الباب ٥٠ من الوصوه قال كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمد ويعتسل بصاع والمذرع رطل ونصف والصاع ستة ارطال ( قال في الوسائل ) قال الشيخ يعني ارطال المدينة فيكون تسعة ارطال بالعراقي ( انتهى ) أقول بل ذكر الحواهر في زكاة العلات عن المصنف يعني المحقق انه نقل الخبر من كتاب الحسين بن سعيد هكذا ( والصاع ستة ارطال بأرطال المدينة يكون تسعة أرطال بالعراقي ) .

( وما في حصر أبي القاسم ) علي بن احمد الكوفي المروي في المستدرک في الباب ٧ من زكاة العطرة من قول ( صاع رسول الله ﷺ تسعة ارطال بالعراقي وستة أرطال بالمديني ) .

( وأما الزنطلي رحمه الله ) الذي ذهب إلى أن المدّ رطل وربع فقد يقال أنه احتج بما في ذيل موثقة سماعه المروية في الباب ٥٠ من وصوء الوسائل من قول ( وكان المدّ قدر رطل وثلاث أواق ) ولكن الذيل مصفاً إلى أنه مما لم يعمد به الأصحاب لا ينطبق على مذهبه ولعلّ من هنا قال في مصباح الفقيه في ركاة الغلات إن قول الزنطلي شديد يعرف له موافق ولا مستند ( انتهى )

( اللهم إلا أن يقال ) إن الوثيقة كما في استجد هو جزء من أجراء الرطل الاثنى عشر فيكون ثلاث أواق ربع الرطل فينطبق حسناً دليل الموثقة على مذهب الزنطلي رحمه الله من أن المدّ هو رطل وربع ( هذا تمام الكلام ) في كون المدّ رطلين وربع بأرطال العراق ( وأما كون الرطل العراقي مائة وثلاثين درهماً ) وكثر عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية والمنقال الشرعي ثمانية عشر حملاً ثلاثة أرباع الصير في فقد مسمى بصير الكلام فيه في تعيين الكرم حسب الوزن وأنه لم يقل الخلاف في كون الرطل العراقي مائة وثلاثين درهماً إلا من العلامة في استنهای والتحرير فذهب إلى كونه مائة وثمانية وعشرين درهماً وأربعة أسباع درهم استناداً إلى قول بعض اللغويين .

( وعليه ) فطدّ حسب ما عرفت آتياً من كونه رطلين وربع من أرطال العراق يكون عند المشهور مائتين واثنين وتسعين درهماً ونصف ( بل عن الذكرى ) نسبة ذلك إلى الأصحاب وهو مشعر بالاتفاق عليه ( وأما ما في رواية سليمان بن حمص ) المروية في الباب ٥٠ من وصوء الوسائل من تحديد المدّ بمائتين وثمانين درهماً فهو مخالف للنص والفتوى جميعاً ( وفي الجواهر ) ضعيف ولكن يظهر منه أنه قد أفتى به بعض القدماء كالصديق رحمه الله ( وهكذا الحال في موثق سيادة ) المتقدم آتياً المروية في الباب المذكور والمصريح بأن المدّ قدر رطل وثلاث أواق فهو مخالف للنص والفتوى أيضاً .

( ومن هنا ) قد في الحدائق في ركاة الغلات ( ما لفظه ) في هذه الرواية أيضاً مخالفة أخرى في المدّ حيث أنه كما عرفت رطلان وربع بالعراقي ورطل ونصف بالمديني ( انتهى ) وقد في الجواهر في ركاة الغلات أيضاً مشيراً إلى رواية المروية وموثق سماعه ( ما لفظه ) وهو واحد الطرح لشدودهما ( انتهى )

﴿ بقى شيء ﴾ وهو أنه حكى عن الشهيد في الذكرى أن المدّ من الماء يريد عن الوضوء فيمكن أن يحدث فيه ماء الاستنجاء ويستند لذلك برواية عبد الرحمن بن كثير المروية في الباب ١٦ من وصوء الوسائل المشتملة على أمر أمير المؤمنين عليه السلام باتباع الماء لتوضئه فأتوه بالماء فاستنجى به أولاً ثم توضأ به

( واستحسنه أمدارك ) ثم قال وربما كان في صحة أبي عبيدة الحداد إشعار بذلك يعني المروية في الباب ١٥ قال وصاتنا حمزة عليه السلام مجمع وقد بال ما أولته ماءً فاستنجى ثم صبّت عليه كفاً فصبّه به وجهه الخ

( قال ) وبؤثره دخول ماء الاستنجاء في صاع المصلى على ما سيحكي عنه ( انتهى ) ( وقد أئذنه الجواهر ) أيضاً بمؤثرات آخر ( أقول ) إن رواية عبد الرحمن بن كثير وصحبة أبي عبيدة وإن دلّت على وقوع الاستنجاء فيهما قبل الوضوء ولكن لم تدلّ على أن مجموع الماء كان مدياً ليشت بهما دخول ماء الاستنجاء في مدّ الوضوء .

## فصل

### في مكروهات الوضوء

وهي عديدة

﴿ منها ﴾ التوضأ أو الاغتسال بقاء اسحق بالشمس (١) . . . . .

(وإذا دحول ماء الاستنجاء) في صاع المل وليس هناك ما يدل على ذلك سوى صحيح الفضلاء المروي في الوسائل في الباب ٣٢ من أبواب الحنافة المصرح بأن النبي ﷺ توضأ بماء وابتدأ غسل يديه وروحه بخمسة امداد وأنقى فرجه قبل إقامته الماء على جسمه الشريف ولا يقاس عليه الاستنجاء من المول والقائظ قبل الوضوء

(وأما مؤيدات الجواهر) فصيصة جداً كما يظهر من مراجعتها (والصحيح) هو ما من الهائي في الرد على الذكري من أن المد لا يزيد على ربع المص التبريزي بشيء معتد به وأن هذا المقدار إنما يفي بأصل الوضوء المسخ ولا يفضل منه شيء للاستنجاء وهو جيد متين .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما في الحدائق وعن الدخيرة بل عن الخلاف الإجماع على الكراهة (وبدل عليها) مضافاً إلى الإجماع (رواية السكوني) المروية في الوسائل في الباب ٦ من المصنف والمستعمل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ الماء الذي تسخنه الشمس لا توضأوا به ولا تمسكوا به ولا تمسحوا به فإنه يورث الرمس

(وموثقة إبراهيم بن عبد الحميد) في الباب المذكور عن أبي الحسن عليه السلام قال دخل رسول الله ﷺ على عائشة وقد وضعت قمقماتها في الشمس فقال يا حيراء ما هذا قالت غسل رأسي وجدي قال لا تعودى فإنه يورث الرمس .

(ومرسله الفارسي) المروية في الوسائل في الباب ٣٠ من آداب الحمام قال قال رسول الله ﷺ خمس حصل يورث الرمس النورة يوم الجمعة ويوم الأربعاء والتوضأ والاعتسال بالماء الذي تسخنه الشمس والأكل على الجبابة وغشيان المرأة في حيضها والأكل على الشبع .

(ورواية أسعاس) المروية في علل الصدوق على ما في الحدائق وغيره قال قال رسول الله ﷺ خمس يورث البرص وعد منها التوضأ والاعتسال بالماء الذي تسخنه الشمس .

﴿ في أمور أحدها ﴾ أن ظاهر النهي في الأخبار المتقدمه وإن كان هو الحرمة ولكن مقتضى الجمع بينها وبين مرسله محمد بن سنان المروية في الوسائل في الباب ٦ من المصنف والمستعمل عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بأن يتوضأ الإنسان بالماء الذي يوضع بالشمس هو محل النهي فيها على الكراهة .

(هذا مضافاً) إلى ما دعي من الإجماع على عدم الحرمة بل المقام مما يعم به الطوى فلو كان حرماً لا يجوز استعماله في الوضوء أو الغسل لا شتهر ذلك بين المسلمين وإن فهو في الحقيقة مما يوجب القطع



عدم الحرمة .

﴿ ثانياً ﴾ انه حكى عن الخلاف اشتراط القصد الى التسخين في الكراهة وعن السرائر اعتبار التعمد ( ولكن عن المسوط ) التصريح بالتعميم وعن النهاية الاطلاق ( قال في الحدائق ) وهو الذي عليه جمهور الاصحاب ( انتهى ) .

( اقول ) ومن المعيب اشتراط القصد الى التسخين في الكراهة فان النهي عن المسخن بالشمس بقرينة ما ذكر له من التعليل في الاخبار ليس الا لانه يورث الرمس ومن المعلوم ان القصد مما لامدحل له في ذلك والحبراء في الموثقة وان وصفت قمقمته في الشمس للتسخين بهذا القصد والعاية ولكن محرد ذلك مما لا يوجب تقييد النهي في الاخبار كما لا يخفى .

﴿ ثالثاً ﴾ ان المنصرف من النصوص هو الماء القليل الموسوع في الاولى والقماقم والماسح ونحوها ففي مثله إذا سخن بالشمس يكره التوضأ والاعتسال به لانه الماء الكثير كما ان الشطوط والانهار والحياض الكبار ونحوها وان فرس انه قد تأثر بالشمس وأسخن بها ( ولعل من هنا ) قد حكى عن نهاية العلامة الاجماع على عدم الكراهة في الحياض والبرك ( بل الجواهر ) ذكر عن التذكرة والنهاية الاجماع على عدم الكراهة في غير الاولى وهو في محله .

﴿ رابعاً ﴾ انه حكى عن جماعة إلحاق سائر الاستعمالات بالتوضأ والاعتسال في الكراهة ( ولكن عن جماعة ) اخرى منهم الشهيد والصدوق الاقتصار على الطهارة والصحيح فقط وفوقاً على ظاهر النص بل عن السرائر الاقتصار على الطهارة فقط .

( ولكن الأقرب ) هو إلحاق سائر الاستعمالات المستلزمة لمباشرة البدن من تنطيف ونحوه بالطهارة في الكراهة ولعل قول حمراء في الموثقة أعيد رأسي وحسدي طاهره هو التنطيف لا الاعتسال من العصابة ونحوها .

( كما ان الأقرب ) هو إلحاق سائر انحاء الأكل والشرب بالمعجن في الكراهة فكل ما كُول أو مشروب فيه ماء سخن بالشمس يكره اكله او شربه كل ذلك استظهاراً من التعليل المذكور في الاخبار المتقدمة من انه يورث البرص فلا تغفل .

﴿ خامساً ﴾ انه استظهر في الحدائق أن الأثر المذكور مما يترتب على المداومة دون محرد المرة او المراتين ( قال ) ولعل في قوله ~~في الموثقة~~ موثقة ابراهيم بن عبد الحميد لا تعودى من الاعتياد او تعودى من العود إيماء إلى ذلك .

( اقول ) إن مقتضى إطلاق النصوص هو الكراهة حتى في المرة الاولى كما أن مقتضى التعليل المذكور فيها عدم المنعوبة من الرمس ولو بالمرة الاولى ( وعليه ) فلا يمكن التعدى عن طواهر الاخبار ورفع اليد عن إطلاقاتها بلا دليل قاطع عليه والله العالم .

﴿ سادساً ﴾ أنه حكى عن المنتهى ان الأقرب بقاء الكراهة اذا زالت السخونة الحاصلة بالشمس ( بل عن

﴿ومنها﴾ التوضأ بالماء الآجن (١) ﴿ومنها﴾

التوضأ بماء كرمٍ، قال فيه حمار أو عمل أو إسان أو استنجى فيه أو اعتسل فيه الحب (٢) ﴿ومنها﴾ التوضأ من فصل ماء الاستنحاة إذا أدخل يده فيه من قبل أن يغسلها (٣) ﴿ومنها﴾ التوضأ من شر وقعت فيها نجاسة

الذكرى (وجمع من المتأخرين القطع بذلك تمسكاً بالاستصحاب وبقاء التعليل وصدق الإسم ( قال في الحقائق) بناء على أن المشتق لا يشترط في صدقه بقاء مأخذ الاشتقاق ( انتهى ) .

( أقول ) والحق هو بقاء الكراهة لصدق الإسم من غير حاجة إلى التمسك بالاستصحاب وبقاء التعليل فإن الموضوع في لسان الأحبار هو الماء الذي تحبه الشمس وهو مطلق يشمل كلاً من الباقي سخوته والرائد عنه سخوته وليس الموضوع هو المشتق كي يستلزم بقاء الحكم في الحار الحاضر على القول بعدم اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق وهذا واضح .

﴿ ومنها ﴾ أنه حكى عن الشهيد الثاني في الروض الحكم بقاء الكراهة حتى مع انحصار الماء بما سجن ، للشمس مدعوى عدم المنعقات بين الوجوب والكراهة في الصلاة ونحوها من العبادات على بعض الوجوه .

( وفيه ما لا يحق ) فإن الوجوب الذي صح اجتماعه مع الكراهة في العبادات على بعض الوجوه هو الوجوب التحيري ولو تخير أعقاباً بين الأقرامع الكراهة التعمينية المختصة ببعض الأفراد كما في الصلاة والحمام فتكون الكراهة فيها بمعنى أنها أقل تواتراً من سائر الأفراد لا الوجوب التعميني الذي تنبأ من انحصار الفرد بواحد كما هو المفروض في المقام مع الكراهة التعمينية المختصة ببعض الأفراد ، فهما مما لا يجتمعان بلاشبهة . (١) وذلك لجنسة العلوية المروية في الوسائل في الباب ٣ من الماء المطلق عن أبي عبد الله عليه السلام في إسناده الآجن يتوضأ منه إلا أن تجد ماء غيره فتتزره عنه

(٢) وذلك لمؤتفة أبي جعفر المروية في الوسائل في الباب ٣ من الماء المطلق قال سألت عن كرمٍ ماء مررت به وإن في سفر قد بدل فيه حمار أو عمل أو إسان قال لا توضأ منه ولا تشرب فإن مقتضى الجمع بينها وبين جميع ما دلّ على عدم تنجس الكرٍ بملاقات النجاسة من سور إسان ونحوه والقطع بعدم خروج الكرٍ عن الإطلاق إلى الإضافة محرز بوا حمار فيه أو عمل أو إسان هو محل التنهي في المؤتفة على الكراهة لا الحرمة

( ولحق ابن بزيع ) المروية في الوسائل في الباب ٩ من الماء المطلق قال كنت إلى من سأله عن العذر يجتمع فيه ماء السماء ويستقى فيه من شر يستنجى فيه الإنسان من بول ويعتسل فيه ، لجنب ما حدث الذي لا يجوز فكتم عليه لا توضأ من مثل هذا إلا من ضرورة ( فإن العذر ) يجوز على العاقل وهو بلوغه كرمًا والتمهي على التنزيه بقريته الترخيص في التوضأ منه عند الضرورة أدلّ من يجوز التوضأ منه في حار الاحتيار لوجوب التيمم عند الضرورة ولا يضطررر لا التوضأ منه أو الاغتسال وهذا واضح .

(٣) وذلك لحبر على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٤ من المصاف والمستعمل قال سألت عن الرجل يتوضأ في الكعب بالماء يدخل يده فيه أيتوضأ من فصله للصلاة قال إذا أدخل يده وهي بطيئة فلا بأس ولس أحب أن يشعور ذلك إلا أن يغسل يده قبل ذلك

ولم يصرح عنها المقدّر (١) ﴿ومنها﴾ التوضأ من شر تقرب من بالوعة القدر بأقل من اثني عشر ذراعاً (٢) ما لم يتغير مائها، وهذا تعبير بتحسّن ﴿ومنها﴾ التوضأ من سؤر الحائض الغير المأمونه (٣) ﴿ومنها﴾ التوضأ بماء وقع فيه الفارة وخرجت من قبل أن تموت وهكذا المقرب وتزول الكراهة إذا سكب منه ثلاث مرّات (٤) ﴿ومنها﴾ التوضأ بماء وقع فيه المقرب ومات (٥) ﴿ومنها﴾ التوضأ بماء وقع فيه الودع

(١) وذلك لحمله من الروايات المروية في الوسائل في الماء المطلق في الباب ١٧ و ١٩ و ٢١ لمشملة على السؤال عن شاة دسحت فاضطربت ووقعت في الشر أو دسحجه أو حمامة دسحت فوقعت في الشر أو رجل يستقي من شر فيعرف فيها الفارة وقعت في الشر فماتت أو خرجت وقد تقطعت وبحو ذلك من المحاسن (وعلى الجواب) يصرح ما بين الثلاثين إلى الأربعين ذلوا أو ذلاء سيرة أو سبع ذلاء وعشرون ذلوا ونحو ذلك ثم يتوضأ بها ويشرب (وظاهرها) وإن كان وحوب النرج ولكن مقتضى الجمع بينها وبين جميع ما دل على عدم انعكاس الشر بالملاقات مما تقدم تفصيله في محله هو حملها على الاستصحاب وإن التوضأ والشرب منها قبل نرج المقدّر منها مخرج مكرهه واحتمال وحوب النرج تعسداً مع طهاره مائها شرعاً صعب إلى العاية وتبعد إلى النهاية

(٢) ونفصل المسألة أن في الوسائل في الباب ٢٤ من الماء المطلق روايات عديدة في اعتبار الشاهد من الشر والبالوعة محتلمه جداً في تحديد مقدار الشاهد بينهما من الذراع إلى اثني عشر ذراعاً والآخر ثمحول على الاستصحاب أعني استحباب رء به الحدّ الحاص وكراهه عدم رعايته واحتلاف الاحتمار بخوب على احتلاف مراتب الاستصحاب والكراهة (وأما السبب الثالث) لهذا الحمل هو ما تحقق في محله من عدم تحسّن الشر بالملاقات ما لم يتغير فضلاً عن تقاربها من البالوعة ما لم يتغير مائها .

(٣) ودلحملة) أن استعمال الشر القريب من البالوعة ماقف من اثني عشرة ذراعاً في الوضوء أو العسل أو الشرب ونحو ذلك مكرهه ما لم يتغير فإذا تغيرت حرم استعمالها .

(وأما قوله عليه السلام) في رواية محمد بن القاسم المروية في الباب المذكور في جواب السؤال عن التوضأ من شر بينها وبين الكيف خمسة أذرع أو أكثر (ليس يكره من قرب ولا بعد يتوضأ بها) ويمتثل ما لم يتغير (ولما راد من الكراهة فيها بقربة قوله عليه السلام ما لم يتغير هو الحرمة أي لا تحرم من قرب ولا بعد ما لم يتغير وإذا تغير حرم واستعمل مادة (كره) في الحرمة كثير في الاحتمار كما لا يخفى على المتتبع

(وعليه) فلا تنافي في الرواية مع الكراهة المصطلحة التي ندعيها من قبل التغير بسب قرب الشر من البالوعة بأقل من الحدّ الحاص فالمتغير حرام والقرب مكرهه والبعد لأحرام ولا مكرهه

(٣) وقدمي تفصيل الكلام فيه في الآثار فراجع .

(٤) واستند هو رواية العنوي عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٩ من الآثار قال سألت عن الماء والمقرب وأشياء ذلك يقع في الماء فيخرج حياً هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ قال يسكب منه ثلاث مرّات وقليله وكثيره بمنزلة واحدة ثم يشرب منه ويتوضأ منه غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع فيه .

(٥) والمستند هو موثقة سماعة المروية في الباب المتقدم آنفاً قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حرّة وحد فيها خنفساء فدمت قال ألقه وتوضأ منه وإن كان عفرماً فارق الماء وتوضأ من ماء غيره (وفي موثقة أبي بصير)

وان لم يمت (١)

﴿ومنها﴾ التوضأ يؤكل لحمه إلا الطير (٢) ﴿ومنها﴾ التعمق في الوضوء اعلم الوجه بالماء لطماً (٣)

في الباب المذكور قلت فالعقرب قال فارقه (وطاهر الموتقتين) وإن كان عدم جوار التوضأ يمثل هذا الماء ولكن مقتضى طهارة العقرب حيّاً وميتاً بل درواية على بن جعفر المتقدمة في الأستار المصرية بجواز التوضأ من ماء مات فيه العقرب والحفشاء وأشباههما هو محل الموتقتين على الكراهة.

(١) والمستند هو ذيل رواية الفئوي المتقدمة آخراً فإن طاهره وإن كان هو الملع والتحرير ولكن مقتضى الجمع بينه وبين صحيحة على بن جعفر المتقدمة في الأستار المصرية بجواز التوضأ بماء وقع فيه الوزغ ولم يمت وما عرفته في آخر النعاسات من طهارة كل من الثعلب والأرنب والذئابة والورع بالخصوص بل وما عرفته في نعاسة الميتة من إن كل حيوان لا نفس له سائلة كالسمك والوزغ وأشباههما ميتة طاهرة هو محل الملع في ذيل رواية الفئوي على الكراهة الشديدة والله العالم.

(٢) أما كراهة التوضأ بسؤر ما لا يؤكل لحمه (فلمرسله الوشا) المروية في الوسائل في الباب ٥ من الأستار فمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكره سؤر كل شيء لا يؤكل لحمه (والظاهر) من كراهة سؤره كراهة استعماله ومن أظهر الاستعمالات الشرب والتوضأ وقد ذكرهما في الاختصار حديثاً

(ويؤيد الكراهة) خبر سماعة المروزي في الباب المذكور قال سألته هل يشرب سؤر شيء من الدواب ويتوضأ منه قال أما الأمل والبقر والغنم فلا بأس فأنه مشعر بالأسف فيما سوى هذه الثلاثة وإن كان ما كور اللحم كالغزال والحمر وتجوها فكيف مما لا يؤكل لحمه (وما في صدر موثقة مزار) المروية في الوسائل في الباب ٣ من الأستار من قول (كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره واشرب) إذهو مشعر أيضاً بالمنع عما لا يؤكل لحمه. (وأما استثناء الطير) مما لا يؤكل لحمه فلما ذكر في دليل موثقة مزار المذكورة آخراً من السؤال عن ماء شرب منه بار أو سقر أو عقاب فقال عليه السلام كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا أن ترى في منفاره دماً الح.

(٣) وذلك لصحيحة الرقاشي المروية في الباب ٣٠ من وصوة الوسائل قال قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام كيف اتوضأ للصلاة فقال لا تعمق في الوضوء ولا تلطم وجهك بالماء لطماً ولكن أعسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً وكذلك فامسح الماء على ذراعيك (ورواية السكوني) في الباب المذكور عن جعفر عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ لا تصربوا وجوهكم بالماء إذا توضأتم ولكن شربوا الماء شرباً

(وبما مر من الروايتين مرسله عبد الله بن المغيرة) عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الباب المذكور قال إذا توضأ الرجل فليصفق وجهه بالماء فإنه إن كان ناعساً فزع واستيقظ وإن كان الرمد فزع ولم يجد البرد (وعن والد الصدوق رحمه الله) أن صفق الوجه بالماء من سنن الوضوء وطاهره الاستناد إلى هذه المرسلة (وعن الصدوق) نفسه ذكرها في الفقيه (قال في الحقائق) وهو ينشر بموافقة لأبيه (انتهى) وهو كذلك

(وقد يجمع بين المرسلة والروايتين) بحمل المرسلة على مخرج الجوار فلا تنافي الكراهة وهو بعيد (وقد يجمع بينهما) بحمل المرسلة على النعاس والبردان وهو غير بعيد.

﴿ومنها﴾ التوضؤ في المسجد من حدث البول والغائط (١) ﴿ومنها﴾ تجفيف الوضوء بمسح اليد وجوهه  
وإذا جفف وجهه خاصة فلا بأس بل هو مستحب (٢)

(واقرب من الجميع) ما عن بعض الأصحاب من حمل الصفق في المرسلة على غير عمل الوجه الذي هو  
من أحرأ الوضوء لم يستحب للناس إذا الردان أن يصفق وجهه أولاً بالماء ثم يتوضأ  
(١) وذلك لصحيفة رفاعه بن موسى المروية في الباب ٥٧ من وصوه الوسائل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام  
عن الوضوء في المسجد فكرهه من البول والغائط (وعن نهاية الشيخ) عدم حوار ذلك وطهره الاستناد إلى  
هذه الصحيفة وهو ضعيف لظهور مادة (كره) في غير الحرمة وإن كثرت استعمالها في الحرام (مضافاً) إلى أن  
ذلك مما يعم به البدوي ولو كان حراماً لاشتهر بين المسلمين وشاع  
(وقد يتوهم) التعارض بين الصحيفة وبين حصة ابن بكير المروية في الباب المذكور من أحدهما عليه السلام  
قال إذا كان الحدث في المسجد فلا بأس بالوضوء في المسجد .

(ولكن التوهم) صعب فإن البول والغائط في الصحيفة محمولان على الشايح المتعارف من وقوعها في  
خارج المسجد والحصة معادها أنه إذا حدث في المسجد أي شوم أو جريح من سور أو غائط ولو سهواً فلا بأس  
بالوضوء في المسجد (وعليه) فلا تعارض بينهما ولا تنافي .

(٢) وتفصيل المسئلة أن المشهور كما في الحدائق وعن الدروس والكعابة كراهة التمسيد بعد الوضوء  
(وعن ظاهر أسرى) وسريح الشيخ في أحد قوله عدم كراهته وإليه يميل المدارك (ومستند المشهور) رواية  
عبد بن حمزة عن حمزة بن أبي عبد الله عليه السلام في الباب ٣٥ من وصوه الوسائل من توضأ وتمسداً كتب له حسنة  
ومن توضأ ولم يتمسك حتى يحف وضوئه كتب له ثلاثون حسنة .

(وطاهر الرواية) أن الوضوء إذا حف بطله ولم يتمسك فهو ثلاثون حسنة وإذا تمسك أي حشفه  
بالمسح أو نحوه انحط ثوابه من الثلاثين إلى الواحد وهو أحد معاني الكراهة في العبادات (ولكن يعارض  
الرواية) طائفة من الروايات المروية في الباب المتقدم

(في صحيفة عبد الله بن سنان) المروية بطريق سالت أبا عبد الله عليه السلام عن التمسيد بعد الوضوء فقال كان  
أعلى عليه السلام حرقه في المسجد ليس إلا للوجه يتمسك بها (وفي بعض طرقها) كانت لعلي عليه السلام حرقه يعلقها  
في مسجد بيته لوجهه إذا توضأ يتمسك بها .

(وفي رواية عبد بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال كانت لأمر المؤمنين عليه السلام حرقه يمسح بها إذا  
توضأ للصلاة ثم يعلقها على وتد ولا يمسح به غيره .

(وفي موقفة اسماعيل بن الفضل) قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام توضأ للصلاة ثم مسح وجهه بأسفل قميصه  
ثم قال يا اسماعيل افعل هكذا فإني هكذا أفعل (وفي صحيفه منصور بن حازم) قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام وقد  
توضأ وهو محرم ثم أخذ متديلاً فمسح به وجهه .

(وفي صحيفة أخرى لمصور) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسح وجهه بالمسح أو لا بأس به  
(وفي رواية الحصري) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بمسح الرجل وجهه بالثوب إذا توضأ إذا كان الثوب نظيفاً

﴿ ومنها ﴾ التوضأ في مكان الاستنجاء (١) . . . . .  
 ﴿ ومنها ﴾ التوضأ من ماء أرمي فيه تمثيل أوضة (٢) ﴿ ومنها ﴾ صب ماء الوضوء في الكنيف (٣) .

( وقد قيل في الجمع بين الطرفين ) وحوهاً عديدة ولعل أوجهها حمل الطائفة المعدسة على التقي ( وفيه ما لا يحصى ) فإن الحمل على التقي فرع مصر العاقبة إلى التمسك مع أن سريخ الحرافة أن أكثرهم قائلون بأصلية ترك التمسك وقد ذكر عن جمع منهم الجمع عن التمسك وعن غير واحد منهم كراهته ( وأما ما في الجواهر ) من أن العامة يداومون على التمسك فهو محال تعرف له مستنداً .

( وأحسن ما قيل أو يمكن أن يقال ) في وجه الجمع بين الطرفين أعمى رواية محمد بن حمران والطائفة المعدسة لهما أن تحذف تمام عصاء الوضوء بالتمديد مكرره وتحذف حصوس الوجه مما لا بأس به من هو مستحب بمقتضى مداومة أمير المؤمنين عليه السلام عليه بالمدادمة أبي عبدالله عليه إصاحبه قال لاسماعيل أفعول هكذا قال هكذا أقول .

( ويؤيد كراهته ) تحميم تمام عصاء الوضوء ما رواه المستدرك في الباب ٣٩ من الوضوء عن جامع لأحمد .  
 قال قال النبي ﷺ عشرون حسنة يورث الفقر ( إلى أن قال ) ومسح الأصابع بعصاه سبعين حسنة .

( وأما صحيح محمد بن مسلم ) المروي في الوسائل في الباب المتقدم قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن التمسك بالتمديد قبل أن يحذف قال لا بأس به فهو محذور إنما على مسح حصوس الوجه فقط للجمع بين الأخبار وعليه تحمل أيضاً روايته محمد بن سعد المتقدمه آنفاً المشتملة على وضوء أمير المؤمنين عليه السلام حتماً بينها وبين صحيحه عبدالله بن سنان المصرحة بالوجه خاصة وإما على أن محذور الحوار الفير المنافي مع الكراهة .

( ١٥ ) وذلك لما رواه المستدرك في نوادر ما يتعلق بالخلاء عن جامع الأخبار قال قال النبي ﷺ عشرون حسنة يورث الفقر ( إلى أن قال ) وعمل الأصابع في موضع الاستنجاء ( وأما صحيحة أبي عبيدة الحذاء ) المروية في الباب ١٥ من وضوء الوسائل الحديث الوضوء أبي جعفر عليه السلام وهكذا رواية عبدالرحمن بن كثير المروية في الباب ١٦ الحديث الوضوء أمير المؤمنين عليه السلام الظاهر من في وقوع التوضأ في مكان الاستنجاء فهما محمولتان على تحويلهما بينهما من ذلك أمكان ولو يسير غير أنه لم يذكره الرازي أولم ينقطه وذلك بمقتضى الجمع بينهما وبين النسوة المذكور .

( ٢ ) وذلك لمؤتفة اسحاق بن عمار المروية في الباب ٥٥ من وضوء الوسائل عن أبي عبدالله عليه السلام عن الصلت يكون فيه التماثيل أو الكور أو التور يكون فيه التماثيل أوضه لا يتوضأ منه ولا فيه ( وظاهر النهي ) وإن كان هو الحرمه ولكن لم يقل بها ماها أحد من الأصحاب فلا بد من حمل النهي فيها على الكراهة سيما إذا حظه ما عرفت في المسئلة ٦ من إواني الذهب والفضة أن الأقوى حوار استعما الإبهام المقتصر على كراهية .  
 ( ويظهر من المروية ) إلحاق المذهب بالمقتصر في الكراهة وهو جيد فإن أمر المذهب أشد من المقتصر فإذا كره المقتصر كره المذهب بطريق أولى وقد انبهر إلى ذلك في المسئلة المذكورة من الإواني نحو أسط فراجع

( ٣ ) وذلك لما كتبه الصغار إلى أبي محمد عليه السلام المروية في الباب ٥٦ من وضوء الوسائل هل يجوز أن يغسل



## فصل

### في احكام الوضوء

وفيه مسائل عديدة

مسئلة ١ - لا يحوز لمن لم يكن على وضوء أن يمس كتابه القرآن الكريم (١) من غير فرق بين آية من

الميت ومائه الذي يصب عليه يدخل الى ثوبه كيف او الرجل يتوضأ وضوء الصلاة يصب ماء وضوئه في كيف  
موقع الكتاب يكون ذلك في مالحة (وحيث لم يبق) أحد من الأصحاب هاهنا بالحكمة فلا بد من حمل النهي  
فيها على الكراهة.

(ومن هنا) حمل في الوسائل عنوان الباب المذكور هكذا باب كراهة صب ماء الوضوء في الكيف  
(مراجع)

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما في المدارك والحدائق بل في الجواهر نقلاً وتحصيلاً (س طهر  
الطهرسي) في تفسير قوله تعالى إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون في سورة الواقعة هو  
الإجماع عليه وعن التبان مثله (بل في الخلاف) صرح بإجماع الفرقة تصريحا (ولكن) مع ذلك كله عن المسوط  
وأس إدريس وأس الرراح وأس الحميد الحكم بالكراهة (قال في المدارك) وهو متبعة (بل في الجواهر) ومثل  
إليه جماعة من متأخري المتأخرين استمعافاً لما نسمعه من أدلة التحريم (انتهى)

﴿أقول﴾ والحق ما عليه المشهور من عدم حواز مس كتابة القرآن لمن لم يكن على وضوء (ويبدأ  
عليه) مصافاً إلى الاجماع المتقدمة والآية الشريفة المشار إليها (لا يمسه إلا المطهرون) فلهذا على ما حقق  
عندنا كما صرح به الطهرسي من عود التمسير إلى القرآن وإن القرآن كما صرح به الجواهر في أحكام  
الحب هو المقروء يعني الكتابة روايات عديدة مروية في الباب ١٢ من وضوء الوسائل

﴿ومنها﴾ مرسله حرير عن أحمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان إسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام عنده  
قال يا سي أفرا المصحف فقال إني لست على وضوء فقال لا تمس الكتابة ومس الودق واقرأه  
(ويؤيد المرسله) الرضوي المروي في الباب المذكور من استدرك (قال) ولا تمس القرآن إذا كنت  
جنباً أو على غير وضوء ومس الأوراق.

﴿ومنها﴾ موثقة أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قرأ المصحف وهو على غير وضوء قال لا  
تأس ولا يمس الكتاب (والمراد) من الكتاب هاهنا الكتابة وقرنه الترخيص في المرسله والرضوي في مس الودق.  
﴿ومنها﴾ موثقة إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال المصحف لا يمسه على غير طهر  
ولا حباً ولا تمس حطه ولا نعلقه إن الله تعالى يقول لا يمسه إلا المطهرون.

(وظاهر النهي) وإن كان حرمة كس من مس المصحف ومس حطه وتعليقه (ولكنه) بالنسبة إلى مس  
المصحف محمول على الكراهة بقرينة مرسله حرير والرضوي المرحضين في مس الودق

(ومن هنا يتضح) - حمل صحيحه محمد بن مسلم المروية في الوسائل في الباب ١٩ من العادة قال قال أبو جعفر عليه السلام الحنف والحائض يفتحان المصحف من وراء الثياب على الكراهة أيضاً (وهكذا انتهى) - نئسة إلى تعليق المصحف بحول أيضاً على الكراهة بقريئة (حسنة داود بن فرقد) المروية في الوسائل في الباب ٣٧ من أبواب الجبص قال سألت عن التعويد يعلق على الحائض قال نعم لا بأس قال وقال تقرأه وتكتبه ولا تصيبه بعدها (فإن التعويد) مما لا يحلو عادة عن الآيات القرآنية ولا أقل من (اسم الله الرحمن الرحيم) فإذا حار تعليق التعويد حار تعليق القرآن أيضاً (وأما خير منصور بن حازم) المروي في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن التعويد يعلق على الحائض فقال نعم إذا كان في حلد أو قصة حديد (فالظاهر) أن اشتراط الحلد أو القصة هو لأجل أن لا تحصل المدة مع الكتابة (وعلى هذا كله) يبقى انتهى في موثق إبراهيم بن عبد الحميد نئسة إلى مس الحط على طاهره من الحرمة وهو المطلوب.

(ولعل من هنا) حكى عن الشيخ وغيره حمل الموثقة على الكراهة في غير مس كثافة القرآن بل يظهر من الجواهر أنه لم يقل أحد بحرمة مس المصحف وتعليقه لغير المنطهر إلا ما ربما نقل عن السيد من العمل بمضمون الموثقة

(ثم إن التعليق المذكور) في الموثقة (إن الله تعالى يقول لا يمسه إلا المطهرون) لا بد من إرجاعه إلى خصوص مس الحط دون المصحف والتعليق بعد عدم حرمتها كما عرفت (ومما يؤيد المشهور) بل يدل عليه (ما أرسله الشيخ) في الخلاف (قال) وروى سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يمسه القرآن إلا طاهر (قال) وفيه إجماع الفرقه (انتهى) بناءً على أن المراد من القرآن هو الكتابة كما تقدم التصريح به من الجواهر.

(نعم قد يناقش ما عليه المشهور) من حرمة مس القرآن على غير طاهر ما عن الطرسى من أنه روى في الاحتجاج أنه لما استخلف النبي صلى الله عليه وآله سئل أمير المؤمنين عليه السلام أن يدفع إليهم القرآن الذي كان عنده (إلى أن قال) قال عليه السلام بعد أن امتنع أن يدفع إليهم (فإن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي) فإن طاهره أن حرمة المس لغير المطهر هي مما يختص به عنده من القرآن دون ما عنده من القرآن

ولكن لا بد من تأويله وحمله على ما لا يناقض الأدلة المتقدمة كليهما أن يكون مراده عليه السلام من المطهرين في كلامه المذكور المطهرين من الذنوب والأوصياء من ولده عليه السلام فهذا المعنى هو الذي يختص به عنده من القرآن لا المطهرين من الأحداث (والله العالم).

﴿بقي أمور أحدها﴾ أنه قد طعن المذاكر في مرسله حريز بالإرسال وفي موثقة أبي بصير بضعف بعض رجاله (وأجاب عنه الجواهر) بأن ضعف المرسله مجبور بالشبهة وبالإجماع المتقول (مضافاً) إلى أن في سندها حثاد وهو مسمى أجمت المصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يقدر ضعف من بعده وبأن رواية أبي بصير إنما

صحيحة وإما موثقة على الكلام في الحسب بن عتار ( انتهى ) وفي المختلف أن الحسين بن عتار واقفي وثقة ابن عقدة .

﴿ ثانيها ﴾ أنه يظهر من المختلف والحدائق والجواهر أن القائلين بحوار من المحدث كتابه القرآن على كراهية قد استندوا في الحوار إلى الأصل وفي الكراهية إلى صنف الأدلة المتقدمة فتحمل على الكراهية ( قال في الجواهر ) وفيه من الصنف ما لا يخفى ( انتهى ) وهو كذلك فإن الأصل لا يستدل به في قسار الأدلة ولو سلم صنف الأدلة فهي قصيرة عن إثبات الكراهية أصلاً فانها حكم من الأحكام تحتاج إلى دليل معتبر

﴿ ثالثها ﴾ أنه لا يختص حرمة المس بحره خاص من البدن كاللحم وحوها بل يشمل جميع البدن حتى ما لا تحل له البهائم كالشعر والعصر والنس وحو ذلك وذلك لصديق المس في جميع ذلك كله كما لا يخفى .

﴿ رابعها ﴾ أنه إذا رمت بعض أعضائه فلا يحدو المس بذلك المصوم قبل إكمال الوصوء كما في الحدائق وعن التحرير ، ذلك لعدم حصول الطهارة في الوصوء إلا تمام أجزائه نعم في الجنابة إذا غسل بعض أعضائه كالشق الأيمن مثلاً فلا يحدو حوار المس بذلك الشق وذلك لما يظهر من جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من الجنابة أن الطهارة من الجنابة قابلة للتبويض

( ففي صحيحة زرارة ) كل شيء أمسسته الماء فقد أبقته ( وفي صحيحة محمد بن مسلم ) فما جرى عليه الماء فقد طهر ( وفي حصة زرارة ) فما جرى عليه الماء فقد أجزأه إلى غير ذلك

﴿ خامسها ﴾ أنه هل يجب على المكسر منع الصبي العير البالغ عن مس كتبه القرآن بعير طهر أم لا ( حكى الوجوه ) عن طاهر المعتمر والمنتهى والتحرير وعن الذكرى أنه استقر به في الحدائق تقويته ( ولكن الجواهر ) قوي عدم صحتها للأصل .

( أقول ) لا إشكال في وجوب منع الصبي عن بعض المحرمات بلا شهية كقتل أو حرق أو رداء أولواط أو شرب حمص ونحو ذلك من المحرمات المهمة وذلك لاستكشاف وجوب المنع من شدة اهتمام الشارع بذلك النص وأما كون مس كتابه القرآن من هذا القبيل فعير معلوم ( وعليه ) فلا طهر ما قواه الجواهر من عدم للأصل والله العالم

﴿ سادسها ﴾ إن مقتضى الأدلة المتقدمة كلها عدم اختصاص الحكم بمجموع القرآن من حيث لمجموع فإذا كان بعض الآيات القرآنية في كتاب أو على خاتم أو على درهم بحرم منه بعير طهر بلا شهية ( وعليه الحدائق ) بأن الهيئة الاجتماعية مما لا مدخل لها في التحريم ( قل ) ضرورة أن المس إنما يقع على النص ولا يقع على الكل دفعة ( انتهى ) وهو جيد .

( نعم قد سمي ذلك ) ما عن المعتمر عن جامع الرنطبي عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام المروي عنه في الوسائل في الباب ١٨ من الجنابة قال سألته هل يمسه الرجل الدرهم الأبيض وهو جنب فقال عليه السلام إي والله إنني لأؤمى بالدرهم فأخذه وإنني لأحب وما سمعت أحداً يكره من ذلك شيئاً إلا أن عبد الله

القرآن أو كلمة أو حرف من بعض الحروف (١) من ويحرم أصاً من التشديد والمد والإعراب ونحو ذلك مما يتعلق بالكتابة (٢) وهل يلحق بكلمة القرآن الكريم لفظه (الله) أو ساير أسمائه المختصة به تعالى وإن لم تكتب بميمون القرآن الأقوى للحق (٣) فلا يجوز منسبها بغير طهر ثم هل يلحق باسم الله تعالى أسمائه

ابن تيمية كان يعتبره عتياً شديداً يقول حملوا سورة من القرآن في الدرهم فيعطى الراية وفي الحمر ويوضع على لحم الخنزير .

(ولكن الحمر المذكور) مما لا يقاوم الأدلة المتقدمة كلها الدالة على التحريم لأنها أصح سنداً وأكثر عدداً وأقوى دلالة وذلك لحوار حمل الحمر على المس بدون أصابة الكتابة كما حارمله على التقية أيضاً اعني ممن جعل سورة من القرآن المجيد في الدرهم والله العالم .

(١) فإن الجميع قرآن فيحرم منسب بغير طهر .

(٢) في حرمة من الأمور المذكورة بغير طهر وحده بل أقوال (فمن بعض مشايخ الحديث) عدم الحرمة مطلقاً محتجاً بإطلاق إسم الكتاب قبل مسطه تلك الأمور واستحوده الحدائق (وعن بعضهم) التفصيل بين التشديد والمد فيحرم وبين الحركات الإعرابية والنائبية فلا يحرم لصديق إسم الكتاب بدونها

(ويطهر من الجواهر) الحرمة في الجميع حتى في الإعراب لأنها مد وحودها صارت أحراراً أو كالأجزاء (والحق) ما احتاره الجواهر من الحرمة في الجميع فإن الشهي عن مس كتابة القرآن أو حطه في الأحبار المتقدمة مما يشهد عرفاً حتى من الأمور المذكورة (ودعوى) صدق إسم الكتاب بدون تلك الأمور وإن كانت صحيحة ولكن الصدق منسب على المسامحة كما هو الحال في ساير المركات العاقدة لبعض أحرارها فيصدق الإسم عليها مسامحة .

(٣) كما فعل الجواهر (قال) لظهور الشهي عن المس للقرآن في التعميم بل كاد يكون صريح الآية بمعنى قوله تعالى (لا يمسه إلا المطهرون) (ثم قال) ولا رب ان لفظ الحلالة ويحده أحق بالتعميم من ساير الاصطلاحات (أقول) بينما كلف فرعون وهامان والشیطان ويحذو ذلك (ثم قال) وعن العجب ما عن بعض المتأخرين كالخوساري من إنكار ذلك متسكاً بالأصل والافضل ما استبعد من الأدلة القرآن (انتهى) وهو كذلك والعجب في محله .

(وتم حبر الربيع) عن أبي عبد الله عليه السلام المروي في الوسائل في الباب ١٨ من الجنائز في الحديث عن الدرهم وفيها إسم الله وإسم رسوله قال لا بأس به ربما فعلت ذلك (وهو محمول) كما في الوسائل والجواهر على المس بدون أصابة الكتابة سيما بشهادة (موتقه عدا) من موسى في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالحبر درهماً ولا ديناراً عليه إسم الله الح ولو قيل بهما لهما لا يستبعد حمل الأول على المس بغير الإصا به قلنا إن الترجيح للموتقة .

(وقد يؤيد) حرمة من لفظ الحلالة وسائر أسمائه تعالى بدون طهر (حسنه داود بن فرقد) المروية في الوسائل في الباب ٣٧ من أبواب الحيض قال سألت عن التعويد بعلق على الحيض قال نعم لا بأس قال وقال تقرأ وتكتبه ولا تصيبه بها (فإن التعويد) إذا لم يحز للعائض من كتابته فاسم الحلالة وسائر أسمائه تعالى

الأسياء بحيث لا يجوز منها غير طهر (١) إلا حوط هو ذلك .

مسئلة ٣ - إذا ثبت الطهارة ولم يعلم أنه هل أحدث بعدها أم لا سي على نقاء الطهارة ولم يجب عليه أن تطهر (٢) وإذا انعكس الأمر فثبت الحدث ولم يعلم أنه هل تطهر بعده أم لا سي على نقاء الحدث ووجب

طريق أولى .

(١) (قال في الجواهر) وجهه (انتهى) وبطهر منه في أحكام الحب أن اللجوف هو المشهور بين الأصحاب وعن جماع إحقاصه ستة إلى الأكثر وكبراء الأصحاب بل عن العتبة الإجماع عليه (قال في الجواهر) وهو الحجة (انتهى) (أقول) إن الحذف أسماء الأسياء باسم الله تعالى في حرمة منه غير طهر إن لم يكن هو الأقوى فلا أقل هو أحود سيما مع دعوى العتبة لإجماع على اللجوف (والله العالم) .

(٢) (قال في الجواهر) إجماعاً محصلاً ومقبولاً مستقيماً فالسنة (انتهى) وبغنى دالسه لاستيعابه الأحكام التي عقد لها باباً في الوسائل وهو أول باب من توافض الوضوء .

(في صحيحه زكاة) قال قلت له الرجل ينام وهو على وضوء أتوجب الخففة والحفقتان عليه الوضوء فقال يا زكاة قد نيام العين ولا ينام القلب والأذن وإذا نامت العين والأذن والقلب وجب الوضوء قلت فإن حركك إلى جنبه شيء ولم يعلم به قال لا حتى يستمع أنه قد نام حتى يحس من ذلك أمرين وإلا فإنه على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين أبداً بالشك وإنما ينقضه بيقين آخر

(في موثقة عبد الله بن مخير) عن أبيه قال قال لي أبو عبد الله عليه السلام إذا استقمبت أبك قد أحدثت فتوضأ وإياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستبين أنك قد أحدثت

(والظاهر) أن مقصود الإمام عليه السلام من النهي عن الوضوء عند الشك في الحدث هو التوضوء برغم أنه يجب ذلك وإلا فالوضوء مع اليقين بالطهارة مستحب تحديداً فكيف بما إذا شك في نقائها احتياطاً وقد أثار إلى ذلك صاحب الوسائل بل الحقائق أيضاً في المسئلة ١٣ من أحكام الوضوء

(في رواية علي بن حمزة) عن أخيه موسى بن حمزة عن أبيه قال سألته عن رجل يشك في المسح فلا يدري نام أم لا هل عليه وضوء قال إذا شك فليس عليه وضوء .

(في رواية عبد الرزاق) عن أبي عبد الله أنه قال للصادق عليه السلام أحد الريح في بطي حتى أظن أنها قد حرحت فقال ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت أو تعد الريح ثم قال إن لم يمسح يمسح بين يدي الرجل ويحدث ليشككه

(في الرصوى) المروي في الباب المذكور من المستدرک قال فإن توضأت وضوءاً تاماً وصليت صلاتك أو لم تصل ثم شككت فلم تعد أحدثت أم لم تحدث فليس عليك وضوء لأن اليقين لا ينقضه الشك

(وفي رصوى آخر) في الباب ٣٨ من وضوء المستدرک وإن شككت في الحدث وكنت على يقين من الوضوء فلا ينقض الشك اليقين إلا أن تشيخن إلى غير ذلك من الأخبار .

(في قتال الجمع) حمر علي بن حمزة الأمر بالوضوء عند الشك في الحدث المروي في الباب ٤٤ من وضوء الوسائل قال سألته عن رجل يكون على وضوء ويشك على وضوء هو أم لا قال إذا ذكر وهو في صلاته أنصرف

عليه أن يتطهر (١) وإذا ثبتن الطهارة والحدث جميعاً ولم يعلم أى الحالتين سابقة وأيتهما لاحقة وجب عليه أيضاً أن يتطهر (٢).

فتوضاً وأعادها وإذا ذكر وقد فرغ من صلاته أحرأه ذلك (قل في الوسائل) هذا محمول على الاستصحاب (انتهى) وهو حينئذٍ ودلت للجمع بين الأخبار وحمل الظاهر على ما لا يعالج النص.

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه حكى عن النهائي في حمل المتين أن المدار في استصحاب الطهارة هو على الظن فمهما كان الظن باقياً ولو كان ضعيفاً جرى استصحاب الطهارة وإلا فلا (وفيه) أن الظن ممّا لا عسرة به إلا إذا عتدنا في حجه الاستصحاب على ماء العقلاء فإنهم لا يعملون به إلا بملاك الظن بل الوثوق والإطمئنان وأما إذا اعتمدنا في حجيته على الأخبار فالظن بالحلاى ممّا لا يحلّ به كما هو مذهب الأخبار بل صريح رواية عبد الرحمن بن سريج عن واحد منها ممّا حصر المأقصر البقي بالخلاف فكيف بالظن الموافق وهذا واضح

(١) (قال في الحواهر) إجماعاً محصلاً ومقبولاً في المعسر والمتنهي وكشف اللثام وغيرها (انتهى) بل في المدارك وهذا الحكم إجماع بين المسلمين (انتهى)

(أقول) ويدل عليه مصافاً إلى الإجماعات (والرسوى) المروي في الباب ٣٨ من وصوه المستدرك (قال في المحققين) فإن شككت في الوصوه وكنت على يقين من حدث فتوضاً (الاستصحاب) المتفق عليه في مثل المقام بين العلماء الأعلام كما في مصاح العقبة بل بين قاطبة أهل الإسلام كما عن شيخنا الأنصاري بل بعد مثله من سروريات دين الإسلام كما عن المحدث الأسترابادي.

(٢) هذا ما عليه الأكثر كما في المدارك بل المشهور كما عن المتنهي بل في المختلف وعن الذكرى فسمته إلى الأصحاب (وهو الحق والصواب) فإن مقتضى قاعدة الاشتغال بعد تعارض استصحابي الطهارة والحدث جميعاً وتساؤلهم لأحد النماض هو وجوب التطهر فعلاً للصلاة ونحوها ممّا يشترط بالطهارة

(هذا مصافاً) إلى الرسوى المروي في الباب ٣٨ من وصوه المستدرك قال في المحققين وإن كنت على يقين من الوصوه والحدث ولا تدري أيتهما سبق فتوضاً (وقد يستدل لوجوب التطهر) بعد تعارض الاستصحابين بمعموم ما دلّ على وجوب الوصوه عند إرادة الصلاة من الكتاب والسنة جرح منه المتطهر أو المحكوم بالطهارة ولو بالاستصحاب الذي لا معارض له وفقى البيهقي

(وفيه ما لا يخفى) فإن الخطأ بالوصوه كتاباً و سنةً موحدة إلى المحدث وأما امتيقن بالطهارة والحدث فلا يعلم أنه محدث فعلاً كي يتمكّن له لوجوبه عليه بل التمسك به حينئذٍ تمسك بالدليل في الشبهة المصداقية

﴿بقي شيء﴾ وهو أن في المسئلة أقوالاً آخر :

﴿مها﴾ ما عن جامع المقاصد وجماعة من المتأخرين بل عن المعسر الميّل إليه بل اختياره صريحاً وهو أن المتيقن بالحالتين الطهارة والحدث إن جهل بالحالة السابقة على الحالتين فالقول قول المشهور وإن علم بها أحد صدقاً فإن كانت الحالة قبل الحالتين الحدث مثلاً فهو الآن متطهر وإن كانت هي الطهارة فهو الآن



محدث فإنه إن كان محدثاً قبل الحادث قد ارتفع قطعاً بالطهارة المتيقنة بعده ولا يعلم بانتفاص تلك الطهارة لحوار وقوع الحدث المعلوم مالا جمال قبل الطهارة ومنه يتصح الحال فيما كان متطهراً قبل الحادث .

(وفيه) أنه فيما كان محدثاً قبل الحادث وإن علم بارتفاع ذلك الحدث قطعاً بالطهارة المتيقنة بعده ولا يعلم بانتفاصها فعلاً فتصح الطهارة ولكنه يعلم أيضاً بحالة الحدث بعد الحالة الأولى بلا شبهة ولا يعلم بارتفاعها لحوار وقوع الطهارة المعلومه مالا جمال قبلها فيستصح الحال ويتعارضان الاستصحابان جميعاً مع بعض ومنه يتصح الحال فيما إذا كان متطهراً قبل الحادث .

﴿ومنها﴾ ما احتاره العلامة في المختلف ومصرح بمصيره إليه في أكثر كتبه وهو الأخذ بوفق الحالة السابقة على الحادث فإن كان قبل الحادث متطهراً فهو الآن متطهراً وإن كان محدثاً فهو الآن محدث ولكن معروض كلامه في الحادث هو البعير بوصفه رافع للحدث لا من قبيل الوضوء على الوضوء وسواءً ناقص الوضوء لا من قبيل البول على البول ومن المعلوم أن مع هذا العرض يكون الأمر كما ذكره أعلى لله مقامه وبكأن الحالة قبل الحادث هو الطهارة فلا محالة قد وقع البول الناقص بعدها والوضوء الراجع بعده فهو الآن متطهراً

ومنه يتصح الحال فيما إذا كانت الحالة قبل الحادث الحادث إلا أن هذا العرض هو خارج عن محل الكلام (ومن هنا) قال في المادراك هذا التخصيص يجرح المسئلة من باب الشك إلى اليقين (قال) في براد كلامه قولاً في أصل المسئلة ليس على ما ينبغي (انتهى) وهو كذلك .

﴿ومنها﴾ ما عارض بعض متأخري المتأخرين بل وعن منظومة الطباطبائي أيضاً من أن المتيقن بالحادث أن جهل تاريخهما فالقول قول المشهور وأن علم تاريخ أحدهما حكم متأخر المجهولة تاريخها لأصالة تأخر الحادث (وفيه) بعد العوض مما في أصالة تأخر الحادث أن الحالة المجهولة كما يحكم تأخرها لهذا الأصل وكذلك المعلوم تاريخها يحكم سقائها فعلاً للاستصحاب فإن تاريخ حدوثها وإن كان معلوماً ولكن سقائها فعلاً غير معلوم فتستصح ويتعارض الأعلان مع بعض .

﴿ومنها﴾ ما احتاره صاحب العروة من أن المتيقن بالحادث أن جهل تاريخهما فالقول قول المشهور وأن علم تاريخ أحدهما استصح المعلوم تاريخها دون المجهولة بعكس القول السابق وذلك لانقصال زمان الشك باليقين في المعلوم دون المجهولة فإن المعلوم تاريخها زمان اليقين بها معلوم وهو زمان حدوثها والآلات المتحققة من بعد حدوثها إلى الآن الحاضر كلها زمان الشك وهي متصله برمان اليقين بها وهذا بخلاف المجهولة تاريخها فلا تتصل فيها زمان الشك برمان اليقين إذ المعروض عدم تعيين تاريخ حدوثها كي تتصل به زمان الشك .

(وفيه) أن الذي يجب في الاستصحاب هو اليقين السابق والشك اللاحق ووحدة القصيثن المتيقنة والمشكوكه موضوعاً ومحمولاً كي يكون الشك في بقاء ما كان وجيع هذه الأمور تمامها موحودة في كل من المعلومه

مسئلة ٣ . اذا شك في شيء من أفعال الوضوء من قبل أن يدخل في فعل آخر منه وجب الإتيان بما شك فيه (١) وإذا شك في شيء من أفعاله وقد دخل في فعل آخر منه وجب الإتيان بما شك فيه وبما بعده (٢) .

بدرجتها ومجهوله بترتيبها جميعاً فبحري الاستصحابان معاً ويتعارضان بعضهما مع بعض ولا دليل على اعتبار أكثر من ذلك في الاستصحاب كي تمتد المعلومة عن المجهوله بهصل زمان الشك باليقين في معلومه دون المجهوله وبحري الاستصحاب في الأولى دون الثانية .

(١) بلا شك في ذلك ولا ريب فإن الشك هو في المحل ومعنى الأصل عدم الإتيان بالمشكوك فيجب الإتيان به .

(٢) وهذا يمتد الوضوء عن الصلاة فالشك في فعل من أفعال الصلاة بعد لتجاوز عنه والدخول في فعل آخر منها مما لا يعنى به معنى الوضوء يعنى به وجب الإتيان به فوجب الإتيان به شك فيه وبما بعده (أما وجوب الإتيان بما شك فيه) فدل عليه - بعد الإجماعات المحكيه عن جماعه مؤيدة بما في المدارك والحدائق وعن الدخيرة وغيرها من نبي الخلاف في المسئلة (قال في الجواهر) والتشبع لكلمات الأصحاب ثم ذكر جماعاً كثيراً منهم -

(صحيحة زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الباب ٣٢ من وضوء الوسائل قال إذا كنت قاعداً على وضوءك فلم تذكر غسلت ذراعيك أم لا وتعد عليهما وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه مما سمى الله ما دمت في حال الوضوء فإذا فمت من الوضوء وهرعت منه وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت في بعض ما سمى الله مما أحب الله عليك فيه وضوءه لا شيء عليك فيه (الحديث) .  
(رواه وجوب الإتيان بما بعد المشكوك) فيدل عليه مصفاً إلى ما عن شرح الدروس والاعتناج من الإجماع عليه (وجوب الحرم) بحصول الترتيب فإن المشكوك لو لم يكن ما قبله واقعاً وقد رُئي به الآن فما بعد المشكوك قد وقع قبله فيجب إعادته ثانية

ثم إنه بما روى الصحيحة موثقة عند الله من أبي بصير عليه السلام المروية في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك شيء إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه .

(ومجموعات جملة من أحبار قاعدة التعذر) الشاملة للوضوء والصلاة والحج ونحوها من الأمور المركبة من أفعال حاصلة القاصيه كلها بعدم الالتفات إلى الشك إذا خرج من المشكوك ودخل في غيره (في موثقة محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الحل في باب من شك في شيء من أفعال الصلاة قال (كلما شككت فيه مما قد مضى فأفضه كما هو) .

(في صحيحة ثابة زرارة) في الباب المذكور قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل شك في الأذان وقد دخل في الإقامة قال يمضي قلت رجل شك في الأذان والإقامة وقد كثر قل يمضي قلت رجل شك في التكبير وقد قرأ قال يمضي (إلى أن قال) يا زرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت فليس شيء  
(في رواية إسماعيل بن جابر) المروية في الوسائل في الباب ١٣ من الركوع قال قال أبو جعفر عليه السلام إن

مسئلة ٤ - اذا شك في شيء من افعال الوضوء بعد ما فرغ من الوضوء وقام عنه وصار في حالة اخرى لم

شك في الركوع بعد ما سجد فلم يصح وان شك في السجود بعد ما قام فليص كل شيء شك فيه من قد حاوره  
ودخل في غيره فليص عليه

﴿ ويمكن الجواب ﴾ عن موثقة عبد بن مسلم بان اقتضاها العموم الشامل للوضوء والصلاة والحج  
ونحوه من المراتك والصحيحة الاولى لزراعة محتصة بالوضوء فقط فنقدم عليها

( وعن الصحيحة الثانية لزراعة ورواية اسماعيل ) بأنه لا يستعاد منهما العموم أصلاً وذلك لما في صدرهما  
من الشك في افعال الصلاة فيجمع ذلك عن استبعاد الإطلاق للفظ الشيء الواقع في كونه <sup>للشك</sup> اد  
خرجت من شيء ثم دخلت في غيره الحج او كل شيء شك فيه مما قد حاوره الحج والمتيقن منه هو افعال الصلاة  
خاصة فيكون ذلك من قبيل القدر المتيقن في مقدم الخطاب الذي يفتقر استعداده في استبعاد الإطلاق على ما حقق  
في محله وعليه فهما مما لا يشملان الوضوء كى يعارضوا الصحيحة الاولى لزراعة ولو سأم شمولهما لدفع الصحة  
الأولى تقدم عليهما لأخصتهما

( في الكلام ) في الجواب عن موثقة ابن أبي عمير وقد طاب البحث حول التحلص عنها وفي الجمع بينها  
وبين الصحيحة الاولى لزراعة بما لا يسع المقام ذكره .

( وأحسن ) ما قيل في الجواب عنها ان الصير في لفظه غيره عائد الى الوضوء أى إذا شككت في شيء من  
الوضوء وقد دخلت في غير الوضوء فليس شكك شيء وعلى هذا فلا تنافي بينها وبين الصحيحة الاولى لزراعة التي  
حكمت بالعود الى المشكوك مادام هو في حال الوضوء ولم يفرغ منه ولم يعرف منه

( ولكن الجواب ضعيف جداً ) فان أرجاع الصير الى الوضوء خلاف الظاهر بل ظاهره الرجوع  
الى الشيء الذي شك فيه أى إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غير ذلك الشيء فليس شكك شيء  
( مصافاً ) الى انه لو سلم عود الصير الى الوضوء فالنفاي بين الصحيحة وصدر الموثقة وان كان يرتفع بذلك ولكن  
التنافي بين الصحيحة وبين الموثقة ( انما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه ) باق على حاله فان مقتضى الصحيحة  
الاعتناء بالشك مادام هو في حال الوضوء وإن خرج من المشكوك ودخل في فعل آخر من الوضوء ومقتضى دليل  
الموثقة عدم الاعتناء به بمجرد الخروج عن المشكوك والدخول في فعل آخر منه ولو سي على ان المراد من الشيء  
في الدبر هو العمل المستقل أى اعتناء الشك اذا كنت في عمل لم تجزه بالدخول في عمل آخر كالصلاة ونحوه  
فهذا مما ينافي قاعدة التجاوز الحاربية في أفعال الصلاة بمجرد التجاوز عن فعل والدخول في فعل آخر منها  
ولو لم يجز الصلاة ولم يدخل في عمل آخر غيرها .

( وبالبسطة ) الجواب الصحيح عن موثقة عبد الله بن ابي يعقوب هو الاجتماعات المحببة عن الاصعاب على  
العمل الصحيحة الاولى لزراعة والا لكان مقتضى القاعدة هو الأخذ بالموثقة المؤيدة بسائر أحبار قاعدة التجاوز  
وحمل الصحيحة الاولى لزراعة على الاستصحاب ( والله العالم ) .

﴿ بقي امور احدها ﴾ انه حكى عن العلامة والشهيد والمحقق التام والسيد الطوطائي والرياس  
إلحاق العمل بالوضوء في الاعتناء بالشك ما لم يعرف منه وان خرج عن المشكوك ودخل في فعل آخر منه بل

## يعتق بالشك (١)

عن طهارة شيخنا الأنصاري أنه المشهور بل في مصاح الفقيه أنه ربما يستظهر من عاثرهم كونه من المسلمات (ولكن الظاهر) أن الإلحاق مما لا يوجد له فإن مقتضى عموم احكام قاعدة التحاور المتقدمة ولا أقل من عموم موثقة بغير مسلم (كلما شككت فيه معاقب مضي فأمسه كما هو) هو عدم الاعتناء بالشك في شيء من أفعال الغسل بعد ما دخل في فعل آخر منه فإذا شك في غسل الرأس بعد ما دخل في غسل الأيمن مضي ولم يعتن بالشك وإذا شك في غسل الأيمن بعد ما دخل في الأيسر مضي ولم يعتن بالشك وقد صرح باستفادة العموم منها صاحب الجواهر هـ وشيخنا الأنصاري في الرسائل حرج من العموم الوصوء للصحيحة الأولى لرؤية وفي الباقي على حاله.

﴿ثاني﴾ أنه إذا شك في صحة فعل من أفعال الوصوء وقد دخل في فعل آخر منه من قبل أن يعرف منه لاي أصل الايمان به (في الجواهر) أنه ملحق بالشك في أصل العمل في وجوب الاعتناء به وهو على طاقته مشكك فإن الشك في صحة فعل من أفعال الوصوء إن كان لأجل الشك في وجود حرج من أخرائه فهذا يمكن إلحاقه بالشك في أصل الفعل.

وإذا دا شك في صحته لأجل الشك في تحقق شرط من شرائطه كما أن شك مثلاً بعد الاشتغال بغسل اليسرى في أن اليمنى هل عليها منكب أو من المرفق إلى الذنوب الأصابع فالصحيحة الأولى لرؤية قاصرة عن الشمول لمثل ذلك والمراجع فيه عموم احكام قاعدة التحاور ولو نوقش وعموم موثقة بغير مسلم (كلما شككت فيه معاقب مضي فأمسه كما هو) ولو نوقش في ذلك أيضاً فالمراجع أصل الصحة وهو أصل عقلائي يجري حتى في عمل المكلف بنفسه من غير اختصاص بالعمل الصادر من الغير أصلاً.

﴿ثالثها﴾ أنه حتى عن جمع كثير منهم الرائر والذكرى والمحقق الذنب والجواري وكشف اللثام والمدارك وغيرهم من متاخرى المناظرين نقيض الشك في إقامتها إذا لم يكن من كثير الشك والأفلاحة مشككة (بل في الجواهر) لا أجد فيه خلافاً من أحد.

(واستدل له المدارك) بصحيفة زرارة وابن سير المروية في الوسائل في الباب ١٦ من حلال الصلاة المشتملة على قوله <sup>(عليه السلام)</sup> في جواب السؤال عمن كثر شكه في الصلاة (بعضي في شكه ثم قال لا تعودوا الغيب من أنفسكم تنقص الصلاة فتطمعوه في الشيطان حيث معتاد لما عود الحج) قال صاحب المدارك فإن ذلك بمنزلة التعليل لوجوب المضي في الصلاة فتعدي إلى غير المسئول عنه كما قرر في محله (انتهى) وهو جيد وفي الباب المذكور والباب ١٠ من مقدمة العبادات و٢٢ من الوصوء روايات أخرى تؤيد ما مطلوب أيضاً يدل عليه مراجع (١) ويدل عليه بعد الاجتماع المحكية عن غير واحد (ما في صحيحة زرارة) المتقدمة في صدر المسئلة السابقة فإذا قمت من الوصوء وفرغت منه وقد صرت في حار أخرى في الصلاة أدى غيرها فشككت في بعض ما سمى الله مما أوجب الله عليك فيه وضوئه لاشيء عليك فيه الخ.

(وفي صحيحة أخيه) بكير بن أعين المروية في الباب ٢٢ من وصوء الوسائل قال قلت له الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك (وفي خبر بغير مسلم) في الباب المذكور قال سمعت

مسئلة ٥ - اذا نوصاً وضوء رافعاً للحدث ثم توصاً وضوء تجديدياً وصلى ثم علم إجملاً بوجود حلل

اماعداً لله ﷺ يقول كلما مضى من صلاتك وطهورتك فذكرته تذكراً فأعصه ولا إعادة عليك  
( ويؤيد المطلق ) مدعى حبر آخر محمد بن مسلم في الباب المذكور قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل  
شك في الوضوء بعدما فرغ من الصلاة قال يمض على صلاته ولا يعيد .  
نقى شيء وهو انه هل مكى في عدم الاعتناء بالشك محذور العراة عن الوضوء ام يعتبر القيام منه  
او لا يصراف عنه والمبرورة في حالة اخرى من صلاة ونحوها وحوء بل أقوالاً ( أم لا أول ) فقد استظهر  
الحدث أن المشهور من المتأخرين بل عن الأردبيلي نسبه الى طاهر الأصحاب بل في المدارك وعن الروضة  
الإجماع عليه .

( وأما الثاني ) فهو طاهر يجمع كثير من المتقدمين والمتأخرين حيث أخذوا القيام في عنوان المسئلة .  
( وأما الثالث ) فهو طاهر الشرائع وجمع آخرين من المتقدمين والمتأخرين حيث أخذوا الانصراف في  
عنوان المسئلة .

( أقول ) ان مقتضى إطلاق صحيحة كبر ( الرجل شك بعدما بثوث الحج ) وحسب تقدير مسلم ( كلما  
مضى من صلاتك وطهورتك الحج ) وان كان هو كعبه محذور العراة عن الوضوء في عدم الاعتناء بالشك ولو لم  
يقم منه فصلاً من أن يصرف عنه ولكن مقتضى اشتراط صحيحة رارة فإذا قامت من الوضوء وفرغت منه وقد  
سرت في حال اخرى في الصلاة اوفى غيرها الحج عدم كعبه محذور القيام من الوضوء مالم يصرف في حالة اخرى  
من صلاة ونحوها فضلاً عن كفاية محذور الفراغ منه .

( واحتمال كون المراد ) من لقيام منه هو العراة منه بغيره عطفه عليه ضعيف جداً سيما مع قوله  
ﷺ بعده بلا فصل وقد سرت في حال اخرى في الصلاة اوفى غيرها الحج

( واصف منه ) دعوى كون القيام من الوضوء قد حرج مخرج الباب ( والسر فيه ) ان الامام عليه السلام في  
صدر الصحيحة قد جعل القعود على الوضوء شرطاً للاتفات الى الشك وفي ذلك جعل القيام منه والمبرورة في  
حالة اخرى من صلاة ونحوها شرطاً لعدم الاتفات الى الشك ومع هذا التنويع والتقابل كيف يمكن القول بأن  
الشرط الثاني غالى لا احترازي

ثم انه لو قيل بكعبه محذور العراة في عدم الاعتناء بالشك فهذا يتحقق العراة باليقين بالفراة  
أما ان عدم رؤية المكلف نفسه منشعلاً به مع سبق الشروع فيه او يعصل بين العراة الأخير فيعتبر فيه  
الاقتبال الى حالة اخرى ولو كانت هي حلوس طومل وبين غيره فلا يعتبر فيه ذلك وحوء بل في الجواهر  
أقوال ( ذهب الجواهر ) بنفسه الى الأول ( وحكى ) عن معجم الوجه الثاني ( وحكى ) عن كشف اللثام  
الوجه الثالث .

( ويظهر من المدارك ) الميل إليه بل اختياره صريحاً ( وهو الأطهر ) من بين الوجوه الثلاثة كلها فإن  
شك قيد سوى الجزء الأخير والفراة يتحقق كمال مسح الرجل اليسرى وإن شك في العراة الأخير بعينه  
والفراة لا يتحقق إلا مع المبرورة في حالة اخرى من صلاة ونحوها أو بالقيام من الوضوء ولا أقل من حلوس

في أحد الوصوتين تمت طهارته وصلاته ولم يعد شيئاً منهما أبدأ (١)

مسئلة ٦ - اذ انوصاً وصوء رافعاً للحدث وحلتى ثم نوصاً وصوء تحديدياً وصلتى ثم علم احتمالاً بوجود حلل في أحد الوصوتين تمت الطهارة والصلاتان جميعاً ولم يعد ايضاً شيئاً منهما أبدأ (٢)

طويل منافي للموالاة (والله العالم) .

(١) والسر في تمامه طهارته وصلاته ان الحلل ان كان في الوصوء الثاني التحديدي فيكفي الوصوء الاول التأسيسي وإن كان في الوصوء الاول التأسيسي فكفي الوصوء الثاني التحديدي وذلك لما عرفت في محله من كفاية قصد القرينة في الوصوء وأنه لا يمتنع في به الوصوء قصد الوجه ولا قصد رفع الحدث أو الاستباحة كما انك قد عرفت في دليل التعليق على المسئلة ٢ من الوصوئتين المستحقة أن الوصوء المندوب في غير المحدث بالأكسر هو رافع للحدث مطلقاً ولو كان تحديدياً بحيث إذا اشك في صدق التأسيسي حار الدخول بالتحديدي في الفريضة ونحوها مما يشترط بالطهارة

( نعم على القول ) باعتبار قصد الوجه أو قصد رفع الحدث أو الاستباحة في الوصوء ( قد يقال ) في فرض مسئلة بوجوب إعادة الوصوء والصلاة جميعاً كما في الشرائع وعن المنتهى والتذكرة وسائر كتب العلامة واحقق الثاني وغيره من متأخري المتأخرين وكأنه لقاعده الاشتغال أو لاستصحاب الحدث من قبل الوصوئين وذلك لاحتمال كون الحلل في التأسيسي فيطل الوصوئتان جميعاً ( أما الاول ) فلعم من الغلط فيه وأما الثاني فلمدم رعاية قصد الوجه ولا قصد رفع الحدث أو الاستباحة فيه

( وقد يقال ) مع الالتزام بقصد الوجه وقصد رفع الحدث أو الاستباحة بعدم وجوب إعادتهما في هذا الفرض كما عن المبسوط وابن سعيد والقاضي وابن حمزة .

( وكأنه ) لما عن جمال الدين بن طلاس من إندراج المقام تحت الشك بعد الفراغ عن الوصوء وهو كذلك فإن الوصوء الثاني باطل بالاشبه إما للحلل أو لعدم رعاية قصد الوجه أو قصد رفع الحدث أو الاستباحة فيه فيكون الشك بالنسبة إلى الوصوء الاول بدوياً فتحري الفراغ بالنسبة إليه ( ولعل من هذا ) حكى عن الدروس أنه استوحه هذا القول وإن المنتهى قواه .

(٢) ووجه تمامه الطهارة والصلاتان أن الحلل وإن كان معلوماً بالاحتمال إما في الوصوء الاول الراجع وإما في الوصوء الثاني التحديدي والحمد على تقدير كونه في التحديدي مما لا يوجب تكليفاً شرعياً فلا أثر له فيكون الشك بالنسبة إلى الوصوء الاول بدوياً فيجري الفراغ بالنسبة إليه ويصح بهذه الوسيلة وإذ أصبح صححت الصلاة الأولى والثانية جميعاً

( وقد يقال ) بوجوب إعادة الصلاة الاولى في هذه المسألة فإن الصلاة الثانية لا محالة إما بالوصوء الاول أو بالتاني ولكن صحة الاولى مشكوكه للشك في صحة الوصوء الاول فتعاد لقاعدة الاشتغال ( ووجه ) أنه لا محال لقاعدة الاشتغال بعد حريان الفراغ في الاول بالتقريب المذكور فصح وصح الصلاتان جميعاً .

( وهذا في المختلف وعن ابن إدريس ) إعادة الصلاتين جميعاً بناءً على محتملها من اعتبارية الرفع أو الاستباحة في الوصوء ( ووجه إعادتهما ) على هذا البناء هو احتمال كون الحلل في الوصوء الاول فتمطل حينئذ



مسئلة ٧ - اذا توضأ وضوءاً رافعاً للحدث وصلى ثم توضأ وضوءاً تحديدياً وصلى ثم علم إيجاباً أنه قد أحدث بعد أحد الوضوءين قبل الدخول في الصلاة أعداد الوضوء والصلاة جميعاً أن كانت مختلفتين من حيث الركعات والمغرب والعشاء وأما اذا كانتا متحدثتين كالظهر والعصر فلهي بعد إعادة الوضوء صلاة واحدة ينوي بها ما في الذمة (١).

الصلاة الأولى والثانية جمعاً لما الصلاة الأولى فسطان الوضوء الأول وأما الثانية فسطان الوضوء الثاني التحديدي بعد عدم رعايته به الرفع أو الاستباحة فيه وبذا احتمل بطلان الصلاة جميعاً وبحب إعادتهما كذلك لقاعدة الاشتغال.

(وهي) أن بناء على إعتبار بنية الرفع أو الاستباحة يكون الوضوء الثاني التحديدي مقصود بطلان إما لحلل فيه أو لعدم رعايته بنية الرفع أو الاستباحة فيه ويكون الشك بالنسبة إلى الوضوء الأول بدوياً فيجري العراع فيه ويصح وتصح الصلاتين جميعاً

(١) أما وجه إعادة الوضوء على كل حال فلا أن الوضوء الأول قد انقضى بالحدث «الشبهة» وأما الحدث المعلوم «الاحتمال» مع الوضوء الثاني فهما من فسد ما تقدم في آخر المسئلة ٢ بمعنى أنهما من تعاقب الحدثين حيث لا يدري أن الحدث هل هو كان قبل الوضوء الأخير ليكون متطهراً فعلاً أو كان بعده ليكون محدثاً فعلاً فمقتضى قاعدة الاشتغال هو تحصيل الطهارة فعلاً للدخول فيما يشترط «طهارة من صلاته» ولعلها وأما وجه إعادة الصلاتين جميعاً إن كانتا مختلفتين فليعلم الإجماع بطلان إحديهما فيحب إعادتهما جميعاً فترد الذمة عما اشتملت به بقسماً (واحد من هذا) قد ادعى الحواهر عدم الخلاف في إعادتهما (قال) من هو مجمع عليه (انتهى)

(وأما وجه كفاية صلاة واحدة) إن كانت الصلاتان متحدثتين من حيث الركعات فلاقتباس حكم المقام من النص الوارد في غير المقام (وهي مرسله على من أسأله) عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام المنعصر سمعها بالشبهة بين الأصحاب كما في الحواهر المروية في الوسائل في الباب ١١ من قصة الصلاة قال من نسي من صلاة يومه واحدة ولم يدري أي صلاة هي صلى ركعتين وثلاثاً وأربعاً

(ومرفوعة الحسين بن سعيد) في الباب المذكور قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل نسي من الصلوات لا يدري أيبتها هي قال صلى ثلاثة وأربعة ركعتين فإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء كان قد صلى أربعاً وإن كانت المغرب أو الفداة فقد صلى.

(ومقتضى إطلاق الروايتين) من وجه سمى الحواهر إلى الأصحاب كون التكلف محسراً في الرابع بين الجهر والإخفات فإن شاء صلاتها جهراً رعية للعشاء وإن شاء إخفاتاً رعية للظهرين (هذا وعن المصنف) والقاسي وأبناء إدرس وسعيد وحررة إعادة الصلاتين مطلقاً حتى في المتحدثتين وكذا أنه لعدم العمل بالروايتين إلا في موردتهما وهو البيان لا العلم الإجمالي بالصاد أو للقول باعتبار بنية الاستباحة في الوضوء فإنه علم هذا القول إن كان الحدث بعد الوضوء الأول والصلاة الأولى ماطلة والصلاة الثانية ماضية لم يبق له إلا الاستباحة في الوضوء الثاني وعليه فمقتضى الاشتغال بإعادة الصلاتين

## فصل في الوضوء مع الجبائر

والجبائر هي الألواح والحرق التي تشد على العظام المكسورة (١) أو على القروح والحروح والكلام في هذا الفصل يقع في طي مسائل.

مسئلة ١ - من كان على بعض أعضائه وضوء مما يجب غسله جباراً وأراد أن يتوضأ وأمكنه ترعها صر عليه ترعها وإن لم يمكنه ترعها وضعها في الماء حتى يصل الماء إلى جلده أو يصب الماء عليها مكرراً حتى يصل الماء إلى جلده إن كان ذلك اعنى وصول الماء إلى جلده مما لا يصره (٢).

(ولكن الحق) على هذا القول إعادة الصلاة الثانية خاصة للعلم بعداها على كل حال إما لوقوع الحدث عقيب الوضوء الأخير أو لعدم رعايته في الاستحاضة فيه فيكون الشك بالنسبة إلى الصلاة الأولى بدوياً فتعزى قاعدة المراءع فيها.

(ثم إن من تمام ما ذكر إلى هنا) يظهر لك حكم ما لو صلى صلواته الخمس بجمعة وصلوات كلها رافعه للحدث ثم عام إجمالاً أنه قد أحدث عقيب أحد الوضوءات من قبل أن يصلي به صلاة قينوتاً فملاً ويصلي ثنائية وثلاثية ورعية (فار في المدارك) هذا إن كانت العائنة من فرض المقيم وإن كانت من فرض المسافر أنى بسلامتين مفرماً مبيئته وثنائية مطافة (انتهى) وهو جيد.

(١) كما صرح به المؤيدون وإن كان في تمييز بعضهم العيدان بدل الألواح (وعلى كل حال) أنها الجبائر هي ما تشد على حصوص العظام المكسورة ولكن الفقهاء يطلقونها على ما يشد به القروح والحروح أيضاً (قال في محكي شرح الدروس) ويساون بينهما في الأحكام (وقال في الحدائق) لاشتراك الجميع في الحكم الوارد في الروايات التي هي المستند في هذا الباب (انتهى).

(٢) ظاهر الأصحاب كما يظهر من المدارك وصرح به الحدائق والخواهر هو التحيير بين برع الجبائر وبين صب الماء عليها مكرراً حتى يصل الماء إلى جلده (والمحكي عن المذكورة) إيجاب النزاع أو لا وإن لم يمكن ذلك عساه في الماء أو صب عليها ماء مكرراً حتى يصل الماء إلى جلده (وهو الظاهر) بمعنى أن الواجب أو لا هو نزاع الجبائر فإن لم يمكن فمئذ ذلك تصل المونة إلى العصب أو الصب.

(أما تعيين النزاع أو لا) (فلحسه الحلبي) المروية في الباب ٣٠ من وصوء الوسائل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من موضع الوضوء فيمصبها بالحرقة ويتوضأ ويمسح عليها فقال إذا كان يؤذيه الماء فيمسح على القرحة وإن كان لا يؤذيه الماء فليزغ القرحة ثم ليمسها (الحديث) (له الرواية) المروية في الباب ٣٤ من وصوء المستدرك إن كان مك في المواضع التي يجب عليها الوضوء فرجه أو دماغه

لأنه من صب الماء على الجبائر إذا لم يمكن النزاع (فلموثقة عمار)

مسئلة ٢ - من كان على بعض أعضاء وضوءه ما يجب غسله جباراً وأراد أن يتوضأ ولم يمكنه ترعها ولا وضعها في الماء حتى يصل الماء إلى جلده ولاصب الماء عليها مكرراً حتى يصل الماء إليه أحرأ المسح على الجنائز باتفاق علمائنا (١)

المروية في الدر المتقدم من الوسائل عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسكر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء لا يقدر أن يحمله لحال الحبر إذا حشر كيف يصح قال إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء ويضع موضع الحبر في الماء حتى يصل الماء إلى جلده وقد أجزأ ذلك من غير أن يحمله .

( قال صاحب الوسائل ) هذا محمول على الإمكان بمعنى وضع موضع الحبر في الماء وهو كذلك والأصل من المسح على الجنائز أو غسل ماحولها على القوائين الآتين في المسئلة الآتية ( وعن الشيخ ) حملها على الاستحباب ( وفيه ما لا يحمى ) فإن طهرها الوضوء مع الإمكان فلا يصل النوبة إلى المسح على الجنائز أو الاكتفاء به ما حولها كما لا يحمى

( ثم إن في كتب المتقدمين من الوسائل مثل موثقه أخرى لعماد فديناوح منها التحريم بين المزع أو العسر وما هو بمنزلة من لصب قال مثل أو عبد الله عليه السلام عن الرجل ينقطع صغره من يدور لسان يحمل عليه علكاً قال لا ولا يجبر إلا لا يقدر على أحده عند الوضوء ولا يحمل عليه إلا ما يصل إليه الماء

( ولكن ) الحبر من المتقدمين أقوى منها ظهوراً في تبين النزاع أولاً إذا أمكنه بعد ما كان عليها ( وقد حكى عن التهذيب ) من هذه الموثقة المانعة عن حمل الملك ودخوله مما لا يقدر على نزعها على عدم الضرورة إليه وهو في محله وذلك لجوار وضعه إذا اقتضت الضرورة بالضرورة لقاعده الضرر والأضرار التي سقرتها في المسألة الآتية انشاء الله تعالى .

﴿ بقى أمران أحدهما ﴾ أنه يشترط في حوار صب الماء على الجنائز مكرراً حتى يصل الماء إلى جلده طهارة الحبل الذي هو تحت الجنائز والآ فاللزم هو المسح على الجنائز ( قال في المدارك ) إن كانت طاهرة والآ وضع عليها شيئاً طاهراً ومسح عليه ( قال ) وهذا كله مما لا خلاف فيه بين الأصحاب ( انتهى ) .

﴿ ثانيهما ﴾ أنه يشترط في حوار مسح موضع الجنائز في الماء حتى يصل الماء إلى جلده أو صب الماء عليها مكرراً حتى يصل الماء إليه إن لا تكون الجنائز في موضع المسح كالرأس والقدمين والآ فمجرد وصول الماء إلى الحبل بالعمس أو الصب مما لا يكفي ( قال في الحواهر ) للفرق بين المسح وبين الغسل باشتراط مباشرة المسح للممسوح مع إمراره عليه في حصول حقيقته دون الغسل ( انتهى ) وهو جيد ( وقرئ منه ) مبي الحديق

( وأما الموثقة الأولى ) لعماد الآمرة بوضع موضع الحبر في الماء حتى يصل الماء إلى جلده فهي مخصصة إلى موضع الغسل كما هو الغالب دون المسح ( وعليه ) فإن كانت الجنائز في موضع المسح ولم يمكن ترعها ( قال في الحقائق ) مسح على الجبيرة مع طهارتها وأما مع نجاستها فيصنع عليها حرقة طاهرة ويمسح عليها ( قال ) هذا ما يستفاد من متفرقات كلامهم في بحث الوضوء ( انتهى ) وهو كذلك .

(١) ( قال في الحواهر ) لا خلاف أجده بين القدماء والمتأخرين بل في صريح الخلاف والمستهم والتذكيرة وظاهر المعنى وغيره دعوى الإجماع عليه ( قال ) وهو الحق ( أقول ) وبذلك عليه مصافاً إلى ذلك حجة من الروايات

عليه حيرة ونسج عليها ولم يسمع الى الآن أن أحداً من اصحابنا قد أفتى ههنا بالتيمم ولكن المحكي عن جماعة انهم في التيمم قد جعلوا من احد اساسه خوى استعمال الماء بسبب الجرح او القرح او الشين وهو كما في المجموع ما يحدث في ظاهر القدم من الحشوة يحصل به تشويه الحلقة وهذا بظاهره مما يذ في عدم فتواهم ههنا بالتيمم وكان نظرهم في العتوى بالتيمم هناك الى طائفة من الروايات المروية في الباب ٥ من تيمم الوسائل .

( وفي صحيحه داود بن سرحان ) عن أبي عبدالله عليه السلام الرجل غسل نفسه الحمامة وبه جروح او فروج او يحاف على نفسه من الرد فقال لا يغسل ويتيمم ( وظهرها ) صحيحه الرطبي بتقديم وتأخير ( وفي صحيحه محمد بن مسلم ) انه سأل ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به القروح والجراحات فيجب فقال لا بأس بأن يتيمم ولا يغسل .

( وفي موقفة محمد بن مسلم ) عن احدهما ههنا في الرجل يكون به القروح في حذاه فتصبه الحمامة قال يتيمم ( وفي رسالة ابن أبي عمير ) عن بعض اصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام قال يشتم المحدث والسير بالتراب اذا اصابته حنابة .

( وفي رسالة الصدوق ) قال وقال الصدوق عليه السلام الموطون والسير يؤممان ولا يغتسلان ( وظهرها ) رسالة الكليني بتقديم وتأخير

( وفي حصة محمد بن عسكين ) وغيره عن أبي عبدالله عليه السلام قال قيل له ان فلاناً اصابته حنابة وهو محدود فسلوه فمات فقال قتلوه لا سألوا الا يمتنوه ان شاء العي السؤال

( وعن الصدوق ) انه رواها رسالاً عن النبي صلى الله عليه وآله ( وعن السرائر ) انه رواها وقال قيل يا رسول الله ان فلاناً ألح ( وفي روايه الحميري ) عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان النبي صلى الله عليه وآله ذكر ان رجلاً اصابته حنابة على جرح كان به فأمر بالفصل فاعتسل فكثر فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وآله قتلوه قتلهم الله اما كان دواء العي السؤال الى غير ذلك مما روى في الباب المذكور .

( وهذه الطائفة من الروايات ) الامره كلها بالنسب مما تنافي مصورها مع الطائفة الاولى التي تقدمت متفرقة في المسئلة ١ و ٢ و ٣ الامره كلها بالوصوء او غسل مع المذبح على الحيرة او مع الاكتفاء بغسل ما حولها او ما حول الجرح

( ولكن التحقيق ) في الجمع بين الطائفتين ان ههنا الطائفة الاخيرة الامره كلها بالتيمم هي اما في الحدري المستوعب نوباً لتمام المدن او في الحروح او القروح الحيرة التي تتعدر معها الاعتسال عادة او يتعسر او يتعذر .

( واما ما في بعضها ) من الكسير او الجرح الطاهر في عدم تعدده فلان من حمله على صورة التصرر بالاعتسال ولو لم يصب الماء في موضع الكسر او الجرح وذلك جمعاً بينه وبين الطائفة الاولى الامره كلها بالوصوء او الفصل وعلى هذا كله فلا يبقى تنافي بين الطائفتين ابداً فان كان المحدث بالاصفر او الاكبر فيه

مسئلة ٣ ان تمام ما تقدم في الوضوء مع الجبال او مالا حائل من كان الكسر او القرح او الحرج

كسر او قرح او حرج ولا يفرقه الوضوء او الاعتسال مع الجيرة او مع الاكتفاء بمسل ما حولها او ما حول الكسر واخويه توجت او اعتسل كذلك وان تعدد او تكرر او اضره يتيتم ولا يتوضأ ولا يغتسل ولا يعمل نفسه مريضاً للمرض او الهلاك فان الله تعالى يؤف رحم من يريد ما اليسر ولا يريد ما العسر (ولي هذا كله) يرجع ما اورد صاحب الحدائق رحمه الله في الجمع بين الاحاد من المداكر ايضاً قد احتمل هذا الجمع فراجع عين كلامهما زيد في علو مقامهما (هذا وقد قيد) في الجمع بين الطائفتين من الاخبار وجوه آخر لا بأس بالإشارة اليها مختصراً.

ومنها ما عني كشف لشم في التيمم واحتمله المداكر هاهنا من الجيرة من التيمم ومن الوضوء او الغسل على النحو المتقدم في مسائل الثلاث (وفيه مضافاً) الى انه ممناً لا شاهد عليه في الاحاد من اكثر اخبار التيمم من جهة اشتغاله على النهي عن القبل مما يأبى عن التخيير بل صريح في عدمه (ان التيمم مشروع) في طول الطهارة المائية اي في صورة تعذرها او كونها ضرورية او حرجية فلا معنى للتخيير بينهما بدأ

ومنها ما عني جامع الماء مما حصله ان الكسر او القرح او الحرج ان كان مستوعباً للغسل يتيتم والا توجت على النحو المتقدم في المسائل الثلاث (وفيه) ان هذا الجمع ممناً لا شاهد عليه في الاحاد كما لا يخفى

ومنها ما عني الجيرة من يجري في الوضوء وحكم التيمم في الغسل (وفيه ما لا يخفى) وفي الجواهر (اما او لا) فلا اشتغال بمسألة الجيرة على الوضوء وعند العناية بالجمعة قد انما فيها من الاطلاق وانه ثابته فلا يرد مع اسفول في المستفي وعبره على عدم الفرق في ذلك بين الطهارتين (انتهى)

ومنها ما استظهره الجواهر مما احتمله هو محل احاد التيمم بأجمعها على صورة تعدد المسح على الجيرة او تعدد وضع الجيرة على المكشوف بدءاً على وجوب وضعه عليه وحمل ما سواها على غير هذه الصورة (وفيه) ما لا يخفى ايضاً فانه مضافاً الى كونه ممناً لا شاهد عليه هو محل لا حاد التيمم على النادر او المعدوم

ومنها ان غير ذي الحيرة يتيتم في الجيرة يتوضأ او يغتسل على النحو المتقدم في المسائل الثلاث (وفيه) ان رواه عبدالله بن سنان وعمره مما تقدم والمسئلة ٣ كانت هي في الحرج المكشوف ومع ذلك قد ائتمرت بفضل ما حوله لا بالتيمم.

ومنها ما حصله ان المحدث لا ذكر الذي كان كسره او حرجه او قرحه مكشوفاً يتيتم وما سواه يتوضأ او يغتسل على النحو المتقدم في مسائل الثلاث (وفيه) ان هذا التفصيل وان لم يكن في الاحاد شاهد على خلافه كني نطلع سطلانه ولكنه ليس فيها ايضاً شاهد على وفائه كي يحرم بصحته ويعرف به ان المداكر في التيمم هو ان يكون الحدث اكبر مع كون الكسر او القرح او الحرج مكشوفاً لا محجوراً بل الظاهر ان المداكر في التيمم كما اشرنا هو اما الحدرى المستوعب لتمام البدن نوعاً او الحرج او القرح او الحيرة التي تتعدى معها الاعتسالة عادة او يتعسر او يتصرّد (والله العالم)

ولا يكتفى هاهنا بمسح ما حولها أمداً (١).

مسئلة ٣ . اذا كان الكر او القرح او الجرح في مواضع العسل كما وجهه واليديين وكان مكتشفاً لم يكن عليه حبرة واذا أنتموصاً فإن تمسك من عسله بالاصدر عليه عسله وإن لم يتمسك من عسله وتمسك من مسحه كالتدهين بالاصدر عليه مسحه كذلك (٢) وأما إذا لم يتمسك من عسله ولا من مسحه فالأقوى هو الاكتفاء بعسل ما حوله (٣)

طهارة عليها ومسح على الحرقفة ( قال في المدارك ) وهذا كله مما لا خلاف فندس الأصحاب ( وعلي ) فعاب لوح من الحدائق في لموضع الثاني من مواضع المسح من حواف المسح عليها مع نجاستها ، حذاً بطلان النصوص هو في غير محلّه وذلك لعدم كون النصوص في مقام البيان من هذه الجهة كي يؤخذ بطلانها **( رابعها )** انه لا فرق في المسح على الحبرة سواء قلنا بوجوبه أو استحبابه بين كون ما تحت الحبرة طهراً أو نجساً ( قال في الحواهر ) ، حواف أحده بين أصحابنا لا إطلاق الأدلة من الروايات والإجماعات ( قال ) بل قد يظهر من المتن دعوى الإجماع عليه خلافاً لما ذهبوا من الحكم بالإعادة حيث يكون نجساً ( انتهى )

(١) وذلك لعدم الدليل هاهنا على الاكتفاء بمسح ما حول الحبرة كما قام الدليل في مواضع العسل على الاكتفاء بمسح ما حولها وأما أولونه سقوط المسح من سقوط العسل في موضع الحبرة فثبت بمقطوعة لما والقياس ليس من مذهبنا ومقتضى قاعدة الميسر هو المسح على الحبرة فإن العرف يرى المسح عليها ميسوراً للمسح على البشرة بل روايه عند الأعلى المتقدمة في صدد هذه المسألة دليل واضح على المسح على الحبرة بناء على كون الأصبع التي جعل عليها مرارة وأمر الإمام عليه السلام بالمسح عليها هي في الرجل لا في اليد وإلا فهي من روايات المسح على الحبرة في مواضع العسل وقد عرفت حملها على الاستصحاب ( والله العالم )

(٢) وعلمه الحواهر بحكاية وجوبه عن ادمتر والتذكرة والنهاية والدروس وغيرهم من العلماء المصربين له بكونه اقرب الى المأمور به وهو كذلك ( اقول ) هذا مما شاة مع المشهور وأما بناء على ما تقدم منا في المسئلة ٢٠ من افعال الوضوء من إجراء مثل الدهن عن العسل حتى في حال الاختيار فيجوز الاكتفاء هاهنا بمسح موضع الكر وجوبه حتى مع التمسك من العسل ون التدهين بالماء هو مسح في الحقيقة لا غسل .

(٣) وبه مما ينهي القطع به كما في المدارك بل عن جامع المقاصد بسنده الى نعيم وورود الاختار به ( قال في الحواهر ) مشهراً بدعوى إجماع عليه ( اقول ) والمقصود من الاحمار الواردة به ( رواية عبدالله بن سنان ) المروية في الباب ٣٩ من وضوء الوسائل قال سألته عن الجرح كيف يصنع به صاحبه ؟ قال يغسل ما حوله .

( وما في ديل حصة الحلبي ) المروية في الباب المذكور عن ابي عبدالله عليه السلام قال وسألته عن الجرح كيف أصح به في عسله قال اغسل ما حوله ( ودلائلها ) على المطلوب بعد حملها على المتعارف الغالب من التصريح بغسل الجرح أو بمسحه بالماء واضحة ظاهرة .



• وإذا وضع عليه خرقة طاهرة ومسح عليها فهو أحوط (١) هذا إذا كان الكسر أو القرح أو الجرح في مواضع العسل وأما إذا كان في مواضع المسح كالرأس والقدمين ولم يمكنه المسح عليه مباشرة فاللزام هو وضع خرقة طاهرة عليه والمسح عليها (٢).

(ومسححة عبد الرحمان بن الحجاج) المتقدمة في مسألة الساقفة فإن سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكسر تكون عليه الجبائر أو تكون به الجراحة كيف يصح بالوضوء وعند غسل العذانة وغسل الجمجمة قال يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجائر ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله ولا يسرع الجبائر ولا يعت برجاعتها.

(وهي) روايات مستمدة على السواء عن الكسر الذي عليه الجبائر وهو خارج عن محل بحثهما ولكنها مشتملة على السواء عن الجراحة أيضاً وصرحها الجراحة المكشوفة دون المشدودة بحرقه وبحرقه سيما مع قوله عليه السلام ولا يعت برجاعتها ولم يفرق ولا يحل مسحها من الخرق كما قال ولا يسرع الجبائر (مضافاً) إلى أنه عليه السلام إذا حكم فيما عند الجائر بمسح ما حوله فمسحاً لا حيرة عليه ولا يمكن عليه بطريق أولى.

(ثم إن هذه الروايات لثلاث) روايات هي في خصوص الجرح المكشوف ولكن الكسر والجرح المحترق من الجبيرة ملحقة بالجرح المحترق أيضاً وذلك لوحدة الملاك في الجميع من عن شرح الدروس سيما إلحاق الأول إلى الأصحاب من (قال في محكيته) وكذا كل داء في العضو لا يمكن سده بإصال الماء إليه (قال في العواهر) وطاهره الإجماع على ذلك (أقول) بل الواجب في العضو الذي فيه داء هو تنعيم وسد في تعيين ذلك في المسئلة ١١ من مجوزات التيمم فاقطع.

(١) كما في الرياس ولكن طاهره الاحتياط الوحوي لعدم سبق الفتوى بشيء لا الاستحبابي بل لم يكتف بالاحتياط أيضاً (قال) بل اللزام وضع حبره أو لصوق تحصيله للأقرب للحقيقة (قال) بل قيل لا خلاف فيه ما لم يستر شيئاً من الصحيح كما في الذكرى (انتهى).

ولكن الاحتياط الوحوي مع النصوص المتقدمة مما لا وجه له فكيف بالفتوى سريعاً بوجوب وضع الخرقه عليه والمسح عليها وإن ذكر الجواهر للفتوى بذلك وجوهاً وأدلة كلها ضعيفة كما يظهر من رجاحتها سيما مع اعترافه بنفسه في الآخر بأن المظهر في كل واحد منها محال.

(٢) وذلك لعدم الدلائل هاهنا على الاكتفاء بمسح ما حول الكسر أو القرح أو الجرح المكشوف كما قدم الدليل في مواضع العسل على الاكتفاء بغسل ما حوله ودلوته سقوط مسح عن الغسل كما تقدم في آخر المسئلة السابقة ليست بمقطوعة لما والقياس ليس من مذهبه كما أشير هناك ومقتضى قاعدة الميسور عند تعدد المسح على البشرة هو أن يجعل عليها شيئاً عراً ومسح عليه وليس رواية عبد الأعلى المتقدمة في صدر المسئلة السابقة مما يؤيد ذلك فتأملها جيداً.

﴿بقي شيء مهم﴾ وهو أنك قد عرفت من أول الوضوء مع الجبائر إلى ههنا أن الكسر أو القرح أو الجرح إن كان مجترأ فيمسح على الجبيرة وجوهاً أو استحباباً وإن كان مكشوفاً بغسل ما حوله أو بوضع

وأما اكتفى بغسل ما حواه الحائض فالأقوى حواره (١) لكن هذا كله إذا كانت الحائض في موضع الغسل

المروية في الباب ٣٩ من وصوء الوسائل .

( وفي رواية كليب الأسدي ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا كان كثيراً كيف يصنع بالصلاة قال  
إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على حائضه وليلصق ( ومضى في حسنة الحلبي ) المتقدمة في المسألة السابقة  
قوله عليه السلام إذا كان يؤديه الماء فليمسح على الخرق .

( وفي رواية عبد الأعلى ) قال قال النبي صلى الله عليه وآله عثرت ونهضت فغري فجمعت على إصبعي مرارة  
فكيف أضع بالوصوء قال يمرق هذا وإنشاه من كتب الله عز وجل قال الله تعالى ما حمل إليكم في الدين من  
حرج أصح عليه .

( وفي رواية العياشي ) بسنده عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الحائض  
تكون على الكثير كيف يتوضأ وكيف يغتسل إذا أحبب قال يحزبه المسح عليها في الخضابة والوصوء  
( الحديث )

( وفي حسنة الوث ) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الداء إذا كان على يدي الرجل يحزبه أن يمسح على  
يدي الداء فإن نعم يحزبه أن يمسح عليه ( وفي رواية الرضوي ) المتقدم في المسألة السابقة وإن أصر أنه حلها  
فيمسح يده على الحائض والفروج ولا يجلها ولا يمسح سحر أحتك ( وفي الباب ٣٣ ) من وصوء المستدرج روايتان  
آخرتان تدلان على المطلوب غير الرضوي فراجع .

(١) وذلك ( لصحيفة عبد الرحمن بن الحجاج ) المروية في الباب ٣٩ من وصوء الوسائل قال سألت أبا  
عبد الله عليه السلام عن الكثير تداون عليه الحائض وتكون به الحراصة كيف يصنع بالوصوء وعند عبد الحمزة  
وعلى الجملة قال يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الحائض ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله  
ولا يبرع الحائض ولا يمسح سحر أحتك

( ومرسنة الصدوق ) المروية في الباب المذكور قال وقد روي في الحائض عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال يغسل  
ما حولها ( ومرسنة الرضا عليه السلام ) المروية في الباب ٣٣ من وصوء المستدرج قال وقد روي في الحائض عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال يغسل ما حولها .

( ومقتضى الجمع ) بين الصحيحة والمرسلتين وبين الروايات المتقدمة جميعاً هو حمل تلك الروايات كلها  
على الاستحباب حملاً لا يظهر على النص ( وعلمه ) فاملكم محتر بين المسح على الحائض وبين الاكتفاء بغسل ما  
حولها وإن كان الأول أفضل

( وهذا وقد يستدل للمطوب ) من حوار الاكتفاء بغسل ما حول الحائض ( برواية عبد الله بن سنان )  
الآتية في المسئلة اللاحقة ولكنها كما ستعرف هي ظاهرة في إخراج المكشوف لا المحتر بالألواح وشبهها من  
الحرق

( ثم إنّه يظهر من الجواهر ) أن المشهور من الأصحاب هو تعيين المسح على الحائض وعدم حوار الاكتفاء  
بغسل ما حولها وإن أول من فتح باب المناقشة في ذلك هو الأثرديلي رحمه الله وأنه قال يمكن الاستحباب والاحتراء

كالوجه واليدين وأما إذا كانت في موضع المسح كالرأس والقدمين ولم يمكنه نزع الجنائز فلا بد من المسح عليها

بعض ما حولها إلا أن شئت إجماع أو نحوه ( قال ) ونعمه في ذلك صاحب المدارك والدخيرة .

( أقول ) بل وقد يستظهر ذلك من الصدوق أيضاً نظراً إلى مرسلته المتقدمة وتصريحه في أول الفقه بأنه لا يذكر فيه إلا ما يعتقده ويعلم أنه حجة به وبين رتبته ( وعليه ) وإجماع في المسألة على خلاف ما قوضاه في أمثله سوى الشهرة والأثرة بها ( ودلحمله ) الأقوى حوار الاكتفاء بصل ما حول الجنائز اعتماداً على الصحيحة المؤيدة بالمرسلتين .

( دافعاً عما قدش ) في دلاله الصحيحة كما صدر من الحدائق والخواهر وهو من قبيل إسقاطه في الواضحات ( ونوّهتم ) انعقاد الإجماع في المسألة على خلاف ما قوضاه صعب جداً بعد ما عرفت من الأثرين وصاحبه بل ومن الصدوق رحمه الله في الصدر الأول ( ولو سلم الإجماع ) فمدركه لزوم باب المتقدمة ومن المعلوم تقدم الصحيحة عليها تقدم النص على الظاهر ( والله العالم ) .

﴿ في أمور أحدها ﴾ أنه لو قلنا بوجوب مسح العجيرة فمقتضى إطلاق الروايات استعظامه لا يجب عليها كما فصل لشره حتى مع التماس منه ( ولعل ) عن بهية العلامة أحسن الوجوب أقل ممضى العمل وعن بعض من تأخّر عنه أنه استحوذ به بل عن شرح المفاتيح إطالة الكلام في ما بعده

( والكلمة صعبة ) وفي الحدائق وهو بعيد بل في الخواهر من المقطوع عدمه ( أقول ) سيما مع ما تقدم منا في المسألة ٢٠ من إفعال الوصوء من أجزاء مثل الدهن عن العمل في نفس البشرة فكيف بالجنائز الموسوعة عليها مع تجميع الروايات المتقدمة كلها بالمسح عليها دون غيرها .

﴿ ثانياً ﴾ أنه لو قلنا بوجوب مسح العجيرة فظاهر الروايات وجوب استيعابها بالمسح ( فدل في الحدائق ) وهو ظاهر المشهور ( وسه في الخواهر ) إلى جمع كثير وقد ذكر اسمائهم واحداً بعد واحد وأهم من خواصهم بوجوب الاستيعاب ( إلى أن قال ) ولا أحديه خلافاً سوى ما عده يظهر من الشيخ في المسبوط ( قال ) والأحوط أن يستغرق الجميع ( انتهى ) .

( وعن الذكرى ) تحصيل ذلك مستكلاً في وجوب الاستيعاب بصدق المسح عليها بالمسح على جزء منها كصدق المسح على الرجلين والخصفين عند الضرورة ( انتهى ) ( وفيه ما لا يخفى ) وبأن الاكتفاء بمسح بعض الرجلين ليس إلا لكون الأرجل معطوفة على الرؤوس المدخولة للماء في الآية الشريفة والله أعلم لتعميمه ولو لا ذلك لقلنا بوجوب مسح جميع الرجلين بالتمام .

( هذا مصافاً ) إلى ما عدا المعتز من أن المسح يدل عن الفصل فكيف يجب الاستيعاب في البعض يجب في بدله ( نعم قال في مصابح الفقيه ) لا يجب أيضاً الماء إلى ما لا يصل إليه الماء إلا بالمعالجة مما بين الحيضين بل يكفي بصله إلى ما يصل إليه مما ظهر بالمسح على الوجه المتعارف على ما هو المتأثر من أحجار الباطن ( انتهى ) وهو حيث

﴿ ثالثها ﴾ أنه يعتز في المسح على العجيرة سواء قلنا بوجوبه أو باستحبابه طهارتها وذلك اقتضاء لبدليتها عن البشرة وإذا كانت العجيرة نجسة فإن أمكن تطهير طاهرها أعني محل المسح عليها فهو أولاً وضع حرقه

مكتشوف لم يكن عليه شيء بحرى فأجمعه في العسل عينا ( ١ ) فإذا كان في بدن المحدث بالأكر الذي يجب عليه العسل كسر أو قرح أو حرج فإن كان عليه حبرة أخرأه المسح عليها وإذا اكتفى بفعل ماحولها حذر وإن كان مكتشوفاً لم يكن عليه حبرة فالأقوى حوار الاكتفاء بفعل ماحوله وإذا وضع عليه حبرة ومسح عليها فهو صحيح ثم إنه إن كان الكسر أو القرح أو الحرج في البدن كثيراً بقدر معه الوضوء أو الاعتدال أو يتعسر أو يتعذر نيمتهم ولم يتطهر طاء ( ٢ ) وهكذا إذا استوعب الكسر أو القرح أو الحرج عسواً كاملاً من أعضاء الوضوء كالوحد أو إحدى اليدين أو عسواً كاملاً من أعضاء الغسل كالرأس والرقبة أو أحد الحائسين فيتميم وبصلى ( ٣ )

## فصل

### في وضوء المسلم

والمسلم هو من به السلس وهو الذاء الذي لا يستمسك بسبه البول وهذا من حج به جمع من اللعوبين والكلام في هذا الفصل يقع في طي مسائل .

( ١ ) وذلك لما تقدم آنفاً من الدوائر من الإجماع المفقود في المستهى وغيره على عدم الفرق في ذلك من لعنهم أئمة ( هذا مضافاً ) إلى ما تقدم في المسألة الثانية ( من رواية العاصي ) المشتبهة على السؤال عن رسول الله ﷺ عن الحائض تكون على الكسبر كيف يتوضأ صاحبها وكيف يتنسل إذا أحب قال يحريه المسح عليها في الجنابة والوضوء الخ .

( وصحبة عبدالرحمن بن الحجاج ) المشتبهة على السؤال عن أبي عبد الله عليه السلام عن الكسبر تكون عليه عليه الحائض أو تكون به لحرارة كيف يمنع بالوضوء وعند غسل الجنابة وغسل القدمين قال يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الحائض ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله ولا ينزع الحائض ولا يبحث بحرارة ( ٢ ) وقد دعى وجه ذلك آنفاً فتمرره مما حقه في آخر المسئلة السابقة والجمع بين الطائفتين من الأحبار فلا تميد .

( ٣ ) وذلك لأصناف أحوار الحائض والحرج المكتشوف كلها عن هذه الصورة فمقتضى هي تحت القاعدة ومقتضاها بعدتعدت بعض أحوار الوضوء أو الغسل هو التمرل إلى البدن الاصطرازي في نيمتهم لا الاكتفاء بغسل ما تيسر من الأعضاء الصحيحة ومعاملة الحبرة أو الحرج مكتشوف مع هذا الغسل الذي استوعبه الكسر أو القرح أو الحرج .

( ولعن من هنا ) صرح الحقائق في التيمم قبل خوف الغسل بوجوب التيمم في هذا الفرص ( لكن قال ) مع احتمال غسل الأعضاء الصحيحة ومسحها والعمد في هذا الغسل كمالاً بما هو حكم الحائض والقروح على التفصيل المتقدم في تلك المسئلة ( قال ) ولم أقف على من عرس لهذه المسئلة والاحتياط فيها عدى بالعمل بالكيفية المذكورة والتيمم بعد ذلك لعدم التمس الطاهر وأن أمكن اندراجها في عموم أحوار القروح والحرج المشتبهة على الوضوء ( انتهى )

مسئلة ٩ - المسلوس الذي لا يسهله البول بمقدار التوم وتتمام الصلاة كما هو العالب (١) سواء أهله  
يقدر الوصوء وبعض الصلاة او يقدر الوصوء واقل منه بحمل لعمد خريطة أى كساً يجعل فيه أثماً ثم يدخل

( اقول ، بل اظاهر عدم اندراجها في عموم احبار الفروج والخروج واصرارها عن العفو الكامل وان كان  
الاحوط هو مذكروه رحمه الله من الجمع بين الطهارة المائية اذا امكن على كيفية الحائض او المخرج المكشوف  
وبين التيمم والله العالم .

(١) ان المسلوس بالمعنى المذكور في المتن اقوالاً

﴿ الاول ﴾ انه يتومأ لكل صلاة وهو الذي سمه الحدائق الى اكثر الاصحاب ( ان في الجواهر ) انه  
المشهور بين الاصحاب نقلاً وتخصلاً ( قال ) بل قد يظهر من الخلاف دعوى لاجماع عليه ( انتهى )

﴿ الثاني ﴾ التقصير بمعنى ان تقاطر البول ان كان متوالياً فتومأ لكل صلاة وان كان متراجحاً فمهما  
تقاطع البول في انشاء الصلاة خرج وتومأ وانتم خيه الصلاة وهو محلى عن لسائر ما يظهر من تفصيل في كلام  
الجواهر في المسطور ان ذلك يختاره معه في المسلوس بل يظهر منه ان ذلك مما مرّح مدعاه

﴿ الثالث ﴾ انه يجوز الجمع بين الطهر والعصر بوصوء يؤخر جدهما ويحتمل الاخرى وهذا  
الحرب والعشاء يصلى المسبح بوصوء في غير الصلاة اليومية يصلى كل صلاة بوصوء وهو المحلى عن امتثالي  
ونفى عنه البعد في المدارك ( وقال في الجواهر ) وربما مال اليه بعض متأخري المتأخرين ( انتهى ) .

﴿ الرابع ﴾ انه يتومأ ويصلى به صلوات عديدة الى ان يسول الاحتدري او يحدث حدثاً آخر وهو  
المحلى عن المسطور وبعض متأخري المتأخرين بل عن جماعة من المتأخرين الطيل اله

﴿ وهو الاقوى ﴾ بعد حمل الخريطة بالكيفية المذكورة في المتن وبدلاً عليه ( موثقة سمعة ) المروية  
في الوسائل في الباب ٧ من وصوء الوصوء قال سألته عن رجل أخذ تقطير من فرجه إمادة وإما غيره قال فليصنع  
حرمة ولتومأ وليصل . ثم ادرك بالآه اشلى به فلا يعيد الا من الحدث الذي يتومأ منه ( وحسنه منصور  
في حرم ) المروية في الباب ١٩ من نواقص الوصوء قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يقطر البول ولا يفكر على  
حسه قال فقال لي اذا لم يقدر على حسه فليأوى الى العذر بحمل خريطة ( ورواه المحلى ) في الباب المذكور  
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن تقطير البول قال يجعل خريطة ، صلى

( ويؤيد هذه الاخبار ) جملة اخرى من الروايات المروية في الباب ٣ من قضاء صلاة الوسائل مثل قوله  
عليه السلام كلّم الله عليه فانه أولى بالعذر او كلّم الله عليه فانه أولى بالعذر له يوم علم الله عليه فانه أولى  
بالعذر الى غير ذلك مما هو بهذا المضمون .

﴿ واحتج المشهور ﴾ للنقول الاول بوجوه اوجهها امران ( احدهما ) مذكروه المدارك من ان المسلوس  
يتعدّد البول بغير مجدّد فيجب عليه الطهارة الا ان ذلك لما امتنع اعتباره مطلقاً لتعذر الصلاة حيث يشدّ وجب  
عليه الوصوء لكل صلاة مراعاة لمقتضى الحدث بحسب الامكان ( انتهى )

( وفيه ) ان المسلوس ان كان محتمن نزع فتراته الوصوء وبعض الصلاة بعد الاجماع على عدم سقوط الصلاة  
عنه بلا شبهة ولعمري إعادة الوصوء والصلاة من رأس كلما أحدث وذلك لطروء الحدث في اثنائها ثانياً لانه ان

ذكره فيه ويشدده عليه ليمح ذلك عن سريانة البول الى ثوبه ومدته ثم يتوضأ ويصلي به ماشياً الى ان يحدث حدثاً يتوضأ منه للصلاة غير خروج قطرات البول .

يقول كلام أحدث في إثناء الصلاة توضأ وشرع في اللهفة من حيث قصمها لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا الى ان تتم الصلاة مع الوضوء الى الآخر كما سيأتي ذلك في المبطلون عينا .

( وان كان ) ممن لا يسع فترانه الوضوء : ومعنى اللهفة بعد الإجماع على عدم سقوط الصلاة عنه ، لا شبهة ولقوته إعادته وضوءه لما أحدث وحدث لظروا أحدث قبل لدخول الصلاة ثانياً لا بد أن يكتب الوضوء الذي توضأ به مرة وهو محمى عنه عند الأصحاب .

( هـ هـ ) بقى القاعدة لأثره وأما إذا أحدث ، الأحدث في المقام فمقتضى هو ما ذكره في المتن من ان المسلم الذي لامه البول بمقدار التوضأ بدم الصلاة سواء أهمه بقدر الوضوء وبه من الصلاة وبقدر الوضوء خاصة أو من الوضوء بحمل اللهفة حرطة ويتوضأ ويصلي به ماشياً .

( نـ نـ ) ما استدل به المصنف من ان مقتضى عموم قوله تعالى ان قمم الى الصلاة وعساو الخ هو التوضأ لا حرج منه من لا حدث عليه ، بل لا بد من التوضأ لكل حدث .

( دونه ) أولاً المرد من الصلاة في الآية بشرطه هو الحسن ان إذا قمم الى الصلاة وضوء حدث واحدة أو أكثر فيجب الوضوء بها وليس مقادها الوضوء لكل صلاة على حدة .

( وثانياً ) لو سلم انه ما هو الوضوء لكل حدث على حدة فليخرج من العموم صعب لأصناف واحد ، ان من لا حدث عليه لا يتوضأ لكل حدث وضوء على حدة بل يصلي بوضوء واحد ولو كان عدد الأحداث من أحدث في أثناء الصلاة لا يتوضأ لكل صلاة وضوء واحد بل وضوئين أو وضوئات حسب تكرار الحدث منه في الأثناء فلكل قطعة من الصلاة ليس فيها حدث وضوء على حدة نعم من أحدث من الصلوات فهو يتوضأ لكل صلاة وضوء واحد وهذا واضح .

( واحتج المنتهى للقول الثالث ) بصححه حرير المروية في الوسائل في الباب ١٩ من فرائض الوضوء عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كان لرجل يقطر منه البول والدم إذا كان حين لصلاة أحد كسباً وجعل فيه قطراً ثم علقه عليه ودخل ذكره فيه ثم صلى يجمع بين صلاتين الظهر والعصر يؤخر الظهر ويمسك العصر إذا كان وإقامتين يؤخر المغرب ويمسك العشاء نادان وإقامتين وبعض ذلك في الصحيح .

( هذه حجة المنتهى ) بالنسبة الى حوزة الحجة من لظهور من وضوء والعشائين وضوء وصلاة المصح وضوء وأما بالنسبة الى وجوب الوضوء لكل صلاة على حدة في غير اليومية فحجته هي الدليل الأول المشهور ( أقول ) هذا الدليل الأول للمشهور فقد عرفت حانه كما عرفت حال الدليل الثاني أهم .

( وثمما صححه حرير ) فليس فيها ما ينافي الروايات المتقدمة من موثقة سماعة وحصة منصور ورواية الحلبي فان مقتضى تلك الروايات ان المسلم اذا حمل اللهفة حرطه وتوضأ وضوء الصلاة صلى به ماشياً وراد الى ان يحدث حدثاً يتوضأ منه للصلاة غير قطرات البول أنشئ تقع منه في الحرطة وصححه حرير وقد رجحت في الظهر من وضوء واحد وهكذا في العشائين ولم تنف هي ما زاد عليها كي تنافي الروايات المتقدمة .



مسئلة ٢ - المسلوس الذي له فترة تسع الوصوء والصلاة جمعاً يجب عليه انتظار تلك الفترة (١) ليتوضأ ويصلي فيها من دون أن يقطر منه البول في الأثناء .

مسئلة ٣ - المسلوس اذا تمكن من الصلاة حالاً او مؤجلاً للركوع والسجود بدون أن يخرج منه البول

نعم من حيث هو بوصوء آخر للعشائين غير وصوء الظهريين ولله محمول على وقوع الحدث ما بينهما كما هو الغالب لطول المدة لا لأنه مع فرض عدم صدور الحدث منه غير ما يقع منه في الحريطة يجب عليه إعادة الوضوء للعشائين .

( اللهم إلا ان يقال ) ان مقتضى إطلاق تلك الروايات هو جواز الاتيان بالظهريين او العشائين بوصوء واحد وإن فرق بينهما صلى ما لم يحدث حدثاً يتوضأ منه للصلاة وصحيفة حرير قد أمرت بالجمع بينهما وللهما هي من هذه الناحية محمولة على الاستحباب لتعدد المصداقات المتعددة بعضها بعضاً ابو دة كلفه في مقام البيان الآية حملاً عن حدثها على مقام الاهمال او الاجمال وهذا واضح

( هذا تمام الكلام ) في القول الأول والثالث وأما الثاني أي التفصيل فم يذكر له دليل عام حواه ويمكن في معناه إطلاق الروايات كما ان الرابع كان هو المختار وقد عرفت دليله .

( بقى شيء ) وهو ان الروايات المقدمة هل هي ماهرة ان الفقرات التي يقطر من المسلوس في الحريضة بعد ما توضأ للصلاة ليست نافذة للوصوء اصلاً ام هي نافذة له كما في غير المسلوس عيناً غير ان المسلوس معذور من جهة البلاء الذي ابتلى به الظاهر هو الثاني .

( وعليه ) والمسلسل بعد ما توضأ اذا حرج منه فترة فصلاً عن الفقرات هو محدث لا متطهر غير ان صلاته لا يشترط اكثر من الوصوء الذي توضأ لها ولكن بالنسبة الى من كثرة القرآن والظاهر حرمة تلويح لونه محدثاً إلا اذا اضطر اليه ففعل كما يفعل للصلاة والله العالم

(١) كما في احرازه ( قار ) وحج انتظامها ارداء الضرورة التي هي مناط التحصيف ( انتهى ) بل حاشي التصريح بوجوب الانتظار عن جميع من الاصحاب ( بل في الحواهر ) لا تحديد حد في سوى ما يقتض عن الأردبيلي من احتساب عدم الوجوب لا طاق الأدلة وحصول الخطأ بالصلاة فبقع الفعل بحسب الامكان في ذلك الوقت لأنه من قبيل انقلاب التكليف والمسألة مسألة في جميع دوى الأعداد ( انتهى )

( افوا ) اما إطلاق الأدلة فنصرف الى الغالب المتعارف وهو المسلسل الذي لا تسع فتراته الوصوء والصلاة جميعاً بل الأدلة أي الروايات المتقدمة في المسألة السابعة كلها صاهرة سؤالاً وجواباً في غير هذا المعنى من المسلسل فنسقى نحن ومقتضى القاعدة فيه ( فقول )

ان مقتضى القاعدة فيه وفي جميع دوى الأعداد هو عدم حوار الدار الى المأمور به الاضطراري ما دام كونه يحتمل طرد الاختيار في الوقت فصلاً عن اليقين به فان تشريع الاضطراري اما هو مع العجز عن الاختيار وفي طوله فاما كان متمكناً من أحد أفراد الواقعي الاختيار ولو من أفراد الطولية في آخر الوقت او احتمل ذلك أي التمكن منه في آخر الوقت لم يحرر العجز منه ولا مشروعية الاضطراري في هذا حال فيجب عليه الانتظار قهراً الى آخر الوقت .

ولا فطرة فالظاهر انه يجب عليه الصلاة بهذا النحو والكيفية (١) .

مسئلة ٤ - المسلول اذا حمل لبعه خريطة وتوصاً بالأحود أن يتأد الى الصلاة ولا يتأخر (٢)

## فصل

### في وضوء المبطلون

مسئلة ١ - مسطلون وهو الذي به داء ليل أي الإسهال اذا لا يمهله إسهاله بمقدار التوضأ ويصم الصلاة توضأ ودخل في الصلاة فإذا أخذ الإسهال في أثناء وأحدث توضأً ثانياً ورجع الى صلاته وأتم ما بقى منها (٣)

(١) كما جرى هذا القول عن أصحاب الجواهر رحمه الله تعالى لا يجب لأطراف الأدلة ( انتهى ) ( أقول ) إن أطراف الأدلة منحرف عن هذا النحو من المسلول الذي يتمسك من حسن بوله اذا جلس أو أوما للركوع والسجود مثل قوله في حسه منصور الرجل بقرنه البول ولا يفقد على حسه الحج فسقى من ومعتصم له عدة من ( والظاهر ) انه من باب التراحم بين الطهارة الجذنية وبين القيام أو بينها وبين التردد من الركوع والسجود الى البدل الاطراري أي الأيماء المشروع بدلتة في الحمل ولو في غير المقام والظاهر أن الأول أهم فيجب مراعاته والله العالم .

(٢) بل في المدارك يجب عليه الماء الى الصلاة بعد الوضوء يعني على المسلول ( قال في الحدائق ) وهو كذلك ( أقول ) إن ظاهر الروايات المتقدمة وإن لم يكن وجوب المدايرة الى الصلاة بعد حمل الخريطة والتوضأ سوى ما يشعر به صحيحة تحرير الامرة بالجمع بين الطهريس وهكذا بين العثيين بتأخير احدهما وتسهيل الأخرى ولكنك قد عرفت انها من ناحية الجمع بين الصلاتين معدولة على الاستصحاب فكيف ما بعد ذلك بوجوب المدايرة الى الصلاة بعد الخريطة والتوضأ عن ان الأحود مع ذلك حرراً عن شبهة الخلاف هو المدايرة اليها بل لمع مع المدايرة يقع مقدار من الصلاة مع الطهارة حدثاً وخشاً والله العالم

(٣) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الجواهر ( قال ) نقلاً وتحصيلاً

( أقول ) ويدل عليه - مصافاً الى ان ذلك مقتضى القاعدة كما اشير اليه في المسألة الأولى للمسلولين ومن ضعف الدليل الأول للمشهور فانه بعد الاجتماع على عدم سقوط الصلاة عن المبطلون أي الذي لا يمهله إسهاله بقدر التوضأ وتتمام الصلاة ولو عتمة إعادة الوضوء والصلاة من رأس كلما أحدث في أثناء الصلاة وذلك لظهور الحديث في أثناءها ثانياً لأنه ان يتوضأ كلما أحدث في أثناء الصلاة ويشرع فيها من حيث قطعها لا من رأس وهكذا الى ان تتم الصلاة مع الوضوء الى الآخر .

( موثقته محمد بن مسلم ) عن أبي حمزة عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٩ من بواقي الوضوء قال صاحب النظم القالب توضأ ثم يرجع في صلاته فتم ما بقى ( وصحيحة محمد بن مسلم ) عن أبي حمزة عليه السلام أيضاً في الباب المذكور قال صاحب النظم القالب يتوضأ ويبنى .

**مسئلة ٢ -** المبطون الذي لا يمهله إلا سهاً إلا بقصد الوضوء فقط أو أقل منه من دون أن يمهله للدخول في الصلاة والابتيان شيء منها مع الوضوء لا يجب عليه تجديد الوضوء في الإثناء غير الوضوء الذي توصاً به أو ل

( ثم إن في الباب المذكور ) موثقه أخرى لمحمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن المبطون وقت يستني على صلاته ( وهي ) وإن كانت مطلقه قد أمرت بالإساءة من غير تقصد بالوضوء ولكنها كما في الجواهر محمولة على روايته الأولى .

( وهذا يؤيد المصلوب ) ما يدل عليه بالأولوية القطعية ( صحيحه الفصل من سائر ) امرؤيته في الوسائل في الباب ١ من قواطع الصلاة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام أكون في الصلاة فأجد عمراً في بطني أو دى أو صريراً فقال انصرف ثم توضأ وإن عني ما مضى من صلاتك ما لم ينقص الصلاة باللام متعمداً وإن تكلمت ناسياً فلا شيء عليك فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً قلت وإن قلب وجهه عن القبلة قال نعم وإن قلب وجهه عن القبلة ( وهذا أصح ) رواية القمات في الباب المذكور

( وعن طائفة ) من الأصحاب تكلفت به مرة في معنى الرأى ( بل عن كاشف الغطاء ) وتذكره القطب في جميع الأخبار المتقدمة كلها أعني من موثقة محمد بن مسلم إلى آخر تلك الاحتمالات المتقدمة ( لكن ) قال في الجواهر لا يسمى المبطون من استدارت العمل بطواهر التائب والسنة بمجرد الاحتمال ( انتهى ) وهو كذلك .

( نعم إن الأصحاب ) رضوان الله عليهم لم يعملوا بما روي عن الرازيين الآخرين بحيث ظنوا وحدهم عمراً في بطنه ذهب وتموت ثم توضأ وجع إلى الصلاة وشرع فيها من حيث قطعها بل أقصرها في العمل بها على خصوص المبطون فقط فمن أيضاً يقتصر على ما اقتصروا والله العالم

﴿ في أمور أخرى ﴾ أنه ذهب العلامة في الاحتياط إلى حكي عن أكثر كتبه أن المبطون إذا أحدث في أثناء الصلاة سئياً عليها بمعنى أتمها بعد الحدث من غير أن يحدّد الوضوء محتجاً بما حاصله أن الحدث المتكرر في أثناء الصلاة لو نقص الطهارة لأن بطل الصلاة أيضاً لأن الطهارة شرط الصلاة فبعد التوضأ وإعادة الصلاة من رأس فإذا أحدث في أثناءها تائباً وجب أيضاً التوضأ وإعادة الصلاة من رأس وهكذا إلى أن ينتهي الوقت وتعود الصلاة من أصلها وهذا باطل جداً فيعرف من ذلك كله أن الحدث المتكرر في أثناء الصلاة ليس ساقطاً للطهارة .

( وفيه ) ما لا يخفى وبه مصداق إلى أن ذلك احتياط في حال النقص كما مضى عليه في الجواهر أنه من الممكن ثبوتاً أن ينقص طهارة المبطون بالحدث المسحوق في أثناء الصلاة ولا يسلط بمصلاية فحدّد الوضوء ويتم ما مضى من صلاته كما ورد في النص

﴿ ثانيها ﴾ أنه حكى عن جمع من الأصحاب في هذه المسألة القول بالتوضأ لكن صلاة كما ذهب إليه المشهور في المسلول عيناً ولعلته استداراً إلى ما استند إليه المشهور هناك ولكن قد عرفت ضعف المستند هناك وبه يظهر لك ضعف هذا القول هاهنا أيضاً .

﴿ ثالثها ﴾ أن المبطون إذا أحدث في أثناء الصلاة فكيف به يجب عليه معننى الأخبار المتقدمة أن

مرة (١).

مسئلة ٣ - اميطون الذي له فترة تسع الوضوء والصلاة جميعاً يجب عليه انتظار تلك الفترة (٢) ليتوضأ ويصلي فيها من دون ابتلاء بالحدث .

مسئلة ٤ - إن مسلوس الريح أو مسلوس النوم ان كان له فترة تسع الوضوء والصلاة جميعاً انتظرها وتوضأ وصلي فيها وإن لم تكن له هذه الفترة فإن كان الحدث يحمله بقدر الوضوء وبعض الصلاة فيجب عليه مهما أحدث في أثناء الصلاة ان يتوضأ ويتم ما بقى من الصلاة وبان كان لا يحمله الا بقدر الوضوء ادق من ان اكتفى بالوضوء الذي توشأ أول مرة ولا يعتنى بما يتجدد له من الحدث في الاثناء أبداً (٣) .

## فصل

### في احكام اللحية والشارب

إعلم ان علمائنا رسول الله عليهم قد حرت عددهم على ذكر احكام التحلي قبل لشرع في الوضوء ولان لم يحتر عاداتهم على ذكر آداب الحشم قبل لشرع في غسل الآ لعلين منهم فتمرسهم قبل لشرع فيه والظاهر ان السب في إهدال أكثر العلماء لها ان تلك الآداب هي عبارة عن جملة من لم تحببات وشكر وهدت وليس فيها

يتوضأ ويرجع الى صلاته ويتم ما بقى منها فذلك يجب عليه بمقتضى عموم ما در على رواية الحدث في حال الصلاة ان يستمحي من حدثه ويرجع الى صلاته طاهراً ولا يمكن التمسك لعدم وجوبه باطلاق أخبار المنة عنه فإنها ليست في مقام بيان هذه الجهة كي يتمك باطلاقها وهذا واضح طاهر لا يحتاج الى إطالة الكلام بمراد المقص والا برام كما صدر من غير واحد من الأعلام .

(١) وبان هذا المجر من الميطون الذي لا يحمله لا يسهر بقدر التوضأ والدخول في الصلاة بل يحدث في أثناء الوضوء أو قبل الدخول في الصلاة هو خارج عن مورد الروايات بالاشبهة وذلك لانها من الأمر بالتوضأ وارجوع الى المنة وتمام ما بقى منها وهو كاشف عن ان كان بعضها مع الوضوء

(وعليه) وسقى من مقتضى القاعدة فيه ومقتضاه بعد الاجماع على عدم سقوط الصلاة منه ولوينة بعده الوضوء كلما أحدث وذلك لظرو الحدث في اثنائه بانه لاكتف بالوضوء الادل الذي بوضأ به وهو مجمع عليه بين الأصحاب (وقد يحكى) عن جمع من المتأخرين اوصوه ان لا يصام في هذا العرس ولكنه عملاً دليل عليه وان كان أحوط

(٢) فإن مثل هذا لميطون الذي له فترة تسع الوضوء والصلاة جميعاً خارج عن محل كلام الأصحاب كما صرح به غير واحد من مصنف الروايات أيضاً سيما بما لاحظته من موثقة والصحيحة الأولين من تقييد البطن بالعالم فسقى من مقتضى القاعدة فيه وقد عرفت في المسألة الثانية من المسلوس ان مقتضى القاعدة هي أمثال المقام هو عدم مشروعيته الإسطرازي مع التمكن من أحد فراد الاختيارى ولو من افراده الطويلية في آخر الوقت فراجع .

(٣) ان حكم هذه المسألة بتقوفها الثلاثة يظهر لك مما تقدم في المسلوس مفصلاً واثيراً آنفاً في الميطون



الموسى أو غيرها قال رسول الله ﷺ خلق اللحية من المثلثة وعن مثل فعلية لعنه الله (وفي حديث آخر) عن النبي ﷺ عن خصال عملها قول لوط بها اهلكوا وذكر ﷺ من تلك الخصال قص اللحية وطول الشارب

(وعن السيد) في الدرر والطرسي في مكارم الأخلاق والمجلسي في البحار وابن أبي عمير في عوالي اللئالي أنهم قد رووه أيضاً (قال في الوافي) في باب حر اللحية وقوله لا تشبهوا باليهود أي لا تطيلوها حد أدرك لأن اليهود لا يأخذون من لحاهم بل يطيلونها (انتهى)

(ومما يؤيد هذه الأحاديث المستفيضة) أنه حتى عن جمع كثير من أئمة أهلهم رووها أيضاً بألفاظ مختلفة متقاربة أصحها كتاب الصحاح السبعة وابن حنبل والبراءة ابن عدى والتهذيب والطبراني وابن منصور والعيوني والهرودي وابن الأثير والعمري وغيرهم

(وفي بعضها) جمعوا الشوارب واعموا اللحية (وفي بعضها) احموا الشوارب واعموا اللحية (وفي بعضها) قصوا الشوارب واعموا اللحية إلى غير ذلك من التعبيرات المختلفة لفظة المتحددة معنى (وقد يناقش في دلالة هذه الأحاديث) على حرمة خلق اللحية بعد أن ألي كون الأمر بحر الشارب استحباباً فالأمر بإعفاء اللحية مثله (وقد) أنه لا يلزم من استحباب حر الشارب وبين استحباب عمو اللحية ما يحدد بظهور الأمر بإعفاء اللحية في الوجوه إلى أن يشتد خلافه بتدليل قاطع من إجماع و نحوه ولم يثبت ما ثبت وقد

ومنها ما عن المجلسي في سادس البحار في باب مراسلات النبي ﷺ إلى ملك الروم والعرس قال كتب كسرى إلى نادان وهو على اليمن وذكر قصه طويلة في أمر كسرى نادان بإرسال النبي ﷺ إليه وأن نادان لما وصل إليه التفت بحث كائنه نادويه و رسول كسرى حرجست إلى النبي ﷺ وساق القصة (التي ان قال) قد جلا على رسول الله ﷺ وقد خلقا لحاهما وأعجب شواربهما فكره التنظر إليهما قال من أمركما بهذا فلا أمره رثما بميان كسرى فقال رسول الله ﷺ لكن رثي أمرني بإعفاء لحيتي وخص شاربى (الحدث) وقد حكي عن كتاب امتنقى في سره النبي المصطفى ﷺ وعن السيرة النبوية للدخالي أنهم قد رووه أيضاً

(ومما يؤيد هذه القصة) ما ذكره السيوطي في الدر المنثور في تفسير قوله تعالى واد اقلني ابراهيم رثه بكلمات فأتصهن عن ابن أبي شيبة أنه روى بسنده عن عبيدة قال جاء رجب من المحوس إلى رسول الله ﷺ وقد خلق لحته وأطال ثوبه فقال له النبي ﷺ مهذا قال هذا في ديسا قال ولكن في ديسا أن بحر الشارب وإن بقي اللحية

ومنها ما ذكره المستدرك في الباب ٣٠ من آداب الحناء عن الجامع الصغير للسيوطي قال أخرج ابن عساكر عن الحسن بن علي بن فضال عن النبي ﷺ أنه قال عشر خصال عملها قوم لوط بها اهلكوا وتر مدها أعتني حصلة (ثم ذكر) الخصال إلى أن قال وقص اللحية وطول الشارب .

ومنها ما ذكره المستدرك أيضاً في الباب المتقدم عن العصفريين بسنده عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ خلق اللحية من المثلثة وعن مثل فعلية لعنه الله .

(وقد ذكر بعض الأعلام) في رسالة له مختصرة في خلق اللحية السند هذا الحديث معكوم بالصحة وذكر



(وفي حديث ثالث) قال رسول الله ﷺ حلق الثياب واعقوا اللحى ولا تشبهوا بالمجوس وفي بعض طرق هذا

ايضا ان دلالتها على الحرمة المطلقة واضحة وهي كذلك (وعن المجلد الثاني لعناية لقصى) الفارسية وهي تفسير عروة الوثقى مع زيادات من صاحب العروة انه استدلال بهذا الحديث لحرمة حلق اللحية وهو ايضا ما يؤيد صحة السند.

﴿ومنها﴾ ما ذكره المستدرک ايضا في الباب المتقدم عن عوالي الثاني لاس في جمهور الأحاديث قال روى حماد بن زيد عن محمد بن عيسى عن حاتم قال قال رسول الله ﷺ ليس منّا من سلق ولا حرق ولا حلق (اقول) (اما السلق) فقال في المجمع وفي الحديث ليس منّا من سلق في رفع صوته عند طبعه وقيل ان تصك وجهها وتمرشد (انتهى) وقال في السعد السالفة من النساء الرابعة سويح الدائمة وجهها عند انفسه (التهى) (واما الحرق) فقال في المجمع قوله وحرقوا لدمس وسابى فتعلوا وذلك كذا (انتهى) (وقال في السعد حرق الرجل اكثر الكذب وتحرق الكذب احتلفه) (انتهى)

(واما الحلق) فقال في المجمع العنق والستون حر الثمر وسبيحته (انتهى) وعن صاحب العوالي في الهامش تفسيره بحلق اللحية وعن المجلد الثاني لعناية لقصى الاستدلال بهذا الحديث لحرمة حلق اللحية وهو في محله (وقد يفتش) في دلالته بان المراد من الحلق فيه حلق الرأس عند طبعه (واحاط به بعض الإعلام) بعدم تعارف ذلك في الرجل واما النساء فالتعارف بينهما هو حر الدوائف لالحق الرأس (انتهى) وهو جيد.

﴿ومنها﴾ ما ورد من النهي عن سلوك مسالك الأعداء المروى بطرق كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ١٩ من لباس المصلي وباب تحريم القناع من الأثرية المحرمة بعضها عن الصادق عليه السلام وبعضها عن الرضا عليه السلام عن آدائه عن رسول الله ﷺ لا تلبسوا لباس أعدائي ولا تطعموا مطعم أعدائي ولا تسلكوا مسالك أعدائي فتكفوا أعدائي كما هم أعدائي (وقد روى المستدرک) في الباب ١٧ من لباس المصلي حديثين آخرين في هذا المعنى وان اختلفا لفظاً.

(ودلالة الجميع على المطلوب) واضحة بعد وضوح كون حلق اللحية من مآثر المجوس والصابري وهم أعداء الله فيحرم سلوكه شرعاً (ولعل من هذا) حكي عن السجل الثاني لعناية لقصى تحوير الاستدلال بهذه الاخبار ايضاً.

﴿ومنها﴾ الأخبار المستفيضة الداهية عن تشبه الرجال بالنساء امر به كلها في الوسائل بعضها في انتحارة في ابواب ما يكتب به من تحريم تشبه الرجال بالنساء وبعضها في احكام اللباس بعد لباس المصلي باسمعدهم حوار تشبه النساء بالرجال.

(في حلقها) ليس رسول الله ﷺ المنتسبين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال (وفي بعضها) فاذا أخرجوهم من بيوتكم فاقدموهم أقدم شيء (وعن الطبرسي) في مكارم الأخلاق قال كان رسول الله ﷺ يجر الرجل يشبهه بالنساء.

(وقد روى المستدرک) في الباب المذكور من احكام اللباس حديثين آخرين مشتملين على لمن رسول الله

الحديث ولا تشبهوا اليهود وورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال أقوام حلفوا باللحى وقتلوا الشواذ فمسحوا

واللحية المشبهة من الرجال بالنساء وبالعكس ودلالة الجميع على المطلوب واسعة حلة بعد صوح كون خلق اللحية من أنهر أفراد تشبه بالنساء (ولعل من هنا) حكى عن المجلد الثامن لعناية العصى تحوير الاستدلال بهذه الأحاديث أيضاً.

﴿ومنها﴾ مروي في الوسائل في آداب الحمام ، ب عدم حوار خلق اللحية عن الطبرسي في مجمع البيان عن تفسير علي بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى وإذا أتيت على إبراهيم فإنه لم خلت به في شيء من ذلك فذكر عليه السلام حديثاً قال فيه ثم نزل عليه (يعني علي بن ابراهيم) الحبيصة وهي عشرة أشياء خمسة منها في الرأس وخمسة منها في البدن التي في الرأس فحدا الشارب وإعفاء اللحية وطم الشعر (يعني حرمة) والتسوك والحدال وأما التي في البدن فحدا الشعر من البدن والاحتقان وتقليم الأظفار والعدس من الحصى والظهور واليد فهذه الخمسة الطاهرة التي جاء بها إبراهيم فلم يمسح ولا تنسج إلى يوم القيامة وهو قوله وتسمع ملك إبراهيم جميعاً

(وتقرى الاستدلال به) لـ الله تعالى أمر الله عليه السلام مانع ملك إبراهيم يعني في العشرة المذكورة وظاهر الأمر الوجوب فماتت من تلك العشرة أنه لا يستحب وهو عدل يثبت إعفاء اللحية والمرجع فيه مهور صيغة الأمر في الوجوب

﴿ومنها﴾ الآية لعمري الحديث من المتقدم من عموم المسلمين على اختلاف مذاهبهم وتعدد فرقهم فإن المتدبرين منهم قد حرت سيرتهم على إبقاء لحيتهم وعلى دم من خلق أبيه وعلى المعاملة معه معاملة العاسق الذي ترد شهادته ولا تقبل إمامته ولا يؤخذ فتواه ومن بلغ مبلغ العلم كد ذلك ليس إلا لوصور الحكم اليهم من صاحب الشريعة وهذا واضح.

﴿هذا وقد استدلل على حرمة خلق اللحية﴾ مصافحاً إلى ما تقدم كتبه بأمور أخرى أيضاً ﴿الاول﴾ قوله تعالى في سورة النساء وإن يدعونك إلى شيطاناً مبداً لله الله وقال لا تتحدن من عندك نصيباً معروضاً ولا تأكلنهم ولا تأكلنهم ولا تأكلنهم فليسكن آذان الأنعام ولا تأكلنهم فليفسدن خلق الله ومن يتحد الشيطان ولياً فقد حذر خير أئمة أمير المؤمنين (عليه السلام) الاستدلال بذلك مني على كون المراد من تعبير خلق الله هو مطلق تعبير خلقته تعالى في الحسد حرج ما خرج وفقه الباقي ومنه خلق اللحية ولم يعلم أن المراد منه ذلك (بل عن ابن) وشهر بن حوش وعكرمة وابن صالح أن المراد هو الإحصاء وقطع آذان وقفاً العيون (قال الرازي) في محكي تفسيره ولهذا كان ابن بكير يحصر الإحصاء لعدم وكالات العرب إذ لمعت ابن أحدتهم الفأ عودوا عن فعلها

(وقديس) كون المراد من التعبير هو الإحصاء إلى معان أيضاً (وحكى عن الحسن) والصحيح وإبراهيم وعبد الله أن المراد من تعبير خلق الله هو الوشم <sup>(١)</sup> وأنه قال عبد الله لعن الله لواطعات والموشحات والمتفحفات <sup>(٢)</sup>

(١) قال في المسند لم يرد عروفاً بالآية ثم ذكر علي بن أبي طالب فيصير قصار فيها رسوم وخطوط

(٢) قال في مجمع البحرين وقلع بالتحريك بعد ما بين التاي والربيعات ومنه بمتفحات أنوارى بعلل ذلك

بأسانين رعه في التحسين ومنه لعن الله المتفحات للحسن

إلى غير ذلك من الأحاديث الواردة في حرمة خلق اللحية .

المغيّرات خلق الله (وعن البخاري ومسلم) مثله بزيادة والمتممات <sup>(١)</sup> .

(وعن الرعشي) أنه نقل السوى المعروف لعن الله الوأشرا <sup>(٢)</sup> وأتممت والمتوشحات المغيّرات خلق الله (وعن الحسن) أيضا أن المراد ما رواه ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه لعن الوأشمت والوأشرات والمتممات (وعن الذكري) في آداب الحدم أن هذا كله من تغيير خلق الله (وعن المبان) ما يقرب من ذلك (وحكي عن ابن عباس) ومجاهد وقتادة والسدي وابن زيد وعمرهم أن المراد هو تعسر دين الله

(قال في مجمع البيان) وهو المردى عن أبي عبد الله عليه السلام (وقال في الثيان) وروى ذلك عن أبي حمزة وأبي عبد الله عليه السلام أنه قال مجاهد كذب العبد متى عكزته في قوله أنه الإحصاء وإنما هو تغيير دين الله الذي فطر الناس عليه في قوله فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الذي انقسم

(ويظهر من مجمع البيان) الميل إلى هذا المعنى بل الثيان قوّه صريحا (ثم قال) ويدخل في ذلك جميع ما قاله المحققون لأنه إذا كان ذلك خلاف الدين فلا بد من تناوله (انتهى) ويظهر ذلك ما عن العاصي وروى منه عن اليساوي وما عن حواشي للمهايني رحمه الله

﴿الذي﴾ ما عن توحيد المفضل من قول أبي عبد الله عليه السلام في كلام له مع المفضل ولو لم يحرج الشعر في وجهه في وقته لم يكن سينقى في هيئة الصبيان والنساء فلا ترى له حلافة ولا ذقرا فقال المفضل يا مولاي لقد رأيت من ينقى على حالته ولا يست الشعر في وجهه وإن منع حال الكسر فقال ذلك ما قدّمت أيديهم وإن الله ليس بظلام للعبيد .

(وكأن وجه الاستدلال بذلك) أنه يعرف من قوله عليه السلام ذلك ما قدّمت أيديهم إلج أن عدم است الشعر في وجه بعض العباد يكون عقوبة منه سبحانه وتعالى لتلك العيب والعقوبة لا تكون إلا بأمر فيجب وإلا لم تكن عقوبة فإذا كان عدم سات الشعر في الوجه مباحا فيحرم إلج الله عنه احتيارا بالموسى ووجهه لقبحه (وهو) لو سلم أن عدم سات اللحية للرجل فيجب منهم ومنه نقص وعيب فلا ربط لذلك بإزالة الشعر عن الوجه احتيارا بالموسى ووجهه وهذا واضح

﴿الثالث﴾ ما رواه في الوسائل في آداب الحمام في باب حواجر الشيب وكراهه نقه عن الحصار بسنده إلى أبي بصير قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم المنافق وشبهه والناكح نفسه والموثّق بمرسله الصدوق في الباب المذكور قال قال رسول الله ﷺ الشيب نور فلا تنتفوه .

(وتغريب الاستدلال به) أن مقتضى الجمع بين جملة من الروايات المصرّحة بحجور صب الشيب

(١) ذكرني مجمع البحرين عن معاني الأحاديث عن علي بن عراب أن لامة هي أنى صب الشعر عن الوجه ولصصه

التي يفعل بها ذلك

(٢) قال في مجمع البحرين وشرت المرأة أباها وشرا من باب وعدا إذا جلدتها ورفقتها هي وأشرة واستوشرت

سلطت أن يفعل بها ذلك .

مسئلة ٢ - يستحب تدوير اللحية (١) ويحرم تطويلها اكثر من القصة (٢) إن في الحديث عن رسول الله ﷺ كما اشير في المسئلة السابقة ( حَقُّوا الشَّوَارِبَ وَاعْمُوا اللَّحْيَ وَلَا تَشْهَوْا بِالْيَهُودِ ) يعني لا تشهوا باليهود في بطونهم ، للحية فانهم كانوا لا يأخذون من لحاهم وفي حديث اخر عن أبي عبد الله عليه السلام لمروية في الباب المذكور ( مثا قوله عليه السلام لا تأس بحر الشَّطِّ ) يعني الشعر الأبيض ( وتعه وحر ) حب الى من تعه ( او لا تأس ) بحر الشَّطِّ وتع من اللحية ( وان امر المؤمنين عليه السلام ) كان لا يرى بحر الشَّيب تأس ودره تعه ( ان اسحرم هو صب جميع الشَّيب كله ) والشار على كراهية هو صب بعضه ( قال صاحب الوسائل ) وما د على التهديد والوعيد محمول على صب جميع الشَّيب واستيمت ذلك ، للحية او اكثرها ( انتهى ) .

( وفي الاستدلال اسداهر ما لا يحمى ) فان حرمة صب الشَّيب مما لا يستلزم حرمة حلقه «الموسى ونحوها او حرمة بالمقراس ونحوه ( مصفا ) الى ان المدعى اعم وهو حرمة حلق اللحية مطلقاً سواء كانت سوداء او بيضاء والدليل المذكور او تم لذل على لحرمة في خصوص الآخر فقط لا مطلقاً ﴿ اراء ﴾ ما رواه في لوائى في باب مقدس الحديث عن مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام قال قصى أمير المؤمنين عليه السلام في اللحية اد حقت فلم تبت الديه كامله فدا شئت فقلت لذته ( وما رواه في الباب المذكور ) عن سليمان بن خالد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل دخل الحمام فصب عليه ماء حار فامتنع ( يعني سقط ) شعر رأسه ولحيته فلا ينبت أبداً قال عليه السلام

( وفيه ) ان الاستدلال اسدكور مسمى على أن كد شيء ورد فيه الديه يحرم بمحله بالغير ولو شتر حبص منه وهكذا يحرم بمحله نفسه ، او بداع من الداعي العقلانية والحكم بكنية هذه ، اخرى نحو الحرم مشكل (١) وذلك لما رواه في الوسائل في آداب الحمام في باب استحباب تحفيف اللحية وتدويرها عن النكيمي والصدوق بسنديهما عن محمد بن مسلم قال رأيت أبا حمزة عليه السلام والحمام بأحد من لحيته فقال دوها ( وأما ما رواه في الباب المذكور ) من خبر سدير الصيرفي قال رأيت أبا حمزة عليه السلام بأحد عارصيه وبطل لحيته ( وصحيح الرطبي ) صاحب الرضا عليه السلام قال وسألته عن الرجل هل يصلح له أن يأخذ من لحيته قال نعم من عارصيه فلا تأس وان من مقدمها فلا فهو محمول على الأخذ من العارصين على نحو لا يسهي التدوير كما ان الاطلاق في اللحية وعدم الأخذ من مقدمها محمول على نحو لا يكون طول اللحية اكثر من القصة وذلك لما استعرفه انفاً .

(٢) وذلك لما تقدم في امسئلة السابقة من قول رسول الله ﷺ حَقُّوا الشَّوَارِبَ وَاعْمُوا اللَّحْيَ وَلَا تَشْهَوْا بِالْيَهُودِ ( كما انه تقدم هناك ) من الواهي تفسير قوله ولا تشهوا باليهود أي لا تطياؤوا ، حداد ذلك لأن اليهود لا يأخذون من لحاهم بل يطيلونها ( انتهى ) .

( ومرسلة يونس ) امرورية في الوسائل في آداب الحمام في باب استحباب قص ما زاد عن قصه من اللحية عن بعض اصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في قند اللحية قال تقص بيدك على اللحية وتحرق ما فصل ( ومرسلة محمد بن أبي حمزة ) في الباب المذكور عن أخيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال ما زاد على القصة ففي

قال ما زاد من اللحية عن القبضة ففي النار .

مسئلة ٣ - هل يجب انقاء اللحية الى ان تصل بعد القبضة ام لا يجب ذلك بل الواجب انقائها بعد بستر الوجه ويصدق عليه اللحية الاقوى هو الثاني (١) .

مسئلة ٤ - يحرم توفير الشوارب وتظويلها وقتها كما يصنع المحوس قال رسول الله ﷺ ان المحوس حراً ولجدهم ووفروا شواربهم وانما نحن بعر الشوارب ونعني اللحية وقال ﷺ في حديث آخر كما تقدم

المار بمعنى اللحية ( ورواه معلى بن خنيس ) في الباب المذكور ايضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال ما زاد من اللحية عن القبضة فهو في النار

( وما تقدم في المسئلة السابقة ايضاً ) مما ورد من النهي عن سنوك مسالك الأعداء بضمه ان تطويل اللحية اكثر من القبضة هو من منع اليهود كما اشير آنفاً فيحرم التشبه بهم والسنول في مسالكهم

( ويؤيد الحرمة ) ما رواه في الوسائل في الباب المذكور عن عبد الأعلى عن أبي عبد الله عليه السلام قال يعتبر عقل الرحد في ثلاث في طول احسنه وفي هيش حاسنه وفي كسبه وفي الباب المذكور رواه أخرى تؤيد الحرمة فراجع

( ويظهر لك من جميع هذا كله ) ضعف ما يظهر من الوسائل من عيوب منه المذكور من عدم حرمة ما زاد على القبضة وأنه في غير محله بعد ما عرفت في المسئلة من الأدلة لعدده لصاحبه كلها في الحرمة بلا دليل أظهر منها يرفع اليد عنها بسببه .

(١) ولكن ظاهر الروايات المستقيمة المقدمة في المسئلة الاولى الأمر كلها باعفاء اللحية هو الاول بمعنى ان يدها وحجوب الغصصها الى الآخر خرج منها ما زاد على القبضة كما عرفت آنفاً في المسئلة الثانية وفي باقي باقي على حاشية ( ومن هنا حكى ) عن بعض الأحكام ممن أدركناه وحجوب إبقاء اللحية الى حد القبضة وأنه تبعه في ذلك بحسب العمل جملة من أصحابه وتلامذته فأبقوا لجهنم الى ذلك الحد وسأده في ذلك بعض الأفاضل من السادة في رسالة له في اللحية والشارب ( حيث قال ) فحوار التقيين عن القبضة والاكتفاء بما دولها اختياراً مشكلاً حدّاً ( انتهى ) .

وهو ظاهر الواقي ايضاً ( حيث قال ) في باب حر اللحية والشارب بعد ذكر مرسله الصدوق عن النبي ﷺ حلقوا الشوارب ونعوا اللحية ولا تشبهوا باليهود ( ما لفظه ) وذكر الاعفاء غيب الاحكام ثم انتهى عن التشبه باليهود دليل على ان المراد بالاعفاء ان لا يتصل ويؤخذ منها من دون انتقصه بل مع توفير وانقاء بحيث لا يتجاوز القبضة فتصح المار ( انتهى )

( غير ان الاقوى ) مع ذلك كله عدم وجوب الاعفاء بعد انقصه بل الواجب كما ذكرنا في المتن هو إبقاء اللحية بعد بستر الوجه ويصدق عليه اللحية وذلك لاستقرار سيرة اغلب امتدسين من عامة المسلمين حلقاً عن سلف على ابقائها بقدر المسمى لا بعد القبضة ولم يسمع الى الان ان احداً من علمائنا او من ائمتنا المعصومين من قبلهم قد منع وردع عن ذلك مع كونه محض منهم ومرئي فيعرف من ذلك كله ان القبضة هي حد حوار التطويل والتوفير لا حد وجوب الاعفاء بمعنى ان

في المسئلة الأولى عشر حصل عملها قوم لوط بها اهلكوا وذكر من ملك الحصول قصر اللحي وطول الشارب  
وقال امر المؤمنين عليه السلام في حديث اشير اليه في المسئلة الأولى ايضاً اقوام حلقوا اللحي وقتلوا الشوارب  
فمسحوا (١)

مسئلة ٥ - يستحب احد الشارب حتى يلمع الاطار (٢) اي الحظ المستدير الفاصل بين الشعبة وبين  
شعرات الشارب أو حتى يلمس بالعصيب (٣) وهو منبت الشعر .

بعد حرمه خلق اللحية يحوز تطويلها وتوفرها الى هذا الحد لا انه يجب اتقانها ، إلى هذا الحد ( ومعما يؤيد  
ذلك ) ما رواه الوسائل في آداب الحمام في باب استحباب تحف اللحية وتدويرها عن الريات قال رأيت  
أبا جعفر عليه السلام قد خفف لحيته .

(١) ويدل على الحرمة مضافاً الى الأحاديث التي اشير اليها في المسئلة الأولى  
والشرح ، منه حري من الأحبار التي تقدم تفصيلها أيضاً هناك ( مثل قوله عليه السلام ) حلقوا الشوارب وابعوا  
اللحي ولا تشبهوا بالمدحوس ( يعني في خلق لحاهم وتوفر شواربهم ) وقوله عليه السلام ولا تسكوا ما أك أعدائي  
فتكوبوا أعدائي كما هم أعدائي ( اي على ان يوفر الشوارب من ممالك المدحوس وهم أعداء الله  
فيحرم سلوكها )

( ٢ ) وما يؤيد الحرمة ( إن لم يدر ) عليها قول رسول الله ﷺ المروي في الوسائل في آداب الحمام في  
باب استحباب الأحد من الشارب لا يطول أحدكم شاربه فأن الشيطان يتحدّه مجتاً يستتر به ( وقوله ايضاً )  
في الباب المذكور في حديث آخر لا يطول أحدكم شاربه ولا شعر ابطيه ولا عاتيه فأن الشيطان يتحدّها  
مجتاً يستتر بها ( وعن المحلّد السادس عشر ) من البخار انه قال النبي ﷺ من لم يأخذ شاربه فليس منّا  
( ٣ ) والمستند ما رواه الوسائل في آداب الحمام في باب استحباب الأحد من الشارب عن السكوني عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ من السنة ان تأخذ من الشارب حتى يلمع الاطار ( قال في الوافي )  
في باب حرّ اللحية والشارب الاطار كتاب ما يفصل بين الشعبة وبين شعرات الشارب يعني به الحظ المستدير  
الفاصل بينهما .

( ٣ ) والمستند هو ما رواه الوسائل في الباب المتقدم عن عبد الله بن عثمان انه رأى ابا عبد الله عليه السلام أحصى  
شاربه حتى ألصقه بالعصيب ( قال في الوافي ) العصب منبت الشعر ( ثم ان في باب المتقدم ) من الوسائل في باب  
استحباب خلق الرأس وأول باب من ابواب السواك والباب ٣٣ و ٣٥ من صلاة الجمعة روايت كثيرة في  
استحباب أحد الشارب غير انه لا تصدقها سلوع الاطار او لصوق العصيب

( ومقتضى القاعدة ) وان كان حد المطلق على المقيّد ولكنه في غير المنحآت لأن العالب فيها هو  
تعدّد المطلوب وتوفر الشوارب وتطويلها كما تقدم في المسئلة السابقة حرام شرعاً وأحدها بعد يجرحها عن  
حدّ التوفير والتطويل واجب شرعاً وأحدها أكثر من ذلك مستحب وله مراتب عديدة وإذا لمع الاطار او  
لمس بالعصيب فهذا هو افضل افراد اخذ الشارب المستحب .

( هذا وقد يقال ) ان ظاهر جملة من الاحبار المتقدمه في المسئلة الأولى ( مثل قوله عليه السلام ) حلقوا



مسئلة ٦ - هل يجوز خلق الشارب بالموسى بدون حره بالمقراض وسجوه أم لا الاقوى هو الجواردان  
قال بعض علمائنا (١) ان الاحوط المدم وهو كذلك .

الشارب او أحفوا الشوارب او فصوا الشوارب او أمرني ربي بضعاء لحييتي وقص شاربى او في ديسا أن بحر  
الشوارب الى غير ذلك مما تقدم هناك هو وجوب احد الشارب مطلقاً ولو لم يكن الشارب بحد التوفير  
والتطويل ونقاء الشارب مطبقاً حرام واو بمقدار يسمى لا بحد التوفير والتطويل  
( ولكن الذي يردّه ) معافاً الى ان فور رسول الله ﷺ الذي تقدم آتياً ( من السنة ان تأخذ من  
الشارب ) طاهره بالاستحباب لا الوجوب ونظره في الأحاديث التي اشير الى موضعها آتياً كثير ( من قوله )  
سألته عن قص الشارب أم السنة قال نعم ( او قوله ﷺ ) وهو من السنة او كل هذه سنة . وأما من  
المجذوم او ينهى الفقر ويريد في الرق الى غير ذلك ( هو سرقة حد المتدين ) من عموم المسلمين في جميع  
الأعصار والأعصار سرقهم لقصمته التي لا ترتب فيها أحد على إبقاء الشارب في الحملة إن من الضروري  
عدم استقرار سرقهم بأنهم على احد الشوارب كلها حتى يسلع الاضرار او تلفق بالعيب من سقوطها بمقدار  
المسعى ولم يردعهم عن ذلك سوى ولا وصى سوى ولا عام من علماء الاسلام ممن له اهل بيته الفتوى والاحتياط  
فيعرف من ذلك كانه ان احد الشارب هو المستحب لا واجب وان كان إحراجه عن حد التوفير والتطويل  
واجباً وإبقائه الى هذا الحد حراماً ( والله العالم ) .

(١) المراد من بعض علمائنا هو ما ذكره الحدائق وهو بعض مشايخ المحققين من متأخري ادب حري  
فانه استظهر حواشى الشارب بالموسى استناداً الى الأوامر المطلقة الشاملة له ولكنه مع ذلك قال لاحوط  
العدم استناداً الى انه لم ينفذ عن النبي ﷺ ولا عن الأئمة عليهم السلام خلق الشارب بالموسى ولا الترخيص فيه  
وظاهره الاحتياط الاستحبابي لسبقوقيته بفتوى الحواشى .

( ولكن طاهر الحدائق ) نفسه هو الاحتياط الوجوبى استناداً الى حلول الأوامر الواردة في الشارب  
من لفظ الحلق بل هي اما يلعط الأحد او الحز او القص فتكون الشهية تحرمة حالية عن النص فيجب  
الاحتياط فيها في نظر المحدثين .

( اقول ) أما حلول أخبار الواردة في الشارب من لفظ الحلق فهو حق وفيها كما تقدمت هي اما يلعط  
الأحد او الحز او القص او الحف من جهة ضعف او الإحفاء من أحمى بضعى والحف والاحفاء بمعنى  
واحد كما في الواقي وعن المصاح ومختار الصحاح وحف شارب أى أحفاء وداع في أحده حره كما في  
القاموس والمجمع نعم عن المرالى ان الحف دون الإحفاء وعن نهاده ابن الأثير الفرق بين اللعص

( وعلى كل حال ) ليس في شيء من الأحاديث المرخصة في اخذ الشارب ما هو بلفظ الحلق ودعوى ان  
الملاك في الجميع واحد ليست بواضحة وعليه واشبهه بحريمية حالية عن النص كما ادعى الحدائق ولكن  
الحاري فيها على ما حقق في محله هو الرأيه دون الاحتياط فالاستدلال في الحقيقة في حواشى خلق الشارب  
بالموسى بعد فقد الدليل هو الأصل ولكن الاحوط مع ذلك كله كما تقدم عن بعض مشايخ الحدائق هو العدم  
غير انه استحبابي كما يظهر منه لا وجوبى كما يظهر من الحدائق ( والله العالم )

## فصل

### في الاغسال الواجبة وبيان ما يجب له غسل الجنابة

اعلم ان الاعسال (١) الواجبة سنة (٢) غسل الجنابة وعد الحيض وغسل الاستحاضة اغني المتوسعة والشيرة دون القليلة التي ليس فيها عمد وتعرف معنى الجميع في محله وغسل النعس وغسل الميت وعس من است واما الاعسال المستحبة فهي كثيرة وسيأتي التعرض لها انشاء الله تعالى بعد الفراغ من الاعسال الواجبة.

مسئلة ١ - يجب غسل الجنابة للصلاة الواجبة (٣) . . . . .

(١) الاعسال هي جمع الغسل بالماء وهو اسم مصدر كما صرح به الحواهر فيكون هو لتيمنه الغسل بالفتح اي المصدر والاسم ادعى الحواهر ان الماء بالماء قد يدل في العرف الشرعي إلى الافعال العاصدة وليس بعيد كما يشهد له صحة إطلاقه عليها .

(٢) خمسة منها مما لا خلاف في وجوبها كما صرح به المختلف في اول الغسل واما السادس وهو غسل من الميت فوجوبه مشهور بين الاصحاب وليس يجمع عليه لكن شهرة كادت تكون إجماعاً كما ستعرف في محله .

(ثم ان الإحصاء الواردة) في وجوب هذه الاعسال السنة كثيرة وأجمع روايه وحديث في هذا المعنى هي موثقة سماعة امروية في الوسائل في الباب ١ من الجنابة عن امي عبد الله عليه السلام قال غسل الجنابة واجب وغسل الجنائز واجب وطهرت واجب وغسل الاستحاضة واجب (الي ان قل) وغسل للنساء واجب وغسل الميت واجب (فا صاحب الوسائل) بعد ما روى الموثقة عن طريق الكشي م لفظه ورواد الصدوق والشيخ وغسل من من ميتاً واجب (انتهى) .

(٣) ودلت ما جماع المسلمين بل بالضرورة من الدين من غير حاجة إلى الاستدلال (بقوله تعالى) في سورة المائدة يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم حنطاً فامسحوا بالآية (و بقوله تعالى) في سورة النساء يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنساً إلا غاري سبيل حتى تغسلوا سواء على كون المراد من الصلاة هو نفس الصلاة لا مواضعها اي المساجد ومن غاري سبيل السفر لا الاحتياز في المساجد فيكون تفسير الآية هكذا ان ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنساً حتى تغسلوا إلا إذا كنتم في سفر فان المسافر لا يجد الماء غالباً فيجوز له الصلاة حنطاً مع التيمم .

(ثم اذا قيل) ان المراد من الصلاة مواضعها اي المساجد بقراءة قوله إلا غاري سبيل يدعى ان

• • • • • وللطواف الواجب (١) وللصوم الواجب (٢) وإذا وجب على المكلف منذ أو شبهه قراءة إحدى سور العزائم الأربع التي سيأتي تفصيلها فيما يحرم على الحنف أو وجب من كتبه القرآن أو اسم الله تعالى أو الحلو في المساجد أو احتياز أحد المسجدين أعني المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ أو وضع شيء في المساجد وكان المكلف المذكور حياً غير مشغول وجب عليه أو لا أن يعتزل من الجنابة ثم يأتي بأحد الأمور الخمسة (٣).

مسئلة ٢ - المشهور بين علمائنا رسوا أن الله عليهم أن غسل الجنابة بما لا يجب وجوباً نفسياً في حد ذاته (٣) كوجوب الصلاة والركاة والصوم وسجود ذلك بل إنما يجب هو مقدمة للمعبر أي للأمور المذكورة في

المعبر لما يكون في الموضع لا في الصلاة فالآية أحسبه عن المقام (كما أنه لا حاجة) إلى الاستدلال على المطلوب بالأخبار الآمرة بإعادة الصلاة إذا صلاها حياً سباقاً أو جهلاً بالموضوع أو مع ترك بعض الجنب في العسل أو دخل في الصلاة مع التيمم بطل غسل الجنابة ثم وجد الماء وقد صلى ركعة إلى غير ذلك مما يفتن بمراجعة الوسائل الباب ٣٩ و ٤١ من الجنابة و ٢١ من التيمم أو غير ذلك من الأبواب مما يحتاج إلى التدقيق.

(١) ملاحاة فيه كما صرح به الحواهر في الجرح (قال بل الإجماع نفسه عليه) قول (ويدل) عليه مصافاً إلى ذلك الأحاديث الكثيرة الدالة على اعتناء الطهارة في الطواف الواجب وقد عقد لها باباً في الوسائل في الطواف من حملتها ما رواه علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل طاف بالبيت وهو جنب فذكر وهو في الطواف قال يقطع الطواف ولا يعتد بشيء مما طاف (الحديث)

(٢) عن المشهور من الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً (قال في الحواهر) بل هي كذلك على الظاهر (اقول) ويدل عليه مصافاً إلى ذلك (الأخبار الآمرة) بقضاء الصوم إذا سى الجنب أن يعتزل حتى يخرج شهر رمضان فراجع الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الجنابة والباب ٣٠ من أبواب ما يصح منه الصوم (والأخبار الآمرة) أيضاً بقضاء الصوم بل والكفارة إذا نام الجنب عمداً حتى أصبح أو تعمد النقاء على الجنابة حتى أصبح فراجع الوسائل الباب ١٥ و ١٦ و ١٩ من أبواب ما يمسك عنه الصائم (قال في الحواهر) فإنه إذا بطل مع النوم فبدونه أولى (انتهى) وهو كذلك.

(نعم) إن لما حمله من لزمادات النافية للنقاء حتى مع تعمد النقاء على الجنابة أغلبها في الباب ١٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم وبعضها في الباب ١٦ ولكن الأصحاب قد ذكروا لها محامل أوجهها الثقة وسيأتي تحقيقها في كتاب الصوم إن شاء الله تعالى

(٣) وذلك لما استمره في أحكام الجنب إن شاء الله تعالى من حرمة هذه الأمور الخمسة المذكورة كلها على الجنب حتى يعتزل من الجنابة ويتطهر منها.

(٤) قال في الحواهر وينبغي القطع به بالنسبة إلى غير الجنابة بل هي الخلاف عنه في المصباح كما أنه حكى الإجماع عليه المحقق الثاني كما عن المحقق الأول والشهيدين والعلامة في نهاية الأحكام أيضاً (قال) فما عساه تشر به عبارة الذكرى من وجود المخالف فيه ليس في محله كالأحتمال في المنتهى من وجوب غسل

المسألة السابقة من الصلاة الواجبة ونحوها وقال جمع آخرون من علمائنا (١) انه يجب وجوباً نفسياً في حدثه دأته مع قطع النظر عن الصلاة ونحوها فدا اراد الاعتسال من قبل دخول وقت الصلاة حاز له الايمان به بقصد الوجوب ولكن الأقوى هو الأول (٢) فلا يجب غسل الجنابة وجوباً نفسياً إلا غيرياً للصلاة ونحوها

الحيض لنفسه ( انتهى ) .

(١) وقد احتد هذا القول العلامة في المختلف وحكى عن المنتهى والتحريم والوسيلة والشهيد والاند العلامة والراوندي وغيرهم بل تقدم في عدم وجوب الوضوء نفسياً ان لذكرى قد حكى قولاً بوجوب الطهارات الثلاث أجمع وجوباً موصفاً لا بتعيين إلا بطل الوقت او تصيق وقت العادة المشروطة به وان المدارك قد مال الى هذا القول بل قد احتد صريحاً وان الدخيرة قد سلك على نهج ما سلكه المدارك

(٢) عني عدم وجوب غسل الجنابة نفساً وذلك ( اقول أمي حمزة عليه السلام ) في صحيحه رواية المرويه في الباب ٤ من وضوء الوسائل قال اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا صلاة إلا يطهور ( فانه ) كالصريح في ان الطهور ومنه غسل الجنابة مما لا يجب إلا بدخول الوقت كالصلاة عبثاً ( وحسنه الكاهلي ) المروية في الباب ١٤ من الجنابة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة يجامعها الرجل فتحيض وهي في المعتل فتعتل ام لا قال قد حائها ما يفد الصلاة فلا تعتل ( فانها ) من من سائر الاحاديث التي ستاتي الاشارة اليها المرحضة للمرأة الحنب التي حاضت من قبل ان تعتل في باجر غسل الى ان تطهر من الحيض هي كالصريحة في ان غسل الجنابة هو للصلاة ودا فسدت الصلاة بمحيي الحيض فلا وجوب لغسل فعلاً الى ان تطهر وتجب عليها الصلاة .

وقد يستدل على المطلوب من عدم الوجوب النفسي لغسل الجنابة إلا العري للصلاة ونحوها ( بالأصل ) ( وبقوله تعالى في سورة المائدة ) يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ( الى ان قال ) وإن كنتم حنثاً فاطهروا ( فان صاهره ) ان المؤمن اذا قم الى الصلاة توماً وإن كان حنثاً تطهر أي اعتل ( وبقوله تعالى في سورة النساء ) يا ايها الذين آمنوا لا تقر بوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا حنثاً إلا عارياً سبيل حتى تغسلوا ماءً على التفسير المتقدم في المسئلة السابقة ( وبالأحد المرحضة ) للمرأة الحنب التي حاضت من قبل ان تعتل في تأخير غسلها الى الطهر من

الحيض كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢٢ من الحيض والباب ٤٣ من الجنابة ( وما رخص في تأخير غسل الجنابة ) الى الصبح بل الإمام عليه السلام قد فعل ذلك بل انسى عليه السلام أيضاً قد فعله كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢٥ من الجنابة والباب ١٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم بصيغة ما ورد في بعض الأحاديث من ان الإمام عليه السلام لا يبيت لله في عنقه حق كما عن اصول الكافي في باب ان الأرض كلها للإمام من كتاب الحجة ( قال صاحب الحواهر ) فعدم اعتساله عليه السلام قاص بعدم وجوبه عليه حينئذ ( انتهى ) .

اقول أما الأصل فلا مجال للاستدلال به مع وجود الدليل في المسئلة وأما سائر الأمور المذكورة من الايتين وغيرهما فتصاها الدلالة على ان غسل الجنابة مما يجب غيرت للصلاة كالوضوء عبثاً ولا ينافي

ذلك وجوبه النفسي الموسع الذي يدعيه الخصم ولو من قبل الوقت .

( وأما عدم بثبوتها لإمامنا عليه السلام ) والله في عنقه حق فهو وإن كان حقاً ولكن الظاهر أن المراد منه هو الحق الذي يحصل الأثم متأخيراً كالدّين المطالب مع القدرة والاستطاعة لا الحق الموسع الذي رخص الله في عدم تعجيله من قبل قضاء شهر رمضان إلى السنة المقبلة ومن المعلوم أن غسل الجنابة على لقول بوجوبه نفسياً قبل الوقت هو من قبيل الثاني لا الأول .

﴿ ثم إن ما استدل به القائلون بوجوب غسل الجنابة نفسياً ﴾ أو يمكن الاستدلال به لذلك وجوبه ( الأول ) طائفة من الروايات الأمرة بالعمل إذا حصل سبب الجنابة المروية في الوسائل بعضها في الباب ٧ وبعضها في ٢٥ ( وفي بعضها ) إذا التقى الجناب فقد وجب العمل ( أو إذا وقع ) الجناب على الجناب فقد وجب العمل ( وفي حصة المجلس ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحدث أعليه غسل قال نعم إذا أتى الماء .

( وفي صحيحه عنه بن مسلم ) إذا أدخله فقد وجب العمل والمهر والرحم ( وفي صحيحه عبد الرحمن ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يواقع أهله أينم على ذلك قال إن الله يتوفى الأنفس في مناهي ولا يدري ما يطرقة من الليلة إذا فرغ فليغتسل .

( الثاني ) طائفة من الروايات المبرحة بوجوب غسل الجنابة من غير تعجيل فيها مدحوا وقت الصلاة وبحوها كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ١ من مقدمة العادات والباب ١ من الجنابة ( وفي بعضها ) غسل الجنابة فريضة ( وفي بعضها ) واجب ( وفي بعضها ) من ترك شعرة متعمداً لم يغسلها من الجنابة فهو في النار ( وفي بعضها ) بعد ما سئل عليه السلام عن الدس قال شهدت أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ والرسول والصلوات الخمس ومنوم شهر رمضان والغسل من الجنابة إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة

( الثالث ) طائفة من الروايات المثلثة لوجوب غسل الجنابة بأشياء خاصّة غير طاهرة في الوجوب الغيري بل في النفسي كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ١ و ٢ من الجنابة ( وفي بعضها ) أن آدم لما أكل من الشجرة دب ذلك في عروقه وشعره فإذا جامع الرجل حرج الماء من كل عرق وشعر في جسده فأوجب الله عز وجل على ذنبيه الاعتسال من الجنابة إلى يوم القيامة .

( وفي بعضها ) علة غسل الجنابة النظافة وتطهير الأبدان مما أصابه من أداء وتطهير سائر جسده لأن الجنابة حارحة من كل جسده ولذلك وجب عليه تطهير جسده كله ( وفي بعضها ) أن الجنابة بمنزلة الحيض وذلك لأن النطفة دم لم يستحكم ولا يكون الحماح إلا بحركة شديدة وشهوة غالبة وإذا فرغ الرجل من تنقيس البدن ووجد الرجل من نفسه رائحة كريهة فوجب الغسل لذلك .

( الرابع ) ما ورد من تعليل وجوب غسل الميت بخروج الجنابة منه عند الموت وقد روى الوسائل في الباب ١ من غسل الميت ( وتقريب الاستدلال به ) أن غسل الميت واجب نفسي بلا شبهة لا عبري للصلاة وبحوها مما يشترط بالطهارة فإذا كان غسل الميت الذي وجب لخروج الجنابة نفسياً فغسل الجنابة

نعم هو مستحب من قبل دخول الوقت (١) لاستحباب الكون على الطهارة بل لا يبعد استحبابه لكن ما

طريق أولى

(الحامس) أن وجوب العسل لأجل الصوم غير ثابت مما لا يفتقر فإن وجوب الصوم هو من طلوع  
العصر وبعده والعسل مما يجب إبقاؤه في الليل قبل طلوع العصر فكيف يعقل أن نجب المقدمة من قبل وجوب  
ذی المقدمة (ومن هنا حكى) عن المحقق صاحب العائنة المعروفة على المعالم الالتزام بالوجوب النفسي  
للفعل الواقع في الليل من قبل طلوع الفجر دون العيرى .

﴿اقول﴾ والجواب عن جميع ذلك كله انك بعد ما عرفت في صدر المسألة ان صحبه رداة ( اذا دخل  
الوقت وجب الطهور والصلاة ) وحسن الكاهلي الواردة في المرأة البنت التي حاضت من قبل أن تعتس من  
الحضاة ( قال قد حائها ، بعد الصلاة فلا تعتس ) قد كانتا كالصريحين في تمحص وجوب غسل الحضاة بل  
مطلق الطهور في الوجوب العيرى للصلاة فالأبد حيث من التصرف في ظهور الطوائف المتقدمة كلها وحملها  
جميعاً على الوجوب العيرى للصلاة وسجودها مما يشترط بالطهارة أو على الاستحباب النفسي كما في صحبه  
عبد الرحمن الآمرة بالفعل من قبل النوم فإن استحبابه النفسي مما لا نكره كما ستعرف .

( وأما الوجه الرابع ) فضعيف جداً فإن خروج الحضاة عند الموت هو انه سب لوجوب غسل الميت  
نفسياً ولكنه ليس بدليل قاطع على ان خروجها من الحي أيضاً سب لوجوبه كذلك أو ليس الدم أو العائط  
أو نحوهما من النجاسات اذا خرج من الميت قد الدهن يجب إزالته عنه وعن كفته بلا شبهة ووجوبه نفسي  
بلا كاد في فيه لا عيرى وليس كذلك اذا خرج من الحي فإنه مما لا يجب عليه إزالته عن بدنه ولا عن ثوبه إلا  
غيرياً للصلاة ونحوها لا نفسياً وهذا واضح .

( وأضعف منه الوجه الخامس ) قال الذي يستحيل ولا يعقل هو ان تجب المقدمة وجوباً عيرياً ترشحاً  
من قبل وجوب ذی المقدمة ولكن وجوبها عيرياً منشأ بطلان مستقل فلا يكاد يستحيل كما اذا قال له ادخل  
السوق ثم بعد ما دخل السوق قل له اشتر اللعیم فوجبت المقدمة من قبل وجوب ذی المقدمة ولكم بطلان  
مستقل لا بالترشح من ذی المقدمة فتأمل جيداً .

(١) وهو المحكي عن جملة من الفائلين بوجوب غسل الحضاة عيرياً بل قد يلوح من بعض الكلمات  
ان استحباب غسل الحضاة من قبل دخول الوقت هو أمر متبالم عليه عند المشهور الفائلين بوجوبه عيرى  
عائنه انه بعد دخول الوقت يندك استحبابه النفسي في الوجوب العيرى .

( وعلى كل حال ) يدل على استحبابه من قبل دخول الوقت جميع ما تقدم في استحباب الوضوء للكون  
على الطهارة من قوله وَالَّذِينَ ( وان استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل ) وقوله وَالَّذِينَ ( وان  
قدر ان لا يكون في جميع أحواله إلا طاهراً فليعمل ) وقوله وَالَّذِينَ ( آدم الطهارة يدم عليك الرزق ) .

بل قد عرفت هناك من بعض الأخبار ان الوضوء مستحب في نفسه وفي حد ذاته ولو لم يكن لأجل  
غاية من الغايات حتى الكون على الطهارة مثل قوله وَالَّذِينَ ( الوضوء على الوضوء نور على نور ) أو ( من  
أحدث ولم يتوضأ فقد حامي ) أو ( من توضأ لكل حدث ( الى أن قال ) رزق من الدنيا بغير حساب ) .



يستحب له الوضوء من غير اختصاص بالكون على الطهارة (١) .

مسئلة ٣ - إذا اجتمع على المحجب عايات متعددة للعسل كما إذا وجب عليه الصلاة والطّواف وقرآنة احدى سور العرائم سدر او باخرة او سجوها فيصح له ان يقصد تمام العايات جميعاً بان يشوى الاعتسال للصلاة والطّواف وقرآنة احدى سور العرائم فيثبت حينئذ على الجميع (٢) كما انه اذا قصد عاية واحدة من العايات صح له الاثنيان سائر العايات ايضاً فاذا اعتسل للصلاة مثلاً صح له الطّواف وقرآنة العرائم ايضاً (٣) .

## فصل

### في سبب الجنابة

إعلم ان سبب الجنابة أمران الازال والجماع وبصيل الكلام في كل منهما في طي مسائل

مسئلة ١ - إزال الماء الاكبر أي المني من الرّاحل سبب للجنابة وموجب للعسل باتفاق علمائنا (٤)

وعليه فاذا كان الوضوء مستحباً نفسياً والعسل بطريق أولى وذلك لما ورد عنهم بطرق عديدة كما يظهر من اجماع الوسائل الباب ٣٣ و٣٤ من الجنابة من قول ( أي وضوء أظهر من الغسل ) أو ( أي وضوء أنقى من الغسل وأبلغ ) هذا كله مصافاً الى الأخبار الواردة في كراهة الموم للمحنت وأن الغسل له أحب وفصل كما يظهر من اجماع الوسائل الباب ٢٢ من ابواب الجنابة فانها دليل واضح على استحباب غسل الجنابة من قبل دخول وقت الصلاة نهائياً كان او ليلاً

(١) وذلك لما عرفت آتياً من ان الغسل أظهر من الوضوء وأنقى وأبلغ فاذا كان الوضوء مستحباً لعمل فالغسل أحب وأفضل لأنه أكمل وأتم وهذا واضح .

(٢) وذلك لعين ما تقدم في الوضوء في المسئلة الثالثة مما يستحب له الوضوء حرماً بحرف وفيه قصد امتثال أوامر نفسية متعددة متعلقة بالعايات المختلفة ففهرأ يثبت على الجميع بل ذكره هناك وجهاً آخر لذلك أبسط من ذلك وأدق فراجع .

(٣) ورثه باعتداله للصلاة قد رتفع العناية أي الحدث الأكبر فلا يبقى حينئذ مانع عن الطّواف وقرآنة العرائم أصلاً .

(٤) بل عن جماعة دعوى اجماع المسلمين عليه ( اقول ) وبطل عليه مصافاً الى ذلك كله الأخبار الكثيرة الواردة في هذا المعنى كما يظهر من اجماع الوسائل الباب ٤ و٧ و٨ و٩ و١٠ وغير ذلك من ابواب الجنابة ( وفي حسنة الحلبي ) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المعصّد أعليه العسل قال نعم اذا أثرل .

( وفي حسنة الحسين ) عن أبي عبدالله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول اسماً العسل من الماء الاكبر ( وفي رواية عنسة ) عن أبي عبدالله عليه السلام قال كان علي عليه السلام لا يرى في شيء العسل الا في الماء الاكبر

سواء كان في البقطة أو في المنام

مسئلة ٢ - المشهور بن علمائنا ان إزال الماء الاكبر أي المتني من المرأة سب للحنانة وموجب للعسل (١) كما في الرجل عينا سواء كان في البقطة أو في المنام وهو الأقوى (٢).

( وقد صرح ) جمع من الاصحاب بان الحصر اصابي وهو جيد أي لا يرى في شيء من الماء الخارجة عن الرجل كالمدي والودي وبحوهما الغسل إلا في الماء الاكبر أي المتني ( وفي موقفة سماعة ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام ولم ير في نومه انه احتلم فوجد في ثوبه وعلى فخذيه الماء هل عليه غسل قال نعم ( ونظير ذلك ) موقفة اخرى له ( وفي مرسله ابن رباح ) وأما المتني فهو الذي تسترحي له العظام ويقتر منه الحسد وفيه العسل الى غير ذلك من الروايات الكثيرة

(١) بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه ( بل في المدارك ) وعن المعسر والمنتهى إجماع المسلمين عليه ( ولكن مع ذلك ) عن الصدوق في المقنع عدم وجوب الغسل عليها بالانزال ( وفي الروايات ) قد حمل ما ورد في إثبات الغسل لهن في احتلامهن على الاستحباب

(٢) وبدر عليه مصافاً الى الإجماعات المتقدمه اخبار كثيرة مروية كلها في الوسائل في كتاب ٧ من الحديث ( وفي صحيحه إسماعيل بن سعد ) قال سألت الرضا عليه السلام عن الرجل ينام فخرج حارثته حتى تنزل الماء من غير أن يباشر يده حتى تنزل قال اذا أزلت من شهوة فعليتها الغسل ( ونظيرها ) رواية يحيى ابن أبي طلحة ( وقريب منها ) صحيحه محمد بن إسماعيل .

( وفي رواية محمد بن الفضل ) اذا حائتها الشهوة فأزال الماء وحب عليها الغسل ( ونظيرها ) رواه اخرى له ( وفي رواية معاوية بن حكيم ) اذا أمت المرأة والامة من شهوة حاضتها الرجل او لم يحاضها في نوم كان ذلك أو في بقطة فان عليها الغسل .

( وفي صحيحه الحلبي ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة يرى في أسام ما يرى الرجل قال ان أزلت فعليتها الغسل ( الحديث ) ( وقريب منها ) مرسله الصدوق وصحيحه عبد الله بن سنان وصحيحه أديم بن الحر ولكن قال عليه السلام في آخرها ولا تجدنوهن فيتحدنه علة الى غير ذلك مما ورد في هذا المعنى .

( وفي قول هذه الروايات كلها طائفة اخرى مكية للغسل ) ( وفي صحيحه عمر بن يزيد ) قال اغتسلت يوم الجمعة بالمدينة ولست ثيابي وتطيلت فمرت بي صبيحة لي فحدثت لها فأعديت أنا وأمت هي فحدثني من ذلك صيق فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال ليس عليك وضوء ولا عليها غسل ( وقريب منها ) صحيحه اخرى له .

( وفي صحيحه عمر بن أدينة ) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام المرأة تحتلم في المنام فتهرق الماء الأعظم قال ليس عليها غسل .

( وفي رواية سعد بن زرارة ) قال قلت له هل على المرأة غسل من حاضتها اذا لم يأتها الرجل قال لا وأنتكم برصى او يصر على ذلك ان يرى اشته او احته او أمه او روحته او احداً من فراته قائمه يغتسل فيقول مالك فتقول احتلمت وليس لها غسل ثم قال لا ليس عليهن ذلك وقد وضع الله ذلك عليكم فقال وان

مسئلة ٣ - اذا خرج منى الرجل من فرج المرأة من بعد ما اغتسلت هي فلا شيء عليها (١) وهكذا اذا شككت في ان الخارج منها هل هو ممسها او منى الرجل فلا شيء عليها ايضاً (٢)

كنتم جسداً مطهرين، ولم يعد ذلك لهن الى غير ذلك مما ورد في هذا المعنى (وقد ذكر في الوسائل) والواقي والخواهر وحكى عن التهذيب وجوه عديدة في تأويل هذه الطائفة الأخيرة ولعل أوجهها الحمل على النقية كما احتمله الوسائل (قال) لموافقتها لبعض العامة وإن ادعى المحقق في المعتمد إجماع المسلمين على ذلك (يعنى الإجماع) حرص بالرجل وقد تحقق الخلاف من العامة والمرأة (انتهى) (ولكن الأولى) مع ذلك كله هو ما سرح به الحدائق من رد علمها الى أهله وإن يمدد بالطائفة الأولى (قال) لاعتقادها بعمل الطائفة المحقة قديماً وحديثاً (انتهى).

(وأما حمل) الطائفة الأولى على الاستحباب فصعب جداً (فإنه - مصدقاً - الى كونه جماعاً سريعاً لاشهاد عليه لا عريضاً من قبيل حمل الطاهر على الأظهر او على التمس - ان الطائفة الأولى آتية عن الحمل على الاستحباب سيثبت روايتي شه من الفصيل المشتملتين على قوله فإنه وحسب العسل كما ان الطائفة الثانية آتية عن الحمل على محذور نهي الوحوص مع ثبوت اصل العسل استحباباً سيثبت روايه عبيد (وصعب منه) حمل الطائفة الثانية على عدم وجوب إعلامهن طاهرراً مع وجوب العسل عليهن واقعاً وذلك شهادة قوله فإنه في دليل صحيحه أدوم من الحر المتقدمة ولا جدوهن فيتحدنه عله فان هذا الجمع مما يحري في خصوص ما في الفسل بالاحتلام لا يتحدنه عله لا بالبرال في البقطة بملاعة زوجها او مولاه معها كما في الصحيحة الأولى وما يقرب منها.

(والحملة) ان الأولى كما ذكرنا هورداً علم هذه الطائفة الأخيرة الى أهله لا تكلف فيها ولا تأويل سيثبت ما مع ما فيها من صححه تقدم مسلم ولم يشر اليها وهي مشتملة على اثبات العسل على المرأة بالاحتلام وإن لم تمرل وعلى نهي العسل عنها بالبرال اذا كان ذلك في البقطة وهي كما في مصباح العقيد مخالف لضرورة المذهب (١) ويدل عليه مصداقاً الى الأصل حمله من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٣ من الحنفية الصريحة كلها في نهي العسل في معروض المسألة (في صحيحه عبدالرحمان) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تعتزل من الحنافة ثم ترى نقطة الرجل بعد ذلك هل عليها غسل فقال لا (ومثلها) روايه امان بن عثمان (وفي صحيحه سليمان) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل أحب اغتسل قبل ان يبول فخرج منه شيء فليعيد الغسل قلت والمرأة يخرج منها شيء بعد الغسل قال لا تعيد قلت فما الفرق بينهما قال لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل (ومثلها) صحيحه منصور.

(وأما ما حكى) عن ابن ادریس من القطع بوجوب العسل عليها في معروض المسألة استناداً الى عموم الماء من الماء (وقد صنفه) الحدائق في بحث استحباب البول قبل الغسل بأن الحديث المذكور عام واحديث المقام خاص ويقدم الخاص على العام وهو حسد (وأجود منه) أن يقال ان الحديث المذكور وكل حديث آخر قد دل على وجوب الغسل بخروج المنى هو منصرف الى منى من خرج منه المنى لا منى الغير. (٢) ودل ذلك للأصل ايضاً بل وإطلاق الصحيحين الأخيرين (والظاهر) ان وجه الفرق بينهما بين الرجل

**مسئلة ٤ -** اذا خرج المني من غير الموضع المعتاد فهل يعتبر في سببته للحنانة تكرار الخروج منه حتى يصير معتاداً أم لا يعتبر فيه ذلك ؟ الأقوى عدم اعتبار الاعتداد فيها (١) .

**مسئلة ٥ -** اذا أنزل الماء وشك في كونه منياً أم لا رجح إلى الأوصاف الثلاثة أعنى الشهوة والدفع وقتور الحسد فان كان فيه هذه الأوصاف الثلاثة فهو مني وإلا فليس بمنى هذا اذا كان الشك صحيح الحسم وأما اذا كان مريباً فلا يعتبر في منيته الدفع بل يكفي فيه الشهوة وقتور الحسد فقط (٢)

و لما رآه ان الرجل اذا اعتسل ولم يسل فالحارج منه عالماً هو بقيا المني السابق المتعلقة في المعوى وان المرأة اذا اعتسلت وخرج منها شيء فالحارج منها عالماً هو بقايا مني الرجل المتعلقة في فرجها لأن مني المرأة لا يدرى من حامها يستقر في رحمها عالماً ولا يخرج وقد يتفق انه يخرج من فرجها كما يخرج من الوسائل والواحي جميعاً فراجع

(١) دافئاً للمنتهى والتذكيرة ونهايه الأحكام وغيرها وهو ظاهر الشرائع اسماً حيث اطلق هنا وان قيدنا قصيه البول والمني والرقيق بالموضع المعتاد (وعلى كل حال) يدل على استحباب بعد تسليم الصرف الأحبار إلى الموضع المعتاد القطع بوحدة الملاك في الجميع وان السبب الوحيد للصيانة هو خروج المني معتبر عنه في الأحكام بالماء الاكبر تارة والماء الأعظم أخرى من غير مدخل للخروج من الموضع الاعتيادي أصلاً .  
( وأما ما في جملة من الأحبار ) المراد به في الوسائل بعضها في الباب ٢ من نوافس الوصوء وبعضها في الباب ٧ من العجانة من التقييد بالذكر أو الإيجاز مثل قوله عنه ( ما يخرج من طرفيك الأعلى من الذكر والدبر من الماء أو البول أو المني الحي ) أو قوله عنه ( يخرج من الإجلل المني ) أو ( ثلاث يخرج من الإجلل وهو المني وفيه العسل الحي ) فهو خارج على سبيل الأغلبية والأكثرية لأعلى سبب التقييد والاحتراز واقعاً ( وعليه ) فلا عورة بمثل هذا التقييد بالاشبهة ( ومن جملة مذكر إلى هنا ) يظهر لك ضعف ما عر القواعد والأبصار والذكرى والمحقق الثاني وعمرهم من متحرى المتأخرين من اعتماد تكرار الخروج منه حتى يصير معتاداً .

٢ هذا تمامه هو لما حكى عن جمع من الأصحاب وهو ظاهر الشرائع أيضاً من مريجه ( ويدر على اعتبار الأوصاف الثلاثة ) في صحيح الحسم ( صحيحه على بن جعفر ) المراد به في الوسائل في الباب ٨ من العجانة عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل يلعب مع المرأة ويقبلها فيخرج منه المني فما عليه قال اذا حانت الشهوة ودفع وقتور لخرجه عليه العسل وان كان امهاو شيء لم يجد له فترة ولا شهوة ولا بأس

( وبهذه الصحيحة ) المتعلقة على الأوصاف الثلاثة بقيد إطلاق جملة مما اشتمل على صفة واحدة ( كالدفع ) في الآية الشريفة حاق مرء دافع ( أو الشهوة ) في رواية محمد بن سنان المراد به في الباب ٢ من العجانة المشتملة على قوله عنه والحياة لا يكون إلا بالاشتداد منهم ( أو الفتور ) كما في مرسله ابن رباط المراد به في الباب ٧ من العجانة المشتملة على قوله عنه ويخرج من الإجلل المني والمندى والبودى والبودى وأما المني فهو الذي يسترحى له العظام ويفتر منه الحسد إلى غير ذلك مما يحده المختص

مسئلة ٦ - هل يعتبر في منى المرأة اجتماع الأوصاف الثلاثة المتقدمة في المسئلة السابقة من الشهوة

( ويدل على عدم اعتبار الدفع منى في المريض ) ( صحيحه رواية ) المروية في الوسائل في الباب ٨ من الحنأة قل اذا كنت مريضاً فأصابتك شهوة فإِنَّه ربما كان هو الدافع لكنه يعنى معنياً صحيحاً ليس له قوة فكان مرضك ساعة بعد ساعة قليلاً قليلاً فاعتزل عنه .

( وصحيحه عبدالله بن أبي معفور ) المروية في الباب المذكور عن أبي عبدالله عليه السلام قل قلت له الرجل يرى في المنام ويحد الشهوة فتستيقظ فلا يجد شيئاً ثم يمكث الهوى بعد فيحرج قال ان كان مريضاً فاعتزل وان لم يكن مريضاً فلا شيء عليه قلت فمافرق بينهما قال لأن الرجل اذا كان صحيحاً حاد الماء بدفقة فوريته وان كان مريضاً لم يجرى إلا بعد .

( وعلى هذه الصحيحه ) تحمل روايه محمد بن مسلم المروية في الباب المذكور قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل رأى في منامه فوجد اللذة والشهوة ثم قام فلم ير في ثوبه شيئاً قال فقال إن كان مريضاً فعليه العسل وان كان صحيحاً فلا شيء عليه ( فإن الرواية ) وان كانت حالية عن ذكر معى الماء بعد ولكن مقتضى الجمع بينهما وبين الصحيحه المصرحة باعتبارها هو حملها على معى الماء بعد ممكث الهوى ( والله العالم )

﴿ في امور احدها ﴾ انه قال في الحواهر وربما ظهر عن بعضهم اعتبار كون رائحته كرائحة الطلع والعجين رطباً وبياس البيض جافاً مع الأوصاف السابقة ( انتهى ) يعنى الثلاثة المتقدمة ( وقد يظهر من الحقائق ان ذلك المعنى هو الشهيد في الذكرى والدروس ( وهما القواعد ) الاكتفاء بالدفع والشهوة ( وهما النافع ) الاكتفاء بالدفع والفتور .

( وعن الوسيلة والنهاية ) من جملة اخرى من كتب الأصحاب الاكتفاء بالدفع خاصة ( ومن المسالك ) الاكتفاء بحصول واحد من الأوصاف الثلاثة ( وعن جامع المقاصد ) والروى الاكتفاء بحصول واحد من الأوصاف الثلاثة او الرائحة ( وعن جامع ابن سعيد ) ان علامة منى الرجل بياضه ونفثاته وربحه ريح الطلع والبيض حافاً ( قال ) وقد يحرج رقيقاً أصغر كمنى المرأة .

( اقول ) وأرباب هذه الأقوال كلهم محققون صحيحه على بن جعفر المتقدمه فإن الصحيح هو اعتبار الأوصاف الثلاثة لا أكثر ولا أقل هذا في الرجل الصحيح ( وأما المريض ) فقد عرفت عدم اعتبار الدفع في منىه للصحيحين .

﴿ تأييدها ﴾ انه قد يقال ان صحيحه على بن جعفر قد اعتبرت في صدرها اوصافاً ثلاثة في وجوب العسل فقال ( اذا حانت الشهوة ودفع وقرر لحروجه فعليه العسل ) وفي ذيلها قد اقتضت على ذكر وصفين منها فقال ( وان كان انه هوشى لم يجد له فترة ولا شهوة فلا بأس ) ولم تذكر الدفع ( مصافاً ) الى ان مقتضى اعتبار اوصاف ثلاثة في العسل هو كفاية انتفاء احدها في عدم العسل لا انتفاء كل من الفترة والشهوة جميعاً كما هو ظاهر قوله ( لم يجد له فترة ولا شهوة فلا بأس ) .

ولكن من المحتمل ان الاقتصاد في الدليل على ذكر وصفين اما هو لاستلزامهما الوصف الثالث ايضاً في الاغلب اى في الصحيح السالم كما ان من المحتمل ان يكون الواو في الذيل معنى اوى لم يجد له فترة او شهوة

والدفع وفتور الحسد الأقوى عدم اعتباره (١) سوى الشهوة (٢)

مسئلة ٧ - إذا أُرِل الماء وعلم أنه مني بحيث لا شك له فيه وجب عليه الغسل بالمشقة وإن فرغ من  
عدم اجتماع الأوصاف الثلاثة من الشهوة والدفع وفتور الحسد فيه (٣)

فلا بد من كمال قولهم الكلمة اسم وفعل وحرف أي اسم وفعل وحرف والله العالم

(قالهم) أنه قد يظهر من صحيحة مدنية من عماد المرونة في الوسائل في الباب ٨ من الحصة أن من  
علائم امسي في الصحيح الكثرة وفي المرض القلة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل احتلم فلما أتته وحده  
لأنه قليل قال ليس شيء إلا أن يكون مريضاً فإنه يصعب فعله الغسل إلا أني لم أجد ولم أسمع إلا أن من  
الاصحاب من غلبه قد عمل بها وأقضى على صفها (وعليه) والصحيح رد عامها إلى أهله ونهم أولى بها  
وأعرف .

(١) وفقاً لصاحب الحواهر واستنداً إلى قصور الأدلة المشتملة على الأوصاف المني عن الشهوة مني المرء  
فإن صحيحة علي بن حمزة المتقدمة المشتملة على الأوصاف الثلاثة كان السؤال فيها عن مني الرجل والمرأة  
كما أن مرسله ابن رباح المشتملة على الفتور كانت هي في مني الرجل أيضاً بقربة ما فيها من الإحليل والمرأة  
بل الآية الشريفة (خلق من ماء دافق) كان طاهرها مني الرجل أيضاً دون المرأة بل الطهر مني رحمه الله فسر  
صريحاً بالماء المهرق في رحم امرأة وهو مني الرجل (قال) عن ابن عباس (أشبه) .  
من رواية محمد بن سنان أيضاً كانت ظاهرة في مني الرجل بقربة ما فيها من لطفه (مهم) .

(٢) وفقاً لبعض متأخري المتأخرين واستنداً إلى جملة من الروايات لمصرحة باعتدال الشهوة في مني المرأة  
اسروية كلها في الوسائل في الباب ٧ من الحصة (في بعضها) إذا أُرِلت من شهوة فعلها الغسل (أو) إذا حائتها  
الشهوة فأرِلت الماء وجب عليها الغسل (أو) إذا أُمست المرأة والأمة من شهوة خاضعها الرجل أو لم يخاضعها في  
نوم كان ذلك أوفى بقظة فإن عليها الغسل إلى غير ذلك من الأخبار

(٣) بلا خلاف فيه من أحد بل قال في الحواهر حكى الإجماع عليه جماعة تقرّب إلى التواتر (إلى أن قال)  
بل قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عنه من المسلمين (أقول) وبذلك عليه مصاف إلى الإجماعات أن الأوصاف  
الثلاثة المتقدمة في المسئلة الخامسة إما هي أوصاف نوعية عالية فدللة للإحكام عن المني أحياناً كلاً أو بعضاً  
بالوحدان من مني أو لم من آخر فدا من أمكانها عن المني مع من العلم واليقين بأنه مني ولا محيص عن  
الغسل حداً .

(وأما الرجوع) إلى الصفات فهو إما كان عند الشك في كون الخارج منياً أم لا مع العلم واليقين بأنه  
منى (بمعنى يقال) إن الراوي في صدر صحيحة علي بن حمزة المتقدمة هناك قد فرغ من حرج المني عند ملاعبة  
الرجل مع زوجته لا ما شك كونه منياً حيث قال (فيخرج منه المني فعاقله) ومع ذلك علق الإمام عليه السلام وحرف  
الغسل على وجود الأوصاف الثلاثة فقال (إذا حائت الشهوة ودفع وفتور لزوجته فعله الغسل) ولزم ذلك أن  
المني إذا فقد الأوصاف الثلاثة فلا يوجب شيئاً .

(ولكن يرد عليه أو لا) إن الصحيحة في كتاب علي بن حمزة على ما ذكره الوسائل هكذا فيخرج منه



مسئلة ٨ - اذا وُجد على فحده او في ثوبه المحتصر منه شيئاً بعد ما أصبح وحب عليه الغسل وإن لم ير في مسامه انه احتلم ( ١ )

مسئلة ٩ - اذا رأى المني في الثوب المشترك بينه وبين غيره بحيث احتمل انه حنأه الغسل لم يجب

الشيء ولم يقل فيخرج منه المني ( وثانياً ) ان قوله تحت في الآخر ( وإن كان انما هو شيء لم يعد له فترة ولا شهوة فلا بأس ) هو كالصريح من جهة الاشتغال على لطة شيء في ان الخارج منه بدون الاوصاف هو شيء ليس بمنى لانه مني ولا يجب الغسل بخروجه

( ان قلت ) اذا كان الخارج منه بدون الاوصاف هو شيء ليس بمعنى فكيف ير من في هذه المسئلة العلم بكونه مني مع فقد الأوصاف الثلاثة .

( قلت ) ذلك لما اشترط من أن الأوصاف الثلاثة انما هي صفات نوعيه عالیه فادله التفكيك عن المنى لعارض احیاناً في داخ حرج شيء وثبت في كونه منياً رجماً به الى الأوصاف الثلاثة فان كان واحداً لها فحكم منه مني ولا فلا وما اذا علمنا علماً بقبساً بأنه مني فلا عبرة حينئذ بالأوصاف لثلاثة أصلاً فوجب الغسل بخروجه مطلقاً وإن فرض فقد الأوصاف جميعاً وتأمل جيداً

( ١ ) ( بالاحلاف أعرفه في ذلك من أحد ( ويدل على العمل حينئذ ) مضافاً الى حصول العلم بالحنأة في العرس المذكور ( مؤلفه سماعة ) سرورته في الوسائل في الباب ١٠ من الحنأة قل سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام ولم يري نومه انه احتلم فوجد في ثوبه دغلي فحده الماء هل عليه غسل قل نعم ( ومؤلفه حري لسماعة ) عن ابي عبد الله عليه السلام في الباب المذكور أيضاً قال سألت عن الرجل يرى في ثوبه المنى بعد ما يصبح ولم يكن رأى في مسامه انه قد حنأه قل فليغتسل وليغسل ثوبه ويعيد صلاته

( نعم يعدرس الموثقتين ) رواية ابي بصير في الباب المذكور قل سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغيب ثوبه شيئاً ولم يعلم انه احتلم قال لغسل ما وجد ثوبه وليتوضأ ( وعن الشيخ ) حنأه على اصادة المني في الثوب اشتراك وهو بعيد جداً لعدم الشاهد عليه ( وصاحب الوسائل ) انه الله حوً حملها على اجتماع كون المني من حنأة سابقة قد اغتسل منها وهذا اقرب .

( ولعل اليه يرجع ) ما استقر به الحدائق من حمل الموثقتين على واحد من اثنى بعد اليوم بالاصل وجن رواية ابي بصير على وحدانه في الثوب في الجملة بمعنى بحيث يحتمل انه من الحنأة السابقة التي اغتسل منها ( وعلى كل حال ) ان اقام من اليوم ووجد المني رجماً على فحده او ثوبه فيها فما يحصل له العلم بالحنأة الفعلية ويجب عليه الغسل بلا شبهة وأما اذا وجد المني في ثوبه نادراً واحتمل انه من الحنأة السابقة التي اغتسل منها في وقتها فلا يجب عليه الغسل فعلاً للبرئ بالاستصحاب عدم ضرر الحنأة من بعد تلك الحنأة الاولى التي اغتسل منها في وقتها الى الآن .

( ونوهم ) معارضته باستصحاب عدم الاعتسال من هذه الحنأة الموحودة فعلاً في ثوبه صيف لأن منشأ الشك في الثاني هو احتمال طرد جوابه اخرى بعد الحنأة الاولى التي اغتسل منها في حكم الشارع بمقتضى الأصل بعدم طردها من بعد الاولى لم يبق مجال للثاني بلا شبهة وذلك لما حقق في محله من تقدم السبي

عليه ولا على الغير الفصل ( ١ ) وان كان الغسل احوط ( ٢ ) نعم لا يجوز حيث ان اتمام احدهما بالآخر فتكون صلاة المأموم باطلة بلا شبهة ( ٣ ) .

مسئلة ١٠ الجماع في فرج المرأة حتى تعيب الحشفة سب لحنائه كذا من الرجل والمرأة باتفاق علمائنا ( ٤ ) ويجب بذلك الغسل عليهما جميعاً ولو لم ينزل من احدهما المني

على المسمى .

( ١ ) وذلك لان كلاً منهما يجري الرأفة من وجوب الغسل فيه شك في التكليف في الشبهة الموضوعية فيجري الأصل بلا اشكال بل يجري استصحاب الطهارة من الحنافة في ته أصل موضوعي يقدم على الحكمي ( ٢ ) بل عن جماعة انه يستحب الغسل في معروف المسئلة ولكن الطاهر انه لحسن الاحتياط شرعاً وعقلاً في عموم الشبهات ولو كانت موضوعية او كانت حكمية من بعد الفحص بعد اليأس لا لدليل حاسم هاهنا على الاستصحاب .

( ٣ ) وذلك للعلم الاجمالي بطلان صلاة المأموم لا محالة إما لحنائته او لحنائه إمامه ( وعليه ) فما استظهره المدارك وحكى عن الذخيرة وشرح الدروس والرباض وغير واحد من كتب العلامة من الحوار لصحة صلاة كذا منهما شرعاً وأصاله عدم اشتراط ما راد على ذلك ضعيف جداً فان الامام وان كانت صلاته سجيعة طاهراً بمقتضى الأصل الذي أحرراه ولكن ليس كلما صح صلاته طاهراً صح الاتمام به فان الحرء او الشرط الذي أحرزه الامام بأصل او امامة ان كان على نحو لو انكشف الخلل بعد الصلاة لم يجب عليه الاعادة كما اذا أحرر العائنه بقاعدة التجاور او الطهارة الخلئية بقاعدة الطهارة فهاهنا يكفي صحة صلاة الامام عنده طاهراً في صحة صلاة المأموم واقعاً حتى انه لو علم المأموم في أثناء الصلاة ان الامام قد سبى العائنه او ان يده نجس او ثوبه قدس وهو لا يعلم به لم يجب على المأموم إعلام الامام وتم صلاتهما جميعاً .

واما اذا كان الحرء او الشرط الذي أحرره الامام بأصل او امامة على نحو لو انكشف الخلل بعد الصلاة وجب عليه الاعادة كما اذا أحرز الركوع بقاعدة التجاور او الطهارة الحديثة بالاستصحاب فهنا لا يكفي صحة صلاة الامام عنده طاهراً في صحة صلاة المأموم واقعاً مع علمه بالخلاف ومن المعلوم ان الشرط في المقام وهو الطهارة من الحنافة من قبيل الثاني لا الاول والمأموم هاهنا وان كان لا يعلم تفصيلاً ان الامام حجب ولكن الامام هو طرف للعلم الاجمالي بالحنافة وقد حقق في محله انه يجب المعاملة مع طرف العلم الاجمالي معاملة العلم التفصيلي عيناً .

( ولعل من هنا ) قد حكى عن المعتمد والايصاح والدروس والبيان وجامع المقاصد والروض ان واحدى المني في الثوب المشترك لا يتعد بهما الجمعة بل ولا أحدهما فان الجمعة مما لا يتعد إلا بالجمعة فاذا كان أحد الخمسة من اطراف العلم الاجمالي بالجنابة كان ذلك كما اذا علم تفصيلاً بحنائة احدها فتدبر جيداً فان المسئلة لا تخلو عن دقة .

( ٤ ) ويدل عليه مصافاً الى الاتفاق المذكور طائفة من الاخبار وهي مروية في الوسائل في الباب ٦ من

مسئلة ٩٩ - المشهور بين علمائنا ( ١ ) ان مقطوع الحشفة تحقق جنابته بعبوة مقدار الحشفة من

الجنابة ( في صحيحة محمد بن مسلم ) عن احدهما عليه السلام قال سألته متى يجب الغسل على الرجل والمرأة فقال اذا أدخله فقد وجب الغسل والمهر والرحم ( وفي رواية الزنطلي ) اذا أدخله وجب الغسل والمهر والرحم ( وفي صحيحة محمد بن عذافر ) يجب عليهما الغسل حين يدخله الخ .

( وفي صحيحة اخرى ) لمحمد بن مسلم ولو كان أدخله في القطة وجب عليها الغسل أمت أو لم تمس ( وفي صحيحة عمر بن يزيد ) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يصع ذكره على فرج المرأة فيمنى عليها غسل فقال اذا أصابها من الماء شيء فلتغسله ليس عليها شيء الا أن يدخله الخ .

﴿ ثم إن لنا ﴾ طائفة ثنية من الروايات في الباب المتقدم تعلق الغسل على التقاء الختان او وقوع احدهما على الآخر او عمامة بعضهما مع بعض ( في صحيحة زرارة ) اذا التقى الختان فقد وجب عليه الغسل ( وفي صحيحة علي بن يقطين ) اذا وقع الختان على الختان فقد وجب الغسل ( وفي صحيحة الحسن ) اذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل

( وفي قول هذه الطائفة الثانية ) ما في دليل صحيحة محمد بن عذافر المتقدمة ( واذا التقى الختانان فيسلان فرجهما ) وظاهره عدم وجوب الغسل عليهما ، التقاء الختاتين ولكن مقتضى الجمع بينهما ان المراد من التقاء الختاتين في الطائفة الثانية هو دخول الحشفة والمراد من التقائهما في دليل صحيحة ابن عذافر هو مجرد الملاقات بدون الدخول

( ويشهد الاول ) ( صحيحة محمد بن اسماعيل ) أعنى ابن بريح قال سئلت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة قريباً من الفرج فلا ينزلان متى يجب الغسل فقال إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فقلت التقاء الختاتين هو غيبوبة الحشفة قال نعم .

( ويشهد للثاني ) ان الامام عليه السلام في صدر صحيحة ابن عذافر كما تقدم قال يجب عليهما الغسل حين يدخله وفي ذيلها قال اذا التقى الختانان فيسلان فرجهما فهذا دليل واضح على ان المراد من التقاء الختاتين في الدليل ليس هو الدخول بل مجرد الملاقات والعمامة اي مسهما مع بعض

﴿ بقى امران احدهما ﴾ ان صحيحة محمد بن اسماعيل حاكمة هي على الطائفة الاولى من الروايات بل وعلى الطائفة الثانية اسماً فانها دليل على ان حد الإدخال الذي به يجب الغسل هو الحشفة فلا أقل عنها او مجرد الالتقاء لا يجزى والاكثر منها لا يعتبر .

( ثانيهما ) ان الامر يغسل فرجهما في ذيل صحيحة ابن عذافر هو للاستصحاب دون الوجوب اد لا لاجابة في البين كي يجب الغسل مسهما ووجوب الغسل تمتدأ بعيد والظاهر ان استحباب الغسل اسماً هو لرفع الحزارة الحاصلة بمجرد التقائهما مصافاً الى ان ذلك مما يعم به البلوى ولو كان يجب غسل الفرجين بمجرد التقائهما بدون الانزال لاشتهر ذلك بين المسلمين وبان وليس فليس .

( ١ ) بل الحدائق منه الى الاصحاب وهو مشعر بالاجماع عليه وعن بعضهم نفي الحلأ فيه بل عن

شرح الدروس استظهار الاتفاق عليه

ذكره وهو الأقوى ( ١ ) كما أن الأقوى أن من قطع بعض حشفته فلا بد من إدخال ما يتم به مقدار الحشفة حتى تتحقق حياته ( ٢ )

مسئلة ١٢ - إذا لف على ذكره حرقه أو ما أشبهها فأدخل الذكر الملقوف في فرج المرأة فإن كانت الحرقه أو ما أشبهها خفيفة بحيث يصدق معها إدخال الذكر في فرجها فذاك مما يوجب العسل كما في صورة عدم التألف عما إذا كانت تحته حداً على نحو لا يصدق معها إدخال الذكر في فرجها فلا يوجب العسل ( ٣ )

مسئلة ١٣ - إذا دخل الذكر في فرج الأنثى حتى غابت الحشفة فذاك مما يوجب حياة الطرفين جميعاً

( ١ ) والمسند أن الظاهر من عيبونه الحشفة في صحيحته ثم من إسماعيل المتقدمة آنفاً في المسئلة السابقة هو عيبونه مقدار الحشفة من الذكر وإن الحشفة ما هي هي مما لا خصوصية له فأدخال أقل من هذا المقدار لا يحرث في وجوب العسل وأدخال أكثر منه لا يقتضيه من المستبعد حداً أن يكون لمس الحشفة ما هي هي مدخله في حصول الحياة لا لمقدارها (وعنه) فاحتمال عدم تحقق حياته مقطوع الحشفة ولو بإدخال تمام ذكره ضعيف جداً .

( ويظهر في الضعف ) احتمال تحقق حياته بمعنى الدخول حداً « إطلاق الرويات المتقدمة في صدد المسئلة السابقة ، وإنما يرفع اليد عن إطلاقها في خصوص من له الحشفة ، لصححه ثم من إسماعيل دون من سواه .

( ووجه الضعف ) ما شرابه آنفاً في آخر المسئلة السابقة من حكمه الصحيحه على تلك الرويات وإن المراد من الإدخال فيها هو إدخال الحشفة كما أن المراد من الحشفة على ما أشير له آنفاً هو مقدارها ( ومن ما ذكر لي ها هنا ) يظهر لك ضعف احتمال حياته بأدخال تمام ذكره لا بمقدار بمعنى الدخول ولا بمقدار الحشفة ( والله العالم ) .

( ٢ ) وهو مختار الجواهر أيضاً وهو الذي يقتضيه ما حفصاه من أن الظاهر من عيبونه الحشفة هو عيبونه مقدارها من الذكر ( وعليه ) فدعوى تحقق جناته بعيبونه ما بقي من حشفته مطلقاً كما عن التذكرة والموجز الحادى لأن فقد الشرط نفاً ما يتحقق به معنى الدخول كما عن جامع المقاصد وكشف اللام أو شرب عدم دهاب المعظم كما عن الذكرى والروى ضعيفة لا تصير إليها .

( ٣ ) لكن عن مشهور برئت الحكم على إدخال الملقوف مطلقاً ( بل عن شرح مفاتيح ) بسننه إلى الفقهاء وهو مشعر بالاتفاق عليه ( ولكن ) بل في القواعد وفي الملقوف نص ( انتهى ) بل عن نهاية الأحكام احتمال عدم حصول الحياة أصلاً لأن استكمال المدة يحصل برفع الحجاب ( كما ) أن عنها أيضاً احتمال التفصيل بين كون الحرقه ليست لا تمنع وصول بلل الفرج إلى الذكر ووصول الحرارة من أحدهما إلى الآخر ومن ما لم تكن كذلك فتحصل الجنابة في الأولى دون الثانية .

( والصحيح ) هو ما فصلناه فإن صدق معها إدخال الذكر في فرجها فذاك مما يوجب العسل والأ فلا ( ودعوى ) صدقه مطلقاً كما يظهر من الجواهر متنوعة أشد المنع .

كما تقدم آنفاً وذلك من غير فرق بين كون الذكور والعرج للمنافين أو للصبيّين أو للمحتلمين ولا بين كونهما للعاقلين أو للمحتومين أو للمحتلمين ولا بين كونهما لشخص حيّ أو لميتين كما إذا أدخل الحيّ ذكر الميتة في فرج الميتة أو كان أحد الطرفين حيّاً والآخر ميتاً (١)

(١) كل ذلك للقطع بوحدة الملاك (٢) وفي الجميع وإن المقتضية حكم وصفي لا يتفاوت فيه الكبير والصغير والعاقل والمحتوم والحيّ والميت فإن النصوص وإن كانت فاصرة عن لشمول لتمام فروع المسئلة نصراً إلى كون السؤال فيها عن الرجل والمرأة فلا تشمل الصبيّين أو المحتلمين ولا الميتين ولا المحتلمين ولكن ذكر الرجل والمرأة فيها من باب التمثيل لا خصوصية المتلوع والحياء في الطرفين أو في أحدهما كما أن معنى قوله <sup>تلك</sup> في نفسه فقد وجب الغسل أو وجب الغسل أو فقد وجب عليه الغسل إلى غير ذلك من التفسيرات وإن كان هو الحكم التكليفي وهو مما لا يشمل الصغير ولا المجنون ولا الميت وإنه كاشف قطعاً عن الحكم الوصفي الذي أوجب التكليف وهو الحماة الحاصلة بالدخول الوصفي كما ذكرنا مما لا يتفاوت فيه الكبير والصغير والعاقل والمحتوم والحيّ والميت (ولعل من هنا) حتى عن جمع من الأصحاب التصريح بعدم الفرق في الموطوءة بين كونها حيّة أو ميتة (من عن بعضهم) نعم الخلاف فيه لأنّ عن أبي حنيفة وهو مشهور باجماع أصحابنا من عن الرياس دعوى الإجماع عليه صريحاً.

(ويساعدهم) الاستصحاب أيضاً فإن الإدخال في فرج المرأة في حال حياتها كان مما يوجب الغسل للطرفين فكذلك بعد مماتها بالاستصحاب فإن الموت والحياء في نظر العرف بالسنة إلى الإدخال في الفرج ليس إلا من الحالات المتبادلة كالصغر والحر لا من المبرور المفوّمة للموضوع كالاختهاد بالسنة إلى حوار التعلد أو المعدالة بالسنة إلى حوار الإتمام

(من لا يريد على المختار) حذر الدوسقي أيضاً المحكي عن المحلّد الثالث للمعدّار المشتمل على قصة النسّان الذي لمش قرأ من قصودسات الأصناف فلبث أكفائها وحامها فسمع صوتاً من وراءه وبذلك من ديار يوم الدين (إلى أن قالت) ورعني من حفرني وسلبني أكفائي وتركتني أقوم حصة إلى حسابي الخ.

(ومن جميع ما ذكر يظهر لك) ضعف ما عن شارح الدروس ونعمه الحدائق من المناقشة في حصول الجناية للواطئ بوطئ الميتة وناهر الأول وصريح الثاني هو المناقشة في حصول الجناية للميتة أيضاً إذا وطأها الحيّ (قل في الحدائق) لعدم الدليل عليه وعدم توجه التكليف إلى الميتة

(وات حذر) أن التكليف وإن كان مما لا يتوجه إليه ولكن ذلك مما لا ينافي حصول الجناية له. للقطع بوحدة الملاك أو للاستصحاب بالتقريب المتقدم آنفاً (وأضعف من ذلك كله) مناقشة مصباح الفقيه في حصول الجناية للميتة بعد تسليم حصول الجناية للحيّ الذي وطأها.

﴿بقى شيء﴾ وهو أنه حكى عن غير واحد من الأصحاب بعد تسليمهم أن الميتة يجب إذا وطأها الحيّ التصريح بعدم وجوب تعسّله من الجناية إذا وطأها الواطئ بعد اعماله الثلاثة لأعلى الولي ولاعلى سائر المسلمين

(١) القطع بوجود لملاك في السبي أو فيما إذا كان أحد الطرفين ميتاً في عدة الأشكال نعم لأن من بالاستصحاب من حال الحياة بالتقريب الآتي وهكذا لا يأمى بغير الدوسقي الآتي أن صح سنده (منه).

مسئلة ١٣ المشهور بين علمائنا ان الوطئ في دبر المرأة حتى تغيب الحشفة ولو كان بلا إزال سب لجناية كل من الرجل والمرأة ووجوب الغسل عليهما جميعاً كما في الجماع في الفرج عياً (١) وهو الأحوط وحيث انه لا يصح قبل غسل الجنابة ولا بعده بل لا يبعد عدم جوارحه كما سأتى في المسئلة الاولى من المسائل المربوطة

وذلك لاصالة المرأة وهو عريب جداً اذا الظاهر من الاحصاء كما سيأتى في محله ان غسل الميبت ليس الا لآثته يحض عند الموت فاذا كان وجوب تعصيله لأجل الجنابة فكيف لا يجب تعصيله اذا أحسنه الحي بعد تعصيله وهذا واضح .

(١) بل عن المرحمى انه لا اعلم خلافاً بين المسلمين وعن ابن ادریس انه اجماع بين المسلمين ( ولكن مع ذلك كله ) عن طاهر الكيلى ونهاية الشيخ وصريح سلاّر والنهزيين عدم وجوب الغسل بمجرد ذلك بلا إزال وفي المدارك والحدائق وعن طهارة المنسوط والخلاف التريدي في المسئلة

﴿ ثم انه استدل المشهور ﴾ لوجوب الغسل بمجرد الجماع في دبر المرأة ولو كان بلا إزال بوجوده ( احدها ) اجماع السيد وابن ادریس .

( ثانياً ) إطلاق قوله تعالى اولامستم النساء .

( ثالثاً ) إطلاق ما دل على وجوب الغسل بلا إدخال الا بإلاج وقد مسمى تفصيله في صدر المسئلة ١٠

( رابعاً ) إطلاق ما دل على وجوب الغسل بالمواقعة في الفرج كما في صحيحة زرارة المروية في الوسائل في الباب ٩ من نواقض الوضوء بدعوى شمول لفظ الفرج كلاً من القبل والدبر جميعاً .

( خامساً ) فحوى قول امير المؤمنين عليه السلام في صحيحة اخرى لزراعة المروية في الباب ٦ من الجنابة الواردة في رجل أنى أهله فخالطها ولم يبرل وقد اختلف المهاجرون والأنصار في حكمه فقال المهاجرون بالغسل وقال الأنصار بدمه فقال عمر لعلي عليه السلام ما تقول يا ابا الحسن فقال علي عليه السلام أتوجحون عليه الحد والرحم ولا توجحون عليه صاعاً من الماء اذا التقى الختان فقد وجب الغسل فقال عمر القول ما قال المهاجرون ودعوا ما قالت الأنصار ( سادساً ) مرسله حفص بن سوفة المروية في الباب ١٢ من الجنابة ممن أحره قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي أهله من خلفها قال هو أحد المائتين في الغسل .

﴿ اقول في الجميع ما لا يخفى ﴾ أما اجماع السيد وابن ادریس فلم يعرف من كون المسئلة حلاوية ( وأما قوله تعالى ) اولامستم النساء بلا إدخال الا بإلاج او بالمواقعة في الفرج فكلها منصرفة الى قبل المرأة دون دبرها حتى مع تسليم كون الفرج لغة هو مما يشمل القبل والدبر جميعاً

( وأما قول ) امير المؤمنين عليه السلام أتوجحون عليه الحد والرحم ولا توجحون عليه صاعاً من الماء فظاهره وان كان هو اولوية الغسل من الحد والرحم بحيث كلما وجب الحد بلا إدخال ومنه الإدخال في الدبر ولو بلا إزال وجب الغسل ولكنه اولوية طيبة لأفضلية وذلك لحوازه انفكاك الحد عن الغسل شرعاً فيجب الاول دون الثاني فكان الإمام عليه السلام لما سئلوا عن الحكم لم يجب الاقتصار على مجرد بيان الحكم الواقعي مخافة ان لا يقبلوه منه فاستدل لهم بهذه الأولوية الظنية التي هي حجة في نظرهم لأنهم اهل القياس ولا يستحسن وليست بحجة واقعية لعدم كونها قطعية .



بمسد الحنائه وهكذا لاوصوء بعد أي عمل كان بل هو بدعه كما تقدم في المسئلة الأخيرة من مسائل ما يستعصم له الوصوء فطريق الاحتياط هنا لمن وطأ امرأة في دبرها ولم ينزل الحمى وأراد المسئلة فعلاً هو أن يقتل أو لا للحبابة بقصد الاحتياط ثم ينظر هذا العمل ببول ووجوه ثم يتوضأ ويصلي

مسئلة ١٥ - المشهور بين علمائنا أن الوطى في دبر القلام حتى تفيض الحشفة ولو كان بالإزال سبب لعانة كثر من الوطى والموطوء وحبوب العمل عليهما جميعاً كما في فرج المرأة عينا (١) وهو الأحوط وطريق الاحتياط

(ومن هذا) قال في الوافي بعد نقل الصحيحة قد حادلهم عليه السلام ما تلى هي أحسن لأنهم كانوا أصحاب قياس وكان مثل هذا التمثيل والمقايضة أوقع في نفوسهم وأقرب لبعولهم وحاشاء عليه السلام أن يقيس في الدس أو يكون طريق معرفته بالأحكام القياس (انتهى) وهو جيد قريب منه ما أفاده الحقائق هنا فراجع.

(وأمم مرسله حفص) المتقدمة فيمن أمي أهله من حلقها الآمرة بالعمل فهي مصرفة إلى المتعارف العاص من الأتيان مع الإزال ولا كلام لنا في وجوب العمل على الرجل مع الإزال

(ولو سلم) إطلاقها وشمولها لصورة عدم الإزال أيضاً فلا بد من تقييدها (بصحیح الرقبي) وقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام ورواه الوافي في كتاب الطهارة باب أتيان الدبر في الوضوء والباب ١٢ من الحنابلة المصريح بعدم العمل على الرجل إذا لم يبرأ قال إذا أتى الرجل المرأة في دبرها فلم يبرأ فلا عمل عليهما وإن أُرل فعليه العمل ولا عمل عليها.

(هذا تمام الكلام في مرسله حفص بالنسبة إلى الرجل، وأما بالنسبة إلى المرأة فلو سلم أن إطلاق مرسله حفص بما يقضى بوجوب العمل حتى على المرأة فهي معارضة صحيح الرقبي المتقدم آنفاً وصحيحين آخرين أيضاً مرويين في السابق المذكورين مصرحين جميعاً بعدم العمل على المرأة.

(أحدهما) صحيح بعض الكوفيين يرفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يأتى المرأة في دبرها وهي صائمة قال لا ينقص صومها وليس عليها غسل (ثانيهما) صحيح علي بن الحكم عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقص صومها وليس عليها غسل

(والجملته) أن المستعاد من الروايات بمقتضى الجمع بين بعضها مع بعض هو أن الرجل إذا أتى أهله من حلقها ووطئها في دبرها فلا عمل على الرجل إلا إذا أنزل ولا على المرأة ولو أنزل الرجل (ولكن الآخرون) مع ذلك كلفه عدم مخالفة المشهور وطريق الاحتياط ما ذكرناه في المتن (وقد صرح به الحقائق) أيضاً فقال بالاحتياط بأن يقتل ثم يحدث ثم يتوضأ سبيل النجاة (انتهى).

(١) واحتج المشهور لذلك بوجوه (الأول) ما في المختلف وعن المرتضى من الإجماع المرتكف وإن كل من قال بوجوب العمل بالوطى في دبر المرأة قال به في دبر القلام أيضاً وكل من ناهى في كليهما وحيث أن الأول ثابت بالدلالة المتقدمة هناك ثبت الثاني أيضاً لعدم القول بالعمل (وقبه) بعد تسليم إجماع المرتكف هاهنا وعدم المناقشة بعدم اثبتت كماله الشرائع وقال (ولم يثبت) أنه لم يثبت هناك بوجوب العمل بالوطى في دبر المرأة كى يلزم هاهنا القول بالعمل بالوطى في دبر القلام أيضاً نظراً إلى عدم القول بالعمل وهذا واضح

(الثاني) فحوى قول أمير المؤمنين عليه السلام المتقدم في المسئلة السابقة أتوحيون عليه الحد والرحم ولا توحون

كما ذكرنا آنفاً في المسئلة السابقة هو أن يعتدل أو لا احتياطاً ثم يسل غسل ثم يتوضأ ويصلي

مسئلة ١٦ - المشهور بين علمائنا (١) أن "وطى الهيمة في قلبها أو في دبرها مما لا يوجب الغسل مالم ينزل المنى من الواطى وهو الأقوى .

مسئلة ١٧ - الأقوى أن غسل الجناة كإبر الأحكام الشرعة هو مما يجب على الكافر مثل ما يجب على

عنه صاعاً من الماء الح ( وفيه ) أنك قد عرفت هناك حال التمسك بذلك مفصلاً فلا يعيد الكلام فيه هاهنا دليلاً ( الثالث ) حسنة الحصر من المروية عن أبي عبد الله عليه السلام في الوسائل في الباب ١٧ من الكناح استخرج قال قال رسول الله ﷺ من جامع علماً جاء يوم القيامة جنباً لا ينجيه ماء الدنيا ( وفيه ) أن الحسنة مصروفة عن العبد البادر وهو المحامدة بالإبرال فلا يمكن التمسك بإطلاقها للمدعى مضافاً إلى قصورها عن إثبات الحسنة للموظوء كما لا يخفى .

( الرابع ) ما استدلل به الجواهر من إطلاق قوله عليه السلام إذا أدخله فقد وجب الغسل إذا أولجه وجب الغسل وهكذا مادل على وجوب الغسل بعبودية الحشمة ( وفيه ) أن الروايات المذكورة كما تقدمت في صدر المسئلة ١٠ كانت كلها في المرأة بقرينة قول الرواية سألته متى يجب الغسل على الرجل والمرأة أو بقرينة قول الإمام عليه السلام في مقام الجواب فقد وجب الغسل والمهر والرحم .

( وأما قوله ) في صحيحة محمد بن اسماعيل فقلت التفتت الحثابين هو عيونه الحشمة قال نعم فهو أيضاً مريبج وإمارة لا في العلم بل نحن في المسئلة السابقة قد استشكلنا في التمسك بإطلاق ماداً على الغسل بالإدخال أو الإيلاج لأننا الغسل في المرأة نظراً إلى انصرافه إلى قلبها فكيف يدبر العلم هاهنا وهذا أيضاً واضح ( نعم ) حيث أن مخالفة المشهور مشكلة جداً ولا حوط هو ما قاله المشهور ولا فرغ أيد عنه وطريق الاحتياط قد اشير إليه في المتن فلا تكرر .

(١) وقد صرح بالمشهرة صاحب الجواهر واستظهرها الحداثي وفي المدارك نسب الحكم المذكور إلى الأكثر ( واستند ) في عدم وجوب الغسل مالم ينزل بعد عدم الدليل عليه كما عن الشيخ هو الأصل السالم عن المعارض .

( ولكن مع ذلك كله ) في المختلف وعن الذكرى والروضة والوحيد في شرحه والعاصم في ريدته وجوب الغسل على من وطأ الهيمة ولولم يزل بل عن المرتضى أنهم يوجبون الغسل بالإيلاج في الهيمة وهو مشعر بما تقدم عليه ( وعن صوم الخلاف ) أنه إذا أولج في هيمة ولم ينزل فليس لأصحابنا فيه نص لكن مقتضى المذهب أن عليه القضاء لأنه لا خلاف فيه ( قال في الجواهر ) فإن مقتضى إيجابه القضاء تحقق العناد في ذلك ومنه يظهر حينئذ وجوب الغسل ( انتهى ) .

( واستدل ) المختلف كما عن الذكرى أيضاً بحوى قول أمير المؤمنين عليه السلام المتقدم في المسئلة السابقة وقبلها أن يوجبوا عليه الحد والرحم ولا يوجبون عليه صاعاً من الماء .

( وفيه ) أنك قد عرفت حال الاستدلال بذلك مفصلاً فلا يعيد ، مضافاً إلى أن وجوب الحد في وطى الهيمة غير معلوم ولعل الثابت فيه هو التعزير

المسلم عيناً (١).

(قال في الجواهر) ويأتي التحقيق فيه إ شاء الله تعالى ( انتهى ) ( وقد يستدل ) على الصل هنا بالمرسل المردى عن بعض كتب الأصحاب ما أوجب الحدّ أوجب الصل ( وفيه ) أنه لم يعلم كونه شيئاً آخر غير الصلوى المتقدم وقد عرفت حاله والله أعلم بحقيقة الحال .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً كما صرح في الحقائق ( مل في المدارك ) وأما الوجوب فمذهب علمائنا ( انتهى ) بل قد لا يثبت الخلاف في المسئلة إلا إلى أبي حنيفة وظاهر إجماع المسلمين عليه قاطبة إلا شخصاً واحداً ( ولكن مع ذلك كله ) ذهب المحدث الكاشاني إلى عدم كون الكفار مكلفين بالفروع ( قال في الوافي ) في كتاب الصلاة في باب معرفة الإمام بعد نقل صحيحة زرارة الآتية ( ما لفظه ) وفي هذا الحديث دلالة على أن الكفار ليسوا مكلفين بشرائع الإسلام كما هو الحق خلافاً لما اشتهر بين متأخري أصحابنا ( انتهى ) .

( وقال في محلى الصافي ) في تفسير سورة فصلت في دليل قوله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة الحج بعد نقل روايه عن ابن ابراهيم الآتية ( ما لفظه ) هذا الحديث يدل على ما هو التحقيق عندي من أن الكفار غير مكلفين بالأحكام الشرعية ماداموا باقين على الكفر ( انتهى ) ( ونسج الكاشاني ) صاحب الحقائق فتنتظر في كون الكفار مكلفين بالفروع من وجوه عديدة ستأتي الإشارة إليها واحداً بعد واحد .

( وعن الامين الإشتراي ) في العوائد المدفوعة التصريح بأن التكليف يتعلق هي بالناس على التدريج فيكفون أولاً بالإقرار بالشهادتين ثم بعد صدور الأفراد عنهم يكفون سائر ما جاء به النسخة ( قال ) ومن الأحاديث الدالة على ذلك صحيحة زرارة يعنى بها الآية إ شاء الله تعالى

﴿ ثم إن المشهور قد استدلوا ﴾ على ما ذهبوا إليه من كون الكفار مكلفين بالأحكام الشرعية والفروع العملية بوجوه عديدة ( منها ) عموم ما إذا على التكليف بالفروع العملية من الآيات والروايات الدالة على الأحكام الشرعية فإن عمومها يشمل الكل جميعاً وقد استند إلى ذلك صاحب الجواهر ولا بأس به ( ومنها ) قوله تعالى في سورة الحجرات فورتك لسئلتهم أحعين عما كانوا يعملون وهو أصبح مرفي الباب وأقواء وقد استند إليه مصاح الفقيه ( قال ) فلو لا أنهم مكلفون بالفروع وكانوا مرفوعى القلم بالنسبة إليها كالمجانين والمجانين وكانت المحرمات والواححات مباحة في حقهم لما أصبح مؤاخذتهم ومسناتهم عن أعمالهم ( انتهى ) وهو جيد جداً .

( ومنها ) الآيات الخمس التي حكى عن المنتهى أنها استند إليها ( وهي قوله تعالى ) والله على الناس حج البيت ( وقوله ) يا أيها الناس اعدوا ركنكم ( وقوله ) قالوا لم نك من المسلمين ( وقوله ) فلا صدق ولا صلوى ( وقوله ) وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون .

( قال الطرسى ) في دليل الآلة الثانية في أوائل النقرة هذا الخطاب متوجه إلى جميع الناس مؤمنهم وكافرهم ( وقال في دليل الثالثة ) في سورة المدثر وفيه أيضاً على أن الكفار مخاطبون بالعادات الشرعية لأنه حكاية

عن الكفار بدلاله قوله وكنا نكذب يوم الدين ( قال ) وقوله ولم نك قطع المسكين معناه لم نك تخرج الزكاة التي كانت واجبه عليهم والكفارات التي وجب دفعها الى المساكين وهم الفقراء ( وقال ) في دين الامة الاخيرة في اوائل ( فصلت ) وفيه دلالة على ان الكفار محاطون بالشرائع وهذا هو الظاهر ( انتهى )

( ومنها ) ما استداليه مصاح الفقيه ايضاً وملخصه بطوله بل عمدته التي يمكن الاعتماد عليها هي الاحكام المستفيضة الدالة على ان الصلاة والزكاة وحج البيت و الصوم شهر رمضان والولاية هي الدين الذي افترضه الله على لسان احمد ( ومن حملتها ) رواه ابى صير المروية في الوافي في كتاب الامان والامر بان حدود الامان والاسلام عن ابى عبد الله عليه السلام فاد حملت فذاك احسن عن الدين الذي افترضه الله على العبد ما لا يسعهم جهله ولا يميل منهم غيره وهو فعلاً عليه السلام فاعاد عليه هذا شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وقيام الصلاة وابتداء الزكاة وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً و صوم شهر رمضان ثم سكت فليلا ثم فاراد ولاية الحج ( نعم يمكن ان يقال ) ان بعض الاحكام مما لا يتوجه الى الكافر قطعاً مثل وجوب حفظ المخرج عن نظر الغير اليه اذ لا فرق بين فرجه وفرج الحيوان كما تقدم في احكام النجاسة مادام كونه كافراً فلا يجب عليه حفظه من غير الغير اليه اذ مثل وجوب قضاء الصلاة ونحوها محذور في هذه القضاة

وان مقتضى القاعدة وان كان هو توجه الخطاب بالقضاء اليه كغير الاحكام الشرعية لأن الصلوات مثلاً التي كانت واجبة عليه فدهشته وان فرض ان قد أتى بالمعدلات المشروعة في دينه ولكن لا يمكن الالتزام بتوجهه اليه فان القضاء صحته مبنية على الاسلام والاسلام يجب ما قبله فكيف يجب ثبوت ما يتوقف على امره تحقق انه لا يتحقق الواجب من أصله بل وسبب في المسئلة ٨ ممن يجب عليه زكاة الفطرة عدم توجه الخطاب بزكاة الفطرة ايضاً بل وهكذا الخطاب بالزكاة المالية ايضاً الى الكافر اصلاً فانظر لتوضيحه وبيان هذا مفصلاً

( ولكن ) عدم توجه بعض التكليف اليه لبعض الجهات مما لا يدل على عدم توجه البقية اليه بعد قيام الدليل بل الأدلة عليه .

﴿ هذا وقد استدل الحقائق ﴾ لعدم كون الكفار مكلفين بالفرع ، ووجه عديدة ايضاً .

( الاول ) عدم الدليل عليه ( وفيه ) ما عرفت آتياً من الدليل بل الأدلة

( الثاني ) اذ لا يطاق ان يكلف الجاهل بما هو جاهل به عين التكليف بما لا يطاق ( وفيه ) مضافاً الى ان ذلك مما لا يختص بالجاهل الكافر بل يشمل الجاهل المسلم ايضاً - ان التكليف مشترك بين العالم والجاهل جميعاً ولا يختص بالعالم فقط والا لزم الدور لتوقف التكليف حيث لا يعلم به توقف الحكم على موضوعه والعلم بالتكليف يتوقف على التكليف توقف العلم على المعلوم وهذا محال ( نعم ) الجاهل بالتكليف اذا فرض كونه عاجلاً في طول عمره والتكليف في حقه غير منجز واقفاً اذا التفت اليه واحتمله وخرج عن العلة ولو آتاه تنجز التكليف في حقه واستحق العقاب عليه .

( الثالث ) اختصاص اكثر الخطابات بالفرآية بالدين آمسوا واقموا قوله تعالى يا ايها الناس فهو اقل

من الأول ولابد من حمله على المؤمن من المطلق على المفيد ( وفيه ما لا يخفى ) وذلك لعدم التناهي بينهما كي يحمل الثاني على الأول ( ولعل من هنا ) قال في مصابح الفقه أن هذا النحو من التقييد والحمل منه لمجيب ( انتهى ) .

بل مقتضى ما عرفت من الأدلة على اشتراك الأحكام بين المسلم والكافر هو لزوم حمل الأول على مريد الاهتمام بالمؤمنين وإنهم لما كانوا مظنة الإطاعة والامتثال فتوحته الخطاب إليهم لا لأحد مظهره من الاختصاص بالمؤمنين فقط دون غيرهم من الكفار .

( الرابع ) الأحاديث الدالة على توقف التكليف على الإيمان بالله والتصدق برسول الله ﷺ ( كصحيحه زرارة ) المروية في أوالي في كتاب الحق باب معرفة الإمام قل قلت لأبي جعفر عليه السلام أخبرني عن معرفة الإمام منكم واحدة على جميع الخلق فقال إن الله بعث نبياً ﷺ إلى الناس أجمعين رسولاً واحدة لله على خلقه في أرضه فمن آمن بالله وبمحمد رسول الله ﷺ وأتبعه وصدق به فبها معرفة الإمام مما واحدة عليه ومن لم يؤمن بالله ورسوله ولم يتبعه ولم يصدق به ويعرف حقهما فكيف يحب عليه معرفة لإمام وهو لا يؤمن بالله ورسوله ويعرف حقهما

( وتقريب الاستدلال به ) واضح فإن معرفة الإمام إذا لم تكن واحدة فمن الإيمان بالله ورسوله وكيف بانفروع العمليّة والأحكام الشرعية ( ورواية الاحتجاج ) عن أمير المؤمنين عليه السلام المشتملة على قوله عليه السلام فكان أول ما قيدهم به الإقرار بالوحدانية والربوبية وشهادة أن لا إله إلا الله فلما أقرّوا بذلك تلاه بالإقرار لمسيته ﷺ بالسوة والشهادة بالرسالة فلما اتفادوا لذلك فرض عليهم الصلاة ثم الصوم ثم الحج الخ

( ورواية علي بن إبراهيم ) القمي في تفسيره عن الصادق عليه السلام في سورة فصلت المشتملة على قوله عليه السلام إنني أنزلت الله عز وجل طلب من المشركين زكاة أموالهم وهم يشركون به حيث يقول ودل للمشركين الذين لا يؤمنون الزكاة وهم بالآخره هم كافرون وانما دعى الله العباد للإيمان فإذا آمنوا بالله ورسوله افترض عليهم الفرائض إلى غير ذلك من الأخبار .

( الخامس ) الأحاديث الدالة على وجوب طلب العلم كقولهم عليه السلام طلب العلم فريضة على كل مسلم ( قال صاحب الحدائق ) فإن موردها المسلم دون مجرد البالغ العاقل ( انتهى )

( أقول ) والجواب عن الوجهين الآخرين أنك بعد أن عرفت الآيات التي كانت كالصريحة بل كانت هي صريحة في كون الكفار مكلفين بالأحكام الشرعية ( مثل قوله تعالى ) فوعدناهم لعلنا نجمعهم عما كانوا يعملون ( أو ) الله على الناس حج البيت ( أو ) يا أيها الناس اعبدوا ربكم ( أو ) قالوا لم نك من المصلين وكنّا نكذب يوم الدين إلى غير ذلك من الآيات .

( وهكذا ) رواية أبي بصير التي كانت صريحة أيضاً في أن الصلاة والزكاة وحج البيت وصوم شهر رمضان والولاية هي الدّس الذي افترضه الله على العباد أجمعين ( لاندك ) من التصرف في طواهر ما يتألفها من الأحاديث المتقدمة في الوجه الرابع والخامس ( إقامتها ) على تدريجية الأحكام في صدر الإسلام كما هو ظاهر

نعم لا يصح منه غسل الحنافة شرعاً في حال كفره كما لا يصح منه سائر العبادات طراً كالصلاة والصوم والحج ونحو ذلك (١) فإذا أسلم صح منه الغسل (٢) كما صح منه حينئذ سائر العبادات جميعاً .

رواية الاحتجاج بمعنى أنه كلهم أو لا بالتوحيد ثم بالإقرار بالنسوة ثم بالأحكام الشرعية ثلث شيئاً فشيئاً . ( أو على التدريجية ) ونحو الواجب المعلق فيكون التكليف فعلياً والواجب استقبالياً بمعنى أنه يجب عليهم معرفته الله ويجب عليهم من الآن معرفة رسول الله ﷺ بعد معرفته الله ويجب معرفة الإمام بعد معرفة رسول الله ﷺ ومعرفة الأحكام وأمثالها بعد معرفته الإمام فمن الآن يجب جميعاً كلها على الكفار ولكن الأول منحز والثاني معلق على محله أي بعد الأول والثالث بعد الثاني والرابع بعد الثالث وهكذا من قبيل وجوب الأنيان بأفعال الصلاة كلها لكن واحداً بعد واحد لكن فعل منها محل خاص وموسع مخصوص ( أو على كون التخصيص بالمسلم ) في الوجه الخامس أما هو لم يريد الاعتماد به لكونه مظنة الإطاعة والامتثال وعدم الاعتناء بمن سواه من الكفار ومنزيتهم مرة الأعموات أو الحيوانات ونحو ذلك مما لا يتوجه إليه الحفظ أصلاً فإن أمكن التأويل في الوجهين الأخيرين بهذا وأمثاله فهو ولا فاعلمهما جميعاً مردوداً إلى أهله كعلم جملة من الأحبار الواردة في تفسير قوله تعالى قالوا لم نك من المصلين .

وقد استشهد بها الحدائق استناداً إلى دلالتها على أن المراد من القائمين هم المحالون الصالحون لا الكفار الجاحدون حيث فسره الأخبار بأنها لم نك من أتباع الأئمة أو لم نك من أتباع السابقين وإن المصلي بمعنى الذي يلي السابق أو لم نقول وصي محمد ﷺ والأوصياء من بعده ولم يصل عليهم وهل يمكن حمل الآية على المحالين كما رعم الحدائق مع ما في دليلها من قول وكنا نكذب يوم الدين كلاً بل لابد كما ذكرنا من رد علم هذه الأخبار بشامها إلى أهله فهم أولى بها وأعرف .

(١) فإن الطهارة الثلاث مما يعتس فيه فسد القرية بالإجماع ولا يتمشى قصد القرية من الكافر مادام كونه كافراً بالله ورسوله لا يعتقد بهما ولا بأوامرهما ( هذا مصافاً ) إلى ما في المدارك من الإجماع على عدم الصحة في حال الكفر بل ذكر عن الشهيد الثاني الإجماع على اشتراط الإيمان أيضاً ( قال ) وفي المصوس دلالة عليه ( انتهى ) وكنته يعني بها الأحبار التي عقد لها باباً في الوسائل في مقدمة العبادات وسماء باب بطلان العبادة بدون ولاية الأئمة .

( فهذا كله ) هو الوجه الوحيد في عدم صحة غسل الكافر وليس الوجه تنجس الماء بملاقات جسمه وذلك لحوار اعتساله في الماء العاصم ولا بحاسة المحل أعني جسمه إذ لم يعلم أنه يعتس به أكثر من حلول المحل عن التجاسات المرضية ( والله العالم ) .

(٢) ( قال في الجواهر ) فلا خلاف أجده ( وقال في مصباح الفقيه ) بل لا ينسعى الارتياح في وجوب الغسل عليه بعد أن أسلم وإن لم نقل بكونه مكلفاً به حال كفره إذ عاينته أنه يكون كالنائم والمغمى عليه وغيرهما ممن لا يكون مكلفاً حين حدوث سبب الجنابة ( انتهى ) وهو جيد ( وبالجمله ) لو قلنا إن الكفار غير مكلفين بالعروغ العملية فالكفر يكون مانعاً عن الحكم التكليفي لا الأثر الوصفي كالنجاسة والحدث الأصغر والكبير من الحنافة والحيث ونحوهما فإذا أسلم فمقتضى كونه حياً أو حائضاً من السابق هو وجوب



**مسئلة ١٨ -** اذا اجتمعت اغسال متعددة كلها واجبة كما في صورة اجتماع غسل الجنابة وغسل الحيض او الاستحاضة او المعاس و غسل من الميت او غسل الميت فيكفي غسل واحد (١) فان نوى الجميع او نوى الغسل عليه فعلاً .

( واما ما افاده الحقائق ) من انه كما لم يعلم من النبي ﷺ انه امر احداً ممن دخل في الاسلام بقضاء صلواته كذلك لم يعلم منه انه امر احداً منهم بالغسل من الجنابة بعد الاسلام ( فيه ) مضافاً الى ان محرم عدم العلم بذلك لا يدل على عدمه ولا يمكن دوع اليد عن القواعد ( ان حواه ) يظهر لك مما رواه الوسائل في الباب الاول من الجنابة عن الاحتجاج عن امي عبدالله عليه السلام في حديث قال فيه وكانت المحوس لا تغتسل من الجنابة والعرب كانت تغسل اليه فكانه ﷺ انه لم يأمر العرب بالاغتسال بعد الاسلام لانهم كانوا يغتسلون من الحدة وهم مشركون فكيف باغتسالهم في تلك الحال وهذا ممّا لا يدل على عدم وجوب الاغتسال في مطلق الكافر اذا اسلم .

( هذا ) مع ما حكى عن المستهلى من انه روى عن فيس بن عاصم وأسيد بن حصين ما يدل على امره ﷺ بالاغتسال بعد الدخول في الاسلام ( والله العالم ) .

(١) لا خلاف في ذلك يعتمد به ١٠ يفتى الى ما عن بعضهم من عدم التداخل وذلك لتصريح الاخبار المستعينة التي كادت تكون متواترة بالتداخل وبكفاية غسل واحد كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ١ و ٢ و ٣ من الجنابة و ٢٣ من الحيض و ٣١ من غسل الميت و ٧ من الإحرام ( وفي حصة زرارة ) قال عليه السلام اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر احراكك غسلك ذلك للجنابة والحمة وعرفة والحاق والدسح والريادة فاذا اجتمعت لله عليك حقوقي احزها عث غسل واحد ثم قال وكذلك المرأة يحزبها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها وعيها ( وعن الكافي ) انه رواها مضمرة كما تقدمت ( وعن التهذيب ) انه رواها عن زرارة عن احدهما عليه السلام ( وعن آخر السرائر ) انه رواها عن زرارة عن امي جعفر عليه السلام ( قال في الحقائق ) وكيف كان فالرواية صحيحة وهي صحيحة في المطلوب ( انتهى ) وهي كذلك .

( وفي رواية شهاب ) يحزبه غسل واحد لهما يعني للجنابة وللميت ( وفي موقفة زرارة ) عن امي جعفر عليه السلام قال اذا حاضت المرأة وهي جنب اجزأها غسل واحد .

( وفي رواية امي بصير ) يجعله غسل واحد يعني من الجنابة والحيض ( ومثلها ) موقفة الحشاش

وموقفة حماد

( وفي صحيحة زرارة ) قال قلت لابي جعفر عليه السلام ميت مات وهو جنب كيف يغسل وما يحزبه من الماء قال يغسل غسل واحد يحزى ذلك للجنابة والغسل للميت لانهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة ( ومثلها ) رواية علي بن ابراهيم ورواية امي بصير عن احدهما ورواية العيص .

( وفي موقفة اخرى لعماد ) عن امي عبدالله عليه السلام انه سئل عن المرأة اذا ماتت في نعاسها كيف تغسل قال مثل غسل الطاهر وكذلك الحائض وكذلك الحنب الماي غسل غسل واحد فقط الى غير ذلك من الروايات والآلة

الجماعة أو موى غير الحنابة أولم يموشيتاً من عناوين الاعمال أصلاً سوى العسل قرينة إلى الله تعالى صح وأجزاً

على التداخل ( نعم روى ) في الباب ٤٢ من الحنابة حديثاً عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله دابى العسل  
 عليه السلام قالاً في الرجل يجمع المرأة فتحيض قبل أن تعتسل من الجنابة قال غسل الحنابة عليها واجب  
 ( وظاهرها ) عدم التداخل ولكن لا بد من حملها على ما لا ينافي الروايات المتقدمة كلها أي غسل الحنابة  
 عليها واجب وإن حارها تأخيرها إلى الطهر فتحمله مع الحيض غسل واحد كما صرح بذلك في الموثقة الأولى  
 لعناد التي أشير إليها بنحو الإجمال وسيأتي منها مفصلاً .

( هذا كله ) مقتضى الأحكام المستفيضة التي كادت تكون متواترة ( وأما مقتضى القاعدة ) في المسئلة  
 الأصولية المشهورة من أنه إذا تعدد الشرط واتحد الجزاء ومن صيرياتها المقام بلا شبهة فالمشهور على ما ادعى  
 وإن كان عدم التداخل ولكن الذي حققناه في محله هو التداخل أيضاً لا تداخل الأسباب بمعنى تأثير الشرط  
 الأول في وجوب الجزاء دون الثاني والثالث بل تداخل المسائل بمعنى تأثير كل واحد من الأسباب في وجوب  
 الجزاء على حدة فتكون في المقام وجوبات عديدة متعدد الأسباب بحيث إن متعلق الوجوبات واحد فينبذ  
 قهراً بعضها في بعض فيكون هناك وجوب واحد أكيد فالحنابة مثلاً تؤثر في وجوب العسل والحيض أيضاً يؤثر  
 في وجوب العسل ومن الميقت أيضاً يؤثر في وجوب العسل وينبذ الوجوبات العديدة بعضها في بعض لو حدة  
 المتعلق من قبيل اندك أوامر عديدة متعلقة بشيء واحد على وجه التأكيد فيجب العسل حيث وجوباً واحداً  
 أكيداً واحداً .

( نعم ) إذا قلنا إن الحدث الأكبر هو كالحدث الأصغر عيناً فلا يتركز في تكرار الأسباب ولا يتأكد بل هو  
 مما يوجد بالسبب الأول وإن السبب الثاني والثالث مما لا يؤثر شيئاً سواء تكرر السبب من جنس واحد كما  
 إذا بل مرتين أو من جنسين كما إذا نال داء فلا بد في المقام من القول بتداخل الأسباب أيضاً كما في الحدث  
 الأصغر

( ولكن ) الظاهر أن الحدث الأكبر ليس كذلك بل هو مما يختلف حقيقته باختلاف الأسباب فيتركز  
 في تكرار الأسباب ويتأكد

( والذي يدل على ذلك ) روايه سعيد بن يسار المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من أبواب الحيض قال  
 قلت لأبي عبد الله عليه السلام المرأة ترى الدم وهي جنب أعتسل من الجنابة أو غسل الجنابة والحيض واحد فقال قد  
 أنها ما هو أعظم من ذلك ( فإن كونه الحيض ) أعظم من الجنابة دليل واضح على اختلاف حقيقة حدث الحيض  
 مع حدث الجنابة

( بل وموثقة عمار ) أيضاً المروية في الباب ٤٣ من الجنابة قال سألت عن المرأة نواقها زوجها ثم تحيض  
 قبل أن تعتسل قال إن شئت أن تعتسل فعلى وإن لم تفعل فليس عليها شيء فإذا طهرت اعتسلت غسل واحد  
 للحيض والجنابة ( فإن مقتضى ترك حيبه عليه السلام ) في التسل من الجنابة وهي بهذه الحالة أن الجنابة قابلة للرفع  
 فعلاً مع بقاء حدث الحيض على حاله وهو دليل واضح أيضاً على تعدد الحدثين واختلاف بعضهما مع بعض .  
 ( بل ومما يدل على اختلاف أثر الحدث الأكبر معها مع بعض هو عدم استحباب الوضوء مع غسل

عن الكلّ على الأقوى (١) وهكذا الأمر إذا احتتمت أفعال متعدّدة كان بعضها واحداً وبعضها مستحاً كما في صورة اجتماع غسل الجنابة والحصى والجمعة أو كانت كلّها مستحّة كما في صورة اجتماع غسل الجمعة وغسل يوم عرفة وغسل الإحرام فلا أقوى كفايه غسل واحد أيضاً (٢) سواء توى الجميع أو توى بعضها أو لم يتوشّأ الجنابة لأفعله ولا بعده بخلاف سائر الأفعال الواحدة فيستحب الوضوء قبلها أو يجب على الاختلاف المشهور من كونها محرمة عن الوضوء أم لا فهذا أيضاً دليل واضح على اختلاف حدث الجنابة مع سائر أفراد الحدث الأكبر.

(وبالحكمة) إذا احتتمت أفعال متعدّدة كلّها واحدة فيقتضي الإحصاء هو التداخل وكفايه غسل واحد ومقتضى القاعدة على ما حققناه هو التداخل أيضاً إمّا الأسباب وإمّا المسببات ولكن داخل المسببات أظهر وذلك للمشاهد المتقدمة كلّها فتأمل جيداً.

(١) أمّا إذا توى الجميع أو توى الجنابة فالمشهور شهرة كدث توى إجماعاً هو كفاية غسل واحد عن شايخ الدروس الاتفاق في سبب الجنابة كما قال عن ظاهر السرائر وغيره الإجماع في سبب الجنابة (وما يدعى غير الجنابة) أو لم يتوشّأ من عداوس الأفعال أصلاً سوى الغسل فربما أن الله تعالى (في الحديث) الأظهر الأشهر ألا كفايه غسل واحد (انتهى)

وهو الأقوى فإن مقتضى قوله عَلَيْكَ في حسنة رواية المتقدمة قد احتتمت به عيذك حقوق آخرها غسل واحد (أو قوله عَلَيْكَ) في روايه شهاب أو ما بعدها يعزّيه غسل واحد أو آخرها غسل واحد أو غسل واحد أو غسل واحد أو غير ذلك مما تقدم هو كفاية غسل واحد عن متعدّد مطلقاً سواء توى الجميع أو الجنابة أو غير الجنابة أو لم يتوشّأ من عداوس الأفعال أصلاً سوى الغسل فربما أن الله تعالى (وبهذا كلّها) يظهر لك صواب ما عن الشيخ وأبي إدريس واللمعة والعلامة في جملة من كتبه من عدم كفاية غسل واحد أو توى غير الجنابة (وبما) لد فالمتحقق في الشرائع مشرأ إلى هذا القول وليس بشيء (انتهى) وهو كذلك لما عرفت.

(٢) كما اختاره صاحب الجدل رحمه الله وذلك لإطلاق قوله عَلَيْكَ في صدر حسنة رواية المتقدمة في صدر المسألة فإن احتتمت به عليك حقوق آخرها عليك غسل واحد فانه مما يشمل الصور الثلاث جميعاً أعني صورة اجتماع الأفعال الواحدة وصورة اجتماع الأفعال المندوبة وصورة اجتماع الأفعال المختلفة كما انه يشمل ما إذا توى الجميع أو توى بعضها أو لم يتوشّأ سوى الغسل فربما أن الله تعالى

(وتوهم) عدم شمول لفظ الحق للغسل المندوب (صعق) فانه عَلَيْكَ في صدر الحسنة قد ذكر غسل الجنابة والجمعة وعرفة والحلق والديح والرياء وكلّها مندوب إلا الجنابة وذكر في الدليل غسل الجنابة والإحرام والجمعة والحصى والعيد وأكثره غسل المندوب إلا الجنابة والحصى وقال فيما بين الصدر والدليل قد احتتمت لله عليك حقوق آخرها عليك غسل واحد وهو بمنزلة كبرى كلّية يشمل الصدر والدليل جميعاً ومعه كيف لا يشمل لفظ الحقوق الأفعال المندوبة

(هذا مصافاً) إلى أن إطلاق لفظ الحق على المندوب في الأحاديث كثير شائع (كما في قوله عَلَيْكَ) من حق

من عناوين الأعمال أصلاً - روى الغسل قرينةً إلى الله تعالى

المؤمن على أحبه المؤمن أن ينزع جوعته ويؤدى عودته ويخرج عنه كرمته ويتنقى دسه فدا مات حلقه في أهله وولده

( أو قوله عليه ) للمسلم على أحبه المسلم من الحق أن يسلم عليه إذا لقيه ويموده إذا مرض ويصحب له إذا غاب ويسمته إذا عطس ويحييه إذا دعاه وينتقمه إذا دعاه إلى غير ذلك مما رواه الو في كتاب الأيمان والكفر في باب حقوق الأحوه

في نفي أمور أحدها **﴿ أن في الصورة الثانية من هذه المسئلة وهي اجتماع أعمال متعددة كان بعضها واجباً وبعضها مستحباً أقوال أربعة ﴾**

( الأول ) ما احترازناه تبعاً للحدائق من كفاية غسل واحد مطلقاً .

( الثاني ) ما عني الخلاف والمسؤول من عن مشهور من أنه إذا روى الجميع أو العناية أحراً غسل واحد وإذا روى غسل الجمعة لم يجر لأجل غسل الجمعة لعدم نيته ولا عن نفسه لأن ما رآه التخصيص وهو لا ينعتم مع الحدث أعني العناية .

( الثالث ) ما عني المحقق وعلمه في اشتراط من أنه إذا روى الجميع أحراً غسل واحد وإذا روى العناية أحراً عن نفسه لأجل غسل الجمعة لأشتراط ثلثة السبب في العمل لمندوب وروى غسل الجمعة أحراً أيضاً عن نفسه ولا يقع فاسداً لحواد اجتماع الغسل مندوب مع الحدث كغسل الأحرار مع الحيض

( الرابع ) ما عني التذكرة ومظاهر المواعيد ولا يشترط جميع المقاصد من أنه إذا روى الجميع بطل الغسل من أصله وعلمه المختلف بما يخصه وجوب قصد الوضوء ولا يمكن قصد الوضوء ولابد جميعاً عند أعمال مختلفة

( وأما خبر ) أن هذه الأقوال الثلاثة المتأخرة سبعة لا يعد إليها وأنها محدوجون ، مطلقاً في حسنة زيارة المتقدمة فإنما احتتمت لله عليك حقوق أحرارها عليك غسل واحد

( وأما قصد الوضوء ) فقد عرفت في بيه الوضوء عدم وجوبه وأولسليم وجوبه في ما ير المقادير فهي المقام مضموع الحسنة المذكورة ( ومما يصنف ) هذه الأقوال الثلاثة المتأخرة من سنة الصدوق في الفقيه المروية في الوسائل في الباب ٣٠ من أبواب من يصح عنه الصوم .

( قال ) وروى في حران من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان أن عليه أن يغسل ويقضى صلاته وصومه إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة فإنه يقضى صلاته وصيامه إلى ذلك اليوم ولا يقضى ما بعد ذلك ( فإتيها صريحه ) في أحرار غسل الجمعة مع كونه مندوباً عن غسل الجمعة وهو خلاف الأقوال الثلاثة المتأخرة جميعاً .

**﴿ ثانياً ﴾** أن في الصورة الثالثة من صور المسئلة وهي اجتماع أعمال متعددة كان كلها مستحباً أقوال ثلاثة .

( الأول ) ما احترازناه تبعاً للحدائق من كفاية غسل واحد مطلقاً وهو ظاهر ما عني المستهني فإن المحكي

عنه هو الاكتفاء بعمل واحد هنا من غير تفصيل

( الثاني ) مدعى المحقق الثاني في شرح القواعد من عدم التدخل في الاعمال المبدونة وان بوى الجميع لعدم الدليل عليه .

( الثالث ) مدعى المعسر والتذكره وظاهر الذكرى من انه اذا بوى الجميع احراً على واحد وقتاً او بوى بعضها احتسب بما اواه ( قال في محكي المعتر ) لا نقديتاً ان يده السب في الممدوب مظلومة ( انتهى )  
( وانت حشر ) ان اديت القولين الأخيرين مخرجون ايضاً بطلاق مدعى حسبه رتبة المتقدمة كالرأب الاقوار الثلاثة المتأخرة في الصورة الثانية عيباً في قوله **تَشْتَرِي** ودا حتمت له علث حقوق حراره عليك علو حد مما يشمل الصورة الثانية بقيه وهي اجتماع اعمال كان كلها مبدونة بشهوقها ثلاثة من بيت لجميع او البعض او بية الفسل قرينة الى الله تعالى بلا بية عنوان خاص اصلاً .

( ثانياً ) ان لداريتين طهرهما ان من اغتسل بعد طلوع الفجر وهو يكفي عن كل غسل يتجدد سبه في ذلك اليوم ( احدهما من سبه حمل من دراج ) المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من الجملة عن بعض صحابنا عن احمد بن **عليه السلام** انه قال اذا اغتسل الحب بعد طلوع الفجر احراً عند ذلك لغسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم .

( واحريهما رواية عثمان بن بريده ) المروية في الوسائل في الباب ٩ من الإحرام عن ابي عبد الله **عليه السلام** قال من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله الى الليل في كل موضع يحب فيه الغسل ومن اغتسل ليلاً كفاه غسله الى طلوع الفجر .

( اقول ) اما احراء الغسل المبني عن الغسل الذي يتجدد سبه بعداً كما اذا احبب بعد الغسل او من ابيت بعد الغسل فهذا مما لا يغفل بل لا بد من اعاده الغسل يتجدد سبه بالاشهاد .

واما الرويتان فلا بد من حملهما على ان من اغتسل بعد طلوع الفجر احراً عند ذلك الغسل عن كل غسل بهاري في ذلك اليوم كغسل الجمعة او العيدين او العذر ونحو ذلك او عن كل غسل يتجدد له عاقبة في ذلك اليوم كما اذا اراد الإحرام في ذلك اليوم او زيارة النبي **ﷺ** او احد الائمة **عليهم السلام** او لدخول في الحرم او في مسجد الحرام او في الكعبة ونحو ذلك ويكون المراد من اللزوم والوجوب فهما معنى الثبوت كما في الحدائق .

لكن هذا بشرط بقاء الغسل الى حين الا بيان بالاعانة وعدم انتفاصه باحد التوافض والا فلا يكفي كما صرح به ( حمر اسحاق بن عمار ) المروية في الوسائل في الباب ٣ من زيارة النبي عن ابي الحسن **عليه السلام** قال سألته عن غسل الزيارة يغسل بالنهر ويرور بالليل يغسل واحد قال بحرية إن لم يحدث فإن أحدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله .

( وعلى بقاء الغسل ) يحمل ما ورد في الباب ٩ من الإحرام من قول غسل يومك ليومك وغسل ليلتك لليلتك او غسل يومك يحرمك ليلتك يغريك ليومك الى غير ذلك مما ورد بهذا المصنوع ( وبالحملة )

## فصل فيما يحرم على الجنب

والكلام في هذا الفصل يقع في طي مسائل

**مسئلة ١ -** يحرم على الجنب والحائض والمصاء (١) قرائنه سور العرائم (٢) وهي أربع ( الأولى ) الم تبرئ الكتاب (٣) ونفل لها سورة السجدة ( الثانية ) حم نزل من الرحمن الرحيم ويقال لها سورة وصلت ملحظ السلام ان من اغتسل في اول النهار وفي آخره غسل وهو يحرى عن كل عمل به . في اوله في ذلك اليوم وفي تلك الليلة ومن أحدث بعده غسل ذلك لحضور الامثال في الجواهر في ايل اعشار شهر رمضان قد ذكر عن المصنف انه لا يعاد شيء منها ما حدث اجماعاً ( انتهى )  
ويحرى ايضا عن كل عمل يتجدد عاقبته في ذلك اليوم وفي تلك الليلة لكن شرط بقاء العمل الي حين الايمان بالعامة وعدم انقاصه شيء من لحدث الأصغر والأكبر فتأمل حسناً  
(١) ان المسئلة ان كانت معمومة في طيات الاصحاب في خصوص الجنب والحائض وليس شيئاً في محله انه يحرم على المصاء ما يحرم على الحائض فلا خلاف فيه كما عن السرائر والمعتبر والتذكرة وينتهي . عن الغنية الاجماع عليه صريحاً .

(٢) عرائم هي العرائض كما في القاموس وهو جمع عرائم الله هي المصائب على عادته ( انتهى ) وقد اطلق عند المشتبهة على السور الأربع المشتملة على آيات السجدة

(٣) وقد حكى عن جمع من الاصحاب التفسير عن هذه السورة تسعة لقمان ومرادهم عن ذلك هو سورة السجدة الواقعة بعد سورة لقمان ولكن ذلك ما حكى عن الحدائق نسب اليهم السهو وقد تمحّب منهم جداً نظراً الى حلول سورة لقمان عن السجدة

( وعلى كل حال ) المشهور بين الاصحاب هو حرمة قرائنه سور العرائم كلها لانها آيات السجدة وحدها وان حكى عن جمع منهم التفسير عن السور بالعرائم

( ولكن قال ) في الجواهر ان الذي يظهر للمتأمل في كلمات الاصحاب ان مراد الجميع انما هو السور لانهن الآيات بمعنى آيات السجدة ( قال ) من هنا نفرد الاجماع على السور في المعشر والتذكرة والروض ( قل ) وفي المدارك ان الاصحاب قاطعون بتحريم السورة ونقلوا عليها الاجماع ( انتهى )

( اقول ) - وبذلك على المشهور من حرمة قرائنه سور العرائم كلها لانها آيات السجدة وحدها ( مصداقاً ) الى الاصحاب المتقدمه ( ما رواه في الوسائل ) في الباب ٩١ من الحماة عن المحقق في المعشر عن جامع الربط عن المنشي عن الحسن الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام قال يحور للجنب والحائض ان يقرأ ما شاء من القرآن إلا سور العرائم الأربع وهي افرأ باسم ربك والمعجم وتبرئ السجدة وحم السجدة

( والرسولي ) المردي في الاستدراك في الباب ١١ من الحماة قال عليه السلام ولا بأس بذكر الله وقراءة القرآن



(الثالثة) سورة والنجم اذا هوى (الرابعة) سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق ويقال لها سورة العلق وانما انقطع دم الحائض والفساء ولم يقتسلا بعد -

وانت حنب الآل العرائم التي تسجد فيها وهي الم تريل وحى السجدة والمعم وسورة اقرأ باسم ربك ( وهذا الرصوى ) وان كان حالياً عن ذكر الحائض ولكن اذا حرمت العرائم على الحب فعلى الحائض طريق ادلى لأن الحبيب أعظم من الحدية كما صرح به رواية سعيد بن يسار المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من الحب ( ثم ان في قال المشهور ) صاحب الحدائق رحمه الله قال عن حمله من حري المتأخرين موافقته واقتصر وا جميعاً في الحكم بالتحريم على موضع ذكر السجدة دون السور كلها

( واستدل الحدائق ) برواية المحقق في المعتمد عن جامع الرافعي المصدقة بأنها ( وموثقة بزيادة ) المروية في الوسائل في الباب ١٩ من الحياء عن ابي جعفر ع في حديث قال قلت له الحائض والحب هل يقرأان من القرآن ثبت؟ قال نعم ما شاء الا السجدة وذكر ان الله على كل حال

( وحسنه محمد بن مسلم ) المروية في الباب المذكور قال ابو جعفر ع الحب والحائض يمتنعان المصنف من وراء الثوب ويقرأان من القرآن ما شاء الا السجدة ( الحديث ) وادعى الحدائق ان الظاهر من هذه الاخبار هو قصر الحكم على السجدة دون غيرها وعن بعض متأخري متأخرين ( انه يشكك فيما ذهب اليه المشهور لعدم دلالة الموثقة والحسنه على حرمة ما عدا السجدة ( وعن كشف الغم ) احتمال هذا القول عن جمع من قدماء الاصحاب سيماهم الجواهر واحداً بعد واحد على التخصيص

( قو ) اما استدلال الحدائق برواية المحقق في غير محله بما فيها قد صرح بسور العرائم تصرحاً لا بلايات فحجب تحمل هي في عدم الموثقة والحسنه نعم ان موثقة والحسنه فاصرتان عن الدلالة على حرمة السورة كلها ان من الجائر ان يكون امر من قوله ع فيهما الا السجدة أي الا آية السجدة وان كان من الجائز أيضاً ان يكون المراد منه سورة السجدة ويكون المقصود هو الحب الشامل للسور الأربع جميعاً لخصوص سورة السجدة الواقعة بعد سورة لقمان ولكن المعتمد في مسئلة بعد اليأس عن الموثقة والحسنه في الإجماعات ورواية المحقق عن جامع الرافعي المؤيدة بالرصوى المتقدم ( ومن المعجب ) ان الحدائق في سائر المقامات كان يعتمد على الرصوى وهاهنا لم يتعرض أصلاً ولم له لصراحتة في خلاف محذره والله العالم ( واما ما احتمله كشف الغم ) في حق جمع من قدماء الاصحاب من القول بحرمة آيات السجدة فقط دون السور كلها ( فقد أحاط عنه الجواهر ) بما ملخصه ان مثل الاحتمال هو غير بداهة الجمع بلغة العرائم وبحوثها وانت قد عرفت ان مرادهم من العرائم هو سورها لان آيات العرائم وحدها ( قال ) قريبة الإجماعات المتقدمة ( انتهى )

﴿ بقى شيء ﴾ وهو ان المشهور الدس حرماً قراءة سور العرائم على الحب قد حرماً عليه قراءة بعض السورة أيضاً حتى السمعة بل عن الذكرى والروى الاجماع عليه ( قال في الجواهر ) بل قد يستظهر الاجماع من كل من حكاه على قرآنة السورة ( اقول ) ويساعد المشهور ان المتأخر من المهي عن قرآنة السورة هو العموم الاستغراقي كما هو المتأخر من المهي عن اكل السمك مثلاً مع كونهما اعني السورة والسمك اسمين للمجموع ظير بتأخر الاستغراق من اكرم العلماء

ولأقرب حرمة فرائض السور عليهما (١) كما في حال عدم انقطاع دمهما نعم لا يحرم على المستحاضة قراءة العزائم على الأقوى وإن كانت هي ممسٌ يجب عليها الغسل شرعاً كالمتوسطة والكثيرة ولم تغتسل أقصياً أو تسهلاً أو

عائته من العموم في لأحبر لاستغراق الأفراد وفي الأولي لاستغراق الأحرآء والأعاص فقرآئة كل حرء من أحرآء السورة أو اكل كل حرء من أحرآء السمث إذا فارق الأاكل السمث هو حرام مستقل غير مرتبط بالآخر من دون أن يكون قرآئة المجموع من حيث المجموع أو اكل المجموع من حيث المجموع حراماً واحداً أو ساطعياً بحيث إذا قرأ جميع السورة لامعها أو اكل تمام السمك إلا بعد لم يعد حراماً فتعطل

(١) وإن ذكر المداير في أو الكتاب أن بعض متأخري الأصحاب قوى حوار فرائض العزائم والحلوس في المساجد لم ينقطع دمها وبقي عليها حدث الحيض قبل الغسل استناداً إلى تنقأ اسم الحائض عنها بعد قطع الدم عرفاً ولغة (قال) : لهذا حال طاقها قبل الغسل وطبها وصومها في وجه قوى (قال صاحب المداير) و ما ذكره غير بعيد لأن المشهور أقرب (اقول) نعم الأقرب كما ذكر المداير والشرع في لمن هو ما ذهب إليه المشهور من حرمة فرائض العزائم على الحائض حتى بعد انقطاع دمها قبل اعتدائها من حدث الحيض

(ويذكر عليها) - مصافاً إلى ما يظهر من محلى الروض والمسالك من عدم اختلاف في ذلك حيث قسم فيها ما يحرم على الحائض على قسم منها ما عاينته النقاء دون الغسل كالطلاق ومنها ما عاينته الاعتسار دون النقاء وهو الصلاة والطواف ومن كتبة القرآن وقرآئة العزائم ودخول المساجد ومنها ما هو مختلف فيه كالصوم (قال في الحواهر) في أول الكتاب قيل وكذا كلام العلامة في نهاية الأحكام يشعر بذلك أيضاً

(ثم قال) وعن الجمعية الإجماع على الوجوب بمعنى وجوب الغسل للمساجد وقرآئة العزائم بعد قطع الدم قبل الغسل - (استصحاب الحرمة) من حال الدم إلى حال القلع فإن عنوان الحائض بعد قطع الدم وإن عرس أنه لم يبق لأعرفاً ولأنه ولكن المعيار في حريان الاستصحاب ليس تنقأ الموضوع المأخوذ في لسان الدليل بل تنقأ ما وراء العرف موضوعاً وقد يتفق أحياناً أن عموماً واحداً في نظر العرف بالنسبة إلى حكم يكون من الحالات المتشابهة والعناوين المشيرة بحيث لا عبرة بزواله أصلاً .

كما إذا قلنا إكرامه بعد روال النوم بالاشهة والنسبة إلى حكم آخر يكون من القيود المفومة بحيث إذا رال الحكم من أصله كما إذا قال لا تصح عند الثأتم فإنه بعد روال النوم لأحرمة للصباح الأكلام والمقام من قبيل الأول عنوان الحائض في نظرهم بالنسبة إلى فرائض العزائم والحلوس في المساجد هو من العناوين المشيرة والحالات المتشابهة والموضوع في نظرهم هو المحدث بحدث الحيض وإن فرض انقطاع الدم عنه .

(هذا مصافاً) إلى ما أقاده الحواهر من أن إطلاق اسم الحائض «عند الحدث كثير شائع ومنه قولهم يجب على الحائض الغسل ويحذر وطى الحائض بعد انقطاع الدم قبل الغسل» نحو ذلك (فار) والمراد بالحائض هنا هذا المعنى لأدات الدم (قال) والقول في النسبة كما في الحائض حرماً محرم مع نقل الاتفاق على تساويهما في الأحكام (انتهى) وهو جيد .

جهلاً أو لعدم حضور وقت الصلاة بعد ( ١ ) وهكذا لا يحرم قراءة العزائم على من منى الميعة بعد الرد ولم يغتسل بعد ( ٢ ) .

مسئلة ٢ - ان كلاً من الخنث والحائض والدماء اذا استمع آية السجدة او تلاها عمداً او سهواً او جهلاً وجب عليه السجدة ( ٣ ) .

( ١ ) ووجه عدم الحرمة عدم الدليل عليها في المسححة (ولعن من هنا) قد حكى عن اصحاب حوار قرآنة العزائم لها من دون عند (وعن الرواس) حوار وجوا المسححة لهم مع الأمن من التدوير من دون توقف على العمل (وعن طاهر المصنف) حوار كلاً من لها جميعاً (نعم قد يستظهر المعوار) في او لكتاب من المصنف حرمة دخول المسححة و قرآنة العزائم لها من دون اعتدال (قال) وهو الظاهر من كلمات الاصحاب فيما يأتى في الاستحاضة من تطبيقهم صد وزنها بمسححة الظاهر على فعل ما وجب عليها من الأعمال (قال) وفي جملة منها ما يظهر منه انها إن لم تفعل حرم عليها ما كان يحرم على الحائض .

( قال ) وعن حوشى التحرير و اما حدث الاستحاضة الموحى لعسل فظاهر الاصحاب انه كالحيض (ثم قال) وعن شارع السجدة لأجماع على تحريم العذبة احدى معنى الصلاة الطواف ومن كثرة القرآن ودخول المسححة و قرآنة العزائم على المحدث بالكره مطلقاً عندى المسححة معنى من سنن (قال) وربما يشعر به أيضاً المحكى من عبارة العبيد والمفسر ولندكره ( انتهى )

( اقول ) وجميع ذلك كله مما لا يصح دليله على الحرمة وذلك لعدم التمس وعدم اجماع في المسئلة لما عرفت من وجود المصنف فيها والاقوى كما ذكرنا في المتن حوار قرآنة العزائم على المستحاضة و ان لم يغتسل بل و لحاوس في المسححة كما سببى العمل لكاهم في المسئلة دأشأ الله تعالى فانظر . ( ٢ ) وذلك لعدم الدليلها هما دأشأ على الحرمة حتى ان الحوار الذى التزم بالحرمة في المستحاضة لم يحكم بها هاهنا استناداً الى عدم الدليل عليها وان الأصل عدمها ثم ذكر الحوار عن جمع كثير مناهم واحداً بعد واحد حتى قال في الآخر بل في السر آثر دعوى الاجماع على حوار دخوله المسجد وحلوسه فيه .

( قال ) فظهر ان الاقوى عدم وجوب غسل المسححة لغير ما يجب له الطهارة الصغرى بمعنى للصلاة والطواف ومن كثره القرآن .

( ٣ ) هذا هو المشهور من الاصحاب (وبما عدهم) مضافاً الى اطلاق الامر بالسجود الشامل لجميع المكلفين (جملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٣٦ من الحصص ( كما وثقه ابى بصير ) وهي مضمرة على ما عن الكافي والتهذيب ومسنودة الى الصادق عليه السلام على ما حكى عن كتب جملة من الاصحاب قال اد قرىء شيء من العزائم الأربع وسمعتها فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت حائضاً وان كانت المرأة لا تصلى وسبى القرآن انت فيه بالخيار ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد .

( وموثقة اخرى ) لابي بصير عن ابى عبدالله عليه السلام قال في حديث الحائض تسجد اذا سمعت السجدة ( وصحيفة أبى عبد الله العذراء ) قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الطامث تسمع السجدة فقال ان كانت من العزائم وتُسجد اذا سمعتها .

كما يجب على غيره عيماً وقال جمع من علمائنا انه يحرم عليه السجدة (١) ولكن الأقوى ما ذكرناه  
مسئلة ٣ - يحرم على الضب والحائض وكل محدث بالأكبر من كتابة القرآن الكريم (٢) كما يحرم  
ذلك على المحدث بالأصغر عيماً .

(والروايتان الأخيرتان) وإن كانتا حاليتين عن ذكر الحب ولكنهما دارحضاناً للحائض في سجدة  
الثلاثة ولحب بطريق أولى لأن الحبس كما أشير قبلاً هو أعظم من الحائض كما صرح به رواية سعيد بن يسار  
المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من الحيض .

هذا كله في الحب والحائض وأما البغاء فهي كالحائض بالاجتماع التي أشير اليها في المسئلة السابقة و  
سيأتي تفصيلها في محله فإذا حار سجدة الثلاثة للحائض حار لها قطعاً

(١) وهو المحكي عن المقنعة والتهديم والهاء والوسيلة والمهدب ( وفي المدارك ) وعن الدجيرة  
التردد في المسئلة ( وحكى عن الشيخ ) أنه احتج بحرمة السجدة على الحائض بغير من ( أحدهما ) قوله عليه السلام لا صلاة  
الأنطود والسجود حرء الصلاة ( وفيه ) أن السجود الذي هو حرء الصلاة غير سجود الـ ( ذوة ) ( مصنف ) إلى أنه  
لو تم أم يحرم سجدة الصلاة حتى لم يكن على وضوء من غير احتصاص بالحائض أو الحب وما جرى مجراهما  
( تبيينهما ) صحيجته عند الرحمن بن أبي عمارة الصري المروية في الوسائل في الباب ٣٦ من الحيض فـ سألته  
عن الحائض هل يقرأ القرآن وتسجد سجدة إذا سمعت السجدة قال تقرأ ولا تسجد

( ويوافق الصحيح ) خرج غياث المروى في الباب المذكور عن آخر السر آثر عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام  
قال لا تقص الحائض الصلاة ولا تسجد إذا سمعت السجدة ( وفيه ) أن الحديثين محمولان على التقية لمعارضتهما  
مع الروايات المتقدمة وموافقتهما للعامة ( قال في الوسائل ) لأن أكثر الأمة ذهبوا إلى المنع  
( وفار في الحدائق ) فإن جمهور الجمهور على المنع من السجود ( انتهى ) بل عن الحسن لابن فداعة  
الحسني لا يعلم خلاف في اشتراط السجود للثلاثة بالطهارة من الحدث والحدث ( هذا ) وقد قيد في الجواب  
عن الروايتين ودواء حر أيضاً ولكن الأقرب هو ما ذكرناه من الحمل على التقية ما عرفت والله العالم .

(٢) فثبت أن عرفت في المسئلة الأولى من أحكام الوضوء حرمة من كتابة القرآن على المحدث بالأصغر  
بحرمة مسهها على المحدث بالأكبر بطريق أولى ( ولما من هنا ) قد حكى عن نهيه العلامة له لأخلافه هنا في تحريم  
المس وإن وقع الخلاف في الحدث الأصغر ( بل عن الخلاف ) والعنيت واعتبر والمتهم والتذكرة والروى  
الإجماع عليه من عن المعتبر والمتهم يسته إلى علماء الإسلام وعن المذكورة استثناء داود خاصة  
( ولكن مع ذلك كله ) قد سب المدارك إلى المسووط القول بالكراهة غير أن الجواهر قد احتمل أن  
المسألة قد وقعت سهواً ( قال ) إذا لم يوجد فيما حصر في من نسخته الحكم بالحرمة ( قال ) وكذا ما نقله المقداد عن  
القاضي ( انتهى ) من الحدائق ذكر أن جمعاً ممن تأخر عن المدارك ردوا عليه بأن المسألة سهو

( وعلى كل حال ) قد حكى الحكم بالكراهة عن ابن الحميد أيضاً ولكن حكى عن الذكرى أن ابن  
الحميد كثيراً ما يطلق الكراهة ويريد بها التحريم فينبغي أن يحمل كلامه عليه ( قال صاحب الحدائق ) وهو  
حيث ( انتهى ) وهو كذلك .

مسئلة ٢ - يحرم على الحبس والعائس وكل محدث بالأكس من اسم الله تعالى ولو كان على درهم او دينار (١) كما يحرم ذلك على المحدث بالاصغر عينا .

نعم ان المخالف الصريح في المسئلة هو صاحب المدارك رحمه الله حيث حكم بالكرهه سر بها ( قال ) لأن الاحاديث التي استدل بها على المنع لا يخلو من ضعف في سند او قصور في دلالة و لاية الشرع بمعنى بها ( لا يثبت ، لا المظهرين ) مضطه لمعنى متعددة الا ان المنع احوط و أسبغ الى التعظيم ( انتهى ) ( اقور ) ويظهر لك ضعف كلام المدارك كما بمعنى سر اجمعه ما تقدم منافي المسئلة الاولى من أحكام الوضوء و ان الأدلة هناك على الحرمة كانت عديدة مصافاً الى حسنة داود وموثقة منصور الآتين في المسئلة اللاحقة و تاهرهما عدم حوار من الحائض كتبه التعمود و قد اتم بحر لها من كتبه التعمود فمن كتبه القرآن بطريق أولى .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب ( بل في الجواهر ) لأحد فيه خلافاً سوى ما يظهر من بعض متأخري المتأخرين ممن لا يقدح حافة في تحصيل الإجماع ولذا حكاه عنه في القصة سنة في استنبط وعمره الى الأصحاب مشعراً عوام أيضاً ( و قد اوعى بها الأحكام في الخلاف في ( قوا ) لك قد عرفت في المسئلة الاولى من أحكام الوضوء حرمة من اسم الله تعالى على المحدث بالأكس و قد اتم الجواهر هذا من انه حق ، التعظيم من سائر الفاظ القرآن وهو كذلك قد حرم ذلك على المحدث بالأكس و قد عرفت بالأكس بطريق أولى ( هذا مصافاً ) الى ما ورد في خصوص الحبس من موثقة عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٨ من الحاشية قال لا يمس الحبس درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله ( الحديث ) ( و يؤيدها حسنة داود بن فرقد ) المروية في الباب ٣٧ من الحاشية عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن التعمود يملأ على الحائض قال نعم لا بأس قال وقد قرأه ونكته ولا يفيدها ( فان الحائض ) اذا لم يحجر لها من كتبه التعمود فمن اسم الله تعالى بطريق أولى بل و يؤيدها موثقة منصور بن حازم أيضاً المروية في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن التعمود يملأ على الحائض فقال نعم ان كان في حبل او قصه حديد .

( روجه التأييد ) ظهورها في الشرط المذكور اما هو لئلا يحصل اسم الله من حبل الحائض وكتابه التعمود فادام يحجر للحائض من كتبه التعمود فمن لعل الجدر له بطريق أولى ( هذا ) ولكن عن حمله من متأخري المتأخرين من الطهر في موثقة عمار ضعف السند وبعدها لجملة من الاحاديث ( كحضر أبي الربيع ) المروية في الوسائل في الباب ١٨ من الحاشية عن أبي عبد الله عليه السلام في الحديث ومن الدراهم وفيها اسم الله واسم رسوله قال لا بأس به ربما فعلت ذلك ( ورواية المعتبر ) عن الجامع الرطبي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وقد روى الوسائل في الباب المذكور بعضها قال سألت عن الدرهم الذي يملأ من الدرهم الا يمس وهو حسب فقال إي والله اني لأؤتي بالدرهم فأحده واسمى لحب وما سمعت أحداً يكره من ذلك شيئاً إلا ان عبد الله بن محمد كان يعيتم عينا شديداً يقول حملوا سورة من القرآن في الدرهم فيعطى الزاوية في الحمر ويوضع على لحم الحنزير ( وموثقة اسحاق بن عمار ) المروية في الباب المذكور عن أبي ابراهيم عليه السلام قال سألت عن الحبس

مسئلة ٥ - يحرم على الحبس والحائض والنساء الجلوس في المساجد بل الدخول فيها ايضاً الا احتيازاً بالدخول من باب والخروج من باب آخر (١)

والطائفة بمسائل انديهم الدراهم البصر قال لا بأس ( قال في الحواهر ) ولذا كان الحكم بالكراهة متحججاً عند بعض المتأخرين ( افور ) ومن هنا توقف الحدائق في المسئلة وقار في الآخر فصيل الاحتياط واضح ( ولكن مع ذلك كله ) الحق مع المشهور فان الطعن في موثقه عار عما لا ينبغي فان رواياته مما يعتمدها الاصحاب سيما مع تأيدها في المقام بحسنة داود وموثقة منصور المتقدمين ( وأما الروايات المعارضة لها ) من خبر أبي الربيع وروايته المعسر عن جامع الرضا وموثقه اسحاق وان امكن حملها على مس الدراهم بدون إصاها الكتاب كما ارتفع الحواهر والوسائل بالنسبة إلى خبر أبي الربيع جمعاً بين الروايات وحملها على التقية من السلاطين الذين حرروا تلك الدراهم المنقوش عليها اسم الله واسم رسوله او سورة من القرآن فهو وإلا فالترجيح للموثقة الرواية وجامع الرضا وبهاية الاحكام المتقدمين في صدر مسئلة ورد علم الروايات المعارضة لها إلى أهلها سيما روايته المعسر عن جامع الرضا انتهى هي كالصريحة في حوار من الحبس الدراهم المنقوش عليها سورة من القرآن الكريم مع انه لا يجوز للحبس مسها كما تقدم في صدر المسئلة السابقة فلا خلاف فيه بين علمائنا بل اجماع علماء الاسلام جميعاً والله العالم

(١) أما الحرمة في الحبس فهي المشهورة من الاصحاب بل لم يذكروا الخلاف فيها عن أحد سوى عن سائر محدثي الكراهة وعن الفقه وعلى الضر عن يوم الحبس في المسجد ( قال في الحدائق ) وهو طاهر في عدم الكراهة ( انتهى ) وهو كذلك .

( ويدل على المشهور ) روايات كثيرة فوق الاستفاضة مروية في الوسائل في الباب ١٥ من الخضابة كلها عن أبي جعفر أو أبي عبد الله عليه السلام .

( وفي صحيح زرارة عن محمد بن مسلم ) قالاً قلنا له الحائض والحبس بدخلان المسجد ام لا ؟ قال الحائض والحبس لا بدخلان المسجد إلا محتارين ان الله تبارك وتعالى يقول ولا حضاً إلا عابري سبيل حتى تمسكوا ( الحديث ) وعن علي بن إبراهيم والعباسي انهما قد روياه في تفسيريهما ( وعن محمد بن البيان ) عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى ولا حضاً إلا عابري سبيل ان معناه لا تقربوا مواضع الصلاة من المساجد وانتم حضاً إلا محتارين ( وفي حصة محمد بن مسلم ) في حديث في الحبس والحائض وبدخلان المسجد محتارين ولا يقعدان فيه الخ

( وفي مرفوعة أبي حمزة ) ولا بأس ان يمرّ بمعنى الحبس والحائض في سائر المساجد ولا يجلس فيها ( وفي رواية جميل ) قال للحبس ان يمشي في المساجد كلها ولا يجلس فيها إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول ( وفي صحيفة أبي حمزة ) ولا بأس ان يمرّ بمعنى الحبس في سائر المساجد ولا يجلس في شيء من المساجد إلى غير ذلك من الروايات .

هذا وفي الباب المذكور جملة من الروايات الدالة على الكراهة بل بعضها صريح في نهي الناس وطاهره عدم الكراهة ( ففي حديث الماهي ) قول رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله كره لي ست حصل وكرهتهن



للأوصياء من ولدي واتباعهم من بعدي وعدت منها آيات المساجد حساً (ومثله) رواية عياض  
(وفي رواية الديلمي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ ستة كرهها الله لي فكرهتها  
للأئمة من دريتي وليكرهها الأئمة لاتباعهم العت في الصلاة والرفث في الصوم والمن بعد الصدقة والصحك بين  
القصور والتطلع في الدور وآيات المساجد حساً (وقرب منها) روايه ابن منجد  
(وفي صحيحة محمد بن القاسم) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحب ينام في المسجد فقال يتوصاً ولا  
بأس أن ينام في المسجد ويصبر فيه

(أقول) أما حديث المصاهي وما جرى مجراه فلا بد من عدم مادة كره فيها ولو بالنسبة إلى آيات  
المساجد على السرمة كما هي كذلك بالنسبة إلى الرفث في الصوم والتطلع في الدور ووجه الحمد هو اقواله  
ظهور الأحاديث المتقدمة في عدم الحوار من ظهورهما في الكراهة اصطلاحاً واستعمال مادة كره في الحرمة  
كثير شائع في الأخبار كما لا يخفى على المتتبع.

(وأما صحيحة محمد بن القاسم) فلا تنطبق هي لا على مذهب سائر الظهورها هي بمعنى الكراهة وسائر  
قد ادعى الكراهة ولا على مذهب الصدوق لأشراطها التوساً في حوار يوم الحب في المسجد ولم يبحث هذا  
الشرط عن الصدوق رحمه الله

(وعلى كل حال) قد قيل في توجيهها وجوه بعيدة أقر بها الحمد على الثقة وذاك لما في الوسائل من  
أن معرفة من العامة يستبعدون استيطان المساجد للجنب بالوصوء والمصوم يعوّر به مصوء وقد استبعد هذا  
الحمد صاحب الحدائق نصراً إلى أن المقول عن أحمد بن حنبل هو الحوار (أقول) بل عن المعنى لأن قدامة  
الحسلي أنه إن توصاً الحب فله اللبس في المسجد في قول أصحابنا وأصحاب (إنتهى)

بقي أمران أحدهما أن ظاهر الروايات المتقدمة في صدر المسئلة بينهما ما في صحيح درارة ومحمد بن  
مسلم المروزي بطرق من قوله عليه السلام لا يدخلون المسجد إلا محتارين أن جميع الأكواف في المسجد حرام على  
الحب والجنائس إلا الاحتار الصادق على الدخول من باب والحروج من باب آخر سواء كان الكون فيه في  
صمن الجلوس أو القيام أو النوم أو المشي في حواصيه بل وحتى الدخول والحروج من باب واحد ولو يعبر مكث  
فانه بما لا يستلزم احتيازاً.

(وأما ما في رواية جميل) المتقدمة من قوله عليه السلام للحب أن يمشي في المساجد كلها ولا يجلس فيها  
ولا يمشي فيها محمول على الاحتيار جمعاً بينها وبين الصحيح المتقدم وغيره لا المشي في حوار المساجد  
بلا احتيار.

(وعليه) فما عن بعضهم من تحوير المشي في حواصيه بل يظهر من المدارك أيضاً الميل إليه استناداً  
إلى إطلاق الأدب في المرور وإلى ما في روايه جميل بل يظهر منه في أحكام العائس احتار ذلك صريحاً ضعيف  
لا يصار إليه

﴿ثانيهما﴾ أن ظاهر الروايات المتقدمة في صدر المسئلة هو حوار الاحتيار في المسجد للجنب من

ولا يحرم ذلك على المستحاضة ولا على من منى المني بعد الرد أصلاً (١)

مسئلة ٦ - ان جمعاً من علمائنا الحقوا (٢) بالمساحد المشاهدة وكما يحرم على الحبس والحائض

غير كراهية (وكن) صريح الشرائع في أحكام الحائض الحكم بكراهته بل يظهر من الحواضر هناك تصريح جمع من الأعظم بذلك بل ذكر عن العذراء الإجماع على الكراهة وهو مشكل جداً لعدم الدليل عليها (وأشد منه) ما عن المنتهى بعد الاعتراض بعدم وقوفه فيها على جهة من جنسها كون سبب الكراهة أم جعل المسعد طريقاً أو إدخال النخاسة إليه .

(هذا تمام الكلام) في الحبس (وآفة الحائض) فيذكر على حرمة لدخول عليها في المسعد إلا احتياطاً مضافاً إلى حمده من الروايات المصرحة بالحبس والحائض جميعاً المتقدمه في صدر المسئلة من الروايات لمصرحة بهما في المستدرک في الباب ٢٧ من الحيض (الإجماع) الذي ادّعه المدرك على الحرمة في أحكام الحائض وحكى عن المعشر والمنتهى بل حكى عن المنتهى أنها مذهب عامة أهل العلم (كما أن الدليل على الحرمة في النساء) هو ما سيأتي في معمله من الإجماعات العديدة على أنه يحرم عليها ما يحرم على الحائض

(١) وذلك لعدم الدليل على الحرمة في المستحاضة ومن منى المني بعد الرد وأما ما حكى عن مصابيح العلامة الطباطبائي من أن مذهب الأصحاب بحريم دخول المساحد وقرينة المرائم على المستحاضة قبل غسل وأن الأقوال لمصافيه لذلك شاذة فمما لا يصلح دليلاً على الحرمة (كما أن ما تقدم) في أوامر المسئلة الأولى من هذا الفصل من استظهار الحواضر حرمة دخول المساحد على المستحاضة من المحقق بل ومن كلمات الأصحاب أيضاً فيما أنى في استنباطه حيث علقوا بصيرورة المستحاضة بمسرة الطاهر على فعل ما وجب عليها من الأعمال .

وما ذكره عن حواشي التحرير من أن طاهر الأصحاب أن حدث الاستحاضة الموجب للغسل هو كالحيض عيماً بل وما ذكره عن شارع النجاء أيضاً من الإجماع على تحريم العائات المحبس من الصلاة والطواف ومن كثرة القرآن ودخول المساحد وقرينة الغزائم على المحدث بالأكبر مطلقاً إلا من منى المني (قال) وربما يشعر به أيضاً المحكي من عبادة الغنية والمعشر والتذكرة .

(وقد عرفت هناك) أن شيئاً من ذلك مما لا يصلح أيضاً دليلاً على الحرمة (وبعد) من هذا قد حكى (عن الراس والمدارك والدخيرة وشرح المصابيح لشيخنا الأعظم ومجمع الزهد وروس الحصان والدروس حواضر لست استحاضة في المساحد بدون العمل واحتار لدواهر أيضاً الحواضر في كل من اللث وقرائة العرائم جميعاً للأصل وعدم دليل بحرج عنه

(٢) منهم المحدث و ابن الحسد والشهيدان وحمله من المتأخرين (وعن الشهيدين) الاستدلال لذلك باشتغال المشاهد على فائدة المسعد وزيادة الشرف من سبب اليه (وقال في الجذائق) ويمكن الاستدلال عليه بظاهر آية تعظيم شعائر الله وبالأخبار الدالة على عدم دخول الحبس موتهم أحياء (قال) ولا ريب أن حرمتهم أمواتاً كحرمتهم أحياء (إنتهى) (وفي الحواضر) قوى هذا القول استناداً إلى الأمور المذكورة

والنساء الجلوس في المساجد وكذلك يحرم عليهم الجلوس في المشاهد المشرفة وهو الأحوط والأئمة تعظيم الشعائر ومقام الأئمة الأطهار عليهم السلام.

مسئلة ٧ - يحرم على الحب والحائض والنساء وضع شيء في المساجد (١) وإن حار لهم الأئمة

كلها (وقد في المدارك) ولتنويف فيه محال (انتهى)

(قول) ولا يصح أن القنوي صريحاً بالاحتمال مشكلاً جداً إذ لم يحرر له مناط الحكم على التفصيل والدقة كي يعرف أنه موجود في المشاهد أيضاً مع الزيادة.

(وأما تعظيم الشعائر) ولا يقضي بأكثري من وجهاً تراء الجلوس في المشاهد تلك الحالة (وهكذا الروايات الداهية) عن دخول الحب في بيوت النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام المروية في الوسائل في الباب ١٦ من العناية الواردة أعليها في قصة أبي بصير المرادى الذي دخل على أبي عبد الله عليه السلام حساً (ودلت) لما في بعضها من قول «يا أبا عبد الله نعم» أنه لا يسمى له من أن يدخل بيوت الأئمة فإن لقصة (يسمى) كالصريحة في كراهة الدخول في تلك البيوت جنباً لا حرمة.

(وأما ما في بعضها) من قول «أحدث النظر إليه» دلت على أن أبي بصير وقار هكذا يدخل بيوت الأئمة وأنت حسب فقال أعوذ بالله من غضب الله وغضبه وقال استعمر الله ولا أعوذ وما لا يثبت على الحرمة دلالة وصحة فإن صدور الأمر المذكور من مثل أبي بصير وهو تلك المرة العظيمة لا بعد أن يوحى حدثاً نظر الإمام إليه بل وغضبه عليه.

(نعم) في بعض روايات الإمام أن عمر أبا عبد الله دخل على الحسين عليه السلام فقال له أما تستحي يا أعرابي تدخل على إمامك وأنت جنب وظاهره الحرمة.

(ولكن) يظهر من مصاح الفقهاء أن الأعرابي لما قرب إلى المدينة حصص ودخل على الحسين عليه السلام فقال له ما قال ولا بعد أن يكون التشديد هو لأجل أنه حصص ودخل على الإمام حساً وليس جنايته لو كانت من حال لم يشدد عليه هذا التشديد (وعلى كل حال) أن الأحوط كما ذكرنا في المتن هو أن لا يجلس الحب ولا الحائض ولا النساء في المشاهد المشرفة (والله العالم)

(١) أما الحرمة في الحب والحائض فهي مما لا خلاف فيه على الظاهر سوى عن سائر فقال بالكراهة (من عن جماعة) دعوى الإجماع عليها صريحاً عدى سائر (من عن انتهى) أنه مذهب علماء الإسلام عدى سائر (بل عن الغنية) الإجماع عليه بلا استثناء أحد.

(ويبدل على الحكم المذكور) مصحفاً إلى الإجماع (صحيح عند الله من سائر) المروى في الوسائل في الباب ١٧ من العناية قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحنف والحائض تسولان من المسجد المتاع يكون فيه قال نعم ولكن لا يصحان في المسجد شيئاً

(وصحيح زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام في الباب ٣٥ من الحيف قال سألته كيف صارت الحائض تأخذ ما في المسجد ولا تضع فيه قال لأن الحائض تستطيع أن تصح ما في يدها في غيره ولا تستطيع أن يأخذ ما فيه الأئمة.

(وصحيح زرارة وعبد بن مسلم) في الباب ١٨ من العناية عن أبي جعفر عليه السلام قال الحائض والحنف لا

منها (١) ولا يحرم ذلك على المستحاضة ولا على من مس الميت بعد برده (٢)

**مسئلة ٨** يحرم على الحبس والحائض والنفساء الدخول في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ولو اختياراً بالدخول من باب والمخروج من باب آخر (٣)

بدخول المسجد إلا مختارين (إلى أن قال) وبأحدهما من المسجد ولا يصحان فيه شيئاً قال لأتبعهما لا يقدران على أخذ ما فيه الأمانة ويقدران على وضع ما بيدهما في غيره .

(قال صاحب الوسائل) ورواه علي بن إبراهيم في تفسيره مرسلًا عن الصادق عليه السلام إلا أنه قال يصحان فيه الشيء ولا يأخذان منه فقلت ما بالهما يصحان ولا يأخذان منه فقال لأتبعهما يقدران على وضع الشيء فيه من غير دخول ولا يقدران على أخذ ما فيه حتى يدخلا .

(اقول) وهذه المرسله تعكس الصحاح الثلاثة في حثها في الوضوء والمسجد ومبعت عن الأئمة وقيد في الجمع بينها وبين الصحاح المتقدمة بالاستيفان ولا يتم والأولى رد علم هذه المرسله إلى أهلها أو حملها على اشتباه الراوي وخطائه والله العالم .

﴿بقى شيء﴾ وهو أن طاهر الصحيح الأول أن الوضوء في المسجد بما هو حرام ليس ولو بطرح من الخارج كما حكى ذلك عن المالك ثمسّد بالأطلاق وفي المدارك جعله أحوط أو لو كان الوضوء في حال الاختيار أمر حث فيه (ولكن الظاهر) من الصحيحين الأخيرين جعلين حرمة الوضوء بالقدرة على الوضوء في غير المسجد بخلاف أخذ ما فيه فلا يقدر عليه الأمانة أن حرمة الوضوء في المسجد لا تكون إلا من حيث استلزام الوضوء الدخول في المسجد وهو غير مضطر إليه لجوار الوضوء في غير المسجد

(وعليه) فإذا وضعت شيئاً في المسجد بطرح من الخارج أو في ضمن الاختيار المرحّض فيه (مما عني عنه بل حار ذلك شرعاً كما عني ابن هجر في المقتصر) واختاره الجواهر أيضاً بعدما مل في بدا الأمر إلى الحرمة المفيدة (هذا) تمام الكلام في الحبس والحائض والنفساء في حرمة وضوء شيء في المسجد على النفساء فلما أشير عبر مرة من أبيه سألني في محله أحد الأصحاب وإطافهم جميعاً على أن النفساء يحرم عليها ما يحرم على الحائض (١) وذلك باجماع أصحابنا كما حكى عن بعضهم بل عن المنتهى أنه مذهب علماء الإسلام والظاهر أنه لا مدرّكه له من الأصحاب سوى الصحاح الثلاثة المتقدمة (ثم إن طاهر الصحاح) والقنوي هو حوار لاحق من المسجد وإن استلزم شيئاً فيه بمقدار ما يحتاج إليه الواحد فمما عني من حرمة الدخول فيه ولو لأجل الواحد منه مخالفاً لظاهر النص والفتوى كما في الجواهر فلا يصح إليه .

(٢) وذلك لعدم الدليل فيهما على الحرمة والأصل عند الثبوت هو الإباحة كما حقق في محله .

(٣) أمّا الحرمة في الحبس والحائض فمما لا خلاف فيها بين الأصحاب كما صرح في الحدائق (وعن التذكرة) نسبتها إلى علماءنا من دون نقل خلاف من أحد وهو مشعر بالإجماع عليها بل عن الغنية الإجماع عليها صريحاً .

(وعليه) فمما عني جمع من قدماء الأصحاب من إطلاقهم حوار الاختيار في المساجد للحائض والحائض فهو محمود على سائر المساجد دون المسجدين (كما أن ما حكى عن سائر) من استحباب ترك الدخول في المساجد

المجنب والحائض فلعن مراده غير المسعدين .

(و أمّا ما عني كثرة اللثام) من ان ظاهر المسوط هو القول بالكرهه ففي الحواهر لم تحفظه  
(و على كل حال) يدل على حرمة دخول الجنب و الحائض في المسعدين و لو اختياراً مصافاً الى ما سمعت  
من عدم الخلاف فيها بل الاجماع عليها (حملة من الروايات) المروية في الباب ١٥ من الحثالة  
(ففي حصة محمد بن مسلم) قال قال ابو جعفر عليه السلام في حديث ورد في الحب و الحائض و بدخول المسجد  
مختارين ولا يقعدان فيه ولا يقربان المسجدين الحرمين  
(و في حصة جميل) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحب و الحائض في المساجد قال لا ولدن يمر فيها كلها  
الا المسجد الحرام و مسجد الرسول

(و في رواية اخرى) لجميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحب ان يمسي في المساجد كلها و لا يجلس فيها  
الا المسجد الحرام و مسجد الرسول (و في رواية ثالثة من حران) الا المسجد الحرام و مسجد المدينة  
(و في رواية ابي حمزة) الثمالى في حديث طويل في شأن مسجد النبي صلى الله عليه وآله ولا يمر فيه جنب (وسياقني)  
في المسئلة الاثنية حملة اخرى من النصوص الواردة فمن احتلم في احد المسعدين الآمرة كلها بالتيمم و انه لا يمر  
في المسجد الا متيمماً و في بعضها تصريح بالحائض ايضاً و انها اذا حاضت في احد المسعدين تيممت و حرحت  
(ودلالة هذه الحملة في النصوص) على المطلوب و امجد ظاهرة ان لو حاز المرور في مسعدين للجنب و الحائض  
لم يجب على من احتلم في احدهما او حاضت فيه ان يتيمم و يمر متيمماً

**﴿ثاني﴾** ان امران احدهما **﴿١﴾** ان في الباب المتقدم في الوسائل حملة من الاحاد المصرية بأنه يجوز لمحمد  
و علي و فاطمة و الحسن و الحسين و الأئمة من ولدهم صلوات الله عليهم اجمعين أن يدخلوا في مسجد النبي صلى الله عليه وآله  
فصلاً من ان يجلسوا فيه حساً او يختاروا وهي مما تدل على علو مقامهم و حاله قدرهم و عظمة شأنهم عند الله  
تعالى حيث انه قد أتاح لهم ما لم يرخص فيه لأحد من خلقه .

**﴿ثانيهما﴾** ان إطلاق الاحاد المتقدمة في المسئلة السابقة التي رجعت للجنب و الحائض في الاحد من  
المسجد مع شمول المسعدين ايضاً كما ان إطلاق احاد هذه المسئلة الدالة على منع الجنب و الحائض في قرب  
المسعدين والمرور فيهما مع شمول القرب و المرور لأجل الاحد منهما ايضاً فالنسبة بينهما عموم من وجه  
يتعارضان الأسلاك في الدخول في احد المسعدين لأجل أحد مناه فإطلاق الاولى بحوزة و إطلاق الثانية يحرمه  
و الظاهر ان الترخيع لإطلاق الثانية فإن أمر المسجد شديد جداً بقراءة عدم حوار الاختياز فيهما في  
حان الحائض و الحيض مع حوار ذلك و ما يبر المساجد كما تقدم (هذا مصافاً) الى ما عني لغية من الاجماع على  
عدم حوار دخول الجنب و الحائض في المسعدين على حال بل حكى المنع عن دخولهما كذلك عن السرائر و  
ابن فهد و ابن البراج والمعتبر .

( هذا تمام الكلام ) في حرمة اختيار المسعدين على الجنب و الحائض و أمّا حرمة علي النساء فلداثير

نعم لا يحرم ذلك على المستحاضة ولا على من مس الميت بعد برده (١)

مسئلة ٩ - اذا احتلم الرجل في المسجد الحرام او مسجد النبي ﷺ وجب عليه التيمم والحروج متيناً (٢) الا اذا كان زمان الجروح اقل من زمان التيمم او قدره فيخرج بلا تيمم (٣) وهكذا الامر اذا احتب بغير احتلام او دخل فيه حباً من الخارج عمداً او سهواً او جهلاً فتيمم ويخرج (٣) بل وهكذا الامر في المرونة

إلغير مرة من انه سيأتي في محله الاجماع على انه يحرم عليها ما يحرم على المحاضن

(١) وذلك لعدم الدليل فيهما على الحرمة فمقتضى الأصل هو الإباحة

(٢) هذا هو المشهور كما صرح في الحديث في اواخر التيمم من عن المعتمر والمنتهي بسنة النبي علمائنا وظاهرهما الاجماع عليه (ولكن مع ذلك) حتى عن ابن حمزة القور بالاستحاضة وصحة الحواجر وهو في محله لظهور الأدلة في الوجوب كما استعرف .

وبدل على المشهور صححه ابن جرير المروية في الوسائل في الدر ١٥ من الحديث قال اذا اوجعهم ﷺ اذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام او مسجد الرسول فاحتلم فماتته حياه فليتيمم ولا يبرأ في المسجد إلا متيناً ولا بأس ان يبرأ في سائر المساجد ولا يجلس في شيء من المساجد (ورواه) في الباب المذكور محمد بن يحيى مرفوعاً عن أبي حمزة وقد نقلوه الا متيناً (ما قلناه) حتى يخرج منه ثم يغتسل وكذلك المحاضن اذا أصابها الحيض فعمل ذلك ولا بأس ان يبرأ في سائر المساجد ولا يجلس فيها

(والرصوى) المروى في المستدرک في الباب ٧ من الحديث قال ﷺ واذا احتلمت في مسجد من المساجد فخرج منه واعتسل الا ان تكون احتلمت في المسجد الحرام او في مسجد رسول الله ﷺ فانك اذا احتلمت في أحد هذين المسجدين فتميم ثم أخرج ولا تيمم عليهما محضاً الا وابت تيمم

(٣) فإن اطلاق الأمر بالتيمم في الروايات المتقدمة منصرف الى الغالب الشائع من كون زمان التيمم اقل من زمان الجروح فاذا اتفق الناس بان كان زمان الجروح اقل من زمان التيمم وجب الجروح بلا تيمم نقدياً للكون في المسجد مع الحياه بل وهكذا الامر اذا كان زمان الجروح بقدر زمان التيمم وجب الجروح ايضاً بالاتيمم للجهة المذكورة فانه اذا فعل ذلك لم يبرأ من الجرح في المسجد في آن واحد وهو ان الجروح واذا تيمم وخرج لم يبرأ من المسجد في آن في آن التيمم وفي آن الجروح وفي آن الثاني وان كان متيناً ولكم مع ذلك مخرج شرعاً يجب بركه اذا امكن بالجروح الاتيمم

(٤) واستند في ذلك هو القطع بعدم الخصوصية للاحتلام او للحياه الحاصله في نفس المسجد دون خارجه بل للملاك في الكل هو حرمة مرور الجنب في أحد المسجدين الا متيناً لم يرد احترامهما بالتيمم الى سائر المساجد (وما ذكر الاحتلام) في الصحيحه وما بعده فهو ليس الا لكونه محل أنقلاء الدائم فيهما عادة لا مداخلية للاحتلام من بين افراد الجنابة .

(وعليه) فماعت طائفة من الأصحاب من الإقتصار في وجوب التيمم على المحتمل فقط جهوداً على المعص صعب سيما بما لاحظته ان الصحيحه على رواية المعتمر كما حكى عنه هذا (فاحتلم أو أصابته حياه) ودونه في الصعب الإقتصار على الحياه الحاصله في المسجد بالاحتلام او غيره دون الجنب الذي أجنب في خارج المسجد



إذا حاضت (١) في أحد المسجدين أوفت (٢) أي ولدت فتيمم و ترحح متيممة .

مسئلة ١٠ - إذا احتلم الرجل في أحد المسجدين وتمكّن من الاعتسال فيه بأقل من زمان التيمم أو قدره من دون أن يتنجس المسجد أو شيء من آلاته وجب الاعتسال فيه (٣) دون التيمم والخروج منه متيمماً

ودخل فيه عمداً أو سهواً أو جهلاً .

(١) ويدل على حرمان الحكم في الحائض معافاة إلى اشتراكها مع الجنب في الأحكام (مرفوعة محمد بن يحيى) المتقدمة آنفاً المصروفة بالحائض نصريحاً (وعن المحقق في المعتمد) إنكار ذلك لقطع الرواية ولأنه لا سبيل للحائض إلى الطهارة بخلاف الجنب ثم حكم بالاستعجاب .

(وفي الجميع ما لا يحمي) فإن المرفوعة مما لا ينضم المناقشة فيها بالقطع بعد تبيدها ما اشير إليه من اشتراك الحائض مع الجنب في الأحكام والظاهر أن ذلك يثير ما في محكي المنتهى من أن المرفوعة مناسبة للمذهب (قال في الحواهر) على أنها مرويّة في الكافي الذي هو أصط كتاب الأحكام (انتهى)

والتيمم للحائض وإن كان مما لا يعطيها طهارة ولكن تيمم الجنب للخروج من أحد المسجدين أيضاً مما لا يعطيها طهارة مع وجود الماء في خارج المسجد

(وأما الحكم) باستحباب التيمم للحائض فإن كان استناداً إلى المرفوعة فلا سبيل إليه بعد تصحيحها فإنها إذا كانت قاصرة عن إثبات الوجوب كانت قاصرة عن إثبات الاستعجاب أيضاً فإنه حكم شرعي يحتاج إلى دليل معتبر كالوجوب عيناً وإن كان لا حصار من بابه نواب فهي قاصرة عن إثبات الاستعجاب سوى الآخر والثواب إذا كان الإتيان بالعمل رجاء واحتياطاً .

(٢) والمستند في إلحاق النساء بالحائض هو ما اشير إليه غير مرة من أنه سبغ في محلّه إجماع الأصحاب وإطافهم على أن النساء يحرم عليهن ما يحرم على الحائض ودانست التيمم للحائض بالنسبة للنساء أيضاً ولا إجماع .

(٣) كما عن الشهيد الثاني في جملة من كتبه مستنداً عليه في محكي الروض بأن فيه جماعاً بين ما دلّ على التيمم إذا احتلم في أحد المسجدين وبين ما دلّ على اشتراط التيمم بتعدّد الماء وفقده وهو حديث حدّثاً (١) (ومن هنا) قراء الحقائق بل قال وإليه ذهب جملة من المتأخرين (انتهى) .

(وعليه) فمافي المدارك في أوّل الكتاب وحكاة عن الشيخ على في حاشية الكتاب و يظهر من الحواهر اختياره من وجوب التيمم حتى في العرس المذكور استناداً إلى إطلاق ما دلّ على وجوب التيمم على المحتلم في أحد المسجدين والخروج متيمماً صعب حدّثاً فإن ما دلّ على التيمم منصرف عن هذا العرس النادر الشارح بالاشبهة فلا يمسك بإطلاقه .

(ومنّه يظهر) صعب ما دلّ به المدارك من أن اشتراط التيمم بفقد الماء لغير الصلاة مما لا دليل عليه فإن

(١) قد مضى إلى أن الترجيح مع العمل حتى في صورة كون زمانه بقدر زمان التيمم فانه لا غسل في دققة واحدة مثلاً فلا حاجة بعدد وفي حال الخروج ليس بحب ولكن إذا تيمم في دققة فالجاية على حالها وهو في حال الخروج جنب عايتة أن الجاية مخففة بالتيمم (منه) .

مسئلة ٩٩ - اذا لم يتمكن من العسل عن الحماة او الحيض او النفاس الا في المسجد وجب عليه ان يسمم  
او لا ثم يدخل المسجد ويمسح فيه (١).

اشترطه لغير الصلاة وان فرض انه مما لا دليل عليه ولكن مشروعية التيمم في هذا الموضع بعد انصراف دليله  
عن صورة التمكن من الاعتسار في المسجد بأقل من زمان التيمم او مثله مما لا دليل عليه ايضاً  
( ودعوى ) ان الكون في المسجدين حساً في كل حال حرام خرج منه حال التيمم للجروح ونقي حال  
العسل على حرمة صبغة ايضاً فان دليل التيمم بعد انصرافه عن مفروض المسئلة يكون حال التيمم للجروح  
ايضاً باقياً على حرمة .

( ومثله في الضعف ) دعوى ان الامر بالتيمم والجروح متمم كما حار ان يكون مسبباً على الغالب من  
عدم التمكن من الاعتسار في المسجد بأقل من زمان التيمم او مثله فكذلك حار ان يكون هو لحرمة إزالته  
الحماة في المسجد ولو لم يستلزم تعجيله والمحتلم لا بد له من ان يريد الحماة عن يده او لا ثم الاعتسار  
من جنابته .

( ووجه الضعف ) عدم الدليل على حرمة إزالته الحماة في المسجد بما هي في حاله يستلزم تعجيل شيء  
منه ابتداءً .

( ثم انه حكى عن الذكرى والمصالح ) احتمال تقديم العسل في صورة التمكن منه في المسجد على التيمم  
مطلقاً وان كان زمان العسل أطول من التيمم غير انه لم يعلم قائل به وانه لو لادلك لكان القول بفتحها انتهى ولكن  
الاحتمار ضعيف غاية الضعف وذلك لوجوب تقليل الكون في المسجد مع الحماة مهما امكن  
( وعليه ) فالاحتمار للاعتسار فيه اذا كان زمانه أطول من زمان التيمم ( وما في الجواهر ) من كلام طوويل  
ملخصه ان العسل اذا وجب فيما كان زمانه أقصر من التيمم او مساوياً له حار مطلقاً حتى فيما اذا كان زمانه أطول  
ليس كما يسعى فتأمل جيداً

(١) كما صرح به الجواهر ومصاح الفقيه فان المكث في المسجد مع حدث الحماة او الحيض او النفاس  
حرام شرعاً فيستبيح لاجل الضرورة بالتيمم ويدخل فيه ويمسح (وهاهما) اشكال معروف على الأئمة وهو انه اذا  
تيمم واستباح به المكث في المسجد تمكن من العسل واذا تمكن من العسل انتقص التيمم والتيمم يلزم من وجوده عدمه  
وهو محال ولكنه كما صرح في مصاح الفقيه معاملة وهو كذلك فانه في المقدار الخاص من الزمان الذي يتوقف عليه  
تحقق العسل وهو من اول زمان دخوله المسجد الى آخر زمان تحقق العسل عاجز عن الطهارة المائية فيصح  
التيمم فيه ومن التيمم في هذا المقدار من الزمان يلزم انتقاص التيمم بعد هذا الزمان وهذا ليس بمحال

## فصل

### فيما يكره للجنب

#### وتفصيل الكلام فيه يقع في طي مسائل

مسئلة ١ - يكره للجنب الأكل و الشرب (١) حتى يغتسل و يرتفع العنابة من أصلها أو

(١) ملاحاظ فيه كما في الجواهر وعن التذكرة سسته الى علمنا وهو مشعر بالإجماع على الكراهة (بل عن الغنية) الإجماع عليها صريحاً (وأما ما عن العقبه) والهداية من التعبير بالمدحور فهو محمول على الكراهة (قال في الجواهر) كما يشعر به تعليقهما بمحذوف الرسم (قال) وكذا ما في المقنع من النهي عن الأكل والشرب للتعميل المذكور ونحوه في النهي ما في المهذب (انتهى).

﴿أقول﴾ هذا مضاف الى أن الأكل في حال الجنابة هو من الأمور التي نعم بها البلوى ولو كان حراماً لورد فيه الوفاء من الأخبار المأهية المحرمة له وليس فليس وعلى كل حال يدر على الكراهة مضاف الى الإجماعات روايات كثيرة كما يظهر بمراجعه الوسائل الباب ٢٠ من الجنابة و ٤٠ من آداب الحمام (وهي مرسله تدبر على العارضي) عن رسول الله ﷺ حمس حصال يورث الرسم (الى أن قال) والأكل على الجنابة (وفي مرسله الفقيه) وروى أن الأكل على الجنابة يورث الفقر.

(وفي حديث المناهي) نهى رسول الله ﷺ عن الأكل على الجنابة وقال انه يورث الفقر (وفي المستدرک) في الباب ١٢ من الجنابة جملة من الروايات الدالة على أن الأكل على الجنابة مما يورث الفقر (وفي صحيح الحلبي) إذا كان الرجل جنباً لم ياكل ولم يشرب حتى يتوضأ.

(وفي صحيح عبد الرحمن) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام أياكل الحب قبل أن يتوضأ قال لا تكسروا كرايمه يده والوصوء افضل (قال في الوافي) هكذا يوجد في النسخ ويشبه أن يكون ما صحف وكان بالنفس غسل الخ (وفي رواية السكوني) لا يدق الحب شيئاً حتى يغسل يديه وتغصص فانه يحاف منه الوضوء (الوضوء الرسم) (وهي صحيحة زرارة) الحب إذا أراد أن ياكل أو يشرب غسل يديه وتغصص وعسل وجهه واكل وشرب (وفي الرصوى) المردى في الباب المتقدم من المستدرک وإذا أردت أن تاكل على حاشتك فاعسل يديك وتغصص واستنشق ثم كل واشرب الى أن تغتسل فان اكلت أو شربت قبل ذلك أحاف عليك الرسم ولا تعد الى ذلك

﴿بقي أمور أحدها﴾ أن ظاهر جملة من الروايات المتقدمة الحرمة ولكن المقصود منها بقرينة التعليلات المذكورة فيها بل والإجماعات المتقدمة هو الكراهة (بل موقفه ابن بكير) المروية في الوسائل في الباب ١٩ من الجنابة قدس تحت بالجواز تصريحاً كما يظهر بمراجعتها.

﴿ثانيها﴾ أنه قد يتوهم أن مقتضى صحيحة عبد الرحمن هو استحباب الوضوء للجنب قبل الأكل أو غسل اليد خاصة كما أن مقتضى صحيحة زرارة هو استحباب غسل اليد والمضمضة وعسل الوجه قبل الأكل والشرب لا

يتوضأ (١) أو يغسل يده و يتمصص و يغسل وجهه (٢) أو يغسل يده و يتمصص ويستشق (٣) أو يغسل يده و يتمصص فقط (٤) أو يغسل يده خاصة (٥) و أفضل الكل بعد الغسل الوضوء (٦) كما أنه ينحب للحائض أن لا تأكل حتى تتوضأ (٧)

مسئلة ٢ - يكره للجنب ان ينام (٨) حتى يغسل (٩) او يتوضأ (١٠) و الغسل أحب وأفضل (١١)

كرهه الأكل والشرب للجنب بدون هذه الأمور (ولكن التوهم ضعيف) فان مقتضى سائر الروايات سيما صحيح الحلبي هو كراهه الأكل والشرب للجنب قبل الوضوء أو إخوانه و أنها بما تزول و ترتفع بالوضوء أو بأخوانه و إن علة الكراهة هي خوف الرمس والفقر أعادها الله من كليهما ومن كره مكرهه

﴿ثالثها﴾ أنه هل يكفي الأتيان بالأمور المذكورة من الوضوء وإخوانه مرة واحدة أو تكرار مع الغسل المعتادين الأكلات وهو الغسل من الصبح إلى الظهر ومن الظهر إلى الليل أو مع الغسل المعتد به على نحو المعتد الأكلة الثانية أكلة أخرى غير الأولى أو أن المعيار في التكرار هو تخلل الحدث وجوه بل لعلة أقوال .

(ولعل الأظهر) هو التفصيل بين الوضوء وإخوانه فإن توضأ فلا يكرار إلا بالحدث وإقارداً أتى بأخوان الوضوء فلا تكرار لحصول الامتثال بأكثر مرة بل وللرسوى المتقدم حيث قال فاعسل يديك و يتمصص واستشق ثم كل واشرب إلى أن تغسل .

(١) كما في صحيحي الحلبي وعبد الرحمن المتقدمين .

(٢) كما في صحيحة زرارة المتقدمة .

(٣) كما في الرسوى المتقدم .

(٤) كما في رواية السكوني المتقدمة .

(٥) كما يظهر من صحيح عبد الرحمن حيث خيّر بين غسل اليد والوضوء وقد يغسل يده والوضوء أفضل .

(٦) كما صرح به في صحيح عبد الرحمن المتقدم .

(٧) وذلك لرواية معاوية بن عمار المروية في الوسائل في الباب ٣٠ من الحيض عن أبي عبد الله عليه السلام قال

تتوضأ المرأة الحائض إذا أرادت أن تأكل الخ .

(٨) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن المعتمد والتدكرة مسته إلى علمائنا بل عن الفقيه والمنتهى

الإجماع عليه صريحاً .

(٩) وذلك لصحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله البصري المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من الجنابة قال

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يواقع أهله أيتام على ذلك قال إن الله يتوفى الأنفس في منامها ولا يدري ما يطرقة من البلية إذا مرع فليغتسل .

(١٠) وذلك لصحيحة عبيد الله بن علي الحلبي المروية في الباب المتقدم قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل

أيتشى له أن ينام وهو جنب فقال يكره ذلك حتى يتوضأ .

(١١) كما صرح به موثقة سماعة في الباب المتقدم قال سألت عن الجنب يحب أن يري النوم قال إن أحب

أن يتوضأ فليغسل والغسل أحب إلى وأفضل من ذلك وإن هو نام ولم يتوضأ ولم يغسل فليس عليه شيء .

و إذا لم يجد الماء تيمم (١) .

مسئلة ٣ - يكره للجنب قرائه ما راد على مسح آيات من القرآن الكريم من دون أن يحرم عليه ذلك

(١) وذلك لرواية الصدوق في العلل المروية في الباب المتقدم من الوسائل عن أبي حنيفة عن أبي عبد الله عليه السلام

عن أبيه عن آتائه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال لا ينام المسلم وهو جنب ولا ينام إلا على طهور وإن لم يجد الماء فليتييم بالصعيد ( الحديث ) .

﴿ بقي في المسئلة أمور ﴾ ينبغي التنبيه عليها .

( أحدها ) أنه قد بلوغ من الرواية الأولى والأخيرة عدم حوار النوم للجنب حتى يغسل ولكن صريح

صحيحة الحلبي الكراهة بل صريح موثقة سماعة أنه شيء عليه وأصرح منها صحيحة الأعرح في الباب المتقدم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ينام الرجل وهو جنب وتنام المرأة وهي جنب .

( ثانيا ) أنك قد عرفت من رواية الصدوق أن المجنب إذا أراد النوم ولم يجد الماء فليتييم بالصعيد ( ولكن )

هل يقتصر في صحة هذا التيمم وقد الماء للغسل والوضوء جميعاً كما عن الرياس أم يكفي فقده للغسل فقط فيصح التيمم ولو مع وحدان الماء للوضوء كما في الجواهر ( الأظهر ) هو الأول فإن التيمم وإن صح بدلاً عن الغسل مع وحدان الماء بقدر الوضوء ولكن ذلك للصلاة لا للنوم فإن للنوم كان محيراً بين الغسل والوضوء فإذا تعدد الأول تعيين الثاني ولا يغسل التوبة إلى التيمم أصلاً .

( ثالثها ) أنه حكى عن المحدث النهي عن النوم للجنب حتى يتمضمض ويستشق ولم يعرف لذلك مدرك

من الروايات ابتداءً

( رابعها ) أنه قد يتوهم أن مقتضى صحيحة عبد الرزاق أن هو استحباب الغسل للجنب قبل النوم كما أن مقتضى

موثقة سماعة هو استحباب الوضوء أو الغسل للجنب قبل النوم لا كراهة النوم له بالغسل أو بالوضوء ( ولكن التوهم ضعيف ) فإن صحيحة الحلبي صريحة في كراهة النوم بالوضوء للجنب كما أن رواية الصدوق صريحة في النهي عن ذلك حتى يتطهر فإن لم يجد الماء تيمم وبها يعرف أن الكراهة مما ترتفع بالغسل أو بالوضوء أو بالتيمم .

( خامسها ) أنه حكى عن العقيه أنه قال بعدما روى صحيحة الحلبي ( ما لفظه ) وفي حديث آخر أنا إمام

على ذلك حتى أصبح وذلك أنني أريد أن أعود .

( و ظاهره ) كما عن جماعة من متأخري المتأخرين ومنهم المحقق الحونساري وصاحب الوسائل أنني أريد

أن أعود إلى الجماع حينئذ فهل الكراهة تنتمي لمن أراد العود إلى الجماع كما حكى ذلك عن بعضهم استناداً إلى هذه المرسلة صهيبة أن الإمام عليه السلام لا يرتكب المكروه وإن الكراهة لا تنتمي بذلك كما هو مقتضى إطلاق كلام الأصحاب ولكن لامتيازات بين قول الإمام أنه أثم على ذلك وبين توصيته عند النوم لرفع الكراهة الأقرب هو الثاني كما صرح به الجواهر .

( ومن العجب ) ما تكلفه المحدث هاهنا تكلفاً شديداً لتوجيه فعل الإمام عليه السلام فدعي أن المراد من العود

العود إلى الإتيان وأنه لا يموت في تلك الليلة فراجع عن كلامه زيد في علو مقامه .

شرعاً (١) وأما الحائض فيكره لها قرائه القرآن مطلقاً

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحقائق والحواهر جميعاً ( بل في الحواهر ) وعن الانتصار والغنية والمنتهى والخلاف والمعتبر وغيرهم الإجماع على جواز قرائه الحائض ما شاء من القرآن أغنى ما سوى الغزائم ( ولكن مع ذلك كله ) حكى عن ابن المراح حرمة ما راد على سمع آيات . ( وقد ينسب ) هذا القول إلى طاهر الشيخ في التهذيب بل وفي نهايته أيضاً بل وإلى طاهر المقنعة ( وعن المنتهى ) أنه حكى عن بعض الأصحاب حرمة ما زاد على السبعين

( بل حكى عن سائر ) في الأنواع حرمة القرائه مطلقاً ( وعن جامع ابن سعيد ) ومراسم سائر الكراهة مطلقاً ( وفي الشرائع ) وعن المسوط والقواعد وحمله أخرى من كتب الأصحاب كراهة ما راد على السبع وأشد منه قرأه سبعين

( وعن ابن حمزة ) تحصيل الكراهة بما عوف السبعين ( ويظهر من المدارك ) والحدائق عدم الكراهة مطلقاً ( قال في الحواهر ) وربما نشره عبارة الفقيه والهداية وكذا عن المفزع ( إلى أن قال ) وعبارة العلامة في المختلف وغيرها من عبارات القدماء كالانتصار والخلاف والسرائر ( انتهى ) .

﴿ أقول ﴾ وتحقيق مسئلة ما يتوقف على ذكر أحاديثه أولاً ثم التكلم حول المجمع بينها بما ينبغي ويليق فيقول إن مجموع الأحاديث المربوطة بالمقام كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ١٩ من الحنابلة والباب ٤٧ من قرائه القرآن في كتاب الصلاة والمستدرک الباب ١١ من الحنابلة هي على أقسام ثلاثة

﴿ القسم الأول ﴾ ما هو صريح في الحوار مطلقاً ( ففي صحيحة زيد الشحام ) تقرأ الحائض القرآن والمعاص والمجنب أيضاً ( وفي صحيحة الحلبي ) تقرأ النساء والحائض والرحل يتعوط والحائض تقرأ القرآن فقل يقرئون ما شاءوا ( وفي صحيحة زرارة ) الحائض والحائض هل يقرئان من القرآن شيئاً فإن نعم ما شاء إلا السجدة الح

( وفي صحيحة الفصيل ) لا بأس أن تقرأ الحائض والحائض القرآن ( وفي صحيحة محمد بن مسلم ) الحائض والحائض يفتحن المصحف من وراء الثوب ويقرئان من القرآن ما شاءا إلا السجدة الح ( وفي رواية السيفي ) يجوز للحائض والحائض أن يقرئا ما شاءا من القرآن إلا سور العرائم الأربع الح

( وفي موقفة ابن مكي ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض يأكل ويشرب ويقرأ القرآن قال نعم الح ( وفي الرصوى ) ولا بأس بذكر الله وقراءة القرآن وانت حائض إلا العرائم الح

﴿ القسم الثاني ﴾ ما ظهره الحرمة مطلقاً ( ففي رواية الفقيه ) في وصية النبي ﷺ لعلي عليه السلام يا علي من كان حائضاً في العرائش مع امرأته فلا يقرأ القرآن قال في أحسن أن تنزل عليهما نار من السماء فتحرقهما . ( وفي رواية الحاصل ) سعة لا يقرئان القرآن الركوع والساجد وفي الكيف وفي الحمام والحائض والنفساء والحائض ( وفي رواية الشيخ ) في مجالسه كان رسول الله ﷺ لا يحجزه عن قرائه القرآن إلا الحنابلة ( وفي رواية الكراحي ) كان رسول الله ﷺ لا يحجزه ولا يحجزه عن قرائه القرآن إلا الحنابلة .

﴿ القسم الثالث ﴾ ما هو صريح في جواز قرائه ما بينه وبين سمع آيات أو سبعين آية ( وهو موقفة عثمان



ولو كان سبع آيات (١) وهكذا الأمر في النساء فيكره لها أيضاً قرائه القرآن مطلقاً (٢) نعم الحائض إذا توضأت وقت الصلاة واستقبلت القبلة فالظاهر ارتفاع الكراهة عنها بل تستحب لها حينئذ قراءة القرآن (٣) ألا العزائم فتحرّم عليها كما تقدم في المسئلة الأولى مما يحرم على الجنب .

(بن عيسى) عن سماعة قال سأله عن الحب هل يقرأ القرآن قال ما يسهل ومن سبع آيات (قال الشيخ في التهذيب) على ما ذكره الوسائل وفي رواية زرعة عن سماعة قال سبعين آية

(قد عرفت هذه الأقسام الثلاثة) من الأحاديث فيقول ان مقتضى صراحة القسم الأول في الحوار وظهور القسم الثاني في الحرمة هو من الثاني على الكراهة والأول على الحوار بالمعنى الأعم الغير المطلق للكراهة (كما ان مقتضى الجمع بين الثاني المحمول على الكراهة وبين الثالث هو حمل القسم الثالث بالنسبة إلى ما مراد على السبع أو السبعين على الكراهة فيكون ما مراد من السبع أو سبعين آية مباحاً لا كراهة فيه أصلاً وما مراد عليه مكرهاً لا حرمة فيه أصلاً .

(بقي الكلام) في معارضة موقفه عثمان بن عيسى عن سماعة ورواية زرعة عن سماعة أن في الأولى سبع وفي الثانية سبعين فنقول ان الترحيح للأولى لأنها أدنى سنداً وأشهر عملاً وأقرب إلى أحد النهي عن القراءة فتكون نتيجة الكلام من الأول إلى هاهنا هو واحدة قرائه سبع آيات من القرآن الكريم للجنب وكراهة ما مراد على السبع وهذا هو المشهور الذي صرح به في أول المسئلة واحترناه نحن في المتن فتأمل جيداً

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به الجواهر في أحكام الحائض (قال) من ظهر المصنف الإجماع عليها (انتهى) وسأعدهم رواية الحاصل المتقدمة آنفاً في القسم الثاني (وما رواه المستدرک) في الباب ٢٧ من الحيض عن دعائم الإسلام عن علي بن عبيد الله أنه قال لا يقرأ الحائض قرآناً ولا يدخل مسجداً (وما رواه عن أبي حمزة) وفي آخره ولا يقرأ من مسجداً ولا يقرأ قرآناً

(ومقتضى الجمع) بين هذه الروايات الثلاث وما تقدم في القسم الأول من الروايات الصريحة في حوار قرائه الجنب والحائض القرآن الكريم هو الكراهة (وفي الوسائل) في الباب ١٩ من العناية روايتان أحدهما لعبد العفار وأخرهما لمعاوية بن عمار تختصان بالحائض فقط وتصريحان أيضاً بحوار قرائته القرآن فراجع (وعليه) فمما سأل في الأبواب من القول بالحرمة ضعيف ومما عن ابن المراح من تفسيده الحرمة بالزائد على السبع أصعب وذلك لعدم إوائه في الحائض تفصل بين السبع وما مراد عليه كما أن ما في المدارك في أحكام الحائض من عدم الكراهة مطلقاً أيضاً ضعيف .

(٢) وذلك حملاً بين رواية الحاصل المتقدمة آنفاً في القسم الثاني الناهية عن قرائه النساء القرآن وبين صحيحته يريد المجلس المتقدمين في القسم الأول المصريح بحوار قرائه القرآن للمساء

(٣) وذلك لرواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤٠ من الحيض قال تنوض المرأة الحائض إذا أرادت أن تأكل وإذا كان وقت الصلاة توضأت واستقبلت القبلة وهللت وكسرت وتلت القرآن وذكرت الله عز وجل .

(نعم يعارضها) ما رواه المستدرک في الباب ٢٩ من الحيض عن دعائم الإسلام عن أبي حمزة عليه السلام أنه قال

**مسئلة ٤ -** يكره للجنب والحائض والنفساء كل من لم يكن على طهر ولو كان محدثاً بالأصغر من المصحف (١) عدى الكتابة فإن من الكتابة حرام لمن لم يكن على طهر كما تقدم والمسئلة الاولى من احكام الوضوء بل الاظهر كراهة تعليق المصحف ايضاً لمن لم يكن على طهر (٢).

سائنا الحيفر ان يتوسان عند وقت كل صلاة ( الى ان قال ) فيسبح ويكثرن ويهللن ولا يقربن مسعداً ولا يقرآن قرآناً النخ ولكن الترحيح لرواية معاوية بن عمار من حيث السند والله العالم .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً ( بل عن المرتضى رحمه الله ) القول بالحرمة لقوله تعالى ( لا يمسّه الا المطهرون ) (ملوثة) ابراهيم بن عبد الحميد المروية في الباب ١٢ من وضوء الوسائل عن ابي الحسن عليه السلام قال المصحف لا يمسّه على غير طهر ولا حياً ولا تمسّ خطه ولا تعلقه ان الله تعالى يقول لا يمسّه الا المطهرون .

( ولكن القول المذكور ) صيف حدّاً ما عرفت في المسئلة الاولى من احكام الوضوء من ان السمي في الآية الشريعة عائد الى القرآن الكريم وان القرآن كما صرح به الجواهر هو المقروء وهو نفس الكتابه .

( وبذلك يظهر لك ) حار ما ارسله الشيخ في الخلاف قال وروى سالم عن أبيه عن النسي عليه السلام قال لا يمس القرآن الا طاهر ( كما انك قد عرفت هناك ) ان النهي في الموثقة بالنسبة الى من المصحف محمول على الكراهة وذلك بقريئة مرسله تحرير والرصوى المتقدمين هناك المرخصين في من الورق نصريحاً ولو ملاطهر وان التعليل في ذيل الموثقة لا بد من إرجاعه الى من الخط فقط دون من المصحف .

( كما ان قريئة ) مرسله تحرير والرصوى تحمل صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في المسئلة السابقة ( الحبس والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب ) على الكراهة ايضاً بل وبهما تحمل لفظ المصحف ( في مرسله الطرسى ) عن الماقر عليه السلام في ذيل قوله تعالى لا يمسّه الا المطهرون ( لا يجوز للجنب والحائض والمحدث من المصحف ) على الكتابة لأعلى الورق ( ويؤيده ) تفريح الطرسى معناه في ذيل المرسله حيث قال فلا يجوز لغير الطاهر من كتابة القرآن ( انتهى ) .

(٢) وذلك لموثقة ابراهيم بن عبد الحميد المتقدمة انفاً فابن قد عرفت في المسئلة الاولى من احكام الوضوء ان النهي في الموثقة بالنسبة الى التعليل ايضاً محمول على الكراهة وذلك بقريئة حسنة داود بن فرقد بن وخبر منصور بن حازم ايضاً المتقدمين هناك المرخصين في تعليق الحائض التعويد على نفسها والتعويد بما لا يحلو عادة من الايات القرآنية ولا اقل من سم الله الرحمن الرحيم وهي آية من القرآن الكريم .

( ولعل من هنا ) حكى عن الشيخين واتباعهم الاستدلال بالموثقة للكراهة وان علل المدارك حملها عليها بصعها وهو ضعيف لقوة السند مصافاً الى ان ضعف السند بما لا يصحح الحمل على الكراهة فان الكراهة حكم شرعى يحتاج الى دليل معتبر والصحيح في التعليل هو ما ذكرناه .

( بقى شيء ) وهو ان الحدائق قد استظهر من الموثقة ان المراد من المصحف فيها هو القرآن اى الكتابة وان قوله عليه السلام ولا تمس خطه هو عطف تسميرى وان الموثقة على هذا هي من روايات حرمة من الكتابة لا كراهة من المصحف بمعنى الورق والجلد ( وقد تعجب ) من عقلة جملة من الأصحاب عن ذلك وانهم كيف أوردوها في

مسئلة ٥ - يكره للحنث والحائض الحصاب من دون أن يكون ذلك حراماً عليهما والظاهر اختصاص الكراهة بالجنب والحائض فقط دون النفساء (١).

هذه المسئلة (وهومنه عجيب)

(واعجب منه) تأييد الحوار له مع اعترافه في المسئلة بأن القرآن غير المصحف نعم قد احتمل أخيراً أن المراد من المصحف هو ما عدى الكتابة فيحمل الهمي بالنسبة الى من المصحف على الكراهة والنسبة الى من الخط على الحرمة على نحو ما ذكرناه وبناه فتأمل جيداً

(١) أما كراهة الحصاب للحنث من دون أن يكون حراماً له فهي المشهورة بين الأصحاب بل عن الرياض الإجماع على حوار وعن العمية على كراهته (قال في الحوار) فماعن المحدث من النهي عنه يراد منه الكراهة قطعاً كما يرشد اليه تسميه عن سير المكرهات بذلك (اقول) كما ان ماعن الفقيه من قول ولا بأس بأن يحتضب الجنب ويحنث وهو محتضب الحج يراد منه الحوار العير المطابق للكراهة قطعاً قادراً لا محال في كراهة الحصاب للحنث (وأما كراهة الحصاب للحائض) فهي مشهورة أيضاً بين الأصحاب بل عن المعتمد واستتبعي أنه مذهب علمائنا (قال في الحوار) فما والفقيه من التمسير عن ذلك بعدم الحوار ضعيف (قال) ولعله يريد الكراهة أيضاً كما عساه يشعر به عدم استثنائه في المعتمد والمنتهى (انتهى).

(وعلى كل حال) يدل على حوار الحصاب لكل من الحنث والحائض جميعاً طائفة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من الحنث ٢٢ من الحيض (في موثقة سماعة) قال سألت العبد الصالح عن الحنث والحائض أيجتنبان قول لا بأس (وفريق منها) رواية أبي حمرا (وفي رواية أبي حنيفة) لا بأس بأن يحتضب الحنث ويحنث المحتضب ويطلق بالشورة (وفريق منها) رواية السكوني (وفي رواية شهد) قال سألت أبا الحسن عن المرأة تحتضب وهي حائض قال لا بأس به (ومثلها) رواية علي بن أبي حمزة.

(ويدل على كراهة الحصاب لكل من الحنث والحائض جميعاً) طائفة أخرى من الروايات المروية في البابين المذكورين وبمنها في الباب ٢٣ من الحنابة.

(في رواية حمادة) لا تحتضب الحائض ولا الحنث ولا تحتضب وعليها حصاب ولا يحنث هو وعليه حصاب الحج (وفي رواية الطبرسي) لا تحتضب ذات حنث ولا تحتضب ذات محتضب ولا الطامث قال الشيطان يحصرها عند ذلك ولا بأس به للمعصاء (وفي رواية الحمصي) يخاف عليها الشيطان (ومثلها) موثقة أبي بصير (وفي رواية ثانية للطبرسي) يكره أن يحتضب الرجل وهو حنث وقال من احتضب وهو حنث أو حنث في حصانه لم يؤمن عليه أن يصيبه الشيطان سواء (وفي رواية حمير) عن أبي الحسن عليه السلام لا أحب له ذلك يعني الحصاب للحنث أو الحنابة للمحتضب.

(وفي مرسله الكليني) أن المحتضب لا يحنث حتى يأخذ الحصاب فاما في أول الحصاب فلا (وفي رواية أبي سعيد) إذا احتضبت بالحناء وأخذ الحنأ مأخذه وبلغ بحيثئذ فصامع الى غير ذلك من الروايات الكثيرة والنهي في هذه الروايات وأمثالها وإن كان طاهراً في الحرمة ولكنه بقريضة الطائفة الأولى بل وبقريضة (يكره) في الرواية الثانية للطبرسي (أولاً أحب له) في رواية حمير محمول على الكراهة (هذا).

## فصل

### في واجبات غسل الجنابة

والكلام في هذا الفصل يقع في طي مسائل

**مسئلة ١** - يجب في غسل الجنابة وكل عادة اخرى البيّة وقد تقدّم تفصيل الكلام فيها كما ينسعى في أوّل أفعال الوضوء في ضمن مسائل أربع بل خمس فراجع كما انه يجب في غسل الجنابة وفي كل غسل آخر غسل الحسد شماغه (١) وتقدم في المسئلة ٢٠ من أعمال الوضوء ان الغسل بالفتح هو إخراج الماء على المحدث ولو بمعاونة اليد وبمساعدها وانه يحترى في كل من الوضوء والغسل مثل الدهن يفتح الدّال أي الدهن بالماء كما انه تقدّم في المسئلة ٢١ انه لا يعتبر في الغسل الدالك وإمرار اليد على البدن لابي الوضوء ولا في الأ غسل وان استحبّ فراجع

**مسئلة ٣** - المراد من غسل الحسد في غسل الجنابة وكل غسل آخر هو غسل الظاهر منه دون الباطن (٢)

وقد حكى عن المفيد تعليل كراهة الحصاب بمنعه عن وصول الماء الى طاهر الجوارح (وعن المفتر) توجيهاً ما حاصله ان اللون عرس والمرس مما يستحيل انتقاله من معروض الى معروض آخر فلا بد حينئذ من الالتزام بانتقال أجزاء من الغضاب الى البشرة وحيث انها جميعه لا تمنع اياه كاملاً فكرهت (ولكن) في كل من التعليل والتوجيه ما لا يحصى اذ بعد ما علل النهي في الاحذر بأن الشيطان يحصرها او يعاف عليها اولم يؤمن عليه أن يصيبه الشيطان سوء لا مجال لهذا النحو من التعليل و أشاعه (هذا مضافاً) الى ورود احاديث كثيرة في الوسائل في الباب ٣٠ من الجنابة كلها دافية للناس عن الاعتسال مع بقاء صفة الطيب والزعفران فلو كان علّة النهي ما ذكره المفيد لحررت هي حتى في سفرة الطيب والزعفران ولم تحر (هذا تمام الكلام) في كراهة الحصاب للجنب والحائض (واما عدم كراهته للنفساء) فللرواية الاولى للطبرسي المتقدمة آنفاً الدافية للناس عن الغضاب للنفساء بعد ما نهت عنه للجنب والحائض جميعاً بل ولرواية ثالثة ايضاً له قد رواها الوسائل في الباب ٢٢ من الجنابة قال وعن ابي عبدالله عليه السلام قال تحتصب النفساء (١) بالاجماع (قال في الحواهر) المحصل والمنقول مستقيماً بل كما يكون متواتراً (انتهى) وبالاخبار الكثيرة المروية في الوسائل في الباب ١ و٢٦ من الجنابة (مثل قوله عليه السلام) لأن الجنابة خارجة من كل حسده فلذلك وجب عليه تطهير حسده كله (او تم غسل) حسده من لدن قرك الى قدميك (او تم يغيب) اياه على حسده كله الى غير ذلك

(٢) قال في الحقائق بإحلاف (وعن المنتهى) نحوه (اقول) ويدل عليه معاق الى ذلك (مرسلة ابي يحيى الواسطي) عن بعض أصحابه المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من الجنابة قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الغضب يتمم ويستشق قال لا انما يحجب الظاهر (ومرسلة اخرى) لأبي يحيى الواسطي في الباب المذكور

فلا يجب غسل ما طن العلم والألف بل ولا التقب الذي في شحمة الأذن للحلق (١) على الأقوى نعم يجب غسل داخل الأذن (٢) بإدخال الأصبع لآفته بعد من الظاهر .

عن حدثه قال قلت لأبي الحسن عليه السلام الجنب يتعمص فقال لا ما يجب الظاهر .  
( ومرسلة الصدوق ) في الباب المذكور أيضاً قال وروى في حديث آخر أن الصادق عليه السلام قال في غسل العانة إن شئت أن تتعمص وتتشق وافعل وليس بواجب لأن الفسل على ما ظهر لأعلى ما طن .  
( وخبر زرارة ) في الباب ٢٩ من الوصوه عن أبي حمزة عليه السلام قال ليس المصصة والاستنشاق فريضة (١) ولا سنة الماعليك إن تغسل ما ظهر ( هذا وقد يستدل ) أيضاً برواية عبدالله بن سنان في الباب ٢٣ من الحصة قال قال أبو عبدالله عليه السلام لا يجب الألف والعلم لانهما سائلان

(١) كما في المدارك والحدائق وعن الأردبيلي لكن شرط أن لا يرى ما طن كما هو العال ( فماعز المحقق الثاني ) في حاشية الشرائع من وجوب إيصال الماء إلى ما طن مطلقاً فهو مبيد كما في المدارك ( وقال في الحدائق ) ولا يتخفى ما فيه ( انتهى ) وهو كذلك .

(٢) كما عرّفنا في التذكرة وإن عثرنا عن داخلهما ما طن ولكن المراد به كما في الجواهر من الحدائق ما يظهر للرأي من سطح ما طنهما عند تعمد الرؤية ( قال ) لدخوله في الظاهر وإن توقف على التخليل ( انتهى ) ( وفي الرصوى ) المروى في المستدرک في الباب ٢٧ من الحصة وحل أدبك ما صحت

بشيء ﴿﴾ وهو أنه إذا شئت في شيء أنه هل هو من الظاهر كي يجب غسله أو من الباطن كي لا يجب غسله ( فإن كان ) مثلاً الشك إجمالاً مفهوم الظاهر والباطن فالشبهة حكمية وتجرى فيها البرائة على ما حققناه في الأصول ولو كانت من الشك في المحصل فضلاً عن الأقل والأكثر الارتباطيين بل لا يبعد أن يكون الفصل من الأقل والأكثر الغير الارتباطيين كما يظهر من جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الحصة مثل قوله عليه السلام فما جرى عليه الماء فقد ظهر أو فقد أحرأه أو كل شيء أمسسته الماء فقد أنقبت فيه يكون حرمان البرائة حينئذ في الشبهات الحكمية منهما في كمال الوضوح من غير خلاف فيه من أحد

( وأما إذا كان ) منشأ الشك اشتباه حال موضوع خارجي بأن علم أن الظاهر هو ما يظهر للرأي إذا تعمد الرؤية ودقق النظر ولكن لم يعلم أن داخل الشرة مثلاً هل هو من هذا القبيل أم لا فالشبهة وإن كانت حينئذ موضوعية ولكن حققنا في الأصول أن هذا النوع من الشبهة الموضوعية ولو كان للأقل والأكثر الارتباطيين مما تجرى فيه البرائة .

( فإذا قال مثلاً ) أكرم العلماء وعلم من الخارج أن أكرام المجموع من حيث المجموع مطلوب واحتمل قبيل أحرأه الصلاة وشك في أن يريد أ هل هو عالم كي يجب إكرامه أم ليس بعالم فلا يجب إكرامه حرث البرائة حينئذ عن وجوب إكرامه لأن مرحلة إلى الشك في وجوب جزء وأند نعم إذا علم أن يريد أ عالم ولكن لم يعلم

(١) المراد من لفظة هاها هو ما علم وجوبه بالكتاب كما أن المراد من السفاهاها هو ما علم وجوبه بالسنن لا بالكتاب وليس المراد من الة هاها هو المشعب وذلك لما استعرف في سنن عمل الحاية من أن كلا من المصضة والاستنشاق من مستحبته ( مه )

مسئلة ٣ - لا يجب غسل الشعر في غسل الجنابة ولا في غيره من الأعمال فلا يجب على المرأة نقض شعرها (١) ثم لا يبعد وجوب غسل الشعر القصير العير القابل للشد سواء كان في الرأس أو في الوجه أو في

أن زيدا العالم هل هو هذا الرجل أو ذاك الرجل حينئذ يجب الاحتياط بإكرام كل من شك في أنه يريد العالم ومن المعلوم أن المقام هو من قبيل الأول فلا يجب الاحتياط فيه دون الثاني فتأمل جيداً فإن المقام لا يحلو عن دقة (١) هذا هو المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً (بل في الجواهر) وعن المنتهى نفى الخلاف فيه (بل عن المنتهى) والذكرى ما صدره الإجماع عليه (ولكن مع ذلك) عن المقنعة أنه قال وإذا كان الشعر مشدوداً حلقه (الأنه حكى عن التهذيب) حلقه على ما إذا لم يصل الماء إلى أصول الشعر إلا بالحذر بل الجواهر قد استظهر منه ذلك من عرجانية إلى الحمد

(نعم) عن بعض متأخري المتأخرين تقوية وجوب غسل الشعر ويظهر من الحدائق احتياجه وعن البهائي المليل إليه .

وبدل على المشهور من عدم وجوب غسل الشعر في الغسل (رواية عياث بن أسهم) المروية في الوسائل في الباب ٣٨ من الجنابة عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبي بصير عن علي بن الحسين قال لا تنقص المرأة شعرها إذا اعتسلت من الجنابة (وصحيح الحلبي) المروى في الباب المذكور عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تنقص المرأة شعرها إذا اعتسلت من الجنابة (والحران) كالصريح في عدم وجوب غسل الشعر والآثار لا تنقصه بالاشبهة مما في الحدائق من أنه لا يلزم من عدم نقضه عدم وجوب غسله لا مكاب الرابدة في الماء حتى يروى صيف لا يصير إليه ﴿نعم أن في المسئلة جملة من الروايات﴾ ما وجهه لحلاف مطلب المشهور (هي صحيحة جعفر بن زائدة) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١ من الجنابة قال من ترك شعرة من الجنابة متمتداً فهو في النار (وهي النسوة) المحكى عن كثر المال في الجزء الخامس تحت كل شعرة حنطة فلتوا الشعر وانقوا البشرة (وهي رواية العلل المروية في الوسائل) في الباب ٢ من الجنابة أن آدم لما أكل من الشجرة دب ذلك في عروقه وشعره وبشره فإذا جامع الرجل أهله خرج الماء من كل عرق وشعرة في حسده فأوحى الله عز وجل على ذريته الاغتسال من الجنابة إلى يوم القيامة .

(وهي صحيحة محمد بن مسلم) عن أبي حمزة عليه السلام في الباب ٣٨ من الجنابة قال حدثتني سلمة خادمة رسول الله صلى الله عليه وآله قالت كان أشعار ساء النسي فزون رؤوسهن مقدم رؤوسهن فكان يكعبهن من الماء شيء قليل فأمّا النساء الآن فقد ينهين لهن أن يبالحن في الماء .

(وهي حسنة جميل) في الباب المذكور قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما تصنع النساء في الشعر والقرون (١) فقال لم تكن هذه المشطة أعاكن يجمعته ثم وصف أرمه امكة ثم قال يبالحن في الغسل (وفي حسنة الكاهلي) في الباب المذكور أيضاً قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن النساء اليوم أحدثن مشطاً تعتمد أحدهن إلى القرامل (٢) من الصوف تفعله المشطة تصعبه مع الشعر ثم تحشوه بالرياحين ثم تجعل عليه

(١) قال في الوافي القرون شعر المرأة خاصة والجمع قرون .

(٢) قال في الوافي القرملة كزبرج ما تشده المرأة في شعرها



حرقة رقيقه ثم تخطيطه بمسكة<sup>(١)</sup> ثم تجعلها في رأسها ثم تصيبها الجنابة فقال كان النساء الأول انما يمشطن فاذا أصابهن (تعد) <sup>(٢)</sup> مرها ان تروى رأسها من الماء تنصبره حتى يروى فاذا روى فلا بأس عليها قال قلت والحائض قال تنقض المشطة نقضاً .

(وهي موقفة منار بن موسى) في الباب امدكور ايضاً أنه سئل انا عبد الله بن علي عن امرأة تقتل وقد امتشطت بقرامل ولم تنقض شعرها كم يجزئها من اماء قال مثل الذي يشرب شعرها وهو ثلاث حصيات على رأسها النخ .

(وهي رواية المستدرک) في الباب ٢٧ من الجنابة ان علياً عليه السلام كان يقول ان اغسلت امرأة من الجنابة فلا بأس ان لا تنقض شعرها تصب عليه الماء ثلاث حصيات ثم تنصبره .

**اقول** اما صحيحة حجر المنيار منها كما هي الجواهر ارادة مقدار شعرة من الجسد أي من ترك هذا المقدار من الجسد متعمداً فهو في النار (وما في الحدائق) من ان ذلك خلاف الأصل في غير محله (واما النسوي) فهو على خلاف مطلب الخصم اذ ذلك لما فيه من تخصيص الجنابة تحت كل شعرة دون الشعر واما ما فيه من الأمر بل الشعر فهو لا حل ان يصل اماء الى ما تحت الشعر من الجسد كما يشهد به تعريض الأمر بملكه على كون الجنابة تحت كل شعرة .

ويشهد به ايضاً الرضوي الآتي في صدر المسئلة الآتية (ان تحت كل شعرة حبة ماء تحتها في اصول الشعر كلها)

(واما رواية العلل) امرحة بجروج اماء من كل عرق وشعرة في جسده فمعارضة لقوله تعالى يخرج من بين الصلب والترائب فعملها مردود الى أهله (مضافاً) الى عدم صراحتها في وجوب غسل الشعر سوى وجوب الاغتسال الى يوم القيامة .

(واما بقية الروايات) فالأمر فيها بمسألة في الماء او في الفسل او باماء رأسها من الماء او ما يشرب شعرها او صب الماء عليه وعصره فجميع ذلك كله ليس الا لأجل ان يصل الماء الى المشرة لالوجوب غسل الشعر بما هو هو (ويؤيده) ما في الرضوي المروي في المستدرک في الباب ٢٧ من الجنابة ان تحت كل شعرة حبة ماء تحتها في اصول الشعر (الى ان قال) وانظر أن لا تنقي شعرة من رأسك ولحيثك الا وتدحل تحتها الماء النخ (ثم انه لو سلم) عدم ظهور الروايات المتقدمة في ذلك فلا بد من حملها على ذلك جمعاً بينها وبين ما تقدم

في صدر المسئلة من الروايتين وهما كالصريحين في عدم وجوب غسل الشعر فتأمل جيداً

**بقي شيء** وهو انه استدلل المدارك لعدم وجوب غسل الشعر في الفسل بجروج الشعر عن مسمى الجسد ويظهر ذلك من الجواهر امماً حيث صرح بعدم دخول الشعر في شيء من مسمى الجسد والبدن والعبد ولكن الحدائق تنظر في ذلك بل الجواهر ايضاً مال أخيراً الى دخول الشعر الغير المستطيل كالمات على اليدين

(١) قال في الوافي المسلة يكسر الميم وتشديد اللام الامة العظيمة .

(٢) قال في محكي القاموس أعدده تركه وأبقاه .

سائر الأصحاء (١) .

**مسئلة ٤ -** يجب في غسل الجنابة وكل غسل آخر تحليل ما يمنع عن وصول الماء الى ظاهر الجسد او تحريكه حتى يدخل الماء تحته او نزعه من أصله حتى يصل الماء الى الجسد (٢) ففي الشعر يجب تخليته ولو بأامله وفي مثل السوار او الدملج اذا كان على المرأة يجب تحريكه او نزعه اذا كان ملتصقاً بالجسد

في مسمى اليدين ( اقول ) والاتصاف ان الشعر النابت في كل عضو هو من توابع ذلك العضو ومن أجزائه بلاشبهة .

( ومن هنا ) حكمنا في الوضوء بوجوب غسل الشعر الداخل في الوجه و الشعر النابت على اليدين من المرفقين ومدونهما و حوزنا المسيح على شعر مقدم الرأس و الشعر النابت على طهر القدم .  
( من لا يعد ) ان يقال ان الشعر المستطيل ايضاً هو تابع لذلك العضو الذي نبت عليه و يعد من أجزائه عرفاً و ان بلغ ما بلغ في الطول ( ومن هنا ) قلنا في دليل المسئلة ٩ من افعال الوضوء ان الشعر النابت في الوجه من توابعه و ان طال و خرج عن حده و انه لولا الاجماع على عدم وجوب غسل المسترسل من اللحية و صحبة ردة المتقدمة هناك المشتملة على قوله فإنه من قصاص الشعر الى الفم لا شكل الحكم بعدم وجوب غسل المسترسل من اللحية بل وجب .

( وعليه ) فالشعر في المقام هو داخل في مسمى الجسد الذي يجب غسله في لسان كثير من الاحبار المروية في الوسائل في الباب ١ و ٢٦ من الجنابة و اذا بوقر في ذلك فهو داخل في مسمى الرأس او المنكب الأيمن او الأيسر الموجود في لسان بعض الاحبار كما سيأتي فاذا أمر حب الماء على الرأس او الأيمن او الأيسر دخل فيه الشعر وحب غسله في المقام لولم تكن الاجماع و الروايتان المتقدمتان في صدر المسئلة لحكمنا حدّاً بوجوب غسل الشعر مطلقاً و ان طال وبلغ ما بلغ في الطول .

(١) و ذلك لما عرفت آنفاً من ان الشعر مطلقاً حتى المستطيل منه هو داخل في مسمى الجسد خرج منه المستطيل القابل للشد بالاجماع و داروا بين الماهيتين عن نفس المرأة شعرها و بقي الفصير على وجوبه ( و عليه ) فما عدا بعض متاخرى المتأخرين من عدم الفرق بين الشعر المستطيل و غيره و انه لا يجب غسل مسمى الشعر مطلقاً فهو ممنوع و في الجواهر لا يخلو عن تأمل .

(٢) قال في المدارك و هو مذهب الاصحاب و في الحقائق صرح بعدم الخلاف فيه من أحد ( اقول ) وبطل عليه مصافاً الى ذلك و الى جميع ما دل على وجوب غسل الجسد من الاجماع و الاحبار الكثيرة و قد أشير اليهما في دليل المسئلة الاولى ( جملة من الاحبار ) الواردة في خصوص التحليل و التحريث و الرع

( ففي الرصوى ) المروي في المستدرک في الباب ٢٧ من الجنابة و مير شرك ما يملك عند غسل الجنابة فانه يروى عن رسول الله ﷺ ان تحت كل شعرة حباة فبلغ الماء تحتها في اصول الشعر كلها و كل ادبث ما صمك و انظر ان لا تنقى شعرة من رأسك و لحيتك الا و تدخل تحتها الماء ( وعن هداية ) الصدوق و مقصده ما يقرب من ذلك .

( و في التنبؤ ) المتقدم في المسئلة السابقة تحت كل شعرة جنابة فكلوا الشعر و انقوا البشرة فان الأمر

ببل الشعر كما تقدم هناك ليس إلا لأجل أن يصل الماء إلى ما تحت الشعر من الجسد كما يشهد به تفريعه الأيمن ببله على كون الجنابة تحت كل شعرة .

( وفي صحيح علي بن جعفر ) المروي في الوسائل في الباب ٢١ من الوضوء عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن المرأة عليها السوار والدملج في بعض ذراعها لا تدرى يجري الماء تحته أم لا كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت قال تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه الج .

( و يشهد للمطلوب أيضاً ) رواية حرير المروية في الوسائل في الباب ٢١ من الجنابة المأخوذة عن التدهين قبل الغسل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الحسب يدّهن ثم يغتسل قال لا

( بل ويشهد للمطلوب أيضاً ) حملة أخرى من الروايات المتقدمة في المسئلة السابقة الآمرة بالمعالجة في الماء أو في الغسل أو بادرآء رأسها من الماء أو بإشراش شعرها أو صب الماء عليه و عصره فإن جميع ذلك كله كما تقدم هناك ليس إلا لأجل أن يصل الماء إلى البشرة .

( وبالحملة ) أن في الوضوء لا يجب تحليل اللحية وإبصال الماء إلى الشرة المستورة بشعر الوجه ولكن في الغسل يجب تحليل اللحية ونحوها وإبصال الماء إلى الشرة المستورة بالشعر مطلقاً ( ومن هنا ) قال في الجواهر بعد نقل أدلة التحليل في الغسل ( ما لمعه ) وبذلك كله يخص عموم قوله عليه السلام كلما أحاطه الشعر وليس للعماد أن يطلبوه ولأن يبحثوا عنه ولكن يجري عليه الماء إن قلنا بشموله لنحو المقام ( انتهى ) وهو جيد ويعنى بقوله عليه السلام كلما أحاط الح صحيحه رزارة المتقدمة هناك في المسئلة ١٠ من أفعال الوضوء فتذكر

❦ في شيء ❦ وهو أن في المقام حلة ثالثة من الروايات قد توهم خلاف المطلوب من وجوب التحليل أو التحريك أو الترخ حتى يصل الماء إلى الجسد .

( ففي حنة الحسين ) المروية في الوسائل في الباب ٢١ من الوضوء قال سألت أبا حمزة عليه السلام عن الغائم إذا اغتسلت قال حوله من مكانه وقال في الوضوء تديره فإن سبت حتى تقوم في الصلاة ولا أمرك أن تعيد الصلاة ( وفي صحيحه إبراهيم ) في الباب ٣٠ من الجنابة قال قلت للرضا عليه السلام الرجل يجنب فيصيب حسده ورأسه المخلوق <sup>(١)</sup> والطيب والنس <sup>(٢)</sup> اللكد <sup>(٣)</sup> مثل ذلك الروم والظرب <sup>(٤)</sup> وما شبهه فيغتسل فإذا فرغ وجد شيئاً قد بقي في حسده من أثر المخلوق والطيب وغيره قال لا بأس ( قال ) ورواه الكليني إلا أنه قال الطرار <sup>(٥)</sup> بدل الظرب .

( وفي موثقة عمر ) في الباب المذكور العائض تغسل وعلى حسده الرعفران لم يذهب به الماء قال لا بأس ( وفي رواية إسماعيل ) في الباب المذكور كن ساء النس عليه السلام إذا اغتسل من الجنابة بقيت صفرة الطيب على أحسادهن وذلك أن النبي صلى الله عليه وآله أمرهن أن يمسحن الماء مساً على أحسادهن

(١) نوع من الطيب .

(٢) أي اللزج .

(٣) أي اللصق

(٤) قال في الوافي الطرار بالمهمات ما يطيب به ويرين وربما يتبعه من دملك وهو شيء أسود يحيط بالسك

مسئلة ٥ - يجب في غسل الجنابة وكل غسل آخر الترتيب بمعنى تقديم غسل الرأس على غسل ما يليه . . . . . (الجسد) (١)

( اقول ) أما الحنونة المعروضة فيها التبيان فقد مضى في المسئلة ١٨ من افعال الوضوء اليها مقتضى الجمع بينهما وبين رواية ابن سكير المشتملة على التعليل بالأدلة المتقدمة هناك محمولة على الخاتم الواسع الذي يدخله الماء ملاحة الى الرع او التحريك كما يتفق ذلك كثيراً وان الامر بالتحويل او الإدارة في صدرها للاستحباب ( وأما صحيحة ابراهيم ) وما بعدهما فهما محمولان مقتضى الجمع بينهما وبين أدلة المسئلة على نقاء شيء من اللون او الرائحة وبؤنه لفظه من اثر الحلو والطيب وغيره في الصحيحة بل رواه اسماعيل صريحة في نقاء اللون من غير حاجة الى الحمل ومن المعلوم ان شيئاً من اللون والرائحة مما لا يمتنع عن وصوله الى الجسد . ( وعليه ) فمما شرح الدروس من نهي البعض عن القول بعدم الاعتداد بنقاء شيء يسر استناداً الى صحيح ابراهيم وهكذا ماعن الأردبيلي من التشكيك في أصل الحكم ضعيف جداً كما في الجواهر

(١) انما وجوب تقديم غسل الرأس على غسل ما يليه الجسد هو كما في الحدائق مما يقدر عليه إجماعنا واستعاضت به احاديثنا ( انتهى ) وقد حكى الاجماع عليه عن السيد والشيخ وجمع كثير من القدماء والمتأخرين .

( سم قديحكي ) عن الصدوقين وابن الحنيد عدم الترتيب بينهما ( ولكن ) المحكي عن العقيبة في آخر الباب انه قال فيما نقله عن والده في الرسالة فان بدأت بغسل حسدك قبل الرأس فأعد العسل على حسدك بعد غسل رأسك ( ولعل من هنا ) قال في الجواهر وماسب الى الصدوقين من الخلاف في ذلك كما نسب ذلك الى ابن الجنيد لعنه وهم ( انتهى ) .

❖ وعلى كل حال ❖ يدل على تقديم الرأس على الجسد صفاً الى الاجماع الاخبار المستفيضة كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ من العجامة ( وفي حصة رواية ) ثم صب على رأس ثلاث اكف ثم صب على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر مرتين

( وفي صحيحه محمد بن مسلم ) ثم صب على سائر حسدك مرتين ( وفي وثيقة سماعة ) ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ماء كفيه ثم يصب بكف من ماء على صدره وكف يمين كفيه ثم يصب الماء على حذو كفه ( وفي مقطوعة حرير ) وابتدأ بالرأس ثم اغسل على سائر حسدك ( وفي حصة اخرى لرواية ) من اغتسل من حذو فلم يغسل رأسه ثم بداله أن يغسل رأسه لم يجد بداً من إعادة الغسل

❖ ثم ان في قال الاخبار ❖ المتقدمة طائفة اخرى من الاحاديث المروية في الباب ٢٦ و ٢٨ و ٣٤ من العجامة الظاهرة في حوار التسوية بين الرأس والجسد بأن يتسلها دفعة واحدة بل بعضها صريح في تقديم الجسد على الرأس

( وفي صحيحة هشام بن سالم ) قال كان ابو عبدالله عليه السلام فيما بين مكة والمدينة ومعه أم اسماعيل فاصاب من حارية له فامرها فغسلت حذوها وتركها رأسها وقال لها اذا أردت أن تركي فاعلمي رأسك ففعلت ذلك الخ ( وفي صحيحة رواية ) ثم غسل حسدك من لذن قرئك الى قدميك الخ ( وفي صحيحة حكم ) فغسل على رأسك وحسدك فغسل الخ ( وفي صحيحة احمد بن محمد ) ثم اغسل على رأسك وحسدك ( وفي صحيحة يعقوب ) ثم صب

• ثم تقديم الجانب الأيمن من الجسد على الجانب الأيسر (١).

على رأسه وعلى وجهه وعلى حذاه كله الخ .

( والحوادث ) أما عن صحبة هشام فقد ذكرنا فيها دجوهاً أو جهها ما عن الشيخ من اشتاء الراوى وهو كذلك كما يظهر من راحة الوسائل الباب ٢٩ من الحناية فانه روى فيه هشام نفسه عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام تلك القصة بعينها وقال فيها فقلت اغسلى رأسك وامسح به مسحاً شديداً لا تعلم بمولائك فإذا أردت الإحرام فاعسلى حذاه ولا تغسلى رأسك الخ

( وأما عن ما في الروايات ) فقد أجاب عنه الحدائق وقال فمقتضى الجمع بينه وبين ما تقدم تقييد إطلاق هذه الأخبار بالاحتمار المتقدمة كما هو مقتضى القاعدة المسلمة ( انتهى ) ونسب الحواهر في الحوادث المذكور وان ذكر غير ذلك أيضاً كالعمل على التيقية وجوها .

(١) وأما وجوب تقديم الجانب الأيمن على الأيسر فهو المشهور بين الأصحاب كما صرح به غير واحد من المنتهى انه مدح علمائنا خاصة وعن الذكرى انه من متعدينا وعن المعتمد انه افتى به الثلاثة وأتباعهم وفقهائنا الآن مأخوذينهم عليه من الانصار والخلاف والعمية والتذكرة الاجماع عليه صريحاً

( ولكن مع ذلك كله ) فديحكى الخلاف عن الصدوق وابن الحنيد وابن أبي عقيل بمعنى عدم وجوب الترتيب في الغسل أصلاً كما انه يحكى عن حملة من المتأخرين وغير واحد من قدماء اصحابنا التفصيل بين الرأس والجسد ففي الرأس يعتبر الترتيب والتقديم على الجسد وأما في الجسد فلا يعتبر الترتيب وتقديم الأيمن على الأيسر ومن ذهب الى ذلك صريحاً صاحب المدارك وان قال أخيراً ان المصير الى ما عليه اكثر الاصحاب احوط ( انتهى ) .

﴿ ثم ان ما استدلل به المشهور ﴾ لوجوب تقديم الجانب الأيمن على الأيسر بعد الاجتماع وجوه :

( الأول ) استحباب بقاء الحدث بدون الترتيب

( الثاني ) قاعدة الاشتغال في الفراغ اليقيني لا يحصل إلا مع الترتيب وهدان الوحان للجواهر

( الثالث ) ان القول بالترتيب في الرأس دون الجسد إحداث قول ثالث

( الرابع ) ان الترتيب ثابت في الوضوء وكل من قال بالترتيب فيه قال به في الغسل أيضاً فالتفصيل بينهما

حرق للإجماع المرتك وهدان الوحان للشهيد الثاني في الروض

( الخامس ) ما عن التهديد من الاحتجاج بحسنه ردارة المتقدمة في أدل الروايات ( ثم صب على رأسه

ثلاث أكف ثم صب على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين ) وعن المعتمد الاعتراض عليه بعدم دلالة الحسنه على تقديم اليمين على الشمال لأن الواو لا تقتضى ترتيباً

( السادس ) ما عن والد الحدائق من الاحتجاج بالاحتمار الدالة على الترتيب بين الأيمن والأيسر في غسل

الميت مضميمة ما دل على ان غسل الميت هو غسل الحنافة لأن الميت يحنف عند موته فراجع الوسائل الباب ٢

و ٣ من غسل الميت .

( السابع ) ان الوضوء كيفيه خاصة فكذلك الغسل كيفيه خاصة فكذلك الغسل

مسئلة ٦ - ان الرقة داخلة في الرأس (١) فكما انه يجب تقديم غسل الرأس على سائر الجسد فكذلك يجب تقديم غسل الرقة على سائر الجسد فالمعتسل يغسل اولاً الرأس والرقة جميعاً ثم يشرع في الغالب الايمن

فلو كان غسل الميت الذي يعتبر فيه الترتيب بين الأيمن والايسر اجماعاً ومبدأً كيقية مخالفة لغسل الجنابة لو حب في كل مقام أمر فيه بالفصل الاستفصال عنه وانه كفصل الميت او كفصل الجنابة

(الثم) انه من المستبعد بل من المقطوع عدمه ان لا يكون الترتيب بين العائدين معتبراً ويحفي ذلك على الشيعة علمائهم وعوامهم مع تكرار الفصل منهم في كل آن .

(التاسع) بعض الروايات العامة مثل ما عن البخاري في كتاب الفسل كان النسيء والمستحب اذا اغتسل بدأ بالشق الأيمن ثم الأيسر ان قلنا بحجية مثل ذلك بعد الاخبار بالشهرة بين الاصحاب وهذه الوجوه الثلاثة الأخيرة لصاحب الحواهر ايضاً

(اقول) والعمدة من بين هذه الوجوه كلها هو الوجه الخامس والسادس (داعاً ما عترضه بالمعسر) على الوجه الخامس مما عرفت آتياً (ففيه) انه لو لم يفل يكون الواو للترتيب كما عن المراء وجماعة من اللعويين ولا اشكال في ظهور الحسنه في ثلث البدن الى ثلاثه اجزاء الرأس والأيمن والأيسر كما لا اشكال في ظهورها بمقتضى لفظه (ثم) في وقوع الايمن بعد غسل الرأس وبقا الأيسر وبهذا يحصل الترتيب بين الأجزاء على نحو قول المشهور عيناً .

(ولكن الأصوب) ان الأحدث بظهور حسنه واحدة في وجوب الترتيب بين الايمن والأيسر في قبل اطلاق يقية الرأس وأبات كلها من هذه الحجة مع كونها في مقام البيان متماهاً مما لا يخلو عن إشكال غير ان مخالفة المشهور سيما مع وجود الحسنه واحار غسل الميت المصرفة بالترتيب تصريحاً أشكل فإدأ القول ما قاله المشهور والله اعلم بحقيقة الحال

(١) لا خلاف فيه على الظاهر كما في الحدائق وعن شرح المعانيج وغيره استظهار اتفاق الفقهاء عليه وعن الغنية دعوى الإجماع عليه (ولكن) مع ذلك حكى عن اشارة السقي للحلي وجوب غسل كل من الجانبين من رأس العمق وهو ظاهر في خروج الرقة عن الرأس ودحولها في الجانبين على التنصيف وعن الدخيرة ورياض المسائل الاستشكال في الحكم من يجادل عن بعض الاحاديث دعوى ان المعروف من كتب اللغة والشرع ان الرقة ليست من الرأس وانه لم يعرف في كلام اهل العصمة نصاً يتضمن دخول الرقة في الرأس حتى انه احتاط أخيراً بالجمع بين غسلها مع الرأس قارة ومع الجسد اخرى .

(اقول) والاتصاف انه نحن في غنى عن اثبات كون الرقة داخلة في الرأس لغا عرفتاً أو شرعاً (وجه الغنى) ان الحسنه المتقدمة في صدر المسئلة السابقة هي كالصريحة في وجوب غسل الرقة مع الرأس فانها قد امرت «لصّب على الرأس ثم «لصّب على منكبه الأيمن وعلى منكبه الأيسر وبعد وصوح عدم دخول الرقة في إحدى المتكبين ووضوح عدم بقائها متروكة بلا غسل الى الآخر فتكون داخلة في الرأس لا محالة ويمكن استفاضة المطلوب من موثقة سماعة ايضاً المتقدمة هناك (ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملء كفيه ثم يصرر مكباً من ماء على صدره وكف بين كفيه ثم يفيض الماء على جسده كله)



ثم الأيسر وأما السرة والعودة فهما داخلتان في الجانب الأيمن والأيسر على التنصيف (١) فإذا غسل تصفهما مع الأيمن ووصفهما مع الأيسر اجزأ وكفى ولكن الأحوط غسل جميعهما مع الأيمن قارة ومع الأيسر أخرى.   
مسئلة ٢ - إن الترتيب وإن وجب بين الأعضاء الثلاثة أى بين الرأس والجانب الأيمن والأيسر ولكن لا يجب الترتيب بين أجزاء نفس العضو فإن غسل من الأعلى إلى الأسفل بل إذا غسل رأسه وهكذا حلقه الأيمن أو الأيسر منكوساً من الأسفل إلى الأعلى اجزأ وكفى (٢).

(١) كما هو ظاهر حصة زرارة المتقدمة في صدر المسئلة السابقة فإنها قسمت الجسد إلى ثلاثة أجزاء الرأس والمكب الأيمن والمكب الأيسر ولم تعرض للموثرين أبداً وظهرها إنهما داخلتان في الأيمن والأيسر على التنصيف وهو ظاهر الأصحاب أيضاً حيث لم يتعرضوا لهما بل عر بمعهم التصريح بذلك وهو في محله فإن دخول جميع السرة والعودة في الأيمن أو في الأيسر مما لا دليل عليه كما لا دليل على غسلها على حدة سوى ما ورد في كل من غسل الحنافة والميت من الأمر بغسل الفرج من الخشطن قبل الشروع في غسل الأيمن المحدث في أثناء الغسل.

(نعم) في غسل الميت رواية واحدة وهي رواية الحلبي فدوررت في غسل الفرج من الحدث في أثناء الغسل وهي كالسريعة في الاستقلال وعدم التنصيف فإنها بعد ما أمرت بغسل كفيه ورأسه ثلاث مرات بالسد (قال) ثم سائر جسده وأبدأ بشقه الأيمن فإذا أردت أن تغسل فرجه فخذ خرقة نظيفة فلفها على يده اليسرى ثم أدخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميت فاعصمه من غير أن ترى عورته الخ.

وحينئذ فهد طاهرها غسل فرج الميت مع الجانب الأيسر أو مع الأيسر ولعل الأول أظهر ولكن الأحوط غسله في مطلق الغسل مع الجانبين جميعاً كما ذكر الجواهر

(٢) وذلك لإطلاق النصوص والفتاوى جميعاً وحلوهما من اعتماد الترتيب بين أجزاء نفس العضو ولو توقف في الإطلاق لأصراه إلى الغسل من الأعلى إلى الأسفل فالأصل مما يكفينا بناءً على ما حققناه في محله من حريص الرأفة في الشبهات الحكمية من الأقل والأكثر الارتباطيين بل وحتى في الشك في المحصل (ومما يؤيد) عدم اعتماد الترتيب بين أجزاء نفس العضو بل يدل عليه دلالة واضحة صحيحة عند الله بن سنان وأبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام المرويتان في الوسائل في الباب ٣١ من الجنابة قال اغتسل أبي من الجنابة فقبل له قد أنقبت لمة في طهر ك لم يصبها الماء فقال له ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللمة بيده (وهي المستدرك) في الباب ٣٠ من الجنابة روايتان عن الجمهوريات ودعائم الإسلام عن رسول الله ﷺ في هذا المعنى عيناً

(ودحه دلالة الجميع) واضحة كما ذكرنا أدلوه وجب الترتيب بين أجزاء العضو من الأعلى إلى الأسفل لو حب غسل تلك اللمة وما بعدها إلى الأسفل ولم يكف مسح تلك اللمة فقط دون ما بعدها (هذا) وعن الذكرى استظهار استحياء الأتداء بالأعلى فالأعلى.

(قال في الجواهر) وربما يشعر به حسنة زرارة المتقدمة (ثم صب على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين).

**مسئلة ٨** - اذا اعتسل من الجنابة او من غيرها ترتيباً ثم التفت انه قد بقيت لمعة في رأسه او في الجنب الأيمن او الأيسر لم يصحها الماء فالأقوى كفاية غسل تلك اللعة فقط او مسحها بمكة الغسل ان كانت المكة باقية ولو كانت اللعة هي في الرأس او في الجنب الأيمن (١) نعم الاحوط ان اللعة اذا كانت في الرأس ان يغسل الجنب الأيمن والأيسر ايضاً بعد غسل اللعة واذا كانت في الجنب الأيمن ان يغسل الجنب الأيسر ايضاً بعد غسل

( اقول ) ومثلها صحيحة زرارة المتقدمة في المسئلة ٥ ( ثم تصل جسدك من لدن قريبك الى قدمك ) ولكن الاعتماد عليهما في الحكم بالاستحباب مشكل فاما ان أخذما بظاهرهما في الانتداء بالأعلى فالأعلى وحب الحكم بالترتيب وحباً لاستحباباً وإن حملاهما على الجريان معرى العادة كما هو كذلك فان العادة حذرية على الغسل من الأعلى إلى الأسفل لا بالعكس فلا يثبت بهما الانتداء بالأعلى فالأعلى لا وحباً ولا استحباباً. (١) ان مقتضى وجوب الترتيب بين الاعضاء الثلاثة أى الرأس والجنب الأيمن والأيسر انه اذا بقيت اللعة في الرأس وحب غسلها وغسل المصوبين من بعدها واذا بقيت في الجنب الأيمن وحب غسلها وغسل الجنب الأيسر من بعدها ( ولعل من هنا ) قال في الجواهر وبذلك كله صريح جماعة ( انتهى ) بل قد ينسب ذلك إلى الأصحاب بل قد يدعى الاجماع عليه .

( ولكن ) مقتضى اطلاق صحيحة زرارة المروية في الوسائل في الباب ٣١ من الحاشية عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال قلت له رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الحاشية فقال اذا شك وكالت به بلة وهو في صلاته مسح بها عليه وإن كان استيقن رجوع فأعاد عليهما الحج هو حواز الإكتفاء بغسل بعض الذراع او بعض الجسد المتروك غسله مطلقاً وإن كان في الجنب الأيمن

فان الامام عليه السلام لم يستفصل بين كونه في الجنب الأيمن والأيسر بل حكم بوجوب العود عليه بالاكتفاء وهو مما يقتضى العموم بلا شبهة وبه يخصص ادلة الترتيب بين الاعضاء الثلاثة كما صرح به الحدائق وإن لم يقل به الجواهر بمعنى انه يجب مراعات الترتيب بين الاعضاء الثلاثة إلا في بعض العصور المتروك غسله عفو فلا يجب .

( ومما يؤيد المطلوب ) ان لم يدل عليه روايات اللعة المتقدمة في المسئلة السابقة فان أما جعفر عليه السلام و رسول الله ﷺ قد اكتفيا فيها بالمسح على تلك اللعة فقط من دون غسل شيء مما بعدها ومن المستبعد أن تكون اللعة في جميع تلك الاخبار في الجنب الأيسر دون الأيمن والله العالم .

( ومما يؤيد المطلوب ايضاً ) بل يدل عليه دلالة واضحة موثقة صحاح بن موسى الساماني المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من الجنابة حيث أمر فيها أبو عبد الله عليه السلام المرأة المعتسلة بسب ثلاث حصوات على رأسها وحفنتين على اليمن وحفنتين على اليسار ثم قال ثم يدها على جسدها كله ( انتهى ) .

فان إمرار اليد على الجسد ليس إلا لأجل أن تصل اليكة إلى المواضع التي لم يصحها الماء فلو كان الترتيب بين الاعضاء الثلاثة واجبة حتى بالنسبة إلى المواضع التي لم تصحها الماء لوجب أن يكون إمرار اليد على الجسد بعد غسل كل عضو على حدة لا بعد الغسل على الجميع وهذا واضح ( وقريب ) من الموثقة الرصوى المروية في المستدرک في الباب ١٩ من الجنابة فراجع .

اللعة ولكن هذا الاحتياط ليس بواجب

مسئله - لا يجب في غسل الجنابة ولا في غيره من الأعمال المشروعة الموالاة (١) فإذا غسل رأسه في أول النهار وغسل بقية جسده في آخر النهار صح بلا شبهة .

مسئله ١٠ - من أراد الاعتسال من الجنابة فارتمس في الماء اتماسة واحدة أحزاه ذلك وكفى وسقط الترتيب بين الأجزاء الثلاثة أي بين الرأس والجنب الأيمن والأيسر فاتفق علمائنا (٢) والاقوى عدم اعتبار

(١) بلا خلاف فيه على الظاهر كما في الحقائق بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه ( ويدل عليه ) مصافاً إلى ذلك ( صحیحہ محمد بن مسلم ) المروية في الوسائل في الباب ٢٩ من الجنابة المشتملة على قصة أم إسماعيل التي أمر فيها أبو عبد الله عليه السلام حارثته بغسل رأسها وقال لها فإذا أردت الأحرام فاعسلي حذرك .

( وفي صحيحه حرير ) الواردة في الوصوه يحذف في الباب المذكور قال قلت فإن حفت الأول قبل أن أغسل الذي يليه قال حفت أولم يحف غسل ما بقي قلت وكذلك غسل الحصة قال هو تنكح المنيعة وأنداء الرأس ثم اغسل على سائر حذرك قلت وإن كل يوم قال نعم ( وفي حصة إبراهيم ) عن أبي عبد الله عليه السلام في الباب المذكور أيضاً قال إن علياً عليه السلام لم ير ناساً أب يغسل الجنب رأسه عدوة ويغسل سائر جسده عند الصلاة

( وفي رواية الصدوق ) عن الصادق عليه السلام في الباب المذكور أيضاً قال لا بأس بتعريض القبل تغسل يديك ووجهك ورأسك فتؤخر غسل حذرك إلى وقت الصلاة الح وتطير ذلك عيناً الرصوى المردى في المستدرك في الباب ٢٠ من الجنابة .

( ثم إن المحكي عن الأصحاب رضوان الله عليهم ) الحكم باستحباب الموالاة في الغسل ( وقد يستدل عليه ) بمواظبة السلف من العلماء عليه وهو ضعيف جداً وذلك لقصورها عن إثبات الاستحباب وهو حكم شرعي يحتاج إلى دليل معتبر .

( وقد يستدل عليه ) بآتي المسارعة إلى المعفرة والإستباق إلى الحيرات وهذا جيد فإن الطهارة من صفريات المغفرة والحيرات فينبغي المسارعة إليها ( وأجود منه ) الاستدلال عليه بما دل على استحباب الكون على الطهارة مما تقدم تفصيله في استحباب الوضوء للكون على الطهارة فراجع المسئلة هناك بدقة ولا نعيد الكلام ثانياً .

(٢) ويدل على سقوط الترتيب إذا ارتمس في الماء اتماسة واحدة مصافاً إلى اتفاق علمائنا وإجماعهم عليه جملة من الأحبار المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الجنابة :

( وفي صحيحه زرارة ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة ( إلى أن قال ) ولو أن رجلاً ارتمس في الماء اتماسة واحدة أحزاه ذلك وإن لم يذلك جسده .

( وفي صحيحه الحلبي ) قال حدثني من سمعه يقول إذا اغتسل الجنب في الماء اتماسة واحدة أحزاه ذلك من غسله ( وفي حصة الحلبي ) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا ارتمس الجنب في الماء اتماسة واحدة أحزاه ذلك من غسله .

( وفي رواية السكوني ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يجنب ويرتمس في الماء اتماسة

الدفعة العرفية فإذا ارتس في الماء تدريجاً على وجه الثأني صح (١) .

مسئلة ١٩ - ية الفصل في الارتماس هو من حين الشروع في الارتماس أي من حين دخول أول أجزاء البدن في الماء (٢)

واحدة ويخرج يجزيه ذلك من غسله قال نعم .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو ان الترتيب وإن سقط في الغسل الارتماس بائعاً علمائنا ( ولكن ) حكى عن الاستمرار أنه قال ان المرتس يترتب حكماً وإن لم يترتب فعلاً لأنه إذا خرج من الماء حكم له أولاً بطهارة رأسه ثم جانبيه الأيمن ثم جانبيه الأيسر ( انتهى ) .

( وحكى أيضاً ) عن بعض اصحابنا أنه قال ان الارتماس يترتب حكماً ( وقد يقال ) انه قال يترتب حكماً بصيغة باب الافعال وقد اختلف في تفسير مراد بعض الاصحاب ( فمن الغاصل ) بل وعن المعتز أيضاً ان مراده ان المرتس ينوي الترتيب في حال الارتماس ( وعن الذكرى ) ان مراده ان الغسل الارتماس هو في حكم الغسل الترتيبي وأنه تطهر الثمرة في بقاء اللبنة المفعلة عنها بعد الغسل ( واحتمل الجواهر ) ان مراده هو عين مراد الاستمرار من ان الترتيب فيه حكماً لا فعلياً على فيطهر الرأس أولاً ثم الأيمن ثم الأيسر

( أقول ) ان الترتيب الحكمي بماله من التفاسير الثلاثة مما لا دليل عليه بل الأصل يتبعه بر في اعدارك مقطوع بطلانه ( قال ) ادريس في شيء من الأدلة العقلية والنقلية دلالة عليه وانما المستفاد من الروايات الاجتزاء في الغسل بالارتماس الواحدة الشاملة للبدن وسقوط الترتيب فيه مطلقاً وإثبات ما عدى ذلك لم يعلم من النص ( قال ) وقد أطنب المتأخرون في البحث عن هذه المسئلة بما لا طائل تحتها ( انتهى ) ( وقريب من ذلك ) معنى الحدائق والجواهر بل في الأخير قد ذكر نقل الاجماع على بطلان الترتيب الحكمي

( ثم ان السبب الداعي ) للإلتزام بالترتيب الحكمي في الغسل الارتماسي كما يظهر من الجواهر وحكى عن الذكرى هو دفع ما قد يتخيل من المناقضات بين الأخبار وان الجمع بين ما دل على الترتيب وما دل على الاجتزاء بالارتماس واحدة هو بذلك أي بالالتزام بالترتيب الحكمي في الارتماسي ( وهو كما ترى تحيل ضعيف ) ادلا منافات بينهما كما تدفع بذلك فان أدلة الترتيب مما تعتبر الترتيب في الغسل وأدلة الارتماسي مما تنفيه في الارتماس الواحدة فأبى المناقضات بينهما .

(١) ولكن المدسوس الى الاصحاب اشتراط الدفعة العرفية على نحو لو حصل الثاني بطل الغسل غير ان الحدائق قد استظهر من الأخبار ان المراد من الارتماس الواحدة فيها هو في قال الارتماس المتعددة للرأس والجانب الأيمن والأيسر لا الدفعة العرفية فإذا ارتس تدريجاً فلا يبطل الغسل .

وعن كشف اللثام احتمال ذلك وعن كشف العطاء الميل اليه وبعض المعاصرين قد اختاره سريعاً وهو الأقوى كما ذكرنا في المتن وذلك لصديق الارتماس مع الثأني والتدريج ايضاً .

(٢) وتفصيل المسئلة ان في معنى الارتماس اقوالاً أربعة .

( الأول ) ما نسب إلى المشهور من انه عبارة عن غمس الأجزاء في الماء متدرجاً لكن على التوالي بحيث يصدق معه الدفعة العرفية فمن دخول أول جزء من أجزاء البدن قد وقع الشروع في الارتماس ( قال في الجواهر ) فتكون النية حينئذ عند أول جزء لافى الماء لانه من أجزاء الغسل ( انتهى ) .

فكلما دخل من اجراء بدنه في الماء طهر وارتفع حدثه (١) .

والظاهر عدم اعتبار كون تمام بدنه في آن واحد تحت الماء (٢) فإذا نوى الغسل وألقى نفسه في الماء من

( الثاني ) ماعن بعض متأخري المتأخرين ويظهر من الحقائق اختياره وعن كشف الغطاء احتمالاه وهو عين الأول لكن مع عدم اعتد التوالى في الدفعة العرفية ( قال في الحواهر ) فتكون النية كساقفه ( انتهى ) وهي كذلك .

( الثالث ) إما احتمله الحواهر في بدو الأمر وفوآه أحياناً وشرحه مصباح الفقيه بما حاصله ان الارتماس من الرمس وهو التعطية والكتمان فمالم يستتر تمام البدن في الماء لم يتحقق الارتماس فالعسل يكون بعد الارتماس في الماء تماماً فان لم يكن في بدنه مانع عن وصول الماء اليه فالعسل دفعي الحصول وان كان في بدنه مانع يحتاج الى إزالته تحت الماء بالذلك وتعوده أو شعر كثيف يحتاج الى التحليل حتى يصل الماء إلى البشرة فهو تدريجي الحصول والنية على هذا القول تكون بعد ارتماس تمام البدن في الماء .

( الرابع ) ما نسب الى بعضهم عن المحقق الثاني نسبته إلى بعض الطلبة وهو عين القول الثالث لكن من غير تفصيل فيه بين ما كان على بدنه مانع أم لا ( وعلى هذا القول ) هو دفعي الحصول دائماً والنية تكون بعد ارتماس تمام البدن كما في الثالث .

﴿ أقول ﴾ إن الارتماس هو معنى عرفي وهو في نظر العرف من قبيل الصلاة فكما انه اذا شرع في اول حرج من أجزاء الصلاة يقارله إتيه شرع في الصلاة ونهى بشيء منها كدخول شرع في إدخال بدنه في الماء يقال له انه شرع في الارتماس وحصل الانغماس بالنسبة إلى بعض الأعضاء

وحيث انما نعثر الدفعة العرفية كما تقدم في المسئلة السابقة لصدق الارتماس حتى مع الثاني والتدريج فالحق إدراك من بين الأقوال الاربعه هو القول الثاني وتكون النية من حين دخول أول أجزاء البدن كما ذكرنا في المتن .

( وهذا يظهر لك ) ضعف مقية الأقوال كلها سيما الرابع الذي قطع الجواهر بفساده من وجوه كثيرة بل ذكر عن المحقق الثاني إنه معالاف لاجماع المسلمين وعلفه لاسنزامه مطلقا غسل من ارتمس في الماء واحتاج شمره إلى التحليل تحت الماء لأن الارتماس على هذا القول دفعي الحصول مطلقاً وهو مما لا يجتمع مع التحليل .

(١) وذلك لان الارتماس قد تحقق بالنسبة الى الجزء المنغمس فيطهر لامحالة وان لم يطهر المقية (وإنما ماعن الوحيد) في شرح المعانيخ من ان ذلك يستلزم ان يكون ترتيباً على خلاف المعهود من الترتيب لانه عالمياً يكون ابتداء بالرجل بل ساطن الرجل و يتصور وقوع الحدث حينئذ في اثنايه وغير ذلك من ثمرات الترتيب الحقيقي والفقهاء تنحشون عن مثل ذلك فهو ضعيف بعد نصريح الأخاء بجزاؤ الارتماس وكون الارتماس في نظر العرف تدريجي الحصول أى يتحقق أوله بدخول أول جزء من أجزاء البدن .

(٢) وذلك لصدق الارتماس عرفاً مع التدريج في الانغماس حتى فيما حرج الجرو الأول المنغمس في الماء من قبل ان ينغمس الأخير فيه (وعليه) فما في العروة ومصباح الفقيه من الحكم بعدم الصحة هاهنا ليس

حاجب رأسه ثم من قبل أن يدخل رجلاه في الماء خرج رأسه من ناحية أخرى صحّ الفسل وهكذا اذا نوى الفسل وألقى نفسه في الماء من ناحية رجله ثم من قبل أن يدخل رأسه في الماء دخل رجلاه في الطين .

مسئلة ٩٢- لا يعتبر في الفسل إلا ارتماس ان يكون تمام بدنه خارجاً عن الماء فاداك كان مقداره معتد به من البدن خارجاً منه ونوى الفسل وارتمس فيه صحّ وكفى (١) .

مسئلة ٩٣- اذا اعتل ترطيباً بالارتماس في الماء ثلاث مرّات مرة للرأس والرقبة ومرّة للمحاجب الأيمن ومرّة للمحاجب الأيسر صحّ وكفى (٢) ويتجيز حينئذ في النية بين ان ينوى حين الارتماس في الماء او حين الخروج منه (٣) .

كما يستفي من الأخير قد اعترف بالصحّة في الفرص الأخير من فرصي المتن فراجع

(١) ان في المسئلة وجوهاً بل اقوالاً اربعة :

( فمن جملة من مناحري المتأخرين ) و بعض الأحنافيين اعتبار كون تمام البدن خارجاً عن الماء قبل الارتماس فيه و إلا لم يصدق الارتماس ( و المعروف بين الأصحاب ) على ما ادعى اعتبار خروج مقدار معتد به من البدن وان معه يصدق الارتماس في الماء ( وفي الحدائق ) والمروءة عدم اعتبار خروج شيء من البدن عن الماء أصلاً فاداً نوى الفسل تحت الماء وحرك بدنه ودفع نفسه من موضع الى موضع آخر صحّ وكفى .  
( وظاهر الجواهر ) وغير واحد هو ذلك عيناً مع عدم اعتبار تحريك البدن تحت الماء أصلاً فاداً كان تمام بدنه مستوراً بالماء ونوى الفسل بدون تحريك البدن صحّ بل عن معتد التراقي و مقتصر ابن قهدة وفي الحدائق في الفائدة العاشرة من الماء المستعمل في الحدث الأكبر دعوى الإجماع على حوازية عدل الارتماس تحت الماء .

( أقول ) ان الدليل قد قام على حوار الاعتسال بالارتماس في الماء ارتماساً واحدة وهو كما يصدق عرفاً مع خروج تمام البدن عن الماء فكذلك يصدق مع خروج مقدار معتد به منه نعم لا يصدق انه ارتمس مع كون البدن بتمامه في الماء أو مع خروج شيء يسير منه وبه يتضح لك تعين القول الثاني في المسئلة وضعف القول الأوّل لعدم توقف صدق الارتماس عرفاً على خروج تمام البدن من الماء وان كان ذلك أظهر افراده وهكذا يتضح لك ضعف القول الثالث ايضاً فان تحريك البدن تحت الماء ليس بارتماس بل الارتماس هو مما تحقق قبله من عند دخول أوّل جزء من بدنه في الماء وأضعف من الأوّل والثالث القول الرابع في المسئلة حيث ليس فيه ارتماس ولا تحريك .

(٢) فان كل مرّة من الارتماس في الماء يكون عملاً لمص من الاعضاء الثلاثة فيكون كما اذا غسل المصو بالصّب عليه واما التعبير بالصّب او الإفاضة في احكام غسل الترتيبى فهو حار محرى الغالب سيما في ذالك العصر من الاعتسال بالتقليد الوارد على البدن لالخصوصية للماء الوارد عليه في الترتيبى دون المورود له من الفسل بكل منهما حاصل (ولعل من هنا) قيل ان طاهر الأصحاب الاتفاق على صحّة الترتيبى بالارتماس في الماء ثلاثاً .

(٣) فان مكّر من الارتماس والخروج يحصل الفسل فأيتهما نوى الفسل صحّ بل في المروءة الاكتفاء



مسئلة ١٣- يصح الغسل الا برتماسي حتى في الماء القليل أعني دون الكبر (١) وهكذا في الماء الرأكد من دون كراهة لذلك شرعاً (٢) نعم اذا كان الماء صافاً يغسل فيه الحنط من الحرام والزاي والناسب وكل خلق

تتحريك البدن تحت الماء ثلاثاً للرأس والجاسين وهو مشكل لعدم صدق الغسل عرفاً بالتحريك تحت الماء وإن صدق بإدخال العضو في الماء أو بإخراجه عنه ( والله العالم ) .

(١) وذلك لإطلاق المصوم و الفتاوى كما عن مقتصر ابن قهد (نعم) يظهر من الحدائق في القائدة العاشرة من الماء المستعمل في الحدث الأكبر ان المرتس في القدر اذا نوى الغسل وهو خارج عن الماء انما يتمايم بدنه أو ييمسه ففي صحة غسله وجهان ( أحدهما ) ما قرأ به المنتهى وجعله في النهاية احتمالاً وهو صحة الغسل وإن كان الماء يصير مستعملاً بعد تمام الغسل .

( ثانيهما ) فساد الغسل لصيرورة الماء سحرّ دحول صمو فيها بعد التيمه مستعملاً ويكون غسله باطلاً بناءً على المنع من استعمال الماء المستعمل في الحدث الأكبر .

( أقول ) وفي الحكم بفساد الغسل حينئذ ما لا يحصى فائداً ( أولاً ) لم يقد بالمع عن استعمال الماء المستعمل في الحدث الأكبر ( وثانياً ) ان عنوان المستعمل في الحدث الأكبر لا يصدق عرفاً إلا بارتباس تمام البدن فيه بنية الغسل وارتدع الحدث به من أصله لا بارتباس بعض أعضائه في الماء .

(٢) ولكن حكى عن المفيد في المقصدة انه ( قال ) ولا ينبغي له ان يرتس في الماء الراكد فيه ان كان قليلاً أفده وإن كان كثيراً خالف السنة لا اعتل فيه ( وعن التهذيب ) الاستدلال لحكمه الأول بأن الجنب حكمه حكم المحر فيفسد الماء ( وفيه ) ما عن المعتز من الإجماع على طهارة عسالة الحب الحالي من النجاسة العينية ( وفي الحدائق ) لم يقد بها أحد قبله ولا بعده ( وفي الجواهر ) انه مخالف لما عليه الإمامية ( انتهى ) والظاهر ان مراد المفيد اعلى الله مقامه من الفساد هو عدم صلاحية الماء لأن يستعمل في رفع الحدث ثانياً وان المحكي عنه هو المنع عن استعمال المستعمل في الحدث الأكبر

( وقديوحته ) الفساد بحمل كلامه على طوئ بدن الحب بالماء ( وفيه ) ان هذا التوجيه أفده اذ مع التلوث يطل الغسل في القليل من أصله لانه يكره كما هو ظاهر كلامه حيث قال ولا يسعى له الخ ( وعن التهذيب أيضاً ) الاستدلال لحكمه الثاني بصحيفة محمد بن اسماعيل المرويه في الوسائل في الباب ٩ من الماء المطلق قال كتبت الى من يسئله عن العذير محتج فيه ماء السماء و يستقى فيه من شر فيستجى فيه الانسان من بول أو يغسل فيه الحنط ما حدث الذي لا يجوز فكنت لا تنوصاً من مثل هذا إلا من ضرورة اليه .

( وفيه ) ان النهي فيها وان كان للكراهة ولا لمجرد التوسا به حتى في حال الضرورة ولكن الكراهة انما هي لا يستجاء الإنسان فيه من بول أو اغتساله فيه من الجنابة وبدن الحب لا يحلو عادة عن قدر لامن حيث انه ماء راكد مصافاً الى ان النهي في الصحيفة إنما هو عن التوسا لاعتسار ( هذا وقد يستدل ) لتصحيح كلام المقصدة محدثين آخرين ( الأول ) ما أرسله الذكرى من أن الارتباس في الجادى اوقما زاد على الكبر من الواقع لا فيما قل ( الثاني ) ما عن الجزء الخامس من كنز العمال عن

من خلق الله فيكره الاغتسال فيه حينئذ كراهة شديدة (١) .

مسئلة ١٥- الارتماس في الماء ارتماسة واحدة كما انه يحرى في غسل الحنابة كذلك يحرى في سائر الأغسل ايضاً (٢) إلا في غسل الميت فيشكل الحكم فيه باجترآء الارتماس شرعاً (٣)

مسئلة ١٦- اذا اغتسل عملاً ارتماسياً ثم التفت ان في يده موضعاً لم يصبه الماء لوجود مانع منعه كحائهم اوسوار او دملج او غلث كان ملصقاً بالبدن او نحو ذلك فالاقوى بعد دفع الطامع عنه كفاية غسل ذلك الموضع خاصته او مسحه سلة الغسل ان كانت السلة باقية من دون حاجة الى إعادة الغسل من رأس او عند ما بعد ذلك الموضع الى الآخر (٤) .

السمى والله اعلم انه قال لا يبول أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه عن حنابة (وفيه) ان الحديثين ضعيفان فصران عن اثبات الكراهة فانها حكم شرعى يحتاج ثبوتها الى دليل معتبر

(١) وذلك لما رواه الواقفي في كتاب آداب الحمام عن الكليني عن رسول الله عليه سنده عن محمد بن علي بن جعفر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال من أحد من الحمام حرقه فحك بها حسده فأصابه الدرس فلا يلوم الا نفسه ومن اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلوم الا نفسه قال محمد بن علي فقلت لا أبي الحسن عليه السلام ان أهل المدينة يقولون ان فيه شقاء من العين فقال كذبوا يقتل فيه الحنف من الحرام والزراي والماسب الذي هو شرهما وكل خلق من خلق الله ثم يكون فيه شقاء من العين (الحديث) .

(٢) قال روايات الارتماس و ان كانت كلها في غسل الحنابة ( لكن قال في الحقائق ) وظاهر الأصحاب رسول الله عليهم تعدية الحكم الى ما عدا من الأغسل (قال) وظاهر انه من باب العمل بتقريب المناط القطعي ( انتهى ) (وعن الذكرى) انه لم يفرق احد بينه وبين غيره من الأغسل ( انتهى )

(وقد يستند) على حريان الارتماس في غير غسل الحنابة ايضاً برواية عبد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٣ من الحنف قال غسل لحنابة والحيض واحد (اقول) ومثلها مرسلة الصدوق في الباب المذكور وروايتان آخرتان في الباب ١ و ٢٣ من الحنابة

(٣) وذلك لأن الاخبار الواردة في كون غسل الميت كغسل الجنابة او انه عين غسل الجنابة وان كانت كثيرة مستقيمة كما يظهر من اجماع الوسائل الباب ٣ من غسل الميت ومقتضاها حريان الارتماس حتى في غسل الميت ولكن الحرم بذلك مما لا يحلو عن اشكال كما في الجواهر ومصباح العقبة سيما مع حريان السيرة من الصدر الاول الى يومنا هذا على الترتيب في غسل الميت ولم يسمع الى الآن أن أحداً غسل ميتة عملاً ارتماسياً ( والله العالم ) .

(٤) ان في المسئلة وجوهاً أغلبها قول :

( الاول ) إعادة الغسل من رأس وهو المحكى عن المنتهى ووالد العلامة والدروس والبيان بل عن جماعه من متأخري المتأخرين واحتاره الجواهر بل والحقائق وقوة على ساحل الاحتياط

( الثاني ) الاكتفاء بغسل الموضع الذي لم يصبه الماء وهو المحكى عن القواعد

( الثالث ) ان يغسل الموضع وما بعده من الاعضاء فان كان في الرأس غسل بعده الايمن والايسر وان كان

مسئلة ١٧- اذا اعتسل من الجنابة اذ من غيرها بالمطر صح اتفاق علمائنا (١) والاقوى انه ملحق

في الايمن غسل بعده اليسر وان كان في الايسر فلا شيء عليه سوى غسل الموضع وقد حكى عن القواعد انه ذكره على وجه الاحتمال وانه اقوى من احتمال الاعادة من رأس.

(الرابع) التفصيل بين طول الزمان فيعيد الغسل من رأس وبين عدمه فيقتصر على غسل الموضع خاصة وهو المحكى عن المحقق الثاني في شرح القواعد.

(اقول) اما الوجه الرابع فضعيف جداً وهكذا ذكره الحدائق في وجهه من ان مع عدم الفصل تصدق الوحدة العرفية ومع الفصل لا تصدق وذلك لما عرفت من عدم اعتبار الدفعة العرفية في الارتماسى وعلى تقدير اعتبارها لا تصدق هي مع اتصال غسل الموضع الذى لم يصبه الماء عن غسل ساير البدن ولو مع عدم طول الزمان بل بمجرد الخروج من الماء والالتفات اليه.

(وأضعف من الوجه الرابع) الوجه الثالث ادل من ريب في الارتماسى كى يحرى فيه ما قاله جماعة من الاكثر في الترتيب من غسل الموضع وما بعده من الاعضاء فيبقى ادا الوجه الاول والثاني ومقتضى القاعدة وان كان هو الوجه الاول فان لدفعة العرفية وان لم نقل باعتبارها في الارتماسى لان الارتماس يصدق حتى مع التدريج والثاني - ولكن مظهر اخبار الارتماسى هو حصول غسل جميع البدن تلك الارتماسة الواحدة ولم يحصل الا ان مقتضى اطلاق صحيحة زرارة المتقدمة في بقاء اللعنة في العبد الترتيبى عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قال قلت له رجل ترك بعض دراعه او بعض حسده من غسل الجنابة فقال اذا شك وكنت به مثله وهو في صلاته مسح بها عليه وان كان استقر رجع فاعد عليهما الخ هو الوجه الثاني في المسئلة فيعود على الموضع الذى لم يصبه الماء خاصة فيغسله ويصلى.

(هذا مضافاً) الى حوار دعوى الاطمينان بعدم الفرق بين الترتيبى والارتماسى من هذه الناحية سوى انه في الاول يعتبر الترتيب بين الاعضاء وفي الثاني لا يعتبر (وعليه) فكما انه في الاول اذا نبت لمعة يكفى عليها او مسحها سلة العبد ان كانت باقية من غير حاجة الى اعادة الغسل من رأس او اعادة غسل العضو او العضوين الواقعين من بعد اللعنة على الاقوى كما تقدم في المسئلة ٨ وكذلك في المقام عيناً.

(١) وبديل على الصحة مضافاً الى عدم الخلاف فيه وصدق الغسل عليه (صحيحة على بن جعفر) عن ابيه موسى عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من الجنابة انه سئل عن الرجل يحب هل يجزئيه من غسل الجنابة ان يقوم في امطر حتى يصل رأسه وحسده وهو يقدر على مسوى ذلك فقال ان كان يغسله اعتساله ببناء اجراء ذلك.

(قال صاحب الوسائل) ورواه على بن جعفر في كتابه منه وراى الا انه ينبغي له ان يتمضمض ويستنشق ويمر يده على ما عالت من حسده قال وسألته عن الرجل تنسه الجنابة ولا يقدر على الماء فيصبيه المطر أيجزئيه ذلك او عليه التيمم فقال ان غسله اجزاء وإلا تيمم.

(ومرسلة محمد بن أبى حمزة) في الباب المذكور عن رجل عن أبى عبد الله عليه السلام في رجل أصابته جنابة فقام في المطر حتى سال على جسده أيجزئيه ذلك من الغسل قال نعم.

بالعمل الارتعاسي في سقوط الترتيب فيه (١) فإذا قام في المطر العزيز ودوى القل واستوعب الماء جميع بدنه ولو بمعاونة يده أجزء ذلك وكفى .

مسئلة ١٨- بشرط في غسل الحنائه وكل عمل آخر غير ما تقدم من الترتيب بين الأعضاء الثلاثة أي بين الرأس والحناء الأيمن والأيسر إذا لم يكن العمل ارتعاسياً أمور أخرى أيضاً ( منها ) أن يكون الماء مطلقاً لا مضافاً (٢) (ومنها) أن لا يكون الماء مستعمل في إزالة الأحيات وأن كان طاهراً كما في الاستسحاض (٣) ومنها أن يكون الماء طاهراً لا نجساً (٤) (ومنها) أن يكون الماء مباحاً لا عساً وهكذا الأعضاء التي

(١) أن في مسئلة قولنا (الأول) ماعن الشيخ في المسوط من إلحاق الاعتسال بالمطر ، هرب من والوقوف تحت أمحري بالعمل الارتعاسي في سقوط الترتيب فيه وعن العلامة في جملة من كنهه متبعته وعن ذكره إلحاق سيراب وشبهه بالمطر بل في المختص قد سب سقوط الترتيب في القعود تحت المجري والوقوف تحت المطر إلى مشهور ( الثاني ) ماعن ابن إدريس وجماعه ممن تأخر عند بل وظهر كثير من القدماء من عدم اللجوء بالارتعاسي فلا يسقط الترتيب فيه .

**قول** (والأظهر من القولين هو الأول) فلحق الاعتسال بالمطر وما جرى مجراه من الميراب وشبهه بالعمل الارتعاسي في سقوط الترتيب فيه ( لكن ) لا صدق الارتعاس عليه كما في الحدائق وأن فرض شيعت الماء لجميع البدن دفعةً فإن صدق ذلك عموم عرفاً بل في الجواهر يسمى القطع بمساده ( بل لا إطلاق الصحيحة والمرسلة ) وترك الاستسحاض فيهما بين الارتعاس في الأعضاء الثلاثة وعدمه حيث ستر عن القيام في المطر حتى يغسل رأسه وحده أو أنه قام في المطر حتى سار على حده فقال عليه السلام في أحدهما: إن كان يغسل اعتساله بانه أحرأه وقال في أحدهما: في مقام الخواب نعم من غير تعصيص في شيء منهما وهذا في مقام البيان بالاشبهة ( وأما ما استدله ) للقول الثاني من عموم أدلة الترتيب حرج منها الارتعاس في الماء وفي الاعتسال بالمطر تحتها ضعيف وذلك لعدم العموم لها بل كلها سريحة أو طهارة في الاعتسال من الأواني والمياه القليلة لا بالمطر وشبهه

( ومنه يظهر لك ) ضعف ماعن المعتز من أن إطلاق الصحيحة يجب أن يقيد بالترتيب في الغسل ( ووجه الضعف ) ما اشير إليه من أنه لا عموم لما دل على الترتيب في الغسل كى يقيد به إطلاق الصحيحة في مورد اجتماعها بدعوى اقوائيته منه .

( وأضعف من الجميع ) ما في الجواهر من الاستناد في اعتبار الترتيب هنا إلى الأصل واستصحاب حكم الحدث وعموم الإطلاق ما دل على وجوب الترتيب في الغسل ومفهوم قوله إذا ارتعس في الماء ارتعاسة واحدة أحرأه فإن جميع ذلك كله مما لا عبرة به فيقال ما اشير إليه من إطلاق الصحيحة والمرسلة وهذا في مقام البيان بالاشبهة (٢) وذلك لما عرفته في المياه من أن المعاف لا يرفع حدثاً

(٣) وذلك لما عرفته في ماء الاستسحاض من عدم حوارج الحدث به وإن كان طاهراً شرعاً مع الشرائط المذكورة هناك .

(٤) وقد تقدم تحقيق ذلك في ديل التعليق على المسئلة د من شرائط الوضوء فراجع

يعتسل فيه بل وهكذا مصّب الماء (١) (ومنها) ان لا يكون طرف ماء الغسل ذهاباً او فوضاً او عصاً (٢) (ومنها) ان لا يكون الغسل مصراً نه لمصر او مردٍ و نحوهما (٣) (ومنها) ان لا يكون الارتماس في الغسل الارتماس حراماً كما في الصوم الواجب و إلا فيبطل الغسل (٤) إلا اذا ارتمس نسباً فيصح (٥) (ومنها) ان يماثر الغسل نفسه فلا يغسله غيره مع الإمكان (٦) (ومنها) إزالة النجاسة عن البدن من قبل أن يعتسل (٧) و اذا زاد النجاسة عن كل عضو من قبل ان يشرع في غسل ذلك، لم يصح غسله.

(١) وقد تقدم تحقيق ذلك في دليل التعليق على المسئلة ٦ و ٧ من شرائط الوضوء فراجع .

(٢) قد تقدم تحقيق ذلك في دليل التعليق على المسئلة ٣ من شرائط الوضوء فراجع .

(٣) وذلك لمعي ما ذكر في دليل التعليق على المسئلة من شرائط الوضوء فراجع

(٤) فإن الغسل من العمدات ما سماه اصحابنا و العادة مما يتوقف على قصد القرينة فاذا حرم الارتماس

في الماء من جهة الصوم الواجب لم يتقرب به وبطل الغسل قهراً .

(٥) فإب مع البيان سقط الهوى عن التعذر فلا يؤثر في بعد العرتين عن الله تعالى ومجرد المسعومية

الواقعية مما لا يؤثر في بعده ما لم تتمتع بالحرمة يعلم او يظن بل حلاك الموحود في العمل واتيانه به تتجبد انه واجب مما يؤثر في قربه اليه فيصح العمل قهراً .

(٦) وذلك لحرين عين ما تقدم في وجه شرائط المباشرة في الوضوء حرفاً بحرف والظاهر ان المسئلة

إجماعية في كلا الموضعين ادلم بحك الخلاف فيهما من احد سوى عن صريح ابن الحنيد هـ اناك ومن طاهر هـ هما ولا عبرة بمخالفته بعد قيام الدليل بل الأدلة على خلافه .

(٧) هذا هو المشهور بين الاصحاب بل في الحدائق من غير خلاف يعرف ( و لكنهم مختلفون ) بين من

يعبر منه وجوب إزالة النجاسة عن تمام البدن من قبل الشروع في اصل الغسل كما هو ظاهر القواعد وحكى

عن طاهر الحلبي دل على طاهر جملة من الاصحاب بل عن شرح المفاتيح انه الظاهر من فتاوى الاصحاب دل على

طاهر العناية بالإجماع عليه وعن الصدوق انه من دين الامامية (وبين من صرح) بكفاية إزالة النجاسة عن كل

عضو بل عن كل جزء من البدن من قبل ان يغسله من الجنابة ونحوها من الاحداث وهو المحكى عن نهية

العلامة وحامع المقاصد والشهيد الأول

( بل في الجواهر ) ان الذي يظهر من ملاحظه جملة من عبارات الاصحاب ان الأول ليس محل خلاف

بل امر اذ هو الثاني ( بل قال في الحدائق ) لا يغفل لوحوب التقديم على اصل الغسل وانه لأن العرس ا ما هو

احر آء الغسل على محل طاهر وهو يحصل بالتدريج ( انتهى ) .

( وعلى كل حال ) ان في قبال المشهور قولين آخرين ( احدهما ) ما عن المسوط ومحصله انه يجب على

المحجب إزالة النجاسة عن بدنه من قبل ان يعتسل ولكن ان خالف واعتزل أولاً برقع الحماة لأمحالة فان

كانت نجاسة بدنه مما لا يحتاج الى التعدد فقد ارتفع الحدث والنجس جميعاً وإلا بقيت النجاسة على حاله

ووجب إزالتها وطاهر هذا القول كما في الجواهر ان وجوب إزالة النجاسة من قبل الاعتسال تمتدي تكليفي

لا شرطي وصحي وعن شرح الدرر بل عن جملة من متأخري المتأخرين الميل اليه بل اختياره صريحاً

مثلاً إذا فرض أن جميع بدنه تحس بفصل رأسه من المجامعة ثم غسله من الجنابة ثم غسل المجامعة الأيمن من المجامعة ثم غسله من الجنابة وهكذا فعل في الأيسر مسح وكفى بذلك وهكذا الأمر إذا أراد النجاسة عن كل جزء

(ثانيهما) ما عن نهاية العلامة ومصلته أن المحض إذا كان بدنه نجساً واغتسل بماء كثير ارتفع الحدث والحدث يغسل واحد وهكذا إذا اغتسل بماء قليل لكن كانت النجاسة في آخر العمود بحيث لا يجرى ماء الغسالة على بدنه .

﴿واستدر المشهور﴾ لوجوب إزالة المجامعة من قبل غسل بوجوه أوجهها ثلاثة .

(الأول) الأحكام الواردة في كيفية غسل الجنابة الآمرة بانقضاء المرح أو غسل ما أصابه من البول أو ما أصاب حده من الأذى من قبل أن يغتسل وهي كثيرة كما يظهر بمراجعة الوسائل أكثرها في الباب ٢٦ من الجنابة فراجع .

(الثاني) أن الحدث والحدث سنان للعسل والأصل عدم التداخل فيغسل لرفع الحدث مرة ويرفع الحدث أخرى

(الثالث) أن الماء القليل ما يفعل بالملاقات فإن كان البدن نجساً وورد عليه ماء القليل تحس بالمحس مما لا يرتفع به الحدث نجساً واجماً

﴿اقول﴾ والمعدة من بين وجوه المشهور هو الأول أي الأحكام الواردة في كيفية غسل الجنابة (وطاهرها) وإن كان وجوب التطهير من الحدث من قبل الشروع في أصل العسل (حيث يقول <sup>الشيخ</sup> في بعضها) ثم بدأ بفرجه فأفقاء ثلاث عرف ثم صب على رأسه أو ففصل فرحك ومرافقك ثم تمضمض واستنشق ثم غسل جسده من ليدن فربث إلى قدميه أو تول أن قدرت على البول ثم تدخل يدك في الأذنين ثم اغسل ما أمات منه ثم أفض على رأسك وجسده إلى غير ذلك .

(ولكن العرس منه) كما تقدم من الحدائق هو إحراق ماء العسل على محل طاهر وإنما أمر <sup>بإحراق</sup> بإزالة النجاسة من قبل الشروع في العسل حرماً مجزئاً للمادة لا المدخلة لذلك بما هو غير حرمان الماء على محل طاهر .

(ومع ذلك اشتمل) بعض الأحكام على المضمضة والاستنشاق وجوهها من المستحبات مما لا يبرح الأحكام عن الطهور في وجوب إزالة النجاسة قبل العسل كما رعم الحدائق من يؤخذ بطهور الأمر في الوجوب إلا فيما حرج بالدليل (كما أن طاهر الأحكام) كما صرح به الجواهر هو الوجوب الشرطي الدخيل في صحة العسل لا معرّد التعبد والتكليف كما هو ظاهر ما تقدم عن المبسوط .

(ثم أنالوا عصبنا التطر) عن الوجه الأول للمشهور فالوجه الثاني مما لا ينفع حداً وذلك لما حققناه في محله من أن الأصل تداخل المستب فكذلك من الحدث والحدث سبب لوجوب العسل فيندك الوجوه من بعضها في بعض ويتأكد بعضها بعض فيكون هناك وجوب واحد أكيد .

(ولوقيل) أن أحد الغسلين توصل إلى الآخر تمبدي مشروط بقصد القرية فلا تداخل (قلنا) أنه إذا غسل بقصد القرية انطبق عليه الأمران جميعاً ومقطاً .



من أحرّ آء عَصَوْه من قبل أن يغسله من الجنابة فيصبح والمدار في الحقيقة على حرّبان ماء الغسل على محلّ طاهر من البدن .

( هذا مضافاً ) إلى أن محرّ د عدم التداخل مما لا يفضي بتقديم إزالة النجاسة على الغسل من يجتمع مع التأخير أيضاً ( وأما الوجه الثاني ) فهو ضعيف أيضاً ، به مضافاً إلى اختصاصه بالماء القليل دون الكثير لعدم انفصال ملاقات البدن النجس إن أماء القليل لا يعتبر فيه أكثر من طهارته قبل الورد ، وإذا ورد على النجس اكتسب المحلّ طهارة الماء واكتسب الماء نجاسة المحلّ ، فإذا حار اكتسب المحلّ طهارة الماء حشاً حار اكتسبه حشاً وحدثاً في عرس واحد .

( وبالحملّة ) لولا الإحصاء الواردة في كمية الغسل الآمرة بإزالة النجاسة من قبل الغسل لأشكّل الاعتماد في المسئلة على الوجهين الأخيرين من وجوه المشهور بل لم يمكن الاعتماد عليهما أصلاً .  
 ﴿ بقى امران أحدهما ﴾ أن غاية ما يفتضيه الإحصاء هو وجوب إزالة النجاسة عن البدن من قبل الغسل إذا كان الاعتسال بماء القليل كما هو معروف من الإحصاء على ما يظهر من مثل قوله ﷺ ثم صبّ على رأسه أو تدخل يديك في الإباء أو ثم غسل فرحك وأصص على رأسك وحسبك إلى غير ذلك ، وأما إذا كان الماء كثير وورد على المعتسل كالطمار وشبهه أو مورود له كماء النهر وشبهه فلا دليل على صعب ما تقدم من العلامة في النهاية من ارتفاع الحدث والحديث بعد واحد إلا أنه مع ذلك رفع اليد عنه عليه المشهور من وجوب إزالة النجاسة من قبل الغسل مطلقاً في غاية الاشكال .

﴿ أن بهما ﴾ أنه ربما يلوح من بعض الروايات المترددة في الوسائل في الباب ٢٧ من الجنابة خلاف ما عليه المشهور من وجوب كون البدن طاهراً حال الاعتسال ( كصحيحة حكيم بن حكيم ) عن أبي عبد الله عليه السلام وتماها كما يظهر من الرواي هكذا قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن عبد العصابة فقال أصص على كفك اليمنى من الماء وغسلها ثم اغسل ما أصاب حدثك من أدي ثم اغسل فرحك وأصص على رأسك وحسبك فاعتسل فإن كنت في مكان نظيف فلا يضرّك أن لا تغسل رجليك ( يعني بعد الغسل ) وإن كنت في مكان ليس بنظيف فغسل رجليك ( فإن طاهرها ) إن لمكان الغسل إذا لم يكن نظيفاً فلا يضرّك عدم نظافة رجليك حين الغسل غاية أنه يجب غسلهما بعد الغسل .

( ورواية هشام بن سالم ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له اعتسل من الصبابة وغير ذلك في الكنيف الذي يدل فيه وعلى ثعل سديته فاعتسل وعلى الغسل كما هي فقال إن كان الماء الذي يسيل من حسدك نصيب أسفل قدميك فلا تغسل قدميك ( فإنه قد يلوح منها ) أن الماء الذي يسيل من جسّدك إذا أصاب أسفل قدميك فهو يطهره من الحدث والنجس جميعاً فلا حاجة إلى غسل القدمين بعد الغسل .

( ورواية بكر بن كرف ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل من الجنابة أو يغسل رجليه بعد الغسل فقل إن كان يفتس في مكان يسيل الماء على رجليه فلا عليه أن لا يغسلهما وإن كان يغتسل في مكان يستنقع رجلاه في الماء فليغسلهما .

( وثمة يلوح من ) قوله ﷺ أن كان يغتسل في مكان يسيل الماء على رجليه إلج أن الماء السائل يظهر

## فصل

### في سنن غسل الجنابة

وهي كثره

(منها) أن يبول قبل الغسل (١) . . . . .

الرحلين من الحدث والحدث جميعاً فلا حاجة إلى غسلهما بعد الغسل ( ويلوح من قوله فَيُغْتَسَلُ ) وإن كان يغتسل في مكان يستفتح رجلاه ، أنه لا يصره بعبارة الرحلين في حال الغسل عنيته أنه يغسلهما من بعد الغسل ( أقول ) والجواب عن هذه الروايات الثلاث أنه لا بد من الحمل والتأويل فيها في فعل تلك الأحاديث الكثيرة الآمرة بإزالة النجاسة من قبل الغسل ومنها نفس صحيحته حكم وصدها فيكون المراد من الظاهر وعدم التصاقه في الصحيح هو القدرة وعدم القدرة العرفية لالنجاسة والطهارة الشرعيتين بل ظاهره بقرينة المصدر هو ذلك .

ولعل المراد من غسل الرحلين في رواية بكر أيضاً هو غسلهما من القدرات والأوساخ الملتصقة في أماكن المستنقع لأمر النجاسة الشرعية كما أن من المحتمل أن عرس السائل في رواية هشام هو السؤال عن صحة الغسل من ناحية العمل السنية الذي هو لاسها حين لغسل فاحته فَيُغْتَسَلُ أن الماء أن كان يصيب أسفل قدميه فلا بأس لأمر ناحية كونه في الكنيف الذي يقال فيه فانه مما لا يصر بعد قرص كون المعتل لاساً للتعلم والله العالم .

(١) هذا هو المشهور بين المتأخرين كما صرح به غير واحد ولكن عن جمع كثير من المتقدمين وحواه لاستصحابه من غير واحد من الأصحاب التصريح بذهاب المعظم إلى الوجوب بل عن الغنية الإجماع عليه وعن الذكرى موافقتهم عليه وعن جامع اصحاب الدروس الميل إليه ومضى ذهب إلى الوجوب صريحاً صاحب الحقائق رحمه الله .

وقد استدل للوجوب بـ (١) (الأول) ما عن الفقيه ولعله من ترك البول على أثر الجنابة أو شك في رده بنية الماء في بده فيورثه الداء الذي لا دواء له ( انتهى ) وفي المدارك سب الكلام المذكور إلى الشيء وَالشَّيْءُ والحواهر عسر عنه بالنسبة وقد رواه المستدرک في باب نوادر ما يتعلق بالجنابة عن النبي ﷺ باختلاف يسير في اللفظ .

(الثاني) ما عن استصحاب من الاحتجاج بالأحاديث الدالة على إعادة الغسل إذا لم يبل قبله ووجد البل بعده وهي مروية في الوسائل في الباب ٣٦ من الجنابة

(الثالث) ما عن الذكرى من قول ولا بأس بالوجوب محافظة على الغسل من طربان مزيله ومصيراً إلى قول معظم الأصحاب واخذاً بالاحتياط

(الرابع) ما احتج به الحقائق من صحيحته الزهني المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الجنابة قال

سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن غسل الجنابة فقال غسل يديك اليمنى من المرفقين إلى أصابعك وتبول إن قدرت على البول الخ (ومضمرة أحمد بن هلال) المروية في الباب ٣٦ من الجنابة قال سألته عن رجل اغتسل قبل أن يتبول فكتب أن الغسل بعد البول الخ (والرسول) المحكي عن أدائل فقه الرضا عليه السلام فإذا أردت الغسل من الجنابة فاحتهد أن يتبول حتى يخرج فضلة المني التي في إحليلك الخ.

**﴿اقول﴾** وفي الجميع مالا يحصى (أما الأول والثاني) فلأن معادهما ليس أكثر من مرحوحية ترك البول أمام الغسل إما معافة أن يتلى بالداء الذي لادواء له أو معافة أن يقع في كلفة إعادة الغسل ثانياً إذا خرج منه البول المشتبه بعد الغسل (وأما الثالث) فلأن مجرد المحافظة على الغسل من طريان مريته مما لا يوجب الوحوب الشرعي سوى الرجوع العقلي وهكذا الأحاد بالاحتياط في الشهات الحكيمة فلا يكون إلا حثاً لا واجباً.

(وأما الرابع) فلأن الأحاديث المذكورة وإن كان ظاهرها في بدو الأمر هو وحوب البول قبل الغسل ولكن الذي تأمل في الأحاديث المروية في الوسائل في الباب ٣٥ من الجنابة الواردة في أن من بار قبل الغسل ثم اغتسل ووجد بطلاً لم يعد الغسل وإن لم يبل قبل الغسل ووجد بطلاً بعد الغسل أعاد الغسل عرف أن الأمر بالبول قبل الغسل في الأخبار المذكورة ليس إلا لأجل أنه إذا لم يبل قبل الغسل ووجد بطلاً بعده وقع في كلفة الإعادة أعني إعادة الغسل لأن البول من قبل الغسل نفسه واجب من الواجبات الشرعية بحيث إذا تركه فقد عصى واستحق العقاب عليه أو أنه قد غسله ولو لم يجد بطلاً بعد الغسل أو وجدته وعلم أنه ليس بمنى.

**﴿بقي أمران أحدهما﴾** أن الظاهر من القائلين بوجوب البول قبل الغسل هو مجرد وجوب التعبد كما صرح به الجواهر لا الوضعي الشرطي بمعنى اشتراطه في صحة الغسل (ولعل من هنا) حكى عن المختلف وغير ما بهم اتفقوا على أن من ترك البول قبل الغسل واعتدل ثم وجد بطلاً قد علم أنه ليس بمنى صح غسله بلا شبهة (ثانيهما) أنه صرح في الحدائق أن المشهور بين الأصحاب سيما المتأخرين منهم أن من سنن الغسل الاستبراء بالاحتهاد أي بالمحرمات والعصيات المتقدمة تفصيلها في مستحبات التحلى وهم بين من يظهر منه تقديم البول على الاستبراء كالشرايع وبين من يصرح بالتقدم تصريحاً كما عن البيان والروضة وبين من قيد استحباب الاستبراء بما إذا لم يتيسر البول كما عن السرائر والقواعد.

(وفي قال المشهور) جمع آخرون فائلمون بوجوب الاستبراء في الغسل لاستحبابه وهم بين من قال بوجوبه إذا تم ذكر البول وبين من طاهره التحيير بين البول وبين من طاهره وجوبهما جميعاً.

**﴿اقول﴾** أما الوجوب فلا دليل عليه من الأخبار حتى أن الحدائق الذي صرح بوجوب البول قبل الغسل قد صرح بها بعدم الدليل على وجوب الاستبراء (وأما الاستحباب) فنعم له دليل واضح من الأحاديث ولكنه من مستحبات التحلى كما تقدم هناك تفصيله لأمن مستحبات الغسل.

(ومن هنا) قال في المدارك وليس في النصوص ما يخص الاستبراء بعد الإزالة (قال) وأما الموجود فيها الأمر بالاستبراء بعد البول (وقال في الحدائق) وبالعجالة فإن لم تنف في شيء من أحاديث الغسل على الأمر

لكن ذلك للرجل خاصة دون المرأة (١) ولخصوص من أتزل المني  
لأمر أحب بالإدخال فقط بغير إزال (٢) (ومنها) أن يغسل يديه قبل أن يدخلها في الإزالة من الرنديين وإذا  
عسلها إلى صف الذراع فهو أفضل وأفضل منه عسلها إلى المرفقين (٣) ويكفي غسلها مرة واحدة وإذا

للغسل بالاستبراء بالاحتياط وأما ورد ذلك بعد البول (وقال في الحواهر) استحباب الاحتياط بعد البول إنما  
هو من آداب التحلي لأمر آداب العمل (انتهى).

(١) هذاهو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الحواهر ولكن عن مفظة المعيد ونهاية الشيخ استحباب  
البول قبل الغسل مضافاً حتى للمرأة (والحق مع المشهور) فيختص استحباب البول قبل الغسل بالرجل فقط  
دون المرأة (وقد علله المختلف) بأن المراد من البول قبل الغسل هو استحراج المختلف من نقاب المني في الذكر  
بالبول وهذا المني غير متحقق في طرف المرأة لأن مجرح البول فيها ليس هو مجرح المني فلا معنى للإستبراء  
فيها (انتهى).

وهو حيد فإن المقصود من لولا ليس إلا ما ذكره المختلف كما يظهر ذلك من النوى والرسوى المتقدمين  
بل ويظهر ذلك من صحيحة محمد بن مسلم المروية في الوسائل في الباب ٣٦ من العناية المشتملة على قول  
ابي جعفر عليه السلام وإن كان بال تم اغتسل ثم وحدث ملا فليس يغسل يديه ولكن عليه الوضوء لأن البول لم يدع شيئاً  
(انتهى) ومن المعلوم أن استحراج المختلف من نقاب المني الذي هو المقصود من البول قبل الغسل غير متحقق  
في حق المرأة لأن مجرح بولها كما سمعت من المختلف غير مجرح منيها .

(هذا) مضافاً إلى أن المرأة إذا اغتسلت من الجنابة ثم وحدث ملا لم يعد الغسل سوياً بالت قبل الغسل  
أولم تد كما يظهر ذلك من صحيحتي سليمان بن منصور المرويتين في الوسائل في الباب ١٣ من العناية فراجع  
(نعم) فديتوهم أن قوله عليه السلام في مصرة أحمد بن هلال المتقدمه في صدر المسئلة (أن الغسل بعد البول) هو مطلق  
يشمل الرجل والمرأة جميعاً ولكنّه ضعيف لأن في صدرها قد وقع السؤال عن رجل اغتسل قبل أن يبول ومع هذا  
السؤال كيف يبقى الإطلاق للحواب المذكور .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب رسول الله عليهم ولكن مع ذلك قد حكى عن الذخيرة استحباب  
البول قبل الغسل مطلقاً حتى لمن أدخل بغير إمرار وهو ضعيف فإن المنصرف من الأدلة هو المحب المنزل كما  
هو الغالب الشائع لا المحب بالإدخال فقط كما يتفق ذلك نادراً .

(هذا مضافاً) إلى أنك قد عرفت آنفاً أن العلم في استحباب البول من قبل الغسل هي استحراج المختلف  
من نقاب المني في الذكر وهي مما لا يتحقق إلا في المحب المنزل لا المحب بالإدخال وإذا عرس احتمال الإزالة  
فيه وأنه لم يطلع عليه واحتبس في شيء من المعاري لكون الجماع مظنة زول الماء والبول حينئذ قبل الغسل  
احتيط كما عن الذكرى لا استحبابي تنحو الت واليقين كما هو ظاهر محكي الذخيرة وهذا واضح

(٣) أن استحباب غسل اليدين في الجملة في غسل الجنابة مما أجمع عليه الأصحاب كما صرح به غير  
واحد ونصوص المسئلة مروية في الوسائل في الباب ٢٦ من العناية وبعضها في الباب ٣٣ ويظهر من جملة منها  
استحباب غسلها من الرنديين لما فيها من الأمر بغسل الكعبين (وهي صحيحة محمد بن مسلم) تبدأ مكعبك فتغسلها

عليهما ثلاثاً فهو أصل (١) والظاهر ان استحباب عليهما إنما هو في صورة الإغتسال من الأواني والمياه

(وفي صحيحه رواية) تبدأ فتغسل كفيك (وهي موثقة أبي صير) فتغسل كفيك ثم تدخل يديك الح (وهي رواية الحصري) اغسل كفتك وفرحك الح (وفي الرصوى) الاتي وتغسل يديك إلى المصهل ثلاثاً قبل ان تدخلهما إلا بآء .

(ولكن يظهر) من صحيحة حكم بن حكيم حوار الاكتفاء غسل كفه اليمنى فقط لما فيها من قول اوص على كفت اليمنى من الماء فاعسلها الح إلا ان غسل اليدين جميعاً أصل للروايات المتقدمة وأصل منه غسلهما دون المرفق لما في موثقة سماعة من قول فليعسلهما دون المرفق ثم يدخل يده في آئته

(والظاهر) ان المراد مما دون المرفق هو إلى نصف الدراع كما يظهر من رواية بونس المروية في الوستل في الباب ٢ من غسل الميت لما فيها من قول ثم اغسل يديه ثلاث مراراً كما يغسل الإنسان من الجنابة إلى نصف الدراع الح وأصل من ذلك غسلهما إلى المرفقين لما في صحيحة يعقوب بن يقطين فيغسل يديه إلى المرفقين قبل أن يغسلهما في الماء الخ .

ولعل من هنا حكى عن الشعبي استحباب عليهما من المرفق (ويظهر من صحيحة البر على) احسن من بن أبي نصر حوار الاكتفاء يغسل يده اليمنى إلى المرفق لما فيها من قول تغسل يديك اليمنى من المرفقين إلى أصابعك الح (قال في الحداثي) والظاهر ان تشييه المرفق وإفراد اليد من سهو قلم الشيخ (افوز) ويؤيده ان المروى عن قرب الاسناد هكذا تغسل يديك اليمنى من المرفق إلى أصابعك ثم تدخلهما في الأثناء الخ (بقي شيء) وهو ان في الشرايع وعن المنسوط والسرائر والتذكرة والإصباح ونهاية الأحكام استحباب تقديم بية الغسل من عند غسل اليدين (وعن المنتهى) تحليله بأنه بدء أفعال الطهارة (وفي الجواهر) مثله ومثله بأنه يظهر من ملاحظته الاحتمار دخول غسل اليدين في كيفية الغسل وان في بعضها تفسيره بذلك بمعنى ما رواه في الوسائط في الباب ٢٩ من الجنابة عن محاسن الصدوق عن الصادق عليه السلام انه قال لا بأس بتسبيح الغسل تغسل يديك وفرحك وتؤخر غسل جسدك إلى وقت الصلاة الخ .

ولكن مع ذلك كله قد حكى عن بعضهم التردد في حوار تقديم البية فصلاً عن استحبابه (وهو في محله) فإن مجرد استحباب غسل اليدين قبل الغسل أو المصصة والاستنشاق بعد غسل اليدين كما سيأتي لا يبدل على كونه من أجراء الغسل بل أقضاء انه من قبيل استحباب عمل قبل عمل كالأذان والإقامة من قبل الصلاة .

(واقار رواية المحاسن) فلا دلالة فيها على كون غسل اليد من أجراء الغسل لما فيها من الأمر بغسل العرج أيضاً وهو ليس من أجراء الغسل بلا كلام فيه من أحد (هذا مصافاً) إلى ما في الرواية من احتمال كون الغسل في قوله عليه السلام لا بأس بتسبيح الغسل هو ما فتح لا بالصم فتكون الرواية احسنة عن مطلب المشهور

(وبالجملة) ان التحقيق يقتضي منا في المسئلة ٧ من أفعال الوضوء وانه يجوز تقديم التنية في خصوص الوضوء فقط من عند المصصة والاستنشاق ولا يجوز ذلك في الغسل أبداً لامن عند غسل اليدين ولا بعده من عند المصصة والاستنشاق فراجع المسئلة هناك بدقة ولا تعيد الكلام هاها ثانياً

(١) مقتضى اطلاق الروايات المتقدمة هو استحباب غسل اليدين مرة واحدة ولكن مقتضى الجمع بينها

القليلة (١) وأما إذا اعتسل بالماء الكثير فليس من المستنون غسلهما وإن كان أحود (ومنها) التسعة عند الاعتسال وأقلها أن يقول بسم الله (٢) (ومنها) المصصة والأستساق بعد غسل اليدين وبعد غسل الفرج وإزالة النجاسة

وبين جملة من الروايات المروية في الواسع في باب غسل الوضوء المصرفة بالثلاث أن غسلهما ثلاثاً أفضل (في صحيحته الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئلكم يفرغ الرجل على يده قبل أن يدخلها في الآباء قال واحدة من حدث البول وثلاث من العائط وثلاث من الضامة (ومثلها) رسالة الصدوق عن الصادق عليه السلام.

(وفي رواية حريز) عن أبي جعفر عليه السلام قال يغسل الرجل يده من اليوم مرة ومن العائط والمول مرتين ومن الضامة ثلاثاً (وفي الرصوى) المروي في المستدرک في الباب ٣٢ من الضامة وتغسل يديك إلى المفضل ثلاثاً قبل أن تدخلها الآباء الح (ثم إن الحدائق) فداحتل قوماً في المقام نعين الغسل ثلاثاً بحمل المطلقات على المقيدات وهو ظاهر الشرائع أيضاً حيث قالوا وغسل اليدين ثلاثاً بل عن المعسر والعنية دعوى الإجماع عليه ولكنه صعب لما حقق في محله من عدم حمل المطلق على المعيد في باب المستحبات لأن العائد في هذا الباب هو كون القيد لأجل التأكيد ومريد المحبوبة للأحد الاحتراز والدخل في أصل المطلوبة كما هو الغالب في الواحات فالعمل محسوب والعمل ثلاثاً أحب (ولعل من هذا) قاضي الجواهر إلا أن القول بالاحتراز يعني امرأة لا يخلو من قوة وإن التثنية مستحب في مستحب (انتهى)

(في شيء) وهو أن ظاهر الأخبار وإن كان وحوب غسل اليدين لاستحبابه ولكن الذي يدل على عدم وجوبه - مضافاً إلى كون المسئلة إجماعية ولم يقل موحو به أحد وإن مثل هذا الأمر الذي يعم به البلوى لو كان واحداً في الشرع لاشتهر ذلك بين المسلمين وشاع - نصريح بعض الأخبار السابقة المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الضامة بغسل اليد في الماء بلا غسلها (كحسب رراءة) قل قلت كيف يغتسل الحظ فقل إن لم يكن أصاب يده شيء غسلها في الماء الح

(١) كما يظهر ذلك من قوله عليه السلام فقل أن تدخلهما الآباء أو ثم يدخل يده في إناؤه أو ثم تدخلهما والآباء إلى غير ذلك (وعليه) فإذا اعتسل بالماء الكثير سواء كان وارداً عليه كالطير وشبهه وموردواً له كالنهر وبحره فلا دليل على استحباب غسل اليدين فيه لخلو أخبار الإبراهيم ومورد في الاعتسال من غير ذلك (مضافاً) إلى أن الذي يظهر من قوله عليه السلام في حصة رراءة المتقدمة آناً (إن لم يكن أصاب كفة شيء غسلها في الماء) أن غلة غسل اليدين قبل أن يدخلهما والآباء هو احتمال أنه قد أصاب كفة شيء ولو موهوماً فيشغل الماء بملاقاتها وهذا مما لا يجري في الاعتسال بالكثير فلا يشبهه (وعليه) فما عدا الملاءمة في بعض كتبه من استحباب غسل اليدين حتى في الاعتسال بالكثير صعب وهكدا ما عدا الدخيرة من تحبسه له وما عدا الجواهر من تقويته له متمسكين بإطلاق جملة من الروايات الأمرة بغسل اليدين فإن المطلقات مصرفة إلى الاعتسال بالقليل لكونه الشائع في ذلك العصر ولكن مع ذلك الأخوط هو غسل اليدين قبل الغسل مطلقاً ولو كان الاعتسال بالكثير والله العالم

(٢) قد حكى استحباب التسمية عند الاعتسال عن المعيد وابن الرراج بل عن جملة من الأصحاب (وعن الذكرى) الاستدلال بإطلاق صحيحة رراءة المروية في الباب ٢٦ من وصوء الوسائل عن أبي جعفر عليه السلام إذا وضعت يده في الماء فقل بسم الله وبالله اللهم احملني من التوابع واجعلني من المتطهرين .



عنه (١) وإذا كان كل من المصمصة والاستنشاق ثلاثاً فهو أفضل (٢) (ومنها) الأدعية المأثورة في غسل الجنابة بالمصوم ولعل الأصح من بين الجميع أن نقول فيه اللهم طهر قلبي وزك عملي وتقل سعيي واحمل ما عندك خيراً لي (٣) (ومنها) إمرار اليد على الجسد (٤) إذا لم يتوقف وصول الماء إليه على الإمرار وإلا وجب

(أقول) وفي رد الرصوى المتقدم وتسمى بذكر الله قبل إدخال يديك إلى الأيذاء (وفي المستدرک) في الباب ٢٦ من الجنابة قد ذكر عن الراوي عن النبي ﷺ أنه قال: إذا اغتسلتم فقولوا بسم الله اللهم استرنا بشرك (١) أن استحباب المصمصة والاستنشاق قبل الغسل ثابت بالإجماع كما في المدارك بل يظهر من الحواهر أنه قد حكى الإجماع عليه جماعة غير أنه استظهر رحمه الله من بعض الأحاديث أن محلتهما بعد غسل اليدين واستظهر الحديث من بعض الأحاديث أن محلتهما بعد إزالة النجاسة عن الفرج

(أقول) والجميع الحديث كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢٦ من الجنابة (في صحيحه زرارة) بدأ فغسل كفيه ثم فرغ يمينه على شماله فتعلل فركه ثم اغتسل ثم غمس واستنشق الخ (وفي موقفة أبي بصير) تصب على يديك فتغسل كفيه ثم تدخل يدك فتعلل فركه ثم غمس وتستنشق الخ .  
(ثم إن طاهر الأمر) في الروايتين وإن كان هو الوحوى ولكن مقتضى الجمع بينهما وبين رواية علي بن حمزة في الباب المذكور المشتملة على قوله ﷺ إلا أنه ينبغي له أن يتمم ويستنشق والرصوى الآتي المصريح بأنه إن لم يعمل فعله تام هو كون المصمصة والاستنشاق مستحبين لأحدهما كما أن مقتضى الجمع بين هذه الروايات وبين مرسلتين لأبي يحيى الواسطي المروييتين في الوسائل في الباب ٢٤ من الجنابة قل في أحدهما قلت لأبي عبد الله عليه السلام الغضب يتمم ويستنشق قال لا إنما يغضب الظاهر (وقال في آخرهما) قلت لأبي الحسن عليه السلام الغضب يتمم فقال لا إنما يغضب الظاهر ولا يغضب الباطن .

(ورواية الحسن بن راشد) المروية في الباب ٢٩ من الوضوء قال قال الفقيه العسكري ليس في الغسل ولا في الوضوء مضمصة ولا استنشاق هو حمل المرسلتين ورواية الحسن على نفى الوحوى لأن الاستحباب من أصله وأصرح من الكل في نفى الوحوى مرسله الصدوق في الباب ٢٣ من الجنابة (قال) وروى في حديث آخر أن الصادق عليه السلام قال في غسل الجنابة إن شئت أن تمضمض وتستنشق فافعل وليس بواجب لأن الغسل على ما ظهر لأبي بصير (وفي الباب المذكور أيضاً) موقفة سماعة قال سألتها عنهما فقال هما من السنة فإن سبتهما لم يكن عليك إعادة .

(٢) قال في الحديث واشتهر استحباب التثنية متعمداً لثلاث الأولى بمعنى ثلاث أصمصة على الثانية (أقول) والذي يدل على استحباب التثنية الرصوى المروي في المستدرک في الباب ١٥ من الجنابة قال عليه السلام وقد روى أن يتمضمض ويستنشق ثلاثاً ويروي مرة مرة بحريه وقال الأفضل الثلاثة وإن لم يفعل فغسله تام .

(٣) أن الأدعية المأثورة كثيرة كما يظهر بمراجعة الوسائل والمستدرک في الجنابة في باب استحباب الدعاء بالمأثور عند الغسل بعضها في غسل الجمعة وبعضها في غسل الجنابة وبعضها لكل عمل .

(٤) لأشبهة في أن إمرار اليد على الجسد في الغسل ليس بواجب وذلك لأصل والاحتمالات المحكية

أى الإمرار لما عرفت قبلا من أنه يجب في غسل الجنابة وكل غسل آخر غسل الجسد بتمامه (ومنها) تحليل ما يمنع عن وصول الماء إلى ظاهر الجسد (١) كالشعر الكثيف والإبطين والسرّة ونحوها وأما تحليل ما يمنع عن وصول الماء إلى ظاهر الجسد كالشعر الكثيف والسوار والدمالج الملتصق بالجسد فهو واجب كما تقدم في المسئلة الرابعة من واجبات غسل الجنابة (ومنها) الموالاة في الغسل (٢) فإذا غسل رأسه من الجنابة ونحوها لم يؤخر غسل سائر جسده إلى آخر النهار مثلا وإن صح ذلك بلا شبهة كما تقدم في المسئلة ٩ من واجبات غسل الجنابة

عن جماعة على عدم وجوبه ولصدق الغسل بدونه وحلوه كثير من الأخبار البيهية المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الجنابة عنه بل في بعضها ما جرى عليه الماء فقد أحرأه في آخر فقد طهر وفي ثالث وكل شيء أمسته الماء فقد أقيته (وفي حراسماعيل) المروى في الباب ٣٠ من النسي <sup>عن أبي بصير</sup> أمره أن يغسل الماء صبا على أحادهن ولكن مع ذلك كله استحباب إمرار اليد على الجسد مشهور بين الأصحاب بل عن البعض والمنتهى ما ظاهره الإجماع عليه كما صرح في الحدائق .

(ومستند الاستصحاب) بعد ما حكى التعليل له بالاستظهار (مما) رواية على بن جعفر المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الجنابة من قول إلا أنه ينسب له أن يتمضمض ويستشق ويمر يده على ما دلت من جسده (وفي موثقة مكار) المروية في الباب ٣٨ ثم يمر يدها على جسدها كله (وفي الرصوى) المروى في المستدرك في الباب ١٧ من الجنابة ثم تمسح سائر بدنه بذلك (وفي الباب المذكور) عن دعائم الإسلام ثم يمر الماء على الجسد كله ويمرّ اليدين على الحفّاء منه ولا يدع منه موصفاً إلا أمر الماء عليه وأتمه يده

(ثم إن صاحب الحواهر) قد تنظر في ثبوت الاستصحاب بالنسبة إلى الغسل الإرتمسي (قال) وفي خلاف الأصحاب منزّل على الترتيمي لأنّه هو الشائع من الغسل (انتهى)

(أقول) ولكن مع ذلك لا يعد استعادة استحباب إمرار اليد على الجسد حتى في الإرتمسي من صحبة رداة المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الجنابة المشتملة على قوله <sup>عليه السلام</sup> ولو أن رجلاً ارتمس في الماء ارتماسة واحدة أحرأه ذلك وإن لم يداك جسدها لم يداك جسدها <sup>عليه السلام</sup> وإن لم يداك جسده لم يداك جسده <sup>عليه السلام</sup> عن إشعاره بل عن ظهوره في رجاء ذلك وأنه أكمل وأنتم وإن أجزأه بدونه (والله العالم)

(١) وقد علّقه الشرائع بالاستظهار (وفي الحدائق) مثله مع زيادة أنه يشير إلى ذلك قوله <sup>عليه السلام</sup> في جسده حميل يعنى المتقدمة في المسئلة ٣ من واجبات غسل الجنابة (بالق في الغسل) وقوله <sup>عليه السلام</sup> في صحبة محمد بن مسلم يعنى المتقدمة هناك أيضاً (فقد ينبغي لهن أن يبالغن في الماء) قال وفي الفقه الرصوى يعنى المروى في المستدرك في الباب ١٧ من الجنابة (والاستظهار فيه إذا أمكن)

(٢) قد مضى ممّا في دليل التعليق على المسئلة ٩ من واجبات غسل الجنابة وجه استحباب الموالاة في الغسل من آئني المساعدة والاستبصار وما دلت على استحباب الكون على الطهارة فراجع .

(ومنها) صب الماء على الرأس ثلاثاً (١) وعلى كل من المكب الأيمن والأيسر مرتين (٢) وإذا صب على كل من الرأس والأيمن والأيسر ثلاثاً ثلاثاً فهو حس (٣) (ومنها) أن يكون الغسل بصاع من ماء والوصوء بمد (٤) والمد مع الصاع والصاع أربعة أمداد وقدمى في آخر مستحبات الوضوء مقدار كل من الصاع والمد على الصبغة والدقة فلا بعد الكلام فيها ثانياً نعم إذا اعتل الرجل مع زوجته من إماء واحد فيحريهما حينئذ صاع ومد كما فعل رسول الله ﷺ (٥).

(١) كما في جملة من الروايات البيانية المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من العناية (وتوهم) وحوث الصب ثلاثاً لهذه الحملة (ضعيف) وذلك لما في الباب المذكور من حملة أخرى من الأحكام البيانية العالية عن التثليث بل في جملة منها التصريح بأن ما جرى عليه الماء فقد طهر أو فقد أجزءه أو كل شيء أمسته الماء فقد أنقته

(وأمّا رواية رضى) في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال يفيض الغضب على رأسه الماء ثلاثاً لا يحريه أقل من ذلك فلا بد من الحمل والتأويل فيها وإلا فإيراد علمها إلى أهلها (٢) كما في حقه زرارة في الباب المتقدم المشتملة على قوله عليه السلام ثم صب على يديه الأيسر مرتين وعلى منكبيه الأيسر مرتين الخ.

(٣) وذلك لما في الرصوى المروي في المستدرک في الباب ١٧ من العناية اشتمل على قوله عليه السلام ونصب على رأسك ثلاث أكف وعلى حاسك الأيمن مثل ذلك وعلى حاسك الأيسر مثل ذلك الخ (وقد يستدل على ذلك) بما در على التثليث لكل عضو في غسل الميت مصبغة ماورد أن غسل الميت هو غسل الجنابة فراجع الوسائل الباب ٢ و٣ من غسل الميت.

(٤) وتقدم في آخر مستحبات الوضوء حملة من الإجماعات المحكية والأخبار المستفيضة المروية في استحبابها مع دفع توهم كون هذا الحد الحاسر واحداً لاستحباباً فراجع.

(٥) كما يظهر ذلك من جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٣٢ من الجنابة (وفي صحيحة الصلاة) أعني زرارة وثقه بن مسلم وأما بصير عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام أنهما قالا قوصاً رسول الله ﷺ بمد واعتسل بصاع ثم قالا ثم اعتسل هو ورواحته بحمصة أمداد من إماء واحد (إلى أن قال) فكل الذي اعتسل به رسول الله ﷺ ثلاثه أمداد والذي اعتسلت به مدين وأما أجزءاً عنهما لأنهما اشتركا جميعاً وعن الفرد بالغسل وحده فلا بد له من صاع (ومثلها) صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام باختلاف يسير.

(وفي صحيحة محمد بن مسلم) عن أحدهما قال سألت عن وقت غسل الجنابة كم يجري من الماء فقال كان رسول الله ﷺ يغتسل بحمصة أمداد يمينه ويمين صاحبه ويغسلان جميعاً من إماء واحد (وفي صحيحة معاوية بن عمار) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله ﷺ يغسل بصاع وإذا كان معه بعض سائه يغتسل بصاع ومد.

## فصل

### في جملة من المسائل المربوطة بغسل الجنابة

- مسئلة ١ - إن غسل الجنابة متى يجري عن الوضوء باتفاق علمائنا (١) فلا يجب معه أن يتوضأ للصلاة بل ولا يستحب لأقل الفسل ولا بعده (٢) بل لا بعد عدم حواره
- مسئلة ٢ - الأقوى أن ما سوى غسل الجنابة سواء كان واجباً كغسل الحيض والمستحب كغسل يوم الجمعة

(١) ويدل عليه مصافاً الى إجماع اصحابنا عليه الروايات المستفيضة المروية في الباب ٣٤ و ٣٥ من الحذنة ( وفي صحيحه يعقوب ) بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن غسل الجنابة فيه وضوء ثم لا فيها بل نه حرأيل قال الغلب يغسل ( الى ان قال ) ولا وضوء عليه ( وفي صحيحه زرارة ) الواردة في غسل الجنابة ليس قبله ولا بعده وضوء .

( وفي صحيحه ابن ابي نصر ) الواردة ايضاً في غسل الجنابة ولا وضوء فيه ( وفي صحيحه حكيم بن حكيم ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الحذنة ( الى ان قال ) قلت ان الناس يقولون شوضاً وضوء الصلاة قبل الفسل فضحك وقال أي وضوء أفنى من الفسل وأبلغ .

( وفي رواية محمد بن مسلم ) قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ان أهل الكوفة يروون عن علي عليه السلام انه كان يأمر بالوضوء قبل الفسل من الجنابة فقال كذبوا على علي عليه السلام ما وجدوا ذلك في كتاب علي عليه السلام قال الله تعالى وان كنتم جنساً فاطهروا ( وفي رسالة ابن أبي عمير ) عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال كن غسل فيه وضوء إلا قبل الجنابة .

( وفي حصة حماد بن عثمان ) او غيره في كل غسل وضوء الا غسل الجنابة ( وفي رسالة محمد بن احمد ) ان الوضوء قبل الفسل وبعدة ندعه والمراد من الغسل فيها بقرينة رسالة ابن أبي عمير وحسبه حماد هو غسل الجنابة لا غيره .

(٢) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح به غير واحد بل عن الذكرى وانتهى ما طهره الإجماع عليه بل صريح عنوان باب الوسائل عدم حواره لا مجرد عدم استحبابه وهو الظاهر من الروايات المتقدمة سيما رسالة محمد بن احمد المحمولة على غسل الجنابة بقرينة ما عرفت .

( ولكن مع ذلك ) كله حكى عن التهذيب القوي باستحباب الوضوء مع غسل الجنابة استناداً الى ( رواية ابي بكر الحنبري ) المروية في الوسائل في الباب ٣٤ من الجنابة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألته كيف أصنع اذا احسنت قال اغسل كعك وعرك وتوضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل .

( ورواية محمد بن ميسر ) المروية في الباب ٨ من الماء المطلق قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل العجب ينتهي الى الماء القليل في الطريق ويريد ان يغتسل منه وليس معه إناه يعرف به ويداه قد رتان قال

هو مما يحرى أيضاً عن الوضوء (١).

بصع يده ثم يتوضأ ثم يغتسل هذا ما قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج (والجواب) عن الروايتين انها محمولتان على التقية كما فعل الحواهر بل الوسائل والحدائق أيضاً في الرواية الأولى فإن المحكي عن مشهور العامة استعجاب الوضوء مع غسل الجنابة بل عن بعضهم وجوبه (والذي يشهد أيضاً) صدورهما نفيه هو ما سمعته من صحبته حاتم ورواية محمد بن مسلم

(١) مصنف إلى ما في رواية محمد بن مسلم من ضعف السند حتى انه قد سجد الحدائق الذي من دونه لعمل بالروايات مهما امكن ان تيسر ميسر موقوف (اقول) بل ومنها أيضاً مضطرب لم يفي من الترخيص في وضع اليد في الماء مع كونها قد ردت والماء قليل اللهم الا اذا كان المراد من القدر فيها اللعوي لا الشرعي ومن التوضأ فيها التخليص من القدرة لأوضوء الصلاة ولا ساق حشد العمل القليل بملاقات الجمعة ولا سقوط الوضوء مع غسل الجنابة

(١) كما عن المرتضى وبن الحفيد و ٣٥٠ من متأخري متأخريين بالأردبيلي والمدرك والدخيرة والمعانيخ والو... والحدائق وغيرهم (استناداً) إلى الروايات المستقيمة مروية في الوسائل في الباب ٣٣ و ٣٤ من الجنابة

(في موقفة محمد) الساجدي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا اغتسل من جنابه او يوم جمعة او يوم عيد هل عليه وضوء قبل ذلك او بعده فقال لا بأس عليه قبل ولا بعد قد أحرم الفحل والمرأة مثل ذلك اذا اغتسل من جنابه او غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعده قد أحرمها العسل

(في مكانة محمد بن عبد الرحمن) الهمداني كتب إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام يسئله عن الوضوء للصلاة في غسل الجمعة فكتب لا وضوء للصلاة في غسل يوم الجمعة ولا غيره (في مرسله محمد بن عمار) عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يغتسل للجمعة او غير ذلك يحربه من وضوء فقال ابو عبد الله عليه السلام وأي وضوء أظهر من الغسل (في صحيحه محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام قال الغسل يحرى عن الوضوء وأي وضوء أظهر من الغسل (في مرسله الكليني) قال وروى أي وضوء أظهر من الغسل (في صحيحه حكم بن حكيم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة (إلى ان قال) ان الناس يقولون يتوضأ وضوء الغسل فصحك وقال أي وضوء أنقذ من الغسل وأبلغ (في السؤال) وان كان من خصوص - بل بعد ذلك التعليل - أحراه في كلام الإمام عليه السلام مما يشعل كل غسل.

(ثم ان مقتضى الجمع) من الروايات استفدته كلها ومن مرسله اخرى للكليني في الباب ٣٣ قال وروى انه ليس شيء من الغسل فيه وضوء الا غسل يوم الجمعة فان فعله وضوء هو خير هذه المرسله على استحباب الوضوء قبل غسل الجمعة والله العالم

هذا ومما يؤيد المختار من يدل عليه صريح ما اعتمد به الحدائق من لاحد الواردة في احكام الجواهر والمستحاضة والنفساء المروية جميعاً في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة والباب ١ و ٥ من النفاس فاتها

كلها واردة في مقام السان وليس في شيء منها الأمر بالصوء مع العمل أبداً سوى الأمر بالاعتسال  
والصلاة معه .

(في صحيحة زرارة) واعتسل ثم سلت العدة بسل الظهر والعصر بسل (في صحيحة ابن سنان)  
تعتسل عند صلاة الظهر وتصلّي الظهر والعصر ثم تعتسل عند المغرب وتصلّي المغرب والعشاء ثم تعتسل عند الفصح  
وتصلّي الفجر (في صحيحة عبد الرحمن) فلتعتسل وتصلّي في آخرها ثم لتعتسل وتصلّي أي غير ذلك  
من الروايات

﴿بقي شيء مهم﴾ وهو ان المشهور بين اصحاب شهرة كادت تكون اجماعاً كما عن الذكرى لماسوى  
عسل الحنابة واحداً كان اذمنحجاً هو مما لايجرى عن الوصوء (وقد حكي عن التهذيب) انه أحاب عن موثقه  
عمار ومكانته محمد ومرسلة محمد بالحمد على ما اذا اجتمع سائر الأدلة مع عسل الحنابة (وفيهِ) ان ذلك حمل بالا  
شاهد كما في الحدائق .

(وعن الذكرى) انه أحاب عن مكانة محمد ومرسلة محمد بالممارسة مما سيأتي من أدلة المشهور والشرحيح  
للتأني للشهرة (وفيهِ) ان الشهرة في الفتوى مما لا عزم به وانما العزم في الرواية وهي روايات المختار  
لأروايات المشهور بل لا ممارسة من الطرفين كما ستعرف لما سبهما من لجمع الدلالى وحمل الظاهر على الاظهر  
(وعن المنتهى) الجواب عن صحيحة محمد من مسام بأن اللام في العمل للمهد وعن بقية الروايات ضعف  
السند (وفيهِ) انه لا شاهد على كون اللام للمهد أى الإشارة الى عسل الحنابة وبقيّة الروايات هي بن صحيحة  
وموثقة ومشهورة بين اصحاب فكيف يطلع في سندها

﴿ثم ان المشهور قد استدلوا﴾ لما ذهبوا اليه من عدم إجزاء ماسوى عسل الحنابة عن الوصوء «مور  
﴿منها﴾ الاحبار (كمرسلة ابن أبي عمير) المروية في الوسائل في الباب ٣٥ من الحنابة عن رجل عن  
أبي عبد الله عليه السلام قال كل غسل قبله وصوء إلا غسل الحنابة (وحسنه محمد بن عثمان) أو غيره في الباب المذكور  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال في كل غسل وصوء إلا الحنابة (وصحيحة عالى بن يقطين) في الباب المذكور أيضاً عن  
أبي الحسن الأول عليه السلام قال اذا أردت ان تعتسل للجمعة فتوضأ واعتسل

(والرصوى) المروى في المستدرک في الباب ٢٥ من الحنابة الوصوء في كل غسل مباحاً غسل الحنابة لأن غسل  
الحنابة مريضة يجزى عن الغرض الثاني ولا تجزى سائر الأعمال عن الوصوء (الى ان قال) واذا اعتسلت لغير حنابة  
فأبداً «لوصوء» ثم اعتسل ولا يجزئك الفصل عن الوصوء فاما اعتسلت ربيت الوصوء فتوضأ وأعد الصلاة (ومع  
عوالي اللآلى) في الباب المذكور من المستدرک عن النسي عليه السلام كل غسل لابد فيه من الوصوء الأمع الحنابة  
(وفيهِ) ان الرصوى مضافاً الى قصوره عن مقاومة ما تقدم من الروايات محمول على الثقة كما في الحدائق  
نظراً الى عدم الخلاف بين العامة في عدم إجزاء الفصل عن الوصوء كما هو المشهور بين اصحاب في غير  
عسل الحنابة



ولا يجب معه ان يتوضأ للصلاة وان استحب (١) ولكن الأظهر ان يكون الوضوء قبله .

(وأما نية الروايات) فمقتضى الجمع بينهما وبين الروايات المتقدمة في صدر المسئلة النية للوضوء مع العمل هو حملها على الاستصحاب فإن تلك الروايات كانت مريحة في عدم وجوب الوضوء مع العمل وهذه ظاهرة في وجوبه معه فيحمل الظاهر على ما لا يناقض النص وهو الاستصحاب دون الوجوب .  
(وأما ما عمن المعتز) من ان مرسله ابن أبي عمير يتضمن التفصيل يعنى من قبل العمل فيتوضأ بعده فلا يتوضأ والعمل بالمفصل أولى من العمل بتلك الروايات النية للوضوء مطلقاً مع العمل فيحمل تلك على نفي الوضوء بعد العمل ووجوبه قبل العمل .

(ضعيف) فإنه مضافاً الى ان موثقة عماد قد ثبت الوضوء مع العمل قبله وبعبارة أخرى لا يمكن حمل تلك الروايات على وجوب الوضوء قبل العمل مع ما في أغلبها من التعليل بأن أي وضوء ظهر من العمل او انقضى من العمل وأبلغ دل لا بد مع التعليل المذكور فيها من حمل المرسل على استحباب الوضوء قبل العمل دون وجوبه (وقد ذكر الحدائق) عن المعتز في نية الميت قبل العمل اعترافه بعدم دلالة المرسل على وجوب الوضوء قبل العمل .

(هذا مضافاً) الى ما في المدارك من ان مرسله ابن أبي عمير وحسنه حماد بن عثمان وغيره رواية واحدة فلا يسمى عندهما روايتين وهما كذلك كما يظهر من مراجعة الوسائل الباب ٣٥ من العنابة فراجع  
﴿ومنها﴾ ما احتج به المختلف من عموم آية الوضوء خرج منه الجنب اذا اعتل ونفى الباقي (وراد الجواب) عموم أدلة اسباب الوضوء (وفيه) ان عموم الآية والأسباب محصن بما تقدم من الاخبار المريحة في اجزاء الفسل عن الوضوء .

﴿ومنها﴾ ما عمن المعتز من ان كل واحد من الحديثين لو انفرد لأوجب حكمه ولا منافات فيجب حكمهما الكرك ترك العمل بذلك في عمل الجنبه فيبقى معمولاً بهما (وفيه) انه يوجب حكمهما لولا الاخبار المريحة في اجزاء الفسل عن الوضوء وأما معها فلا .

﴿ومنها﴾ ما احتج به المختلف أيضاً من انه قبل الفسل ان يعمد من الدخول في الصلاة فكذلك بعده للاستصحاب (وفيه) ان الاستصحاب مقطوع بالدليل وهو الاخبار المريحة في اجزاء الفسل عن الوضوء .

﴿وهي شيء﴾ وهو ان الدواهر بعد ما ذكر الاخبار المريحة في اجزاء الفسل عن الوضوء قد طعن في بعضها بضعف السند وفي البقية باعراض الاصحاب عنها (وفيه) مضافاً الى عدم صدق الاعراض مع ذهب من عرفت من الاصحاب قديماً وحديثاً الى الاجزاء ان جميع الاصحاب لم ينقوا في حين تعرض المسئلة على جميع ما وقف عليه المتأخرون كى بعضا ان عدم ذهبهم الى الاجزاء هو اعراض عن تلك الاخبار .

(١) من هنا) صرح صاحب الحدائق بأن اصحابنا رسول الله عليهم لم يوردوا في مقام الاستدلال للقول بالاجزاء الا اليسير من الاخبار فراجع عين كلامه زيد في علو مقامه .

(٢) قد عرفت اننا وجه استحباب الوضوء مع سائر الاعمال الاعلى الجنبه وان ذلك مقتضى الجمع بين الروايات المتقدمة في صدر المسئلة وبين ما استدل به المشهور من الاخبار .

لا بعده (١) وتقدم وما يستحب له الوضوء في المسئلة الأخيرة إن الوضوء بعد أي غسل كان هو بدعة كما تقدم إن الوضوء قبل أي غسل كان هو مستحب إلا غسل الحنافة فلا وضوء قبله ولا بعده لأوجوباً ولا استحباباً .  
مسئلة ٣ - الأصهر ماء غسل المرأة على روحها (٢) سيما في غسل الحنافة التي كانت بمعامة

(١) لا اشكال في ثبوت الوضوء مع سائر الاعصار إلا الحنافة أما وجوباً كما هو المشهور أو استحباباً كما هو المختار (ولكن) هل الوضوء تنغيث من تقدمه على الغسل وبين تأخيرها عنه أم لا بد من تقدم الوضوء على الغسل (فيه قولان) الأول هو المشهور كما مرّ به غير واحد من ابن إدريس بنى الخلاف فيه والثاني هو الأصهر وهو المحكي عن الشيخ في بعض كتبه وعن أبي الصراح ومجاهد كأم طرفة وأبي داود والعمية وشرح المفاتيح للوحيد بل عن الذكرى به الأشهر بل عن الإمامي يستلزم من الإمامية حملته الحدائق أقرب وهو كذلك

(وإذا عليه) بعض الروايات المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من كتابه (في صحيحة سيمان بن خالد) عن أبي جعفر عليه السلام قال الوضوء بعد الغسل بدعة (وفي رواية عبد الله بن سليمان) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول الوضوء بعد الغسل بدعة (وفي مرسله المعتبر) على ما ذكره الوسائل في الباب المذكور قال روى عن عدة طرق عن الصادق عليه السلام قال الوضوء بعد الغسل بدعة .

(وأيضاً المصنوع) يدل عليه مرسله ابن أبي عمير المتقدمه كل غسل قبله الوضوء إلا غسل الحنافة (ومرسله الخليلي) المتقدمه أيضاً ليس في شيء من الغسل فيه وضوء إلا غسل يوم الجمعة فإن قبله وضوء (وصحيحة عيسى بن يقطين) المتقدمه أيضاً أما أردت أن تعني للجمعة فوضوا واعتسل (وما في الرسوى) المتقدمه أيضاً وإذا اعتسلت لغير جمعة فابدأ بالوضوء ثم اعتسل .

(وهذه الروايات كلها) بعيد إطلاق حسنة حماد بن عثمان (غيره) المتقدمه (في كل غسل وضوء إلا الحنافة) وهكذا إما في ما تقدم عن عوالي اللئالي (كل غسل لا بد فيه من الوضوء إلا مع الحنافة) وأما (مرسله حماد بن أحمد) المتقدمه في المسئلة السابقة (إن الوضوء قبل الغسل بعده بدعة) فقد عرفت هناك أن المراد من الغسل فيها هو غسل الحنافة لا غيره وذلك بقوله مرسله ابن أبي عمير وحسنه حماد المتقدمين هناك (وأيضاً) صحيحة زرارة المتقدمه أيضاً لو ائدت في غسل الحنافة المصراحة بأنه ليس قبله ولا بعده وضوء

(٢) لأنه من النفقة كما عن الذكرى وحامض السعدي ومافي الجواهر من النظر في ذلك الأصل والثابت في دخولها تحت النفقات ضعف إذ لا شك في عدة من النفقات عند العرف من قبل ماء الشرب ونحوه (ومنه في الضعف) مافي الحدائق من التوقف في المسئلة لأجل خلوها عن النص فإن إدراج ماء الغسل تحت النفقة عرفاً مما يكفي (واضعف من الجميع) ما عن انتهى من التعبد بين غناء الروح فلا يجب على الزوج وبين فقرها فيجب عليه فإن ماء الغسل إن كان من النفقة فهو على الزوج وإن كان عيشة ولا فليس عليه وإن كانت فقيرة فالمدار إنما هو على كونه من النفقة وعدمه لأعلى على الزوج وعدمه .

الروح لها لا بالإحتلام وهكذا الأمر في ماء غسل الأمة فيكون على مولاها (١)

مسئلة ٢ - الجنب ما لا يزال إذا اعتدل ثم رأى الماء فإن علم أنه منى أو أنه بول أو أنه لا منى ولا بول بل ودى أو ودى أو مدي فلا خلاف حينئذ بين علمائنا رضوان الله عليهم (٢) في الصورة الأولى بعيد العسل وفي الصورة الثانية يتوضأ في الصورة الثالثة لا يغتسل ولا يتوضأ وأما إذا اعتدل ورأى ملاماً مشتبهاً بحث لم يعلم أنه منى أو أنه بول أو أنه لا منى ولا بول فالمعتدل في هذا الفرس لا يغتسل حاله من إحدى صور خمس فإما من قبل العسل (أما أن يكون قد استترأ) من البول بالحركات والعشرات المتقدمة تعصيلها في مستحبات التحلي (وإنما لم يبدل ولم يستترأ) وإنما (بالدلم يستترأ) أو (استترأ ولم يبدل) لعدم تيسر البول له (أو مع تيسر البول له) أما في الصورة الأولى وهي التطهين من قبل أن يعتدل فبدل واستترأ من البول ثم اعتدل ووجد ملاماً مشتبهاً فلا خلاف بين علمائنا في أنه لا يجب عليه حينئذ شيئاً أصلاً فلا يعيد العسل ولا يتوضأ (٣) (وأما في الصورة الثانية)

(١) فإن لملاها في الأمة والروح واحد وهو كونه ماء العسل من النفقة عرفاً (ومن هذا) قال في محكي الذكرى وأما الأمة فالأقرب أنها كالزوجة لانه مؤنه محصنه (انتهى)

(٢) بل في أحد رك لعنه حاكمه أجماعاً في الجواهر عليه الإجماع مع احتمالاً فصلاً عن المسألة (انتهى) وأما من (لعه حاكمه حكاماً) هو ما ذكرناه في المتن من أنه في الصورة الأولى بعيد العسل وفي الثانية يتوضأ وفي الثالثة لا يغتسل ولا يتوضأ أما عدم الاعتدل فواسع لعدم الموجب له وأما عدم الوضوء فلما تقدم في مسئلة ٧ من موجبات الوضوء أنه لا يجب الوضوء بخروج الوذى ولا الودي ولا المدي وإن استحب بخروج الآخر فقط

(٣) بل قال في الجواهر حكي عليه الإجماع جماعة صراحةً وطاهراً (في المدارك) قد قطع الأصحاب بأن المعتدل إن كان قد بدل واستترأ لم يلتفت (انتهى).

(أقول) ومعنى لم يلتفت هو ما ذكرناه في المتن أي لا يعيد العسل ولا يتوضأ (أما عدم إعادة العسل) فيدل عليه بعد الإجماع واستصحاب الظهارة طائفة من الأحبار المستفيضة المروية هي الوسائل في الباب ٣٦ من الجنبات

(في حقه الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك ملاماً وقد كان قد قبل أن يغتسل قال إن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد العسل (وهي صحيحة عند الله من على الحلبي) قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك ملاماً وقد كان بال قبل أن يغتسل قال ليتوضأ وإن لم يكن بال قبل العسل فليعد العسل

(في صحيحة محمد بن مسلم) قال سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل من أحليله بعد ما اغتسل شيء قال يغتسل ويعيد الصلاة إلا أن يكون بال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد غسله (قال محمد) يعني ابن مسلم وقال أبو جعفر عليه السلام من اغتسل وهو حب قبل أن يبول ثم وجد ملاماً فقد أتقن غسله وإن كان بال ثم اغتسل ثم وجد ملاماً فليس ينقص غسله ولكن عليه الوضوء لأن البول لم يدع شيئاً

وهي ان المفتسل من قبل ان يغتسل لم يبل ولم يستبرأ بل اغتسل بدون البول والاستبراء ثم وُجد بلامشيتها فلا خلاف ايضاً بين علمائنا في انه يجب عليه حيث شد إعادة الغسل من رأس (١)  
(وأما في الصورة الثالثة) وهي ان المفتسل من قبل ان يغتسل قد مال ولم يستبرأ منه ثم اغتسل ووجد

(وفي موثقه سمعته) قال سألته عن الرجل يحب ثم يغتسل قبل ان يبول فيجد بولاً بعد ما يغتسل قال يعيد الغسل فان كان مال قبل ان يغتسل فلا يعيد غسله ولكن يتوضأ ويستنجي (وفي صحيحة معاوية بن ميسرة) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في رجل رأى بعد العسل شفا قال ان كان مالاً بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ وان لم يبل حتى اغتسل ثم وجد المال فليعد الغسل .  
(وأما عدم وجوب الوضوء عليه) فدل عليه بعد الإجماع واستصحاب الطهارة (الأخبار المستفيضة) المشار اليها، في المسئلة الثانية من مستحبات التحلى المبرجة في عدم المسلات بما حرج بعد البول اذا استبرأ منه وأنه ليس من البول ولا يلتفت اليه فراجع .

(١) بل عن الحلواني و ابن ادريس الإجماع على إعادة الغسل مبرجة وهكذا يظهر الإجماع من المختلف ايضاً (وبدل عليه) مصافاً الى الإجماع والروايات المتقدمة آتياً في لصوره الاولى السائلة على إعادة الغسل فيما اذا ترك البول قبل العسل إما منطوقاً كصحيحة عبيد الله بن علي الحلبي وصحيحة محمد بن مسلم وموثقه سماعة وصحيحة معاوية بن ميسرة او معهوداً كحصة الحلبي (صحيحه سليمان بن خالد) المروية في لوسائل في الباب ٣٦ من الجماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل أحب يغتسل قبل ان يبول فحرج منه شيء قال يعيد الغسل .

﴿ نعم في قتال هذه الإجماعات ﴾ والنافعة من الروايات المستفيضة كلها امور ثلاثة ﴿ احدها ﴾ .  
عن الصدوق في العقيه من انه قال . بعد ما روى صحيحه عبيد الله بن علي الحلبي ( ما لفظه ) وروى في حديث آخر ان كان قد رأى بولاً ولم يكن مالاً فليتوضأ ولا يغتسل اما اذا مال من العسل (ثم قال) قال مصنف هذا الكتاب يعني به نفسه إعادة الغسل أصل الخبر الثاني رحمه ( انتهى ) يعني به نحو . الاكتفاء بالوضوء (وعن مقدمه) نحو هذه المرسله باختلاف يسير في اللفظ .

(وفي المدارك) وعن الكاشاني والاردبيلي الميلى اليه ولكن ضعفه الجواهر ( قال بل عن العلامة الاشارة على بطلانه كما هو الظاهر من الشيخ وغيره (قال) وفي السر آثر في الحلواني فيه ( انتهى ) وبالجملة ان مرسله الصدوق كما صرح به الحدائق والجواهر مما لا يصلح لمعادمة الروايات المستفيضة المتقدمة مصافاً الى ما في المرسله من التدافع كما صرح به الحدائق فإِنَّ الامر بالوضوء مع البول من البول من الحدث مما لا يستحتمل .  
﴿ ثانيه ﴾ ما عن الشهيد في الذكرى من انه نقل ما في ذلك صحيحه محمد بن مسلم المتقدمة في الصورة الاولى هكذا ( قال محمد ) قال ابو جعفر عليه السلام من اغتسل وهو حب قبل ان يبول ثم وجد بولاً فليس ينقص غسله ولكن عليه الوضوء وأنه نزل رحمه الله مرسله الصدوق التي سند اليها في الرحمة على هذا وأنه حوز حمد روايات إعادة الغسل على الاستحباب وما دل على الوضوء على الرحمة (ولكن الحدائق) قد ذكر انه لم يقف

على مد كره الشهيد وجه الله في شيء من كتب الاحكام ولا الاستدلال أصلاً (قال) والذي يخطر بالبال هو وقوع السهو في النقل او العنط في المنقول عنه بترك ما بين طلاً الاول الى طلاً الثاني (انتهى) وهو جيد جداً .

﴿ ثالثها ﴾ طائفة اخرى من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٣٦ من الجنابة الغير الآمرة شيء .  
لإعادة الغسل ولا بالصوء (في رواية ريد الشحام) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن رجل أجنب ثم اغتسل  
قل أن يقول ثم رأى شيئاً قال لا يعيد الغسل ذلك الذي رأى شيئاً

( في رواية عبدالله بن هلال ) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجامع أهله ثم يغتسل قبل ان يسور  
ثم يخرج منه شيء بعد الغسل قال لا شيء عليه أن ذلك مما وضعه الله عنه

( في رواية جميل بن دراج ) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيبه الجنابة فيسبي الى يقول حتى  
يغتسل ثم يرى بعد الغسل شيئاً أجنبياً ايضاً قال قد تمسرت ودرل من الجنابة (في مصنف أحمد بن هلال)  
قال سألت عن رجل اغتسل قبل ان يسور فكتب ان يغسل بعد البول الا ان يكون ناسياً فلا يعيد منه الغسل  
﴿ وقد قيل في الجمع ﴾ بين الطائفة الاولى الآمرة بعادة الغسل والطائفة الثانية الغير الآمرة شيء وهو .

﴿ الاول ﴾ ما عن الاستنصار بحمل الاولى على ترك البول عمداً والثانية على تركه نسياناً شهدة رواية  
حميد بن دراج (وأجاب عنه المدرك) بأن روايته مما لا تعطي اعتماد عبد السياني لأن ذلك قد وقع في كلام  
السائل (انتهى) وهو جيد (قل) وربما كان في قوله شيئاً قد تمسرت ودرل من الجنابة دلالة على عدم الفرق بين  
حالتى السيان والعمد وهو ايضاً جيد (وقد يحكى عن الاستنصار) انه استشهد للحمل المذكور بمصنف أحمد  
( وأجاب عنه الحدائق ) بعدم ضعف السند بما حاصله من الخارج مع عدم البول اذا حكم بكونه ميتاً فكيف

يعدد النسي في إن الأسباب لا يفرق فيها بين النسي والعمد هو ايضاً جيد وظهره عيناً ما أحاط به الجواهر  
﴿ الثاني ﴾ ما عن الاستنصار ايضاً بل عن المقتضى والمراسم والسرائر والجامع والتذكرة والدروس والبيان  
والذكرى وجامع انقاص وغيرها من حمل الطائفة الثانية الغير الآمرة شيء على ما اذا استقرأ بالحرطات  
قبل الغسل لعدم قدرته على البول وأجاب عنه الحدائق بعدم الدليل على ذلك تارةً وبأن عدم قدرته على البول  
منه لا يخرج الخارج عن كونه ميتاً لسقوط به وجوب الغسل وهو جيد جداً سيما مع ما أضاف اليه الجواهر  
من استبعاد التفصيل اعنى كون الاستبراء مع التمكن من البول مما لا يصلح لسفينة المجزى ومع العجز عنه يصلح

﴿ الثالث ﴾ ما عن جملة من متاخر من من حمل الطائفة الاولى الآمرة بعادة الغسل وهكذا  
مرسلة الصدوق الآمرة بالصوء على الاستحباب وفي الوسائل قد احتمل حملها على ما اذا تحقق كون الخارج  
ميتاً أو بولاً (وعن التهذيبين) حمل خصوص المرسلة على الاستحباب او على كون الخارج بولاً .

( وفيه ) ان كل ذلك مما لا شاهد عليه حتى العمل على الاستحباب وذلك لتعارض الروايات كلها  
وورودها في موضوع واحد وهو المغتسل الذي لم يبل قبل غسله ثم رأى طلاً بعد الغسل فالطائفة الاولى  
قد أمرت بأعادة الغسل والطائفة الثانية لم تأمر شيء لابل بعادة الغسل ولا بالصوء .

والا طهر في النظر هو الاخذ بالطائفة الاولى والاعتماد عليها في مقام العمل والعنوى فإنها اكثر عدداً

ملاً مشتبهاً فاشتهر بين علمائنا (١) أنه لا يجب عليه إعادة العسل ولكن يجب عليه ان يتوضأ للصلاة ويحرم مما يشترط بالطهارة وهو الأقوى (٢).

(وأما في الصورة الرابعة) وهي ان المقتسل من قبل ان يغتسل لم يزل لعدم نيسره له ولكنه استترأ بالحرمات ثم وجد ملاً مشتبهاً فقال حيلة من علمائنا (٣) انه لا شيء عليه حيث لا يعيد العسل ولا يتوضأ

وأصح سنداً وقد عمل به الأصحاب قديماً وحديثاً وروى عن المرسلة وهذا عن الطائفة الثانية جميعاً ورد علمهما الى أهل بيتنا الطائفة الثانية لصحة كما يظهر من الحقائق حيث ذكر ان رواية الشعم مشتملة على أبي حيلة المقتسل من صالح وقد روى بالكذب وضع الحديث (قال) كذا ذكره العلامة في الحلاصة (انتهى) وان عبدالله بن هلال لم يذكر في كتب الرجال بمدح أو قدح وان رواية حبل مشتملة على بن السدي وهو مهمل في كتب الرجال وفي انه اركب له مجهور وان أحمد بن هلال ضعيف حتى و. و. و. انه كان عالماً منهم في دينه وورد فيه دعوى عن سيده بن محمد العسكري هذا مصداقاً الى أصحار وعدم دلالة على موضوع البحث لعدم اشتماله على خروج شيء بعد العسل هذا كله مع ما في الطائفة لئلا من احتمال التقييد كما صرح به الحقائق

(ويؤيده) ما عني المصنف لأين قدامة الحسين من انه اذا احتلم او جامع فأمضى ثم اغتسل ثم خرج منه منى فاشتهر عن أحمد انه لا غسل عليه مال اولم يبل (انتهى).

(١) بل في الخواهر يظهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه (قال) كما هو مروي عن بعضهم (ثم قال) ويظهر من السرائر وعن غيرها في الخلاف فيه في ما الاستصحاب (انتهى)

(٢) أما عدم وجوب إعادة العسل فالأحاديث المستقبضة المتقدمة في الصورة الاولى الدالة جميعاً إما منطوقاً ومفهوماً على عدم إعادة العسل مع البول من قبل العسل (وأما وجود الوضوء) فلا غلب للرؤايات المتقدمة في الصورة الاولى الدالة على الوضوء اذا بل من قبل العسل ووجد ملاً بعد العسل ويظهر من البول بلا استترأ منه كصحيحة الحلبي وصحيحة ثمال بن مسلم وموافقة سماعة وصحيحة معاوية بن مسرور ولا أحاديث المتقدمة والمثناة ٢ من مستحبات التحلي الدالة منطوقاً على سقوط الوضوء اذا مال واستترأ منه ومفهوماً على وجوب الوضوء اذا مال ولم يستترأ منه كصحيحة حمص وصحيحة ثمال بن مسلم وحسنه عبد الملك والرسول

(هذا وعن الشحير) في انقضاء التهديد ما يظهر منه عدم وجوب الوضوء في هذه الصورة الثالثة وهي ما اذا مال ولم يستترأ منه وان استحب وقد اشير الى كلامهم مع ما فيه من الضعف ويدل المثناة ٣ من مستحبات التحلي فراجع المسئلة هناك بدقة ولا تعيد الكلام فيه ثانياً.

(٣) وهم ارباب انفسه والمراسم والسر آثر والجامع والتدكير والدروس والسنن والذكرى وجامع المقاصد وغيرها (بل في الحقائق) منه الى الأكثر وعن الذكرى وجامع المقاصد بسنده الى الأصحاب

(وقد حكى عنهم الاحتجاج) لذلك بالطائفة الثانية من الروايات المتقدمة في الصورة الثانية الواردة فيمن اغتسل قبل ان يبول ثم وجد ملاً بعد العسل العبر الآمرة بشيء لا بإعادة العسل ولا بالوضوء من روايه



ولكن الأقوى إعادة الغسل (١)

(وَأَمَّا فِي الصُّوَرَةِ الْجَامِعَةِ) وَهِيَ الْمَعْتَمَدُ مِنْ قِيلَ أَنْ مَعْتَمِدَ لَمْ يَبْلُغْ مَعَ تَبَسُّرِهِ لَهُ وَلَوْلَا ذَلِكَ اسْتَبْرَأَ بِالْحَرِطَاتِ فَقَارَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا (٢) أَنْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْضاً وَلَا يَجِدُ الْعِلَّ وَلَا يَتَوَصَّلُ وَلَكِنَّ الْأَقْوَى أَنَّ مَا هُوَ إِعْدَادُ الْعِلِّ رِيدَ الشُّكِّ إِلَى مَضْمُونَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَلَالٍ مَدْعِياً أَنْ وَجْهَ عَدَمِ الْأَمْرِ فِيهَا شَيْءٌ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ قَدْ اسْتَبْرَأَ بِالْحَرِطَاتِ وَلَمْ يَبْلُغْ لَتَعْدُّهُ عَلَيْهِ (وَفِيهِ) مَا تَقَدَّمَ فِي الصُّوَرَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ جَوَابِ الْحَدَائِقِ وَالْجَوَاهِرِ عَنْ دَالِثٍ فَلَا يَمِيدُ .

(١) كَمَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ مَنَاجِرِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَفَوَاهِ الْجَوَاهِرِ أَيْضاً صَرَّحَ (وَالْمُسْتَدْرَكُ) فِي وَجْهِ إِعْدَادِ الْغَسْلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْ الرَّاسَةِ هُوَ إِطْلَاقُ الطَّائِفَةِ الْأُولَى مِنَ الرِّوَايَاتِ لِمُتَقَدِّمَةِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى بِلَوْصِيقِهِ سِدْمَانِ بْنِ حَالِدٍ مُتَقَدِّمَةِ فِي الْمَوْزَعِ الثَّانِيَةِ الْأَمْرَ كُلَّهُ مَطْوَفاً أَوْ مَفْهُوماً بِإِعْدَادِ الْعِلِّ إِذَا اغْتَسَلَ وَلَمْ يَمَسَّ قَبْلَهُ ثُمَّ وَجَدَ مَلَأَ بَعْدَ الْعِلِّ فَإِنْ إِطْلَاقُهَا شَمِلَ كُلَّ مَنْ لَمْ يَمَسَّ قَبْلَ غَسْلِهِ سِوَاهُ اسْتَبْرَأَ بِالْحَرِطَاتِ ثُمَّ لَا كَانَ عَدَمُ بَوْلِهِ لَتَعْدُّهُ أَوْ مَعَ تَبَسُّرِهِ .

(هَذَا مَصَافاً) إِلَى أَنَّ الْحَرِطَاتِ : لِعَصَرَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ بَعْضُهَا فِي مَسْجِدَاتٍ لَتَحْتَلِيَ أَنَّهُ هِيَ لَتَقْبِضَ الْمَحْرِي عَنْ الْبَوْلِ وَلَمْ يَرُدَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ مِمَّا تَمْنَعُ لَتَعْدُّهُ عَنْ الْمَسِي أَيْضاً (أَنْ أُنْذِرَ حَالِي) عَنْ اسْتِحْقَاقِ الثَّانِيَةِ الْإِحْتِجَاحَ لِعَدَمِ إِعْدَادِ الْعِلِّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ دَلِيلَ رَأْيِهِ (وَفِيهِ) أَنَّهَا مَقْطُوعَةٌ مَاطِلَاقُ الْأَخْبَارِ إِشَارَ إِلَيْهَا .  
(وَعَنِ الدَّكْرِيِّ وَالرِّيَّاسِ) الْإِحْتِجَاحَ لَهُ بِرَوَايَةِ حَمِيلِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي صِفَةِ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ رَوَايَاتِ الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى قَوْلِهِ **لَتَقْبِضَ** قَدْ تَعَصَّرَتْ وَبَرُلَ مِنَ الْحَدَائِقِ (وَفِيهِ) مَصَافاً إِلَى مَا عَرَفْتَهُ هُنَاكَ مِنْ سَعْفِ سِدْمَانِ أَنَّهَا قَدْ وَرَدَتْ فِيمَنْ نَسِيَ الْبَوْلَ قَبْلَ الْعِلِّ ثُمَّ رَأَى مَلَأَ بَعْدَ الْعِلِّ لَا أَنَّهُ بَرَكَ الْبَوْلَ لَتَعْدُّهُ وَاسْتَبْرَأَ بِالْحَرِطَاتِ مَكَانَهُ .

(٢) وَهُوَ صَحِيحٌ لَشُرَائِعِ حَيْثُ قِيلَ إِذَا رَأَى الْمُغْتَسِلُ مَلَأَ بَعْدَ الْعِلِّ فَإِنْ كَانَ دَلَّ أَوْ اسْتَبْرَأَ لَمْ يَعْدِلْ فِيهِ وَنَاطِلَاقُ كَلَامِهِ شَمِلَ مَا إِذَا اسْتَبْرَأَ وَتَرَكَ الْبَوْلَ وَلَوْ مَعَ تَبَسُّرِهِ بِدَحْكِي هَذَا الْقَوْلَ عَنْ طَاهِرِ الْمُسَوِّطِ وَالدَّوْعِ أَيْضاً (وَعَلَى كَرِّ حَالٍ) قَدْ طَهَّرَ لَكَ مِمَّا تَقَدَّمَ آتِئاً فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ هَذَا الْقَوْلَ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى قِيَامِ الْإِسْتِبْرَاءِ بِالْحَرِطَاتِ مَكَانَ الْبَوْلِ فِي سَقِيَةِ الْمَحْرِي عَنْ الْمَسِي حَتَّى فِي صُورَةِ عَدَدِ الْبَوْلِ فَصلاً عَنْ صُورَةِ تَبَسُّرِهِ وَإِمَّا كَانَ أَنْ يَحْتَاجَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْجَامِعَةِ إِعْدَادَ الْعِلِّ كَمَا فِي الصُّورَةِ الرَّابِعَةِ عَدَمَ دَلَالَتِهِ لِإِطْلَاقِ الرِّوَايَاتِ إِشَارَ إِلَيْهَا آتِئاً .

﴿ شَيْءٌ فِي الْمَقَامِ شَيْءٌ ﴾ وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ يَحْكِي عَنْ التَّهْدِيدِ وَالْمَهَابَةِ عَدَمَ إِعْدَادِ الْعِلِّ إِذَا بَرَكَ الْبَوْلُ قَبْلَ الْعِلِّ لَتَعْدُّهُ سِوَاهُ اسْتَبْرَأَ بِالْحَرِطَاتِ أَمْ لَا وَلَكِنْ يَظْهَرُ لَكَ صَعْبُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ وَسَقَّ فَإِنْ مَعَ الْإِسْتِبْرَاءِ إِذَا وَجِبَ الْإِعْدَادُ مَعْدُونَهُ بِطَرِيقِ أَوَّلِي (نَعَمْ) قَدْ يَسَاعِدُ هَذَا الْقَوْلَ الرِّسْوَى الْمُرَوِّى فِي الْمُسْتَدْرَكِ فِي الْبَابِ ١٧ مِنَ الْجَنَابَةِ (قَالَ **رَبِّهِ**) إِذَا أُرِدْتَ الْعِلَّ مِنَ الْجَنَابَةِ فَاحْتَسِبْ أَنْ تَبُولَ حَتَّى تَخْرُجَ فَصَلَةُ الْمُنَى فِي إِحْلِيلِكَ وَإِنْ جَهَدْتَ وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْبَوْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ .

(وَلَكِنَّهُ) مَصَافاً إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ صَرِيحٍ بَلْ وَلَا نَظَاهِرٍ فِي خُرُوجِ الْبَوْلِ بَعْدَ الْعِلِّ لَا يُمْكِنُ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِي

**مسئلة ٥** الحب بالانزال اذا اعتسل من قبل أن يبول او اعتسل بعد البول من قبل أن يستمر منه بالحرطات ثم وجد بعد الغسل بطلاً مردداً بين المني والبول دون غيرهما بحيث لم يكن فيه احتمال كونه مدياً أو مدياً أو مدياً فالظاهر انه في العرس الأول اى الاعتسال من قبل البول يسمى على كونه مدياً فيعتسل ثانياً وفي العرس الثاني أى الاعتسال بعد البول من قبل ان يستمر منه يسمى على كونه بولاً فتوصاً للصلاة وبحود مما يشترط بالطهارة (١) وان كان الأخطى في كلا العرسين الجمع بين العسل والوصوء جميعاً (٢).

**مسئلة ٦** - الحب بالانزال اذا اعتسل ثم بول ولا قوى عدم الحكم بحديثه بمجرد أن قال (٣) ما لم يعلم دفع اليد عن إطلاقات ما دل على إعادة العسل على من اعتسل قبل البول ثم وجد بطلاً بعد العسل والله العالم (١) وبعض المسئلة ان صاحب الحواهر رحمه الله قد استظهر من الروايات ان الأصل في البول المشتبه الخارج بعد المني قبل الاستبراء منه بالبول انه مني وان الأصل في البول المشتبه الخارج بعد البول قبل الاستبراء منه بالحرطات انه بول وهو استظهار صحيح في محله .

(وعليه) فكما ان البول الخارج بعد المني قبل الاستبراء منه بالبول اذا تردد بين كونه مدياً وبين ما لا أثر له كالودي بحيث تكون الشبهة مدوية بحكم عليه بأنه مني وكذلك اذا تردد بين كونه مدياً أو بولاً فيحكم عليه بأنه مني ايضاً بلا حاجة الى رعاية العلم الاحمالى والجمع بين العسل والوصوء جميعاً وذلك لان الأصل قاصر بكونه مدياً وهكذا الأمر في البول قبل الاستبراء منه بالحرطات فكما انه اذا تردد بين كونه بولاً وبين ما لا أثر له كالودي فيحكم عليه بأنه بول وكذلك اذا تردد بين كونه بولاً أو مدياً فيبنى على كونه بولاً بلا حاجة الى رعاية العلم الاحمالى والجمع بين الوصوء والعسل جميعاً وذلك لأن الأصل قاصر بكونه بولاً .

نعم اذا عزم ان الحب قد بال واستمر منه بالحرطات ثم اعتسل ومع ذلك قد وجد بطلاً مردداً بين المني والبول فيحسد يجب رعاية العلم الاحمالى بالجمع بين العسل والوصوء جميعاً وذلك لأنه لا مجال هاهنا لأحد الاصلين أصلاً .

(٢) دل عن الشهيد في التمهيد الفتوى ووجوب الجمع سريعاً نظراً الى رعاية العلم الاحمالى (ولكن التحقيق) هو ما عرفته من الحواهر من عدم وجوب رعاية العلم الاحمالى في العرضين المذكورين مع حريان الاصلين فيجب ان الاصل هاهنا أمارة لدى الحقيقة بسجل به العلم الاحمالى ويتعين به المعلوم بالا حمال حيث يحكم على البول في أحد العرسين بأنه مني وفي الآخر بأنه بول فلا يبقى حيسد مجال لرعاية الطرفين الآخر من العلم الاحمالى وان كان الاحتياط مع فالك حسناً عقلاً .

(٣) وان حكى عن بعض الأصحاب الحكم بحديثه بمجرد ذلك مطلقاً ذلك بأنه لا بد من بنية آخر آء المني في المخرج ومخرج البول تخرج فيجب عليه العسل ولكن الحواهر قوى عدم الحكم بحديثه بمجرد ذلك (قار) ترجيحاً للأصل على الظاهر (انتهى) ويعنى بالأصل استصحاب عدم العناية وهو جيد فابالاً علم علم اليقين بنية آخر آء المني في المجرى كى يقال انه أخرجهما البول ووجب العسل ثانياً نعم نحن نعلم انه لو كان شيء في المجرى من بقايا المني فالبول مما يخرج منه وهو المعنى من قوله فإنه يخرج من المني في صحيحة محمد بن مسلم

مخرج بقايا المني مع البول بل الأقوى عدم الحكم بجنابته ولو رأى بطلاً مشتهراً بعد البول قبل الاستبراء منه (١) وإن حكم ببوليته لعدم الاستبراء نعم إذا وجد بطلاً مشتهراً قبل البول فعند ذلك يحكم بجنابته وبحجوب إعادة العمل ثانية (٢)

مسئلة ٧ - الحب لا يزال إذا اعتل من قبل أن يبول ثم خرج منه بذر ولم يمكنه النظر إليه واحتماره أم لا لظلمة أوليحو ذلك والأقوى انتفاء غسله به (٣) وإن احتمل أنه لو نظر إليه لعرف أنه ليس بمنى  
مسئلة ٨ - الحب لا يزال إذا اعتل من قبل أن يبول وصلى ثم رأى بطلاً مشتهراً فالأقوى صحة صلاته (٤) وإن وجب عليه فعلاً إعادة الغسل للصلوات الآتية .

المتقدمة في صدر المسئلة ٩ ( لأن البول لم يدع شيئاً ) لا أنه يعلم فعلاً أن هناك شيئاً من بقايا المني يقبض والبول قد أخرجه فتأمل جيداً .

(١) وذلك وفقاً لمصاح الفقيه من الاستعداد من الأحبار أن البول المشتهر المحرج بعد البول قبل الاستبراء منه محكوم به بولاً لأنه منى وذلك لأن البول لم يدع من المني شيئاً في المجزئ لو كان قد بقي منه شيء في المجزئ وهذا واضح .

(٢) كما عرفت تفصيل ذلك في الصورة الثانية من صور المسئلة الرابعة .

(٣) وذلك وفقاً لمصاح الحواهر واستدل عليه بتعليق الحكم في الروايات على خروج البول بعد المني قبل البول وهو كذلك فمهما خرج منه بذر كذلك واحتمل كونه منياً بحكم عليه وبحجوب العمل ثانية وإن احتمل أيضاً أنه لو نظر إليه لعرف أنه ليس بمنى

(٤) وفقاً للمشهور بل في الحواهر بإحلاف أحمد بين أصحاحنا ( قال ) بل قد يظهر من بعضهم الإجماع عليه ( انتهى ) ولكن مع ذلك قد حكى عن بعض الأصحاب القول بإعادة العمل والصلاة جميعاً ( ولعله ) استنداً إلى صحاحه ثم من مسلم المتقدمة في صدر المسئلة الرابعة قل سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج من إحصائه بعد ما اعتل شيئاً قال يغتسل ويغسل الصلاة إلا أن يكون قد مال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد غسله ( إلا أن استند ) ضعف دلالة أدل في الصحاح دلاله ولا أشعار باتسار الصلاة من قبل خروج البول بل لعل الأدل به كان من بعد خروج البول الذي هو عند الشرع يحكم المني والحدادة الجديدة

( وأد استند في الحكم ) المذكور إلى مصرة أحمد بن هلال المتقدمة في المسئلة ٤ في الصورة الثانية قل سألت عن رجل اغتسل قبل أن يبول فكيف إن العذر بعد البول إلا أن يكون ناسياً فلا يعيد منه الغسل ( فقيه ) إن المستند وإن كان طاهر شرطه البول من قبل العمل في صحة العمل الواقع بعده وحيث أن المعروف هنا أنه لم يزل من قبل العمل فظن غسله وصلاته جميعاً ولكنه ضعيف جداً كما تقدم هنا .

ولعل من هنا كان طاهر الفأليل بحجوب البول من قبل العمل على ما تقدم تهويله في الفصل السابق في سنن الفقه هو مجزئ والحوادث التكليفية التحدى لا الوضعي الشرطي بل حكى الاتفاق على صحة غسله إذا لم يزل قبله ما لم يخرج منه بذر مشتببه بعده فينتقض به غسله .

مسئلة ٩ - الحب اذا أحدث بالأصغر في أثناء العسل الترتيبي كما اذا غسل رأسه مثلاً من الجنابة ثم قال بالأقوى انه يتم غسله ويتوضأ للمسئلة (١)

(١) هذا أحد الأقوال في المسئلة وقد حكي ذلك عن المرتضى والمحقق في شرائعهم ومعهما والأردبيلي والهمدي والكاشاني والشهد الثاني والتهاني والدله ولطباطبائي وغيرهم واختاره الجواهر في أواخر مسئلته صريحاً

(والقول الثاني) ان يعيد لعسل من رأس بلا حاجة الى الوضوء وهو المصحح عن الصدوق والعلامة والبيهقي والعلامة وحمله آخرون من كتب العلامة ولدروس ولد كرى وجماعته من متأخري المشايخ من سلفه ومن بعدهم هذا القول الى لاكثر واختاره المحقق في أواخر مسئلته صريحاً

والقول الثالث ان يتم العسل ولا شيء عليه اي ملاحم الوضوء اليه وهو المصحح عن سلفه والشيخ والشيخ والمحقق الثاني ولد ماد ولد حريمه وغيرهم (ولكن الأقوى) كما ذكرنا في المتن هو ان يتم غسله ويتوضأ وهو القول الأول من الأقوال الثلاثة

(اما عدم إعادة لعسل) من رأس ولم يقدم من قواهم في الأحكام السابقة لمروية في الوضوء في الباب ٢٤ من الجنابة فما جرى عليه الماء فقد طهر او فقد أجرأه او كن شيء أمستة ماء فقد أقيته ومن استلم من العسل على غسله من الجنابة طهر منه لا يعود اليه جنابته بمجرد وقوع الحدث بعد غسله فلا موجب لإعادة العسل من رأس أصلاً.

(واما وجوب الوضوء أصلاً) فان عدل الجنابة من ذلك غسل آخر على مذهبنا وتقديمه في مسئلته ٢ من هذا الفصل وان كان مما يجرى عن الوضوء لشرط كونه عملاً، اما لا العسل الذي قد انقضى بعضه أي بطلت طهرته بعض أعضائه للحدث الأصغر وان لم تعد اليه جنابته

(هذا) وفي المدارك وعن المعتمد الاحتجاج لهذا القول بما مر من جملة الى ما ذكرناه (وحكي عن المرتضى) الاحتجاج له بما ملخصه ان الحدث الأصغر لو كان بعد العسل لاوجب الوضوء فكذلك في أثناءه واما لا يجب شرعاً إعادة العسل بمرور الحدث الأصغر في الأثناء والأوجب إعادته حتى فيما اذا بقي من الجنابة اليسر مقدار درهم فأحدث بالأصغر وليس كذلك وهو كما ترى احتجاج ضعيف فدل للمناقضة وان القوى ما ذكرناه لك وعشم

ثم إن ما استدل به لنقول الثاني وهو إعادة العسل من رأس ملاحقة الى الوضوء وحده :  
 من حيث المحتاج منه لمصلحة ان الحدث الأصغر ناقص بطهارة كمالها فلا يعاصها بطريق أولى وإذا نقص الطهارة وجب إعادة العسل لانه حب لم يرتفع جنابته بفعل بعض أعضائه (وفيها) ان الحدث الأصغر وان كان ناقصاً للطهارة كمالها فلا يعاصها بطريق أولى ولكن العوض الذي طهره من الجنابة بالعسل لا يعود اليه جنابته بالحدث الأصغر فلا موجب لإعادة العسل من رأس سوى إتمامه وحسب الوضوء اليه لعدم الدليل على إجزآء بعض العسل عن الوضوء.

ومنها ما عن المذكور مما حصلته ان الحدث الأصغر الواقع في الأثناء مما لا يخلو عن أثر وعسل

الجنابة مما يتمتع معه الوضوء فلا بد من إعادة العمل من رأس بلا حاد إلى الوضوء (رويه) أن عمل الجنابة وإن كان يتمتع معه الوضوء لم يعرف من أنه لا وضوء قبله ولا بعده لأحوجاً ولا استحباباً ولكن ذلك في العمل الكامل التام لا العمل الذي قد انتقص بعضه في مثله لا بد من إكمال العمل وضم الوضوء إليه لأشرباً من عدم الدليل على كفاية بعض العمل عن الوضوء .

﴿ومنها﴾ ما ذكره عدد من أهل العلم من أن الحدث الأصغر يتحلل قد أبطل ، ثم رد ذلك المصنف من العمل في رفع الجنابة والنافي لا يصلح لرفعها فلا بد من إعادة العمل (رويه) أن الحدث الأصغر المتحلل وإن أبطل بتهارة العضو المعصوم ، لأن لا يوجب عود الجنابة إليه فلا موجب لإعادة العمل من رأس سوى تنعيم العمل وضم الوضوء إليه لعدم كفاية بعض العمل عنه كما ذكرنا .

﴿ومنها﴾ ما ذكره الحواهر لهم من استبعاد الحدث وقعوده لأشرباً (رويه) أن العضو المعصوم قد طهر من الجنابة بقبضه بمقتضى ما تقدم من قوله **لَا يَجْزِي** فما جرى عليه الماء فقد طهر أو فقد أجزاء أو كل شيء استتبه الماء فقد نقيته والعضو الغير المعصوم هو ياق على جنابته بقبضه منهم العمل (رويه) فلا مرجح لاستصحاب الجنابة في شيء من العضوين أبداً .

(رويه يظهر ذلك) حال التمسك بقاعدة الاستبراء أيضاً ، لأن ما يشترط أن يحضر أن العضو المعصوم قد طهر من الجنابة ونحن قد أثبتنا العمل وضممنا إليه الوضوء لحدث الأصغر المتحلل لم يبق لما شك في فراع الدعة لتجري قاعدة الاشتغال بعد ذلك .

﴿ومنها﴾ ما ذكره عدد من أهل العلم أيضاً لهم فاحتمل أن يشكهم في ذلك هو ما رواه الصدوق في كتاب عرس المجالس عن الصادق **ع** (قال) لا بأس بشعير العمل بعمل يدك ورجلك وأنت ووجهك عن جسدك إلى وقت الصلاة ثم تعمل جسدك إذا أردت ذلك فإن أحدثت حدثاً من بول أو عائط أو ریح أو منى بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فأعد العمل من أوله .

(قال صاحب المدارك) ولو صححت هذه الرواية لما كان لما عدول عنها لسراحتها في المطلوب ، لا أني لم أفت عليها مسنداً و واجب المصير إلى القول الأول إلى أن يتضح السند (انتهى) .

(أقول) إن الرواية وإن قال صاحب الوسائل في الباب ٢٩ من كتابه إنه قد رواها الشهيدان وغيرهما من الأصحاب (وقال في الحواهر) أنها عن عمارة تصدق في الهداية وأنه في الحقيقة قد نقلها عن رساله والده (ولكنها) مصدقاً لي ما أشير إليه المدارك من عدم ثبوت صححتها وصرح في الحواهر بمقدارها لشرائط الاحتججه (قل) ولا شهرة محققة تحسرها (قد حكى عن جملة من الأصحاب) أنهم لم يقعوا عليها في كتاب عرس المجالس . (ويؤيده) ما عن الذكرى من أنه نسب دعوى وجود الرواية في الكتاب المذكور إلى القل ولم يدع بنفسه أنه وجدده فيه (نعم قد رواها المستدرک) في الباب ٢٠ من كتابه عن العقدة الرضوي ولكنه من حيث

مسئلة ٩٠- الحب اذا أحدث بالأصغر في أثناء الغسل الارتعاشي كما اذا نوى الغسل وشرع في الارتعاش في الماء فليما وصل الماء الى سرته بال فلا قوى ان حاله كحال من أحدث بالأصغر في أثناء الغسل الترتيبي

السند ليس هو بحيث يمكن الاعتماد عليه في مقام القوى خصوصاً مع مخالفة الاحتياط هنا لعدم الوضوء فيه مع ان العضو المفسول قد بطلت طهارته بالحدث الأصغر ولم يعد اليه حياته كي اذا أعيد الغسل من رأس آخر أ عن الوضوء بلا شبهة.

﴿واما ما استدلت به للقول الثالث﴾ وهو إتمام الغسل ولا شيء عليه اي بلاصم الوضوء اليه فهو باصاً وحيوة ﴿ومنها﴾ ما عن المحقق الثاني من ان الحدث الأصغر غير موجب للغسل فلا وجه لإعادته والوضوء منفي مع عدم الجنابة بالنصر والإجماع ( وفيه ) ما اشير اليه آنفاً من ان الوضوء وان كان منفيّاً مع عدم الجنابة ولكن ذلك في الغسل الكامل التام لا الغسل الذي قد انقضى معه وفي مثله لا بد من اتمام الغسل وضم الوضوء اليه لعدم الدليل على كفاية معر الغسل عن الوضوء (والى ذلك) يرجع ما في المدارك في رد هذا الاحتجاج من ان الإجماع مبني في موضع النزاع والاحكام بمعنى أحذر إحرأ غسل الجنابة عن الوضوء لا عموم لها فتناول هذه الصورة ( انتهى ) وهو جيد

( هذا مضافاً ) الى ما عن المعترض في رد هذا القول من انه يلزمهم انه لو بقي من الغسل قدر درهم من الحجاب الأصغر لم تقوط أن يكتمى عن الوضوء غسل موضع الدرهم وهو باطل قطعاً ( انتهى ) وهو ايضا جيد . ﴿ومنها﴾ ما عن بعض المحدثين مما ملخصه ان الحدث الأصغر لا تأثير له مع الجنابة فلا يوجب الوضوء ما دامت الجنابة باقية ولا تأثير له في الغسل ايضاً فلا موجب لإعادته ( قال ) في الحدائق واليه يرجع في التحقيق ما ذكره في الذخيرة ( انتهى ) .

( وفيه ) ان الحدث الأصغر وان كان مما لا تأثير له مع الجنابة ولكن ذلك مع الجنابة الكاملة لا مع طهارة بعض الأجزاء عنها ، والآن فيؤثر في سيورة ذلك العضو محدثاً بالأصغر فلا بد حينئذ من رفع جنابة بقية الأعضاء بإتمام الغسل ورفع الحدث الأصغر عن هذا العضو المفسول بضم الوضوء الى بقية الغسل ﴿ومنها﴾ ما ذكره الحواهر لهم من استحباب مسح الغسل والإجماع على ان دفع الصغرى لا يوجب التيمم وإطلاق ما دل على الغسل كقوله **كُلُّ شَيْءٍ أَمْسَتْهُ الْمَاءُ فَقَدْ نَقَبَتْ وَبَحَوَتْ وَاسْتَصْحَابَتْ** عدم قلبية تأثير الحدث الأصغر وقوله تعالى وان كنتم حساباً فاطهروا وما دل على حوار تفرق الغسل كحصر ام اسماعيل والحصر الوارد عن امير المؤمنين **عليه السلام** في حوار المبرق من الدعوة الى الصلاة لاستعداد عدم تحلل الحدث الأصغر في مثل ذلك .

( وفيه ) ان كلاماً من استحباب مسح الغسل والإجماع على ان دفع الصغرى لا يوجب الكسرى وإطلاق ما دل على الغسل هو حق لا ريب فيه ولا موجب لإعادة الغسل من رأس ولكن استحباب عدم قابلية تأثير الحدث الأصغر ليس في محله في الأصغر مع الجنابة الكاملة مما لا يؤثر شيئاً قطعاً ولكنه مع طهارة بعض الأجزاء عن الجنابة يؤثر في سيورة ذلك العضو المفسول محدثاً بالأصغر ولا محالة لا محال حينئذ لاستصحاب عدم



عيناً (١) فيتم الغسل ويتوضأ للصلاة.

مسئلة ٩٩- اذا أحدث بالاصغر فيما سوى غسل الصلابة فهو كما أحدث بالأصغر في غسل الصلابة فيتم

الغسل ويتوضأ للصلاة (٢)

تأثيره لتبدل الموضوع بالاشبهة وقوله تعالى وان كنتم حمداً فظهروا وان كان حالاً عن الأمر بالوضوء ولكنه  
منصرف الى الحب الكامل التام لا الذي ظهر بعض اعضائه بالغسل ثم انتقص بالأصغر

واما حصر ام اسماعيل وحسن امر المؤمنين... المرويات في الوضوء في الباب ٢٩ من الصلابة المحذورتين  
في تعريف الغسل فظاهره وان كان هو الاكتفاء بالغسل المعروف للصلاة ولكن ليس الغسل فيهما بين غسل  
الرأس وسائر البدن فصلاً هو بلا حد آ بحيث يستبعد عدم بحل الحدث الأصغر بينهما ويستكشف من تخلله  
بينهما جواز اتمام الغسل بلا ضم الوضوء إليه فتأمل جيداً.

(١) و ذلك لما عرفت في المسئلة ٩٩ من واحدات غسل الصلابة ان في معنى الارتداس اقوال أربعة واه  
على كل من الأول والثاني تدريجي الحصول بعقل وقوع الحدث في انثائه وعلى الثالث قد يقع تدريجياً وقد  
يقع آنياً وعلى الرابع أي الحصول آنياً لا بعقل وقوع الحدث في انثائه وان الأقوى عددها كان هو المعنى  
الثاني وهو غسل الأعضاء في الماء متدرجاً مع عدم اعتداد التوالى والدفعه العربية  
(وعليه) فلا يبقى فرق بين الترتيب والارتداسي من حيث تصور وقوع الحدث في انثائه ابدأ كما صرح

به المدارك وحكى عن الذخيرة فيكون حال الارتداسي كحال الترتيب عيناً  
(نعم) حكى عن الدكري ما حصله انه ان قلنا في الارتداسي سقوط الترتيب حكماً فلا يتصور  
حينئذ وقوع الحدث في انثائه فإيه ان وقع بعد ملاقات الماء لجميع البدن فهو واقع بعد الغسل فلا يوجب  
الأوضوء فقط وان وقع قبل ذلك فهو واقع قبل الغسل ولا أثر له واما اذا قلنا في الارتداسي بالترتيب  
الحكمي القصدى من بنوى الترتيب بين الأعضاء في حال الارتداس فهو حينئذ كالترتيب عيناً وهكذا اذا قلنا  
بالترتيب الحكمي بتفسير الاستبعاد له بمعنى انه اذا خرج من الماء حكم له او لا بطلهارة رأسه ثم حان له الايمن  
ثم حان له الأيسر فهو ايضاً كالترتيب عيناً فيتصور وقوع الحدث في انثائه

(اقول) ولكنك قد عرفت في المسئلة ٩٠ من واحدات غسل الصلابة ضعف القول بالترتيب الحكمي نأى  
معنى كان حدثاً (واضع منه) ما يظهر من الدكري هاهنا من انه على القول بسقوط الترتيب الحكمي لا  
يتصور وقوع الحدث في انثاء الارتداسي فان ثالث معنى على الأخذ بالمعنى الرابع من المعاني الأربعة  
للارتداسي وقد عرفت هناك من الجواهر انه بسنن القطع بفساده من وجوه كثيرة بل ذكر عن المحقق الثاني  
انه مخالف لإجماع المسلمين فراجع.

(٢) أم على المشهور من عدم إجزاء ما سوى غسل الصلابة عن الوضوء مواسح ان لا محل حينئذ  
للقول بإعادة الغسل من رأس بلا حاجة الى الوضوء ولا للاكتفاء بما تمام الغسل فقط بلا ضم الوضوء اليه فيتم  
القول الأول من الأقوال الثلاثة المتقدمه في المسئلة التاسعة وهو اتمام الغسل والتوضأ للصلاة واما على المختار

مسئلة ١٣- اذا أحدث مالا كمر في أثناء العسل فإن كان الحدث العارض هو من جنس الحدث الأول الذى كان مشغولاً بالاغتسال منه كما اذا احتب ثوباً في أثناء غسل الجنابة أو من طست ثوباً في أثناء غسل من الميت فهما لا بد من إعادة العسل من رأس (١)

واماً اذا كان من غير حبه كما اذا حاصت المرأة في أثناء اغتسالها من الجنابة او من الرجل ميت في أثناء اغتساله من الجنابة فهما يتخير المرأة في المثال الأول بين أن يتم غسلها من الجنابة ويبقى عليها غسل الحيض فقط عند حصول البقاء وبين أن يؤخر غسلها من الجنابة الى حصول النقاء فتغتسل للجنابة والحيض غسلًا واحداً (٢) كما أن الرجل في المثال الثاني يتخير أيضاً بين أن يتم غسله من الجنابة ويبقى عليه غسل من الميت فقط وبين أن يغتسل لهما غسلًا واحداً .

من إخراج كل عسل عن الوضوء غسل الجنابة عيماً كما تقدم تفصيله في المسئلة ٢ من هذا الفصل فكذلك من أقصاه حيث أن يكون هو كغسل الجنابة لا أكثر وقد عرفت ان الأقوى أنه لا يحدث في أثناء غسل الجنابة عليه إتمام العسل والوضوء للصلاة وان كان فيه قولان آخر ان أيضاً إعادة العسل من رأس مالا حجه انى الوضوء أصلاً وإتمام العسل فقط بلا ضم الوضوء اليه .

(١) وذا ثبت لأن العسل ادى غسله قد رجع الى الحدث ثانياً من هذا هو الشأن في كل حدث صغير او كبير قد تحلل في أثناء راحته ويوجب بطلان الرابع ووجوب إعادته من رأس إلا في دأثم الحدث كالملوس وشبهه (٢) أمّا حوار انما هما هذا العسل الذى حاصت في أثناءه ويبقى عليه غسل الحيض فقط عند حصول البقاء فلا خلاف ان الأحداث حقيقة وما هيّة فاداً أنتم العسل الأول ارتفع الحدث الأول وبقي الحدث الثاني . ( وبذلك ) على اختلاف الأحداث بحسب الحقيقة والماهية ( رواه ) سعيد بن يسار وموثقه عمارة المتقدمين في المسئلة ١٨ من سبب الجنابة في رواية سعيد بن يسار قد جعلت الحيض أعظم من الجنابة وموثقه عمارة قد صرح تحت المرأة الحسب انما حاصت من قبل ان تغتسل انها ان شئت ان تغتسل فعلاً من الجنابة فعلت وإن شئت أخرته الى ان تظهر وتغتسل للجنابة والحيض غسلًا واحداً واما حواراً حيرها غسل الجنابة الى حصول البقاء فتغتسل للجنابة والحيض غسلًا واحداً فلموثقه عمارة المذكورة وغيرها مما عرفت تفصيله في المسئلة ١٨ من سبب الجنابة .

( ومن هذا كله ) يظهر لك وجد بحسب الرجا أيضاً في المثال الثاني من إتمامه غسل الجنابة والاعتسال للميت على حدة وبين أن يغتسل لهما غسلًا واحداً .

## فصل

### فيما يجب له غسل الحيض

وفيه مسئلتان

مسئلة ١ - قد عرفت محملاً في أول غسل الجنائنه ان غسل الحيض هو من الاعمال الستة الواحدة و نقول هاهنا انه يجب غسل الحيض بعد انقضاء ايام الدم وحصول النقاء للصلاة الواحدة وللطواف الواحد وللصوم الواحد (١) اغنى الفصل من قبل طلوع الفجر و اذا وجب على المرأة بنذر او شبهه نذر قرآنة احدى

( ١ ) قد عرفت في أول غسل الجنائنه كما اشرنا في المتن ان الاعمال الواحدة هي ستة غسل الجنائنه وغسل الحيض وغسل الاستحاضة وغسل القاس وغسل الميت وغسل من الميت وان وجوب ما سوى الأخير مما لا خلاف فيه كما صرح به المختلف في أول الفصل وان الاحاديث في وجوب هذه الاعمال الستة كثيرة وان أجمع رواية في هذا المعنى هي موثقة سماعة المشتملة على وجوب الستة نأجمعها بناءً على رواية الصدوق والشيخ (وعليه) فلا حاجة هنا الى الاستدلال على وجوب غسل الحيض كما عن التهذيب بقوله تعالى في سورة البقرة (ويستلوثك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) بناءً على قرآنة التشديد أي حتى يغتسلن ( هذا كله ) في أصل وجوب غسل الحيض .

(واما كون وجوبه غيرياً) للصلاة الواحدة وللطواف الواحد وللصوم الواحد بالنسبة الى الصلاة والطواف إجماعاً كما صرح به الحواهر كما انه صرح انه بالنسبة الى الصوم مشهور بين المتأخرين (وعن المعسر) الترديد في وجوبه للصوم (وعن مصابيح الطباطبائي) حديث كعب المتفق من عن اشتراط الصوم بغسل الحيض والنفس (ولكن الحق) هو وجوبه لكل من الصلاة والطواف والصوم جميعاً

(اماً بالنسبة) الى الصلاة فيدل عليه مصافاً الى الإجماع البصير الكثيرة الواردة في ذلك كما يظهر بمراجعة الوسائل أبواب المحتلته من الحيض ففي بعضها واداً رأيت الجاهر واد ساعة من بهار فاعتسلي وصلي وفي بعضها ثم تغسل وتصلّي وفي بعضها فلتغسل وتصلّي الى غير ذلك من التعابير المحتلته

(واماً بالنسبة) الى الطواف فيدل عليه مصافاً الى الإجماع الاحاديث الدالة على اشتراط الطهارة في صحة الطواف الواحد وقد عقد لها باباً في الوسائل في أبواب الطواف بهذا العنوان فراجع

(واماً وجوبه للصوم) فيدل عليه مصافاً الى شهرته بين المتأخرين (موثقة ابي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام

المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم وفي الباب ١ من الحيض ايضاً قال إن طهرت بليل من حيضتها ثم توات في ان تغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها فصاء ذلك اليوم

( وبؤيد ذلك ) مشاركة الحيض مع الجنائنه في كثير من الاحكام كما تقدم في غسل الجنائنه فيما يحرم

على الحنبلي وفيما يكره للحننلي ايضاً وقد عرفت قبلاً وجوب غسل الجنائنه للصوم على المشهور شهرة كادت

سور العرأثم أو من " كذبه القرآن أو اسم الله تعالى أو الحلو في المباح أو احتياز أحد المسجدين أعنى المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ أو وضع شيء في المباح وكانت المرأة حائضاً وقد حصل لها النقاء ولم يقتل وح عليها أو لا أن تقتل من الحيض ثم تأتي بأحد الأمور الخمسة (١)

مسئلة ٢ - يستحب للحائض بعد حصول النقاء قبل دخول وقت الصلاة أن تغسل من الحيض ولا يغني مع الحدث وذلك لاستصحاب الكون على الطهارة بل لا يعد استحضانه لكل ما يستحب له الوضوء من غير اختصاص بالكون على الطهارة (٢) .

## فصل

### في المسائل الراجعة إلى الحيض دون الحائض

مسئلة ١ - إن دم الحيض في الأظفار يكون حاراً غليظاً أسود أو أحمر له دفع وحرقة (٣) فهذه سمات دم الحيض دون غيره .

تكون إجماعاً ففصل الحيض منه بل صح أن يقال إن الحيض أعظم من الجنابة كما مر تحت به رواية سعيد ابن يسار المروزي في الوسائل في الباب ٢٢ من الحيض ( وعليه ) وإذا كان غسل الجنابة شرطاً في صحة الصوم وواجباً غيرتاً له ففصل الحيض بطريق أولى .

(١) وروايت لا عرفته فيما يحرم على الحب أن هذه الأمور الخمسة المذكورة كلها محرمة على الحائض مثل ما يحرم على الحب عيماً فما لم تغسل هي من الحيض لم يغسل لها تلك الأمور ولم يمكنها إوقافاً بالدرأئداً (٢) أمّا على القول بأن " كل غسل بحرى عن الوضوء كمنه المختار وتقدم بمصليه في المسئلة ٢ من المثل امر بوطئة غسل الجنابة فواسح إذ الوضوء إن كان مستحباً لعمل والغسل الذي هو أطهر منه وأبقى وأبلغ يكون أحب وأفضل وأتم " وأمّا على القول المشهور من عدم جبراء الغسل عن الوضوء إلا غسل الجنابة فكذلك إذ الوضوء مما لا يعطيها حينئذ طهارة ما لم تغسل من الحيض كما أن الغسل من الحيض أيضاً لا يعطيها طهارة على هذا القول ما لم تتوضأ مع الغسل وعليه فتستحبان هما جميعاً .

(٣) وتوضيح المسئلة انه اشتهر في كلام الأصحاب على ما ذكر المدارك أن الحيض لغة هو السيل (قال) من قولهم حاس الوادي إذا سال بقوة ( انتهى ) ( ويؤيده ) أنه ذكر في الجواهر عن جمع من النووي أن الحيض في اللغة هو السيل (وفي المجمع) وعن العرب والجوهرى والقاموس حاصت المرأة إذا سال دمها (وراد في المجمع) أن الحيض اجتماع الدم (قال) وبه سمي الحوض لاجتماع الماء فيه ( انتهى )

( وعلى كل حال ) أن الحيض في اللغة هو اسم معنى ولكنه عند الفقهاء هو اسم ذات يطلقونه على نفس الدم المحض (ومن هنا) عرفه الشرائع بأنه هو الدم الذي له تعلق بانقضاء العدة ولقليله حد وفي الأظفار يكون أسود غليظاً حاراً يحرق بحرقه ( انتهى ) وكأن لفظ الدم هو بمرارة الجنس وقوله له تعلق بانقضاء

العدة هو بمنزله الفصل يخرج به كل دم الألعاس ( قال في الحواهر ) فإن للعاس تعلقاً بانقضاء العدة في الحامل من ربا لاخصامه بعبه ويعنى بذلك ان الروح اذا طلق زوجته الحامل من ربا ففاسه يحسب لها حيضة وعليها حيضتان آخرتان فتتقضى عدتها بعدهما .

(وعلى أى حال) ان بقوله ولقليله حد يخرج دم العاس ايضاً اذ ليس لقليله حد كما تعرفه في محله ولكن التعريف مع ذلك الى هاهنا مما ليس فيه كثير فائدة كما في المدارك ( قال ) وكان يعنى عند ذكر الأوصاف لأن بها يتميز عن غيره من الدماء عند الاشتباه كما ذكره المصنف في المعتمد ( انتهى ) وهو كذلك ( ثم ان الأوصاف التى اشرد اليها ) في المتن هي مذكورة بأجمعها في الأحبار كما يظهر بمراعاة الوسائل الد ٣ و ٣٠ و ٣١ من الحيض ( وفي صحبحة حفص بن المحترى ) ان دم الحيض حار عبطاً أسود له وقع وحرارة ودم الاستحاضة أصغر بارد ( والمصنف ) لانه هو الطرى والظاهر انه في قال العاصد الذى هو من صفات الاستحاضة كما سيأتى في موثقه اسحاق بن حرير ( وفي صحبحة معاوية بن عمار ) ان دم الاستحاضة بارد وان دم الحيض حار

( وفي موثقه اسحاق بن حرير ) دم الحيض ليس به حماً هو دم حار نحد له حرقة ودم الاستحاضة دم قاسد بارد ( وفي روايه اسحاق بن عمار ) ان كان دم عبطاً فلا تصلى بسك اليومين وان كان صفرة فلتعتل عند كل صلايين ( وفي مرسله يونس الطويلة ) ان دم الحيض أسود يعرف ( وفيها ايضاً ) اذا رأيت الدم الحرامى فدعى الصلاة ( الى ان قال ) وقوله الحرامى شبه معنى قول النبى ﷺ ان دم الحيض أسود يعرف وانما سمها أى بحرانياً لكثرة لونه ( انتهى ) .

( وعن السرائر ) والمعتمد والتذكرة الحرامى شديد الحمرة والسواد ( وعن كشف اللثام ) ان الحرامى كما في كتب اللغة العاص الحمرة شديداً منسوب الى بحر الرحم أى قمره ( انتهى ) ( وفي رواية محمد بن مسلم ) عن احدهما ان كان دماً أحمر كثيراً فلا تصلى وان كان أصغر فليس عليها الا الوضوء

( وفي مرسله ابن ابي عمير ) عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا بلغت امرأة خمسين سنة لم تر حمرة الخ وللرايتين الأخيرتين قد اعترض الحواهر على الشرأع في تعريفه المتقدم لدم الحيض حيث اقتصر فيه في توصف لونه بقوله أسود ولم يذكر الأحمر ( فقال ) فكان على المصنف ان يقول أسود أو أحمر كما في النافع ( انتهى ) وهو محله .

هذا وقد يذكر من اوصاف دم الحيض العلطة والنتى ويدل على القلطة الرصوى وما عن دعائم الإسلام المدكوران في المستدرک في الد ٣ من الحيض وعلى المتن بالخصوص ما عن دعائم الإسلام فقط بل قديماً على شهادة التجربة على العلطة والنتى بل ادعى الحواهر دلالة بعض الاحبار العمية ايضاً على النتى وقيل انه في الجزء ٥ من كنز العمال والله العالم .

وقضى أمر ان أحدهما ﷺ انه قال في المدارك بعد قول المحقق وهو في الاعلى يكون أسود الح ( ما لفظه )

مسئلة ٢ - اذا تروّج رجل حاربةً ما كرهه فجامعها وخرج منها الدم ولم يقطع وتردد أمره بين كونه من الحيض أو من البكارة وجب على الحاربة ان تدخل الفطنة في فرجها ثم يدعها مدّة ثم يخرجه فينحرح مطوّفة بالدم فهو دم البكارة ويجب عليها الصلاة وإن حرّحت مستقمعه منعمة بالدم فهو دم الحيض ولتست هي عن الصلاة (١).

فقد لا لعب لأن دم الحيض قد يكون بخلاف ذلك لأن الحمرة والصفرة في أيام الحيض على ما سيحيى بيانه (انتهى) وهو كذلك وقد عقد لذلك باباً في الوسائل في أبواب الحيض وهو الباب ٣ عنوانه باب ان الصفرة والحمرة في أيام الحيض وفي أيام الطهر طهر (اقول) ومن هنا يعرف وجه قولنا في آخر (في الاعلى) فتفطن.

ثم تأنيهاً أنه قد اُتبعت في المدارك قبل تنعاً لحدّة في الرّوس بعد حملها من الرّوايات المتقدمة في الاوصاف دم الحيض (ما لعله) ويستفاد من هذه الروايات ان هذه الاوصاف حصلت من كونه للحيض فمضى وحدث حكم بكون الدم حياً ومتى انقضت انتهى الا دليل من خارج (قال) واسات هذا الأصل يجمع في مسائل عديدة من هذا الباب (انتهى) وقرب من ذلك في الحدائق وحكى عن الدخلة والمستند

(وملخص الرّس) ان الاوصاف المذكورة هي اماره شرعيّة على الحيض وجوداً وعدمها الا ما حرج بالدليل الخاص بالدم الذي تراه الصبيّة قبل بلوغها تماماً او تراه المرأة بعد بلوغها حدّ اليأس فانه لا يكون حياً وان كان وحداً لعدم الصدّة كما ان الدم الذي تراه ذات العادة في أيام عدتها ان قلها بيومين يصبّ حيض وان لم يكن فيه شيء من الصفات.

(هذا ولكن عن الرّاس) سمّا لشرح المعانيح انه نافق في اماره الصدّة على الحيض بسجود الاطلاق نظراً الى ان امارتها كما يستفاد من الاخبار مقصورة على مواضع الاشتباه بين الحيض والاستحاضة فقط ومن هنا تراهم عند الاشتباه بين الحيض ودم العذرة او دم القرحة لا يرجعون الى الصفات المذكورة بل الى ما سيأتي ذكره في محله وهو حيّد

(بل صاحب الجواهر) قد نافق في اماره الصفات حتى في مواضع الاشتباه بين الحيض والاستحاضة مستدلاً بما يراه من الاصحاب من البناء على كون الدم حياً بقاعدة الامكان ولو لم تكن بصفات الحيض ولكن ذلك مشكوك جداً لما ستعرفه قريباً من اعتبار الصدّة في حرمان القاعدة وانتظر

(١) قال في الحدائق مرّح به الشيخ ومن تأخّر عنه من الاصحاب (بل في الجواهر) لا احد فيه خلافاً في الاول بمعنى به كون التطوّق علامة لدم العذرة قال بل لعله متعق عليه كالتالي بمعنى به كون الاستنقاع علامة لدم الحيض (قال) سوى ما يظهر من المصنف هما والنافع والمعتبر كظاهر القواعد من عدم الحكم بالحيض اذا حرّحت مستقمعه لاحتمال غيره (قال) وهو ضعيف جداً (انتهى) وهو كذلك لحمله من النصوص الصريحة في كون الاستنقاع هنا علامة للحيض مثل ما تكون التطوّق علامة للعذرة وهي مروية في الوسائل والمستدرک في الباب ٢ من الحيض



مسئلة ٣ - اذا كانت في حوف المرأة قرحة وخرج منها الدم ولم ينقطع ونرد أمره بين كونه من الحيض

(في صحيح حلف بن حماد) الكوفي في حديث قال دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام فسميت له ان رجلاً من مواليه ترواح معصراً<sup>(١)</sup> لم تطمت فلما اقتصها سال الدم فمكث سائلاً لا يقطع نحواً من عشرة أيام وان القوايل اختلفت في ذلك فقل بعضهم دم الحيض وقال بعضهم دم المدة فما سعى لها ان تصح قل فلتنق الله وان كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى يرى الطهر وليحدث عنها عليها وان كان من المدة فلتنق الله ولتتوضأ ولتصلي وانها عليها ان أحب ذلك

فقلت له وكيف لهم ان يعلموا ما هو حتى يفعلوا ما يسمى قال فالتفت بيميناً وشمالاً في العظام محدقة ان يسمع كلامه أحد قد شهد<sup>(٢)</sup> الى فقال يا حلف سر الله فلا تدبوه ولا تعلموا هذا الحلق اصول دين الله بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم من صلال ثم عقد بيده اليسرى سبع ثم قرأ ستدخل القطة ثم تدبها ملبة ثم تخرجها إخراجاً رقيقاً وان كان الدم مطوقاً في القطة فهو من المدة وان كان مستنقاعاً في القبة فهو من الحيض (ورواه الوسائيل) في الباب المذكور بطريق آخر ايضاً عن حلف بن حماد اختلاف في اللفظ ولكنه يؤيد نفس المعنى عيناً

(وفي صحيح زيد بن سوفة) قال سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل اقتص امرته او شتمه فرائت دماً كثيراً لا ينقطع عنها يوماً كيف الصلاة قل تمسك بالكسوف<sup>(٣)</sup> فان حرجت القطة مطوقه بالدم فيه من المدة تمسك وتمسك معها قطة وتصلى فان حرج الكسوف معصماً بالدم فهو من الطمث تفعد عن الصلاة أيام الحيض (وفي الرسوى) قال عليه السلام ان اقتصها روحها ولم يرق دمها ولا تدرى دم الحيض هو أم دم المدة وعليها ان تدخل قطة وان حرجت القطة مطوقه بالدم فهو من المدة وان حرجت معصمة فهو من الحيض **في امور احدها** ان في الشرائع دواعي النافع والمعتبر وظهر القواعد كما اشر قبله الاقتصار على كون التطويق علامة للمدة من دون ذكر كون الاستنقاع علامة للحيض وظهر الجميع هو التوقف في كون الذي علامة للحيض من عن المعتبر التصريح بأنه اذا حرجت مستنقعه فهو محتمل .

(واعترض المدايرك والخواهر) على المحقق بما حاصله ان المسئلة في المعتبر مفروضة فيما اذا جاء الدم بصفة الحيض ومعه لا وجه للتوقف في كون الاستنقاع علامة للحيض وذلك لصحة حصرى خلف وراد وصر احتمالهما والمطلوب دلل وايات الأوصاف قاعدة الامكان التي يعتبر بها المحقق في يدعي الاجماع عليها والجميع جيد (وبالجملة) لاسمى الارتياب في كون الاستنقاع في الاحبار المتقدمه كلها علامة للحيض مثل ما كان النطق علامة للمدة نعم لا يكون الاستنقاع علامة للحيض في دوران الأمر بينه وبين الاستحاضة بل امداد هناك على الصفات المتقدمة في المسئلة السابقة .

(١) في المجمع ن الجارية المعصر هي التي اول ما ادركت وحاصت أو اشرقت على الحيض (مه)

(٢) أي نهض وتقدم الى

(٣) الكسوف هو القطن .

او من القرحة فمشهور بين علمائنا (١) انها استلقت على طهرها ورفعت وحلها كما في الحديث واستدخلت

نائبها **﴿﴾** ان مقتضى اطلاق الاحبار المتقدمة هو وجوب الاحتياط بحال القطنة مطلقاً سواء شككت من الاول وانه هل هو دم عذرة او دم حيض او علمت في الاول انه دم عذرة ولكنها بعداً لاستمرار الدم شككت في بقائه واحتملت حدوث الحيض او علمت من الاول انه دم حيض ولكنها لاقتصاص الكارة وبقاء الدم سائلاً قد احتملت بعداً لقطاع الحيض وان الباقي هو دم العذرة .

(وتوهم استصحاب العذرة) في الصورة الثانية بلا حاجة الى الاختيار مما لا مجال له مع اطلاق الاحبار كما صرح به الجواهر وتعمه مصباح الفقيه (كما ان ماعن بعض المشايخ) من استصحاب الحيض في الصورة الثالثة بلا حاجة الى الاحتياط مما لا مجال له ايضاً مع ظهور الاحبار في وجوب هذا الاختيار عند الشك مطلقاً وهو محتار الجواهر ايضاً وان برّد فيه مصباح الفقيه ولكنه مال أخيراً الى وجوب الاحتياط في جميع موارد الشبهة كلها .

**﴿﴾** ثالثاً : انه اذا تردّد امر الدم بين العذرة والحيض مع الشك في أصل الافتصاص (ففي الجواهر) فوئى عدم وجوب الاحتياط بإدخال القطنة (قال) لكون المعلوم من النص والقوى وجوب ذلك في صورة العلم بالافتصاص (انتهى) وتعمه في ذلك مصباح الفقيه فحكم ايضاً بعدم وجوب الاحتياط في هذه الصورة (ولكن الاطهر) التفصيل فدا شك في أصل الافتصاص لاحتمال انه واقعه أحد في يوم او اعماء ونحوهم فهاهنا لا يعد عدم وجوب الاحتياط عليها واما اذا علمت انه باسرها احد ولكن لم تعلم ان بذلك قد حصل الافتصاص ام لا ففي هذه الصورة لا يعد استعانة وجوب الاحتياط من الاحبار ولو بتفقيح المناط . (وعلى كل حال) اذا احتسرت في صورة الشك في الافتصاص وخرجت القطنة مطوّقة فلا بد من السقاء على كونه دم عذرة كما في مصباح الفقيه (قال) لدلالة الصحيحين على ان حرّجها مطوّقة . معنى احتمال الحيضية مطلقاً ولو في مورد السؤال (انتهى) وهو جيد .

**﴿﴾** رابعاً : انه اذا لم يمكن الاحتياط بإدخال القطنة ليعرف حالها فاللزام هو الاخذ بالحالة السابقة من طهر او حيض كما صرح به غير واحد .

**﴿﴾** خامساً : انه اذا لم تحسّر حالها حينئذ يجب عليها الاحتياط وصلت ثم انكشف بعداً انها لم تكن حائضاً واقفاً صاحبت صلاتها اذا كانت القرينة متمسكة بها بأن كانت عاقلة عن وجوب الاحتياط او ناسية له او كانت ملتفتة اليه ولكنها لم تحتمل حرمة الصلاة على العائض بل تغيّلت ان أقصاه عدم وجوبها عليها فأتت بها رجاء احتياطاً بالصلاة في جميع هذه الصور كلها صحيحة لعدم اختلال شيء من شرائطها وان الاختيار كان مجرّد طريق الى معرفة حالها لا أكثر .

(١) قال في الجواهر نقلاً وحصولاً (انتهى) وهو كذلك اد المحكي عن الفقيه والمقنع والرسالة والمسوّط والنهاية والمهذب والسرّ آثر والوسيلة والجامع والقواعد والارشاد والبيان وجامع المقاصد وغيرهم هو ما ذكرناه في المتن .

إصبعها الوسطى فإن حرح الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض وإن حرح من الجانب الأيمن فهو من

( والمستند ) في المسئلة ما عن الشيخ في التهذيب وذكره الوسائل في الباب ١٦ من الحيض بإسناده عن  
 محمد بن يحيى رفعه عن أبيه قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام فتاه منّا بها قرحة في جوفها والدم مائل لا تدرى من  
 دم الحيض ومن دم القرحة فقال مرها وتستلق على ظهرها ثم يرفع رجلها وتدخل إصبعها الوسطى فإن  
 حرح الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض وإن حرح من الجانب الأيمن فهو من القرحة  
 ( وفي الرصوى ) المروي في المستدرک في الباب ١٤ من الحيض قال عليه السلام وإن اشتبه عليها دم الحيض  
 والقرحة فربما كان في فرجها قرحة فعليها أن تستلق على قفها وتدخل إصبعها فإن حرح الدم من الجانب  
 الأيمن فهو من القرحة وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من الحيض .

( هذا ولكن عن الشهيد في الذكرى والدروس ) الفتوى بعكس ذلك من حيث الأيسر والأيمن فعمل  
 فيهما الأيمن من الحيض والأيسر من القرحة

( والمستند ) هو ما عن الكليني في الكافي وذكره الوسائل في الباب المتقدم من الرواية المذكورة عنهما  
 غير أنه قال فإن حرح الدم من الجانب الأيمن فهو من الحيض وإن حرح من الجانب الأيسر فهو من القرحة  
 ( وعن ابن الجنيدي ) في وصف دمي الحيض والاستعاذه أنه حمل الحرح من الجانب الأيمن من أوصاف الحيض  
 والحرح من الجانب الأيسر من أوصاف الاستعاذه

( وفي الشرائع ) بعدما قل وكلمنا براه العصبه قبل بلوغها نعماً فليس يحصى ( قل ) وكذا قيل فيما  
 يحرح من الجانب الأيمن أي ليس يحصى ( وطهره التوقف ) فيما ذهب إليه المشهور من حكي التوقف عن  
 جماعة ( إن عن المعسر ) التصريح بأن الرواية مقبولة معصية لا عمل بها  
 ( وفي المدارك ) حمل الأحد طرفها أصعبها وإرسالها أسهلها ( قل ) ومخالفتها الاعتماد لأن القرحة  
 يحتمل كونها في كثير من الجانبين والأولى الرجوع إلى الأصل واعتبار الأوصاف ( وفي الحدائق ) ما يقرب  
 من قول المدارك

( والظاهر ) أن مراد المدارك من الأصل هو الصفات حيث يرجع إليها عند الشك فتكون هي أصلاً  
 بل تقدم في المسئلة الأولى في الأمر الذي إطلاق المدارك لفظ الأصل على الصفات صريحاً فتذكر  
في قول أما طرح الرواية رأساً أصعبها وإرسالها أسهلها فوجه له بعد كونها مرتبة في التهذيب  
 والكافي وإن اختلف في الأيسر والأيمن بل ومروي في الرصوى أيضاً كما تقدم وقد عمل بها لأصحاب قديماً  
 وحديثاً إلا من سمعت ( وأما ) مخالفتها للاعتبار فقد احتاج إليها الجواهر بما هذا لفظه ( قل ) ولعل حلقه  
 النساء أما استلقين على الفم بميل الرحم على وجه لا يحرح دم القرحة إلا من الأيمن كما لا يحرح الحيض  
 إلا من الأيسر ( إلى أن قال ) بل المحكي عن كثير من النساء العارفات أن الحيض محرحه من ذلك ( قل )  
 وبذلك كله يندفع ما سمعت من الاعتداد بما عساه يحتمل من الرجوع إلى الصفات أو قاعدة الامكان ( انتهى )  
 وهو جيد .

## الفرجة وهو الأقوى .

(وإنما اضطرابها) فلم يجد في متنها اضطراباً سوى أن التهذيب قد جعل الأيسر من الحيض والأيسر من الفرجة والكافي عكس الأمر فجعل الأيمن من الحيض والأيسر من الفرجة فوقع البحث الشديد حول ترجيح أحدهما على الآخر وإن الأول أرجح أو الثاني فالهيم في الحقيقة هو تحقيق هذه الجهة فقط وبها ينتهي النزاع رأساً لا المناقشة في سندها لا رسالتها تارة ولا اضطرابها أخرى ولمخالفتها للاعتبار الثالثة (مقول): قال في الوسائل في ترجيح رواية التهذيب (ما لفظه) رواية الشيخ أئمت لموافقتها ما ذكره المفيد والصدوق والمحقق والعلامة وغيرهم (قال) وقال المحقق لعل رواية الكليني سهو من الناسخ (إلى أن قال) ورواية الشيخ أشهر فهي مرجحة (انتهى) .

(وقال في الجواهر) في ترجيح رواية التهذيب أيضاً (ما لفظه) ويؤيده بعد انحصار سنده وغيره بالمشهرة المحصلة والمنقولة بل نسه في جامع المقاصد إلى الأصحاب وبقوى مثل الصدوق نقلاً له عن رسالة والده إليه وفتوى الشيخ في النهاية التي قيل إنها متون أحضر كرساله على بن بابويه عنه على ما قيل أنهم كانوا إذا أوردتهم لنصوص رجعوا إليها وأمثالها (المقول) عن الفقه الرضوي (انتهى)

(وقال في المدارك) في ترجيح رواية الكافي (ما لفظه) ويمكن ترجيح رواية الكليني بتقديمه وحسن صبطه كما يعلم من كتابه الذي لا يوجد مثله وأن الشهيد رحمه الله ذكر في الذكرى أنه وجد الرواية في كثير من نسخ التهذيب كما في الكافي (قال) وظاهر كلام ابن طائس أن نسخ التهذيب القديمة كلها موافقة له (انتهى) بل في الوافي ما لفظه ونقل عن ابن طائس أنه قطع بأن العلق وقع من الناسخ في النسخ الحديثة من التهذيب

(أقول) أما ما ذكره المدرك من أنه وجد الرواية في كثير من نسخ التهذيب كما في الكافي وهكذا ما عن ابن طائس من أن نسخ التهذيب القديمة كلها موافقة للكافي (فقد أحاط به) الجواهر بقوله لم يتحققه وينافيه فتوى الشيخ في المسحوط والنهاية بما سمعت يعني على طبق المشهور (قال) وعدم ذكر أحد أصحاب على التهذيب لها على ما نقل مع أن ديوانهم الثمر من مثل ذلك وإن كانت ندرة (قال) ومن هنا نقل عن بعض المحققين أنه قال اتفقت نسخ التهذيب على المشهور (انتهى) .

(وإنما ما ذكره المدارك) من تقدم الكليني وحسن صبطه فهو حق لا سكره ولكن مع ذلك كله في المقام حيث أن رواية التهذيب مؤيدة بعمل المشهور سيما المعيد والصدوقين بل وبالرغوى الذي كاد أن يكون دليلاً مستقلاً برأيه لاعتماد الصدوقين عليه كما يظهر من مطابقة فتاويهما له في الرسائل والفقه والمقنع والهداية لا يمكن دفع اليد عنها فداً الأقوى في المسئلة كما ذكرنا في امتزاج ما أفتى به مشهور الأصحاب رضوان الله عليهم .

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه ساء على المشهور والعمل برواية التهذيب واعتبار الخروج من الحساب الأيسر فهل يكون ذلك معتبراً في الحيض مطلقاً ولو في غير حال الاشتباه بالفرجة أم لا بل لا يعتبر ذلك إلا في حال الاشتباه بالفرجة فقط كما هو مورد السؤال وتظهر الثمرة فيما إذا خرج الدم من الجانب الأيمن في غير حال

مسئلة ٢ كذا ذكره نراه السببه قبل بلوغها تسعاً كاملاً فهو ليس بحيض ما يتفق علماءنا (١) ومن شك

الاشتباه بالفرجة فعلى الاول ليس بحيض لعدم خروجها من الأيسر وعلى الثاني حيض ولو للصفات قد ذكر المدارك والحواهر ان طاهر الشرائع وصريح غيره هو الاول (قال في الاول) وهو غير بعيد من العاقل الايسر ان كان له مدخل في حقيقة الحيض وحسب اطراذه والا فلا (انتهى) وهو جيد (وقال في الثاني) واحتمال اختصاص الرواية بمدات الفرجة بعيد وكون الدوا فيها عن ذلك لا يقتضي بالاختصاص لمكان ظهورها في كون ذلك من اوازم الحيض (انتهى) وهو ايضاً جيد .

(١) بل قال في الحدائق إجماعى حتى من العامة (وفي الحواهر) قد ادعى الإجماع بتسميه عليه (اقول) هذا كله مضافاً الى ما في المسئلة من التصوص الواضحة .

(منها) صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج المروزي في الوسائل في الباب ١ من العدد قال قال ابو عبدالله عليه السلام ثلاث يتر وحن على كل حال التي لم تحض ومثلها لا تحيض قال قلت وما حدثها قال اذا أتت لها أفق من تسع سنين والتي لم يدحس بها والتي قد يشك من المحض ومثلها لا تحيض قلت وما حدثها قال اذا كان لها حملون سنة

(ومنها) موثقة عبد الرحمن بن الحجاج المروزي في الباب ٣ من العدد قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول ثلاث يتر وحن على كل حال التي قد يشك من المحض ومثلها لا تحيض قلت ومتى تكون كذا قال اذا بلغت ستين سنة فقد يشك من المحض ومثلها لا يحيض والتي لم تحض ومثلها لا يحيض قلت ومتى يكون كذا قال قال ما لم تلغ تسع سنين فانها لا تحيض ومثلها لا يحيض والتي لم يدحس بها

(ومنها) رواية عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام المروزي في الباب ٣٤ من وصايا الوسائل قال اذا بلغ العلام ثلاث عشرة سنة كنت له الحسنة وكنت عليه السيئة وعوقب اذا بلغت الحادية تسع سنين فكذلك وذلك انها تحيض تسع .

(ومنها) ما ذكره مدارك قال بعد نقل الصحيحة المتقدمه وفي رواية اخرى له عليه السلام اذا اكمل لها تسع سنين امكن جمعها (وفي الحواهر) مثله ولكن ذكر بعض المتتبعين انه لم يثر عنه بعد التسع في كتب الأخبار .

وعلى كل حال ان هاهنا اشكالا معروفاً (وحاصله) ان الاصحاب رضوا الله عليهم قد حكموا في المقام بأن ما نراه السببه بعد بلوغها تسعاً فهو حيض وحكموا ايضاً في غير هذا المقام بأن الحيض علامة للبلوغ ومقتضى حكمهم الاول ان العلم بالحيض يتوقف على العلم بالبلوغ ومقتضى حكمهم الثاني ان العلم بالبلوغ يتوقف على العلم بالحيض وهذا دور .

(ولكن حل الاشكال) ان مراد الاصحاب من الحكمين انه مهما علم البلوغ لصط تاريخ الولادة فهو ميلته يعرف ان الدم الخارج من السببه الدافعه تسعاً حيض واذا علم الحيض إما بالصفات او بشهادة اهل الخبرة من النساء او بغير ذلك فهو ميلته يعرف ان ذات الدم هي بالعه تسعاً ليست دون التسع وعليه فلا دور ولا اشكال .

في بلوغها تسعاً يبنى على عدمه حتى يعلم به (١) .

مسئلة ٥ - كل دم تراه المرأة بعد بلوغها حدث اليأس فهو ليس حيضاً باتفاق علماءنا (٢) و الأقوى ان حدث اليأس في غير القرشية حمسون سنة وفي القرشية ستون سنة (٣) والمرأة القرشية هي من انتسب الي

(١) فإن مضمي الاستصحاب هو ذلك فيسمى على عدم بلوغها تسعاً حتى يعلم به ولو بوسيلة الحيض الذي قد عرف إما بالصفات أو بغيرها .

(٢) بل في امدادنا صريح بإجماع الأصحاب وغير لأصحاب جميعاً على أنها تراه المرأة بعد يأسها لا يكون حيضاً .

(٣) هذا التفصيل هو للمشهور كما صرح في الدوائر (قال) فعلاً وتحصلاً (التهذيب) وفي مسئلة أقوال أخر أيضاً (منها) إجماع السطية بالقرشية وهو المصحح عن أكثر الفائلين بالتفصيل بين القرشية وغيرها من عن جامع المقاصد ينسب الي الأصحاب مدة والى الشهرة أخرى وهو محقق الدوائر ومصاح الفقيه ومظهر من العدائق الميل اليه .

ومنها (ان حدث اليأس هو حمسون سنة مطلقاً وهو المصحح عن السرائر وطلاق الشرائع والعمل والنهاية وابن الراج وغيرهم وقد اختاره المدارك صريحاً .

(ومنها) ان حدث اليأس هو ستون سنة مطلقاً وهو مختار الشرائع في الحيض والمحيض عن بعض كتب العلامة وعن الأردبيلي الميل اليه ومنشأ الأقوال الأربعة اختلاف الاحاد المروية في الوسائل في الباب ٣٦ من الحيض الى اربعة اقسام

القسم الأول ما صرح بأن حدث اليأس حمسون سنة (وهو صحيحه عند الرشد من الاحتجاج) عن أبي عبدالله عليه السلام قال حدثتني قد شئت من المحيض حمسون سنة (وفي صحيحته الأخرى) المتقدمة في المسئلة السابقة قلت وما حدثها قال اذا كان لها حمسون سنة (وفي رواية الكليني) والشح والمحقق في المعتمد كلهم عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن بعض اصحابنا قال قال أبو عبدالله عليه السلام امرأة التي قد شئت من المحيض حدثها خمسون سنة .

والقسم الثاني ما صرح بأن حدث اليأس ستون سنة (وهو موثقة عند الرشد من الاحتجاج) المتقدمة في مسئلة السابقة المشتملة على قوله قلت ومتى تكون كذلك قال اذا بلغت ستين سنة فقد شئت من المحيض ومثلها لا يحصى (ومرسلة الكليني) قال بعد ما روى الرواية الأخيرة في القسم الأول (ما لعظم) وروى ستون سنة أيضاً .

والقسم الثالث ما فصل بين القرشية وغيرها (وهو مرسله ابن أبي عمير) عن بعض اصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال اذا بلغت المرأة خمسين سنة لم تر حرمة إلا ان تكون امرأة من فريش (ومرسلة الصدوق) قال قال الصادق عليه السلام المرأة اذا بلغت خمسين سنة لم تر حرمة إلا ان تكون امرأة من فريش وهو حدث المرأة التي نيس من المحيض (ومرسلة الشيخ) في المصنوع قال تياس المرأة اذا بلغت خمسين إلا ان تكون امرأة



المصر بين كنانة حد قريش (١) سواء كان الانتساب إليه بالأبوين أو بالأب وحده وأما الانتساب إليه بالأم

من قريش فإنه روى أنها ترى دم الحيض إلى ستين

﴿والقسم الرابع﴾ ما صرح بأن القرشية والنسبية كلاهما تحيطان إلى ستين (وهو مرسله المعيد)

في النسخة قد روى أن القرشية من النساء والسطية نزلن الدم إلى ستين سنة .

( أقول ) ومقتضى الجمع بين القسم الأول والثالث هو حمل الأول على غير القرشية فيكون الثالث

مرسله انحصار الأول فيكون معنى المجموع أن المرأة تحيض إلى الخمسين إلا القرشية وإلى الستين والعمدة

في القسم الثالث هي مرسله أن أي غير التي هي عندهم بحري بحري لصحيح كما صرح في الحواشي سيما

بعد إيجارها بمثل المشهور فلا يصح إلى ما في المدارك من دعوى فصور المرسله سداً كما لا يصح إلى دعوى

فصورها دلالة لا حل عدم نص بعضها في القرشية بالستين فته مضاف إلى أنه لا قول في القرشية بعد بين الخمسين

إلى الستين إن مرسلتي الشرح والمعيد قد صرحا بذلك وقد عمل بهما لأصحاب فهمهما بكيفية لذلك

( وأما القسم الثاني ) فقد يحمل على القرشية كما فعل الوسائل ولكنه بعيد إن هو من حمل المطلق

على الأقرب المغلوب والظاهر أنه معارض للقسم الأول فإن الأول فاقق بالخمسين والثاني بالستين والجميع

للاول لأنه أكثر عدداً وأصح سداً وأشهر رواية من عملاً والذي أظنه أن الراوي في موثقة عبدالرحمان

المصري أنه بالستين قد اشتبه بذلك لتصريح صحيحته في القسم الأول بالخمسين وعلى كل حال يرد علم

القسم الثاني إلى أهله سيما مع ما عن المعتز من التصريح بأن رواية عبدالرحمان من العجاج بمعنى موثقة

الناطقة بالستين في طريقها ضعف وإن العمل بالأدلى يعني صحيحته الناطقة بالخمسين متعين

( وأما القسم الرابع ) فهو ليس إلا مرسله واحدة للمعيد وهي ضعيفة سنداً غير مؤيدة برواية أخرى

مبجمله موهوماً ولو في الحمله لما ستعرفه من الاختلاف الشديد في معنى السطية فلا يمكن الركون إليها

والاعتماد عليها سيما مع ما في المدارك من عن حمله من متأخري متأخري من أن السطية قد ذكرها المفيد

ومن تبعه معتزفين بعدم النص عليها طاهراً وإن كان ذلك حلالاً ما تقدم من المقتضى من قوله روى أن القرشية

من النساء والنسبية الخ .

( وكيف كان ) الأظهر في المسئلة هو الأحاد القسم الأول والثالث فقط وحمل الأول على ما لا ينافي

الثالث فيكون معاد المجموع كما تقدم أن المرأة تحيض إلى خمسين إلا القرشية وإلى الستين فيكون الأقوى

هو ما ذكرناه في المتن فتأمل جيداً .

(١) هذا مما لا خلاف فيه وأما الخلاف الشديد في معنى السطية (وعن مروج الذهب) أنهم ولدسطة

بن ماس بن آدم بن سام بن نوح (وعن العين) والمحيط والديوان والمغرب والتهذيب للأزهري هم قوم كانوا

ينزلون سواد العراق (وعن مصحح المنير) النبط حيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق (وعن الصحاح)

والقاموس والنهاية الأثرية أنهم قوم ينزلون المطائح بين العرافين (وعن جامع المقاصد) أنه أكثر في كلام

أهل اللغة أنهم حيل كانوا ينزلون المطائح بين الكوفة والبصرة

وحددها فلا يظهر عدم كفايته (١) وأما المرأة المشكوكة قرشيته فهي ملحقة بعير القرشية (٢)

(وعن السمعاني) أنهم قوم من العجم (وقيل أنهم قوم) من العرب دخلوا في العجم والروم واحتلّطت  
السببهم وهندت ألسنتهم وذلك معرفتهم بالباطل المآذ أي استخرجوا لكثرة فلاحتهم (وقيل من كان) أحد  
أبويه عريباً ولا آخر عجمياً (وقيل أنهم عرب) استعجموا أو عجم استعربوا (وعن ابن عباس) نحن معاشر  
قرش من السبط من أهل كوفى قيد لأن إبراهيم الحلبى سبط ولد بها وكان السبط سكناً بها (وعن ثوبان  
القرية) أهل عمار عرب استبطوا وأهل بحر من سبط استعربوا إلى غير ذلك مما قيل في معنى السبط

(ثم إننا لضعف مستند) بإحقاق السبطية بالقرشية كما تقدم وللإختلاف الشديد الذى عرفته ومعنى السبطية  
بل ولما عن بعضهم من التصريح بأنهم لا يعرفون في هذا الزمان بل في الحدائق لأوجود لهم مع ما استعربوا قديماً  
من أن أسأله عدم الانتساب في مورد الشك هي مسبوقة عليه الفقهاء فلا يبقى أدلة فائدة في إحقاق السبطية بالقرشية  
(قد رجعنا اليد عن الفتوى) بالحقاقها بها وهذا لم يرد واحد من المعاصرين والله العالم

(١) وذلك لعدم الدليل على كفايته كما صرح به الجواهر من المتأخرين من القرشى أو القرشية هو من  
انتسب إليه لا يؤيد أو بالأب وجده دون الأم وحدها وإن روى أنه من درسته وولده فلا شبهة وما في إحداهما  
من احتمال الاكتفاء بذلك (قال) لأن لها مدحلاً في ذلك بحسب تقارب الأمر حد ضعيف (وأضعف منه) ما  
عن ظاهر جملة من الأصحاب من الحزم بل المراد هو الانتساب إليه مطلقاً ولو بالأم وحدها

(٢) كما في إحداهما من أن الأصل يقتضى عدم كونها قرشية (وعن المستند) دعوى الإجماع على أن  
المرأة المشكوكة القرشية ملحقةا بحكم غيرها (وعن طهارة) استحساناً الأصارى أن أسأله عدم الانتساب مما  
عول عليه الفقهاء في جميع المقامات (ويصاح لفتية) بل الاعتماد عليها في مثل ما روى من الأمور المعروسة  
في أدهن المنتشرة بل المبرك كور في أدهان الغلاء فاطمة ولذا لا يقتضى أحد احتمال كونه قرشياً مع أن هذا  
الاحتمال بالنسبة إلى أغلب الناس محقق بل ربما يكون مطلقاً ومع ذلك لا يلتفتون إليه ويرتبون آثار  
حلافه وهذا مما لا شبهة فيه (انتهى).

(وفي كفاية الأحوند) رحمه الله في بحث العام والحاص (ما لفظه) إذ شك أن امرأة تكون قرشية فهي  
وإن كانت وجدت أمّاً قرشية أو غيرها فلا أصل يحرر أنها قرشية أو غيرها إلا أن أصالة عدم تحقق الانتساب  
بينها وبين قرش يحدى في تنقيح أنها ممن لا تنحصر إلا إلى حمس لأن المرأة التي لا تكون بينها وبين قرش  
انتساب أيضاً ما فيه تحت ما دلّ على أن المرأة أمّا ترى الحمرة إلى حمس والحدّج عن تحتها هي القرشية (انتهى)  
(وقد أعاد في وجه) ذلك قبله بأسطر ما مضى أن المحصن المنفصل كما إذا قال المرأة تنحصر إلى  
حمس ثم بعد إتمام قول المرأة القرشية تنحصر إلى ستين مع لا يوجب نفون الباقي تحت العام بقول  
حاص عدمى كالمرأة العير القرشية كى لا يكون لنا أصل يشته بل باق على حاله (وعليه) مما استصحاب عدم النسبة  
بينها وبين قرش من الأدل بنحو مفاد لس الثامنة تخرج المرأة المشكوكة عن تحت القرشية وتبقى بمدحّة  
تحت العام على حالها فتتجهز إلى خمسين

مسئلة ٦ - الأقوى جواز اجتماع الحيض مع الحمل (١) بمعنى ان الحامل يحوز ان تحيض كسائر

(اقول) ان ما حققه الآخوند رحمه الله و إن لم يحل عن مناقشة باب المحضض المفصل على ما حققناه في تعليقه على الكعنه سعا لتقريرات شيخنا الأصاى أعلى الله معامه مما يوجب التسوية لنا بمعنى ان الدقي تحت العام وان كان سائنا باقيا على حاله بالاغنوان له ولكنه بحسب المراد الحدى الواقعى يتوقع سبب المحضض مطلقا ولو كان منعصلا الى نوعين العبر القرشنة والقرشيد ومن المعلوم ان الأصل المتقدم أى إستصحاب عدم تحقق الأسباب بينهما ومن قرش من الدار مما لا يشت كونه المرأة غير قرشيد كى تحصن الى حسين واكت حيث عرفت ان أصله عدم الأسباب هى اصل مجمع عليه وقد عور عليها الفقهاء بل وجميع العقلاء قاطبة فلامجال للشكك فيها .

(١) هذا هو المشهور بين الأصاى (قال في الجواهر) نقلا عن المحضض (الى ان قال) بل عن اله صريحت

الاجماع عليه (قال) وهو الصجة (انتهى)

(وي الشرائع) وعن سفيد وابن ادریس وابن الحبيد والتلحصى عدم جواز اجتماع الحيض مع الحمل (وعن الصدوق) التفصيل قال في محكي لعقيد (ما لعنه) والحلى (دأت الدم) ركث الصلاة فان الحلى ربما قدوت الدم وادأت اذا دأت الدم كثير أحمر وان كان قليلا أصفر فلتعد وليس عليها إلا الصوم (وعن الشيخ) في النهاية وكتبي الأحاد التفصيل سحر آخر (قال) في محكي الكتب المذكورة (مالعطة) ما تحده المرأة الحامل في أيام عادتها بحكم كونه حيضا وما تراه بعد عادتها بعشرين يوما فليس يحسن

(وفصل الشيخ في الخلاف) سحر ذلك (قال) الحاضر عندنا تحض ومن ان يستبين حملها وادأ استبان فلا يحض (والظاهر) (العبارتين) انهما تفصيلان مستقلان كما ان ظاهر المختلف والمدارك والحدائق انهم استعادوا من العبارتين ما استعداه من كونهما تفصيلين مستقلين (ولكن ذكر الجواهر) عن لا يستصا عند الجمع بين الاحد انه قال انما يكون الحيض ما لم يستبين الحمل فاذا استبان فقد اربع الحيض (قال) ولا حل هذا اعتسما انه متى تأخر عن عادتها بعشرين يوما فليس ذلك دم حيض (انتهى)

ومن هذه العبارة يعرف ان مرجع تفصيلي الشيخ الى تفصيل واحد مراده في النهاية وكتبي الاحد من قوله ما تحده امرأة الحامل في أيام عادتها بحكم كونه حيضا أى ما تحده قبل ستته حملها ومراده من قوله وما تراه بعد عادتها بعشرين يوما فليس يحض أى ما تراه بعد استبانة حملها فليس يحض وان الاستبانة تكون عنده بمضى عشرين يوما من عادتها .

(وعن الجامع التفصيل سحر رابع غير هذا كله) وهو ان الحامل اذا دأت الدم في أيام عادتها واستمر ثلاثة أيام كان حيضا (والظاهر) ان مراده من استمرار ثلاثة أيام هو ما اشترطه المشهور من التوالي في مطلق الحيض كما سيأتى لا انه يشترط في حصول الحامل فقط دون غيره (وعلى كل حال) ان روايات المسئلة بأجمعها هى مروية في الوسائل في باب جواز اجتماع الحيض مع الحمل .

وما يمكن الاستدلال به للمشهور ﴿ روايات كثيرة ﴾ (ففي صحيحة عبدالله بن سنان) عن أبي عبدالله

النساء سواء كان الدم في وقت عادتها أو كان قبلها أو بعدها كان قبل استنابة الحمل أو بعد استنابته لكن هذا

عليه السلام أنه سئل عن الحمل ترى الدم أترك الصلاة فقال نعم إن الحمل ربما قدفت بالدم ( وقريب منها موثقة أبي بصير ) ( وفي صحيحه صفوان ) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحمل ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أيام تصلي؟ قال تمسك عن الصلاة ( وفي صحيحه محمد بن مسلم ) عن أحدهما قال سألت عن الحمل ترى الدم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيماً في كل شهر قال تمسك عن الصلاة الح

( وفي صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج ) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحمل ترى الدم وهي حامل كما كانت ترى قبل ذلك في كل شهر هل تترك الصلاة قال تترك الصلاة إذا دام ( والظاهر ) أن المراد من الدوام هو أن لا يكون الدم دفقة أو دفتين كما سيأتي في صحيحه حميد بن أسنن ( وفي مرسله حرير ) عمن أحضره عن أبي حمزة وأبي عبد الله عليه السلام في الحمل ترى الدم قال تدع الصلاة الح

( وفي حقه سليمان بن خالد ) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك الحمل ربما طمئت قال نعم وذلك إن الولد في بطن أمه غذاؤه الدم فربما كثر ففضل عنه فإذا فصل دفته فإذا دففته حرمت عليها الصلاة ( وفي مصورة سماعة ) قال سألت عن امرأة رأت الدم في الحمل قال تفعد أيامها التي كانت تحيض فيها ودارد الدم على الأيام التي كانت تفعد استظهرت ثلاثة أيام ثم هي مستحاضة ( هذا في المستدرك ) في الداء المتقدم روايتان آخرتان في اجتماع الحيض مع الحمل فراجع .

كما أن ما يمكن الاستدلال به للماضي وحده ثلاثة أحدها رواية السكوني عن حمزة عن أبيه عليه السلام أنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله ما كان الله ليجمع حياً مع حمل يعني إذا رأت الدم وهي حامل لا تدع الصلاة إلا أن ترى على رأس الولد إذا صربها الطلق ورأت الدم تركت الصلاة ( وفي المستدرك ) في الداء المتقدم عن الحميريات منه ( وصحيحه حميد بن المنثري ) قال سألت أبا الحسن الأول عن الحمل ترى الدفقة والدفتين من الدم والآيام في الشهر والشهرين فقال تلك الهراقة ليس تمسك هذه عن الصلاة ( ورواية مقرر ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل سلمان عليه السلام عن رزق الولد في بطن أمه فقال إن الله تبارك وتعالى حسن عليه الحيضة فجعلها رزقه في بطن أمه .

فيها ما عر أس ادرى من انه يصح طلاق الحمل مع رؤية الداء اجماعاً ولا يصح طلاق الحائض اجماعاً فلا يكون دم الحمل حياً .

ثالثها الأحاديث الواردة في الاستبراء بالحيض وفي انقضاء العدة به المروية كلها في الوسائل بعضها في بيع الحيوان وبعضها في نكاح العبد والإماء وبعضها في المدد ( وكان وجه الاستدلال بها ) أنه لو جاز اجتماع الحيض مع الحمل لما حصل استبراء الرحم من الحمل بالحيض بل وجب الانتظار إلى أن يتبين عدم الحمل فإذا بان الحمل وجب الانتظار إلى الوضع .

( أقول ) وفي الوحوه الثلاثة حميماً ما لا يخفى ( أمّا الأول ) فلائن رواية السكوني مضافاً إلى ما طعن فيها المختلف والمدارك بعدم صحة السند وفي الجواهر عدم العاير لها قد ذكر لها محامل ولعل أقربها الحمل

كله بشرط ان يكون الدم أحمر كثيراً فإن كان قليلاً أصفر فهو استحاضة وسيأتي في محله بيان أقسام

على التقية لأن القول بالمنع على ما في الوسائل هو قول أكثر فقهاءهم وأشهر مداهمهم وعن المنهي أنه المشهور بينهم (وقد ذكر في الحواهر) من العامة القائلين بالمنع جمعاً كثيراً جداً .

(وان صححة حميد بن المنهي) كما عن صاحب استنقى وفي المدارك والعدائق والحواهر هي مما لا تنافي اجتماع الحيض مع الحمل وإن الدفعة أو الدفتين التي نبتت الصحيحة حببته، ليست هي نحيص قطعاً فإن الحيض لا يقل عن ثلاثة أيام اجتماعاً (كما أن رواية مفرق) لا تنافي أيضاً ذلك وإن احتساس الحيضة على الولد في بطن أمه أرذفه وعدائه مم لا يسعي زيادة الدم أحياناً كما تقدم في حصة سليمان بن خالد حيث قال عليه السلام وربما أكثر ففصل عنه فإدا فصل دفعته فإدا دفقته حرمت عليها الصلاة

(وامت الثاني) فللمنع عن عدم صححة طلاق الحائض مطلقاً (قال) في المختلف ولهذا حوّرنا طلاق العالب مع الحيض (انتهى) .

(وامت الثالث) فقد أحبت عنه الحواهر بما حاصله ان بعض الأحاديث منتمى على الاستبراء بثلاثة فروع ومعنى ذلك حوار اجتماع لفرع الأول والثاني مع الحمل فهو حبس للامتنان به على الحوار أولى من الاستدلال به للمنع وهو كذلك كما أن بعضها مشتمل على الاستبراء بفرع واحد وهذا وإن كان مما ينافي اجتماعه مع الحمل ولكن الحاصل حيث أنها منسبة لا تحيض عالماً فالحيضة الواحدة مما يورث الظن بعدم العمل والشارع قد اعتبر هذا الظن في هذا المقام كما لا يخفى .

﴿وامت ما يمدح الاستدلال به انفصال المواقف﴾ دأوا في الجملة فهو روايات أربع (وفي رواية محمد بن مسلم) عن أحدهما قال سألت عن الحمل قد استبان حملها ترى ما ترى الحائض من الدم قال تلك الهراقة من الدم إن كان دماً أحمر كثيراً فلا صلى . إن كان قليلاً أصفر فليس عليه إلا الوضوء (وفي صحبة أبي المغيرة) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحمل قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحائض من الدم قال تلك الهراقة إن كان دماً كثيراً فلا نصلي وإن كان قليلاً فلتغتسل عند كل صلاتين

(وفي موقفة اسحاق بن عمار) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة لحمل ترى الدم اليوم واليومين قال إن كان دماً عبيطاً فلا صلى ديمك اليومين وإن كان صغره فلتغتسل عند كل صلاتين (وفي الرصود) المروي في المستدرک في الباب ٢٥ من الحيض والحمل أضافت الدم في الحمل كما كانت ترقه تركت الصلاة أيام الدم فإن رأيت صفرة لم تدع الصلاة .

(ثم إن مقتضى الجمع) بين روايات المشهور وهذه الروايات هو حمل تلك الروايات كلها على هذه حمل المطلق على المقيد فيكون نسيحة الجمع هو أن الحامل يجوز أن تحيض لكن بشرط أن يكون الدم أحمر كثيراً وهو عين ما اخترناه في المتن .

(نعم قد يتوهم) أن بين رواية محمد بن مسلم وصحبة أبي المغيرة وموقفة اسحاق في هذه الأحبار معارضة حيث أن الأول حكم في القليل الأصفر بالوضوء والثاني حكم في القليل بالاعتسار عند كل صلاتين والثالث

## الاستحاضة وأحكامها

حكم بالاغتسال عند كل صلاتين أيضاً لكن في الصفرة .

(الآن ان التوهم صعب) فان الأدل محمول على الاستحاضة القليلة والثاني والثالث على الكثيرة وأما قوله في الثاني وان كان قليلاً أى بالسهة الى الدم الكثير فلا ماق كونه من الاستحاضة الكثيرة والجامع بين الكل ان الجميع استحاضة (ومن هنا) قلنا في المتن فان كان قليلاً أصغر فهو استحاضة ولم يحكم بأنه استحاضة قليلة ولم نقل بنحو الاطلاق انه ليس عليها إلا الوضوء كما تقدم ذلك عن الصدوق في صدر المسئلة وبه يمتاز ما اخترناه مما اختاره رضوان الله عليه فتعظن .

﴿بقى في المسئلة شيء﴾ وهو انك قد سمعت ان للشيخ رحمه الله تفصيلاً وان مرجع التفصيلين بقرينة ما تقدم من عبارة الاستحاضة الى تفصيل واحد وهو التفصيل بين ما تراه الحامل قبل استئانة الحمل فبكون حيضاً وبين ما تراه بعد استئنته أى بعد مضي عشرين يوماً من عدته وليس يحسن

( وقد حكى عنه الاحتجاج لذلك بصحيفة الحسن بن نعم الصحاف ) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان أمّ ولد ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلاة قال فقال لي اذا رأيت الحامل الدم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر الذي كانت تقعد فيه فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث فلتنوضاً وتحتشى بكرسف وتصلّي واذا رأيت الحامل الدم قبل الوقت الذي كان ترى فيه الدم بقليل او في الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيضة فلتمسك عن الصلاة عدد أيامها التي كانت تقعد في حيضها فان انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغتسل وتصلّي الغ .

( وفي المدارك ) تصريح بصحتها و صراحتها في مدعى الشيخ في النهاية و كتابي الاحبار قال فيتعين العمل بها وان كان الأدل بمعنى قول المشهور لا يخلو من قوة ( انتهى ) ( وعن المعتمر ) اجيب الى الصحيفة ( وفي الحدائق ) قد حمل احبار المشهور عليها ( قال ) بأن يقل ان ما تجده الحامل في أيام العادة كما كانت تراه قبل فانه بحسب الحكم مكوّن حياً وما لم يكن كذلك فلا ( قل ) وفي بعض الاخبار المشار اليها اشارة الى ذلك مثل صحيفة عبد الرّحمان بن الحجاج وصحيفة محمد بن مسلم ( انتهى ) بمعنى المتقدم في أحاديث المشهور ﴿اقول﴾ أما تفصيل الشرح بين ما تراه قبل استئانة الحمل وبعدها فليست الصحيفة صريحة ولا ظاهرة في ذلك ( ومن هنا ) صرح في الحواهر بمخالفة تفصيل الشرح لظاهر الخبر وهو كذلك ( مضافاً ) الى انه لا يمكن تقييد تمام روايات المشهور المتقدمة التي هي شامعها في مقام البيان بصحيفة واحدة التي أعرض عنها اكثر الاصحاب كما صرح في الحواهر بأن تحمل جميع تلك الروايات كلها المصرفة بحوار اجتماع الحيض مع الحمل على خصوص رؤية الدم قبل مضي عشرين يوماً من وقت عاداتها او قبلها بقليل وانها اذا رأيت الدم بعد عاداتها بعشرين يوماً وليس يحض كيف وقد مضى آنفاً في روايات تفصيل الصدوق تصريح في رواية محمد بن مسلم وصحيفة ابي المغيرة مكوّن الدم حياً اذا كان كثيراً مع كون المقرورين فيهما استئانة حملها .

( وبالحمل ) تقييد روايات المشهور كلها بهذه الصحيفة التي أعرض عنها المشهور في غاية الاشكال



مسئلة ٢ - ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام بإتفاق علمائنا (١) كما ان اقل الطهر

سيما مع معارضتها لرواية محمد بن مسلم وصححه ابي المقرئ مدومع إجمالها وامطارها متناً فإنها قد ثبتت حكم ما اذا رأت الدم في وقت عاداتها او قبله بقليل او بعده بعشرين يوماً ولم تبين حكم ما اذا رأت الدم قبل وقتها بكثير او بعده بأقل من عشرين يوماً والأولى بل اللادم رد علمها الى اهله فابهم اعلم بحقيقة حالها وأعرف بواقع أمرها .

(واماً ما تقدم آنفاً من الحدائق) من ان ما تحده الحلي في ايام العادة فهو حيض ومالم يكن كذا ذلك فليس بحيض الذي مر حقه تقريباً الى ما تقدم في صدر المسئلة من تفصيل الجامع بل هو غيبه على الدقة فليست الصحيحة صريحة ولا ظاهرة فيه (مصدقاً) الى ما عرفت من عدم امكان تقييد روايات المشهور بها سيما مع ما فيها من الاحمال والاضطراب بحسب المتن (وقد يتوهم) استعداد هذا التفصيل من مصورة سماعة المتقدمة في روايات مشهور المشتملة على قوله عليه السلام تفقد ايامها التي كانت تحيض الح

(ولكنه صعب) فاب المصورة ظاهرة في القعود بمدد ايامها التي كانت تحيض واداراد الدم عليه استظهرت ثلاثة ايام ثم هي متحاسة والمفصل يعتبر رؤيته الدم في نفس الايام التي كانت ترى الدم فيها لا قبلها ولا بعدها (وبعبارة اخرى) المصورة تعتبر العدد والمفصل يعتبر الوقت وبينهما فرق عظيم .

(كما انه قد يتوهم) استفادة التفصيل المذكور من صحيح محمد بن مسلم وعند الرحمان بن الحجاج المتقدمين في روايات المشهور (ولكنه صعب ايضاً) فان رؤية الدم في ايام عاداتها مفردة فيهما في كلام الراوى لا في كلام الامام عليه السلام فلا دلالة لهما على تقييد المطلقات بايام العادة بل الثانية معا ليس لها دلالة على رؤية الدم في ايام عاداتها أصلاً حتى في كلام الراوى سوى الاشارة بذلك كما لا يخفى .

(١) بل في الحواهر اجمالاً محصلاً ومنقولاً مستقيماً كاد يكون متواتراً كالسنة (انتهى) والسنة كما ذكرها رحمه الله كادت تكون متواترة فان الاخبار الواردة في هذا المعنى كثيرة جداً كما يظهر من احواله الوسائل الباب ١٠ من الحصص (وفي بعضها) اقل ما يكون الحيض ثلاثة ايام واكثر ما يكون عشرة ايام (وفي بعضها) اذنه ثلاثة واعدته عشرة (وفي بعضها) ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة وأوسطه خمسة الى غير ذلك مما لا حاجة الى استقصائه (نعم في آخر الباب) صحيح عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قل ان اكثر ما يكون من الحيض ثمانى وأدنى ما يكون منه ثلاثة (لكن في الحواهر) انه مما لا يلتفت اليه (قل) سيما مع نقل الشيخ في التهذيب والاستبصار ان اجماع الطائفة على خلافه (انتهى) (وعن صاحب المنتقى) حملة على إرادة الاكثرية بحسب العادة والغالب (قال في الحدائق) وهو جيد فان بلوغ العشرة في العادة نادر (انتهى) .

واماً ما تقدم في المسئلة السابقة في روايات تفصيل الصدوق من موثقة اسحاق بن عمار قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة الحلي ترى الدم اليوم واليومين قال ان كان دماً عيباً فلا تسكى ذينك اليومين الخ فمقتضى الجمع بينها وبين الروايات الصريحة في ان اقل الحيض ثلاثة ايام هو حملها كما عن الشيخ على ما اذا رأت

أيضاً عشرة أيام باتفاق علمائنا (١)

بقية اليوم واليومين في خلال العشرة حتى يكمل ثلاثة أيام فهي لدى الحقيقة دليل على عدم اشتراط التوالى في ثلاثة أيام الحيض وحواجز تفرقها في العشرة (على حواجز كون الحيض يوماً أو يومين

(١) بل الإجماعات على ذلك مستعصية كما يظهر بمراجعة الجواهر (و يدل عليه) مضافاً الى ذلك احاد مستعصية كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ١١ من الحيض (في صححة محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يكون القرء في اقل من عشرة ايام فما زاد وقل مما يكون عشرة من حين تضر الى ان ترى الدم (و في نسخة يونس) القصيرة عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال أدنى الطهر عشرة ايام (الى ان قال) ولا يكون الطهر اقل من عشرة ايام

(و في صحيحه نبيه لمحمد بن مسلم) عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا رأت المرأة الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضة الاولى وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستعصية (و في موثقة محمد بن مسلم) عن ابي عبد الله عليه السلام قال اقل ما يكون الحيض ثلاثة ايام اذا رأت الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضة الاولى واذا رأت بعد عشرة ايام فهو من حيضة اخرى مستعصية.

(و في رواية عبد الرحمن الدري) الآتية في المسئلة اللاحقة اذا كان الدم قبل عشرة ايام فهو أملائي بها وهو من الحيضة التي طهرت منه وان كان الدم بعد العشرة ايام فهو من الحيضة الثالثة وهي اما تسمى بها (و في الرصوى) امرؤي في المستدرک في الباب ٩ من الحيض قال عليه السلام والحد من الحيضين القرء وهو عشرة ايام بين رأت الدم بعد اغتسالها من الحيض قبل استكمال عشرة ايام بين فهو ما بقي من الحيضة الاولى وان رأت الدم بعد العشرة البيض فهو ما تعجل من الحيضة الثانية

(واماً صحيحه يونس بن يعقوب) المروية في الوسائل في الباب ٤ من الحيض قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام المرأة ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة قال تدع الصلاة قلت فابنها ترى الطهر ثلاثة ايام او اربعة قال تصلي قلت فابها ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة قال تدع الصلاة تصنع ما بينها وبين شهر فان انقطع عنها الدم والا فهي بمنزلة المستحاضة

(و موثقة ابي بصير) المروية في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الدم خمسة ايام والطهر خمسة وترى الدم اربعة ايام وترى الطهر ستة ايام فقال ان رأت الدم لم تصل وان رأت الطهر صلت ما بينها وبين ثلاثين يوماً فاذا تمت ثلاثون يوماً فرأت دماً صيباً اغتسلت واستغثرت واحتشمت بالكرسف في وقت كل صلاة فاذا رأت سفرة توضأت.

(و من الاستصار) حملها على امرأة احتلطت عاداتها في الحيض وتغيرت عن اوقاتها واشتهت عليها صفة الدم ولا يتميز لها دم الحيض عن غيره فاقه اذا كان كذلك فرضها أن تترك الصلاة عند رؤية الدم وتصلّي عند النقاء الى ان تعرف عاداتها (و عن المحضر) نفى اليأس عن هذا التأويل (قال) ولا يقال الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام لاننا نقول هذا ولكن هذا ليس يظهر على اليقين ولا حيصاً بل هو دم مشتبه بعمل فيه بالاحتياط

ولاحد<sup>١</sup> لاكثر الطهر (١) .

مسئلة A - الاقوى عدم اشتراط استمرار الدم في أوّل الحيض ثلاثة ايام متواليات فيحور ان يكون الحيض ثلاثة ايام متفرقت في خلال عشرة ايام (٢) فاذا دأت الدم يوماً او يومين وانقطع ثم دأت ما يتم به

( قال في الحواهر ) وعليه يحمل ما في الفقيه والمبسوط وعن المقنع والهداية من الفتوى مذالك ( انتهى )  
( اقول ) امّ قول المستمر ان هذا ليس بطهر على اليقين ( فقيه ) انه لو لم يكن طهرأ فلم أمر الامام عليه السلام بالصلاة فيه مع ان الصلاة في ايام الحيض حرام كما سيأتي ( وامّ قوله ) ولاحيضاً بل هو دم مثله تعمل فيه بالاحتياط ( فقيه ) ان تراء الصلاة في كل دم تراء ثلاثة ايام او اربعة او اكثر الى آخر الشهر لو كان هو من باب الاحتياط لوحب عليها قضاء الصلاة في آخر الشهر في الحمله وذلك للعلم الاجمالي بان بعض تلك الدماء التي رافها لم يكن حيضاً .

( وامّا محل الاستنباط ) للروايتين على ما تقدم آنفاً فمضافاً الى انه مما لا شاهد عليه ، لا يوافق القواعد التي هي مجمعة عليها عند الاصحاب وعليها نصوص مستفيضة بل كادت تكون متواترة في مجموع الدماء التي تراء الى آخر الشهر في معروض الروايتين ان كان حيضاً واحداً فيلزمه ان يكون الحيض اكثر من عشرة ايام وإن كان كل دم تراء ثلاثة ايام او اربعة او خمسة حصاً مستقلاً فيلزمه ان يكون الطهر الواقع بين الحيضتين اقل من عشرة لكون النقاء فيهما مفروفاً ثلاثة ايام او اربعة او خمسة او ستة ( ومن ذالك كله ) يظهر لك ضعف ما صنعه الحدائق من حمل الروايتين مؤيدتين لوقوع الطهر المتخلل في حيصة واحدة اقل من العشرة فان لازم ذالك كون دم الحيض الواحد اكثر من عشرة وهو خلاف ما أجمع عليه الأصحاب واستغاضت به الروايت

( وبالحملنة ) الأولى رد علم الروايتين الى أهله ( ولعل من هنا ) حكى عن المنتهى التوقف فيما ارتكبه الاستنباط من الحمل بل قد صرح في الحواهر بعدم الاعتماد عليهما وان اللزم هو العمل في معروض الروايتين بما هو مقتضى القواعد وهو التحييص بالدم الأول وكل ما أمكن من غيره الى العشرة ( قل ) وما عدا ما استحصاه ( انتهى ) وهو حيد .

( ١ ) كما هو المشهور بين الاصحاب على ما في المختلف بل عن ابن زهرة في الخلاف فيه مدعي العلامة ولعله في غير المختلف الإجماع عليه ( ويدل عليه ) مضافاً الى ذالك صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة لا يكون القرء في اقل من عشرة ايام فماداد ( ولكن مع ذالك كله ) قد حكى عن أبي الصلاح تحديد اكثر الطهر بثلاثة اشهر ( قال في الحدائق ) ولم نقف لدعي مستند ( وفي المختلف ) وعن التدكرة استظهر كون ذالك منياً على الغالب ( قال في مصباح الفقيه ) والآ فهو بظاهره طاهر الفساد ادلا يمكن الاثر ام بالحيصة ما لم تردماً ( انتهى ) وهو كذالك ( ٢ ) وهو المحكى عن نهاية الشيخ واستنباده والمهدب ومجمع الرهان وكشف اللثام ورسالة الحر العاملي وحملته من متأخري المتأخرين وغير واحد من علماء حريص ( قل في الحدائق ) وهو الاظهر عندى ( انتهى ) ( ولكن مع ذالك كله ) المشهور بين الاصحاب اشتراط التوالي في ثلاثة الحيض ( وعن الراودي ) التفصيل

الثلاثة وكان المجموع في خلال عشرة أيام فهو حيض .

بين العامل وغيره فلا يشترط في الأول ويشترط في الثاني .

(والظاهر) ان مراد المشهور من الثلاثة امتوالية في كلامهم كما صرح به الحواهر انما هي اول الحيض (قال) فلا يكفي وجودها في ضمن العشرة في تحيض ما تقدمها من الدم وان قل (الى ان قال) وان تحبسه بعض المحصلين من المصيرين (الى ان قال) فإنه لا اشكال عندهم بناء على اشتراط التوالى في انه متى اسقط الدم لأقدم من ثلاثة قطعت انه ليس بحيض كما نص عليه في المسوط وغيره (انتهى)

ووبدل على المختار من عدم اشتراط التوالى وحوار كون الحيض ثلاثة أيام متفرقات في خلال عشرة ايام لا اكثر (مرسلة يوس الفصيرة) المروية في الواقي باب حدا الحيض عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام المشتملة على قول وان انقطع الدم بعد ما رآته يوماً اربومين اغتسلت وصليت وانتظرت من يوم رأت الدم الى عشرة ايام فان رأيت في ثلث العشرة ايام من يوم رأت الدم يوماً اربومين حتى يشم لها ثلاثة ايام فذاك الذي رأته في اول الامر مع هذا الذي رأته بعد ذلك في العشرة فهو من الحيض وإن مرت به من يوم رأت الدم عشرة ايام ولم تر الدم فذلك اليوم واليومان الذي رأته لم يكن من الحيض اما كان من عله إما من قرحت من حوفها وإما من الحوف فعليها ان تعيد الصلاة تلك اليومين التي تركتها لأنها لم تكن حياً فبعض ان نفى ما نركت من الصلاة في اليوم واليومين وان تم لها ثلاثة ايام فهو من الحيض وهو أدنى الحيض (انتهى موضح الحاجة منها) .

(وأما ما في المختلف) والمدارك من تصيف سد المرسلة (فهو ضعيف) فإن التصيف ان كان لاحقاً ان من رجاله اسماعيل بن مرار فعلى الحواهر انه يقرب من الوثاقة (قل) لعدم استثناء القميين ممن يروى عن يونس بن عيسى عن محمد بن عيسى العيصي على ما حكى (انتهى) وان كان لمحرر د إرساله فالمرسل على ما قيل ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه (وقى مصباح العقبه) هو ممن نقل الاجماع على قول مراسيله كالسعيد (الى ان قال) ان رفع اليد عنها مع وثاقة سدها و عمل الشيخ وغير واحد من القدماء والمتأخرين بها في غاية اشكال (انتهى) .

ثم إن في المسئلة اموراً يجب التنبيه عليها احدها انه قال عليه السلام في دليل المرسلة المتقدمة (ما هذا العظم) و اذا حاصت امرأة وكان حيضها حمة ايام ثم انقطع الدم اغتسلت وصليت فان رأيت بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة ايام فذلك من الحيض تدع الصلاة (انتهى) موضح الحاجة منها .

وقوله عليه السلام فذلك من الحيض يعني من الحيض الاول كما صرح به الواقي ولا بد من تقييده بما اذا لم يكن الدم الاول والثاني وما بينهما من الطهر اكثر من عشرة ايام الا فازايد على العشرة استحاصة وعليه يحمل قوله عليه السلام بعد قوله المتقدم بلا فصل وان رأيت الدم من اول ما رأيت الثاني الذي رأته تمام العشرة ايام ودام عليها عدت من اول ما رأيت الدم الاول والثاني عشرة ايام ثم هي مستحاصة (انتهى) أى عدت من اول ما رأيت الدم الاول والثاني وما بينهما من الطهر عشرة ايام ثم هي مستحاصة .

(ولكن) صاحب الحقائق رحمه الله حيث لا يرى وجوب كون مجموع الدمين وما بينهما من الطهر في حملة عشرة أيام جعل مقدار عشرة أيام من الدمين حياً وإن كانا مع ما بينهما من الطهر يزيد على العشرة وهو كما ترى مخالف لتصريحه رحمته في صدر المرسله بوجوب كون الدمين مع ما بينهما من النقاء في عشرة أيام حيث قال وانتظرت من يوم رأيت الدم إلى عشرة أيام وإن رأيت في تلك العشرة أيام من يوم رأيت الدم يوماً أو يومين حتى يتم لها ثلثه أيام عدالك الذي رأيته في أدل الأمر مع هذا الذي رأيته بعد ذلك في العشرة فهو من الحيض .

﴿تاليها﴾ انه حكى عن الشيخ في النهاية انه استدلت بعدم اشتراط التوالي في ثلاثة الحيض مضافاً إلى مرسله يونس المتقدمة ( بالصحيحة الثانية ) لمحمد بن مسلم المتقدمة في المسئلة السابقة عن أبي جعفر رحمته قال اذا رأيت المرأة الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الاولى وإن كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقلة ( انتهى ) وكذا تقرب الاستدلال بها ان احاطها يشمل ما اذا رأيت الدم أولاً يوماً أو يومين ثم قبل مضي عشرة أيام من الطهر رأيت الدم ثانياً فيكون من الحيضة الاولى وهو عين عدم اعتبار التوالي في ثلاثة الحيض ( وقد أضاف الحقائق ) إلى المرسله والصحيحة ( موثقة محمد بن مسلم ) المتقدمة ايضاً في المسئلة السابقة عن أبي عبدالله رحمته قال أقل ما يكون الحيض ثلاثة واذا رأيت الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الاولى واذا رأيته بعد عشرة أيام فهو من حيضة اخرى مستقلة ( والرصوى ) المتقدم هناك ايضاً قبل والحد بين الحيضين القراء وهو عشرة أيام بغير وان رأيت الدم بعد اعتسائها من الحيض قبل استكمال عشرة أيام بغير فهو ما بقي من الحيضة الاولى الخ .

( ورواية عبد الرحمن المصري ) المروية في الوسائل في الباب ١٧ من العدد قال سألت أبا عبدالله رحمته عن المرأة اذا طمأنتها زوجها متى تكون هي أملاك بنفسها قال اذا رأيت الدم من الحيضة الثالثة فهي أملاك بنفسها قلت من عدل الدم عليها قبل أيام اقرأها فقال اذا كان الدم قبل عشرة أيام فهو أملاك بها وهو من الحيضة التي ظهرت منها وإن كان الدم بعد العشرة أيام فهو من الحيضة الثالثة وهي أملاك بنفسها .

( وتقريب الاستدلال ) بهذه الروايات الأخيرة هو عين تقريب الاستدلال بالصحيحة ( ولكن الاضاف ) ان الاستدلال بالجميع ضعيف فان أقصى ما أدلت عليه هذه الروايات أن الدم الثاني من قبل انقضاء عشرة أيام من الطهر هو من الحيضة الاولى وليس فيها تصريح ولا ظهور في ان الدم الأول اذا كان يوماً أو يومين فهو مع الدم الثاني يكون حياً واحداً كى تكون دليلاً على عدم اشتراط التوالي في ثلاثة الحيض ( واليه يرجع ) مناقشة المدارك وما نقله من المعسر وحسنه بل ومناقشة الحواهر ايضاً .

( ثم انه ) لو سلم دلالة الجميع على المطلوب فلا بد من تقييد اطلاقه بما اذا لم يكن الدم الأول والثاني وما بينهما من الطهر أكثر من عشرة أيام وذلك لما عرفته من التصريح في صدر مرسله يونس باعتبار ذلك جداً فلا تغفل .

﴿ ثالثها ﴾ انه استدلل المشهور لاشتراط التوالى في ثلاثة الحيض بوجوه أوجهها ثلاثة ( الاول ) ان المتبادر من قولهم <sup>قل</sup> أقل الحيض ثلاثة هو الثلاثة المتوالية ( وفيه ) انه لا عرة بهذا التبادر مع تصريح مرسلة يونس بعدم اشتراط التوالى كما تقدم ( هذا مصافاً ) الى ما اعترض عليه الحواهر مع كونه نفسه من القائلين باشتراط التوالى من جهتين .

( الاولى ) النقص بما اذا ندر او حلف ان يسوم مثلاً ثلاثة ايام فان المتبادر منه ليس خصوص الثلاثة المتوالية بل يحرى المتعريفه ( الثانية ) ما حاصله ان دعوى تبادر الثلاثة المتوالية من قولهم أقل الحيض ثلاثة معنى على القول بكون النقائات المتحللة طهراً فعند ذلك يكون لثلاثة الحيض فردان ثلاثة متوالية و ثلاثة متفرقة وحاد حينئذ دعوى تبادر الفرد الأول منها دون الثاني واما اذا قلنا بكون النقائات المتحللة حيضاً كما هو المشهور فثلاثة الحيض ليس الا فرد واحد وهو المتوالية دون المتفرقة لأن المتفرقة اكثر من ثلاثة فهراً . ( وعليه ) فلا يبقى مجال لدعوى نادر الأول منها بل هو المتعين محققاً اذ لا فرد لها غيره ( ولكن الاصف ) ان المراد من قولهم أقل الحيض ثلاثة هو ان أقل دم الحيض ثلاثة ومن المعلوم ان الثلاثة من دم الحيض لها فردان ثلاثة متوالية وثلاثة متفرقة .

( الوجه الثاني ) ان عدم اشتراط التوالى في ثلاثة الحيض مما يلزمه ان يكون المقاء المتحلل بين ثلاثة الحيض طهراً مع ان أقل الظهر عشرة صاً وإجماعاً لا أقل منها . ( وفيه اولاً ) ليس كل من قال بعدم اشتراط التوالى في ثلاثة الحيض قال بكون المقاء المتحلل بيها طهراً بل حار ان يقول بكونه حيضاً حكماً أى من حيث ترك الصلاة ونحوها كما يقول المشهور في مطلق النقائات المتحللة في ايام الحيض ( وثانياً ) نحن يلزم بالادام كما ستعرف بالمقاء المتحلل في ثلاثة الحيض بل وسائر ايام الحيض ايضاً طهراً واما الظهر الذى أقله عشرة ايام صاً وإجماعاً كما تقدم في المسئلة السابقة فهو الظهر العادل بين حصتين مستقتبين لا المتحلل في حيضة واحدة

( الوجه الثالث ) وهو اهم الوجوه الثلاثة بل عن الرصاص انه لا دليل للمشهور سوى دانت ( هو الرصوى ) المروى في المستدرک في الباب ١٠ من الحيض قل <sup>عليه</sup> وان رأيت يوماً او يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثة ايام متواليات وعليها ان تقضى الصلاة التي تركتها في اليوم واليومين

( وفيه ) انه قاصر سنداً عن مقاومة مرسلة يونس الذي قد عرفت ان مراسيله كالمسايد وان الشيخ وغير واحد من القدماء والمتأخرين قد عملوا بمرسلته ( هذا مصافاً ) الى ما افاده الحدائق من إمكان حمل قوله <sup>عليه</sup> في الرصوى متواليات على العال المتعارف لا على انه حكم كلى والله العالم

﴿ رابعها ﴾ ان المراد من التوالى على القول باشتراطه في ثلاثة الحيض هو استمرار الدم ولو في الباطن بحيث كلما وضع الكرسف تلوث به وهو المحكي عن طاهر جمع وصريح جمع آخريين بل عن طاهر الجامع بمى الخلاف فيه ( واستدل عليه ) في محكي جامع المقاصد بأن المتبادر الى الافهام من كون الدم ثلاثة ايام



مسئلة ٩ - الأقوى ان التفاتات المتخلطة في حيض واحد هي طهر يجب على الحائض ان تقتسل فيه

حصوله فيها على الاتصال بحيث متى وضعت الكرسي تلوّث به ( قال في الحواهر ) وهو جيد جداً ( انتهى ) وهو كذا لك .

ولا ينبغي ذلك ما عن التذكيرة والنهائية من ان لحروح الدم فترات معهودة لا تجعل بالاستمرار مدعى الأول نقل الإجماع عليه إن المراد على الظاهر من الفترة هو انقطاع الدم بالسيسة إلى السيلان إلى الخارج فلا ينبغي استمراره في الباطن على النحو المتقدم .

( وعلى كذا حال ) ان ما حكى عن بعض متأخري المتأخرين من قد يسب إلى طهر الأكثر من ان المراد من التوالي هو وجوده في كل يوم من الثلاثة ولو آتتاً بمسكاً صدق رؤيته ثلاثة أيام لأنه طرف له ولا يجب المطابقة بين الطرفين ، ولطروى ضعيف لأن المتأخرين عن الطرفين المحرّج عن حرف الحرّ مثل قوله <sup>عليه السلام</sup> ، قل الحيض ثلاثة أيام هو ما تقدم .

( نعم ) أو قيل ان أقل الحيض ان نرى الدم في ثلاثة أيام كان لهذا القول وجه بل كان هوامتين ( ومنه يظهر ) صعب قول ثالث أيضاً وهو اشتراط رؤيته الدم في أول أوّل وآخر الثالث رأى وقت من اليوم الثاني <sup>( حاشا )</sup> انه حكى عن التذكيرة والمنتهى وأن الحنيد والروس وحامع المقاصد ان المراد من ثلاثة الحيض هو ثلاثة أيام بلياليها بل عن التذكيرة انه لا خلاف فيه بين فقهاء أهل البيت وقد يقال ان ذلك آتاً لدخول الليلة في مسمى اليوم عرفاً أو للتعليل بل عن الروس ورد التصريح بدخول الليلة في اليوم في بعض الأحكام ( ولكن مع ذلك ) قد حمل الحواهر هذا كله على ارادة دخول الليلتين المتوسّطتين فقط لا غيرهما من يظهر منه ان ذلك مختار جماعة من متأخري المتأخرين ( واحتج ) لذلك بما حاصله انه لو قلنا ثلاثة أيام بلياليها يلزم من ذلك فيما اذا حاصت المرأة أول نهار الخميس أحد أمرين إما ان ينتهي أقل الحيض آخر نهار الأحد فيكون أقل الحيض حينئذ أربعة أيام الخميس والجمعة والسبت والأحد وما بينها من الليالي الثلاث أو ينتهي أول نهار الأحد ويكون المراد من ليلة الخميس ليلة الجمعة ومن ليلة السبت ومن ليلة السبت ليلة الأحد وفي كلا الأمرين ما لا ينفى .

( أقول ) أما ورود التصريح في بعض الأحكام بدخول الليلة في اليوم فلم أذكر فعلاً من النصوص ما يدل على ذلك ( وأما دخول الليل في مسمى اليوم عرفاً ) فضعيف جداً فان اليوم لغة وعرفاً هو سائر النهار من الصبح إلى الغروب .

( وأما دخوله فيه تقليباً ) مجازاً ولا صاف انه كثير شائع في ألسنة العرف والشرع جميعاً فانما قال زوجت هذا ثلاثة أيام أو قال آحر تلك الدار خمسة أيام أو نويت الإقامة عشرة أيام والمتأخر منه مقدار زمان ثلاثة أيام بلياليها أو خمسة أيام بلياليها أو عشرة أيام بلياليها من حين وقوع الرّوحية أو الإحارة أو نية الإقامة سواء كان الوقوع في أول النهار أو في أثناء النهار فيلحق في مثال الحواهر ينتهي أقل الحيض أول نهار الأحد ولا محدود فيه بعد كون المراد هو مقدار زمان ثلاثة أيام بلياليها وقد انتهى هذا المقدار من

و تصلى (١) فإذا رأت الدم ثلاثة أيام متلاً وانقطع في اليوم الرابع اعتسلت وصكت فيه وإذا رأت الدم في اليوم الزمان من أول نهار الخميس إلى أول نهار الأحد .

( هذا مصافاً ) إلى أن دعوى دخول الليلتين المتوسطتين فقط دون غيرها مما تنحصر على الظاهر مما إذا حصلت المرأة في أول النهار تحقيفاً وهو قرص نادر كالمعدوم وأما إذا حصلت في أثناء النهار فلا بد من التليق ودخول ثلاث ليالي في أقل الحيض بلا شبهة فإنا حاصت في وسط نهار الخميس مثلاً فينتهي أقل الحيض في وسط نهار الأحد ويدخل بين الحدين ثلاث ليالي ملا كلام .

( ودلحيلة ) أن ما صمعه الجواهر من حمل كلام الأصحاب على دخول الليلتين المتوسطتين فقط دون غيرها صعب جداً ( وأضعف منه ) ما نقله في أواخر المسئلة عن بعض مشايخه من التوقف حتى في دخول الليلتين المتوسطتين فتعامل حيناً

( ١ ) وذلك وفقاً لصاحب الحدائق بل وللروس وشرح الارشاد للعمر ولغيرهم أيضاً على ما حكى عنهم ( وبدل على المحتار ) أمور ( منها ) قوله عَلَيْهَا في موضعين من رسالة يونس القصيرة ( اعتسلت وصكت ) وتقدم أسوع الأول منهما في صدر المسئلة السابقة ( والثاني ) في صدر التنبيه لأول منها والقول المذكور صريح في كون النقاء المتخلل بين الدمين طهرأ يجب الاعتسال والصلاة فيه .

( واحتمال كون ) الاعتسال والصلاة في الموضع الأول منهما للاحتياط لأن الدم الأول فيه يوم أو يومين ولم يجر بعد كونه حياً ( صعب ) لا يلتفت إليه فإن الشارع ( أو لا ) في مواضع احتمال الحيض لأبأمر بالصلاة كما سيأتي في أيام الاستطهاد ( وثانياً ) لم لم يأمر الشارع بالاحتياط في نفس اليوم واليومين من الدم مع أنه لم يجر بعد كونه حياً ( وثالثاً ) أن هذا الاحتمال لا يجري في الموضع الثاني من الموضعين لأن الدم الأول فيه مفروض خمسة أيام والحيضة محرزة بلا شبهة .

( ومنها ) قوله عَلَيْهَا في رسالة يونس أيضاً في ذيل الموضع الأول وإن تم لها ثلاثة أيام فهو من الحيض وهو أدنى الحيض النقي فإن ثلاثة أيام المتفرقة بعضها في أول العشرة وبعضها بعد ذلك في وسط العشرة أو آخرها إذا كان من أدنى الحيض فلا بد من كون النقاء المتخلل بين الدمين طهرأ لا حياً والا لم يكن من أدنى الحيض بل كان من أكثره أو أوسطه وهذا واضح .

( ومنها ) قوله عَلَيْهَا في رسالة يونس أيضاً في ذيل الموضع الثاني فإن رأت بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة أيام فإني لعظة طهرت صريحة في أن النقاء المتخلل بين الدم الأول والخمسة والدم الثاني طهر ليس بحيض .

( ومنها ) روايه عبد الرحمان المنعم في التنبيه الثاني من المسئلة السابقة المشتبهة على قوله عَلَيْهَا إذا كان الدم قبل عشرة أيام فهو أمثل بها وهو من الحيضة التي طهرت منها الح فإن لعظة طهرت صريحة أيضاً في أن النقاء الذي هو دون عشرة أيام هو طهر وإن الدمين الواقفين في طريقه حيضة واحدة وإن تقدم منافي المسئلة السابقة وحوب تقييد إطلاق هذا وأمثاله ما إذا لم يكن الدم الأول والثاني وما بينهما من الطهر أكثر

الخامس تركت الصلاة فيه وإذا انقطع في اليوم السادس اغتسلت وصليت فيه وهكذا تفعل ذلك إلى أن تنقضي عادتها أن كانت لها عادة مستقيمة لا خلاف فيها أو بمضي عشرة أيام إن لم يكن لها عادة كذلك فكلما رأت الدم تركت الصلاة وكلما انقطع الدم اغتسلت وصليت فإذا انقضت عادتها أو عشرة أيام فلا حيض حينئذ وإذا رأت الدم وهي مستحاضة ولها حكمها وسببتي أقسام الاستحاضة وأحكامها

### من عشرة أيام

(ومنها) مرسله داود مولى أبي امرءة العلوي عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤ من الحيض في حديث قال قلت له المرأة يكون حبصها ستة أيام أو ثمانية أيام حبصها دائماً مستقيم ثم تحيض ثلاثة أيام ثم ينقطع عنها الدم وري لباس لأصفر ولا دمًا قل نعمتل وتصلّي قلت نعمتل وتصلّي وضوء ثم يعود الدم قال إذا رأت الدم أمسكت عن الصلاة والصيام فإنها ترى الدم يوماً وتظهر يوماً قال فقال إذا رأت الدم أمسكت وإذا رأت الطهر صلت وإذا مضت أيام حبصها واستمرت بها انعدت صلت وإذا رأت الدم وهي مستحاضة قد انتظمت لك أمرها كله (وهذه المرسلة) كما نراها هي أدرج من الجمع في كون النقاء المتخلل في حيض واحد طهرًا يجب الاغتسال والصلاة فيه.

(ومنها) رواه علي بن حمزة عن أبيه عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤ من الحيض قل سألته عن المرأة ترى الدم في غير أيام طمئنت فتراها اليوم واليومين والساعة والساعتين ويذهب مثل ذلك كيف تصنع قال فتراها الصلاة إذا كانت تلك حالها مادام الدم ونعمتل كلما انقطع عنها الحج.

(ومنها) رواية أبي عبيدة الجعداء عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤٨ من الحيض في حديث قال وإذا ظهرت في وقت فأحترت الصلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى ثم رأت دمًا كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها (وهذه الرواية) يظهر لك ضعف توهم كون الأمر بالإغتسال والصلاة في النقاء المتخلل إنما هو للاحتياط بدعوى أن ذلك لاحتمال أن لا يعود الدم ثانياً فيكون طهرًا واقفاً

(فإن التوهم) المدكور مصافاً إلى كونه صحيحاً في حد ذاته لأن الشارع في مواضع احتمال الحيض كما تقدم أنها لا يأمر بالصلاة احتياطاً بل شرّحها احتياطاً كأيام الاستظهار يتصح لك وأنه بهذه الرواية كمال الوضوح وإن الأمر بالإغتسال والصلاة في النقاء المتخلل لو كان للاحتياط لاحتمال عدم عود الدم فلم قد أمرها بها بقضاء الصلاة التي فرطت فيها مع عود الدم ثانياً.

﴿هذا وقد استدلل الجعداء عليه السلام للمختار من كون النقائات المتخللة في حيض واحد طهرًا وأما أخرى فقد تمت في التنبيه الثاني للمسئلة السابقة من الصحيحه الثانية لمحمد بن مسلم وموثقة محمد بن مسلم والرواية ورواية عبد الرحمن فإن الجميع قد صرح بتأنيها إذا رأت الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيض الأولى وإطلاقها يشمل ما إذا رأت الدم ستة أيام ثم انقطع ثمانية أيام ثم رأت الدم ثلاثة أيام فيكون الدم الثاني من الحيض الأولى وهذا مما لا يمكن الامع كون النقاء المتخلل بينهما طهرًا والألّا لكان الحيض أكثر من عشر أيام. (ولكنك قد عرفت) هناك أنه لا بد من تعيين إطلاقاتها بما إذا لم يكن مجموع الدمين وما بينهما

مسئلة ١٠- كل دم تراه المرأة وأمكن ان يكون حيضاً بأن كان حامعاً لشرائط الحيض أى كان بعد البلوغ قبل اليأس وكان بعد مضي اقل الطهر أى عشرة ايام من الحيضة الاولى وكان خارجاً من الجانب الأيسر على ما تقدم تفصيله في المسئلة الثالثة من هذا الفصل وكان بصفات الحيض المتقدمة في المسئلة الاولى من هذا الفصل فيسمى على كونه حصةً مسجود الرؤية (١) فتترك الصلاة وتجوها من الآن فإن ظهر بعداً

من الطهر اكثر من عشرة ايام و ذلك لتصريح صدر مرسله يونس باعتبار دال ذلك حداً (وعليه) فلا يبقى في الاحاد المذكورة الأربعة بعد التقييد المذكور دلالة على كون النقاء المتحلل في حيض واحد طهراً الآ رواية عند الر حمان المصرحة بقطع الطهر وقد ذكرها بعض في روايات المسئلة هاهنا فلا تعمل .

﴿ بقى في المسئلة شيء ﴾ وهو ان المشهود مع تقدم الروايات المريضة في كون انقضاء المتحلل طهراً يجب الاعتسال والصلاة فيه قد ذهبوا الى كونه بحكم الحيض استناداً الى ما عرفته في المسئلة ٧ من ان اقل الطهر عشرة ايام إجماعاً وصلاً بل الحواهر في ذلك قول المحقق ( الثانية لورأت الدم ثلاثة ايام ثم انقطع ورأت قبل العاشر كان الكل حصة ) بمعنى الدم والنقاء جميعاً قد ادعى بغير الخلاف فيه ( بل قد ) يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه كما هو صريح آخر ( الى ان قل ) في الخلاف الإجماع على حبيسه الجميع من الدم والنقاء فيما لورأت دمًا ثلاثة ايام وبعد ذلك يوماً وثلاثة أياماً و يوماً ودماً الى تمام العشرة ( انتهى )

﴿ اقول ﴾ وانت خير ان المسئلة أولاً ليست إجماعية لما عرفته في صدرها من المخالفين القائلين بان النقاء طهراً ( وثانياً ) لو سلم الإجماع بمدركه المصنوع الدالة على كون اقل الطهر عشرة ايام وهي كما ترى لا تنافي ما احترازه من كون المقادير المتحللة في حيض واحد طهراً فان الطهر الذي لا يكون قبل من عشرة هو الفاصل بين الحيضين لا المتحلل في حصة واحدة وذلك لأن مقتضى الجمع بين تلك الأجزاء والاحاد المتقدمة في صدر هذه المسئلة هو ذالك عيناً .

بل مرسله يونس لقصره أمصرحة في موضع منها بأن أدنى طهر عشرة ايام قد صرح تحت بعضها في موضعين آخرين منها بالاعتسال والصلاة في النقاء المتحلل في حصة واحدة المعروض كونه اقل من عشرة ايام فمن الجمع بين التصريحين يعرف ان المراد من كون اقل الطهر عشرة ايام هو الطهر الفاصل بين الحيضين المستقلين لا المتحلل في حصة واحدة

(١) و ذلك للقاعدة المشتهرة على ألسنة الفقهاء بقاعدة الأماكن وهي في الجملة قاعدة مجمعة عليها من الإجماعات عليها من المعتمد والمنتهى وبهاية الاحكام ومجمع الرهون مستقيمة وفي المدارك وعن شرح المفاتيح وحامع المقاصد نسبتها الى الأصحاب .

(و لكن مع ذلك) قد صرح صاحب الحواهر في أواخر المسئلة بتوقف جمعة من متاخرى المتأخرين فيها وفي المدارك وعن جامع المقاصد الاستشكل فيها صريحاً من حيث ترك المعلوم ثبوته في الدائم كالصلاة وتجوها بمجرد الإمكان أي إمكان الحيض وعن الأردبيلي التامل فيها على إطلاقها وحصلها في دم لا يمكن كونه عبر حيض

ان الدم كان اقل من ثلاثة ايام وعلم انه لم يكن حيضاً فتقصي ما فاتته من الصلاة والصيام حياً والآن يعلم انه كان حيضاً واقعاً فلا تقصى ما فاتته من الصلاة وان وجب عليها قضاء ما فاتها من الصوم وان المحائض كما

يؤيد على كل حال يضع الكلام في هذه القاعدة من جهات عديدة **الاولى** انه قد يقال ان المراد من الامكان في القاعدة (كل دم امكن ان يكون حيضاً فهو حيض) هو الاحتمال أي كل دم قد امكن ان يكون حيضاً فهو حيض فهي تحرى حتى في الشهادة الحكيمة كالثبوت في اشتراط التوالي في ثلاثة ايام الحيض او في الشهادة الموضوعية كالثبوت في تحقق ما هو الشرط يقيناً كالثبوت في المذبح ونحوه .

(و لكر في الحواجر) بعد ما سب ذلك الى معسرته ومن قاربهم (قال) وهو لا يحلو عن دم قبل (بل قال في موضع آخر) يسعى القبط بعدم إرادة العموم منها على الواحد الذي فهمه بعض متاخرى المتأخرين (قال) حتى تمسك به في معنى الشرائط حيث ندعى كالتوالي ونحوه فيما يرى من الدم قبل إحرار ما علم شرطيته ونحو ذلك لعدم الدليل حتى الاجماع المسمى (قال) والاولى حملها حيث يدعى إرادة ما علم امكانية حيضه (انتهى) وهو جيد .

(و بالجملة) لا بد من إحرار امكانية الحيض اولاً بإحرار جميع الشرائط ثم إحرار القاعدة المذكورة (نعم الذي يظهر من المشهور) في بيان معنى القاعدة والأدلة التي أقاموها عليها بل وتمسك بهم بها في مقدمات كثيرة انه لا يجب في إحرار القاعدة مسمى ثلاثة ايام من الدم بل اذا احرر سائر الشرائط فالدم بمجرد رؤيته يسمى على كونه حيضاً فمترك الصلاة من الآن عاينته انه إن طهر بعداً انه كان اقل من ثلاثة ايام علم انه لم يكن حيضاً فتقصي ما فاتته من الصلاة والصيام حياً والآن يعلم انه كان حيضاً واقعاً فتقصي الصيام فقط (و عليه) وما يلوح من عبارة الشهيد الثاني في الروضة - (قال) بأن تكون بالغة غير بائسة ومدته بأن لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة الحج بل ومن عبارة الحواجر ايضاً حيث (قال) كأن تراه بالغة غير الآيسة مثلاً ثلاثة ايام الحج من ان القاعدة لا تحرى في الدم الا بعد مسمى ثلاثة ايام لا عشرة به بل مراد المشهور كما يظهر من عباراتهم واستدلالاتهم كما ذكرنا آنفاً ان الدم بعد إحرار سائر شرائط الحيض مما يسمى على كونه حيضاً من الآن مسمى قريب آذنه عليه عاينته إن طهر بعداً انه كان اقل من ثلاثة ايام علم انه لم يكن حيضاً و ان كان بمقدارها او اكثر علم انه كان حيضاً .

(هذا مصابى) الى انه صح ان يقال إن قبل مسمى ثلاثة ايام هو الزمان الذي يستحق إحرار القاعدة فيه لأنه زمان الشك والخيرة لا بعد مصيبتها ادلاش ولا خيرة حيث تدبر بل هو زمان حصول العلم بأحد الطرفين امناً بوجوده اذا استمر ثلاثة ايام او بغيه اذا لم يستمر واشترط التوالي في ثلاثة ايام الحيض على كونه حيضاً بمجرد الرؤية فتأمل جيداً

**الجهة الثانية** ان صاحب الحدائق رحمه الله قد استبعد من كلمات الأصحاب ان مرادهم من القاعدة هو ان الدم اذا تحقق حيضته مدته بالثلاثة ونحوها فكل ما تراه المرأة بعد هذا الى العشرة مما امكن أن يكون حيضاً فهو حيض وهذا المعنى هو ظاهر قول الشرائع (وما تراه المرأة من الثلاثة الى العشرة مما يمكن

ستمعروف تقضى الصبيم ولا تقضى الصلاة (واما ما يراه المرأة) من الصفرة او الكدرة ولم يكن يصعد الحيض  
أن يكون حياً فهو حيض نحاس او احتلف) مل وهو ظاهر ما حكى عن الذكرى من أن (ما بين الأقل و  
الاكثر حيض مع إمكانه).

و العرقبي معنى المشهور ومعنى الحدائق ان القاعدة على المشهور تحرى في الدم تمامه من اوله الى  
العشرة وعلى معنى الحدائق تحرى فيما بعد الثلاثة الى العشرة ولثلاثة الاولى حيضته محررة مفروضة لا تحتاج  
الى القاعدة.

(الحجة الثالثة) انه يظهر من المبدء المتقدمة آنما من الترائع انه لا يعتبر في حريان القاعدة كون  
الدم صفات الحيض بل صريح العلامة في القواعد هو ذلك (قال) وكل دم يمكن ان يكون حياً فهو حيض  
و ان كان أصفر او غيره (انتهى)

ولكن ذلك مشكل جداً فمن لاحظ الاخبار الواردة في الصفرة المروية في الوسائل في مواد مختلفة  
كتاب ٣ و ٤ و ٣٠ من الحيض والاب ٥ من النفاس عرف ان الصفرة لا تكون حياً الا اذا كانت في ايام  
الحيض بل وقتها ايضاً يومين (موثقة امي صغير) عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة ترى الصفرة فقال ان كان قبل  
الحيض بيومين فهو حيض الح و به يقتد إطلاق رواية علي من أبي حمزة المصريح بانه ما كان من قبل الحيض  
فهو من الحيض وما كان بعد الحيض فليس من قبل الحيض ان الصفرة مل وحتى الكدرة كما في مرسله  
يوس الطويلة (١) اذا كانت في ايام النفاس او قبلها بيومين فهو حيض وفيما سوى ذلك يظهر يجب ان يعامد  
معها معامده الاستدلاله دون الحيض

(ولعل من هذا) قال في المدارك والأظهر انه اما بحكم كونه حياً اذا كان يصعد دم الحيض (انتهى)  
(وهل في الجواهر) واستوحه مصمم الرجوع الى الصفات في غير ذلك الدليل عليه كالصفرة والكدرة في ايام  
الحيض (قال) وهو لا يحلو من وجه (انتهى) (بل الشهيد الثاني) في الروضة في شرح قول الشهيد في النعمة  
(ومتى امكن كونه حياً حكم به) قد صرح باعتبار الوصف في الدم

(وما الجملة) الاظهر هو اعتبار الصفات في الدم لتحري فيه القاعدة واقلها أهم الصفات وأظهرها وهو كون  
الدم أسود أو أحمر.

(الحجة الرابعة) ان عمدة ما استدلل به او امكن الاستدلال به لقاعدة الامكان بالمعنى المشهور أى  
ادارات المرأة الدم وأحرز فيه شرائط الحيض من البلوغ ونحوه وحب ترتيب آثار الحيض عليه من تراء الصلاة  
ونحوها بعد الاجتماعات المستفيضة عليها في الجملة وجوه عديدة:

(الاولى) الاخبار التي رتبت آثار الحيض بمجرد رؤية الدم المروية كلها في الوسائل (في موثقة سماعة)  
في الباب ١٥ من الحيض قال سألته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها فقال اذا رأت الدم قبل وقت حيضها  
فلتدع الصلاة فانتهى وما تمحل بها الوقت



وان كان ذلك في أيام العدة او قبلها بيومين فعامل معه معاملة الحيض والا فعامل معه معاملة الاستحاضة

(وفي صحيحه العيص) بن القاسم في الباب ٣٢ من الحيض قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن امرأة ذهبت طمئنت سنين ثم عاد اليها شيء قال ترك الصلاة حتى تطهر (وفي رواية عبدالله بن الحيرة في انساب ٥ من النفاذ عن ابي الحسن الاول عليه السلام في امرأة بعثت فتركت الصلاة ثلاثين يوماً ثم طهرت ثم رأيت بعد ذلك قل تدع الصلاة لأن أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاذ .

(الثاني) فحوى أحبار الاستظهار لدات العدة أو الاحاد دمها من عدها فإن انقضاء العدة هو في الحقيقة كالامارة على عدم كون الدم حيضاً فمع ذلك اذا أمر الإمام عليه السلام بالاستظهار وترك العدة فعبرت العدة اذا رأت الدم أول مرة او دات العدة اذا رأت الدم قبل انتم عدها او بعدها مع هذا أوّل الطهر فتترك العدة بطريق أولى .

(الثالث) حمله من الاحاد التي استدلت بها المشهور لجوار اجتماع الحيض مع الحمل المتقدمة تفصيلها في المسئلة ٦ من هذا الفصل فكان ( في صحيحه عبدالله بن سنان ) عن أبي عبدالله عليه السلام انه سئل عن الحمل ترى الدم أترك الصلاة وقبل نعم ان الحمل ربما قدس بالدم (وقريب منها موثقة ابي بصير ) (وكان في مرسله حرير) نعمت أخره عن أبي حمزة وأبي عبدالله عليه السلام في الحمل ترى الدم قال تدع الصلاة (وكان في معصرة سماعة) قال سألت عن امرأة رأت الدم في الحمل قد تقدمت أيامها التي كانت نحيص

(الرابع) حمله من الاحاد الواردة في ناقصة الحيض للصلاة والصيام في أي وقت كان المروية كلها في الوسائل (كرواية أبي الورد) في الباب ٣٨ من الحيض قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرأة التي تكون في صلاة الطهر وقد صلت ركعتين ثم ترى لدم قبل تقوم من سجدها (وصحيحه ابن حازم) عن أبي عبدالله عليه السلام في الباب ٥٠ قال أي ساعة رأت المرأة الدم وهي تعطر العائنة (وموثقه محمد بن مسلم) عن ابي جعفر عليه السلام في الباب المذكور في المرأة ترى الدم من أول النهار في شهر رمضان أعطر أم تصوم قبل تعطر اما فطرها من الدم (وقريب عنها) موثقة اخرى لمحمد بن مسلم .

(اقول) والاضاف ان الاستدلال بهذه الحمله الأخيرة ضعيف لما أورده الحواهر عليها (ومحصله) ان المراد من الدم في هذه الاحاد هو الدم المجهود اي الحيض وان الاحاد مسوقة لبيان ناقصة الحيض للصلاة والصيام في أي وقت كان لالسان ان الدم الذي رآته المرأة ولم تعلم انه هل هو حيض أم غير حيض وحال النساء على كونه حيضاً بمجرّد الرؤية .

(الحامس) أصل السلامة المعتبر عند العقلاء بمعنى ان دم الحيض دم طبيعي عادي قد خلقه الله تعالى في أرحام النساء لتعديده الولد في أيام الحمل كما يظهر من غير واحد من الاحاد المروية في الوسائل في الباب ٣٠ من الحيض وسائر الدماء الغير العادية دم مرضي وآفة من فرج او حرج يلزم حتى الاستحاضة التي يستلزم بها أكثر النساء في دم مرضي وآفة كما يظهر من بعض الاحاد الواردة في الباب ١ من الاستحاضة لما فيه من قوله عليه السلام في أخره لم تفعله امرأة قط احتشاماً الا عوفى من ذلك او اذا فعلت ذلك أذهب الله بالدم

وسياتي كما اشير في المسئلة الباقية اقام الاستحاضة واحكامها فانظر

عنها ( وى مرسله مؤنس الطويلة ) في الداء ٣ من الحيض ليس ذالك بحيض انما هو عرق الح .  
( وعليه ) ودا كان دم الحيض دماً طبيعياً عادياً والقي دم مرض وآفه حتى الاستحاضة والمرأة معجزة  
أر رأت الدم وحري فيه احتمال الحيض ولم يكن ذالك متمعاً شرعاً لتحقيق شرائط معتبرة فيه فمقتضى  
أصل السلامة فيها ان هذا هو ذالك الدم الطبيعي العادي لادم مرض وآفه  
( هذه عمدة الوجود ) التي استدلت بها وامكن الاستدلال بها لقعدة الامكان بالمعنى المشهور وان استدلت  
لها بوجوه أخر ايضاً كلها صعبة والعمدة من بين الجميع ما ذكرناه و لكن "أوجه الدل" ما اعترناه في الوجه  
لثلاثة تامة للمدارك والشهيد والحواهر وغيرهم من اعتبار الصفات في الدم وبها بعد اجتماع شرائط الحيض  
في الدم من النوع ووجوه تكون اماره شرعه على الحيض فيترتب على الدم آثاره والآثار الكشف بعداً انه كان  
أقل من الثلاثة فلا يكون من الحيض .

(وجه العمارة) ان الدليل على قعدة الامكان بالمعنى الذي استفاده الحدائق من كتابات الأصحاب  
من ان الدم ان تحقق حيضة مدته ذاك نه ووجوه فذلما برام المرأة بعد هذا الى المشره مما امكن ان يكون  
حيضاً فهو حيض ( هو حملة من الأخبار المتقدمة ) في صدر المسئلة ٧ من هذا الفصل ( و مرسله يؤنس القصيرة  
المتقدمة ) في صدر المسئلة ٨ و معر اشاهد منها هو في التسيه الاول لها  
( فكان في صححة ثابته لمحمد بن مسلم ) اذا رأت المرأة الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضة الأولى  
( وكان في موثقة محمد بن مسلم ) واذا رأت الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضة الأولى ( وكان في رواية عبدالرحمان )  
اذا كان الدم قبل عشرة ايام فهو أمثلت بها و هو من الحيضة التي ظهرت منها ( و كان في الرصدى ) و ان  
رأت الدم بعد اغتسالها من الحيض قبل استكمال عشرة ايام بيم فهو ما بقي من الحيضة الأولى  
( و كان في مرسله يؤنس ) و اذا حاضت المرأة و كان حمصها حمصة ايام ثم انقطع الدم اعتسلت  
وصلت و ان رأت بعد ذالك الدم و لم يتم لها من يوم ظهرت عشرة ايام ذالك من الحيض ( يعني من الحيض  
الاول )

و تقدم مثلاً في المسئلة ٨ انه لا بد من تفيد إطلاق هذه الروايات بما اذا لم يكن الدم الاول والثاني و  
ما بينهما من الظهور اكثر من عشرة ايام وذالك لتصرح صدر مرسله يؤنس المتقدمة هناك باعتبار هذا الشرط  
حداً و من اسعاهم ن الأخبار المذكورة بعد هذا التفيد تكون هي دليلاً قطعاً على المطلوب تحقيقاً من  
حران القاعدة في الدم شمس من أوله الى العشرة من دون احتصاصها بما بعد الثلاثة لاسيما بعد امره عليه السلام  
في صدر المرسله بالاعتسال والصلاه اذا انقطع الدم بعد ما رآته يوماً او يومين الكاشف ذالك عن ترك الصلاة في  
نفس اليوم او اليومين من دون انتظار مضي الثلاثة فتأمل جيداً

## فصل

### في المسائل الراجعة إلى الحائض دون الحيض

مسئلة ٩ - الحائض تصير ذات العادة الوقتية المدببة اذا حاضت في شهرين هلاليين حيثين منفقين في الوقت والعدد جميعاً (١) وهذا رأيت الدم من أول الشهر مثلاً الى اليوم الخامس ثم طهرت ثم دأت الدم في الشهر الثاني من أول الشهر ايضاً الى اليوم الخامس ثم طهرت فمجرد ان طهرت صارت هي ذات عادة وقتاً وعدداً من غير حاجة الى انتظار أن يكون الطهر الثاني اصلاً على عدد الطهر الأول (٢) ثم انما اذا رأيت الدم في الشهر الثاني مثل ما رأيته في الشهر الأول من حيث الوقت فقط لا من حيث العدد فهي ذات العادة الوقتية لا العددية

(١) قال في الحواهر احدىءاً محصلاً ومعولاً كما عن اكثر العامة (قل) خلافاً لمصهم واحترى بها يعنى بمرة الواحدة (انتهى) (قال في المدارك) وهو دلت لأن العادة مأخوذة من العود وهي لا تتحقق بالمرة الواحدة قطعاً (انتهى) وهو جيد .

﴿ اقول ﴾ و يدل على تحقق العادة بحيثين على نحو ما ذكرناه في المتن مصافاً الى ما سمعته من الحواهر من الاجماع عليه بضميه (ما في مرسله يومس الطويلة) المروية في الوافي باب حيض المنتدئة من قول ابي عبدالله عليه السلام فان انقطع الدم لوفته من الشهر الأول سواء حتى توالي عليها حيضتان او ثلاث فقد علم الان أن ذلك قد صار لها وقتاً وحلقاً معروف (إلى أن قل) وانما حدد الوقت ان توالي عليها حيضتان او ثلاث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرف أيامها دعي الصلاة أيام أقرئك فعلما به لم يجعل القرء الواحدسة لها فيقول لها دعي الصلاة أيام قرئك ولكن سن لها الأقرآء وأدناه حيضتان فصاعداً الح

(وما في موثقة سمعته من مهران) المروية في الوسائل في الباب ١٣ من الحيض لواردة في الجارية السكر أول ما تحيض من قوله عليه السلام فاذا اتفق الشهر ان عدة أيام سواء فتلك أيامها

(٢) وفاقاً لما عن العلامة و الروض وللحدائق و الحواهر و خلافاً لما عن الذكرى فيجب الانتظار الى آخر الطهر الثاني فان كان على عدد الطهر الأول فقد صارت ذات عادة وقتاً وعدداً والا فقد صارت ذات عادة من حيث العدد فقط دون الوقت (ولكنه) قال في الحدائق لا اعرف له وجهاً وحيهاً (وقال في الحواهر) الأقوى عنده لصدق معرفه الوقت و اصباحه بدو به و هو الظاهر من الاخبار (انتهى)

(اقول) بل هو صريح قوله عليه السلام في المرسل المتقدمة و ان انقطع الدم لوفته من الشهر الأول سواء حتى توالي عليها حيضتان او ثلاث فقد علم الان أن ذلك قد صار لها وقتاً وحلقاً معروف الح نعم في تحقق العادة وقتاً وعدداً بشهر واحد يشترط ذلك أي طهرين متساويين عدداً كاشتراط رؤية دميين متساويين عدداً كما سيأتي تحقيقه في المسئلة الآتية لا في تحقيقها بشهرين متعديين فتأمل جيداً .

وإذا رأته في الشهر الثاني مثل ما رأته في الأول من حيث العدد فقط لا من حيث الوقت فهي ذات العادة العدديّة لا الوقتية فظهر لك من جميع ذلك أن العادة على أقسام ثلاثة (١) الوقتية العدديّة والوقتية المحصنة والعدديّة المحصنة .

مسئلة ٢ - الأقوى إمكان تحقق العادة مطلقاً بأقسامها الثلاثة من الوقتية العدديّة والوقتية المحصنة والعدديّة المحصنة شهر واحد ( ٢ ) فإذا رأيت الدم في أول الشهر مثلاً حمرة ثم طهرت عشرة ثم رأيت الدم

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب على الظاهر فما عني طاهر السرّ أثره من حصر العادة بالوقتية العدديّة فقط وهذا ما عني طاهر المحقق وغيره من حصرها بالعدديّة المحصنة فقط صريح كما صرح به الجواهر ( إلى أن قال ) فظهر أن الأقوى ثبوت الأقسام الثلاثة كما صرح به جماعة من المتأخرين و يظهر من مطاوي كلمات غيرهم كما أنه يظهر ذلك من فتاوى كثير من أفاضل الساب و أن مدارها على التكرار مرتين أو وقتاً فوقتاً و إن عدداً معدداً ( قال ) معناه إلى صدق اسم العادة و يتم إقرارها و يحوز ذلك من إطلاق الأدلة ( انتهى ) و هو كذلك .

(٢) أن في المسئلة أقوالاً ثلاثة ( الأول ) عدم تحقق العادة مطلقاً بشهر واحد إلا شهرين هلاليين و هو المحكي عن بعضهم ( الثاني ) تحقق العادة مطلقاً بشهر واحد عدداً و وقتاً و هو المحكي عن المبسوط و الخلاف و الدكري و الرموس و اختاره مصباح العقبة أيضاً فتكرر الدم في شهر واحد بعدد واحد مما يحقق العادة عدداً و تكرر الطهر في شهر واحد بعدد واحد مما يحقق العادة وقتاً و ذلك ليس المذكور في المتن ( الثالث ) التفصيل بين العدديّة الوقتية و العدديّة تنحقق بشهر واحد دون الوقتية و هو المحكي عن المحقق الثاني و اختاره صاحب الجواهر أيضاً .

( و الأقوى ) كما ذكرنا في المتن هو إمكان تحقق العادة مطلقاً بشهر واحد عدداً و وقتاً و هو القول الثاني في المسئلة فإن طاهر المرسلة والمؤلفه المتقدمين في المسئلة السابعة و إن كان هو اشتراط تحقق العادة شهرين هلاليين و ليس ذلك معنى على الغالب كما عني الدكري النصريح به فلا عبرة بمفهومه و أمناض هو التكرار مرتين .

( و ما في الجواهر ) نعم لما عني المحقق الثاني من تسليم ذلك بالنسبة إلى العدد دون الوقت مدعي عدم إمكان اتحاد الوقت في الشهر الواحد صعب فإنه إذا تكرر الطهر في شهر واحد مرتين بعدد واحد فقد حصل اتحاد الوقت فكلماً مضي حينئذ عدد الطهر كان ذلك وقت الحيض و هذا واضح .

( و مثله في الصعب ) دعوى أن المستبعد من الدليل أن تكرر الدم على نحو واحد هو الذي يتحقق به العادة لا تكرر الطهر ( و وجه الصعب ) أن تكرر الطهر مما يستلزم تكرر الحيض فتكرر الدم مرتين على عدد واحد مما يتحقق بطهرين و تكرر الطهر مرتين بعدد واحد مما يتحقق بتكرر الدم ثلاث مرات ( و أمّا ما في الوسائل ) في السابعة من الحيض من قول أبي عبد الله عليه السلام أن الله تعالى حدّ للنساء في كل شهر مرة وقول أبي جعفر عليه السلام في حديث قال فيه فرماهن الله بالحيض عند ذلك في كل شهر فهو محمول على الغالب أيضاً كالمرسلة

حمصة ثم ظهرت عشرة صارت ذات العادة في الوقت ولعدد حمصاً أمّا في اعدد فواضح وأمّا في الوقت فلا ينظر  
 يظهرين متساويين في العدد يعرف انه كلما مضى من شهر ما عشرة أيام فهو وقت حمصها (وإن حملته) إذا حدثت  
 في الشهر الواحد مرتين وظهرت مرتين فإن كان كل واحد من الدم والظهر على عدد واحد فهي ذات العادة  
 عدداً ووقتاً وإن كان خصوص الدم على عدد واحد دون الظهر فهي ذات العادة عدداً لا وقتاً وإن كان كل واحد  
 فكان خصوص الظهر على عدد واحد دون الدم فهي ذات العادة وقتاً لا عدداً

مبحثه ٣ - ستعرف في المسائل الآتية ان استدأى أي التي رأته الدم أول مرة وهذا المصعب من أي  
 التي لم تستقر لها بعد عادة ان استمر بهما الدم طويلاً برجعان إلى الصفات فما كان من الدم صفات الحيض  
 تجعلانه حمصاً وما كان صفات الاستحاضة يجعلانه استحاضة (وعلى هذا) إذا رأته الدم في شهرين متتابعين  
 صفات الحيض في وقت معين و بعدد معين كما ان كان الدم في كل من الشهر الأول والثاني من ذلك إلى  
 اليوم الخامس صفات الحيض وفي الباقي صفات الاستحاضة فهذا ينسب العادة حيث يدلك ان لا أشهرين  
 عدداً إنما تثبت (١) وهو الأولى وفي الشهر الثالث وما بعده يرجع إلى العادة فمحملها جديداً وإن لم يكن

وأمثلة يشار إليهما أيضاً لا الدار الذي قد تنحصر أحدهما

(و مما يدل ذلك ) على حوار تكرّر الحيض في الشهر الواحد مرتين أو أكثر حمصة من الاحبار استقدمة  
 في صدر المسئلة ٧ من الفصل السابق فكان في صحيحه تدبيرة محمد بن مسلم إذا رأته امرأة الدم قبل عشرة  
 أيام فهو من الحيضة الأولى وإن كان بعد عشرة فهو من الحيضة المتقدمة وكان من ذلك في موقته وفي  
 رواية عبد الله بن حماد وفي الرصوى ومعاد المجموع هو ان الدم الذي بره المرأة بعد عشرة أيام فهو حمصة مستقلة  
 غير الأولى ومن المعلوم حوار تكرّر ذلك في الشهر الواحد مرتين أو أكثر من ذكر في الوسائل في كتاب ٤٧  
 من الحيض حديثاً آخر غير ما تقدم كله مريضاً في امكان تكرّر الحيض في شهر واحد ثلاث مرات فراجع  
 (١) من الحديث في المسئلة ٤ من مسائل ذات العادة قد بسطه إلى الأصحاح بل نقل عن المنتهى كلاماً  
 قال في آخره لا يعرف فيه خلافاً (و لكن) مع ذلك كله (قال في الجواهر) وفيه من الاشكال ما لا يحصى لعدم  
 تناول المحررين السابقين له بمعنى المرسله وأمثلة المتقدمين في المسئلة الأولى (قال) مع ظهور غيره في  
 عدمه كالأخبار الآمرة بالرجوع إلى الأوصاف (قال) ادعى مشدده ما يطلقها ما لو تكرّر الدم مع الصفات  
 مثلاً مرتين ثم اختلف محلّه أو عدده في الدور الثالث فإنه يجب اشباع الأوصاف اي ما كانت تكررت أولاً  
 (إلى ان قال) لكن قدر عن العلامة في المنتهى يعني الخلاف عن ثبوت العادة بالتمييز وإن تم اجماعاً والآ  
 ولنظر فيه مجال (انتهى).

(و قال في مصباح الفقيه) وهل تثبت لعادة تكرّر ما نسب حيعشتك من المستمر دعثار الأوصاف فيه  
 وجهان أو جههما الدم لخروج العرس من مودد الرأيتين الخ  
 (أقول) ان المرسله والموتفة وان فرصتا انهما لا تشعلان المقام لفظاً لعدم كونهما في المرأة المستمرة  
 الدم ولكنهما تشعلانه ملاكاً فان الملاك في استقرار العادة هو تكرّر الحيض مرتين متعقبين في الوقت و

الدم فيها واحدة للصعات وذلك لما استعرفه بعداً من أن دات العادة استمر بها الدم ترجع إلى عادتها دون الصعات .

مسئله ٢ - دات مدة لوقفه تنحيط بمجرّد رؤية الدم في وقت حيضها باتفاق علماً أنّنا (١) فترك الصلاة والصيام وبحولهما جميعاً سواء كان الدم أسود أو أحمر أو أصفر وأما إذا رأته قبل وقتها أو بعد وقتها

العدد جميعاً فإذا حلّم الشارع في مستمرة الدم أن ما كان بالصعاب حصص وقد تكرر ما بالصعاب مراتين واتفقا وقتاً وعدداً فقد تكرر الحيض مراتين واتفقا وقتاً وعدداً فتنتبه المادة قهراً بل الحقائق قد ادّعى اندراج المقام تحت احلاق الحبر من ايضاً حيث قوله عليه السلام في موثقة سماعة المتقدمة اذا اتفق شهران عدة ايام سواء فذلك ايتامها او قول رسول الله ﷺ في المرسلة لنسب تعرف ثامها دعوى الصلاة ايتام اقرئك الحج دون الدواحه تحت ملاكهما .

(وعلى كل حال) ان الحبرين مما مشعلان المقام لامحاله اما ملاكاً واما لفصاً فتنتبه العادة بتكرّر ما بالصعاب مراتين متعقبتين في الوقت والعدد جميعاً ومعها لا يبقى مجال للرجوع في الدور لذلك الى الصعاب الصلاة بل لابد من الرجوع الى العادة في الاوصاف ان يتشعب اذا لم تكن للمرأة عدة وفي المقام تحققت العادة

(ومن هنا يظهر لك) وجه ما فوّينا في المتن من الرجوع في الشهر الثالث الى العادة دون الصعاب فتأمل جيداً .

(١) وقد مرّح بالاجماع المذهب في الشرائع وحاشي عن المتعذر والمنتهى والتذكيرة عليه السلام قول عليه السلام وندر على الحكم المذكور في متن مصاف الى الاجماع المصلحة الاحبار المستقيمة (في عليه السلام ووس) الصغيرة المروية في الوافي باب حد الحيض فادارت المرأة الدم في ايتام حصصها تركب الصلاة (الى ان قدر) عليه السلام كلف ذات المرأة في ايتام حصصها من صفرة او حمرة فهو من الحيض (وفي مرسلة عليه السلام ووس الطويلة المروية في الوافي باب حيض المتقدمة قول رسول الله ﷺ تدع الصلاة ودر قرآنها اودعي الصلاة ايتام اقرآئت (وقول عليه السلام فتدع الصلاة ايتام اقرآتها (وقول عليه السلام لأن السنة والحيض ان تكون الصغيرة والكبدرة فما فوقها في ايتام الحيض اذا عرفت جميعاً كذا ان كان الدم اسود او غير ذلك

(قل) فهذا سبب لك ان قليل الدم وكثيره ايتام الحيض حيض كذا اذا كانت الايتام معلومة (وقال ايضا) ان كانت لها ايتام معلومة من قليل او كثير فهي على ايتامها وحلقها الذي حرث عليه ليس فيه عدد معلوم موقت عبر ايتامها (وفي صحيحة عليه السلام من مسلم) المروية في الوسائل في الباب ٣ من الحيض قال سئل ان عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصغيرة في ايتامها فقال لا تصلي حتى تنقضي ايتامها .

(وفي رواه عليه السلام من عليه السلام) في الباب المذكور عن ابيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألتها عن المرأة ترى الصغيرة ايتام طمئنها كيف تصنع قال تترك لذلك الصلاة بعدد ايتامها التي كانت تقعد في طمئنها الى غير ذلك من الأخذ بالكثرة التي بعدها المتعذر في الوسائل في ابواب مختلفه من الحيض سببها الباب ١٣٥ من عن جامع



والأقوى (١) أنها تحيض امرأة ترى الدم في كمال الدم صفاء الحيض ولا أقل من كونه أسود أو أحمر وأقل  
 إذا كان صفرة أو كدرة فهي في خصوص اسم الحيض وقبلها يومين حيض في هذا سوى ذلك شهر وعاش معها

المقصود قد تفرغ لأخبار عن الشيء **لا تفتد** وهو خواتم الجديوس برؤية الدم أيام الأوراء  
 وليس بعيد.

(١) أن باب العدة الوقفية أن تترك الدم في وقتها وبعد وقتها وفيها في بعض حصة من (أصحاب)  
 التحض من لأن الحيضة ربما تقدمت وتأخرت ما جواهر في الاستحسان في رد التفتيق على قول المصنف  
 لأن لعدة تقدم وتأخر قد يصح الاتفاق على (قول) على ما في كشف اللثام (ثم قال) ومذهبنا له وجه  
 والأصل في قاعدة الأمكان والخصوص (انتهى) (وعن مسبوقة) بتحديد التقدم والتأخر يومين

(٢) عن ابن أبي شامة في طهره الاحتياط بالعدة في الرؤية قبل الوقت حتى يمضي ثلاثة أيام (واغترص عليه  
 ما صدق في ما لا يأن ذلك يقتضي ثبوت الاحتياط في العادة وأما لأحوال الدم الالفة في الوقت (قال)  
 وهو مع ما فيه من الخروج مخالف لظاهر الأخبار المستفيضة (انتهى).

(٣) في أخبار (قد حار التحيض برؤية الدم الحار أو كان الدم صفاء الحيض (وعن حمته) من  
 أوائل متحري متأخرين كالمصدر الجرائمي في الدخيرة وغيره مقدمة المدار في هذا القول (وهو الأقوى)  
 كما ذكرنا في ابن أبي شامة في الدم إذا كان صفاء الحيض ولا أقل من كونه أسود أو أحمر الذي هو أظهر صفاته  
 والصدقت امرأة شرعاً على الحيض كما تقدم في آخر المسئلة من الفصل السابق من ولقاعه الأمكان لثبوت حقاها  
 في المسئلة الأخيرة من الفصل السابق.

(هذا مصداق) إلى ما في هذه المسئلة من بعض النصوص المحفظة بها (وهي موشة سماعة) المروية في الوسائل  
 في الباب ١٣ من الحيض فإن سألته عن امرأة ترى الدم قبل وقت حيضها فقال إذا رأيت الدم قبل وقت حيضها  
 فلتدع الصلاة وإذا ربما تقدمت بها الوقت (في صحاحه العيس من القسم) برؤية في الباب ٣٢ قال سألت  
 ابن عبد الله **عليه السلام** عن امرأة ذهبت طمئنتها حين تم عادتها شيء وتركت الصلاة حتى تظهر (فإن أئتي) تأخر  
 طمئنتها حين إذا أحب عليها ترك الصلاة بعد الدم إليها والتي تأخر طمئنتها قل من ذلك كثير طريق أدلى  
 (نعم تقدم) في آخر حديثه جميع الحيض مع أحمد من صحاحه الحسين بن نعم العجاف وكان فيها  
 قول ابن عبد الله **عليه السلام** وإذا أتت الحائض الدم قبل الوقت الذي كان ترى فيه الدم بقليل أو في الوقت من ذلك  
 الشهر فإنها من الحيضة فتدفع عن الصلاة إلى حين فيستأنف التقدم على الوقت بقليل (ولسها) مصداقاً إلى  
 كونه في خصوص الحائض لا مطلقاً ذات العدة قد عرفت هناك أن علمها مردود إلى أهله لحقات عديدة

(هذا وقد استدلل) على التحض بمجرد الرؤية ببعض الروايات المتقدمة في قاعدة الأمكان (كصحاحه  
 ابن حازم) المشتملة على قوله **عليه السلام** أي سألته رأيت المرأة الدم وهي تطهر الصلاة (وهو ثقة مجازي مسلم) الواردة  
 في المرأة التي ترى الدم من أول النهار في شهر رمضان أن تطهر أم تصوم قل تطهر أم فطرها الدم إلى غير ذلك  
 مما بهما المصمون ولكنه قد سمعت هناك من الجواهر أن المراد من الدم هي هو الدم معهود أي الحيض

معاملة الاستحاضة (١) وقد اشر الى ذلك في المسئلة الأخيرة من الفصل السابق .

**مسئلة ٥ -** الاقوى ان المتدأه أى التى رأت الدم اوّل مرة (٢) تتحيض بمجرّد رؤية الدم ان كان

وان هذه الاحاد مسوقة لـ ان مفسسة الحيض للصلاة والصيام في أى وقت كان لا يبين وجوب النساء على كون الدم حيضاً اذا تردّد أمره بين الحيض والاستحاضة .

(١) قد عرف بعضنا ذلك كله في قاعدة الامكان في المسئلة الأخيرة من الفصل السابق في الجهة الثالثة وان ذلك هو مقتضى الجمع بين تمام الاحاد الواردة في الصغرة والحددة جميعاً وراجع

(٢) هذا التفسير للمتدأه هو محكى عن المختار وقد يقال ان المشهور تفسيرها بما هو اعم أى التى لم يستقر لها بعد عادة سواء كان لاتدأه الدم او لعدم اصطاط المادة بعد والاوّل احوذ وأثبت بمادة لاتدأه غير انه لا مشاحة في الاصطلاح (وعلى كل حال) ان في المسئلة اقوالاً تردده

(الاوّل) لتحض بمجرّد الرؤيه وهو المحكى عن الهداية والمنسوخ والمجمع والاصحاح وغيرهما وهو مختار الحدائق أيضاً بل عن الريس وشراح المفاتيح بسنه الى الشهره وبس شديد

(الثاني) الاحتياط بالمادة حتى يعضى لها ثلاثة ايام فتتحيض عند ذلك وهو المحكى عن المرتضى وسائر وابن الحنيد وابن الصلاح وابن ادريس والمختار والشرائع والدافع والتذكرة وجامع المفصّل

(الثالث) الاحتياط بالجمع بين افعال المستحاضة ونزول الحائض وهو المحكى عن البيان والدوس وغيرهما . (الرابع) التفصيل بين ما اذا كان الدم صفات الحيض فتتحيض بمجرّد الرؤيه والاّ فلا تتحيض وهو

مختار المدارك والخواهر ومجلى عن الكفايه والذخيرة والمفاتيح بل دعى الخواهر انه قد يظهر ذلك من بعض عبارات المعصية والمختلف والمنتهى وهذا القول هو الاقوى كما ذكرنا في المتن فان الدم اذا كان صفات الحيض والصفات اماره على حيضته ولا اقل من كون الدم اسود او احمر الذى هو من أظهر صفات الحيض . (هذا مصافاً) الى قاعدة الامكان التي قدمصى تحقيقها فلا واما اذا كان الدم صغرة او كدرة فقد اشر

في المسئلة السابقة في قاعدة الامكان مفصلاً ان مقتضى الجمع بين الاحاد الواردة فيها هو ان يعامل معها معاملة الطهر أى الاستحاضة الا اذا كانت الصغرة او الكدرة في ايام العدة او قلها يومين فيسنى على كونه حيضاً .

بعض امور احدها ان الحدائق قد استند لتحيض المتدأه بمجرّد الرؤيه بطائفة من الاحاد الواردة في خصوص المتدأه (كموقفه ساعة) من مهران المرتبه في الوسائل في الباب ١٤ من الحيض قال

سألته عن الحائضه السكر اوّل ما تحض فتفقد في الشهر يومين وفي الشهر ثلاثة ايام يختلف عليها لا يكون طمئنها في الشهر عدّه ايام سواء قال فيها ان تحض وتدع الصلاة مادامت ترى الدم ما لم يعبر العشرة الح (وموقفه

عدائه بن بكير) في الباب ٨ قال في الحائضه اوّل ما تحض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة انها تنتظر بالصلاة فلا تصلى حتى يعضى اكثر ما يكون من الحيض الح (وي موقفه اخرى له) في الباب المذكور عن ابي عبد الله عليه السلام

قال المرأة اذا رأت الدم في اوّل حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك بركت الصلاة عشرة ايام الح (أقول) والاصاف ان الاستدلال بهذه الطائفة مما لا يحلو عن صفق لأن الحيض في الجميع معروفة

صحت الحيض ولا أقل من كونه أسود أو أحمر فتترك الصلاة والصيام ويحويهما جميعاً بل وهكذا الأمر في المضطربة أي التي لم تستقر لها بعد عادة (١) بل وهكذا الأمر في النسيب للعادة على النسيب لوقت عادتها وقتاً وعدداً وأما إذا كان الدم صفراً أو كدره فبعض معه معدلة الاستحاضة وذلك لما اشر إليه بقاً في المسئلة السابقة وفتنه من ان الصفرة او الكدرة لا يحكم بحيضتها الا في ايام العدة او قبلها بيومين وبمساوي هذين الموردين يكون استحاضة وسبب في اقسام الاستحاضة واحكامها ثم ان المبتدئة بعد ما تحضت برؤية الدم تنصر حتى ينقطع الدم او يمضي لها عشرة ايام لا اكثر وذلك ما عرفت فبلا من ان الحيض اكثره عشرة ايام (٢) وهكذا

مسألة غايته انه لا يدرى السائل انها أي مقدار تحيض راحة التي متى يكون هو فاحده لا يمام <sup>الحيض</sup> تقدم وعرفت وأين هذا مما اذا رأت الدم وشك في أصل حيضته كما هو محل كلامها هاهنا

**فيها** انه قد حكى عن كثير منهم الاستدلال للتحيض بالرؤية بالأخبار المتقدمة في قاعدة الامكان الواردة في نافيضه الحيض للصلاة ولصيام في أي وقت كان من رواية بي اللورد وصحيحه ان حارم وموثقين لمحمد بن مسلم ولذلك قد عرفت هناك واشير في آخر المسئلة السابقة ايضاً ان الدم فيها هو الدم المجهود أي الحيض وانها موقوفة لبيان نافيضه الحيض في وقت كان لا لوجوب النساء على كون الدم حياً عند الشك والتردد بين كونه حياً أو غيره .

**في ثلثها** انه قد حكى عن المعترض انه احتج لوجوب الاحتياط بالعبادة حتى يمضي لها ثلاثة ايام بل مقتضى الدليل لزوم العبادة حتى يتبين سقوطها لا يفرق قبل استمرار ثلاثة ايام (وفيه) ان مرجعه الى استحاضات الطهر حتى يحصل اليقين بالحيض يمضي ثلاثة ايام مع ان الاستصحاب مقطوع بذكره لصفات وقواعد الامكان التي قد مضى تحقيقها قبل .

(١) هذا التفسير للمضطربة هو محكي عن المعتبر ايضاً وقد يقال ان المضطربة هي ما يعم النسيب ومن لم تستقر لها عادة لاختلف الدم بل قد يقال انها لخصوص النسيب فقط ولا يفي أن نفس المعتبر هو وجود غير انه لامشاحة في الاصطلاح .

(وعلى كره حال) الحق هو إحقاق المضطربة بتمام التفسير المستندة في ان امساك في الجميع واحداً في الدم اذا كان بصفات الحيض والصفات اعادة على كونه حياً مصداقاً الى قاعدة الامكان التي قد عرفت قبل تحقيقها مفصلاً وان كان صفراً او كدره فهي طهر كما اشر آخراً الا ان كان في ايام العدة او قبلها بيومين فتكون حياً والمفروض انه لاعادة هاهنا تعلم بها كي تكون هي حياً فيها .

(هذا وصاحب الحواهر) ايضاً قد ألحق المضطربة بالمبتدئة بل حكى اصلاً عن القائلين بالاحتياط بالعبادة حتى يمضي ثلاثة ايام في المبتدئة إحقاق المضطربة بها في هذا الحكم والله العالم

(٢) واستدل المدرك في دليل قول الشرائع (صبرت المبتدئة حتى تمضي او يمضي لها عشرة ايام) بالاجماع وأصاف اليه الحدائق الموقوتة الثلاث المتقدمة في الأمر الآخر وأصاف الى الجميع مصاح الفقيه الأصول وقاعده الامكان ويعني بالأصل استحاضات الحيض والكل جيد .

الامر في المضطربة و النامية عند نقصان حتى ينقطع الدم او تمضي لها عشرة ايام (١)

مسئلة ٦ - ن دت العدة دا تجاوز دمها و هو صفات الحيض (٣) عن عدتها في كل شهر فان كانت عادت في عشرة ايام فقد تم الحيض بمضي عشرة ايام (٣) و ان كانت دون العشرة (٣) كحسه ايام او ستة

(١) و ذلك لان المناط في المتدأ و المضطربة و النامية شيء واحد وهو فقد عادة يمكن الرجوع اليها و الاخذ به (مضافاً) ان ادوات الثلاث هي بها مما يخص رطبتاً و ليس سير الأداة من الاجماع و لا من وقته الا يمكن هي اخرى في لا حرج من الاجماع عن هذا العذر يستلزم لاجل المضطربة بالمتدأ بموثقة سماعة ايضاً وهو حش.

(٢) هذا التعبد اس لا ما عرفت من مضافاً في عدة الامكان في لعده الثالثة من ان الدم اذالم يكن صفات الحيض بل كان مجرد الصفرة و البدره وهو في دم الحيض اذ من يومين حتى في سيرها طهر بمعامل معه معاملة الاستحاضة

(٣) فلا يستظهر لها احكاماً و صواباً و عرفاً فضلاً من التدبوس الكثير في ان الحيض اكثر من عشرة ايام وقد حصل لا نثر الامر عند من و لحمله من التدبوس لو ارده في هذا المقام بالتدبوس الشريفة في الوسط في لب ١٣ من الحيض (وهي مرحلة سدالة من المعيرة) ان كانت ايام المرأة عشرة ايام استظهر الخ (وهي مرحلة الأخرى) و ان كانت ايامها عشرة لم تستظهر (١) في موثقة اسحاق بن حريز (ان كان ايام حيضها دون عشرة ايام استظهرت يوم واحد و معه يومه) ان ايام حيضها ان كان عشرة ايام فلا تستظهر شيء الى غير ذلك مما بعده المتشعب في الاحكام و لاحاجه اني استقدت في عدد كون المسئلة بجماعة

(٣) قد اجمع الاصحاب على ان الله عليهم في هذا الفرس و هو كون لعده دون عشرة و قد تجاوز الدم عن العدة على ثوب الاستظهار الاشبه كما صرح بالاجماع غير واحد بل في الجواهر محصلاً و معقولا (انتهى) و معنى الاستظهار هو ما ذكرناه في المتن من ترك المدة يوماً و يومين او ثلاثة او الى العشرة و سباني لك ما يدس لمعنى الاستظهار في آخر المسئلة الاربعة (بمع قد اختلف الاصحاب) رسول الله عليهم في هذا الفرس في موضع

الاول في حكم الاستظهار و انه هو واحد او مستحب و معصا و معصا بهي بهي الشيخ و معصا من صني و سر آثر من اذ ليس بل عن ظاهر الأكثر الى حوب وهو محقق الحدائق و الجواهر ايضاً (و عن بعض المتأخرين) استخدمة في المدارك نسبة الى عامة المتأخرين و ان قال الجواهر لم يتحقق (و عن طاهر المعتمد) و لدحيه الاناجه و لا يمكن عن معتبر هكذا و الا و ب عدي انه على الجواهر (انتهى) و ان ذكر المدارك عن المحقق حمل روايات الاستظهار على الاستحباب و الظاهر انه المعتمد.

(الثاني) في مقدار الاستظهار (في الشرائع) و المصنف و عن معصا و الصدوق و بهي بهي الشيخ و النافع و هو عد و التحرير و طهر الوسيلة الاستظهار: يوم او يومين من في الجواهر قيل به المشهور (و في المدارك) و عن السرائر و التذكرة و غيرها الاستظهار يوم او يومين او ثلاثة (و عن معصا المرتضى) و المقبعة و ابن الحنيد

أو سعة وبحوها فإن كان حيضه مستقيماً لا خلاف فيه فلتأخذه وتعد ما سوى عدتها استحاضه وإن كان فيه

والدروس والدكري والبيّن لا يظهر إلى عشرة أيام أي إلى أن يصير مجموع الدم من أول عدته عشرة أيام.  
(و عن حمل الشح) حتى تنقي، و مراده عن الظاهر أنه ما لم يجر لعشرة فيكون مرجعه إلى هذا القول  
(وقد احتار لحواهر أيضاً) لا يظهر إلى العشرة مدّعياً أنه قد يظهر ذلك من الصدوقين وجامع المقاصد و  
الروض والأردسلي وأنه قوله الدخيرة واحتاره الطباطبائي في مسطومه (و أما الحدائق) فقد صرح بالعمل  
بكل مدّلت عليه الأخبار، مرجعه إلى التحجير من الاستظهار بيوم أو يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة

﴿أقول﴾ ونحقق الخلاف في الموضعين مما يتوقف على الإشارة إلى إحداهما المستندة منها فقوله أيها  
على طائفتين صائفة، ثم لا يظهر على اختلافها في مفادها وظائفة لا يأمر به سوى الأحد بإتمام العادة  
والطائفتان مرويتان في الوسائل في الباب ٣ و ٥ و ٦ و ١٣ و ٢٣ و ٣٩ من الحيض واللب ١ من الاستحاضة  
المرسلتين الأيتين ليونس وقد وثقت منهما من غير تقطع لهما في الواقعي والعلوياني في باب حصص المستندة  
و القصيرة في باب حد الحيض.

﴿أما الطائفة الأولى﴾ عشرة حدّاً (وهي مرسله عبدالله حمزة) إذا كانت أيام امرأة عشرة لم  
تستظهر وإذا كانت أقل استظهرت (و في موقفه استحقاق من حرر) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألتني امرأة عما  
إن أدخلها على أبي عبدالله عليه السلام فاستأذنت لها فدخل لها فدخلت (إلى أن قال) فقالت لدا ما تقول في امرأة  
بحض فتعجز أيام حيضها قال إن كان أيام حيضها دون عشرة أيام استظهرت يوم واحد ثم هي مستحضة المح  
(و في مرسله داود) قال سألتني عن امرأة تحيض ثم يمضي وقت طهرها وهي ترى الدم قال فقال تستظهر  
يوم إن كان الحيض دون لعشرة أيام فإن استمر الدم فهي مستحضة المح (و في حسنة درازة) قال قلت له  
المساء متى تغسل فقد نفدت بقدر حيضها، يستظهر بيومين فإن سقط الدم والأغصان و احتشيت واستظهرت  
وصلت (إلى أن قال) قلت والحائض قال مثل ذلك سواء.

(و في رواية الحمصي) المستحضة تعد أيام قرئها ثم تحتاط بيوم أو يومين إلخ (و في موقفة درازة)  
تستظهر (بمعنى الطهارة) يوم أو يومين ثم هي مستحضة (و في موقفه أخرى له) المستحضة تستظهر بيوم  
أو يومين (و في صحيحة محمد بن مسلم) في الحائض إذا رأت دمًا بعد دماها أتت كانت ترى فيه الدم فلتتعد عن  
لصلاة يوماً أو يومين (و في صحيحة فضل) و درازة المستحضة ثلاثاً عن الصلاة أيام قرئها و تحتاط يوم  
و ثمن ثم تعد.

(و في صحيحة عبد الرحمن) قالت سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المستحضة يطهر روحها وهل يغوى بالبيت  
فإن تعد قرئها الذي كانت تحيض فيه فإن كان قرئها مستقيماً فلتأخذه وإن كان فيه خلاف فتحتط بيوم أو  
يومين و تغسل المح (و في موقفه سماعة) فلتترخص ثلاثة أيام بعد ما يمضي أيامها فإذا نزلت ثلاثة أيام لم  
يتقطع الدم عنها فلتضع كف وضع المستحضة (و في موقفه أخرى له) استظهرت ثلاثة أيام ثم هي مستحضة.  
(و في صحيحة محمد بن عمر) ثم تستظهر ثلاثة أيام ثم هي مستحضة (و في موقفه سعيد بن يسار) تستظهر

حلال كما هو الغالب تنقذ منه ونأخذه يوماً أو يومين و نحوه أو بقلته و كثرته كذلك أى يوماً أو يومين

بعد إتيانها يومين أو ثلاثة ثم نصلى (وفي صحيحه من أمي نصر) استظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة (وفي مرسله ثابته لعبد الله بن المعيرة) أن كان قرنها دون العشرة انتظرت العشرة .

(وفي صحيحه يونس بن يعقوب) تنتظر عدتها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة أيام فإن رأت دعاءً صلياً فلتغتسل في وقت كل صلاة (وعن الشيخ) أن معنى قوله بعشرة أيام أى إلى عشرة أيام (وفي الوسائل) المراد أيها تستظهر تمام عشرة أيام

وامّا الطائفة الثانية فمن الأخبار التي لا تأمر بالاستظهار سوى الواحد بإتيان العادة فنشره أيضاً (وفي مرسله يونس الطويل) تدع الصلاة قدر أرائها أو قدر حبستها (أي فيها أيضاً) فلتدع الصلاة أيام أرائها ثم يغتسل ويصوم أربعين يوماً (وفيها أيضاً) أن كانت لها مدة معلومة من قليل أو كثير فهي على إتيانها وحده الذي حرت عليه ليس فيه عدد معلوم موقت غير أنها (وفي مرسله يونس القصير) كلما رأيت المرأة في نام حصها من صوم أو حرمه فهو من الحيض وكما رأته بعد إتيان حيضها فليس من الحيض .

(وفي موطئة أصحاف بن جرير) قلت فإن الدم يستمر بها لشهر والشهرين والثلاثة كيف يصح الاستحاضة قال تحدثت أيام حصها ثم تغتسل لئلا يخالط (وفي رواية ثعلبي) قد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة تستحاض فأمرها أن تمسك إتيان حيضها لا تصلى فيها ثم يغتسل الخ (وفي مرسله دود) دمعت أيام حصها واستمر بها صلت فأزادت الدم فهي مستحاضة الخ .

(وفي موطئة سماعة) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مستحاضة قال فقال صوم شهر رمضان إلا الأيام التي كانت تحيض فيها ثم يقصها من بعد (وفي رواية من أمي يعقوب) المستحاضة دمعت أيام قرنها اغتسلت واحتضت كرسها (أي إن قال) ونوسات و صلت (وفي رواية سماعة بن عبد الحلق) إذا مضى وقت طهره الذي ظهر فيه فأنوحر الظهر إلى آخر وقتها ثم يغتسل ثم تصلى الظهر والعصر الخ

(وفي صحيحه معاذ بن عمرو بن عامر) المستحاضة تنظر أيامها فلا تصلى فيها ولا يقربها عليها فإذا حرت بنامها ورأت الدم ينقب الكرسى اغتسلت للظهر والعصر الخ (وفي موطئة عبد الله بن سنان) الوارده في المستحاضة ولأن من أبايتها عليها إذا شاء إلا أيام حصها فمعت لها روحها (وفي رواية مالك بن عيسى) قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن المستحاضة كيف يعشاها روحها قال ينظر الأيام التي كانت تحيض فيها و حصتها مستقيمة فلا يقربها في عدة تلك الأيام من ذلك الشهر ويشاها فيما سوى ذلك الخ .

ثم إن ما قيل أو يمكن أن يقال في الجمع بين الطائفتين من الأخبار وحده خمسة (الأول) حمل الطائفة الأولى الأمر بالاستظهار على الاستحاضات والدة العمر لا مرة به على عدم الوجود وهو المحكي عن المحقق .

(الثاني) حمل الأولى على ما كان الدم بعد العادة صعد الحيض فتستظهر والثانية على كونه صفة



وصحوها ويستحب لها الاستظهار بترك العدة يوماً أو يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة فإن انقطع الدم فهو ولا  
فهي مستحاضة هذا كله في غير من استمر بها الدم طويلاً كالشهر والشهرين والثلاثة أو أكثر وأما عدها فظهر  
أنه لا استظهار عليها إلا لأحد أيام عادتها فقط وأما ما سواها فمستحاضة

الاستحاضة ولا تستظهر وهذا الحمل قد احتمله المدارك مدعيّاً أن المحقق قد احتمله في المعتبر .  
( الثالث ) ما احتمله الحدائق من حمل الطائفة الأولى على الصدور لبيان الواقع والثانية على الصدور  
على وجه التقييد بظن إلى أن مذهب الجمهور هو عدم الاستظهار، لا مالك (قل) على ما ذكره في المنتهى ( انتهى )  
( الرابع ) ما احتمله الحدائق أيضاً من حمل الطائفة الأولى على من كان حيضها فيه خلاف غير مستقيم  
فتستظهر بيوم أو يومين أو أكثر والثانية على من كان حيضها مستقيماً لا خلاف فيه وذلك شهادة صحيحة  
عند الرحمن المتقدمة في الطائفة الأولى ورواية مالك من غير المتقدمة أيضاً في الطائفة الثانية  
الخامس، ما عن ملول لا أعظم في حاشية المدارك وشرح المفاتيح وختار الجواهر ومصباح الفقيه  
من حمل الطائفة الأولى على من تجاوز دمها عن عادتها والنسبة على من استمر بها لدم شهراً أو شهرين أو  
ثلاثة أشهر أو أكثر

ثم أتت إذا عرفت الأحكام بظاهرها، وما قد في لجمع بينهما من الوجوه الخمسة (مفول) أن  
الذي يظهر بعد التمهيد الثام في المقام وما ورد فيه من الأحكام المختلفة أن صعب من المسألة لا استظهار عليهما  
لا وجوهاً ولا استحساناً ولا حواشياً ( الأول ) المرأة التي كان حيضها مستقيماً جداً لا خلاف فيه لا بالتقدم  
والتأخر ولا بالقلة والكثرة وهذا شهادة صحيحة عند الرحمن في الطائفة الأولى ورواية مالك في الطائفة  
الثانية

( الثاني ) المرأة التي استمر بها الدم الشهر والشهرين والثلاثة أو أكثر وذلك شهادة موثقة استحق  
من تحرير المتقدمة صدرها في الطائفة الأولى ودلها في الطائفة الثانية فإن المرأة في الصدر قد سئلت أن  
عبد الله عليه السلام عن التي تحيض فتجوز أيام حيضها فأجابها الإمام عليه السلام بالاستظهار بيوم وتلك المرأة معها  
قد سألت أم عبد الله عليه السلام في الدبل عن التي يستمر بها الدم الشهر والشهرين والثلاثة فأجابها الإمام عليه السلام  
أنها تجلس أيام حيضها ثم تعتس ولم يأمرها بالاستظهار أبداً ولا يوم فهذا دليل قاطع على أن المستمرة الدم  
ليس عليها إلا التحيض بأيام عادتها فقط من دون استظهار أصلاً .

( وما يؤيد ذلك ) أن يدل عليه أن مرسلة يونس الطويلة واردة في مستمرة الدم شهراً عديده  
كما لا يخفى على من لاحظ متنها تمامه بل سبع عديده ومع ذلك ليس فيها إلا التحيض بأيام عادتها فقط من  
دون استظهار فيها أبداً بل طهر بقية أحكام الطائفة الثانية أيضاً هو الورد في مستمرة الدم وليس في شيء منها  
الأمر بالاستظهار أصلاً

( نعم ) المرأة التي في حيضها خلاف في الحمله على نحو لا ينافي صدق المادة عرفاً أي متقدمة وتأخره يوماً  
أو يومين أو ثلثه وكثرته كذلك كما هو الغالب في النساء أن تجاوز دمها عن عادتها فعليها الاستظهار وعليها

مسئلة ٧ - من تحاور دمها وهو بصفة الحيض (١) عن عاداتها في كل شهر واستظهرت شرك العادة يوماً أو يومين مثلاً فلم تصل ولم تضم ثم عجلت ما تعمله المستحاضة وصلت وصامت فبشهودين علمنا أنها رصوان الله عليهم انه اذا سقط الدم على العشرة كشف ذلك عن كون تمام الدم حياً فتقصي ما صامته بعد الاستظهار قبل العشرة (٢) وان لم ينقطع الدم عليها اي على العشرة بل تحاور عنها كشف ذلك عن كون تمام ما راد على العادة استحاضة فتقصي ما ذكره من الصلاة والصيام جميعاً في مدة الاستظهار لخصوص الصيام فقط (٣)

حمل الطائفة الاولى من الاخبار وهي على الظاهر شهادة ماؤها من الاختلاف الشديد في مقدار الاستظهار للاستحاضات دون الوجوب فان بعضها قد أمر بالاستظهار وطلق وبعضها بالاستظهار يوم وبعضها بيومين وبعضها يوم او يومين وبعضها ثلاثة ايام وبعضها بيومين او ثلاثة وبعضها الى العشرة (فيكون ملخص الكلام) الى هنا ان من كان حبسها مستقيماً لاختلاف فيه ومن استمر بها الدم الشهر و اشهرين والثلاثة او اكثر لا تستظهر بشيء وما سوى هذين الصنفين كما هو الغالب تستظهر استحاضاً محيراً بين اليوم او البيومين او الثلاثة او الى العشرة فلأمر بالاستظهار في الطائفة الاولى يكون للاستحاضات وعدم الامر بالاستظهار في الطائفة الثانية يكون لاجل ورودها في مستمر الدم.

(نقى شيء) وهو انه قد ظهر من جميع ما حققناه الى هنا امور ثلاثة (الاول) ان الحق في الموضع الاول من موصي الخلاف في المسئلة هو القول بالاستحاضات لاجل الوجوب ولاننا باحذ من الإباحة مما لا يبرى له وجه أصلاً وان ذكر له الجواهر وجوهاً كنهها ضعيف

(الثاني) ان الحق في موضع الثاني هو احتداده الحدائق مما رجمه الى التحجير من الاستظهار يوم او يومين او ثلاثة او الى العشرة (واماً ما عن المنتهى) من عدم حوار الحمل على التحجير (فضعيف) فان التحجير في الشرعيات بين الافد والاكثر غير عزيز (وأضعف منه) الاعتماد في مقدار الاستظهار على اجتهد المرأة في قوة المراح وضعف فانه أشبه بالقبس والاستحاضات وهما ليس من مذهبنا (ومثله في الضعف) ايضاً ما في الجواهر من الاستظهار الى العشرة تعييناً وان احمار الاستظهار هي بمنزلة كلام واحد لشخص واحد اي تستظهر يوم واحد فان ظهر حالها فهو الا فسومين والا فثلاثة والا فالى العشرة وهو كما ترى خلاف ظاهر الاخبار حذراً. (الثالث) ان الحق في الجمع بين الطائفتين من الاخبار هو الوجه الخامس وان الوجوه الاربعة الاخر ضعيفة سيما الوجه الثاني فانه كما عن الدخيرة غير مستفاد من نص دل عليه وانه تحكم وهو كذلك بل وهكذا الوجه الثالث ايضاً فانه ضعيف جداً فان الحمل على التقية ليس الا بعد العجز عن الجمع العرفي المقبول وقد عرفته في المقدم للشواهد المتقدمة فتأمل جيداً فان المسئلة من مهمات المسائل الفقهية.

(١) قد ذكرنا وجه التقييد بكون الدم بصفة الحيض في صدر المسئلة السابقة فراجع ولا تعبد.

(٢) هذا الحكم الاول قد حكي عن المحققين والعلماء والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم بل في الجواهر بالاخلاق أحدهم عندهم في ذلك (الى ان قال) قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه كما عن صريح آخر (انتهى)

(٣) هذا الحكم الثاني قد حكي عن المحقق و المنتهى والذكرى والدروس والبيان وجامع المقاصد

وهذا القول المشهور بين علماءنا ان لم يكن أقوى فهو أحوط لأمحالة ولابد من رعايته والله اعلم  
مسئلة ٨ - الحائض اذا انقطع دمها من الطاهر واحتملت نقائه في الباطن وجب عليها الاستبراء بما يدخل

والروس وغيرهم بل في الدواهر وهو المشهور نقلاً وتحصيلاً (قال) بل لملكه لأحلاف فيه سوى ما عساه يظهر  
من المنقول عن العلامة في الهامة حيث استشكل في وجوب الغصاء مكان عدم وجوب الأثر من حرمة بشارة  
على وجوب الاستظهار (انتهى).

(ولكن مع ذلك كله) قد يوقف المدارك في كلا الحكمين جميعاً (فقال) وعدى في جميع هذه الاحكام  
توقف لعدم الظن بما يدل عليها من النصوص واستبعاد من الاحبار ان ما بعد انتم الاستظهار استحاصة ومنه  
لا يجب قضاء ما فات في ايام الاستظهار مطلقاً والله اعلم (انتهى)

وتبعه في ذلك صاحب الجداول (فقال) ولم ننف لهم في هذا التفسير على دليل من طواهر الاحاد تردده  
(الى ان قال) ان الاحاد المتقدمه مدهرة في انه متى راد الدم على ايام العدة فإن الواجب عليها الاستظهار  
لايام المد كودة ثم انه بعد الاستظهار بعمل عمل المستحاضة وصلى وتقوم من غير فرق بين تجاوز الدم  
العشرة ونقصه عنها او دونها (الى ان قال) ولو كان مد كرويه من هذا التفسير أصل لوقعت الإشارة ايدها وفي  
حسن من هذه الاحاد على كثرتها وتعددتها وليس فلس (انتهى)

بل عن المتأينع والربيع ايضاً مثل ما قل به المدرك من عن الأجير ان دلالة احاد الاستظهار في الحكم  
بستحاضه ما بعد الاستظهار مطلقاً ولو انقطع الدم على العشرة واسعد المد

(اقول) أم الحكم الأول وهو ما اذا انقطع الدم على عشرة فيكشف ذلك عن كون تمام الدم حيضاً  
فيستعده الاستصحاب وادلة الصفات وقاعدة الامكان بمعينها استقدمين في آخر الفصل السابق.

(واماً الحكم الثاني) وهو ما اذا تجاوز الدم عن عشرة فيكشف ذلك عن كون تمام مداد على العادة  
حتى في مدة الاستظهار استحاضه فيساعده لفظ الاستظهار الواقع في لسان الاحاد او لفظ الاحتياط الواقع في  
حملة منها مثل قوله <sup>عليه السلام</sup> ثم تحتاط بيوم اربوعين او اربعين او فلتحتط بيوم اربوعين.

فإن الاستظهار كما يظهر من الو في المدارك والدواهر وغيرهم هو طلب ظهور الحمل في كون الدم حيضاً  
او استحاضه بمعنى انها تترك العدة فعلاً احتياطاً تقديماً من الشارع لحاب احتمال الحرمة على احتمال  
الوجوب حتى يظهر حالها فاذا انقطع الدم على عشرة وقبلها فالحكم حيض وان استمر فماعد العدة كله  
استحاضه اد لو كان الدم في مدة الاستظهار حيضاً على كل حال سواء انقطع الدم على العشرة او قبلها واستمر  
وتجاوز عنها لم يكن معنى لمادة الاستظهار والاحتياط ابدأ

ولكن مع ذلك كله ليس في شيء من احاد الاستظهار على كثرتها وتعددتها جميعاً في مقام  
السان عن فتوى المشهور بالحكمين المذكورين - من انه اذا انقطع الدم على العشرة او قبلها فالكل حيض وتنقضي  
ما صامته بعد الاستظهار قبل العشرة واذا تجاوز الدم عن العشرة فتمام ما راد على العادة كله استحاضه حتى في مدة  
الاستظهار فتقضى ما فاتته من العدة في مدة الاستظهار صلاة وصياماً - عين ولا أثر

القطنة في فرجها (١) فإن خرجت متعلقته بالدم ولو كان يسيراً فهي لم تطهر بعد وإن خرجت نقية بوضوء

( نعم حيث أن فتوى المشهور ) بالحكمين مطابق للاحتياط ويساعدها ما ذكرناه لك آنفاً من الوجوه العديدة من غير التفات إلى ما تقدم آنفاً من نهاية العلامة من الاستشكل في وجوب القضاء بمعنى قضاء الصلاة التي فاتته في مدة الاستظهار بدعوى أنه لم يجب عليها الأداء في هذا الوقت فوجب عليها القضاء فيما بعد ( ووجه عدم الالتفات ) هو ما حقق في محله من عدم نية القضاء للأداء بل هو بمنزلة حديث " وإلا لم يجب عليها قضاء ما فاتته من الصوم في أيام الحيض مع أنه يجب عليها قضاءه بالإجماع بل بالضرورة من الدين ( ورفع اليد عن فتوى المشهور في غايه ، لا شك ) ومن هذا احتياطاً في المتشكك احتياطاً وجوباً على طبق فتواهم وحكمهم رسول الله تعالى عليهم .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب ( بل عن الدخيرة ) نسبته إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه ( وفي الحديث ) قد استظهر في الخلاف فيه ( ولكن ) مع ذلك عن الاقتصاد التعبير بلفظة ينفي وضاهاها الاستصحاب دون الوجوب ( وعلى كل حال ) يدل على المشهور من وجوب الاستبراء طواهر جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٧ من الحيض .

( وهي صحيحة محمد بن مسلم ) عن أبي حمزة عليه السلام قال إذا أرادت الحائض أن تعسل فلتستدخل قطنة فإن خرج فيها شيء من الدم فلا تعسل وإن لم تر شيئاً فلتعسل وإن رأت بعد ذلك صفرة فتتوضأ وتصل . ( وفي رسالة يوسف ) عن حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن امرأة انقطع عنها الدم فلا تدري أظهرت أم لا قال تقوم قائماً وتلرق بطها بحائط وتدخل قطنة بوضوء وترفع رجلها اليمنى فإن خرج على رأس القطنة مثل رأس الدب دم عيط لم تطهر وإن لم يخرج فقد طهرت تعسل وتصل .

( وفي موثقة سماعة ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لـه المرأة ترى الطهر وترى الصفرة أو الشيء فلا تدري أظهرت أم لا قال إذا كان كذلك فلتنقع فلتلحق بطها إلى حائط وترفع رجلها على حائط كما رأيت الكلب يصنع إذا أراد أن يسول ثم تستدخل الكرسف فإذا كان نمة من الدم مثل رأس الدب خرج فإن خرج دم فلم تطهر وإن لم يخرج فقد طهرت .

( وفي رواية شرحبيل ) الكندي عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت كيف تعرف الطامث طهرها قال تعتمد رجلها اليسرى على الحائط وتستدخل الكرسف بيده اليمنى فإن كان نمة مثل رأس الدب خرج على الكرسف ( وفي الرسوى ) المروي في المستدرک في باب وجوب استبراء الحائض ما يقرب من الأحاديث المتقدمة وقال فيه وترفع رجلها اليسرى .

وفي المسئلة أمور أحدها أن صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة كعبارات الأصحاب على ما صرح

(١) من الشارع في المقام ومن أمر الحائض في أيام الاستظهار بترك الصلاة خطأ فلا أداء عليها ظاهراً ولكن إذا استمر بها دم وعرف به أنها كانت مستحاضة في أيام الاستظهار وبها قد فاتت العبادات التي تركتها فيها فيجب عليها حينئذ قضاء ما فاتته أحداً بكل دليل دل على قضاء ما فات من وجوبها وسببها نصيبه منه الله تعالى في محله فامل جيداً ( منه ) .

فقد طهرت واعتسلت وصلت

به الدواهر مطلقه لم تدمر ما كثر من إدخال القطعه وبقه الروايات قد ائتمرت كعبية خاصة في الاستبراء  
من إصاق بطنها بحائط و رفع رحلها المعنى وفي بعضها اليسرى وفي بعضها و رفع رحلها من غير تقصد  
باليمنى أو اليسرى ولكن الطاهر أن الكيفية الحاصه هي مستحقة لمريد الاستظهار كما صرح به الدواهر  
ويشهد له اختلاف الاخبار في الكيفية .

( بل عن جماعة ) التصريح بعدم ايجاب كعبه خاصه لوضع القطعه ( وفي المدارك ) و عن الدخيرة  
الاستناد في ذلك الى إطلاق الصحيحه وكأنه لو ردها في مقام البيان وحلوتها عن الكعبية الحصة .

﴿ ثانياً ﴾ ان الطاهر ان الاستبراء ليس شرطاً تعديت لصحة العسل بل هو مجرد طريق الى معرفة  
حان الحائض وانها قد طهرت ام لا ( و عليه ) فإذا لم تشرع واعتسلت برحاء انقطاع الدم عن الباطن ثم  
ظهر بعداً ان الدم كان منقطعاً عن الباطن في حال الاعتسال صح العسل و تمّ وما يظهر من الدواهر من تقوية  
الشرعية التعديدية صيف (واضعف من) على تقدير تسليم ذلك من اركانها من الفرق بين حالتين الذكر والنسيان  
بحسب الحكم ففي الأول بطل و في الثاني لا يبطل كما انه في حال التعذر قد يوقف رحمه الله من حيث  
الصحة والبطلان شرعاً .

﴿ ثالثاً ﴾ انه اذا استبرأت وخرجت القطعة بقره بيماء فلا شك في وجوب العسل عليها فعلاً والصلاة  
اذا كان الوقت داخلًا على القول بكون النقائات المتحللة طهرًا كما احتربا ذلك وتقدم و اما على القول بكونها  
حيضاً حكم كما تقدم عن المشهور و فرضنا انها احتملت فعلاً ان يعود الدم ناساً بحيث كان هذا النقاء من النقاء  
المتحلل لا من الطهر بعد الانقطاع فالحكم بوجوب العسل عليها فعلاً والصلاة اذا كان الوقت داخلًا  
مشكلاً جداً .

( ومن هنا قد حكى ) عن بعضهم القول بالاستظهار بما ترك العادة حتى يظهر حالها ( بل قد يدعى )  
ان ذلك مما توهمه عبارة اسخلف ايضاً ( وعن الدروس ) إمكان القول بالاستظهار مع طين العود ثانياً ( ولكن  
الدواهر ) قوئى الاعتسان والامالة ولو مع طين العود مالم يكن لها عادة في النقاء المتحلل استناداً الى الشك  
في شمول أحاديث الاستبراء الآمرة بالاعتسال والصلاة لصورة اعتياد النقاء المتحلل بل المدارك قد احتمل وجوب  
العسل والصلاة حتى مع اعتياد النقاء المتحلل

( اقول ) ولا ينافى ان احاديث الاستبراء بما إدخال القطعه الآمرة بالاعتسال والصلاة اذا خرجت نقيّة  
بيضاء مصروفة جميعاً عن النقائات المتحللة في حيض واحد بالاشبهة ( و عليه ) فمع احتمال عود الدم ثانياً  
والقول بكون النقائات المتحللة حيضاً شرعاً الحكم بوجوب الاعتسال والصلاة فعلاً اذا كان الوقت داخلًا  
في غاية الاشكال .

ين لا بعد الاستظهار هنا بترك العادة على هذا القول اقتباساً له مما تقدم في المسئلة ٦ من احاديث  
الاستظهار الواردة في تحاوز الدم عن العادة حيث حكم الشارع هناك بترك العادة مع دوران الأمر فيه بين الحيض

مسئلة ٩ المستدأة اي التي رأت الدم اوّل مرّة (١) و المصطرة اي التي لم تستقر لها بعد عادة (٢) اذا استمرّ بهما الدم الشهر والشهرين و الثلاثة او اكثر فهي اوّل الدم تحيضان بمجرد رؤية الدم ان كان بصغات الحيض الى عشرة ايام كما تقدم آنفاً و المسئلة الخامسة و قدسها و وجد التقييد يكون الدم بصغات الحيض ما اشير هناك و قبلها من ان الصغرة او الكدرة لا يكون حيضاً الا في موردس في ايام العادة او قبلها بيومين و فيما سواهما استحاصة (ثم انهما اذا تحيضا في اوّل الدم الى عشرة ايام لان الدم كان بصغات الحيض فهي باقي الا شهر من الدم ترجعان الى الصغات (٣) فما كان من الدم بصغات الحيض تحيلا لا حيضاً و ما كان منه بصغات

والعطر واقفاً أي الاستحاصة فقدّم احتمال الحرمة على احتمال الوجوب ولو في خصوص أمر الحيض فقط لا مطلقاً ولكن الشأن في اثبات كون النفقات المتخللة حيضاً شرعاً بل المستبعد من الاحبار كما حققناه قبلاً خلافاً

(١) هذا التفسير للمستدأة كما تقدم في المسئلة ٨ هو محكي عن المعتمد و هو حشد مناسب لمادة الاستدعاء و للاخبار الواردة فيها ( كمرسلة بوس ) المشتملة على قوله وَأَمَّا السُّدُّ الثَّلَاثَةُ و التي ليس لها ايام متقدّمة و لم تر الدم قط و رأت اوّل ما أدركت و استمرّ به الح .

( و في موثقة سماعة ) سألته عن الحارثية المكر اوّل ما تحيض الح ( و في موثقة ابن بكير ) امرأة ادارت الدم في اوّل حيضها الح ( و في موثقة الاحري ) في الحارثية اوّل ما تحيض الح هذا وقد يقار ان استدعاء هي اعمّ من ذلك و هي التي لم تستقر لها بعدد سوا آء كان لا شداء الدم او لعدم انصاط العادة و لو رأت الدم قبل هذا مراراً عديدة و هو المحكي عن طاهر كثير من الاصحاب بل عن الروضة انه أشهر بل عن المسالك انه المشهور

( ولكن الاول ) احوذ و انب مادة الاستدعاء و ما ورد فيه من الاخبار كما اشير لا آلفاً غير انه لا مشاحه في الاصطلاح بل الاختلاف في ذلك لفظي كما صرح في الجواهر اذ لم يتعلق الحكم في الاخبار بعنوان المستدأة كى يقال انها هل هي لخصوص من رأت الدم اوّل مرّة او للأعمّ منه و من لم يستقر لها عادة و هذا واضح .

(٢) هذا التفسير للمصطرة كما تقدم في المسئلة ٨ هو محكي عن المعتمد ايضاً ( ولكن قد يقار ) ان المصطرة هي ما يعمّ الناسية و من لم تستقر لها بعد عادة لاختلاف الدم بل في الشرائع و عن العلامة و من تأخر عنه تفسيرها بخصوص الناسية للعادة فقط لا غيرها ولا مشاحه في الاصطلاح

(٣) هذا هو المشهور بين الاصحاب ( بل في المقادير ) في ذيل التعليق على قول الشرائع و استدعاء ترجع الى اعتماد الدم الح بعدما استظهر منه ان مراده من المستدأة في هذا الكتاب هو من لم تستقر لها عادة اي مطلقاً سوا آء كان لا شداء الدم او لعدم انصاط العادة ( ما لفظه ) هذا الحكم مجمع عليه بين الاصحاب ( قال ) قاله في المعتمد و استدلل عليه بالروايات المتضمنة لأوصاف الحيض ( انتهى ) .

( و في الجواهر ) في ذيل التعليق على القول المتقدم للشرائع بعد ما استظهر منه فلا في ذيل التعليق على



الاستحاضة تجعله استحاضة

قوله فهي أمّا مبتدأ، إلحاح مراده من المبتدأ هو بالمعنى الأعم أى من لم تستقر لها إعادة بقراءة تحصيله المصطربة في هذا الكتاب بالخاصة للعادة ( ما لقصد ) بل في المعترض سنده إلى فقهاء أهل البيت والمنتهى والتدكره إلى علماءنا مع زيادة أحص في الأخير ( إلى ان قال ) وبدل عليها مصافاً إلى ذلك المعترض، مستقيمه الدلالة على اعتبار الصفات ( انتهى ) .

و يعنى بالمستقيمه ما تقدم في دين المسئلة الأولى من الفصل السابق من الأحكام الدالة على اعتبار الصفات من صحيحه حفص من البخارى وصحيحه معاوية بن عمار وموقفه اسحاق بن حريز و روايه اسحاق بن عمار ومرسلة يونس الطويلة ورواية محمد بن مسلم ومرسلة ابن عمير ( ولكن مع ذلك كله ) قدحكي عن ابن زهرة في عيبه عدم رجوع المبتدأ إلى الصفات بل جعل مدارها على أكثر الحيض وقل العهر أى تجعل عشرة أيام حيضاً وعشرة أيام طهراً .

( وعن أبي الصلاح ) في لكافي انه حمل مدارها على عدة سائلها ( واستشكل الحدائق ) في رجوع المبتدأ إلى الصفات نظراً إلى ما ورد فيها من الروايات المضمومة بها الحالية كآله عن الرجوع إلى الصفات. ( ففي مرسلة يونس ) الطويلة المروية تمامها من غير تقطيع لها في الوافي باب حيض المبتدأ وأمّا السمة الثالثة ففي التي ليس لها أيام متقدمة ولم ير الدم قط و رأت أوّل ما ادركت واستمر بها فإن سنة هذه غير سنة الأولى والثانية وذلك ان امرأة يقال لها حمنة بنت حنشل أتت رسول الله ﷺ فقالت أباي استحدثت حيضه شديدة فقال احتشى كرسفاً فقال انه أشد من ذلك أتى انجته تحت فقال المحمى و تحببى في كل شهر في علم الله ستة أيام او سبعة ( إلى ان قال ) وهذه سنة التي استمر بها الدم أوّل مرة اقصى وقتها سبع واقصى طهرها ثلاث و عشرون ( إلى ان قال ) بىأ وان لم تكن لها أيام قبل ذلك واستحاضت أوّل ما رأت فوقتها سبع و طهرها ثلاث و عشرون وان استمر بها الدم أشهراً فعلت في كل شهر كما قال لها ( الحديث ) . ( وفي موقعة عبدالله بن سكير ) عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٨ من الحيض قال امرأة اذا رأت الدم في أوّل حيضها واستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبع وعشرين يوماً ( وله موقعة اخرى ) في الباب المذكور بهذا المضمون عيناً مع اختلاف في اللفظ

( وفي موقعة سماعة ) في الباب المذكور قال سألته عن حاربة حاضت أوّل حيضها فدام دمها ثلاثة أشهر وهي لا تعرف أيام أقرآنها فقال أقرآنها مثل أقرآء سألها فان كانت سألها محتضات فأكثر جلوسها عشرة أيام وأقله ثلاثة .

﴿ افول ﴾ والحوار عن هذه الروايات كلها ان مقتضى الجمع بينها وبين احكام الصفات هو حمل هذه الروايات جميعاً على صورة فقد الصفات أى فقد التمييز بأن كان الدم على لون واحد لا مع وجودها واختلاف الدم في اللون ونحوه ( هذا مصافاً ) إلى حوار استعادة رجوع كد من المبتدأ والمصطربة إلى الصفات من نفس المرسلة الطويلة

(وَأَمَّا الْمُسْتَدَاءُ) فَإِنَّ لِإِيَّامِ الْحَيْضَةِ فِي أَحْرَاهَا قَدَرًا إِلَى حَكَمِ الْمُحْتَطِطَةِ عَلَيْهَا أَيَّامًا وَهِيَ صَدَحَتِ السَّهْبَةُ إِلَيْهِ فَحَكَمَ فِيهِ بِالْعَمَلِ بِإِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدَارِهِ إِنْ كَانَ لَوْنُ الدَّمِ مُخْتَلِفًا وَأَمَّا إِذَا كَانَ الدَّمُ عَلَى لَوْنٍ وَاحِدٍ وَحَالُهُ وَاحِدٌ فَحَكَمَ فِيهَا بِمَنْدَحِ حَكَمِ فِي الْمُسْتَدَاءِ عَيْنًا مَعْلًًا ذَلِكَ أَنَّ قُسْطَهَا كَقُسْطِ حِمَّةٍ حِينَ قَالَتْ أَلْتِي أَتَجْتُهُ نَجًّا .

(وَوَجْهُ الْإِسْتِعَادَةِ) أَنَّهُ لَا رَيْبَ فِي أَنَّ حِمَّةً كَانَتْ مُسْتَدَةً بِقُرْبَةِ اسْتِشْهَادِ الْإِيَّامِ عَلَيْهَا فَقُسْطُهَا فِي دِينِ بَيْنِ السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ كَمَا نَقَدَّمْنَا أَمَّا فَإِذَا حَكَمَ الْحَيْضَةُ فِي الْمُحْتَطِطَةِ الْفَاقِدَةِ لِلصَّغَاتِ بِمَنْدَحِ حَكَمِ فِي الْمُسْتَدَاءِ وَعَلَّلَهُ أَنَّ قُسْطَهَا كَقُسْطِ حِمَّةٍ يَعْرِفُ أَنَّ حِمَّةً أَتَتْ قَدْ أَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْتَّحْيِصِ فِي كُلِّ شَهْرٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةً كَانَتْ وَاقِفَةً لِلصَّغَاتِ وَالتَّمْيِيزِ وَكَانَ دَمُهَا عَلَى لَوْنٍ وَاحِدٍ وَحَالُهُ وَاحِدٌ حِينَ قَالَتْ أَلْتِي أَتَجْتُهُ نَجًّا وَكَانَتْ هِيَ وَاحِدَةً لِلصَّغَاتِ وَالتَّمْيِيزِ وَكَانَ لِدَمِهَا أَقْبَلُ وَإِدَارُهُ وَكَانَ مُخْتَلِفًا بِحَسَبِ الدَّوْنِ وَالْحَالَاتِ لِأَمْرِهَا النَّسْبِيِّ ﷺ بِالْعَمَلِ بِإِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدَارِهِ كَمَا أَمَرَ بِدَاثِ فِي الْمُحْتَطِطَةِ عَيْنًا

(وَأَمَّا اضْطِرَّافُهُ) فَلَمَّا قَدْ قُضِيَ فِي الْمُرْسَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ (مَنْعُظُهُ) وَمَا سَبَّحَ الَّتِي قَدْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مُتَقَدِّمَةٌ ثُمَّ احْتَلَطَتْ عَلَيْهَا مِنْ طَوْلِ الدَّمِ وَرَأَتْ الْإِيَّامَ وَنَقَسَتْ حَتَّى أَغْلَطَتْ عِدْدَهَا وَمَوْصِفَهَا مِنَ الشَّهْرِ فِي سِتَّةِ شَهْرٍ غَيْرِ ذَلِكَ وَذَلِكَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِيشٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَقَالَتْ أُمِّي اسْتَحَاضَ فَلَا أَظْهَرُ فَعَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهَا ذَلِكَ بِحَيْضِ النَّسَاءِ وَغَرِقَ [عَرَفَ] فَإِذَا نَقَسْتَ الْحِمَّةَ فِدْعَى الصَّلَاةِ وَإِذَا أُدْبِرَتْ وَعَسَلَى عَيْشَ الدَّمِ وَصَلَّى (إِلَى أَنْ قَالَ) أَلَا تَرَاهُ لَمْ يَقُلْ لَهَا دَعِيَ الصَّلَاةُ أَيَّامٌ أَفَرَأَنْتُكَ وَلَكِنْ قَالَ لَهَا إِذَا نَقَسْتَ الْحِمَّةَ فِدْعَى الصَّلَاةِ وَإِذَا أُدْبِرَتْ وَعَسَلَى فَيُحْدِثُ بَيْنَ أَنْ هَذِهِ امْرَأَةٌ قَدْ احْتَلَطَتْ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا لَمْ تَعْرِفْ عِدْدَهَا وَلَا وَقْتُهَا .

(إِلَى أَنْ قَالَ) وَلِهَذَا احْتَاحَتْ إِلَى أَنْ تَعْرِفَ إِقْبَالَ الدَّمِ مِنْ إِدَارِهِ وَتَعْرِفَ لَوْنَهُ مِنَ السَّوَادِ إِلَى غَيْرِهِ (إِلَى أَنْ قَالَ) وَإِذَا جَهِلْتَ الْأَيَّامَ وَعِدْدَهَا احْتَاحَتْ إِلَى النَّظَرِ حَسْبَئِ إِلَى إِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدَارِهِ وَتَعْرِفَ لَوْنَهُ ثُمَّ تَدْعُ الصَّلَاةَ عَلَى قَدَرِ ذَلِكَ .

(إِلَى أَنْ قَالَ) فَيُحْدِثُ سَفَةَ لِسَى ﷺ فِي الَّتِي احْتَطَطَتْ عَلَيْهَا أَيَّامُهَا حَتَّى لَا تَعْرِفَهَا وَإِنَّمَا تَعْرِفُهَا بِالدَّمِ كَانَ مِنْ قَلِيلِ الْإِيَّامِ وَكَثْرِهِ (إِلَى أَنْ قَالَ) فَحَمِيعَ حَالَاتِ اسْتِحَاضَةٍ تَدْوَرُّ عَلَى هَذِهِ السَّنَةِ الثَّلَاثِ لَا تَكَادُ أَبْدَأُ تَحْلُو مِنْ وَاحِدَةٍ مِمَّنْ أَنْ كَانَتْ لَهَا أَيَّامٌ مَعْلُومَةٌ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ فَهِيَ عَلَى أَيَّامِهَا وَخَلَقَهَا (إِلَى أَنْ قَالَ) وَإِنْ احْتَطَطَتْ الْإِيَّامُ عَلَيْهَا وَنَقَدَّتْ وَتَحَوَّرَتْ وَتَغَيَّرَتْ عَلَيْهَا الدَّمُ فَسَبَّحَتْهُ إِقْبَالَ الدَّمِ وَإِدَارِهِ وَتَعَبَّرَ حَالَهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا أَيَّامٌ قَبْلَ ذَلِكَ وَاسْتَحَاضَتْ أَوْ كَرَّ مَارَاتُ فَوْقَهَا سَبْعَ وَطَهَّرَهَا ثَلَاثَ وَعِشْرُونَ يَوْمًا

(وَوَجْهُ الْإِسْتِعَادَةِ) أَنَّ هَذِهِ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ مِنَ السَّنَةِ الثَّلَاثِ أَتَتْ هِيَ فِي الْمُرْسَلَةِ وَأَنَّ كَانَتْ هِيَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لِخُصُوصِ السَّنَةِ فَقَطْ لِقَوْلِهِ ﷺ (حَتَّى أَغْلَطْتَ عِدْدَهَا وَمَوْصِفَهَا مِنَ الشَّهْرِ) وَلَكِنْ الَّذِي تَدْرُ فِي دَقِيقَةِ الصَّغَاتِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَعْرِفْ عَلَى وَجْهِ الْقَطْعِ وَالْيَقِينَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ فِي الرَّجُوعِ إِلَى الصَّغَاتِ هَوَانٌ لَا تَعْرِفُ لِمَسْأَلَتِهَا فَعَمَلًا عَادَةً تَرْجِعُ إِلَيْهَا أَمَّا لِاضْطِرَّافِهَا بِالرَّابَّةِ وَالنَّفْصَانِ حَتَّى سَبَّحَتْ عِدْدَهَا وَوَقْتُهَا مِنَ الشَّهْرِ أَوْ لَا تَهْتِمُ بِمَسْأَلَتِهَا تَسْتَقِرُّ لَهَا بَعْدَ

لكن بشرط أن لا يكون ما يصفه الحيض أقل من ثلاثة أيام أو أكثر من عشرة أيام (١) والأفهما  
بمرة فاقدة الصفات (٢) وتعرف حكم المتبدأة والمضطربة إذا كانتا فاقدة تين للصفات ين . .

عادة لقرب عهده بالحيض أو لكونها متبدأة لم تر الدم قط قبل هذا تبدأ  
(ولعل من هنا) قد حكى عن المحقق الجواد في حاشية الروضة وسعه مصباح الفقيه أنه لا تحصى  
السنة الثانية بالنسبة فقط بل أكثر من ليس لها عادة بالفعل وراجع .  
(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن جميع المقاصد تسمى الحلاى فيه بل عن التذكرة الإجماع عليه  
(قال في الجواهر) كما عساه يظهر من المعتبر (انتهى) .

ولكن مع ذلك كله قد خالف في هذا الشرط صاحب الحدائق رحمه الله فذهب إلى وجوب التحيض بما  
كان صفة الحيض مطلقاً وإن كان أقل من ثلاثة أيام أو أكثر من عشرة أيام استمداً (إلى إطلاق المرسلة الطويلة)  
المتقدمة آنفاً المشتملة على قوله فإنه فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاعلى عت الدم وصلى  
أو فسثها إجمال لدم وإدباره وتغير حالته أو إقبال الدم وإدباره وسير لونه ثم ندع الصلاة قدر ذلك أو والتم  
تعرفها بالدم ما كان من قليل الأيام وكثيره إلى غير ذلك .

(والى إطلاق صحيحة حفص بن الحنري) المروية في الوسائل في الباب ٣ من الحيض قال دخلت على  
أبي عبدالله عليه السلام امرأة فسأته عن المرأة يستمر بها الدم ولا تدرى أحيى هو أو غيره قال فقال لها إن دم الحيض  
حار عيط أسود له دفع وحرارة دم الاستحاضة أصفر بارد إذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فتدع الصلاة الحج .  
( وإطلاق موثقة اسحاق بن حرير ) المروية في الباب المذكور قال سألتني امرأة أن أدخلها على أبي  
عبدالله عليه السلام فاستأذنت لها فأذن لها فدخلت ومعها مولاة لها فقالت ما تقول في المرأة تحيض فتعور أيام حيضها  
( إلى أن قالت ) فإن الدم يستمر بها الشهر والنهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاة ( إلى أن قالت ) إن أيام  
حيضها تختلف عندها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك فما علمها به قال دم الحيض  
ليس به خفاء هودم حار تحمله حرقه ودم الاستحاضة دم فاسد بارد الحج (قال صاحب الحدائق) وتحمل الأحرار  
الدالة على أن أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة على غير هذا الموضع (انتهى) .

(أقول) إن كلاماً من إطلاق المرسلة وإطلاق صحيحة حفص وإطلاق موثقة إسحاق لا مد من تعيينه بالمصوص  
انقاصه والإجماعات المستفيضة التي كادت تكون متواترة الدالة جميعاً على أن الحيض لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد  
على عشرة بل لعد هذا الحكم هو من الضروريات فوق القطعيات فكف يمكن رفع اليد عنه لإطلاق جملة  
من الروايات الممدودة بل الإطلاق مقيد بتلك النصوص القطعية قطعاً .

(٢) كما قواه الجواهر ( وقال ) كما في المعتبر والمنتهى والتحرير وعن التذكرة ويمطيه كلام غيرهم  
( انتهى ) (وعليه) فماعر كشف اللثام والرياض من أن المتبدأة والمضطربة إذا استمرت بهما الدم تَحْيِضَانِ بما كان  
صفة الحيض ولو كان أقل من ثلاثة فيكملان الناقص بعادة تَسَامِيَهُمَا أو بالروايات الآمرة بالأخذ بالأيام من  
التحيض ستة أو سبعة ونحوهما مما سيأتي تفصيله سيعف (ومثله في الصغف) ماعن المبسوط وعن كشف اللثام

وشرط أن لا يكون ما بصفات الاستحاضة الفاصل بين المتعبد بصفات الحيض أقل من عشرة أيّام (١) والأبهما بمنزلة فاقدة الصفات أيضاً .

ثم إن الظاهر أنه يكفي اختلاف الدم في أظهر صفاتي الحيض والاستحاضة وهو السواد أو الحمرة في الأول والصفرة أو الكدرة في الثاني في كون المستد أو المصطرة واحدة للصفت (٢) فإذا كان دمها حمرة أيّام

من أن ما كان يصعب الحيض إذا كان أكثر من عشرة أيّام فينقص الرأى وتتحبس من أوله بمقدار العشرة ويتركه الرأى ويكون استحاضة .

(وأصعب من الجميع) ما في مصباح العقبه من وجوب الرجوع في كل من التكبير والتفريق إلى عادة سائرهما أو بالردايات الآمرة بالأخذ بالأيّام لافي خصوص التكبير فقط مدعيّاً أنّ أخبار الصفات وإن كانت هي مصروفة عن مثل هذه الفرد من أي كون ما يصعب الحيض أقل من ثلاثة أو أكثر من عشرة أو ما يصعب الاستحاضة الفاصل بين الواحد بين لصع الحيض أقل من عشرة ولكن مع فالتك كلّه يعهم حكم هذه الفرد من منها عرفاً وهو عقيب بعد الاعتراف بانصراف اخبار الصفات عنها .

(١) كما عن العلامة القطع بذلك في النهاية ( قال ) لأنّ إذا جعلنا القوى يعني ما يصعب الحيض حبساً كان الضعيف يسمى ما يصعب الاستحاضة طهراً لأنه مقابلة ( انتهى ) وعن كشف اللثام في الخلاف فيه وعن الرياض أنه حكى الإجماع عليه ( وعكّله الجواهر ) بما حاصله أن الأصغر الفاصل بين المتصفين بصفة الحيض لو كان طهراً وكان الطرفان حبساً لكان ذلك منافياً لما تقدم من الأدلة السابقة على أن أقل الطهور عشرة .

( قال ) واحتمال استثناء خصوص مقام من ذلك لأداه التمييز بضعف ( انتهى ) وهو كذلك ، كونه يشتر بذلك إلى ما في الحدائق من عدم الدليل على هذا الشرط وطاهره الاستناد إلى إطلاقات أخبار الصفات كما استند إليها في الشرط السابق أيضاً وقد عرفت حال الإطلاقات فلا يعيد ( ومن ذلك في الصف ) مع أن الذكرى والفخيرة من الميل إلى عدم اعتبار هذا الشرط .

(وأصعب من الجميع) ما في مصباح العقبه في فرض تحليل ما يصعب الاستحاضة الذي هو أقل من العشرة بين المتصفين بصفة الحيض من الحكم بحبيصة الدم الأول دون الأخير الذي يتوقف حبيسته على عدم شمول الأدلة للأول الذي لا مانع عن كونه مشمولاً لها حين تحقّقه فكانت رحمته قدر أن أسقية الوجود مرجح لدخول أحد الفردين المتعبدتين تحت الدليل دون الآخر وهو كما ترى ضعيف جداً فإن الفرد الآخر بعد ما تحقق وتكون في الخارج يعارض الآخر قهراً فلا يشعلهما الدليل رأساً .

(٢) فإن المرسلة الطويلة قد اكتفت في الصفات التي ترجع إليها المختلطة عليها أيّامها بما قاله الدم وإدباره وتغير لونه من السواد إلى غيره وفيها قول النسائي بأن دم الحيض أسود يمرّ وفيه قول أبي عبدالله عليه السلام إذا رأت الدم البخراني فلتدع الصلاة الح وقد عرفت في دين المسئلة الأولى من الفصل السابق عن السرّاء والمعتر والنذكر أن السحراني هو شديد الحمرة والسواد وعن كشف اللثام أنه في كتب اللغة هو الخالص الحمرة شديدها ( وعليه ) فمافي المستند من اعتماد كون الدم واحداً لتمام صفات الحيض بإجمعهما من

مثلاً أسود أو أحمر وكان في باقي الشهر مجرد صفرة أو كدرة فتجعل الحصة حصةً والباقي استحاضة كما أن الطاهر حواري أن ترى ما بصفة الحيض في الشهر الواحد أكثر من مرة (١) فإذا رأت الدم ثلاثة أيام أسود مثلاً وعشرة أيام أصفر ثم ثلاثة أسود وعشرة أصفر ثم ثلاثة أسود جعلت الأسود حصةً والأصفر استحاضة وتكون هي ممتلئة حاصت في شهر واحد ثلاث مرات ولكن ذلك نادر جداً .

ثم إن المتبدأ والمضطرب إذا كانتا فاقدين للصفات أي التمييز بأن كان دمهما على لون واحد فكان كله أسود أو أحمر ففي غير الشهر الأول من الدم الذي تحضنا في أوله إلى عشرة أيام تر جعنا إلى عادة سألتهما (٢)

كونه حاراً غليظاً أسود أو أحمر له دفع وحرقة والآن فالدم فاقد للصفات والمرأة فاقدة للتمييز صعب لا يصير إليه (١) كما هو ظاهر كلمات الأصحاب على ما صرح به الحواهر (قال) وعليه حينئذ يمكن أن تتحيز المرأة به (يعني بالتمييز) في الشهر الواحد ثلاث مرات .

(أقول) وأما ما تقدم في آخر المسئلة الثانية من هذا الفصل مما دل على أن الله حدّ النساء في كل شهر مرة أو فرهاهنّ الله بالحيض عند ذلك في كل شهر فقد قلنا هناك أنهما معهما ولان على الغالب الشيع (كما أن ما تقدم) في صدر هذه المسئلة من رسالة بونس الطويلة المشتملة على قوله <sup>بعض</sup> أقصى وفنها سبع وأقصى ملهها ثلاث وعشرون وموتقتى عند الله من تكبير الواردتين في مستمرة الدم الأمرين في الشهر الأول ترك الصلاة عشرة أيام واتباعها عشرين وفي الشهر الثاني بترك الصلاة ثلاثة أيام واتباعها سبع وعشرين والجميع مشعر بعدم كون الحيض في شهر واحد أكثر من مرة فهو محمول على المستمرة العاقدة للصفات بل والنساء والأقارب أيضاً جميعاً بين الروايات كما سيأتي لا ألتئى نحدد ما للصفات في الشهر الواحد أكثر من مرة واحدة بل تقدم في آخر المسئلة ٢ من هذا الفصل الإشارة إلى أدلة قاضيه من الأحاديث المستفيضة على إمكان تكرّر الحيض في الشهر الواحد مرتين أو أكثر فراجع وتدرّس .

(٢) كما هو المعروف بين الأصحاب على ما صرح به المدارك وعن التذكرة بسنة إلى علمائنا من عن الرخصة بغير الخلاف فيه وعن شرح المعانيخ الإجماع عليه من عن الخلاف دعوى الإجماع عليه في موضعين (أقول) و يدلّ عليه مصافاً إلى الإجماعات المستفيضة موثقتان (إحداهما موثقة سماعة) المروية في الوسائل في الباب ٨ من الحيض قال سألته عن حادثة حاصت أول حبسها فقام دمها ثلاثة أشهر وهي لا تعرف أيام أقر آئها فقل أقر آئها مثل أقر آئ سائها فإن كانت سائها مختلفات فأكثر حلوسها عشرة أيام وأقله ثلاثة (وهذه اخوتفة) وإن كانت هي مطلقه من حيث فقد الصفات وعدمه ولكنها مقتضى الجمع بينها وبين أدلة الصفات التي قد أشير إليها في صدر المسئلة الأولى من الفصل السابق لا بدّ من حملها على صورة فقد الصفات أي التمييز وهي صورة كون الدم على لون واحد ولعله الغالب في مستمرة الدم كما أنها وإن كانت هي واردة في خصوص المتبدأ ولكن يجب تعميم حكمها إلى المضطربة أيضاً لأن ملاك الإرجاع فيها إلى عادة سألتهما على الطاهر ليس إلا فقد العادة والصفات أي التمييز وهو بعينه موحود في المضطربة المعروضة في المقام .

أى أقاربهما سواء كانت الأقارب من الأبوين أو من أحدهما (١)

(و لعل من هنا) قال في الجواهر في الآحر فظهر لك من ذلك كله أن الأقوى نسوت هذا الحكم للمبتدأة بالمعنى الأعم فصلاً عن المعنى الأخص (إلى أن قال) فما يظهر من المصنف في المعتمد من التردد في الحكم و تبعه بعض متأخري المتأخرين صيف (قال) كالمقول من الخلاف فيه كما تقدم من الغيبة (إنتهى) و يعنى بخلاف الغيبة ما أشير إليه في صدر المسئلة من جعله المدار في المبتدأة على أكثر الحيس و أقل الطهر أى تحصل عشرة حيساً و عشرة طهراً .

( و أحرأهم موثقة زرارة و محمد بن مسلم ) امرؤيته في الباب المتقدم عن أبي جعفر عليه السلام قال يجب للمستحصة أن تنظر بعض سآنها فتقتدى بأقرآنها ثم تستطهر على ذلك يوم ( و هذه الموثقة ) و إن كانت هي مطلقة من حيث كون المستحصة أى التى استمر بها الدم مستدأة أو مصطرة . و ذات عدة و لكن مقتضى الجمع بينها و بين ما سآنى بمدل على رجوع ذات العادة إلى عادتها هو حملها على غير ذات العادة كما أن مقتضى الجمع بينها و بين أدلة الصغات هو حملها على فاقدة الصغات أيضاً فتكون فهاً دليلاً للمسئلة كالموثقة الأولى بعينها .

( و يؤيد الموثقتين ) موثقة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام المرؤيته في الوستل في الباب ٣ من النعاس قال النعساء إذا ابتليت بأبام كثيرة مكنت مثل أبامها التى كانت تجلس قبل ذلك (إلى أن قال) و إن كانت لانعرف أبام نفسها فانتليت حلت مثل أبام أمها أو أختها أو حالتها الخ  
 ﴿ بقى شيء ﴾ و هو أنه قد حكى عن المعتمد نصيب موثقتين جميعاً أمّا الأولى فملوونها مقطوعة السند و أن المسئول فيها مجهول يعنى أنها مصرة و أمّا الثانية فلا أن في طريقها على من فصل و هو واطحى و أنها تضمن الرجوع إلى بعض سآنها وهو خلاف الفتوى (قال) و لأن الاقتراح في الرجوع إلى واحدة من النساء مع إمكان معالجة الباقيات معارض للرواية الأولى (إنتهى)

( أقول ) أمّا صنف الموثقتين سنداً فهو محصور بعمل الأصحاب كيف و قد حكى عن المعتمد بعبه الاعتراف باتفاق الأعيان من فصلاً ثناً على الرجوع إلى عادة سآنها و الظاهر أنه لا مدرك لذالك سوى الموثقتين بل عن الخلاف إجماع الفرقة على صحة الموثقة الأولى و لعل من هنا صرح في الجواهر بأنه لا يصفى إلى المناقشة من حيث السند والإسمار أبداً (قال) بعد الإجماع ما عرفت (إنتهى) يعنى بعدم الأصحاب والإجماعات .

(هذا مضافاً) إلى ما أحاب به الحدائق من أن المدقق قد اعترف في أوّل كتابه بأن ما قبله الأصحاب أو دلت القرآنى على صحته عمل به والمقام من هذا القيل حسب إعتراؤه باتفاق الأعيان من فصلاً ثناعلى الفتوى بذلك (إنتهى) وأمّا تضمن الموثقة الثانية للرجوع إلى بعض سآنها و هو خلاف الفتوى بل معارض للموثقة الأولى فيأنى الكلام حول ذالك فانتظر يسيراً .

(١) كما صرح بذلك في المدارك بل قال في الحدائق صرح بذلك حملة من الأصحاب (إنتهى) و



وامرأه من رجوعهما إلى عادة أقاربهما هو الرجوع إلى عدهن في العدد دون الوقت فإن كان حيضهن حصاً مثلاً أو ستاً أو سبعة فتجعلان حيضهما بهذا العدد (١) في الشهر الثاني في الوقت الذي تحببت فيه في الشهر الأول ثم تستظهران بتركه العادة يوماً واحداً بعد هذا العدد (٢) ثم هما مستحاضة وهكذا الأمر في كل شهر.

كما إن المراد من رجوعهما إلى الأقارب إنما هو إذا انقضى في عادهن (٣) وامت إذا احتلن أو لم يكن لهما الأقارب أصلاً ولا قوى أنهما في عمر الشهر الأول من الدم الذي تحببت في أوله إلى عشرة أيام

عن الشهيد في الذكرى أنه قال ولا احتصاص للعصاة هنا لأن المتسر الطبيعية هي حارية من الطرفين (إنتهى) والعصاة كما صرح في المجتمع بالتحريك هي القرامة من جانب الأب.

(١) وما في الجواهر من الرجوع إلى عادهن وقتاً وعدداً لا إطلاق النص والفتوى ضعيف فإن اتفقت في الوقت بحيث كان حيضهن حصاً في أول الشهر مثلاً بعيد جداً بل ممتنع عادة فكيف يأمر الشارع بالرجوع إليهن في ذلك

(٢) كما في الحدائق ومصباح الفقه وعن الشهيد في الذكرى كذلك إن استنداً إلى الموافقة الثانية المتقدمة وذلك لما في آخرها من قول ثم تستظهر على ذلك يوم

(٣) إن في ذلك أقوالاً (فظهر الشرأ مع بل صريحه) إعتبار إتفاق الأقارب في عادهن وهو المحكى عن ظاهر المعنى وصريح العلامة وبعض متأخري المتأخرين وهو مختار مصحح الفقيه يساً ولكنه استظهر أن مخالفة الفرد النادر غير صائفة (دع عن الذكرى) كعباه اتفاق الأهل (وفي الجواهر) قد صرح مالا كتماناً بالعض المتقدمة مع عدم العلم بالاختلاف (قال) سيئما مع قرب الطلقة أو عدم التمكن من إستعلام حال الباقي (إنتهى) (وفي الحدائق) مال إلى كعباه البعض بشرط عدم التمكن من إستعلام حال الباقي. (أقول) والأقرب هو القول الأول فإن الموافقة الأولى صريحة في إعتبار إتفاقهن بمقتضى قوله <sup>بالتام</sup> ~~بالتام~~ وإن كانت نساءها مختلفات فأكثر حلوسها عشرة أيام وأقله ثلاثة (وما في الجواهر) من القطع بمسادهما القول لتعدده أو لتعثره (قال) سيما إن أريد الأحياء والأموال والقريب والبعيد (ضعف) لأن المتبادر من لفظه نساءها في الموافقة هو الطبقة القريبة واتفاقهن في العادة ليس بمتمدد ولا متعسر.

(وامت الموافقة الثانية) المشتملة على قوله <sup>بالتام</sup> ~~بالتام~~ أن تنظر بعض نساءها فمقتضى الجمع بينها وبين الموافقة الأولى الصريحة في إعتبار اتفاقهن هو حملها على حوار الأخذ بعادة مصها إذا انقضى الجميع في العادة من قبيل حوار أخذ العامي بقول بعض المجتهدين إذا اتفقوا في الفصيلة والفتوى ويحتمل حملها على صورة عدم التمكن من إستعلام حال الباقي أو الوثوق باتفاقهن في العادة والله العالم

بقى شيء وهو أنه حكى عن الشيخ وجماعة من قديسب إلى المشهور أن المتدأة والمضطربة إذا فقدتا الصفات ولم تكن لهما الأقارب أو كان لهما الأقارب وقد احتلن في المادة فترجعان إلى أقربهما من بلدتهما بل عن كثير منهم عدم التقييد بانحداد البلد بل أرجعوهما إلى أقربهما أي ذات أسنانهما وأطلقوا

تختيران في التحيض من ثلثه أيام إلى عشرة فأبى عدد من الثلاثة إلى عشرة تحيضت صح و جاز (١)

(ولكن عن المعتز) أنه قد حالف المشهور وطالبهم بدليل بعد مدافعتهم في الدافع (قال في محكي المعتز) ولو قيل كما يعمل في الطل أنها كسأنها مع اتفاقهم كدالك يعمل في الاقران مع ما دالك في روات القرابة منها، مشابهة في الطبع (إلى أن قال) ولا كذا الأقران (انتهى) وهو جيد

(مصدق) إلى أنه لو سلم حصول الطل فلا دليل على إعتباره هاهنا (وعن الذكرى) لاستدلال للمشهور بالمفظة سألها في موثقة سماعة مدعوى أن الإضافة تصدق بأدنى ملازمة ولك لايتها في السن والبلد صدق عليها سألها (وتنظر في ذلك) صاحب المدارك وعلمه بأن ذلك حلال المتدبرون لارم ذلك هو الاكتفاء بتعداد البلد والسنة (قل) لصديق الملازمة معه ولا فائز به (انتهى) وهو أيضاً جيد .

(وأنحود منه) ما في الحدائق من أن ساء الأحكام الشرعية على هذه التخريجات العقلية والتفريجات الطبية لا يخلو عن محاربه في الأحكام الشرعية والنسب المذكور يعني موثقة طاهر في الأقارب خاصة (انتهى) .

وعلمه لهذا كنهه فدحلى عن المنتهى وجماعة المصنف عن دالك كما سمعت أسمع من المعتز صريحاً (عن الصادق) والسيد والحلوى والجامع لابن سميد والكاظمي لأبى الصلاح أنهم لم يقرضوا الاقران أصلاً (وأما المدارك) والحدائق والخواهر وأصراهم من متأخري المتأخرين فليس فيهم من يقول بذلك أبداً من في الأخير صرح بأن الأولى إسقاط هذه المرتبة والاقتصار على التمييز وعدة النساء يعني سألها (انتهى)

(١) أن في المسئلة اقوالاً عديدة (عن المبسوط والحمد) وحلوى وجمع من الأصحاب التحجير بين التحيض في الشهر الأول ثلاثة أيام وفي الثاني عشرة أو التحيض في كل شهر سبعة (وقريب) من دالك بل عينه في الشرائع وعن بهية الشيخ غير أنها قد ما العشرة على الثلاثة (وعن موضع آخر) عن المبسوط وعنده ابن رهرة أنها تجعل عشرة حبساً وعشرة طهرراً (وعن ابن الرراح) التحيض في الشهر الأول ثلاثة وفي الثاني عشرة (وعن بعض الأصحاب) عكس دالك (وعن الجامع) التحيض سبعة أو ثلاثة (وعن المرتضى) بل وان بدويه أيضاً التحجير في كل شهر بين التحيض من ثلاثة أيام إلى عشرة (وعن المعتز) وابن الحنفيد التحيض في كل شهر ثلاثة أيام (وعن بعض فقهاء) التحيض في كل شهر عشرة (وعن الرياص) وبعض متأخري المتأخرين التحيض في كل شهر سبعة (في الخواهر) وعن الشهيد الثاني بل قيل أشهر الأقوال التحجير بين عشرة من شهر وثلاثة من آخر أو التحجير في كل شهر بين ستة أو سبعة .

ثم إن مصوص المسئلة المشتهرة بروايات الأيام هي مروية في الوسائل في الباب ٨ من الحيض (وفي موثقة سماعة) قال سألته عن حاربه حاصت أو ك حبسها فدام دمها ثلاثة أشهر وهي لا تعرف أيام أقرآنها فقال أقرآنها مثل أقرآء نساءها فإن كانت نساءها مختلفات فأكثر حلوسها عشرة أيام وأقله ثلاثة .

(وفي رواية الحران) عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته عن المستحاضة كيف تصنع إذا زادت الدم وأدأرت الصفرة وكم تدع الصلاة فقال أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة وتجمع بين الصلاتين (وفي موثقة عبد الله

كما أن الأقوى أن العدد الذي احتارناه في باقي الأشهر يحتمل أنه في أول الشهر أو في آخره

أما عن أبي عبد الله عليه السلام قال المرأة إذا دأبت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً في استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصليت سبع وعشرين يوماً. (وهي موثقة أخرى له) قال في العجارية أول ما تنحبس يدفع عليها الدم ويكون مستحاضة أيها تنظر الصلاة فلا تصلي حتى يمضي أكثر ما يكون من الحيض فإما في ذلك وهو عشرة أيام فعلت ما فعله المستحاضة ثم صلت فمكثت تصلي بقية شهرها ثم تركت الصلاة في المرة الثانية أقل ما تترك امرأة الصلاة وتجلس أقل ما يكون من الطمث وهو ثلاثة أيام فإن دام عليها الحيض صلت في وقت الصلاة التي صلت وحملت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر وتركها للصلاة أقل ما يكون من الحيض.

(وهي مرسله يونس الطويلة) عن غير واحد سألوا أبا عبد الله عليه السلام عن الحيض والسمه في وقته فقال إن رسول الله ﷺ سن في الحيض ثلاث سن (إلى أن قال) وأما السنة الثالثة فهي التي ليس لها أيام متقدمة ولم تر الدم قط ورأت أول ما دركت فاستمر بها من سنة هذه عير سنة الأولى والثانية وذلك أن امرأة بقول لها حممة بنت حمزة أتت رسول الله ﷺ فقالت أتني استحضت حيضه شديدة فقل احتش كرسفاً فقالت أنه أشد من ذلك أتني أنجته نجا فقال بلحصى وتحيض في كل شهر في علم الله سنة أيام واسعة أيام (إلى أن قال) وهذه سنة التي استمر بها لدم أول ما تراها أقصى وقتها سبع وأقصى طهرها ثلاث وعشرون (إلى أن قال) وإن استمر بها الدم أشهراً فعلت في كل شهر كما قال لها (الحديث).

أقول إن كلاماً من موثقة سماعة وموثقة عبد الله بن بكير ومرسله يونس لا بد من حملها على صورة فقد الصفات أي التمييز كما علمها العال في استمره وذلك بمقتضى الجمع بينه وبين أدلة الصفات وأما رتبها على الحيض بل لا بد من حمل الموثقتين الأخيرتين والمرسله على صورة فقد الأقارب أيضاً أو صورة اختلافهن في العادة كما علمها العال في الأقارب وذلك بمقتضى الجمع بينهما وبين مدل على الرجوع إلى سائرها.

(ثم إن هذه النصوص كلها) وإن كانت هي في المستدأ ولكن لا بد من تسريه حكمها إلى اضطربة أيضاً لأن الملازم بينهما واحد كما صرح به في مصباح الفقيه وهو فقد العادة وفقد الصفات أي التمييز وفقد الأقارب أو اختلافهن في العادة وهو ملازم عدم مشترك بين كل منهما موجود في كليهما جميعاً.

(وأما رواية الخزاز) فلا بد من حملها على غير ذات العادة وذلك جمعاً بينهما وبين ما سبأني في المسئلة اللاحقة مما دل على رجوع ذات العادة إلى عادتها كما أنه لا بد من حملها على صورة فقد الصفات أيضاً بمقتضى الجمع بينهما وبين أدلة الصفات وأما قوله أدأبت الدم ودارأت الصفرة فالظاهر أن معناه أنه إذا رأت أحدهما أو هذا وإما فأنها ترى الدم وترى الصفرة جميعاً لتكون واحدة للصفات أي التمييز ولو سلم عدم طهورها في ذلك فلا بد من حملها عليه جمعاً بينهما وبين أدلة الصفات ثم إنهما بعد حملها على صورة فقد الأقارب كما في سير الروايات جمعاً بين الأدلة تكون هي من روايات المسئلة أيضاً بلا شبهة.

(في الجمع بين مداليل) هذه الروايات المختلفة مضموناً (فتقول) لا إشكال في أن مفاد موثقتي عبد الله

تتخصّص إلى عشرة أيام ثم تصليان عشرين يوماً فهذا شهر واحد وفي الشهر الثاني تحعلان العدد الذي اختاراه للتخصّص كالثلاثة مثلاً في أوّل الشهر فتتكرّر الصلاة ثلاثة أيام وتصليان سبعمائة وعشرين يوماً وهكذا في بقية الشهور (١) .

من كبير هو التخصّص في الشهر الأوّل بعشرة وفي بقية الأشهر بثلاثة ثلاثة كما لا إشكال في أنّ طاهر مؤثقة سماعة ورواية الحرار هو التخصّص في التخصّص مطلقاً ولو في الشهر الأوّل من الثلاثة إلى العشرة فرفع اليد عن إطلاق الأخيرين بتخصّص الأولين فتحملان الأخيرتان على التخصّص من الثلاثة إلى العشرة في غير الشهر الأوّل كما أنه نرى رفع اليد عن ظهور المؤثقتين أعنى مؤثقتي عبدالله بن بكير و نعيم الثلاثة في بقية الأشهر بتخصّص الأخيرتين بالتخصّص من الثلاثة إلى العشرة فيكون معاد المجموع هو التخصّص في الشهر الأوّل بعشرة وفي بقية الأشهر التخصّص من الثلاثة إلى العشرة .

( و أمّا المرسله ) فلا بدّ من حملها بالنسبة إلى الشهر الأوّل على المؤثقتين و بالنسبة إلى باقي الأشهر على الأخيرتين فلا ينحصر التخصّص بين الستة و السبعة فقط بل من الثلاثة إلى العشرة ( و بهذا كله ) يظهر لك وجه ما أفتينا به في استناده هذا لقول من سائر الأقوال و ضعف كلّ قول آخر بخلاف هذا القول والله العالم .

﴿ يعني شياً ﴾ و هو أنّه حكى عن المحقق في المعتمد ضعيف مرسله يونس المتقدمه إستناداً إلى ما ذكره ابن بابويه عن ابن الوليد عن أنّه لا يعمل بما تمرد به عنه بن عيسى عن يونس و هكذا تضعيف عبدالله بن بكير أيضاً إستناداً إلى أنّه قطع على فلا يعمل بما يشرد به ( و عن المختلف و المدارك ) نعيم المعتمد في التضعيف . ( و لكن أصحاب الحدائق ) عن التضعيف بما حاصله ان المحقق قد اعترف في أوّل كتابه بأنّ ما قبله الأصحاب أو دأب القرآن على صحته عمره و المقام من هذا القيل و أنه في عمل الناس قد اعترف بأنّ القطعية ثبات و الثقة بعمل بقوله بل ورد في حقّ عبدالله بن بكير مدح كثير حتى عدّ في جملة من أجمعت العصاة على تصحيح ما يصح عنه .

( و أصحاب عنه الجواهر ) بأنّ المرسله قوية من وجوه متعدّدة ( قال ) بل في الذكرى أنها مشهورة بالنقل معني بمصونها حتى عدّ إجماعاً ( قال ) و في الخلاف دعوى الإجماع على مصونها دلالة للمستدّة كرواية ابن بكير ( قال ) مع ان القطعية لا تمنع من العمل عندنا بل عنده أيضاً كما لا يخفى على من لاحظ كتابه ( قال ) مع ان ما نقله عن ابن الوليد معارض بما نقل عن النجاشي من أنّه حليل في أصحابنا ثقة عين كثير الروايات حسن التصانيف ( قال ) مع ما يظهر من الأصحاب قولاً و فعلاً من إنكار ما قاله ابن الوليد ( قال ) قال في حاشية المدارك للإستاذ الأعظم أنّه اتفق علماء الرجال و الحديث و الفقهاء على عدم قدح ذلك ( انتهى ) .

(١) هذا هو الذي احتاره الجواهر نعماً للتذكّرة و كاشف اللثام و يظهر من مؤثقتي عبدالله بن بكير المتقدمتين أيضاً ( و عليه ) فما في المدارك بل عن جماعة بل الحدائق سببه إلى الأصحاب من أنّه متى اختارت

مسئلة ١- ان ذات العادة في الوقت والعدد جميعاً اذا استمر بها الدم طويلاً كالشهر والشهرين والثلاثة او اكثر في الشهر الاول عند تجاوز الدم عن عاداتها وان كان يستحب لها الاستظهار بترك العادة يوماً او يومين او ثلاثة او الى العشرة كما تقدم في المسئلة السادسة من هذا الفصل ولكن في باقي الاشهر يجب عليها الاخذ بايام عاداتها فقط ( ١ ) فتتحيص بها واما ما سواه فاستحاضه مطلقاً ولو كان بصفت الحيض سواء

عدداً كان لها وصفاً حيث شئت من الشهر ولا يتعين ذلك (صيف جذاً) اما في الشهر الاول من الدم فلما عرفت في المسئلة ٥ من هذا الفصل من وجوب التحيض بمجرد رؤية الدم إلى عشرة ايام وقد سرح بذلك الموقفتان بلا اتيان فيه واما في باقي الاشهر فليطهروا بها في ذلك اياماً فابهما طاهران سيما موثقة بالديه في التحيض، الثلاثة بعد انقضاء الشهر الاول من الدم فلا اصل لم الثلاثة سيما في شهرين وماء هذا في اقيه الشهور فتمثل جيداً

( ١ ) و يدل عليها مرسله من العنونه عن غير واحد امرؤ بعد سماعها من غير تطهير في اواخر من حيض امته سألوا عن ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في وقته فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض ثلاث سنين فيها كل مشكل من سماعها وفهمها حتى لم يدع لأحد مقلداً وقد بالرأى اما احدي السنين والحائض التي لها ايام معلومة قد احتضنها بلا احتياط عليها ثم استحاضت واستمر بها الدم وهي في ذلك تعرف ايامها ومبلغ عندها فان امرأة يقال لها وطمة بنت أبي حبيش استحاضت فأتت أم سلمة فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال تدع الصلاة قدر أقر أنها او قدر حصنها

(الى ان قال) قال ابو عبد الله عليه السلام هذه سنة النبي صلى الله عليه وسلم في التي تعرف ايام أقر أنها لم تحتلط عليها (الى ان قال) واما من لها اياماً معلومة ما كانت من قليل او كثير بعد أن تعرفها وكذا ذلك أفنى أبي عبد الله عليه السلام وسئل عن استحاضه (الى ان قال) فلتدع الصلاة ايام أقر أنها ثم تغسل وتوضأ لكن صلاة (الى ان قال) قال ابو عبد الله عليه السلام هذا تعبير حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو موافق له فهذه سنة النبي صلى الله عليه وسلم في التي تعرف ايام أقر أنها لا وقت لها إلا ايامها قلت أو كثر.

(الى ان قال) فجميع حالات المستحاضه تدور على هذه السنن الثلاث لا تكاد تبدأ تخلو من واحدة منهن ان كانت لها ايام معلومة من قليل أو كثير فهي على ايامها وحلقها الذي حرت عليه ليس به عدد معلوم موقت غير ايامها (الى ان قال) ان ذلك قد صار لها وقت وحلفاً معروفاً فعمل عليه و تدع ما سواه (الحديث).

(و موثقة اسحاق بن حريز) مرويه في الوسائل في الباب ٣ من الحيض قال سألتني امرأة من أن ادخلها على أبي عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها فاذن لها فدخلت (الى ان قال) قالت في ان الدم يستمر بها لشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاة قال تجلس ايام جميعها ثم تغسل لكن صلاتين قالت له ان ايام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك فما عندها به قال دم الحيض ليس به حفاء هو دم حار تجد له حرقة و دم الاستحاضه دم فاسد بارد دالح

أمكن الجمع بين ما صفة الحيض وبين أيام العادة بأن كان العاقل بينهما عشرة أيام أو كان مجموع أيام العادة وما صفة الحيض بمقدار العشرة وما دونها أو لم يمكن الجمع سهما أصلاً ( ١ ) وعلى كلا التقديرين أن ما سوى أيام العادة استحاضة

( ورواية محمد الحلبي ) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٥ من الحيض قال سألت عن المرأة مستحاضة فقال أبو جعفر عليه السلام قد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن امرأة تستحاض فمرها أن تدرك أيام حيضها لأنصلي فيها ثم تغسل الخ .

( ورواية سماعة ) المروية في الباب ٣٩ قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة قل قل تصوم شهر رمضان إلا الأيام التي كانت تحيض فيها ثم تغنيها من بعد .

( ورواية ابن أبي يعمر ) المروية في الباب ١ من الاستحاضة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة مستحاضة إذا صمت أيام فرائها اغتسلت واحتشمت كرسفها ( إلى أن قال ) وتوضأت وصلى الخ .

( وصحيفة معاوية بن وهار ) عن أبي عبد الله عليه السلام مروية في الباب ٢٣ من الحيض قال المستحاضة تنظر أيامها فلا تصلي فيها ولا يقرأ بها عليها فإذا حدرت أمعها وراى الدم تنقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر الخ .

( ورواية عبد الله بن سنان ) المروية في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام في المستحاضة ( أنى أن قال ) ولا بأس أن يثني عليها إذا شاء إلا أن يحضها فيمتثلها زوجها ( ورواية مالك بن أنس ) في الباب المذكور قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن المستحاضة كيف يفشاها زوجها قال ينظر لأيام التي كانت تحيض فيها ويحيضها مستقيمة فلا يقرأ بها في عدة تلك الأيام من ذلك الشهر ويفشاها فيما سوى ذلك الخ ( وفي صحيفة سعد بن ) في الباب ١ من الاستحاضة فلتمسك من الصلاة عند أيامها التي كانت تقعد في حيضها الخ إلى غير ذلك من الروايات التي يظفر عليها المتتبع .

( واما صحيفة حفص بن الحنظري ) التي أخرجت من استمرارها الدم إلى الصمت دون الأحد نيام العادة المروية في الوسائل في الباب ٣ من الحيض قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام امرأة سألت عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدري أحيض هو أو غيره قال فقال لها إن دم الحيض حار غليظ أسود لدفع وحرارة ودم الاستحاضة أصغر بارد فإذا كان للدم حرارة ودفع و سواد فلتدع الصلاة الخ فهي بمقتضى الجمع بينها وبين الروايات المتقدمة كلها محمولة على غير ذات العادة من المتدأة أو المضطربة أو النسيبة للعادة

( ١ ) أما إذا لم يمكن الجمع بين ما صفة الحيض وبين أيام العادة فواضح من الروايات المتقدمة كلها قد أمرت بالأحد نيام العادة وليس في شيء منها الأمر بالأحد بالصفات أصلاً سوى صحيفة حفص وقد عرفت أنها بمقتضى الجمع بينها وبين الروايات المتقدمة كلها محمولة على غير ذات العادة ( وكأن من هنا ) قد ذهب المشهور كما صرح في الحدائق بل في الحواهر نقلاً و تحصيلاً إلى أن ما سوى أيام العادة استحاضة في فرض عدم إمكان الجمع بين أيام العادة وبين ما صفة الحيض بل لم يحك الجلال في هذا الفرض



مسئلة ٩٩ - ان ذات العدة اذا كانت عادية في الوقت فقط دون العدد واستمر بها الدم طويلاً ترجع الى عاداتها في الوقت حصه ( ١ ) وامت بالنسبة الى العدد فهي مضطربة أى لم تستقر لها بعد عدده وقد عرفت في المسئلة التاسعة حكم اضطربة وانها ترجع الى الصفات فما كان يصعد الحيض يجعله حيضاً وما كان يصعد الاستحاضة تجعله استحاضة وانما كانت فاقدة للصفات أى التمييز بأن كان دمها على لون واحد فترجع الى عادة عاداتها الى الأثر عن بهايه الشيخ و طاهر خلافة ومسبوطة وفي فيها لاخذ - صحت دون أيام العادة وعن طاهر الوسيلة التخيير بينهما

( واما ضعيفان حديثاً ) الروايات المتقدمة كلها الواردة جميعاً في عدم النكاح للحالية بأحدهما عن الأخذ بالصفات او التخيير بين الأحديهما و أيام العادة

( وأصرح من جميع الروايات ) المقدمة كلها في مذهب المشهور هو المرسلة الطويلة فابها كما لا بدعى على من لاحظها بطولها مما تأمر هي برجوع ذات العدة الى عاداتها لا بالصفات نعم تقرر خصوص من احتلظ عليها عاداتها مدة و الصفات حتى أجمعت عددها وموسمها من الشهر بالأخذ بالصفات ( ولين من هذا ) قد حكى ابن الشيخ رجع في سائر كتبه كالجمال وغيره عن معد لعد المشهور من حلى عن خلافة ومسبوطة انه قال بعد ذلك لو قيل بتقديم العادة مطلقاً لكان قوياً ( انتهى ) .

( و ما دامكن الجمع ) بين ما يصعد الحيض و بين أيام العادة بعض مقدار عشرة أيام أو أكثر او يكون مجموعهما بمقدار العشرة و مدونها فاشهور و ان كان يحكم بجمعيتهم معاً بل طاهر المدارك وعن طاهر المنتهى الاتفاق في الصورة الأولى أعني فصل مقدار عشرة أيام أو أكثر ما بينهما كما أن عن الرباض انه أرسل الإجماع في الصورة الثانية أعني كون مجموعهما بمقدار العشرة أيام و مدونها

( ولكن الأقوى ) كما في الحواهر هو الأخذ بإتمام العادة فقط في كلتا الفودين جميعاً فإن الروايات المتقدمة كلها كانت في مقدم النكاح وقد أمرت بالأخذ بإتمام العادة و ليس في شيء منها من الأخذ بالصفات عين ولا أثر

( وأصرح من الجميع ) في هي حبيصته ما سوى أيام العادة هو مرسلة يونس المتقدمة المشتملة على ( قوله عليه السلام ) فهدى سبه لثني نعرف أيام إفراحتها لا وقت لها الا أيامها قلت او كثرت ( و قوله عليه السلام ) ان كانت لها أيام معلومة من فضل او كثير فهي على أيامها و حلفها الذي حثرت عليه ليس فيه عدد معلوم موقت غير أيامها ( و قوله عليه السلام ) ان ذلك قد صار لها وقتاً و خلقاً معروفاً تعمل عليه و تدع ما سواه الح

( ١ ) و ما في الحواهر من الاشكال في تقدم العادة بحسب الوقت على التمييز ( ضعيف ) بل في مصباح الفقيه ليس بشيء ( قل ) بل المتبادر من حمله من احصاها ليس الا بإرادة الأمر بترك الصلاة في الوقت المعلوم ( انتهى ) و هو كذلك كما يظهر بالتأمل في الأجواب المتقدمة في المسئلة السابقة سيما مرسلة يونس المشتملة على قوله عليه السلام لا وقت لها الا أيامها قلت او كثرت ( الى ان قل ) ليس فيه عدد معلوم موقت غير أيامها ( الى ان قل ) ان ذلك قد صار لها وقتاً و خلقاً معروفاً تعمل عليه و تدع ما سواه الخ

في العدد اذا اتفقن وأما اذا اختلفن أو لم يكن لها الأثارب فتتخير في التحيص من الثلاثة إلى العشرة كما أن ذات العادة اذا كانت عادتها في العدد فقط دون الوقت واستمرت بها الدم طويلاً ترجع إلى عادتها في العدد خاصة ( ١ ) وأما بالنسبة إلى الوقت فهي مضطربة أي لم تستقر لها بعد عادة وقد عرفت أن المضطربة ترجع إلى الصعات وقد تقدم للصعات فلا ترجع إلى عادة سائرها في الوقت وذلك ما عرفت قبلًا في المسئلة التاسعة من أن المراد من الرجوع إلى عادة الأثارب هو الرجوع إلى عادتهن في العدد دون الوقت بل لابد لها حينئذ من أن تجعل العدد من عادتها في الشهر الثاني في الوقت الذي تحبست فيه في الشهر الأول وتجعله في الشهر الثالث في الوقت الذي تحبست فيه في الشهر الثاني وهذا إلى الأحرار

مسئلة ١٢ - أن ذات لعدة اذا است عادتها وقتاً وعدداً واستمرت بها الدم طويلاً كالشهر والشهرين والثلاثة أو أكثر والأقوى أن حاله كحال استدامه والمضطربة عيماً فهي الشهر الأول من الدم تحبص ( ٢ ) من

( ١ ) ( قال في مصباح العقبة ) وذلك ما ثبت نصاً وإجماعاً من أن العادة تستقر برؤية الدم عدة أيام سواء من شهرين وما زاد وأنه اذا استمرت بها الدم ترجع إلى عادتها عند استقرارها ( انتهى ) وهو حينئذ ( نعم ) قد يتوهم ويقال إن المرأة في موطنه استحقاق من حرر المتقدمة في المسئلة السابقة فترمت أن من استمرت بها الدم تختلف عليها أيام حبسها بالعدم والتأخير ثم هذا الإجماع يقتضي متابعة الصعات و أم يدكر متابعتها لعادتها في العدد

( و لكن الموهوم ضعيف ) فإن الأمر بمشاهدة الصعات في جواب الإجماع مرسل على الحيثية التي سألت المرأة عن تلك الحيثية ومن المعلوم أن سؤالها ثابت من حيث الاضطراب في الوقت فقط دون غيره ولا أمر بمتابعة الصعات في الجواب بل من حيث الوقت أيضاً لأن حيث العدد الذي لها عادة معينة من هذه الجهة وهذا واضح .

( ٢ ) أم تحبصها في الشهر الأول من رؤية الدم إلى عشرة أيام فقد مضى كما اشرنا في امتن في المسئلة ٥ من هذا الفصل فلا يعيد ﴿ وأما رجوعها ﴾ في باقي الشهور إلى الصعات فهو المشهور بين الأصحاب بل في الجواهر لا خلاف أحده

( ولكن مع ذلك ) قد حكى عن أبي الصلاح رجوع المضطربة بمعنى الناسبة للعادة إلى عادة سائرها كما تقدم منه ذلك في المبتدأة وحكى عن ابن زهرة أنها تجعل عشرة أيام حبساً وعشرة أيام طهراً كما تقدم منه ذلك في المبتدأة أصلاً

( وعلى كل حال ) الأقوى ما عليه المشهور واستدل له المدارك بأدلة الصعات المتقدمة تفصيلها في المسئلة ١ من الفصل السابق واستدل له المختلف بمرسلة يونس الطوبية وقد مضى موضع الحاجة منها للمقام في المسئلة ٩ من هذا الفصل استعقبة للمبتدأة والمضطربة في آخر التعليق المرقم ٢٢ فراجع واستدل له الجواهر بكلا الأمرين جميعاً وهو جيد .

﴿ وأما رجوعها ﴾ اذا فقدت الصعات أي التمييز إلى عادة سائرها أي أقاربها فلأن أصل دليل الرجوع

رؤية الدم الى عشرة ايام كما تقدم في المسئلة الخامسة و في باقي الشهور ترجع الى الصفات وما كان من الدم صفات الحيض تجعله حياً و ما كان منه صفات الاستحاضة تجعله استحاضة و إذا فقدت الصفات أى التمييز بأن كان دمها على لون واحد فكان كله أسود مثلاً أو أحمر أو أصفر فترجع الى عادة سائرها أى في العدد فتجعل حيضها بهذا العدد في الشهر الثاني في الوقت الذي تجبص فيه في الشهر الأول و إذا فقدت النساء أى الأقارب أو احتلن في العادة فتتجبر في التحيض في كل شهر من ثلاثة ايام الى عشرة ايام و العدد الذي احتدته من

الى عادة سائرها كما تقدم في المسئلة ٩ كان موثقة سماعة و موثقة زراة و محمد بن مسلم المؤسدين بموثقة ابي بصير الواردة في النساء الآمرة بالرجوع الى ايام أمها و احتها او حالها .

( و موثقة سماعة ) و ان كانت هي في حموس المستندة و لكن كما عظمها حكمها الى المصطرة أى من لم تستقر لها بعد عادة لأن ما لا يرجع الى حموس المستندة الى عادة سائرها ليس على الظاهر شيء سوى انه لاعادة لها ولا صفات لدمها كما هو المعروف كى ترجع اليها فكذلك نعمته الى الناسية التى قد استقرت لها عدة و لكنها قد يستمر فعلاً من اختلاف ايامها عليها من طول الدم و رادت الايام و نقصت حتى أعتلت عددها و موضعها من الشهر كما في مرسله يونس الطويلة او لم يرد ذلك من جهة اخرى و دانت لوجود الملاك فيها بعينه .

( هذا مضافاً ) الى ان موثقة زراة و محمد بن مسلم كان عنوانها المستحاضة وهو عنوان عام يشمل لفظاً كلاً من المستندة و المصطرة و الناسية جميعاً اما استمرار بهن الدم ( ومن جميع ما ذكر ) يظهر لك ضعف ما عن طاهر الأصحاب من عدم رجوع الناسية اذا فقدت التمييز الى عادة سائرها ( قال في الجواهر ) لعدم الدليل عليه ( و وجه الضعف ) ما ظهر لك من وحدة الملاك الجاري في الحد جميعاً بل و عموم موثقة زراة و محمد بن مسلم ( والله العالم ) .

و أما تجييرها ~~فإن~~ اذا فقدت الصفات و فقدت الأقارب ايضاً او احتلن في العادة في التحيض في كل شهر من ثلاثة ايام الى عشرة ايام فلأن أصل دليل الرجوع الى الايام كما تقدم في أواخر المسئلة ٩ كان هو الروايات المشهورة بروايات الايام و هي موثقة سماعة و رواية الحرار و موثقنا عبد الله بن بكير و مرسله يونس الطويلة و ما سوى رواية الحرار و ان كان وارداً في المستندة و لكن كما أحرينا الحكم في المصطرة لان الملاك موجود في كليهما جميعاً وهو فقد العادة و الصفات أى التمييز و فقد الأقارب او احتلن في العادة فكذلك تجريه في الناسية وقتاً و عدداً ايضاً لان الملاك موجود في الناسية المعروفه في المقام بعينه وقد عرفت في المسئلة ٩ ان مقتضى الجمع بين روايات الايام هو التجبر من الثلاثة الى العشرة

( هذا مضافاً ) الى ان رواية الحرار كان عنوانها المستحاضة و هو عنوان عام يشمل المستندة و المصطرة و الناسية جميعاً و هي طاهرة في التجبر من الثلاثة الى العشرة ( و من هنا يتضح لك ) ضعف ما سوى المختار من سائر الأقوال التى هي في المسئلة فإن فيها اقوالاً كثيرة .

( و منها ) التحيض في الشهر الأول ثلاثة ايام و في الثاني عشرة ( و منها ) عكسه ( و منها ) التحيض

الثلاثة الى العشرة تجعله هي في أوّل الشهر كما في المستدأة والمضطربة عباً .

مسئلة ٩٣ - ان ذات العدة اذا سبب عاداتها بحسب الوقت فقط واستمر بها الدم طويلاً فبالنسبة الى العدد يرجع الى عاداتها لأمثلة (١) وأما بالنسبة الى الوقت فترجع الى الصفات (٢) و اذا فقدت الصفات فلا ترجع الى عادة نساءها أي أقاربها في الوقت وذلك لما عرفت في المسئلة التاسعة من ان أفراد من الرجوع الى عادة الأقارب هو الرجوع الى عاداتهم في العدد لأن الوقت وعلى هذا معنى المقام لا بد لها حينئذ من الرجوع

في كلّ شهر سبعة أيّام ( و منها ) ستة أيّام ( و منها ) ثلاثة أيّام ( و منها ) عشرة أيّام ( و منها ) التحيض في كلّ شهر ستة أيّام أو سبعة أو عشرة من شهر و ثلاثة من آخر ( و منها ) التحيض بسبعة في كلّ شهر أو ثلاثة في الشهر الأوّل و عشرة في الشهر الثاني ( و منها ) الاحتياط بأن تعمل في الزمان كلّ ما عمله المستحاضة و تترك ما تتركه الحائض و تغسل للحيض في كلّ دفعة حتّى تصل اصبعها فيه و رقعاً .

(١) و أما جعلها العدد الذي احتياط به من الثلاثة الى العشرة في أوّل الشهر ، فلهذا تقدّم في آخر المسئلة ٩ من ان موافقته عند الله من سائر الوجوه دين في المستدأة طاهران سيما ثابته منهما في جعل العدد في كلّ شهر من أشهر الدم في أوّل و بعد الا أحرب حكم استدأ من حيث الرجوع الى الأيّام في المضطربة و الناسية جميعاً لمعلوم المالك الموقوف عليهما ، أحرياء من حيث جعل العدد في أوّل الشهر ايضاً .

(٢) فان العادة مقدّمة شرعاً على الصفات كما عرفت ذلك في المسئلة ١٠ لأنّ الشارع في النصوص العديدة المذكورة هذا قد أمر ذات العادة بالأخذ بعدتها ، ولم يعتبر الصفات لها اصلاً و أمّا ، يعتبر الصفات كما تقدّم في مرسله يونس الطويلة لغير ذات العادة ( و عليه ) فإطلاق كلام المحقق في الشرائع حيث قلنا و المضطربة العادة بمعنى به ، في هذا الكتاب الناسية يرجع الى التمييز فنعمل عليه من إطلاق كلام الأصحاب على ما في الحدائق حيث قال انهم أطلقوا رجوع المضطربة بمعنى به الناسية بجميع أقسامها الى التمييز هو في غير محلّه .

( و من هنا يتوجّه ) اليهم ما ذكره المدارك عن بعض المحققين من ان المضطربة هي من سيئت عاداتها أمّا عدداً أو وقتاً أو عدداً و وقتاً و الحكم برجوعها الى التمييز مطلقاً لا يستقيم لأنّ ذاكرة العدد ناسية لو فت لو عارض تمييزها عدد ايام العادة لم ترجع الى تمييزها لأنّ على ترجيح الذاكرة على التمييز و كذا القول في ذاكرة الوقت ناسية العدد ( انتهى ) .

(اقول) و يمكن أن يكون مراد الشرائع و كلّ من أطلق في رجوع الناسية الى التمييز هو رجوع الناسية وقتاً و عدداً أو رجوعها في خصوص الطرق المنفردة لا مطلقاً فإن نسب الوقت و العدد جميعاً رجعت في كليهما الى الصفات و إن نسبت احدهما رجعت في خصوص ما نسبت اليها لا في كليهما جميعاً ( والله العالم ) .

(٢) و ذلك لما تقدّم في المسئلة السابقة ممّا استدلل به المدارك و المختلف و الجواهر و لاوّل تدلّة الصفات و الثاني بمرسله يونس الطويلة و الثالث بكليهما جمعاً و استبعاداً

في العدد إلى عادة ميسره و تحملها في أول الشهر من الدم (١) فأقول ما رأيت الدم تنحصر بعد أيام عاينها  
ثم بعد مضي شهر من رؤية الدم تنحصر أيضاً بهذا العدد وهكذا الأمر في بقية الشهور فكذلك مضي شهر تنحصر  
بهذا العدد .

مسئلة ١٢ - ان ذات العادة اذا سبت عاينها بحسب العدد فقط و استمر بها الدم طويلاً فبالسبب إلى  
الوقت ترجع إلى عاينها لا محالة (٢) وأما بالنسبة إلى العدد فترجع إلى الصمت (٣) و إذا فقدت الصمت  
فترجع إلى عدة سبب أي في العدد (٤) و إذا فقدت السبب أي الأقارب أو اختلف في العادة فتتحير في التحصيل  
من ثلاثة أيام إلى عشرة (٥) .

(١) و ذلك لما اشير إليه مختصراً في آخر المسئلة السابقة و موصلاً في آخر المسئلة من ان موافق  
عبدالله بن بكير سبب الثانية منهما طاهر بان في حمل العدد في كل شهر من شهر الدم في أوله ( و لعل  
من هنا ) قد حكى عن الدخيرة اختار ما احتج به في المتن ( فقال ) لو قيل مدونها في الشهر الأول من  
أول الدم مقدار حيضها ثم انها تجري الأحكام في باقي الشهور لم يكن مبدأ من الصواب ( و سمع الحواهر )  
فقال لا بعد ايحاب وضع العدد عليها في أول الدم مع عدم التمييز كما قلناه في السابقة يعني في المستداه  
( قال ) وفاقاً لكشاف اللثام .

( اقول ) بل و للتذكيرة ايضاً على ما تقدم ( قال ) و لعله المساق من التدبير في الأحصاء ( اقول ) و كأنه  
يشير بذلك إلى موافقه عبدالله بن بكير ( قال ) بعد فرس شمولها لها ( اقول ) و كأنه يشير بذلك إلى عموم ملاك  
الموافقين و عدم اختصاصه بالمستداه فقط وان كانتا واردتين فيها بل يجري في كل من المستداه و المضطربة و النسبية  
للوقت جميعاً .

( و على كل حال ) يظهر لك من جميع ما ذكر إلى هنا صعب ما عن لاكثر على ما في المدارك من عن  
المشهور على ما في الحدائق من ان النسبية للوقت تنحصر في وضع عددها في أي وقت شئت من الشهر ( و هكذا )  
صعب ما عن المسوط و الارشاد في الحدائق من الاحتياط المتقدم في النسبية وقتاً وعدداً بأن تعمل في الرمان  
كله ما عمله استحاصة و تترك ما تتركه الحائض و تعتمد للحيض في كل وقت يحتمل انقطاعه فيه  
واقعاً .

( ٢ ) و ذلك لما اشير إليه في المسئلة السابقة من ان العادة معدومة شرعاً على الصمت الح  
( ٣ ) و ذلك لما اشير إليه في المسئلة السابقة مختصراً و في السابقة عليها موصلاً من أدلة الصمت و  
مرسلة يونس الطويلة و ان المدارك و المحتلف و الحواهر قد استدلوا بهما فالأول بالأول و الثاني بالثاني و  
الثالث بكليهما جميعاً و استحوذناه

( ٤ ) و ذلك لما اشير إليه في المسئلة ١٢ المنعقدة للناسبة وقتاً وعدداً من ان دليل الرجوع إلى عادة  
سببها يشعلان للناسبة للعدة ايضاً عاينه أن أحدهما يشعلها ملاك و الآخر لفظاً و راجع ولا يبعد .  
( ٥ ) و ذلك لما اشير إليه في المسئلة ١٢ أصح من ان دليل الرجوع إلى الأيتام هو الروايات المشتهرة

## فصل في احكام الحائض وفيه مسائل كثيرة

مسئلة ١ - يحرم وطئ الحائض في فلتها ما يتفق علماً ثانياً ( ١ ) بل يجب تعريض الواطئ ( ٢ ) اذا كان عالماً بالحَيْض وحرمة وطئ الحائض في فلتها ( ٣ ) اي يبرأ بربع حد الرأى وهو خمسة وعشرون سوطاً اذا

بروايات الأيتم وهي وان كانت وردت علماً في المستندة ولكن ملاكها موجود في المضطرة والناسية أيضاً ( مصافاً ) الى ان عنوان بعضها عام يشمل الجميع لفظاً فوق لشمول ملاكها كما بدأنا ايضاً الى النصف ادم مجموع الروايات بضم بعضها الى بعض هو التخيير من الثلاثة الى العشرة .

( و من هذا يتضح ) لك صف ما سوى المختار من سائر اقوال الاصحاب في المسئلة ( من التخيير ثلاثه ايتام ) ( او التخيير بين سنة او سعة ) في كل شهر و بين عشرة من شهر و ثلاثة من آخر ( او التخيير بين ثلاثة من الشهر الاول و عشرة من الثاني ) ( او عكسه ) ( او سمع ايتام في كل شهر ) ( او ستة ) ( او عشرة ) ( او الاحتياط ) بالجمع بين افعال المستحاضة وتروا الحائض غسل الحوض في كل وقت يحتمل انقطاعه واقعاً الى غير ذلك مما لاحاجه الى استقصائه .

( ١ ) كما يظهر ذلك من الحدائق والمدارك بل في الجواهر قدادى الضرورة من الدين وحكم بكم مستحله ( قال ) على حسب غيره من الضروريات ( انتهى ) ( اقول ) و يدل على الحرمة مصافاً الى هذا كله بل وقوله تعالى في سورة النقرة و يشاؤك عن المحيض قل هو اذى فترأوا النساء في المحيض ولا تقرنوهن حتى يطهرن فاذا طهرن فانوهن من حيث امركم الله ( الآية ) احذر كثيرة كما يظهر من ارجعة الواسائل في أبواب مختلفة من الحيض والاستحاضة سيما الباب ٢٢ من الحيض .

( ٢ ) كما في المدارك وعن الردص والدخيرة و انتمهم قد حكموا بتعريضه بما يراه الحاكم لا بشيء معين حتى انه حكى عن أبي على ولد الشيخ تقديره ضمن حد الرأى وردت المدارك بقوله ولم نقف على ما أحده غير ان الحدائق تمجيب من عدم وقوفهم على حد التعريض مع ورود الأختيار في ذلك و هو في محله إذ في الواسائل في الباب ١٣ من التعريضات ذكر روايتين مصرحتين بربع حد الرأى وفي الباب ٢٨ من الحيض ذكر مرسله على من ابراهيم العمري المصري بربع حد الرأى في اول الحيض و سبعة في آخره و عليها تعتمد الروايات المصرحتان بالربع محل المطلق على المفيد و اما ما في الحدائق من يجوز ترك حيض الحبرين الاولين لكونهما مسدين و الحبر الثالث مرسل فصيف إذ بمجرد الإرسال لا ينبغي الطرح و الرد اذا كان المرسل ممن يعتمد عليه .

( ٣ ) قد صرح باعتبار هذين الفيدس أعنى العلم بالموضوع و حكمه صاحب المدارك و هو في محله وإن



كان الوطى في أول الحيض و شمنه إذا كان الوطى في آخر الحيض كما في الحديث نعم الأقوى حوار و طى الحائض إذا تجاوز معها عن عاداتها ( ١ ) في نفسها و ان استحبت لها الاستظهار كما تقدم في المسئلة السادسة من الفصل السابق بترك العبادة يوماً أو يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة من يستحب للروح أبساً ترك وطئها في مدة الاستظهار ( ٢ ) بل إلى العشرة و ان كانت الحائض قد استظهرت بأقل من ذلك أو لم تستظهر أصلاً و لكن لا يحرم شرعاً على الزوج وطئها في هذه المدة .

مسئلة ٢ - إذا أحضرت المرأة أنفها حائض فحبت تصديقه ( ٣ ) و يحرم على زوجها وطئها في نفسها

الحديث مما لا يجرى مع الجهل بالموسوع أو الجهل بالحكم بل في كذا من المدارك و الحدائق و عن حملة من الأصحاب التصريح بأنه لا شيء عليه مع الجهل بالحجس أو سيانه أو مع الجهل بالحكم أو سيانه و علقه الحدائق بعدم توجه الخطأ إلى الوطى في هذه الحالات ( وهو ضعيف ) و إن الأحكام الإلهية الواقعية مشتركة بين الجميع لا تتغير ولا تتبدل بالجهل و السبب و نحوه بلا شبهة نعم تسقط هي في الصور المذكورة عن خصوص مرتبة التنجيز فلا يستحق العقاب عليها إلا في الجهل بالحكم إذا كان عن تفسير فيستحق العقاب عليه لا أن الحكم يسقط من أصله وهذا واضح .

( ١ ) كما في المدارك و ان حكى عن المنتهى و حوب الاحتياط في مدة الاستظهار و لكنه مما لا ملزم له بعد ما سبق على استحباب الاستظهار دون وجوبه نعم إذا قلنا بوجوب الاستظهار و ان الشارع قد أمر أن يعمل في هذه المدة معاملة الحيض واقعاً فحرم على كل من الروح و الزوجة الجماع فيها و لكنه خلاف ما حققناه في محله .

( ٢ ) و وجه استحباب ترك الوطى على الروح في هذه المدة ان ملاك الاستظهار هو تعليق الشارع فيها حجاب الحرمة على الوحوب و هو موجود في كل من الزوج و الزوجة جميعاً فعليهما رعابته ولو استحباً لا وجوباً و ذلك لما حقق في محله من عدم وجوب الاستظهار شرعاً .

و من هذا يتضح لك استحباب ترك الوطى إلى العشرة و ان استظهرت هي باقداً من ذلك أو لم تستظهر أصلاً و ان اختيار الحائض أحد أطراف التحجس لا يوجب سقوط الطرف الآخر عن الزوج كما ان عدم عملها بما يستحب عليها من الاستظهار رأساً مما لا يوجب سقوطه عن الروح كذلك فظاهر جيداً

( ٣ ) كما في المدارك و لكن فيقدم بما إذا لم يكن متهمته تصحيح حق الزوج بل في الحدائق و العواهر عن الخلاف في المسئلة إذا لم تكن متهمته ( أقول ) و بدل على المطلوب مصداقاً إلى هذا كله ( ما رواه الوسائد ) في الباب ٤٧ من الحيض عن الكليني بسند حسن عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال العدة و الحيض إلى النساء إذا ادعت صدقت ( و رواه عن الشيخ أيضاً ) بسند صحيح عن زرارة قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول العدة و الحيض إلى النساء .

( و قد يستدل على المطلوب ) بقوله تعالى في سورة البقرة و لا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن مدعوى أنه لولا وجوب الفول لما حرم الكتمان ( و لكن الجواهر ) تطرف فيه و هو في محله ان

مسئلة ٣ - يجوز الاستمتاع من الحائض بما فوق السرة و تحت الركبة بما يوافق علماً (١) و أمّا الاستمتاع منها بما بين السرة و الركبة في غير الوطى في القبل فالأقوى حواره على كراهية حتى الوطى في الدبر (٢) .

الآية الشريفة هي في الحمل لا في الحيض مصافاً الى ان حرمة الكتمان مما لا يستلزم وحبس القول تعسداً بل لعلّه بحسب عليها طهار الحمل كي يشهد الناس قسوة البطن وشبههم العلانم فيحصل بهم العلم بدالك فيعملوا بعلمهم لا بقولها تعسداً

( كما أنه قد يستدلّ ) للتفديد بعدم كونهما متهمه بما روي الوستائد في الدبر المتقدم عن اسماعيل بن أبي ريداد عن حمير عن أبي عبد الله عليه السلام ان أمير المؤمنين عليه السلام قال في امرأة ادّعت أنها حاضت في شهر واحد ثلاث حيض فقل كلوا دعوة من بطقتها ان حيدها كان فيما مضى على ما دعت فان شهدن صدقت ولا فهي كاذبة . ( و لكن عن بعض الأصحاب ) المناقشة في دالك بأن معاد الحبر على تقدير العمل به أحسن من المادعي و الدعوى فيه مخالفة للعادة قليلة الوقوع حدّاً و أين هذا من الإباحة في الحيض الذي هو شيء عادي و استجودها ) الحدائق وهي كدالك ( وعليه ) فانقدم من استدراك من التفديد بعدم كونهما متهمه و ما عن الشهيد الثاني من إميل الى عدم قبول قولها إذا لم يردح كذبها ضعيف لا دليل عليه و لكن من هنا قد حكى عن نهاية العلانم و ذكرى الشهيد الأول قبول قواها ولو مع طهر الروح كذبها ( قال في الحدائق ) و هو الأقوى عملاً بظاهر الخبرين ( انتهى ) و هو كذلك .

(١) قال في الجواهر إجماعاً محصلاً و معمولاً مستفيضاً عدية الاستعاضة كالسنة ( أقول ) و أمّا خبر عبدالرحمن المصري المروي في الوستائد في آخر الدبر ٢٤ من الحيض قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ما يجد له من الطامث قال لا شيء حتى يظهر فهو كما في الجواهر و عن الشيخ محمول على إرادته به لا شيء له من الوطى في الفرج بقربة الأخصر الآية المصرفة بحوار ما سوى ذالك تسريحاً

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب ( قال في الجواهر ) شهرة كادت تكون جماعة ( قال ) بل عن طهر التبيان و مجمع البيان الإجماع على الدبر كما في صريح الخلاف الإجماع ايضاً على حوار الاستمتاع بما بينهما في غير الفرج ( الى ان قل ) و عن السيد المرتضى في شرح الرسالة انه قل و لا يحل الاستمتاع منها الا بما فوق الميرر و منه الوطى في الدبر ( قال ) و لم أعثر على موافق له في ذالك سوى ما عساه يظهر من الأردبيلي من الميل اليه ( انتهى ) .

﴿ أقول ﴾ و يدل على المشهور مصافاً الى الأصل و إطلاق مادل على حوار الاستمتاع بالمرأة بل و إطلاق مادل على حوار وطئها في الدبر الشامل لحان الحيض ايضاً ( روايات مخصوصة ) بهذه المسئلة مستفيضة فيها جدّاً كما يظهر بمراجعة الوستائد الباب ٢٥ من الحيض .

( ففى رواية عبدالمالك ) بن عمرو قال سألت أبا عبد الله عليه السلام ما لصاحب المرأة الحائض منها فقال كل شيء ما عدى القبل منها بعينه ( و فى موثقة عبد الله بن بكير ) عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا حاضت

مسئلة ٤ - الأقوى عدم وجوب الكفارة على من وطئ الحائض في قتلها سوى الاستمرار وإن استحب

المرأة فليانها روحها حيث شاء ما اتقى موضع الدم (وهي رواية معاوية بن عمار) ما يحل لروحها منها فان ما دون الفرج (ومثلها) رواية عبدالله بن سنان .

(وفي رواية العياشي) في تفسيره عن عيسى بن عبدالله قال أبو عبدالله عليه السلام المرأة نجس يحرم على روحها أن يأتها لقول الله ولا تقر بوهن حتى يطهرن فيستقيم للرجل أن يأتي امرأته وهي حائض فيما دون الفرج (وفي رواية أخرى لسد المذنب) كل شيء غير الفرج (وفي موثق هشام) لا بأس إذا احتبث بالثالث الموضع (وفي رواية عمر بن حنظلة) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام ما للرجل من الحائض قال ما بين المعتدين (وفي صحيحة عمر بن يزيد) ما بين إليئها ولا يوف (واللهي) محمول على الكراهة جمعاً بينها وبين ما تقدم من قوله عليه السلام كل شيء ما عدى القبل بعينه أو ما اتقى موضع الدم أو ما دون الفرج أو فيما دون الفرج وبحو ذلك

احتج المرنسي رحمه الله لعدم حوار الاستمتاع من الحائض إلا ما فوق المبرر (بقوله تعالى) ولا تقر بوهن حتى يطهرن (و بقوله) فاعتزلوا النساء في الحيض يدعوى أن المراد من الحيض هو وقت الحيض (والصحيحة الحلبي) المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من الحيض أنه سئل أبا عبدالله عليه السلام عن الحائض ما يحل لروحها منها قال تشرد بهار إلى الركبتين وتخرج سرتها ثم له ما فوق الإبرار (و موثقة أبي بصير) امرؤة في الباب المذكور عن أبي عبدالله عليه السلام قال سئل عن الحائض ما يحل لروحها منها قال تشرد بهار إلى الركبتين وتخرج سافها وله ما فوق الأزار .

(أقول) مما قوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يطهرن فهو ظاهر في النهي عن خصوص موضع الدم دون غيره وذلك بقربه (حتى يطهرن) وبذلك عليه موثق عبدالله بن بكير المتقدمة به وما عن المفسر من أيضاً من أن اليهود كانوا يمتزلجون النساء في مدة الحيض فلا يؤاكلوهن ولا يثربوهن فسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فزلت هذه الآية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعوا كل شيء إلا الكاح

(هذا كله) مصداقاً إلى ظهور الاحتمال المتقدمة كله أو صراحتها في حلبة كل شيء منها ما سوى الفرج فيحتمل بها عموم قوله تعالى ولا تقر بوهن لو سلم عمومهم وشموله لما سوى موضع الدم (و أمّا قوله تعالى) فاعتزلوا النساء في الحيض فمن المحتمل أن يكون لفظ الحيض إسم مكان فلا يند إلا على حرمة الوطئ في خصوص موضع الدم دون غيره لا اسم زمان ولا مصدر كالمحيي ليعتاج إلى تقدير لفظ زمان أي فاعتزلوهن في زمان الحيض بن لو سلم كونه إسم زمان أو مصدراً فأقصاه العموم وهو محقق بما عرفت من الاحتمال .

(ومنه يظهر لك) حال الصحة والموثقة أيضاً فإنهما يقتضي الجمع بينهما وبين تلك الاحتمال المتقدمة الصريحة في حواز ما سوى القبل بعينه محمولتان على كراهة مباشرة ما بين السرة والركبة لا الحرمة أي طلب الترك محو الاست والإلزام شرعاً (وعن الشيخ) احتمال حملهما على التقييد نظراً إلى أن حملة من العامة قد ذهبوا إلى حرمة ما دون الأزار وإن حكى عن جمع آخرين منهم الكراهة

## له الكفارة (١)

(و يظهر ) من الحد آثاق الحزم بالحمل على التقية و مقتضاه نهي المنع عن مباشرة ما بين السرية و الركعة رأساً لا تحريمها ولا تبرئها و هو مشكل حدّاً بل الأقوى كراهتها للروايتين بل قد يشعر بها روايتا الحشاش والحلي أيضاً ، المرديتان في الباب ٢٦ المرخصتان في الاصططاع مع الحائض أدالست درعاً واثرتت شوب و الله العالم

(١) المشهور بين المتقدمين وجوب الكفارة بل عن الانتصار و الخلاف و الغنية الاجماع عليه و لكن المشهور بين المتأخرين من المحقق و العلامة و من تأخر عنهما عدم وجوبها و إن استجبت .

﴿و بدل على ثبوت الكفارة في الحمل ﴾ طائفة من الروايات المروية في الوسائل ، عليها في الباب ٢٨ من الحيض و بعضها في الباب ١٣ من التعريفات (ففي رواية داود بن فرقد) عن أبي عبدالله عليه السلام في كفارة الطمث ان يتصدق إذا كان في أوله بدينار و في وسطه نصف دينار و في آخره ربع دينار قلت فإن لم يكن عنده ما يكفر قار و يتصدق على مسكين واحد و الا استغفر الله و لا يعود فإن الاستغفار نوبة و كفارة لكن من لم يجد السيد إلى شيء من الكفارة .

( و في مرسله الصدوق ) قال روى انه إن جامعها في أول الحيض فعليه أن يتصدق بدينار و إن كان في نصفه نصف دينار و إن كان في آخره ربع دينار (و يطابق المرسله) مصمومة الرضوى المروية في المستدرک في الباب ١٣ من الحيض .

(و في خبر محمد بن مسلم) قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأتي المرأة و هي حائض قال يجب عليه في استقبال الحيض دينار و في إستدباره نصف دينار (و في مرسله على بن ابراهيم) قال قال الصادق عليه السلام أنى امرأته في الفرح في أول أيام حيضها فعليه أن يتصدق بدينار ( الى ان قال ) و ان أتتها في آخر أيام حيضها فعليه ان يتصدق بنصف دينار الخ (و في صحيحة محمد بن مسلم) قال سألت عن أنى امرأته و هي طامث قال يتصدق بدينار و يستغفر الله تعالى ( و في مؤلفه أبي بصير ) عن أبي عبدالله عليه السلام قال من أنى حدثاً فعليه نصف دينار يتصدق به .

(و في رواية عبد الملك) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أنى حاربه و هي طامث قال يستغفر الله و قال عبد الملك فان الناس يقولون عليه نصف دينار أو دينار فقال أبو عبد الله عليه السلام فليصدق على عشرة مساكين ( و ذكر في مصابح الفقيه ) رواية أخرى عن عبد الملك قال فيها إن كان واقفاً في استقبال الدم فيستغفر الله و يتصدق على سبعة نفر من المؤمنين بقدر قوت كل رجل منهم ليومه و لا يعد و إن كان واقفاً في إدبار الدم آخر أيامها قبل الغسل فلا شيء عليه (يعنى من التصديق) .

( و في حسنة الحلبي ) عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يقع على امرأته و هي حائض ما عليه قال يتصدق على مسكين بقدر شعرة (و يطابق الحسنة) عيناً مرسله الصدوق و المقنع على ما ذكره المستدرک في الباب ٢٣ من الحيض فراجع

• • • مع العلم والعمد (١) والكفارة هي دينار واحد ان كان الوطى في اول الحيض ونصف دينار

﴿وبدل على نفي الكفارة﴾ سوى الاستعفار طائفة اخرى من الروايات المروية في الوطى عليها في الباب ٢٩ من الحيض وبعضها في الباب ١٣ من التعزيرات (ففي صحيحة عيسى بن القاسم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته وهي طامث قل لا يلتصق فعل ثالث وبهي الله أن يقرها قالت فان فعل عليه كفارة قل لا أعلم فيه شيئاً يستعفر الله (و في موثقة زرارة) عن أحدهما قال سألت عن الحائض يأتيها روحها قال ليس عليه شيء يستغفر الله ولا يعود.

(و في رواية لبيت المرادي) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقوع الرجل على امرأته وهي طامث شخصاً قال ليس عليه شيء وقد عصي ربه (و الخطأ) مكسر الحاء وسكون الطاء هو الداء بقرينه قوله عليه السلام و قد عصي ربه (و في رواية إسماعيل بن العصل) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهله وهي حائض قال يستغفر الله ولا يعود الف.

﴿أقول﴾ لا يسفي الارتياح في أن الطائفة الثانية هي مريضة في عدم وجوب الكفارة وأنه لا شيء على من وصى الحائض سوى الاستعفار وان الطائفة الأولى حتى خرجت من مسلمة المشتمل على لعنة (يحب) ليست مريضة في وجوبها بل طاهرة فيه فيحمل الظاهر على ما لا ينافي النص وهو الاستصحاب من رواية عبد الله بن مسعود طاهرة في الاستصحاب من غير حاجة إلى حملها عليه فإن الإمام عليه السلام في بند الأمر لم يأنر شيء سوى الاستعفار ولكن المرادى لما قال إن الناس يقولون عليه نصف دينار أو دينار فقال عليه السلام فليصدق على عشرة مائة كين فلو كان التصديق واحداً شرعاً لا يجوز تركه لأمره عليه السلام من الأول وهذا واضح (هدامصافاً) إلى ما قبل من أن بعض اختلاف الأخبار في مقدار الكفارة هو قربنة وصحة على الاستصحاب وليس بعيد.

(و على كل حال) أن ما يظهر من الوسائل من الميل إلى حل الطائفة الأولى الطاهرة في الوجوب على الثقة لموافقتها لجماعة من العامة (قل) و في أحاديثهم ما هو مريح في مصون الحديث الأول يعني به رواية داود و يؤيده ما في رواية عبد الملك من أن الناس يقولون عليه نصف دينار أو دينار (ضعيف). و مثله في الضعف ما صنعه الحدائق من حل الطائفة الثانية على الثقة لما عن المنتهى من أن القول بالاستصحاب هو قول مالك وأبي حنيفة وأكثر أهل العلم بل ذكر في الحواهر جماعة آخرين غير المذكورين حتى أنه قال ومنه يعرف فساد ستة أخبار الوجوب للثقة (و وجه الضعف) هو عدم الملزم لحمل إحدى الطائفتين على الثقة إذا كان بينهما جمع عرفي مقبول وهو حل الظاهر على الاظهر كما عرفت ذلك في المقدم فتأمل جيداً.

(١) فإن محل الكلام في الكفارة وجوباً أو استحباباً كما يظهر من الشرائع هو العالم المعتمد (قال في الحواهر) على ما هو الظاهر المتيقن من النص والقوى مع التصريح به من بعضهم (و قال في أواسط المسئلة) والقول بكون الكفارة دائرة مدار الحرمة مطلقاً يعني ولو مع الجهل بالحكم عن تقصير كالقول بها

إن كان في وسط الحيض و دمع ديتار إن كان في آخره ( ١ ) و إذا تصدق على عشرة مساكين بما يسمى صدقة بدل الديتار أو بضعه أو دمه أحراً و كفى به إذا تصدق على مسكين واحد بقدر شبعه أحراً أيضاً و المراد من

بمطلق الوطى في الحيض و إن لم يقع على وجه معزوم صعب ( قال ) بل لعدم الإجماع على بطلان الثاني كما أرسله بعضهم على بطلان الأول ( انتهى ) و هو حيد فإن الجاهل بالموضوع مما ينسى القطع بعدم إرادته من الأحبار و ذلك بقرينة الأمر بالاستعانة في حملته منها أو قوله و قد عصى ربه في رواية ليث و الجاهل بالموضوع ممن لا ذنب له كى يستغفر .

و أما الجاهل بالحكم فلا يتصور أنه خارج عن منصرف الأحبار حتى المقصر في تخصيص العلم به بل عن الخلاف في الخلاف في عدم الكفارة عليه ( و علته ) فيبقى تحت الأحبار خصوص العالم بالعمد دون غيره و الله العالم .

( ١ ) هذا هو المشهور بين الأصحاب و كونه استناداً إلى رواية داود بن ورقدة المتقدمة في أول الروايات المؤيدة بمرسنة الصدوق و الرضوى و حملاً لنقيه الروايات على التفصيل المذكور في رواية داود كما عن الشيخ و جماعة بل بسبب الحدائق إلى الأصحاب و استحواذه ( و ليس مع ذلك ) قد حكى عن الصدوق في الختم أنه يتصدق على مسكين بقدر شبعه و كونه استناداً إلى حصة الحلبي المتقدمة كما أن الوسائل قد احتار غير هذا كله .

( قال ) في عنوان الباب ٢٨ من الحيض ما عطفه باب استحباب الكفارة لمن دس في الحيض بدسار في أوله و نصف في وسطه و ربع في آخره أو نصف فمن لم يجد تصدق على عشرة مساكين و إلا استعمر

﴿ أقول ﴾ نعم مرسلة الصدوق و الرضوى وهما مصانعان للتفصيل المذكور في رواية داود و ما صحيحه شيخ بن مسلم الناطقة بدينار و موثقه أبي بصير الناطقة بضع دسار فممكن حملهما بالنسبة التي على التفصيل المذكور في رواية دسار كان المراد من الديتار أي في أول الحيض و المراد من بضعه أي في وسط الحيض ولكن حمز شيخ بن مسلم و مرسلة علي بن إبراهيم مما لا يمكن حملهما على التفصيل المذكور في رواية داود و بهما قد حملا الديتار في أوله و بضعه في آخره و ابن هدا من رواية داود التي جعلت النصف في وسطه و الربع في آخره و لعل هذا الاختلاف كما أشير قبله هو قرينة واضحة على الاستحباب و ال اختلاف الأحبار مرسلاً على اختلاف مراتب الاستحباب .

( و على كل حال ) إن مقتضى الجمع بين رواية داود و بين رواية عبدالمطلب الناطقة بالتصدق على عشرة مساكين هو التحجير بينهما كما أن مقتضى الجمع بينهما و بين حصة الحلبي الناطقة بالتصدق على مسكين بقدر شبعه هو التحجير بين أمور ثلاثة فإن شاء تصدق بدينار إن كان الوطى في أول الحيض و نصفه إن كان في وسطه و بضعه إن كان في آخره و إن شاء تصدق على عشرة مساكين أي بما يسمى صدقة سواء كان الوطى في أوله أو في وسطه أو في آخره و إن شاء تصدق على مسكين بقدر شبعه .



أوّل الحبيص هو ثلثه الأوّل و من وسطه هو ثلثه الثاني و من آخره هو ثلثه الثالث (١) كما أن المراد من الدينار هو المثلث من الذهب المصروب الحائض (٢) و المثقال الشرعي كما تقدم في ماء الكر هو ثمانية عشر حبة و الأقوى إحرآء قيمته من سائر المقوود أيضاً (٣) كما أن الأقوى عدم إحرآء المثلث من الذهب العبر المصروب (٤) و مصرف هذه الكفارة كما يبر الكفارات هم الفقر آء و المساكين من أهل الإيمان (٥)

فهذه الأمور الثلاثة يستحب كدّ منهي عن الأحر تحبيراً و التحبير بين الأقل و الأكثر ليس مبرر و أما ديل رواية داود فهو و إن كان طاهراً في كون التصديق على مسكين في طول الأثر الأوّل و لكن مقتضى الجمع بين روايه داود و بين حصة الحلبي هو كونهما في عرس واحد عاتته أن الإمام عليه السلام في رواية داود قد ذكر الفرد الأقل أوّلاً ثم بعد العبر عنه ذكر الفرد الأدي و هو التصديق على مسكين واحد و الحصة قد اقتضت من الأوّل على ذكر الأدي .

(١) لأنّ استناد من النفس و الفتوى كـ. مريح في العوهر هو ذلك فما عن سائر من أن وسط الحبيص هو ما بين الحصة إلى السبعة ضعيف و هكذا عن الراوي من إن اعتبار الأوّل و الوسط و الآخر إنما هو في خصوص العشرة دون ما إذا كانت العادة أقلّ من ذلك .

(٢) كما ذكره الأصحاب على ما مرّح به الحدائق بل عن جامع المصنف إليه المعروف بين الأصحاب هنا و في باب الدية .

(٣) قد حكى عن العلامة في حمله من كنهه القطع بعدم إحرآء القيمة (قال في المدارك) كما في سائر الكفارات ثم استحسنه بقوله و هو حسن (و قال في الحدائق) كما في الكفارات و استند فيه إلى عدم تناول النفس لها (و عن الشيخين) تقدير الدينار عشرة دراهم (و عن الذكرى) التنازل فيه إستناداً إلى عدم إحرآء القيم في الكفارات .

(و لكنّ الحواهر) قوى إحرآء القيمة صريحاً و أنته بدكر النصف و الربع في الأخبار (قال) لظهور كونهما ليساً مصرفين (أقول) نعم ولكن مقتضى ذلك إحرآء القيمة إذا كانت من سائر المقوود لا إحرآء مطلق ماله قيمة و مالية فإنّ مصرف من نصف دينار أو ربعه مثلاً على عدم كونهما مصرفين هو قيمته من الدراهم لا من كلّ شيء يبدل ما زآئه المال كالحنطة و الشعير و نحوهما

(٤) كما حكى ذلك عن الذكرى و تبعه الحدائق مستدين في ذلك إلى أن المفهوم من الدينار هو المصروب وهو كذا (و ما عن المنتهى) من الإحرآء استنداً إلى تناول الاسم له ضعيف (و ما في الحواهر) من حمل ذلك أولى من إحرآء القيمة أضعف و ذلك لما عرفت من أن الأقوى إحرآء قيمة الدينار أو صعه أو ربعه من سائر المقوود كالدراهم لا مطلق ماله مالية كالذهب و العنة و الحنطة و الشعير و نحو ذلك و من المعلوم أن الذهب العبر المصروب بالسمة إلى الدينار المصروب هو كالحنطة و الشعير بالنسبة إليه .

(٥) قال في الحدائق من غير خلاف يعرف و قال في الحواهر بالاختلاف أحده فيها (انتهى)

**مسئلة ٥** - ألا يظهر عدم الفرق في كفارة وطى الحائض بين الزوجة والأجنبية (١) فكما تستحب الكفارة في وطى الأولى فكذلك تستحب في الثانية .

**مسئلة ٦** - إذا تكرر الوطى في الحيض (٢) فإن كان في أوقات مختلفة من الحيض بأن كان مرة في الثلث الأول منه ومرة في الثلث الثاني منه ومرة في الثلث الثالث فيتكرر الكفارة حينئذٍ بلا شبهة وهكذا إذا كان المرة الثانية من الوطى بعد إعطاء كفارة المرة الأولى واما إذا تكرر الوطى في وقت واحد أى في الثلث الأول مثلاً أو الثاني أو الثالث من دون تحلل الكفارة بين المرات فالتوى حينئذٍ بتكرار الكفارة صريحاً وإن كان مشكلاً جداً ولكن مع ذلك الأحوط أن يتكرر الكفارة بتكرار الوطى والله العالم .

**مسئلة ٧** - الأقوى حوار وطى الحائض بعد انقطاع الدم قبل الاعتسال على كراهية (٣) وإذا كان

(١) كما يظهر ذلك من العدايق وحكى عن العلامة والشهيد الأول (و يدل عليه) إطلاق بعض النصوص المتقدمه في صدر المسئلة السابقه مثل قوله **فَيَتَكَفَّرُ** في كفارة الطمث أن يتصدق إذا كان في أوله بدبر الخ أو قول الراوى يأتى المرأة وهى حائض وقوله **فَيَتَكَفَّرُ** من أتى حائضاً فعليه نصف دينار يتصدق به (وما في الحوار) من تقوية العدم والشك في شمول النصوص للأجنبية ضعيف .

(و توهم) حمل المطلق على المقيد في حمله من النصوص من التعبير بإمرأته أصعب إذ لا تنفى بينهما كى يحمل المطلق على المقيد بل هما مشتقان من قيد اكرم العالم و اكرم زبدا العالم فلا حمل ولا تقييد

(٢) ان في المسئلة اقوالاً (ومن الشهيدين) في البين والروض تكرار الكفارة بتكرار الوطى (وعن المسبوط وابن ادريس) عدم تكرارها بتكرار الوطى (وفي المختلف) والمدارك والحواهر و عن المنتهى والدكرى و المقداد بل عن جملة من الأصحاب التفصيل فإن كان الوطى في أوقات مختلفة أو بعد التكفير عن المرة الأولى مثلاً فيتكرر والا فلا (و هو الأطهر) فإن الوطى إذا كان في أوقات مختلفة من الحيض فهو من قبيل تعدد الشرط وتعدد الجراء أو كذا وطى له حكم مغاير مع الوطى الآخر فلا وجه للتداخل وهكذا الأمر إذا كان الوطى في المرة الثانية بعد التكفير عن المرة الأولى فلا وجه أيضاً للتداخل أو لا معنى لإجراء الكفارة السابقة عن الوطى اللاحق .

( نعم ) إذا تكرر الوطى في وقت واحد بلا تحلل التكفير بين المرات فمقتضى ما حققناه في الأصول و ان كان هو التداخل فإن الوطى ينطبق الأمر بالكفارة أما دحواً أو استحداً و اذا وطى ثانياً فعلق به الأمر ثانياً فيتأكد الأمر الأول والثاني ويندك الثاني في الأول فيكون هناك أمر واحد أكيد ولكن مع ذلك كله لا يمكن دفع اليد عن الاحتياط في المسئلة الفقهية فالأحوط كما ذكرنا في المتن ان تكرر الكفارة بتكرار الوطى والله العالم .

(٣) هذا هو المشهور بين الأصحاب وصواب الله عليهم (قال في الحوار) بل عليه الإجماع في الخلاف والإتصاف والعيبه و طاهر السرائر و عن التبيان و مجمع البيان و أحكام الراوى .

( أقول ) ولكن مع ذلك كله حكى عن الصدوق في الفقيه انه قال ولا يجوز مجامعة المرأة في حيضها

الروح شقاً أي شديد الشهوة لاطفائه على الصبر حتى تغسل من الحيض فيستحب أن ينمرها فتغسل فرجها ثم

لأن الله عز وجل نهى عن ذلك فقال ولا تقربوهن حتى يطهرن يعني بذلك الغسل من الحيض فإن كان الرجل شقاً وقد ظهرت المرأة وأراد أن يجامعها قبل الغسل أمرها أن تغسل فرجها ثم يجامعها ( انتهى ) و صاهره تحريم المجامعة قبل الغسل إلا للشوق فيجوز له أن يجامعها قبل الغسل إذا غسلت فرجها ( وعن الرواس ) تقوية ذلك لدلالة ظاهر الآية .

﴿ وعلى كل حال ﴾ يدل على المشهور بعد أصالة الإباحة لعدم حرمان استصحاب الحرمة بعد انقطاع الدم بغيره إلى تبدل الموضوع من بعد الاحتجابات المتقدمة وعموم قوله تعالى فأتوا حرثكم أنى شئتم بناءً على كون ( أنى ) للزمان خرج منه وقت الحيض وقد مضى انقطاع الدم وبقي الدقي ( طائفة ) من الاحتجابات الواردة في الوسائل في الباب ٢٧ من الحيض المعتبرة بعضها بالحوار وبعضها بالكرامة وبعضها بالكرامة محضة

( وفي موثق عبد الله بن مسعود ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا انقطع الدم ولم يغسل فليأتها زوجها من شاء ( ونحوها ) رواية علي بن يقطين عن أبي عبد الله عليه السلام ( وفي موثق علي بن يقطين ) عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن الحائض ترى الطهر يقع عليها روحها قبل أن تغسل قال لا بأس وبعد الغسل أحب .

( وفي رواية عبد الله بن المغيرة ) عن سمعة عن عبد الصالح في المرأة إذا ظهرت من الحيض ولم تغسل الماء فلا يقع عليها روحها حتى تغسل وإن فعل فلا بأس وقال نعمس الماء أحب إلى ( وفي دليل موثق أبي بصير ) قال وسألت عن امرأة حاصت في السر ثم ظهرت فلم تجد ماءً يوماً أو اثنين أبعد لروحها أن يجامعها قبل أن تغسل قال لا يصلح حتى تغسل ( وإن كلمه لا يصلح ) طهارة بل كالصراحة في الكرامة دون الحرمة ( ونحوها ) موثق عبد الرحمن في الباب ٢٦ .

﴿ وأما ما استدلل به للمنع ﴾ فهو بعض الآيات وطائفة أخرى من الروايات ( أما بعض الآيات ) فهو قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ( وفي ) يطهرن وإن فرس أنه قرء بالتحفيف و قرء بالتشديد فلا يمكن الاستدلال به للمنع ولكن قوله فإذا تطهرن طهر بل صريح في الاعتسال فكون أنسابهن معلقاً عليه وهو عين المنع عن الوطئ حتى يغتسل ( وأما الطائفة الأخرى ) من الروايات فهي الواردة في الوسائل في الحيض بعضها في الباب ٢٧ وبعضها في الباب ٢٦

( وفي موثق سعيد بن مسعود ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له المرأة تحرم عليها الصلاة ثم تطهر فتتوضأ من غير أن تغسل أفلز روحها أن يأتيها قبل أن تغسل قال لا حتى تغسل ( وفي موثق أبي بصير ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن امرأة كانت طامناً فرأت الطهر يقع عليها روحها قبل أن تغسل قال لا حتى تغسل

( وفي رواية أبي عبيدة ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض ترى الطهر وهي في السر وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلاة قال إذا كان معها ماء بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله

يجامعها (١) فتخف الكراهة بذلك .

ثم تيمم وتصلّى قلت فبأنها زوجها وتلك الحال قال نعم اذا عسلت فرحها وتيممت فلا بأس (و قريب منها) موثقه محمد الساباطي

( و الجواب ) ان الآية الشريفة و الروايات المذكورة اقصد بها الطهور في حرمة الوطى قبل الاغتسال او التيمم عند فقد الماء و مقتضى الجمع بينهما و من الطائفة الاولى من الروايات الصريحة في الجواب على كراهية هو حل هذه العائقة على الكراهة و به تنصيح لك ضعف ما احتمله لوسائل و صنعه الحدائق من حمل الطائفة الثانية على التقية لمعير حلّ له مرة الى التحريم و من يحمل على التقية اما بدون بعد اليأس عن الجمع العرفي المقبول بين المتعارضين لامع وجوده و بحقه يحمل الطاهر على المص أو على الأظهر و هذا طاهر .

﴿ ثم انه قد استدلل على الحوار ﴾ بقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن بالتحصيف قبل كما قرء به السمع و جعل سبحانه و تعالى عايه التحريم استبعاد الداء لا الاغتسال ولا يساقى قرآنه حتى يطهرن التشديد لأن نفعل قد جاء في كلامهم بمعنى فعل كما في تبيين و تيسر .

( و عنه ) و يكون يطهرن بالتشديد بمعنى يطهرن بالتحصيف ؛ ذلك صواباً و نرى آئين عن التيمم لا بمعنى الاغتسال ( و لو سلم ) كونه بمعنى الاغتسال و انتهى عن الوطى قبل العسل بدون الكراهة حتماً بينه و بين قرآنه حتى يطهرن بالتحصيف ولا يساقى هذا كونه قوله تعالى ودا تطهرن فانوهن من حيث امركم الله فان التطهرن اى الاغتسال شرط لاسداء الكراهة لا اجود الحوار بالمعنى الأعم و اقول ( وقد عرفت به ) تقدم لك من الأدلة العديدة على الحوار سيما الأخير لصراحة انه يحل و معنى عن هذا الاستدلال اطوار الذى لا يحلو عن تكلف و تصف .

(١) و ذلك لصححه تجد من مسلم عن نبي جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٧ من الحيض في امرأة يقطع عنها الدم دم الحيض في آخر ايامها قال اذا أصاب زوجها شق فليأمرها فلتعسل فرحها ثم يمسحها إن شاء قبل ان تمتل ( و طاهر هذا الأمر ) و ان كان وحب غسل الفرج و اشتراط حوار الوطى به كما عن صريح الغنية و طاهر الخلاف و المتوسط بل عن كاشف اللثام انه طاهر الاكثر بل قد يستظهر من الغنية الاجماع عليه .

( ولكن حلوا ) روايات الحوار المتقدمة كلها عن هذا الشرط رأساً و الجميع في مقام البيان دليل واضح على عدم وجوب غسل الفرج بل هو مستحب كما عن صريح المعتمد و المتهنى و التحرير و الذكرى و البيان و الروم و اما امر به بدأ ليرتفع به كراهة الوطى قبل العسل بل لا يبعد القول بتخفيفه به لارتفاعها به من أصلها و ذلك لما تقدم في روايات الحوار من قوله عليه السلام و بعد العسل أحب الى أو تمس الماء أحب الى فان طاهره عدم ارتفاع الكراهة من أصلها حتى تمتل بل لا يبعد عدم ارتفاع الكراهة بالتيمم ايضاً بل العسل عند فقد الماء فان طاهر قوله عليه السلام في رواية أبي عبيدة المتقدمة اذا عسلت فرحها و تيممت

## مسئلة ٨ - يحرم على الحائض فعل الصلاة (١)

فلا بأس وإن كان هو ارتفاع الكراهة من أصلها بالتييم.

ولكن مقتضى الجمع بينهما وبين دليل موثقة أبي بصير المتقدمة هو عدم ارتفاعها من أصلها، فإن الراوى في دليل موثقة قد عرض طهر الحائض في السفر ولم يجد الماء يوماً أو اثنين وهي في هذه المدة قد تيممت لا محالة الصلاة ومع ذلك قال لا يؤم تيمم لا يصلح حتى تغسل أي لا يصلح لزوجها أن يجتمعها حتى تغسل (في شيء) وهو انه لو قلنا بوجوب الاعتسار للوطى فيجب التيمم له عند فقد الماء لمعوم بداية التيمم عن الماء ولرواية أبي عبيدة المتقدمة لمشتملة على قوله تيمم داعلت فرجها وتيممت فلا بأس (في العلامة) من عدم وجوب التيمم للوطى عند فقد الماء حتى عني القول بوجوب العسل للوطى ضعيف (ومثله في الضعف) أو ضعف ما لو ادعى على هذا القول عدم رفع المص بالتييمت أصلاً ولو عند فقد الماء نظراً إلى دليل موثقة أبي بصير المشار إليه أيضاً ومقتضى الجمع منه في روايته أبي عبيدة امر بركة في الجوار (داعلت فرجها وتيممت فلا بأس) هو حمل هذا الدرس على نفاء أصل الكراهة على حاله وإن خففت بفعل الفرج والتيمم والله العالم.

(١) قل في إسناده موثق وهو من العلماء وقد في الحدائق إجماعاً وقال في الجواهر محسلاً ومقبولاً بل كأدأى يكون من ضروريات الدين (اقول) وبطلان على حرمة الصلاة على الحائض مضافاً إلى الإجماعات (صحيحه رداً) عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من الحيض قال إذا كانت المرأة صامتة فلا تحل لها الصلاة (وفي رواية سليمان بن خالد) في الباب ٣٠ حرمت عليها الصلاة (وفي رواية أبي بصير) في الباب ٥١ مثل ذلك.

(وفي موثقة سعيد بن يسار) في الباب ٢٧ تحرم عليها الصلاة (وفي صحيح حلف بن حماد) المتقدم في اشتباه الحيض دم البكارة فلتنق الله فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى يرى طهر (وفي رواية العسل بن شدان) في الباب ٣٩ قل إذا حاض المرأة فلا تصوم ولا تسلي.

(وظاهر هذه الروايات) كلها هو الحرمة أداتية من قبل حرمة الخد والعيبة وجوهها لا مجرد الحرمة التشريعية الموحودة في كل أمر مباح إذا أتى به بقصد الوجوب أو الاستحباب، وأظهر الجميع في الحرمة الداتية قوله تيمم في صحيح حلف فلتنق الله الحج فإن الصلاة لو لم تكن محرمة على الحائض داتاً كسبب المحرمات لم يصدر منه مثل هذا التعبير بالسبب إلى من تردد دمه من الحيض والبكارة إن أقصاه أنها تأتي بما لا يجب عليها فلا موجب لهذا القول الشديد بعد وضوح عدم كون اتباعها بالصلاة على وجه التشريع والإقتراء على الله تعالى.

(بل لعلى) أظهر الكل في كون الصلاة محرمة على الحائض داتاً أحراز الاستظهار عند تجاوز الدم عن العادة وترك العبادة يوماً أو يومين أو ثلاثة أو إلى المشرقة فإن الاستظهار كما تقدم في المسئلة ٧ من الفصل السابق هو ترك العبادة احتياطاً حتى يظهر حالها بل لفظ الاحتياط قد وقع في جملة من الأحراز مثل قوله تيمم

و الطواف بالبيت (١) و من كتابة القرآن أو اسم الله تعالى . . . . .

ثم تحتل يوم أو يومين أو يوم أو اثنين أو فلتخط يوم أو يومين فلو لم تكن الصلاة محرمة على الحائض دائماً لم يكن وجه الاحتياط بتركها عند الثبوت في كونها حائضاً أو مستحاضة بل كان الاحتياط مقتضياً للإتيان بها رجاءً فمن أمر الشارع بتركها في مدة الاستظهار احتياطاً يعرف أن الصلاة محرمة على الحائض دائماً بل يعرف أن حرمتها على الحائض أهم من وجوبها على الطاهر شرعاً ففي زمان الثبوت قدم الشارع احتمال الحرمة على احتمال الوحوب لأهميته الأول من الثماني في نظر الشرع

( و توهم ) أن حرمة الصلاة دائماً على الحائض مما لا يتصور لأنها إن أتت بها بفريضة الصلاة فلا صلاة كي تحرم و إن أتت بها بسنة الصلاة فهي مشروع محرمة ( ضعيف واهجاً ) فإن مجرد الإتيان بالأركان المحصورة بسنة الصلاة لا يكون تشريعاً ما لم تأت بها بفرض الوحوب أو الاستصحاب (مصدق) إلى أنه لا مانع عن اجتماع الحرمة الدائمة مع التثنية في محل واحد كما إذا شرب الخمر بقصد الورد ( و بالحمله ) ملخص الكلام إلى هنا أن الأظهر أن الصلاة على الحائض محرمة دائماً لا محرمة دكونها مما لم تكتب عليها بل قد كتب عليها أن لا تصلي كما كتب على الطاهرة أن تصلي

( و عليه ) والاحتياط بتروك الحائض و فعل المستحاضة كما هو جارٍ على لسان كثير من الفقهاء في كثير من المقامات مما لا يتم فإنها إن كانت مستحاضة بالصلاة واحدة عليها وإن كانت حائضاً فبالصلاة محرمة عليها فلا يتمشى الاحتياط بفعل الصلاة بل الاحتياط في تركها كما في مدة الاستظهار لأهمية حرمتها على الحائض من وجوبها على الطاهر فتأمل جيداً

(١) قال في المدارك موضح وفاق بين العلماء و قال في الحدائق إجماعاً و قال في الجواهر محدثاً و موقولاً بل كاد يكون من ضروريات الدين (افور) و تقدمت مما فيما يجب له الوضوء و فيما يجب له عدد الجنابة ما ادعاه الجواهر من نهي الخلاف في وجوب الطهارة مطلقاً عن الحدث الأصغر و الأكبر للطواف الواجب بل ادعى الإجماع بقسميه عليه .

( و أشرنا ) في الموضعين أنه يدل عليه ممافاً إلى ذلك الأخبار الكثيرة التي عقد لها باماً في الوسط في الطواف و هو الباب ٣٨ و ذكرنا في الموضع الأول صحيحة محمد بن مسلم قال سألت أحدهما عليهما السلام عن رجل طاف طواف المريض و هو على غير ظهور قال يتوضأ و يعيد طوافه و إن كان تطوعاً توضأ و صلى ركعتين و ذكرنا في الموضع الثاني خبر علي بن حمزة عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن رجل طاف بالبيت و هو جنب فذكر و هو في الطواف قال بقطع الطواف ولا يعتد بشيء مما طاف به .

و الطواف المندوب و إن لم يعتد فيه الطهارة عن الحدث الأصغر كما عرفت من صحيحة محمد بن مسلم ولكن مقتضى تراء الاستعصال في خبر علي بن حمزة عليه السلام أن الطواف مطلقاً واحده و مندوبه مما لا يصح مع الجنابة و هو و إن كان وارداً في خصوص الجنب و لكنه مما يعزى في الحائض أيضاً لا شراً كهما في الأحكام .



و لو كان على دينار أو درهم (١) و الجلوس في المساجد إلا الاجتياز منها (٢) و وضع شيء فيها و إن جاز لها الأحد منها (٣) و الدخول في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ و لو اجتيازاً (٤) بالدخول من باب و الخروج من آخر و قراءة شيء من سور القرآن (٥) و هي سورة السجدة و سورة فصلت و سورة النجم و سورة العلق ولا يصح صوم الحائض (٦) ولا يصح طلاقها (٧) .

مسئلة ٩ - يجب على الحائض إذا طهرت من حيضتها أن تغتسل و كيفية غسل الحصى هي مثل غسل

(ثم إن الطاهر) أن مراد الفقهاء من حرمة الطواف بالبيت على الحائض هو عدم صحته شرعاً لا حرمة داتة فاداً عملت عن حرمة دخول المسجد الحرام على الحائض و دخلت و طافت بالبيت لا بقصد الوردود لم يأت بمحرّم ذاتي ولا تشريعي والله العالم .

(١) تقدم تفصيل الكلام كما يسمى في المسئلة ٢ و ٣ مما يحرم على الجنب فراجع .

(٢) تقدم تفصيل الكلام في ذلك في المسئلة ٤ مما يحرم على الجنب فراجع .

(٣) تقدم تفصيل ذلك في المسئلة ٧ مما يحرم على الجنب فراجع .

(٤) تقدم تفصيل ذلك في المسئلة ٨ مما يحرم على الجنب فراجع .

(٥) تقدم تفصيل الكلام كما يسمى في المسئلة ١ مما يحرم على الجنب فراجع .

(٦) قول في المدارك هذا مما لا خلاف فيه بين العلماء و النصوص به مستفيضة ( و قول في الجواهر ) إجماعاً محصلاً و منقولاً و سند من غير فرق بين الواجب منه و المستحب ( أقول ) بل النصوص به متواترة كما لا يخفى على من راجع أبواب مختلفة من الوسائل كالكتاب ٣٩ و ٤١ و ٥٠ من الحيض و الباب ٢٥ و ٢٨ من أبواب من يصح منه الصوم و لكن ظاهر الجميع فساد الصوم في حال الحيض و وجوب قضاءه بعداً لا حرمة على الحائض داتاً كشرب الخمر و نحوه إلا تشريعاً إذا أتت به بقصد الوردود .

(نعم ظاهر بعض الأخبار) هو الحرمة الدائمية فإنه ينهي عنه في حال الحيض و النهي ظاهر في الحرمة الدائمية و ذلك مثل قول الرضا عليه السلام في رواية الفصل المروية في الباب ٣٩ من الحيض قال إذا حاضت المرأة فلا تصوم ولا تصلي الخ .

(٧) بلا خلاف فيه كما في الحدائق بل في المدارك أنه مذهب علماءنا أجمع و في الجواهر إجماعاً من الفرقة المحقة بل عن المعتز و المنتهى و غيرهما حرمة ما إجماع علماء الإسلام ( قال في محكي الأدل ) وقد أجمع علماء الإسلام على تحريمه و إنما اختلفوا في وقوعه فتدبر لا يقع وقال الشافعي و أبو حنيفة وأحمد و مالك يقع ( قال ) و أخيراً فاطمة بتحريمه و بطلانه .

( أقول ) هذا كله إذا كانت الحائض مدخولة بها و كان زوجها حاضراً معها لا عائناً عنها ( قال في الجواهر ) و كانت حائلاً لا حاملاً إجماعاً محصلاً و منقولاً سريحا في الذكرى و جامع المقصد و كشف اللثام و غيرها و طاهراً في المنتهى و المعتز و المدارك و غيرها ( انتهى ) .

الحناية عيناً (١) والأقوى أنه لا يجب الغسل وجوباً نصياً (٢) في حد ذاته كوجوب الصلاة والزكاة ونحوهما بل يجب مقدّمة للغير أي للصلاة الواحدة والطواف الواحد والصوم الواحد فإذا أرادت الغسل من قبل أن يجب أحد هذه الأمور فلا يمكن الاعتدال بقصد الوجوب نعم هو مستحب من قبل دخول الوقت للكون على

(١) أمّا أصل وجوب غسل الجنب فقد مرّ في الكلام فيه في أوّل غسل الحنابة وإن الأعمال الواحدة ستة منها غسل الجنب وأمّا كون كعبته مثل غسل الحنابة عيناً (فندلّ عليه) مصدقاً إلى ما في المدارك من أنه مذهب العلماء كافة وفي الجواهر بلا خلاف أحسنه وإلى إطلاق الأحكام الأربعة به فإنه لو كان له كيفية خاصة لبثنتها الأحكام ولم يثبت (حملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٢٣ من الحيض عنوانه باب أن غسل الجنب كفصل الجنابة

وأظهر رواياته الدالة على ما طلب (حسّ محمد بن علي المجلسي) قدّر وسأل أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب عليه غسل مثل غسل الجنب قال نعم (و حسّ أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته أعلينا غسل مثل غسل الجنب قال نعم بمعنى الخاص إلى غير ذلك من الأحكام (قول في الجواهر) مصدقاً إلى ما دلّ على التداخل سابقاً بمعنى أنه داخل الأعمال (قول) وقضية ذلك كونه لتسوي في جميع الواجبات والمندوبات في الترتيب والارتباط وغيرهما (انتهى) وهو كذلك.

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل تقدم في المسئلة ٢ مما يجب له غسل الجنابة (قول الجواهر) ويسمى القطع به يعني بعدم الوجوب المعنى بالنسبة إلى غير الجنابة (قول) بل نفي الخلاف عنه في المقام كما أنه حكى الإجماع عليه المحقق الذي كما أن المحقق الأول والشهيدين والعامة في نهاية الأحكام أيضاً (قول) فما عساه تشعّر به عبارة الذكرى من وجود المخالف فيه ليس في محله بالاحتمال في انتمهي من وجوب غسل الجنب لنفسه (وقال هاهنا) ما يقرب من ذلك.

(ولكنك) قد عرفت في عدم وجوب الوضوء بسبب أن ذكرى قد ذكر صريحاً قولاً بوجوب الطهارة الثلاث أجمع وجوباً مطلقاً لا تنصق إلا بعد الوضوء وصيق وقت العمادة المشروطة بها وإن المدارك قد دلّ إلى هذا القول بل قد احتار صريحاً وإن الدخيرة قد سلّط على نهج مسنده بل المدارك هاهنا أيضاً صريح بقوة هذا القول نصريحاً (وعلى كذا) قد عرفت مما في المسئلة ٢ مما يجب له غسل الجنابة إن الحق هو ما ذهب إليه المشهور من عدم وجوب الغسل نصياً مطلقاً حتى غسل الجنابة فصلاً عن غيره بل هو واجب عريقاً للصلاة ونحوها وذلك لقول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة المروية في الوسائل في الباب ٤ من الوضوء (إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا صلاة إلا طهور).

(هذا مصدق) إلى ما اشرأنا من الإجماعات المنقولة في خصوص غسل الجنب وإن كان غسل الجنابة محل الخلاف (ثم إن أقصى) ما يستدل به للوجوب المعنى في المقام هو ما استند إليه المدارك تبعاً للمتمهي من إطلاق الأمر الوارد بغسل الجنب فإن مقتضاه هو الوجوب المعنى المطلق لا الغير المشروط بوجوب ذي المقدّمة.

الطهارة بل لكل ما يستحب له الوضوء من غير احتصاص بالكون على الطهارة (١).

مسئلة ١٠ - يجب على الحائض اذا طهرت واعتلت ان تقضي الصيام الذي فاتها من شهر رمضان في مدة الحيض دون الصلاة وذلك بانفاق علمائنا (٢).

مسئلة ١١ - اذا اعتلت الحائض من قبل ان تطهر لم يرتفع حدثها من الحيض بانفاق علمائنا (٣) نعم اذا كانت حائضاً واعتلت ارتفعت حائضتها (٤) وان كان لم يجب عليها الاعتسال من الحصة فعلاً كما أنها

(والكن برودة) مصداقاً إلى ما سمعته من صحبة زائدة هي كالصراحة في الوحوب الغيري المشروط بدخول الوقت ما أقدمه مصداق العقبة من ان المساد من الأمر فعل من الأحداث الداعية من الصلاة وغيرها من العادات المشروطة بالظهور (إلى أن قال) ليس إلا الوحوب الغيري لأن مهودنة وحوبه الشرطي قرينه مرشدة إليه (انتهى) وهو حين

(١) تقدم في المسئلة ٢ مما يجب له غسل الحصة ما ينصح به حار ما شرب هاهنا في المتن من الاستحباب الغيري من قبل دخول الوقت فراجع

(٢) قال في المدارك هذا الحكم إجماعاً ينموس في عدة أحوال والعراق المص (و قال في الهدا ئق) بمثله باختلاف في اللفظ (و قال في الجواهر) إجماعاً محضاً ومقولاً مستنبطاً من العرفه المحققه في السرائر والمعتبر والمستقى من المسمى الآخر في الأخرى كذا يكون ضرورياً والموصوف كادت تكون متواترة (اقول) و هي كذلك كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٣١ من الحيض فراجع.

(٣) قال في المدارك هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب (اقول) و يدل عليه مصداق إلى الإجماع ان الحائض ما لم ينقطع دمها هي مستمره الحدث فليجب يرتفع حدثها بالغسل (و لعله) إليه يشير ما عن المعتبر من أن الطهارة ضد الحيض فلا تتحقق مع وجوده بل حكي أيضاً عنه الاستدلال (بحسنه) من مسلم (المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من الحيض قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تنطهر يوم الجمعة و تذكر الله قبل أم الظهر فلا و اكتفى توصياً وقت الصلاة ثم تستقبل الصلاة و تذكر الله تعالى (و حسنة الكاهلي) في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة بعد معها روحها فتحيض و هي في المغتسل تغتسل أو لا تغتسل قال قد جائها ما يفسد الصلاة فلا تغتسل.

(اقول) و يدل على المطلوب أيضاً (مؤثقة سعيد بن مسدد) في الباب المذكور قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام امرأة ترى الدم و هي حب أغتسل من الجنابة أو غسل الحائض و الحيض واحد فقل قد أتانا ما هو أعظم من ذلك (فإن الجميع) دليل على ان الغسل فعلاً مما لا يفيد الحيض طهراً مع وجوده يفسد الصلاة و ما هو أعظم من الجنابة أي الحيض

(٤) وذلك لمؤثقة عماد الساماني المروية في الوسائل في الباب ٣٢ من الجنابة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن المرأة يواقها روحها ثم تحيض قبل أن تغتسل قال إن شأئت أن تغتسل ففعلت و إن لم تفعل فليس عليها شيء فإذا طهرت اعتلت غسلاً واحداً للحيض و الجنابة (فإن الترخيض) فعلاً في غسل الجنابة

إذا اعتسلت عبلاً مندوباً كغسل الجمعة أو غسل الإحرام أو لدخول الحرم أو لدخول مكة صح أيضاً (١) .  
مسئلة ١٢ إذا حاضت المرأة بعد ما دخل الوقت بمقدار أداء الصلاة من مقدار تحصيل ما يتوقف عليه الصلاة أيضاً ان لم يكن خاصاً متحققاً فعلاً كالطهارة والستر وجوهها من المقدّمات ولم تصل وجب عليها قضاؤها بعد الطهر (٢) .

مما يكشف عن رافعيته لحدث الجنابة في هذا الحال وإلا فلم تكن معنى للترخيص فيه نعم لا يلزم لغسل الجنابة عملاً مع وجود ما يفسد الصلاة وما هو أعظم من الجنابة كما عرفت من حنة الكاهلي و موثقة سعيد ( و عليه ) فما حكى عن الشيخ في كتابي الأحبار من حوار الاعتسال للجنابة في حال الحيض لموثقة عمده هو في محله ( وما يشعر به ) قول الشرايع ( ولو تطهرت لم يرتفع حدثها ) من أن الحائض لا يرتفع لها الحدث ، العمل مطلقاً ولو غير حدث الحيض كحدث الجنابة ومن المستدعي الحيض من أن الحيض لا يرفع طاهره و طاهر غيره من الأصحاب و ذكر حمداً كثيراً في آخرهم المعتبر قال طهوراً فلا يكون كالصريح في أكثرها سيئة في الأخير ( إلى أن قال ) بل نص عليه في التحرير والمنتهى وغيرهما بالنسبة للجنابة هو في غير محله (١) قال في الحواهر لا يسمى بالإشكال في صحة الأعمال المستحسنة لها كما نص عليه في السرائر والمعتبر سواء كان استحسانها لنفسها ( بمعنى كغسل الجمعة ) أو لغيرها مع عدم سقوط الخطأ به حال الحيض ( انتهى ) يعني شرط أن لا يكون الخطأ بالغير أي بدى المقدّمة سافطاً في حال الحيض ( و عليه ) فالصل للإحرام أو لدخول الحرم أو لدخول مكة مما يجوز في حال الحيض ولكن الغسل لدخول مسجد الحرام أو للكعبة مما لا يجوز لعدم حواجز دخولها في هذا الحال كى يستحب له العمل فعلاً

(٢) هذا هو المشهور كما صرح في الحدائق بل في المدارك أنه مذهب الأصحاب وفي الحواهر إلا خلافه . محقق أحده فيه بل عن كشف اللثام أنه إجماع على الظاهر ( أقول ) يدل عليه مصداقاً إلى ذلك ككده و إلى صدق العوت فتشمله أدلة العلماء ( موثقة يونس بن يعقوب ) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣٨ من الحيض قال في امرأة دخل عليها وقت الصلاة وهي طاهرة فأحترت الصلاة حتى حاضت قال تقضى إذا طهرت .

( و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج ) المروى في الباب المذكور قال سألت عن المرأة تطمعت بعد ما نزل الشمس ولم تصل الطهر هل عليها قضاء تلك الصلاة قال نعم ( وهذا الحسن ) وإن كان مما يؤهم ثبوت القضاء بمحذور كون الطمعت بعد الزوال ولكن طاهر قوله ولم تصل الطهر كما صرح في الحواهر أنه استكتها أن تصلّى ولم تصل لا أنها لم تصل لأنها طمعت قبل أن يمضي من الوقت بمقدار الصلاة .

( و أمّا موثقة الغسل بن يونس ) في الباب المذكور عن أبي الحسن الأول عليه السلام في حديث قال في ذيل و إذا رأت المرأة الدم بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة أقدام فتمسكت عن الصلاة فإذا طهرت من الدم فلتنفض صلاة الطهر لأن وقت الظهر دخل عليها وهي طاهرة و خرج عنها وقت الظهر وهي طاهرة فصيّمت صلاة الظهر فوجب عليها قضاؤها .

مسئلة ١٣ - إذا حدثت المرأة بعد ما دخل الوقت قبل أن يمضي منه بمقدار أداء الصلاة بل وتحصيل ما يتوقف عليه الصلاة أيضاً من المقدمات إن لم يكن حاصلًا متحققًا فإلا لم يجب عليها قضاءها وإن كان قد مضى من الوقت بمقدار أكثر الصلاة (١)

(فظهره) وإن كان أنه يتسري وجوب قضاء الظهر أن يكون رؤيته الدم بعد مضي أربعة أقدام من روال الشمس لأجله ولكن لأجرة بهذا الظهور فيقال ما تقدم كله (مضافاً) إلى أن هذه الموثقة مصرحة بحروج وقت الظهر إذا مضى من الروال أربعة أقدام والمنقول من الشيخ في الأدق و إن كان هو الإلزام به (ولكن قل في الحدائق) أنه من دود بالآية و الروايات التي ربما بلغ التواتر المعنوي من امتداد وقت الظهرين إلى المغرب إلا بمقدار صلاة العصر و اتفاق الأصحاب سلفاً و حلفاً على ذلك (انتهى)

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في الجوهر و قال نقلاً و تحصيلاً (انتهى) (و لكن عن المرتضى و أبي علي) الإحتراء في وجوب القضاء بمعنى مقدار يسع أكثر الصلاة (بل عن طهر البهانية) الإحتراء بمجرد كون الطمث بعد الروال (و عن الصدوق) أنها إذا رأت الدم و قد صفت ركعتين فإن كانت في صلاة الظهر فلا قضاء عليها و إن كانت في المغرب قضت الركعة

(و الظاهر) أن هذا القول غير مرئوم بمسئله هذه من كون الطمث بعد دخول الوقت قبل مضي مقدار أداء الصلاة و ما يتوقف عليه بل هو من بوط الطمث في انقضاء الصلاة فإذا عمت و قد صلت ركعتين فإن كانت في الظهر فلا قضاء عليها و إن كانت في المغرب قضت الركعة الأخيرة من غير فرق في هذا كله بين أن كان ذلك في أول الوقت أو في وسطه أو في آخره .

(و على كل حال) الحق ما ذهب إليه المشهور من عدم وجوب القضاء إذا كان الطمث بعد دخول الوقت قبل مضي مقدار أداء الصلاة بل و ما يتوقف عليه أيضاً إذا لم يكن حاصلًا متحققًا فعلاً (و يدل عليه الأصل) السالم عن المعارض كما استدلل به المدارك و الحدائق و العواهر و هو كاف في مسئلة بعد عدم الدليل على القضاء

(هذا مضافاً) إلى أن قضاء الصلاة كما يظهر من أحاديث تابع لصدق عنوان العوت و العوت لا يكون عرفاً إلا مع توحه الخطأ إلى المكلف ولم يمتثل إماً عمداً أو سهواً أو للنوم أو لغير ذلك من العوارض لا قيم إذا لم يتوجه الخطأ إليه أصلاً كما في المقام لعدم سعة الوقت (و لمع هذا) مراد المنتهى مما حكى عنه من الاستدلال لعدم القضاء هاهنا بأن وجوب الأداء ساقط لاستحالة تكليفه ما لا يطاق و وجوب القضاء تابع لوجوب الأداء .

(و عليه) ويلم مما أورده المدارك عليه نصاً و حالاً أمّا نصاً فلو وجب قضاء الصلاة على الساهي و النائم و قضاء الصوم على الحائض مع سقوط الأداء في الجميع و أمّا حالاً فلأن القضاء يفر من حديد وليس تابع للأداء (و وجه سلامته) عن الإيراد أن المراد من القضاء هاهنا حصول قضاء الصلاة التابع لصدق عنوان العوت لا غيره كقضاء الحائض صومها و المراد من تسعته للأداء هو تجميعه لتوحه أصل الخطأ إلى

مسئلة ١٢ - اذا طهرت الحائض وقد بقي من الوقت بمقدار تحصيل الطهارة واداء ركعة واحدة

المكلف ولو مع سقوطه عن مرتبة التجز كما في الساهي والنائم والمكره والمصطر أو نحو ذلك .  
(ثم ان الصدوق رضي الله عنه) قد استدلل لمحتارده كما يظهر من اختلاف رواية أبي الورد المرومية في الوسائل في الباب ٢٨ من الحيض قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرأة التي تكون في صلاة الظهر وقد صلت ركعتين ثم ترى الدم قال تقوم من مسحدها ولا تقص الر كعتين وان كانت رأث لدم وهي في صلاة المغرب وقد صلت ركعتين فلتقم من مسحدها فادا تطهرت فلتقص الر كعة التي فاتتها من المغرب (و يؤيدها ) موثقة سمعته في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة صلت من الظهر ركعتين ثم انها طمئت وهي حاله فقال تقوم من مكانها ولا تقص الر كعتين .

(اقول) و يظهر من مجموع الروايتين انها اذا طمئت بعد ما صلت ركعتين فان كانت الصلاة طهرأبل مطلق الرابعة لوحدة الملاك فيهما ولا يجب القصاء بل يكفيها الر كعتان الاوليان وان كانت معرأة في ثلاثية ويجب قصاء الر كعة الأخيرة و مرجعه الى التفصيل بين الرابعة والثالثة فالتسعة إلى الر كعتين الأخيرتين او الر كعة الأخيرة فهي الرابعة لا تقص الأخيرتين وفي الثلاثية تقص الر كعة الأخيرة وهو وان لم يكن أمراً غريباً شرعاً لوفوق نظير ذلك ما ليسه إلى الشكوك فالثبت في الر كعتين الأخيرتين من الرابعة معمله علاج ولا علاج له في الر كعة الأخيرة من المغرب ولكن مع ذلك كله الفتوى على طمئهما مع إعراض المشهور عنهما في عابه الاشكال (هذا مصداقاً) إلى ما في الراوية الاولى من ضعف السند كما صرح به الحدائق وغيره

( و اما ما تقدم عن المرسى و أبي علي ) من لا حترأة بما يسع أكثر الصلاة في المدارك ام أقف على ما حده وهو كذلك وإن احتمل الحدائق ان ما حده رواية أبي الورد المتقدمه يدعى ان قصاء الر كعة الأخيرة في المغرب ليس إلا لمصى ، يسع أكثره ولكنه بعيد فإب الرواية مربوطة بالطمث في أثناء الصلاة سواء كان في أول الوقت أو في وسطه أو آخره لا الطمث بعد دخول الوقت بمقدار يسع أكثر الصلاة

( و اما ما تقدم عن طاهر الهايه ) فلهذا ما حده كما احتمل لحواهر هو إطلاق صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم في المسئلة السابقة ( قال سألت عن المرأة طمئت بعد ما تزول الشمس ولم تصل الظهر هل عليها قصاء تلك الصلاة قال نعم ) و لكنك قد عرفت هناك أنه وإن كان مما يوجب ثبوت القصاء بمجرد كون الطمث بعد الروال ولكن طاهر قول السائل ولم تصل الظهر انه أمكنها أن تصلني ولم تصل لا انها لم تصل لأجل أنه لم يمض من الوقت بمقدار الصلاة .

( نعم قد يساعد هذا القول ) إطلاق ما رواه المستدرك في الباب ٣٣ من الحيض عن الجعفر بن محمد عليه السلام قال إذا دخلت المرأة في وقت الصلاة صحاصت قصت تلك الصلاة ، ولكن الأخذ بهذا الإطلاق مع ضعف السند حدثاً في قتال ما تقدم من الأصل وغيره مع ذهب المشهور إلى عدم القصاء إلا إذا مضى من الوقت بمقدار أداء الصلاة وما توقف عليه في عابه الاشكال ( و عليه ) فاللزم رد علمه إلى أهله أو حمله على ما إذا



لأكثر ووجب عليها فعل الصلوة على الأقوى (١).

وقد بقي من وقت الظهر بمقدار الطهارة و خمس ركعات وحب عليها الظهر و العصر جمعاً و إذا بقي بمقدار الطهارة و أربع ركعات أو ثلاث ركعات أو ركعتين أو ركعة واحدة وحب عليها العصر فقط و ذلك لاحتصاص آخر الوقت بالعصر كما سباني في أوقات الصلوة و إذا بقي من وقت العتاس بمقدار الطهارة

حاضرت بعد مضي مقدار أداء الصلوة والله العالم.

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما مرّ في الحدائق بل عن المنتهى أنه لا خلاف فيه بين أهل العلم و في المدارك هذا الحكم ثابت بإجماع ( و لكن ) مع ذلك كله عن الشيخ في التهذيب و المصنوع و النهاية ما ملخصه أنه إذا ظهرت الحائض بعد زوال الشمس قبل أن يمضي منه أربعة أقدام فيحب عليها الظهر و العصر جميعاً و أمّا إذا ظهرت بعد أن يمضي منه أربعة أقدام فيحب عليها العصر فقط و ان استحب الظهر ايضاً (وعن لدخلة) نقويه ذلك (وعن) أبي الجنيّد و الرّاج استحباب فعل الظهرين بإدراك خمس ركعات قبل الغروب و العتاسين بإدراك أربع ركعات قبل طلوع الفجر (وعن الفقيه) أنه إن بقي من النهار مقدار ست ركعات بدأ بالظهر و ظهره عدم كفاية خمس ركعات .

( و على كل حال ) يدلّ على المشهور مضافاً إلى الإجماع الذي سمعته من المنتهى و المدارك حملة من الروايات المروية عنها في الوسائل في الباب ٣٠ من المواقيت و بعضها في المسئلة ١٣ من صلاة العتاس و بعضها في المستدرک في الباب ٢٢ من المواقيت .

(في السّوى) من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة (و في العلوى) من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ( و في رواية الأصح من سنده ) قال قال أمير المؤمنين عليه السلام من أدرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداة كاملة .

( و في السّوى الثاني ) من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح و من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ( و في وثيقة محمد بن موسى ) عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال في إن سلّي ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتمّ و قد حارث صلواته

( و في السّوى الثالث ) من أدرك من صلاة العصر ركعة واحدة قبل أن تغيب الشمس أدرك العصر في وقتها ( و في سويّ رابع ) وحدته في الباب ٢٩ من جماعة الوسائل هكذا قال رسول الله ﷺ إذا جئتم إلى الصلوة و نحن في السجود فاسجدوا ولا تمتدوها شيئاً و من أدرك ركعة فقد أدرك الصلوة .

( قال في المدارك ) في المسئلة الأولى من أحكام المواقيت و هذا الحكم أعنى الاكتفاء في آخر الوقت بإدراك ركعة مجمع عليه بين الأصحاب ( قال ) بل قال في المنتهى إنه لا خلاف فيه بين أهل العلم ( إلى أن قال ) و هذه الروايات و إن ضعف سندها إلّا أن عمل الطائفة عليها ولا معارض لها فتعيّن العمل بها ( انتهى ) ( و قال في الحواشي ) هاهنا بعد نقل ما سمعته من المدارك ( ما لفظه ) وعلى كل حال فلا يعد جوار العمل بهذه الأحبار بعد ذكر أصحابنا لها و استحبابها بما سمعت ( انتهى ) .

و خمس ركعات وجب عليها المغرب والعشاء جميعاً وإذا بقي بمقدار الطهارة أربع ركعات أو ثلاث ركعات أو ركعتين أو ركعة واحدة وجب عليها العشاء فقط وذلك لاحتصاص أربع ركعات من آخر الوقت بالعشاء كما استمر في أوقات الصلاة أيضاً وإذا بقي من وقت صلاة الصبح بمقدار الطهارة و ركعة واحدة وجب عليها الاثنان صلاة الصبح و أما إذا ظهرت الحائض وقد بقي من الوقت بمقدار تحصيل الطهارة وإدَاء أقل من ركعة

﴿ ثم إن صاحب الوسائل ﴾ قد روى في الباب ٢٩ من الحيض روايات كثيرة في طهر الحائض قبل خروج الوقت قد يتوهم من جملة منها خلاف ما عليه المشهور من العمل بقاعدة من أدرك وقتها فإمالة للجملة على ما لا ينافي القاعدة جمعاً بين الأخبار .

(فصيححة عبدالله بن سنان) المشتبهة على قوله عَلَيْهَا إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فتصل الظهر والعصر محمولة على طهرها قبل غروب الشمس بمقدار فعل الظهر و ركعة من العصر لأقل من ذلك وإلا لو حبب العصر فقط إن بقي بمقدار ركعة ( و رواه منصور بن حازم ) المشتبهة على قوله عَلَيْهَا وإذا رأت الظهر في ساعة من النهار فصت صلاة اليوم محمولة أيضاً على طهرها في ساعة تسع فعل الظهر و ركعة من العصر لأقل من ذلك .

( و رواه معمر بن عمر ) قال سألت أبا جعفر عَلَيْهَا عن الحائض تطهر عند العصر فصلّى الأولى قل لا إثم فصلّى الصلاة التي تطهر عندها محمولة على طهرها في الوقت المختص بالعصر بحيث لا يمكنها إدراك الظهر و ركعة من العصر ( و موثقه محمد بن مسلم ) عن أحدهما قال قلت للمرأة ترى الظهر عند العصر فتشعر في شأنها حتى يدخل وقت العصر قل فصلّى العصر وحدها إلح محمولة على تسامحها واشتغالها في شأنها حتى يدخل الوقت المختص بالعصر وهو مقدار أربع ركعات من آخر النهار .

( و رواه همام ) عن أبي الحسن عَلَيْهَا في الحائض إذا اعتسلت في وقت العصر فصلّى العصر ثم فصلّى الظهر محمولة على اعتسالتها في الوقت المختص بالعصر بحيث لم يبق من الوقت بعد العصر بمقدار الطهر و ركعة من العصر فصلّى العصر فقط و أما قوله عَلَيْهَا ثم فصلّى الظهر بمعنى قضاء لتسامحها في تأخير الصلاة حتى دخل الوقت المختص بالعصر ( والله العالم )

﴿ بقي أمران أحدهما ﴾ أن مستند الشيخ في فتاواه المتقدمة في صدر المسئلة هي ( موثقة الفصل من نواس ) المروية في الباب المتقدم من الوسائل وتقدم قبلها في المسئلة ١٢ وقد كرر لك هذا صدرها فقط المربوط بملام قال سألت أبا الحسن الأول عَلَيْهَا قلت المرأة ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاة قال إذا رأت الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة أقدام فلا تصلّي إلا العصر لأن وقت الظهر دخل عليها وهي في الدم و خرج عنها الوقت وهي في الدم فلم يجب عليها أن تصلّي الظهر و ما طرح الله عنها من الصلاة وهي في الدم أكثر النجس .

و لكنك قد عرفت من الحدائق في المسئلة ١٢ أن الموثقة من جهة إشتغالها على خروج وقت الظهر بمضي أربعة أقدام من الزوال مردودة بالآية والروايات التي ربما بلغت التواتر المعنوي من إمتداد وقت الظهر من

واحدة فلا تجب عليها الصلاة بلا إشكال (١).

مسئلة ١٥ - يستحب للحائض ان تموضاً في وقت كل صلاة و تفعد في موضع طاهر وتستعمل القبلة و

الى العروب إلا بمقدار صلاة العصر و اتفاق الأصحاب سلفاً و خلفاً على ذلك انتهى  
( و أمّا ما تقدم من اسي الجيد و الراجح ) و هكذا ما تقدم عن العقيه فلم نعرف لهم مستنداً واضحاً  
و هم أعلم بما افتواه **نائبهما** أنه روى الوسائل في الباب المتقدم (صحيحة عبيد بن درارة) عن أبي عبدالله  
عليه السلام قال قال أيتها امرأة رأيت الطهر وهي قادرة على أن تمتد في وقت الصلاة وقرأت فيها حتى يدخل وقت  
صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التي قرأت فيها (الحدث)

و طهر هذه الصحيحة أنه يشترط في وجوب الأداء على الحائض إذا طهرت أن يسع الوقت الطهارة  
المأثمة دون الترابية ( قال في الحواهر ) كما هو مجمع عليه بما يحجب الطاهر ( الى ان قال ) و من هذا  
لا يحجب النساء و لا الأداء على مثل الحائض و النسي و نحوهما عند ارتفاع عددهما قبل مضي الوقت بما  
يشمكون فيه من الطهارة الترابية دون أمائمه ( أقول ) و لكن مع ذلك كله دفع اليد عن الاحتياط بعمل  
الصلاة إذا وسع الوقت الطهارة الترابية و ركعة من الصلاة مما لا يمكن إذا طهر ان أدائه التيمم مما يشمل  
المقام فلا مبيح عن العمل بها و الحري على وفقها ( و الله العالم ) .

( ١ ) كما في الحواهر من عن الحلاف و لمختلف نفى الحلاف فيه ( و يدل عليه ) مصداقاً إلى مفهوم  
الروايات المتقدمة ( من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ) و هي كالمرسحة في عدم كفايه ذلك الأقل  
من ركعة و بها يفيد إطلاق صحيحه عند الله من سنن المتقدمة الطاهرة في وجوب الطهر من بمجرد كون الطهر  
قبل عروب الشمس و هكذا ما جرى مجرى الصحيحة في الإطلاق فيقد إطلاقه بمفهوم الروايات المتقدمة  
( ما في رد صحيحه عند بن درارة ) المتقدمة آخراً ( و إن رأيت الطهر في وقت صلاة فقامت في تهتة ذلك  
فدحر وقت صلاة و دخل وقت صلاة أخرى فليس عليها قضاء و سأل الصلاة التي دخل وقتها ) .

( و رواية عبيد الله الحلبي ) المروية في الوسائل عن أبي عبدالله عليه السلام في الباب ٣٩ من الحيض في امرأة  
نقوم في وقت الصلاة فلا تقضي طهرها حتى تهوتها الصلاة و يخرج الوقت أنقص الصلاة التي فاتتها قل ان  
كانت نوات قضاها و ان كانت دأئمة في عليها فلا تقضي ( قال في الواقي ) دأئمة أي حادثة متعة من الدأب  
بمعنى الحد و التعب ( انتهى )

و عليه فما عن المعتز من المنع الى القول بوجوب الصلاة بمجرد كون الطهر في الوقت و لو لم يبق  
منه بمقدار تحصيل الطهارة و أداء ركعة إستناداً الى إطلاق صحيحه عند الله بن سنان و ما جرى مجراه  
( ضعيف ) و مثله ما عن النهاية من وجوب قضاء الصبح إذا طهرت قبل طلوع الشمس على كل حال ( بن و هكذا )  
ما عن كتابي الحديث و التذكرة و نهاية الأحكام من الحكم باستصحاب القضاء إذا طهرت في الوقت و أدركت  
أقل من ركعة فإن استصحاب القضاء هاهنا محال لادليل عليه إلا إذا كان على وجه الاحتياط لاحتمال ان الوقت  
في الواقع كان مما يسع بمقدار ركعة والله العالم .

تذكر الله تعالى مقدار ما كانت تصلي (١) و تستح و تهلكه و تحمده و تلو القرآن بمقدار صلاتها و يكره لها الأكل إلا بوصوه (٢) و يكره لها قرآنه القرآن أيضاً (٣) مطلقاً قليله و كثيره في غير وقت الصلاة و أمّا

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما سرّح به غير واحد بل في الحواهر شهرة كادت تكون إجماعاً (قال بن في الخلاف) الإجماع كما عساه يظهر من غيره (انتهى) و لكن مع ذلك كله قد حكى عن ابن مابويه و عن طاهر ولده في العقيه كما اشير قبلاً في المسئلة الأولى مما يستحب له الوصوه القول بالوجوب و تقدم هناك ميل أحد آثق الى ذلك و نوقف فيه شيخه و قد سرّح بسعه هاهنا ان القوا بالوجوب أرجح و ذكر ان طاهر الكافي هو الوجوب أيضاً .

(و يدل على المشهور) دلالة واضحة قطعية لا ينسب الارتياب منها أبداً مصفاً الى كون المسئلة مما تهم به العلوى علو كان الحكم فيها للوجوب لأشهر بالث بين المسلمين و شاع بن كان من ضروريات الدين كوجوب الصلاة و الركاة و نعوها .

(حسنه زيد الشحام) المروية في الباب ٤٠ من الحيص قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول يسعى للعائض ان تتوصاً عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة و تذكر الله مقدار ما كانت تصلي (قارن) لفظة يسعى كالسرحة في الاستحباب و إن جاز استعمالها أحياناً في الوجوب (و يؤيد الحسنه) ما رواه المستدرک في الباب ٢٩ من الحيص عن دعائم الاسلام عن أبي حمزة عليه السلام في حديث قال في آخره و اما يؤمرن بذكر الله كما ذكرنا ترغيباً في الفضل و استحباباً له (انتهى) .

(و يساعد الصدوقين) و كل من قال بالوجوب طواهر جملة من الأحبار المروية في الوسائل في الباب المتقدم (في صحيحة زرارة) و عليها أن تتوصاً و صوه الصلاة عند وقت كل صلاة ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز و جل و تستح و تهلكه و تحمده كمقدار صلاتها ثم تفرغ لحاجتها (و في حسنه بن مسلم) ولكنها تتوصاً وقت الصلاة ثم تستقبل القبلة و تذكر الله تعالى (و في رواية معاوية بن عمار) تتوصاً المرأة العائض اذا أرادت ان تأكل و اذا كان وقت الصلاة توصات و استقبلت القبلة و هكلت و كسرت و بنت القرآن و ذكرت الله عز و جل .

(و في صحيحة الحلبي) و كن ساءاً النسي بالتحريك لا يفصل الصلاة اذا حص و لكن تتحشّين حتى يدخل وقت الصلاة و يتوصّان ثم يجلسن قريباً من المسجدين كرون الله عز و جل (و في المستدرک) في الباب ٢٩ من الحيص قد ذكر الرضوي و يجب عليها عند حضور كل صلاة ان تتوصاً و صوه الصلاة و تجلس مستقبلة القبلة و تذكر الله تعالى بمقدار صلاتها كل يوم (و ذكر أيضاً) مرسله الصدوق في الهداية و هي كالرصى عيناً (و ذكر) عن دعائم الاسلام ما طهره الوجوب أيضاً و لكن الجميع محمول على الاستحباب جمعاً بيّنه و بينه المتقدم

(٢) و ذلك لرواية معاوية بن عمار المتقدمة آنفاً المشتملة على توصاً العائض عند الأكل و على تلاوتها القرآن في وقت الصلاة بعد ما توصات و استقبلت القبلة .  
(٣) كما تقدم ثالث في المسئلة ٣ مما يكره للجنب .

في وقتها إذا توصأت واستقبلت القبلة فتستحب كما ذكرنا قبلاً وفي غير قرآنة سور العراكم الأربع فإنها  
تحرّم كما تقدم في المسئلة الأولى مما يحرم على الحنب وبكره لها أيضاً من المصحف وتعليقه وأما من  
الكثافة بنفسها فيحرم عليها بلاشبهة كما تقدم قبلاً بأن ثالث كلّه في المسئلة الرابعة مما يحرم على الحنب و  
بكره لها أيضاً الجصّ بالحناء كما تقدم ذكر ذلك في المسئلة الخامسة مما بكره للحنب فقد كرر

## فصل

### فيما يجب له غسل الاستحاضة

مسئلة ١- قد عرفت محملاً في أوّل غسل الجنابة أن غسل الاستحاضة أعمى في المتوسطة والكثيرة دون  
القليلة التي ليس فيها غسل هو من الاعمال الواحدة الستة (١) وسنورد تفصيل هذه الأقسام الثلاثة للاستحاضة  
أي القليلة والمتوسطة والكثيرة وأحكام كل منها على حدة في فصل مستقل ونقول هاهنا أن غسل الاستحاضة في المتوسطة  
والكثيرة إنما يجب هو للصلاة الواحدة وللطواف الواحد وللصوم الواحد (٢) ولا يجب بغير هذه الواحدات

(١) أعمى غسل الجنابة و غسل الحصى و غسل الاستحاضة و غسل المفاص و غسل الميت و غسل من  
الميت وتقدم في أوّل غسل الجنابة أن ما سوى الأخير مما لأحلاف في وجوبه كما صرح به اختلف في أوّل  
الغسل و أن الأخير في وجوب هذه الأعمال الستة كثيرة و أن أجمع رواية في هذا المعنى هو موثقه سماعة  
المرويتي في الوسائل في الباب ١ من الجنابة .

(٢) أما وجوبه للصلاة و لطواف الواحين فقد صرح الجواهر بعدم النزاع فيه (مضافاً) إلى الأحبار  
الكثيرة الواردة في وجوبه للصلاة كما يظهر من مراجعة الوسائل في أبواب الاستحاضة و الأخير الكثيرة الدالة  
على اعتبار الطهارة في الطواف الواحد و قد عهد لها في الوسائل في أبواب الطواف بل و بعض الروايات  
المرويتي في الباب ١ من الاستحاضة الصريح في اشتراط طواف مستحاضة بالغسل (و أما وجوبه للصوم الواحد)  
فمن المصحيح أنه مومع من وفاق من عن جمع من الأصحاب دعوى الإجماع عليه .

(هذا مضافاً) إلى صحيحه على بن مهزيار المرويتي في الوسائل في الباب ٢١ من الحيض المصروفة نقضاً  
الصوم على المستحاضة التي صامت شهر رمضان كلّه من غير أن تعمل ما تعلمه المستحاضة من الغسل نصريحاً  
و أن كانت هي مما لا تحلو عن مساقشة من جهات و قد حكى من الأصحاب رضوان الله عليهم وجوب عديده في  
تدويرها و تصحيحها ليس المقام مقام ذكرها و من شاء فليراجع الجواهر و الحدائق

(و بالجملة) أن توقف صوم المستحاضة في المتوسطة والكثيرة على الغسل مما لا كلام فيه و أما الكلام  
في أن المستحاضة الكثيرة التي يجب عليها عمل في أوّل النهار لصلاة الصبح و غسل آخر في النهار للظهرين  
و غسل ثالث في الليل للعشاين هن يتوقف صومها على جميع أعمالها ليلاً و نهاراً (قل في الجواهر) كما  
يقضيها إطلاقهم فإد الصوم باحلالها بما وجب عليها من الغسل (انتهى) أو يتوقف صومها على غسلها في النهار

الثلاثة ألا إذا وجب سدر أو شمه بدر من " كتابه القرآن الكريم أو اسم الله تعالى فيجب الاغتسال مستهما وذلك لما عرفت في المسئلة الأولى من أحكام الوضوء حرمة مستهما مع الحدث الأصغر فكيف بمستهما مع الحدث الأكبر كالاستحاضة المتوسطة والكثيرة وبحوهما وهكذا إذا أراد الروح دطى روحته المستحاضة بالاستحاضة المتوسطة أو الكثيرة فإنه يجب حينئذ على استحاضة أن تعتدل أو لا كما سيأتي في الفصل الأخير من الاستحاضة في المسئلة الثامنة ثم تخلص بهما من روحها لطفاً بها نعم إن كانت هي قد اعتسلت للصلاة فهذا الفعل يكفي لجواز الوطى بالانبهة .

## فصل

### في بيان دم الاستحاضة

مسئلة ١- أن دم الاستحاضة (١) في الأعلى هو أصغر بارد رقيق يدرج يغتور

مسئلة ٣- الحائض وهكذا النساء إذا استمرت بها الدم بعد ما مضى بمقدار عاديها في الحيض من و بعد

فقط كما هو المشهور على ما صرح به المدارك أو يتوقف على غسل الفجر خاصة كما عن نهاية العلامة احتمالاً (قال في البواهر) وهو ضعيف (انتهى) .

ثم إن إنشاءً على توقف صوم المستحاضة الكثيرة على جميع أعمالها لبلاؤها إذا هل يتوقف صومها الماضي على غسلها في الليل الآتي بنحو الشرط المتأخر أو صومها الآتي على غسلها في الليل الماضي بنحو الشرط المتقدم كما أن صومها المتوقف على غسل الفجر بلا شهية على جميع الأقوال كلها هل هو يتوقف على تقديم غسل الفجر على الفجر حتى يصبح صومها كما عن الدكري والمعاليم لأن الاستحاضة حدث له مدخلية في الصوم كالحائض أسقطت معها فيجب تقديمه أم أصبح ولو مع تأخير غسل عن الفجر كما عن طاهر المعظم وصريح بعضهم

(وعليه البواهر) بأن اشتراط الصوم به نابع لاشتراط الصلاة به ولا دليل على أن ذلك أم يتردد كما عن بعضهم منشأ النظر نارة إلى ما تقدم عن الدكري والمعاليم وأخرى إلى ما قد يقال من عدم التاخر بين مدخلية غسل الفجر في صحة الصوم وبين وجوب تقديمه عليه وإن جعل استحاضة كالحائض في وجوب تقديم غسلها على الفجر مما لا دليل عليه (اقول) ونحن نحقق ذلك كله محل آخر سيأتي تفصيله في الصوم إنشاءً الله تعالى في المسئلة ١٣ مما بحث عنه الصائم فانتظر .

(١) قال في المدارك الاستحاضة في الأصل استعمال من الحيض يقال استحيضت على وزن استقيمت بالنساء للمجهول فهي تستحاض لاستحيض إذا استمرت بها الدم بعد انقائها فهي مستحاضة (قال) كذا ذكره البواهر (ثم قال) ومقتضاء عدم سماع المادة منية لغير المجهول (قال) ثم استعمال لفظ الاستحاضة في دم وسديدرج من عرق في أدنى الرحم يسمى العاذل (انتهى) .



و يظهر من مجموع ذلك كله أمور (منها) أن الاستحاضة لغة هي اسم معني لا اسم ذات (ومنها) أن مادة الاستحاضة لم تسمع مبيته للفاعل (ومنها) أنه استعمل الاستحاضة في الاصطلاح في اسم الذات أي نفس الدم (ومنها) أن دم الاستحاضة يخرج من عرق العادل (أقول) أمّا كون الاستحاضة لغة هي اسم معني فهو حق، والحض هو سيلان الدم من الحيض والاستحاضة هي سلالته من عرق العادل كما صرح بهما الجواهر (قال) كما في القاموس (انتهى).

و أمّا كون الاستحاضة لم تسمع مبيته للفاعل فهو ليس كذلك، فإنها استعملت في مواضع عديدة من مرسله بوساطة المروية في الواقي في باب حبس المستأد مبيته للفاعل فيها (ثم استحضت واستمر بها الدم) أو (استحضت فأنت أم سلمة) أو (أي استحاض فلا أظهر) أو (استحضت حصة شديدة) إلى غير ذلك من استعمالها مبيته للفاعل (ومن هنا) قال في الواقي استحضت فلائدة واستحضت أي استمر بها خروج الدم بعد انقائها حبسها اعتقاد فهي مستحاضة ومستحيجة مبي للفاعل كما يسي للمفعول (قد) وقد ورد كلاهما في هذا الحديث إلا أن الأئمة فيه البناء للمفعول (انتهى).

و أمّا استعمال الاستحاضة في الاصطلاح في اسم الذات أي في نفس الدم فقد صرح في الجواهر بتعارف إطلاقها على نفس الدم محاراً (قال) أو حقيقة اصطلاحية (انتهى) وفي مصباح الفقيه مثل ذلك عيماً ومّا خرج دم الاستحاضة من عرق العادل فهو امحكي عن جمع من اللعابين منهم القاموس والرمخشري (و عن الفائق) أن تسمية ذلك العرق بالعادل لأنه سب لعادل امرأه أي ملامتها عند روحها (انتهى).

(ثم إن التعريف المذكور في نفس لدم الاستحاضة من أنه في الأغلب أصغر بارد رقيق يخرج بفتور هو للشرائع وهو أجمع تعريف وحدته في كلمات الفقهاء وقد نصي في أوصاف دم الحيض حمته من الأحرار التي يظهر منها، أوصاف دم الاستحاضة أيضاً (فكان في صحيحه حبس) أن دم الحيض حار عسوط أسود له دفع و حرارة ودم الاستحاضة أصغر بارد (أو كان في موثقة اسحاق) ودم الاستحاضة دم فاسد بارد (و كان في صحيحه معارضة من عمار) أن دم الاستحاضة بارد إلى غير ذلك مما تقدم تفصيله هناك هذا كله من أمر الصغرة و المروية

(و أمّا الرقعة) فهي صحيح علي بن يقطين المروي في الوسائل في الباب ٣ من الاستحاضة وإدا رقت كانت صغيرة اعتسلت وصلبت (وهي الرصوى) المروي في المستدرك في الباب ٣ من الحيض وتفسير استحاضة أن دمها يكون رقيقاً تعلوه صغرة (وهي الباب المذكور عن دعائم الإسلام) و دم الاستحاضة رقيق (وعنها أيضاً) و إن كان دماً رقيقاً فقلدت وكفة من الشيطان فتوخأ منه وتصلتى.

(و أمّا الجروح بفتور) فيستفاد من صحيحه حبس المتقدمة فإن دم الحيض إذا كان يخرج بدفع فدم الاستحاضة فهو أخرج بفتور بل ويمكن استفادته من الرصوى أيضاً المروي في الباب المتقدم و دم الاستحاضة بارد يسيل وهي لا تعلم.

(و أمّا التقييد بالأغلب) كما في الشرائع و عن النافع والتحرير والمنتهى والقواعد والمهمة و

استظهارها بيوم أو يومين أو أكثر فهي مستحاضة (١) .

مسئلة ٣- كل دم تراه المرأة و كان أول من ثلاثة أشهر و لو متفرقة في مجموع عشرة أيام أو تراه قبل مصى أقل الطهر من الحيضة الأولى و لم يكن هو دم نفاس ولا فرج ولا حرج و منه دم العذرة أي دم النكارة فهو استحاضة و هكذا الأمر إذا كان الدم قبل البلوغ أو بعد اليأس و فرس أنه ليس من فرج ولا حرج فهو أيضاً استحاضة (٢)

مسئلة ٤- إذا تردد الأمر في دم المرأة بعد العلم بعدم كونه حياً ولا نفاساً بين كونه استحاضة أو من

لرؤية وبيان و الدروس و غيرها (قال في الجواهر) بل هو مراد من تركه ( انتهى ) فلو صوح أنه قد يتحقق أحياناً كون دم الاستحاضة صفة دم الحيض فيكون هو أسود أو أحمر فإذا كان الدم بعد أيام الحيض أو النفاس أو أقل من ثلاثة أيام أو قبل البلوغ أو بعد اليأس أو قبل مصى أقل الطهر من الحيضة الأولى و لم يكن من فرج أو حرج و منه دم العذرة فهو استحاضة لا محالة و إن كان صفات الحيض كلها

( ١ ) أم في الحائض والنفسوس و توارره و قد معنى تفصيله في مسألة الاستظهار فكان في موثقه استحق استظهرت بيوم ثم هي مستحاضة و في مرسته داود ستظهر بيوم إن كان الحيض دون العشرة أيام فإن استمر الدم فهي مستحاضة و في موثقة زرارة يستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضة و في صحيحه ثبت من عمر و ثم تستظهر ثلاثة أيام ثم هي مستحاضة إلى غير ذلك مما تقدم تفصيله هناك .

( و أمّا في النساء ) و انصوح عديده كما يظهر من مراجعة الوسائل الباب ٣ من النفاس ففي حديث جرّان بن أعين قلت فما حدثت النساء قال تقدم أيامها التي كانت طمئت فيها أيام قرأها فإن هي طهرت و الاستظهار بيوم من أمثاله ثم اغتسلت و احتضت فإن كان انقطع لدم فطهرت و إن لم ينقطع لدم فهي بمنزلة المستحاضة تفصل الكل سلاطين و صلي و في موثقه نوس و إن سألت أم عبد الله عليها السلام عن امرأة ولدت و رأت الدم أكثر مما كانت ترى قال فلتقدم أيام قرأها التي كانت طمئت فيها أيام قرأها فإن رأت دماً صبيحاً فلتغتسل عند وقت كل صلاة و إن رأت صغرة فلتنوء ثم لتصل أو ل صاحب الوسائل قال الشرح يعني ستظهر إلى عشرة أيام ( انتهى ) إلى غير ذلك من الروايات .

(٢) و السر في ذلك كله أن الدم إذا لم يكن حياً ولا نفاساً ولا من القرح ولا من الحرج فهو لا محالة استحاضة شرّبت عليها أحكامها فإن الدم الخارج من المرح منحصر عند الأصحاب بالحمية فادّعى الأربعة نعين الجاحش و قد حكى عن شارح المفاتيح الإجماع على عدم وجود غير الحمية ( قال في الجواهر ) و يشهد له التسع للكلمات الأصحاب ( إلى أن قال ) من غير اشكال ولا خلاف يعرف ( انتهى )

و الظاهر أنه لا فرق في ذلك بين كون الدم صفات الاستحاضة أم لا و ذلك لما عرفت من أن الصفات العالية فادّعى أنها لم تكن حياً ولا نفاساً ولا قرحاً ولا حرجاً فيكون استحاضة فهاً و إن لم يكن أصغر درجاً رقيقاً يدرج بقتود ( و عليه ) فما في المدارك من اعتبار كون الدم في المقام صفة الاستحاضة صعب كما في الجواهر ( قال ) و قضيته وجود دم غير الحمية يمنع عن الحكم بالاستحاضة و هو كما ترى ( انتهى )

الفرح أو من الحرج فلا يظهر (١) أنه إمكان صفات الاستحاضة فهو استحاضة ترتب عليه أحكامها من الوضوء لكل صلاة أو العمل لكل صلاتين و نحوهما مما سيأتي تفصيله و إن لم يكن صفات الاستحاضة فلا يحكم له سوى أنه نجس .

(١) إن في المسئلة وحوهاً دل أقوالاً عديدة (في الحواهر) الحكم بكونه استحاضة (وطاهر الشرائع) و عن طاهر الفواعل و البيّن و جامع المقاصد و كشف اللثام و التحرير و الإرشاد عدم الحكم بكونه استحاضة (و في مصباح الفقيه) التفصيل بين العلم بوجوده و الحرج و الحرج في النطر و بين عدمه فإن علمت بوجود أحدهما فيه فلا تحكم بالاستحاضة حتى يعلم بعدم كونه الدم من الفرّج أو الحرج و إن لم تعلم به فيحكم بكون الدم استحاضة .

(و الأظهر) هو التفصيل الذي فصلناه في آخر فإن كان الدم صفات الاستحاضة فهو استحاضة فإن الصفات أمارات شرعية عليها فيعمل بها إلا فيما حرج بالادل كاصفره أو الكدره و إتمام الحيض فإنّه مع كونه من صفات الاستحاضة محكوم به حصراً شرعاً و أمّا إذا لم يكن الدم صفات الاستحاضة فلا دليل على ترتب أحكامها عليه مع احتمال كونه من الفرّج أو الحرج واقعاً من الرأفة أو استصحاب الظهور مما ينبغيها .

و لا يبعد الاستناد حينئذ إلى مرسله يؤس القصيرة المتقدمة في عدم اشتراط لتوالي في ثلاثة أيام الحيض (حيث قال عليه السلام) فيمن رأت الدم يوماً أو يومين ثم انقطع و لم ير شيئاً إلى أن انقضى عشرة أيام (ما لعله) فذلك اليوم واليوم الذي رأت أنه لم يكن من الحيض إنما كان من علّة آت من فرجة في حوفها و أمّا من ادّعى الح في نه عليه السلام بعد انتهاء الحيض لنقصان الدم عن الثلاثة لم يحكم بالاستحاضة بل احتمال أنه من فرجة في حوفها أو من غيرها .

(و استدلل الحواهر) للحكم بالاستحاضة بأخبار الاستظهار و أخبار المستمرّ دمها و بأصله عدم وجود سبب غير الاستحاضة و بأعليتها في النساء بعد الحيض (قل) و بذلك ينقطع الأصل و القاعدة و المرسل (انتهى) .

و في الجميع ما لا يخفى فإن أخبار الاستظهار و أخبار المستمرّ دمها دل و هكذا أخبار النساء كما اشير آنفاً في مسئلة ٢ و إن حكمت هي بالاستحاضة بعد مضي أيام العادة من مدّة الاستظهار أيضاً و لكنّها غير مرعوظة مستثناة هذه و هي ما إذا تردّد من الدم بين كونه استحاضة أو من الفرّج أو الحرج من المرسل في مثلنا هذه دليل واضح على عدم الحكم بكونه استحاضة و أمّا أصالة عدم وجود سبب غير الاستحاضة فمعارضة بأصالة عدم وجود سبب غير الفرّج أو الحرج مصفاً إلى عدم كونه منتهى للاستحاضة و أمّا الأعلية فلا اعتبار لها شرعاً نفعوا الإطلاق إلا فيما قام دليل عليها بالخصوص في بعض المقامات و لا دليل عليها هاهنا

(و عليه) فلا ينقطع الأصل أعني أصل الرأفة عن أحكام الاستحاضة و لا قاعدة الاستصحاب أعني استصحاب

## فصل

### في اقسام الاستحاضة و احكامها

مسئلة ١- الاستحاضة على اقسام ثلاثة ( ١ ) فإِنْ اِستحاضه اذا استدحلت الكرسف أى الفطنة لمحس الدم و مسعد عن الخروج و الثاويث فإِنْ لم يتمد فيه الدم على وجهه يظهر عليه من الحجاب الآخر والاستحاضة قليلة و إِنْ بعد فيه على وجهه طهر عليه من الحجاب الآخر ولم يسل والاستحاضة متوسطة و إِنْ طهر عليه من الحجاب الآخر و حاز عنه و سال فالاستحاضة كثيرة (٢).

الطهر و لا يسقط المرسل اعنى مرسله يوسى الصغيرة فلا يبقى هاهنا محل لمختار لدواهر أصلاً ( و استدلل مصباح الفقيه ) لتفصيله المتقدم بناء العقلاء على عدم الأعضاء سائر الاحتمالات بعد انقضاء حتمه من الحيض و النفس الا الاستحاضة نعم اذا علموا بوجود الفرج او الجرح فبعد ذلك يفتنون بحتمه ( و فيه ) انه لا مرجح للعقلاء في مثل هذه الامور الشرعية التى لا يعرفها الا الحواص من النفس دون عدمه العقلاء طراً فتأمل جيداً .

( ١ ) كما هو المشهور بين الاصحاب سواء الله عليهم بل في الدواهر شهره كادت تدون إجماعاً ( هذا مصافاً ) الى ما ورد في كل من الاقسام الثلاثة من النصوص العديدة التى ستطلىح عليها تفصيلاً ثم ان المعروف المشهور اقوالاً اخرى في المقدم ستعرفها انشاء الله تعالى في بيان حكم القسم الاول من الاستحاضة و تطار قليلاً

(٢) لم أحد في الاحبار ما يشتمل على مجموع هذه الاقسام الثلاثة بتمامها مع ما لها من الاحكام سوى الرصوى المروي في المستدرك في الباب ١ من الاستحاضة ( قال ) فإِنْ لم تقب الدم الفطن صلت صلاتها، كل صلاة بوضوء و ان تقب الدم الكرسف و لم يسل صلت صلاة الليل و العداة بصل واحد و سائر الصلوات بوضوء و ان تقب الدم الكرسف و سال صلت صلاة الليل و العداة بصل و الظهر و العصر بصل و تؤخر الطهر قليلاً و تعجل العصر و تصلي المغرب و العشاء الاخرة بصل واحد و تؤخر المغرب قليلاً و تعجل العشاء ( انتهى ) والمراد من تقب الدم الكرسف الذى هو ملاك المتوسطه و يجب فيه غسل واحد كما عرفت من الرصوى و تعرفه بعداً من سائر الاحبار ايضاً ليس هو مطلق نفوذ الدم في الكرسف بل نفوذ فيه على وجه يظهر عليه من الحجاب الآخر ( قال شيخنا ) في حديث عبدالرحمان المروي في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة فإِنْ ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تصح كرسعاً آخر ثم صلى فاذا كان دماً سائلاً فلتؤخر الصلاة ثم تصلي صلاتين بصل واحد .

( و قال شيخنا ) في حديث الجعفي في الباب المذكور ولا ترال صلى بدالثل الغسل يعنى غسل الحيض الذى اغسلته بعد أيام قرءها و استظهارها حتى يظهر الدم على الكرسف فاذا طهر أعدت الغسل و أعادت

مسئلة ٢- المشهور بين علماءنا رضوان الله عليهم ان في الاستحاضة القليلة يجب تغيير الكرسف أى القطنه لكل صلاة و الوضوء ايضاً لكل صلاة (١) ولكن الاقوى عدم وجوب تغيير القطنه في القليلة و إن وجب الوضوء

الكرسف (فحمل عنه) في الحديثين معيار وجوب غسل جديد للاستحاضة المتوسطة عبر غسل الذى اعتلته للحيض بعد العادة و الاستطهاد ظهور الدم على الكرسف يعنى من الجانب الآخر و اما قوله عنه في روايه ابن أبي يعفور المرويه في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضه فان طهر على الكرسف رادت كرسفها و توصأت وصلت فهو محمول على التوضوء لغير صلاة الصبح فلا يصح وجوب غسل واحد لصلاة الصبح في المتوسطه كما ستعرف تفصيلاً ( و قل في المدارك ) فان لطخ الدم باطن القطنه و لم يتقها الى طاهرها يعنى من الجانب الآخر فالاستحاضة قليلة و ان عمسه طاهره أو دبطه و لم يسس منها الى غيرها فمتوسطة و الا فكثيرة ( انتهى ) .

( و في الجواهر ) قد نسب الى بعضهم التعبير عن الاول بعدم الظهور عن الثانية بالظهور على الكرسف من الجانب الآخر ( لى ان قال ) مع عدم السيالان ( انتهى ) ( و عن جامع المقاصد ) القطع بأن مراد الجميع واحد و ان المراد بالنفث و الظهور استيعاب طاهر القطنه و دبطها ( و الى ذلك ) يرجع ما عن لقواعد و اللعمه من التعبير عن القليلة بعدم الغمس و عن المتوسطه بالغمس مع عدم السيالان ( و عن امالك ) التصريح بأن مراد من نفث الدم الكرسف عمه له طاهره أو دبطه ( قل ) فمتى بقى منه شيء من خارج و ان قل فالاستحاضة قليلة ( انتهى ) .

و عليه فما في الجواهر من دعوى ان النفث اعم من الانغماس يعنى بذلك انه اذا بعد الدم في الكرسف و لم يظهر عليه من الجانب الآخر فهو نفث و ليس بانغماس ، صعب جداً بل المراد من النفث تصاق و فتوى هو يعود الدم في الكرسف على وجه يظهر عليه من الجانب الآخر و يعمسه طاهره أو دبطه من دون أن يسيل . ( و لعل من هنا ) قد اعترف أخيراً بأن المراد من النفث و الانغماس واحد ( قال ) وقد يؤيده تعبير بعضهم عن الصغرى بعدم النفث و عن الوسطى بالغمس مع عدم السيالان ( انتهى ) و كأنه يعنى بذلك صاحب المدارك رحمه الله لما عرفت من كلامه المتقدم .

( و اما ما في موثقه درارة ) امرؤبئة في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضه من انها تصلى كدسه ( و وضوء ما لم ينعقد الدم فدا بعد اعتسلت وصلت فلا بد من حملة على التعود على وجه الانغماس و الظهور من الجانب الآخر و ذالك جمعاً بينه و بين جميع ما تقدم كآله فتأمل جيداً

(١) هذا هو المشهور كما ذكره في المتن ( قل في الجواهر ) تفلاً و تحصيلاً ( انتهى ) ( و لكن عن ابن ابي عقيل ) عدم ايحاب شيء في هذا القسم الاول و انه حكم في كل من القسم الثاني و الثالث بالاعمال الثلاثة غسل للصبح و غسل للطهرين و غسل للعشائين ( و عن ابن العنبد ) انه حكم في القسم الاول بوجوب الغسل مرة واحدة في اليوم و الليلة و في كل من القسم الثاني و الثالث حكم بالاعمال الثلاثة ايضاً ( و عن المعتمر ) و المنتهى و الأرديلى و في المدارك و عن الدخيرة و المعالم و الهائى و غيرهم الحكم

بأشغال الثلاثة في كل من القسم الثاني والثالث ولكن من دون انكار حكم خاص للقسم الأول كما فعل ابن أبي عقيل ومن دون إثبات العسل للقسم الأول كما فعل ابن حبيب (وعن المصنف) انه سب الى الطهارة الاكتفاء في هذا القسم الأول بوصوه واحد للظهورين وبوصوه واحد للمعنائين ولكن في الحوارين انه اشتباه (قال) كما لا يخفى على من لاحظ مقنعه (وفي المدارك) تنظر في هذه النسبة وادعى ان صريح المقنعة هو الاجتزاء بوصوه واحد مع العسل.

﴿وعلى كل حال انما استدلت به المشهور لتعير القصة﴾ وهذا القسم الأول لا يمكن الاستدلال بذلك امور (منها) الاحتمالات المحكيبة عن امتهى والتذكيرة ومجمع لرهان والمصنفات (ومنها) لحقوق دم الاستحاضة بدم الحيض في عدم المعفو عنه لاعتقائه قليلا ولا عن كثره وقد حكى الاستدلال بذلك عن امتهى (ومنها) حملته من الاحضار الآتية الدالة على تغيير القطعة في المتوسطه والكثيرة فتم في القليلة بعدم القول بالفصل أي بالإجماع المركب.

(وفي المجمع ما لا يخفى) ان الإجماع بعد العنق عن مخالفة ابن أبي عقيل الذي لم ير القسم الأول حكماً أصلاً بل حتى عن بعضهم التصريح بشياع القوف بعدم وجوب تعير القصة ههنا بين المتأخرين انها مما لا يستكشف بها رأى المعصوم فلا عثرة بها لحوار كون المستند هو الوجوه المتقدمة كلاً أو حصلاً (وامت لحقوق دم الاستحاضة) بدم الحيض في عدم المعفو عنه حتى عن قليله فقد عرفت المناقشة فيه في المسئلة ٣ من المعفو عن الدم إذا كان اقل من الدرهم ولو سلم فحمل دم الحيض مما لا مانع عنه كما تقدم في المسئلة ١ من المعفو عن نجاسة ما لا يمكن الصلاة فيه وحده فضلاً عن دم الاستحاضة الملتحق به مصافاً الى ان داخل العرج هو من المواطن فلا مانع عن كونه نجساً أو كان فيه نجس كما اذا دخل شيئاً نجساً في دبره.

(وامتاً الاحضار الدالة على تغيير القطعة) فهي واردة والمتوسطة والكثيرة والتعدى عنهما إلى القليلة مما لا دليل عليه وامتاً الاحضار المركب فقد عرفت حال السيط منه فكيف امر كنه (وبالحكمة) لا دليل ههنا على وجوب تغيير القطعة وإثباته ولا على ما يتبعه بل حلول الاحضار الآتية الآمره كلها بوصوه الواردة جميعاً في مقام البيان مما يكفيه.

(وأظهر من المجمع) في عدم وجوب تغيير القطعة ههنا لئلا صلاة حملة من الروايات امر وثبت في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة الآمره كلها بالصلاة مع العمل حتى يظهر الدم على الكرسف او يخرج من وراء الثوب او يسيل من خلف الكرسف من غير أمر فيها بتعديل القطعة أصلاً (وهي حبر الجعفي) ولا تزال تصلح بذلك العمل حتى يظهر الدم على الكرسف فاذا طهر أعادت العسل وأعادت الكرسف (وفي حبر ابن أبي يعقوب) فان ظهر على الكرسف زادت كرسفها وتوضأ وصلى.

(وفي حبر عبد الرحمان) فليست تدخل كرسفاً فان طهر على الكرسف فليغتسل ثم تصنع كرسفاً آخر ثم تصلح (وفي حبر الحلبي) ثم تصلح حتى يخرج الدم من وراء الثوب (وفي صحيح الصحافي) فان كان



الدم فيما بينهما وبين المغرب لا يسيل من حلف الكرسف فلتتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة (ولعله لهذا كله) قال في الحواهر في الآخر فمن ذلك كان القود بعدم الوضوء لا يخلو من قوة (قال) ولعله لهذا لم يذكره الصدوقان والفاضل على ما قيل (انتهى)

﴿بقى امران أحدهما﴾ أنه إذا لم يجب تغيير القطعة لكل صلاة فعدم تغيير الخرقه بطريق أولى والخرقة هي التي تشتد أحد طرفيها من قدام بما مضت به وتجرحها من بين وحدتيها وشد طرفيها الآخر من خلف بما تمتطت به.

(في الحواهر) شئى لقطع بعدم وضوء تغيير الخرقه كما هو ظاهر المصنف وغيره وصرح جماعة خلافاً للمقنعة والموسوعة والسرير والجامع وغيرها (قال) بل ينبغي كشف اللثام إلى أن أكثر (ثم استدل) لعدم الوضوء بقوله لما عرفت من عدم وصول الدم في القسمة اليها مع اتصاله لرائة وحدث الاحتار عنه (انتهى) وهو جيد.

﴿ثانيهما﴾ أنه إذا عتبرت القطعة وتمحش طاهر المرح وحل عليه أن كان الدم أكثر من الدرهم أو قلما بعدم الغسل عنه حتى عن قليله كما في المحصر عنه (قال في الحواهر) ولعل عدم تعرض المصنف أنه لا حالة على وضوء رالة النجاسة عن البدن (قال) لكنه من عليه هاهنا المصنف في المقنعة والشهيدان في البيهقي وادسالك والروضة والمحقق الثاني في جامع المقاصد ولا رد يلى في مجمع الزهراء بل في الأخير كونه إجماعاً (انتهى) هذا كله من أمر تغيير القطعة لكن صلاة وقد عرفت أنه ليس بواجب

﴿ثالثاً﴾ وضوء الوضوء لكل صلاة على حدة فاستدل به أو أمكن الاستدلال به لذلك امران (الأول) الإجماعات المتكفية عن التامريكات والحدائق والعمية والتدكرة وجامع المقاصد ولكن عن الأخير استدل ابن أبي عقيل وابن العبد وهو حق قد عرفت من أن الأول لم يثبت حكماً للقسم الأول من الاستحاضة والثاني قد أثبت له الغسل مرة في اليوم والثلاثة بدل الوضوء لكن صلاة (الثاني) وهو العمدة حملة من الأخبار المروية في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة.

(في موقفة درارة) وسأل كل صلاة بوضوء ما لم يعد الدم إلى وقد عرفت في آخر المسئلة السابقة أن المراد من يعود الدم هو يعوده على وجه يظهر على الكرسف من الجانب الآخر جمعاً بين الاحتار (في صحيحه مما يرويه بن عمار) وإن كان الدم لا ينقب الكرسف توصات ودحت المسجد وصكت كل صلاة بوضوء (وقد عرفت أيضاً) في المسئلة السابقة أن المراد من تعب الدم الكرسف هو يعوده فيه على وجه يظهر عليه من الجانب الآخر.

(وفي مرسله بوضوء الطويلة) المروية بطولها في الواسع باب حصص المتقدم بعد السؤال عن المستحاضة (ما لفظه) فلتدع الصلاة أيتام أقرانها ثم تعتل وتوضأ لكل صلاة الحج وهذا القول من الإمام عليه السلام وإن كان مطلقاً ولكن لا بد من حمله على القسم الأول من الاستحاضة جمعاً بينه وبين سائر الأخبار المتقدمة وقد بفي هذا الحمل ما هو بعد هذا القول فلا فصل (قيل وإن قال فإن قال مثل المتعبد) و

وجه المبادىء ان مع السيلان لا بد من الاعمال الثلاثة كما ستعرف تفصيلها لا الوضوء لكل صلاة ولكن من المحتمل ان يكون المراد من السيلان هو سيلانه بلا استدخال القطعة او ان السائل قد تمسك من فتوى الامام عليه السلام بالصلاة مع عدم انقطاع الدم بعد اتمام العدة بعد السائل عن الاستحاضة الصغرى الى الكبرى وقال و ان سال قبل و ان سال عاتيه ان الامام عليه السلام لم يمسح بالاعمال الثلاثة في هذا الحال لأنه كان في مقام دفع بعض السائل و بين وجوب الصلاة عليها بعد اقام عاداتها وان كان الدم سيل كالنصف و هو سيل الحوض او السطح لا في مقام بيان حكم الاستحاضة في هذا القسم الثالث والله العالم .

( و في صحيح المشافى ) فان كان الدم فيما بينهما ( يعنى بين الظهر و العصر ) و بين المغرب لا يسيل من حلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة الحج و عدم السيلان من حلف الكرسف و ان كان مطلقاً يشمل القسم الاول و الثانى ولكن لا بد من حمله على خصوص القسم الاول فقط اى ما لا يظهر الدم على الكرسف من الجفاف الآخر دون غيره و ذلك جمعاً بين الاخبار .

( و في رواية علي بن حمزة ) عن ابيه موسى بن حمزة عن ابي الحسن المردي في الوسائل في الباب ٤ من الحصص و ان رأيت صغرة بعد عملها ( يعنى غسل الحصص ) فلا غسل عليها بحزبها الوضوء عند كل صلاة و تصلى ( وهذه الرواية ) و ان كانت هي مطلقة ايضاً و لكن لا بد من حماها على الاستحاضة القليلة جمعاً بين الاخبار ايضاً ( و في الرصوى المتقدم ) في صدر المسئلة السابقة فان لم تنف الدم القطر صلت صلاتها لكل صلاة الوضوء الحج وقد عرفت ان معنى الثقب هو يعود الدم فيه على وجه يظهر على الكرسف من الجفاف الآخر .

( ثم ان العواهر ) قد استدلل لوجوب الوضوء لكل صلاة باحتمال اخر ايضاً الآمرة كلها بالوضوء في الصغرة يدعى ان العاد فيها ان تكون استحاضة قليلة ( و قد ) بعد تسليم ذلك ان الاحتمال المذكور التي قد اشير الى ابوابها في قاعدة الامكان في الجهة الثالثة هي آمرة بالوضوء بل بعضها بالفسد و ليست هي آمرة بالوضوء لكل صلاة كى تكون من ادله انقضاء و يستدل بها على المطلوب ( نعم اقصاها ) انها لا تعارض احتمال المقام بعد تفهيد اطلاقها بها فيحمل مثل قوله عليه السلام نوصات وصلت و فلتتوضأ و لتصل على التوضأ لكل صلاة جمعاً بين الاحتمالين

﴿ و احتج ابن ابي عمير ﴾ على عدم وجوب الوضوء لكل صلاة في القسم الاول من الاستحاضة على ما ذكره المختلف ( بصحيح ابن سنان ) المروي في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة عن ابي عبد الله عليه السلام قال المستحاضة تغسل عند صلاة الظهر و تصلى الظهر و العصر ثم تغسل عند المغرب فتصلى المغرب و العشاء ثم تغسل عند الصبح فتصلى الفجر الخ .

و احاط به المدارك بأن الرواية اما تدل على سقوط الوضوء مع الاعمال و هو غير محل النزاع ( انتهى ) و هو جيد ( و قريب منه ) ما احاط به الحدائق ( و أجود منه ) ان يقال ان الرواية اقصاها الاطلاق

فيها لكل صلاة سواء كانت فريضة او نافلة (١)

**مسئلة ٣-** المشهور بين علماءنا رضوان الله عليهم في الاستحاضة المتوسطه وهى ما اذا بعد الدم في الكرسف أى القطنة على وجه ظهر عليه من الحدث الآخر ولم يسل انه يجب لكل صلاة تغيير القطنة و تغيير الخرقه و الوضوء و يجب لحصوص صلاة الصبح العسل ايضاً (٢) والمراد من الخرقه هو ما يشد على العرج بعد استدخال القطنة فتشد احد طرفى الخرقه من قدام مما تمنطقت به و تحرجه من بين فحديها و تشد طرفها الآخر من

فتمحل على الاستحاضة الكثير جمعاً بين الاحاد فلا سافي ثبوت الوضوء لكل صلاة في الاستحاضة القليلة بدليل آخر كما عرفت .

❖ واحتج ابن الحنيد رحمته لوجوب العسل مرة واحدة في اليوم و الليلة في الاستحاضة القليلة على ما ذكره المختلف ( موثقه سماعة ) المروية في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة قال قال المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اعتسلت لكل صلايين و للفسح عسلان فان لم يجر الدم الكرسف فعليها العسل لكل يوم مرة و الوضوء لكل صلاة ( و له موثقة اخرى ) في الباب ١ من الحضة فيها مثل ذلك عننا ( و نظيرهما صحيحه و رازة ) في الباب ١ من الاستحاضة قال فيها و إن لم يجر الدم الكرسف صلت غسل واحد لمح .

( و في الجميع ما لا يخفى ) فان طاهر قوله تستحب فان لم يجر الدم الكرسف انه ظهر الدم على الكرسف من الجباب الاخر ولم يجره وهو القسم الثاني من الاستحاضة فيكون العسل حينئذ لكل يوم مرة في محله و اليه يرجع ما أحاب به المختلف و استحدوده الحدائق ( و لو سلم ) إطلاقه و شموله لما لا يظهر من الجباب الاخر فيجب تفسيد الإطلاق بما تقدم و عرفت مما دل على الوضوء لكل صلاة في القسم الاول من الاستحاضة دون العسل مرة في اليوم و الليلة ( و عليه ) فتعصان الموثقتان و الصحيحة بالقسم الثاني فقط دون غيره .

(١) فان مقتضى إطلاق النصوص و معاهد الاجماع هو ذلك و أم لا يصر الى الفريضة ممنوع بل عن التذكيرة اتفاق الاصحاب على عدم الفرق في ذلك بين العرس و العمل فيجب لكل صلاة سواء كانت فريضة او نافله وضوء على حدة ( و لكن مع ذلك كله ) قيد الشيخ قبل صلاة الخلاص الصلاة بالفريضة بل عن مسوده التصريح بحوار أن تصلي بوضوء واحد ما شئت من المواقف و عن المهذب متابعته و يظهر من الجواهر الميل اليه .

( ولكن الجميع ) كما ترى بعد إطلاق النصوص و معاهد الاجماع كلتها و دعوى ان حوار الاثنيان بالمواقف بوضوء واحد هو مقتضى تحوير تأخير الصلاة عن الوضوء كما عن المختلف و المصاييح فيها بعد المنع عن تحوير ذلك كما عن المشهور على ما سيأتى في محله ان مقتضى ذلك هو حوار الجمع بين فرضين ايضاً بوضوء واحد فصلاً عن فرض و فعل او تعليق ( و دعوى ) ان بواهل كل فرض داخله في اسمه مما لا شاهد عليها و سهولة الملة و ساحتها مما لا يقضى بذلك في قتال إطلاق النصوص و معاهد الاجماع كلتها فتأمل جيداً .

(٢) هذا كله هو المشهور بين علمائنا كما ذكرنا في المتن و صرح به الحدائق فراجع .

خلف بما تضمنت به (١) و الأقوى هاهنا وأن كان تعبير القطنة لكل صلاة بل و تعبير الحرقه أيضاً اذا علمت ان الدم قد أصابها (٢) و لكن اذا جمع بين صلايين كالطهرين والعائنين و غيرت القطنة و الحرقه للصلاة الأولى فلا يجب تغييرهما للصلاة الثانية اذا لم تعلم ان الدم قد أصاب الحرقه ولا انه طهر على الكرسف من الحجاب الآخر (٣) كما ان الأقوى عدم وجوب الوضوء لصلاة الصبح و كفاية غسل عنه شرعاً (٤)

(١) هذا التفسير للحرقه قد صرح به الوافي باب حبض المستدأ في دليل بيان حديث ابي بصير المشتمل على قول ابي عبد الله عليه السلام واستنشرت و احتشت بالكرسف الخ قال لا يستنفر بالثاء المشتملة (الى ان قال) تأخذ حرقه طويلة تشد احد طرفيها من قدام و تحرقها من بين فحديها و تشد طرفها الاخر من خلف (قل) مأخوذ من استنفر الكلب اذا أدخل ذنبه بين رجليه (انتهى).

(٢) اما تعبير القطنة فحمله من الأحبار المتقدمين في المسئلة السابقة الطاهرة في وجوب تغيير القطنة في القسم الثاني من الاستحاضة (وكان في حيز الحمي) و لا تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف و اذا طهر أعادت الغسل واعدت الكرسف (و كان في حيز ابي يعقوب) فان طهر على الكرسف رادت كرسفها و توصت وملت (و كان في حيز عبدالرحمان) فلتستدحل كرسفاً فان طهر على الكرسف فلتغتسل ثم تصع كرسفاً آخر (هذا مضافاً) الى ما حكى عن الارشاد لعنبر الاسلام من اجماع المسلمين على تغيير القطنة هاهنا.

(و اما تعبير الحرقه) اذا علمت ان الدم قد اسابها فهو كما في الجواهر أولى من تغيير القطنة التي هي أصغر من الحرقه و ملحقه بالمواطن المستوريتها بالفرج (نعم قد يقال) ان الخرقه اذا أصابها شيء من الدم والاستحاضة حينئذ كثيرة لا متوسطه فتخرج عن مسائل هذه وتدخل في المسئلة الآتية (و يساعد) ما يظهر من حمله من الاحاد الا انه هاهنا من أن المعيار في المتوسطه هو عدم حوار الدم عن الكرسف فادخار والاستحاضة كثيرة (و لكن سيأتي) هما و في المسئلة اللاحقة ما هو صريح في اعتبار السلان في الاستحاضة الكثيرة (وعليه) فيحمل الظاهر على النص حرجاً على وفق القاعدة العرفية فمثل قوله عليه السلام و إن لم يجر الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة أي اذا لم يسل الدم من خلف الكرسف كما سيأتي التصريح بالسلان في صحيح الصحاح.

(و من هنا يتضح لك) ان ما عن المقنعة من ان المتوسطه هي التي يتقرب دمها الكرسف و برشح على الحرقه هو صحيح و ان ما في الحدائق من ان هذه هي الكثيرة عند الأصحاب خلاف الصواب (نعم لا يعتبر) في المتوسطه الرشح على الحرقه دائماً كما هو ظاهر المقنعة بل الرشح أحبناً مما لا يصر بها و لا يجرحها الى الكثيره مالم يسل الدم من خلف الكرسف لا انه مما يعتبر فيها شرعاً فتأمل جيداً

(٣) و ذلك لعدم الدليل على تغييرهما في هذا الحال بل استحباب عدم ظهور الدم على الكرسف أو عدم إسادة الدم الحرقه مما يقضي بعدم وجوب تغييرهما في هذا الحال و هذا واضح.

(٤) و مرجع ذلك لدى التحقيق الى دعاوى ثلاث تسليم وجوب الوضوء لكل صلاة كما هو المشهور

و تسليم وجوب غسل لصلوة الصبح كما هو المشهور أيضاً بل عن الناصريين و الخلاف و الغنية الإجماع عليه و كفاية غسل صلاة الصبح عن الوضوء لها على خلاف المشهور (فقول أمّا وجوب الوضوء لكل صلاة) فيدل عليه مصافاً إلى جميع ما دل على الوضوء لكل صلاة في القليلة (مؤثقة سماعة) المردية في الوسائل و الباب ١ من الجنبات قال غسل الجنبات واجب (إلى أن قال) و غسل الاستحاضة واجب (إلى أن قال) و إن لم يجر الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة و الوضوء لكل صلاة .

(و في مؤثقة أخرى له) في الباب ١ من الاستحاضة قال المستحاضة إذا نبت الدم الكرسف اعتسلت لكل مسابيح و للغير غسل و إن لم يجر الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة و الوضوء لكل صلاة .

(و أمّا وجوب الغسل لصلوة الصبح) فيدل عليه مصافاً إلى المؤثقتين المشتملتين على قوله فصل في و إن لم يجر الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة (صححة زرارة) في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة قال قالت له الغناء متى تصلّي فقال نعم بعد جيبها و نبت ظهر بيومين و إن انقطع الدم و الا اعتسلت و احتشئت وصلت و إن جاز الدم الكرسف تعسّست و اعتسلت ثم صلت الغداة بغسل و الظهر و العصر بغسل و العصر و الغشاء بغسل و إن لم يجر الدم الكرسف صلت بغسل واحد قال و الجنبات قال مثل ذلك سواء و إن انقطع عنها الدم و الا فهي مستحاضة يصنع مثل الغناء سواء ثم تصلّي الحج

(والرسوى المتقدم) في صدر المسئلة ١ اشتمل على قوله فصل في و إن نبت الدم الكرسف و لم يسر صلت صلاة الليل و الغداة بغسل واحد و سائر الصلوات بوضوء (قال في الحدائق) قد وقع التصريح به بمعنى نعمتين ذلك الغسل للصبح في العقبة الرسوى ومنه أحد الشيخ علي بن الحسين بن بابويه ذلك في رسالته إلى ابنه كما نقله في العقبة وقد أشرنا في غير موضع إلى أن جملة من الأحكام التي ذهب إليها المتقدمون و لم تصل أدلتها إلى المتأخرين حتى اعترضوا عليهم بعدم وجود الدليل عليها فنحدث أدلتها في هذا الكتاب و هو دليل على شهرته سابقاً بينهم الحج

(قال في الحواهر) بعد نقل الرسوى ما لفظه و هو مع الإجماعات السابقة دال على أن المراد بالغسل إما هو غسل الغداة الحج (و أمّا كفاية غسل صلاة الصبح) عن الوضوء فلف نقد في المسئلة ١ و ٢ من المسائل المربوطة بغسل الجنبات أن غسل الجنبات و هكذا كل غسل آخر سواء كان واحداً كغسل الجنب و الاستحاضة و نحوهما أو مستعصاً كغسل الجمعة و غسل الإحرام و نحوهما هو مما يجري عن الوضوء و ذلك للنصوص الكثيرة مثل قوله فصل في و أي وضوء أظهر من الغسل أو أي وضوء أنقى من الغسل و أبلغ إلى غير ذلك من النصوص و بها يحصن عموم المؤثقتين المتقدمتين آنفاً الظاهرتين في وجوب الوضوء لكل صلاة حتى لصلوة الصبح .

(وأصرح من الجميع) في نفي وجوب الوضوء لصلوة الصبح و الاكتفاء بالغسل لها الرسوى المتقدم آنفاً حيث قال فصل في صلت صلاة الليل و الغداة بغسل واحد و سائر الصلوات بوضوء و غسل من هنا قد حكى عن الناصريين و الخلاف و الغنية و الصدوقين و القاسمي و أبي الصلاح و غيرهم الإقتصار على الأمر بالوضوء

والأحوط أنه إذا حدثت المتوسطة بعد صلاة العجران يفترس غسلاً واحداً لقيه الصلوات الخمس (١) وهكذا إذا حدثت بعد صلاة الظهر أو العصر أو بعد صلاة المغرب قبل العشاء والله العالم

لغير صلاة الغداة التي تفترس لأجلها والله العالم.

(١) ان في المسئلة قولين فظاهر كلام الأصحاب عدم وجوب الغسل في هذا العرس (قال في الجواهر) كما صرح به في جامع المقاصد في مبحث العايات والشهيد في الروضة هـ (قال) بل لعل المتأمل في كلماتهم يمكنه تحصيل الإجماع على ذلك لتحصيلهم الغسل بكونه للعداء (انتهى) ولكن عن المصاحح احتمال كون الغسل مرة في المتوسطة هو لجميع الصلوات الخمس عاته ان وقته هو وقت صلاة الصبح (بل عن الرياض الجزم بذلك (و عن شيخنا الأنصاري) اختيار هذا القول.

(اقول) وهذا القول ان لم يكن أقوى فهو لامحالة احوط ودالك لما احتمله المصحيح وحزم به الرياض وفتي به شيخنا الأنصاري والله العالم.

بقي في المسئلة أمور احدها ان امدارك قد طعن في صحة زرارة المتقدمة من جهات ثلاث (الاولى) انها مضمرة (الثانية) ان الغسل لا يتعين كونه لصلاة الفجر (الثالثة) انه لا يتعين كونه للاستحاضة ودالك لحواجز ان يكون المراد به غسل النعاس (و في الجميع ما لا يحفى) اما الإجماع فلا أنه غير منافي لصحة الرواية لاسيما اذا كان المضمّر مثل زرارة وقد ذكر الحقائق بأن المدارك صرح بذلك في غير موضع من كتابه هذا وهو كذلك.

هذا مضاف الى ما صرح به الوسائل والجواهر من ان الشيخ قد روى الصحيحة مسنداً عن أبي حمزة عليه السلام وراجع واما عدم تعين كون الغسل لملازمة العجز فقد سمعت آتياً بعد ما نقلنا الرواية ما يتضح لك الجواب عن ذالك من الحقائق والجواهر فلا تغفل.

(واما عدم تعين كون الغسل للاستحاضة) فمنه ومنه في ذالك من جمع من متأجري المتأخرين كما صاحب استقى والبهائي والدخيرة وغيرهم عجيب وفي الحقائق بعيد غاية العدد (قال) بل ربما يتطعن بفساده (انتهى) وهو كذالك فإن الاعمال الثلاثة التي ذكرها الإمام عليه السلام في سورة حواز الدم عن الكرسف هي اعمال الاستحاضة بلا شبهة فقهرأ يكون الغسل الواحد الذي ذكره في سورة عدم حواز الدم عن الكرسف هو للاستحاضة ايضاً

ثانيها انه استدلل المشهور لطلوبهم من وجوب الغسل مرة في المتوسطة (صحح الصحاف) عن أبي عبدالله عليه السلام المروي في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة في حديث جيمس الحامل قال و اذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل او في الوقت من ذالك الشهر فإيه من الحيضة (الى ان قل) و ان لم يتقطع الدم عنها الا بعد ما تمضي الأيام التي كانت ترى الدم فيها يوم او يومين فلتغتسل ثم تعتشي و تستدفن و تصلي الظهر والعصر ثم لتنظر قال كان فيما بينهما و بين المغرب لا يسيل من حلف الكرسف فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف فإن طرحت الكرسف عنها فقال الدم



مسئلة ٥- المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم في الاستحاضة الكثيرة وهي ما اذا تعدد الدم في الكرسف أى القطنة على وجه ظهر عليه من العاتب الآخر وحاز عنه وسال انه يجب لكل صلاة تغيير القطنة وتغيير

وجب عليها العسل وان طرحت الكرسف و لم يسلم فلتنوصاً وتصل ولا عسل عليها قل و ان كان الدم اذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صيباً لا يرقاً فإن عليها ان تغتسل في كل يوم و ليلة ثلاث مرات و تحتشي و تصلي و تمتل للفرج و تغتسل للظهر و العصر و تغتسل للمعرب و العشاء الاحرة الحج .  
(و اعترض عليهم المدارك) بأن موضع الدلالة فيها قوله فإن طرحت الكرسف عنها فقال الدم وجب عليها الغسل و هو غير محل النزاع فإن موضع الخلاف ما اذا لم يحصل السيالان قل مع انه لا إشعار في الخبر بكون العسل للمعبر فحمله على ذلك تحكم (انتهى) .

( اقول ) وقد كثر الكلام من أصحابنا رضوان الله عليهم حول هذا الحديث الشريف و أطالوا في النقص و الابرام بالنسبة الى دلالته حداً والاصاف انه احسن عن مطلب المشهور فإن المستفاد عنه بعد التامثل التام فيه ان المستحاضة هي ممسك لا تحل من احدى الصورتين فإما ان لا تطرح الكرسف وإما ان تطرحه وان لم تطرحه و ان كان الدم لا يسيل من خلف الكرسف فيكفيها التوضؤ عند وقت كل صلاة و ان كان يسيل صيباً فيجب عليها أعمال ثلاثة غسل للفرج و غسل للظهرين و غسل للمعرب و اما اذا طرحت الكرسف و يسال الدم فيجب الغسل للصلاة و ان لم يسلم فيكفيها التوضؤ و ابن هذا كله من مذهب المشهور من وجوب الغسل مرة في المتوسطه .

﴿ ثالثها ﴾ انه استدلل الحواهر لمطلب المشهور من وجوب الغسل في المتوسطه مرة واحدة بمحملة اخرى من الاحاد المروية في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة ( كبحر عبدالرحمان ) المشتد على قوله فإن طهر و ان طهر على الكرسف فلتغتسل (و حبر الجعفي) المشتد على قوله فإن طهر ولا تزال تصلي بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف فاذا طهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف (و مؤتفة زرارة) و تصلي كل صلاة بوضوء عالم بمعد الدم فدا نفذ اعتملت (منه) على ان المراد من النقود هو تعود الدم في الكرسف على وجه يظهر عليه من العاتب الآخر كما تقدم في آخر المسئلة الاولى من هذا الفصل الى غير ذلك من الروايات .  
(و فيه) ان ظاهر هذه الاخبار هو وجوب الغسل كلما طهر الدم على الكرسف لا مرة واحدة كما هو مذهب المشهور نعم يمكن حملها على الغسل مرة واحدة فيها و بين ما تقدم من روايات المشهور المصروفة بالفصل مرة واحدة (و عليه) فأقصى هذه الروايات انها لاتنافي مذهب المشهور بعد الحمل والتأويل لا أنها تدل على مذهبهم و تكون من أدلتهم و حجبهم و هذا واضح .

﴿ رابعها ﴾ انك قد سمعت في اول المسئلة السابقة ان كلا من ابن ابي عقيد و ابن الجعيد و المعقب و المنتهى و المدارك و الأردبيلي و الدخيرة و المعالم و الهائي و غيرهم سوى بين القسم الثاني و الثالث من الاستحاضة فحكم فيهما بالاعمال الثلاثة (و ما استدلل به لذلك) او يمكن الاستدلال له هو محلة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة .

الحرقه و الوضوء ويجب اعتدال ثلاثة غسل لصلاة الصبح وغسل للظهرين تجمع بينهما وغسل في الليل للمعشأين  
تجمع بينهما (١) ولكن الأقوى عدم وجوب الوضوء هاهنا أصلاً فإن الاعتدال الثلاثة مما يجري عن الوضوء بل

( ففي صحيحة معاوية بن عمرو ) إذا حازت إبتامها و رأيت الدم يثقب الكرسف اعتسلت للظهر والعصر  
تؤخر هذه و تعتل هذه و للمغرب والعشاء عملاً تؤخر هذه و تعتل هذه و تعتل للصبح ( وفي مضمرة  
سماعة ) المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اعتسلت لكل صلاتين و للعصر عملاً و إن لم يجر الدم الكرسف  
فعلينا الغسل لكل يوم مرة و الوضوء لكل صلاة ( وفي صحيحة عبد الله بن سنان ) المستحاضة تعتل عند  
صلاة الظهر و تصلي الظهر و العصر ثم تعتل عند المغرب فتصلي المغرب و العشاء ثم تعتل عند الصبح  
فتصلي الفجر .

( وفي موقفة فصيل و رزاة ) قال المستحاضة تكف عن الصلاة إبتام أقرانها و تحتاط بيوم أو اثنين ثم  
تعتل كل يوم و ليلة ثلاث مرآت الحج ( وفي حديث اسماعيل بن عبد الحاق ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
المستحاضة كيف تصنع قال إذا مضى وقت ظهرها الذي يظهر فيه فلتؤخر الظهر إلى آخر وقتها ثم تعتل ثم  
تصلي الظهر و العصر فإن كان المغرب فلتؤخرها إلى آخر وقتها ثم تعتل ثم تصلي المغرب و العشاء فإذا كان  
صلاة العصر فلتعتل بعد طلوع الفجر ثم تصلي ركعتين قبل المداة ثم تصلي اغداة إلى غير ذلك من الركعات وابت  
( و الجواب ) أمّا عن صحيحة معاوية بن عمرو فإن المراد من ثقب الدم الكرسف كما تقدم في صدر  
المسئلة الأولى من هذا الفصل هو نفوذ الدم فيه على وجه يظهر عليه من الحجاب الآخر فهو حبشيد مطلق يشهد  
المتوسطة و الكثيرة التي يعتمر فيها السبلان من حلف الكرسف كما عرفت فنقيدها حبشيد بما ورد في  
خصوص المتوسطة الصريح في وجوب غسل واحد لا أكثر فيبقى تحتها خصوص الكثيرة فقط دون غيرها

( و أمّا عن مضمرة سماعة ) فإن المراد من ثقب الدم الكرسف فيها مقرر بقوله عليه السلام في مقدمه و إن  
لم يجر الدم الكرسف فليها الغسل لكل يوم مرة الحج هو جواز الدم عن الكرسف وسيلانه و في مثله تكون  
الاستحاضة كثيرة والاعتدال الثلاثة في محلها ( و أمّا عن صحيحة عبد الله بن سنان ) و ما بعدها فأقضاها إلا إطلاق  
فيشملان كلاً من القليلة و المتوسطة و الكثيرة جميعاً فيجب غسلهما بمقتضى حكمهما بالاعتدال الثلاثة على  
خصوص الكثيرة فقط دون غيرها و ذلك جمعاً بينهما و من جميع ما حصص الاعتدال الثلاثة بالقسم الثالث  
فقط دون غيره فتأمل جيداً .

(١) هذا كله هو المشهور كما ذكرته في المتن بل بالمسه إلى تغيير القطعة و الحرقه و الاعتدال الثلاثة  
مما لم يجد الجواهر فيه خلافاً بل بالنسبة إلى الأخير قد حكى عن المنتهى أنه مذهب علمائنا أجمع بل في  
الجواهر قد حكى عليه الإجماع مستفيضاً كالسنة ( انتهى ) .

نعم بالنسبة إلى الوضوء لكل صلاة قد وقع الخلاف بين الأصحاب ( فالمشهور ) كما في المختلف و حوّه  
( و عن المفيد ) و المعتبر و الحمل و أحمد بن طائوس و شرح المعانيخ و الرياض و حوّه تعدد الاعتدال الثلاثة  
قمع كل غسل وضوء ( و عن ظاهر الصدوق ) و نهاية الشيخ و مسوطه و السيد في الناصرية و ابن العنيد و

الاقوى انها اذا جمعت بين الصلاتين فلا يجب للصلاة الثانية تغيير القطنه والحرقة ما لم تعلم ان الدم قد ظهر على

الجلدي وبي حرة والبراح و زهرة وكن من اقتصر على ذكر الاعمال الثلاثة فقط هو عدم وجوبه أصلاً بل يكفي غسل عنه و هو مختار المدارك و الحدائق صريحاً ( اقول ) أم تغيير القطنه و الحرقة لكل صلاة فقد عرفت وجوبه في الجملة في القسم الثاني من الاستحاضة على التعصير المتقدم شرحه هناك فها هنا بطريق أولى ( و أم الوضوء لكل صلاة ) فقد اشير اجمالاً في القسم الثاني كفايه الغسل عنه و تقدم تفصيله في المسئلة ١ و ٢ من المسائل المربوطة بغسل الحجاب ( و عليه ) فلاحاجه هاهنا الى الوضوء مع وجود الغسل أصلاً ( هذا مصنف ) الى حلول الأحكام الآتية الآمرة جميعاً بالاعمال عن ذكر الوضوء رأيت و هو دليل قطعي على عدم وجوبه شرعاً ( قال في الحدائق ) اذا لمقام مقام بيان فلو كان واحداً لوقع ذكره ولو في بعضها ليحمل عليه الدافعي وليس فليس ( انتهى ) و هو جيد .

( و أم وجوب الاعمال الثلاثة ) فدل عليه مصافاً الى الاجماع المتقدمة صائفة من الأحكام الواردة في القسم الثالث من الاستحاضة الآمرة كلها بالاعمال الثلاثة و مدنفه اخرى من الأحكام المطلقة الآمرة به . و يعمدوله جميعاً على القسم الثالث جمعاً بين الأحكام ( أما الطائفة الاولى ) ( وهي موثقة سماعة ) المرورية في الوسائل في الباب ١ من الحاشية المشتملة على قوله **فَيُغَسِّلُ** و عمل الاستحاضة واجب اذا احتشيت بالكرسف و حذر الدم الكرسف فعليها الغسل لكل صلاتين و للعصر غسل الح

( و في موثقة اخرى ) له في الباب ١ من الاستحاضة قال المستحاضة اذا نبت الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و للعصر غسل واحد و لم يحرر الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة الخ ( و في صحيحة زرارة ) في الباب المذكور ان حار الدم الكرسف تعصت و اغتسلت ثم صالت العداة بغسل أو الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل الخ .

( و في صحيحة معاوية بن عمار ) في الباب المذكور فاذا حارث ايتامها ورأت الدم يشق الكرسف اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه و تغتسل هذه و للمغرب و العشاء غسلاً تؤخر هذه و تغتسل هذه و تغتسل للصبح ( و في السنن الثالثة من مرسلة موسى الطويلة ) المرورية في الوسائل في الباب ٨ من الحيص قال السيوطي **وَالْحَمْدُ لِلَّهِ** لجمعة بنت جحش احتشى كرسماً فقالت انه أشد من ذلك اني أنجه نحتاً فقال تلحمني و تحببني في كل شهر في علم الله ستة ايام او سبعة ايام ثم اغتسل غسل وضوءي ثلاثة و عشرين يوماً او اربعة و عشرين و اغتسل للعصر غسلً و آخرى الظهر و عجلني العصر و اغتسل غسلً و آخرى المغرب و عجلني العشاء و اغتسل غسلً الح .

( و في صحيح الصحيح ) المرورية في الباب ١ من الاستحاضة و ان كان الدم اذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صيباً لا يرقاً فإن عليها أن تغتسل في كل يوم و ليلة ثلاث مرات و تحببني و تغتسل و تغتسل للفجر و تغتسل للظهر و العصر و تغتسل للمغرب و العشاء الآخرة الح ( و في حبر عبد الرحمن ) في الباب المذكور في دا كان دماً ساكناً فلتؤخر الصلاة الى الصلاة ثم تغتسل صلاتين غسل واحد الح .

الكرسف أى الفطنة من العباب الآخر وانه قد أصاب الخرقه كما تقدم ذلك في الاستحاضة المتوسطة عيباً

( و في موثقة يونس في الباب المذكور ) فإن رأيت الدم دمًا صبيحاً فلتغتسل في وقت كل صلاة ( و مثلها ) موثقة أخرى له في الباب ٣ من النقاس ( و في الرصوى ) المتقدم في صدر المسئلة ١ من هذا الفصل و إن ثقب الدم الكرسف و سال صلت صلاة الليل و الغداة بصل و الطهر و العصر بصل و تؤخر الطهر قليلاً و تعجل العصر و تصلّى المغرب و العشاء الآخرة بصل واحد و تؤخر المغرب قليلاً و تعجل العشاء .

( ثم ان موثقة الاولى ) لسماعة و صحيحه رارة و إن حملنا المعيار في الاستحاضة الكثيرة هو حوار الدم عن الكرسف كما ان موثقة الثانية لسماعة و صحيحه معاوية بن عمار قد حملنا المعيار ثقب الدم الكرسف و لكن المراد من الجميع بقريته في الروايات هو ثقب الدم الكرسف على وجه يطهر عليه من العباب الآخر و يجوز عنه ويسيل .

مل موثقة الثانية لسماعة بقريته ما في آخرها ( و ان لم يجر الدم الكرسف فعليها العسل لكل يوم مرة ) تكون نفسها طاهرة في ثقب الدم الذى يجر عن الكرسف لا مطلق الثقب فلا تغفل .

﴿ و اما الطائفة الثانية ﴾ أى المطلقة الشاملة لجميع اقسام الاستحاضة الآمرة كلها ، الاعمال الثلاثة المحمولة جميعاً على حصوس القسم الثالث جمعاً بين الاخبار فهي كثيرة مروية في الوسائل أغلبها في الباب ١ من الاستحاضة كصحيحة عبدالله و موثقة فضيل و حديث اسماعيل و حديث صحيحه سهوان و بعضها في الباب ٣٠ من الحيض كموثقة اسحاق و صحيحة أبي المعراء و بعضها في الباب ٣ من النقاس وهو حديث حمران بن أعين فراجع .

( ثم إن لك رواية واحدة ) عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قد رواها الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة قال فيها عليه السلام تغتسل المرأة الدميّة بين كلّ صلاتين ( و الطاهر ) ان المراد بين وقتي كلّ صلاتين أى وقتي فضيلتهما كما ينشر اليه ما في الاخبار المتقدمة تؤخر هذه و تعجل هذه و الله العالم .

﴿ بقى شيء ﴾ و هو ان المختلف قد استدللّ لوجوب الوضوء هاهنا لكلّ صلاة مضافاً الى الاعمال الثلاثة بموم قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا ووجهكم الى آحر الآية ( و فيه ) ان عموم الآية وان كان مما يقضى بدالته و لكن اخبار إحرآء العسل عن الوضوء حاكمة عليه وقد مضى تفصيلها في المسئلة ١٩ و ٢٠ من المسائل المربوطة بفصل الجماعة و هل ترى مع قوله عليه السلام و أى وضوء أظهر من العسل أو أى وضوء أنقى من العسل و أبلغ أو المرأة مثل ذلك اذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد احرأها العسل الح أو مع خلو الاخبار الواردة في المقام الآمرة كلها فالاعمال الثلاثة مع عدم أمر شيء منها بالوضوء أهدأ ، انه يجب على المستحاضة مع اعتبالها للصلوة ان تتوضأ هي حاشا ثم حاشا ( سم قد يتوهم ) حوار الاستدلال لوجوب الوضوء هاهنا لكلّ صلاة بما في مرسله يونس الطويلة المردية بطولها في الوافى باب حيض المبتدأة من قوله عليه السلام بعد ما سئل عن المستحاضة ( فلتدع الصلاة ايام اقرائها ثم تغتسل و تتوضأ لكلّ صلاة قيل و إن سال قال و إن سال مثل المنعجب ) .

## فصل

### في جملة من المسائل المربوطة بالاستحاضة

مسئلة ١ - لا فرق في ثبوت الاقام الثلاثة للاستحاضة بين كونها للدم او للصرة فكما ان الدم اذا لم يبعد في الكرسف على وجه يظهر عليه من الحجاب الآخر فالاستحاضة قليلة وان ظهر عليه من الحجاب الآخر لم يسل والاستحاضة متوسطة وان ظهر عليه من الحجاب الآخر وسال فالاستحاضة كثيرة ولكن منها احكام مخصوصة قد عرفت في اول الفصل السابق فذلك الامر بميم في الصقرة (١).

مسئلة ٢ - اذا علمت المرأة انها مستحاضة ولم تعلم ان استحاضتها هي هي قليلة او متوسطة او كثيرة وجب عليها اخذ نفسها (٢) باستدخال القطعة في فرجها لتعلم ان استحاضتها من أي قسم هي لتعمل باحكامها

ولكن التوهم ضعيف فان الفرس هاهنا بقرينه قوله عَلَيْهَا فتدفع الصلاة انما أقرانها هو غسل الحيض والامر بالوصوء لكل صلاة هو محمول على الاستحاضة القليلة جمعا بين الخبر واما قول السائل وان سال قال وان سال مثل المطع مع كون السيلان هو ملاك الاستحاضة الشيرة فقد عرفت الجواب عنه في الاستحاضة القليلة فلا يعيد.

(١) وقد صرح بذلك كله صاحب الجواهر رحمه الله (مم) يظهر من جملة من الروايات المروية في الوسائل ان الصقرة ليس فيها الا الوصوء دون الغسل (وفي موقفة سماعة) في الباب ١ من الاستحاضة، طسندحاضة اذا تقب الدم الكرسف اعتسلت لكل صلاتين وللقرع عالا (الى ان قال) وان كان صقرة فعليها الوصوء (وفي صحيحه محمد بن مسلم) في الباب ٤ من الحيض وان رأت الصقرة في غير ايامها توصات وصلت (وفي رواية علي بن جعفر) في الباب المذكور ما دامت ترى الصقرة فلتتوضأ من الصقرة وتصلتي ولا غسل عليها من صقرة تراها.

(وفي رواية اخرى لعلي بن جعفر) في الباب المذكور فان رأت صقرة بعد غسلها فلا غسل عليها يجزئها الوصوء عند كل صلاة وتصلتي (وفي موقفة ابي بصير) في الباب ٤ من الحيض فاذا رأت صقرة توصات (وفي رواية محمد بن مسلم) في الباب ٣٠ من الحيض ان كان دما احمر كثيرا فلا تصلتي وان كان قليلا أصفر فليس عليها الا الوصوء الى غير ذلك مما قد يجده المتنوع في ابواب مختلفه من الدعاء الثلاثة

(ولكن الجميع) محمول على الغالب فان الغالب في الصقرة كما صرح في الجواهر ان تكون هي استحاضة قليلة (ويؤيد هذا الحمل) بل يدل عليه ما في الرواية الأخيرة من التقييد بالقلة فقال وان كان قليلا أصفر فليس عليها الا الوصوء ومفهومه انه ان كان كثيرا أصفر فعليه الغسل وعلى هذا المذهب يحمل ما في موقفة إسحاق بن عمار المروية في الباب ٣٠ من الحيض قال وان كان صقرة فلتغتسل عند كل صلاتين. (٢) كما صرح بذلك جماعة من الاصحاب على ما في الجواهر (قال) وكانت له مكان العلم بالحدث

من الوضوء لكل صلاة أو الغسل لصلاة الصبح والوضوء لكل واحدة من الصلوات المفيدة أو الاعمال الثلاثة للصبح والظهرين والعشاين إلى غير ذلك من الأحكام التي تقدمت في الفصل السابق ، والظاهر أنه يكفي في مقدار رمال إبقاء القطعة في فرجها للاختصار ما هو المقدار المتعارف بين النساء (١) وهو من التحلي إلى التحلي وإذا دهمت إلى بيت الحلاء وصلّت استدحلت القطعة وإذا دهمت إلى الحلاء في المرة الثانية أحرحت القطعة واستعملت حالها بذلك .

مسئلة ٣ - الأقوى أنه لا يشرعي وجوب الأعمال الثلاثة في الاستحاضة الكثير سيلان الدم من العصر إلى الليل (٢) أي بحيث كلما استدحلت القطعة وأمهلتها بالمقدار المتعارف من النساء بعد الدم فيها وظهر عليها من الجانب الآخر وخارج عنها وسال ، من يكفي السيلان قبل صلاة الصبح وقبل صلاة الظهرين وقبل صلاة العشاين ولو لحظه (٣) بل الأقوى كما به السيلان ولو لحظة واحدة بعد غسل الصبح في وجوب الغسل للظهرين وهكذا السيلان ولو لحظة واحدة بعد غسل الظهرين في وجوب الغسل للعشاين (٤)

إحتمالاً وإمكان معرفة من أي الأحداث مع اختلاف الأحكام (قال) ولأمر بالاعتبار (بعض الاختصار) في بعض الأحاديث (انتهى) وكأنه يشير بذلك إلى ما في (صحيح الصحاح) المردوي في الوسائل في الباب من الاستحاضة من قول فلتغتسل ثم يغتسل وتندرد وتغسل الطهور والعصر ثم لتظرفان كان الدم فيما بينهما وبين المغرب لا يسئل من حيث الكرم فلتتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة الح والى (حدث ابن أبي عمير) المردوي في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال المستحاضة إذا دهمت إتيان قرنها اغتسلت واحتشمت كرسفها وتظرفان طهر على الكرسف رادت كرسفها وتوضأت وصلّت

(١) و إليه يرجع ما في المدارك (قال) لم يمتنع من الاحتجاب لسان رمال اعتبار الدم ولا تعد القطعة مع أن الحال قد يختلف بذلك والظاهر أن المرجع فيهما إلى العادة (انتهى) وعليه فما في الجواهر بالسنة إلى رمال إبقاء القطعة من أنها تبقى محتشبة به حتى تنقل من حالة إلى أخرى إن كانت أو تغيرها عند كل صلاة ضعيف والقوى ما ذكره من الرجوع إلى استعار بيهر وهو من التحلي إلى التحلي فيعبرن الكرسف عند ذلك .

(٢) كما حكى اعتبار ذلك عن طاهر الشهيد الثاني في الروض فإن المحكي عن طاهر اعتبار استمرار الدم من العصر إلى العشاين فإدوات الغلة بعد الصبح وغسل واحد يعني لصلاة الصبح أو بعد الظهرين فسيلان حامسة يعني أحدهما لصلاة الصبح والآخر للظهرين واستحاضة الحدائق (قال) فانه الظاهر من الأحاديث (وقال في الجواهر) كما عساه يشعر به عبارة العلامة في القواعد وأصرح منها عبارة جامع المقاصد (انتهى) .

(٣) وهو المحكي عن صاحب الرياض رضوان الله عليه .

(٤) كما هو المحكي عن كشف اللثام وقوام الجواهر بل احتمل الجواهر أن مراد الجميع هو ذلك وهو بعيد (وعلى كل حال) هذا هو الأقوى كما ذكرنا في المتن فإن المستحاضة إذا سال دمها ولو لحظه واحدة بعد غسل الصبح لا تقصر في الاحتشام بالقطعة وشد الخرقه فهذه اللحظة التي هي استحاضة كثيرة



مسئلة ٤ - في الاستحاضة الكثيرة كما حار للمستحاضة ان تجمع بين الصلاتين كالظهر والعصر في وقت واحد وتعتدل لهما عملاً واحداً فكذلك حار لها ان تفرق بينهما فتأتي بكل منهما في وقت فصلته

هي انها معقوفة عنها بالنسبة الى صلاة الصبح فلا تحتاج الى عدل ثان لها ولا لغيرها لانها بالنسبة الى الظهرين من سبب لوجوب الاعتناء لهما وذلك اقتضاراً في العفو عنها على المتيقن وهو صلاة الصبح ورجوعاً فيما زاد عليه الى عموم ما دل على حدوثه دم الاستحاضة وهكذا اداسال دمها ولو لحظت واحدة بعد غسل الظهرين فيكون سبباً للاعتناء للثلاثين ولو فرس انقطع الدم من معد السيلان من أصله ولا يغتر السيلان الدائم في الاغسال الثلاثة أمداً .

( واما ما في صحيح الصحاح ) المردى في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة من قوله **فإن كان الدم اذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف مساً لا يرق فإن اعتدل في كل يوم ثلاث مرات الخ**

( وطارهه ) وان كان هو التقييد باستمرار السيلان وعدم رقوقه ولكن القيد على غسل الظهرين لا يفهم له عرفاً فان العال في الخبر هو ذلك أي كلما أمسكت الكرسف سال الدم من خلف الكرسف اذا امهله بالمقدار المتعارف .

( هذا مضافاً ) الى ما في الصحيح المذكور من قول فان كان الدم فيما بينهما ( أي بين الظهرين ) وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتوضأ وتعتدل عند وقت كل صلاة ( فإن طاهره ) ان الدم اذا سال فيما بينهما وبين المغرب ولو لحظت واحدة لم يكف التوضأ عند وقت كل صلاة بل يجب عليها الغسل حينئذ و بعد اصرح من ذلك في كفاية مسمى السيلان في وجوب الغسل عليها قوله **فإن يسيل في الصحيح المذكور فان طهرت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل الخ** .

( ثم ان من جميع ما ذكر الى هنا يظهر ان ضعف ما عن الدروس بل وعن الذكرى ايضاً من ان الاعتناء في كثرة الدم وقلته هو اوقات الصلاة لا قيام استناداً الى ما في الصحيح المذكور من قوله **فإن يسيل وتعتدل ثم تحمشي وتستدفق وتغسل الظهر والعصر ثم انتظر من كان الدم فيما بينهما وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتوضأ وتعتدل عند وقت كل صلاة الخ** ( وعن جامع المقاصد ) في مسح المائات المليل الى هذا القول ( ووجه الضعف ) ان طاهر القول المذكور في الصحيح كما اشير آتفاً هو ان الدم اذا سال فيما بين الظهرين وبين المغرب ولو لحظت واحدة لم يكف التوضأ لكل صلاة بل يجب عليها الغسل حينئذ فأن هذا من دلالته على كون الاعتناء في الكثرة والقلته هو بوقت الصلاة لا قبله .

( ولعل من هنا ) حذى عن البيهقي وجماعة من متأخري المناحرين ان دم الاستحاضة هو كغيره من الاحداث متى حصل كفى في وجوب موجه فكما انه اذا سال مثلاً او أمنى قبل الوقت وجب عليه الوضوء او الغسل ولو بعد الوقت لأجل الصلاة فكذلك اذا رأت الدم يسيل من خلف الكرسف قبل الوقت ولو كان سيلانه لحظاً واحدة وجب عليها الغسل للظهرين مثلاً بعد الوقت ( وعن طاهر العلامة ) اختيار هذا القول

و تقتل لكل منهما عللاً على حدة (١) فهي في الحقيقة محيرة بين الأمرين (٢) بل الثاني أحب وأفضل بل اذا جمعت بين الصلاتين في وقت واحد ومع ذلك اعتلت لكل منهما عللاً على حدة جاد وصح بل هو أحب وأفضل (٣).

(و عن جامع المقاصد) في المعام سبل اليه (و عن الروس) تقويته تمسكاً بإطلاق الروايات المتضمنة لكون الاستحاضة موجهة للوسوء أو العسل و هو مظاهره مناهي لما تقدم منه لما تقدم في صدر المسئلة من ان طهره اعتبار استمرار الدم من الفجر الى العشاءين.

(و على كل حال) قد سرح الحدائق بقوة هذا القول الثاني فصرحوا استناداً الى ان الحدث مانع سواء كان في الوقت ام لا (قال) و الا لم تحب الطهارة من غيره من الاحداث اذا طرأ قبل الوقت (انتهى) و هو جيد جداً غير انه مناهي ايضاً لما تقدم منه آنفاً في صدر المسئلة من تحسينه لما تقدم من صاهر الروس (والله العالم).

(١) و قد سرح بحوار افراد كل صلاه بصل صاحب المدارك بل حكى التصريح بحواره عن جماعة كجامع المقاصد و الدخيرة و شرح المفاتيح و غيرهم.

(٢) فان مقتضى الجمع بين الاخبار المصروفة بالجمع بين الصلاتين بصل المتقدمه نصيبها في المسئلة الأخيرة من العمل السابق بين جملة من الاخبار المصروفة بالاعتسار في وقت كل صلاة الظاهرة في الاعتسار لكل صلاه من الصلوات الخمس على حدة بلحاظ ما حرت عليه السيرة في الصدر الاول من التفرق بين الصلوات الخمس و اتيان كل منها في وقت فصلته (كموقفه بوس من يعقوب) المروية في اوّل في الباب ١ من الاستحاضة المشتملة على قوله فصل فان رأيت دماً حسباً فلتغتسل في وقت كل صلاة.

(و موقفة اخرى له) في الباب ٣ من النص المشتملة على قوله فصل فان رأيت دماً حسباً فلتغتسل عند وقت كل صلاة (و موقفة ابي بصير) المروية في الباب ٤ من النص المشتملة على قوله فصل اغتسلت واستغفرت و احتشيت و لكسفت في وقت كل صلاة الخ (و مرسله بوس الطويلة) المروية في الواقي باب حيس المبتدأة المشتملة على قوله فصل و كانت (معي فاطمة بنت ابي حبيب) تغتسل في وقت كل صلاة الى غير ذلك مما يظهر عليه بالتشع (هو النحير) بين الأمرين فان شئت جمعت بين الصلوات بصل و إن شئت أدت كل صلاة في وقت فصلته بصل.

(هذا مضافاً الى وصوح كون الأمر بالجمع بين الصلاتين بصل بما هو لا رفاق و التسهيل على الناس و الا و يبراد كل صلاة بصل و الا تيان لكل منها في وقت فصلته أحب و أفضل لما فيه من درك فصيلة الوقت و لما أفاده الحواهر من انه أبلغ في التطهير.

(٣) و ذلك لما أفاده الحواهر آنفاً من انه أبلغ في التطهير بل و ما ايدته العلامة ايضاً في محكي انتهى في وجه ما حرم به من استحباب افراد كل صلاة بغسل لقوله فصل الطهر على الطهر عشر حسنات (ثم ان من جميع ما ذكر الى هنا) يظهر لك ضعف ما عن المقتعة من عدم حوار افراد كل صلاة بصل وهكذا ضعف ما عن الرياض من الميل الى دالت ان صححت السببه اليهما اعلى الله تعالى مقامهما

**مسئلة ٥ -** المستحاضة التي عليها ان تعتدل للصلاة يجب عليها ان تعتدل عقيب الغسل بلا فصل معتد به (١) وهكذا المستحاضة التي عليها الوضوء لكل صلاة كما في القلعة او لما سوى صلاة الصبح كما في المتوسطات

(١) كما عن جماعة التصريح بذلك بل في الحواهر لم أعرف محالاً فيه (و يدل عليه ) مصاق الى ان المتيقن من الغفوع دم الاستحاضة هو ذلك وهذا سوى ذلك يرجع الى عموم ما دل على حديثه دم الاستحاضة ( ما في جملة من الاحاد ) المتقدمة في المسئلة الأخيرة من الفصل السابق من الأثر تأخير الظهر وتعجيل العصر وايضاها، غسل واحد وهكذا في المغرب والعشاء فلو حار تأخير الصلاة عن الغسل شرعاً لما كان للأثر من تعجيل العصر او العشاء وجه أصلاً .

(هذا مصاق) الى ما في الحواهر من المؤيدات العديدة لذلك (كلمة الماء) في صحيحة صفوان المروية في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة المشتملة على قوله **تُعْتَدِلُ** تجمع بين صلاتين غسل مدعوى ان لفظة الماء مشعرة بمقداره (و لفظة عند) في حري ابي المغرا واسحاق بن عمار المرويين في الباب ٣٠ من الحيض المشتملين على قوله **تُعْتَدِلُ** تعتدل عند كل صلاتين مدعوى ان لفظة عند مشعرة ايضاً بمقداره (و لفظة الغاء) في حري عبدالله بن سنان المروية في الباب ١ من الاستحاضة المشتمل على قوله **تُعْتَدِلُ** ثم تعتدل عند امعرب فتصلي المغرب والعشاء ثم تعتدل عند امعرب فتصلي المغرب مدعوى ان لفظة الغاء هي التعتيب (لا مهلة) (قول) :

و يؤيده مع ذلك كله انه الموافق لمقتضى الحكم بحديثه دم الاستحاضة فيقتصر فيه حيثنظر بالنسبة للعموم عنه على محض اليقين (انتهى) و يعنى بذلك ما أشرنا اليه آنفاً فلا تعذر (هذا و لكن) مع ذلك كله قد حكي عن كشف الثام والعلامة الطباطبائي حوار تأخير الصلاة عن الغسل .

(و احتمال الحواهر) ان ذلك لامور (الأول) الأصل (الثاني) اطلاق بعض الأحاد المروية في الباب ١ من الاستحاضة مثل قوله **تُعْتَدِلُ** اعتدلت لكن صلاتين و للمعبر عدلاً او تعتدل للفجر و تعتدل للظهر والعصر و تعتدل للمغرب والعشاء الى غير ذلك من الاطلاقات التي ليس فيها تقييد بوقوع الصلاة عقب الغسل بلا فصل .

( الثالث ) حري اسماعيل والحلي المرويان في الباب المذكور مصرحان بالاعتدل ثم الصلاة مدعوى ان لفظة (ثم) للتأخير بل حري اسماعيل مصرح بالاعتسال للمعبر ثم الصلاة ركعتين قبل العداة ثم صلاة العداة فلو لم يحجر تأخير الصلاة عن الغسل لم يحجر الصلاة ركعتين بين الغسل وبين صلاة العداة .

( الرابع ) حوار دخول المسجد الحرام و الطواف للمستحاضة بعد الغسل قبل الاتيان بر كعتي الطواف فلو لم يحجر تأخير الصلاة عن الغسل لم يحجر لها العصر بين الغسل و الصلاة بدخول المسجد و الطواف الى غير ذلك من امور أخرى .

(و في الجميع ما لا يحصى) في الأصل والاطلاق مقطوعان بما تقدم من الدليل ومؤيداً بالأمور المتقدمة (و أم لفظة ثم) في الحريين فهي هاهنا للترتيب لا للتأخير والالتوحيب التأخير و هو باطل بالضرورة (و أم الفصل) بين الغسل و بين صلاة العداة صلاة ركعتين او بين الغسل و بين ركعتي الطواف بدخول المسجد و

فيجب عليها أن تصلّي عقب الوضوء بلا فصل معتدّ به أيضاً (١)

الطواف فهو لدليل حاص\* و إلا لم نقل به بلا شبهة بل إذا قام الدليل الحاص\* فنلتزم بحواجز الفصل أكثر من ذلك كعقل صلاة الليل بين العمل و صلاة العداة للرموى المتقدم في صدر الفصل السابق حيث قل **صلّيت** صلاة الليل و العداة يغسل الخ .

(و لعلمه لذلك) قد حكى عن الصدوقين و السنّد و الشيخين ما عن الأكثر حواجز ذلك بل عن الدخيرة لا أعظم فيه خلافاً وعن غيره يستدلّ إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه و أن حكى عن بعض متأخري المتأخريين الاشكال فيه وهو مع الشمس المعمول به في غير محله (نعم عن الخلاف) تأخير صلاة الليل إلى قرب المحرقة فصلتها بغير واحد (قل) دليل إجماع العرف و إحصاءهم (انتهى)

(١) و هو المدعى عن المسعود و الخلاف و السرائر و الجامع و السنن و الوسيلة و الإصحاح و غيرها (بل في الجواهر) لا أحد فيه خلافاً صريحاً إلا من العلامة في المختلف و تنوع العلامة الطباطبائي في مصيحه مدّعياً فيها أنه ظاهر الأكثر حيث لم ينصوا على وجوب إيقاع الصلاة عقب الوضوء بلا فصل كما ذكرنا في المتن هو الأدلّ أعنى وجوب إيقاع الصلاة عقب الوضوء بلا فصل

(و يدلّ عليه) مضاف إلى ما اشتر إليه آنفاً من أن المتيقن من المعنى عن حديثه من الاستحالة هو ذلك أي إيقاع الصلاة عقب الطهارة غسل أو وضوء بلا فصل معتدّ به (ما عن الشيخ و تنوع الجواهر) مما مضى منه أنه يجب تحديد الوضوء لكل صلاة مطلقاً و إن جمعت بين صلاتين في وقت واحد فادّعت الطهر مثلاً وضوء و أرادت أن تصلّي العصر بعدها بلا فصل لم يحرم ذلك حتى تنوّم لها مستقلاً وهذا ليس إلا من جهة فصل الزمان بمقدار صلاة الظهر بين الوضوء و صلاة العصر فمعه يعرف أن الفصل بين الوضوء و الصلاة مما لا يجوز بل يجب معاقبة الصلاة للوضوء و إيقاعها بعده بلا فصل معتدّ به

(و يؤيد ذلك) ما في جملة من إحصاء المقدم التي بعدم نصيبها في القسم الأول من الاستحالة من قول و تصلّي كل صلاة وضوء فإن لفظة الماء طاهرها المنة ربه (بل عن ابن دريس) الاستدلال بقولهم **فإن** يجب الوضوء عند كل صلاة بدعوى أن لفظة (عند) طاهرها المقارنة أيضاً و لكنني لم أجد في إحصاءه ما يكون بهذه اللفظة غير أنه (قال في الجواهر) و لعلمه عن غير ما لم يشر عليه من الإحصاء فلا وجه للإنكار عليه لعدم الوجدان (انتهى) وهو كذلك .

(و بالجملة) لا ينبغي الأرياب في وجوب إيقاع الصلاة عقب الوضوء بلا فصل معتدّ به (نعم لا بأس) بعد الوضوء بالاستعمال بالأذان و الإقامة كما عن الذكرى و علته الجواهر بأن التمسّ بهما تلبّس بالصلاة و هو كذلك (بل لا يبعد) بعد الوضوء الاشتغال ببعض مقدمات الصلاة كالستر و الاحتجاب في تعريف القبلة و نحوهما ما لم يستلزم طول زمان كما صرح به الجواهر و أن حكى عن طاهر الخلاف المانع عن ذلك و هو (بل عن بعض الأصحاب) استثناء انتظار الجماعة وهو مشكل جداً

(و احتجّ لعلامة) في المختلف لعدم وجوب معاقبة الصلاة للوضوء بما حاصد أن دليل الوضوء عام يشمل

**مسئلة ٦ -** يجب على المستحاضة منع الدم من الخروج و التلوث ( ١ ) باستدخال الكرسف أى القطعة في فرجها فإن منعها ذلك فهو و الا فشد الحرقه فوق الكرسف على الدعو المتقدم في المسئلة الثالثة من الفصل السابق فإن قصرت هي في منع الدم باستدحال الكرسف او شد الحرقه فوقه حتى خرج الدم بعد الوضوء او الغسل فالأقوى إعادة الطهارة ( ٢ )

انتهى في أوّل الوقت و دليل الصلاة ايضاً عام يشمل اتيانها في آخر الوقت فمقتضى العمومين حواز تأخير الصلاة عن الوضوء بكثير ( و فيه ) ان مقتضى العمومين و إن كان ذلك و لكنه في غير المستحاضة و أمّا المستحاضة فقد عرفت ان مقتضى وجوب تحديد الوضوء لكل صلاة مطلقاً هو وجوب إيقاعها الصلاة بعد الوضوء بلا فصل ( و استدل ) المدارك لهذا القول بالأصل و هو في قتال ما تقدم من الدليل على انعاقه ممّا لا محلّ له ( و قد يستدل ) لهذا القول بحمله مما تقدم آتياً في وجه القول بحواز تأخير الصلاة عن الفصل وقد عرفت الجواب عن الجميع مفصلاً فلا حاجة لإعادة الكلام ثانياً .

( ١ ) قد مرّ ح الأصحاب بذلك على ما في الحدائق ابل و الجواهر ) لم أحد فيه خلاف ( الى ان قل ) و يدل عليه مصفاً الى مدلل على اشتراط طهر البدن في الصلاة و وجوب تقليل الدجاسة في أقوى الوجوه المقترنة المستفيضة حدّ الاستحاضة ( قل ) و تقدم أكثرها في مطاوى الداب ( انتهى ) و هو جيد و يعنى المستحاضة المستفيضة ( مرسله يومس ) الطويلة المردية في الواقي داب حصص المستدأة المشتملة على قول الشّيخ رحمه الله بنت جعش لما قالت له أتى استحضت حبسه شديدة ( احتشى كرسفاً فقالت انه شد من ذلك أتى أتحة نحت قدر تلحمي ) و التلحم هو شد الحرقه على الدعو المتقدم في المسئلة ٣ من الفصل السابق ( و موثقة أبي بصير ) امر دته في الوسائل في الداب ٤ من الجبس المشتملة على قوله عليه السلام و احتشت بالكرسف ( و حمله من الأحكام ) المردية في الوسائل الداب ١ من الاستحاضة المشتملة على الاحتشاء و الاستنثار و هو شد الحرقه على الكرسف و على استدحال القطنة و في بعضها قطنة بعد قطعة و في بعضها ثم تصع كرسفاً آخر و على الاستدفاد و احتشد الواقي به و الاستنثار واحد و انه قلت الثاء راءً و في بعضها و استوفى من بعضها و صلى و الظاهر ان المراد منه هو التلحم و الاستنثار

( ٢ ) و تعصّل ذلك ان الذكرى قد أفتى بإعادة الطهارة في هذه الصورة صريحاً ( قل في محكيها ) ولو خرج دم الاستحاضة بعد الطهارة أعيدت بعد الغسل بالفتح و الاستنثار ( يعنى بعد غسل الدم و الاستنثار في منع الدم بلا احتشاء و نحوه ) قال ان كان لتفصير فيه و ان كان لعنة الدم فلا للحرص ( انتهى ) و لكن الجواهر قد بطر في استعادة بطلان الطهارة بخروج الدم من الأدلة ( قال ) بل مقتضاها المعو عن حديثه بعد الطهارة ( الى ان قال ) فلعن الأقوى حينئذ عدمه ( يعنى عدم بطلان الطهارة بخروج الدم )

﴿ اقول ﴾ لا يسعي الإشكال في ان المستحاضة هي مستمرة الحدث كالمسحوس عياً و من هذا يجب عليها في القليلة التوضاً لكل صلاة حتى مع القطع بعدم خروج الدم الى طاهر الفرج بل اذا فرقت في الاستحاضة الكثيرة بين الصلاتين يجب عليها الغسل للصلاة الثانية حتى مع القطع بعدم خروج الدم الى الظاهر بعد الغسل

نعم لا يجب ان يكون استدخال الكرسف قبل الوضوء (١) او بعد الفسل (٢) بل حار في كل منهما ان يكون قبله او بعده .

مسئلة ٧ - المستحاصة اذا تطهرت للصلاة إما بالوضوء او بالسل فانقطع دمها قبل الاثيان بالصلاة او بعد الشروع في الصلاة فالأقوى عدم وجوب إعادة الطهارة لهذه الصلاة التي تطهرت لأجلها (٣) و ان

للأولى ( و عليه ) فالمستحاصة هي ممن لا يرتفع لها الحدث حقيقة ولا تحصل لها الطهارة كدالته بوضوءه ولا غسله أبداً و انما تحصل لها الطهارة الحكمية ما حدها و مقتضى الاستصحاب و ان فرض انه بقاء الطهارة الحكمية اذا حرح الدم بعد الوضوء او الغسل قبل الصلاة و لو مع التقصير في الاستظهار و لكن اللزم في المقام هو ان رجوع فيما سوى المتيقن من المعوالى عموم مدلل على حدثية دم الاستحاصة و المتيقن من المعفو هو ما اذا لم يخرج الدم تقصيراً في الاستظهار .

( هذا مصافاً ) الى انه يلوح من حمده من الأخبار المردية في الوسائل في الباب ١ من الاستحاصة إعادة الطهارة اذا حرح الدم (وهي صحيح الصحاح) فإن طرحت الكرسف عنها، قال الدم وحب عليها الغسل (و في حيز المدارك) و لتغتسل و لتستحل كرسفاً فإن طهر على الكرسف فلتغتسل ثم تصع كرسفاً آخر ثم تغتسل ( و هي حيز الجمع ) و لا يراد تنسئ بذلك الغسل حتى يطهر الدم على الكرسف في إعادة الطهارة و أعدت الكرسف (وفي خراسان أبي يعقوب) المستحاصة اذا عصت أثناء قرئها اغتسلت و احتشت كرسفها و تنظر فإن طهر على الكرسف رادت كرسفها و نوصت و صلت (و من هنا يظهر لك) ان ما افاده المذكور من إعادة الطهارة بخروج الدم هو الأقوى كما ذكرنا في المتن

( ١ ) كما اختاره الدواهي أيضاً فمن عن بعضهم من وجوب كون ذلك قبل الوضوء ضعيف لعدم الدليل عليه من الأخبار إلا اذا خرج الدم بعد الوضوء قبل استدخال الكرسف فالأقوى حينئذ كما عرفت إعادة ( ٢ ) فإن المحكي عن بعضهم و ان كان هو وجوب كون الاستظهار في منع الدم بالاحتشاء و نحوه بعد الغسل مدعياً انه قضية الأخبار و كلام الأخبار بل و لعدم امكان الغسل مسوقاً بالاستظهار و لكن كان ذلك ضعيفاً فإن الاحتشاء و الاستنثار و إن وقعا في الأخبار بعد الغسل ولكنهما حار محرى العادة لا تعميه بحيث اذا احتشت بالكرسف قبل الغسل أي ملائت باطن فرجها بالقطعة لم يصح واما عدم امكان لغسل مسوقاً بالاستظهار فهو بالنسبة الى الاستنثار أي شد الحرق و ان كان كذلك لأنه مانع عن الغسل و وصول الماء الى البشرة و لكنه بالنسبة الى الاحتشاء ليس كذلك فتأمل حينئذ

( ٣ ) و توضيح المسئلة ان المحكي عن المبسوط و المنتهى و البيان و غيرهم الحكم بعبادة الطهارة اذا انقطع الدم قبل الاثيان بالصلاة دون ما اذا انقطع في أثناء الصلاة و هو مختار المختلف أيضاً ( و عن ابن ادریس ) و الدروس و جامع المفاسد و نهاية العلامة و طاهر القواعد و التحرير إعادة الطهارة مطلقاً أي سواء انقطع قبل الصلاة او في أثناء الصلاة .

( و عن المعتز ) و في المدارك عدم الإعادة مطلقاً و هو الأقوى كما ذكرنا في المتن فإن المستحاصة وان كانت هي مستمررة الحدث كالمسلوس عيناً فكل دم ينزل من رحمها الى فضاء العرج و يجتمع خلف الكرسف

هو حدث شرعاً وإن لم يخرج إلى ظاهر العرج كما اشرنا في المسئلة السابقة فهو كالقول الجريح من المسلولين  
المجتمع شيئاً فشيئاً في الكيس اشدود على ذكره ولكن هذا لحدث المستمر في أثناء الطهارة والصلاة و  
ما بينهما معفو عنه شرعاً بمعنى انه تصح الصلاة معه إذا وقعت الصلاة بعد الوضوء أو الغسل بلا فصل معتد به  
في ذلك مع الاستمرار في هذه الأحوال الثلاثة معفو عنه فمع الانقطاع فيها بطريق أولى .

و استدلالاً لإعادة الطهارة ( إذا انقطع الدم قبل الصلاة بأن دم الاستحاضة حدث في ذلك انقطع وجب  
الطهارة منه ) ( وفيه ) ان دم الاستحاضة وإن كان حدثاً ولكنه معفو عنه ما كان منه في أثناء الطهارة وبهذا  
بل وفي الصلاة أيضاً إذا وقعت الصلاة بعد الطهارة بلا فصل كما تقدم في المسئلة فإذا كان مستمر معفو عنه  
فما انقطع منه في أثناء بطريق أولى كما ذكرنا ( واستدل لعدم الإعادة ) إذا انقطع في أثناء الصلاة بعدم  
الدليل على استيفاء الصلاة والاستصحاب و موحى بكماله لقوله تعالى ولا تمسوا أيمانكم

( وفيه ) ان دم الاستحاضة وإن كان حدثاً شرعاً على نحو إذا انقطع قبل الصلاة وجب الطهارة منه فلا بد  
من استيفاء الصلاة إذا انقطع في أثناءها أو الصلاة مع الحدث والاستصحاب مما لا يجري مع الطلاق والحدث  
والآية الشريفة على تقدير شمولها للمعصية هي مما تحرّم الإظهار لا الطلاق بالحدث لغير الاحتياط ( و  
إلى هذا كله ) يرجع ما عن ابن ادريس في إبطال هذا القول من ان انقطاع دمها وإن كان حدثاً وجب عليها قسح  
الصلاة واستيفاء الطهارة إذا انقطع الدم في أثناءها .

( و بطريق ثالث ) ما افاده المدارك عينا ( فإن ) إذا الوحد المعصية لو حوت الاستيفاء في العودة الأولى بمعنى  
الانقطاع قبل الدخول في الصلاة موحود في الثانية لأن الحدث كما يسمع من انتهاء الدخول يسمع من استيفائها  
( انتهى ) و هو جيد ( ثم إن الدليل على الطاهر ) على الإعادة مطلقاً هو ما ذكر في وجه الإعادة إذا انقطع  
الدم من قبل الصلاة بصحبه ما ذكرنا في وجه إعلان عدم الإعادة إذا انقطع في أثناء الصلاة .

﴿ وفي أمر ان احدهم ﴾ ان طاهر جمع من الاستحاضة وصريح آخرين ان المراد من انقطاع الدم  
هو انقطاع المرأة ( وقد يلحق ) انقطاع المرأة انقطاع فترة يسع الطهارة والصلاة جميعاً وليس بعيد ان قيل  
ان انقطاع المرأة مما يوجب إعادة الطهارة .

﴿ فيهما ﴾ انه إذا قلنا ان انقطاع الدم مما يوجب إعادة الطهارة إما مطلقاً وفي خصوص ما إذا  
كان قبل الصلاة وقبل بلحوى انقطاع فترة يسع الطهارة والصلاة جميعاً فانقطاع المرأة وانقطع الدم وشك  
في انه انقطاع المرأة أو فترة واسعة كي تجب إعادة الطهارة أو انه انقطاع فترة غير واسعة كي لا تجب إعادة  
الطهارة ( فهل يجب ) أعادتها حسناً كما عن الروي تمسكاً باصالة عدم العود بل قل في الجواهر كما  
عنه يظهر من القول عن بهاية الاحكام تمسكاً باصالة عدم عوده وبالاحتياط لعدم العلم بصحة ما وقع من  
الطهارة الأولى ( انتهى ) ( أو لا يجب ) أعادتها قال في الجواهر تمسكاً باستصحاب صحته ما وقع وأصله عدم  
الشفاء واستصحاب العفو عما وقع من الدم ولعلّه الأقوى ( انتهى ) .

( أقول ) أمّا أصالة عدم عود الدم فمرجعها إلى إبقاء الحال الحاضر إلى اللاحق بمعنى انه من الآن



## وجوب إعادتها للصَّلوات الآتية (١)

مسئلة ٨ - المستحاضة اذا كانت استحاضتها قليلة فالأقوى حوار وطبها بلا توقفٍ على شيءٍ واما اذا كانت استحاضتها متوسطة او كثيرة فالأقوى عدم حوار وطبها الا ان اعتسلت للصلاة فادان الوطى في غير اوقات الصلاة فلا بد من أن تعتسل او لا ثم يطهر روحها إن شاء (٣)

يرتّب ثمة بقائه الحال الحاضر الى اللاحق وهو مما لا دليل عليه واما الدليل قدم على إبقاء الحال السابق الى الحال الحاضر واما استحاضتها فصحة ما وقع والصحة ههنا مما ليس له حالة سابقة قطعاً فإبى الانقطاع العملي اذا كان انقطاع برء وانقطع فترة تسع الطهارة والصلاة جميعاً فصحة ما وقع من الطهارة من الاول غير معلومة ومنه يظهر حال استحاضات المهر الذي مر حمله الى استحاضات صحة ما وقع واما أصله عدم التبعة ومرجعها الى استحاضات كونها مستحاضة فعلاً وأقسامه انه يشتد ذلك ان الانقطاع ليس انقطاع برء ولا يشتد بذلك انه انقطاع فترة تسع الطهارة والصلاة جميعاً كي يجب اعاده الطهارة او لانتهما كي لا يجب إعادتها (وعليه) فالأمر في المقام هو الرجوع الى الأصل الحكمي وهو اما الرأفة عن وجوب اعادة الطهارة وإبى الاحتياط بإعادتها والثاني متعين لكون الشك في الامتثال .

(١) وإن المستحاضة ان توصأت او اعتسلت ثم انقطع دمها قبل الصلاة او في أثناء الصلاة فكل دم قد رز من رجح الى قضاء المرح واجتمع حلف الكرسف قبل الانقطاع وإن كان حدثاً معفواً عنه بالنسبة الى هذه الصلاة التي تنهت لاحتها ولكم بالنسبة الى الصلوات الآتية لم يعلم بالعمو عنه فلا بد من الرجوع الى عموم ما دل على حدوثه دم الاستحاضة وهو ما يقتضي تحديد الوضوء او الغسل للصَّلوات الآتية فتأمل جيداً (٢) وتفصيل المسئلة ان في حوار وطى المستحاضة اقوالاً (الاول) انها اذا فعلت ما وجب عليها للصلاة من تدبير القطع والحرقة والانيان بالوضوء او الغسل او الاعمال الثلاثة جاز وطبها وهو المحكي عن المشهور بان قد ينسب ذلك الى طاهر الأصحاب وهو مختار الحدائق أصلاً (الثاني) انها اذا اعتسلت جاز وطبها وهو المحكي عن الصدوق (الثالث) انها اذا اعتسلت وتوصأت جاز وطبها وهو المحكي عن المسعود (الرابع) انها اذا غسلت فرحها حاز وطبها وهو المحكي عن المعيد (الخامس) انه يجوز وطبها على كراهية في كل حال بلا توقفٍ على شيء أصلاً وهو المحكي عن المعشر والعلامة والشهيد والمدارك والذخيرة وغيرهم (قال) في الجواهر ولعله الأقوى .

﴿اقول﴾ وتحقيق المسئلة متوقف على ذكر احراز امتنع او لا على الدقة والتفصيل ثم يختار احد الأقوال المتقدمة فنقول انها جملة من الروايات المردية في الوسائل في الباب من الاستحاضة (ففي موثقة سماعة) بعد ذكر الاعمال الثلاثة للمستحاضة الكثيرة وذكر الغسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلاة في المتوسطه قال عليه السلام وان أراد رجحها ان ياتنها فحين تعتسل (وفي صحيحة قصيل) ورواية بعد ما أمر المستحاضة بالكف عن الصلاة ايام أقرأها والاحتياط بيوم او اثنين ثم الاعتسال كل يوم وليله ثلاث مرات لصلاة الغداة والظهورين والعشائين قال عليه السلام فادان حلت لها الصلاة حل لروحها ان يقشها (وفي حرس اسماعيل

**مسئلة ٩** المستحاضة اذا فعلت ما وجب عليها للصلاة من تعديل القطنه و الحرقه و الاثين بالوصوء او الغسل او الاعمال المذكورة على التفصيل المتقدم شرحه في الفصل السابق فهي بحكم الطاهر فيحوز لها ان

ان عبد الحائق بعد السؤال عن المستحاضة و الجواب بالاعمال الثلاثة فأتى بواقعها روحها قال اذا طل بها ذلك فلتغتسل و لتوضأ ثم يواقعها اذا اراد .

( و الطاهر ) ان المراد من الوضوء هاهنا كما في الحدائق هو المعنى القوي اي التطيق كما سيأتي في الرصوى و هو غسل الفرج الذي لا بد منه قبل الغسل و ليس هو شيئاً آخر غير ذلك ( و يحتمل ضعيفاً ) ان يكون هو وضوء الصلاة فيكون مدركاً لما تقدم من المسوط من الجمع بين الغسل و الوضوء اذا اراد روحها ان يطأه ( و في صحيحه عند الرحن ) بعد بيان ما هو وطيفه المستحاضة من الغسل و وضوءه قال **عنه** و كل شيء استحللت به الصلاة قليلاً منها زوجها و تطف بالبيت .

( و قد ذكر الحدائق ) ان معنى ذلك ان كل شيء استحللت به الصلاة فهو مسح لا يبين روحها و يطأها ( انتهى ) و هو جيد ( و في صحيحه ) من مسلم ) و بن مسح القطنه دم لا يقطع فلتجمع بين كل صلاتين غسل و صيب منها روحها ان أحب و حدثت لها الصلاة ( و في الرصوى ) سردي في المستدرك في الباب ٣ من الاستحاضة قال **عنه** و الوقت الذي يحوز فيه تكاح المستحاضة وقت الغسل و بعد ان يغسل و تطف لأن غسلها يقوم مقدم الطهر للعائض ( و قال ابن ) و متى اغتسلت على ما وصفت حلّ لروحها أن يفتها

**و المحصل** من هذه النصوص كلها انه لا يجوز وطئ المستحاضة الا حنف اعتسأت للصلاة و اذا لم يكن الوطئ في وقت الصلاة فلتغتسل لأجل ذلك بالخصوص كما هو ظاهر حرم اسماعيل المتقدم و لكن المراد من المستحاضة في جميعها بقرينة ما فيها من الغسل هو المتوسطة او الكثيرة و ليس في شيء منها نعر من اللقيلة بوجه من الوجوه فيبقى حوار وطئها على حليته الاصلية لا حاجة الى شيء أبداً حتى الوضوء بل الحوار في القليلة هو طاهر صحيحه معاذ به بن عمار ايضاً المردي في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة قال **عنه** فيها و ان كان الداء لا ينف الكرسف يومئذ و دخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء و هذه يأتونها بعلمها الا في ايام حيضها .

( نعم قد ينوهم ) من قوله **عنه** في صحيحه عند الرحن المتقدمه ( و كل شيء استحللت به الصلاة و بدأ بها روحها و لتعصب دللت ) ان المستحاضة القليلة حيث توقف استحلالها للصلاة على الوضوء فحوار وطئها ايضاً مما يتوقف على الوضوء و لكن التوهم ضعيف فإنها كما لا يخفى على من لاحظ متنها تمامه لم تنعز من الا للمستحاضة المتوسطة و الكثيرة فالعموم في قوله **عنه** و كل شيء استحللت به هو مما ينعتن بهما دون القليلة .

**بقي أمران أحدهما** انه قد يستدل بالمنع عن وطئ المستحاضة الا بعدما اغتسلت بحبر مائل بن أعين المردي في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة قال سألت أبا جعفر **عنه** عن المستحاضة كم بعثها روحها قال ينظر الأثم التي كانت تحبس فيها و حبستها مستقيمه فلا يقر بها في عدة تلك الايام من ذلك

تصلي أو تطوف الطواف الواجب بليت أو تمسك كناية القرآن الكريم أو اسم الله تعالى ( ١ ) و أمّا قرآنه  
المرآثم و الجلوس في المساجد و وضع شيء فيها و دخول المسجدين و لو احتياداً أعني المسجد الحرام و مسجد

الشهر و معشاه فيما سوى ذلك من الأيام ولا معشاه حتى تأمرها فتغتسل ثم يغتسلها إن أراد  
( و لكن الاستدلال بها ضعيف ) فإن ظاهرها المنع عن وضئها حتى تغتسل من الحيض لأمس الاستحاضة  
( و نظير ذلك ) حرمة الآخر عيب الوارد في النساء المروى في الباب ٣ من المعاص و انحران في الحقيقة  
هو من احراز المنع عن وضئ الحائض و النساء بعد اتمام الحيض و المعاص حتى يغتسلوا معهما لا المنع عن وضئ  
المستحاضة حتى تغتسل

﴿ نبيهما ﴾ انه استدلل بحديثين لوطي المستحاضة لا توقف على شيء لا أصل و إطلاق مدلل على  
إدخاله و هي النساء خرج منهن الحائض و بقي الباقي ( و صحيحه معاذية بن عمار ) المتقدمه آتياً ( و صحيح  
ابن سنان ) المروى في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة المشتد على قوله عنه و لا بأس بأن يأتيها عليها إذا  
شاء إلا أيام حيضها ( و صحيح صفوان ) المروى في الباب المذكور المشتد على قوله عنه هذه مستحاضة  
تغتسل و تستدحل قطعة بعد قطعه و تجمع بين صلاتين يغسل و يأتيها زوجها إن أراد ( و حسن حفص بن غياث )  
المروى في الباب ٣ من المعاص عن علي عليه السلام قال النساء تقعدن من يوماً فإن طهرت و إلا اغتسلت و صلت  
و يأتيها زوجها و كانت بمنزلة المستحاضة .

( و في الجميع ما لا يعني ) أمّا لأصل و الإطلاق و مقطوعاً عن مادل على المنع عن وضئ المستحاضة  
الأمم ما اعتسلت و أمّا صحيحه معاذية بن عمار فقد عرفت أنها في القليلة و لا كلام لها فيها و أمّا بقية الاحكام  
فانقضاء الإطلاق و لا بد من حملها على مادل على الحوار بعد العمل حال المطلق على المعتمد دون حد التقيد  
على الاستحباب أو على كراهة الوطى بدون الفصل .

( هذا مضافاً ) إلى ما في حيز حفص من الإشعار باشتراط اتيان زوجها بالاعتسار للصلاة حيث قال  
عنه اغتسلت و صلت و يأتيها زوجها بل صحيح صفوان قد ذكره الحدائق في عداد احراز المنع عن الوطى  
حتى تغتسل و كآته استبعاد ذلك من قوله عنه ( و تجمع بين صلاتين يغسل و يأتيها زوجها ) و لكن الإساءة  
أن ذلك مجرد إشعار بالمنع كحيز حفص لا يملح حد الدلالة ( و الله اعلم ) .

( ١ ) هذا هو المشهور بين الأصحاب أن الإجماع عليه مستفيض ( فمن الغنية ) ولا يحرم على المستحاضة  
شيء مما يحرم على الحائض و حكمها حكم الطاهر إذا فعلت ما ذكرناه دليل الإجماع الخ ( و عن المعشر  
و المنتهى ) أنا فعلت ذلك صارت طاهراً و إن مذهب علمائنا أجمع أن الاستحاضة حدث تنطّل الطهارة بوجوده  
ومع الأتيان بما ذكر من الوضوء أن كان قليلاً و الأعصار أن كان كثيراً مخرج عن حكم الحدث لا محالة و  
يجوز لها استحاضة كل ما تستحبه الطاهر الخ ( وعن التذكرة ) إذا فعلت المستحاضة ما يجب عليها من الأغسال  
و الوضوءات و التعبير للقطعة و الحرقه صارت بحكم الطاهر ذهب الد علمائنا أجمع ( انتهى ) ( وفي الجواهر )  
قد نسب حكاية الإجماع في المقام إلى جماعة .

النبي ﷺ فلم تحرم على المستحاضة كي تجعل دلائل المذكورة وإن حرم على الجنب والحائض و  
النساء على ما تقدم تفصيل الكل فبم يحرم على الجنب مسواً فتذكر نعم الأحوال عدم دخول المستحاضة  
في الكعبة (١) وإن فعلت ما وجب عليها للصلاة

مسئلة ٩٠ - المستحاضة الغلبه ما نوصت للصلاة فلا يجوز لها أن تدخل في صلاة أخرى فريضة  
كانت أو نافله أو موصوء آخر كما تقدم في المسئلة الثالثة من الفصل السابق نعم المستحاضة المتوسطة أو الكثيرة  
إذا اعتسلت لصلاة الصبح حذر لها أن تصلي بعده لصحبه العصر (٢) وإذا قدمت لعسل على العصر حذر لها  
أن تصلي صلاة الليل أيضاً بهذا العمل (٣) كما أن المستحاضة الكثيرة إذا اعتسلت لظهر من أو العشاين فلا

(١) يدل عن الشيخ وابن عمر حرمة ذلك مرة واحدة (قال في الجواهر) وأعله ما في مرسن بن  
عن الصادق عليه السلام يعني المروي في حجب الوسائل في الباب ٩٠ من القبول (المستحاضة تطوف بالميت وتصلي  
ولا تدخل الكعبة) قال وهو مع مخالفتها سمعت من الإجماعات المتقدمة والأصول الشرعية قاصر عن اثبات  
ذلك لمكان إرساله وعدم الحار (قال) وقد كان المشعج منه على الراحة ووفقاً لآسي ادريس وسعيد و  
غيرهما (انتهى) (قول) بل المشعج هو الاحتياط في المسئلة كما ذكرنا في المتن وذلك لظهور المرسن في  
الحرمة وكون المرسن هو يونس (والله العالم).

(٢) وقالت لحر اسماعيل بن عبد الحالح المروي في الوسائل في الباب ١ من الاستحاضة قال سألت  
اباعبدالله عليه السلام عن المستحاضة كيف تصنع قل إذا مضى وقت صبرها الذي يظهر منه فلتؤخر الظهر إلى آخر  
وقتها ثم تمسك ثم تصلي الظهر والعصر (لي أن قال) وإذا كان صلاة العصر فلتتمسك بعد طلوع الفجر ثم تصلي  
ركعتين قبل العداة ثم تصلي العداة الخ

والبحر وإن كان هو في الاستحاضة الكثيرة بمرسه الأمر بالعمل للظهور من بل وبعيد آخر لدعائين  
ولكن الكثيرة إذا حذر لها الأتيان صلاة الصبح ووافقتها بعمل واحد والمتوسطة بطريق أولى بل سيأتي تصريح  
الرصوى في المتوسطة بالخصوص بحوار صلاة الليل العداة بعمل واحد فصلاً عن رقة العداة والعداة بعمل  
واحد

(٣) وذلك الرصوى المروي في استدر في الباب ١ من الاستحاضة قل عليه السلام إن لم يثقب الدم  
الفجر صلت صلاتها كل صلاة موصوء وان ثقب الدم لكرب لم من صلت صلاة الليل والعداة بعمل  
واحد وماير الصدوق موصوء وان ثقب الدم لكرب وما صلت صلاة الليل والعداة بعمل والظهر والعصر  
بفصل (إلى أن قال) وتصلي المغرب والعشاء الآخرة بفصل واحد الخ.

(و الظاهر) أن الرصوى المذكور حكى عن الصدوقين والسيد والشيخين بل عن الأكثر حواره ما  
ذكرناه في المتن من الجمع بين صلاة الليل والعداة بعمل بل عن الدخيرة لأعلم فيه خلافاً وعن غيره تسته  
إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه وإن حكى عن بعض متأخري المتأخرين الإشكال فيه وهو كما تقدم  
منافي بالمسئلة الخامسة من هذا الفصل في غير محلته مع التنص المعمول به عند أكار الأصحاب (نعم عن الخلاف)

بعد حوار الأيمان بهما و موافقتهما جميعاً بهذا العمل (١)

مسئلة ١٩ المستحاضة اذا تومت أو اعتسلت و أنت نقابة من العايت المشروطة بالطهارة فليس لها ان تأتي بغايه اخرى بهذا الوضوء أو الغسل بل لابد لها من تحديد الوضوء أو الغسل للعاية الثانية ( ٢ )  
فدا تومت وصلت فليس لها ان تأتي للطواف الواجب بهذا الوضوء بل اذا تومت للطواف الواجب فليس

تأخير صلاه الليل الى قرب طلوع الفجر فتصليهما حينئذ بعد واحد ( الى ان قل ) دليله إجماع الفرقه و أخبارهم ( انتهى ) .

( ١ ) و ذلك اقتباساً من خبر اسماعيل بن عبد الحاق المتقدم المصريح بحوار الأيمان بصلاة العدة و نافتها بفسد بل ومن الرصوى المصريح آتياً بحوار الأيمان بصلاة الليل و العدة بفسد و الظاهر ان املاك في الجميع واحد بل اذا جاز الجمع بين صلاة الليل بمقتضى إطلاق الرصوى و بين صلاة العدة بفسد واحد في الظاهرين او العنايين و موافقتهما بطريق أولى

و لعلة لدا صرح في العروة في مسئلة الأولى من الاستحاضة بغيره أعمال الفرائض للشوافع ( بل عن الروس ) و غيره بها اذا اعتسلت للوقت فتصلتي به شائت من الفرس و البعد داء و قضاء و ان كان لما بالنسبة الى القضاء كلام سيأتي تفصيله .

( ٢ ) و السر في ذلك ان المستحاضة كما ذكرنا في التعليق على المسئلة ٦ و ٧ هي مستمرة الحدث كالمسحوس عيماً و انتها ممن لا يرتفع لها الحدث حقيقة ولا تحصل لها الطهارة كذا لك لا وضوء و لا غسل الاً حكماً فإبها اذا فمات ما عليها من الوطئ من وضوء أو غسل و بدوها حصلت لها الطهارة الحكيمية و عبارة اخرى حصل لها العقو عما بها من الحدث و المتيقن من هذه الطهارة الحكيمية و العفو هو ما اذا أتت بعد الوضوء أو الغسل بلا فصل معتد به بغايه واحدة من العايت المشروطة بالطهارة لا اكثر

( و لو قيد ) انا بعد الأيمان بغايه واحدة شك في روال الطهارة الحكيمية فستصحها ( قلنا ) ان المرجع عند الشك هو عموم ما يستفاد منه حديثه دم الاستحاضة خرج منه القدر المتيقن من الطهارة الحكيمية و بقي الباقي فالمقدم من قبيل وجوب الرجوع الى العام لا الى استصحاب حكم المخصص ( نعم حكى عن العلامة الطباطبائي ) ما حاصله ان مقتضى ما أجمع عليه الأصحاب من ان المستحاضة اذا أتت بما عليها من الوضوء كانت بحكم الظاهر هو عدم وجوب تحديد الوضوء و الغسل لغير الصلاة من العايت كالطواف و المسح

( و ابتداء الحوار ) بظهور عبارات الأصحاب في ذلك بل استشكل رحمه الله و مشروعية تحديد تلك الأعمال مستقلة لغير الصلاة ( و حكى ) عن شيخنا الأصاري في طهارته ان المتحصّل من كلامهم ان الغسل للصلاة اليومية ما يكفي للدخول به في غايه اخرى مما يشترط بالطهارة ( بل عن الرهان القاطع ) لم أحد من أفتى بوجوب تحديد الغسل بعد وقوعه لفريضة الوضوء لغيره اخرى في وقتها وهو المتيقن من معتدلاً إجماع ( و عن الروس ) اما عليها فملوقت تصلتي به ما شئت من التمدد و الفرس اداء و قضاء ( انتهى ) .

( و لكن كذا ) ذلك صميم حدّاً ( فإن مراد الأصحاب ممّا اجمعوا عليه هو ان المستحاضة مع كونها

لها ان تصلي ركعتيه بهذا الوضوء (١) و اذا توصأت وصلت أو طعت وليس لها ان تمس كتابة القرآن الكريم بهذا الوضوء إلا اذا كان الممس في أثناء الصلاة أو أثناء الطواف فلا بأس حينئذ وهكذا الأمر في العسل عينا إلا اذا غسلت للطواف الواجب فإياها ان تصلي ركعتيه بهذا العمل (٢) أو غسلت المتوسطه لصلاة الفجر أو الكثيره لصلواتها اليومية عسلا للفجر وعسلا للظهرين وعسلا للعشائين فيكفي هذه الاعمال لسعة صومها من غير حاجة الى تجديد غسل آخر له مستقبلا (٣).

مسئلة ١٢ - يجب على المستحاضة صلاة الأيات وبحولها قضاء الفوائت وتعمل لهما ما تعمل للصلاة اليومية عينا (٤) ولكن لا تحوط ترك قضاء الفوائت الى اتمام القضاء كما ان الأحوط تركه عن كتابة

مستمرة الحدث لا يرفع حدثها حقيقة لا بعسل ولا بوضوء مادام الدم ينزل من العرق المعدل الى قضاء الفرج ويحتمس حذف الكرسف اذا أتت بها عليها من الوضوء من وضوء أو غسل و يحوهم من تبديل النقطة وشبهه فهي بحكم الطاهر الحقيقي فيباح لها العمل بشرط ما ظهره من صلاة أو طواف أو مسح وليسوا هم في مقامها اذا فعلت ما فعله بالصلاة فتجد لها حينئذ جميع العبادات المشروطة بالظهوره واحدا بعد واحد من غير حاجة الى تجديد وضوء أو غسل ابتداء بل المتضمن كما ذكرنا هو عادة واحدة وفي الأكثر لا بد من الرجوع الى عموم ما دل على حديثه من الاستحاضة يجب تجديد الطهارة له حداً والله العالم

(١) كما حكى ذلك عن الموحدين وشريحه فان المحكي عنهم الحزم يلزم تعدد الوضوء للطواف وصلاته بل المحكي عنهما وعن التحرير والروص وجوب تجديد الوضوء لكل عادة اخرى غير العادة الأولى التي أتت بها من غير اختصاص بركعتي الطواف فقط.

(٢) وابن طاهر قول النبي ﷺ في حر حرا من أعين المروءي في الوضوء في الباب ٣ من النعاس لأسماء بنت عميس لما فسدت بمحمد بن أبي بكر ومعت في عاسها ثمانية عشر يوماً وهي بمكة (أما الآن فاحرجي السبعة فاعسلي واغتشي وطوفي واسمي فاعسلي وطافت وسعت وأحلت) هو غسل واحد للطواف و ركعتيه جميعاً بل كاد يكون صريحه.

(و أصرح من ذلك) ما في حر حرج و فصيل و درارة في الباب المذكور المشتغل على قصة أسماء من قول أبي جعفر عليه السلام (وأمرها رسول الله ﷺ ان تغسل و تطوف بالنس و تصلي و لم يقطع عنها الدم ففعلت ذلك).

(٣) ان لا دليل على اشتراط صوم المستحاضة أكثر من أعمالها التي تعملها لصلواتها اليومية بهاراً وليلاً أبداً.

(٤) أم وجوب صلاة الأيات أو حوار قضاء الفوائت فهو الذي يقتضيه إطلاق الأدلة خرج منها الحائض والمساء و بقي المستحاضة و أم لا لزوم أن تعمل لهما ما تعمل لليومين فلا تنهض من وطن بالظهارة ولا تحصل للمستحاضة الطهارة ولو حكماً إلا بما تعمل للصلاة اليومية.

(نعم قد مخطئ) بل ان المتوسطه و ان يجب عليها غسل واحد لصلاة الفجر والكثيرة ثلاثة اغسال

القرآن أو اسم الله تعالى أيضاً إلى إيتام النقاء (١) .

## فصل في النفاس (٢)

وفيه مسائل عديدة

مسئلة ١- قد عرفت محملاً في أول غسل الجنابة أن غسل النفاس هو من الأغسال الستة الواجبة فقول  
هذه أنه يجب غسله من (٣) بعد انقضاء إيتامه لئلا ما رجب له غسل الحدث عينا من الصلاة الواحدة و

غسل للمحرم و غسل للظاهرين و غسل لعشائرين و لكن ذلك ليس إلا مع الفصل الطويل بين الاعسال فيكون  
المجموع في ضمن يوم و ليلة ولا يفسر على اليومية ، و أثبت قضاء إيتام عديده في ساعة واحدة مثلاً فلا يبعد  
أن يكتفى في الثاني غسل واحد للجميع ( و لكن لا بأس ) أن مع ذلك لا يحصل لنا الجزم بالاعتقال  
في قضاء الغوات ما لم تغسل أمثولة لغيره كما هو وليه مرة و الكثيره ثلاث مرات على طبق اليوميه  
عينا ( والله العالم ) .

(١) من إطلاق دليل القضاء و دليل حوار من الكفاية مع الطهارة و ان كان مما يشمل المستحاضة  
اذا عملت بما نعمله للصلاة و حصلت لها الطهارة الحكمية بل وهكذا إطلاقه قد لا يخاف ايضاً المحكية  
على ان المستحاضة اذا عملت بما نعمله للصلاة فهي بحكم الظاهر ولكن مع ذلك كله حيث لم يرد في المستحاضة  
دليل بالخصوص بالنسبة الى القضاء و المسألة لا حوط تركهما في إتمام الاستحاضة سيما بملاحظه ان مهارتها  
اصدارية ولا اضطرار فعلاً الى القضاء او المسألة ما لم يمرض الصيق فهدم صدر او شبه صدر ( والله العالم ) .

(٢) نفاس بكر المولدة هو ولادة المرأة يقال نفست امرأة علاماً أي ولدت علاماً و يقال نفست فلان  
أي ولد فهو مفعول أي مولود و منه الحديث كما في الحديث لا يرث المتعوس حتى يستنحى ( و المفرد )  
هو النفساء و النفساء ( أو ثنتنية ) نفساء ( و الجمع ) نفس و نفس و نفس و نفس و نفس و نفس و نفس و نفس  
نفسات و هو كما في مدارك و الحديث و الجواهر إما ما جرد من النفس بمعنى الدم يقال تو نفس سائلة  
أي دو دم يخرج بقوة عند الدبح او من خروج النفس بمعنى الولد و من تنفس الرحم بالدم .

( هذا كله ) بحسب النسخة و اما في اصطلاح الفقهاء فلا اشكال في انه دم الولادة قد صرح به بمدارك و  
الحديث و الجواهر و حكى عن غيرهم ايضاً ولكن الجواهر سطر في كون النفس شرعاً كذلك الا ان الذي  
يوهن لتطرق انه يظهر من بعض لأخبر إطلاقه من الشرع ايضاً على نفس الدم ( وفي رواية مالك ) من أعين  
المروية في لوسائيل في الباب ٣ من النفس قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفس يعشاها روحها و هي في نفسها  
من الدم قال نعم أنا مضى لها منذ يوم و صمت فقد إيتام عدة حيضها الخ .

(٣) أما أصل وجوب غسل النفس فقد اشير إليه في أول غسل الجنابة و انه من الاعسال التي لا خلاف



انطواف الواجب والصوم الواجب واد وح على المرأة نذر أو شبه نذر قرآني أحدى سور العزائم أو من كتابه القرآن أو اسمائه تعالى أو الخاوس في المساجد واحتياطاً أحد المسجدين أعني المسجد الحرام والمسجد النبوي أو وضع شيء في المساجد وكانت المرأة نساء وقد انقضت أيام نفاسها ولم تغتسل وحسب عليها أو لا أن تغتسل من النعاس ثم يأتي بأحد الأمور الخمسة كما أنه يستحب للنساء بعد حصول النقاء قبل دخول وقت الصلاة أن تغتسل من النعاس ولا يفي مع الحدث وذلك لاستحباب الكون على الطهارة من يستحب بعد غسل بدن ما يستحب له الوضوء من غير احتياط من يكون على الطهارة (١)

مسئلة ٢- اتفق علمائنا على أن الدم الخارج قبل الولادة ليس بنعاس (٢) وإن الدم الخارج بعد الولادة

في وجوبها (و ما وجوبها) للصلاة والطواف والوجوب في دعوى كما صرح به الجوهري (مصدقاً) إلى الإحصار المروية في الوسائل في الباب ٣ من النعاس الآمرة كلها بالاعتزال من النعاس للصلاة والطواف (مثل قوله عليه السلام) تفقد قدر حيضها وتطهر يوماً من بين نقيع الدم والآ غسالت وحشيت وتستغثرت وصاغت (أو قوله عليه السلام) تنعاس النساء أيام حيضهن لتي كانت نجساً ثم تستغثرت وتغسل وتغسل (أو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم) لا أسماء بنت عميس طمأ نعت محمد بن أبي بكر وقد انقضت من نفاسها ثمانية عشر يوماً وهي مكنت (ما الآن وخرجت الساعة فاعتسلي واغتسلي وطوي رأسي فاعتسلت وطافت وسعت وأحلت) (و أمّا وجوبه للصوم) ففي الجواهر أن الإجماع على مشاركة النعاس للحيض كاف في ذلك وهو كذلك.

(قال) بل ادعى بعضهم في خصوص المقام أن كل من قال بوجوب غسل الحيض للصوم قال به بالنسبة إلى غسل النعاس (انتهى) (و أمّا وجوبه للأموار الخمسة) المذكورة في المتن إذا وحشيت نذر أو شبه نذر من فرائد العرائم ومن كتابه القرآن الكريم وأحوالهما فلما عرفت فيما يحرم على الحنف أن هذه الأمور الخمسة كلها محرمة على الحائض والنساء جميعاً مثل ما يحرم على الحنف عيناً فمالهم تغتسل بالنساء بعد انقضاء أيامها ولم تطهر من حدث النعاس لم تجز لها الأمور المذكورة ولم يمكن لها الوفاء بالنداء أبداً (١) تقدم الوجه في ذلك كله في المسئلة ٢ مما يجب له غسل الحيض فلا تعيد الكلام في ذلك هاهنا ثانياً.

(٢) كما يظهر ذلك أعني الاتفاق من الجواهر والمدارك وحكي عن العلاف والريص أيضاً (و يدل عليه) مصدقاً إلى ذلك (موثقة عمار) المروية في الوسائل في الباب ٣ من النعاس عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة يصيبها الطلق أياماً أو يوماً أو يومين فترى الفطرة أو دمًا قال تغسلي ما لم تقلدالح (و حيزريق) في الباب ٣٠ من الحيض عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجلاً سأله عن امرأة حامل رأت الدم وقد أصابها الطلق فرأته وهي تمسح قال تغسلي حتى يخرج رأس الضئى وإذا خرج رأسه لم تجب عليها (إلى أن قال) قلت جعلت فداك ما الفرق بين دم الحامل ودم المخاص قال إن الحامل قدوت الحيض وهذه

(١) بل تقدم في أول ما يحرم على الحنف في مسئلة التاسعة من النعاس إجماعات عديدة على أنه يحرم على النساء ما يحرم على الحائض (منه).

نفس (١) و أمّ الدم المقارن للولادة فاختلجوا فيه و الأقوى أنه مع ظهور شيء من الولد نفاس (٢) يترتب عليه أحكامه من حرمة الصلاة و بطلان الصوم ونحوهما مما تقدم في أحكام الحيض و سيأتي الإشارة إليه عند بيان مساوات النفاس مع الحيض في الأحكام فانتظر .

مسئلة ٣- قد عرفت في المسئلة السادسة من المسائل الراحمة الى الحيض ان الأقوى حوار اجتماع

قد عرفت بدم المحاسن الى ان محرج بعض الولد بعد ذلك يصير دم النفاس فيجب أن تدع في النفاس والحيض فأمّا ما لم يكن حيضاً او نفاساً فإتّما ذلك من فتق في الرحم .

(١) وقد صرح بما يفهم على ذلك صاحب الحقائق رحمه الله في المختلف إجماعاً بل في الحواهر إجماعاً و خصوصاً و هو كذلك .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب ( قال في الحواهر ) نقلاً و تحصيلاً ( قل ) بل لعلّه لأحلاف كما يشعر به قوله في الخلاف عندما ( انتهى ) ولكن مع ذلك كله قد حكى عن حماد الشيب و كافي أبي الصلاح و مصابح المرتضى و وسيلة ابن حمزة و جامع ابن سعيّد أن النفاس هو الدم الذي تراه المرأة عقب الولادة و مقتضى ذلك ان الدم المقارن للولادة ليس بنفاس وقد يحتمل كلام هؤلاء على العال فان دم النفس في القلب يكون بعد الولادة فلا ينافي ذلك مع قول المشهور .

( و عن المعتمد ) انه بعد نقل الفواين في الدم المقارن ( قل ) و التحقيق ان ما تراه مع الصلح ليس بنفاس و كذا ما تراه عند الولادة قبل خروج الولد أمّا ما محرج بعد ظهور شيء من الولد فهو نفاس ( و احتمال المدارك و الحقائق ) انه قد أراد بذلك الجمع بين القولين بحمل قول المرتضى عقب الولادة على ما هو أعمّ من خروج الولد او شيء منه و ليس بعيد ( و على كل حال ) هذا هو الأقوى كما ذكرناه في المتن و يدل عليه حصر رريق المتقدم ( و يؤيده ) ما في دليل رواية السكوني المروية في الباب ٢ من النفاس من التصريح بأن المرأة اذا رأت الدم على رأس الولد اذا صر بها الطلق تركت الصلاة .

( و يهذب الحارثي ) المعتمدان بما سمعت من الثمرة نقلاً و تحصيلاً بحمل قوله <sup>عليه السلام</sup> في موثق عمارة المتقدمة تصلي ما لم تلد و هكذا كل حصر آخر قد فرض تعليله ترك الصلاة على الولادة فيحمل على خروج الولد مطلقاً ولو معه كما فعل الحقائق .

( هذا وقد استدلل المدارك ) لقول المشهور من كون الدم المقارن للولادة نفاساً بحصول المعنى المشتق منه وهو الدم الخارج بالولادة ( و ضعفه ) الحقائق بقوله فيه ما لا يحق ولعله لاشياء ثالث على كون النفاس ما جوداً من النفس بمعنى الدم و هو غير معلوم ان لعله مأخوذ من النفس بمعنى الولد كما تقدم احتماله بل و احتمال غيره أيضاً في المسئلة السابقة و من المعلوم ان الولد بعد لم يخرج حقيقة و ان طهر معه ( و عن جمع من الأصحاب ) الاستدلال له بما دل اسم النفاس له ادهو دم خرج بسبب الولادة فيشمله إطلاق النصوص . ( و تنظر فيه الحواهر ) و لعلّه لما تقدم منه في المسئلة السابقة من التنظر في كون النفاس شرعاً بمعنى الدم وإن فرض كونه كذلك في اصطلاح الفقهاء ( و عليه ) ويشكل الاستدلال بشمول إطلاق النصوص له فتمت

الحيض مع الحمل وحيث يقع الكلام في أنه هل يعتبر في خصوص الحامل فصل أقل الطهر أعنى عشرة أيام بين حيضها السابق ونفسها اللاحق أم لا يعتبر ذلك الأقوى عدم اعتداده (١) و إن اعتبر فصل ذلك بين

حيضاً للثبوت ألا إن يثبت بما تقدم مما من إطلاق النفاس على نفس الدم في بعض الأحبار

(١) وفقاً لما عن المنتهى والتذكيرة وحواشي الشهد على القواعد والدخيرة وحيلة ممن تأخر و ما في المدارك ومصباح الفقيه وغيرهما وإن كان المشهور اعتداده (و استدلل المشهور بأمور) (منها) أن النفاس حيض محتسب فيعامل معه معاملة الحيض فكما أنه يعتبر فصل أقل الطهر بين الحيضين فكذلك يعتبر بين الحيض السابق والنفاس اللاحق (و فيه) كون النفاس حيضاً محتسباً وإن اشتهر على الأسس وفي بعض الأحبار المروية في الوسائل في الباب ٣٠ من الحيض إشارة إليه.

(وهي رواية مفرقة) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألت سلمان عليه السلام عن ردف الولد في بطن أمه فقال إن الله تبارك وتعالى حس عليه الحيض فحمل ردفه في بطن أمه (و في رواية سليمان بن خالد) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام جعلت فداك الحمل إذا طمئت قال نعم وذلك إن الولد في بطن أمه عدته الدم فربما كثر وفصل عنه فإذا فصل دفته الحيض (و لكن مع ذلك كله) قاصر هذان الخبران عن وجوب ترتيب تمام آثار الحيض على النفاس بحيث إذا لم يتحلل بينهما أقل الطهر كان ذلك كأنها عن عدم كون الدم السابق على النفاس حيضاً.

(و منها) الإجماع المنعقد على مساوات النفاس مع الحيض (و فيه) أن الإجماع دليل لى و استيقن منه مساوات النفاس مع الحيض في المحرمات والمكروهات كحرمة قراءة المراثم أو الجلوس في المساجد أو اختيار المسحدين ونحو ذلك لا في جميع الأحكام كحد الأقل أو الأكثر منهما أو تحلل أقل الطهر بينهما ونحو ذلك.

(و منها) مدلل على أن أقل الطهر عشرة (و فيه) أن المصنف من الاختصار الدالة عليه المروية في الوسائل في الباب ١٠ و ١١ و ١٢ من الحيض هو الطهر بين الحيضين لا الحيض السابق والنفاس اللاحق (قال في مصباح الفقيه) ولذا لا يعتبر الفصل بالعشرة بين نفسين لو اتفقا في التوأمين (انتهى) وهو حيث (ومنها) موثقة عماد المتقدمة في المسئلة السابقة في المرأة يصبها الطلق ابناً أو يوماً أو يومين فترى الصعرة أو دمًا قال صلى الله عليه وسلم (مدعوى) أنه لو لم يعتبر فصل أقل الطهر بين الحيض والنفاس لحكم الإمام عليه السلام بحبسه هذا الدم الذي تراه المرأة قبل أن تلد بقاعدة الأمكان ولم يأمرها بالصلاة حتى تلد (و بغير الموثقة) حرر رزق المنقذ هناك أصلاً المشتبه على قول السائر فإنه رأى الدم وقد أصابها الطلق فرأته وهي تمخض قال صلى الله عليه وسلم يخرج رأس العنبي.

(و فيه) أن المستفاد من حرر رزق أن العلة في عدم كون الدم الذي تراه المرأة عند الطلق حيضاً هو دم محاسن قد نشأ من فتق الرحم لا أنه من جهة عدم فصل الطهر بينه وبين النفاس (و من هنا يظهر لك) أن دم المخاض كما صرح به في مصباح الفقيه هو دم حرج في الحقيقة لادم استحاصة فلا يترتب عليه أحكام الاستحاصة

النقاس السابق والحيض اللاحق (١) .

مسئلة ٣- لا فرق في كون الدم نعاساً بين أن وضعت المرأة ولداً حياً أو ميتاً أو أسقطت سقطاً لم يبلغ الروح فيه بل الأقوى كون الدم نعاساً وإن وضعت مصعة وهي شبه قطعة من اللحم المصنوعة أو وضعت علفاً وهي قطعة من الدم الجامد والأقوى أنها إذا وضعت شيئاً لم يبلغ حد العلقه مع العلم بأنه مبدأ بشو أو لا بشو ولدم المقارن له أيضاً دم نعاس يترسب عليه آذنه ويجرى عنه أحكامه (٢) .

من الوضوء لكل صلاة أو العمل للعبادة أو الأعمال الثلاثة له و المجهز من والمثني وإن كان قد يتوهم من طاهر الأصحاب أنه استحاجة والله لعالم

(١) وذلك لأن أخبار الأئمة المرئية في الوسائل في الباب ٣ من النعاس لدانته حجة على أن النعاس إذا مضت أيام عدتها واستمر به الدم فعملاً عمل استحاضه (مثل قول أحدهما) النساء تنه عن الصلاة أيامها التي كانت تسكث فيها ثم تعتل و تعتل كما تعمل استحاضه (أو قول أبي جعفر ع) في جواب السؤال عن النساء متى يعتل قال تعتل بعد قد حصىه وتستعبر يومين فإن انقطع الدم والآ اعتلت وحشت واستغفرت وصلت إلى غير ذلك من الروايات .

( قول في الجواهر ) ولو حارب معاده الحيض لنعاس من غير محل أو قل أظهر حرام بالحجية إذا ماكت خصوصاً إذا صدق العبدة انتهى ( وهو جيد ) نعم عن (روس) عدم الفصل بين مسئلتين وإن قيد بعدم اعتدال تحلل الطهر بين الحيض السابق والنعاس الذي قيد به في النعاس أيضاً والأقوى أن ذلك ممنوع جداً كما في مصباح الفقه بل لظاهر أن كذا من لم يعتل فصل أقل الطهر بين الحيض السابق والنعاس اللاحق قال باعتبار في النعاس أي في النعاس السابق والحيض اللاحق بل عن طهارة شمس الأضياء دعوى الوفاق عليه .

( هذا مضافاً ) إلى دلالة صحيحه عند الله من المعيرة عليه المردية في أوائل عن أبي الحسن الأول ع في الباب من النعاس في أمراته مضت فتركت الصلاة ثلاثين يوماً ثم طهرت ثم رأت بعد ذلك قل تدع الصلاة لأن أيامها أيام الطهر قد حاربت مع أيام النعاس ( قال في مصباح الفقيه ) فإن طاهرها إن عدم مضى أيام الطهر مانع عن الحكم بحجية الدم الطهرني بعد النعاس ( انتهى ) وهو كذلك .

(٢) وتوضح المسئلة أنه لا خلاف في كون الدم نعاساً إذا وضعت المرأة ولداً حياً أو ميتاً أو أسقطت سقطاً لم يبلغ الروح فيه بعد بل ولا خلاف كما صرح في الجواهر ( فيما إذا وضعت مصعة ) بل عن التذكرة و شرح الجعفرية الإجماع على كون الدم نعاساً في هذا العرض وإن حكى عن الأردبيلي في شرح الإرشاد إنكار كون الدم نعاساً مع وضع المصعة لعدم العلم بصدق اسم الولادة

(و أمّا إذا وضعت علفاً) فمن جماعة منهم العلامة والشهيدان التصريح بكون الدم نعاساً حينئذ كما في المصعة عيناً بل عن التذكرة و شرح الجعفرية الإجماع عليه وعن الجميع التقيد بالعلم بكونها هي العلفه التي يتعلق منها الولد وتكون مبدأ بشو أو لا بشو ولو شهادة القوائل وقد يقيد عدد القوائل بالأربع و

مسئلة ٥ لا خلاف بين علمائنا في ان دم المقاس ليس لعله حذ فيجوز أن يكون لحظه واحدة (١)

اكن عن استعسر و استعسر عدم الحكم بكون الدم مقاساً في هذا القرض لعدم اليقين مع العلقه بالحمل فيكون حكمها حكم الدم السائل و عن المحقق الثاني التوقف منه لانتفاء تسميه يعني به عدم صدق الولادة عرفاً و في المدارك ان التوقف في محله .

( ثم انما اذا وضعت حصة ) فمن المستعسر و المستعسر عدم الحكم انما يكون الدم مقاساً في ان لعله انما ذكره في العلقه موجودة هنا في بصرها سدوتم و هو عدم اليقين بالحمل و لكن عن المذكور احتمال ثبوت المقاس مع القطعة بعد العلم بدورها كدائبات و في الجواهر يعني الرأس عن دانت و لكن قال لا ان فرض العلم به مستعسر إن لم يكن متعديراً انتهى ( والمراد من لعله هاهنا بخلاف عن صواب كونه حقيقياً و لم يبلغ بعد الى حد العلقه و ليس اثر دمها المسمى المحض و ذلك لوضوح عدم كون وضع المسمى منشأ اثر أصلاً .

( و على كل حال الاقوى ) كما ذكره في المتن هو الحكم بكون الدم مقاساً في الجميع و في المقاس ليس الا دم الولادة و الولادة مما لها من دم فكلها ما اذا وضعت ولداً حياً او ميتاً و دونه سقط الذي لم يبلغ الروح فيه بعد و دونه وضع المصعة و دونه وضع العلقه و دونه وضع المصعة بالمعنى المتقدم اذ في الجميع حمل و ولادة

( و اما ما تقدم ) من المستعسر و المستعسر من عدم اليقين بالحمل مع وضع العلقه فموجب حذاً في المرأة بعد ما استقر في رحمها مني الرحم و احدث في التحول شيئاً فثبت من سورتها اذ صلبه الى ما كان الولد و إن لم يبلغ بعد الى حد العلقه يصدق عليها انها قد علققت و حملت و حملت فكيف بها اذا تحولت من صورته و بلغ الى حد العلقه و صار قطعة من الدم الجامد و هذا واضح ظاهر .

(١) و قد صرح المحقق بحوار كون النفس لحظه في الشرائع ( و دل في الجواهر ) إجماعاً محصلاً و موقولاً في العيبة و الخلاف و المستعسر و مستعسر و المذكور و الروم و غيرها ( انتهى ) ( اقول ) و يدل عليه مصافاً الى ذلك و الى ان الدم اذا انقطع و لو بعد لحظه فلا دليل على ترتيب اثر النفس بعدها من ترك الصلاة و نحوها ولا محال لاستصحاب حكم المقاس ولو سلم ثبوت الموضوع على حاله بل لابد من الرجوع الى عموم مدلل على وجوب الصلاة و نحوها خرج منه المفسد حتى ما ترى الدم و بقي الذي على حاله ( حارثي المروزي في الوسائل ) في الباب ٢ من المقاس عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن المفسد كم حذ نفاسها حتى يجب عليها الصلاة و كيف تصح قال ليس لها حذ ( ساء ) على ان مراد منه كم صرح في الوسائل انه ليس لها حذ في القلة ( قال ) فان الأحداث تضمنت تحديد اكثره و لم يرد تحديد لأفقه كم ورد في الحين ( انتهى ) .

و قريب من ذلك ما أفاده الجذائق و الجواهر ( و لكن ) عن شيخنا الأصايري انه استشكل في كون السؤال عن حذ القلة و ذلك لقول السائل حتى يجب عليها الصلاة فان مثل ذلك لا يقال الا عند السؤال

بل لا خلاف بينهم في حوار أن تلك امرأة ولدأ ناعاً ولا ترى دعاً أصلاً فلا يكون لها نفاس ولا عليها غسل (١)  
وأنما الخلاف فيما بينهم وقع في أكثر النفاس (٢) و الأقوى أن النفاس إذا استمر بها الدم ولم ينقطع

عن حدّ الاكثر حتى يصلّي بعده على كل حال سواء انقطع الدم أم لا (وهو أصحاً) اشكال قوى ومن هنا  
يتجه حل الجواب في هذا الحصر على ما حمل عليه الشيخ رضوان الله عليه من أن المراد منه أنه ليس له حدّ  
شرعي لا يريد ولا ينقص بل يزيد ونقص فإنه من اللحظة الى العشرة كما ستعرف

( وقد يستدل للمقام ) بصحيفة على من يقطن المردنة في الوسائل في الباب ٣ من النفاس قال سألت  
ابا الحسن الماصي عليه السلام عن النفاس دكم يجب عليها ان لا الصلاة قبل بدع الصلاة عما دامت ترى الدم العيظ الى ثلاثين  
يوماً فإدا رقت وكانت صبرة اعتقلت وصلّت ان شاء الله تعالى (بدعوى) ان مقتضى ذلك أنها اذا رأت الدم العيظ  
في الطرى بعد الولادة لحظة واحدة ثم رقت وكانت صبرة يجب عليها الاعتزال والصلاة بعد اللحظة وهذا  
هو عين المطلوب الذي ندّعه (و أمّا شمال الصحيفة ) على ما لا نقور به من حوار كون النفاس الى ثلاثين  
يوماً فهو محتمل لا يصرّ بدلائلها على المطلوب الذي نحن بسنده في المقام .

(١) قال في الجواهر ، لا خلاف ( وقال قبل ذلك ) ومن هنا كانت الولادة من غير دم وإن حرج  
الولد دماً ليست نفاس إجماعاً محصلاً ومقبولاً مستقيماً حدّ الاستفاضة بل لعلّه متواتر ( اقول و يؤيد  
ذلك ) ما عن المحقق في المعشر والمعنى لابن قدامة والمهدّب للشيرازي الشافعي من أنه روى أن امرأة  
ولدت على عهد رسول الله ﷺ فلم تردماً فميت ح ل ذات الحفوف ولكن مع ذلك كلّه حكى عن بعض  
الامة انه أحب الفصل بخروج الولد وحمله بعضهم حدثاً أصغر قال في اسدرك وكلاهما باطل لأنه إيجاب  
شيء لا دليل عليه وقال في الجواهر ليس في محله وهو كذلك .

(٢) فقول ان أكثر النفاس عشرة وهو المحكي عن جمع كثير من القدماء بل عن المسعودي نسبه الى  
الاكثر بل عن جماعة انه المشهور ان قال في الجواهر وفي طاهر الخلاف او صريحه كالمعية الإجماع عليه  
( انتهى ) ( و قيل ) انها ترجع الى عادتها في الحيض و أمّا اذا كانت مستدّة او مضطربة بمعنى من لم تستقر  
لها عادة في الحيض عشرة وهو المحكي عن جمع كثير من المتأخرين بل في الحقائق والظاهر انه المشهور  
بين المتأخرين .

( و قيل ) انها ترجع الى عادتها في الحيض و اذا كانت مستدّة صبرت ثمانية عشر يوماً وهو الذي احتاره  
المختلف و حكى عن انعقاد بل وعن بعض متأخري المتأخرين الميل اليه ( و قيل ) ان أكثر النفاس أحد  
عشر يوماً وهو المحكي عن المعبدي كتاب احكام النساء وإن حكى عنه في هذا الكتاب الرجوع الى  
العادة ايضاً

( و قيل ) ثمانية عشر يوماً وهو المحكي عن جمع كثير ايضاً من القدماء بل عن انصار السيّد بن استه  
الى امراد الإمامية ( و قيل ) احد وعشرون يوماً وهو المنسوب الى ابن أبي عقيل وقد ينسب ذلك الى المفيد  
في كتاب الاعلام والى الصدوق في الامالي .

فترجع الى عادتها في الحيض ( ١ ) فتحملها نفاساً ثم تعمل عمل المستحاضة و اذا لم تكن لها عادة بأن كانت مستندة لم تزد الحيض قبل هذا او كانت مضطربة أى لم تستقر لها مدعاة او كانت ناسية أى استقرت لها عادة وقدسيتها فعلاً فما كثر النفاس حينئذ كما كثر الحيض عشرة ايام ( ٢ ) .

( ١ ) و يحتمل فويماً ان يكون مراد آيات القول الاول من ان اكثر النفاس عشرة هو هذا القول الثاني عيناً أى الرجوع الى عادتها في الحيض عاقبة ان العادة حيث تختلف عدداً و أقصاها عشرة فقالوا اكثر النفاس عشرة وقد ذكر لذلك في الجواهر قرائن عديدة ( و على كل حال الأقوى ) كما ذكرنا في المتن ان النساء اذا استمر بها الدم ترجع الى عادتها في الحيض فتحملها نفاساً ثم تعمل عمل المستحاضة و ذلك لروايات كثيرة مروية كلها في الوسائل في الباب ٣ من النفاس .

( وفي صحيحة فضيل ) النساء تكف عن الصلاة [ ايام فرائضها التي كانت تمكث فيها ثم تعتل و تعمل كما تعمل المستحاضة ( و في موثق يونس ) من يعقوب تحل النساء ايام حيضها التي كانت حيض ثم تستظهر و تغتسل و تصلّي ( و في حديث مالك ) انا مضى لها مند يوم وصعت بقدر ايام عدة حيضها ثم تستظهر يوم فلا بأس بعد أن يقضاها زوجها بامرها فتعتل ثم يقضاها إن أحب .

( و في صحيحة زرارة ) تقدم قدر حيضها و تستظهر يومين فإن انقطع الدم و الا اغتسلت و احتشمت و استعمرت وصلت ( و في موثق زرارة ) تقدم النساء ايامها التي كانت تقعد في الحيض و تستظهر يومين ( و في موثق حران ) تقدم ايامها التي كانت تعلمت فيها ايام قرنها فإن هي طهرت و الا استظهرت بيومين او ثلاثة ايام ثم اغتسلت و احتشمت و إن كان انقطع الدم فقد طهرت و ان لم ينقطع الدم فهي بمنزلة المستحاضة الخ ( و في حديث عبدالرحمن ) قال قلت له ان امرأة عبدالمكوك ولدت بعد ايام حيضها ثم أمرها فاعتسأت و احتشمت ( الى ان قال ) و أمر بالصلاة .

( و في موثق يونس ) ولتقدم ايام قرنها التي كانت تحل ثم تستظهر بعشرة ايام و إن رأت دماً صبيحاً فلتغتسل عند وقت كل صلاة الخ و قد حكى عن الشيخ انه قال بمعنى تستظهر الى عشرة ايام ( و قال صاحب الوسائل ) معنى تستظهر تمام عشرة ايام من حين ولدت ( و عن التهذيبين ) و قد روي عن ابن سنان ان ايام النفاس مثل ايام الحيض ( الا انه ) قال في المدارك و لم نقف على هذه الرواية في الكتابين ( انتهى ) ثم ذكر الجواهر انه مروي في التهذيب و قيل انه في ج ١ من طبعة النجف ص ١٧٨ فراجع

( ٢ ) فإن مقتضى الأخبار المتقدمة الآمرة كلها مرجوع النساء الى عادتها في الحيض ان اكثر النفاس هو عشرة لأن اكثر الحيض هو ذلك و قد نطق بذلك ما عن أبي عبد في المقنعة عن الصادق عليه السلام مراسلاً انه قال لا يكون دم ناس دماً اكثر من زمان الحيض ( و عليه ) والمستندة و المضطربة و الناسية اذا استمر بهن الدم بعد الولادة فينقش الى عشرة ايام أقصى مدة النفاس و ذلك بمقتضى الاستصحاب بل وقاعدة الإمكان .

( قال في الجواهر ) و أمّا عيرادات العادة من المستندة المضطربة و الأقوى تحييضهما بالمشرة للاستصحاب



مسئلة ٦ - تقدم في الحيض ان الحائض اذا كانت عادتها دون العشرة كجمعه او ستة او سبعة وقد تجاوز الدم عن عادتها، فيستحب لها الاستظهار يوماً أو يومين او ثلاثة اذ الى العشرة ثم هي مستحصة

وعبره ( قال ) وفاقاً لظاهر القواعد والارشاد وعن مريح التدكيرة و بهايه الاحكام ( فان ) بل في الدكري ان المشهور هما عود المبتدأ و منصرمه الي العشرة ( قال ) و خلافاً للذين حيث به جعل الاقرب رجوع المبتدأ الي التمييز ثم المصير الي العشرة و المضطر به الي العشرة مع فقد التمييز ( قال ) و هو ضعيف ( انتهى ) و يظهر منه ان وجه الضعف كما اشار اليه بعد ذلك هو حدوث التصبوس والتداوي عن الاشارة الى شيء من ذلك مع نفي صحتهم لمطهره ( اقول ) و اضعف من ذلك استدلال المختلف بقول الثالث في المسئلة اعمى لقوله و اذا كانت ممتدة صحت ثمانية عشر يوماً بحمل الرقوبات لثمة بة عشر الآتيه كنه، على امتداد في الحيض ( قال ) بهما بين الأدلة ( انتهى ) .

و هو كما اشارنا في غاية الضعف و اشرته مضافاً الي عدم الشاهد على هذا الحمل انه حمل على العود لادار كما صرح به لخواهر بل الرقوبات لثمة عشر اشتمله على قصه اسماء بنت عيسى حين نفست بمحمد بن ابي بكر آتية عن هذا الحمل كيف و اسماء قد برزها ابو بكر بعد وفات جعفر و بعد ان ولدت لجعفر عدة اولاد فمشها كيف تكون ممتدة في الحيض او مضطرة في أي لم تستقر لها بعد عدة .

﴿ بقي من اقوال المسئلة ﴾ الرابع و الخامس و السادس بقول

﴿ اما القول الرابع ﴾ و هو كون اكثر النفس أحد عشر يوماً فلم يحد له دليلاً و لا على من وافق المتعبد في قوله هذا في كتاب احكام النساء و هو أعرف بما أفتى به ان صححت انيسة اليه والله العالم .

﴿ و اما القول الخامس ﴾ و هو كون اكثر النفس ثمانية عشرة يوماً فسأعده بحلة من الرقوبات المروية في الوسائل في الباب ٣ من النفس ( في صحيحه زرارة ) عن أبي جعفر عليه السلام ان اسماء بنت عيسى نفست بمحمد بن ابي بكر فمرها رسول الله ﷺ حين ارادت لا حرام من ذى الحليفة ان تحتشي بالكرسف و الحرق و نهل بالحج فلما قدموا مكة وقد ساءوا المساك و قد نى ثمانية عشرة يوماً فمرها رسول الله ﷺ ان تطوف بالبيت و تصلي و لم يقطع عنها الدم فعملت ذلك

( و في موثقة محمد بن مسلم ) و فصل و زرارة كلهم عن أبي جعفر عليه السلام مثل ذلك عيماً باختلاف يسير في النقط ( و في صحيحه محمد بن مسلم ) قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن النفس كم تقعد فقال ان اسماء بنت عيسى أمرها رسول الله ﷺ ان تغسل لثمان عشرة و لا تأش بان يستظهر بيوم و يومين ( و في صحيحه ثاية ) لمحمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام كم تقعد النفس حتى يصلي قال ثمان عشرة او سبع عشره ثم تغسل و تحتشي و تصلي .

( و في رواية العلل ) عن حمان بن سدير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام لا شيء علة اعطيت النساء ثمانية عشر يوماً ولم تقط اقل منها و لا اكثر قال لأن الحيض اقله ثلاثة ايام و أوسطه خمسة و اكثره عشرة فأعطيت اقله و أوسطه و اكثره .

فقول هاهنا ايضاً اذا تجاوز دم النفاس عن عدد أيام عادتها في الحيض وكانت المدة دون العشرة فستحب لها

(وفي رواية العيون) عن الفصل عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المؤمنين قاً و النساء لا تعتمد عن الصلاة أكثر من ثمانية عشر يوماً إلح

(و الجواب) أمّا عن الروايات المشتملة على قصّة أسماء فهو أنها محمولة على ما حذر أسماء في السؤال عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولو سألته قبل ثمانية عشر يوماً لأمرها أيضاً بالعلل و الصواف و السعي و دألت شهادة (موثقة عمران بن أعين) في الباب المذكور في قلب امرأته من مسلم وكانت ولوداً أقرأ أنا جعفر عليه السلام و عن له أي كنت أقعد في نفسي أربعين يوماً و إن أصبح به حسقوا على فحملها ثمانية عشر يوماً وهذا هو جعفر عليه السلام من أفتاها ثمانية عشر يوماً قال قال للرواية التي رويها في أسماء بنت عيسى بنت محمد بن أبي بكر بن أبي العليفة (إلى أن قال) .

فقال أبو جعفر عليه السلام أنه لو سألت رسول الله صلى الله عليه وآله قبل ذلك و حذرته لأمرها به أمرها به (يعني بالعلل و الصواف و السعي) قلب فما حدث للنساء من بعد أدبها التي كانت تطأطأ فيهن أيام فرئها إلح (و رواه الطائي) في الباب المذكور صاع عن علي بن إمامهم عن مرة فعدت سألت امرأة عبد الله عليه السلام فقالت أسي كنت أقعد في نفسي عشرين يوماً حتى أفتوني ثمانية عشر يوماً فعدت رجل للحديث الذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لأسماء بنت عيسى بنت محمد بن أبي بكر فقال أبو عبد الله عليه السلام إن أسماء سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أتت لها ثمانية عشر يوماً ولو سألته قبل ذلك لأمرها أن يغسل و تهنأ ما تفعل المستحاضة

(و أمّا الجواب) عن رواية أعين الصحيحة الثانية لمحمد بن مسلم و رواه العيون و العيون فهو أنها قاصرة عن مقاومة الأحبار المتقدمة المرأة كنه بالعلل و مقدار عادتها في الحيض كما حكي التصريح بذلك عن المعتز (قال) في محله لأنهم كثر و الشرة أعدهم الرحمان (انتهى) وقد قيل في إيراد هذه الروايات التواتر و جوء عن عدة أوجه الحمل على التقية كما عن الشيخ في كتابي الأحبار و عن غيره بعد (و يؤيده) ما عن المصالح من وجود لقن ثمانية عشر في العمة بل نفس المعبر المذكور في رويته العلل هو مما يشعر باليقية أصاً و أنه قد صدر ذلك من الإمام عليه السلام فتسمع السائل و إسكاته لا يدل على الواقع عليه السلام و أمّا لقول السادس عليه السلام في طسنته و هو كون أكثر النفاس حداً و عشرين يوماً فلم يجعله ممدداً كآ سوى ما عن المعتز و لقد كره عن كتاب الرضا عليه السلام من أنه روي في الصحيح عن الماقر عليه السلام حديثاً واحداً بعد انصاف و هو أيضاً قاصر عن مقاومة مدر على العلل بمقدار عادتها في الحيض و إن الأحبار المتقدمة آتاهم النطقه كلها بالثمانية عشر اذا كانت فاصرة عن المقاومة لماد على لأخذ عادتها في الحيض فكيف بهذا الصحيح الواحد الذي لم يرد أحد من أصحاب الصحاح الأربعة (و عليه) فعلمه مردود إلى أهله وهم أعرف بحقيقة حاله و أعلم بواقع أمره .

فقى عمران أحدهما عليه السلام أن لنا جملة من الروايات الواردة في حد أكثر لغير مردودة كلها في

الاستظهار يوماً أو يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة (١).

مسئلة ٧ - إذا كانت المرأة حاملاً نائبة و تراحت ولادة أحدهما عن الآخر فما تراه من الدم عقيب

الوسائل في الباب ٣ من النفاس مشتملة على أعداد مختلفة لم يقل شيء منها أحد من الأصحاب (ففي صحيح ابن سنان) تفقد المصاء سبع عشر ليلة (و في لوائى) تسع عشر ليلة (و في رواية الحاصل) لا تفقد أكثر من عشرين يوماً (و في صحيحة علي بن يقطين) تدع الصلاة مادامت يرى الدم العيب إلى ثلاثين يوماً (و في رواية حفص) تفقد أربعين يوماً (و في صحيحة محمد بن مسلم) ثلاثين أو أربعين يوماً إلى الخمسين (و في رواية الحنفي) بين الأربعين إلى الخمسين (و في مرسله الصدوق) في المنقع مثل ذلك (و في مرسله أخرى له) فلتفقد حتى يظهر

(و الجواب) ان روایت الخامسة عشر مع معبر جمع كثير من قدهاء أصحابنا إلى القول بها إذا كانت قصيرة عن مقداره ما دل على الاحتياط في الحيض فليحتمل بهذه الروايات التي لم يقل بها أحد من الأصحاب واللام هو رد عمها أيضاً إلى أهله أو حنوها على التقية كما عن غير واحد من أهلنا أشد ما قال العامة وأقرب إلى فتاويهم البعيدة عن الرشيد والصواب والله العالم.

ثم تابيها أنه ذكر في الوسائل في الباب ٣ من النفاس رواية الحنفي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المصاء فقال كما كانت تكون مع ما مضى من أولادها وما حرمت البع و مقتضى هذه الرواية ان المصاء ترجع إلى عاداتها في النفاس إن كان لها عادة فيه (و ذكر أيضاً) في الباب المذكور موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال المصاء إذا انتابت نائماً كثيرة مكنت مثل أنامها التي كانت تحلس قبل ذلك واستظهرت بمثل ثلثي أيامها ثم تغسل و تحتشي و تصنع كما تصنع المستحاضة و إن كانت لا تعرف أيام نفسها فتابت حلت بمثل أيام أمها أو احتتها أو حالتها و استظهرت ثلثي ذلك ثم صنعت كما تصنع المستحاضة تحتشي و تغسل (قال في الوسائل) هذا محمول على كون عاداتها ستة أيام أو أقل لئلا تريد أيام العادة و الاستظهار على العشرة لما تقدم (انتهى).

(اقول) و على كل حال ان مقتضى هذه الموثقة أيضاً هو الرجوع إلى عاداتها في النفاس و إن لم تعرف أيام نفسها فإلى عادة أمها أو احتتها أو حالتها (و لكن) رواية الحنفي شاذة كما صرح به الحواهر و هكذا موثق أبي بصير أيضاً كما عن المعسر و المنتهى و الرواس (بل عن) المنتهى لا يعرف فتوى لأحد من أصحابنا في رجوع المصاء إلى عادة أمها و احتتها في النفاس (و في المدارك و الحقائق) ذكر ان حكم المصاء كالحائض إلا في جملة أشياء منها ان الحائض ترجع إلى عاداتها في الحيض بخلاف المصاء و طاهر ذلك كما يرى تسلم الأصحاب على عدم الرجوع إلى العادة في النفاس و على هذا كله فالعمل بهما بين الروايتين في غاية الإشكال فعملهما أيضاً مردود إلى أهله و هم أعلم بحقيقة حالهما و أعرف بواقع أمرهما

(١) ويدل على استحباب الاستظهار وعدم وجوبه ان صحيحة فصيل و حدث عبد الرحمن المتقدمين في الاحصار الآمرة بارجوع المصاء في نفاسها إلى عاداتها في الحيض مع كونها في مقام البيان حاليين عن الاستظهار

ولاده كل منهما محكم بكونه نفاساً (١) ولا يعتبر تحلل أقل الطهر أعنى طهر عشرة أيام بين النفاسين (٢) بل ولا يسمى الطهر أصلاً و إذا اتصل أحد النعس بالآخر فحور أن يكون مجموع النعس أكثر من عشرة أيام لأن كل منهما نفاس على حدة نعم لا يجوز أن يكون كل منهما أكثر من عشرة أيام لما عرفت في المسئلة الخامسة من أن أكثر النفاس كأكثر الحيض عشرة والطهر أنه إذا تقطعت الولد في بطن الحامل وصعدت هي قطعة منه مرة ثم وصعت قطعة أخرى بعد مدة فكان قطعة هو بمنزلة ولد مستقل ويكون الدم عقب

رأساً بل الصحيحه الأولى لمحمد بن مسلم المتقدمة في أخبار القول الخامس في المسئلة السادسة قد صرح تحت سمي نفاس عن الاستطهر وهو دليل آخر على عدم الوجوب من نفس اختلاف الأحكام المرة بالاستطهر فإن بعضها قد أمر به وأطلق وبعضها قد أمر بالاستطهر بيوم وبعضها بيومين أو ثلاثة وبعضها إلى عشرة هو شاهد قوي في المسئلة على الاستحباب دون الوجوب.

(١) قال في الحقائق بذلك صرح حمله من الأصحاب (انتهى) بل عن المنهني والتدكير أنه عند علماءنا ومذهبهم الإجماع عليه وعائلة المدارك تعدد العلة والجواهر صدق النفاس مع كل منهما (قال) وهو مع عدم العثور على مخالف من الأصحاب فيه مددك الحام في المعاد (قال) وبه صرح في السقوط والانتصار والسرائر ثم ذكر جمعة كثيراً من علماء المتقدمين منهم والمؤخرين رضوان الله عليهم جميعاً (نعم حكى) عن خصوص المعتبر التردد في كون الدم الأول نفاساً لأنها حمل ثالثي ولا حيض ولا نفاس مع الحمل (وبه) أن الحيض مما يجتمع مع الحمل كما تقدم في محله (ولو سلم) فالنفاس لا دليل على عدم اجتماعه مع الحمل إذا تعدد وضع الأول وبقي الثاني (ولعل من هنا) قال في الحقائق ثم احتار يسمى المعتبر كونه نفاساً لحصول معنى النفاس فيه وهو نفاس لرحم به بعد الولادة فيكون هو نفاساً (انتهى).

(٢) وذلك لعدم الدليل على اعتباره في المقام (ولعل من هذا) قد حكى عن المصنف أنه نسب عدم اعتباره لتحلل أقل الطهر بين النفاسين إلى المعروف من مذهب الأصحاب بأقل من طهر التذكير إجماع علماءنا عليه (وعليه) مما في الجواهر من التردد في ذلك نظر إلى أن النفاس كالحيض عندهم وإنما اختلفت في تحلل أقل الطهر بين الحيضين فكذلك يعتبر بين النفاسين في غير محله وإن اعتباره تحله في المقام كما ذكرنا آتاهما من أدل من غيره مضافاً إلى أن الجواهر صفة قد اعترف في دليل التعليق على قول المحقق ويحرم على النساء ما يحرم على الرجال أن هذه المقامات ونحوها ظاهرة في زيادة استدات بالنسبة للأحكام الشرعية من الحرمة والإباحة ونحوهما لا ما يتعلق في الأقل والأكثر والرجوع إلى المدة ونحو ذلك

(والمحتمل) لا دليل على اعتبار تحلل أقل الطهر بين النفاسين وإن اعتبر بين الحيضين كما تقدم في محله صراحة وجماعاً بل لا بين الحيض السابق واللاحق كما تقدم في المسئلة ٣ (وعليه) فيحور أن يكون الطهر العاص بين النفاسين أقل من العشرة (وأمّا ما دل) على أن أقل الطهر عشرة فهو ما بين الحيضين كما تقدم تحفته في المقامات المتخللة في حيض واحد لاسيما النفاسين (بل و يجوز) أن متصل أحد

كل منهما نقاساً على حدة سواء كان وضع القطعة الثانية بعد العشرة أو قبل العشرة (١).

مسئلة ٨ - الأقوى أن المقائات المتحللة في نفاس واحد هي طهر يجب على النفاس أن تعتدل فيه و تعلى كما تقدم ذلك في الحيض عيماً (٢) فإذا دأب الدم عقيب الولادة يومين مثلاً تركت الصلاة والصيام فيهما وإذا انقطع الدم في اليوم الثالث اعتلت فيه وسلب وصامت وإذا رجع الدم في اليوم الرابع مثلاً تركت الصلاة والصيام فيه وهكذا تعمل ذلك إلى أن ينقضي مقدار عادتها في الحيض إن كانت لها عادة أو ينقضي عشرة أيام إن كانت مستندة أو مضطربة أو ناسية.

مسئلة ٩ - يحرم على النساء جميع ما يحرم على الحائض باتفاق علمائنا (٣) فلما يحرم على الحائض الصلاة والطواف ومن كتابه المراسن اسم الله تعالى والجلوس في المساجد ووضع شيء فيها والدخول في المسجد الحرام أو مسجد النبي ﷺ وقرائه العرائم وكذلك يحرم على النساء هذه الأمور جميعاً وكما يمتل صوم الحائض ولا يصح طلاقها ويحرم وطبها في قلبها وكذلك الأمر في النساء عداً بل النساء هي كالحائض في تمام الأحكام التنكسية حرمة وكرهاة وحوماً واستحساناً (٤)

النفاسين بالآخر فلا يكون بينهما طهر أصلاً كما اشرنا في المتن.

(١) فما يظهر من معاني الذكرى والدروس من اعتبار كون وضع القطعة الثانية بعد العشرة والأول لا يكون الدم الثاني نفاساً آخر (صيف) (قول) في محلستها ولو سقط عمو من الولد وحذف الدقي والدم نفس على الأقرب ولو وضعت الدقي بعد العشرة أمكن جعله نفاساً آخر كالثوأمين (انتهى) و صهر الثمرة فيما إذا وضعت القطعة الثانية في اليوم التاسع مثلاً من وضع الأولى فعلى قول الذكرى والدروس يكون النفاس بعد وضع الثانية يوماً واحداً وعلى المختار حذر أن يكون إلى العشرة (و أصعب من ذلك) ما احتمله الجواهر من توقف النفاس على خروج مخرج القطعات كلها وهو كما ترى في غاية الصعوبة كما اشرنا سيما بعد ما اكتمى كالمشهور على ما تقدم في المسئلة ٢ في تحقق النفاس سرور أو حرء من الولد (و دعوى) الفرق بين اتحاد الحرة سفية الأحرار وبين عدم اتصالها بها فعلى الأول يكون الدم نفاساً دون الثاني مما لا يلتفت إليه.

(٢) فإن النفاس حكمها حكم الحيض إجماع علمائنا فاطمة الآ في الأمور التي سيأتي استثنائها هي المسئلة الآتية وليس فيها المقائات المتحللة بلا كلام فيه من أحد (و عليه) فحال المقائات المتحللة في نفاس واحد هو كالمقائات المتحللة في حيض واحد عانته أن المشهور في المقائات المتحللة في حيض واحد قالوا انتهى بحكم الحيض وبحسب هذا أنها طهر شرعاً يجب الاعتدل فيها وفعل الصلاة بل الصيام أيضاً وهكذا كل على مذهبه.

(٣) بل الإجماع المحكي عن المعتمد والمنتهى والذاكرة والرائر والعنة وغيرهم مستفيضة.

(٤) وقد صرح بذلك في الحقائق وقال في كل الأحكام الواحدة والمندوبة والمحرمات والمكروهة

(انتهى) (و عليه) فكما يحرم على النفاس ما يحرم على الحائض فكذلك يكره لها ما يكره للحائض كقرائه

مسئلة ١٠ - ان غسل النفس الذي قد أشرنا الى وجوبه في المسئلة الاولى هو كغسل الجنابة و الحيض  
 حيناً (١) فلا فرق بينهما أصلاً.

## فصل

### في غسل من الميت

وفيه مسائل عديدة

مسئلة ١ - الأقوى وجوب الغسل على من من ميت الآدمي (٢) . . . . .

الفرآن و من المصحف دون الكتابة والحساب والحياء ونحو ذلك و يجب عليها ما يجب على الحيض كالغسل  
 اذا ظهرت وقضاء ما فاتته من الصيام ونحو ذلك و يجب لها ما يجب للحيض كالوضوء في وقت كذا صلاة  
 والعمود في موضع طاهر مستقبل القبلة وند كراهة تعالي بعدد ما كانت تصلي (نعم ذكر المدايرك والحدائق)  
 عن الأصحاب استثناء امور ستة من مساوات النساء مع الحائض .

( الأول ) ان النفس لاحد لا وله بخلاف الحيض فان أقله ثلاثة ( الثاني ) ان أكثر الحيض عشرة  
 اجمعاً وأكثر النفس محلّ الخلاف من الأعلام كما تقدم في المسئلة د ( الثالث ) ان الحيض من علامات البلوغ  
 بخلاف النفس فان الدلالة في الحامل من يحصل للحمل لا بالوضع ( الرابع ) ان انقضاء العدة يكون  
 بدم الحيض لا بدم النفس لأن العدة في الحامل مما تنقص بنفس الوضع ولو لم تر دماً أصلاً لا بدم النفس  
 نعم فديته في نادراً انقضاء العدة بدم النفس أيضاً كما في المرأة التي طلقها زوجها فحاضت بعد الطلاق من حين  
 ثم حلت بالمرأته وصحت الحمل و رأت دم النفس فهذا الدم الثالث يجب حصة ثالثة و تنقص بها العدة  
 ( الخامس ) عدم اعتبار تحليل أقل الظهر من النفاس في التوأمين بل ولا مسحى الظهر كما تقدم في  
 المسئلة ٧

( السادس ) ان النساء لا يرجع الى عادتهن في النفاس و ان كان في ذلك روايتان تقدمتا في آخر  
 المسئلة ٥ ولكن الأصحاب لم يعملوا بهذا و الحائض ترجع الى عادتها في الحيض اذا استمر بها الدم فتجعلها  
 حيضاً و ما بعدها استحاضة .

(١) قال في إندارك هذا مذهب العلماء كافة ( قال ) قوله في المعشر ( قال ) و يدل عليه إطلاق الأمر  
 بالنفس ( انتهى ) و هو حسد اد لو كان له كيفية خاصه لذكرها الأئمة الأظهر <sup>في</sup> <sup>في</sup> خلال الأحاديث  
 الصادرة في مقام البيان و لم يذكرها أصلاً فمنه يعرف انه ليس له كيفية خاصة ابداً و هذا واضح .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن حناير الخلاف و غيره الإجماع عليه ( ولكن ) مع ذلك قد  
 حكى عن السيد المرتضى في شرح الرسالة و المصباح و ظاهر الحمل الحكم باستحاضته ( بل ) عن ظاهر الخلاف  
 وجود قائل بالاستحاضات من قبل المرتضى ( و في الجواهر ) ربما يظهر التوقف و التردد من الوسيلة وأمر اسم

( أقول ) بل و يظهر التردد من الواقي أيضاً فإنه في باب انواع غسل بعد ما نقل كلام التهذيب في وجوب غسل المس ( قال ) ولا يحى أن الوجوب بمعنى كذاى أرادته غير ثابت ( انتهى ) ( و عن الذخيرة ) انه بعد نقل حمله من أخبار المسألة ( قال ) ولا يحى أن الأمر و ما في معناه في أخبارنا غير واضح الدلالة على الوجوب ولاستناد الى هذه الأخبار في اثبات الوجوب لا يخلو من شكال ( انتهى )

﴿ أقول ﴾ و يدل على المشهور من وجوب الغسل على من مس الميت بعد برده بعد الاجتماع اهتقدم من حائز الخلاف و غيره الأخبار المستفيضة من المتواترة المروية كأنها في الوسائل بعضها في الباب ١ من الجنابة و أكثرها في أبواب غسل المس و حمله منها في الاعتصام المستوية ( وهي موعة سماعة ) و غسل من مس ميتاً و حب ( و هي جواب كتاب الصغار ) اذا أصاب يدا حسد الميت قبل ان يغسل فقد يجب عليك الغسل ( و في مرسله بومس ) بعد السؤال عن الغرض من لأعمال قال غسل لجنبه و غسل من مس ميتاً و غسل الإحرام .

( و في رواية يثوب بن يوح ) غسل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل ( و في صحيحه ) ثم بن مسلم ) قلت الرجل يعمس الميت أعله غسل قال دأ مسه بحرارته فلا و لكن دأ مسه بعد ما يبرد فليغتسل الخ ( و في صحيحه اسماعيل بن حار ) أمّا بحرارته فلا بأس أنها ذاك اذا يرد ( و في صحيحه عاصم ) اذا مست جسده حين يبرد فاعتسل ( و في صحيحه معاوية بن عمار ) قالت فادأ مسه و هو ساجد قال لا تغسل عليه وادأ يرد فعليه الغسل ( و في رواية أخرى لمحمد بن مسلم ) من غسل ميتاً و كفّمه اعتسل غسل الجدة ( و مثله ) رواية ابن مسكان .

( و في صحيحه الحلبي ) و يغتسل من مسه ( و في رواية سمعان بن حرلد ) يغتسل من غسل الميت قال نعم الخ ( و في صحيحه حرير ) و دأ يرد ثم مسه فليغتسل ( و في رواية محمد بن سنان ) و عليه اعتسال من غسل الميت أو مسه الطاهر لم يضره من مسح الميت ( و مثله ) رواه الحسن باخلاف يسر ( و في حديث الأربعة ) و من غسل ميتاً فليغتسل بعدها يلبسه أكفانه ( و في رواية عماد الله بن سنان ) اذا مسه و قتله و قد يرد فعليه غسل ولا بأس ان يمسه بعد الغسل و قتله ( و في كتاب علي بن جعفر ) و إن كان قد يرد فعليه الغسل أما مسه الى غير ذلك من الروايات المتواترة .

﴿ ثم ان ما يمكن الاستدلال به لما ذهب اليه لسند ﴾ و أساعه من عدم وجوب غسل من الميت و استحب هو روايات عديدة مروية كلها في الوسائل بعضها في الباب ١ من غسل المس وبعضها في الباب ٣ وبعضها في الباب ١ من الاعتصام المستوية .

( في مكانه الحسن بن سعيد ) قال كتبت الى الصادق عليه السلام هل اغتسل مير المؤمنين عليه السلام حين غسل رسول الله صلى الله عليه وآله عند موته فاجابني عليه طاهر مظهر ولكن فعن أمير المؤمنين عليه السلام و حرث به السنة ( و مثله ) مكانة الصيقل الى الصادق عليه السلام .



( وفي رواية عمرو بن خالد ) العسل من سبعة ( الى ان قال ) ومن غسل الميث وإن تظهرت أحرأه  
مئة على ان المراد هكذا أي وإن توصأت بأحرأه عن العسل ( وفي التوقيع الشريف ) ليس على من مسه  
الآ غسل اليد ( وفي صحيحة الحلبي ) اعتل يوم الأضحي والعطر وادعته وأدعت ميثاً المجتنب  
ان الأهم <sup>عليه السلام</sup> قد أمر في هذه الصحيحة بأعسل أرمه و لثلاثة الأولى هي للاستحباب وكذا لث العسل الرابع  
لأن الأمر في الجمع بضعه واحدة فلا يمكن شتمها في الاستحباب والوجوب جميعاً

( وفي صحيحة محمد بن مسلم ) العسل في سبعة عشر موطئ ليلة سبع عشرة من شهر رمضان ( الى ان قال )  
وليلة سبع عشرة ( الى ان قال ) ليلة إحدى وعشرين ( الى ان قال ) وإن عسلت ميثاً أو كفتته أو مسته  
بعد ما يرد في يوم الجمعة : غسل الجماعة فريضة الحج تنقض ان الأهم <sup>عليه السلام</sup> قد جعل غسل من أميث في  
رديع الأعمال المسنونة فلم يصل إلى العمل الواجب وهو الجماعة قال غسل الجماعة فريضة فمرفوع من ذلك  
ان ما سواه من الأعمال مستحب ( و نظر هذه الصحيحة ) عيناً حديث شرائع الدين ( وفي الرصدي ) المروي  
في استدراك في الباب من الأعمال المسنونة : العسل ثلاثة وعشرون من الجماعة والإجماع وغسل الميث ومن  
غسل الميث ( الى ان قال ) العسل من ذلك غسل الجماعة والواجب غسل الميث وغسل الإجماع والمباقي سنة

**( و الجواب )** أمّا عن مكانتي الحسن بن عسك والعقل فكوبهما على خلاف مطلب الخصم أدل  
فيهما وإن كانتا مظهرتين في عدم وجوب غسل المس على أمير المؤمنين ولكنهما كالتس في أن وجه عدم  
وجوبه عليه هو أن النبي <sup>عليه السلام</sup> كان مطهراً فلو كان كسائر الناس نجس بالموت لوجب غسل المس على  
أمير المؤمنين <sup>عليه السلام</sup> الذي غسله ( هذا مصدق ) الى ان التمس فيهما هي في قتال الفريضة وهي ما ثبت وجوبه  
في كتاب العز من قبل الوصوء وغسل الجماعة وجوبهما فلا ينافي إطلاق السنة بهذا المعنى على ما هو واجب  
في حديث ذاته وقد ثبت وجوبه لا في كتاب من دلائل خبر من قبل غسل المس وغسل الاستحباب وجوبهما

( و أمّا عن رواية عمرو بن خالد ) فإنها محمولة على النسخة كما عن الشيخ لموافقها للعامة ( قال  
في الحقائق ) ويصده ان رواه الحسن بن العامة والريدي ( أقول ) وأجود من ذلك ما احتمله الوسائل من  
ان المراد من قوله <sup>عليه السلام</sup> ان تظهرت أحرأه أي ان اعتللت أحرأه عن الوصوء لا ان توصأت بأحرأه عن  
العسل ( وأما عن التوقيع الشريف ) فإنه محمول على المس قبل الرد فإنه كما يظهر من راحة منته تفصيلاً  
قد ورد في إمام قوم صلى بهم و قدماء في صلاته وأحرأه بعض من جلعه من المعلوم ان الميث في هذا العمل  
بعد لم يرد

( بل في ديله ) ما هو صريح في هذا المعنى ( قال ) وكتب إليه وروى عن العالم ان من مس ميثاً بجرارته  
غسل يده ومن مسه وقد برد فعله العمل وهذا الميث في هذا الحال لا يكون إلا بجرارته فالعمل في ذلك  
على ما هو ( الى ان قال <sup>عليه السلام</sup> ) في التوقيع إذا مسه في هذه الحال لم يكن عليه إلا غسل يده .  
( وأما عن صحيحة الحلبي ) فإن المعنى هكذا اغتسل يوم الأضحي و اغتسل يوم العطر و اغتسل يوم

(١) بعد برده

الجمعة و غسل اذا غسل ميتاً فيكون لكل غسل صيغة على حدة و الثلاثة الاولى قد استعملت في الندي و الأخيرة في الوحوب بمقتضى الأدلة السابقة فلا اشكال حينئذ ( وقد يحاب عن ذلك ) يكون الصلوة الواحدة مستعملة في القدر المشترك من الوحوب و الاستحباب ولو مجازاً وهو الطلب .

( وفيه ) ان الصيغة الانشاء و الإبعاد ولا يمكن ايجاد القدر المشترك في الخارج إلا مع أحد الفصول المنوطة بطلب الميتة و الصيغة و نحوها لا بد و أن يكون أمّا استحباباً أو وحباً من قبل عدم تحقق الحيوان في الخارج إلا في ضمن أحد الأنواع فهو لا بد أن يكون أمّا إنساناً أو فرساً أو بقراً أو نحو ذلك من الأنواع و لا يمكن تحقق الجنس المشترك في الخارج بدون كونه مع أحد الفصول و هذا واضح

( و أمّا عن صحبته فقد من مقام ) التي جعلت عند من الميث في ردوف الاعمال المسموعة كأعمال ليالي شهر رمضان فثبت ذلك ليس دليلاً على استحبابه ( قال في الجواهر ) صريح دلالة لاقتراح على التسوية في الحكم و إن اقتراح المندوب ناو حب خصوصاً في الأحكام الجمعة للأعمال كثر شائع ( انتهى ) و هو حسن و أمّا إساقها لفريضة على غسل الجمعة فليس ص دليلاً على استحباب ما عده و ذلك لما شير آتياً من ن لمرد من لفريضة هاهنا هو ما ثبت و حوته بالكتاب بغير لا بالأخبار ( و أمّا الرضوى ) فهو مما لا يقاوم الأخبار المتقدمة الصريحة حمته منها في وحب غسل المس الطاهره بقيتها في ذلك فلهذا مردود إلى أهله ( و من هنا ) يظهر لك ضعف ما تقدم من ترديد الذخيرة سنداً إلى أن الأمر في أخبار غير واضح الدلالة على الوحوب فان صيغة الأمر أو سلم عدم و صوح دلالتها على الوحوب و حمله من الرقاعات لمقدمة كانت هي معاداة الوحوب مثل قوله <sup>ثبته</sup> و غسل من مس ميتاً واجب أو يجب عليك لغسل أو وقد وحب على من يمسه العبد إلى غير ذلك واهى حينئذ شبهة في الوحوب ولا مجال لترديد فيه أصلاً

١ ادلخلاف في عدم وحب الماء بمس الميت من برده ( قال في الجواهر ) للإجماع فيه بقسمته عنه ( و ر ) بل في المنتهى به مذهب علماء الامم ( انتهى ) اقول و هذا عنه مصداقاً إلى الاجماع و حمله من الأخبار المتقدمة أي التي فثبتت أسس بكونه بعد برده ( نعم صحبة الجاني ) الآية الواردة في رجل ثم قوماً فصلى بهم ركعة ثم مات فإل فقد مولى رجلاً آخر و يعتدون بالركعة و صرحوا بطلب حدهم و يقتل من مسه ( ل ) اليهود في وحب غسل مس الميت حتى قبل برده و ذلك لوصوح ان الميت في هذا الحال بعدلهم درس و مع ذلك حكم لا يمد <sup>ثبته</sup> بالعسل على من مسه ( و نصر الصحيحة ما كتبه الحميري ) إلى الحق <sup>ثبته</sup> لم يرد في الوسائل في الباب ٣ من غسل المس كتب فيه روى عن لعالم انه سئل عن امام قوم صلى بهم بعض صلاتهم و حدثت عنه حادثة كيف يعمل من حلقه فقال يؤخر و تقدم بعضهم و يتم صلاتهم و يقتل من مسه .

( ولما احتل الجواهر ) في عايت العسل و في مقدم أيضاً أن الأمر بالغسل في هذا الحال هو للاستحباب ( قال ) و ان لم أقف على مصرح به من أحد من الأصحاب ( اقول ) و مما يؤيد هذا الاحتمال بل يعتمده ان

قل غسله (١) كما، ان الأقوى ان وجوبه ليس وجوباً مطلقاً، ووجوب الصلاة والزكاة والصوم وتحوالك بلباسها  
يحب هو مقدمة للمير (٢) أي للصلاة الواحدة والغواي الواجب بل وطمس كتابة القرآن أو م الله تعالى إذا وجب

الروايتين أقصاهما الظهور في وجوب الغسل بالمس قبل الرد ولكن حملته من الروايات المتقدمة الصريحة  
في التقييد بالرد كانت نصاً في عدم وجوبه في هذا الحال فحمل الظاهر على ما لا ينافي النص

(١) ادلالات في عدم وجوب الغسل من المني بعد غسله (بل في الحواهر) اجتماعاً بقسمه (قال)  
قل في المنتهى انه مذهب علماء المصادر (انتهى) (اقول) و يدل عليه مصاف إلى لإجماع بعض الأحبار  
المتقدمة الذي للناس عن من المني بعد غسله (مثل قوله عنه) في روايه عبدالله بن مسعود ولا بأس ان  
يمسّه بعد غسل و يمسّله (او قوله عنه) في جواب كتب المصادر اذا أصاب يدك حبل لمس قبل أن يغسل  
فقد يجب عليك الغسل (بل و يدل على المطلوب صريحاً) صحيحه ثبت من مسلم أيضاً إرويه في الوسائل  
في الباب ٣ من غسل المس عن أبي جعفر عنه قد من المني عند موته بعد غسله و القمته ليس بهما بأس  
(مع موثقه عام الساطي) إرويه في الباب المذكور عن أبي عبدالله عنه قال يغسل لدى غسل  
امت و كان من من من من عليه الغسل وان كان الميت قد غسل (هي طاهرة) في وجوب الغسل على من من  
الميت مطلقاً ولو بعد غسله

(و لكن عن الشيخ) حمها على الاستصحاب و تعد مصابح الفقيه في ذلك حمماً بين الروايات (و هو  
حيث) و ان استعمده الحدائق والحواهر و هو في غير محله سيما مع إشعار حملة أخرى من الأحبار بذلك  
كرويه سليمان و صحيحه حرر و روايه عبدالله المرديّة حمماً في الوسائل بعضه في الباب ١ من غسل المس  
و بعضها في الباب ٤ النافية كآنها للغسل على من أدخل الميت في قبره معثلاً بالله من الثياب فإنته مشهورة من  
طاهرة في وجوب الغسل لو من الجسد بنفسه في هذا الحال و هو مفسول

(و عليه) وللازم حمل الجميع على الاستصحاب فإن أقصى هذه الروايات هو الظهور في الوجوب و  
الروايات المتقدمة كانت صريحة في عدم وجوبه من غسل بعد الغسل فحمل الظاهر على ما لا ينافي النص  
(و حتى ما رواه المستدرک) في الباب ٣ من غسل المس عن تحف العقول عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال  
و من غسل مؤمناً فليغتسل بعد ما يلبسه اكفانه ولا يمسه بعد ذلك وحب الغسل لا بد أيضاً من حمه على  
الوجوب المأمور أي الثبوت العيني المناسب للاستصحاب كذا ذلك للإجماع المتقدم و الروايات ستقدم الصريحة  
في نفي وجوب الغسل اذا من المني بعد غسله

(٢) و الشر في وجوب غسل من عرت للأمواد المذكورة في أكثر من الصلاة الواحدة و لطواف  
الواحد ومن كتابه القرآن أو اسم الله تعالى اذا وجب سدر وشبهه هو ما صرح به الحواهر من اتفاق اثنين  
بوجوبه على حديثه و ما قصيته للطهارة (قال) كما حكاه عنهم في اصباح (إلى ان قال) قال (يعني المصباح)  
و هو امر مقطوع به في كلامهم و لا خلاف فيه إلا من نفي وجوب غسل المس (انتهى) و من المعلوم ان  
المس اذا كان حدثاً ناقصاً للطهارة فلا محالة يجب رفعه بالغسل لأجل الصلاة و نحوها مما يشترط بالطهارة

مستحب شدد أو شدة ندد و بالجملة ان "مس" الميت هو حدث اكر موجب للعسل فيكون غسل المس شرطاً  
 لكن "ما يشترط بالطهارة من غسل واحد كالصلوات اليومية و نحوها او غسل مستحب كالصلوات المستحبة و  
 نحوها ولا يشترط هو في صحة الصوم أصلاً (١) كما انه لا يحرم على من "الميت بعد برده قبل غسله  
 يحرم على العنب و الحنظل و البصاة من قراءة الرأثم و العلووس و السجدة و وضع شيء فيها و حثير  
 المسجد من أعنى المسجد الحرام و المسجد النبوي و ذلك لعدم الدليل على حرمة هذه الأمور الأربعة عليه  
 إلا على الميت و الحنظل و البصاة فقط كما تقدم تفصيله الكافي في أحكام الميت فقد ذكر

مسئلة ٢ - اذا تمد غسل الميت بالماء و صبوه بعد اتيمم هل يجب العسل بمسئته كما كان يجب

( نعم صاحب المدارك ) توقف في وجوبه المعري ( قال ) ولا مانع من أن يكون واحداً لعنه كغسل الجمعة و  
 الإحرام عند من أوجبهما .

( قال ) نعم ان ثبت كون المس ناقصاً لدخوله في حقه وجوبه للأمر الثلاثة المتقدمة وهي : الصلاة  
 و الصوم و مس كتابه القرآن ( قال ) إلا أنه غير واضح ( انتهى ) ( اقول ) زعم بعض متأخري المتأخرين  
 من أئمتنا في ذلك ( و يؤيدهما ) صحاحه الحديثي المردي في الوسائد في الباب ١ من غسل المس عن أبي عبد الله  
 عليه السلام في رجل أم قوماً فسنى بهم ركعة ثم مات قال يقتلون رجلاً آخر و يعتدون بالر كنه و طر حون  
 بالميت يخلوهم و يقتل من منه .

( و وجه التأييد ) ان الصحيحة ظاهرها ان من مسه يقتل من الصلاة و كان المس ناقصاً لجهل طاعت  
 الصلاة بحد المس و لم يرد وجه لتأخير العسل عن الصلاة ( ولان الذي يوهن التأيد ) ان أميت في هذه الحالة  
 لا يكون الأجر له فلا يوجب مسه عملاً بالاشبهة اجماعاً و صحت كما عرفت فيكون العسل هاهنا الاستصحاب  
 كما احتمله صاحب الجواهر ( و بالجملة ) لا يسعى الأرنبا في دفعه المس لانه لاهره بعد الإجماع عليه .  
 ( و يؤيدها ) الرصوى المروي في المستدرک لعنه في الباب ٧ من غسل مس أميت و نصه في الباب ٨  
 قال عليه السلام اذا اغتسلت من غسل الميت فتوضأ ثم اغتسل كغسل من الجنه و إن دبت العسل قد ذكرته بعد  
 ما صليت فاعتسل و أعد صلاتك ( و يؤيدها ) ايضاً ان يدل عليها ما أدعاه الجواهر من السرة المستقرة في  
 الأصناف و الأصناف من الذين مستوا الميت بعد برده قبل غسله على عدم فعل شيء مما يشترط بالطهارة  
 كالصلاة و نحوها من قبل اغتسالهم من المس و هو جيد .

(١) و ذلك لعدم الدليل على اشتراط صحة الصوم بغسل مس الميت ( و من هنا ) حكى عن الدروس  
 التصريح بعدم منع هذا الحدث من الصوم بل عن مصابيح الطباطبائي ان المتفاد من كلام الأصحاب هو وفي  
 كتب الصوم القطع بعدم توقف الصوم عليه .

( و أيده الجواهر ) باطلاق المسلمين في سائر الأصناف و الأصناف على غسل الأموات في شهر رمضان  
 بهاراً من غير تكبير سيرة يحصل القطع بها برأى المعصوم ( قال ) فما ينقل عن والد الصدوق في رساله من  
 ايحدث القضاء للصوم و الصلاة لمن نسي العسل ضعيف شاذ ( الى ان قل ) و من العجب ما ينقل من الحديثه

من قبل التيمم أو لا (١) الأولى وجوبه (٢) كما ابتدأ بتدبير السدر والكافور و غسلوه بالماء القراح بعد

من سبه اشتراط صحته الصوم به الى المشهور بعد ما عرفت ( انتهى ) و هو كذا

( ١ ) فيه قولان ( معنى المدارك ) و الحدائق و عن القواعد و انتهى و جامع المقاصد و كشف اللثام  
الوجوب بل في لخواهر لا أحد فيه خلافاً مما عدا شحما في كشف الغطاء ( انتهى ) ( و في مصباح الفقهاء )  
و عن كشف الغطاء و حمله من متأخري متأخري من المعاصرين من عدم الوجوب ( و استدلالاً للوجوب ) أعني  
وجوب الغسل بمن الميئ الميئ بأن التيمم و ان كان بدلاً عن الغسل ولكن الدليّة مما لا تقتضي مساوات  
من جميع الوجوه ( و فيه ) ان ظاهر بعض أدلتها التي سنأتي بالإشارة لها هو ذلك من قوله فَلْيُغْسِلْ هو  
بمنزلة الماء .

( و قد استدلالاً للوجوب ) أيضاً بطلاق قوله فَلْيُغْسِلْ في جواب كتاب الصغار المتقدم في المستند السابعة  
أما أصاب بذلك حيث قيل ان بعض فقد يحصر عند الغسل ( و فيه ) ان مدلولاً على ظهوره لثرا بعد  
سيأتي بالإشارة إليه هو ذلك على ما عليه من و على كذا ما أوجب الغسل بمسحه من قبل ان يغسل فإين معناه ان  
التيمم هو غسل ترتب عليه ما يترتب عليه

( ٢ ) استدلالاً لعدم الوجوب ) مودد في ظهوره الترتب كالماء بعبه من الروايات المختلفة اذ روي في تيمم  
الوسائل كالكتاب ٣ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣ مثل قوله فَلْيُغْسِلْ ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً  
او فان التيمم احد الطهورين او ان الماء من الصعيد او يكعب الصعيد عشر سبع او هو بمنزلة الماء  
اي غير ذلك ( وقد يقال ) ان مدلولاً على قيام التراب مقام الماء لا يكفي لعدم التيمم مقام غسل الميئ امر كتب  
من الحليين و من هنا ان وجوب التيمم بدل غسل الميئ ليس لتلك العمومات بل لدليل خاص قد ورد فيه و  
من المعام ان ذلك الدليل لا يفي بمصداقه معناه في تمام الآثار

( و لكن الإشكال ) ضعيف جداً و ان ادع السهم لا تمحصر بمدلول على قيام امر ب مقام الماء كمن يحري  
الإشكال المذكور بل عمدتها مدلول على ظهوره فكما ان غسل الميئ مع الحليين ظهور الميئ فكذا  
التيمم ظهور له فيترتب عليه ما يترتب عليه .

( ٢ ) و السر في ذلك ان ظاهر الروايات المشار إليها أنها أعني مدلول على ظهوره التيمم اذ روي  
في الكتاب ٢٣ من تمام الوسائل و ان كان هو ظهوره التيمم كالماء بعبه و ان التراب هو بعبه الماء عيماً ( و  
لكن نحن نقطع ) من الخارج ان التيمم مما يعطى طهارة كاملة كالماء و الا لكان معمولاً في عرسه ولم يكن  
من مأموره الاضطراب المحمولاً في طوله أي في حال تدبير الماء ( و دعوى ) انه في حال الاضطراب يعطى  
طهارة كاملة كالماء في حال الاحتياط واهية جداً لا يلتفت إليها فإين ذلك معجزة التوفيق ثبوتاً لا دليل عليه  
انما تأ من التيمم في كلتا الحالتين يعطى طهارة ناقصة عابته ان الشارع في حال الاحتياط لا يكفي بها و في حال  
الاضطرار يكفي بها .

( و مما يدل ذلك ) على ذلك أعني كون التيمم مما لا يعطى طهارة كاملة دلالة واضحة من حمله من

الحليطين فالأقوى أيضاً وجوب الغسل بمسحة (١) بل وهكذا إذا تعدد الغسل المسلم وغسله الكتابي فالأقوى أيضاً وجوب الغسل بمسحة (٢)

مسئلة ٣ - إذا تم غسل عضو من أعضاء المسح أعني أعضائه الثلاثة بالثدر والكافور والماء الفراح

الروية المبرورة في الوسائل بعضها في الباب ٢٣ من التيمم وبعضها في الباب ٢٥ وفي بعضها أطلق الإجماع على التيمم بصف الطهور وفي بعضها وصف الوضوء فرجع التفصيل بدقة (و عليه) في ما لم يعط التيمم طهارة كاملة كالغسل بالميت الميمم بق على حدته حقيقة وإن ارتفع مر منه مرة فيجب الغسل بمسحة كما كان يجب من قبل تيممه ولو شك في ذلك فيستصحب مسحة المسح للغسل من قبل تيممه إلى بعد تيممه ولا يبقى مجال لاستصحاب عدم وجوب الغسل من قبل مسحة إلى بعد مسحة فإن الأول سبي والثاني مستثنى وقد مر في الكلام مما يناسب إتمام في المسئلة ٣٣ من أفعال الوضوء فراجع

(١) ودالك لما عرفت آخراً في الميت الميمم بدل الغسل فإن الغسل بدون الحليطين هو من مأموره الإصطراي والاصطراي لا يقوم في حال الاضطراب بتمام ما يقوم به الواقعي في حال الاحتياط (وعليه) فلا يعصى طهارة كاملة بل حدث الميت باق حقيقة على حاله وإن ارتفع مرتبة عنه فيجب الغسل بمسحة كما كان كذلك من قبل غسله بدون الحليطين ولو شك فيستصحب إليه يرجع ما عن جامع المقاصد من وجوب الغسل بمسح المعسل بدون الحليطين للأصل يعني به استصحاب مسحة المسح للغسل من قبل تعييله بدون الحليطين إلى ما بعده وأما استصحاب عدم وجوب الغسل من قبل مسحة إلى بعد مسحة فقد عرفت آنفاً أنه محال لأنه لا يوجب مسحة

(وما في المدارك) من إطلاق الغسل الصحيح على الغسل بدون الحليطين وإن كان صحيحاً ولكن صحته في هذا الحال ليس إلا بمعنى كونه من المأمور به الإصطراي وهو لا ينبغي ما ذكرناه من وجوب الغسل بمسحة مفتضى بقاء الميت على حدته حقيقة وللاستصحاب (وما في الجواهر) في وجه عدم وجوب الغسل بمسحة من سقوط اشتراط الحليطين في هذا الحال صعب فإن سقوطه للتعدّد وجوب الباقي للميسور بل وللاستصحاب بقاء على الموضوع عرفاً وإن كان حقاً ولكن مع ذلك هو من المأمور به الإصطراي وقد عرفت حاله.

(وما ذكره رحمه الله) في غسل الميت من الفرق بين الميت الميمم والميت المعسل غير الحليطين فيجب الغسل بمسحة في الأول دون الثاني أصعب سماعاً مع اعترافه بعدم الوقوف على هذا التفصيل لأحد من الأصحاب حتى أنه صرح أخيراً أن الحكم بوجوب الغسل بمسح المعسل غير الحليطين أولى.

(٢) ودالك لعين ما تقدم آنفاً في وجه وجوب الغسل بمسح الميت الميمم بدل الغسل أو المعسل بدون الحليطين من كونه اصطرايياً والإصطراي لا يفي بتمام ما يقوم به الواقعي والحدث للميت باق حقيقة على حاله وإن ارتفع مرتبة عنه فيجب الغسل بمسحة ولو شك استصحب مسحة المسح من قبل أن يغسله الكتابي إلى ما بعده ولا تصل النوبة إلى استصحاب عدم وجوب الغسل من قبل مسحة إلى بعده لكونه مسيحاً

فهل يجب الغسل حينئذ بمس هذا العصو الذي تم غسله ام لا الاقوى عدم وجوبه ( ١ ) و ان هذا العصو هو كالميت الذي تم غسل جميع أعضائه

مسئلة ٣ - الاقوى عدم وجوب الغسل بمس الشهيد ( ٢ ) ولا بمس من تقدم غسله على موته كمن حرم

و الاول سمي قداماً جيداً

( ١ ) وفقاً لما عن المواعيد و الرئيس و الذكرى و الدروس و خلافاً لما في المدارك و الحقائق و الحواهر و عن العلامة في بعض كتبه و الدخيرة ( و يدل على عدم الوجوب ) ان الطهارة في الوضوء هي تهيئ مما لا يتحقق الا بتحقيق آخر جزء من أجزاء الوضوء و لكنها في الغسل ليست كذلك بل كلها غسل عمو و آخر جزء من أجزاء العود حصلت له لطهارة و ذلك لحججه من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الجنابة ( مثل قوله عليه السلام ) كل شيء أمسسته الماء فقد أنفثته او فمأخرى عليه الماء فقد طهر و فمأخرى عليه الماء فقد أحرأه و قد اشير الى ذلك قبلاً في ذيل المسئلة ١ من احكام الوضوء .

و هذه الروايات و ان كانت هي في غسل العذبة -

( و لكن مضافاً ) الى ان المناطق في الاعمال كلها واحد - ان غسل الميت هو غسل العذبة عداً كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٣ من غسل الميت ( ففي بعضها ) يغسل الميت لانه جنب و في بعضها اذا حرجت الروح من البدن حرجت الطغمة التي خلق منها و في بعضها المصعة التي خلق منها يرمى بها الى غير ذلك ( و عليه ) و قد تم غسل بعض أعضاء الميت بعد طهره و اذا طهر فلا موجب للغسل بمس هذا العصو الطاهر ايضاً .

( ثم انه استدلل بوجوب الغسل بمس هذا العصو الذي تم غسله بامور منها ) اطلاق الأمر بالغسل بمس الميت بعد برده خرج منه الميت الذي تم غسل جميع أعضائه بالنس و بقي النافي ( و منها ) صدق الميت الذي لم يغسل على الميت الذي لم يتم غسل جميع أعضائه و ان تم غسل بعضه ( و منها ) أصالة عدم حصول الطهارة عن الحدث الا بمكمال الغسل ( و في الجميع ما لا يخفى ) و قال تلك الأحاديث المصرحة بأن مأخرى عليه الماء فقد طهر .

( و من المحسوس ) ما صرحه الحقائق في المقام من التمكن في العود الذي تم غسله بين الطهارة الحديثة فلم تحصل فيجب الغسل بمسّه . بين الطهارة الحديثة فقد حصلت و لا يجب غسله لانه برطوبة نظراً الى ان الطهارة الحديثة في عودها تحصل بانفسال عنه و ان كانت بقية الأجزاء نجسة ( و هو كما ذكرنا عجيب ) فان العود كما انه يظهر من الحديث يجري الماء عليه و لا يتوقف على طهره بقية الاعضاء فكذلك يظهر من الحديث أيضاً بلصوص المتقدمة الصريحة في ذلك بعد وضوح كونه في الطهارة الحديثة دون الحديثة فان بدن الجنب طاهر من الخبث غير طاهر من الحدث كما لا يخفى .

( ٢ ) وفقاً لما عن المعسر و المنتهى و التواعد ( بل في الحواهر ) لا أحد فيه خلافاً ( انتهى ) ( اقول ) ويدل على المطلوب أعني عدم وجوب الغسل بمس الشهيد أصراً في روايات غسل من الميت عن مس الشهيد



و المرحومة بل و المقتص منه فلا يجب الغسل بمس هؤلاء بعد الموت بالرحم أو الفصاح ابتداءً (١)  
مسئلة ٥ - الأقوى وجوب الغسل بمس الميت الكافر بعد برده كما يجب الغسل بمس الميت المسلم

فبقى هو على مقتضى الأصل من عدم وجوب الغسل بمسّه

( و لو تاملنا ) عن ذلك فكثر روايات غسل المس المتقدمه في المسئلة ١ و ن كان له إطلاق يشمل الشهيد وغيره مثل قوله عَلَيْكَ و غسل من مس ميتاً واجب أو إذا مسّه بعد ما يبرد فيغتسل أو إذا مسست جسده حين يبرد فاعتسل إلى غير ذلك ( و لكن بمس موصوف الغسل عن الشهيد ) بمقتضى الروايات المذكورة في الوسائل في الباب ١٤ من غسل الميت هو دليل واضح على انه طاهر حدثاً و حياً و انه كالميت يغسل فلا يجب الغسل بمسّه .

(١) وفقاً للمدرك والحواهر ما عن القواعد وغيره من ادعى الحدائق اتفاق الطائفة على هذا الجزم سابقاً و لاحقاً ( و لكن مع ذلك ) حتى عن السرار وجوب الغسل بمس هؤلاء مع عدم غسلهم على موتهم ( و في الحدائق ) و عن ائمتهم و الدخلة الاستشكل و التردد في المسئلة ( و يدل على ما قوله ) من عدم وجوب الغسل بمس هؤلاء مع تقدم غسلهم على موتهم ( ما رواه الوسائل ) في الباب ١٧ من غسل الميت عن الكليني و الشيخ بسنديهما عن مسمع كردس عن أبي عبد الله عليه السلام عن الصدوق مرسل عن أمير المؤمنين عليه السلام قال امرحوم و المرحومة يغسلان و يحنطان و يلبسان الكفن قبل ذلك و يصلى عليهما و يقتص منه بمبرله ذلك بمس و يحنط و يلبس الكفن و يصلى عليه ( فإن الرواية ) قريبة بحنطان و يلبس الكفن أو و يحنط و يلبس الكفن هي كالصريحة في ان هذا الغسل هو غسل الميت عاتية انه يعدم في هؤلاء على موتهم .

( أو عاتية ) فترتب عليه ما ترتب على غسل الميت من عدم كون لمس من بعده سبباً لغسل ( هذا وقد استشكل الحدائق ) في المسئلة كما اشرنا لوجوه عدة ( منها ) ضعف روايته مسمع ( و منها ) معارضتها مع الأخبار لدلالة على محاسبة لمس الموت ميتاً الدالة على ان العتية في وجوب غسله هو خروج لمطاعة عند الموت ( و منها ) عدم تحقق سبق الظاهر على وقوع المحاسبة ( و منها ) تصريف ادل على حوار لمس بعد الغسل إلى الغسل بعد موت لافس الموت

( و في الجميع ما لا يحق ) ( أمّا الأول ) فلا اعتراض كما اشرنا آخراً ، تنفع الطائفة على هذا الحكم سلباً و حتماً و من العلوم انه لا مدرك لهم في ذلك سوى الرواية المذكورة و هو مما يكشف عن اعتدالهم عند عدم صحتها لديهم و اعتمادهم عليها ( و أمّا الثاني ) فلا أن الرواية المذكورة محبضة مادل على محاسبة الميت حيناً و حدثاً بالموت ( و أمّا الثالث ) فلا أن الغسل من قبل الرحم أو الفصاح دافع لمحاسبة بالموت حيناً و حدثاً مراع عن طردها بخروج الروح من الجسد و الذي لا يعقل و لا يتصور هو سبق التطهير روحاً لا دفعاً ( و أمّا الرابع ) فلا أن الرواية هي حاكمة على كل مادل على حوار لمس بعد الغسل فتعمم الغسل في خصوص المرحوم و المرحومة و المقتص منه إلى الغسل من قبل الموت وهذا واضح .

بعد برده قبل غسله (١) من مس الأول أولى بلا غسل منه .

مسئلة ٦ - اذا مس بأحرائه التي لا تحلها الحياة كالظفر والشر والشعر جلد الميت أو مس بجلده الأخر آء التي لا تحلها الحياة من الميت كظفره أو سنه أو شعره فلا أقوى وجوب الغسل على من مسه كذلك وهكذا اذا مس بظفره أو سنه أو شعره ظفر الميت أو سنه أو شعره (٢) .

مسئلة ٧ - الأقوى وجوب الغسل لمس القطعة المتأنة من حي أو من ميت قبل غسله ان كان في

القطعة عظم (٣) .

(١) كما حكى ذلك عن جماعة منهم لعامة والشهيد والشيخ الذي لا خلاف الأحاد وتعميم الجواهر في ذلك و زاد عليهم (فصل) في غسله أولى (اشهي) وهو كذلك وب الميت المسلم الذي يقبل التطهير بالغسل اذا كان مسه موحداً للغسل فالميت الكافر الذي لا يقبل التطهير به بطريق أولى (ولكن مع ذلك) قد حكي عن المتهي والتحرير احتمال عدم وجوب لأمر من (احدهما) مفهوم نقيض غسل المس بما قبل التطهير وقد طاهر في اعتبار كون الميت مما يقبل التطهير بالغسل لا مطابقاً ولو لم يقبل التطهير كالكافر .

(و فيه) ان طاهر حمده من روايات وجوب غسل المس المتقدم في المسئلة ١ وان كان نقيض الوجوب مما اذا كان مس من قبل التطهير بالغسل مثل قوله **عنه** اذا أصاب يدك جسد الميت قبل ان يغسل فقد يجب عليك الغسل أولاً بأن مسه بعد الغسل وبمسألة او مس الميت عند موته وبعد غسله ليس بهما بأس ولكن ذلك مع نوح شمول الدليل لمس الكافر الغير القابل للتطهير بالغسل بطريق أولى

(ثانيهما) ان مس الميت الكافر مما لا يرد على من ميتة المهيمة واللبس ونحوهما (و فيه) انه ليس محض واجتهاد صرف في قبيل الإطلاقات كما لا يخفى .

(٢) من الموقوف في الأحاد هو عنوان مس الميت او اصابه جسد الميت و كذلك منهما صادق فيما اذا كان أحد الأجزاء التي لا تحلها الحياة مساً او ممسوساً فإن الأجزاء المذكورة مما بعد عرفاً من الجسد حتى الشعر المستطيل على ما تقدم تحقيقه في المسئلة ٣ من واجبات غسل الجسدة (ولكن مع ذلك) قد حكي عن الروي الأشكال فيما اذا كان المس او الممسوس طعراً أو سناً أو عظماً (و عن جامع المقاصد) التردد في المس بالأمور المذكورة (وهي الحدائق) قد استشكل في صدق مس الميت ومس الشعر والظفر (و صاحب الجواهر) قد استشكل في خصوص الشعر مساً او ممسوساً (و في الجمع فلا يخفى) بعد ما عرفت صدق المس عرفاً اذا كان أحد الأجزاء المذكورة مساً او ممسوساً حتى الشعر المستطيل لأن الجمع من أجزاء الجسد

(٣) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل في حقائق الخلاف الإجماع عليه (ولكن مع ذلك) قد حكي عن ابن الحنيد نقيض المأنة من الحي بما اذا لم يمس عليها منه وعن المعتز في الوجوب رأساً و تبعه صاحب المدارك (و يدل على المشهور) في خصوص المأنة من الحي (مضافاً) الى إجماع الخلاف ما رواه أبو سنان في الباب ٢ من عدل المس عن الشيخ بنده عن أيوب بن نوح عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله **عليه السلام** وعن الكليني بنده عن أيوب بن نوح أيضاً رفعه عن أبي عبد الله **عليه السلام** قال اذا قطع من الرجل قطعة

وامّا السقط فإن ولج فيه الروح ومات في مطن أمه أو مات بعد ولادته فلا شئ في وجوب

غسله ميتة وإن مات فيه عظم فقد وجب على من يمسه الغسل وإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه .

( وقد يدل ) أن الرواية شاملة بإطلاقها المداية من الميتة أيضاً ( ولكنه ضعيف ) فإن الرواية كالصريح في خصوص المداية من الحي لتمكن قوله **فإن** إذا قطع من الرجل الحج نعم يستعد منها حكم المداية من الميتة المعجوز فإن الحي إذا قطع منه ما فيه عظم وكان منه ما يوجب الغسل والميتة قبل غسله طريق أدل ( هذا مضافاً ) إلى عدم الفصل بينهما على الظاهر وإن كان من قول وجوب الغسل في من أمدانه من الميتة قال به في من المداية من الميتة أيضاً وإن احتمل وجود من فرق بينهما في العكس بأن قال بوجوبه في المداية من الميتة دون الحي .

( ويدل على المشهور أيضاً ) في خصوص المداية من الميتة مضافاً إلى إجماع الخلاف ورواية أبي بصير عن نوح الشامي المعجوز كما أشير آنفاً وإن لم يشمله لفظاً بل بعدم القول بالفصل أيضاً ( الرضوي ) المروي في المستدرک في الباب ٢ من عبد المسك قال **فإن** وإن مسست شيئاً من حسد أكله السبع فعليك الغسل إن كان وما مسست عظم ولم يكن فيه عظم فلا غسل عليك في مسه ( انتهى ) وقريب منه ما عن الصدوق في العقیة .

( ولو أعمسنا عن جميع هذا كله ) فاستصحب وجوب الغسل بمن القاعلة المشتملة على المعلوم من قبل اتصالها عن الميتة إلى ما بعد الاتصال دليل واضح على المطلوب واما الاتصال والإتصال في نظر العرف فهم من الحالات المتبدلة الموححة لطرد الشك في نفاذ المستصحب كالصبر والسر والشموية والشيوية وحوادثك لا من اليهود لمعونة الموضوع بحث إذا انتهى انتهى الموضوع كما إذا قال قلّد الرجل المعنهد فزال اجتهداه أو قال صلّ خلف الرجل العادل فزال عدالته .

( وعن المعتمد ) أن رواة أبي بصير عن نوح معطوغة والعمل بها قبل ودعوى الشيخ في الخلاف بالإجماع لم شئت وإن لأصل عدم الوجوب ( قال ) وإن مما بالاستصحاب كان نقصاً من إصراح قوا الشيخ والرواية ( قال في المدارك ) وهو في محله .

( قول ) بل الأصح أنه في غير محله وإن إجماع الخلاف أو سلم عدم ثبوته فالرواية صحتها من ناحية القطع والإرسال معجزة بالشهرة قديماً وحديثاً كما في الجواهر بل عن دلائل المعتمد لا إقرار بوجوب العمل بالصبر وإن ضعف سنده متى قبله الأصحاب ( قال في الجواهر ) ( الأمر هنا كذا ) ( انتهى ) وهو كذا وإن ظاهر المشهور الإسناد إلى هذه الرواية ( ومن هنا ) يظهر ضعف قوله والعمل بها قليل ( وأضعف منه ) قوله الأخير وإن قلّد بالاستصحاب الحج وإنه لو قيل بالاستصحاب دون الوجوب كان دالاً طر حاً لقول الشيخ والرواية لتصريحهما بالوجوب لأحداً بهما وهذا واضح ( هذا وعن الذكري ) في الجواهر عن المعتمد بالنسبة إلى المداية من الميتة وجود ثلاثة ( الأول ) أن هذه القطعة جزء من جملة يجب

العمل بمسئته فإنه من أفراد منتهى الآدمي وأما إذا لم يبلغ فيه الروح والأقوى عدم وجوب الغسل بمسئته (١)  
بل ولا غسل اليد إذا أصابته برطوبته (٢)

مسئلة ٨ - الأقوى عدم وجوب الغسل بمسئته العظيم المحرر دعيان من الحي ولا يجب بمسئته إذا  
كان مائناً من الميت العبر المعقول ما لم يمر عليه سنة (٣) كما أن الأقوى عدم وجوب الغسل بمسئته العظيم

الغسل بمسئته فإن ذلك على وجوب الغسل بمسئته الميت فهو دل عليه (الثاني) أن الغسل يجب بمسئته  
القبيحة متعلقة فلا يحد بالأفضل (الثالث) أنه يبرم من كلام المعتمد عدم الغسل بوجوب جميع الميت ممرقاً  
(ينتهي) والحد حسنة (وما في أحد) في تصحيح الوجه الأول من أن ذلك لو لم لا يقتضي وجوب  
الغسل بمسئته القبيحة عبر ذات العظيم أنه ضعف فإنه لو لا التقييد به فيه العظيم في روايته يتصور لقلده به

(١) أضعف منه ما ذكره للمدارك في تصحيح الوجه الثالث من منع اتصال الدم وهو كما يرى في عدة  
الأضعف وبطلان عدم وجوب الغسل بمسئته جميع بدن الميت المقتطع إرباً إرباً مما لا ريب فيه أحد  
(٢) كما عن أحمد وهو أن الله عليه وعن أبيه نعمته معللاً بأنه لا يسمى ميتاً إن لم يمت بعد  
دعوى من حياته سادته وهو إنما يتجه بانه أشهر انتهى وهو حيث ذكره في الجواهر

(٣) وإن حكى عن منتهى وجوب غسل البدن عن أوامع المرافي بمسئته خلاف (١) ولأن الأقوى  
كما ذكرنا في المتن عدم وجوب غسل اليد إذا أصابته برطوبته أو لاه متصلي لمجاسته في أنه لم يبلغ فيه الروح  
ومدكي يكون ميتاً ولا هو من أعضاء المائنة من الحي كمن يغسل به نفس من هذه الجهة وإن لم يكن متصلاً  
به ومدة كمن يغسل به لآل من هو شيء خلقه الله تعالى في حروفه أو كان متصلاً به اتصال الأعضاء  
لجل فيه من روحه وحده بل وجوب غسل حسنة مسئته لاشتداله على العظيم وهو باطل لم يقل به أحد  
وأما إجماع المرافي على بوجوبه فهو على تقدير تسليمه لأحد من جهة على السقوط الذي لا يكون محرزاً دائماً  
كالعنه ووجوبه لا يستلزم إلى اللطم والعظم العائلي عن الروح كما هو المعروف

(٣) وتوضح المسئلة أنه حكى عن الدار في المدوس : فوائد الشرائع والمسالك وجوب الغسل  
بمسئته العظيم المحرر دعيان من الآدمي عطف من حي ومن ميت قبل غسله (وعن المذكور) وأنه ينبغي  
في نهاية الأحكام والمحرير وحاشية المسئلة عدم وجوب الغسل بمسئته عطفاً سواء كان من حي أو من ميت  
وهال إليه صاحب الجواهر بل في الحقائق أنه أشهر القولين .

و (الأقوى) هو ما فصلناه في المتن فإن العظيم المحرر دعيان من الحي فلا يجب الغسل بمسئته لعدم  
الدليل عليه وإن كان مائناً من الميت فيجب ما لم يمر عليه سنة (أما أصل وجوبه) فلا شبهة في حال الاتصال  
والمسئلة كان مما يجب الغسل بمسئته لما عرفت في المسئلة ٦ من أن من أجزأ الميت مطلقاً حتى أجزأه التي  
لا تحلها الحيث كالعظم والظفر والسن والشعر مما يوجب الغسل في بعضها من الجسد والمسئته صدق عرفاً  
فكذلك يجب الغسل بمسئته بعد الاتصال استصحاباً بالتعريف المتقدم بانه في المسئلة السابقة قد ذكر

(وما أشار) عدم مرور سنة فلما رواء الوسائل في الباب ٢ من غسل المسئ من الكليني والشيخ

الموجود في مقابر المسلمين (١) وإن وجب لمسّ العظم الموجود في مقابر الكفار أو المشتركه بين الكفار والمسلمين أو الموجود في القلعة (٢).

سند بهما عن اسماعيل الحمصي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن لمسّ عظم أمست قال إذا حار سمته فليس به بأس (و قد حكى عن الصدوق) في لغيره والمفتوح العمل به والفتوى على طهارة (وما في الجواهر) من عدم اعتدال سد الحرج وإن المذهب قد استقر على عدم اعتدال ما فيه من الشرط بمعنى به عدم ورود سنة (ضعيف) بعد ورود النص فيه وحمل مثل الصدوق به.

(و مثله في الضعف) ما عن المذكورين و لدرس من الاستدلال لوجود حبوب مصدقة ودوران وجوب العمل في القطعة ايماناً من حيث أن من لمسّ مقدار وجود العظم فيها، فيجب له وجوب العمل لمسّ نفس العظم المستخرج عن اللحم و وجه الضعف احتمال مدخلية المجموع من حيث اجماعه في وجوب غسل المسّ فلا لمسّ اللحم وحده مما يوجب الغسل ولا لمسّ العظم وحده مما يوجب.

(و أضعف من الجميع) ما استدلل به الجواهر بعدم الوجوب مطلقاً باسمه و بغير الصفة من الحدث من قبل لمسّ اليد ما بعده و أنه ليس له اليد من الحيوان أن كان كذلك و لكنه بالنسبة إلى الإنسان الملبس بماء هو أصل الشئ و هو استصحاب وجوب العمل بمسّ من قبل الاتصال إلى ما بعده.

(١) كما في الجواهر و الدرر و الموحر (و استدلل له الجواهر) بحمل قوله مسّ على الصلابة و أنهم لم يدعوا المسّ إلا بعد غسله فلا يجب العمل لمسّ شيء من أعضائه (و هو حديث) (و استدلل له الجواهر) بأخبار المتعمد بالسيرة (و هو أصح حديث) و تحلّم قاعدة اليقين بمعنى بها استصحاب عدم وجوب الغسل في المسّ من قبل مسّه إلى بعده على الأصل بمعنى به استصحاب عدم وقوع العمل على الممسوس (و هو غير حديث) فإن الثاني وارد على الأول كما عترف به بعد الثالث فليقل قولاً من المسلمين على الصلابة و الآخر سيرتهم لعدم ما الثاني على الأول و حكمنا بوجوب غسل المسّ بمسّه.

(٢) أمّا وجوب العمل لمسّ العظم الموجود في مقابر الكفار فقد حلّم به الجواهر و حكى عن الدرر و الموحر و هو في محله فإن الكافر لا يظهر بالعمل كمن لا يجب الغسل بمسّه و إن فرض كون الغسل له مسلماً لا كافراً (و أمّا وجوبه) لمسّ العظم الموجود في المقابر المشتركة بين الكفار و المسلمين فلا استصحاب عدم ورود غسل مطهر على هذا العظم الممسوس و حكمه هذا الاستصحاب على استصحاب عدم وجوب الغسل من قبل مسّه إلى بعده.

(وما في الجواهر) من المسألة في هذا الأصل للعلم بالإجماع بوقوع العمل بظهور على بعض العظام الموجودة في هذه المقبرة بعد فرض اشتراكها بين الكفار و المسلمين جميعاً (ضعيف) لعدم كون الجميع محلّ الإتيان فعلاً كمن يجمع العلم الإجمالي عن جريان الأصل في هذا المقام (و أمّا وجوبه) لمسّ العظم الموجود في القلعة المطروحة على وجه الأرض فهو المحكي عن الدرر و الموحر و كشف الالتباس و هو في محله أيضاً للاصل المشار إليه آنفاً بل حريته و المقام أدلى لسلامته عما ناقش به الجواهر من العلم الإجمالي المتقدم

ما لم يقطع في الجميع مرود سنة كاملة عليه (١).

مسئلة ٩ - لا يجب غسل من القطعة الممانعة من حي أو من ميت قبل غسله وإن لم يكن فيها عظم ولا من ميتة غير آدمي من الحيوانات باتفاق علمائنا (٢).

آنفاً كما لا يخفى.

(١) والحمد لله أن مقتضى استصحاب عدم ورود غسل مظهر على هذا العظم المظروح في الغلات مما يقتضي وجوب الغسل على من مسه ولو كانت الغلات قلائد لمسلمين فإن مجرد ذلك لا يقتضي وقوع التعجيل عليه (قال في البواهر) لعدم اقتراحه في هذا محل الدعي و نحوه وقد يكون محتمل لم يثر عليه مسلم بأن كان لكل سبع مثلاً (التي في قول) نعم لو فتر ذلك يظهر بعد مسلم مترتب على التعجيل بجمعه المقصود حينئذ (انتهى) وهو جيد.

(٢) وذلك عملاً برأيه الحملي لتقدمه آنفاً في رد هذا السنن والشيخ وعمل به الصدوق وموافقه الله عليه وهي صريحة في نفى الناس إذا حاز سنة كاملة على العظم المحرود.

(٣) أما عدم وجوب غسل من القطعة الممانعة من حي أو من ميت قبل غسله وإن لم يكن فيها عظم فمن مجموع الرهان وكشف الغم لإجماع عليه قال في البواهر وهو الوجه (انتهى) (اقول) هذا مضافاً إلى ما في الممانعة من الحي من دونه يتوفى من روح وما في الممانعة من الميت من الرصوى المتعددين في المسئلة ٧ المصير حتى جميعاً يعني الغسل من القطعة إن لم يكن فيها عظم وقد ذكر (وأي عدم وجوب الغسل) من ميتة غير آدمي من الحيوانات (من الميتة) نفى الخلاف فيه عن كشف الغم لإجماع عليه وهو الوجه بعد الأصل (مضافاً) إلى صحيحين غير مسلمين والعلوي أسراراً في الوسائل والادعاء من عند المسائل المصير حتى جميعاً بعدم الغسل في ميتة إن لم يكن فيه عظم هو في ميتة لسان فقط دون غيرها. وأما ما في الباب المذكور من روايه الغسل من شدة عن الرضا عليه السلام قال إنما لم يجب الغسل على من مس شيئاً من الأموات غير الأرباب كالطيور والبهائم والسماع وغير ذلك لأن هذه الأشياء ملبسة ريشاً وصوفاً وشعرًا وبراً وهذا كله دكي لا موت وإنما هو شيء الذي هو دكي من الحي والميت لظاهرة في وجوب الغسل إذا حصلت الممانعة مع نفس الشدة في ميتة الحيوانات وهو مقتضى الجمع بينه وبين ما في المسئلة من الإجماع والصحيحين محمول على الغسل بالفتح أي بما لا يجب على اليد مثلاً من ميتة الطيور ونحوها لأنها ملبسة ريشاً ونحوه فجمع عن سرية المحاسبة ليهي والله العالم

## فصل

### في الاحتضار (١)

و فيه مسائل عديدة

مسئلة ١- بحث توحيد المحتضر الى القبة (٢) على الأقوى و كيعيشه أن يبقى على ظهره و بعده بطن

(١) و هو السوق بفتح السين أى برع الروح من البدن و أتى سمي بذلك أم لحضور الموت و حاول الأجل أو لحضور الملائكة عند المحتضر أو لحضور أهله و أقاربه أئمه أو لحضور أمير المؤمنين عليه السلام عنده كما في الحديث يروى عن الجاهلي في كتاب العدا و المعاد في الباب ٧ من أبواب الموت و بعده بالمؤمنين يشيعونه أو لاستحضاره عقله كما في الحديث على ما في المدارك (قال في الجواهر) أو لجميع ذلك (انتهى).

(٢) هذا هو الأشهر كما عن جامع المتعبدات المشهور كما عن غير واحد منهم عن جمع كثير منهم باعتبار المساحة و الخلاف و الجمع و المدارك و كشف الغم عن غيرهم لاستصحاب هذه المعاني عن جمهور العامة.

(و يذكر على المشهور) أنه هو خمسة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من (أحد) (و في رسالة الصدوق) عن أمير المؤمنين عليه السلام و أدخل رسول الله صلى الله عليه وآله علي رجلاً من واد عند طهنت و هو في السوق و وجهه الى غير القبلة فقال: جهوه الى القبلة فأنكم ان فعلتم ذلك قُبلت عنده ملائكة و أقبل الله عز و جل عليه بوجهه فلم يزل كذلك حتى يقبض.

(و في صحيحة سليمان بن خالد) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ان مات لأحدكم ميت فمحوه تجاه القبلة و كذلك اذا غسل يحفر له موضع المئتمن تجاه القبلة فيكون مستقبل بطن قدميه و وجهه الى القبلة.

(و في موثقة معاوية بن عمار) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت فقال استقبال بطن قدميه القبلة (و في رسالة ناسه) للصدوق عن الصادق عليه السلام انه سئل عن توجه الميت فقال استقبال بطن قدميه القبلة (و في صحيح إبراهيم التميمي) و غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام في توجه الميت قال استقبال بوجهه القبلة و تجعل قدميه مما يلي القبلة (و في مستدرک) في مات توحيد المحتضر الى القبلة قد روى عن دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال من العطرة ان يستقبل بالعلم ان يغلبه اذا احتضر (انتهى) (قال في المجمع) في معنى العطرة ما لفظه أى الدين و السنة.

هذا و عن المعتمد المتأخر في الاحكام المتقدمة صعب السد و انه لا تلحق حد الوحوى (قال في



محكيته) من التعليل في المرسل يعني به المرسل الأولي المصدق مشعر بالاستصحاب (قال) مع انه قضية في واقعة (انتهى) (وعن الروي) ان السالم سداً و متناً من بين الأحبار المتقدمة هو صحيحة سليمان بن خالد و أن ما سواه لا يخلو من شيء إما في السداد أو في الدلالة (و صاحب المدارك) ناقش حتى في صحيحة سليمان سداً و دلالة أما سنداً فلا إبراهيم بن هاشم الواقع في سلسلة السند و اعتاد لالة فلان المتبادر من قوله <sup>الطبري</sup> إذا مات لأحدكم ميت فسيجوه تحاه القيلة أي بعد الموت لأقبله .

(و في الجميع لا يجهل) أما ضعف السند فلا أنه لو سلم فهو منجذر بعمل المشهور أن من انقطع عنه الاستدلال لهم في الحكم المذكور سوى هذه الروايات و من التعليل في المرسل) فلا ظهور له في استحباب فإن الأحكام الوجوه كوجوب اعتلاء الركعة الصيام و جوه قد يمكن في الأحبار بما فيها من الوجوه و العوائد فلا يناقض وجوهاً (و أم) كونه قضية في واقعة) فهو حق و الحق من المقطوع انه لا خصوصية لهذه الواقعة بل هي هي و تتم الفاء فيها سائر الواقع أيضاً و أم) قوله <sup>الطبري</sup> في الصحيحة أن مات لأحدكم ميتت الحج فمعناه أنه إذا اشرف أحدكم على الموت فسيجوه تحاه القيلة لا أنه بعد الموت سيجوه تحاه القيلة و هذا بطريق قوله تعالى إذا قمتم إلى اعتلاء فاعلموا أنه جوهكم و إذا قرأت لقرآن فاستمعوا لله و لهذا كله مجاز شائع في لسان العرب .

و شهد له (معناه) أن ما عن اصحاب من إنداق قوله على أن زمان التوحده هو من ثبوت أن اجتماعاً في وجوهه و استحبابه أن ما في الجواهر من أن المجهود من المسلمين في جميع الأعين هو توحده الميت إلى القيلة في حال لا حصاً لا معدالمات (قوله <sup>الطبري</sup>) في دليل لصحيحة و ذلك أن عبد الله بن عمر له موضع اعتدل أي إذا اشرو على التعبد بجهر له موضع الاعتدل لا أنه بعد التعبد بجهر له و هذا واضح (و لا محالة) أن مناقشات أحد كونه كآله ضعيفة لأنهم عن ظهور الأحبار المتقدمة في وجوه توحده المحتصر إلى القيلة و هذا ما ناقش به الجواهر آخر من أن صحيحة سليمان قد فرت بتسحية الميت تحاه القيلة و التسحية هي التعطية وهي ليست بواجهة بالاجماع و ذلك التوحده إلى القيلة الذي قيئت به التعطية (قال) مع أن تعطية الميت إنما يكون بعد الموت و المراد من توحده إلى القيلة قبل ذلك

(و فيه) أولاً أنه لا محذور من كون التعطية متحدة بـ و التوحده إلى القيلة الذي قيئت به التعطية وجوباً (و ثانياً) أن المراد من التسحية في المقام هو السكون و الركود و الاستقرار فهو قيد تعدي و النيل إذا سجي أي إذا سكن و ركذ و استقر طلامه و أسحى البحر أي سلمت أمواجه (و عليه) فقوله <sup>الطبري</sup> إذا مات لأحدكم ميتت فسيجوه تحاه القيلة أي اجعلوا سكونه و استقراره تحاه القيلة فلا ينبغي حينئذ أشكال ولا إيراد

(نعم يمكن إساقشة) في المقام بأن السؤال في أثر سلة التذية المصدق و في صحيح إبراهيم الشعمري هو عن كيفية توحده الميت إلى القيلة فلا دلالة لهما على أصل وجوه بل و هكذا موثقة معاوية بن عمار أيضاً

قديمه ووجهه الى القبلة حيث لو جلس لكان مستقبلاً لها (١).

مسئلة ٣- الأظهر وجوب إبقاء المحتصر الى القبلة حتى بعد الموت الى ان يسفل الى المغتسل (٢) ولا

(و لكن اجواب) ان في المرسلة الاولى لصدوق وصحيح سليمان بن خالد مؤثدين بعمل مشهور الاصحاب ان من تقدم عن دعائم الاسلام على وكفاية سداً و دلالة ولا حاجة لنا الى غير هذا أصلاً  
 ﴿بقى شيء﴾ وهو انه استدال المسكرين لوجوب توجيهِ المحتصر الى القبلة وإن اعتزقوا باستجابه و رخصته بوجوه ( منها ) الأصل ( و فيه ) انه مقطوع بما يهدم من الأحبار ( ومنها ) إجماع الخلاف في أو كتاب الجنائز على الاستحباب ( و فيه ) ان الإجماع كما يظهر من إجماع بعض عباراته أساهو على كفاية التوجيه الى القبلة في قبل الكعبة حتى دعاه اشاعى من إجماع سني حمزة الأيمن و جعل وجهه الى القبلة كما جعل كذلك عند لدن لأعلى استحباب ما التوجيه الى القبلة ان لا يعقل دعوى إجماعهم على ذلك مع مشهور مشهور الى الوجوب ( و منها ) رواه أحمد في إرشاده المستعمل على قول النبي ﷺ لم يتركوا في الصلاة و إنما هي قدامها، بيداه فامسح به وجهه ثم وجهه الى القبلة الى المؤيضة بما رواه استندرك في باب توحيد المحتصر الى القبلة عن الرافدي في دعاه عن أبي سفيان قال قد مات يستقب وجهه ( و فيه ) ان الرواية المذكورة مع زيادة ما ذكره فاصرم عن مقدمه ما ذكره من الأحبار ( مصافاً ) الى ان توجيه المحتصر الى القبلة أوام من واحد شرعاً فاستحبته كذلك مما لا كلام فيه فكيف يؤخر توحيد النبي ﷺ الى القبلة الى بعد الموت ( أنهم ) إلا ان ذلك لخصوصية في النبي ﷺ نحن لانعلم حكمتها و سرها ( و الله العالم ) .

(١) هذه البيضة لتوجيه المحتصر الى القبلة مع إجماعه و قد عدا كما في الجواهر و عن الدخيرة من عن معتز و التذكرة و الخلاف الإجماع عامي و ان حقه في أصل وجوبه و استحبابه كما قدم ( و يدعى على البيضة المذكورة ) مصافاً الى إجماع معتز المنصه و جملة من الأحبار بتقديمه في صدر مسألة ( مصدق درج المحدثي ) المروية في الوسائل في باب ٣٣ من الاحتصار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثه قول و قد و إذا و جهت الميت للقبلة و ستقب توجيهه القبلة لا يجعله مقصداً كما يجعل للناس الخ

(٢) و توضيح المسئلة ان الحدائق و الجواهر قد احتارا اختصاص وجوب الاستقبال بمحال الاحتصار و بعد و به مما يسقط بطلان الصدق الأمتثل و عدم لدن على التحدي عن حل الاحتصار و أصل المراتبة عن الرشد ( و أصاف إليها الجواهر ) اشعار التعليل في المرسلة الاولى لصدوق بالقوط ( و في المدارك ) قد احتمل المقود ما ذكر و احتمل الفناء لا بإطراف صحبة سليمان و غيرها من الأحبار ( و عن الذكرى ) ان طاهر الأحبار سقوط الاستقبال بموت المحتصر ( قال ) و في بعض احتمال دوام الاستقبال ( قال ) و منه عليه ذكره حالة العمل يعني به صحبة سليمان المستعملة على قوله عليه السلام و كذا ان عاد يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة الخ .

( و لكن عن الأردبيلي ) رحمه الله ان الظاهر إبعاده على تلك الحالة حتى ينقل الى المغتسل ( و هو

يعزوز بعد احوات توحيه الميئت الي غير القيله

مسئلة ٣- لا فرق في وجوب التوجه المحض الى القلعة بين كونه صغيراً او كبيراً (١) فكما ان الكبير المانع يجب توجهه الى القلعة وكذلك الصغير الغير المانع نعم لا يجب توجه المانع الى القلعة اى المستى الذي لا يعتقد بخلافه على <sup>الشيخ</sup> بعد السيوطي (٢) ولا فصل (٢) و ان حاز مع ذلك توجهه اليها شرعاً ولا

الأشهر) وفي المعتمد في وجوب توحيد المختصر إلى الفيلة كما تقدم في المسئلة السابقة وإن كان هو الرسالة الأولى المصدق وصحيفة سليمان بن خالد المؤيد بن معاوية لدعائم وشيء منهما لا يدل على ذلك، توحده إلى الفيلة بعد الموت حتى صحيفته بسم الله عرف أن المراد من طست فيه هو المشرف على الموت

(و لكن مقتضى الاستصحاب) هو دالت فإن د ر غ أروح من الحالات المتدلة لأن تمدد الموضوع  
الذي به يحتمل الاستصحاب و من المعامول معر و لاستصحاب يكفي دليلاً على التعدي عن حال الاحتداد  
ولا يكفي لامتدادي دالت احداً تبدأ و به تضع ضل ارادة عن ارادة سيما مع قوله <sup>التي</sup> في د ر  
صحيحة سليمان (و كذا لث - عبد يعمر انه موضح المتع - به العلة الخ) و به شعر بمقاء التوجيه الى  
حال الفصل

(دعوى) ظهور الآخر في سقوط استقلال حقوق المحضر كما سمع من الذكرى سمعه جداً  
في أقصاها القصور عن الدلالة على هذه التوجيه من بعد موت كما أثبت لادلتها على الحقوق حقوقهم  
في التعميم امدكوا في مرسده الأولى لعدم إشعار بذلك ولا يعدم الاستصحاب مؤتمده في دى  
صاحبه سليمان لمشعر هذه الوجوه في حال الفصل فتمت جيداً

( ١ ) و يدل على ذلك صرفاً الى ما يظهر من أحد أن لا أحد اهر من عدم اختلاف في مسئلة حيث لم يتقلا في ذلك خلافاً من أحد مع نصيصهم ، على عدم الفرق بين الصغر والدير ( إصلاق صحيفه سيمان من حاله ) المتقدمه في المسئله لأدلى اذا ما لا أحد كم حيث و قدوة نعداه القبله ان يؤند باطلاقه من الدعائم فال من الفقرة أن يستقبل بالعليل القبله اذا احتصر .

(٢) ويدل على ذلك مضاف إلى ما يظهر من الحديث من نفي الخلاف في ذلك ( قل ) قلوا والصاهر اختصاص الحكم بوجوب الاستبراء من معتقد وجوبه ولا يجب توجيه المخالف إلى ما لا يمدحه كذا بمقتضى عمله و يقتصر في الصلاة عليه على أربع مختبرات ( انتهى ) لأخبار الواردة في إراءة المخالف بما أقرموه ( وما في الجواهر ) من الإشكال في تمويلها للمعصية ضعيف وإن الأخبار الواردة في ذلك امرؤته في الوسائل في الباب ٢٩ من مقدمات الطلاق وإن كان بعضها قسراً عن الشعور لمثل استقام ( كرواية أبي حمزة ) أنه سئل أبا الحسن عليه السلام عن المطلقه على غير السنة أقرؤها الرحل فقال أقرموهم من ذلك ما أقرموه

(١) ويمكن المصنف في ذلك يد المقام من التثنية في الأقل والاكثرو ان مثلاً التثنية في بقاء وجوب التوجيه الى بعد اربع هو وجوب الرائد قد احترق لبرائة عن الرائد ولا يفي مجدل للاستصحاب لأن لبرائة خافه اصل سببي والاستصحاب مسببي فلا يدخل (منه) .

يحرم ثالث ملاحظة (١) .

مسئلة ٣ - اذا تعدد توجيه المحتصر الى القبة على الكيفية المتقدمة في المسئلة الاولى بان يلتقي على ظهره و يمدح باطن قدميه و وجهه الى القبلة اما لصيق المكان و مانع آخر فلا يعد حينئذ و حوب توجيهه الى القبلة حائلاً (٢) و ما اذا اشتد لقمه و لم يكن حدى الجهات الأربع مظلومة فالظاهر حينئذ سقوط توجيه المحتصر الى القبلة ولا يعد توجيهه الى الجهات الأربع كما حمله بعض علمائنا رسول الله عليهم (٣) .

مسئلة ٥ - ان و حوب توجيه المحتصر الى القبلة و حوب كفائي (٤) بمعنى انه يتعلق بجميع اورد

بعضهم و رواه عن فلاس بذلك (اولى) مثاقيله نتيجة من كان يدين قومه لرمته أحكامهم او من دان يدين قومه لرمته أحكامهم لا يصير عن الشمول لمقدم (هذا) مصفاً الى ما في مصباح العقيدة من ان ائمة اصطوفى في سلسلة الصدوق يدين به المدرسة لأولى المتقدمة في المسئلة الاولى و تقدم اذا فلتقم ذلك فثبت عنه اطلاقه الحج، معصية لعدم و حوب توجيه المحتصر الى القبلة و هي كذا .

(١) و ذلك لعدم الدليل على الحرمة في توجيه الكافر الى القبلة فضلاً عن المخالف و اما الأمر بالترامهم بما التزموا به فالظاهر انه للحوار و لا يباحه لا للوجوب و التمين بحيث يحرم علينا عدم التزامهم به ( والله اعلم )

(٢) كما احتمل الجواهر ذلك و يقتضيه قاعدة المسود و اما احتمال و حوب توجيهه الى القبلة في هذا الحال مصطلحاً على أحد حسبه و على خصوص حسبه الامم دون الأوس و الظاهر سقوطه كما في الجواهر لأن توجيهه الى القبلة حائلاً على نحو توجيهه اليه دائماً قرب الى اواقع من توجيهه اليها مصطلحاً معترفاً سيما مع ملاحظة النهي عن الاعتراض في صحبه و ربح المخاربي المتقدمة في آخر المسئلة الاولى قول ( و إرا وجهت الميت للقبلة و تستغفر بوجهه القبلة لا تجعله مصراعاً كما يجعل الممس ) و ان كان ظاهر النهي هو تخصيص الحرمة بما تضمن من القبلة على ظهره و حوب باطن قدميه و وجهه الى القبلة ( والله العالم ) .

(٣) و هو الشهد أعني الله معامد فاب المحكي عنه في الذكرى حتماً و حوب توجيهه حينئذ الى الجهات الأربع و انما احتمالاً ضعف حد آية لا تقص بالمصلاة الى الجهات الأربع عند اشتداد القبلة فاب ما صدق له الى الجهات الأربع يحصل لامتناع الإجماع على خلاف مقدم و ان الميقن الذى يقول به كذا احد هو و حوب توجيه المحتصر الى القبلة في جميع آيات الاحتصار من اولها الى آخرها فاداً و حتماً في آيات الاحتصار الى الجهات الأربع فالمسئلة الى بعض الآيات و ان كان يحصر العلم الإجمالى بالواقعة ولكن يحصر العلم الإجمالى أيضاً بالمحالة في بقية الآيات ولم يعلم ان مصالحه الأول أكثر من مفيدة الثاني بل مفيدة الثاني أكثر لكون آيات المخالفة أكثر فتأمل حينئذ

(٤) هذا هو المشهور بين الأصحاب ( بل في الجواهر ) بلا خلاف أحد فيه بل عن جميع الأصحاب دعوى الإجماع على ان جميع احكام الميت و منها توجيهه الى القبلة عند الاحتصار كفائي ( و لكن صاحب

المكلفين إلا أنه يكفي قيام أحدهم بالواجب فسقط عن الباقي والظاهر أن هذا اوجوب الكفاية المتعلقة بالجميع مطلق بالنسبة إلى الولي مشروط بالنسبة إلى غيره أي مشروط بعدم قيام ولي المحتصر بالواجب فإن قام به فهو أحق وأولى وإن امتنع أو عاب أو لم يكن له ولي فعند ذلك يجب على سائر المكلفين لقيام

الحدثائق ( رحمه الله مع اعتراجه بأنه لم يقل في وجوبه الكفاية خلاف ولم يناقش فيه مناقش قد احتار أن وجوبه ووجوب سائر ما يعود إلى الميت من العمل والكسب والصلاة والدفن بل والمستحبات أيضاً كالنكاح و نحوه كلها تكاليف عينية متوجهة إلى خصوص الولي ( قال ) نعم لو أحل الولي بذلك ولم يكن ثمة حاكم شرعي يحرمه على القيد بذلك أو لم يكن ثمة للامتنع ولي انتفى الحكم إلى المسلمين ( انتهى )

( أن صاحب الجواهر صنف كلامه ( بما ملخصه ) أنه لو سلم أن التكليف في غير أفعال متوجهة إلى خصوص الولي لا ينعقد ببعض الأجزاء وهي المدة لا يسمى إلى ذلك بالأصل لعدم الإتيان في شيء من الأدلة ( لي أن قال ) فيبقى حينئذ عدم وجوب مراعات إرادة الولي ونحوه وإن قلنا به بالنسبة للعقل والصلاة ( لي أن قال ) اللهم إلا أن يستدل أنه معلوم أدلة الولاء كقوله تعالى واولو الأرحام معهم أولى . نص في كتاب الله وقوله فصل أن الروح أولى بزوجته حتى تدفن و نحو ذلك لكن قد يجمع شمولها لنحو المقام ( انتهى ) .

✽ أقول ✽ أن مقتضى الإجماعات المشار إليها اتفاقاً بل وصححه سليمان بن خالد بتقديمه في المسئلة الأولى ( إذا مات لأحدكم ميت فمحوه نجاء لفعله ) و أن كان وجوب توجيحه المحتصر إلى القلة على الكل وجوباً كفايياً من غير اختصاص بالولي فقط ( ولكن مقتضى ) قوله تعالى في آخر الأفعال واولو الأرحام بينهم أولى ببعض في كتاب الله ( بل وموتعه سبحانه ) بن عماد أيضاً المردية في الوسائل في الباب ٢٦ من الدفن عن أبي عبد الله عليه السلام قال الزوج أحق بمرأته حتى يصعها في قبرها ( هو أولوية الولي ) وأحقية بتوجيه ميته إلى القلة من غيره

( أو دعوى ) أن الآية محتصة بالأولوية في الأرض فقط غير مسموعة في غيرها كما يظهر بمراجعة تفسير الرهد قد استند بها في حمله من الأحكام المردية عن امتثال أولوية في أشياء أخرى أيضاً غير الأرض كأولوية ولد الحسين عليه السلام من ولد الحسن عليه السلام بالأمومة أو أولوية علي عليه السلام من غيره أي من سائر الناس بالأمومة أو أولوية من حرث في وضع رأس النبي صلى الله عليه وآله في حجره في مرض موته وقد ورد ذلك من طرق العامة أيضاً كما يظهر بمراجعة الجزء ٤ من كنز العمال ص ٥٥ .

( كما أن مقتضى الجمع ) بين الإجماعات وصححة سليمان بن خالد الآية الشريفة و هو أنه إن وجوب توجيحه المحتصر إلى القلة كفايياً متعلق بالجميع مطلق بالنسبة إلى الولي مشروط بالنسبة إلى غيره أي مشروط بعدم قيام الولي به فإن قام به فهو أحق وأولى كما ذكرنا في المتن وإن امتنع عن القيام به أو عاب أو لم يكن له ولي أصلاً فعند ذلك يجب على الجميع توجيهه إلى القلة كفايياً وجوباً مطلقاً غير مشروط بشيء والله العالم

بهذا الواجب ولا يسقط عنهم هذا التكليف حتى يحصل لهم العلم أو اليقظة بوقوع الواجب وبتحققه من أحدهم (١) ولا يكفي في سقوطه حصول الظن بوقوعه فضلاً عن الظن بأن الغير سيقوم به (٢)

مسئلة ٤ - يستحب تلقيح المحتصر بالشهادتين (٣) والإقرار بالائمة الطاهريين (٤) وكلمات الفرج

(١) فإذا حصل لهم العلم بوقوع الواجب في الخارج أو قامت اليقظة عليه وإن كان العلم أو اليقظة مضمناً مطابقاً للواقع فقد سقط التكليف عنهم واقعاً و طاهراً وإن أخطأ فقد سقط التكليف عنهم طاهراً لا واقعاً أي سقط التكليف عن مرتبة التحرر فقط فلا يستحقون العقاب على مخالفتها وعدم موافقتها

(٢) و توضيحه أن في المسئلة قولين ( أحدهما ) ما أحترناه في المتن من سقوط الواجب الكفائي بالعلم بوقوعه في الخارج إذا ما هو بمنزلة العلم من اليقظة وهو المحكي عن الشهيد الثاني في الروض واستظهره سطره في إمدارك ( ثانيهما ) سقوطه بالظن بأن الغير يقوم به وهو المحكي عن الملاءمة و جماعه مستدلين بأن العلم بأن الغير يقوم به في المستقبل ممثّل و الممكن هو تحصيل الظن به و بأن وجوب حصول أحد البلد الكبر جميعاً عند الميت لا يحد احكامه حتى يدور بعيد فلا محالة دأى لهم حصول الظن بأن الغير يقوم به .

( و في كلا الدليلين ما لا يخفى ) و إن الواجب الاعمالي مالم يتحقق في الخارج لم يقع سقوطه عن المتكليف و لو مع العلم بأن الغير سيقوم به فكيف بالظن و أمّا عدم حصول أهل البلد الكبر جميعاً عند الميت فليس لسقوط التكليف فيهم بالظن بقيام الغير به بل لأجل اطمينانهم بقيام اوليائه أو جماعته حرى من المؤمنين بحدار احكامه فليس من الضروري حصولهم و إلا أوجب عليهم الحصول قسماً و لقيام شؤبه جميعاً .

( ٣ ) وقد عقد لذلك باباً في الوسائل وهو الباب ٣٥ من الاحتصار و ذكر فيه أحواراً كثيرة ( وفي بعضها ) ما من أحد يحصره الموت إلا و كل به ابليس من شياطينه من ناعره بالكفر ويشككه في دينه حتى يخرج نفسه فمن كان مؤمناً لم يقدّر عليه فإذا حصرتم موتكم فلقمواهم شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله ﷺ حتى يموتوا ( و في بعضها ) أن ملك الموت يتصفح الناس في كل يوم خمس مرّات عند موافقة الصلاة فإن كان ممسكاً بواظب عليها عند موافقتها لقّنه شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله ﷺ و حتى عنه ملك الموت ابليس .

( و في بعضها ) لقموا موتاكم لا إله إلا الله فإن من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ( و في بعضها ) انكم تلقون موتكم عند الموت لا إله إلا الله و نحن بلقن موتكم شهادة رسول الله ﷺ ( وقد قيل في توحيه ذلك ) و حواه أوجهها أن الشهادة بالرّسالة ممّا تستلزم الشهادة بالوحدانية و لا عكس الى غير ذلك من الأخبار .

(٤) وقد عقد لذلك باباً في الوسائل وهو الباب ٣٦ من الاحتصار ( وفي بعضها ) فلقنوا موتكم عند الموت شهادة أن لا إله إلا الله و الولايه ( و في بعضها ) فلقنوا كلمات الفرج و الشهادتين و تسمّى له الاقرار

وهي لا آله إلا الله الحليم الكريم لا آله إلا الله العليّ العظيم سبحانه الله ربّ السماوات السبع وربّ الأرضين السبع وما فيهن وما بينهنّ وربّ العرش العظيم والحمد لله ربّ العالمين (١) وفي رواية قبل كلمة والحمد لله ربّ العالمين هكذا وسلام على المرسلين (٢) ويستحبّ أيضاً تلقينه الدّعاء المذكور (وهو قول) اللهم اغفر لي الكثير من معاصيكم واغفر منّي السيّر من طاعتكم (او قول) يا من يغفر السيّر ويعفو عن الكثير اغفر منّي السيّر واغفر عني الكثير اذك انت المعفوّ المعفود (٣) ويستحبّ أيضاً نقده الى معالاة اذا

بالأتمّة واحداً بعد واحد حتى يقطع عند الكلام ( وفي بعضها ) والله لو انّ عاد وثي وصف ما تصفون عند خروج نفسه ما طعمت النار من حمده شيئاً أبداً

(١) وقد عُدّ لذلك دليلاً في الوسائل وهو الباب ٣٧ من الاختصار وما ذكرناه في المتن مطابق لصحيفة زرارة او حسنة عن أبي جعفر عليه السلام ( وفي صحيفة الحلبي ) او حسنة قدم قول لا اله الا الله العليّ العظيم على قول لا اله الا الله الحليم الكريم وقال فيها وما بينهما وما تحتهنّ بدل قول وما فيهنّ وما سمهنّ كما ان في رواية القنداح قال وما بينهما بدل قول وما فيهنّ وما بينهما .

(٢) ان الرواية المشتملة على قول وسلام على المرسلين قبل قوا والحمد لله ربّ العالمين هي صحيفة الحلبي على رواية الفقيه حسب ما نقله الحدائق عنه من وعن كشف اللثام والرياض أيضاً بل دالّك عن الفقيه ( وفي صلاة المدارك ) في الفتوى قال وذكر الطعيد وجميع من الأصحاب انه يقول قبل التمجيد وسلام على المرسلين ( قال ) وسئل عنه المصنف في القنداقى يسمى به المحقق فحواه لانه لم يلقه الا ان ( قال ) ولا ريب في الجواز لكن جعله في اثناء كلمات الفرج ليس بجيد ( انتهى ) .

( و قد ردّ عليه الحدائق ) بما حاصله ان الردّة المذكورة هي داخله في رواية الصدوق وفي الرضوي و انّ جواب المحقق ناش عن عدم الوقوف على الرواية ( ثمّ تعجب ) من صاحب الوسائل والوافي انهما في نقلهما رواية الفقيه لم يشيرا الى الزيادة أبداً واحتمل انّ نسختهما كانت كذلك ( ثمّ ذكر ) ان الشيخ محمد بن الشيخ حسن في شرحه على الفقيه وهكذا استحسني الاول في شرحه عليه قدسهما على الزيادة المذكورة ( و قريب من هذا كله ) ذكر صاحب الحواهر ههنا وقال في كتاب الصلاة في الفتوى ردّاً على المحقق أيضاً ( ما لفظه ) وفيه انه قد روى الصدوق كلمات الفرج وفيها ذلك كما ذكره ذلك وغيره في تلقين الأموات بل هي من معتقد إجماع الفقيه

بل يكفي في ذلك رواية كثير من الأصحاب لها في كتب العروغ ( ثمّ ذكر ما حاصله ) انه نعم قديتوقف في قول (وسلام على المرسلين) من اجل ما عن المصاح من انه روى سليمان بن حفص المروزي عن ابي الحسن عليه السلام عن محمد بن الرضا عليه السلام قال لا تقل في صلاة الجمعة في القنوت وسلام على المرسلين (اقول) والحر المزبور مصافاً الى تصريح الحواهر بعدم احتياج شرائط الحجية فيه محتسب هو قنوت صلاة الجمعة فقط لا مطلقاً وهذا واضح .

(٣) والدّعاءان مرويان في الباب ٣٨ من الاختصار لقتهما رسول الله (ص) لمختصرين في واقعيتين قد



عشر عليه نزع (١) وأن يقرأ عنده والصفحات ويس (٢) وأذا قضى حجه بقا إنا لله وإنا إليه راجعون (٣) ويصم عينيه ويشد لحاه ويقطعي ثوب (٤) ويمدّ يده إلى حنثه (٥) ويرج المصاح في الست الذي كان يسكنه (٦) ويحتل في تجهيزه إلا مع الاشتاء فيؤخر (٧).

مسئلة ٧ - المختصر بكرة - أن يحصره الحائض أو الحنث عند خروج روحه من مده أو عند تلقينه (٨)

عن الله دونهما نسب ذلك بعد ما إذا أن يهلكا فراجع الروايتين بدقة

(١) وقد عقد لذلك ما في الوسائل وهو الباب ٣٩ من الاختصار وذكر فيه أحاديث كثيرة وفي بعضها فاقته بحذف عنه ويسهل أمره بإذن الله وفي بعضها فاقته بخفف عنه إن كان في أحله تأخير وإن كان مبيته قد حضرت فاقته يسهل عليه الله تعالى.

(٢) وقد ورد في هذا المعنى روايات عديدة كما يظهر من راجعه الوسائل الباب ٤٠ من الاختصار واستدرك الباب ٣١ وفي بعضها لم تقرأ (يعني والصفحات) عند مكروب من موت قص الأعداء الله راحته وفي بعضها ولا قرأت عند ميت (يعني يس) الأ حنث الله عنه ثلاث الشاة

(٣) ذكر الحديث عن المقنع أنه إذا قضى فعل إنا لله وإنا إليه راجعون اللهم اكتبني عبدك في المحسنين وادفع درجنه في أعلى عشرين واحداً على عقبه في العارفين وحنثه عندك يا رب العالمين (وذكر عن العقبة) أنه قال وأذا قضى حجه يجب أن يقول إنا لله وإنا إليه راجعون

(٤) وقد ورد في ذلك روايات عديدة ذكرها الوسائل في الباب ٤٣ من الاختصار.

(٥) قال في الجواهر بالإحاطة في أحده في استحبابه (قال) بل منه جماعة إلى الأصحاب مشعر من مدعى الإجماع عليه (قال) وهو كاف في أمته (لي أن قال) فلا يقدح حينئذ في استحبابه بعد ذلك ما في المقنع من أنه لم أعلم في ذلك نقلاً عن أهل البيت (قال) لعدم انحصار الدليل في ذلك (تهج)

(٦) وقد ورد في ذلك رواية واحدة رواها الوسائل في الباب ٤٤ من الاختصار يشتمل على أمر أبي عبدالله عليه السلام لما قص أبو جعفر عليه السلام بالسراح في البيت الذي كان يسكنه أبو جعفر عليه السلام وأمر أبي الحسن عليه السلام لما قص أبو عبدالله عليه السلام بالسراح في بيت أبي عبدالله (ع).

(٧) أمّا التمجيل في التجهيز فقد عقد له ما في الوسائل وهو الباب ٤٥ من الاختصار وذكر فيه أحاديث كثيرة كلها أمرة بالتمجيل في التجهيز وأمّا الناحر مع الاشتاء فقد عقد له ما آخر وهو الباب ٤٦ من الاختصار (في بعضها) يسمى للمريق والمصوق أن يترتص بهما ثلاثاً (و في بعضها) المريق بحسن حتى يتغير (إلى أن قال) وسئل عن المصوق فقال إذا صعد حس يومين (و في بعضها) حمن سطر بهم إلا أن يتغيروا المريق والمصوق والمطون والمهدوم والمحدث إلى غير ذلك من الروايات

(٨) وقد عقد لذلك ما في الوسائل وهو الباب ٤٢ من الاختصار وعمل ذلك في غير واحد منها نادى الملائكة من حضورهم (و عن الصدوق) في الهداية والمقنع عدم حوار حضورهم (و يساعده ما عن الحصول) مسنده عن حابر الحمقي عن أبي جعفر عليه السلام قال لا يجوز للمرأة الحائض والحنث الحصول عند تلقين الميت

و يكره أن يمسه أحد قبل أن يقضى عليه (١) وهكذا يكره تركه وحده بعد موته (٢) أو طرح الحديد على بطنه كالسيف و نحوه (٣) .

لأن الملائكة تتأذى بهما ولا يجوز لهما إدخال الميت في قبره .

(و هكذا يساعد ما في المستدرك) في الباب ٣٣ من الاحتصار من الرصوى الذي يقرب من روايته حديث لفظاً و مضموناً ( و لكن مع ذلك كله ) ذكر في الحقائق و الحواهر و حكي عن المعتر عدم الخلاف في كراهة ذلك دون حرمة ( و هو الأطهر ) فإن مثل ذلك مما يعم به اللغو لو كان حراماً لاشتهر و إن و لورد في تحريمه روايات أكثر من ذلك جداً .

( ١ ) و قد ورد في ذلك رواية واحدة رواها الوسائل في الباب ٣٣ من الاحتصار و فيها التعليق بأنه يرداد ضعفاً و أنه أصعب ما يكون في هذا الجدل ( قال ) و من مسه على هذه الجمل أعني عليه الخ ( و في المستدرك ) في الباب ٣٣ من الاحتصار قد ذكر الرصوى اشتغال على النهي عن مسه من ( قال ) و إن وحدته يحرّك يده أو رجليه أو رأسه فلا تسمعه من ذلك كما يفعل جهل الناس .

( ٢ ) و قد علل ذلك في حقه من الروايات المروية بعضها في الوسائل في الباب ٢١ من الاحتصار و بعضها في المستدرك في الباب ٣٢ بأن الميت إذا ترك وحده لعب الشيطان في حرقه

( ٣ ) فإنه مكره على المشهور بين الأصحاب كما في المختلف و الحواهر و حكي عن الروضة من عن الخلاف إجماع العرفه على كراهته ( قال في الحواهر ) و كفى بذلك حجة لمنها ( انتهى ) و هو كذلك خلافاً للشافعي فإن أصحابه عنه استحبابه لـ عن إجماع سنة طرح الحديد على من ألبست إلى العاقبة ( نعم عن المعتر ) التوقف في إجماع كراهته لعدم ثبوت نقله من أهل البيت ( و عن ابن الحميد ) أنه يوضع على بطنه شيء يمنع من زوالها يعني من استفاحها ( من عن صاحب الفاجر ) التصريح بجعل الحديد على بطنه .

( و الكل كما ترى صعب ) بعد إجماع الأصحاب على كراهته سيما مع ما عن التهذيب من أنه سمع من الشيوخ مداكرة ( مصافاً ) إلى أن ابن الحميد لم يعلم أن مراده من الشيء الذي يوضع على بطنه هو الحديد و إن رده المختلف مع ذلك بقوله ولم أقف لعلمائنا على قول يوافق ذلك و الأصل برآئه الدمة من واجب أو نهي ( انتهى ) و عن جمع المقاصد رده بأن إجماع الأصحاب على خلافه ( والله أعلم ) .

## فصل

### في ولي الميت

#### وفيه مسائل عديدة

مسئلة ١- يجب غسل الميت وكفنه والصلاة عليه ودفعه باتفاق المسلمين جميعاً بل بضرورة من الدين ( ١ ) ووجوبه كفائي ( ٢ ) بمعنى انه يتعلق بجميع افراد المكلفين الا انه يكفي قيام أحدهم بالواجب فيسقط به عن الباقي والظاهر ان هذا الوجوب الكفائي المتعلق بالجميع يطلق بالنسبة الى الولي مشروط

( ١ ) فلا يحتاج إثباته الى آية في رواية وإن ورد في الوسائل في وجوب كل من الأمور المذكورة في اثنين روايات كثيرة ( فإن شئت الاطلاع ) على ما يستفاد منه وجوب غسل الميت فراجع الباب ١٩ و ٢ و ٣ و ٤ و ١٢ و ١٣ و ١٥ من عمل الميت و الباب ١٨ من التعميم ( وإن شئت الاطلاع ) على ما يستفاد منه وجوب الكفن فراجع الباب ١٩ و ٢ و ٣١ من التعميم ( وإن شئت الاطلاع ) على ما يستفاد منه وجوب الصلاة على الميت فراجع الباب ٣٧ و ٣٨ من صلاة الجنازة بل و الباب ٥ و ١٣ و ١٤ و ١٥ وغير ذلك من الأبواب .  
( وإن شئت الاطلاع ) على ما يستفاد منه وجوب الدفن فراجع الباب ١ و ٣٠ و ٥١ من الدفن بل و الباب ٣٨ من صلاة الجنازة الى غير ذلك من الأبواب .

( ٢ ) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن المعتز والمعتزلي والتذكرة والعقبة الإجماع عليه من احتمال الجواهر بدفع الإجماعات أمكنة على الوجوب الكفائي المتعلق بالجميع الى حد التواتر ( ولكن مع ذلك ) قد ذهب صاحب الجرائد كما تقدم في الاستدلال من الاختصار ان جميع ما يعود الى الميت من الغسل والكفن والصلاة عليه والدفن بل والمستحبات كاللقن وشهدها كلها تكاليف عينية متوجهة الى حصول الولي دون غيره ( قال ) نعم لو أحل الولي بذلك ولم يكن ثمة حاكم شرعي يحرمه على القيام بواجباته لم يكن ثمة للميت ولي اتفق الحكم الى المسلمين ( انتهى )

﴿ وقد استدلل للمشهود ﴾ من كون تلك الأحكام كلها كفائية بعد الإجماعات المحكيّة بأمرين آخرين ( أحدهما ) جملة من الأحاديث المطلقة الواردة في أحكام الميت من غير تعيين فيها للمباشر وقد حكى ذلك عن شيخنا الأمامي ويظهر من مصاح العقبة موافقته ( قال ) فإن دلالتها على الوجوب الكفائي لسر الامم حيث ظهورها في وجوب الغسل وعدم تعسّد على شخص معين ( انتهى ) و اليه يشير الجواهر من قبلهما بعد نقل الإجماعات بقوله ( مصافاً ) الى ان الأمر بذلك كله مستفيض من الأحاديث المتواترة من غير تعيين للمباشر ( انتهى ) ( ثانيهما ) انا نعلم ان مقصود الشارع هو وجوب الفعل لا عن مباشر معين و اليه يشير الجواهر بقوله مع ان المستفاد من ملاحظة أخبار الباب بحيث يشرف الفقيه على القطع واليقين ان المراد إبراز هذه الامور

بالنسبة الى غيره اى مشروط بعدم قيام ولي الميّت به كما تخدم ذلك عيّا في توجيه المختصر الى الفسلة فان

الى الوجود الخارجى لامن مباشر بعينه (انتهى).

وفي كلا الأمرين من ما لا يحصى من الأخبار المطلقة الواردة في أحكام الميّت كلّها في مقام بيان أصل وجوب تلك الأفعال في حدّ ذاتها لا في مقام بيان من يجب عليه تلك الأفعال كما ان ما سيأتى من الأخبار الواردة في دلي اميّت مثل قوله عليه السلام يغسل الميّت أولى الناس به او من يأمره الولي أو يصلي على الجسدة أولى الناس بها او الروح أحق بأمره حتى يصمها في قبرها الى غير ذلك مما ستعرف تفصيله هو حاكم على تلك الأخبار المطلقة يميّن الشخص الذى يجب عليه تلك الأفعال ويشخصه ويعرف به ان مقصود الشارع هو تحقق هذه الأفعال في الخارج من مباشر معين لامن كلّ أحد.

ثم ان المشهور بين الأصحاب رحمهم الله ايضا ان ولي الميّت هو أولى بأحكامه كلّها من العدل والكنة والصلاة عليه والدفن بل والتلقيح المنسوب من بعد الدفن ايضا ومدرّكه هو الأخبار المشار اليها آنفاً من عن طاهر جامع المقاصد ان هذا الحكم اجماعى وفي الجواهر ولعله كذلك وفي الحدائق انه مما لا خلاف فيه نصاً وفتوى وقريب منه ما أوردته في صلاة الميّت بالنسبة الى تمام أحكامه وفي المدارك في صلاة الميّت وعن الخلاف وظاهر المنتهى الإجماع على ان أولى الناس بالصلاة على اميّت أولاهم به وعن المستدرر والتذكرة الإجماع على عدم جواز التقدم في الصلاة عليه بغير إذن الولي.

(ولا يذهب ان الأمر بين المشهورين) لا يحاول عن التامى في مقتضى وجوب تلك الأحكام كراهية اهل المتوحّشة الى عينة المسكّنين وجوباً مطلقاً غير مشروط بشيء ومقتضى اولوية الولي بأحكام الميّت كراهية هو كونها موقوفة بدينه بشرط جبره فلا يمكن الجمع بينهما وان فرض ان اولوية الولي استحصانة لاوجوبية فان محرّر الأمر الشارع به ان الولي ولو استعبد يباي كونه التكليف المتوحّشة الى المسكّنين وجوباً مطلقاً غير مشروط بشيء (وما يظهر من الجواهر هاهنا) من الحدائق في اول عدل الميّت من عدم التامى بين وجوب تلك الأحكام كراهية على الجميع وبين اولوية الولي استحصانة ضعيف جداً

(وما قيل او يمكن ان يقال رحمهم الله في وجه عدم التنافي بين الأمرين المشهورين من وجوب تلك الأحكام كراهية على الجميع وجوباً مطلقاً غير مشروط بشيء وأولوية الولي وأحقّيته بأحكام الميّت كلّها من غيره (وجوه) أوجهها ثلاثة (الاول) ما أفاده المدارك مما ملخصه انه لا منافاة بين الوجوب الكفائي المتعلق بالجميع وبين سقوطه بقيام الولي به او بقيام من يأمره الولي (قال في الجواهر) بعد نقد ذلك من المدارك وربما ظهر من الراس متابعتها في ذلك ايضا كما عن الدخيرة (انتهى)

(وفي) ان الكلام ليس في سقوطه بعد الولي أو بفعل من يأمره الولي بل الكلام في انه كيف يكون الوجوب الكفائي المتوحّشة الى الجميع مطلقاً غير مشروط بشيء مع انه منوط شرعاً بإذن الولي بحيث اذا أتى به احدهم بدون إيدنه بطل اذا كان عبادة كتمصيل الميّت أو الصلاة عليه وان فرض سقوطه في مثل الكفن او الدفن لكونه توصلياً يحصل العرض منه ولو اتى به على نحو محرّم (الثاني) ما عن بعض حواشي الإرشاد

قام به فهو أحق وأولى وإن امتنع عن مباشرة الفعل بعبه وعن الإذن فيه أو عاب ولم يكن حاصراً في البلد أو لم يكن للميت ولي أصلاً فمعد ذلك يجب وجوباً مطلقاً كعادياً على سائر المكلفين لأعشروناً

مسئلة ٢ إن ولي الميت أعمى أولى الناس به هو أولى بأحكامه كلها من العبد والكفر والصلاة عليه والدفع بل والتدفين المستحب من بعد الدعاء (١) والمراد من ولي الميت أعمى أولى

من أن الوحوب عني غير الولي إنما يكون إذا لم يصح بقيام الولي به (و مرجه) إلى أن الوحوب المتوخة إلى غير الولي مشروط بعدم الطن بقيام الولي به فإذا طن بقيامه به فلا وحوب عليه .

(وفيه) أولاً لأدليل على ذلك إلتفاتاً بحيث يسقط التكليف عن غير الولي بمجرد أن طن بقيام الولي به عالم برفع الاشتغال من الولي في المدح (و ثانياً) أن الاشتغال به إذا لم يحصل الطن بقيام الولي بأحكام الميت باق عني حاله كما لا يخفى (الثالث) ما يظهر من الجواهر ونعمه مصباح لعقبه مما يخصه أن الوحوب الكفائي متوخة إلى الجميع وجوباً مطلقاً غير مشروط بشيء وإن أولى مقدمه للصحة فيجب تفصيله (قول في الجواهر) ضرورة عدم المفاد بين الوحوب مطلق وبين شرط الصحة للفعل المقتدر للمكلف (إلى أن قال) وحسبده وهو واجب كفائي على من كافته وجوباً مقصداً لا مشروطاً وتوقف صحته على مراعاة أولى على لوحة مرورد (انتهى) (وفيه) أن ذلك وإن كان أمراً معقولاً ثبوتاً ولكن لا دليل أيضاً عليه ثبوتاً .

(و الحق في وجه دفع الثماني) بين الأمر من المشهور من بعد التدبر التزم في المقام أن يقال إن مقتضى الجمع بين الإجماعات المحكية على الوحوب الكفائي المتعلق بالجميع وبين الإجماع الواردة في ولي الميت مما أشير إليه إجمالاً وسبباً تفصيله مشروحاً هو أن كلاً من تلك الأحكام يجب على الجميع كعادياً عابته أنه على الولي كفائي مطلق وعلى غيره كفائي مشروط بعدم قيام الولي به فإب امتنع الولي عن مباشرة الإذن فيه أو عاب ولم يكن حاصراً في البلد أو لم يكن للميت ولي أصلاً فمعد ذلك يجب على غير الولي وجوباً كعادياً مطلقاً غير مشروط بشيء كما تقدم ذلك مما في توجه المختصر إلى القلة عينة .

و أمّا ما في الجواهر (في تصديقه من أن مشهده حينئذ ساء على فالك سقوط جميع تلك الأحكام مع امتناع الولي أو عدم وجوده أو لا دليل على انتقال الحكم حينئذ إلى غيره فيبقى الأصل سائماً عن المعارض (فصيف جداً) فإن الدليل على انتقال الحكم حينئذ إلى غيره هو الإجماعات المحكية بل الضرورة من الدس كما لا يخفى .

(١) وقد أشير إلى هذا كله في المسئلة السابقة (و بدأ عليه) مضافاً إلى الإجماعات المتقدمة هناك جملة من الروايات المستفيضة بل كاد يبلغ مجموعها حد التواتر (فهي صحيح عبث بن إبراهيم) المروي في الوسائل في كتاب ٢٦ من عمل الميت عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن علي عليه السلام أنه قال يغسل الميت أولى الناس به (و رواه الصدوق) مراسلاً عن أمير المؤمنين عليه السلام بزيادة أو من يأمره الولي بذلك (وفي المستدرک) في الباب ٢٣ من عمل الميت ذكر عن فقه الرضا عليه السلام قال و يقتله أولى الناس به أو من يأمره

## الولي بدال

( وفي مرسلة ابن أبي عمير ) عن بعض اصحابه المروية في الوسائل في الباب ٢٣ من صلاة الحضارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال يصلي على الحضارة أولى الناس بها أو يأمر من يجب ( وفي مرسلة ) الزياتي مثله ( وفي رواية لسكوني ) مروية في الوسائل في الباب المذكور عن حمزة عن أبيه عليه السلام عن آباءه قال قال أمير المؤمنين عليه السلام إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازة فهو أحق بالصلاة عليها إن قدمه ولي الميت والآخر عاصب ( وفي الرضوي ) المروية في المستدرک في الباب ٢١ من صلاة الحضارة قال عليه السلام وأعلم أن أولى الناس بالصلاة على الميت الولي أو من قدمه الولي فإذا كان والقوم رجل من سبيهم فهو أحق بالصلاة عليه إذا قدمه الولي فإن تقدم من غير أن يقدمه الولي فهو العاصب .

( وفي رواية أبي بصير ) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٣ من صلاة الحضارة قال سألت عن المرأة يموت من أحق أن يصلى عليها قال المرحوم قلت الروح أحق من الأب والأخ والولد قال نعم ، وفي رواية أخرى لأبي بصير قال نعم ، نعم إن في الباب روايتين ، تقدمت لأخ على الروح ولان عن الشيخ حملهما على التقيية لموافقتهما للعامة ( وفي رواية انحصار ) عن النعماني المروية في المستدرک في الباب ٢٢ من صلاة الحضارة قال سمعت أبا جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام يقول أحق الناس بالصلاة عليها إذا ماتت زوجها .

( وفي وثيقة اسحاق بن عمار ) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من الدفن قال الروح أحق بأمراته حتى يضمها في قبرها ( وفي رواية زرارة ) المروية في الوسائل في الباب ٢٣ من الدفن أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن امرئ كم يدخله قبره قال إلى الولي إن شاء أدخله وإن شاء لم يدخله ( وفي الرضوي ) المروية في المستدرک في الباب ٢٤ من الدفن قال يدخله القبر من ماله ولي الميت إن شاء شفعاً وإن شاء وقراً ( وفي الوسائل ) في الباب ٣٥ من الدفن روى روايتين في تلقين الميت بعد الدفن يلقيه أولى الناس به ( وفي المستدرک ) في الباب ٣٣ من الدفن روى الرضوي المشتمل على هذا المعنى .

( هذا كونه مضافاً ) إلى ما عن الذكرى من الاستدلال لذلك بمعوم قوله تعالى في آخر الآية وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ( وقد صرح الجواهر ) بمقتضى لاحد المتقدم بالآية الكريمة ( نعم للمنايا ) في صلاة الميت مباحته في عموم الآية وأطال الكلام معه صاحب الحقائق هناك بل عن الأردبيلي مع دلاله لا يرد صريحاً ولكن ردة مصحح القصة بقوله إن حذف المتعلق مما يبعد العموم فلا يفتقر في دلالة الآية أصلاً .

( أقول ) تقدم مما في المسئلة من الفصل السابق الاستدلال دلالة الكرامة لأولية الولي بتوجهه منته إلى القلة وذكرنا هناك من الأحكام ما يؤيد عمومها وعدم اختصاص الآية بدلالة من حيث الآثار فقط دون غيره فراجع .

## الناس به هو أولاهم بميراثه (١)

(١) قال في الحقائق كما ذكره الأصحاب (وقال في الجواهر) بل معنى الخلاف عدم بعضهم تاسساً له إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه (قال) ولعل ذلك يكون كالقرينة على أن المراد بالأولي فيما تقدم من النصوص ذلك أن لم نقل أنه المتبادر المتساق منه (انتهى) -

(أقول) وبديل على كون المراد من أولى الناس بأولاهم بميراثه مضافاً إلى عدم الخلاف في استند مجموع مرسله ابن أبي عمير وصحيفة حفص بن البختري المروية في الروايتين (في رسالة ابن أبي عمير) عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام المروية في الباب ١٢ من قصص الصلوات في الرجل يكون عليه صلاة أو صوم قال يقصيه أولى الناس به (وفي صحيفة حفص بن البختري) عن الصادق عليه السلام المروية في الصوم في الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان في الرجل يموت وعليه صلاة أو صوم قال يقصيه أولى الناس بميراثه قال فان كان أولى الناس به امرأة قال لا إلا الرجال -

(وتقريباً - استدلال بهما) أنه يعرف من مجموع الروايتين أن أولى الناس بأولاهم بميراثه هما شيعة واحد أو في كليهما وقع عن الرجل يموت وعليه صلاة أو صوم وأحد الزوجين في أحدهما من الأوصياء على أولى الناس به في الأخرى من الأوصياء على أولى الناس بميراثه وذلك ما يشهد عن كون التفسيرين بمعنى واحد - بعض قول حفص في صحيفته قد قال إن أولى الناس به امرأة بعد ما قال الإمام عليه السلام بعض على أولى الناس به رآته هو دليل آخر على أن المراد منهما شيء واحد عليه الصلاة والسلام قال في حديثه أن أولى الناس به أولاهم بميراثه شيئاً واحداً كان ذلك ذليلاً واضحاً على أن المراد من أولى الناس في حد تفصيل الميت والصلاة عليه ونحوهما ما مضى تفصيله هو أولاهم بميراثه

(في أمور حدية) أن أحد رك في دليل صحيفته عياض بن زرهم المتقدم في صدر المسئلة المشتملة على قوله عليه السلام يصل الميت أولى الناس به (ول) هي مع ضعف سندها غير دالة على أن المراد بالأولوية الأولوية في ميراث (قال) ولا يبعد أن مراد بالأولى بالميت هو أشد الناس به علاقة لأنه اعتماداً والمسئلة محل توقف (نهي) وقد ضعف الحقائق كلام المندارج بما حصله من كلامه هذا مسمى على كون المراد من أولى الناس به في الأحكام هو معنى التفصيل وليس كذلك بل المراد هو ذلك للتصرف كما في أحكام العذر ألت أولى بكم من أنفسكم فلو أتى رسول الله أي ألت ما لك لتعرف فيكم

(وقد ضعف الجواهر) كلام الحقائق بما حصله من الأحكام المتعلقة بمقامه صريحاً في إرادة التفصيل من لأولى فان كان ذلك مني صحته ما في المدرك فلا إشكال حينئذ في استقامته ولكن العمدة في كون المراد من أولى الناس به أولاهم بميراثه هو الإجماع وظني الخلاف في المسئلة (أقول) بل ومرسله ابن أبي عمير وصحيفة حفص بن البختري بالتقريب المتقدم آنفاً شرحه وبَيَّانه فلا بعد

(فيها) أن الجواهر في أثناء كلماته في المقام قد احتمل قوياً أن المراد من أولى الميت هو مطلق الأرحام لا خصوص الأولي بميراثه لكنه اعترف بأنه لم يجد أحداً من الأصحاب قد صرح بذلك (أقول)





لا خصوص الاكثر نصيباً في الارث كما قيل فيكون نتيحة الكلام ان ولي الميت والاولي بأحكامه كلها هو وارثه لكن اذا لم يكن الوارث صغيراً او محتوناً فلهما الاولوية لهما على انفسهما فضلاً عن غيرهما.

مسئلة ٣- قد عرفت في المسئلة السابقة ان ولي الميت هو ولي أحكامه كلها فنقول ههنا هل ولاية الاولى وحيوته بمعنى انه يجب على غير الولي رعاية ولاية الولي فلا يتصدى شيئاً من احكام الميت بدون ادن لولي تام ولا ينفذ استحبابه فيحدو لغير الولي عدم رعايته ولاية الولي بل يتصدى شيئاً من احكام الميت بدون ادن الولي اصلاً فيه قوله (١) الاقوى الاول اي ان ولاية الولي وحيوته يجب عاينها (٢) في

(الولي) قول (اد صدق على الاكثر نصيباً انه أولى بالميراث) انتهى (بل ما حجب الحدائق بعد ان قيل الصحيح المذكور في صلاه من ان الاولوية فيه دائمة مدارة الارث) قال (وقد دلالة نص على ان لاكثر ارث أولى من الاقل كما صرح به الاصحاب) انتهى.

(اقول) ان الصحيح المذكور وان قدم في حمله من قهرها الاكثر نصيباً على الاقل نصيباً كالأخ الأبى على الأخ لأمتي، لعمري لا يبي على العم لأمتي وان عم الأبى على ابن عم لأمتي مع كون كل منهما يرثان في عرض الآخر ولكن لم يعلم ان ملاك التقدم في هذه الموارد هو الاكثرية في الارث بل من المحتمل ان المال هو الاقرس في النسب (وامن من هذا صرح في المذكر بعد كلامه المتقدم بأن الاصحاب لم يعتبروا الاكثر نصيباً) وقد كما سيجي، بحقه معنى في صلاه الميت حيث قدموا هذه الآية على الابن مع كون الأب ابن نصيباً من الابن علماً (وبالحكمة) ما يخص الكلام في هذا ان المراد من لولي اميرائه هو كما من يرثه في قول من لا يرثه لا خصوص الاكثر نصيباً في الارث كما حذره الحدائق وسببه ان الاصحاب قد اتمل جيداً

(١) اظهر ان المشهور هو الاول المكنى عن نفسه وكثير المكنى والارث منى وجامع المقصد والارث الثاني (وقد قيل) انه ظهر قول المنتهى ايضاً حيث قال (ومستحب أن يتولي تعينه أولى الناس به) ولكن من المحتمل قوياً ان مرده هو استحباب مباشرة الولي نفسه دون ادن لغيره (بل في الجواهر) انقطع بما رده ذلك قال (كما لا يخفى على من لاحظ كلامه فيه) انتهى.

(٢) يدل عليه صريحاً قوله تعالى في الاحبار المتقدمه في صدر المسئلة السابقة اذا حضر سلطان من سلطان الله حذره فهو أحق بالصلاة عليها إن قدمه ولي الميت وإلا فهو عاصب افراد كان في القوم رجل من بني هاشم فهو أحق بالصلاة عليه او قدمه الولي فإن تقدم من غير ان قدمه اولي فهو عاصب

(بل هو ظاهر قوله عليه السلام) بعث الميت أولى الناس به او من تأمره الولي بذلك او يصلي على الحذرة أولى الناس بها او تأمر من يجب ودائه الى الولي إن شاء أدخل وتراً وإن شاء دفعاً (قال) ظاهر الجميع (تتم الولي او من أدن له الولي دون غيرهما) وهو معنى كون الاولوية وحيوته يجب رعائتها لا استحبابية (ودعوى) ان لفظ الادنى مثير بالاستحباب فيكون قرينه على إرادة النيب من قول يستل الميت او يصلي على الحذرة دون الوحوب (ممنوعة جداً) (قال في الجواهر) وكان ذلك اشتباه بما تأتي به

تصدى غير الولي على الميت أو كعبه أو الصلاة عليه أو دفنه بدون إذن الولي فقد أثم بل نظر العمل والصلاة لأتھما عبادتان والعبادة مما لا تصح مع الجريمة (١).

مسئلة ٣ - إذا امتنع الولي من مباشرة أحكام الميت من العبد والكفن و نحوهما و امتنع أيضاً من الإذن فيها فالأقوى أنه لا يجب على الحاكم إحصاره على أحد الأمرين (٢) بل يسقط ولايته و هل يستقل

بذلك بالنسبة للأفعال كما إذا قيل مثلاً الأبي لك أن تعمل كذا لأبي متى ما سمح فيه إذا أريد به العوات (انتهى) وهو جيد.

(هذا كله مصداقاً) إلى قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في أموالهم لم ينسأ منكم كما عرفت في المسئلة السابقة و عدم اختصاصه بالأولوية من حيث الأثر و هو وجه الاستدلال به أن الأولوية فيه بالنسبة إلى الأثر و حجية لا محل له عندك هي بالنسبة إلى غيره بناءً على العموم لظهوره في كون الأولوية بالنسبة إلى الجميع على سطر واحد.

ثم أنه استدلل **بأن** لكون الولاية استجباية لا وجوبية أمور (ومنها) ما عن أئمة من لا يجمع عليه (و فيه) أنه موهون بما تقدم في المسئلة ١ من إجماع المعتزلة المذكور على عدم حوار النعم في الصلاة على الميت غير ذل الولي و لما لم يقصود النعم من الإجماع الذي ادعاه في المقام هو على أصله لو لا بد لا على كونها استجباية.

(ومنها) ما عن كشف الثم من لأصل و صعب الجرح سنداً و دالة و لأنه منى بالجرح صحيح عباد من أراهم متقدم في صدر المسئلة السابقة (و فيه) أنه لو سلم صعب الجرح والمستند ليس محصوراً في الأحبار الواردة في هذا المسمى من تعينه بل كذا بدون متواتره بها يسقط (ومنها) ما عن الأردبيلي من عدم دليل على كونها وجوبية (و فيه) ما عرفت من دليل عليه بل الأدلة.

(ومنها) ما عن جامع مقاصد الرروس في خصوص صلاة الميت من أنها واجبة على الناس كفائتاً ولا تناط هي بادن أحد (و فيه) ما عرفت من أن أحكام الميت و أن كانت كلها واجبة على الناس كفائتاً ولكنها مشروطة بإذن الولي فلا ينافي وجوبها حينئذ بإطاعتها بإذنه (هذا و ذكر الجواهر) في المقام مؤيدات عديدة لكون الولاية استجباية و الحجة رجع أخيراً عن جميعها و اعترف بكونها وجوبية (و قد) فلا يجوز غسله ولا دفنه ولا تعينه ولا غير ذلك من سائر أحكام الواجبة بدون إذنه (انتهى).

(١) وما في الجواهر من اجتماع وجوب مراعات إذن الولي تندياً من غير أن يكون له دخل في صحة العمل و غاية الصعق فإن القرينة المستفزة في العبادات مما لا يجتمع مع الجريمة و لم يرد من هنا صريح بأنه لم يعرف قائلًا من الأصحاب بما احتمله هو رحمه الله.

(٢) خلافاً لما يظهر من كلام الحدائق المتقدم في المسئلة ٣ من الفصل السابق قال (بمعنى لو أحد الولي) بذلك ولم يكن نعمة حكم شرعي يحرمه على القيام بذلك أو لم يكن نعمة للميت ولياً انتقل الحكم إلى المسلمين) فإن ظهر بذلك أنه يجب على الحاكم إحصار الولي على القيام بأحكام الواجب إذا امتنع (و عن

حيث يدرك ولاية إلى الطهارة المتأخرة من الأرحام أو إلى الحاكم الشرعي أو يسقط الولاية من أصلها فيجب على المسلمين كمالاً القيام بأحكام الميت كلها وحوه أقواها الآخر (١).

مسئلة ٥- قد عرفت من مجموع المسئلة الثانية صدرأ دليلاً أن ولي الميت والأولى بأحكامه كلها من العس والكفن والصلاة عليه وندوها هو وارثه دون غيره فيقول هاهنا إذا تعدد الوارث رجالاً ونساء فهل الولاية للرجل فقط أو مشتركة بينهم وبين النساء جميعاً الأظهر هو الثاني (٢) أي مشتركة بين الرجل

الذكرى ١ ما حاصله الترتيب في المسئلة فإن كانت الولاية حقاً للولي فقد سقط امتناعه عن القيام بالواجب وإن كان حقاً للميت فعلى الحاكم إحداه ماداء حق الميت إليه.

(د، لا قوى) كما ذكرنا في المتن عدم وجوب إحداه فإن المستبعد من مثل قوله <sup>بأنه</sup> هو أحق بالصلاة عليها إن قدمه الولي والا فهو عاصب أو وهو العاصب أو الروح أحق بامرأته حتى يصحها في غيرها أن القيام بأحكام الميت كلها حق للولي لا للميت (وعليه) فيسقط بمجرد الامتناع عن استيعاذه (والله) بشر الحواهر بقوله ولا ريب في قوة عدم الأصل مع ما يستفاد من فتاوى الأدلة.

(١) و ذلك لعدم الدليل بعدم سقوط ولاية الولي بالامتناع عن المباشرة والإذن جميعاً على الانتقال منه إلى الطهارة المتأخرة من الأرحام أي الذين يرثون الميت أولاً الطهارة الأولى والى الحاكم فينبغي الوجه الثالث من وجوب القيام حيث يدرك بأحكام الميت على عموم المسلمين كمالاً لا للاختصاص بل بالضرورة من الدين (والى هذا الوجه يعيل الحواهر) هاهنا في صلاة الميت في دين التعليق على قول المحقق ولا يجوز أن يتقدم أحد إلا بدين الولي فراجع

(نعم قد احتار مصاح العقيه) انتقال الحق بعد امتناع الطهارة الأولى إلى الطهارة الثانية (ولكن يصحها) مصافاً إلى ما ذكرناه من عدم الدليل عليه ما ذكره الحواهر من أن الولاية ليست من الحقوق ما لا يشترط فيه الترتيب (قال) سيتم مع عدم إشارة في شيء من الأخبار (ثم قال) وبؤيد السيرة العظيمة في سائر الأمصار على عدم الإلتزام في شيء من ذلك ولا سيما ما عداه عمل يوماً من الأيام (انتهى)

(٢) ولكن ظاهر الأصحاب على ما صرح به الحدائق هو الأول بل عن المنتهى نهي الخلاف عنه في خصوص الصلاة (نعم ذكر المذكور) في صلاة الميت عن بعض مشايخه المعاصرين أنه حكى قولاً بشاراً الوردية في الولاية رجالاً ونساء (و عن المحقق الثاني) التفصيل فإن كان الميت رجلاً فالرجل أولى به وإن كان امرأة فالنساء أولى به (و عن اردش) تصفيف التفصيل بعدم ثبوت المستند (و في الحدائق) ضعف تصفيف الروص وأبعد التفصيل بما حاصله أن قوله <sup>في صحيح عياض</sup> في صحيح عياض جعل الميت أولى الناس به إنما يشترط من يمكن وقوع العسل منه للممانعة لا مطلقاً (قال) ومتى انتفت دلالتها على العموم وجب الرجوع في غير ما تضمنه الصحيح إلى الأصل والعمومات (انتهى).

(افور) والأظهر كما ذكرنا في المتن هو القول الثاني أي اشترائك الوردية رجالاً ونساء في الولاية كاشتراكهم في التركة عيماً وذلك لعدم الدليل على اختصاص الرجال بالولاية دون النساء (و من هنا صرح

والنساء جميعاً كاشتراكهم في التركة عيناً .

**مسئلة ٤٠ -** قال بعض علماءنا ان أب الميت أولى من ابنته في الصلاة عليه (١) ولكن الأقوى

في الحدائق ( بعدم وقوفه على ما يدل على الاحتصاص ( وفي الجواهر ) أنا لم نثر على ما يدل عليه ( قل ) بل قصة إطلاق الأصحاب ان الأولى به أولاهم ميراثه مع ان الأصل عدمه بمعنى عدم الاحتصاص بالرجل فقط ( قل ) نعم قد يشهد له الاعتماد لكون الرجل عالماً أعقل وأقوى على الأمور وأضر بها إلا انه لا يصلح لأن يكون مستنداً شرعياً ( انتهى ) وهو جيد .

( وما في مصباح العقيدة ) من عدم استيفاء النساء الى الذهن صعب لإطلاق لفظ الأولى الموجود في حكمة من الأخبار ( قال في الجواهر ) صدقة على المدكر مؤث ( قال ) والأشك في ذلك ولأنه المراء حينئذ مع عدم الرجل في طينتها من نحو هذه الحوادث ( انتهى ) وهو كذلك وان قيل ان ولاية المرأة اذا لم يكن لرجل في صفتها مما يستلزم من صحتها ان لا يدعى عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من صلاة العدة . قال قلت له امرأة تؤم النساء قال لا لا على ما لم يكن أحد أولى منها وقد صرح الحدائق في صلاة طيب باستفادة ولايتها اذا لم يكن معها رجل من أصحابه المدكورة صرح الجواهر باستفادتها بالأصح ( ولما ) على الطاهر ( انتهى ) (١) .

وأما احتصاص قصة الصلاة بغير الرجل فقط دون النساء بمقتضى مرصده ان أبي عبد الله عليه السلام حصص المتقدمين في صلاة ٢ فهو مما يدل على احتصاص ولاية بهم بعد دون النساء ( وهذا كله ) من امر امور الزعم المشهور وهو التعديل في مسئلته وهو لقول الثالث أي من كان الميت رجلاً فالرجل أولى بدون كان امرأة والنساء أولى بعد فليس في المقام ما يدل عليه إلا ما تقدم من المدا في وجه التأييد من ان قوله عليه السلام في صحيح عات بمسألة ولي الناس به انما يتناول من دما وقوع بعمل منه للمماثلة لا مطلقاً

( وهو ضعيف ) فان كلاً من الرجل والمرأة يجوز ان يفضل أحدهما الآخر اذا كان محرماً كما سيأتي تفصيله ( ولو سلم ) عدم حواره او عدم كونه الواوثر محرماً فالدليل مما لا ينحصر بصحيح عات فقط بل كان مرسة الصدوق والرسوى كما تقدم متبهما هكذا يفصل الميت أولى الناس به او من يأمره الولي بذلك وكان في مرسلتي ابن أبي عمير والبرقي يعلو على الحضرة ولي الناس بها او يأمر من يحب ( وعليه ) فإذا لم يكن لدو ذلك المباشرة في التعديل لعدم المماثلة فله الايد فيه وهو يكفي في إثباته ان يظهر من الحدائق ان صحيح عات أيضاً لا مدله من تقدير الريادة أي لفظه ( أو من يأمره الولي ) ولا لزم فيه اذا بعد مباشرة الولي لمصر ونحوه سقوط ولايته رأساً ( قل ) وهو مما يقطع بمضاده

(١) القائل هو المحقق في الشرائع في صلاة الميت ( ويظهر من الحدائق ) هناك ان ذلك مما صرح

(١) اقول والظاهر والمراد من قوله عليه السلام ( اذا لم يكن أحد أولى بها ) أي دالم يكن أحد أولى من امرأة اما يكونه وبأ و امرأة اجيبه اولكره في الطقة الأولى والمرأة في الطقة المتأخرة وليس المرأة مع انه اذا لم يكن رجل في طبقته كى يكون دليلاً على احتصاص الولاية بالرجال فقط وعدم اشتراكها بين الرجال والنساء جميعاً فلا تغفل ( مه )

اشتراكهما في الولاية (١) وقال أيضاً إن ولد الميت أولى من الجد والأخ والعم في الصلاة عليه (٢) وهو في محله لما عرفت في المسئلة الثانية من أن الذي يرث الميت هو وليه والأولى بحكمه كلها دون غيره ومن الواضح أن الجد والأخ والعم لا يرثون الميت مع وجود الأب فلا ولاية لهم معه (وقال أيضاً) إن الأخ الأبوي لميت أولى بالصلاة عليه من الأخ الأمي ومن الأخ الأمي (٣) وهو أيضاً في محله أم تقدم الأبوين على الأمي فلا يرث هو الأول دون الثاني وأما تقدم الأبوين على الأمي مع كونهما وارثين في عرض وحد فلاستفادة من النص الصحيح (٤) كما أن النص المذكور قد صرح بتقديم الأمي على الأمي مع كونهما وارثين أيضاً في عرض وحد (٥) (وبالحمد) استفاد من النص المذكور أنه إذا احتضن الأخ الأبوي والعم الأبوين أو ابن عم الأبوين مع الأمي أو احتضن الأمي مع الأمي فلا أمي

به جمع من الأصحاب (بل في المدالك) هذا مذهب أصحابنا لا أعلم فيه مخالفاً (في البحار) بالاختلاف أجده فيه.

(١) وذلك لعدم الدليل على اختصاص الأب بالولاية في الصلاة على الميت دون الأب (وما استدلوا به) لتقديم الأب من أنه أشق على الميت من الابن وأرق فيكون دعائه أقرب إلى الإجابة وهو على تقدير صحته وإطراده في تمام الأثر ووجه استحسانه لا يثبت به الحكم الشرعي وأما يولي المصدق عليه السلام أمر ولده اسماعيل فمات ولم يقول أمر اسماعيل ولده فعمل ذلك من محضات الإمام عليه السلام فلا ولاية لأحد معه لا مطلق الأب وإنه لم يكن لاسماعيل ولد كبير يصلح للولاية على أبيه الميت أو كان قد هوى أمر أبيه إلى حده وما في مصحح الفقيه من أن مع وجود الأب لا يثبت الذهن إلى الأم ضعف جداً وأضعف منه ما عن ابن العنيد من تقديم الجد على الأب محتجاً بأن منصب الأب معه أليق بالأب من الوالد والجد أب الأب فكان أولى من الأب وذلك ما عرفت في المسئلة ٢ من أن الذي يرث الميت هو وليه وأولى بحكمه كله دون غيره والجد ممن لا يرث مع وجود أب الميت أو ابنه فلا ولاية له معهما.

(٢) يعرف مما تقدم أن الغائب هو المحقق أيضاً في الشرائع في صلاة الميت ويظهر من الجدل أن ذلك مما صرح به جمع من الأصحاب وهو في محله المذكور في المتن فتأمل حذراً (٣) يعرف أيضاً مما تقدم أن الغائب هو المحقق في الشرائع في صلاة الميت (فرد) والأخ من الأب والأم أولى ممن يمت مأخذهما (انتهى).

(٤) وهو صحيح يريد الكتابي المتقدم في المسئلة ٢ حيث قال فيه (وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأماك) ووجه الاستفادة أن الأمي إذا كان مقدماً على الأمي والأبوين مقدم عليه بطريق أولى (وعن المتهامي) لميل تقدم الأبوين على الأمي لأن الأبوين أكثر نصيباً في الميراث من الأم لا ولاية لها من يتقرب بها أولى وكلاهما عليان إلا أن عمره ما أكثر به النصيب كما عرفت في آخر المسئلة ٢ كما أنك قد عرفت في المسئلة السابقة أن الرحال والمساء كلهم مشتركون في الولاية فلا وجه لقوله إن الأم لا ولاية لها الميم (٥) وذلك لما تقدم أن الغائب من قوله عليه السلام (وأخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأماك).

لأولوية له في الصلاة على الميت (١) مع أن الطرفين في هذه الموارد ائتموده كلاهما وارتد للميت فتعمل المسئلة بدقه

مسئلة ٧ - قد استفاد بعض علماءنا (٢) من معنى المخصوص أن الورثة إذا تداروا في الميراث فالولاية على الميت هي لأكرمهم خاصته دون غيره ولكنّه ضعيف والأقوى أن الأولوية مشتركة بين تمام الورثة جميعاً على نحو اشتراكهم في التركة عيماً، لأنّها عرفت أنّها في المسئلة السابقة من أن الأخت والأختى أو العم الأختى أو ابن عم الأختى إذا اجتمع مع الأب أو مع الأمي فلا ولاية للأختى أصلاً

مسئلة ٨ - الروح أولى بروحته في تمام أحكام الميت كنها من العمد والكفن والصلاة عليه والدفن جميعاً (٣) ولا يشترك معه في الولاية على الميت من سائر الورثة أحد وأورثه رجلاً وبناً كلهم شركاء

(١) ووجه الاستفاده أن الصحيح المذكور قد صرح في كتاب من الأخت والعم والأختى بتقديم الأمي على الأمي ويستفاد منه فقراً تقدّم الأبوي على الأمي نظراً لأنّ الأمي يتوارث المنيعة من الأمي لأولوية له لأمع الأبوي والأمي لأنّ من عرفت في ذلك بين أن كان الأمي أختاً أو عمّاً وابن عم

(٢) هو صاحب الحدائق رحمه الله حيث قال في صلاة الميت (صالحه) أن الورثة إذا تداروا في الميراث ولم يهزم من صحبته أحد من الحسن الفارسي لمروية في الوسائل في الباب ٢٣ من أحكام شهر رمضان قال كتمت إلى أبي عبد الحسن عليه السلام رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام وله وليان هل يجوز لهما أن يقصبا عند خمسة أيام أحد الوليين وخمسة أيام الآخر فوقع عليه يقصبا عندهما عشرة أيام ولاه الله تعالى (قال) ونحوه قول الرضا عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي يعني المروية في المستدرک في الباب ١٦ من أحكام شهر رمضان وإذا كان للميت وليان فعلى أكرمهما من الرجلين أن يقصبا وإن لم يكن له ولي من الرجال فقصي منه ولله من النساء أن الولي شرعاً هو الأكرم (انتهى).

( وفيه ما لا يخفى ) فإنّ جواب المسئلة على الأكرم خاصة ما لا بدّ على اختلاف من أولوية به خاصة دون غيره ( وفي الجواهر ) أن ذكر ن معنى الأص من إطلاق الأدلة اشتراط الأولاد في ذلك لولمّا دواؤه لا خلاف أخذه فيه بينهم ( وبحث ) عما استدل به المحدث بقائه في القضاء ( قال ) بل هو صريح أو كالصريح في ثبوت الولاية بغيره بمعنى لغير الأكرم وهو كذلك فإنّ قوله عليه السلام يقصبا عندهما عشرة أيام صريح في أن غير الأكرم أيضاً ولي كالأكرم بعينه

(٣) لا خلاف فيه كما صرح به المحدث في هذه وفي صلاة الميت جميعاً ( وعن معتبر ) اتفاق الأصحاب عليه ( وعن الأردبيلي ) بسنده إلى الأصحاب ( وفي المدارك ) في صلاة الميت هذا هو المعروف من الأصحاب ( وفي الجواهر ) هاهنا لا خلاف أخذه فيه قول كما اعترف به في الذكرى ( ثم قال ) ما قد يشعر من التذكيرة بالإجماع عليه

( أقول ) وبدلاً عليه مصداقاً إلى هذا كله ( موثقة استحقاق من عمارة لمروية في الوسائل في الباب ٢٤ من صلاة الجنائز عن أبي عبد الله عليه السلام قال الروح أحقّ بأمراته حتى يصحبها قبرها ( وما رواه في الباب المذكور )



في الولاية كما عرفت في المسئلة الخامسة الآ في موارد معدودة كما عرفت في المسئلة السادسة فكل من الأخ  
الأمي وعم الأمي وابن عم الأمي لا ولاية له مع وجود الأبوي أو الأبي مع أن الطرفين كليهما واران  
وهكذا الأمر في سوي الروح من الورثة فلا ولاية له على الميت مع وجود الزوج كما يشاء في صدر هذه  
مسئلة والظاهر انه لا فرق في أولوية الروح بروثته بين أن تكون الروح مدحوله بها م لا (١) بل حتى  
إذا كانت الروحة منقطعة بالطلاق الرجعي ومات في العدة فالروح أولى بأحكامها كلها (٢) نعم إذا كانت  
الروحة منقطعة ومات في أولوية الروح بأحكامها إشكال (٣) كما أشد لا إشكال في أن الروح إذا ماتت  
واروحيه ليست أولى به من سائر الورثة (٤) بل الكبر شرارة في أولوية على حسب ما عرفت في مجموع

عن المشايخ الثلاثة ما سادهم عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له مرأه أموات من حق الناس بالصلاة عليها قال رويها قلت الروح أحيى من الأب ولولده والأخ ولعمه وعمته عليهم السلام وإن كان في القبر أو آخر ولم يبق في آخرها ويفسدها .

(ومازاه المسمى ١) وفيه ٢٢ عن حلال الصدوق عن حماد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن المهر  
بن يحيى يقول أحق الناس بالعلماء عليه السلام من دجهم (يعني أولادهم) وفيه ١٢ عن حماد بن محمد بن  
علي بن حمزة بن محمد بن علي بن المهر بن محمد بن علي بن المهر بن علي بن المهر بن علي بن  
الشيخ (عليهما) علي التقيّة لما وافقتهما للمعاصرة.

(هذا وقد وثق المراك) وهذا في حقه وفي صفة ما ذكر في رواية أبي بصير صاحب السند وهو  
في موضعين عن أبي بصير حقه على النسخة مدعة عدم التكافؤ بين الطرفين - بدأ كني بحال موافق لما  
على النسخة (وقد وثق المراك) وفي رواية أخرى حقه شرعاً - ما بعد هذا المبدأ كونه من المفسر بأن مضمونه  
متفق عليه وهذا رواية أبي بصير حقه أيضاً - فيما مع نفيه عن العمر بأن الرواية صحيحة للسند (وعليه) فإذا  
كانت الرواية صحيحة والتكافؤ في السند حاصل وعن الخبرين على التقية موافقتهما للمصلحة في حقه

(١) ولات إطلاق لغزوى والمعنوس المتعدد من مؤنثه سحاق وروايتي ابي بصير وحار  
(٢) وقد علله الجواهر بكون المطلقة الرجعة روحه وهي كذاك

(٣) كما في الجواهر وقد عتق الإشكال بكون لمقطعة نالعين المستخرجة دامت ( قال ، كما لا يخفى على من أحاط خبراً بأحكام امتعه في محالها ) انتهى ( وهو في محله فإن العين المستخرجة إذا تلت بعد القصاء بعض مدة تصح الإجارة بالنسبة إلى ماضي وتظل بالنسبة إلى ماضي ومن المعلوم أن المدة طرفة من صغر ذاتها وحرثتها كما يظهر من جملة من الأحكام المروية في الوسائل في الباب ٤ من امتعه (عني بعضها) ترواح القاء في بين مستأجران ( وهي بعضها ) وإما هي مستأجرة ( وهي بعضها ) وما هي إجارة ( وعليه ) فإن مات المدة طرفة بطلت الإجارة وصارت أحسنه فلا أولوية لأرواح بأحكامها ( وما في الحدائق ) في صلاوة الميت من عدم الفرق في الروحه بين الدائم والمستمتع بها استناداً إلى إطلاق الأحكام معيف لما عرفت

(٤) وقد علّله المدارك في صلاة الميت بعدم النص "وهو كذا" في أن النصوص كانت في أولوية الروح

المسئلة الثانية والحامسة من ان\* ولي الحبب هو ذاته وان\* الوارث اذا تعدد رجلاً وسنة فالولاية مشتركة بين الجميع كاشتراكهم في التركة عامة.

## فصل

### فيمن صح ان يكون غاسلا

#### وفيه مسائل عديدة

مسئلة ٩ - الأقوى حوار تفصيل الروح روحته حتى في حال الاختيار أي مع وجود امرأة تفعلها من غير اختصاص للحوار بحال الإصرار فقط وهكذا بخود تفصيل الروححة روحها في حال الاختيار أي مع وجود رجل يفعلها من غير اختصاص للحوار بحال الإصرار فقط (١) نعم مستبعد من جملة من الأحبار كراهه

بروحته لأمن الطرفين فالقول بالمساوات اشمول اسم الروح اهمة وعرفاً صعب كما صرح في المدارك فإن ذلك أصابهم اذا كان الدليل فدأنت الولاية للروح فيقول حينئذ ان\* لفظ الروح مما يشماها لاء اذا قال الروح احق بامرأته او قد قلت المرأة تموت من أحق الناس بالملاء عليها الخ فإن ذلك ويبدو صريح في اثبات الولاية لخصوص الروح على الروححة اذا ماتت لال\* منهم، على الآخر وهذا واضح طاهر

(١) ان حوار تفصيل كل من الروحين الاخرى في حال الاختيار هو مشهور بين الأصحاب (قال في الجواهر) نقلاً وتخصيلاً (انتهى) ولكن عن اشبح في التهذيب وابن زهرة والجلسي اختصاص الحوار بحال الإصرار فقط (قال في الجواهر) وربما كان هو الظاهر من الوسيلة وغيرها (انتهى) (اقول) والأقوى كما ذكرنا في ادس حوار تفصيل كل من الروحين الآخر اختياراً أي مع وجود الممات له.

﴿اما حوار غسل الروح روحته اختصاراً﴾ فمدل علمه حملة من الردية في الوسائل بعضها في الباب ٢٢ من غسل الميت وبعضها في الباب ٢٢ من صلاة العنابة (في حصة بن مسام) قال سألت عن الرجل يغسل امرأته قال نعم اما يمسحها أهلها نعمناً (وفي صحيحه بن مسام) قال سألت عن الرجل يغسل امرأته قال نعم من وراء الثوب.

(وفي صحيحه المجلسي) قال مثل عن الرجل يغسل امرأته قال نعم من وراء الثوب لا يمسح إلى شعرها ولا إلى شيء منها والمرأة تغسل زوجها لأنه اذا ماتت كانت في عدة منه وادامت هي فقدا نفقت عدتها (وفي موقفة سماعة) قال سألت عن المرأة اذا ماتت قال يدخل زوجها يده يحب قميصها إلى المرفق فيغسلها (وفي صحيحه نبيه للمجلسي) مثل ما في موقفة سماعة (وفي رواية أبي بصير) في آخرها قالت الروح أحق من الأب والولد والأخ قال نعم وبمسئلتها (وفي موقفة اسحاق بن عمار) عن أبي عبدالله عليه السلام قال الروح أحق بامرأته حتى يصحها في قبرها (مل ويبدل على المطلوب أيضاً) حملة اخرى من الروايات المردية في الباب ٢٢ من غسل الميت المشتمله كلها على تفصيل علي عليه السلام فاطمة سلام الله عليها

﴿ وفي رواية أنه لا خيار كلها أحبار أخر ﴾ مروته في الوسائل بعضها في الباب ٢٠ من غسل الميت وبعضها في الباب ٢٤ وهي على أقسام ثلاثة :

﴿ القسم الأول ﴾ ما اشتمل باحتصاص الحوار بحال الإصرار فقط ( وفي صحيفته ممدود ) فإن سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يموت في السفر ومعه امرأة أبغضها قال نعم الخ ( وفي صحيفته لشحام ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ماتت وهي في موضع ليس معهم امرأة غيرها ( إلى أن قل ) في الجواب وإن كان معهم زوجها أو زوجها لها فغسلها من غير أن ينصرف إلى غيرها الخ ( وفي صحيفته بن أبي عمير ) ولأنه لا بد من زوجها معها ، فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الأذرع الخ وبغيرها باختلاف سائر روايات داود بن سرحان

( وفي صحيفته عبد الله بن سنان ) ولما سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يصلح له أن ينصرف إلى امرأته حين يموت أو يغسلها إن لم يسل عندها من غيرها ( إلى أن قال ) فقال عليه السلام لا بأس بذلك إنما يفعل ذلك أهل بيته كراهة أن ينظر زوجها إلى شيء إلا هو وبهذه الرواية ( وفي رواية أخرى ) عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة إذا ماتت وليس معها امرأة يغسلها ( وأدخل زوجها ) يغسلها ويغسلها فغسلها إلى المرافق

﴿ القسم الثاني ﴾ ما ذكره أصحاب الجواهر بحال الإصرار فقط ( وفي سائر ) ( وفي جواهر الجواهر ) لا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا يوجد امرأة ( وفي جواهر الجواهر ) يغسل زوجها ( وفي سائر ) لا يغسل زوجها في السفر إذا لم يكن معهم رجل .

( وفي جواهر الجواهر ) ( ومرساة الصدوق ) عن الصادق عليه السلام عن المؤمنين عليه السلام وطهارة سلام الله عليها بأنهم صديقه لم يسل عن غسلها إلا صدوقين صاهرهما أحد أولاده الجهد لم يجر غسل على فاطمة عليها السلام وحسب أن هذه الجهد منقعة في غيرها فلا يجوز لغيرهما غسل الروح وروحته ، حثيثاً .

﴿ القسم الثالث ﴾ ما ذكره الشيخ عن غسل الروح وروحته معاً حتى في حال الإصرار ( وفي صحيفته ذرارة ) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وليس معه إلا النساء قال يغسلها امرأة لأنها منه في عدة وإذ ماتت لم يغسلها لأنه ليس معها ، في عدة ( وفي مرساة الشهيد ) المحكمته عن الجهد وقال عليه السلام فاطمة عليها السلام الله عليها قل له إن غلبت أعتب وطهارة سلام الله عليه ، قل أمه سمعت قور النبي صلى الله عليه وآله في روحته في الدنيا والآخرة ( قال الشهيد ) هذا التعليل يدل على انقطاع العدة بموت ولا يجوز للروح التمسك ( انتهى )

والجواب عن هذه الأحاديث كلها ( أن في القسم الأول ) وإن كان ظهر كلام لسان الإصرار في حال الإصرار أعني عند الممات لكن ذلك مما لا يوجب احتصاص الجواهر بهذا المورد أيضاً ( وما انقسم الثاني ) فقصاء النبي عن غسل الروح وروحته في حال الاحتياط فحمل على الكراهة مقتضى الجمع بين ما هو صريح أو كالصريح في الحوار مطلقاً مما تقدم في صدر المسئلة وأصرح من الكل في الحوار مطلقاً التعليل

امتقدم في حصة محمد بن مسلم وصحبه عبد الله بن سنان في أنه تفصيل الروح روحه مما لا مانع عنه شرعاً وإنما هو شيء يكرهه أهل المرأة مخافة أن ينظر الروح إلى شيء يكرهونه منها .  
( وأما القسم الثالث ) وأصححه قد حملها صاحب المستقى على التقييد بما لا يليق لها بأنها موافقة لأشهر مذهب العامة ( أقول ) ولا يبعد حمل النهي فيها على الكراهة وإن قوله عنه لا يليق ليس منها ، في عدة عليه لذكره لالحرمة ودلت شهادة صحبة الجلسي المقدمة في أحاديث الحوار فاشتهر ، قد صرح تحت في أولها بحواجز تفصيل الزوج زوجته من وراء الثياب لا ينظر إلى شعرها ولا إلى شيء منها وهي آخرها صرح أيضاً بأنها إذا ماتت هي فقد ماتت عندها ، معروفة من ذلك أن أقصد عدتها بمحرماتها هي عدته كراهة تفصيل الزوج زوجته لالحرمة والالتفاف الصدر مع الذيل حدثاً .

( وأما المرسلة ) وأصحها كراهة تفصيل الروح روحه في غير الصديق والعمة وهي مما يتروى به ( ودعوى ) أن العمة تقطع ، صوت سمعة حدثاً بل في الجوهري أن عدم انفصالها به فالصريح من مذهبه ( هذا كله ) تمام الكلام في حواجز تفصيل الزوج زوجته اختياراً .

❦ وأما حوار تفصيل الروح روحها اختياراً أصح مع وجود الممانعة فيدل عليه مصداقاً إلى ما عن المنتهى من سنده إلى العلماء ( وفي الجوهري ) مشعراً دعوى الإجماع عليه ( صحبة الجلسي ) مقدمة في صدر المسئلة المستمدة على قوله عنه ورواه تميمي ، لأنه دلت في عدم صحة ليح ( ورواه ) سديد بن عمار ( المرويتي في الوسائل ) الباب ٢٥ من حسن المسئلة عن حمزة عنه عن أنه عنه أن علي بن الحسين عليه السلام أوصى أن تعف عنه ثم نادى له مات وصيته ( ول ) صاحب الوسائل ( إن المرويتي في حديث كثيرة أن لا يتم الاستدلال بها فمعنى الوصية هنا المساعدة على العمل بالمسئلة كفة فيه ( قول ) ومع ذلك دلت على المطلوب بالاشبه

❦ وفي قبل حديث الحسين بن حمزة من الأحاديث المرويتي في الوسائل أصح بعضها ، والباب ٢٥ من غسل الميت وأصلها في الباب ٢٤ وهي على قسمين ( القسم الأول ) ما هو مشعر باختصاص تفصيل الروح روحه ، بها الاصطلاح فقط ( كصحبه ثالثة الجلسي ) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يمسكه إلا الماء قال تمسكه امرأته ليح ومثما ما نقله عن أبي حمزة وصحبه حنيفة ورواه داود بن مهران .

( القسم الثاني ) ما هو ظاهر في اختصاص الحوار بها الاصطلاح فقط فوق الإجماع ( كحضر أبي بصير ) عن أبي عبد الله عليه السلام بمثل الروح امرأته في العسر والمرأة روحها في العسر إذا لم يكن معهم رجل ( ومعه وحده ) أنه إذا كان معهم رجل في العسر فلا تفصيل المرأة روحها ( وحسنه عبد الله بن سنان ) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا مات الرجل مع الماء علقته امرأته الحية ( ومعهومها ) أنه إذا مات وحده رجال لم تقبله امرأته .

تفسير الزوج زوجته أو الزوجة زوجها في حال الاختيار (١) .

مسئلة ٢ - لا فرق في حوار تفسير الروح زوجته أو الروح زوجها بين كون الروحة مدحولة بها أم لا (٢) بل إذا كانت الروحة مطلقاً بالطلاق الرحمي فقبل انقضاء العدة حكمها حكم الروحة فلزوج نفسها، وأما تفسير زوجها (٣) نعم إذا كانت الروحة منعطلة فمعاملة الروحة الدائمة معها مشكل (٤) والأحوط أنها إذا ماتت لا يفسد زوجها وإذا مات زوجها لا يفسد هي وأما إدامات الروح وتأخر تفسيره لسبب من الأسباب حتى خرجت الروحة الدائمة من عدة الوفاة والحكم حينئذ بحوار تفسير الروحة

(والجواب) أما عن القسم الأول فمأن الأضرار أعني فقد لمائل معروف في حال كلام السائل دون مسئول فلا دلالة له على اختصاص الجواب بـ

(وأما عن القسم الثاني) فمأن أقصاه المهي عن تفسير الروحة زوجها في حال الاختيار فيحمل على الكراهة جمعاً بينه وبين الصحيحة الأولى للمعنى أصراً في الحوار مع التعليل المذكور في العادي في حاشي الأسطرار والاختيار جميعاً ورواية الصحيحة المشتملة على وصية علي بن الحسين عليه السلام إن تفسله أم ولد له مع القطع بأن الوصية كانت هي في حال الاختيار دون الأسطرار بل يعرف من رواية الصادق أن في تفسير أم الولد سيئها لأحرمة ولا كراهة والآن لم يوص بها الإمام عليه السلام .

(١) أما ما يستعد منه كراهة تفسير الروح زوجته اختياراً فهو خبر أبي حمزة وهو خبر أبي بصير وحسن مفصل ومرسل الصدوق بل وصحيفة زرارة ومرسنة الشهيد وذلك لما عرفت من أن الجميع محمول على الكراهة جمعاً بينه وبين ما هو صريح في الحوار (نعم يستثنى من كراهة تفسير الروح زوجته) تفسير علي فاطمة عبيهما السلام لما عرفت في خبر مفصل ومرسل الصدوق من تعليل صادق عليه السلام تفسير أمير المؤمنين فاطمة عليها السلام بأنها صديقة لم يكن يفسد بها إلا صدوق بل وما عرفت في مرسلة الشهيد أيضاً من التعليل بأنها زوجته في الدنيا والآخرة .

(وما يستعد منه) كراهة تفسير روحه زوجها اختياراً فهو خبر أبي بصير وحسنه عبدالله بن سنان وذلك لما عرفت من أنها محمولان على الكراهة جمعاً بينهما وبين ما هو صريح في الحوار مطلقاً حتى في حال الاختيار .

(٢) كما صرح به الجواهر وهو محمله لاطلاق الفتاوى والنصوص

(٣) كما حكى التصريح بذلك عن جماعة (بل قال في الجواهر) لأحد فيه خلاف من أحد سوى ما هي المنتهى من أنه لو طلق امرأته فإن رجعت فهي حوار تفسير الآخر له بطر (قال) ولعل لأحتمل المناقشة فيه ما صرح ما دل على كونها روحه التي غير ذلك وهو ضعف (انتهى) وهو كذلك لعدم منشأ صحيح للإصراف .

(٤) أما الاشكال في تفسير الروح لها فلما تقدم في المسئلة الأخيرة من الفصل السابق من أن المنقطعة متأخرة والإجارة مثل العين المستأجر تغل بالنسبة إلى ما يعي من مدة الإجارة ومع بطلان الإجارة

روحها كما عن بعض علمائنا (١) أشكل جداً بل الأقوى عدم جوارده شرعاً  
مسئلة ٣ - الأقوى جوار تعميل الروح روحته مجرداً عن الثوب وهذا يجوز تعميل الروح  
روحها مجرداً عن الثوب (٢)

ومردودتها، أحسنه لم يجر لروح تمثيلها ( وامت الاشكال ) في تعيين الروح روحه، الانقطاعي فلا احتمال  
بإطلاق الإحارة بموت المستأجر والتحقيق موكول الى محله فيشكل الحكم بجواز تمثيلها له والله العالم .  
(١) وهو لشهد في الذكرى حيث قرر في محابيه، ولا غيره، دفع عدة، إما بعدد ما لو كانت حرة  
لها تمثيله وإن كان العرس عندنا بعداً ( انتهى ) : كنهه بمعنى بذلك من العرس فرد على مذهب من أمي عميل  
في الروح إذا كانت حرة ومات روحها، وموت الروح حرة حلالها بالافضل بنفس عدتها، على مذهب فيمكن  
أن تفصح روحاً آخر وتعمل روحه ( لا في ) ( وعلى كذا حال ) قد حالي نحو مقالة الذكرى عن الروح  
والروضة وجمع اسماء ( و في الجوهري ) بل يشعر قول عندنا في الآيات الثلاثة بأنه يكون مجمعة عليه  
( قال ) والظاهر أن مرادهم بالعدة عدة الوقات ( انتهى ) وهو كذلك .

( وقد استدرك أحد القوا ) بـ ( من مدارك الخلاف ) وهو سميح حيث دفعه صدق سم الروح عند  
بعد انقضاء العدة التي شملها، ( بخلاف ) لا في قول يكون المسوق حقيقة في الأعم وهو خلاف ما حقق في  
محله بل الروح والعدة، العدة هي أحوال الروح حتى لا يورث روحه الروح الى الدنيا بدعاء من أرواحي " ليس  
لمثل الروح، وقد عن روحها، ( و في ح ) الى عند جردت نام ملك روحاً آخر  
( وأما ) من صدق روح مدارك في الجوهري عمد ولا بد في نفس ( و في ) وفيه خبر منسوخ في حال  
هذه أحسنه ( انتهى ) وجمع الجواب عن جواب المسائل طبع صدق لروح عليها عدتها ( و في ذلك )  
أن لقوى الماء كورة من هؤلاء الجماعة عجب جداً ( وأعجب منها ) فتوهم بالحوار حتى أن، لا تحت روحاً آخر .  
( وأعجب من ذلك ) ما في مصباح لقمة من الرخوع الى استصحاب الأحكام من قبل قضاء عدتها إلى  
ما بعده من الاستصحاب كيف تجري مع مدّل الموضوع، انقلب الروح الى الأحسنه ( ومثها ) دعواه الأخرى  
من الرخوع الى أصله الجدل فيها بعد ما صدرت الروح أحسنه كيف تجري أصله الجدل والحوار من الأمر  
بالعكس ( ومما يؤيد عدم الحوار ) بل يدل عليه صريحاً ما في مسند الباقية في صحاحه رداده وصحاحه  
الجلبي من التعليق لحوار تعميل الروح روحها بأنها منه في عدة فقد كثر

(٢) وهو ملحق عن السيد والشيخ في الخلاف وعن ابن الحسد والجمهور وقد نسب ذلك الى المعتبر  
والندكرة ومجمع الشرح والرد من غيرهم ( بل في الحوار ) ولعله الظاهر من خلق حوار تمثيلها من  
غير تقييد ( انتهى ) وهو مختار المذاكر والحوار أيضاً ( وليس ) عن أكثر كتب الشيخ بل أكثر علمائنا عدم  
حوار التفسير مجرداً إلا من وراء الثابت بل عن الروضة والمالك أنه مشهور ( قال في الحوار ) نقلاً  
وتحصيلاً ( انتهى ) وصاحب الحقائق فصل بين الروح والروح فالروح لا يجوز له تفسير روحته إلا من وراء  
التياب والروح له، تمثيل روحها مجرداً وإن استحب أن يكون من وراء الثوب ( والأقوى ) كما ذكرنا في

المتن هو حوار تفصيل كل من الزوجين الآخر مجرداً عن الثياب .

﴿ أمّا حوار تفصيل الروح زوجته مجرداً ﴾ فيدل عليه مصافاً إلى استصحاب ذلك من حال الحيثيات إلى بعد الملمات قبل اقضاء عدة الوفاة لتعريف أحسنه ( إطلاق حسنة عبدالله بن سنان ) امرؤيته ( ففى صحيحة منصور ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته أو بنتها قبل بعمومه واخته ونحوهما يلقي على عورتها حرقة

( وفي صحيحة عبدالله بن سنان ) قد سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل أصبح لدان ينظر إلى امرأته حين تموت أو يموتها ، إن لم يكن عنده من ثيابها وعن امرأة تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت فقل لأبائنا بذلك أنه يعمى ذلك هل امرأته كراهة أن يدير زوجها إلى شيء يراه هو به ( وفي حسنة محمد بن مسلم ) قال سألت عن الرجل يفسل امرأته قال نعم إنما يمتنعها أهلها تمصياً .

﴿ وفي صدر هذه الجملة حمولة أخرى من إشارات ﴾ مروية في أوّلها في الباب ٢٣ من غسل الميت ( ففى صحيحة محمد بن مسلم ) قال سألت عن الرجل يدير امرأته قال نعم من وراء الثوب ( وفي صحيحة محمد بن مسلم ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يفسل امرأته قال نعم من وراء الثوب لا ينظر إلى شعرها ولا إلى شيء منها والمرأة تفعل زوجها لأنه إذا ماتت كانت في عدة منه الحج ( وفي صحيحة ثابته الجعفي ) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يموت وليس عنده من ثيابها إلا النساء قال تمصها امرأته ( إلى أن قل ) وفي المرأة إذا ماتت يدخل زوجها يده تحت قميصها فيمسحها ( وفي رواية ثالثة للجعفي ) يدخل زوجها يده تحت قميصها إلى إصبعي قدميها ( وفي صحيحة أبي الصباح ) من كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع ويصك الماء عليها سحاً ولا يعبر إلى عورتها وتمصها امرأته دماً ومارأته دماً لم يمسح به رجلي الرجل مارأة سواً منظاراً إذا ماتت ( ونظيرها ) رواية داود بن مرحجان لا يمسح بها ولا ينظر إلى عورتها

( والحوادث أن لجميع محمول على الاستصحاب ) مقتضى الجمع بين ما تقدم فإنّ صحيحة منصور كانت كالصريحة في حوار التعسف مجرداً إلا العورة ويلقى عليها حرقة وصحيحة عبدالله كانت صريحة في تمصها وفي النظر إليها حين تموت بل التعليل المذكور في صحيحة عبدالله وحسنه محمد بن مسلم هو أيضاً كالصريح في حوار النظر إليها بعد موته وإن أهل المرأة أنه يسمعون عن تفصيل الروح أنه يدير إلى شيء يكرهونه منها فمع هذه التصريحات كلها لا محالة يكون الأمر بمسحها من وراء الثوب أو من تحت القميص أو من فوق الدرع الاستصحاب وإنّ المهي في صحيحة الجعفي عن النظر إلى شعرها ولا إلى شيء منها هو الكراهة لا المحرمية بل قوله عليه السلام في صحيحة أبي الصباح ورواية داود المرأة سواً منظاراً إذا ماتت هو كالمنصّ أيضاً في أن النظر إليها مكروه من هذه الجهة لأحرام ( هذا كله ) في تفصيل الزوج زوجته مجرداً .

﴿ وأمّا حوار تفصيل الروح زوجها مجرداً عن الثياب ﴾ فيدل عليه مصافاً إلى استصحاب ذلك من حال الحيثيات إلى بعد الملمات قبل اقضاء عدة الوفاة لتعريف أحسنه ( إطلاق حسنة عبدالله بن سنان ) امرؤيته





ورآته هل هو ما يستر جميع البدن من القرن الى القدم او يستثنى الوجه والكفين والقدمين او يستثنى الرأس والرقبة والقدمين وجوه (١) أظهرها الأخير .

مسئلة ٤- اذا غسل الروح زوجته من وراء الثوب او الرزحة زوجها من وراء الثوب فهل يظهر الثوب تماماً لغيره المتبصر من غسل من غير حاجة الى طهره مستقلاً ام لا يظهر الا بتطهيره مستقلاً كسائر افراد الثوب كما يحسن بملاحظات المحققين وجهان اقواهما الأول (٢)

مسئلة ٥- يجوز تعجيل كل من الرجل والمرأة محارهما بلا خلاف فيه من علماء (٣) و اسرار

مضى ايضاً وجه حملته على الكراهة دون الحرمة فلا تنس .

(١) ولأول محكي عن جامع المقاصد (قال : الصاهر ان المراد من شمل جميع البدن (و كذا) هو محذور الحدائق والحوار (واستدل الحدائق بقوله شيخنا في صحيحة الحلبي ان تقدمه نعم من وراء الثوب لا يستر الى شعرها ولا الى شيء منها) واستدل الحوار) بان المراد من الثوب ما يستر الرأس (ق) او ان المراد منها في ثيابها التي كانت في حياتها والعلل فيها مستوفى به الرأس (ق) وقد يؤيد ذلك ما ذهبى عن النظر الى شعرها في صحيحة الحلبي .

(اقول) والأظهر كما ذكرنا ومن هو الواحد الآخر فان اوجود في الرداءات له تقدم هو لمعط الثوب او القميص او الدرع ونحوها لا يشمل الرأس (واما الهى في صحيحة الحلبي) عن النظر الى شعرها فصافاً الى كونه تزييناً كما عرفت لا بحرماً هو مما لا يستلزم كون تعجيل الرأس من وراءه ستره و معطيه وذلك لحوار تعجيله مشوقاً بدون لمطر له . فحتمل ان يكون المراد من عدم الضر الى شعره هو عدم إشباع الضر الى شعره لا ما يقع التعر الصدقراً بدون احتشاد والله العالم

(٢) وهو امحكي عن الذكرى والروضة وجامع المقاصد واحتشاده الحدائق وقوا الحوار (ولكن) عن الردى عدم طهارته نعماً لطهارة الميت وقد نسب ذلك الى المتمسك ولكن السند على الظاهر غير صحيحه فان المحكي عنه ان الثوب الذي تمسك به يخرج من الميت لا يظهر سراً وهو في محله لانه خارج عن محل الكلام (وعلى كل حال) الأقوى كما ذكرنا في المتن هو الواحد الأول .

(واستدل عليه في الحدائق) مما حاصله ان طواهر الأحبار والآية في محله شاء الله تعالى الوردية في استحباب التعجيل في القميص طاهرها ان أميت بعد التمسك في قميصه ينقل الى الاكلان ولو لم يكن القميص يظهر نعماً لطهارة الميت للزم مسح الميت به بعد تمام الغسل قبل مرعه منه ووجب تطهير الميت بزيادة على الغسل موطف شرعاً (قال) وحوار النصوص عند كورة تردده وما ذكره الا من حيث صهره بمجر الصب في العسل لانه (انتهى) وهو جيد (ودعوى) انه لا ينافي بحاسة الثوب عدم بعدى بحاسته الى الميت بعد تمام الغسل قبل مرعه منه بعيد جداً وان كان ذلك أمراً معقولاً فتوتاً ليس بمحل عقلاً (واما دعوى عدم سراية النجاسة من الميت الى الثوب أصلاً حين تضيئه فيه .

(٣) وقد صرح نفي الخلاف في ذلك صاحب الحدائق بل في الحوار هو إجماعى (و يدبر عليه

من المحارم هو من حرم نكاحه مؤتداً (١) منسباً أو رضاعاً أو مضااهرة كأن المردحه و بدوها و هل يجوز غسله بحرم محرمة محرماً دأ عن الثوب أم لا يجوز إلا من وراء الثوب الأقوى حواء تعسبه محرماً دأ (٢)

مضافاً إلى ذلك جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٢٠ من غسل الميت (في صحيحة منصور) و سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته فمسيها قال نعم وأما واحد واحد فمحرماً يلتقى على عورتها خرقه .

(وفي رواية عمرو بن حنبل) عن زيد بن عدي عن أبيه عن عبد الله عليه السلام قال إذا مات الرجل في السفر (أي أن قال) وإذا كان معه امرأة فمحرماً يؤزله \* يمسح عليه \* صب \* ويمسح جسده ولا يمسح فرجه (وفي صحيحة بحلي) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يموت وليس عنده من نعته إلا النساء قال غسله امرأته أو ذو فرجه إن كانت له ملح .

(وفي حسنة عبد الله بن سنان) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته وإن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به وتلف على يديها خرقه (وفي صحيحة زبدا الشحام) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ماتت وهي في موضع ليس معهم امرأته غيرها قال إن لم يكن معهم شيء ولا بدرجهم دفنوها شامخة ولا يمسوا بها وإن كان معهم زوجهم أو بدرجهم لها فليغسلوها من غير أن ينظر إلى عورتها (وفي موقفة سمعته) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وليس عنده إلا نساء قال تغسله امرأة ذات محرم منه وتصب النساء عليه الماء ولا يخلع ثوبه وإن كانت امرأة ماتت معها رجل وليس معهم امرأة ولا محرم لها فدفنوا كما هي في ثيابها وإن كان معها ذو محرم لها غسلها من فوق ثيابها .

(وفي موقفة محمد بن موسى) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل المسلم يموت في السفر وليس معه رجل مسلم معه رجل نصراني ومعه عمة ومعه بنته مسلمة كيف يصنع في غسله قال يغسلها غسلها ثم يدفنها في قميصه ولا يفرقه عنه حتى يدفن في قبرها . ليس معها امرأة مسلمة ومعه نصراني وعمة وحالة معها مسلمة قبل غسلها ولا يفرقها عن نصرانية لها كانت تغسلها غيرها أنه لا يؤمن عليها في دفع قبض الماء من فوق الذراع الخ (وفي موقفة عبد الرحمن) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت وليس عنده من نعته إلا النساء هل يغسلهن النساء فقال يغسلهن امرأته أو ذات محرمه وتصب عليه الماء ماء صباً من فوق الثوب .

(١) قال في الجذائق وقد حذروا بقيد التأنيب عن احت الزوجة ونسب الزوج عير المد حولها فإتقوا ليساً من المحارم لعدم التحريم المؤتد بل هما بحكم الأجانب (انتهى) .

(٢) كما هو مجتهد المدارك والخواهر ومصاح الفقيه وقد حكى ثالث عن صاحب بعض متأخري المتأخرين وعن ظاهر لغتيه والكافي والإصحاح (قال في الخواهر) ولعله الظاهر من الذكر أيضاً حيث قال وثلثها المحرمية تسوية التطار واللمس والمأمور ولكن من وراء الثوب محافظة على العودة (انتهى) ولكن المشهور كما صرح به الجذائق وغيره هو عدم حوازل التعسل إلا من وراء الثوب (والأقوى)

و ان استحب من وراء الثوب (١) بل يحرم النظر الى العورة اذا حرته بلا شهة (٢) فيلقى عليها حرقة  
و هل يجوز تعسيل المحرم محرمة في حال الاحتياط ام لا يجوز الا في حال الاضطراب بان لا يوجد للرجل  
رجل يغسله الا امرأة ذات محرم او لا يوجد للمرأة امرأة تغسلها الا رجل ذات محرم الاقوى جواز تعسيله  
مطلقاً حتى في حال الاختيار (٣).

كما ذكرنا في المتن حوار المفسر محرراً و قد صححه منصور و رواه عمرو بن خالد هـ فانهما يفتين في  
حوار التعسيل محرراً غير انه يبقى على العورة حرقة او يؤرد الميت الى اركانهم و يجمع الموثقات  
الثلاث الا حرم المشتمة على النفس من وراء الثوب على الاستصحاب (و عن سعد) الاستدلال بالتعميل  
من وراء الثوب من (احدهما) محمد بن الأحمـ المشتمة على هذا بمعنى يعني به موثقات الثلاث و محمد بن  
المطلق على المفيد.

(وفيه) ان حمل صحيحة منصور الا مرة بإلقاء الخرقه على العورة و رواية عمرو بن خالد الا مرة بتأخير  
البيش على النفس من وراء الثوب من لا يمان و هما فانهما يفتين في التعسيل محرراً الا العورة او الا  
مورد لا يرا بل يحمل الأخـ المشتمة على النفس من وراء الثوب على الاستصحاب (و هـ) ان المرأة  
عورة فيحرم النظر اليها (و قد) تحب به الحواهر من انه يسمى على حرمة قدر المحرم الى الحسد عذراً  
(الى ان قال) ولا ريب في ضعفه كما يظهر لك في محله.

(١) و قد عرفت آتياً من استبعاد التعسيل من وراء الثوب من الموثقات الثلاث الا مرة هـ  
ان قد عرفت أيضاً حمله على الجميع على الاستصحاب من الوجوب فلا يبعد

(٢) و قد عرفت ان عدم في صحيحة منصور من الأمر بإلقاء الخرقه على عورته و قد صححه زهد الشرح  
من النهي عن النظر الى عورته و في رواية عمرو بن خالد من الأمر بتأخير البيش

(٣) كما احتار ذلك صاحب المدارك و حكي عن السرائر و انتهى و كشف للثام و الذخيرة و  
التلخيص (قال في الحواهر) و لعله الظاهر من النافع كعبه ممن اطلق ذلك فجوزده مع الاحتياط (انتهى)  
ولكن المشهور بين اصحاب كماله حرج به غير واحد عدم حوار التعسيل الا في حال الاضطراب و فقد المماثل  
للميت في الذكورة و الأنوثة (و الاقوى) كما ذكرنا في المتن حوار تعسيله مطلقاً حتى مع وجود  
المماثل.

(و قد عرفت عليه) استصحاب حوار النظر و النفس من حال الحيث الى بعد الممات و ليس في قتال هذا  
الاستصحاب شيء يقطعه في حال الاحتياط سوى (حبر أبي حمزة) المروزي في الوصل في المات ٢٠ من عسل  
الميت (لا يستل الرجل المرأة الا ان لا يوجد للمرأة) و قوله عليه في رواية عمرو بن خالد (اذا مات الرجل  
في السر) و قوله عليه في حسنة عبدالله (اذا مات الرجل مع النساء) حيث يستبعد من شرطين اعتد فقط  
المماثل في حسنة المرأة محرمة بل و هكذا قوله عليه في حسنة عبدالله أيضاً (وان لم تكن المرأة معه عسلته  
اولاهن به) حيث جعل اولاهن به في طول المرأة لاني عرضها.

مسئلة ٤ - ان دات الرحن ولم يحصره مبادئ أى رحن مثله كى بمسئله ولا زوجته ولا امرأه اخرى دات محرم فيدفن حينئذ شيا به بلا غسل والمرأة مثل ذالك عينا (١) .

ولكن شيئاً من هذه الأمور لا يصلح لقطع الاستصدار في حال الاحتياط (أما حرم أمي حرم) فلا أنه كما تقدم في تعميل الروح زوجته، حتى إذا محمول على إلراهاه جميعاً سنة وبين ما هو خارج \* كالتج في لحوار مطلقاً وراحم (و منه يعرف) حال الشرح امد كونه في ذواته محرمة سنة سنة لله انهم ارفع لحرمة لا لرفع الحرمة بمعنى انه دات الرحن في السنة \* مع انباء ومندبات بمسئله زوجته او محرمة بلا لراقة فيه ان يجب التعميل حينئذ بخلاف ما اذا وجد المال له وخره (و انما حرمه بخره) و حرمه دالة أولاهن في قول المرأة لاني عرسها فهو على خارج لأنونه المرأة بخره من اجزاء اهل البيت الاخر (و والحمد لله) لا ينبغي الا يثبت وجوب تعميل المحرم منه عند اختياره بدون الاحتياط من حال الاضطراب فقط (و مما يؤيد ذالك بل يدل عليه) ان المحرم لو كان يصير أجنبياً بموت حدث لا يجوز له ان يدخل الى محرمة بعد موته زوجته ولا سنة لم يجد انه عسله حتى في حال الاضطراب من زوج حرمه زوجته بالاعتناء كما في صورة فقد من يصلح للتعميل رأساً

(و مما يؤيد المصطور) جاء بل بال سنة ولا شهيد ان لا م <sup>الشيخ</sup> قد حمل محرم في عرس الروح او الروح في حملته من الاحبار المتقدمة وقتا في صححه مضمون في جواب السؤال عن تعميل الرحن مرأة (بم و داتة و أخته و جوهها) و ولده مؤنثه عار من حمل (عسله امرأته) و قال في صححه الحسني (عسله امرأته او ذو قرابة) و قال في صححه الشحام (و ان كان معهم زوجها انه حرم بهما عسله) الى غير ذالك مما تقدم عسله (من لو اوضح الامور) ان كلاً من الروح و الروح حرم من يجوز له تعميل الآخر اختياراً كما عرفت شر حد مفعلاً في المسئلة ١ و ذالك المحرم من قد حرمه الامام <sup>عليه السلام</sup> في عرسه و يجوز له تفصيل محرمه اختياراً بلا فرق بينهما أبداً .

(١) هذا هو المشهور بين الاصحاب كما صرح به احدثان (ن في الجوهري) تنهارة كادت تكون اجماعاً (بل عن التذكرة) بسند الى عامتها (و عن المعتز) الى اجماع اهل العلم و عن الخلاف) في الاجماع و الاحبار جميعاً (و لكن مع ذالك كله) حكي عن مصنفه المحدث و هذا الشيخ و غيره ان هذه و باقي امي الصلاح و منه تيج اكتابي عدم شتر ط امماته من المسائل و المصنوع في هذه الصورة و بعض ادب من وراء الثبوت غير ان اما الصلاح لم يحكم بوجوبه تعميماً من جملة جوهري من هذه و حرمه من تعميماً من الفصل و الشيخ حرّم امماته ليجد في عني الذ حرق و الاقوى ان حرمه المشهور من لدن شيا به بلا غسل

(و يدل عليه) حملته من الاحبار المروية في الوسائل في نوب متفرقة من عسل الميت في الباب ٢٠ و ٢١ و ٢٢ (في صححه الحسني) عن بي عبدالله <sup>عليه السلام</sup> قد سأل عن مرأة بموت في لعره ليس معها ذو محرم ولا ساء قد تدفن كما هي شيا بها و عن الرجل بموت و ليس معه الا النساء ليس معهن رجل قال



مسئلة ٧ الأقوى حوار تفصيل الرجل الأجنبي الصبيّة اذا كانت بنت، قل من خمس سنين (١)

(١) و بدأ عليه ما ذكره الوسائل في الباب ٢٣ من عبد الميت (قال ما لفظه) محمد بن علي بن الحسين فان ذكر شيخنا محمد بن الحسن في حاشيته في الحاشية تموت مع الرجل في السفر قال اذا كانت بنت أكثر من خمس سنين اوست سنين دفنت ولم يعد و ان كانت بنت أقل من خمس سنين عشت (قال) و ذكر (يعني شيخه) عن الحلبي حدث في معناه عن الصادق عليه السلام قال صاحب الوسائل و رواه (يعني الصدوق) في كتاب مدسة العلم مسنداً عن الحلبي عن الصادق عليه السلام كما ذكره الشهيد في الذكرى (انتهى)  
(اقول) والدليل في الحقيقة هو رواية الحلبي عن الصدوق (ع) التي رواها الصدوق في كتاب مدسة العلم وشيخه في حاشيته و الطاهر انه استند لما حكى عن الصدوق في معناه من حوار نفس الرجل الصبيّة ان كانت بنت أقل من خمس سنين (و على كل حال) ان موضع الاستدلال من الرواية المذكورة هو قوله عليه السلام و ان كانت بنت أقل من خمس سنين غسلت.

(ثم ان الوسائل) ذكر في الباب المتقدم عن الشيخ عن محمد بن احمد بن يحيى انه قال روي في الحاشية تموت مع الرجل فقال اذا كانت بنت أقل من خمس سنين اوست دفنت و لا تفسل (انتهى) و قد قيل في توجيه هذه المرسلة و حقه أوجهها ما حكاه الوسائل عن ابن طرس من ان لفظ أقل و هم و أصدا أكثر (اقول) و على هذا التوجيه هي مطابقة لمدرك رواية الحلبي و تكون هي مؤداه لها (هذا كله) مدرك ما أفتينا به في المتن (و أمّا المشهور بين الأصحاب) فهو يدور نفس الرجل الأجنبي الصبيّة اذا كانت بنت ثلاث سنين فمادون (بل عن المدركة) و نهاية الأحكام و الروض الإجماع عليه (و عن المفيد) و سائر انه ان كانت أكثر من ثلاث سنين غسلتها في ثيابها (و عن غير واحد) من متخري امتاخرين و منهم الحدائق دوران حوار التفصيل في كل من الصبي و الصبيّة مدرك حوار النظر و اللبس.

(و عن معتبر) المانع عن غسل الرجل الأجنبي الصبيّة مطلقاً و أجزاؤه في غسل سره لأن حبيته الصبيّة اذا كان أس ثوبين و أمّا في الغرض بين الصبي و الصبيّة لأن الشرع أدن في الإطلاع لئلا على الصبي لاقتفاره اليهن في امر به و ليس كدالك الصبيّة و لأصل حرمة النظر (اقول) أمّا قول المشهور و قول المفيد و سائر فام بعد لهما مدركاً واضحاً

(و أمّا دوران حوار التفصيل مدار حوار النظر و اللبس) فهو حقد و لكن مداهم يكن في مسئلة نص بالحصول و قد عرفته (و أمّا مع المعتبر عن غسل الرجل الأجنبي الصبيّة) استنداً الى ان لأصل الحرمة فلا أصل بمدكور مع لأصل له (قال في الحدائق) في هذا الأصل مجموع لعدم الخلاف نص و فتوى في حوار النظر في حال الحيض و تحريمه هنا يحتاج الى دليل و لا في الأصل بقية الحوار (و اليه أشار الدواهر) بقوله ان الأصل يقتضي العكس (قال) كيف مع ان المعلوم من بداهة الدين حوار النظر و اللبس للصبيّة في الجملة (قال) بل في الرضا انه يستفاد من النص الصحيح حوار النظر الى حد البلوغ و حكى عنه عدم الخلاف (قال) و في المعتبرة حوار تفصله الى الست كما في كثير منها و الى الخمس كما في بعضها (انتهى)



وان كان الأحوط الاقتصار على ثلث سنين فما دون (١) كما ان لا أقوى حوار تيسيل المرأة الأحسية  
الصبي اذا كان ان ثلث سنين فما دون (٢) والظاهر ان الحوار في صورتين غير منحصرة بمورد الاضطراب  
فقط بل يجوز التيسيل فيهما حتى في حال الاحتياط (٣) وان كان الأحوط للاقتدار على مورد الاضطراب

(نعم قد يستدل بالمنع بموقفه عنار السطح المبردة في باب المذكور في صدر المسألة عن أبي  
عبد الله عليه السلام في شأن عن الصبي بعينه امرأة فقال لا يعمل الصبيان الماء وعن لعنه نموت فلا تصب  
امراً تعساه قول بعينه راجح أولى الناس به (ولكن دلالتهم على منع صبغ حدأة دلم تدل على المنع  
عن التعسيل د ام يوحد له حتى أولى ليس بها ان امي رتبه معاً الى ان الر حل اندى برتها فديكون  
غير محرم لها فان العلم ان الحذر و نحوه بل اوسم دلالتهم على منع صبغ صبغة مطلقه قابله للحمل على  
ما زاد على الخمس جمعاً بينها وبين رواية الحلبي (والله العالم)

(١) وان كان اذا عن مجازاة المجهول بل سمع عن المذكور به في لائحة الاحكام والروس الاجماع عنه  
(٢) ان كان حوار التعسيل في الحنفية فيه اختلاف فيه على الظاهر (قوله في الحوار)  
بل لا جماع عنه محصل فصلاً عن الموقول في المذكور به في لائحة الاحكام والروس (انتهى) نعم قد احتلوا  
في حدأة الحوار على احوال واشبهه ذلك صريح به غير واحد هو حوار تيسيل المرأة الأحسية الصبي  
دا كان عمره ثلاث سنين فما دون بل عن له بعد المتهى وان ذكره لاجماع عليه (وعن سعيد وسائر)  
ان كان عمره خمس سنين وان كان اكثر علمته المرأة من فوق الثياب (وعن ابن حمزة) ان ثلث سنين  
يعمله الماء محرراً وان اكثر بعينه من فوق الثياب وسرايق مدون من غير عسر في ان لم يوحد له  
رجل بعينه

(و فرغ من ذلك) على ان سمعنا عن غير واحد من متحري حناجرين ان حوار التعسيل  
بعد ثلث سنين هو حوار المقصر الخمس في حدأة الحدث (ولا أقوى) كما ذكرنا في المتن هو القول الاول  
لمشهوره يدل عليه ما رواه المصنف في الباب المذكور في صدر المسألة من ان ثلث سنين أساساً يدهم  
عن أبي النضر مولى ابيات من طهره قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام في صبغ حدأة عن الصبي الى كم تعمله الماء  
فقال الى ثلاث سنين .

(وهذه الرواية) عند إطلاقها تقدم في موضع عمداً اشياء بعضها اصل من الرواية (اي تعمله الماء  
الى هذا الحد لا اكثر) هو مدرك قول المشهور وما سائر الأقوال فلم يعرف لها مدركاً واضحاً نعم  
القول الأخير من ان الحوار دأثر مداد حوار النظير واللمس هو حيث حدأة يساعده الاستصحاب من حال  
لحيات الى بعد امنت ولكن ذلك ما لم يكن في المسألة من بالخصوص وقد عرفناه

(٣) كما هو ظاهر الأصحاب في مقتضى إطلاق الروايتين أيضاً في صورتين أعني رواية الحلبي في  
الصورة الاولى ورواية أبي النضر في الصورة الثانية بل عن التذكرة والنهاية الاجماع في الصورة الثانية على  
عدم اشتراط الاضطراب في التيسيل (وعليه) فما عن جمع من الأصحاب من اشتراط الاضطراب في صورتين

فقط سيئة، في تعصيل الرجل الأنثى العنيفة كما أن لظاهر أن الحوار في العود من غير محصر بالتعصيل من وراء الثوب من يحور التعصيل فيهما حتى محترداً عن الثوب (١) وإن كان التعصيل من وراء الثوب أحوط وأشد بلا شبهة.

مسئلة ٨ - إدامات الحشى ولم يعرف انتهى ذكره أو اثني ويصر عنها وإن اعقبت بالحشى المشكل فإن كان لها محرم غسلها محرماً (٢) سواء كان المحرم ذكر أو أنثى كالأخ أو الأخت كالأخوات لم يكن لها محرم فلا أقوى دفعها بلا غسل (٣).

ضعيف كما في الجواهر (قال) لعدم الدليل عليه (انتهى) وهو كذلك.

(١) كما هو ظاهر الأصحاب أيضاً ويفتضه إطلاق الروايتين أيضاً في صورتيين بل الظاهر أن التعصيل محترداً في الصورة الثانية من اختلاف من في كل من العود من قد يحل الاجتماع عن غير واحد على التفصيل محترداً (والله العالم).

(٢) أما مسألة علي ما احتج به في المسألة من اجتماع من تصدق من حوار بعض محرم محرمه مطلقاً حتى في حال الاحتياط مع وجود الممانعة في الذكورة والأوثية هو صحيح (وأما مسألة) علي عدم حوارها إلا عند الإصرار وكذلك إذا فرق في الإصرار بين فقدان الممانعة رأساً وبين وجوده وعدم العلم به شخصاً كما في المقام (وعليه) فما عن التذكيرة والمنهي والقواعد والإرشاد والذكرى وحامع المقاصد والرد من أن غسلها محارمها من الرجل أو النساء معللين ذلك بالصورة لتمرد الممانعة هو في محله.

(وما في الجواهر) من المناقشة فيه بعدم تساوي ما دل على حوار تفصيل غير لممانعة من المحارم عند الضرورة مثل ذلك لظهوره أو صريحه في معدوم الرجولية أو الأوثية (إلى أن قل) فلعن الأحوط تكرير الفصل مرتين من كل من الرجل والنساء يعني من المحارم صنف (قال في مصباح الفقيه) أنه لا إشعار في شيء من الأدلة فضلاً عن الظهور أو لصراحة بدون العلم بالرجولية أو الأوثية ما خوداً في موضوع الحكم بجواز التفصيل على جهة الموضوعية (انتهى) وهو جيد.

(وأخود منه) أن يدل أن تمرد العلم بالممانعة شخصاً كما في المقام إن كان بمنزلة فقد لممانعة وموقفاً لتعصيل المحرم محرمه فيمكن تفصيل أحد المعارف للحشى بلا حاجة إلى تكريره من الرجل المحرم تارة ومن الأنثى المحرم أخرى وإن لم تكن بمنزلة فلا يجوز تكرير الفصل من الرجل المحرم تارة ومن الأنثى المحرم أخرى إذ كما يحصل العلم حينئذ بتفصيل الممانعة واقعاً وهو واجب وكذلك يحصل العلم حينئذ بتفصيل غير الممانعة أيضاً وهو حرام والظاهر أن حذف لحرمة في المقام أهم ولا أقل أنه محتمل الأهمية فيجب رعايته عقلاً.

(٣) فإن الممانعة للحشى في الذكورة والأوثية وإن كان موجوداً واقعاً بنحو العلم الإجمالي فإن كانت ذكر أو أنثى مثلها هو موجود وإن كانت أنثى مثلها وهي موجودة ولكن في كل من تعصيل

مسئلة ٩ اذا مات المسلم ولم يحضره رجل مسلم يغسله ولا امرأة مسلمة ذات محرم جاز أن يغسله رجل من أهل الكتاب كالمصري وهكذا الأمر اذا ماتت المسلمة ولم يحضرها امرأة مسلمة تغسلها ولا رجل مسلم ذات محرم فيجوز أن يغسلها امرأة من أهل الكتاب كالمصرية (١) والافوى وجوب غسل اللثام

لرجل لها و امرأة مدور الأمر بين المحدثين فان كان معانلاً وقفاً فتغسل لها واحد من كل سرهما وتغسل لها حرمة وجزءه تغسل غير المعانل هي أهم في طار الشرع من أصل وجوب غسل الميت لا شهية (ومن هذا أحد) (٢) وفي أبيه عند هذه المعانل لا غسل كذا تقدم شرحه في المسئلة ٣ ولم يأمر بتغسل غير المعانل أصلاً ولعل من هذا يتضح لك أنه عن التذكرة في المدونة من الفتوى بوجوب الغسل لا غسل هو في مذهبنا وإن ما حرمه الجاهل بهاء ومقدم من تبارك أهل من رجل مرة ومن امرأة جرى في المدونة (٣) ثم قد ذكرنا اشتراطاً أنه على صورة مدونة حذر الميت فقط لا مصنف

(ثم إن في هذا الأمر من الغنى والحد محرم لبعضه وهو أن آخر من أحدهما من انتهى من حوزة غسل الميت لرجل أو المرأة من فوق الميت ولا شيء منى على عدم شمره من أنه في صورة هذه المعانل يغسل الميت حذراً من وجوبه وقد عرفت مدونة في مسئلة ٢ (المدونة) عن ابن ابراهيم من أنها يقيم ولا تغسل.

(وقدرت عليه الحواهر) بعدم الدليل عليه هو كذلك سوى ما سياتى في المسئلة الآتية من رواية عمرو بن خالد أنه قدم في مرة حديثاً وأسس منه، ومجرى ما تمناه على قوله لا يغسل أطلاقاً معتموها وسندها ضعيف جداً لأن ما كان جاز من لا حسنة لأحدهما والله أعلم

(١) هذا هو المشهور من الأصحاب لما حكي التصريح به من حماد بن عمار عن التذكرة (٢) يستدلون على ذلك (٣) لا يرى به فإلا أعلم لهذا الحكم معانلاً من الأصحاب سوى المحدثين في المعتبرين وذكر هو حماد بن الأصحاب منهم الشيخ في الخلاف وابن ادریس وابن أبي عقيل أنهم لم يعرفوا هذه المسئلة (وعلى كل حال) يدرى عن المشهور (مؤتفة عثمان بن موسى) عن أبي عبد الله عليه السلام المراد في الوسائط في الباب ١٩ من غسل الميت في حديث وار فيه قبضت من مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من دوى قرأته رحمه رجال نصارى وباء مسلمات ليس بيه وسهناً فإني قال بمقتضى النصارى ثم تغسلونه فقد اضطروا عن المرأة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من قرأها بها ومعه نصارى ورجال مسلمون وليس بيها وسهناً قرأها فإني بمقتضى المصرانية ثم يغسلها

(ورواية عمرو بن خالد) في الباب المذكور عن زيد بن علي عن آتائه عن علي بن فضال قال أني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا ان امرأة بوقيت معها وليس معها ذو محرم فقال كففت صغيتهم فقالوا صدقنا عليه امرأة صلاً فقال أما وحدثهم امرأة من أهل الكتاب تغسلها قالوا لا قال أفلا معتموها (والرصى) المراد في المستدرك في الباب ١٨ من غسل الميت قال علي بن فضال (١) وإن مات ميت بين رجال نصارى وسوء مسلمات غلته

والكتابته أو لا تم الشروع في تعيد المسلم أو المسلمة (١) وهذا اعتل تم عند فتعنه حيث صحيح شرعاً ولكن مع ذلك من بعد العسل قبل الدفن اذا حصل للمسلم مسلم بمسألة أو لمسلمه مسلمه يعسكه

الرخان لمصارى بعد ما يعتلون و ان كان الميت امرأة مسلمة من رجل مسلم و مودة بصرامة اعتسلت لمصرمة و عسلتها .

ثم ان محلي عن المحقق في معشر  $\text{ع}$  بعد نقا الحديث الأول والتوقف في مسأله و ان الدفن بلا عسل اقرب لأن العسل يندرج الى الدنه والكافر لا يصح منه من العرمة ولأن الجدر من جدران هذا بيان الأصل ( ان ضعف ) ( أو ) ( فالأصل ) حاله فصيحته ( أو ما ضعف انه ) ( فالأصل ) حاله ريدته وحدهم مطروح من الأصحاب ( وقد سمع المحقق في الموقف ) صاحب هذا الموضع الذي ( أو عن الذكرى ) ان لتوقف فيه محالاً بحسنه لكافر في المشهور فليس بعد غيره اقلهاية ( وقول في بعد آثق ) بعد نقل كالام المذكور ( ما لفظه ) ( هو حيث ) انتهى ( وحكي عن بعضهم حال هذه الاخبار الثلاثة علي لتفص من حيث دلالتها على طهارة اهل الكتاب الموافقة لقول العامة .

و في الجمع ما لا يخفى ) ( ان القطعية في نما الأصحاب رسول الله عليهم السلام و هم اعموم مدار ائمة ولا يعلو فيهم ومن هنا سرح في محلي الذكرى و تبعه الحدائق بأن الضعف منجبر بالعمل ( و اما احتياج العسل الى البيه ) ( ان كان المقصود منه اخذ حد الى قصد عنوان العمل فهو بعد ينحصر في الكافر ( و من من هذا ) ينحصر منه لكافر في انفق كما عن الذكرى ادول في الحدائق ، متى دلت الدلائل على الجواهر دل على صحته من الكافر ) انتهى ( و ان كان المقصود منه قصد العرمة فهو و ان كان مما لا يمتشي منه ولكن انما قد حرج بالدلائل فلا يمتش منه قصد العرمة

( انما ) ( منسوخ ) ( و لذي حقيقه في حجة هو من ر ( لا يحاسنه ) ( و هو سأك ) ( وقد سنا ) ( و في خصوص ائمة لا يصرح به ) ( الدلائل الحديث ) ( و من هذا ) ( لا حار ) ( على تنقيه ) ( و اوقتها ) ( للغة ) ( فهو أصعب من الجمع فان الأمر بالعكس

( قول في الجواهر ) ( ان ) ( سقوا ) ( عن جمع ائمة عدس من التوقي على عدم جوار ) ( لعدم ) ( عدم صحة العبادة من الكافر قول ) ( و هو شاهد اخر على قولها غير عمل لأصحابها لأن ارشد في خلافهم ) ( انتهى ) ( و هو حيث ) ( بقى شيء ) ( وهو ) ( لأصحابها ) ( قد أطلقوا ) ( او ) ( منسوخ الكافر ) ( ادليل قدوم شيء بعد التكتي و لدارم كما في الجواهر و غيره هو الاقتصار على الذي دون التعدي الى مطلق الكافر و لكن من رد الأصحاب هاهنا من الكافر هو خصوص الكتابي لا مطلقاً ( والله العالم ) .

( ١ ) ( وان الشرائع و ان سكت عن ذلك ولكن طهر الموقف و الرضوى هو وجوب الاعتسار قبل التعس و هو الذي احتاره الجواهر ) ( مصباح ) ( لعمري ) ( بل عن التذكيرة ) ( انه ) ( لي ) ( علمنا ) ( زياده ) ( حصول ) ( الأخاب من المسلمين او المسلمين فيأمرون الكافر بالاعتسار أو لا ثم يعلموه كيفية عمل المسلمين فيعتد .

و لكن الظاهر ان حصول المسلم الأجنبي أو المسلمة الأجنبية أمره الكتابي بالاعتسار و تعميده له كيفية

ولأحوط إعادة العمل (١)

مسئلة ١٥ - الطفل الممطر اذا عرف كيفية غسل الملبس وغسله على النحو الذي ينبغي ان يعمل  
فالأقوى صحة غسله (٢)

التعميل مما لا موضوع له واما هو طريق الوصول الى الواقع فإذ عرفت ان الأحمق اسم لم يعبر  
لمنه و ان الدين كان يعمم بالأغسل و مكعبه التمسك و غسل أو لا ثم غسل اجراً و كفى كما هي عليه  
أبعد من الجواهر و ان حكي عن لو غسله انما يرجع بعدم الإجراء و هو ضعيف جداً

(١) ان المصنف ان المذهب هو لأعادة (من في الجواهر) لم أحد فيها خلافاً من من أمر من لم يمسكه  
(و عن الذكرى) التعميل له بعدم لطفه في الحقيقة (و عن الدخيلة) ما عرفت من ذلك (و في الجواهر)  
وهي الأعادة للشك في شمول مدلول على الاحتراء بمثل الكافر لمثل مقام الذي ارتفعت فيه الضرورة (و ل)  
من بوجود الممانئ قبل الدفن يستلزم انه لم يمسكه ضرورية منوعة لتعميل الكافر من تحييت الضرورة  
(و من أحدائق) يظهر منه مدعى الممانئ من أهل الذنوب والعمل برؤا اب لمقدم لا مد العمل لا إجراء  
الامر الإضطراري (ورد على صاحب الدخيلة) لما عمل في المقام بموتقة محذور رواية عمرو و مع ذلك حب  
الأعادة (بل في مصباح الفقيه) قوى صريحاً بعدم الأعادة.

(أقول) إن حضور الممانئ لم يثبت المسلم بعد تعميل الثاني من قبل الدفن ليس مما يستلزم عدم  
الإضطرار واقعاً بل هو من مخرجات الاحتراء بعد الاضطرار

(ولكن) الذي يوجب التردد في مسألة ان الإجراء انما هو بوجه اذا كان الدليل الإضطراري إجماعاً  
منه من شأنه فمثلاً اذا شئت الممانئ من فقهه في لسر و قد حصره وقت الصلاة فقل الامام عليه السلام  
يتيمم و يصلي ولم يمسك الماء في الوقت قبل انقصائه أعد الصلاة مع ان وجد الماء في الوقت قبل  
انقصائه ليس من الشك الذي لا يتفق الا نادراً بل يتفق كثيراً فمن سكونته عن الأعادة في هذا الحال يعرف إجراء  
الاضطراري و عدم وجوب الأعادة اذا وجد الماء في الوقت و لكن وجد الماء الممانئ المسلم من بعد التعميل قبل  
الدفن مع فقهه عند العمل هو من الشك الذي لا يتفق الا نادراً فلا يمكن التمسك بإطلاق الدليل وسكوت  
الامام عليه السلام عن الأعادة في هذا الحال لا إجراء العمل اذا حصل الممانئ من قبل الدفن (و إليه أشار الجواهر)  
بما تقدم منه من الشك في شمول مدلول على الاحتراء بمثل الكافر لمثل المقام الذي ارتفعت فيه الضرورة ولكن  
مع ذلك كله الجرم بوجوب الأعادة اذا حصل الممانئ مشكلاً جداً ومن هنا قلنا في المتن فلا حوط إعادة  
العمل ولم نقل الأقوى (والله العالم).

(٢) كما عن أكثر دعي كذب العلامة و عللها الحدائق بالأخبار الكثيرة الواردة في حوار عنق  
ابن عمر سنين و وصيته و صدقته و وجود ذلك (ولكن) عن الذكرى التوقف و انه قال فيها الممطر صالح لتعميل  
المليت لصحة طهارته وأمره بالأعادة (قال) ويمكن الجمع لأن فعله تمرين والميت معتسرة (انتهى) بل عن  
الدروس الحكم بعدم الصحة صريحاً.

كما أن الأقوى صحة تعصيل الحنط والحنط أيضاً (١) فإذا عمل حدهما لميت على لمحو كدى يتغى  
ابيضل فلا إعادة للفصل شرعاً

( أقول ) لا وحده لعدم الصحة في المقدم سوى توهم عدم تمشي قصد القرينة من المير وهو ضعيف جداً  
فإن الفعل محسوب راجح حتى من أهمير العر البالغ غير أن الله عز وجل لم يأمر به ولا يامر المصدات  
إذ وفاء به حتى يبلغ لأطعصة في شخصه أدوي فعلم الصادر منه هذا أصبح  
(١) ولم يترك الخلاف في ذلك عن حد سوى أن حره حر وهو محذوح بالاطلاق ( وروى به  
نوس بن يعقوب ) وروى في الوسائل في الباب ١٢٢ من الاختصار عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يحضر الحنط  
الميت ولا الحنط عند التلقين ولا يرأى بك سبه ( و ) في حد نفق ) حره حره ( انتهى ) ( وروى  
المروى في المستدر في باب ٣٣ من اختصار الأشعث على قوله عليه السلام لا بأس بيداغله و تصلي عليه  
ولا يرأى له ( وروى به ) ( وروى في حد نفق ) حره حره ( وروى في حد نفق ) حره حره ( وروى في حد نفق ) حره حره  
حنطاً عمل يديه ويتوصاً وغسل الميت وهو جنب النج .

هذا حر الجزء الذي من حاله الجواهر  
و يقتلوه الجزء الثالث أوله البحث عن يجب تفصيله

## فهرست ما فی الجزء الثاني من خلاصة الجواهر

الموضوع	صفحة
فصل في افعال الوضوء	٢
فصل في شرائط الوضوء	٨١
فصل في مستحبات الوضوء	١٠٢
فصل في مardودات الوضوء	١١٤
فصل في احكام الوضوء	١٢٣
فصل في الوضوء مع الجبائر	١٣٢
فصل في وضوء المملوك	١٤٢
فصل في وضوء المبطون	١٣٨
فصل في احكام اللحية و الشارب	١٥٠
فصل في الاعمال الواجبة و بيان ما يجب له غسل الحنابة	١٦٠
فصل في سبب الجنابة	١٦٥
فصل فيما يحرّم على الجنب	١٨٨
فصل فيما ذكره لبعض	٢٠٣
فصل في واجبات غسل الحنابة	٢١٠
فصل في سنن غسل الجنابة	٢٣٢
فصل في حملة من المسائل المربوطة بغسل الجنابة	٢٤٠
فصل فيما يجب له غسل الحيض	٢٥٧
فصل في المسائل الراحمة الى الحائض دون الحيض	٢٨١
فصل في احكام الحائض	٣٢٠
فصل فيما يجب له غسل الاستحاضة	٣٢٣
فصل في بيان دم الاستحاضة	٣٢٢
فصل في اقسام الاستحاضة و احكامها	٣٢٨
فصل في حملة من المسائل المربوطة بالاستحاضة	٣٦١
فصل في التفاس	٣٧٤
فصل في غسل من الميت	٣٨٩
فصل في لاختصار	٣٠٣
فصل في ولي الميت	٤١٢
فصل فيما صح ان يكون عسلاً	٤٢٧





صفحة	سطر	الخطاء	الصواب	صفحة	سطر	الخطاء	الصواب
٢٩٣	٢	لوقت عاداتها	لماداتها				عفو و من هنا يقوى
٢٩٤	٢٦	انه المعسر	انه في المعسر				في النظر اعادة الطهارة
٣٠٩	٨	مُصْتمع	المجمع				مع الانقطاع مطلقاً
٣١٦	٢٧	المرقم ٢٢	الثالث				سواء كان الانقطاع في
٣١٦	٢٩	فلاّن اصل دليل	فلاّن دلي				نساء الطهارة اذ في اثناء
٣٥٠	٢٧	و توصاً	و توصات				الصلاة او كان فيهما بينهما
٣٥١	٥	تشدد	تشد				٤٠٠ اول سطر ٨ المبانة من الميت المبانة من الحي
٣٦٢	٥	مناف لما تقدم	مناف لما تقدم				٢١٢ ١٥ الملكية المحكية
		منه لما تقدم					٢١٦ ٤ و المراد من ولي والمراد من اولي
٣٦٨	١٦	عن اعادة	من اعادة				الميت الناس به
٣٦٩	٤	مربق اولي	مربق اولي اللهم الا				٣٢٣ ١٥ ممّا يدل ممّا لا يدل
		ان يقال ان مع الانقطاع					٢٣٣ ٢١ الثواب الثوب
		يتبدّل الموضوع وان					٢٣٣ ٢٣ لزوجة الزوجة
		المفوق كان للمستحاضة					٢٣٣ ٢٣ الثواب الثوب
		ولا مستحاضة فعلاً فلا					٢٣٨ ٢٢ والا ولا









